

وزارة التعليم العالي

ملحة الحديث الشريف والدراسات الإسلامية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الحديث الشريف والحد
قسم منه السنة ومصادرهما

ابو الہیہ: ماہِ اعیان

عنونہ پناقتہ

دراسة الأحاديث

التي سكت عليها الحاكم في المستدرك

والذهبي في التلخيص

من باب: ذكرُ سعد القرط. رضي الله عنه. من كتاب

معرفة الصحابة إلى نهاية كتاب المستدرک

رسالة مقدمة لنيل الشهادة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

سلطان بن سليم الصاعدي

بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الله بن مراد

الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف

العام الجامعي: (١٤٢٠هـ)

المقدمة^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا مَزِيدًا. وَبَعْدُ:

فَإِنَّ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ أَشْرَفُ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا قَدْرًا، وَهُوَ أَعْظَمُ مَا صُرِفَتْ فِيهِ الْأَعْمَارُ وَالْأَوْقَاتُ، وَقُضِيَ فِيهِ السِّنُونَ وَالسَّاعَاتُ لِمَنْ طَلَبَهُ ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ.

وَعِلْمُ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ أَعْظَمِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَجْلَاهَا؛ إِذْ هِيَ الْمَصْدَرُ الثَّانِي لِلتَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ، الْمَبْنِيَّةُ لِلْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١)، الْمَبْنِيَّةُ لِمُجْمَلِهِ، الْمُخَصَّصَةُ لِعَامَّةِ، الْمُقَيَّدَةُ لِمَطْلَقِهِ، الْمَوْضُوعَةُ لِمَشْكَلِهِ؛ وَلِذَا فَقَدْ حَظِيَّتِ السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ بِعَنَايَةِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِهَا، فَقَامَ الصَّحَابَةُ بِهَا خَيْرَ قِيَامٍ، فَحَفِظُوهَا وَأَدَّوْهَا كَمَا حَفِظُوهَا، وَقَامَ بِهَا التَّابِعُونَ خَيْرَ قِيَامٍ، فَحَفِظُوهَا وَأَدَّوْهَا لِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَمَّا كَانَ عَصْرُ التَّابِعِينَ ابْتَدَأَ تَدْوِينُهَا فِي السُّطُورِ بَعْدَ حَفِظِهِمْ لَهَا فِي الصُّدُورِ، وَكَذَا مَنْ بَعْدَهُمْ.

وَاخْتَلَفَتْ مَنَاجِجُ الْعُلَمَاءِ فِي تَدْوِينِهَا «عَلَى أَنْحَاءٍ كَثِيرَةٍ، وَضُرُوبٍ عَدِيدَةٍ، حَرَصًا عَلَى حَفِظِهَا وَخَوْفًا مِنْ إِضَاعَتِهَا»^(٢)، وَكَانَ «مِنْ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيُّ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - صَنَّفَا فِي صَحِيحِ الْأَخْبَارِ كِتَابَيْنِ مُهَذَّبَيْنِ، انْتَشَرَ

(١) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٢) "تهذيب الكمال" للمزي (١٤٧/١).

ذكرهما في الأقطار»^(١)، وهما أحسن الكتب «تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها خطأ، وأعمها نفعاً، وأعوذها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤنة، وأحسنها قبولا عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعا عند الخاصة والعامة»^(٢)، فتلقيت بالقبول، واعتنت بها الأمة رواية ودراية وحفظاً وشرحاً واستخراجاً واستدراكاً، وإن من أجل الكتب الموضوعية على الصحيحين وأشهرها وأقدمها، كتاب الحاكم أبي عبد الله «المستدرک علی الصحيحين»، الذي استدرک عليهما قرابة ستة آلاف حديث، مما جعل العلماء يتناولونه نقداً وتمحيصاً، فصنفت عليه المصنفات من بين مختصر له ومنتقد، ومستخرج عليه ومعلق ومُحَشٍّ، إلى غير ذلك من أوجه التصنيف، وتكلم عليه في كتب المصطلح والتخريج والشروح وغيرها.

وقد تميّز كتاب "المستدرک" بالأحكام الكثيرة على الأحاديث، فمنها ما صححه الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله على شرط الشيخين، ومنها ما صححه على شرط أحدهما، ومنها ما صححه لا على شرطهما، ومنها ما بين علته وضعفه، وقسم منها سكت عليه، فلم يخصه بحكم، وكان الذهبي في تلخيصه له يتابعه في تصحيحه غالباً، وقد يتعقبه، وكذا تعقبه فيما سكت عليه، ومع ذا فقد سكت هو أيضاً على جملة مما سكت عليه الحاكم، وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله في أول تلخيصه: «ولذا لم أره يتكلم على أحاديث جمّة بعضها جيّد، وبعضها واه»^(٣).

ولذا فقد أحببت أن أدرس الأحاديث المرفوعة مما سكتا عليه من باب (ذكر سعد القرظ المؤذن رضي الله عنه) من كتاب معرفة الصحابة، إلى نهاية كتاب المستدرک، مكملاً لعمل زميلي الشيخ عبد الله بن عتيق المطرفي، والذي قدّم من أول كتاب المستدرک إلى نهاية باب: ذكر سعد بن الربيع الأنصاري رضي الله عنه - من كتاب معرفة الصحابة، لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه).

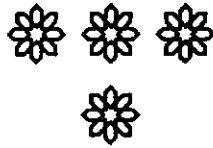
(١) "المستدرک" (٢/١).

(٢) "تهذيب الكمال" للزمري (١٤٧/١).

(٣) "التلخيص" (٣/١).

أسباب اختيار الموضوع:

- ١ - المكانة السامية التي يحتلها الحاكم رحمه الله بين علماء المسلمين عموماً وعلماء الحديث خصوصاً.
- ٢ - مكانة كتابه "المستدرک على الصحيحين: بين كتب السنة؛ إذ إنه مستدرک على أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى: البخاري ومسلم، وإنما يشرف الشيء بشرف مُتعلِّقه.
- ٣ - تميّز كتاب المستدرک بالأحكام الخاصة على كلّ حديث، وقد وُجدت أحاديثُ سكت عليها الحاكم فلم يخصّها بحكم كغيرها، وكذا سكت عليها الذهبي في تلخيصه، فأحببتُ دراستها ومعرفةَ حالها من حيث القبول والردّ.
- ٤ - أنّ في دراستي للأحاديث التي سكتا عليها محاولةً لمعرفة أسباب سكوتهما رحمهما الله تعالى.



خطة البحث:

جعلتُ البحث في مقدّمة وثلاثة أبواب وخاتمة وفهارس.

البابُ الأول: الحاكم وكتابه المستدرك

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحاكم النيسابوري.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده.

المبحث الثاني: نشأته العلمية ورحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: عقيدته وما اتُّهم به.

المبحث السابع: مصنّفاتهِ.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن كتاب المستدرك.

وفيه خمسة عشر مبحثاً.

المبحث الأول: الكتب المؤلفة في صحيح الحديث.

المبحث الثاني: الاستدراك وكتب المستدركات.

المبحث الثالث: سبب تأليف المستدرك.

المبحث الرابع: اسم الكتاب.

- المبحث الخامس: إطلاق الصحة عليه.
- المبحث السادس: منهج الحاكم في المستدرك.
- المبحث السابع: شرط الحاكم في كتابه.
- المبحث الثامن: تصحيح الحاكم للأحاديث.
- المبحث التاسع: آراء العلماء في المستدرك وأحاديثه إجمالاً.
- المبحث العاشر: أنواع التساهل الواقع في المستدرك.
- المبحث الحادي عشر: أسباب تساهله، وأعذار العلماء له.
- المبحث الثاني عشر: منزلة المستدرك بين كتب السنة.
- المبحث الثالث عشر: الكتب المؤلفة حول المستدرك.
- المبحث الرابع عشر: النسخ الخطية للكتاب.
- المبحث الخامس عشر: طبعات الكتاب.

الباب الثاني: الذهبي وتلخيصه للمستدرك

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام الذهبي رحمه الله.

وفيه مدخل وثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: نشأته العلمية.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: عقيدته.

المبحث السابع: مؤلفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن تلخيص المستدرک.

وفيه مدخل وأربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: منهج الذهبي في كتابه.

المبحث الثالث: المآخذ على الكتاب.

المبحث الرابع: اعتناء العلماء به.

الباب الثالث: دراسة الأحاديث المرفوعة التي سكت

عليها الحاكم في مستدرکه، والذهبي في تلخيصه من

باب (ذكر سعد القرظ المؤذن رضي الله عنه) من كتاب

معرفة الصحابة، إلى نهاية كتاب المستدرک

الخاتمة.

الفهارس العلمية:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث.

- فهرس الأعلام.

- فهرس أسماء الصحابة.

- فهرس شيوخ المصنف.

- المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

ويشتمل على ثلاثة أمور رئيسة:

أولاً: منهجي في الأحاديث المسكوت عنها:

- ١ - أذكرُ الأحاديثَ التي سكت عليها الحاكم وكذا الذهبي.
- ٢ - أذكرُ الأحاديثَ المسندة^(١) المرفوعة، أمّا الآثار فلا أتعرض لها.
- ٣ - لا أذكرُ الأحاديثَ المرسلة التي يقول فيها التابعي: « قال رسول الله ﷺ »، وكذا المعضلة، ثمّ قال فيه تابع التابعي: « قال رسول الله ﷺ »، وكذا المعلقة.

٤ - لا أذكرُ الأحاديثَ التي تكلم عليها الحاكم بكلام يفهم منه التصحيح أو عدمه، كقوله: « تفرّد به فلانٌ وهو ثقة »، ونحوها من العبارات.

٥ - لا أذكرُ المتابعات سواء حكم عليها أم سكت عنها.

٦ - لا أذكرُ الأحاديثَ التي حكم عليها الحاكم بحكم عام، كقوله بعد عدّة أحاديث: « وهذه الأحاديث صحيحة الأسانيد ... ».

٧ - ما سكت عليه الحاكم، وأسقطه الذهبي لا يدخل في بحثي^(٢).

٨ - ما سكت عليه الحاكم والذهبي، وتبيّن أنّ الحاكم حكم عليه في موضع آخر متقدّم أو متأخّر، يدخل في بحثي، إلّا أنّي لا أدرسه كدراسة الأحاديث التي لم يتكلّم عليها مطلقاً.

وقد قمتُ بجمع الأحاديث بعد قراءة القسم المراد دراسته، فبلغت الأحاديث (٢٠٧) أحاديث، وكان هذا الجمع والإحصاء إحصاءً أولياً قابلاً

(١) قصدت ما صورته صورة المسند، أي: لا يكون معلقاً ولا مرسلأً، وأمّا الانقطاع الحاصل في وسط السند فداخل معي.

(٢) وهذا وقع في بحثي في كتاب: "معرفّة الصحابة"، وقد ذكر الذهبي أنّه يحذف كثيراً من الأحاديث لضعفها، وهذا نصٌّ منه وسيأتي بيان ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني (ص: ١٣٧ - ١٣٨).

للزيادة أو النقص، وبعد إعادتي النظر المرة والأخرى، ومحاولة قراءة كامل الكتاب، وبعد دراستي لهذه الأحاديث تبين لي أنَّ خمسين حديثاً منها لا تدخل في منهجي وشرطي السابق، وقد انقسمت ستة أقسام:

أ - ما سكت عليه الحاكم، وأسقطه الذهبي.

ب - ما سكت عليه الحاكم، وحكم عليه الذهبي.

ج - ما تبين فيه الإرسال أو الإعضال.

د - ما حكم عليه الحاكم إجمالاً.

هـ - ما كان فيه حكم الحاكم قبل الحديث.

و - ما كان في قسم المتابعات.

أ - ما سكت عليه الحاكم وأسقطه الذهبي: وعددها اثنان وثلاثون حديثاً.

١ - (٦٠٧/٣ - ٦٠٨).

٢ - (٦١٠/٣).

٣ - (٦١١/٣).

٤ - (٦١١/٣ - ٦١٢).

٥ - (٦١٦/٣ - ٦١٧).

٦ - (٦١٧/٣).

٧ - (٦١٧/٣).

٨ - (٦١٨/٣).

٩ - (٦١٩/٣).

١٠ - (٦٢٠/٣).

١١ - (٦٢٥/٣).

- ١٢ - (٦٢٥/٣) .
١٣ - (٦٣١/٣) .
١٤ - (٦٣٣/٣) .
١٥ - (٦٣٥/٣) .
١٦ - (٦٣٧/٣) .
١٧ - (٦٣٨/٣) .
١٨ - (٦٣٩/٣) .
١٩ - (٦٤٠/٣) .
٢٠ - (٦٤٢/٣) .
٢١ - (١١/٤) .
٢٢ - (١٩ - ١٨/٤) .
٢٣ - (١٩/٤) .
٢٤ - (٣٢/٤) .
٢٥ - (٣٨/٤) .
٢٦ - (٤٠/٤) .
٢٧ - (٤٦/٤) .
٢٨ - (٤٧ - ٤٦/٤) .
٢٩ - (٤٩/٤) .
٣٠ - (٤٩/٤) .
٣١ - (٤٩/٤) .
٣٢ - (٦٠/٤) .

ب - ما حكم عليه الذهبي: وهو حديث واحد.

١ - (٢٢٧/٤).

ج - ما تبين فيه الإرسال أو الإعضال: وعددها ثمانية أحاديث.

١ - (٦١٥/٣ - ٦١٦).

٢ - (٦٣١/٣).

٣ - (٦٣٩/٣).

٤ - (٤ - ٣/٤).

٥ - (١٥/٤).

٦ - (٢٢/٤).

٧ - (٣٦/٤).

٨ - (٢١٦/٤).

د - ما حكم عليه إجمالاً: وعددها ستة أحاديث، حكم عليها في (٢٦٨/٤).

١ - (٢٩١/٤).

٢ - (٢٨٩/٤).

٣ - (٢٨٥/٤).

٤ - (٢٨٣/٤).

٥ - (٢٧٧/٤).

٦ - (٢٦٩ - ٢٦٨/٤).

هـ - ما حكم عليه الحاكم قبل الحديث: وهو حديث واحد.

١ - (١٢٥/٤).

و - ما كان في قسم المتابعات: وهو حديث واحد.

١ - (٦٢٠ - ٦١٩/٣).

ثانياً: منهجي في دراسة رجال الإسناد.

١ - أعرف بالصحابة غير المشاهير عندي، وأترجم للرواة المختلف فيهم بما يُبين حالهم، أمّا المشهورون بالصدق كابن إسحاق، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وابن لهيعة، ونحوهم، فأكتفي بقول الحافظ ابن حجر فيهم إن كان هو الراجح، وإلاّ فأذكر خلاصة ما توصّلتُ إليه، وقد أترجم لبعضهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٢ - أترجم لشيوخ الحاكم.

٣ - لا أترجم للثقات المشاهير، كالثوري، وشعبة، وابن المبارك، وأحمد، وحماد بن زيد، وأضرابهم، إلاّ مَنْ ذُكر بكنيته أو أُهمل فأُبين ذلك.

٤ - الثقات المتفق على ثقتهم أكتفي فيهم بقول الحافظ ابن حجر في "التقريب"، إن كانوا من رجال "التهذيب"، وإلاّ ذكرتُ مصادر ترجمتهم، إلاّ إن كان أحدهم مدلساً أو مختلطاً أو في ترجمته ماله تعلّق بالحكم على الحديث، فأترجم له بما يوضح ذلك.

٥ - إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو حكم عليه الحاكم في مكان متقدّم أو متأخّر فأدرس ما قبل موضع الالتقاء مع ما في الصحيحين أو أحدهما، أو مع المكان المحكوم عليه فيه.

ثالثاً: منهجي في دراسة الأحاديث.

١ - إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بالعزو إليهما.

٢ - الأحاديث التي حكم عليها الحاكم في مكان متقدّم أو متأخّر أكتفي بالعزو إلى ذلك الموضع مع نقل كلام الحاكم.

وأما ما عدا ذلك، فأخرّج الحديث من مظانّه من الكتب الستة وغيرها.

٣ - أقدم في التخرّيج أقرب طريق التقي فيه مع الحاكم في شيخه أو شيخ

شيخه؛ لما في ذلك من الفائدة في معرفة مصادر الحاكم والخلل الذي قد يقع في أسانيده وغير ذلك.

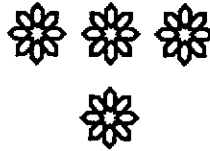
٤ - أذكر المتابعات للحديث، مع دراستها، ثم أورد الشواهد التي تقوي الحديث وتعزده إن كان ممّا يُمكن تقويته، وإلاّ فأذكر ما في الباب حديثين أو ثلاثة، وقد أزيد على ذلك.

٥ - إذا قلتُ: « وفي الباب » فمرادي ما جاء في الباب من الأحاديث التي تصلح في الشواهد، وقد يكون ذلك من قبيل الزيادة أحياناً.

٦ - أحكم على الأحاديث وفق قواعد أئمة هذا الشأن - حسب الاستطاعة - وقد أترك ذلك اكتفاءً بظهور الحكم.

٧ - أشرح ما يحتاج للشرح من غريب الحديث.

٨ - أعرّف بالأماكن والبقاع - غير المعروفة - من الكتب المختصة بذلك.



بعض الصعوبات التي واجهتني:

لقد واجهتني في بحثي صعوبات كثيرة، ومشاق متعددة، ذلّل الله سبحانه وتعالى كثيراً منها فضلاً منه ورحمة، ومن هذه الصعاب:

١ - كثرة التصحيف والتحريف والسقط في الأسانيد والمتون في المستدرک المطبوع، حتى ليُخَيَّل إليّ أحياناً أنّ الإسنادَ بكامله لا وجود لرجاله من كثرة التحريف.

٢ - كثرة التحريف والتصحيف والسقط في النسخ الخطية التي اعتمدتها في بحثي، وإن كانت أحسن حالاً من المطبوع.

٣ - عددٌ من رجال الحاكم في عداد المجاهيل، وعددٌ لم أقف عليهم إطلاقاً، والبعض لم أقف عليهم إلاّ بعد جهد كبير؛ وذلك أنّ الحاكم قد ينسب الراوي إلى غير ما اشتهر به، بل قد يختصر اسمه، ويكثر ذلك في شيوخه.

٤ - أنّ عدداً من الأحاديث غرائب لا تكاد توجد إلاّ في المستدرک، ممّا يتطلب منّي جهداً كبيراً ووقتاً للوقوف عليها، وقد لا أقف.

٥ - أنّ عدداً من الأحاديث معلّة، وكثيراً منها فيها اختلاف كبير على الراوي على أوجه متعددة وطرق مختلفة.

٦ - إنّ جميع ما تقدّم من الصعوبات واجهت من هو قليل البضاعة والدربة في هذا العلم الشريف، وهو أول عمل أقوم به ممّا جعلها في عيني كالجبال الرواسي، ولولا فضل الله لما استطعت التغلب على كثير منها.

وأخيراً، فأحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً كما يحبُّ ربِّي ويرضى على ما منَّ به عليَّ من إتمام هذا البحث، فأحمده تعالى على آلائه أولاً وآخرها، ظاهراً وباطناً.

وأثني بالشكر لوالديَّ الكريمين - حفظهما الله - على ما قاما به من تربيتي وتنشئتي، فجزاهما الله عني أفضل ما جزى به والدأ عن ولده، ومتَّعهما بالصحة والعافية، وأسبغ عليهما نعمة.

كما أتقدَّم بالشكر إلى هذه الجامعة الإسلامية، الصرح العلمي الشامخ، التي ترعرعت ونشأت فيها ونهلت من علمها الصافي، وتعلَّمت فيها الخلق الإسلامي النبيل، فأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجزي القائمين عليها خير الجزاء، وأن يجعل ما يعملونه ويُقدِّمونه في موازين حسناتهم.

كما أشكر كلية الحديث الشريف، ممثلة في عميدها، وأخصُّ بالشكر قسم فقه السنة رئيساً وأعضاء، فلهم مني من الشكر أعلاه، ومن الدعاء أوفاه وأتمه.

كما أتقدَّم بالشكر إلى شيعي وأستاذي ومُشرفي على هذه الرسالة، فضيلة الشيخ الدكتور: عبد الله بن مراد، الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف في فقه السنة ومصادرها، فأسأل الله أن يجزيه عني خير ما جزى شيخاً عن تلميذه على ما قدَّم ويُقدِّم من نصح وتوجيه، وأن يُبارك له في عمره وولده.

كما أشكر شيعي وأستاذي فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الأستاذ بكلية الحديث الشريف قسم فقه السنة ومصادرها، الذي تفضَّل بالإشراف عليَّ في السنة الأولى، فكان له بعد الله الأثر الطيب في توجيهي وإرشادي وضبطي بالمنهج العلمي، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك في عمره وعلمه وذريته.

كما أشكر كلَّ مَنْ أرشدني لمعلومة أو نبَّهني إلى خطأ، أو أسدى إليَّ معونة ونصحاً، من الإخوة الزملاء والمشايخ الفضلاء، فجزاهم الله خير الجزاء، والحمد لله أولاً وآخرهاً وظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلَّم وبارك وأنعم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه.

الباب الأول:

الحاكم وكتابه المستدرک

وفيه فصلان

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحاكم النيسابوري

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن كتاب المستدرک

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحاكم النيسابوري.

وفيه ثمانية مباحث:

مدخل

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده

المبحث الثاني: نشأته العلمية ورحلاته

المبحث الثالث: شيوخه

المبحث الرابع: تلاميذه

المبحث الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه

المبحث السادس: عقيدته وما اتهم به

المبحث السابع: مصنفاته

المبحث الثامن: وفاته

مداخل:

لقد حظي الحاكم أبو عبد الله رحمه الله بمنزلة كبيرة في علم الحديث، مما جعل علماء عصره ومن جاء بعدهم يُثنون عليه الشاء العطر، ويعرفون له قدره ومنزلته، فترجموا له في كتب التاريخ والسير والتراجم، فلا يكاد يخلو كتاب منها من ترجمته، من بين مطول ومتوسط ومختصر، بل إنَّ الحافظ أبا موسى المديني أفرد ترجمته بالتصنيف^(١)، إلى أن جاء وقتنا المعاصر فترجم له عددٌ من الباحثين في رسائل مستقلة، ومن أشهر هذه الرسائل رسالة الدكتوراه لمحمود أحمد ميرة بعنوان: «الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک علی الصحيحين»^(٢)، ورسالة الماجستير لصلاح الدين عبد الله السنكاري بعنوان: «الإمام الحاكم النيسابوري وما استدرکه علی الصحيحين»^(٣)، ورسالة دبلوم الدراسات العليا لعبد الكريم عكوي بعنوان: «الحاكم النيسابوري وجهوده في علوم الحديث»^(٤).

وترجمه كذلك عددٌ من الباحثين في مقدّمة تحقیقاتهم لكتب الحاكم، وكذا مستدرکه، فقد قام الباحثون المتقدم الإشارة إليهم بدراسته وخصوصاً ما قام به الدكتور الميرة، فلذا جعلتُ دراستي عن الحاكم ومستدرکه دراسة مختصرة، ومع كونها مختصرة فقد أضفتُ إليها إضافات عديدة واستدراكات مفيدة، ونَبَّهت على ما وقع فيه الدارسون له من أخطاء وأوهام عرضت لهم، مما يجعل عملي متمماً لأعمالهم ومكملاً لها.

(١) انظر: شذرات الذهب (١٧٧/٣).

(٢) قُدِّمت لقسم الحديث بكلية الدعوة وأصول الدين بالأزهر، وتقع الرسالة في قرابة (٥٠٠) صفحة، وقد أُنِّدَتْ منها.

(٣) وهي مقدّمة لكلية الشريعة بجامعة بغداد سنة (١٤٠٧هـ)، ولم أُنْفِ عليها. انظر: "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ٣٠٢).

(٤) وهي مقدّمة لشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - جامعة محمد الخامس سنة (١٤١٣هـ)، وقد أُنِّدَتْ منها، وصفحاتها تزيد على (٦٠٠) صفحة.

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده:

هو الحاكم^(١) أبو عبد الله^(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم (بن عبد الحكم)^(٣)، الضبي^(٤)، الطهماني^(٥)، يعرف بـ: ابن البيع^(٦)، النيسابوري^(٧).

واتفق كل من ترجم له^(٨) أن ولادته كانت سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وقد حدّدها الذهبي^(٩)، والسبكي^(١٠) في يوم الاثنين صبيحة اليوم الثالث من شهر ربيع الأول. وكان مولده في سكة حمدان في نيسابور^(١١).

-
- (١) هذا اللقب ليس مرتبة علمية كما اشتهر عند المتأخرين، بل هو لقب لمن يتقلد القضاء. انظر: "وفيات الأعيان" [٢٦١/٤]، و"الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک على الصحيحين" (ص: ٨٣ - ٨٥)، و"الحاكم النيسابوري وجهوده في علوم الحديث" (ص: ٩٥).
- (٢) واتفق كل من ترجم له بأن هذه كنيته.
- (٣) زيادة من عبد الغافر الفارسي كما في "المنتخب من السياق" (ص: ١٥)، وانظر: "الأنساب" (٤٣٢/١)، و"المنتظم" (١٠٩/١٥).
- (٤) يُقال له الضبي؛ لأن جدّ جدّته: «عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان» ضبي. انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٥).
- (٥) يُقال له الطهماني؛ لأن أم عيسى بن عبد الرحمن الضبي هي متوّة بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه. انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٥)، في "تذكرة الحفاظ" (١٠٤٣/٣) (منويه) بالنون.
- (٦) قال السمعاني: «بفتح الباء الموحدة، وكسر الياء المشدّدة آخر الحروف، وفي آخرها العين المهملة، هذه اللفظة لمن يتولّى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة». "الأنساب" (٤٣٢/١).
- (٧) انظر: "الإرشاد" (٨٥١/٣)، و"تاريخ بغداد" (٤٧٣/٥)، و"المنتخب من السياق" (ص: ١٥)، و"الأنساب" (٤٣٢/١)، و"المنتظم" (١٠٩/١٥)، و"تاريخ الإسلام" (وفيات ٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٢٢)، وغيرها، وللتوسع انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک على الصحيحين" (ص: ٢٧ - ٢٨)، و"الحاكم النيسابوري وجهوده في علوم الحديث" (ص: ٩٤).
- (٨) انظر: "تاريخ بغداد" (٤٧٣/٥)، و"المنتخب من السياق" (ص: ١٦)، وذكر الشَّهْر، و"الأنساب" (٤٣٣/١)، و"المنتظم" (١٠٩/١٥)، و"طبقات علماء الحديث" (٢٣٧/٣)، و"تذكرة الحفاظ" (١٠٣٩/٣)، وغيرها.
- (٩) انظر: "تاريخ الإسلام" وفیات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ٢٢)، و"السير" (١٦٣/١٧).
- (١٠) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (١٥٦/٤).
- (١١) انظر: "مختصر تاريخ نيسابور" (ص: ٦٦)، وللتوسع انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٢٧).

المبحث الثاني: نشأته العلمية ورحلاته:

نشأ الحاكم وترعرع في بيت علم وصلاح، فقد كان والده وخاله وبعض قرابته كلهم من أهل العلم.

أما والده فقد رأى مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وكانت له منزلة عند علماء نيسابور، وقد روى عنه ابنه الحاكم وترجم له في "تاريخ نيسابور" (١).

وأما خاله فهو أبو علي محمد بن علي بن محمد بن نصرويه المقرئ (ت ٣٧٩هـ)، فقد ترجم له في "تاريخ نيسابور" (٢).

ومن قرابته:

١ - أبو صالح العارض محمد بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن العارض (ت ٣٤٤هـ) ابن خال أم الحاكم (٣).

٢ - أبو محمد عبد الله بن إسحاق الرمجلي الزاهد (ت ٣٥١هـ) (٤) صهره.

٣ - أبو الحسين محمد بن محمد بن الحجاج النيسابوري (ت ٣٦٨هـ) (٥).

فمن هنا يتضح أنَّ الحاكم نشأ في بيئة علمية وفي بيت علم، فقد قال عبد الغافر الفارسي: «وبيته بيت الصلاح والورع». مما سهل له سلوك طريق العلم وتوجيهه إلى قلبه، وكان لوالده وخاله الأثر الأكبر في توجيهه إلى العلم وطلبه.

(١) كما نقل ذلك الذهبي في "السير" (١٦٩/١٧) عن عبد الغافر صاحب السياق، وانظر: "تلخيص تاريخ نيسابور" (ص: ٩١).

(٢) انظر: "الأنساب" (٤٩٤/٥).

(٣) انظر: "الأنساب" (١١٠/٤).

(٤) انظر: "مختصر تاريخ نيسابور" (ص: ١٠٧).

(٥) انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٥).

قال الذهبي: « وطلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله »^(١).
فقد حرص أبوه على إسماعه الحديث في صغره، فذهب به إلى العلماء
وأحضره مجالسهم، وكان من أقدم من حضر مجلسه من العلماء أبو علي محمد
بن عبد الوهاب الثقفي النيسابوري، وكان عمره حينذاك سبع سنين^(٢).
وأول سماعه للحديث كان في سنة ثلاثين وله تسع سنين، واستملى على
أبي حاتم بن حبان سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة^(٣).
وقد سمع من عدد من علماء بلده، منهم:
أبو طاهر محمد أباضي، وأبو بكر بن الخليل القطان وهما من أوائل
شيوخه^(٤).

وقد أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن إسماعيل الصرّام، وأبي بكر محمد بن
العباس بن الإمام^(٥)، وتفقه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد حسان
بن محمد، وأبي سهل الصعلوكي^(٦)، وأتقن الفقه الشافعي^(٧).
واستمرّ في طلبه للعلم ببلده، وكان مع ذلك قد ابتدأ التصنيف، فأخذ فيه
سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة^(٨)، وله من العمر ست عشرة سنة.
ولما كان له من العمر عشرون سنة ابتدأ الرحلة في طلب الحديث، فلحق
الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وكان ذلك سنة إحدى

(١) "السير" (١٦٣/١٧).

(٢) "السير" (٢٨١/١٥)، وانظر: طبقات الشافعية (١٥٦/٤).

(٣) انظر: "السير" (١٧٣/١٧).

(٤) انظر: المنتخب من السياق (ص: ١٦).

(٥) "غاية النهاية" لابن الجزري (١٨٥/٢).

(٦) "السير" (١٦٥/١٧).

(٧) "غاية النهاية" (١٨٥/٢)، وهو شافعي المذهب، ولذا ترجم له الشافعية في طبقاتهم.

(٨) انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٦)، وللزيادة في نشأته انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه"

(ص: ٢٩ - ٣٠)، و"الحاكم وجهوده" (ص: ٩٦ - ١٠١).

وأربعين وثلاثمائة^(١).

قال الخطيب: « ورد بغداد في شبيبته فكتب بها عن أبي عمرو بن السماك، وأحمد بن سليمان النجاد، وأبي سهل بن زياد، ودعلج بن علي بن أحمد، ونحوهم من الشيوخ »^(٢).

ودخل الكوفة كذلك ثم اتجه إلى مكة لأداء فريضة الحج، وقد كان معه جمع من العلماء، وبعد الحج رجع إلى بلده، ثم بعد ذلك كانت له رحلات قصيرة إلى بعض مدن فارس والعراق، إلى أن جاءت سنة سبع وستين وثلاثمائة، فابتدأ رحلته الثانية إلى الحج، وفي طريقه إلى مكة مرَّ بعدد من المدن، منها: أسدآباد، والري، وبغداد^(٣).

(١) انظر: المصدر السابق، و"السير" (١٦٣/١٧).

(٢) تاريخ بغداد (٤٧٣/٥).

(٣) انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٦)، و"الإرشاد" (٨٥٢/٣)، "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٣١ - ٣٨)، "الحاكم وجهوده" (ص: ١٠٢ - ١٠٦).

المبحث الثالث: شيوخه.

ابتدأ الحاكم سماع الحديث في صغره - كما تقدّم -^(١) وكان ابتداء سماعه من أهل بلده بنيسابور، فسمع من عدد كبير من المشايخ بلغوا الألف شيخ^(٢)، ثم بعد ذلك ابتداء الرحلة في الطلب، فكان لا يدخل بلداً إلا ويقيم فيه مدة من الزمان يقرأ فيها على الشيوخ ويحضر مجالس العلماء، مما جعله من أكثر العلماء شيوخاً، قال أبو حازم العبدوي: «وليس يمكن حصر شيوخه، فإن معجمه على شيوخه يقرب من ألفي رجل»^(٣).

وقال الذهبي: «وسمع من نحو ألفي شيخ»^(٤).

فقد سمع بنيسابور: أبا العباس بن يعقوب، وأبا عبد الله الصفار، وأبا عبد الله بن الأخرم، وأبا الحسين بن علي الحافظ.

وبالجلال: أبا محمد بن حمدان الجلاب، وأبا جعفر بن عبيد الحافظ الهمداني.

وببغداد: أبا عمرو بن السماك، والنجاد، ودعلج السجزي، وغيرهم.

وبالكوفة: أبا جعفر محمد بن علي الشيباني، ومحمد بن علي بن عقبة، وابن أبي آدم.

وبالحجاز: أبا يحيى نافلة عبد الله بن يزيد المقرئ، وأبا إسحاق بن فراس

(١) في (ص: ٢٣).

(٢) قال الذهبي: «سمع بنيسابور وحدها من ألف شيخ». "السير" (١٦٣/١٧)، وانظر: "تاريخ الإسلام" (ص: ١٢٣).

قلت: وقد ذكر الحاكم في "تاريخ نيسابور" أسامي شيوخه مرتبين على حروف المعجم، وقد حفظ تلخيصه أسماءهم من (ص: ٧٥ - ١١٣)، وقد قام د. محمود الميرة بعدّهم، فبلغوا أربعة وأربعين وتسعمائة شيخ. انظر: رسالته (ص: ٨٨) حاشية، ومع ذا فقد يكون المختصر فاتنه شيء من الأصل، والله أعلم.

(٣) "تبين كذب المقرئ" (ص: ٢٢٨).

(٤) "السير" (١٦٣/١٧)، وانظر: "طبقات الشافعية" (١٥٦/٤).

المالكي، وابن أبي مسرة.

وبهمذان: أبا محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب.

وعمر: أبا العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي، والقاسم السيارى،
والحسن الجليمي.

وببخارى: أبا صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام، وأحمد بن سهل
الفيهي.

وبالري: إسماعيل بن محمد الصياد، وغيرهم كثير^(١).

قال عبد الغافر الفارسي في "السياق": «... وتفقه على أبي الوليد
حسان، والأستاذ أبي سهل، واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن
إسحاق الصبغى، فكان الإمام يراجع في السؤال والجرح والتعديل والعلل،
وأوصى إليه في أمور مدرسته (دار السنة) وفوض إليه تولية أوقافه في
ذلك»^(٢).

وقرأ بالروايات على أبي علي النصارى الكوفي، وأبي عيسى بكار
مقرئ بغداد.

وأخذ فنون الحديث عن أبي علي الحافظ والجعابي، وأبي أحمد الحاكم،
والدارقطني، وعدة^(٣).

أما شيوخه الذين روى عنهم في "المستدرک على الصحيحين" فقد قام
بإحصائهم د. محمود الميرة في رسالته^(٤)، فبلغوا قرابة التسعين وأربعمئة شيخ،

(١) انظر: "الإرشاد" (٨٥١/٣ - ٨٥٢)، و"الأنساب" (٤٣٢/١)، و"تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٢٧ - ٢٢٨).

(٢) انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٦)، و"تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٢٨)،
و"السير" (١٦٩/١٧ - ١٧٠).

(٣) انظر: "السير" (١٦٥/١٧).

(٤) "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٩٤ - ١٠٦).

وأشهر شيوعه في "المستدرک":

- ١ - أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، روى عنه (تسعاً وثمانين وثلاثمائة وألف حديث).
- ٢ - أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، روى عنه (ستاً وأربعين وثمانمائة حديث).
- ٣ - علي بن حمشاذ العدل، روى عنه (ستاً وخمسمائة حديث).
- ٤ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب، روى عنه (واحداً وثمانين وثلاثمائة حديث).
- ٥ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، روى عنه (تسعة وعشرين وثلاثمائة حديث).
- ٦ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الصفار، روى عنه (واحداً وستين ومائتي حديث).
- ٧ - أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، روى عنه (ثمان ومائتي حديث).
- ٨ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، روى عنه (سبعة وتسعين ومائة حديث).
- ٩ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني، روى عنه (أربعة وتسعين ومائة حديث).
- ١٠ - أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، روى عنه (ستاً وخمسين ومائة حديث).
- ١١ - علي بن عيسى بن إبراهيم الحيري، روى عنه (اثني وخمسين ومائة حديث).
- ١٢ - أحمد بن محمد بن سلمة بن عبدوس، روى عنه (تسعاً وثلاثين

ومائة حديث).

١٣ - أحمد بن سلمان الفقيه، روى عنه (سبعاً وثلاثين ومائة حديث).

١٤ - محمد بن صالح بن هاني، روى عنه (ستاً وثلاثين ومائة حديث).

١٥ - بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، روى عنه (ثلاثين ومائة

حديث).

١٦ - أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني، روى عنه

(تسعاً ومائة حديث)^(١).

وعدد شيوخه الذين جاؤوا في بحثي^(٢) ستون شيخاً تقريباً.

(١) وجميع هؤلاء وردت تراجمهم في الرسالة عدا من لم أقف له على ترجمة.

(٢) انظر: فهرس شيوخ المصنف.

المبحث الرابع: تلاميذه.

بدأ الحاكم طلب الحديث في صغره - كما تقدّم -^(١)، فلحق الأسانيد العالية، وأدرك من شيوخ بلده المئات، ثم بعد ذلك ابتدأ الرحلة في طلب العلم لسماع الشيوخ ولقائهم، فتحصل له في الرحلة المئات أيضاً، وكثرة شيوخه إنما هي دليل سعة مروياته وتنوعها، وقد ابتدأ في سن مبكرة عقد مجالس الإملاء، فعقد له مجلس الإملاء وله من العمر ست وعشرون سنة، وكان المجلس في حاضرة العلم في زمنه (بغداد)^(٢)، فذاع صيته، وعلا في الآفاق نجمه، فأخذت جموع طلاب العلم تفد إليه من كل حذب وصب، وأخذوا ينهلون مما يثته لهم من علوم، حتى تخرّج به علماء أجلاء، منهم:

- ١ - أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفوارس (ت ٤١٢هـ)^(٣).
- ٢ - وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي (ت ٤٣١هـ)^(٤).
- ٣ - وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت ٤٣٤هـ)^(٥).
- ٤ - وأبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (ت ٤٤٦هـ)^(٦).
- ٥ - وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)^(٧).
- ٦ - وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ)^(٨).
- ٧ - وأبو صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن (ت ٤٧٠هـ)^(٩).

(١) تقدّم في المبحث الثالث (ص: ٢٣).

(٢) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٠٧).

(٣) انظر ترجمته في "تاريخ بغداد" (٣٥٢/١).

(٤) انظر ترجمته في: "تاريخ بغداد" (٩٥/٣).

(٥) انظر ترجمته في "تاريخ بغداد" (١٤١/١١)، و"السير" (٥٥٤/١٧).

(٦) انظر ترجمته في "السير" (٦٦٦/١٧).

(٧) انظر ترجمته في "السير" (١٦٣/١٨)، و"طبقات الشافعية" (٨/٤).

(٨) انظر ترجمته في: "السير" (٢٢٣/١٧).

(٩) انظر: ترجمته في: "السير" (٤١٩/١٨).

- ٨ - والزكي عبد الحميد بن محمد بن أحمد البحيري (ت ٤٦٩ هـ) ^(١).
- ٩ - وعثمان بن محمد المحمي (ت ٤٨١ هـ) ^(٢).
- ١٠ - وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي (ت ٤٨٧ هـ) ^(٣)، وهو آخر من حدث عنه ^(٤).
- هؤلاء بعض تلامذته المشاهير، وقد كان مع تحديثه يستزيد من مشايخه وعلماء وقته، وكلما مرت السنون علا صيته أكثر، فجرت له مذاكرات ومحاورات مع الحفاظ والأئمة من أهل الحديث مثل أبي بكر الجعابي، وأبي علي الماسرجسي الذي كان أحفظ أهل زمانه ^(٥).
- ولم يقف الأمر عند هذا حتى حدث عنه بعض الأئمة الكبار وحفاظ الدنيا من شيوخته من أمثال الدارقطني، وأبو إسحاق المزكي، وأحمد بن عثمان الحيري، والقفال الشاشي، وابن المظفر، وغيرهم ^(٦)، وهذا يدل على المرتبة العالية والمنزلة المنيفة التي تبوأها الحاكم بين علماء عصره.

(١) انظر: ترجمته في: "السير" (٣٤٣/١٨).

(٢) انظر: ترجمته في: "السير" (٥٧٩/١٨).

(٣) انظر: ترجمته في: "السير" (٧٤٨/١٨).

(٤) انظر: "تبين كذب المفترّي" (ص: ٢٢٨ - ٢٢٩)، و"الأنساب" (٤٣٢/١ - ٤٣٣)، و"تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٢٣) و"السير" (١٦٤/١٧ - ١٦٥)، و"طبقات الشافعية" (١٥٧/٤)، وغيرها.

(٥) انظر: "المنتخب من السياق" (ص: ١٦).

(٦) انظر: "تبين كذب المفترّي" (ص: ٢٢٨ - ٢٢٩)، و"السير" (١٦٤/١٧ - ١٦٥).

المبحث الخامس: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه.

تبرأ الحاكم رحمه الله بين علماء عصره مرتبة عليّة ومنزلة شايخة بمصنفاته التي صنّفها وعقد مجالس الإملاء ومذاكرته لعلماء عصره الأفذاذ مما جعلهم يعرفون له قدره ومنزلته ويثنون عليه من الثناء بما هو أهله، فمن ذلك:

- قال الخليلي: «عالم عارف واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه».

- وقال: «ذاكر الحفاظ والشيوخ وكتب عنهم أيضاً، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم»^(١).

- قال أبو حازم العبدوي: «الإمام أبو عبد الله ... الحافظ إمام أهل الحديث في عصره»^(٢).

- قال أبو حازم: «سمعتُ مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو إسحاق وأبو الوليد يرجعان إلى أبي عبد الله في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه»^(٣).

- قال السلمي: «سألت الدارقطني: أيهما أحفظ، ابن منده أو ابن البيّع؟ فقال: ابن البيّع أتقن حفظاً».

- قال أبو حازم: «أقمت عند الشيخ أبي عبد الله العصمي قريباً من ثلاث سنين، ولم أر في مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيراً، فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب الحاكم حكم به وقطع بقوله».

(١) "الإرشاد في علماء البلاد" (٣/٨٥١، ٨٥٢).

(٢) "تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٢٧).

(٣) المصدر السابق (ص: ٢٢٩).

- قال أبو حازم: « أول من اشتهر بحفظ الحديث وعلمه بنيسابور بعد الإمام مسلم: إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو أحمد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو العباس بن سعيد، ثم أبو علي الحافظ وكان يقابله أبو أحمد العسال وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين - يعني الحجاجي - وأبو أحمد - يعني الحاكم - وكان يقابلهما في عصرهما أبو أحمد بن عدي وأبو الحسين بن المظفر والدارقطني، وتفرّد الحاكم أبو عبد الله في عصرنا هذا من غير أن يقابله أحد ... »^(١).

- قال الخطيب: « كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ ... وكان ثقة »^(٢).

- قال عبد الغافر الفارسي: « إمام أهل الحديث في عصره، والعارف به حق معرفته »^(٣).

- قال الذهبي: « الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف »^(٤).

- وقال: « وانتخب على خلق كثير، وجرح وعدل، وقبل قوله في ذلك لسعة علمه بالعلل والصحيح والسقيم »^(٥).

- وقال: « الحافظ الكبير إمام المحدثين »^(٦).

- وقال ابن عبد الهادي: « الحافظ الكبير، شيخ أهل الحديث في عصره »^(٧).

(١) المصدر السابق (ص: ٢٣٠).

(٢) "تاريخ بغداد (٤٧٣/٥)، وانظر: "الأنساب" (٤٣٢/١).

(٣) "المنتخب من السياق" (ص: ١٥).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٦٣/١٧).

(٥) "تاريخ الإسلام" (وفيات ٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٢٣ - ١٢٤).

(٦) "تذكرة الحفاظ" (١٠٣٩/٣).

(٧) "طبقات علماء الحديث" (٢٣٧/٣).

- قال السبكي: « كان إماماً جليلاً، وحافظاً حفيلاً، اتفق على إمامته، وجلالته، وعظم قدره ».

- قال: « ورحل إليه من البلاد لسعة علمه وروايته، واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين »^(١).

- وقال ابن العماد: « برع في معرفة الحديث وفنونه، وصنف التصانيف الكثيرة، وانتهدت إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل الدنيا »^(٢).

(١) "طبقات الشافعية الكبرى" (٤/١٥٦، ١٥٧).

(٢) "شذرات الذهب" (٣/١٧٦).

المبحث السادس: التهم الموجهة إليه:

اتهم الحاكم رحمه الله بعدة تهم، وجهها إليه بعض العلماء، وسنعرض لها بحول الله تعالى مبينين مناقشة العلماء لها ووجه الحق الذي ظهر لنا.

أولاً: اتهمه بالرفض:

قال الذهبي: « أخبرنا أبو بكر بن أحمد الفقيه: أنا محمد بن سليمان بن معالي، أنا يوسف بن خليل، أنا محمد بن إسماعيل الطرسوسي (ح).

وأنبأني أحمد بن سلامة عن الطرسوسي، أن محمد بن طاهر الحافظ كتب إليهم أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري فقال: « ثقة في الحديث، رافضي خبيث ».

أنبأنا ابن سلامة عن الطرسوسي عن ابن طاهر، قال: « كان الحاكم شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالباً عن معاوية وأهل بيته، يتظاهر به ولا يعتذر منه، فسمعت أبا الفتح سمكويه - بهراة - يقول: سمعت عبد الواحد المليحي يقول: سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: دخلت على أبي عبد الله الحاكم وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل شيئاً لاسترحت من هذه الحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي - يعني معاوية - »^(١).

قلت: وقصة الحاكم مع الكرامية هذه أخرجها ابن الجوزي فقال: أنبأنا محمد بن عبد الباقي، عن أبي محمد التميمي عن أبي عبد الرحمن السلمي بها^(٢).

(١) "تاريخ الإسلام" (وفيات ٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٣١ - ١٣٢)، وانظر: "السير" (١٧/١٧٤ - ١٧٥)، و"التذكرة" (٣/١٠٤٥)، "طبقات علماء الحديث" (٣/٢٤١)، و"طبقات الشافعية" (٤/١٦٢ - ١٦٣).

(٢) "المنتظم" (١٥٠/١١٠).

قلت: والرد على ذلك من أوجه:

الأول: في صحة ذلك إلى أبي إسماعيل الهروي.

الثاني: على فرض صحته إلى أبي إسماعيل الهروي فما هو مستنده في هذا القول؟ فالهروي لم يلق الحاكم، فقد كان عمره عند وفاة الحاكم تسع سنين وهو في هراة والحاكم في نيسابور، ولم يرحل الحاكم في آخر عمره إلى هراة^(١)، ولو فرضنا أنه لقيه في هذا السن فلا يمكن أن تبيّن له عقيدة رجل مشهور بالحديث وطلبه، بل كيف يمكنه أن يعرف رفضه وخبثه، وإن كان مستنده كتبه فكتبه طافحة بتعظيم الصحابة وإجلالهم - كما سيأتي - وعليه فكلامه هذا جرح مبهم لا دليل عليه ولا مستند، بل دليل الشاهد والوجود يرده والهروي تفرد بهذا القول بل خولف فيه.

ثالثاً: أنّ قول ابن طاهر: « كان شديد التعصّب للشيعة في الباطن يظهر التسنن في التقديم والخلافة »، حكمٌ منه على غيب لا يعلمه إلا الله، فسريرة الرجل موكولة إلى الله سبحانه وتعالى، قال السبكي: « أننى له اطلاع على باطن الحاكم حتى يقضي بأنه كان يتعصّب للشيعة باطناً »^(٢). ولو ظهر من الحاكم ما يوجب ذلك لصاح به علماء وقته أو تلامذته أو بينه لنا ابن طاهر، لكن المترجّح أنّ ابن طاهر ليس له دليل على دعواه هذه إلا كلام شيخه الهروي قبله - وقد علمت ما فيه - وقصة الحاكم مع الكراميّة، وإخراجه حديث الطير - وستأتي الإجابة عنها -.

رابعاً: أنّ ابن طاهر نفسه رحمه الله متكلم فيه، فقد كان متصوّفاً تصوّفاً غير مرضي، وكان يرى إباحة السّماع والنظر إلى المرد الملاح.

خامساً: أنّ ابن طاهر فيما يظهر - والعلم عند الله - كان متحاملاً على الحاكم تحاملاً بيّناً، فالأقوال المنقولة في الكلام فيه إما بسنده أو له، بل نقل

(١) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٦٠).

(٢) "طبقات الشافعية الكبرى" (٤/١٦٤).

عنه ابن الجوزي بالإسناد أنه قال في تصحيح الحاكم لحديث الطير: « حديث موضوع، إنما جاء من سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس وغيره، قال ابن طاهر: فلا يخلو الحاكم من أمرين: إما أنه يجهل الصحيح فلا يعتمد على ما يقوله، وإما يعلمه ثم يقول خلافه فيكون معانداً كذاباً »^(١).

قلت: فهذا قول لم يسبق قائله إليه، ولم يرشد أحداً من أهل العلم قبله عليه، بل أقوالهم طافحة بالثناء والتبجيل له، بل الأشد من ذلك أنه لا تمر مناسبة في كتبه إلا ويغمز فيها الحاكم ويحط من قدره.

قال: « ولما صنّف أبو عبد الله الحاكم كتابه الموسوم بـ "ذكر أئمة الأقطار المزكين لرواة الأخبار" ذكر فيه في كل عصر أربعة ممن يستحق أن يكون يزكي ... ولعمري لأن كان أنصف بذكره علي بن عمر في هذه الدرجة أنه تعصّب لمشايخه الثلاثة ... وثم عجب من الحاكم تعصبه عفا الله عنا وعنّه »^(٢).

وقال: « ومن بحث عن تصانيفه وجد فيها العجائب من هذا المعنى، خاصة الكتاب الذي صنّفه وسمّاه فيما زعم "المستدرك على الصحيحين" لعل أكثر قصده به ثلب أقوام ومدح أقوام »^(٣).

قلت: وما الذي يدريه - رحمه الله - عن قصده الذي في قلبه.

وقال: « ورأيت أنا حديث الطير في جزء ضخّم جمعه، فكتبته للتعجب »^(٤).

قال السبكي: « غاية جمع هذا الحديث أن يدل على أن الحاكم يحكم

(١) "المنتظم" (١٠٩/١٥ - ١١٠).

(٢) "أطراف الأفراد" (١٦/١ - ١٧).

(٣) "الوافي بالوفيات" [٣٢١/٣].

(٤) "السير" (١٧٦/١٧).

بصحته، ولولا ذلك لما أودعه "المستدرک" ولا يدل ذلك منه على تقديم علي رضي الله عنه على شيخ المهاجرين والأنصار أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ إذ له معارض أقوى لا يقدر على دفعه، وكيف يظن بالحاكم مع سعة حفظه تقديم علي، ومن قدّمه على أبي بكر فقد طعن على المهاجرين والأنصار، فمعاذ الله أن يُظنّ ذلك بالحاكم، ثم ينبغي أن يتعجب من ابن طاهر في كتابته هذا الجزء - مع اعتقاده بطلان الحديث، ومع أنّ كتابته سبب شياع هذا الخبر الباطل، واغترار الجهال به - أكثر مما يتعجب من الحاكم، ممن يخرجوه وهو يعتقد صحته»^(١).

وقال: «قد سمعت أبا محمد بن السمرقندي يقول: بلغني أنّ "مستدرک" الحاكم ذكر بين يدي الدارقطني فقال: نعم، يستدرک عليهما حديث الطير! فبلغ ذلك الحاكم فأخرج الحديث من الكتاب».

قال الذهبي: «قلت: هذه حكاية منقطعة، بل لم تقع، فإنّ الحاكم إنّما ألف "المستخرج"^(٢) في أواخر عمره بعد موت الدارقطني بمدة، وحديث الطير في كتابه لم يُحوّل منه ...»^(٣).

بل إذا أراد أن يُمثّل بأصحاب الأخطاء - لعله - لا يجد أمامه إلّا الحاكم، فقد قال في مقدمة كتابه "الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط": «و كنت في تحريري هذا النوع مقدماً مرة ومؤخراً أخرى، حتى دخلت نيسابور فرأيت في بعض تخاريج الحاكم أبي عبد الله الحافظ رحمه الله حديثاً لإسماعيل بن عياش، عن مطعم بن المقدم الصنعاني، وفيه أنّ الحاكم نسبه إلى صنعاء اليمن، وإنّما هي صنعاء الشام، فلمّا رأيت أبا عبد الله قد

(١) "طبقات الشافعية" (١٦٥/٤ - ١٦٦).

(٢) لعل المستخرج تصحيف، والصواب: المستدرک.

(٣) "السير" (١٧٦/١٧)، وانظر بيان ذلك موثقاً بالتاريخ في "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٦٦).

وقع له هذا الوهم حيثُذ تَبَّعت هذا النوع وحرَّرتَه ...»^(١).

فكل هذا يوقع في النفس رية من قبول قوله^(٢).

سادساً: أنَّ العلماء رحمهم الله ردُّوا القول برفضه وتعصبه للشيعة.

قال الذهبي معلقاً على قول الهروي: « قلت: كلاً ليس هو رافضياً بلى يتشيع »^(٣).

وقال: « قلت: أما انخراؤه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظمُّ لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي »^(٤).

وقال ابن عبد الهادي: « الحاكم ليس برافضي، وهو معظمُّ للشيخين، بل هو شيعي فقط »^(٥).

بل إنَّ الخطيب قال: « كان ابن البيِّع يميل إلى التشيع، فحدَّثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور - وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالماً - قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنَّها صحاح على شرط البخاري ومسلم يُلْزِمُهُمَا إخراجها في "صحيحيهما" منها حديث « الطائر » و« من كنت مولاة فعلي مولاة » فأنكر أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله ولا صوِّبوه في فعله »^(٦).

فالظاهر من قول الخطيب أنَّه إنما حكم عليه بميله إلى التشيع لذلك - وسيأتي ما فيه -.

وقال السبكي بعد أن ردَّ قول الهروي وابن طاهر: « فإن قلت: فهل

(١) (ص: ٢٣).

(٢) انظر للمزيد: "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٣٣ - ١٣٤).

(٣) "السير" (١٧/١٧٤).

(٤) "التذكرة" (٣/١٠٤٥).

(٥) "طبقات علماء الحديث" (٣/٢٤٢).

(٦) "تاريخ بغداد" (٥/٤٧٤).

ينكر أن يكون عند الحاكم شيء من التشيع؟

قلتُ: الآن حصص الحق، والحق أحق أن يُتَّبَعَ، وسلوك طريق الإنصاف أجدر بذوي العقل من ركوب طريق الاعتساف.

فأقول: لو انفرد ما حكيمته عن أبي إسماعيل الهروي وعن ابن طاهر، لقطعت بأن نسبة التشيع إليه كذب عليه، ولكني رأيت أبا بكر رحمه الله قال - فذكر قوله المتقدم - قلت: والخطيب ثقة ضابط، فتأملت مع ما في النفس من الحاكم من تحريجه حديث الطائر في "المستدرک" وإن كان خرج أشياء غيره موضوعة لا تعلق لها بالتشيع ولا غيره، فأوقع الله في نفسي أن الرجل عنده ميل إلى علي رضي الله عنه يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، ولا أنه يفضل علياً على الشيخين بل أستبعد أن يفضل على عثمان رضي الله عنهما ...»^(١). ثم ذكر أدلة تعظيمه للثلاثة وتقديمهم وستأتي بعده.

فأنت ترى أن السبكي لم ينف عنه التشيع هية من كلام الخطيب.

وقال السمعاني: «كان فيه تشيع»^(٢).

وقال الذهبي: «كان من بحور العلم على تشيع قليل فيه»^(٣).

وقال: «هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين»^(٤).

سابعاً: من المعلوم أن الشيعة في القرون المتقدمة يفضلون علياً على عثمان في الفضل لا في الخلافة من غير حطٍّ على أحد من الصحابة، وكان يدين بذلك عدد من علماء التابعين وأشياعهم، ومع ذا فلم نقف من الحاكم على ما يدلّ على ذلك.

(١) "طبقات الشافعية" (١٦٦/٤ - ١٦٧).

(٢) "الأنساب" (٤٣٣/١).

(٣) "السير" (١٦٥/١٧).

(٤) "الميزان" (٥٤/٥).

أ - وجدناه في "المستدرک" مقدماً لأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ - رضي الله عنهم -.

ب - قال السبكي: « رأيت في كتابه "الأربعين" عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان واختصهم من بين الصحابة »^(١).

ج - أخرج الحاكم في "مستدرکه" حديث عائشة قالت: « أول حجر حمله النبي ﷺ لبناء المسجد ثم حمل أبو بكر ثم حمل عمر حجراً، فقلت: يا رسول الله ألا ترى إلى هؤلاء كيف يسعدونك؟ فقال: يا عائشة هؤلاء الخلفاء بعدي ».

قال الحاكم: « على شرطهما، وإنما اشتهر من رواية محمد بن الفضل بن عطية، فلذلك هجر ».

قال السبكي: « وقد حكم شيخنا في كتابه "تلخيص المستدرک" بأن هذا الحديث لا يصح؛ لأن عائشة لم يكن النبي ﷺ دخل بها إذ ذاك ...

قال السبكي: فمن يخرج هذا الحديث الذي يكاد أن يكون نصاً في خلافة الثلاثة - مع ما في إخرجه من الاعتراض عليه - يظن به الرفض ».

د - خرّج أيضاً في فضائل عثمان حديث: « لينهض كل رجل منكم إلى كفته، فنهض النبي ﷺ إلى عثمان، وقال: أنت وليّ في الدنيا والآخرة »، وصححه مع أن في سنده مقالات^(٢).

هـ - ذكر الحاكم في "مستدرکه" مناقب عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وطلحة والزبير، وروى أكثر من مرة عن معاوية بن أبي سفيان ومروان ابن الحكم رضي الله عنهم.

و - أخرج حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « الماشي أمام الجنازة، والراكب خلفها، والطفل يُصلى عليه ».

(١) "طبقات الشافعية" (١٦٧/٤).

(٢) انظر: "طبقات الشافعية" (١٦٧/٤ - ١٦٨).

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم »، ووافقه الذهبي.

وهذا مخالف لمذهب الشيعة فإنهم يرون أنَّ المشي خلفها أفضل، فلو كان الحاكم شيعياً فهل يستدل برواية المغيرة بن شعبة رضي الله عنه على ما يخالف مذهب الشيعة^(١).

ز - أنَّ الحاكم في كلامه في الرواة يصفهم بالتشيع، فهل يُعقل من شيعي أن يصم غيره بما يتدين به، فمن ذلك قوله:

- « وثوير بن أبي فاختة، وإن لم يخرجاه، فلم يُنقم عليه غير التشيع »^(٢).

- « أبان بن تغلب ثقة مخرج حديثه في الصحيحين، وكان قاص الشيعة »^(٣)، قال ذلك الحاكم بعد روايته من طريق منصور بن المعتمر: أنَّ أباناً حدث بحديث عن محمد بن علي فيه قرص لعثمان، فقال له: كذبت كذبت، وصاح به.

- وقال ابن حجر في ترجمة سليمان بن قرم: « ذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم، وقال: غمزوه بالغلو في التشيع وسوء الحفظ جميعاً »^(٤).

ثامناً: مما ينبغي أن يعلم أنَّ الحاكم كان في دولة شيعية تقرر مذهب التشيع وتعليه وتكرم علماءه، فلو كان الحاكم شيعياً لما وجد شيئاً يخافه ويحذره من إخفاء مذهبه، بل لجاهر به ولوجدنا كتبه ومؤلفاته الكثيرة تنضح بتشيعه.

تاسعاً: من أدلة من اتهمه بالتعصب الشديد للشيعة قصته مع الكرامية وأنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج.

(١) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٦٧ - ٦٨)، وذكر أدلة أخرى فانظرها.

(٢) "المستدرک" (٥١٠/٢).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث" (ص: ١٣٥ - ١٣٦).

(٤) "تهذيب التهذيب" (٤١٨/٢)، وانظر: "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٤٠).

وهذه القصة في صحتها نظر، فراوينا أبو عبد الرحمن السلمي، قال الذهبي: « تكلموا فيه وليس بعمدة »، وقال في آخر الترجمة: « وفي القلب مما ينفرد به »^(١).

وكان مشهوراً بالتصوف وهو صاحب كتاب "حقائق التفسير"^(٢)، بل قال الخطيب: « قال لي محمد بن يوسف القطان: كان يضع للصوفية الأحاديث »^(٣).

قال السبكي: « والغالب على ظني أن ما عزي إلى أبي عبد الرحمن السلمي كذب عليه، ولم يبلغنا أن الحاكم ينال من معاوية، ولا يظن ذلك فيه ... »^(٤).

ومما يقوي ضعفها ما تقدم من كون الدولة شيعية، فلو كان شيعياً لكانت له حظوة ومكانة عندها، ولما استطاع أحد أن يؤذيه، فضلاً عن كسر منبره ومنعه من الخروج، والله أعلم.

عاشراً: أن إخراج حديث الطير وحديث: « من كنت مولاه فعلي مولاه »، لا يدل على تشيعه، بل يدل على أنه متساهل في تصحيح الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة.

قال السبكي: « وغاية هذا الحديث أن يدل على أن الحاكم يحكم بصحته، ولولا ذلك لما أودعه "المستدرك" ولا يدل ذلك منه على تقديم علي رضي الله عنه على شيخ المهاجرين والأنصار أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ إذ له معارض أقوى لا يقدر على دفعه، وكيف يظن بالحاكم مع سعة حفظه تقديم علي، ومن قدمه على أبي بكر فقد طعن على المهاجرين والأنصار ... »^(٥).

(١) "الميزان" (٤/٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) انظر: "السير" (١٧/٢٥٢).

(٣) "تاريخ بغداد" (٢/٢٤٨).

(٤) "طبقات الشافعية" (٤/١٦٣).

(٥) "طبقات الشافعية" (٤/١٦٥ - ١٦٦).

قال البخاري عن "المستدرک": « فيه عدة موضوعات حملة على تصحيحها إما التعصب لما رمي به من التشيع وإما غيره ... »^(١).

قال المعلمي ردًا عليه: « أقول: لا أرى الذنب للتشيع، فإنه يتساهل في فضائل بقية الصحابة كالشيخين وغيرهما ».

قال الألباني: « قلت: وفي غير الفضائل أيضاً، مما يؤكد أن السبب ليس هو التعصب »^(٢).

وقد أورد د. محمود الميرة عددَ الأحاديث في فضائل الأربعة الخلفاء وعدد المتكلم فيها والنسبة المئوية.

فعدد الأحاديث الواردة في فضل أبي بكر ثلاثة وسبعين حديثاً، نسبة المتكلم فيها (٢٦٪).

والأحاديث الواردة في فضل عمر تسعة وأربعين حديثاً، نسبة المتكلم فيها (٢٠٪).

وعثمان، أربعة وأربعين حديثاً، نسبة المتكلم فيها (١٥٪).

وعلي، ثلاثة وثلاثين ومائة حديث، نسبة المتكلم فيها (٣٠٪)^(٣)، ومعلوم أن الأحاديث الواردة في فضل علي أكثر من غيره من الصحابة؛ لأنه كذب عليه ما لم يُكذب على غيره^(٤).

ثانياً: اتهامه بالكرامية^(٥).

وهذه التهمة ظاهرة البطلان؛ فإن مبنائها على خطأ وتصحيف، وما بني على خطأ فهو خطأ ولولا أن الحاكم رمي بها لأعرضتُ عنها صفحاً، وسوف

(١) "فتح المغيث" (٤٠/١ - ٤١).

(٢) "التكليف" (٤٥٧/١).

(٣) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٦٧).

(٤) انظر: "منهاج السنة" (٤٢١/٨).

(٥) الكرامية هم أتباع: أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني. انظر: "الملل والنحل" للشهرستاني (١٠٨/١)، و"السير" (٥٢٣/١١ - ٥٢٤)، و"اللسان" (٣٥٣/٥ - ٣٥٦).

أسوق التهمة بحروفها ثم أذكر الرد عليها.

قال الذهبي في ترجمة ابن قتيبة: « قال مسعود السجزي: سمعت أبا عبد الله يقول: أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب.

قلت: هذه مجازفة وقلة ورع، فما علمت أحداً اتهمه قبل هذه القولة، بل قال الخطيب: إنه ثقة.

وقد أنباني أحمد بن سلامة، عن حماد الحراني، أنه سمع السلفي ينكر على الحاكم في قوله: لا يجوز الرواية عن ابن قتيبة، ويقول: ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب.

قلت: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية^(١).

وقال في "الميزان" معلقاً على قول الحاكم: « القتيبي كذاب »: « هذه مجازفة قبيحة، وكلام من لم يخف الله^(٢).

قلت: فأنت ترى أن اتهام الذهبي للحاكم مبني على قول السلفي: « قصده لأجل المذهب »، فلما كان مستقراً عند الذهبي أن ابن قتيبة من أهل السنة وأنه من المثبتة للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل رأى أن الحاكم تكلم فيه؛ لأنه من المشبهة، فقال: « عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية »، وكل ذلك مبني على أن الرجل الذي تكلم فيه الحاكم هو ابن قتيبة.

والرد على ذلك من أوجه:

الأول: لا نسلم أن الذي تكلم فيه الحاكم هو ابن قتيبة، فإن الكلمة كتبت بصورة لا يمكن أن تقرأ القتيبي، فإن في المخطوط من "سؤالات مسعود السجزي": « القتيبي »^(٣).

(١) "السير" (٢٩٩/١٣).

(٢) (٢١٧/٣).

(٣) بحث في المطبوع عن القتيبي وعبد الله بن مسلم، فلم أقف عليها، فقامت بقراءة الكتاب حتى وقفت على المطلوب في آخره (ص: ٢٤٨)، وقد كتبها المحقق: « التيمي »، ومن توفيق الله أن

والذهبي نفسه في ترجمة الحاكم من "الميزان"^(١) نقلها «الضبي»، وكذا في "لسان الميزان"^(٢)، وقبل وقوفي على هذه الكلمة عندهما ترجّح لي أنّها الضبي، وذلك أنّ الحاكم ذكر من بان له جرحه، وأن رواية أحاديثهم لا تحلّ إلاّ بعد بيان حالهم فلم يذكر ابن قتيبة، فنظرت في النسب القرية من القتيبي فلم أجد أقرب من الضبي وهما اثنان:

الأول: سيف بن عمر الضبي، قال الحاكم: «أتهم بالزندقة، وهو ساقط في رواية الحديث»^(٣).

والثاني: عمار بن سيف الضبي، قال الحاكم: «روى عن إسماعيل بن أبي خالد والثوري المناكير»^(٤).

على أن ابن كثير قال: «هذا تصحيف، وإنما هو العتيبي بالعين، فإنهم أجمعوا على ضعفه»^(٥).

وأما ما نقله الذهبي عن السلفي فالظاهر أنه حكاه بالمعنى، فلم نقف من الحاكم على كلام في ابن قتيبة إلاّ هذه الكلمة - لو صحّت -.

الثاني: لا نسلم أن مراد السلفي بالمذهب الصفات، ولو كان مراده ذلك لكان الأقرب إلى التهمة بالكّرّامية هو ابن قتيبة - وقد برّاه الله منها - لا الحاكم، فقد قال الدارقطني: «كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه».

وقال البيهقي: «كان يرى رأي الكّرّامية»^(٦).

المحقق نشر صورة للورقة الأخيرة من المخطوط، وهذه الكلمة فيه بالشكل أعلاه.

قال د. الميرة في رسالته (ص: ١٨٥): «راجعت كتب الأنساب فلم أجد نسبة تنطبق على هذا الاسم، وقلبت عليها أوجه التحريف فقلت لعها محرفة عن لفظة ثانية، فراجعت (التيّتي، والفيقي، والفيقي)، وما شابه هذه الألفاظ القرية من رسم هذه الكلمة فلم أهد لصوابها».

(١) (٥٤/٥).

(٢) (٢٣٣/٥).

(٣) "المدخل إلى الصحيح" (ص: ١٤٥).

(٤) المصدر السابق (ص: ١٨٣).

(٥) "غاية النهاية" (٢/١٨٥).

(٦) "السير" (١٣/٢٩٨).

والدارقطني شيخ الحاكم، والبيهقي تلميذه، فلو علما ذلك من الحاكم لبيّناه، فليس في الدين محاباة، على أن الصلاح العلائقي فسرها بذلك ثم قال: « وهذا لا يصح عنه (ابن قتيبة)، وليس في كلامه ما يدلّ عليه، ولكنه جار على طريقة أهل الحديث في عدم التأويل ».

قال ابن حجر: « الذي يظهر لي أن مراد السلفي بالمذهب النصب فإن في ابن قتيبة انحرافاً عن أهل البيت، والحاكم على ضدّ من ذلك، وإلاّ فاعتقادهما معاً فيما يتعلّق بالصفات واحد »^(١).

ثالثاً: قامت الدلائل على أنه ليس من الكرامية، فمن ذلك:

١ - قال الحاكم: « ذكرنا يوماً ما روى سليمان التيمي عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان بحضرة أبي علي الحافظ وجماعة من المشايخ، إلى أن ذكرت حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » فحمل بعضهم عليّ، فقال أبو عليّ: لا تفعل، فما رأيت أنت ولا نحن في سنة مثله ... »^(٢).
ومعلوم أن الكرامية من عقيدتهم: أن الإيمان قول باللسان مجرّد عن عقد القلب وعمل الجوارح^(٣).

٢ - أنه جمع عدداً من الأبواب منها في العقيدة: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، (حديث البراء في عذاب القبر)، (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)، (ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا)، (إنّ لله تسعة وتسعين اسماً)، (حديث المعراج)، (قصة الخوارج)، (أخبار الرؤية)، (أخبار الشفاعة)^(٤).

(١) "اللسان" (٣/٣٥٩).

(٢) "السير" (١٧/١٧٦)، وانظر: "تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٣٣).

(٣) الكرامية: هم أتباع محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، وقد ظهرت بدعتهم بخراسان. انظر في ذلك: الملل والنحل (١/٩٩ - ١٠٥)، والفرق بين الفرق (ص: ٢١٥ - ٢٢٥)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/٢٦٥ - ٢٦٦)، (٣/٢٢٧ - ٢٢٨، ٢٥٨)، (٥/٧٣ - ٧٤)، والسير (١١/٥٢٣ - ٥٢٤)، وغيرها.

(٤) انظر: "معرفة علوم الحديث" (ص: ٢٥٠ - ٢٥١، ٢٥٤).

٣- عقد في "معرفة علوم الحديث" نوعاً من أنواع علوم الحديث وهو: «معرفة مذاهب المحدثين» قصد بها المذاهب العقدية، لا يشك من قرأه أنه من أهل السنة، فقد نقل كلام أئمة أهل السنة والجماعة في الكلام على المبتدعة، كمالك، ويحيى بن معين، وشعبة، وابن المديني، وغيرهم، فذكروا من المذاهب الإرجاء والقدر والتشيع، فمن ذلك أن عمران بن طلحة بن عبيد الله قال: «أتيت علياً، فلما رأيته رحت بي وأدناني وأجلسني معه على مجلسه ثم قال: والله إنني لأرجو أن أكون أنا وأبوك ممن قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾»^(١)، فقال الحارث الأعور: الله أجل من ذلك وأعدل!

قال: فقال علي: فمن هم إذن لا أم لك؟! ... فتناول دواة فحذف بها الحارث الأعور يريد بها وجهه فأخطأه..

وقد نقل الكلام في أبان كما تقدم، وفي أبي إسرائيل الملائني، والسدي، وأبي حمزة الثمالي، وسالم بن أبي حفصة، وذكر الحسن بن صالح، فقال: «كان زيدي المذهب»^(٢).

بقيت هنا تهمة أعرضت عنها، وهي اتهامه بالتصوف؛ لأن الذي ذكرها هو الأخ عبد الله عتيق في رسالته (١ /) فينتبه لها!

(١) سورة الحجر، الآية: (٤٧).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٣٥ - ١٤٠).

المبحث السابع: مصنفاته.

ابتدأ الحاكم التصنيف في سن السادسة عشرة من عمره - كما تقدّم^(١) - وقد شرب ماء زمزم وسأل الله أن يرزقه حسن التصنيف^(٢)، فرزقه، وأثنى العلماء عليه في حسن تصنيفه.

قال السمعاني: « له في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان »^(٣).

وقال ابن طاهر: « سألت سعد بن علي الحافظ عن أربعة تعاصروا: أيهم أحفظ؟ قال: من؟ قلت: الدارقطني، وعبد الغني، وابن منده، والحاكم.

فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً »^(٤).

وقال المقدسي: « صنف في علم الحديث عدّة تصانيف لم يسبق إليها، والمخصوص من جودة الترتيب لم يوقف لغيره عليها »^(٥).

وبجانب ما رزق من جودة التصنيف رُزق كثرة التأليف.

قال أبو حازم العبدوي تلميذ الحاكم: « وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفاً وخمسمائة جزء »^(٦).

وقال الخليلي: « ذو تصانيف كثيرة ... بلغت تصانيف الكتب الطوال والأبواب، وجمع الشيوخ الكثيرين والمقلّين قريباً من خمسمائة جزء، ويستقصي

(١) في المبحث الثاني (ص: ٢٣).

(٢) انظر: "تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٢٨).

(٣) "الأنساب" (٤٣٢/١).

(٤) "السير" (١٧٤/١٧)، وانظر: "طبقات علماء الحديث" (٢٤١/٣)، و"طبقات الشافعية" (١٥٩/٤ - ١٦٠).

(٥) "الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين" (ق ٦٣) بواسطة "الحاكم وكتابه المستدرک" (ص: ١٤٠).

(٦) انظر: "تبيين كذب المفتري" (ص: ٢٢٨).

في ذلك يؤلف الغث والسمين ثم يتكلم عليه فيبين ذلك»^(١).

قال عبد الغافر الفارسي: «.. اتفق له من التصنيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء»^(٢).

قلت: ومهما يكن من أمر في اختلافهم في عدد الأجزاء التي صنفها إلا أنهم جميعاً متفقون على كثرة تصنيفه، وما ذاك بعد توفيق الله إلا أنه بقي ثمان وستين سنة في التصنيف، من سنة ست وثلاثين وثلاثمائة إلى سنة وفاته، السنة الخامسة بعد الأربعمائة.

وقد عدّ الدكتور محمود الميرة في رسالته^(٣)، سبعة وأربعين كتاباً للحاكم. وذكر الباحث عبد الرحيم عكوي للحاكم أربعة وثلاثين كتاباً^(٤).

وسأذكر هنا ما وقفت عليه من المطبوع، وأنبه إلى الكتب التي وقفت على ذكرها ولم يذكرها الدكتور محمود الميرة، والباحث عبد الرحيم عكوي، وأختم هذا المبحث بذكر الأوهام التي وقع فيها الباحثون في نسبة بعض الكتب إليه. أما المطبوع من كتبه فهي:

١ - المستدرك على الصحيحين، وسيأتي الكلام عليه.

٢ - معرفة علوم الحديث^(٥).

٣ - المدخل إلى [معرفة]^(٦) كتاب الإكليل^(٧).

(١) "الإرشاد" (٨٥٢/٣).

(٢) "المنتخب من السياق" (ص: ١٦)، وانظر: "السير" (١٧٠/١٧).

(٣) "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٧٨ - ١٩٤).

(٤) في رسالته "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٧١).

(٥) طبع بتحقيق الأستاذ الدكتور معظم حسين في دائرة المعارف العثمانية في الدكن، وقد صورتها بعض دور النشر، ولا أعرف تاريخ طبعها إلا أن مقدمة المحقق مؤرخة سنة ١٩٣٥ م، وذكر الدكتور الميرة في رسالته أن الكتاب طبع في القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م (ص: ١٤٤).

(٦) كذا اسم الكتاب، كما في النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق - بتحقيق د. فؤاد عبد المنعم (ص: ١٥).

(٧) طبع في حلب سنة (١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م)، انظر: "رسالة الميرة" (ص: ١٤٤)، وطبع أيضاً بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد سنة (١٤٠٣ هـ).

٤ - المدخل إلى الصحيح^(١).

٥ - تسمية من أخرجه البخاري ومسلم^(٢).

٧ - سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للحاكم النيسابوري^(٣).

فهذه هي الكتب المطبوعة التي وقفت عليها، وأما الكتب التي نُسبت للحاكم ولم ترد في الرسالتين السابقتين فهي:

١ - حديث شعبة^(٤).

٢ - زيادات الفوائد^(٥).

٣ - غرائب الشيوخ^(٦).

٤ - الفوائد^(٧).

(١) طبع القسم الأول منه بتحقيق الشيخ الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي، وانظر تصويب عنوانه في: "العنوان الصحيح للكتاب" (ص: ٦٨ - ٧٠).

(٢) طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت.

(٣) طبع بتحقيق الدكتور: موفق عبد الله عبد القادر، وقد عدّه الروداني في "الصلة" (ص: ١٢٦) كتابان فقال: « أسئلة البغداديين لأبي عبد الله الحاكم عن أحوال الرواة، كتاب: أسئلة مسعود السجزي له أيضا ... ».

(٤) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/٢): « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في "الفوائد الكبرى" لأبي العباس، وفي "حديث شعبة" »، وانظر: موارد الإمام البيهقي في كتابه "السنن الكبرى" (ص: ١٨).

(٥) قال البيهقي: « أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ في زيادات الفوائد ». "السنن الكبرى" (١٩٢/٢)، وانظر: (٤٧٣).

قلت: والحاكم له عدة كتب في الفوائد منها غير المذكور هنا: « فوائد الشيوخ »، « فوائد النسخ »، « فوائد الخراسانيين »، فلا أدري هذه الزيادات على أيها.

(٦) أورد البيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٩/٦ - ١٤٠) باب ما جاء في قطع السدرة، وساق فيه عدة أحاديث من طريق شيخه الحاكم الذي يذكر أقوال شيخه أبي علي الحافظ وبعد ان ساق البيهقي جملة منها قال: « هكذا قاله شيخنا في غرائب الشيوخ »، فكان البيهقي رحمه الله أخذ جملة الباب من شيخه الحاكم ثم زاد عليه أشياء، والله أعلم.

(٧) قال البيهقي: « أنبأ أبو عبد الله الحافظ في الفوائد » "السنن الكبرى" (٤٧٣/٢) وانظر:

- ٥ - الفوائد لأبي الطيب عبد الله بن محمد بن أحمد بن حبان الفوري،
تخريج أبي عبد الله الحاكم النيسابوري^(١).
- ٦ - فوائد الطوسي والفاكهي^(٢).
- ٧ - الفوائد الكبير^(٣).
- ٨ - المغازي^(٤).

(٤/١١٤)، و"دلائل النبوة" (٢٢٣/٧)، فلا أدري هل هو كتاب مستقل؟ أم أنه أحد كتب
الفوائد المذكورة؟ وإن كنت أميل إلى أنه الفوائد الكبير، وذلك أنه في جميع هذه المواطن الرواية فيه
عن أبي العباس الأصم والله أعلم.

(١) قال الحاكم في "سؤالات السجزي له" (ص: ٦١) لما سألته عن أبي الطيب الفوري: «حمل إليَّ
أصوله في نيف وأربعين لما عزم إلى الخروج إلى الحج، فلم أقف منها على زلة، وخرَّجتُ له
الفوائد».

وقال أيضاً في ترجمته: «خرَّجتُ الفوائد سنة خمسين وثلاثمائة وخرج إلى الحج وحدثتُ بتلك
الديار».

"الأنساب" (٤٠٦/٤).

(٢) قال البيهقي - في حديث -: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في فوائده عن الطوسي والفاكهي
معاً».

"السنن الكبرى" (٢٩/١).

(٣) قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في الفوائد الكبير لأبي العباس».

"السنن الكبرى" (٥٨/٢)، وانظر: "موارد البيهقي في السنن الكبرى" (ص: ٢٠ - حاشية).

(٤) قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في المغازي ..».

"السنن الكبرى" (٢٠٦/٦)، وانظر:
"موارد البيهقي" (ص: ٣٧ حاشية).

الأوهام الواقعة في نسبة بعض الكتب إليه:

لقد نسب بعض الباحثين عدداً من الكتب إليه، وفي نسبتهم هذه الكتب إليه نظر، ولعل من الأسباب التي أوقعتهم في هذه الأوهام اشتراك لقب الحاكم بين عدد من العلماء، فإذا نسب كتاب فإنما ينسب إلى الحاكم مجرداً من اسمه، فمن هنا وقع الخلل، ومما يهون الخطب أنه لم يشتهر بهذا اللقب مع كثرة من وصف به إلا الحاكم أبو عبد الله صاحبنا وشيخه أبو أحمد الحاكم، ومن تلك الكتب:

١ - الأسماء والكنى:

نسبه له الدكتور محمود الميرة في رسالته^(١)، وأحال إلى كتاب "شروط الأئمة الخمسة للحازمي" ومقدمة "تحفة الأحوزي" للمباركفوري.

قلت: والذي في كتاب الحازمي^(٢) إنما هو لأبي أحمد الحاكم وهو شيخ المصنف، وقد قرأت الكتاب كاملاً فلم أقف على ما نسبته منه إليه، وهو وهم ظاهر.

وأما المباركفوري، فعزاه إلى أبي عبد الله الحاكم، وقال: « أحسنها ترتيباً كتاب الإمام أبي عبد الله الحاكم »^(٣).

فقوله: « أبي عبد الله » وهم، وإنما هو أبي أحمد، وكتابه هو أحسن الكتب ترتيباً وأشهرها وأعظمها فائدة^(٤).

ثم أعاد الكتاب برقم: (٣) باسم: الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى.

وبرقم: (٣٣) باسم: الكنى والألقاب، وأحال إلى "فيض القدير"^(٥)،

(١) "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٧٩).

(٢) (ص: ٣٩).

(٣) مقدمة "التحفة" (١/١٥٣).

(٤) انظر: ثناء العلماء عليه في مقدمة شيخنا د. يوسف الدعيل لكتاب: "الأسامي والكنى" (١/٨٣ - ٨٥).

(٥) (١٦٩/٥).

و"الرسالة المستطرفة"^(١)، و"بحوث في تاريخ السنة المشرفة"^(٢).

قال: « وقد اختصره الذهبي وسماه: "المنتقى من الكنى للحاكم" ثم أحال على المخطوط.

قلت: الذي في "فيض القدير": « الحاكم في الكنى »، وليس فيه أنه أبو عبد الله، وأما الكتاني في "الرسالة المستطرفة" فقد نسب لأبي عبد الله، وهذا من أوهامه، وتبعه على ذلك د. أكرم العمري، ومما يدل على وهم الكتاني أن أشهر كتاب في الكنى والأسماء هو كتاب أبي أحمد الحاكم^(٣) ليس له ذكر في رسالته، وأيضاً فإن الذهبي إنما اختصر كتاب الكنى لأبي أحمد^(٤).

ومما يُشار إليه هنا أن د. الميرة يكرر بعض الكتب لورودها بعدة أسماء، مما جعل كتب الحاكم عنده تصل إلى سبعة وأربعين كتاباً، ففي بعضها ينه، وفي بعضها الآخر لا ينه مما يدل على أنه يراهما كتابين اثنين، وسيأتي شيء من ذلك.

٢ - كتاب الأفراد.

٣ - تصرفات الحاكم أبي عبد الله.

نسبتهما له الدكتورة عائشة عبد الرحمن^(٥)، وهو وهم ظاهر منها، وقد نبّه على ذلك الباحث عبد الرحيم عكوي في رسالته^(٦).

(١) (ص: ١٢٠).

(٢) (ص: ١٣٥).

(٣) وقد طبع جزء منه بتحقيق شيخنا: د. يوسف الدخيل، وحصل به على شهادة العالمية العالية.

(٤) طبع باسم: "المقتنى في سرد الكنى" بتحقيق: محمد صالح المراد.

(٥) في تحقيقها لكتاب "مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح" ط ١٩٧٤م، في النوع السابع عشر:

معرفة الأفراد، وفي النوع الثاني الحسن، وذكرتهما في دليل الكتب.

(٦) "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٧٥ - ١٧٦).

قلت: وقد قامت الدكتورة عائشة في طبعها الجديدة للكتاب ١٩٨٩م بتصحيح هذا الخطأ،

فحذفت التعليقين من نوع الحسن، الفرع التاسع (ص: ١٨٦ - ١٨٧)، ومعرفة الأفراد (ص: ٢٥٩ -

٢٦٠)، وكذا حذفتها من دليل الكتب (ص: ٨٨٥ - ٨٨٧).

٤ - شعر أصحاب الحديث.

نسبه له د. فؤاد سزكين^(١)، وقد يئن عبد الرحيم عكوي^(٢) وهمه في ذلك، والكتاب هو شعار أصحاب الحديث^(٣) لأبي أحمد الحاكم.

٥ - الصحيح في الحديث.

نسبه د. محمود الميرة في رسالته^(٤)، وأحال إلى "الرسالة المستطرفة" و"الأعلام" للزركلي.

قلت: والكتاني في رسالته^(٥) بعد أن قال: « وصحيح أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم ... قال: وهو المعروف بالمستدرك على كتاب الصحيحين ... ».

فكان الأولى بالدكتور الميرة ألا يجعل له رقماً خاصاً، وإطلاق اسم الصحة على المستدرك معروف عند العلماء وسيأتي الكلام عليه^(٦).

٦ - عوالي مالك.

نسبه له الروداني في "الصلة"^(٧)، وتبعه الكتاني في "الرسالة"^(٨)، وتبعه د. الميرة في رسالته^(٩).

والصواب أنه لأبي أحمد الحاكم، فالروداني ذكر بالإسناد إلى زاهر بن طاهر الشحامي، عن أبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي، عن الحاكم.

(١) في "تاريخ التراث العربي (١/٣٧٠).

(٢) في رسالته "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٧٥).

(٣) وقد طبع مريّن، الأولى: بتحقيق: صبحي السامرائي، والثانية بتحقيق: عبد العزيز السدحان.

(٤) "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٨٦).

(٥) (ص: ٢١).

(٦) (ص: ٧٠).

(٧) "صلة الخلف بموصول السلف" (ص: ٣٠١).

(٨) (ص: ١٦٤)، وقد وجدت أن الرسالة المستطرفة كالمخلص للصلة مع إعادة الترتيب وبعض الإضافات.

(٩) (ص: ١٨٨).

قلت: والكنجروذي هو راويه عن أبي أحمد، والكتاب موجود، وهو منسوب لأبي أحمد الحاكم^(١)، فبان بذلك وهم الروداني.

٧ - المجروحين من التاريخ الكبير للبخاري:

كذا نسب له الميرة^(٢)، وأحال إلى الرسالة المستطرفة^(٣)، والذي فيها لا يدل على ما أراد، فقد قال الكتاني: « تاريخ البخاري الكبير، جمع فيه أسامي من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً ما بين رجل وامرأة وضعيف وثقة، لكن جمع الحاكم من ظهر جرحه من جملة الأربعين^(٤) ألفاً فلم يزدوا على مائة وستة وعشرين رجلاً، ألفه وهو ابن ثمان عشرة سنة ... ».

فلعله والعلم عند الله فهم أن الضمير في قوله: « ألفه » راجع إلى جمع الحاكم من ظهر جرحه، وأن المقصود بالمؤلف هو الحاكم! وليس كذلك وهو

(١) وقد طبع الكتاب بتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، وانظر: (ص: ٢٩ - ٤٢) في رواة الكتاب، وقد نبّه المحقق (ص: ١٩) إلى وهم الكتاني في نسبة الكتاب لأبي عبد الله الحاكم. فائدة: من أسباب وهم أصحاب كتب التراجم والفهارس والمشيخات المتأخرين أنهم لم يطلعوا على هذه الكتب، وإنما يروونها بالإسناد إلى مؤلفها مع عدم وقوفهم عليها، وكذا من جاء بعدهم إنما ينقل عنهم، ولعل بعض هذه الكتب قد فقد من زمن بعيد. انظر: "كتب الفهارس والتراجم واقعها وأهميتها" (ص: ٣٧ - ٣٨).

(٢) في "رسالته" (ص: ١٨٩).

(٣) (ص: ١٢٨).

(٤) قلت: الحاكم أخذ هذا العدد من الماسرجسي كما في "المدخل إلى الصحيح" (ص: ١١١)، وتبعهما على ذلك أبو بكر الصقلي في "فوائده" المطبوع مع تسمية من أخرجه البخاري ومسلم (ص: ٢٨١)، والحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص: ٦١).

وليس الأمر كما ذهبوا إليه، فهذا العدد أكثر مما في التاريخ المطبوع بكثير - مع أن المطبوع هو الإخراج الثالث للكتاب برواية محمد بن سهل بن كردي - انظر: "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ص: ١١) من المقدمة - فالتراجم في التاريخ (٣٤٥٢) بالمكرر، ولا أعلم أن البخاري ترجم لامرأة واحدة في تاريخه، على أنه لو نظر في أصل هذه المقولة لوجدنا الحاكم يقول: « أخيرني فقيه من فقهاءنا، عن أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي أنه قال »، وذكره.

فهذا الفقيه مبهم، فقد يكون كذاباً، وعلى فرض صحة الإسناد إلى الماسرجسي فلا يسلم له ذلك، والله أعلم.

ظاهر في أنَّ المؤلف المراد هو البخاري والضمير عائد إلى تاريخه الكبير.

وأحال أيضاً إلى "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل"^(١)، والكلام الذي نقله الكتاني إنما نقله بمعناه وفحواه من المدخل، لكن الذي في المدخل: « ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفاً فبلغوا مائتين وستة وعشرين رجلاً ».

وما أجمله الحاكم هنا فصله وبيّنه في "المدخل إلى الصحيح"^(٢)، فقد ذكر قول الماسرجسي وأنَّ رواة تاريخ البخاري الكبير قريب من أربعين ألف رجل وامرأة، والذي يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وامرأة.

ثمَّ تعقبه بأنَّ الباقي من الرواة نيف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار، فهل جميع هؤلاء موجودون، إلى أن قال: « وأنا مبين بعون الله وتوفيقه أسامي قوم من المجروحين ممن ظهر لي جرحهم اجتهداً ومعرفةً بجرحهم لا تقليداً لأحد من الأئمة، وأتوهم أنَّ الرواية عن هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم ... »، ثم ساقهم فبلغ عددهم ثلاثة وثلاثون ومائتا راوٍ.

فظهر بهذا أن الحاكم لم يجمعهم في تصنيف مستقل كما توهم الميرة، بل جمعهم ضمن كتاب، والله أعلم.

٨ - المعرفة في ذكر المخضرمين:

نسبه له د. الميرة^(٣)، ود. موفق بن عبد الله^(٤)، ودليلهما في ذلك قول الحاكم في "المستدرک"^(٥): « ذكرت في كتاب المعرفة في ذكر المخضرمين شريح بن هانئ، وقلت: إنه أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير رسول الله ﷺ فصار عداؤه في التابعين ».

(١) (ص: ٤٢ - ٤٣).

(٢) انظره: (ص: ١١١ - ١١٤).

(٣) في رسالته "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٩٣).

(٤) في ترجمته للحاكم ضمن مقدمة تحقيقه لـ "سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم" (ص: ٢٥).

(٥) (٢٤/١).

وقد ردّ ذلك عبد الرحيم عكوي^(١) بأنّ مراد الحاكم هو ما ذكره في "معرفة علوم الحديث"^(٢) حيث ذكر المخضرمين من التابعين، وذكر منهم شريح بن هانئ.

قلت: وما قاله محتمل على ضعف، وذلك أنّ الحاكم نصّ على أنّه كتاب، وفي "معرفة علوم الحديث" لم يجعله للمخضرمين نوعاً فضلاً عن أن يكون لهم كتاباً^(٣)، وأيضاً: النص الذي ذكره من أنّه أدرك الجاهيلة والإسلام... إلخ، لا يوجد في "معرفة علوم الحديث"، ولا يمنع من كلامه على المخضرمين في المعرفة أن يكون أفردهم بكتاب، والله أعلم.

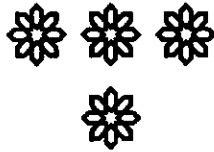
(١) في رسالته "الحاكم النيسابوري وجهوده" (ص: ١٧٥). (ص: ٤٤).

(٢) (ص: ٤٤).

(٣) بل جعل المخضرمين من التابعين، فقال: «فأمّا المخضرمون من التابعين وهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وليست لهم صحبة فهم: ...» (وذكر بعضهم)، وقد ذكر ذلك في النوع الرابع عشر: معرفة التابعين (ص: ٤١، ٤٤ - ٤٥).

المبحث الثامن: وفاته.

روى أبو موسى المديني أنَّ الحاكم دخل الحمام واغتسل وخرج، ثم قال: «آه» وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري^(١).
توفي رحمه الله يوم الثلاثاء الثالث من شهر صفر سنة خمس وأربعمائة^(٢).



(١) "تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٣٠)، وانظر: "السير" (١٧/١٧٣)، و"التذكرة" (١٠٤٥/٣)، و"طبقات علماء الحديث" لابن عبد الهادي (٣/٢٤٣)، وغيرها.
(٢) انظر: "تبين كذب المفترى" (ص: ٢٣١).

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن المستدرك وفيه خمسة عشرة مبحثاً:

- المبحث الأول: الكتب المؤلفة في صحيح الحديث.
- المبحث الثاني: الاستدراك وكتب المستدركات.
- المبحث الثالث: سبب تأليف المستدرك.
- المبحث الرابع: اسم الكتاب.
- المبحث الخامس: إطلاق الصحة عليه.
- المبحث السادس: منهج الحاكم في المستدرك.
- المبحث السابع: شرط الحاكم في كتابه.
- المبحث الثامن: تصحيح الحاكم للأحاديث.
- المبحث التاسع: آراء العلماء في المستدرك وأحاديثه إجمالاً.
- المبحث العاشر: أنواع التساهل الواقع في المستدرك.
- المبحث الحادي عشر: أسباب تساهله، وأعذار العلماء له.
- المبحث الثاني عشر: منزلة المستدرك بين كتب السنة.
- المبحث الثالث عشر: الكتب المؤلفة حول المستدرك.
- المبحث الرابع عشر: النسخ الخطية للكتاب.
- المبحث الخامس عشر: طبعات الكتاب.

المبحث الأول: الكتب المؤلفة في صحيح الحديث.

تنوع تصنيف العلماء في الحديث أنواعاً، فمنهم من جمع الأبواب، ومنهم من كتب الموطآت والمصنّفات التي تجمع الحديث المرفوع وآثار الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين، ومنهم من أفرد المرفوع فصنّف المسانيد يجمعون في ذلك الصحيح والضعيف^(١)، إلى أن جاء القرن الثالث الهجري.

فكان أول من أفرد الحديث الصحيح بالتصنيف هو الإمام البخاري رحمه الله (ت ٢٥٦هـ)، فألف:

١ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه^(٢).

ثم تبعه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، فألف:

٢ - المسند الصحيح^(٣).

ثم ألف عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ)

٣ - المتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ^(٤).

ثم ألف ابن خزيمة إمام الأئمة (ت ٣١١هـ)

٤ - المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند

(١) انظر: "تدريب الراوي" (١/١٠٨ - ١١٠)، و"تحفة الأحوذى" (١/٢٢ - ٢٣)، و"الرسالة المستطرفة" (ص: ٦ - ٨)، و"السنة قبل التلوين" (ص: ٣٢٨ - ٣٤٠).

(٢) انظر: "هدي الساري" (ص: ١٠)، و"علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٢٤ - ٢٥ - مع التقييد والإيضاح).

(٣) انظر: "صيانة صحيح مسلم" (ص: ٦٧)، و"برنامج ابن جابر الوادي آشي" (ص: ١٩٢).

(٤) للكتاب أكثر من طبعة، انظره (ص: ٩ طبعة البارودي)، وقد عدّه عدد من العلماء في الصحاح، منهم ابن عبد البر، وهو أحد الكتب التي التزم مصنفوها الصحة وأوردتهم ابن حجر في إتحاف المهرة. انظره: (١/١٥٨، ١٥٩).

وقد عدّه ضمن كتب الصحاح الكتاني في رسالته (ص: ٢٥)، وانظر مقدّمة عبد الله هاشم يماني للمتقى (ص: ٥).

ولا جرح في النقلة^(١).

ثم ألف قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البياني القرطبي (ت ٣٤٠هـ)

٥ - المنتقى، ألفه على أبواب كتاب المنتقى لابن الجارود، بأحاديث

خرّجها عن شيوخه^(٢).

ثم جاء أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المصري

(ت ٣٥٣هـ) فألف كتابه:

٦ - السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ، ويسمى (الصحيح

المنتقى)^(٣).

ثم جاء محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي (ت ٣٥٤هـ)

فألف كتابه:

٧ - المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في

سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها^(٤).

ثم جاء أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) فألف:

٨ - المستدرک على الصحيحين.

ثم جاء أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) فألف:

٩ - الفوائد الصحاح على شرط الإمامين^(٥).

(١) انظر: "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٢٩١/١)، وقد طبع بعض الكتاب بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٥)، وقد عدّه ضمن كتب الصحاح.

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٥ - ٢٦).

(٤) انظر: "صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين الفارسي" (٩/١) ت: أحمد شاكر، وقد طبع كاملاً بترتيب ابن بلبان، وأما الصحيح نفسه كما وضعه مصنفه ابن حبان فقد وجدت منه قطعة. انظر: مقدمة شعيب للإحسان (٥٨/١ - ٦٢).

(٥) انظر: ترجمته في خاتمة "الجمع بين رجال الصحيحين" (٦٣١/٢).

ثم جاء ضياء الدين عبد الله بن محمد بن عبد الواحد المقدسي
(ت ٦٤٣هـ) فآلف:

١٠ - الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما^(١).

ثم جاء الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) فآلف:

١١ - السنن على الصحيحين ما هو صحيح^(٢).

فهذه أشهر الكتب المؤلفة في صحيح الحديث، وقد أطلق جماعة من
العلماء على المستخرجات الصحة، باعتبار أصولها الصحيحة^(٣)، والله أعلم.

(١) طبع منه عشرة مجلدات بتحقيق: د. عبد الملك بن دهيش.

(٢) قال السخاوي: «كتب منه كراريس». انظر: "الجواهر والدرر" (٢/٦٦٠).

(٣) انظر: "صلة الخلف بموصول السلف" (ص: ٢٨٣ - ٢٨٤)، و"الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٠ - ٢٦)،
ومقدمة "تحفة الأحوذى" (١/١٢٠ - ١٢٩).

المبحث الثاني: الاستدراك والمستدركات على الصحيحين.

الاستدراك لغة:

قال الفيروزأبادي: « الدَّرَكُ محرّكة: اللّحاق، أدركه لحقه ... واستدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه به ... »^(١).

قال الفيومي: « ... وتدارك القوم لحق آخرهم أولهم، واستدركت ما فات وتداركته ... »^(٢).

الاستدراك اصطلاحاً:

قال القاضي عياض: « وقد شذَّ على البخاري ومسلم الشيء اليسير من هذا النوع الذي شرطاه، فالزمهما أهل الصنعة ذكر ذلك على شرطهما، وألف عليهما في ذلك: أبو الحسن الدارقطني وأبو ذر الهروي، وألزموهما ذكر ذلك »^(٣).

قال ابن الصلاح: « وجمع ... المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاً عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وما أدّى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما ... »^(٤).

وقال الكتاني: « صحيح أبي عبد الله الحاكم ... وهو المعروف بالمستدرك على كتاب الصحيحين مما لم يذكره وهو على شرطهما أو شرط أحدهما، أو لا على شرط واحد منهما »^(٥).

وقال أيضاً: « كتاب الإلزامات لأبي الحسن الدارقطني ... جمع فيه ما

(١) "القاموس المحيط" (باب الكاف، فصل الدال، مادة: درك ٣/٣١٠ - ٣١١).

(٢) "المصباح المنير" (مادة درك ص: ٧٣).

(٣) مقدمة "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (ص: ١١٦ - ١١٧).

(٤) "علوم الحديث" (ص: ١٧ - ١٨ - مع التقييد).

(٥) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢١، ٢٣).

وجده على شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره»^(١).

وقال المبارك كفوري: «المستدرک: کتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطته»^(٢).

قلت: وهذا هو الأصل في الاستدراك على الشيخين، أن يستدرك أحاديث على شرطهما إلا أن الحاكم رحمه الله توسع في كتابه المذكور فأورد أحاديث كثيرة وصححها ليست على شرط واحد منهما.

كتب المستدرکات:

أول من علمته صنف عليهما مستدرکاً هو:

١ - الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) فقد ألف كتاب الإلزامات^(٣)، وهو جزء^(٤).

قال الكتاني: «وهو مرتب على المسانيد في مجلد لطيف»^(٥).

٢ - المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ).

٣ - كتاب تخريج الإلزامات، لأبي ذر عبد بن أحمد الأنصاري الهروي (ت ٤٣٤هـ).

قال ابن خير: «أربعة أجزاء، حدثني به الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب، عن أبي العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري، عن أبي ذر مؤلفه رحمه الله»^(٦).

(١) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢١، ٢٢).

(٢) مقدمة "تحفة الأحوذى" (٥٨/١).

(٣) وهو مطبوع بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

(٤) انظر: "فهرست ابن خير" (ص: ٢٠٣).

(٥) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٣)، وسيأتي أن الحافظ ابن حجر قال ذلك في كتاب أبي ذر.

(٦) "الفهرست" (ص: ٢٠٣).

وسماه الكتاني: « المستدرك عليهما (أي البخاري ومسلم) »، قال:
 « وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني في مجلد لطيف أيضاً »^(١).
 سماه ابن حجر: « المستخرج على الإلزامات »، قال: « تخريج أبي ذر
 الهروي للأحاديث التي ذكر الدارقطني أن الشيخين يلزمهما إخراجها
 لثبوتها »^(٢) على شرطهما، وهي مرتبة على المسانيد في مجلد لطيف »^(٣).



(١) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٣).

(٢) كذا في المطبوع والصواب: « إخراجها لثبوتها ».

(٣) انظر: كتاب: "تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة" (ص: ١٤١)، و"صلة الخلف"
 (ص: ٣٦٨)، وذكر ابن حجر له كتاب "الزيادات على الصحيح" انظر: "المصنفات الواردة في فتح
 الباري" (ص: ٢١١)، ولعله زياداته على صحيح البخاري في روايته، فإنني لم أقف عليه في الفتح
 حسب الإحالة.

المبحث الثالث: سبب تأليف المستدرک.

عندما ألف مسلم بن الحجاج صحيحه وتبعه الفضل الصائغ فألف على مثاله غضب من صنيعهما أبو زرعة الرازي، وانتقد مسلماً في إخراجيه عن بعض المتكلم فيهم ثم قال: «... ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل أن يقولوا الحديث إذا احتج به عليهم، ليس هذا في كتاب الصحيح»، قال البرذعي: ورأيت يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه، فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى، فقال: إنما قلت صحيح - وذكر وجه إخراجيه لهؤلاء - قال البرذعي: وقدم مسلم بعد ذلك الري، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه، وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا، فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم، فقبل عذره وحديثه^(١).

قلت: وما كان يخاف منه أبو زرعة الرازي ومحمد بن مسلم بن وارة وحذراً منه وقع، قال الحاكم: «قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار: بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة.

(١) انظر: "أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي" ضمن "أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية" (٦٧٤/٢ - ٦٧٧).

وقد سألتني جماعة من أعيان أهل البلد بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً
يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن
الحجاج بمثلها؛ إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم
يدعيا ذلك لأنفسهما»^(١).



(١) المستدرک (١/٢ - ٣).

المبحث الرابع: اسم الكتاب.

اشتهر الكتاب بين العلماء وطلاب العلم باسم المستدرك على الصحيحين^(١)، وقد طبع في الهند قديماً بهذا الاسم^(٢).

وقد جاء في أول النسخة المحمودية: المستدرك على الصحيحين، وأسفل منها داخل برواز مزخرف: المستدرك للحاكم.

أما في نسخة رواق المغاربة في الأزهر فجاء في طرة الجزء الأول: « الأول من المستدرك »، وفي طرة الجزء الثاني: « الجزء الثاني من كتاب المستدرك الجامع الصحيح على شرط الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما مما لم يخرجاه »، وهذا المجلد مكتوب بخط مغاير لبقية الأجزاء.

أما الجزء الثالث، فكتب على طرته: « الثالث من المستدرك على الصحيحين ».

وفي نسخة عاطف أفندي التركية جاء على طرة الجزء الأول: « الجزء الأول من المستدرك »، وعلى طرة الثاني: « الجزء الثاني من المستدرك ».

فالنسخة التركية جاء الاسم مختصراً، وكذا في الأول من الأزهرية، وأما الثاني فجاء العنوان فيه باعتبار موضوعه، إلا أنه جاء في آخر النسخ الثلاث والطبعة الهندية: « آخر كتاب الأهوال وهو آخر كتاب الجامع الصحيح المستدرك ».

وقد اعتمد الدكتور الميرة في رسالته على أربع نسخ خطية:

(١) ونقل أقوالهم في ذلك وحصرها غير ممكن، فلم أقف على عالم ذكره أو نقل منه أو عزا إليه إلا سماء « المستدرك »، أو « المستدرك على الصحيحين » وسيمر بنا شيء من ذلك إن شاء الله.

(٢) واعتمدوا - كما سيأتي - على أربع نسخ خطية، اثنتان كاملتان، والأخريان ناقصتان، وكل من طبع الكتاب بعد ذلك اعتمد على هذه الطبعة.

١ - نسخة المحمودية بالمدينة، ناقصة، منها مجلدان.

٢ - نسخة مكتبة الجامع الكبير الجديدة بصنعاء في أربعة مجلدات حصل منها على ثلاث.

٣ - نسخة يمنية مهداة له من القاضي الأكوع، وعليها خط ابن الوزير اليميني.

٤ - نسخة دار الكتب المصرية في مجلدين.

فقد كتب على بعضها « المستدرك »، وفي جزء منها: « المستدرك على الصحيحين »، وفي الجزء الثاني من نسخة دار الكتب المصرية: « الجزء الثاني من المستدرك على الصحيح »^(١).

ففي كل الأجزاء سُمي بـ « المستدرك » وفي أكثرها زيادة « الصحيحين » وفي جزء واحد منا وصف بـ « الصحيح ».

وفي نظري أنه لا تعارض بينها فاسم الكتاب « المستدرك على الصحيحين » ومن قال: « الصحيح » فإنه وصف باعتباره أصله، أو باعتباره أكثره، والله أعلم.

(١) "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك" (ص: ١٩٦ - ٢٠٤).

المبحث الخامس: إطلاق الصحة عليه.

أطلق بعض العلماء رحمهم الله - الصحة على المستدرك في بعض الأحيان، أما غالب إطلاقاتهم - فيما وقفت عليه - فكانت باسمه: « المستدرك على الصحيحين »، أو مختصراً على « المستدرك » فَمِمَّنْ أطلقوا عليه الصحة:

- ١ - ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ^(١).
- ٢ - ابن القيم (ت ٧٥١هـ) ^(٢).
- ٣ - ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) ^(٣).
- ٤ - ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ^(٤).
- ٥ - السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ^(٥).
- ٦ - السيوطي (ت ٩١١هـ) ^(٦).
- ٧ - الروداني (ت ١٠٩٤هـ) ^(٧).
- ٨ - الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) ^(٨).
- ٩ - المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ) ^(٩).

وهذا الإطلاق إنما هو باعتبار أصله ومقصد مؤلفه فيه، أو باعتبار الغالب، والله أعلم.

(١) انظر: "منهاج السنة" (٤١٨/٨).

(٢) انظر: "الداء والدواء" (ص: ١٠، ١١، ١٣، ١٧، ١٨) و"حادي الأرواح" (ص: ٤١، ٢٤٧، ٤٠٠، ٤٠١) وفي "الوابل الصيب" (ص: ١٧٠، ٢٨٣ - كما في صحيح الرابيل -)، "زاد المعاد" (٤٢/١)، "المنار المنيف" (ص: ٢٠، ٢١، ٩٢)، و"إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان" (ص: ٤).

(٣) انظر: "الصارم المنكي" (ص: ١٦٠).

(٤) انظر: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة (ص: ٤٦)، و"الإصابة" (٤٧/١).

(٥) انظر: "الأجوبة العلية عن الأسئلة الدميائية" (ص: ٥٧).

(٦) انظر: "تدريب الراوي" (١٣٥/١)، و"البحر الذي زخر" (٨٤٤، ٨٤٢/٢).

(٧) انظر: "صلة الخلف بموصول السلف" (ص: ٢٨٣).

(٨) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢١).

(٩) انظر: "مقدمة تحفة الأحوذى" (١٢٤/١).

المبحث السادس: منهج الحاكم في المستدرک

لم ينصَّ الحاكم رحمه الله على منهجه الذي سيسير عليه في كتابه على عادة كثير من العلماء المتقدمين، لكن الناظر في المستدرک يتضح له منهجه جلياً؛ وذلك لكثرة كلام الحاكم على الأحاديث صحة وضعفاً وتعليلاً، وكذا في الرواة توثيقاً وتضعيفاً، وإظهاره لكثير من جوانب منهجه في أثناء كتابه، فمِمَّا اتضح لي من منهجه ما يلي:

١ - رتب كتابه على الكتب، وأخلاها من التبويب إلا في النادر، مثل كتاب « معرفة الصحابة »، و« التفسير »، و« التاريخ »، وأورد في كتابه عدداً من الكتب التي لا يوردها أصحاب السنن، ككتاب « البر والصلة »، و« الرقاق »، و« الأهوال »، وغيرها مما تقدّم، وعليه فكتابه من كتب الجوامع. وعدد الكتب التي في المستدرک خمسون كتاباً، أولها كتاب « الإيمان »، وآخرها كتاب « الأهوال ».

٢ - جمع في كتابه الأحاديث التي يرى صحتها ولم يخرجها الشيخان عنده، وهذا أصل عمله في كتابه.

٣ - يسوق مروياته بأسانيده إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابي، أو التابعي فمن دونهم على طريقة الأئمة المسندين.

٤ - سار في كتابه على منهج علمي منضبط متوازن إلا في ثلاثة كتب، فقد صرح فيها بما يخالف منهجه، وهي كتاب: « معرفة الصحابة »، و« التاريخ »، و« الدعوات »، فقد صرح في مطلع هذه الكتب بما يدلُّ على تساهله فيها^(١).

٥ - يحكم على أحاديث كتابه، فتجده كثيراً ما يقول: « هذا حديث

(١) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک" (ص: ٣١١ - ٣١٢).

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، أو «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، أو «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، أو «صحيح ولم يخرجاه»، ولا يصححه على شرط واحد منهما، وهذا حكمه في غالب كتابه، وقد يسكت على بعض الأحاديث فلا يحكم عليها بشيء، وهذا موضوع بحثي.

٦ - من أحكامه على الأحاديث أنه يقول: «مستقيم الإسناد»^(١)، وحكم على حديث واحد بأنه حديث حسن^(٢)، وحكم على عدد من الأحاديث بالغرابة^(٣).

٧ - إكثاره من إيراد الطرق للحديث - المتابعات - للتقوية، وهذا ظاهرٌ جداً في كتابه من أوله إلى آخره، وهذه المتابعات قد يحكم عليها^(٤)، وقد يسكت^(٥)، وقد ينصُّ على المتابعة.

٨ - إكثاره من إيراد الشواهد للحديث، فتارة ينصُّ على ذلك^(٦)، وتارة لا ينص ويعرف بإيراده بعده غالباً^(٧).

٩ - يعتني بإيراد الزيادات في المتون، وإن كان الحديث في الصحيحين، فيخرجه في كتابه من أجل تلك الزيادة^(٨)، ولذا قال في مقدمة كتابه: «... شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أنَّ الزيادة في الأسانيد

(١) انظر: "المستدرک" (٤٩٣/١)، (٨٤/٣)، (٨٥).

(٢) (٤٥٢/١)، قال السيوطي: «لم يقع الحاكم أنه وصف حديثاً بحسن الإسناد إلا حديثاً واحداً»، ثم ذكره. انظر: "البحر الذي زخر" (٨٤١/٢ - ٨٤٢)، وقال في حديث: «غريب حسن».

(٢٧٣/٣).

(٣) انظر على سبيل المثال: (٢٩٨/١)، (١٠٦/٢)، (٤٢٣)، (٣٩٩/٣)، (٤٣٤).

(٤) انظر مثلاً: (١١٢/٤).

(٥) انظر مثلاً: (٨٧، ٢/٤)، (٩١ - ٩٢).

(٦) انظر مثلاً: (٩٠/٤)، (١٠١، ١٠٣، ١١٨، ١٢٧).

(٧) انظر مثلاً: (٦١/٤)، (١٠٢، ٤٤٠ - ٤٤١).

(٨) انظر مثلاً: (١١ - ١٠/١)، (٤٩/٤)، (٨٢، ١٤٣ - ١٤٤، ٢١٥، ٢٤٣، ٢٣٢).

والمتون من الثقات مقبولة ...»^(١).

١٠ - يورد كثيراً من الأحاديث معللاً لها ومبيناً ضعفها في كتابه ومبيناً طرقها والاختلاف الواقع في أسانيد^(٢)ها، بل قد يورد أحاديث في صحيح مسلم معللاً لها^(٣).

١١ - يُكثر من الكلام على رواية الأسانيد جرحاً وتعديلاً^(٤)، وقد ينقل أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم^(٥)، وقد يُعرف بهم ويذكر شيئاً من أحوالهم^(٦)، ويُبين سماع بعضهم من بعض^(٧).

١٢ - يخرج لعدد من الرواة ويُبين أنهم ليسوا على شرط كتابه أو أنه أخرج لهم ضرورة^(٨)، وقد يخرج أحاديث كذلك ترغيباً للمسلمين فيها، أو احتساباً للأجر في إشاعتها أو لم يستجز إخلاء الباب منها أو غير ذلك^(٩).

١٣ - كلُّ من لم يجرح فهو ثقة عند الحاكم، ولذا يخرج أحاديثهم في كتابه وينص على ذلك^(١٠).

١٤ - كثيراً ما يعلق صحة الحديث على خلوه من علّة يخشى وجودها^(١١).

(١) انظر: (٣/١). قلت: هذا عند الفقهاء - كما ذكر - أمّا المحدثون فالمرجع في قبولها عندهم على الحفظ والضبط، والله أعلم.

(٢) انظر مثلاً: (٣٩/١، ١٠١)، (٥١/٣، ١٥٦، ٤٢)، (٦٨/٤، ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٢٤، ٢٦٥).

(٣) انظر مثلاً: (٤٥٤، ٢٢٣/٤).

(٤) انظر مثلاً: (٩٦/٤، ١٠٣، ١٥١، ١٦٣، ٢١١، ٢٦٦، ٣٤٣، ٥٤٥، ٥٥٧).

(٥) انظر مثلاً: (٥٠٠/١)، (٤٦/٢ - ٤٧)، (١٦٤/٤، ١٩١، ٣٧٩، ٣٨١).

(٦) انظر مثلاً: (٩٥/٤، ١٠٨، ١٢٠، ١٦١، ١٦٧، ٢٠٥، ٣٦٤، ٣٧٩).

(٧) انظر مثلاً: (٥٦٧/٤).

(٨) انظر مثلاً: (٢٧٩/٤، ٤١١، ٥٠١، ٥٥٦).

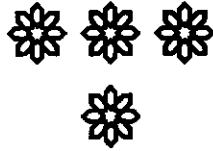
(٩) انظر مثلاً: (٢٧٠، ١٩٣/٤).

(١٠) انظر مثلاً: (٤٠٩، ٣١٦/٤).

(١١) انظر مثلاً: (٤٧٢/١ - ٤٧٣، ٥٠٩ - ٥١٠)، (١٦٢/٢)، (١٢٤/٣)، (٤٣٥، ٣٣٢، ٣٢٥/٤).

١٥ - قد يخرج الحديث الضعيف طلباً للعلو^(١).

١٦ - يعلق الحاكم على عدد من الأحاديث مبيّناً ما تشتمل عليه من حكم فقهي أو عقدي أو معنى لفظ غريب^(٢).



(١) انظر مثلاً: (٣٥٢/٤).

(٢) انظر مثلاً: (١٧٩/١، ٣٧٠، ١٧/٣ - ١٨)، (٣٧٢/٤).

المبحث السابع: شرط الحاكم في كتابه.

تقدم في المبحث السابق أن الحاكم رحمه الله يحكم على الأحاديث فيقول: « صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه »، « صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه »، « صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ». وقد قال في مقدمة كتابه: « وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بمثلها ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما ... »^(١).

فشرط الحاكم رحمه الله في كتابه: إخراج أحاديث بأسانيد احتج بمثلها الشيخان ولم يخرجاها.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في مراد الحاكم بالمثلية هنا، هل قصد معناها الحقيقي فيكون مراده رواة فيهم من الأوصاف مثل ما في رجال الشيخين أو أحدهما، أو يكون مراده بالمثلية معناها المجازي فيكون أراد الإخراج لرجال الشيخين أو أحدهما؟

فقد اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: أن الرواة الذين يخرج لهم الحاكم هم أنفسهم رواة الصحيحين أو أحدهما، ومن قال بهذا القول ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والعلائي، والذهبي، وابن حجر^(٢).

قال ابن الصلاح: « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع في ذلك كتاباً سماه "المستدرک" أودعه

(١) "المستدرک" (ص: ٢ - ٣).

(٢) وكان الزيلعي يذهب إلى ذلك، انظر ما سيأتي (ص: ٩٥ - ٩٦).

مما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاً عن رواته في كتابيهما ...»^(١).

وقال النووي: «إنَّ المراد بقولهم (على شرطهما): أن يكون رجال إسناده في كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيره»^(٢).

قال العراقي: «ولكن الذي ذكره المصنّف (أي ابن الصلاح) هو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم، فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديث وأنه على شرط البخاري مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري، وهكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرک»^(٣).

قال العلائي: «مراد الحاكم بقوله: (على شرط فلان): أن رجال ذلك السند أي من نسب إليه الشرط أخرج لكل منهم احتجاجاً، وهذا هو الأصل، وقد يتسامح الحاكم فيغضي عمن يتفق أنه وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل^(٤)، وتراه ينوع العبارة: فتارة يقل: «على شرطهما» وذلك حين يخرجان له، وتارة: «على شرط البخاري» أو «مسلم»، وذلك حين يكون في السند من انفرد به أحدهما، ومتى كان أكثر السند مما لم يخرج له قال: «صحيح الإسناد» ولا ينسبه إلى واحد منهما ...».

قال الصنعاني: «واستحسنه الحافظ ابن حجر، وقال: إنه لا مزيد عليه في الحسن»^(٥).

وقال ابن حجر - معقّباً على شيخه العراقي -: «لكن تصرّف الحاكم

(١) "علوم الحديث" (ص: ١٧).

(٢) "فتح المغيث" للعراقي (ص: ٢٢)، و"نكت الزركشي" (١/١٩٨).

وانظر: "تدريب الراوي" (١/١٥٩)، وفي "الإرشاد" (ص: ٦١): «ومعنى كونه على شرطهما: أنهما أخرجاً لرواته في صحيحيهما».

(٣) "التقييد والإيضاح" (ص: ١٨) مع "علوم الحديث" لابن الصلاح.

(٤) ليس هذا إغضاءً بل هو عين ما شرط، فلا يتصور من مؤلف في الصحيح إلا ويخرج لرجال الشيخين، فلا يكاد يوجد حديث صحيح إلا ويمرّ من طريقهم، والله أعلم.

(٥) "توضيح الأنكار" (١/٦٧).

يقوي أحد الاحتمالين^(١) الذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرج أو أحدهما لرواته، قال: « صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما »، وإذا كان بعض رواته لم يخرج له، قال: « صحيح الإسناد حسب ».

ويوضح ذلك قوله في باب التوبة - لما أورد حديث عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: « لا تنزع الرحمة إلا من شقي » - قال: « حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين »^(٢).

فدلّ هذا أنه إذا لم يخرج لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادّعى ابن دقيق العيد وغيره، وإنّ الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرج لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذٍ عليه الاعتراض والله أعلم^(٣).

القول الثاني: أنّ الرواة الذين يخرج لهم الحاكم فيهم من الصفات مثل ما في رواية الصحيحين أو أحدهما.

ومن قال بهذا المزي، والزرکشي، والعراقي، وابن الملقن، وابن الوزير، والسيوطي، والصنعاني، وحكاها المزي عن المتقدمين.

قال المزي: « اصطلاح المتقدمين إذا قالوا: (على شرط البخاري ومسلم): أنّ ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين، واصطلاح المتأخرين إذا كان على رجال الصحيحين »^(٤).

وقال العراقي - بعد ذكر قول ابن الصلاح والنووي وعمل ابن دقيق والذهبي - قال: « وليس ذلك منهم بجيد، فإن الحاكم صرح في خطبة كتابه

(١) سيأتي قول العراقي بعد أسطر، وفيه الاحتمالين.

(٢) في "المستدرک" (٢٤٩/٤): « لحکمت بصحته على شرط الشيخين ».

(٣) "النکت على کتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٣٢٠/١ - ٣٢١).

(٤) "النکت على مقدمة ابن الصلاح" للزرکشي (٢٥٧/١).

"المستدرک" بخلاف ما فهموه عنه فقال: (وذكره قوله)، ثم قال العراقي: فقوله: (بمثلها) أي: بمثل روايتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وإنما يكون بمثلها إذا كانت بنفس روايتها وفيه نظر، وقد بينت المثلية في "الشرح الكبير" ^(١).

قال: وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه في الصحيح مثل من خرج عنه فيه، أو أعلى منه عند الشيخين، وتعرف المثلية عندهما: إما بنصهما على أن فلاناً مثل فلان، أو أرفع منه، وقلماً يوجد ذلك، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل، كأن يقولوا في بعض من احتجوا به: «ثقة» أو «ثبت» أو «صديق» أو «لا بأس به» أو غير ذلك من ألفاظ التعديل، ثم يوجد عنهما أنهما قالوا ذلك أو أعلى منه في بعض من لا يحتجوا به في كتابيهما، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتج ^(٢) به؛ لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل.

ثم ذكر الشروط الأخرى التي يعتبرها الشيخان في الراوي وشيخه ^(٣).

قال الزركشي: «ما ذكره (ابن الصلاح) في شرطه قد تبعه عليه النووي وابن دقيق العيد وغيرهما، وكأنهم لم يقفوا على شرط الحاكم، والذي في خطبة "المستدرک" ما نصه (وذكره)».

ثم ذكر قول النووي وعمل ابن دقيق وعمل الذهبي في مختصر "المستدرک" وقال: «وليس ذلك منهم بحسن، لما ذكرنا من كلام الحاكم في خطبته أنه لم يشترط نفس الرجال المخرج لهم في الصحيح، بل اشترط رواية احتج بمثلهم الشيخان أو أحدهما، وإنما ينبغي منازعته في تحقيق المماثلة بين رجاله ورجال الصحيحين» ^(٤).

(١) "فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث" (ص: ٢٢).

(٢) في المطبوع (أصبح) وهو خطأ ظاهر.

(٣) انظر: "تدريب الراوي" (١/ ١٥٩ - ١٦٠).

(٤) "النكت" له (١/ ١٩٨).

وقال ابن الملقن بعد ذكره لكلام ابن الصلاح المتقدم: « وتبعه على ذلك النووي وابن دقيق العيد وغيرهما، وعبارة الحاكم نفسه في خطبة مستدركه منافية له ... »^(١).

وقال أيضاً بعد نقله خطبة الحاكم في مستدركه: « هذا لفظ الحاكم برمته، وهو صريح في أن مراده بقوله: « على شرط الشيخين أو أحدهما » أن رجال إسناده احتجوا بمثلهم، لا أن نفس رجاله احتجوا بهم »^(٢).

وقال ابن الوزير: « المثلية تقتضي الغيرية، وقد تبين أن مراد الحاكم ما ذكره زين الدين^(٣) بإخراجه لحديث من لم يخرج حديثه البخاري ومسلم، وكلامه يقتضي ذلك من غير هذه القرينة، فكيف معها، والله أعلم »^(٤).

وقد فهم الصنعاني من كلام العراقي وابن الوزير: أن الحاكم لا يخرج في مستدركه لأحد أخرج له البخاري ومسلم.

والصنعاني كلامه متفرق وطويل ومنه قوله: « الحاكم قائل بأن شرطهما ما قدّمناه عنه ... فتصرّحه بشرطهما عنده يدل على أنه لا يقول بأن شرطهما: رواتهما، وبما صرح به من شرطهما ينبغي أن يتعقب كلام ابن دقيق العيد في تعقبه للحاكم: بأن فلاناً لم يخرج له البخاري مثلاً، وذلك لأنّ عدم إخراج البخاري عن فلان ليس دليلاً أنه ليس على شرطه عند الحاكم، بل كل من وجدت فيه الصفات التي ذكرها الحاكم وجعلها شرط رواة الشيخين فهو على شرطهما وإن لم يخرجها عنه ... وبهذا تعرف أن قوله في خطبة المستدرك: « قد احتج بمثلها » أي مثل رواتهما في صفاتهم التي ذكرها وقد يكونون هم أنفسهم أو من اتصف بصفاتهم إذ ذلك هو المعتبر عنده ... لكن المراد تطبيق كلامه على ما صرح به لا على كلام غيره كما فعله زين الدين، ويلزم زين الدين أن الحاكم لم يخرج عمّن خرّج عنه في كتابه المستدرك أصلاً، ولذا قال الزين: « لا أنهم أنفسهم »، وهذا خلاف الواقع،

(١) "المقنع" (٦٧/١).

(٢) "البدر المنير" (٤٣٣/١).

(٣) أي: العراقي.

(٤) "تنقيح الأنظار" (ص: ٤٧).

فلم يرد الحاكم في خطبته إلا مثل من كان على صفة رواتهما التي هي شرطهما عنده أعم من أن يكونوا نفس رواتهما أو غيرهما ممن له تلك الصفات»^(١).

قلت: ظنّ الجهل بالعلماء لا يحسن، فالعراقي لم يُرد من كلامه أنّ الحاكم لا يخرج لرجال الشيخين كيف ومدار الصحيح على رجالهما، والعراقي من أعلم الناس بالمستدرك وقد عمل عليه مستخرجاً - وإن كانت عبارته تفيد ذلك - إلاّ أنّه أراد الخلاف في المثلية هل مراد الحاكم أن يخرج لرواة الشيخين أنفسهم ولا يخرج لغيرهم فدفعه بأنّ المثلية حقيقية وهو يخرج لمثل الرواة، والله أعلم.

والحق أنّ ما قاله الصنعاني هو عين ما قاله أصحاب هذا القول، وقد رجّح الدكتور محمود الميرة أنّ شرط الحاكم هو ما ذكره الصنعاني فقال: «وبعد هذا تعرف أنّ قوله في خطبة المستدرك: «قد احتج بمثلها» أي بمثل رواتها من صفاتهم التي ذكرها، وقد يكونوا هم أنفسهم أو من اتصف بصفاتهم إذ ذلك هو المعبر عنه ...»^(٢).

قلت: المستدرك رحمه الله من أعلم الناس بالصحيحين ورجالهما، فقد قام بتخريج الصحيحين وألف «الصحيحان»^(٣)، وله «رجال البخاري ومسلم»^(٤)، فيبعد مع هذه المعرفة والاعتناء الشديد بهما أن يجهل رواتهما فهو كثيراً ما يقول: «صحيح على شرط الشيخين»، أو «على شرط البخاري»، أو «على شرط مسلم»، ويعترض عليه بأنّ فلانا لم يخرج له، ولو كان وجود هذا في كتابه قليلاً لترجّح ما قالوا، واعتبر هذا القليل من الوهم، إلاّ أنّ المشاهدة تدل على كثرتة مما يقوي أنّه يريد بالمثلية رواية الشيخين ومن اتصف بصفاتهم، والله أعلم.

(١) انظر: "توضيح الأفكار" (١/١١١ - ١١٢ وقبله وبعده).

(٢) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٣٠٨ - ٣٢٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٦ - ١٨٧) رقم: ٢٠ في مصنفاته.

(٤) انظر: المصدر السابق (ص: ١٧٤).

المبحث الثامن: تصحيح الحاكم للأحاديث.

يُعدُّ أبو عبد الله الحاكم رحمه الله من العلماء الأجلاء الذين بلغوا منزلة رفيعة في علم الحديث، فقد صنَّف المصنفات وذاكر العلماء الكبار فرضوه، وقعد للدرس والإملاء، وعدَّل وجَرَّح، وصَحَّح وضعَّف، وتلقَّى العلماء كلامه بالقبول إلاَّ فيما ظهر خطؤه فيه، ومع المنزلة التي احتلها إلاَّ أنَّه لما أُلِف «المستدرک علی الصحیحین» وصحَّح كثيراً مما فيه انتقده العلماء في عدد ليس بالقليل مما صحَّح، وأطلقوا في تصحيحه العبارات العامة التي يُفهم منها أنَّ كلَّ تصحيحه بهذه المرتبة في المستدرک وفي غيره، فمن أقوالهم تلك:

قال ابن الصلاح: «... وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به ...»^(١).

وقال النووي: «اتفق الحافظ على أنَّ تلميذه البيهقي أشدَّ تحريماً منه»^(٢).

وقال ابن تيمية: «وأما تصحيح الحاكم لمثل هذا الحديث وأمثاله، فهذا مما أنكره عليه أئمة العلم بالحديث، وقالوا: إنَّ الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث ... ومنها ما يكون موقوفاً يرفعه؛ ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم»^(٣).

وقال ابن القيم: «وأما تصحيح الحاكم فكما قال القائل:

فأصبحت من ليلى الغداة كقابض على الماء خائته فروج الأصابع

ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً ألبتة، بل لا يعدل تصحيحه ولا يدل على حسن الحديث، بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم عنده

(١) "علوم الحديث" (ص: ١٨).

(٢) "تدريب الراوي" (١/١٣١).

(٣) انظر: "التوسل والوسيلة" (ص: ١٦٩، ١٧٠).

بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله ﷺ ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتابه "المدخل" أنه لا يحتج بهم، وقد أطلق الكذب على بعضهم^(١).

قال ابن حجر عند كلامه على حديث صلاة التسييح وذكر تصحيح الحاكم له وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع قال: « فإنَّ الحاكم مشهور بالتساهل في التصحيح، وابن الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع »^(٢).

وقال أيضاً: « تساهله (أي ابن الجوزي) وتساهل الحاكم في المستدرك أعدم النفع بكتائيهما، إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذا وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما »^(٣).

وقال العيني: « قد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة »^(٤).

وقال المعلمي: « ذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصصونه بالمستدرك، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحدٌ بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أنَّ التشبث بما وقع له في المستدرك وبكلامهم فيه لأجله: إن كان لإيجاب التروي في أحكامه التي في المستدرك فهو وجيه^(٥)، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير المستدرك في الجرح والتعديل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، وإن وقع خطأ فنادر كما يقع لغيره، والحكم في ذلك أطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه، والله الموفق »^(٦).

(١) "الفروسية" (ص: ٢٤٥)، وليس مرادهما من هذا القول أنَّ كلَّ تصحيحه بهذه المنزلة، بل مرادهما أنه يقع في تصحيحه ما هذا حاله؛ فلذا لا يعتمد على مجرد تصحيحه من دون نظر، والله أعلم.

(٢) "أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصايح" (١/١٧٨٢ في ذيل مشكاة المصابيح).

(٣) "النكت البديعات على الموضوعات" للسيوطي (ص: ٢٩).

(٤) "البنية في شرح الهداية" [١/٦٢٧].

(٥) وهذا هو الظاهر من كلام من تقدّم.

(٦) "التنكيل" (١/٤٥٩).

المبحث التاسع: آراء العلماء في المستدرک وأحاديثه

على جهة الإجمال.

ألف أبو عبد الله الحاكم كتابه المستدرک في الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها البخاري ومسلم في كتابيهما وصحح هذه الأحاديث، وصحح في غضون ذلك كثيراً من الضعيف بل والمنكر والباطل، مما جعل العلماء يعيرون صنيعة في كتاب مخرج على الشيخين فيه هذه الأحاديث فقد قال ابن الجوزي: « القسم الثالث: - أي من أقسام الصحيح - ما صح سنده على رأي أحد الشيخين، فيلحق بما أخرجاه إذا لم يعرف له علة مانعة، وهذا يعز وجوده ويقل، وقد صنف أبو عبد الله الحاكم كتاباً كبيراً سماه المستدرک على الشيخين، ولو نوقش فيه بان غلطه »^(١).

وقال عصره ابن دحية الكلبي في الكلام على أخطاء الحاكم في كتبه: « ... وأما المستدرک على الصحيحين فسخفه (عين)^(٢)، غفر الله ذنوبنا وستر عيوبنا »^(٣).

وقال الذهبي: « يصح في مستدرکه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهي خيانة عظيمة »^(٤). وقال أيضاً: « وليته لم يصنف المستدرک، فإنه غص من فضائله بسوء تصرفه »^(٥).

(١) "الموضوعات" (١٣/١ - ١٤).

(٢) كذا في المخطوط، ولعلها: « بين ».

(٣) إعلام النصر المبين (ق/٩)، وابن دحية رحمه الله يهجم على المسائل هجماً بكلام شديد أنكره عليه العلماء، بل جعلهم يقعون فيه وينسبونه إلى العظام ومن طالع ترجمته ظهر له ذلك، ومن كلامه غير المرضي في كتب السنن قوله: « ... وكم ذكر فيه - أي سنن أبي داود - من الموضوع والغريب والضعيف وصنف »، وقال: « وأصحاب أحمد بخلافه يحتجون بالأحاديث التي رواها في مسنده وأكثرها لا يحل الاحتجاج بها » "أداء ما وجب" (ص: ١٤٢، ١٤٦ - ١٤٧)، وله كلام كثير غير ذلك تركنا ذكره.

(٤) "الميزان" (٥٤/٥).

(٥) "تذكرة الحفاظ" (١٠٤٥/٣).

وقال: « ولا ريب أن في المستدرک أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرک بإخراجها فيه »^(١).

وقال ابن القيم بعد نقله تصحيح الحاكم على شرط مسلم لحديث: « تفضل الصلاة التي يُستاك لها على الصلاة التي لا يُستاك لها سبعين ضعفاً »، ونقده له بأنه ليس على شرط مسلم، وأن مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً قال: « ... وهذا وأمثاله هو الذي شأن كتابه ووضعه، وجعل تصحيحه دون تحسين غيره »^(٢).

وقال مقبل الوادعي: « فاعجب لهذا المستدرک الذي أتعب من بعده بسبب أوهامه الشنيعة »^(٣).

وقد كان العلماء في كلامهم على أحاديثه إجمالاً ثلاثة أقسام: قسم متشدد، ويقابله المتساهل، وقسم معتدل أنصف القول وأحكم النصفة بين الفريقين:

أما المتشدد: فقد قال ابن حجر: « قرأت بخط بعض الأئمة أنه رأى بخط عبد الله بن زيدان المسكي قال: أملئ علي الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة خمس وتسعين وخمسمائة، قال: نظرت إلى وقت إملائي عليك هذا الكلام فلم أجده حديثاً على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه إلا ثلاثة أحاديث:

- ١ - حديث أنس: « يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة ».
- ٢ - وحديث الحجاج بن علاط لما أسلم.
- ٣ - وحديث علي رضي الله عنه: « لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع »^(٤).

(١) "تذكرة الحفاظ" (١٠٤٣/٣).

(٢) انظر: "المنار المنيف" (ص: ٢١).

(٣) "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٠/١).

(٤) "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (٣١٣/١ - ٣١٤)، وقول المقدسي قريب من قول ابن الأخرم وابن عبد البر. انظر: المصدر السابق (٣١٩/١)، وتقدم قول ابن الجوزي (ص:).

قال ابن طاهر: «... وسمعت المظفر بن حمزة يجرجان، سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعتُ كتاب المستدرک على الشيخين، الذي صنعه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما».

قال الذهبي: «قلت: هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرک شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على أحدهما...» إلخ كلامه وسيأتي^(١).

وقال ابن الملقن: «هذا الكلام أستبعد صحته عن هذا الحافظ؛ لأنَّ المشاهدة تدفعه»^(٢).

وقال السخاوي: «وقول أبي سعد الماليني (وذكره) غير مرضي»^(٣).

وفي مقابل هؤلاء نجد المتساهل:

فقد قال ابن الصلاح: «المستدرک على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير»^(٤).

ولم يُسلم لابن الصلاح ما قاله، فقال ابن كثير: «قلت: في هذا نظر، فإنه يُلزمُهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما؛ لضعف رواتهما عندهما، أو لتعليقهما ذلك، والله أعلم»^(٥).

قلت: اعتراض ابن كثير في أصله جيّد، إلا أنَّ ما علل به اعتراضه ليس بجيد، وذلك أنه لم يبين أنَّ هذه الأحاديث المعلّة أو التي فيها رواة ضعاف كم

(١) "السير" (١٧/١٧٥)، وفي "تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٣٢): «هذا إسراف وغلو من الماليني فني المستدرک جملة وافرة على شرطهما...».

(٢) "البدر النير" (١/٤٤٢).

(٣) "فتح المغيبي" (١/٤١).

(٤) "علوم الحديث" (ص: ١٥).

(٥) "الباعث الخبيث اختصار علوم الحديث" (١/١٠٨).

نسبتها في مقابل الصحيح، وهل هي كثيرة أم لا؟ فقد يعترض معترض ويقول: إن هذه الأحاديث قليلة، ويبقى كلام ابن الصلاح غير مُعترض.

وقال ابن حجر: «... وقول المؤلف «إنه يصفو له منه صحيح كثير» غير جيد، بل هو قليل بالنسبة إلى أحاديث الكتابين [لأنه بغير] المكرر يقرب ستة آلاف. والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين، والله أعلم»^(١).

قال الذهبي: «في هذا المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كبيرة على شرط أحدهما، لعل مجموع ذلك نحو النصف، وفيه نحو الربع مما صح سنده (وفيه بعض الشيء أدلة عليه)^(٢)، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير وروايات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات، قد أعلمت بها لما اختصرت هذا المستدرك ونُبّهت على ذلك»^(٣).

فكلامه هذا صريح في أن نصف الكتاب على شرط الشيخين أو أحدهما وهو مخالف لما ذكره في "السير"^(٤) فقد قال: «... في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطالانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء...».

(١) "النكت على ابن الصلاح" (٣١٩/١).

(٢) كذا، وقد نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤٤٣/١) كلامه بحروفه وفيه: «وفيه بعض الشيء، أو له علة»، وكذا السيوطي في "البحر الذي زخر" (٨٠٤/٢).

(٣) "تاريخ الإسلام" وفيات (٤٠١ - ٤١٠) (ص: ١٣٢).

(٤) (١٧٥/١٧).

وقوله هذا مخالف تماماً لما تقدّم، فهنا التي على شرط الشيخين أو أحدهما أقل من الثلث، وفي كثير منها علل خفية مؤثر.

فاختلف اجتهاد الذهبي في ذلك، ولعل ما قاله في "السير" هو الذي انتهى إليه اجتهاده، لأمر منها:

١ - أن "السير" متأخر عن "تاريخ الإسلام".

٢ - ومما يقوي ذلك أن أكثر العلماء إنما نقلوا قوله في "التاريخ" لاشتهاره بينهم وتداوله ولم أجد من نقل كلامه في "السير" من معاصريه ومن بعدهم بقليل^(١)، فهذا يقوي تأخره.

٣ - أن كلامه في "السير" أدق وأقرب إلى الصواب وحال الكتاب، عمّا في "التاريخ".

٤ - أن كلامه هذا يلتقي تماماً مع ما قرره ابن حجر من حال الكتاب. قال ابن حجر تعليقاً على كلام الذهبي في "تاريخ الإسلام": «وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين فنقول:

ينقسم المستدرك أقساماً كل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجّه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل^(٢) ... ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرج له نظير أو أصلاً إلا القليل ...

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجنا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق ومقروناً بغيره، ويلتحق

(١) ومن نقله ابن السبكي في "طبقات الشافعية" (١٦٥/٤)، وابن الملقن في "البدر" (٤٤٣/١)، وابن حجر في "النكت" (٣١٤/١)، وابن الوزير في "تنقيح الأنظار" (ص: ٣٨)، والسيوطي في "تدريب الراوي" (١٣٢/١)، ولم أجد من نقل ما في "السير" إلا الصنعاني في "توضيح الأفكار" (٦٥/١)، ونصّ على أنه في "السير".

(٢) هذا شرط الشيخين عند ابن حجر.

بذلك ما إذا أخرجنا لرجل وتجنبنا ما تفرّد به، أو خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه ما لم يتفرّد به، فلا يحسن أن يُقال: إنَّ باقي ما في النسخة على شرط مسلم؛ لأنَّه ما خرّج بعضها إلّا بعد أن تبين أنَّ ذلك مما لم يتفرّد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفرادها بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب "المدخل" باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجنا من ذلك، ثم إنَّه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرک زاعماً أنَّها على شرطهما^(١)، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح، بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن ... وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجنا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها لكن لا يدّعي أنَّها على شرط واحد منهما، وربما ادّعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض روااتها ... ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيما يصححه، وقلَّ أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم ... والذي يسلم من المستدرک على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين، والله أعلم^(٢).

(١) وهذا ممَّا يقوي أنَّه أراد بالمثلثة الصفات لا النوات، فالحاكم يرى أنَّ هؤلاء الذين أخرج لهم في المتابعات يقربون ممَّن أخرج لهم في الأصول، والله أعلم.

(٢) انظر: "النكت" (١/٣١٤ - ٣١٩).

المبحث العاشر: أنواع من الأوهام والتساهل الواقع في المستدرک

تساهل وأوهام الحاكم في المستدرک في تصحيح الأحاديث كلمة إجماع بين العلماء، ويمكن جعل أوهامه وتساهله أنواعاً منها:

١ - إخراجه لأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما:

فقد أخرج الحاكم في مستدرکه أحاديث هي عند البخاري ومسلم أو أحدهما فمثل هذه الأحاديث لا تستدرک عليهما، وإنما أخرجها الحاكم وهما منه.

قال ابن الصلاح: «... وجمع في ذلك كتاباً سماه المستدرک أودعه مما ليس في واحد من الصحيحين ...»^(١).

فتعقبه العراقي بقوله: «... ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث مخرجة في الصحيح وهما منه في ذلك وهي أحاديث كثيرة، منها:

حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ...»، الحديث، رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري^(٢)، وقد أخرج مسلم في صحيحه^(٣)، وقد بين الحافظ أبو عبد الله الذهبي في "مختصر المستدرک" كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في المستدرک وهي صحيحة^(٤).

وقال ابن كثير: «في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرک، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرّجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم يعلم به الحاكم ...»^(٥).

وقال البلقيني: «فيه صحيح قد خرّجه البخاري ومسلم أو أحدهما لم

(١) "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ١٧).

(٢) بل في كتاب العلم (١/١٢٧).

(٣) في كتاب الزهد، باب الثبت في الحديث وحكم كتابة العلم (٤/٣٠٠٤).

(٤) "التقييد والإيضاح" (ص: ١٧ - مع علوم الحديث لابن الصلاح).

(٥) "الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث" (١/١١٣).

يعلم به الحاكم»^(١).

وتقدّم في المبحث السابق تقسيم ابن حجر لأحاديث المستدرک، فقال في القسم الأول: «... وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدرکها الحاكم وأهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاهما»^(٢).

وقال مقبل الوادعي: «وللحاكم أو هام كثيرة منها قدر سدس الكتاب الذي يقول فيه: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، وعلى شرط البخاري ولم يخرجاه، أو على شرط مسلم ولم يخرجاه، أو صحيح ولم يخرجاه»^(٣)، مع أنهما قد أخرجاه، فإن مدّ الله في العمر فإنّي - إن شاء الله - أجمع ذلك في مؤلّف مستقل حتى يستريح الباحث من البحث في سند الحاكم الطويل، ويثق بأنّ الحديث في الصحيح»^(٤).

وقد ذكر الزركشي أنّ الحاكم يخرج أحاديث هي في الصحيحين أو في أحدهما بلفظها ثم ساق عشرة أمثلة، ويبيّن في بعضها أنّها بالسند أيضاً عند الشيخين أو أحدهما»^(٥).

وذكرها السيوطي وزاد عليها ثلاثة أحاديث»^(٦).

قلت: وفي بعض هذه الأحاديث نظر فليست عند الشيخين أو أحدهما من طريق الصحابي الذي أخرجه عنه الحاكم، بل من طريق صحابي آخر»^(٧)، على أنّ ادّعاء كثرتها أيضاً على - منهج الحاكم - لم يسلمه الدكتور

(١) "محاسن الاصطلاح" (ص: ٩٤ - مع علوم الحديث لابن الصلاح).

(٢) "النكت" (٣١٤/١).

(٣) أو يسكت عليه، وفي هذا البحث عدة أحاديث انظر على سبيل المثال (رقم: ١٦، ٥٢).

(٤) "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٦/١ - ٧).

(٥) انظر: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢٠٠/١ - ٢١٠).

(٦) انظر: "البحر الذي زخر" (٨٣٦/٢ - ٨٤١).

(٧) انظر: حاشية المحققين للمصدرين المتقدمين، فقد ذكروا أنّ بعض الأحاديث لم يقف عليها في الصحيحين من طريق الصحابي الذي في المستدرک وإنما من طريق صحابي آخر.

محمود الميرة^(١)، وتقدم أن من منهج الحاكم أن الزيادة في الأسانيد والمتون مقبولة، فالحاكم يخرج عدداً من الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما لزيادة كلمة في المتن أو لاختلاف السياق عما عندهما، أو لمجيئه من وجه آخر، وعليه فلا ننسب الوهم للحاكم إلا فيما أخرجه وهو عندهما سنداً وممتناً، ولا شك أن هذا واقع عنده، لكن يبقى النظر في كثرته، والله أعلم.

٢ - إخراج ما نص البخاري على ضعفه:

وقد ذكر الزركشي لذلك ثلاثة أمثلة:

أ - حديث انس مرفوعاً: « من وجد تمرأ فليفطر عليه ... »، الحديث، وقد أعله البخاري بأنه وهم من أحد الرواة.

ب - حديث ابن عمر مرفوعاً: « من أذن اثني عشرة سنة وجبت له الجنة »، أعله البخاري بالانقطاع.

ج - حديث أنس: « رأيت رسول الله ﷺ ينزل من المنبر فيعرض له الرجل في الحاجة ... »، الحديث، وأعله البخاري بوهم أحد الرواة^(٢).

٣ - إخراج الضعيف:

فقد أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين أحاديث كثيرة ضعيفة بل عدد منها ضعيف جداً، والذي يستدرك عليه ويدل على تساهله هو هذه الكثرة في كتاب مستدرك على الصحيحين، ولو كانت هذه الأحاديث قليلة لأمكن أن يقال: إنها مما تختلف فيه أنظار المجتهدين.

بل قال ابن حجر عن الحاكم: « ... ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم

(١) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٣٧١ - ٣٧٢)، ثم ذكر ستة نماذج من أوهامه - وسيأتي بعضها - وأولها: ما أخرجه في مستدركه وهو في الصحيحين بلفظه سنداً وممتناً.

قلت: وعدد مما أورد لم يكن بلفظه تماماً وإنما فيه مغايرة فلا يصح أن يجعل في هذا القسم، والله أعلم.

(٢) انظر: "النكت" للزركشي (١/٢١٠ - ٢١٤)، و"البحر الذي زخر" (٢/٨٠٧ - ٨١٢).

في مستدركه (وذكر حديثاً لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم) «^(١)».

وقد تعقبه الذهبي في تلخيصه للمستدرك فذكر كثيراً من الضعيف وسكت عن أشياء، وقد عدّها الدكتور الميرة فبلغت الأحاديث المتقدمة بعده خمس وتسعون ومائة وألف حديث^(٢)، بما فيها الموضوع، وجمعها ابن الملقن في كتاب فبلغت بترقيم المحققين اثنان وثمانون ومائة وألف حديث^(٣)، بما فيها الموضوع أيضاً، والذي حكم عليه الذهبي بالوضع في تلخيصه - بعد الميرة - أربعاً وخمسين حديثاً^(٤)، فتخرج من العدة، فيكون المجموع - بعد الميرة - واحداً وأربعين ومائة وألف حديث، وأما عند ابن الملقن يكون ثمان وعشرون ومائة وألف حديث إلا أن ابن الملقن أنقص مما استدركه الذهبي قرابة خمسة وخمسين حديثاً^(٥)، وزاد أحاديث تعقبها على الحاكم^(٦).

٤ - إخراج الموضوع:

فقد أخرج الحاكم في كتابه أحاديث حكم عليها النقاد بالوضع، وبعضها كان محلّ أخذ وردّ، هل يصل إلى درجة الوضع أم لا؟

وقد انتقد بعض العلماء بعض أحاديث المستدرك في حياة مصنفه، فقد قال إبراهيم بن محمد الأرموي: «جمع أبو عبد الله الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم منها حديث «الطير»، وحديث «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا إلى قوله»^(٧).

(١) "اللسان" (٢٣٣/٥).

(٢) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٣٤٧، ٤٩٣).

(٣) انظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" (٣٥٧٥/٧)، (٩/٨).

(٤) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٣٤٧، ٤٩٣).

(٥) انظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" (١١/٨).

(٦) وهذه الأحاديث قليلة وسيأتي التبيي على شيء منها.

(٧) "تاريخ بغداد" (٤٧٤/٥).

وحديث الطير فيه نقاش طويل بين العلماء ما بين حاكم عليه بالوضع أو مضعّف له أو محسّن^(١)، وقد جمع الذهبي جزءً، ذكر أن فيه مائة حديث يشهد القلب بيطلائها^(٢)، وتقدّم أنّ الميرة عدّ ما في تلخيص الذهبي مما حكم عليه بالوضع فبلغت: أربعاً وخمسين حديثاً، وقد اشتدّ الذهبي على الحاكم في إيراده لهذه الأحاديث فمن ذلك:

١ - قوله: « ولقد كنت زماناً طويلاً أظنّ أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدرّكه فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء »^(٣).

٢ - لما أورد الحاكم حديث أنس قال: « صليت خلف النبي ﷺ وخلف أبي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف عليّ فكلّهم كانوا يجهرّون بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال: « أما استحي المؤلف أن يورد هذا الحديث الموضوع، فأشهد بالله والله أنه كذب »^(٤).

٣ - وقال عند حديث أنس في الرجل الذي طوله أكثر من ثلاثمائة ذراع وهو يقول: « اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة المقصورة الشاب لها ... الحديث » قال: « بل موضوع، قبح الله من وضعه، وما كنت أحسب ولا أجوز أن يبلغ الجهل بالحاكم إلى أن يصحح هذا وإسناده »^(٥).

٤ - وقال عند حديث آخر: « قبح الله رافضياً افتراه »^(٦).

(١) حول هذا الحديث انظر على سبيل المثال: "العلل المتناهية" (١/٢٢٥ - ٢٣٤)، و"النقد الصحيح

لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح" (ص: ٤٩ - ٥١) للعلائي، و"النقد الصريح" لعمر بن عبد

المنعم (ص: ٩١ - ٩٩)، "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٤٢٧ - ٤٤٩).

(٢) وسيأتي الكلام على هذا الجزء (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: "تلخيص المستدرک" (٦١/٣).

(٤) المصدر السابق (١/٢٣٤).

(٥) المصدر السابق (٢/٦١٧).

(٦) المصدر السابق (٣/٣٢٢).

٥ - وقال عند حديث آخر: « ذا موضوع، وهذا هو الحسين بن عبيد الله العجلي الذي يروي عن مالك وغيره الموضوعات، أفيحتج عاقل بمثله فضلاً عن أن يورد له في الصحاح »^(١).

٦ - وقال عند حديث آخر: « العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل »^(٢).

(١) المصدر السابق (٩٨/٣).

(٢) المصدر السابق (١٢٧/٣)، وانظر: (٣١٥/٢)، (٦١/٣)، (١٢٩)، (١٥٣)، (١٦٠)، (١٦٤)، (٢١٥)، (٣٣١)، (٣٥١)، (١١٩/٤)، وانظر: "رسالة الميرة" (ص: ٤٢٤ - ٤٢٦).

المبحث الحادي عشر: أسباب تساهل الحاكم، وأعذار

العلماء له:

مما لا شك فيه أن الحاكم علم من أعلام الأمة الإسلامية، وإمام من أئمة الحديث، وكلامه في الرواة والأحاديث لا يقل منزلة عن كلام غيره من العلماء، ويقع له من الوهم كما يقع لغيره، إلا أنه عندما صنف "المستدرک" وقعت له أوهام كثيرة في الرواة والأحاديث نُسب لأجلها إلى التساهل مما جعل العلماء يبحثون عن أسباب تساهله في كتابه هذا ويلتمسون له العذر في ذلك، فمن أسباب تساهله:

١ - عدم التزامه بالشروط التي التزم بها الشيخان في كتابيهما، ويدل على ذلك أمور منها:

أ - أن يخرج الشيخان لبعض الرواة مقرونين بغيرهم أو في المتابعات أو الشواهد لكلام فيهم مثل: محمد بن إسحاق، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، فيخرج لهم الحاكم في الأصول.

ب - أن يخرج الشيخان لرواة مختلفين إلا أنهما لا يخرجان لهم إلا ما علما أنه مما حدثوا به قبل اختلاطهم فهؤلاء لا يكونوا على شرطهما إلا بعد التمييز لما سُمع منهم قبل الاختلاط.

ج - أن يكون أحد الشيخين سمع من شيخ له واحتج به ثم حصل له ضعف بعد سماعه منه أوجب عدم الثقة به، لا سيما وعدد كثير من شيوخ الشيخين ماتا وهم أحياء، فهؤلاء ليسوا على شرط الشيخين^(١).

قال الزيلعي: «.. صاحبنا الصحيح رحمه الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه، فإنهما ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهد، وعلم أن له أصلاً،

(١) ملخصاً من كلام العلائي. انظر: "دراسات في التخريج" لشيخنا د. عبد الرحيم القشقرى (ص: ٧٥ - ٧٩)، وانظر: "النكت" لابن حجر (١/ ٣١٤ - ٣١٧).

ولا يروون ما تفرّد به سيّما إذا خالفه الثقات ... وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم، من أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في كتابه "المستدرك" فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة ... وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري، وبعضهم لمسلم فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا أيضاً تساهل، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحباً "الصحيح" عن شيخ معيّن لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه أو لغير ذلك فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل لأنّ صاحبي "الصحيح" لم يحتجا به إلاّ في شيخ معيّن لا في غيره فلا يكون على شرطهما ...»^(١).

وقال ابن الوزير: « ولعلّ عذره (أي الحاكم) في تصحيحه أنه لم يلتزم قواعد أهل الحديث، وصحح على قواعد كثير من الفقهاء وأهل الأصول، فاتسع في ذلك ونسب لأجله إلى التساهل »^(٢).

قلت: ومما يؤيد هذا ويقوّيه غير ما تقدّم وما سيأتي قوله في خطبة "المستدرك": « ... شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أنّ الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة .. »^(٣).

وهذا الذي قاله إنّما هو جارٍ على منهج الفقهاء وأهل الأصول لا على منهج أهل الحديث فلهم في ذلك تفصيلٌ وكلامٌ طويل^(٤).

(١) "نصب الراية" (٣٤١/١ - ٣٤٢).

(٢) "تنقيح الأنظار" (ص: ٣٨)، وقد تعقّب الصنعاني بما لا يتعقب بمثله عليه ولا يُسلم له. انظر: "توضيح الأفكار" (٦٦/١ - ٦٧).

(٣) "المستدرك" (٣/١).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٦٣٠/٢ - ٦٤٣).

٢ - أنه مات عن كتابه وهو مسوّد لم يتمكّن من مراجعته وتبييضه.

ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر أنه قال: « وإنما وقع للحاكم التساهل؛ لأنه سوّد الكتاب لينقّحه فأعجلته المنية.

قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئه ستة من المستدرك: « إلى هنا انتهى إملاء الحاكم »^(١).

ثم قال: « وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه في غير المملّى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة ».

قال: « والتساهل في القدر المملّى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده »^(٢).

وقد ذكر السخاوي ثلاثة أسباب لذلك، وقال في الثالث: « أو أنه لم يتيسّر له تحريره وتنقيحه، ويدل له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل جداً بالنسبة لباقيه، فإنه وجدّ عنده (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم) »^(٣).

قلت: فما نقله السيوطي عن ابن حجر يفهم منه أن الإملاء يمكن أن يكون في المطبوع الآن في نهاية المجلد الأول من أربع مجلدات أي أن القدر المملّى يمثل ربع الكتاب، وهذا يخالف ما قاله السخاوي أنه قدر الخمس، وعلى فرض أن المسألة تقديرية فيخالف ذلك أمران:

الأول: قول ابن حجر نفسه، فإنه قال: « ... إنه (أي الحاكم) أراد تحصيله، وأخر التنقيب عليه فعوجل بالموت قبل أن يتقن ذلك، وقد وقفت على نسخة من المستدرك في ست مجلدات، فوجدت في هامش صفحة من أثناء النصف الثاني من المجلد الثاني: « إلى هنا انتهى الحافظ الحاكم »،

(١) جاء نحو ذلك في حاشية الجزء الثالث من نسخة رواق المغاربة (٣/٢٧١/ب): « حكاية ما في

الأصل: إلى هنا انتهى الإملاء ... » انظر: ما يأتي (ص: ١٠٨ - ١٠٩).

(٢) "تدريب الراوي" (١/١٣٢)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (ص: ١٣٨).

(٣) انظر: "فتح المغيث" (١/٤١).

ففهمت من هذا أنه قد حرّر من أول الكتاب إلى هنا، وأن الباقي استمر بغير تحرير ...»^(١).

فكلام ابن حجر هنا يدل على أنه وقف بعد ربع الكتاب على : « إلى هنا انتهى الحافظ الحاكم »، وليس فيه ذكر الإملاء، وإنما فهم فهماً أن هذا القدر محرر وما بقي ليس بمحرر، بخلاف ما تقدّم عن السيوطي في نقله، وكذا السخاوي، ولعلهما كتبا ذلك من حفظهما وهذا الذي يظهر لي.

الثاني: أنّ المعلمي تتبع تواريخ الإملاء في المستدرک المطبوع، فخلص إلى أنّ الحاكم ابتداء الإملاء سابع المحرم سنة (٣٩٣هـ)، وكان يملّي كل ثلاثة أشهر تقريباً جزءاً يخرجّه للناس يبلغ حسب المطبوع قرابة بضع وثلاثين صفحة، وآخر ما وجد من الإملاء في (ج ١٥٦/٣) في غرة ذي القعدة سنة (٤٠٢هـ)، قال: « وهذا يدل أن تلك الطريقة استمرت منتظمة إلى ذاك الموضع، فأما بعد ذلك فالله أعلم، فإنه لو بقي ذلك الانتظام لم يتم الكتاب إلا سنة ٤١٠هـ »^(٢).

فهذا الكلام مخالف تماماً لما نقله السيوطي عن ابن حجر، ومخالف لما قاله السخاوي، والاعتراض به عليهما أقوى من الاعتراض على ابن حجر، فإنه أرجع ما قال إلى فهمه وإلى ما وقف عليه، والله أعلم.

٣ - أنه حصل له في آخر عمر تغير وغفلة.

قال ابن حجر: « ذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم وصححها »^(٣).

وقال السخاوي: « يقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره،

(١) "الجواهر والدرر" (٢/٨٩٥ - ٨٩٦).

(٢) انظر: "التنكيل" (١/٤٥٦).

(٣) "اللسان" (٥/٢٣٣).

وقد حصلت له غفلة وتغير»^(١).

قلت: ولعلهما إنما عنيا ابن القطان فإنه قال: «قد نسب إلى غفلة»^(٢)، ولم أجد أحداً من العلماء قبل ابن القطان نسبته إلى ذلك^(٣).

وذكر السخاوي من الأسباب: تعصبه لما رمي به من التشيع^(٤)، وقد تقدّم الجواب عن ذلك^(٥).

وقد ذكر المعلمي خمسة أسباب من أسباب تساهله في كلام متين، وتقدّم الإشارة إلى شيء منها فيما تقدّم نقله من كلام العلماء رحمهم الله، وسأقتصر على ما لم يتقدّم، ولولا خشية الإطالة لنقلته بتمامه، فكان مما ذكر:

٤ - حرص الحاكم على الإكثار:

وقد قال في خطبة المستدرک: «وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة»، فكان له هوى في الإكثار للردّ على هؤلاء.

٥ - أنه يقع له الحديث بسند عال أو يكون غريباً مما يتنافس فيه المحدثون فيحرص على إثباته، وفي "تذكرة الحفاظ" (٢/٢٧٠): «قال أبو عبد الله الأخرم: استعان بي السراج في تخريجه على "صحيح مسلم" فكنت أتخير من كثرة حديثه وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبر عالياً يقول: لا بدّ أن نكتبه (يعني في المستخرج) فأقول: ليس من شرط صاحبنا (يعني مسلماً) فشفعني فيه».

(١) "فتح المغيث" (٤١/١).

(٢) "بيان الوهم والإيهام" (٦٤٤/٥).

(٣) ثم يأتي الكوثري فيزعم أن الحاكم اختلط اختلاطاً شنيعاً. انظر: "تأنيب الخطيب" (ص: ١٣٩)،

٢٦٤، ٢٩١، وانظر: "الترحيب" (ص: ٤٠١، ٤٠٢)، وهذا إنما جاء به من جرابه المعروف

(٤) "فتح المغيث" (٤١/١).

(٥) (ص: ٣٤)، فما بعدها.

فعرض للحاكم نحو هذا كلما وجد عنده حديثاً يفرح بعلوه أو غرابته
اشتهدى أن يثبته في المستدرک.

٦ - أنه لأجل السبيين الأولين ولكي يخفف عن نفسه من التعب في
البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة وأشار إلى ذلك، قال في الخطبة:
« سألتني جماعة ... أن اجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج
محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها؛ إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة
له فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما »، ولم يصب في هذا فإن
الشيخين ملتزمان أن لا يخرجوا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث
والتدبر أنه ليس له علة قاذحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل ألبتة، وأنه
يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة
قاذحة.

٧ - أنه شرع في تأليف المستدرک بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة،
وقد ضعفت ذاكرته كما تقدّم عنه، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى
يصنفها مع المستدرک، وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام
المستدرک وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهم الرجل يقع في السند أنهما
أخرجاه له، أو أنه فلان الذي أخرجاه له، والواقع أنه رجل آخر، وأنه لم يخرج
أو نحو ذلك، وقد رأيت في المستدرک عدة أوهام من هذا القبيل يجزم ويقول:
قد أخرج له مسلم مثلاً، مع أن مسلماً إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه
باسمه، ويقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان، والصواب
أنه غيره^(١).

(١) انظر: "التكليف" (١/٤٥٧ - ٤٥٩).

المبحث الثاني عشر: منزلة المستدرک بين كتب

السنة.

لمستدرک الحاكم منزلة كبيرة عند العلماء؛ لما حواه من الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين، وقد صنفه عددٌ من العلماء في كتب الأحاديث الصحيحة، ويُنَوِّنا منزلته من هذه الكتب ومن غيرها على جهة الإجمال، فجاءت نصوصٌ كثيرةٌ عنهم في ذلك، وسأسوق بعضاً منها، ثم أذكر ما ترجَّح لي في منزلة المستدرک إن شاء الله، فمن ذلك:

- قال ابن الصلاح: «ويُقاربه في حكمه (أي المستدرک) صحيح أبي حاتم بن حبان البستي ...».

قد فهم البعض من كلام ابن الصلاح أنَّ كتاب الحاكم أعلى من صحيح ابن حبان، قال العراقي: «وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنّف ليس بصحيح، وإنّما أراد أنّه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشدُّ تساهلاً منه وهو كذلك، قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم»^(١).

- قال ابن كثير: «... وكتب أخرُ التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خيرٌ من المستدرک بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً»^(٢).

- وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحرّيه، حتى أنّه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحّ الخبر أو إن ثبت كذا، أو نحو ذلك»^(٣).

(١) انظر: "علوم الحديث لابن الصلاح والتقيد والإيضاح" للعراقي معه (ص: ١٨)، وكلام الحازمي بمعناه في شروط الأئمة الخمسة له (ص: ٤٤)، ففيه: «وقد صرّح بنحو ما قلت من هو أمكن منه

(أي من الحاكم) وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي».

(٢) "الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث" (١/١٠٩).

(٣) "تدريب الراوي" (١/١٣٥).

- وذكر علي القاري: « أن ترتيبها في الأصححة: ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم »^(١).

فمن هذه النصوص يتضح أن منزلة المستدرک من حيث الأصححة يأتي بعد ابن خزيمة وابن حبان.

ومن الكتب التي قدّمها العلماء على المستدرک من حيث الأصححة كتاب "الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما" للضياء المقدسي.

وقال الصريفي: « إن شرط الضياء في المختارة خير من شرط الحاكم »^(٢). قال ابن تيمية: « بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في "مختاره" خير من تصحيح الحاكم؛ فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث ... »^(٣).

قال الكتاني: « وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما: أن تصحيحه أعلى منزلة من تصحيح الحاكم، وفي اللآلئ: ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى منزلة من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان »^(٤).

قلت: فهذا يدل على أنه يرى أن جامع الترمذي أعلى مرتبة من المستدرک ومن باب أولى سنن النسائي وأبي داود وابن ماجه.

وقال ابن عبد الهادي: « ... » "الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين" وهو أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي ونحوهما ... »^(٥).

وقال ابن كثير: « ... وقد جمع ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك كتاباً سماه "المختارة" ولم يتم، كان بعض الحفاظ من مشايخنا

(١) انظر: "شرح نخبه الفكر" (ص: ٦٩).

(٢) انظر: مختصر الصواعق (٢/٢٨١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٢٦)، وقال ابن القيم: « ... وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: هي أصح من صحيح الحاكم ». مختصر الصواعق (٢/٢٨١).

(٤) "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٤).

(٥) "الصارم المنكي" (ص: ١٦٠).

يرجّحه على مستدرك الحاكم»^(١).

وممن قدّم المختارة كذلك السخاوي^(٢).

ومما قدّم على المستدرك "مستخرج أبي عوانة" والبعض يُطلق عليه الصحة فيسميه: "صحيح أبي عوانة"؛ لكونه مستخرجاً على صحيح مسلم وزاد عليه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، نَبّه هو على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف - أيضاً، والموقوف^(٣).

فقد قال المناوي: «ذكروا... أن صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان، وصحيح ابن حبان وأبو عوانة أصح من مستدرك الحاكم»^(٤).

ومما سبق يتضح أن مستدرك الحاكم يأتي من حيث الصحة بعد الكتب الستة، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان، ومستخرج أبي عوانة، والمختارة للضياء. قال السيوطي: «صرّح الخطيب بأن الموطأ مقدّم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم»^(٥).

قلت: إن أراد السيوطي أن الموطأ بعد المستدرك من حيث الصحة فلا يسلم له ذلك، فإنّ غالب أحاديث الموطأ في الصحيحين، وإن أراد باعتبار الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين فيصح له ما أراد.

وعليه فمن حيث الصحة يُقدّم الموطأ، وكذا المنتقى لابن الجارود على المستدرك، وأما بالنظر لكثرة الأحاديث الزائدة على ما في الصحيحين مع جودتها فيأتي المستدرك بعد الكتب الستة وصحيح ابن خزيمة وابن حبان والمختارة، والله أعلم^(٦).

(١) "الباعث الخثيث على معرفة علوم الحديث" (١/١١٢).

(٢) انظر: "فتح المغيث" (١/٤٣).

(٣) انظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٢٩١ - ٢٩٢).

(٤) "اليواقيت والدرر شرح شرح نخب الفكر" (١/٢٤٩).

(٥) "تدريب الراوي" (١/١٣٥).

(٦) ويرى الدكتور محمود ميرة: أن المستدرك في المرتبة الرابعة بعد الصحيحين، وصحيح ابن خزيمة في مرتبة صحيح ابن حبان. انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٤٦٥)، وفيما قاله نظر، يتضح من النصوص السابقة، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: الكتب المؤلفة حول المستدرک

لقد عرف العلماء القيمة العلمية لكتاب الحاكم ومنزلته الرفيعة بين كتب السنة النبوية، فاهتموا به ما بين مختصر له ومتعقب، ومستخرج عليه ومعلق ومُحش، فكتبوا عليه عدداً من المصنفات، وأدخله بعضهم في تصانيف جامعة، كما اهتموا برجاله أيضاً، فمما وقفتُ عليه ذكراً من الكتب المصنفة في ذلك:

١ - كتاب في الكلام على أحاديث كثيرة فيها ضعف من المستدرک للحاكم، لابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) ^(١).

٢ - تلخيص المستدرک، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وسيأتي الكلام عليه وعلى الكتب التي ألقت حوله إن شاء الله تعالى.

٣ - موضوعات من مستدرک الحاكم، للذهبي.

أشار إليه الذهبي - عند كلامه على المستدرک - بقوله: «... وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب بيطلائها أفردتُ منها جزءاً» ^(٢).

٤ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن الملتن (ت ٨٠٤هـ) ^(٣).

اختصر فيه "تهذيب الكمال" للمزي، وذيل عليه برجال كتب ستة هي: "مسند الإمام أحمد"، و"صحيح ابن خزيمة"، و"صحيح ابن حبان"، و"مستدرک الحاكم"، و"سنن الدارقطني"، و"سنن البيهقي" ^(٤).

(١) انظر ترجمته في "التذكرة" (١٥٠٨/٤)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (٤٣٦/٢ - ٤٣٩)، و"جلاء العينين في محاكمة الأحمدين" للألوسي (ص: ٤٨ - ٤٩)، وغيرها.

وهذا الكتاب ذكره ابن رجب في ترجمته لابن عبد الهادي من "ذيل الطبقات" (٤٣٨/٢).

(٢) "السير" (١٧٥/١٤ - ١٧٦)، ومنه قطعة في الظاهرية بجامع (٦٢) من (١٤٦ - ١٥٠)، كما في "المنتخب من مخطوطات الظاهرية" للألباني (ص: ٢٨٤) (رقم: ١٠٢٧)، وانظر: "البحر الذي زخر" للسيوطي (٨٢٣/٢)، وسماء د. بشار عواد: "المستدرک على مستدرک الحاكم" وأحال على الظاهرية. انظر: "الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام" (ص: ١٤٣)، ومقدمة "السير" (٧٥/١).

(٣) انظر ترجمته في "لحظ الألفاظ" لابن فهد (ص: ١٩٧ - ٢٠٢)، و"شذرات الذهب" (٤٤/٧ - ٤٥)، و"البدر الطالع" (٥٠٨/١ - ٥١١).

(٤) انظر: "تهذيب الكمال" (٦٥/١)، وقال بشار: «نسخه معروفة، وراجع بروكلمان (١٦٤/١) بالألمانية، وفهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات (رقم: ٥٩)». اهـ.

قال السخاوي: « وقد رأيتُ منه مجلداً، وأمره فيه سهل »^(١).

٥ - المستخرج على المستدرک، للعراقي (ت ٨٠٦ هـ)^(٢).

قال السيوطي: « وأملی الحافظ أبو الفضل العراقي مستخرجاً وصل فيه إلى أبواب الصلاة حرّر فيه الكلام على أحاديثه تحريراً بالغاً »^(٣).
وقال أيضاً: « وأملی أبو الفضل العراقي على المستدرک مستخرجاً لم يكمل »^(٤).

وقال ابن فهد: « ... ثم شرع يملی من تخريج المستدرک فكتب منه إلى أثناء كتاب الصلاة قريباً من مجلد ثلاثمائة مجلس ومجلس واحد، وذلك من أول السادس عشر بعد المائة إلى آخر السادس عشر بعد الأربعمائة ... »، ثم ذكر خمسة مجالس أملاها في غير المستدرک وذكر أرقامها^(٥).

وقد وجد من الكتاب قطعة صغيرة^(٦) تحوي سبعة مجالس، وفي آخر كل مجلس رقمه العام في الإملاء، ورقمه الخاص المستخرج على المستدرک، وإليك أرقامها: (٣٧٨ : ٢٦٢)، (٣٨١ : ٢٦٥)، (٣٨٢ : ٢٦٦)، (٣٨٣ : ٢٦٧)، (٣٨٤ : ٢٦٨)، (٢٨٧ : ٢٧١)، (٣٨٩ : ٢٧٣).

وما قام به العراقي في كتابه هذا هو استخراج وتخرج له معاً، وإن كان بوصفه بالمستخرج أقرب وأليق^(٧)، والله أعلم.

قلت: وذكر بروكلمان (١٩٠/٦) نسخة واحدة في القاهرة أول (٢٢٧/١)، وذكر اللحياني في مقدمته لتحفة المحتاج (٧١/١) أن له نسختين مصورتين في مركز البحث العلمي بمكة، إحداهما من مكتبة قليج بتركيا، والثانية من دار الكتب المصرية.

(١) "الضوء اللامع" [١٠٢/٦].

(٢) انظر ترجمته في: "شذرات الذهب" (٥٥/٧ - ٥٦)، و"لحظ الألفاظ" (ص: ٢٢٠ - ٢٣٤)، و"البدر الطالع" (٣٥٤/١ - ٣٥٦).

(٣) "البحر الذي زخر" (٨٢٣/٢).

(٤) "تدريب الراوي" (١٤٤/١).

(٥) انظر: "لحظ الألفاظ" (ص: ٢٣٣).

(٦) وقد طبعت بتحقيق محمد عبد المنعم رشاد، انظر: فهرس المصادر والمراجع.

(٧) ووصفه بالمستخرج عدد من العلماء. انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٤٧١ - ٤٧٢).

٦ - التعليق على المستدرک للحاکم، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ^(١).

قال السخاوي: « شرع فيه أيضاً » ^(٢)، أي: ولم يكمله.

وقال السيوطي: « رأيتُ في فهرس مؤلفات الحافظ ابن حجر ^(٣) أنه شرع في تعليق على المستدرک، ولم نقف على شيء منه » ^(٤).

٧ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر.

جمع فيه أطراف عشرة كتب، هي: "الموطأ"، و"مسند الشافعي"، و"مسند أحمد"، و"جامع الدارمي"، و"صحيح ابن خزيمة"، و"منتقى ابن الجارود"، و"صحيح ابن حبان"، و"مستخرج أبي عوانة"، و"مستدرک الحاكم"، و"شرح معاني الآثار" للطحاوي، و"سنن الدارقطني".

قال رحمه الله: « وإنما زيد في العدد واحد؛ لأنَّ "صحيح ابن خزيمة" لم يوجد منه سوى قد ربعة » ^(٥).

٨ - توضيح المدرک في تصحيح المستدرک، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ^(١).

قال السيوطي: « ... وقد شرعتُ في تعليق سميته "توضيح المدرک في

(١) انظر لترجمته: "الجواهر والدرر" للسخاوي، و"ابن حجر العسقلاني" لشاكر عبد المنعم، و"الحافظ ابن حجر" لعبد الستار الشيخ، وغيرها.

(٢) "الجواهر والدرر" (٦٦١/٢).

(٣) للحافظ نفسه فهرس لمؤلفاته في كراسة. انظر: "معجم الشيوخ" لابن فهد (ص: ٧٤).

(٤) "البحر الذي زخر" (٨٢٣/٢)، ويراجع: (نظم العقيان ص: ٤٩)، وذكره بهذا الاسم المناوي في "اليواقيت والدرر" (١٤٢/١ ت: المرتضى)، وانظر: "ابن حجر العسقلاني" لشاكر محمود (٢٢٣/١)، و"الحافظ ابن حجر العسقلاني" لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٩١)، وقد وهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - فأسماء "الحواشي على تلخيص المستدرک" "النكت" (٥١/١)، ولم أقف على من ذكره هكذا غيره.

(٥) انظر: "الجواهر والدرر" (٦٧٢/٢)، و"معجم شيوخ ابن فهد" (ص: ٧٥ - ٧٦)، و"ابن حجر" لشاكر محمود (٢٤٣/١)، و"الحافظ ابن حجر" لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٩)، وقد طبع بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية، طبع منه خمسة عشر مجلدًا، وانظره (١٦٩، ١٦٠/١).

(٦) انظر ترجمته في: "حسن المحاضرة" [٣٣٥/١ - ٣٤٤] له، و"شذرات الذهب" (٥١/٨ - ٥٥)، و"البدر الطالع" (٣٢٨/١ - ٣٣٥).

تصحیح المستدرک " .. »^(١).

٩ - المنتقى من مستدرک الحاكم، للسيوطي.

قال حاجي خليفة - نقلاً عن فهرست السيوطي - : « وانتقى الأصل في مجلد »^(٢).

١٠ - تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي^(٣)،
لشيخنا د. عبد الله بن مراد السلفي - حفظه الله - .

والكتاب تعقبات مختصرة على ما صححه الحاكم ووافقه الذهبي مما فيه ضعف، ويُسببه صنيع الذهبي فيما تعقب به الحاكم.

١١ - رجال الحاكم في المستدرک للشيخ مقبل بن هادي الوادعي^(٤).

١٢ - إتحاف الناظم بوجه الذهبي والحاكم^(٥)، لأبي إسحاق الحويني.

ولعدد من المعاصرين تعقبات على الحاكم والذهبي في نسخهم الخاصة من المستدرک^(٦).

(١) "البحر الذي زخر" (٨٢٣/٢)، وذكره ضمن مؤلفاته في "حسن المحاضرة" [٣٤٠/١]، وانظر: "دليل مخطوطات السيوطي" (ص: ٦١).

(٢) "كشف الظنون" (١٦٧٢/٢)، وانظر: "دليل مخطوطات السيوطي" (ص: ٩٠).

(٣) وقد طبع الكتاب سنة (١٤١٨هـ) في الرياض عن دار الفضيحة.

(٤) طبع سنة (١٤١٩هـ) في دار الحرمين - القاهرة في مجلدين.

(٥) ذكره في "النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة" (٩٣/٢)، ولا اعلمه مطبوعاً.

(٦) ومنهم الشيخ حمود التويجري رحمه الله.

رد. أحمد معبد. انظر: "تعليقات على ما صححه الحاكم" (ص: ٦)، وغيرهما.

المبحث الرابع عشر: النسخ الخطية للكتاب.

لكتاب المستدرک نسخٌ خطية كثيرة في مختلف مكتبات العالم، وقد ذكر بروكلمان^(١) له ثمان نسخ خطية، وذكر بعضها فواد سزكين^(٢)، وذكر له في "فهرس آل البيت"^(٣) تسع وعشرون نسخة خطية: وقد وقفتُ على عدد من نسخه، واعتمدتُ في المقابلة على ثلاث نسخ منها، وإليك ما اعتمدته منها:

١ - نسخة رواق المغاربة في الأزهر، ورمزتُ لها ب (ق).

وهي من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ برواق المغاربة بالأزهر، وهي فيه برقم: (٦٤٣).

والنسخة تقع في أربعة أجزاء:

- الجزء الأول برقم: (٢٦٨٩)، وعدد أوراقه (٢٦٣) ورقة، وعدد أسطره (٢٥) سطراً تقريباً في كل سطر (١٤) كلمة تقريباً.

- الجزء الثاني برقم: (٢٦٩٠)، وعدد أوراقه (٢٩٢) ورقة، وعدد أسطره وكلماته كالذي قبله تماماً، وفي أوراقه الأولى والأخيرة آثار تاكل في أطرافه، وهذا الجزء والذي قبله خطهما واحد.

- الجزء الثالث برقم: (٢٦٩١)، وعدد أوراقه (٢٩١) ورقة، وقد كتبت بخطين وهي تامة، فتبتدئ بخط إلى ق (١٢٩/أ) في كل وجه (٢٣) سطر تقريباً، وكلماته (١٧) كلمة، ويبدأ من (١٢٩/ب) بخط مختلف إلى نهاية (٢٧١/أ)، وعدد أسطره (٢١) سطراً، وكلماته (١٣) كلمة تقريباً، وكتبت بداية الإسناد، وكذا العناوين بخط كبير، ثم يعود الخط الأول من (٢٧١/ب) إلى نهاية الجزء.

(١) انظر: "تاريخ الأدب العربي" (٢١٥/٣ - ٢١٦).

(٢) انظر: "تاريخ التراث العربي" (٣٦٧/١ - ٣٦٨).

(٣) (ص: ١٤٣٦ - ١٤٣٧).

وجاء في هذه اللوحة إسناد الكتاب إلى الحاكم، وفي حاشيتها (حكاية ما في الأصل: إلى هنا انتهى الإملاء ولم يقع السماع لما ———^(١))، إلى تمام الكتاب لأحد فيه).

وجاء في نهاية الجزء اسم ناسخ الجزء: محمد بن أبي القاسم الفاروقي، وانتهى من كتابته سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وقابله بأصل صحيح اللخمي.

- الجزء الرابع برقم: (٢٦٩٢) وعدد أوراقه (٢٧٠) ورقة، وعدد أسطره وكلماته كأول وآخر الجزء الثالث، وكتبها هو الفاروقي المتقدم وكتبها بالقاهرة.

وهذا الجزء سقط من أوله كراسة لعلها تقرب من (١٥) ورقة، من وفاة ابن عباس إلى أثناء ذكر أبي أمامة الباهلي وهي في المطبوع (٥٤٤/٣ - ٦٤١)، وهذه النسخة مقابلة وعليها تصحيحات وهي أقدم النسخ التي وقفت عليها.

٢ - نسخة المحمودية، ورمزت لها ب: (م).

وهي من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية^(٢) على ميكرو فلم رقم: (٤٥٠٥).

وعدد أوراقه (٥٠٧) ورقة، وفي كل ورقة (٣٧) سطراً تقريباً، وفي السطر (٢٦) كلمة تقريباً، وأوراقه محلاة بالبروايز، وهذه النسخة عليها تصويبات وتصحيحات كثيرة وفيها تعقبات على الحاكم، وفي حواشيها عناوين فرعية، وكل ذلك بخط مغاير للكتاب، وقد جاء في آخرها بخط المصحح تاريخ المعارضة (يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة عام إحدى وعشرين ومائتين وألف) والمعارض هو محمد بن علي العمراني، والخاتمة التي كتبها غير واضحة تماماً إلا أن فيها ما يفهم أنه لم يقف على نسخة صحيحة يعارض بها وأن هذه النسخة كثيرة التحريف والتصحيف.

(١) كلمة ساقطة في أصل التصوير، وظهر بعضها هكذا (عدل).

(٢) وعليها ختم المحمودية بالمدينة النبوية، لكنني لم أقف عليها في المحمودية، وصورة الختم في الصفحة الأولى، وفيه: (كتبخانه المحمودية المدينة المنورة).

قلت: ولم أقف على ناسخها وتاريخ نسخه لها، والله أعلم.

٣ - نسخة مصطفى عاطف، ورمزت لها بـ (ع).

وهي من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية على ميكروفلم برقم: (٤٢١٣ - ٤٢١٥) عن الأصل المحفوظ بمكتبة مصطفى عاطف بتركيا، وتقع النسخة في جزأين:

الأول: وعدد أوراقه (٣٩٧) ورقة، وفي كل ورقة (٣٣) سطراً، وفي السطر (١٢) كلمة تقريباً.

الثاني: وعدد أوراقه (٤٢٠) ورقة تقريباً، وعدد أسطره وكلماته كالأول.

وفي أول الجزء الثاني سواد في الصورة حتى لا تكاد تقرأ في بعض الأوراق؟ والظاهر أنه من التصوير، وهذه النسخة في حواشيها بعض العناوين الفرعية، وقد نسخت سنة (١١١٩هـ) وعلى طرة الجزء الأول والثاني تملك عبد الله ابن سالم في السنة نفسها، فلعله هو ناسخها أو أنها نسخت له وهذا الأظهر لي^(١)، وفي هذه النسخة ما في سابقتيها من السقط والتحريف، والله أعلم.

(١) وذلك لأمرين: الأول: اختلاف خط النسخة عن خط المالك في تملكه.

الثاني: أنه لو كان هو ناسخها لذكر ذلك في آخر النسخة، وعلى أقل الأحوال لا يذكر تملكه لها، فإنه قال: « في مجاز ملك العبد الفقير إلى الله سبحانه عبد الله بن سالم في سنة ١١١٩هـ .. »، والله أعلم.

المبحث الخامس عشر: طبعات الكتاب.

لكتاب المستدرك أربع طبعات:

الطبعة الأولى:

طبع دائرة المعارف النظامية في الهند - بلدة حيدر آباد - الدكن، وقد قام على طبع المستدرك وتصحيحه جماعة وهم: الشيخ محمد عزب ابن محمد حسين اليماني وأمير حسن النعماني وأبو الحسن الامروهوي وشريف الدين الفالمي والسيد هاشم الندوي.

واعتمدوا في طبعهم على أربع نسخ خطية نسختان كاملتان، ونسختان ناقصتان، وقد وصفوها في خاتمة الكتاب، وأصحها نسخة كاملة كُتبت سنة ألف وثلاثمائة وعشر من الهجرة، وهي نسخة متأخرة جداً، ويبدو أن جميع نسخهم متأخرة.

وهذه الطبعة هي التي اعتمدتها في بحثي مع المقارنة بالنسخ الخطية المشار إليها.

وهذه الطبعة هي المشهورة عند أهل العلم وطلابه إلا أن فيها تحريفاً وتصحيحاً شديداً وسقطاً في الأسانيد والمتون^(١).

وقد قامت بتصويرها عدة من دور النشر والمكتبات، وهي تقع في أربع مجلدات، وفي بعض الطبعات زيد لها خامس فهارس.

وقد طبع "تلخيص المستدرك" للذهبي بحاشية الكتاب، وهو الذي اعتمدته في بحثي مع الاستئناس باختصار ابن الملقن له.

الطبعة الثانية:

طبع دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - وتقع في أربع مجلدات والخامس

(١) وأكثر الأحاديث التي في بحثي لا تسلم من ذلك، بل إن بعض الأسانيد كان التحريف والسقط فيها كبيراً، انظر على سبيل المثال: (حريز رَم: ٤٩).

فهارس بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبعت سنة (١٤١١هـ).

وقد زعم محققها أنه اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ خطية، وأورد مصورات لها، وأنه قام بمقارنة المطبوع بالمخطوطات^(١).

لكن المطالع لهذه الطبعة لا يجد فرقاً بينها وبين الهندية، بل إنها زادت على الهندية في الأخطاء والسقط^(٢)، ولا تمتاز عن الهندية إلا بالصف الجديد، وترقيم أحاديثها.

الطبعة الثالثة:

طبع دار الحرمين بالقاهرة سنة (١٤١٧هـ) باعتناء أبي عبد الرحمن مقبل ابن هادي الوادعي، وتقع في خمس مجلدات مع الفهارس. وهذه الطبعة لم تقابل على نسخة خطية، بل اعتمد طابعها على الهندية مع وجود أصح نسخ المستدرك في صنعاء.

وتمتاز هذه الطبعة عن اللتين قبلها بأمور:

١ - الفوائد العامة والتنبيهات الجلية التي في المقدمة^(٣).

٢ - ذيل المستدرك بالأوهام التي وقع فيها الحاكم وسكت عليها الذهبي، قال في المقدمة^(٤): « عزمت على تقييد لبعض الفوائد من "فيض القدير"، وأنا آنذاك في معهد الحرم المكي قبل عشرين سنة، ثم كلما عثرت على فائدة في بحوثي سجلتها، ثم أيضاً بحوث إخواني في الله، وهكذا إذا وجدت فائدة في

(١) انظر: (٢٣/١، ٢٧ - ٣٧).

(٢) وقد قمت بمقارنة عدد من الأحاديث فلم أجد فرقاً عن الهندية ما يدل دلالة واضحة أن هذه الطبعة ما هي إلا إعادة صف للهندية، وقد تتبع شيخنا الدكتور: عبد الله مراد حفظه الله هذه الطبعة وبيّن شيئاً مما فيها من التصحيف والسقط. انظر: "تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك" (ص: ٢٨ - ٣١).

(٣) (ص: ٣٤ - ٣٧).

(٤) (ص: ٥ - ٦).

كتب الشيخ (ناصر الدين الألباني) حفظه الله أو غيره من الباحثين، فإن كان مرجع الباحث في متناولي رجعت إلى الكتاب وإلا عزوت الفائدة إليه، وهكذا أذنت لإخواني في الله أن من رأى فائدة سجلها وكتب اسمه تحتها، حتى يكون له غرمها وجرمها^(١).

ولما جُمع لديّ بحمد الله الشيء الكثير قوِيَ العزمُ على مطالعة الكتاب، وتكميل ما عثرت عليه بأخصر عبارة، كما سلك الحافظ الذهبي رحمه الله وسمّيته "التبّع لما في المستدرك من الأوهام".

٣ - أنه قام بإصلاح عدد من الأغلاط المطبعية وغالبها في الأسانيد بالرجوع إلى كتب الرجال.

الطبعة الرابعة:

طبع دار المعرفة في خمسة مجلدات وسادسها فهارس، باعثناء أبي عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علّوش.

وقد وصف عمله في مقدمة الكتاب: وأنه عبارة عن حواشٍ وتخریجات كان علّقها على أحاديث متفرقة من نسخته ثم انعقد العزم على تميم بقية الكتاب، ولم يعتمد في عمله على نسخة خطية وإنما اعتمد على الهندية^(٢)، وهذه الطبعة رغم أنها أفضل المطبوع إلا أن عليها عدة ملحوظات، منها:

١ - كُتب على الغلاف الخارجي بعد اسم الكتاب، ومعه: "تلخيص الذهبي" وكتاب: "الدرك بتخريج المستدرك"، و"أحكام الأئمة الحفاظ على أسانيده منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني وشيوخه"، و"زوائد المستدرك على الكتب الستة"، و"الاستدراك على المستدرك"، و"المدخل إلى معرفة المستدرك". فالناظر يظن أنها كتبت طبعت مع المستدرك، والحقيقة أنها تلك الحواشي

(١) كذا.

(٢) انظر: (٣/١).

المشار إليها، عدا "المدخل" فهو ضمن المقدمة التي عملها، و"تلخيص المستدرک" فلم يذكر إلاّ تعقبات الذهبي.

٢ - من خلال رجوعي إليه في عدد من الأحاديث التي قمتُ بتخريجها وهي في آخر المستدرک اتضح لي جلياً أنّ هذه التخريجات التي قام بها محقق الكتاب غير محررة، فتجده يخرج مثلاً حديثاً لجابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ معين، وفي تخريجه يحيل إلى مصادر فيها ذلك اللفظ لكنه لصحابي آخر، وهذا يقع في «الحاسوب» مما يدل على أنه اعتمده في آخر الكتاب ويقي النظر في بقيته.

وتمتاز هذه الطبعة بالآتي:

١ - عزو الأحاديث إلى مصادره التي أخرجته - وفي عدد من الأحاديث قصور ظاهر في تخريجها - مع نقل أحكام العلماء إن وقف عليها وإلاّ اجتهد وحكم بنفسه.

٢ - وضع مقدّمة لبيان منهج الحاكم في كتابه، وترجم فيها للمؤلف واصطلاحاته في كتابه، وفيها فوائد جيّدة^(١).

٣ - اجتهد في تصحيح أغلاط الطبعة الهندية من المصادر التي أخرجت الحديث، وأشار إلى ذلك في الهامش.

(١) انظر: (١/٥ - ١٤٤).

الباب الثاني:

الذهبي وتلخيصه للمستدرک

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للذهبي

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن تلخيصه للمستدرک

الفصل الأول: ترجمة موجزة للذهبي

وفيه مدخل وثمانية مباحث

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده

المبحث الثاني: نشأته العلمية

المبحث الثالث: شيوخه

المبحث الرابع: تلاميذه

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

المبحث السادس: عقيدته

المبحث السابع: مؤلفاته

المبحث الثامن: وفاته

مدخل

يُعدُّ الإمام الذهبي إمام عصره ومؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين في وقته، وحامل لواء الجرح والتعديل، ولقد احتلَّ منزلة كبيرة عند علماء عصره ومَن جاء بعدهم، فعرفوا قدره ومنزلته ومكانته العلمية، فترجموا له في كتبهم، وأثنوا عليه بما يستحقه، وقد تنوعت أساليب العلماء في دراسة شخصيته من بين مُطيل ومختصر، و مترجم له باعتباره الإمام المحدث، أو شيخ المقرئين، أو المربي الفاضل، أو مؤرخ الإسلام، إلى غير ذلك، وكان من أوسع التراجم التي كتبت عنه دراسة الدكتور بشار عواد بعنوان: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام"، و"الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام، وناقد المحدثين، وإمام المعدلين والمجرحين" لعبد الستار الشيخ، وكتبت عدَّة دراسات علميَّة تتعلَّق بالذهبي، وقد ترجم أصحابها له^(١)؛ فلذا وغيره ترجمت للذهبي ترجمة موجزة، بجهتهداً في بذل ما أستطيعه من إضافات علميَّة على مَن تقدَّمني، وكذا أيضاً أوجزتُ في دراسة تلخيصه للمستدرک، وذلك لإفاضة الدكتور محمود الميرة في دراسته ضمن رسالته "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک على الصحيحين"^(٢).

(١) انظر: رسالة "ضوابط الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي" لمحمد ثاني عمر موسى (ص: ٣٤ - ٣٧)، فقد عقد بحثاً في الدراسات العلمية التي ألفت حول الذهبي من رسائل علمية، وؤلفات، ومقالات، كما أورد د. بشار عواد كتب العلماء التي تُرجم فيها للذهبي. انظر: "الذهبي ومنهجه" (ص: ٥٦ - ٦٧)، وما يُضاف هنا مما لم يذكره:

١ - "تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلاء" للفتي الفاسي.
٢ - "الإمام الذهبي دراسة موضوعية تحليلية تربوية" لعبد الرحمن النحلاوي.
٣ - "الدراري المكنونة في الأماكن المنثورة" لمحمد بن عبد الله، وهي فوائد وقواعد حديثية من كتب الإمام الذهبي.

(٢) (ص: ٤٨٢ - ٤٩٣) وغيرها.

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

هو الإمام الحافظ مؤرخ الإسلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي الفارقي التركماني الدمشقي الشافعي^(١). ويُقال له: ابن الذهبي^(٢).
وُلد في دمشق في الثالث^(٣) من ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة^(٤).

-
- (١) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٠٠/٩)، و"تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٧)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للحسيني (ص: ٣٤)، و"شذرات الذهب" (١٥٣/٦)، و"طبقات الشافعية" للأسنوي (٥٥٨/١)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شعبة (٢٠٨/٢)، وغيرها.
- (٢) نسبة إلى صنعة أبيه، وكان يقيّد اسمه بـ «ابن الذهبي». انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص: ٧٩).
- (٣) انظر: "الدرر الكامنة" (٣٣٦/٣)، و"الدليل الشافي على المنهل الصافي" (٥٩١/٢).
- (٤) انظر: "غاية النهاية" (٧١/٢)، و"الرد الوافر" (ص: ٦٦)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٠١/٩)، وقد أجمعت كل المصادر التي وقفت عليها على ذلك.

المبحث الثاني: نشأته العلمية.

نشأ الذهبي رحمه الله في عائلة علمية متديّنة، فقد كان والده ذا صلاح وعبادة، وسمع صحيح البخاري سنة ست وستين وستمائة من المقداد القيس، وقرأ عليه ابنه - صاحب الترجمة -^(١).

وكانت مرضعته وعمته ست الأهل بنت عثمان بن قايماز قد أجاز لها ابن أبي اليسر، وجمال الدين بن مالك، وزهير بن عمر الزرعي، وجماعة، وسمعت من عمر بن القواس وغيره، وقد سمع منها الذهبي^(٢).

وسمع من خاله علي بن سنجر بن عبد الله الموصلّي ثم الدمشقي، الذي سمع من أبي بكر الأنماطي، وبهاء الدين أيوب، وست العرب الكندية، وجماعة^(٣).

وسمع من أحمد بن عبد الغني الأنصاري الذهبي - زوج خالته فاطمة - الذي سمع من عثمان بن خطيب القرافة، والعماد الحرساني^(٤).

واستجاز له أخوه من الرضاة علاء الدين بن العطار سنة ولادته من جماعة منهم:

أحمد بن أبي الخير، وابن الدرجي، وابن علان، وابن أبي اليسر، وابن أبي عمرو، والفخر علي، وجمع جم^(٥).

فكان لهذه البيئة العلمية الأثر الواضح في توجهه العلمي، فحفظ القرآن في صغره، وختمه مرات كثيرة على شيوخه، ثم اتجه إلى علم القراءات، فقرأ على عدد من العلماء، وكان مع ذلك الاهتمام بالقرآن وعلومه لم يغفل عن سماع الحديث وطلبه ولقاء الشيوخ، فقد حضر عدة مجالس لعلماء الحديث

(١) انظر: "معجم الشيوخ" (٧٥/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢٨٤/١ - ٢٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٧/٢ - ٢٨).

(٤) انظر: المصدر السابق (٦٨/١).

(٥) انظر: "الدرر الكامنة" (٣٣٦/٣)، و"تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٧).

وسمع منهم^(١)، وكان له اطلاعٌ على كتب الحديث^(٢)، وزاد اعتناؤه بالحديث حين بلغ الثامنة عشرة من عمره، فقرأ ما لا يُحصى كثرة من الكتب الكبار والأجزاء على جماعة كثيرين جداً بالشام ومصر والإسكندرية والحجاز^(٣)، واهتم كذلك اهتماماً خاصاً بعلم التاريخ، حتى أصبح فيما بعد « مؤرخ الإسلام »، ومع اهتمامه الخاص بهذه الفنون الثلاثة إلا أنه لم يهمل الفنون الأخرى، فضرب بسهم وافر في علوم أخرى لا غنى لطالب العلم عنها، كالفقه والنحو واللغة والأدب والشعر^(٤)، ثم إنَّ الذهبي على عادة طلاب العلم ابتداء الرحلة إلى الأمصار للقاء الشيوخ والأخذ عنهم، وكان عمره حينذاك عشرين سنة، فرحل إلى بعلبك، وحمص، وطرابلس، والرملة، والقدس، وغيرها من ديار الشام، ثم اتجه إلى مصر فدخل القاهرة والإسكندرية كما رحل للحج، فدخل المدينة ومكة^(٥).

(١) انظر: "غاية النهاية" (٧١/٢)، و"الذهبي ومنهجه في كتابه" (ص: ٨٢ - ٨٥).

(٢) يدل على ذلك قوله في ترجمة علي بن الفضل الإسكندراني: « رأيتُ له في سنة ست وثمانين وست مائة كتاباً في الصيام بأسانيده ». انظر: "تذكرة الحفاظ" (١٣٩١/٤)، وانظر: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٤٦).

(٣) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠٢/٩)، و"تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٨) ن و"ذيل تذكرة الحفاظ" للحسيني (ص: ٣٤).

(٤) انظر: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٩٧ - ١٩٨).

(٥) انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص: ٨٧ - ٩٥)، و"الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٤٧ - ٦٠).

المبحث الثالث: شيوخه.

إنَّ تنوُّعَ معارف الشيوخ واختلاف اختصاصاتهم يدلُّ على تنوع معارف التلميذ وموسوعيَّته، وكثرتهم تدلُّ على كثرة سماعه وشدَّة حرصه على طلب العلم، وإنَّ الحافظ الذهبي منذ صغره وهو يقرأ ويسمع من شيوخه ويحضر مجالسهم ويتلقى عنهم ويحرص على إجازاتهم فقد أخذ عن شيوخ القراءات والحديث واللغة والتاريخ وغيرهم من علماء عصره، وقد بلغ شيوخه في معجمه الكبير ألفاً وأربعين شيخاً وشيخة^(١)، من أشهرهم:

١ - شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)^(٢).

٢ - جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)^(٣).

٣ - علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (ت ٧٣٩هـ)^{(٤)(٥)}.

(١) قال الحسيني: « شيوخه في معجمه الكبير ازيد من ألف ومائتي نفس بالسماع والإجازة ». "ذيل التذكرة" (ص: ٣٥)، وانظر: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شعبة (٢/٢٠٩). وقال ابن ناصر الدين: « ومشيخته بالسماع والإجازة نحو ألف شيخ وثلاثمائة شيخ، يجمعهم معجمه الكبير ». "الرد الوافر" (ص: ٦٦).

وفي سبب هذا الاختلاف في عددهم ومنشئه انظر: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٧١ - ٧٢). (٢) أفردت له كتب في ترجمته منها: "العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية"، و"الكواكب الدرية..."، و"الأعلام العلية .." وغيرها. وانظر: "معجم الشيوخ" للذهبي (١/٥٦ - ٥٧).

(٣) انظر: "معجم الشيوخ" للذهبي (٢/٣٨٩ - ٣٩٠)، و"التذكرة" (٤/١٤٩٨)، و"المعزة فيما قيل في المزة" لابن طولون (ص: ٥٨ - ٦٠)، وغيرها.

(٤) انظر: "معجم الشيوخ" للذهبي (٢/١١٥ - ١١٧)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (٦/٢٤٦)، و"ذيل تذكرة الحفاظ" للحسيني (ص: ١٨ - ٢١).

(٥) هؤلاء الثلاثة في عداد شيوخ الذهبي المشهورين، ومع ذا فقد حدثوا عن الذهبي، وكانت بينهم رفقة، والذهبي أصغرهم سناً. انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه" (ص: ٩٩ - ١٠٥).

٤ - تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري
البهزي المصري (ت ٧٠٢ هـ) ^(١).

٥ - شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي
التوني (ت ٧٠٥ هـ) ^(٢).

٦ - بهاء الدين أبو الفضل محمد بن يوسف البرزالي (ت ٦٩٩ هـ) ^(٣).

٧ - شرف الدين أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد بن عساكر
(ت ٦٩٩ هـ) ^(٤).

٨ - تاج الدين أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن المطهر بن أبي
عصرون (ت ٦٩٥ هـ) ^(٥).

٩ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مسلم بن مالك بن مزروع الزيني
(ت ٧٢٦ هـ) ^(٦).

١٠ - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن
محمد بن قدامة المقدسي الصالح الحنبلي (ت ٦٨٢ هـ) ^(٧).

(١) انظر: "معجم الشيوخ" (٢/٢٤٩ - ٢٥٠)، و"التذكرة" (٤/١٤٨١)، و"الطالع السعيد" (ص: ٥٦٧ - ٥٩٩)، وغيرها.

(٢) انظر: "معجم الشيوخ" (١/٤٢٤ - ٤٢٥)، و"التذكرة" (٤/١٤٧٧ - ١٤٧٩)، و"مستفاد الرحلة والاعتزاز" للتحبي (ص: ٣٧ - ٨٢).

(٣) انظر: "معجم الشيوخ" (٢/٣٠٧).

(٤) انظر: "معجم الشيوخ" (١/١٠٧ - ١٠٨)، و"التذكرة" (٤/١٣٨٧).

(٥) انظر: "معجم الشيوخ" (٢/٢١٧ - ٢١٨)، و"المعين" [ص: ٢٢٢].

(٦) انظر: "معجم الشيوخ" (٢/٢٨٣ - ٢٨٤)، و"العير" [٤/٧٨ - ٧٩].

(٧) انظر: "معجم الشيوخ" (٢/٣٧٥ - ٣٧٦)، و"التذكرة" (٤/١٤٩٢)، و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب [٢/٣٠٤].

المبحث الرابع: تلاميذه.

احتلَّ الذهبي مكانة عالية في أوائل القرن الثامن الهجري بين علماء وقته، فذاع صيته واشتهر، فوفد إليه الطلاب من كلِّ مكان، فتخرَّج به علماء أجلاء، قال تلميذه الحسيني: « حمل عنه الكتاب والسنة خلائق »^(١)، ومن هؤلاء:

١ - عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ)^(٢).

٢ - شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥هـ)^(٣).

٣ - صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي الشافعي (ت ٧٦٤هـ)^(٤).

٤ - تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)^(٥).

٥ - تقي الدين أبو المعالي محمد بن رافع بن هجرس السلامي الصميدي المصري (ت ٧٧٤هـ)^(٦).

(١) "ذيل التذكرة" (ص: ٣٦).

(٢) انظر: "ذيل التذكرة" للحسيني (ص: ٥٦ - ٥٩)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر (١/ ٣٩٩ - ٤٠٠)، و"ذيل طبقات الحفاظ" (ص: ٣٦١ - ٣٦٢).

(٣) انظر: "الدرر الكامنة" (٤/ ١٧٩ - ١٨٠)، و"الرد الوافر" (ص: ١٠٥ - ١٠٦).

(٤) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (١٠/ ٥ - ٣٢)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٤١ - ٢٤٢)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٠٠ - ٢٠١).

(٥) انظر: "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٥٦ - ٢٥٨)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٢١ - ٢٢٢).

(٦) انظر: "ذيل التذكرة" للحسيني (ص: ٥٢ - ٥٤)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦)، و"شذرات الذهب" (٦/ ٢٣٤).

٦ - جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي
(ت ٧٦٢هـ) ^(١).

٧ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي
(ت ٧٦٢هـ) ^(٢).

(١) انظر: "ذيل طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص: ٣٦٢)، و"طبقات الحفاظ" له (ص: ٥٣٥).
(٢) انظر: "ذيل العبر" للحسيني [١٩٦/٤]، و"الدرر الكامنة" (٣١/٥ - ٣٢)، و"شذرات الذهب" (١٩٩/٦ - ٢٠٠).

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

أثنى كثير من العلماء على الإمام الذهبي رحمه الله بما هو أهله، فأطنبوا في ذكر فضائله ومحاسنه وعلمه ومكانته الرفيعة التي تبوأها، ومنزلته المنيفة التي احتلها، فمما قالوا فيه:

١ - قال تلميذه الصفدي: « لم أجد عنده جهود المحدثين، ولا كودنة النقلة، بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات ... »^(١).

٢ - وقال تلميذه الحسيني: « الشيخ الإمام العلامة شيخ المحدثين، قدوة الحفاظ والقراء، محدث الشام ومؤرخه ومفیده ... خرج لجماعة من شيوخه، وجرح وعدل، وفرع وصحح وعلل واستدرك، وأفاد وانتقى واختصر كثيراً من تأليف المتقدمين والمتأخرين، وكتب علماً كثيراً، وصنف الكتب المفيدة ... »^(٢).

٣ - وقال تلميذه السبكي: « وأما أستاذنا أبو عبد الله (فَصْرٌ) ^(٣) لا نظير له، وكنز هو الملجأ إذا نزلت العضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يُخبر عنها أخبار من حضرها ... وسعده بدرأ طالعاً في سماء العلوم، يُدعن له الكبير والصغير من الكتب، والعالي والنازل من الأجزاء ... سمع منه الجمع الكثير، وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه، وتعب الليل والنهار وما تعب لسانه وقلمه، وضربت باسمه الأمثال، وسار اسمه مسير الشمس إلا أنه لا يتقلص إذا نزل المطر، ولا يدبر إذا أقبلت الليال »^(٤).

(١) "الوأي بالوفيات" [١٦٣/٢].

(٢) "ذيل التذكرة" (ص: ٣٤، ٣٥).

(٣) كذا، ولعلها: (فبحر) والله أعلم.

(٤) "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠١/٩، ١٠٣).

٤ - وقال تقي الدين الفاسي: «الحافظ العلامة المفتن المحقق المعتمد .. وكان الذهبي متبحراً في معرفة المتقدمين والمتأخرين، ولا يُحايي منهم أحداً، ولا يتحامل على أحد ... وكان كثير الحفظ للمتون، جيد الخبرة بعلل الحديث والعالي والنازل، مليح العبارة في تصانيفه وتعليقه ...»^(١).

٥ - قال ابن ناصر الدين: «كان آية في نقد الرجال، عمدة في الجرح والتعديل، عالماً بالتفريع والتأصيل، إماماً في القراءات، فقيهاً في النظريات، له دربة بمذاهب الأئمة، قائماً بين الخلف بنشر السنة ومذهب السلف»^(٢).

٦ - وقال ابن حجر: «... مهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً ... ورغب الناس في تواليفه ورحلوا إليه بسببها وتداولوها قراءة ونسخاً وسماعاً»^(٣).

٧ - وقال ابن كثير: «الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام، وشيخ الحديثين ...»^(٤).

٨ - وقال يوسف بن تغري بردي: «الحافظ البارع الحجة المؤرخ»^(٥).

٩ - وقال ابن الجزري: «أبو عبد الله الذهبي الحافظ، أستاذ ثقة كبير»^(٦).

١٠ - وقال السيوطي: «الإمام الحافظ، محدث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام، وفرد الدهر، القائم بأعباء هذه الصناعة»^(٧).

وقال: «والذي أقوله: إنَّ الحديثين عيالاً الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر»^(٨).

(١) "تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٧، ٥٠).

(٢) "الرد الوافر" (ص: ٦٧).

(٣) "الدرر الكامنة" (٣/٣٣٧).

(٤) "البداية والنهاية" (١٤/٢٤٣).

(٥) "الدليل الشافي" (٢/٥٩١).

(٦) "غاية النهاية" (٢/٧١).

(٧) "طبقات الحفاظ" (ص: ٥٢١)، و"ذيل طبقات الحفاظ" (ص: ٣٤٧).

(٨) "ذيل طبقات الحفاظ" (ص: ٣٤٨)، وثناء العلماء عليه كثير. انظر مزيداً من ذلك في: "الحافظ

الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٣٣٣ - ٣٤١).

المبحث السادس: عقيدته.

يُعدُّ الإمام الذهبي إماماً من أئمة أهل السنة والجماعة سائراً على منهجهم في التمسك بالكتاب والسنة وما عليه سلف الملة، منابذاً للكلام وأهله، وللفلاسفة والمناطق والطباعيين وغيرهم، ذاماً للفرق المبتدعة كالخوارج والجهمية والمعتزلة والصوفية والرافضة والأشاعرة، مبيناً تناقضهم وأخطاءهم، محذراً من الابتداع في الدين، داعياً إلى الإتيان بالكتاب والسنة وعدم الخوض فيما خاضت فيه فرق الضلال من التأويل والتعطيل والتشبيه^(١)، يظهر ذلك جلياً وغيره من جوانب عقيدته في الكتب التي ألفها في هذا الباب، مثل: "العلو"، "العرش"، "الأربعين في صفات رب العالمين"، وفي تضاعيف كتبه وأهمها: "سير أعلام النبلاء"، "تاريخ الإسلام"، "الميزان"، فقد أورد كثيراً من النصوص الدالة على عقيدته في ردّه بعض الأقوال المبتدعة للمترجمين، أو التعليق على ما يراه خطأً من أقوال بعض أهل السنة.

قال ابن ناصر الدين: «له دربة بمذاهب الأئمة وأرباب المقالات، قائماً بين الخلف بنشر مذهب السلف»^(٢).

وقال تلميذه تاج الدين السبكي - وكان مجانباً له في الاعتقاد -: «وكان شيخنا - والحق أحقُّ ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو سبيل - شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السنة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعري فيهم مقدّم القافلة ...»^(٣).

وكان لرفقة وصحبة ابن تيمية الأثر الواضح في اتجاهه العقدي حتى قال

(١) كتب الباحث سعيد بن عيسى الزهراني رسالة ماجستير بعنوان: "منهج الإمام الذهبي في العقيدة وموقفه من المبتدعة" بقسم العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد نقل خلاصة ما توصل إليه الباحث الدكتور جال بن أحمد بشير بادي في كتاب: "الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء" (ص: ٦٤ - ٦٥)، ومنه استفدتُ ما تقدّم.

(٢) "الرد الوافر" (ص: ٦٧).

(٣) "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠٣/٩).

تاج الدين السبكي: « إنَّ هذه الرفقة أعني: المزي والذهبي والبرزالي وكثيراً من أتباعهم أضرب بها أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيناً، وحملها من عظمائم الأمور مرّاً ليس هيئناً، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنها أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار، المرجو من الله أن يتجاوزها لهم ولأصحابهم »^(١).

ومع أنَّ الإمام الذهبي من أئمة أهل السنة إلاَّ أنه أخطأ في مسألة استجابة الدعاء عند قبور الصالحين، وقد نبّه الباحث سعيد الزهراني على مخالفة ذلك لمذهب السلف^(٢)، ولكلِّ عالم زلة، ولكل صارم نبوة، والله يعفو عنا وعنه بمَنِّه وكرمه.

(١) المصدر السابق (٤٠٠/١٠).

(٢) انظر: "الآثار الواردة عن أئمة السلف" للدكتور جمال أحمد بن بشير بادي (ص: ٦٥).

المبحث السابع: مؤلفاته.

كان الإمام الذهبي رحمه الله ذا همّة عالية في الكتابة، وقد ظهرت هذه الهمّة في صغره فإنه «قلّ أن رأى كتاباً مفيداً لغيره إلا اختصره أو استدرك فيه أو انتقى منه»، حتى صارت له دربة وملكة في الكتابة، وإطلاع واسع على كتب العلماء مما ساعده في التأليف، فبلغت كتبه التي صنّفها مبلغاً عظيماً في الكثرة والجودة، فسارعت بها الركب، وتسابق الطلبة لسماعها ونسخها، وقد قام الدكتور بشار عواد في تتبع إنتاجه العلمي فبلغ ما وقف عليه منها ثمانية عشر ومائتي كتاب في القراءات، والحديث، والمصطلح، والعقائد، والفقه، وأصوله، والتاريخ، والتراجم، والسير، والتخاريج، وغيرها^(١)، وكلُّ من كتب عن الذهبي بعده حاول أن يستدرك عليه كتباً لم يذكرها من بين مقلِّ ومكثر، وحصرُ جميع كتبه في الحقيقة كالمعتذر؛ إذ يصعب على الباحث أيّاً كان أن يجرد الكتب التي ألفت بعد الذهبي، وسأذكر بعض الكتب المطبوعة التي وقفتُ عليها، ثم أذكر الكتب التي لم أقف - فيما رأيت - على من نبّه عليها، فمن المطبوع:

- ١ - تاريخ الإسلام^(٢).
- ٢ - سير أعلام النبلاء^(٣).
- ٣ - ميزان الاعتدال^(٤).
- ٤ - معجم الشيوخ^(٥).
- ٥ - المعجم المختص بالمحدثين^(٦).

(١) انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص: ١٣٩ - ٢٧٩)، وذكرها سرداً في مقدمة "السير" (١/٧٥ - ٩٠)، وقد زاد عليه الأستاذ عبد الستار الشيخ ستين كتاباً، وأسقط أربعة كتب، فبلغت سبعين ومائتي كتاب. انظر: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٣٤٨ - ٣٤٩).

(٢) طبع أكثره ولم يكمل بعد.

(٣) طبع في خمسة وعشرين مجلداً.

(٤) طبع في ست مجلدات.

(٥) طبع في مجلدين.

- ٦ - تذكرة الحفاظ^(١).
 - ٧ - المغني في الضعفاء^(٢).
 - ٨ - ذيل ديوان الضعفاء^(٣).
 - ٩ - المجرد في رجال أسماء رجال ابن ماجه^(٤).
 - ١٠ - ذات النقباب في الألقاب^(٥).
 - ١١ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم^(٦).
 - ١٢ - ذكر أسماء ممن تكلم فيه وهو موثق^(٧).
 - ١٣ - دول الإسلام^(٨).
 - ١٤ - معرفة القراء الكبار^(٩).
 - ١٥ - الموقظة^(١٠).
 - ١٦ - جزء فيه أهل المائة^(١١)، وغيرها.
- وأما الكتب التي لم أر من نَبّه عليها ممن ترجم للذهبي فهي:
- ١ - مجلس من عوالي ابن العطار، تخريج الذهبي^(١٢).
 - ٢ - مجلس ابن القنوي، تخريج الذهبي^(١٣).
 - ٣ - الفوائد المنتقاة من حديث الذهبي، رواية عبد العزيز بن محمد المؤذن^(١٤).

-
- (١) طبع في مجلدين وهو أربعة أجزاء.
 - (٢) طبع في مجلدين.
 - (٣) طبع في مجلد.
 - (٤) طبع في مجلد صغير.
 - (٥) طبع في جزء صغير.
 - (٦) طبع في جزء.
 - (٧) طبع في جزء.
 - (٨) طبع في مجلد.
 - (٩) طبع في مجلدين.
 - (١٠) طبع في جزء.
 - (١١) طبع في جزء.
 - (١٢) من مرويات الحافظ ابن حجر في "المعجم المفهرس" (رقم: ١٣٨٥) (ص: ٣٢٦).
 - (١٣) من مرويات الحافظ ابن حجر في "المعجم المفهرس" (رقم: ١٤٦٠) (ص: ٣٤١).
 - (١٤) وقد سمعها الذهبي وعليها تصحيحه بخطه، انظر: مقدمة محقق "الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب" سعود الجربوعي (١/ ٢٢٦).

المبحث الثامن: وفاته.

توفي الذهبي رحمه الله بعد العشاء قبل منتصف الليل من ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، بالمدرسة المنسوبة لأم الصالح في قاعة سكنه، وصُلِّيَ عليه يوم الاثنين صلاة الظهر في جامع دمشق، ودُفِنَ بمقبرة الباب الصغير بدمشق^(١).

(١) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠٥/٩، ١٠٦)، و"ذيل التذكرة" للحسيني (ص: ٣٦)، و"تعريف ذوي العلا" (ص: ٥٠)، و"طبقات الشافعية" للأسنوي (٥٥٩/١)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شعبة (٢٠٩/٢)، و"البداية والنهاية" (٢٤٣/١٤).

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن تلخيص المستدرک وفيه مدخل وأربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب

المبحث الثاني: منهج الذهبي فيه

المبحث الثالث: المآخذ على الكتاب

المبحث الرابع: اعتناء العلماء به.

مدخل

عُرف الذهبيُّ رحمه الله عند العلماء بكثرة تلخيصه للكتب، وانتقائه للكتب التي يقوم بتلخيصها، فتجده لا يُلخص إلا كتاباً ذا قيمة علمية كبيرة، قال الحسيني: «... وصحَّح وعلَّل، واستدرك وأفاد وانتقى، واختصر كثيراً من تأليف المتقدمين والمتأخرين...»^(١).

وقال التقى الفاسي: «وقلُّ أن رأى كتاباً مفيداً لغيره إلا اختصره، واستدرك فيه أو انتقى منه»^(٢).

وكان اختصار الذهبي مفيداً للكتب التي قام باختصارها، ممَّا يدلُّ على براعته في الاختصار وعمق نظره، قال ابن ناصر الدين: «له المؤلفات المفيدة والمختصرات الحسنة»^(٣)، ومن أشهر ما قام باختصاره.

- ١ - مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر.
- ٢ - مختصر تاريخ بغداد للخطيب.
- ٣ - مختصر تاريخ نيسابور للحاكم.
- ٤ - مختصر تحفة الأشراف للمزي.
- ٥ - المستحلى في اختصار المحلى لابن حزم.
- ٦ - مختصر كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان.
- ٧ - تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي.
- ٨ - مختصر المستدرك على الصحيحين للحاكم^(٤) - وهو موضوع بحثي - وغيرها من الكتب الكبيرة والصغيرة في مختلف العلوم.

(١) "ذيل التذكرة" للحسيني (ص: ٣٥).

(٢) "تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٩).

(٣) "الرد الوافر" (ص: ٦٧).

(٤) انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص: ٢١٥ - ٢٦٤).

المبحث الأول: اسم الكتاب.

لم يُسمَّ الذهبي كتابه باسم خاص به، وغالب كتبه التي قام باختصارها جاءت باسم: « مختصر كذا »، إلا القليل منها فجعل لها عنواناً خاصاً^(١)، فقد جاء في أول كتابه: « ... هذا ما لخص محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي من كتاب "المستدرک علی الصحیحین" للحافظ أبي عبد الله الحاكم، فأتى بالمتون، وعلق الأسانيد، وتكلم عليها »^(٢).

وقال في "تاريخ الإسلام" عند ذكر أحاديث "المستدرک": « ... وفي بعض ذلك موضوعات، قد أعلمت بها لَمَّا اختصرتُ هذا المستدرک، ونَبَّهت على ذلك »^(٣).

وفي "السير" عند ذكره لأحاديث المستدرک: « ... وبكلِّ حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ... ».

فلم يُسمَّه بل ذكر عمله عليه، ولذا اختلف العلماء من بعده من تلاميذه ومن جاء بعدهم، فمنهم من يُطلق عليه الاختصار، ومنهم من يُطلق عليه التلخيص، ولم أقف على من سَمَّاه باسم خاص.

فمِمَّن أطلق عليه الاختصار: السبكي^(٤)، وابن كثير^(٥)، والزرکشي^(٦)، وابن الملتن^(٧)، والعراقي^(٨)، وتقي الدين الفاسي^(٩)، وابن الوزير^(١٠)، والسيوطي^(١١)،

(١) انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص: ٢١٧، ٢٢٦ - ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٤).

(٢) انظر: "تلخيص المستدرک" مع "المستدرک" (٢/١).

(٣) "تاريخ الإسلام" (ص: ١٣٢ - وفیات ٤٠١ - ٤١٠).

(٤) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠٥/٩).

(٥) انظر: "الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث" (ص: ٢٧)، و(١١٣/١ - ط العاصمة).

(٦) انظر: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (١٩٨/١).

(٧) انظر: "البدر المنير" (٤٣٣/١).

(٨) انظر: "فتح المغيث" (ص: ٢٢)، والتقييد والإيضاح (ص: ١٧، ١٨ - مع علوم الحديث لابن الصلاح).

(٩) انظر: "تعريف ذوي العلا" (ص: ٤٩).

(١٠) انظر: "تنقيح الأنظار" (ص: ٤٧).

(١١) انظر: "النكت البديعات على الموضوعات" (ص: ٢٩)، وعنه المباركفوري في مقدمة "التحفة"

(ص: ١٢٥).

وحاجي خليفة^(١)، وبشار عواد^(٢)، وعبد الستار الشيخ^(٣).
وممن أطلق عليه التلخيص: السبكي^(٤)، وابن الملقن^(٥)، وابن فهد^(٦)،
والسيوطي^(٧)، والكتاني^(٨).

-
- (١) انظر: "كشف الظنون" (١٦٧٢/٢).
(٢) انظر: "الذهبي ومنهجه في كتابه" (ص: ٢٤٨).
(٣) انظر: "الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام" (ص: ٣٨٣).
(٤) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (١٦٧/٤).
(٥) انظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم" (٣٩/١).
(٦) انظر: "معجم الشيوخ" له (ص: ٤٩).
(٧) انظر: "ذيل طبقات الحفاظ" (ص: ٣٤٨)، و"طبقات الحفاظ" (ص: ٥٢٢)، و"تدريب الراوي"
(١٣١/١)، و"البحر الذي زخر" (٨٢٣/٢).
(٨) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢١).

المبحث الثاني: منهم الذهبي فيه.

لم يذكر الذهبي رحمه الله منهجاً لكتابه، بل جاء في أوله: «... هذا ما لخص .. الذهبي من كتاب المستدرک على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله فأتى بالمتون وعلق الأسانيد وتكلم عليها»^(١). وإن الناظر في تلخيصه والمتبع له يتضح له منهجه الذي سار عليه جلياً، ومن منهجه في كتابه:

١ - إنَّ أصلَ عملِ الذهبي في كتابه هذا إنَّما هو اختصار وتلخيص لكتاب المستدرک.

٢ - حذفَ الذهبي أولَ أسانيد الأحاديث، وعلقها على ما يعرف به مخرج الحديث سواء من المصنفين^(٢)، أو من فوقهم^(٣).

٣ - قد يورد سندَ الحاكم كاملاً مع اختصار لأسماء رواه^(٤).

٤ - يسوق متون الأحاديث تامة غالباً، وقد يختصرها^(٥)، أو يشير إلى موضوعها^(٦)، أو يذكر طرفها^(٧).

٥ - يختصر أحكام الحاكم على الأحاديث وغالباً ما يرمز لها، فما كان على شرطهما رمز له (خ، م)، وما كان على شرط البخاري (خ)، وما كان على شرط مسلم (م)، وما كان صحيح الإسناد ولم يخرجاه رمز له (صحيح)، وقد يقول: على شرط (خ، م)^(٨)، أو على شرط (م)^(٩)، أو على

(١) "التلخيص مع المستدرک" (٢/١).

(٢) انظر مثلاً: (٣٠/١، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٧٣، ٨٩، ٩٧).

(٣) انظر مثلاً: (٨٨/١، ١٠٣، ١٠٦، ١٢٢)، (١٦/٢).

(٤) انظر مثلاً: (١٢٤/١، ١٥٢، ٢٣٤).

(٥) انظر مثلاً: (١٦٢/٢)، (٦١٧/٣)، (٥٦٧، ٥٩٤).

(٦) انظر مثلاً: (٥٧٥/٣، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٤).

(٧) انظر مثلاً: (٥٦٨/٣، ٥٩٩، ٦٠٣ - ٦٤، ٦١١، ٦٠٨ - ٦٠٩).

(٨) انظر مثلاً: (٤٧/١، ٥٧).

(٩) انظر مثلاً: (٤١/١، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٧١).

شرط (خ) ^(١)، وقد يقول: على شرطهما ^(٢).

فالأحاديث التي تابع فيها الذهبي الحاكم في أصل اختصاره أربعة آلاف وثلاثمائة وتسعون حديثاً ^(٣).

٦ - يتعقبُ الذهبيُّ الحاكمَ في أحكامه على الأحاديث، ببيان ما فيها من ضعف وإرسالٍ وانقطاع، واختلافٍ، وضعفٍ راوٍ، ووضع حديث، أو أنَّ الحديث ليس على شرطهما، أو ليس على شرط البخاري أو مسلم، أو أنَّ الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما، وقد يبين مَنْ أخرج من الأئمة، إلى غير ذلك من أوجه التعقب مصدراً لتعقبه بـ « قلتُ » ^(٤).

٧ - حكم الذهبيُّ على أحاديث كثيرة سكت عليها الحاكم في مستدركه، فقال في أول تلخيصه تعليقاً على الحديث الأول من المستدرك: « لم يتكلم عليه المؤلف، وهو صحيح، ولذا لم أره يتكلم على أحاديث جمّة بعضها جيّد، وبعضها واه » ^(٥).

٨ - سكت الذهبيُّ على عددٍ من الأحاديث التي سكت عنها الحاكم، فلم يحكم عليها، وهذا موضوع بحثي.

٩ - للذهبيُّ شرطٌ في كتاب « معرفة الصحابة » من المستدرك، قال الحاكم في أوله: « أمّا الشيخان فإنهما لم يزيدا على المناقب، وقد بدأنا في أول ذكر الصحابيِّ بمعرفة نسبه ووفاته، ثم بما يصح على شرطهما من مناقبه ممّا لم يُخرجاه، فلم أستغن عن ذكر محمد بن عمر الواقدي وأقرانه في المعرفة ».

(١) انظر مثلاً: (٥٧/١، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٨٩، ٩١).

(٢) انظر مثلاً: (٥٤/١، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨١، ١٠٣، ١٤٤).

(٣) انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين" (ص: ٤٩٣).

(٤) وقد جمع ابن الملقن غالب الأحاديث التي تعقب فيها الذهبيُّ الحاكمَ في كتابه "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم"، وقد بلغت الأحاديث فيه (١١٨٢)، وعدد غير قليل منها من استدراك المصنف ابن الملقن على الحاكم، وعدد الأحاديث التي تعقب فيها الذهبيُّ الحاكمَ (١١٩٥) حديثاً. انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٤٩٣).

(٥) التلخيص - مع المستدرك (٣/١).

قال الذهبي معقباً: « قلتُ: حذفتُ من ذلك كثيراً لضعفه، ولم أسُق
الأنساب ولا الوفيات غالباً »^(١).

(١) "المستدرک" (٦١/٣)، وانظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" (٥٩/٨).

المبحث الثالث: المآخذ على الكتاب.

لا يخلو كتاب من مآخذ قليلة كانت أو كثيرة، فقد أبى الله عز وجل أن يجعل الكمال لغير كتابه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(١)، ومختصر الذهبي كتاب من صنوع البشر، يأتيه النقص والقصور والخطأ، وقد أخذ العلماء والباحثون على الذهبي أشياء في كتابه، قال أحمد شاكر: « وقد اختصر الحافظ الذهبي مستدرك الحاكم، وتعقبه في حكمه على الأحاديث، فوافقه وخالفه، وله أيضاً أغلاط »^(٢)، وهذه المآخذ أجملها في الآتي:

أولاً: موافقته للحاكم في قوله: « صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه »، مع أنهما قد أخرجاه^(٣).

ثانياً: تقصيره في تعقب الحاكم، ومن ذلك:

- يستدرك على الحاكم حديثاً في البخاري، ويكون الحديث عند مسلم أيضاً^(٤).

ثالثاً: تضعيف الذهبي لما صححه الحاكم أو سكت عليه في مكان، وموافقته على تصحيحه الحديث نفسه في مكان آخر، ومثال ذلك:

- حديث عبد الله بن مغفل في النهي عن الاعتداء في الدعاء، أورده الحاكم في كتاب الطهارة شاهداً وسكت عليه، قال الذهبي: « فيه إرسال »^(٥)، ثم أورده في كتاب الدعاء، وصححه ووافقه الذهبي^(٦).

رابعاً: موافقة الذهبي الحاكم في التصحيح لأحاديث تكلم الذهبي عليها في كتبه الأخرى، مثال ذلك:

(١) سورة النساء: الآية (٨٢).

(٢) "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" لأحمد شاكر (ص: ٢٧).

(٣) انظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" لابن الملتن (٣/١٥٦٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (٦/٢٦٩١، ٢٦٩٢).

(٥) انظر: المستدرك مع التلخيص (١/١٦٢).

(٦) انظر: المصدر السابق (١/٥٤٠).

- أورد الحاكم حديثاً من طريق عيسى بن عبيد، عن غيلان بن عبد الله العامري، عن أبي زرعة، عن جرير: أن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل أوحى إليّ أيُّ الثلاث نزلت ...»، الحديث^(١).

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقد قال في "الميزان": «ما علمتُ روى عنه - أي غيلان - سوى عيسى بن عبيد الكندي، حديثه منكر، ما أقدم الترمذي على تحسينه، بل قال: غريب»، ثم أورد هذا الحديث^(٢).

- أورد الحاكم حديث أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال: «قرأ النبي ﷺ بأبي موسى ذات ليلة ومعه عائشة، وأبو موسى يقرأ ...»، الحديث من طريق خالد بن نافع الأشعري^(٣).

صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال في "السير" بعد أن أورده: «خالدٌ ضَعْفٌ»^(٤).

خامساً: موافقة الذهبيَّ الحاكمَ في تصحيح مئات الأحاديث المنتقدة، وهو من أشهر المآخذ عليه^(٥)، وغيرها من المآخذ الكثيرة.

ولعل الذهبي - والله أعلم - لا يؤاخذ في كثير من ذلك، لأمر:

١ - أنَّ الذهبيَّ مجردٌ مختصر للمستدرک، وليس من عمل المختصر تعقب صاحب الأصل ببيان ما فيه من نقص وخلل، بل هذا عملٌ زائد على مجرد الاختصار.

٢ - أنَّ الذهبيَّ لم ينصَّ على شرطه في كتابه، فلم يقل: إنَّ ما تابع فيه

(١) انظر: "المستدرک" (٢/٣ - ٣).

(٢) انظر: "الميزان" (٢٥٨/٤).

(٣) انظر: "المستدرک" (٤٦٦/٣).

(٤) انظر: "السير" (٣٨٧/٢)، وانظر: "المدخل لمعرفة المستدرک" لعبد السلام علوش مع "المستدرک" (١٤١/١ - ١٤٢).

(٥) انظر: كتاب: "تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي" لشيخنا د. عبد الله ابن مراد - حفظه الله - ففيه أمثلة كثيرة جداً.

الحاكم فهو مُقرُّ له أو موافق، والمرء إنما يُحاكم بما كتبه يده أو نطق به لسانه.

٣ - أنَّ الذهبيَّ إنما ألَّف كتابه هذا في بداية طلبه للعلم على عادة العلماء في اختصارهم للكتب القيمة في أول أمرهم، وهذا واضحٌ من صنيع الذهبي حيث اختصر أكثر من خمسين كتاباً، وقد قامت الدلائل العديدة على أنَّ عمله له في بداية طلبه^(١).

٤ - ومع كلِّ ما سبق فقد أفصح الذهبي وأوضح أنَّ عمله في تلخيصه غيرُ محرَّر، فقال: « وبكلِّ حال فهو كتاب مفيد - أي المستدرك - قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً »، فأخلى الذهبي نفسه من عُهدة ما فيه من قصور أو خطأ.

٥ - أنَّ الذهبيَّ في اختصاره للمستدرك كان يظهر له الشيء بعد الشيء مما يُتَعَقَّبُ به على الحاكم، فربَّما نشط فكتب تعقبه، وقد لا ينشط فلا يكتب، فلذا فقد كان عدد الأحاديث التي تعقبها الذهبي (١١٩٥)^(٢) حديثاً، وهي تمثِّلُ تسع الكتاب فقط، بينما مشى في الباقي على منهجه في الاختصار، فكان عدد ما تابع فيه الحاكم (٤٣٩٠)^(٣) حديثاً، وما تبقى فما بين مسكوت عنه أو محذوف.

٦ - كثرة المؤاخذات على الذهبي - وهو الإمام الناقد البصير - في كتابه هذا توقع رية في النفس: أنَّ الذهبيَّ لم يُرد بالأحاديث التي اختصر فيها أحكام الحاكم (الموافقة)، خصوصاً أنَّها أحاديث كثيرة جداً، وقد تعقب كثيراً منها في كتبه الأخرى، ولو أراد تتبع أحاديثه حديثاً حديثاً لجاءت تعقباته أكثر مما هي عليه بكثير.

٧ - خلال تبعي - القاصر - لم أجد تلاميذ الذهبي ومن في طبقتهم كابن

(١) لبعض تلك الدلائل انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك" (ص: ٤٨٢ وما بعدها).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٨٢ - ٤٨٣)، و"الدخل إلى معرفة المستدرك" لعلوش (١/ ١٣٨ - ١٤٢).

(٣) انظر: ما تقدَّم (ص: ١٣٧).

الملقن وابن كثير والسبكي والزرکشي والعراقي والزيلعي وابن الوزير وغيرهم والطبقة التي تليهم من تلامذتهم كابن حجر ينقلون في كتبهم موافقة الذهبي للحاكم^(١)، فينقلون كلام الحاكم فقط، وقد يقولوا: ولم يعقبه الذهبي بشيء^(٢)، مما يدل على أنهم لا يرون صنيع الذهبي في اختصاره لأحكام الحاكم موافقة.

٨ - إنَّ أولَ من رأته عدَّ صنيعَ الذهبيِّ إقراراً هو السيوطي، فقد قال: « وقد اعتنى الحافظ الذهبي بالمستدرک، فاختصره معلقاً أسانیده وأقرَّه على ما لا كلام فيه، وتعقَّب ما فيه الكلام »^(٣)، ثم جاء المناوي في "فيض القدير" فشهر موافقة الذهبي أكثر.

واشتهر ذلك أيضاً في عصرنا هذا وتوسَّع فيها جدًّا، وأكثروا من مؤاخذه الذهبي في موافقته للحاكم فيما هو منتقد، واشتدوا عليه بكلام شديد جارح، وآخذوه بما لا يلزمه ولم يلتزم به، والله تعالى أعلم.

ومِمَّا يلفت النظر أنَّ الذهبي - رحمه الله - استقرَّت معرفته وتمكَّنت من المستدرک، فها هو يعطي وصفاً دقيقاً لمجمل أحاديثه، ويبيِّن مقدار ما هو على شرط الشيخين أو أحدهما، وما هو صالح، وما هو منتقد، فيذكر أنَّ المنتقد قرابة نصف الكتاب^(٤)، فما باله في تلخيصه لا ينتقد إلا قرابة السدس فقط!!

(١) انظر: مقدِّمة المسند للكرمي (ص: ٣٨٩ - ٣٩١ ط عالم الكتب).

(٢) انظر: "الجواهر والدرر" (٩٤٥/٢).

(٣) "النكت البديعات على الموضوعات" (ص: ٢٩).

(٤) انظر: ما تقدَّم (ص: ٨٦ - ٨٧).

المبحث الرابع: الكتب المؤلفة حوله.

اهتمَّ العلماء رحمهم الله بتلخيص الذهبي فاعتنوا بنقل تعقباته على الحاكم - كما تقدّم في المبحث السابق - وقد عمل بعضُ العلماء كتباً عليه، ومما وقفتُ عليه:

١ - مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) ^(١).

قال ابن الملقن: « هذه المواضع التي استدركها وأفادها الحافظ المحرّر شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي على أبي عبد الله الحاكم في تلخيصه مستدركه، رأيتُ أن تكون مجموعةً في هذه الكراريس لِمَن يكون عنده المستدرک، وبالله التوفيق.

وحيث أقول: « قال » فهو للحاكم، و« قلت » فهو للذهبي، وربما زدتُ من عندي زيادات مبيّنة على حسب ما تيسّر ^(٢).
وغالب زياداته يقدّمها بقوله: « قال جامعه » ^(٣).

وقد طُبِع في ثمان مجلدات مع الفهارس، بتحقيق: عبد الله اللحيان، وسعد آل حميد.

٢ - حواشٍ على تلخيص المستدرک، لبرهان الدين الحلبي « سبط ابن العجمي » (ت ٨٤١هـ) ^(٤).

(١) انظر ترجمته في: "لحظ الألفاظ" (ص: ١٩٧ - ٢٠٢)، و"شذرات الذهب" (٤٤/٧ - ٤٥)، و"البدر الطالع" (٥٠٨/١ - ٥١١).

(٢) انظر: "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" (٣٩/١).

(٣) انظر: (٨٨/١).

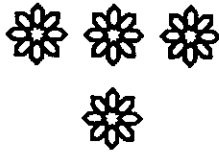
(٤) انظر ترجمته في: "لحظ الألفاظ" (ص: ٣٠٨ - ٣١٥)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص: ٥٥١)، و"شذرات الذهب" (٢٣٧/٧ - ٢٣٨)، و"البدر الطالع" (٢٨/١ - ٣٠)، و"الأعلام" للزركلي (٦٥/١).

ذكره له تلميذه ابن فهد^(١)، وأما الكتاني فذكر أنه لخص المستدرك^(٢).
ولم أقف عليه عند غيرهما، والذي أميل إليه أن الذي عمله هو الأول،
وذلك لما يلي:

١ - أن ابن فهد المكي تلميذ برهان الدين الحلبي، والتلميذ أعرف بشيخه
وكتبه.

٢ - أن ابن فهد في كتابه يهتم بكتب المترجمين، فيذكر معلومات عنها
تدل على اعتناؤه بالكتب.

٣ - أن برهان الدين لو لخص المستدرك لكان الإشارة إليه أولى من
الإشارة إلى الحواشي، والله أعلم.



(١) انظر: "لحظ الألفاظ" (ص: ٣١٤).

(٢) انظر: "الرسالة المستطرفة" (ص: ٢٢).

الباب الثالث:

الأحاديث التي سكت عليها الحاكم

في المستدرک

والذهبي في التلخيص

كتاب معرفة الصحابة

ذكر صَعْصَعَة بن صوحان بن ناجية المجاشعي رضي الله عنه

١ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا محمد بن زكريا الغلابي، ثنا العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري، ثنا (عبادة بن كريب)^(١)، حدَّثني الطفيل بن عمر [و] الربيعي، عن صَعْصَعَة بن ناجية المجاشعي - وهو جدُّ الفرزدق بن غالب - قال: « قدمتُ على النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم فعرضَ عليَّ الإسلام، فأسلمتُ، وعَلَّمَنِي آيات من القرآن، فقلت: يا رسول الله، إِنِّي عملت أَعْمَالاً في الجاهلية، فهل لي فيها أجر؟ قال: وما عملت؟ فقلت: ضَلَّتْ ناقَتان لي عشروان، فخرجتُ اتبعهما على جمل لي، فرفع لي بيتان في فضاء من الأرض، فقصدت قصدهما فوجدتُ في أحدهما شيخاً كبيراً، فقلت: أحسستم ناقتين عشراوين فأناديهما؟ فقال مقسم بن دارم: قد أصبنا ناقتيك، وبعناهما، وقد نعش الله بهما أهل بيتين من قومك من العرب من مضر، فبينما هو يخاطبني إذ نادته امرأة من البيت الآخر ولدت ولدت، قال: وما ولدت؟ إن كان غلاماً فقد شركنا في قومنا، وإن كانت جارية فادفئها، فقالت: جارية، فقلت: وما هذه المولودة؟ قال: ابنة لي، فقلت: إِنِّي أشتريها منك، فقال: يا أخا بني تميم أتبيع ابنتك؟ وإني رجل من العرب من مضر، فقال: إِنِّي لا أشتري منك رقبتها بل إِنما أشتري منك روحها أن لا تقتلها، قال: بم تشتريها؟ فقلت: بناقتي هاتين وولدهما، قال: وتزيدني بعيرك هذا؟ قلت: نعم على أن ترسل معي رسولا فإذا بلغت إلى أهلي رددت إليه البعير، فلما كان في بعض الليل فكرت في نفسي أن هذه مكرمة ما سبقني إليها أحد من العرب، وظهر الإسلام وقد أحيت بثلاثمائة وستين من المؤودة أشتري بكل واحدة منهنَّ بناقتين عشراوين وجمل، فهل لي في ذلك من أجر؟ فقال النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: تَمَّ لك أجره إذ منَّ الله عليك بالإسلام.. »

(١) وفي المخطوط: « عبادة بن كليب »، وكلاهما خطأ، والصواب: « عبَّاد بن كسيب » كما سيأتي.

قال عباد: ومصدق قول صعصعة قول الفرزدق^(١):

وجدي الذي منع الوائدات فأحيا الوئيد فلم يؤد.

[٦١٠/٣ - ٦١١]، م: (٣٦٦/أ - ب)، ع: (٢٢٦/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن عبد الله:

ابن محمد بن يوسف النيسابوري الحفيد، عرف بهذا؛ لأنه ابن بنت العباس بن حمزة الواعظ بنيسابور.

سمع: جدّه العباس بن حمزة، والحسين بن الفضل البجلي، وبشر بن موسى الأسدي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم، وسمع أخبار الغلابي عن آخرها. حدّث عنه: أبو عبد الله الحاكم، وذكره في تاريخه، وقال: «حدّث بنيسابور تسع سنين، وقد أكثرنا عنه».

انظر: "الأنساب" للمسعاني (٢٤٠/٢)، و"الإكمال" (٣٦٠/٦)، و"تكملة الإكمال" (٢٦٦/٢).

قال الحاكم: «كان محدّث أصحاب الرأي، كثير الرحلة والسماع والطلب لولا مجون كان فيه ... ومن الناس من يجرّحه ويتوهّم أنّه في الرواية، فليس كذلك، فإنّ جرحه كان يشرب المسكر، فإنّه على مذهبه كان يشرب ولا يستره». توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. انظر: "الأنساب" (٢٤٠/٢)، و"اللسان" (٢٢٣/٥).

٢ - محمد بن زكريا:

ابن دينار الغلابي الضبي، من أهل البصرة.

يروى عن: أبي الوليد الطيالسي، وشعيب بن واقد، والبصريين.

كان صاحب أخبار وحكايات، يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات؛ لأنه في روايته عن المجاهيل بعض المناكير. "الثقات" لابن حبان (١٥٤/٩).

وقال فيه الدارقطني: «يضع الحديث». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٥٠)،

(١) هو في ديوانه (١٩٠/١)، وفيه بدل «جدّي»: «منا».

و"سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني" (ص: ١٤٨).

وأُسند له الحاكم ثم قال ابن حجر: «رواته ثقات، إلا محمد بن زكريا وهو الغلابي المذكور، فهو آفته».

وقال ابن منده: «تكلّم فيه». "اللسان" (١٦٩/٥).

وذكر له ابن حجر حديثاً ثم قال: «وهذا من كذب الغلابي». المصدر السابق (١٦٨/٥).

وذكر له الذهبي حديثاً ثم قال: «أخاف أن يكون الغلابي كذبه». "الميزان" (١١٩/١).

٣ - العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية المنقري:

روى عن: عباد بن كسيب العنبري، والعلاء بن حريز العنبري، وأبيه الفضل، وغيرهم.

روى عنه: إسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن زكريا الغلابي، والأصمعي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٣٠/٢٢ - ٥٣١).

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٥١٣/٦)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٥٩/٦)، وسكتا عنه.

وقال فيه ابن حبان: «كان ممن ينفرد بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفرد بها، فأما ما وافق فيها الثقات فإن اعتبر بذلك معتبر لم أر بذلك بأساً». "المجروحين" (١٨٣/٢).

وقال ابن القطان: «لا يُعرف حاله». "تهذيب التهذيب" (٤٣٧/٤).

وقال الذهبي: «صدوق إن شاء الله». "الميزان" (٢٥/٤).

وقال: «فيه ضعف». "الكاشف" (٣١٠/٢).

وهذا الأقرب لحاله، لذا قال فيه ابن حجر: «ضعيف». "التقريب" (ص: ٧٦١).

٤ - عباد بن كسيب:

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٠/٦): «عباد بن كسيب سمع طفيل بن

عمرو روى عنه العلاء بن الفضل لا يصح . اهـ .
وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٤/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا
تعديلاً .

وانظر: "الميزان" (٨٩/٣)، وفيه: « قال البخاري: لا يصح حديثه » .
وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٨/٧) .

٥ - الطفيل بن عمرو:

الريعي التميمي بصري .

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٦٤/٤): « لم يصح حديثه » .
وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٩٠/٤)، ولم يذكر فيه شيئاً .
وقال العقيلي: « لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به » . "الضعفاء" (٢٢٨/٢) .
وقال الذهبي: « لا يُعرف » . "الميزان" (٥١/٣) .
وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٩٤/٦) .

٦ - صعصة بن ناجية المجاشعي جدُّ الفرزدق:

قال أبو حاتم: « له صحبة » . "الجرح والتعديل" (٤٤٥/٤)، وانظر: (٤٩٠/٤) .
وقال ابن السكن: « له صحبة » . "الإصابة" (١٧٩/٢) .
وذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" (١٨٧/٢) - حاشية الإصابة .

إسناد المصنف: تالف .

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٩/٤) - مختصراً وقال:
« فيه نظر »، والطبراني في "الكبير" (٩١/٨ - ٩٢) (رقم: ٧٤١٢)، والبخاري كما في
"كشف الأستار" (٥٥/١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٢٨/٢)، وابن أبي عاصم في

"الآحاد والمثاني" (٤٠٣/٥ - ٤٠٤) (رقم: ١١٩٩)، وأبو يعلى في "مسنده" كما في "اللسان" (٢١٠/٣)^(١)، وابن السكن كما في "الإصابة" (١٧٩/٢) كلهم من طريق العلاء بن الفضل به.

وهذا الحديث فيه ثلاث علل:

١ - العلاء بن الفضل ضعيف وله ما ينكر.

٢ - عباد بن كسيب مجهول.

٣ - الطفيل بن عمرو الربعي مجهول.

فالحديث على هذا ضعيف جداً، وهو مسلسل بالضعفاء، ويُغني عنه الحديث المتفق عليه الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الزكاة، باب: مَنْ تصدَّق في الشرك ثم أسلم (رقم: ١٤٣٦)، وأخرجه (برقم: ٢٢٢٠، ٢٥٣٨، ٥٩٩٢).

وأخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الإيمان، باب: حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (رقم: ١٢٣) من طريق عروة بن الزبير: أنَّ حكيم بن حزام أخبره أنَّه قال لرسول الله ﷺ: أي رسول الله، أرايتَ أموراً كنت أتحنُّت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم، أفيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أسلمتَ على ما أسلفتَ من خير».

(١) لعله في الكبير فلم أحده في مسنده المطبوع.

ذكر قيس بن عاصم المنقري رضي الله عنه

٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن يزيد الواسطي، ثنا زياد الجصاص، عن الحسن، حدثني قيس بن عاصم المنقري رضي الله عنه قال: « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأيته سمعته يقول: هذا سيد أهل الوبر، فلما نزلت أتيته فجعلت أحدثه فقلت: يا رسول الله، ما المال الذي لا يكون علي فيه تبعة من ضيف ضافني وعيال كثروا؟ فقال: نعم المال الأربعون، والأكثر الستون، وويل لأصحاب المئين، إلا من أعطى في رسلها وبجدها^(١) وأفقر ظهرها^(٢)، وأطعم القانع^(٣) والمعتز^(٤)، قلت: يا نبي الله ما أكرم هذه الأخلاق وأحسنها، يا نبي الله لا تحل بالوادي الذي أنا فيه بكثرة إبلي، قال: فكيف تصنع؟ قلت: تعدوا الإبل وتعدوا الناس، فمن شاء أخذ برأس بعير وذهب به، فقال: فما تصنع يافقار ظهرها؟ قلت: إني لا أفقر الصغير ولا الناب المدبر، قال: فمالك أحب إليك أم مال مواليك؟ قلت: مالي أحب إلي من مال موالي، قال: فإن لك من مالك ما أكلت فأفريت، أو لبست فأبليت، أو أعطيت فأمضيت، وإلا فلمواليك^(٥)، فقلت:

(١) قال ابن الأثير: وفي حديث الزكاة: «إلا من أعطى في بجدها ورسلها» قال: النجدة: الشدة، والرسل بالكسر: الهينة والتأني، وذكر الخلاف في معنى الحديث، ثم قال: والأحسن - والله أعلم - أن يكون المراد بالنجدة: الشدة والجذب، وبالرسل: الرخاء والخصب ... فيكون المعنى: أنه يخرج حق الله في حال الضيق والسعة، والجذب والخصب ... إلخ. النهاية (٢/٢٢٢ - ٢٢٣).
قلت: المثبت في متن الحديث بجدها بالباء لا بالنون، ولم أقف على ما يدل على معناها يقرنها مع الرسل إلا أن يكون ما في متن الحديث تصحيحاً، فيُنظر، والله أعلم.
(٢) أي: أعارها، مأخوذ من ركبو فقار الظهر - وهو خرزاته - الواحدة: فقارة. انظر: النهاية (٣/٤٦٢).

(٣) القانع في الأصل: السائل، وهو من القنوع، الرضا باليسير من العطاء. انظر: النهاية (٤/١١٤).
(٤) هو الذي يتعرض ولا يسأل. انظر: تفسير السمعاني (٣/٤٤٤)، والكشاف للزمخشري (٣/٣٤٤)، ومفردات الراغب مادة (عر) (ص: ٥٥٦)، وعمدة الحفاظ للسمين مادة (عر) (ص: ٣٥٠)، والنهاية مادة (عر) (٣/٢٠٤ - ٢٠٥).
(٥) في المطبوع: «فلموا إليك».

لو بقيت لأفنين عددها.

قال الحسن: ففعل والله، فلما حضرت قيس الوفاة أوصى بنيه قال: إياكم والمسألة فإنها آخر كسب المرء، إن أحدكم لم يسأل إلا ترك كسبه». [٦١٢/٣]، م: (أ/٣٦٧)، ع: (٢/٢٢٧/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ:

ابن سختويه بن نصر العدل أبو الحسن النيسابوري.

روى عن: الفضل بن محمد الشعراني، وإبراهيم بن ديزيل، وعلي بن عبد العزيز، وغيرهم.

روى عنه: الحاكم، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده، وغيرهم.

قال أبو أحمد الحاكم: « ما رأيتُ في مشايخنا أثبت في الرواية والتصنيف من علي بن حمشاذ ».

وقد ترجم له الحاكم في "تاريخ نيسابور" وقال: « محدث عصره بنيسابور ». انظر: "تلخيص نيسابور" (ص: ٩٦).

قال الذهبي: « العدل الثقة الحافظ الإمام شيخ نيسابور ».

توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٣٩٨/١٥ - ٣٩٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٨٥٥/٣ - ٨٥٦).

٢ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

الشيباني، أبو عبد الرحمن ولد الإمام.

ثقة من الثانية عشرة، مات سنة تسعين، وله بضع وسبعون [س]. "التقريب" (ص: ٤٩٠).

٣ - أحمد بن حنبل الإمام.

٤ - محمد بن يزيد:

الكلاعي الواسطي.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم.
روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، ويحيى بن معين، وغيرهم. انظر:
"تهذيب الكمال" (٣٠/٢٧ - ٣٢).

متفق على ثقته، مختلف في مرتبته، وعامة علماء الجرح والتعديل على أنه ثقة.
فقد قال أحمد بن حنبل: « كان محمد بن يزيد ثباتاً في الحديث ». "تاريخ
بغداد" (٣٧٢/٣).

وقال يحيى بن معين: « ثقة ». "تاريخ الدارمي" (ص: ٢١٥) (رقم: ٨٠٥)،
"تاريخ الدوري" (٥٤٢/٢).

وقال أبو داود: « ثقة ». "تاريخ بغداد" (٣٧٣/٣)، وكذا النسائي. انظر:
"تهذيب الكمال" (٣٢/٢٧).

وقال أبو حاتم: « صالح الحديث ». "الجرح والتعديل" (١٢٦/٨).
ولذا قال ابن حجر: « ثقة ثبت عابد، من كبار التاسعة، مات سنة تسعين
ومائة، وقيل: قبلها أو بعدها [د، ت، س] ». "التقريب" (ص: ٩٠٩).
٥ - زياد الجصاص:

هو زياد بن أبي زياد الجصاص الواسطي.
روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.
روى عنه: محمد بن يزيد الواسطي، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون،
وغیرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٩/٤٧٠ - ٤٧١).
عامة علماء الجرح والتعديل على ضعفه الشديد.
وقال أبو بكر الأثرم: « سمعت أحمد بن حنبل سئل عن زياد الجصاص، فكأنه
لم يثبت ». "الجرح والتعديل" (٥٣٢/٣).

وقال ابن معين: « ليس بشيء ». "تاريخ الدوري" (١٧٨/٢).
وقال ابن المديني: « ليس بشيء، وضعفه جداً ». "تاريخ بغداد" (٨/٤٧٤).
قال أبو زرعة الرازي: « واهي الحديث ». وقال أبو حاتم: « منكر الحديث ».

"الجرح والتعديل" (٥٣٢/٣).

وقال الدارقطني: « متروك ». "سؤالات البرقاني" (ص: ٣١).

وقال ابن عدي: « متروك الحديث ». "الكامل" (١٠٤٥/٣)، وضعفه غيرهم.

وقال البزار: « ليس به بأس، وليس بالحافظ ». "تهذيب التهذيب" (٢١٥/٢).

وقال العجلي: « لا بأس به ». "ثقاته" (٣٧٣/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٢٠/٦)، وقال: « ربما وهم ».

قلت: وهذا من تساهلهم عليهم رحمة الله.

والخلاصة أنه ضعيف جدًا.

٦ - الحسن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فاضل مشهور وكان يرسل ويدلس.

انظر: "التقريب" (ص: ٢٣٦).

لكن ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ممن احتمل الأئمة تدليسهم

(ص: ١٠٢)، وكذا في "النكت" (٦٣٨/٢).

٧ - قيس بن عاصم:

ابن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد المنقري.

وفد على النبي ﷺ سنة تسع للهجرة. "طبقات خليفة" (ص: ٤٤)، و"تاريخه"

(ص: ٩٣).

قال البخاري: « له صحبة ». "التاريخ الكبير" (١٤١/٧)، وكذا قال أبو حاتم.

"الجرح والتعديل" (١٠١/٧).

إسناد المصنف: ضعيف جدًا.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٣٩/١٨ - ٤٤٠) (رقم: ٨٧٠) قال: حدثنا

عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله بن كامل

السراج ومحمد بن محمد المجذوعي القاضي قالوا: ثنا علي بن الجعد، قالوا: ثنا محمد بن

يزيد الواسطي به .

وأخرجه أبو يعلى في "المفاريد" (ص: ١٠٦)، وفي "المسند" كما في "المطالب العالية" (٢٥٥/١ - ٢٥٧)، ومن طريقه ابن حبان في "الثقات" (٣٢٠/٦ - ٣٢٢)، وابن عدي في "الكامل" (١٠٤٥/٣).

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٢٨/١ - ٥٢٩ - بغية الباحث)، ومن طريقه ابن خلاد في فوائده [٨٥/أ].

وأخرجه الطبراني في "الأحاديث الطوال" (ص: ٥٠ - ٥١)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص: ١١٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٥٩/٢٤ - ٦٢).

كلهم من طرق عن زياد بن أبي زياد الجصاص به نحوه، وعند بعضهم تأمناً بذكر الوصية لأولاده.

قال المزي: «حديث حسن».

قلت: ومدار هذه الطرق على زياد هذا، وهو ضعيف جداً.

وفيه الحسن البصري، وهو يرسل كثيراً، وروايته هنا بالعنعنة إلا عند الحاكم والطبراني، فصرح بالتحديث، وقد قال علي بن المديني: «لم يسمع الحسن من قيس ابن عاصم شيئاً». "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٤٢)، وانظر: "جامع التحصيل" (ص: ١٦٤).

وعليه فإن الظاهر من تصريح الحسن بالتحديث إنما هو وهم من زياد الجصاص.

وتابع الجصاص كل من:

١ - القاسم بن مطيب، كما في "الأدب المفرد" (ص: ٣١٨ - ٣١٩) (رقم: ٩٥٦).

والقاسم متروك الحديث.

قال ابن حبان: «يخطئ عمّن يروي على قلة روايته فاستحقّ الترك لما كثر ذلك منه». "المجروحين" (٢/٢١٣).

وقال الهيثمي: «متروك». انظر: "المجمع" (٩/٤٠٧).

والصواب في هذا الطريق أنّ القاسم يرويه عن يونس بن عبيد، عن الحسن كما

يُنْ ذلْك عليُّ بن المديني عَقِب روايته للحديث فيما نقله عنه البخاري.

والقاسم ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٦٩/٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٢١/٧)، وذكر أنه يروي عن يونس بن عبيد، ويروي عنه الصعق بن حزن.

وعليه فالتابع هو: يونس بن عبيد وهو ثقة، لكن هذه المتابعة لا تفيد شيئاً لوجود القاسم في الطريق.

٢ - المبارك بن فضالة، كما في "التمهيد" (٢١٣/٤)، وحديثه لا بأس به إذا صرَّح بالتحديث؛ لأنَّه يدلُّس ويسوي، وهنا صرَّح بالتحديث لكن في الطريق إليه:

- عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر القاضي^(١)، كان غير ثقة، واتَّهم بالكذب. انظر: "الميزان" (١٠٥/٣)، و"اللسان" (٢٥٣/٣ - ٢٥٤).

- محمد بن روح أبو يزيد، ولم يتبيَّن لي مَنْ هو، وهناك اثنان يُقال لهما: محمد بن روح، وكلاهما ضعيف. انظر: "الميزان" (٤٦٦/٤)، و"اللسان" (١٦٤/٥ - ١٦٥).

فلم يصح الطريق إليه.

٣ - أبو الأشهب جعفر بن حيان، وهو ثقة. انظر: التقريب (ص: ١٩٨).

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسند" (٥٢٨/١ - ٥٢٩ - بغية الباحث)، ومن طريقه ابن خالاد في فوائده [٨٥/أ].

وأخرجه تمام في "فوائده" (٣٣٣/٤ - الروض البسام) مختصراً.

وهذه متابعة قوية لو صح السند إلى أبي الأشهب، إلا أنَّ في الإسناد إليه داود ابن المحر متهم بالكذب، انظر: تهذيب التهذيب (١١٩/٢ - ١٢٠)، وفي التقريب (ص: ٣٠٨): متروك.

٤ - وذكر الحافظ في الإصابة أنَّ ابن سعد أخرجه من طريق الحسن عن قيس بسند حسن إلى الحسن. انظر: "الإصابة" (٢٤٢/٣).

ولم أقف عليه في المطبوع من الطبقات، فلعله في الجزء الذي لم يُطبع بعد.

(١) وهو والد المحدث الثقة أبي سليمان محمد بن عبد الله، صاحب "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم".

فالأسانيد كلها ضعيفة جداً ما عند ابن سعد، فيُنظر فلم أقف عليه من طريق الحسن.

وقال المزري بعد أن أخرجه من طريق زياد الجصاص: «حديث حسن»، وليس كما قال لما علمت من حال زياد.

وجاء عن قيس رضي الله عنه من غير طريق الحسن.

١ - فأخرج الطبراني في "الكبير" (٣٤١/١٨) (رقم: ٨٧١)، وفي "الأوسط" (١٨١/٦ - ١٨٢) (رقم: ٦١٢١)، والحاكم في "المستدرک" (٦١١/٣ - ٦١٢) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية، عن أبيه، عن قيس بذكر الوصية والشعر، وقال الطبراني في الأوسط: «لم يُرو هذا الحديث بهذا التمام والشعر إلا بهذا الإسناد، وتفرد به العلاء بن الفضل بن أبي سوية المنقري».

وسكت عليه الحاكم، وأسقطه الذهبي.

وهذا الإسناد تالف، فيه كذاب، كما تقدّم في الحديث الأول.

٢ - وأخرجه أحمد في "المسند" (٦١/٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص: ١٣٢) (رقم: ٣٦٣)، وابن سعد في "الطبقات" (٣٦/٧ - ٣٧)، والبخاري في "مسنده" (٢/رقم: ١٣٧٨ - الكشف)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢/رقم: ١١٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/رقم: ٨٦٩) من طرق عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله، عن حكيم بن قيس بن عاصم، عن أبيه به، بذكر الوصية فقط.

وهذا الإسناد رجاله ثقات مشاهير غير حكيم هذا، فقد ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٢/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٠٧/٣)، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (١٦٠/٤) على عادته في توثيق المجاهيل، ولذا قال ابن القطان: «مجهول الحال». "تهذيب التهذيب" (٥٨٨/١)، وقال الذهبي: «لا يُعرف». "الميزان" (١٠٩/٢).

وعليه فسند ضعيف؛ لجهالة حكيم هذا.

وأخرجه النسائي كتاب: الجنائز، باب: النياحة على الميت (١٦/٤) (رقم: ١٨٥١)، والطيالسي في "مسنده" (رقم: ١٠٨٥، ١٢٦٠) من طريق شعبة به مختصراً باللفظ المرفوع من الوصية، وهو: « لا تنوحوا عليّ فإنّ رسول الله ﷺ لم ينح عليه ». مختصر. اهـ.

٣ - وأخرجه العجلي في "معرفة الثقات" (٢٢١/٢) قال: حدثنا أبو داود الحفري، عن سفيان، عن الأغر، عن خليفة بن حصين: « أنّ جدّه قيس لما أسلم ... »، وفيه الاختصار على قوله ﷺ: « هذا سيد أهل الوبر ». وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٦/٧) معضلاً من طريق خلاد بن يحيى، عن سفيان الثوري، قال: أعلم عن رجل: أنّ النبي ﷺ قال لقيس بن عاصم: « هذا سيد أهل الوبر ».

ولم أقف عليه مسنداً عن سفيان إلاّ من الطريق المتقدمة وهي صحيحة. وهذه الطريق مع كونها مرسلّة ففيها رجل مبهم.

٤ - ورواه عن قيس غير هؤلاء: أبو سوية سهل بن خليفة، أخرجه أبو علي بن السكن كما أشار إلى ذلك الحافظ في "النكت الظراف" (٢٩٠/٤ - مع التحفة) قال: « وفيه الشعر »، وفي هذا احتمال كبير على إخراجهم للوفادة، فإنّ الشعر بعد الوصية، ولكن لم أقف عليه مسنداً.

ويبقى أنّ الحديث ضعيف جداً إلاّ قوله ﷺ: « هذا سيد أهل الوبر »، فهو صحيح، والله أعلم.

واللفظ المرفوع في آخر الحديث جاء ما يُغني عنه.

فقد أخرج مسلم كتاب: الزهد والرقائق، (رقم: ٢٩٥٨) عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: « أتيتُ النبي ﷺ وهو يقرأ: ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ قال: يقول ابن آدم: مالي، مالي، قال: وهل لك يا ابن آدم من مالك إلاّ ما أكلت فأفئيت، أو لبست فأبليت، أو تصدّقت فأمضيت ».

ذكر عمرو بن الأهتم المنقري رضي الله عنه

٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو زكريا العنبري، ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة الوبري

(ح).

وحدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، ثنا إبراهيم بن محمد بن إدريس المقلبي^(١)، قالوا: ثنا علي بن حرب الموصلي، ثنا أبو سعد الهيثم بن محفوظ، عن أبي المقوم الأنصاري يحيى بن أبي يزيد، عن الحكم ابن (عتيبة)، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم التميميون، ففخر الزبرقان فقال: يا رسول الله أنا سيد تميم والمطاع فيهم، وانجاب فيهم، أمنعهم من الظلم، فأخذ لهم بحقوقهم، وهذا يعلم ذاك - يعني عمرو بن الأهتم - فقال عمرو بن الأهتم: والله يا رسول الله، إنه لشديد العارضة^(٢)، مانع لجانبه، مطاع في نأديه، قال الزبرقان: والله يا رسول الله لقد علم مني غير ما قال وما منعه أن يتكلم به إلا الحسد، قال عمرو: أنا أحسدك، فوالله إنك للثيم الخال، حديث المال، أحق المولد، مضيع في العشيرة، والله يا رسول الله لقد صدقت فيما قلت أولاً، وما كذبت فيما قلت آخراً، لكني رجل رضيت فقلت أحسن ما علمت، وغضبت فقلت أقبح ما وجدت، ووالله لقد صدقت في الأمرين جميعاً، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: إن من البيان لسحراً، إن من البيان لسحراً». [٦١٣/٣]، م: (٣٦٧/أ)، ع: (٢٢٧/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو زكريا العنبري:

هو يحيى بن محمد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء السلمي مولا هم العنبري

(١) في م: «العقلي»، وهو خطأ، وهو على الصواب في المطبوع وع، وكذا جاء في كتب التراجم كما سيأتي.

(٢) أي شديد الناحية ذو جلد وصرامة. "النهاية" (٢١٦/٣).

النيسابوري المعدل.

سمع: محمد بن إبراهيم البوشنجي، والحسين بن محمد القباني، وابن خزيمة وخلقاء
كثيراً.

روى عنه: أبو علي الحافظ - وهو من أقرانه -، والحاكم، وابن منده، وآخرون.
قال أبو علي: «أبو زكريا يحفظ من العلوم ما لو كلفنا حفظ شيء منها لعجزنا
عنه، وما أعلم أنني رأيت مثله». انظر: "السير" (٥٣٣/١٥ - ٥٣٤).
قال الحاكم: «العدل الأديب المفسر الأوحى بين أقرانه». "طبقات الشافعية"
(٤٨٦/٣).

قال السمعاني: «كان من المشاهير من علماء المحدثين». "الأنساب" (٢٤٩/٤).
قال الذهبي: «الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة ... توفي سنة أربع
وأربعين وثلاثمائة». "السير" (٥٣٣/١٥، ٥٣٤).

٢ - أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة الوبري:

النيسابوري الشعراني المستعملي.

سمع: علي بن خشرم، وعمر بن شبة، ويونس بن عبد الأعلى، وطبقتهم.
وروى عنه: ابن الأحرار، ويحيى العنبري، والصبغى، ومحمد بن صالح بن هاني،
وغيرهم.

وثقه الخطيب. "تاريخ بغداد" (٥٥/٥ - ٥٦).

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الرحال الثقة». "السير" (٤١٠/١٤).

٣ - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي:

سمع: الماسرجسي، وابن خزيمة، وابن عدي، وجماعة.

وعنه: الحاكم، والبرقاني، وأبو نعيم، وآخرون. انظر: "السير" (١٦٤/١٦).

قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً مكثرًا». "تاريخ بغداد" (١٦٨/٦).

وقال الذهبي: «الإمام المحدث القدوة ... شيخ بلده ومحدثه». "السير"

(١٦٣/١٦، ١٦٤).

مات سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. "السير" (١٦٥/١٦).

٤ - إبراهيم بن محمد بن إدريس:

ابن معقل المعقلي^(١).

حدث عن: إسحاق بن مرزوق المروزي.

روى عنه: أبو إسحاق المزكي. انظر: "الأنساب" (٣٤٤/٥)، و"الإكمال" (٢٤٥/٧)، و"توضيح المشتبه" (٢٢٠/٨ - ٢٢١).

٥ - علي بن حرب الموصلي:

ابن محمد بن حرب أبو الحسن.

روى عن: حفص بن غياث، والحسن بن موسى الأشيب، وابن نمير، والهيثم بن محفوظ، وجماعة.

روى عنه: أحمد بن محمد بن عبيدة الشعراني، وابن أبي حاتم، ومحمد بن مخلد الدوري، ويحيى بن صاعد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦١/٢٠، ٣٦٢، ٣٦٣).
مجمع على ثقته مختلف في مرتبته:

قال النسائي: «صالح». "تاريخ بغداد" (٤١٩/١١).

وقال أبو حاتم وابنه عبد الرحمن: «صدوق». "الجرح والتعديل" (١٨٣/٦).

وقال الدارقطني: «ثقة». "تاريخ بغداد" (٤١٩/١١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٧١/٨)، ووثقه جماعة آخرون. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٨٧/٤).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٦٩١): «صدوق فاضل مات سنة خمس وستين ومائتين قاله غير واحد».

٦ - أبو سعد الهيثم بن محفوظ:

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٥/٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: «روى عن أبي إسرائيل الملائي، روى عنه علي بن حرب الموصلي».

(١) يفتح الميم وسكون العين المهلمة وبعدها قاف مكسورة، نسبة إلى معقل وهو اسم لبعض أجداد الراوي. انظر: "الأنساب" (٣٤٤/٥).

ولذا قال الذهبي: « لا يُدرى من هو ». "الميزان" (٤٥١/٥).

قلت: فعلى هذا فهو مجهول عين لم يرو عنه إلا علي بن حرب ولم يُوثق.

٧ - أبو المقوم الأنصاري يحيى بن أبي يزيد:

لم أقف على ترجمته، كما لم يقف على ترجمته بعض الباحثين المعاصرين.

ثم وقفتُ على "التمهيد" (١٧١/٥)، فذكر هذا الحديث، ونسب أبا المقوم بأنه يحيى بن ثعلبة الأنصاري، ويحيى هذا ذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (رقم: ٥٨٦)، وقال الذهبي: « ضعفه الدارقطني ». "الميزان" (٤١/٦)، و"المغني" (٧٣٢/٢).

٨ - الحكم بن عتيبة:

ثقة فقيه ربما دلس، وقد أخرج له الجماعة. انظر: التقريب (ص: ٢٦٣).

قال شعبة: « لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث »، وعدّها. وهي حديث: الوتر، والقنوت، وعزمة الطلاق، وجزاء قتل النعم، وإتيان الحائض. "جامع الترمذي" (٤٠٦/٢)، وانظر: "شرح علل الترمذي" (٨٥٠/٢).

وقال أحمد: قال شعبة: « لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث ». "العلل ومعرفة الرجال" (٣٥/٣).

وقال أيضاً: « الذي يصح الحكم عن مقسم أربعة أحاديث »، وعدّها، ولم يذكر حديث إتيان الحائض.

ثم قال ابنه عبد الله: « ما روى غير هذا؟ قال: الله أعلم يقولون هي كتاب. قال: وسمعتُ أبي مرةً يقول: قال شعبة: هذه الأربعة التي يصححها الحكم سماع من مقسم ». "العلل ومعرفة الرجال" (٥٣٦/١ - ٥٣٧)، وانظر: "مسائل أحمد" لأبي داود (ص: ٣٢١).

وقال أبو داود - عن الأحاديث الأربعة -: « وليس فيها مسند واحد، يعني كلها موقوفات ». انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٨٥٠/٢).

وقال شعبة والقطان: « إنَّ ما عدا الخمسة أحاديث فهي كتاب ». انظر: "جامع التحصيل" (ص: ١٦٧).

٩ - مقسم:

هو ابن بُجْرَة، ويقال: نجدة مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: مولى ابن عباس للزومه إياه.

روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، وعن غيرهم.

روى عنه: إسحاق بن يسار، والحكم بن عتيبة، وميمون بن مهران، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦١/٢٨ - ٤٦٢).

مختلف فيه، والجمهور على ثقته في الجملة.

قال أبو حاتم: « صالح الحديث لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (٤١٤/٨).

وقال العجلي: « تابعي ثقة ». "معرفة الثقات" (٢٩٦/٢).

وقال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ٢٧٨).

وقال ابن حزم: « ضعيف ». "المحلى" (٢١٩/٥).

ولذا قال ابن حجر: « صدوق وكان يرسل ». "التقريب" (ص: ٩٦٩).

إسناد المصنف: ضعيف جدًا.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٤/رقم: ٥١٢٢) أخبرنا إبراهيم بن محمد الديلي، ثنا إبراهيم بن محمد بن إدريس بن نحوه.

وأخرجه البيهقي في "الدلائل" (٥/٢١٦ - ٢١٧) من طريق علي بن حرب به نحوه تمامًا.

وأخرجه ابن شاهين كما في "الإصابة" (١/٥٢٤) من طريق أبي المقوم به نحوه.

ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٧/٣٨) من طريق إسماعيل بن زرارة الجرمي - وهو صدوق - عن حماد بن زيد، عن محمد بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب: « أخبرني عن الزبرقان ... »، فذكره.

ومحمد بن الزبير هذا هو الحنظلي، متروك وهو من السادسة، فالحديث معضل

وضعيف جداً.

وأخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٣/رقم: ٣٠٩٤)، (٥/رقم: ٥١٢١) من طريق حماد به.

قال ابن حجر: « وإسناده حسن إلا أن فيه انقطاعاً ». "الإصابة" (٥٢٤/١). قلت: وتقدم ما فيه.

وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٢٤٢ - ٢٤٣) من طريق حماد بن زيد، عن الزبير بن الخزيم به نحوه مختصراً.

وعلقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٥/١٧١ - ١٧٢) فقال: « روى علي بن حرب عن أبي سعيد الهيثم بن محفوظ، عن أبي المقوم يحيى بن ثعلبة الأنصاري، عن الحكم به نحوه ». فأفاد أن اسم أبي يزيد: ثعلبة.

وجاء متنه تاماً بنحو ما هنا من حديث أبي بكرة عند الطبراني في "الأوسط" (٣٤١/٧) (رقم: ٧٦٧١) من طريق محمد بن موسى الأصبخري، عن الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن سعيد بن سليمان، عن عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن، عن أبيه، عن أبي بكرة به. (وهو الحديث الآتي عند الحاكم).

وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عيينة إلا سعيد بن سليمان، تفرد به الحسن بن كثير، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد ».

قلت: وفيه سعيد بن سليمان النشيطي « ضعيف ». انظر: ما يأتي (ص: ١٦٩ - ١٧٠).

والحسن بن كثير قال الدارقطني: « ضعيف ». "اللسان" (٢/٢٤٧، ٣٦٨). أما اللفظ المرفوع من حديث ابن عباس، فأخرجه جمع من الأئمة بشطريه: « إن من البيان لسحرا، ومن الشعر لحكما أو لحكمة ». والبعض اقتصر على الشطر الثاني فقط.

فقد تابع مقسماً كل من:

١ - أبو يزيد المدني، عند الطبراني في "الكبير" (١٢/٢٠٠) (رقم: ١٢٨٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/١١٥٢) - وعنده أبو يزيد المدني.

وهو مقبول كما قال ابن حجر أي حيث يُتابع وقد توبع، لكن في الطريق إليه سلام أبو المنذر القاري بن سليمان، مختلف فيه، وقال الذهبي فيه: «الأولى أنه صدوق». "المعني" (٢٧١/١)، وفي "الكاشف" (٣٣١/١) اختار قول أبي حاتم: «صالح الحديث».

وشيوخه مطر الوراق من رجال مسلم، ومع هذا فهو صدوق كثير الخطأ، كما قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٩٤٧)، وهذا الحديث لم ينفرد به بل جاء من طرق، فهو مما لم يخطئ فيه، والله أعلم، ومطر إنما ضعف في حديثه عن عطاء، فقال ابن حجر: «وحديثه عن عطاء ضعيف»، وهذا ليس من طريقه كما ترى. وعليه فهذا الإسناد لا يأس به، والله أعلم.

وأخرجه تمام في "فوائده" (الروض البسام ٣/٣٨١) (رقم: ١١٤٧) من طريق محمد بن عمر، عن سلام أبي المنذر به، لكن جاء مكان أبي يزيد المدني عبد الله بن بريدة، فإن كان محمد بن عمر هو الواقدي فهذا منه.

٢ - عكرمة مولى ابن عباس البربري:

عند أحمد في "المسند" (٤/رقم: ٢٤٢٤، ٢٤٧٣، ٢٧٦١)، (٥/رقم: ٢٨١٤، ٢٨٥٩، ٣٠٢٥، ٣٠٦٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص: ٢٩٢) (رقم: ٨٧٥)، وأبو داود في "السنن" كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الشعر (رقم: ٥٠١١)، والطيالسي في "مسنده" (رقم: ٢٦٧٠)، وأبو يعلى في "المسند" (٣/رقم: ٢٣٢٨، ٢٥٧٤)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (ص: ٣٩) (رقم: ٦)، والطبراني في "الكبير" (١١/رقم: ١١٧٥٨، ١١٧٦١، ١١٧٦٣)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٣/رقم: ٥٧٨٠)، وتمام في "الفوائد" (الروض ٣/٣٨٠) (رقم: ١١٤٥، ١١٤٦) كلهم من طرق عن سماك بن حرب، عن عكرمة به.

وسماك صدوق في نفسه، إلا أن روايته عن عكرمة مضطربة.

قال الذهبي في سماك بعد نقله كلام أهل العلم فيه: «ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاداً، فسماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس نسخة عدة أحاديث، فلا هي من شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، - أي في الأصول - ولا فقد أخرج له مقروناً - ولا هي على شرط البخاري لإعراضه عن سماك، ولا

ينبغي أن تُعدَّ صحيحة؛ لأنَّ سماكاً إنما تكلم فيه من أجلها». "السير" (٢٤٨/٥).
وقال ابن حجر ضمن كلامه عن المراد من قولهم: «على شرط الشيخين»: «وراء ذلك كله يروي (أي الحاكم) إسناداً ملفقاً من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أنَّ هذا ليس على شرط واحد منهما». انظر: "النكت" (٣١٥/١)، و"تدريب الراوي" (١٦٠/١).

وعليه فرواية سماك عن عكرمة من خلال أقوال أهل العلم ضعيفة، إلا ما كان من رواية القدماء عنه كشعبة وسفيان، فقد قال يعقوب بن شيبه: ((ومن سمع من سماك قديماً مثل: شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم)). "تهذيب الكمال" (١٢٠/١٢).

وصحَّح ابن حجر حديث: ((الماء لا يجنب)) من طريق سماك عن عكرمة، وقال: ((وقد أعلَّه قوم بسماك بن حرب عن عكرمة؛ لأنَّه كان يقبل التلقين، لكن رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم)). "الفتح" (٣٦٠/١).
وقد جاء الشطر الثاني من الحديث من روايته وجماعة عن سماك فيما أخرجه: الترمذي في "السنن" كتاب: الأدب، باب: ما جاء من الشعر حكمة (رقم: ٢٨٤٥)، وابن أبي شيبه في "المصنف" (٢٧١/٥) (رقم: ٢٦٠٠٧)، ومن طريقه ابن ماجه في "السنن" كتاب: الأدب، باب: الشعر (رقم: ٣٧٥٦).

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٩٤/١٣) (رقم: ٥٧٧٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٩٩/٤)، وأبو الشيخ في "الأمثال" (ص: ٤٠ - ٤١) (رقم: ٧)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٣٥٥/١)، والطبراني في "الكبير" (٢٨٨، ٢٨٧/١١) (رقم: ١١٧٥٩، ١١٧٦٠، ١١٧٦١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣٧/١٠) من طرق عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه؛ لكونه في معرفة الصحابة، والغرض من سياقه هو إثبات صحة عمرو بن الأهمتم رضي الله عنه، وقد ظهر لي تساهلهما في

السكوت عما هذا شأنه، وإن كان في إسناده شيء، والله أعلم.

شواهد:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

قال: « جاء رجلان من المشرق فخطبا، فقال النبي ﷺ: إنَّ من البيان لسحراً ». أخرجه البخاري في النكاح، باب: الخطبة حديث (رقم: ٥١٤٦)، (٣/٣٧٤)، وفي كتاب: الطب، باب: إنَّ من البيان لسحراً (رقم: ٥٧٦٧).

٢ - حديث عمار رضي الله عنه:

قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « إنَّ طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، وإنَّ من البيان لسحراً ». أخرجه مسلم كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (رقم: ٨٦٩).

٤ - قال الحاكم رحمه الله:

وقد روي عن أبي بكرة الأنصاري أنه حضر هذا المجلس.

أخبرنا أبو منصور محمد بن علي الفارسي، ثنا أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان النشيطي^(١)، ثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن، عن أبيه، عن أبي بكرة قال: «كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم عليه وفد بني تميم فيهم قيس بن عاصم وعمرو بن الأهتم والزبرقان بن بدر، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن الأهتم: ما تقول في الزبرقان بن بدر؟ فقال: يا رسول الله مطاع في نأديه^(٢)، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره، فقال الزبرقان: يا رسول الله إنه ليعلم مني أكثر مما وصفني به، ولكنه حسدني، فقال عمرو: والله يا رسول الله إنه ذامر^(٣) المروءة، ضيق العطن^(٤)، لثيم الخال، أحق المولد، والله ما كذبت أولاً، ولقد صدقت آخراً، ولكني رضيت فقلت أحسن ما علمت، وغضبت فقلت أقبح ما علمت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكماً». [٦١٣/٣]، م: (٣٦٧/أ)، ع: (٢٢٧/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو منصور محمد بن علي الفارسي:

لم أقف له على ترجمة، وهناك ثلاثة من شيوخ الحاكم كل منهم يُسمى بمحمد بن علي، وكلهم من بلاد فارس، ولم يتبين لي هل هذا أحدهم أم لا، وكلهم ثقات، وهم:

(١) في المطبوع: «القسيطي»، وهو خطأ، والمثبت من م وع، وكذا كتب الرجال.

(٢) في م وع: «اذنيه».

(٣) في م: «ادبر»، وفي ع: «أدمر» بالميم. ولعل ما في المطبوع هو الصواب، فقد جاء في "تاج العروس" (٣٨٨/١١): «ذمار الرجل: هو كل ما يلزمك حفظه وحياطته وحمايته، وإن ضيعه لزمه اللوم».

نلعل المعنى - والله أعلم - أنك مضيق للمروءة.

(٤) قال أبو بكر الأنباري: «معناه مكيل العطاء، ضيق النفس، فكنى بالعطن عن ذلك». انظر: "الزاهر" (٣٩٣/٢).

١ - محمد بن علي بن حسين أبو علي الإسفراييني. "السير" (٣٥٠/١٦).

٢ - ومحمد بن علي بن سهل أبو الحسن الماسرجسي. "السير" (٤٤٦/١٦).

٣ - محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي. "السير" (٢٨٣/١٦).

٢ - أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري:

روى عن: هوزة بن خليفة، ومعلّى بن منصور، وعمر بن حكام، وجماعة.

وعنه: المحاملي، والطوسي، وأبو عوانة في صحيحه. "تهذيب التهذيب" (١٤١/٥).

قال الدارقطني: « ثقة صدوق ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٣٩)

(رقم: ١٧٧)، وانظر: "تاريخ بغداد" (٣٥٣/٥).

وقال ابن كامل: « كان ثقة مأموناً ». "تهذيب التهذيب" (١٤١/٥).

ولذا قال ابن حجر: « بغدادى ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ست وثمانين

»، [تميز]. "التقريب" (ص: ٨٥٣).

٣ - سعيد بن سليمان:

ابن خالد بن بنت نشيط الديلي البصري، المعروف: بالنشيطي.

يروى عن: أبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة، وجعفر بن سليمان الضبيعي،

وجماعة.

وعنه: أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، ومحمد بن سليمان المنقري، وعدة. انظر:

"تهذيب الكمال" (٤٨٨/١٠ - ٤٨٩).

قال الآجري: « سألت أبا داود عن سعيد بن سليمان النشيطي فقال: لا

أحدث عنه ». "سؤالات الآجري" (ص: ٣١٢) (رقم: ٤٧٤).

وقال أبو زرعة: « ليس بالقوي ».

وقال أبو حاتم: « لا نرضى سعيد بن سليمان النشيطي، وفيه نظر ». "الجرح

والتعديل" (٢٦/٤).

وقال الدارقطني: « ذاهب ». "سؤالات الحاكم" (ص: ٢١٥) (رقم: ٣٣٣)،

وفي "تهذيب التهذيب" (٣١٢/٢) قال الدارقطني: « تكلموا فيه ».

والأقرب إلى حاله ما خلص إليه ابن حجر في "التقريب" (ص: ٣٨٠) أنه ضعيف، لا ما قاله الذهبي في "الميزان" (٣٣٢/٢) من أنه صويلح الحديث، وفي "السير" (٤٨٣/١٠) أنه شيخ.

٤ - عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن:

الغطفاني الجوشني، أبو مالك البصري.

روى عن: أيوب بن موسى، وأبيه عبد الرحمن بن جوشن.

وعنه: إسماعيل بن علي، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وجماعة. انظر:

"تهذيب الكمال" (٧٧/٢٣).

قال أحمد: « ليس به بأس، صالح الحديث ». "العلل ومعرفة الرجال" (٢٥١/٢)

- ط تركيا).

وقال ابن معين: « ليس به بأس »، وقال أيضاً: « ثقة ». "تاريخ الدوري"

(٤٦٧/٢).

وقال أبو حاتم: « صدوق »، وقال أيضاً: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٣١/٧).

وقال النسائي: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (٧٩/٢٣)، ووثقه غيرهم.

وعليه فهو ثقة، وأما ابن حجر فاختر ادنى درجات التوثيق، فقال: « صدوق،

من السابعة، مات في حدود الخمسين [بخ، ٤] ». "التقريب" (ص: ٧٧٣).

٥ - أبوه:

هو عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني، وكان صهراً لأبي بكرة على ابنته.

روى عن: بريدة بن الحصيب، وأبي بكرة، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عباس.

وعنه: ابنه عيينة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤/١٧ - ٣٥).

قال ابن معين: « ثقة ». "سؤالات ابن طهمان" (ص: ٤٨) (رقم: ٦٩).

وقال أبو زرعة: « ثقة ».

وقال أحمد: « ليس بالمشهور ». "العلل ومعرفة الرجال" (٢٥١/٢ - ط تركيا).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٥٧٣): « ثقة من الثالثة [بخ، ٤] ».

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: ضعيف؛ فيه سعيد بن سليمان النشيطي.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٤١/٧) (رقم: ٧٦٧١) من طريق محمد بن موسى الإصطخري، نا الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير اليمامي، نا سعيد بن سليمان السلمي، به نحوه.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عينة إلا سعيد بن سليمان، تفرد به الحسن بن كثير، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد ».

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الأوسط والكبير^(١) عن محمد بن موسى الإصطخري، عن الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، ولم أعرفهما، وبقيّة رجاله ثقات ». "المجمع" (١٢٠/٧).

والحسن بن كثير هذا قال فيه الدارقطني: « ضعيف ». انظر: "اللسان" (٣٦٨، ٢٤٧/٢).

لكن تابعه أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، وبه يظهر أنه لم يتفرد به.

وأيضاً في إسناد الطبراني شيخه: محمد بن موسى الإصطخري، وهو شيخ مجهول كما قال ابن حجر في "اللسان" (٤٠١/٥) لكنه متابع من شيخ الحاكم الفارسي، وكذلك من الطبراني في الحديث الآتي، لكن من فوقه ضعيف جداً.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" أيضاً (١٧١/٨) (رقم: ٨٣٠٤) من حديث أبي بكرة مختصراً، فقال: حدثنا موسى بن زكريا، نا النضر بن طاهر، نا بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، عن أبي بكرة: أن رسول الله ﷺ قال: « إن من الشعر حكمة ».

وقال بعده: « لم يرو هذا الحديث عن بكار بن عبد العزيز إلا النضر بن طاهر ».

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الكبير^(٢) والأوسط، وفيه النضر بن طاهر وهو

(١) مسند أبي بكرة ليس في المطبوع من الكبير.

(٢) مسند أبي بكرة ليس في المطبوع من الكبير.

كذاب .» . "المجمع" (١٢٦/٧).

وهذا الإسناد فيه النضر بن طاهر أبو الحجاج البصري، قال فيه ابن عدي: « ضعيف جداً يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرههم ولا يحتمل سنه أن يراهم - إلى أن قال - وللنضر بن طاهر عن بكار بن عبد العزيز بن^(١) أبي بكرة، عن أبيه، عن جده نسخة، والنضر بن طاهر معروف بأنه يثبُّ على حديث الناس ويسرقه ويروي عمن لم يلحقهم والضعف على حديثه يئن .» . "الكامل" (٢٤٩٣/٧، ٢٤٩٤).

وقال ابن أبي عاصم في السنة: « سمعت منه، ثم وقفت منه على الكذب، ثم رأيته بعدما عمي يحدث عن الوليد بن مسلم مما ليس من حديثه فتابع في الكذب .» . انظر: "الميزان" (٣٨٤/٥ وما قبله)، و"اللسان" (١٦٢/٦ - ١٦٣).

والنضر قد تابع سعيد بن سليمان النشيطي، لكن لا تفيد متابعتة شيئاً، أضوف إلى ذلك أنَّ في السند إلى النضر: موسى بن زكريا التستري البصري، قال عنه الدارقطني: « متروك .» . "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٥٦) (رقم: ٢٢٧).

وعليه فإنَّ حديث أبي بكرة ضعيف؛ لأجل سعيد بن سليمان النشيطي، أما اللفظ المرفوع فيرتقي إلى الحسن لغيره بشواهده.

ولعل الحاكم سكت عليه لكونه شاهداً عنده لحديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأيضاً هو مما يتساهل فيه؛ لكونه في معرفة الصحابة، ولعل الذهبي أيضاً إنما سكت عليه لذلك، والله أعلم.

شواهد:

أما الشطر الأول فيشهد له ما تقدّم من حديث ابن عمر رضي الله عنه عند البخاري، ومن حديث عمار رضي الله عنه عند مسلم.

وأما الشطر الثاني فيشهد له ما أخرجه البخاري كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الشعر والرجز والهجاء (٤/رقم: ٦١٤٥) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « إنَّ من الشعر حكمة .» .

(١) تصحفت في "الكامل" إلى « عن ».

ذكر صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس رضي الله عنهما

٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا محمد بن صالح بن هاني، ثنا أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا هدية بن خالد، ثنا جرير بن حازم، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية عم الأحنف قال: « قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقرأ هذه الآية: ﴿[ف] مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(١) فقلت: لا أبالي أن لا أسمع غيرها حسبي حسبي ». [٦١٣/٣]، م: (٣٦٧/ب)، ع: (٢٢٧/٢ - ٢٢٨/أ).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن صالح بن هاني:

أبو جعفر الوراق.

سمع الكثير، وكان يفهم ويحفظ، وكان ثقة زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده، قاله ابن كثير. "البداية والنهاية" (٢٣٨/١١ - ٢٣٩)، وجاء عنده: محمد بن صالح بن يزيد. وقال السبكي: « سمع الكثير بنيسابور ولم يسمع بغيرها، سمع السري بن خزيمة وغيره، روى عنه أبو بكر بن إسحاق وأبو علي الحافظ وغيرهما ». "طبقات الشافعية" (١٧٤/٣).

وأثنى عليه ابن الأخرم في دينه، ومات سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: المصدرين السابقين.

٢ - أبو زكريا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد:

روى عن: يحيى بن يحيى، وابن راهويه، وأحمد بن حنبل، وطبقته. وعنه: إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة، والسراج، ومحمد بن صالح، وجماعة. انظر: "السير" (٢٨٦/١٢).

قال فيه ابن أبي حاتم: « هو صدوق ». "الجرح والتعديل" (١٨٦/٩).

قال الحاكم: « هو إمام نيسابور في الفتوى والرئاسة ... ». "السير" (٢٨٥/١٢).

(١) الفاء ساقطة في الحديث.

(٢) سورة الزلزلة: الآيتان: (٧ - ٨).

وقال فيه الذهبي: « الحافظ المجود الشهيد ». المصدر السابق.

وقال أيضاً: « حافظ كأيّيه » يعني الإمام محمد بن يحيى الذهلي الإمام المعروف. "الميزان" (٨١/٦).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة حافظ من الحادية عشرة، مات شهيداً سنة سبع وستين [ق] ». "التقريب" (ص: ١٠٦٦).

٣ - هُدبة بن خالد:

ابن الأسود القيسي، الثوباني أبو خالد البصري.

روى عن جرير بن حازم، والحمادين، وسليمان بن المغيرة، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والحسن بن سفيان، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٥٢/٣٠ - ١٥٥).

عامة علماء الجرح على ثقته، واختلفوا في مرتبته.

قال ابن معين: « ثقة ». "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٥٨).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٦/٩).

وقال مسلمة: « بصري ثقة ». "تهذيب التهذيب" (٢٠/٦).

وقال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (١١٤/٩).

وقال ابن عدي: « وثقه الناس، وروى عنه الأئمة، وهو صدوق لا بأس به ». "الكامل" (٢٥٩٩/٧).

وقد غمز الذهبي ابن عدي لذكره له في "الكامل". انظر: "السير" (٩٨/١١).

وقال ابن قانع: « صالح ». "تهذيب التهذيب" (٢٠/٦).

وقال النسائي: « ضعيف ». "تهذيب الكمال" (١٥٥/٣٠).

قال الذهبي: « ما أدري مستند قول النسائي ». "السير" (٩٨/١١).

وقال: « وأما النسائي فقال: ضعيف، وقوّاه مرة أخرى ». "الميزان" (٤١٩/٥).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة عابد، تفرّد النسائي بتليينه، من صغار التاسعة، مات سنة بضع وثلاثين [خ، م، د] ». "التقريب" (ص: ١٠١٨).

٤ - جرير بن حازم:

ابن زيد بن عبد الله بن شجاع العتكي الجهمي.

روى عن: أيوب السختياني، وثابت البناني، والحسن البصري، وغيرهم.

روى عنه: السفينان، وابن المبارك، وابن وهب، والقطان، وهذبة، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٤/٥٢٤ - ٥٢٩).

جماهير العلماء على ثقته في نفسه.

قال أحمد: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس». انظر: "تهذيب

التهذيب" (١/٣٦٧).

وقال ابن معين: «هو عن قتادة ضعيف».

وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي

عن قتادة أشياء لا يُتابع عليه». "الكامل" (٢/٥٤٩)، وانظر: "الثقات الذين ضعفوا

في بعض شيوخيهم" (ص: ٢٠٠).

وقال ابن معين، وابن حبان، والساجي: «إن له أوهاماً إذا حدث من حفظه».

انظر: "تهذيب التهذيب" (١/٣٦٦ - ٣٦٧).

وقد اختلط إلا أن اختلاطه لم يؤثر على حديثه، وذلك أن أولاده حجبوه.

انظر: "الجرح والتعديل" (٢/٥٠٥)، و"الكواكب النيرات" (ص: ١١١ - ١١٩).

وأما أوهامه فقال الذهبي: «اغترت أوهامه في سعة ما روى». "السير

(١٠٠/٧).

قال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث

من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال

الاختلاط [ع]». "التقريب" (ص: ١٩٦).

قلت: وخلاصة حاله أنه ثقة إلا في حديثه عن قتادة.

٥ - صعصعة بن معاوية عم الأخنف:

ابن عبادة بن النزال بن عبيد التميمي السعدي، ذكره العسكري وغيره في

الصحابة، وكذا ذكره ابن حجر في "الإصابة" في القسم الأول من حرف الصاد (١٧٩/٢) (رقم: ٤٠٦٧).

وذكره في التابعين: خليفة بن خياط، وابن حبان. انظر: "الطبقات" (ص: ١٩٥)، و"الثقات" (٣٨٣/٤).

وقال النسائي: « ثقة ».

قال ابن حجر: « توثيق النسائي له دليل على أنه عنده تابعي ». انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٥٢/٢).

وقال الذهبي في "الكاشف" (٢٦/٢): « صحابي »، وقال في "تجريد أسماء الصحابة" (٢٦٥/١): « مختلف في صحبته ».

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٤٥٣): « له صحبة، وقيل: إنه مخضرم ». وهذا الحديث إسناده صحيح، وقول صعصعة بن معاوية فيه: « قدمت على النبي ﷺ فسمعتة يقرأ ... » الحديث، دلالة قوية على كونه صحابيا.

وقال الذهبي في ترجمته في "التجريد" (٢٦٥/١): « وله حديث عن النبي ﷺ رواه النسائي وإسناده صحيح ».

إسناد المصنف: صحيح.

والحسن البصري وإن كان يرسل إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد في "المسند" (٥٩/٥) من طريق أسود بن عامر، وعند ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٠٢/٢)، وعند غيرهما.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٦/٨)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٣/٣٨٨١) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن هذبة بن خالد به مثله، ووقع فيه: صعصعة ابن معاوية عم الأحنف.

ومن طريق الطبراني: المزني في "تهذيب الكمال" (١٧٣/١٣ - ١٧٤).

وتابع سليمان بن حرب هذبة عند أبي نعيم.

وخالف هدية جماعة من الثقات، فقالوا: صعصة عم الفرزدق، وهم:

١ - يونس بن محمد المؤدب، عند النسائي في "التفسير" (رقم: ٧١٤).

٢ - شيان بن فروخ، عند ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٠٢/٢) موصولاً.

٣ - يزيد بن هارون.

٤ - الأسود بن عامر.

٥ - وعفان بن مسلم، ثلاثتهم عند أحمد في "المسند" (٥٩/٥) موصولاً من

طريق يزيد وأسود، ومرسلاً من طريق عفان.

وأخرجه من طريق يزيد ابن سعد في "الطبقات" (٣٩/٧)، وابن الأثير في "أسد

الغابة" (٢١/٣ - ٢٢).

ومن طريق الأسود: ابن أبي شيبة في "مسنده" (٨/رقم: ٧٨٩٨ - إتحاف الخيرة).

قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح».

٦ - ابن المبارك، في "الزهد" له (ص: ٢٧) على الشك بالاتصال والإرسال،

وكذلك على الشك: عم الفرزدق أو جده. قال: «قدم صعصة عم الفرزدق أو

جده، أو قال: قدمت على النبي ﷺ».

٧ - سليمان بن حرب، ذكره ابن الأثير كما سيأتي.

وقد تتابع المترجمون لصعصة بن معاوية على أنه عم الأحنف بن قيس، وليس

عماً للفرزدق، ومشى على ذلك ابن سعد في "الطبقات" (٣٩/٧)، وخليفة بن خياط

في "الطبقات" (ص: ١٩٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٢٠/٤)، وأبو حاتم في

"الجرح والتعديل" (٤٤٥/٤)، وابن حبان في "الثقات" (٣٨٣/٤)، ابن عبد البر في

"الاستيعاب" (١٨٨/٢ - حاشية الإصابة)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧٤/١٣)،

والذهبي في "الكاشف" (٢٦/٢)، و"التجريد" (٢٦٥/١)، وابن حجر في "الإصابة"

(١٧٩/٢)، وفي "تهذيب التهذيب" (٥٥٢/٢)، وفي "التقريب" (ص: ٤٥٣).

وقال أبو أحمد العسكري: «وقد وهم في صعصة بن معاوية عم الأحنف

بعضهم فقال: صعصة عم الفرزدق، وهو غلط، قال ابن الأثير: وهذا يؤيد قول أبي

نعيم». "أسد الغابة" (٢٢/٣).

وقال ابن الأثير: «ورواه سليمان بن حرب وابن المبارك، عن جرير فقالوا: صعصعة عم الفرزدق مثل يزيد بن هارون، وليس بشيء؛ فإنَّ الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال ...». "أسد الغابة" (٢١/٣ - ٢٢).

وقال المزي بعد ما ذكر من رواه عن جرير، وقال فيه: عم الفرزدق: «والصحيح أنَّه عم الأحنف بن قيس ... وليس للفرزدق عم اسمه صعصعة، لكن جدُّه اسمه صعصعة بن ناجية»، ثم ترجم له. "تهذيب الكمال" (١٣/١٧٤، ١٧٥).

وعندي أنَّ الوهم من جرير بن حازم، وذلك أنَّه لا يمكن توهيم هذا الجمع الكبير من الثقات الأثبات حيث تتابعوا على روايته من كونه عم الفرزدق، وكذلك لا يمكن توهيم الحسن البصري، وذلك أنَّه روى عدة أحاديث عن صعصعة بن معاوية في كلها يقول: عم الأحنف. انظر: "التاريخ الكبير" (٣٢٠/٤)، و"تهذيب الكمال" (١٣/١٧٤ - ١٧٥).

فما بقي إلا جرير بن حازم، وهو وإن كان ثقة إلا أنَّه إذا حدَّث من حفظه يهمل ويخطئ، فلعله مرة حدَّث به على الصواب، فسمعه منه هذبة، ثم حدَّث به على الوهم فسمعه منه جماعة، والله أعلم.

والحديث اختلف في وصله وإرساله على جرير، فالجماعة رَوَّوه عنه موصولاً، ورواه عفان مرسلًا وابن المبارك على الشك بالإرسال أو الوصل.

ومثل هذا لا يُعل به الحديث، وذلك أنَّنا لو أردنا الترجيح هنا لرجَّحنا الوصل؛ لأنَّ رواية الوصل أكثر من رواية الإرسال، ولكن متى ما أمكن الجمع بين القولين لا يُصار إلى الترجيح، وذلك أنَّ الراوي هنا وهو جرير ينشط تارة فيوصله، لا ينشط تارة فيرسله، وهذا أمر معروف عند العلماء، والله أعلم.

والحديث أخرجه غير من تقدَّم: عبد بن حميد، وابن مردويه كما في "الدر المنثور" (٣٨١/٦).

شواهد:

للحديث عدة شواهد مرسلة، منها:

١ - مرسل زيد بن أسلم:

أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (ص: ٢٧) قال: حَدَّثَنَا معمر، عن زيد بن أسلم: أَنَّ رجلاً قال: « يا رسول الله، ليس أحد يعمل مثقال خيراً إلّا رآه، ولا يعمل مثقال ذرة شراً إلّا رآه؟ قال: نعم، قال: فانطلق الرجل وهو يقول: واسوأناه، قال النبي ﷺ: آمن الرجل ». وهذا سند صحيح.

وأخرج عبد الرزاق في تفسيره (٣١٥/٢)، وسعيد بن منصور وعبد بن حميد نحوه. انظر: "الدر المنثور" (٣٨١/٦).

وجاء أيضاً بلفظ آخر عن زيد بن أسلم:

فأخرج عبد الرزاق (٣١٥/٢) وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم: « أَنَّ النبي ﷺ دفع رجلاً إلى رجل يعلمه فعله حتى بلغ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ فقال الرجل: حسبي، فقال الرجل: يا رسول الله أرأيت الرجل الذي أمرتني أن أعلمه لما بلغ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ فقال: حسبي؟ فقال النبي ﷺ: « دعه فقد فقه ». انظر: "الدر المنثور" (٣٨١/٦ - ٣٨٢).

٢ - مرسل الحسن البصري:

أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (ص: ٢٨) قال: أخبرنا معمر، قال: قال الحسن: « لما نزلت ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ قال رجل من المسلمين: حسبي إن عملت مثقال ذرة من خير أو شر رأيت، انتهت الموعظة ». ومعمر وإن كان ثقة إلّا أنه ضعيف في البصريين.

وأخرجه عبد الرزاق كما في "الدر المنثور" (٣٨٢/٦).

٣ - مرسل المطلب بن حنطب:

قال: « أَنَّ رسول الله ﷺ قرأ في مجلس - ومعهم أعرابي جالس - ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ فقال الأعرابي: يا رسول الله أمثقال ذرة؟ قال: نعم، فقال الأعرابي: واسوأناه ثم قام وهو يقولها، فقال رسول الله ﷺ: لقد دل قلب الأعرابي الإيمان ». أخرجه سعيد بن منصور كما في "الدر" (٣٨١/٦).

٤ - مرسل قتادة:

قال: « ذكر لنا أنَّ رجلاً ذهب مرة يستقرئ فلما سمع هذه الآية ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخرها فقال: حسي حسي إن عملت مثقال ذرة من خير رأيتُه وإن عملت مثقال ذرة من شر رأيتُه، وذكر أنَّ النبي ﷺ كان يقول: هي الجامعة الفاذة ». أخرجه عبد بن حميد. انظر: "الدر" (٣٨٢/٦).

٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا علي بن أحمد بن قرقوب التمار بهمدان، ثنا محمد بن معاذ الحلبي^(١) [دران]^(٢)، ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثني أبي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن جارية^(٣) بن قدامة رضي الله عنه قال: « قلتُ يا رسول الله، قل لي قولاً ينفعني وأقيل عليّ لعيّ أعيه، فقال: لا تغضب، وأعادها عليّ مراراً يقول: لا تغضب ». [٦١٥/٣]، م: (٣٦٧/ب - ٣٦٨/أ)، ع: (٢/٢٢٨/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن أحمد بن قرقوب التمار:

هو علي بن أحمد بن محمد الهمداني، ويُعرف (بابن قرموز).

سمع: إبراهيم بن ديزيل، ومحمد بن معاذ (دران) وعمر بن حفص السدوسي، وجماعة.

روى عنه: صالح بن أحمد الهمداني، وأبو بكر بن لال، وأبو عبد الله الحاكم، والقاضي عبد الجبار، وآخرون.

له رحلة. تاريخ الإسلام (وفيات سنة خمسين وثلاثمائة ص: ٤٧٠).

٢ - محمد بن معاذ:

ابن سفيان بن المستهل البصري ثم الحلبي، يلقَّب: « دُرَّان ».

روى عن: القعنبي، وعمر بن مرزوق، وجماعة.

وعنه: النجاد، وعلي بن أحمد^(٤) المصيصي، والطبراني، وجماعة.

قال الذمهي: « الإمام المحدث المعمر الصدوق ».

توفي سنة أربع وتسعين ومائتين. "السير" (١٣/٥٣٦).

(١) في (م): « الجنبي »، وهو خطأ.

(٢) زيادة من (ع)، وفي (م): داران.

(٣) في (م): « جارية ».

(٤) قد يكون هو شيخ الحاكم، فنسبه إلى قرقوب، وإلى صنعته فقال: التمار، لكن لم أقف على ما يدل على شيء من ذلك بالرجوع إلى ترجمته، والله أعلم.

٣ - عبد الله بن مسلمة القعنبي:

قال ابن حجر: « ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، من صغار التاسعة، مات في أول سنة إحدى وعشرين بمكة [خ، م، د، ت، س] ». "التقريب" (ص: ٥٤٧).

٤ - أبوه:

هو مسلمة بن قعنب الحارثي البصري والد القعنبي.

روى عن: أيوب السخيتاني، وهشام بن عروة، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم. روى عنه: ابنه إسماعيل بن مسلمة، وعبد الله بن مسلمة، ويوسف السمطي. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٧٢/٢٧ - ٥٧٣).

قال أبو داود: « كان له شأن وقدر ». "سؤالات الآجري" (٣٩٧/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٩٠/٧)، وقال: « مستقيم الحديث ».

وقال ابن حجر: « ثقة، من الثامنة [د] ». "التقريب" (ص: ٩٤٣).

٥ - هشام بن عروة:

من الثقات المشاهير.

٦ - أبوه:

هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي.

٧ - الأحنف بن قيس:

ابن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه الضحاك، وقيل: صخر، مخضرم ثقة، من الثانية، قيل: مات سنة سبع وستين، وقيل: اثنتين وسبعين [ع]. "التقريب" (ص: ١٢١).

٨ - جارية بن قدامة:

ابن مالك بن زهير التميمي السعدي، مختلف في صحبته، وقد ذكره ابن سعد فيمن نزل البصرة من الصحابة. "الطبقات" (٥٦/٧).

وقال أبو حاتم: « له صحبة ». "الجرح والتعديل" (٥٢٠/٢)، وكذا قال ابن حبان في الثقات (٦٠/٣).

وقد ذكره المصنفون في الصحابة في كتبهم، كابن قانع، وأبي نعيم، وابن منده، وابن عبد البر، وابن الأثير، وغيرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع (١/١٥٧)، والمعرفة لأبي نعيم (٢/٢٠٧ - ٢٠٨)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/٢٢٦ - ٢٢٧)، وأسد الغابة لابن الأثير (١/٣١٤).

قال ابن حجر: « صحابي على الصحيح، مات في ولاية يزيد [عس] ». "التقريب" (ص: ١٩٣).

وهو كما قالوا، وقد عدّه بعضهم في التابعين. انظر: ثقات العجلي (١/٢٦٤)، وذكره كذلك في ثقات التابعين ابن خلفون. انظر: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (١/١٣١).

إسناد المصنف: فيه من لم أقف عليه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/٢٦٢) (رقم: ٢٠٩٤) حدّثنا محمد بن معاذ الحلبي به مثله.

وقد تابع مسلمة بن قعنب عددًا من الرواة:

١ - عمرو بن الحارث: عند ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٢/٥٠١ - ٥٠٢) (رقم: ٥٦٨٩) وفيه: « أن جارية ابن عم له »، وعند الطبراني في "الكبير" (٢/٢٦٢) (رقم: ٢٠٩٦).

٢ - أبو أسامة: عند الطبراني في "الكبير" (٢/٢٦٤) (رقم: ٢١٠٦) وفيه: « أن جارية ابن عم الأحنف ».

٣ - زهير: عند أحمد في "المسند" (٥/٣٧٢)، وفيه: « عن الأحنف عن عم له »، ولم يصرح باسمه.

٤ - حماد بن سلمة: عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٧/٢٤٦)، وفيه: « عن الأحنف عن عمه ».

٥ - صدقة بن عبد الله: عند ابن عبد البر في "التمهيد" (٧/٢٤٦)، وفيه: « الأحنف عن عمه ».

٦ - وهيب: عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٣٧)، وفيه: «الأحنف عن بعض عمومته».

٧ - عبد الله بن نعيم: وعنه أحمد في "المسند" (٥/٣٤)، وفيه: «الأحنف عن عم له يقال له جارية»، وابن سعد في "الطبقات" (٧/٥٦)، وفيه: «الأحنف عن ابن عم له يقال له جارية»، وعند الطبراني في "الكبير" (٢/٢٦٣) (رقم: ٢١٠٣)، وفيه: «الأحنف عن عم له من بني تميم يُقال له جارية بن قدامة».

ورواه عن ابن نعيم أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (٥/٢١٦) (رقم: ٢٥٣٨٠)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢/٢٦٣) (رقم: ٢١٠٢)، وفيه: «الأحنف بن قيس عن ابن عم له من بني تميم [عن]»^(١) جارية بن قدامة»، وعند ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٥٧)، وفيه: «الأحنف عن جارية».

وقد اختلف على ابن نعيم في إسناد هذا الحديث، وستأتي - إن شاء الله - الأوجه الأخرى.

قال ابن عبد البر: «رواه يحيى القطان عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن (جارية) بن قدامة مثل لفظ حماد بن سلمة حرفاً بحرف ... ورواه الليث بن سعد، والمفضل بن فضالة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس: أنَّ ابن عم له ... هكذا قال الليث ومفضل: ابن عم [له]، وقال من ذكرنا من الحفاظ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف، عن عمه، وبعضهم سمَّاه كما تراه جارية بن قدامة». "التمهيد" (٧/٢٤٦ - ٢٤٧).

وقد اختلف على هشام بن عروة في هذا الحديث، فروي عنه بذكر واسطة بين جارية والنبي ﷺ: «عم له من بني تميم، أو ابن عم له، أو رجل»، فممن رواه عنه بالواسطة:

١ - أبو معاوية: وعنه أحمد في "المسند" (٥/٣٤)، وفيه: «عن الأحنف، عن جارية بن قدامة قال: وحدثني عمُّ لي أتى النبي ﷺ ...»، الحديث.

(١) [عن] هذه زادةا محقق المصنف الحوت من عنده، وكذا هي عند الطبراني، ولعل الصواب حذفها كما في بقية الروايات عن ابن نعيم، وذكره ابن عبد البر في "التمهيد" عن ابن أبي شيبة (عن الأحنف عن جارية). انظر: "التمهيد" (٧/٢٤٦).

وعنه سريج بن يونس عند أبي يعلى في "مسنده" (٢١٠/٦) (رقم: ٦٨٠٣)، وفيه: «الأحنف عن جارية بن قدامة أخبرني عم أبي أنه قال ...».

٢ - عبدة بن سليمان:

أ - عنه أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١٦/٥) (رقم: ٢٥٣٨١) وفيه: «الأحنف عن جارية بن قدامة عن ابن عم له من بني تميم».

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد" (٣٧١/٢) (رقم: ١١٦٨) مثله.

وعنه أيضاً مطين عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٣/٢) (رقم: ٢١٠) وفيه:

«الأحنف عن عم له من بني تميم عن جارية بن قدامة».

وهو مخالف لكل الطرق، ومخالف لما جاء عن ابن أبي شيبة نفسه.

وعند ابن قانع في "معجم الصحابة" (٥٧/١)، وفيه: «عن الأحنف عن جارية»،

وكذا هو مخالف لما سبق، ولعل الوهم في ذلك والله أعلم من مطين.

ب - أبو كريب، عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٣/٢ - ٢٦٤) (رقم: ٢١٠٥)

كرواية ابن أبي شيبة.

٣ - محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٢/٢) -

(٢٦٣) (رقم: ٢٠٩٩) يرويه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن طلحة بن قيس، عن

الأحنف بن قيس، عن جارية بن قدامة، عن ابن عم له به.

والطفاوي صدوق يهمل. انظر: "التقريب" (ص: ٨٧١)، وقوله في الحديث: «طلحة

ابن قيس» لا يتابع عليه.

وقد جاء وجه آخر من الاختلاف، حيث جعل هذا الحديث من رواية جارية

ابن قدامة إلا أن القصة وقعت لرجل أو لعمه، وليس له، وقد جاءت من طريق:

١ - يحيى بن سعيد، يرويه عنه:

أ - أحمد في "المسند" (٤٨٣/٣)، وفيه: «الأحنف عن عم له يقال له: جارية

ابن قدامة: أن رجلاً قال ...»، وفي آخر الحديث: «قال يحيى: قال هشام: قلت يا

رسول الله، وهم يقولون: لم يدرك رسول الله ﷺ».

وفي (٣٤/٥)، وفيه كما في الذي قبله، وزاد تفسيره لقول يحيى فقال: «يعني

يحيى بن سعيد يقول: وهم يقولون».

ب - محمد بن المثني، عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٧/٢).

ج - أبو خيثمة، عند ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٥٠٤/١٢) (رقم: ٥٦٩٠).

د - عمر بن شبة، عند الخرائطي في "مساوي الأخلاق" (رقم: ٣٢٠).

هـ - مسدد، عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٢/٢) (رقم: ٢٠٩٥).

و - يعقوب بن إبراهيم، عند الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠٨/٣).

وعندهم جميعاً: «الأحنف بن قيس عن جارية بن قدامة: أن رجلاً ...».

٢ - علي بن مسهر: عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٢/٢) (رقم: ٢٠٩٧)،

وفيه: «الأحنف، عن جارية بن قدامة: أن عمه أتى النبي ﷺ ...».

٣ - عبد الله بن نمير: عند الطبراني في "الكبير" (٢٦٢/٢) (رقم: ٢٠٩٨) كما

عند علي بن مسهر، إلا أنه سقط من الإسناد «الأحنف بن قيس».

يرويه عن ابن نمير: عبيد بن غنام، وقد خالف أحمد بن حنبل وابن سعد وأبا

بكر بن أبي شيبة وغيرهم، فعند هؤلاء كما تقدّم: «الأحنف عن عم له أو ابن عم له

يقال له جارية»، فالحديث عندهم حديث جارية نفسه والقصة له.

وأقوى هذه الطرق هو الوجه الأول: «الأحنف، عن عم له أو ابن عم له يقال

له جارية»، فهو أقوى وأكثر عدداً، ويُضاف إلى ذلك أن الحديث جاء من غير طريق

هشام كما جاء عندهم:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٣٧٠/٥) عن حسين بن محمد.

والطبراني في "الكبير" (٢٦٣/٢) (رقم: ٢١٠٠) من طريق أسد بن موسى.

وعنده أيضاً في "الكبير" (٢٦٣/٢) (رقم: ٢١٠٧)، ابن عبد البر في "التمهيد"

(٢٤٨/٧) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، ثلاثتهم عن ابن أبي الزناد، عن أبيه،

عن عروة، عن الأحنف، عن ابن عم له به، وفي بعضها: «يُدعى جارية بن قدامة».

فقد تابع أبو الزناد هشام بن عروة، وعبد الرحمن ابنه في حفظه شيء، انظر:

التقريب (ص: ٥٨٧)، وقد توبع عروة فيه أيضاً:

فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٢٦٣/٢) (رقم: ٢١٠١)، وفي "الأوسط"

(٢٧٧/٧) (رقم: ٧٤٩١) حدثنا محمد بن شعيب الأصبهاني، ثنا عبد الرحمن بن سلمة

الرازي، ثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، ثنا محمد بن كريب، عن أبيه قال: شهدت الأحنف بن قيس يحدث [عن] ^(١) عمه، وعمه جارية بن قدامة به.

قال في "الأوسط": « لم يرو هذا الحديث عن كريب إلا ابنه محمد، تفرّد به: أبو زهير، والمشهور من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن جارية بن قدامة ». قلت: أبو زهير لا بأس به، إلا أنه كان ينفرد بأحاديث لا يتابعه عليها الثقات، فتكلّم فيه بسببها. انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٢٢/٣).

وعلى فرض عدم صحة متابعة عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الرحمن بن مغراء، وأنّ الحديث حديث هشام، فالصواب من حديثه ما تقدّم من رواية الأكثر، وقد رجّح ذلك ابن حجر في "الإصابة" (٢١٩/١ - ٢٢٠)، وقوّى ذلك بطريق ابن أبي الزناد وابن كريب.

وهذا الحديث قال فيه المنذري: « رواه أحمد، ورواته رواية الصحيح، وابن حبان في صحيحه، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط ... ». "الترغيب" (٤٤٦/٣). ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكونه في معرفة الصحابة، وهما متساهلان فيه، وكذا الغرض من إيراد الحديث هو إثبات الصحبة، والإسناد ظاهره الاستقامة. والحديث صحيح ويزداد قوة بما له من الشواهد.

شواهد:

للحديث عدة شواهد، منها:

١ - حدي أبي هريرة رضي الله عنه: « أن رجلاً قال للنبي ﷺ أوصني؟ قال: لا تغضب، فردّد مراراً لا تغضب ».

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (٦١١٦/٤).

٢ - عبد الله بن عمر، ٣ - أبو الدرداء، وغيرهم بنحو حديث أبي هريرة. انظرها في: "إتحاف السادة المتقين" كتاب: ذم الغضب والحقد والحسد (٨/٥)، و"جامع العلوم والحكم" (٣٦٢/١ - ٣٦٣).

(١) سقطت من المعجم الكبير، وهي مثبتة في الأوسط، وإثباتها هو الصواب كما هو ظاهر؛ لأنّ الحديث حديث جارية وليس الأحنف.

ذِكْرُ مَجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ السَّلَامِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا محمد بن صالح بن هاني، ثنا السري بن خزيمة، ثنا أبو غسان، ثنا زهير بن معاوية، ثنا عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، ثنا مجاشع ابن مسعود قال: « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأخي مجالد^(١) بعد الفتح فقلت: يا رسول الله جئتك بأخي مجالد لتبايعه على الهجرة، فقال: ذهب أهل الهجرة بما فيها، فقلت: فعلى أي شيء تبايعه يا رسول الله؟ قال: أبايعه على الإسلام والإيمان والجهاد ». [٦١٦/٣]، م: (٣٦٨/أ)، ع: (٢٢٨/٢) ب).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن صالح بن هاني:

تقدم في الحديث (رقم: ٥).

٢ - السري بن خزيمة:

ابن معاوية أبو محمد الأيوردي، محدث نيسابور.

سمع من: أبي نعيم، وعبدان بن عثمان، وطبقته.

حدث عنه: أبو بكر بن خزيمة، وإبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن صالح بن هاني، وعدد كثير. انظر: "السير" (٢٤٥/١٣).

قال فيه ابن حبان: « مستقيم الحديث ». "الثقات" (٣٠٢/٨).

وقال الحاكم: « هو شيخ فوق الثقة ».

وقال الذهبي: « الإمام الحافظ الحجة ». "السير" (٢٤٥/١٣).

توفي في حدود سنة خمس وسبعين ومائتين. انظر: المصدر السابق (٢٤٦/١٣).

٣ - أبو غسان:

هو مالك بن إسماعيل النهدي، مولاهم الكوفي ابن بنت حماد بن زيد.

(١) كذا في المطبوع وعند البخاري ومسلم، وفي م، وع: « خالد »، وهو تصحيف.

روى عن: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وزهير بن معاوية، وسفيان بن عيينة، وجماعة كثيرين.

وعنه: البخاري، والجوزجاني، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٨٦/٢٧ - ٨٩).

قال ابن معين: « كان أبو غسان أثبت من أبي نعيم ... وقال: هو أجود كتاباً وأثبت ». "تاريخ الدوري" (٥٤٣/٢).

وقال أبو حاتم: « ... لم أر بالكوفة أئقن من أبي غسان لا أبو نعيم ولا غيره ... وهو متقن ثقة ». "الجرح والتعديل" (٢٠٦/٨ - ٢٠٧).

وقال يعقوب بن شيبة: « ثقة صحيح الكتاب », وقال أبو داود: « كان صحيح الكتاب جيد الأخذ », وقال النسائي: « ثقة ». انظر: "تهذيب الكمال" (٩٠/٢٦).

ذكره الجوزجاني في "أحوال الرجال" (ص: ٨٣) للمذهب، وقال: « كان حسناً - أعني الحسن بن صالح - على عبادته وسوء مذهبه ».

ولذا أورده ابن عدي لكلام الجوزجاني فيه، وقال: « هو أشهر من أن يذكر له حديث، فإن أحاديثه تكثر، وهو في نفسه صدوق، وإذا حدث عن صدوق مثله، وحدث عنه صدوق فلا بأس به وبحديثه ».

ولم يرضَ الذهبي ذكر ابن عدي له في كامله؛ لكونه مجمعاً على ثقته، فقال: « تناكد ابن عدي بإيراده مع اعترافه بصدقه وعدالته ». "الميزان" (٣٤٤/٤).

قلت: ابن عدي سار على منهجه في إيراد من تُكَلِّم فيه وإن كان ثقة، إلا أنه قد يؤخذ عليه جعله في منزلة الصدوق، وأن أحاديثه لا بأس بها.

قال ابن حجر: « ثقة متقن، صاحب كتاب، عابد، من صغار التاسعة، مات سنة سبع عشرة [ع] ». "التقريب" (ص: ٩١٣).

٤ - زهير بن معاوية، ومن فوقه من رجال الصحيحين.

إسناد المصنف: صحيح.

تفريغ الحديث:

وهم الحاكم في استدراكه لهذا الحديث وهو حديث متفق عليه.

فأخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: ٥٣، (٣/رقم: ٤٣٠٥ — ٤٣٠٨) قال: حَدَّثَنَا عمرو بن خالد، حَدَّثَنَا زهير به نحوه، ولم يصرح باسم أخيه، وإنما قال: «بأخي».

وأخرجه من طريق الفضيل بن سليمان، حَدَّثَنَا عاصم به نحوه. وفيه ذكر مجالد بكنيته وهي «أبو معبد»، وزاد: «فلقيت أبا معبد فسألته فقال: صدق مجاشع»، وفيه المبايعة على الإسلام والجهاد فقط. ثم قال البخاري: «وقال خالد عن أبي عثمان عن مجاشع أنه جاء بأخيه مجالد»، فصرح البخاري باسمه وأنه مجالد.

وأخرجه كذلك في كتاب: الجهاد، باب: البيعة في الحرب (٢/رقم: ٢٩٦٢) حَدَّثَنَا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل، عن عاصم به مختصراً، وفيه المبايعة على الإسلام والجهاد.

وأخرجه كذلك في باب: لا هجرة بعد الفتح من الكتاب نفسه (٢/رقم: ٣٠٧٨) قال: حَدَّثَنَا إبراهيم بن موسى، أخبرنا يزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي عثمان النهدي، وفيه ذكر مجالد باسمه، والمبايعة على الإسلام فقط.

وأخرجه مسلم كتاب: الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير (رقم: ١٨٦٣) حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، حَدَّثَنَا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول به.

وفيه أن المبايع هو مجاشع نفسه لا أخوه مجالد.

قال: وحَدَّثَنِي سويد بن سعيد، حَدَّثَنَا علي بن مسهر، عن عاصم، بنحو حديث الباب، وفيه المبايعة على الإسلام والجهاد والخير.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا محمد بن فضيل، عن عاصم به.

ولعل الحاكم إنما سكت عنه؛ لشكه أن الحديث في الصحيح، فلعله أورده وأراد التنقيب عنه، فعاجلته المنية، أضف إلى ذلك أن الحاكم تبين لي من عاداته التساهل في كتاب: معرفة الصحابة، والذهبي متابع له في ذلك غالباً، والله تعالى أعلم.

ذكر عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه

٨ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ^(١) علي بن عبد العزيز، ثنا أبو همام الدلال، ثنا سعد بن السائب الطائفي، عن محمد بن عبد الله بن عياض، عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طاغيتهم^(٢)». [٦١٨/٣]، م: (٣٦٨/ب)، ع: (٢/٢٢٩/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري المعروف بالصُّبْغِي. سمع: الفضل بن محمد الشعراني، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وإسماعيل القاضي، وطبقته.

حدث عنه: أبو علي الحافظ، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبد الله الحاكم، والإسماعيلي، وخلق كثير. انظر: "السير" (٤٨٣/١٥ - ٤٨٤).

أثنى عليه الحاكم ثناء كبيراً في علمه وفضله وعبادته وتصانيفه. انظر: المصدر السابق (٤٨٤/١٥ - ٤٨٧).

قال السمعاني: «الإمام ... أحد المشهورين بالفضل والعلم الواسع». "الأنساب" (٥٢١/٣).

قال الذهبي: «الإمام العلامة المفني المحدث، شيخ الإسلام». "السير" (٤٨٣/١٥).

قال السبكي: «الإمام الجليل ... أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث». "طبقات الشافعية الكبرى" (٩/٣).

(١) في م: «أخبرنا»، واختصرت في ع إلى «أنا».

(٢) هو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله، ويتقربون إليه بالأصنام على زعمهم. "نيل الأوطار" (١٤٥/٢).

توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة. انظر: "الأنساب" (٥٢١/٣).

٢ - علي بن عبد العزيز:

ابن المرزبان بن سابور أبو الحسن البغوي، نزيل مكة.

سمع: أبا نعيم، وعفان، والقعني، وعلي بن الجعد، وجماعة.

حدث عنه: الطبراني، وعلي بن محمد بن مهرويه القزويني، وعبد المؤمن بن خلف النسفي، وجماعة. انظر: "السير" (٣٤٨/١٣).

قال ابن أبي حاتم: « كتب إلينا بحديث أبي عبيد، وكان صدوقاً ». "الجرح والتعديل" (١٩٦/٦).

وقال الدارقطني: « ثقة مأمون ».

وقال الذهبي: « كان حسن الحديث ». انظر: "السير" (٣٤٩/١٣)، وفي "الميزان" (٦٣/٤): « ثقة ».

مات سنة ست وثمانين ومائتين، وقيل: سنة سبع.

٣ - أبو همام الدلال:

هو محمد بن محب بن إسحاق القرشي البصري.

روى عن: إبراهيم بن طهمان، وسعيد بن السائب الطائفي، وسفيان الثوري، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن منصور الرمادي، وحنبل بن إسحاق بن حنبل، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦٦/٢٦).

قال أبو حاتم: « صالح الحديث، صدوق، ثقة في الحديث ». "الجرح والتعديل" (٩٦/٨).

وقال أبو داود: « ثقة ». "سؤالات الآجري" (٤٥/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨١/٩).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين، [د، س، ق] ». "التقريب" (ص: ٨٩٣).

٣ - سعيد بن السائب الطائفي:

ابن أبي حفص الثقفي.

روى عن: داود بن أبي عاصم، وسفيان الثوري، ومحمد بن عبد الله بن عياض، وغيرهم.

روى عنه: خالد بن مخلد القطواني، وسفيان بن عيينة، وابن مهدي، وأبو همام الدلال، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٨/١٠).

قال ابن معين: « ثقة ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٢٢).

وقال أبو داود: « لا بأس به ». "تهذيب الكمال" (٤٥٩/١٠).

وقال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات البرقاني" (ص: ٣٣).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٤٥٩/١٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦١/٨).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين [د،

س، ق] ». "التقريب" (ص: ٣٧٩).

٤ - محمد بن عبد الله بن عياض:

الطائفي.

روى عن: عثمان بن أبي العاص الثقفي.

وروى عنه: « سعيد بن السائب الطائفي ».

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٣٦/١)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٠٢/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٧٨/٥).

وقال الذهبي: « لا يُعرف ». "الميزان" (٤٨/٥).

وقال ابن حجر: « مقبول، من الثالثة، [د، ق] ». "التقريب" (ص: ٨٦٤).

أي حيث يُتَابَع وإلا فليْن الحديث.

ولم يذكروا له راوياً غير سعيد بن السائب، فعلى هذا فهو مجهول العين، ولكن

روى عنه بلدیه وقبلیه، ثم هو من التابعین، وقد حسن لهم جماعة من العلماء.
وأيضاً سكت عن حديثه هذا أبو داود فهو عنده صالح الحديث، وقد وافق
الشوكاني ابن حبان في توثيقه فقال: « رجال إسناده ثقات ». "النيل" (١٤٥/٢).

إسناد المصنف: فيه محمد بن عبد الله بن عياض.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٤٩/٩) (رقم: ٨٣٥٥) حدثنا علي بن عبد العزيز
به مثله.

وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٤/رقم: ٤٩٣٣)، ومن طريق الطبراني المزي في
"تهذيب الكمال" (٥٢٩/٢٥).

وأخرجه أبو داود كتاب: الصلاة، باب: في بناء المساجد (٣١١/١)
(رقم: ٤٥٠)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٣٦٢/٢)، وابن عبد البر في "التمهيد"
(٢٢٨/٥).

وأخرجه ابن ماجه كتاب: الصلاة، باب: أين يجوز بناء المساجد (٢٤٥/١)
(رقم: ٧٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣٩/٢)، وفي "الدلائل" (٣٠٦/٥).
وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٣٦/١) معلقاً.

كلهم من طرق عن أبي همام الدلال به.

شواهد:

حديث طلق بن علي:

قال: « خرجنا ستة وفد إلى رسول الله ﷺ ... »، وفيه: « اذهبوا بهذا
الماء فإذا قدمتم بلدكم فاكسروا بيعتكم، ثم انضحوا مكانها هذا الماء واتخذوا مكانها
مسجداً ... »، الحديث.

أخرجه النسائي في "المجتبى" كتاب: المساجد، باب: اتخاذ البيع مساجد (٣٨/٢)،
(٣٩)، وفي "الكبرى" (رقم: ٧٨٠) - ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢٨/٥) -
(٢٢٩)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥٤٢/٢ - ٥٤٣)، وابن سعد في "الطبقات"

(٥/٥٥٢)، والطبراني في "الكبير" (رقم: ٨٢٤١)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٤/٤٧٩) (رقم: ١٦٠٢)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٢/٥٩٩ - ٦٠١)، أحمد في "المسند" مختصراً (أطراف المسند ٢/٦٢٥ رقم: ٢٩٤٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١/٤٢٣) ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٥/٢٢٨ - ٢٢٨)، والطبراني في "الأوسط" كما في "نيل الأوطار" (٢/١٤٦).

كلهم من طريق ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن طلق بن علي به.

وهذا الإسناد فيه قيس بن طلق، مختلف فيه، وقال ابن حجر: «صديق».

"التقريب" (ص: ٨٠٥).

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/٢٣) حدثنا موسى بن داود، ثنا محمد بن جابر، عن عبد الله بن بدر، عن طلق بن علي به مختصراً، وليس فيه قيس بن طلق.

ومحمد بن جابر هو ابن سيار الحنفي، ضعيف، وأسقط من السند ذكر قيس بن طلق.

وحديث طلق هذا حديث لا بأس به.

ولعل الحاكم سكت عنه؛ لكونه في معرفة الصحابة، وأراد إثبات صحبة عثمان ابن أبي العاص رضي الله عنه، وهذا مما يتساهل فيه الحاكم وتبعه على ذلك الذهبي، والله أعلم.

ذكر أبي الطفيل عامر بن واثلة الكنانى رضي الله عنه

٩ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عاصم، أنبأ^(١) جعفر بن يحيى، أخبرني عمي عمارة بن ثوبان: أن أبا الطفيل أخبره قال: « كنتُ غلاماً أحمل عضو البعير، فرأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لحمًا بالجعرانة^(٢)، فجاءته امرأة فبسط لها رداءه فقلت: من هذه؟ قالوا: أمه التي أرضعته ». [٦١٨/٣ - ٦١٩]، م: (٣٦٨/ب)، ع: (٢٢٩/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم:

الخطاط القنطري.

روى عن: أحمد بن عبيد النرسي، وأبي قلابة الرقاشي، وأبي إسماعيل الترمذي.

روى عنه: أبو الحسين ابن رزقويه، وأبو الحسين علي بن أحمد بن عمر المقرئ،

وأبو الحسن علي بن الحسين النعالي.

وذكر الخطيب أن ابن أبا الفوارس ذكر أنه كان فيه ليناً. انظر: "تاريخ بغداد"

(٢٨٣/١).

٢ - أبو قلابة:

عبد الملك بن محمد بن مسلم الرقاشي الضريير.

روى عن: أشهل بن حاتم، وأبي داود الطيالسي، وأبي عاصم النبيل، وغيرهم.

روى عنه: ابن ماجه، والطبري، وابن صاعد، وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن

السماك، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٠١/١٨ - ٤٠٢).

(١) في م: « أخبرنا أبو جعفر »، وفي ع: « أنا أبو جعفر »، و « أبو » في كليهما مقحمة.
(٢) وهي بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها رسول الله ﷺ لما قسم غنائم هوازن. انظر: "معجم البلدان" (١٤٢/٢).

وهو مختلف فيه:

قال الدارقطني: « صدوق، كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يحتج بما يتفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء ما منها حديث سلم منه، إما في الإسناد، أو في المتن، كأنه يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه^(١) ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٣١).

وقال ابن رجب: « كثير الوهم قبل اختلاطه أيضاً ». "شرح علل الترمذي" (٣٢٠/٢).

قال أبو داود: « رجل صدوق، أمين مأمون، كتبت عنه بالبصرة ». "سؤالات الآجري" (١١٥/٢).

قال الطبري: « ما رأيت أحفظ من أبي قلابة ». "تهذيب الكمال" (٤٠٣/١٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٩١/٨)، وقال: « كان يحفظ أكثر حديثه ». ووثقه ابن الأعرابي ومسلمة بن القاسم وأثنيا على حفظه لحديث شعبة. انظر: "تهذيب التهذيب" (٥١٢/٣).

واختلف فيه قول الذهبي، فوصفه بالإمام الحافظ وحسن له حديثاً في "السير" (١٧٧/١٣، ١٧٩).

وقال: « صدوق يخطئ ». "الكاشف" (١٨٨/٢)، وفي "المغني" (٤٠٨/٢) اختار قول الدارقطني: « كثير الوهم لا يحتج به », وفي رجال ابن ماجه (ص: ٢٢٦): « ليس بذاك ».

وقال ابن حجر: « صدوق يخطئ، تغير حفظه، لما سكن بغداد، من الحادية عشرة، مات سنة ست وسبعين [ق] ». "التقريب" (ص: ٦٢٦).

وأما اختلاطه فقد ذكره عنه تلميذه ابن خزيمة. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٢٦/١٠)، وانظر: كتاب "المختلطين" للعلائي (ص: ٧٧ - ٧٨)، و"الكواكب النيرات" (ص: ٣٠٤ - ٣١٣)، ولعل القنطري - وهو بغدادى - ممن سمع منه في بغداد،

(١) قارن بما في: "تاريخ بغداد" (٤٢٥/١٠)، و"تهذيب الكمال" (٤٠٣/١٨).

والأفهم ممن لا يعلم متى سماعه، ومثلهم لا يُقبل حديثهم، والله أعلم.

٣ - أبو عاصم:

هو الضحاك بن مخلد الشيباني، وفيه التقى الإسناد.

إسناد المصنف: ضعيف، جعفر وعمه عمارة كلاهما مجهولاً الحال.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٦٤/٤) حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا إبراهيم بن عبد الله، عن أبي سلمة، ثنا (أبو عبد الله محمد بن يعقوب)^(١)، ثنا أبو عاصم به نحوه. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه».

ولعل سبب سكوت الحاكم مع أنَّ في إسناده مجهولين، هو ما تقدَّم من كون الحديث في المعرفة، والمراد إثبات الصحبة، والذهبي متابع للحاكم في الأغلب على أصل عمله وهو الاختصار، والله أعلم.

(١) كذا فيه، ولعله مقحم.

ذكر سُرّاقة بن مالك بن جعشم رضي الله عنه

١٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الزاهد، ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني موسى بن علي بن رباح اللخمي، عن أبيه، عن سُرّاقة بن مالك بن جعشم رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم قال له: « يا سُرّاقة، ألا أُخبرُك بأهل الجنة وأهل النار؟ فقلتُ: بلى يا رسول الله، فقال: أما أهل النار فكلُّ جعظري^(١) جواظ^(٢) مستكبر، وأما أهل الجنة، فالضعفاء المغلوبون ». [٦١٩/٣]، م: (٣٦٨/ب)، ع: (٢٢٩/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني الزاهد:

من أهل نيسابور.

سمع: الحسين بن الفضل، والسري بن خزيمة، وأحمد بن محمد بن نصر اللباد، وغيرهم.

روى عنه أبو حفص بن شاهين، وأبو عبد الله الحاكم، وغير واحد. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥١/٥)، "السير" (٣٨٢/١٥)، و"الجواهر المضية" (٦٦/٢). قال الخطيب: « كان ثقة ». "تاريخ بغداد" (٤٥١/١٥).

وقال الذهبي: « الإمام الفقيه المأمون الزاهد العابد ... عظمه الحاكم ويحمله ». انظر: "السير" (٣٨٢/١٥، ٣٨٣).

قال الخطيب: « توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ». "تاريخ بغداد" (٤٥٢/٥).

٢ - أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل:

ابن يوسف السلمي الترمذي، نزيل بغداد.

(١) الجعظري: القبط الغليظ المتكبر، وقيل: هو الذي يتفخ بما ليس عنده وفيه قصر. "النهاية" (٢٧٦/١).
(٢) الجواظ: الجموع المنوع، وقيل: الكثير اللحم المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين. "النهاية" (٣١٦/١).

روى عن: إسماعيل بن أبي أويس، وأبي صالح عبد الله بن صالح المصري،
وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، والنسائي، والفريابي، والحاملي، وغيرهم. انظر: "تهذيب
الكمال" (٤٨٩/٢٤ - ٤٩٠).

جماهير العلماء على ثقته، فقد وثقه النسائي، والخلال، والخطيب. انظر:
المصدر السابق (٤٩١/٢٤)، والدارقطني، والحاكم، ومسلمة، وغيرهم. انظر:
"تهذيب التهذيب" (٤٢/٥).

وقال ابن عقدة: « صدوق مشهور بالطلب ». "تاريخ بغداد" (٤٤/٢).

وقال ابن أبي حاتم: « تكلموا فيه ». "الجرح والتعديل" (١٩١/٧).

قال ابن حجر: « ثقة حافظ، لم يتضح كلام أبي حاتم فيه، من الحادية عشرة،
مات سنة ثمانين [ت، س] ». "التقريب" (ص: ٨٢٦).

٣ - عبد الله بن صالح:

ابن محمد بن مسلم الجهني مولاهم.

روى عن: إبراهيم بن سعد الزهري، والليث بن سعد، وموسى بن علي بن
رباح، وغيرهم.

روى عنه: ابن ديزيل، والحسن بن شجاع البلخي، وأبو إسماعيل محمد بن
إسماعيل السلمي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٩٨/١٥ - ١٠١).

والكلام فيه كثير جداً وطويل، واختلف العلماء فيه اختلافاً شديداً، بين
مضعف وموثق ومحسن لحديثه، والذي يظهر لي من كلام العلماء فيه أنه صدوق في
نفسه، وليس ممن يتعمد الكذب، وقد وقع في حديثه غلط كثير، وكان له رجل سوء
يدخل في كتبه ما ليس من حديثه، فكان يحدث به يظنه حديثه، فمثله ضعيف
الحديث، وقال ابن حجر: « صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة،
من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين [خ، د، ت، ق] ». "التقريب" (ص: ٥١٥).

وليس هو من شرط البخاري في الصحيح، وإنما أخرج له شيئاً في المتابعات
من روايته عن الليث مما شركه فيه الثقات الأثبات، وعلق له عن الليث شيئاً كثيراً،

وخلاصة ذلك أنَّ ما أخرج له من الأحاديث إنما انتقاه من حديثه مما تبين له أنه لم يخطئ فيه. انظر: "هدي الساري" (ص: ٤٣٤ - ٤٣٥).

٤ - موسى بن علي بن رباح:

موضع الالتقاء مع المحكوم عليه.

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه عبد الله بن صالح ضعيف، وعلي بن رباح لم

يسمع من سراقه.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١/٦٠ - ٦١): حدَّثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، حدَّثني موسى بن علي بن رباح به مثله، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ». ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه للكلام في عبد الله بن صالح، وكون الحديث في معرفة الصحابة، والقصد هو إثبات صحة سراقه، والله أعلم.

ذكر أسامة بن عمير الهذلي والد أبي المليم رضي الله عنهما

١٣ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا الحسن بن محمد الأزهري، ثنا إسحاق بن داود الصواف بتستّر^(١)، ثنا إبراهيم بن المستمر العروقي، ثنا عبد الوهاب بن عيسى الواسطي، ثنا يحيى بن أبي زكريا الغساني، حدثني مُبَشَّرُ^(٢) بن أبي المليم بن أسامة، عن أبيه، عن جدّه أسامة بن عمير: «أنه صلّى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ركعتي الفجر، فصلّى قريباً منه، فصلّى النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ركعتين خفيفتين فسمعه يقول: اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ وَمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». [٦٢٢/٣]، م: (٣٦٩/ب)، ع: (٢٣٠/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - الحسن بن محمد:

ابن إسحاق بن إبراهيم الأزهري الإسفراييني. سمع: أبا بكر بن رجاء، ويوسف بن يعقوب القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم.

روى عنه: الحاكم، وعبد الرحمن بن محمد بن بالويه، وآخرون. قال الحاكم: «كان محدّث عصره، ومن أجود الناس أصولاً». وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المجود». انظر: "السير" (٥٣٥/٥ - ٥٣٦). توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. انظر: "الأنساب" (١٢٥/١).

٢ - إسحاق بن داود الصواف:

لم أقف له على ترجمة إنما على ذكر فقط. قال ابن ناصر الدين في رسم تستر: «سمع بها الطبراني من نحو ثلاثين شيخاً،

(١) بالضم ثم السكون وفتح التاء الأخرى وراء، أعظم مدينة بخوزستان. معجم البلدان (٢٩/٢)، تبعد ستين ميلاً شمال الأهواز. انظر: بلدان الخلافة الشرقية (ص: ٢٦٨ - ٢٦٩).

(٢) في م، وع، والمطبوع: «ميسرة»، وهو خطأ.

قلت: وقع لي منهم أربعة وعشرون رجلاً، وهم - ثم سردهم - وقال: وإسحاق بن داود الصواف عن يحيى بن غيلان .« توضيح المشتبه " (١/٥١١ - ٥١٢).

وانظر: "معجم الطبراني الصغير" (١/٩٩)، و"الأوسط" (٣/٢٣٦ - ٢٣٧).
وحدث عن محمد بن خالد بن خدّاش. "الكبير" (١/٨٣)، وعبد القدوس بن محمد العطار (١/٢٠٦)، ومحمد بن موسى الحرشي (٢/٤٠)، وعن البخاري (٣/١٥٤ - ١٥٥)، ومحمد بن يزيد الأسفاطي (٤/١٦٣)، ومحمد بن عبد الله بن عقيل (٤/٢٢٠)، وغيرهم كثير.

٣ - إبراهيم بن المستمر:

لهذلي العروقي العصفري، أبو إسحاق البصري.

حدث عن: إسحاق بن إدريس الأودي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الوهاب بن عيسى التمار، وغيرهم.

روى عنه: الأربعة إلا الترمذي ففي الشماثل، وإسحاق بن داود الصواف التستري، والسجزي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢/٢٠١ - ٢٠٣).

قال النسائي: « صدوق »، وفي موضع آخر: « ليس به بأس ». انظر: "تهذيب الكمال" (٢/٢٠٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٨١)، وقال: « ربما أغرب ».

ولذا قال الحافظ: « صدوق يغرب من الحادية عشرة [د، تم، س، ق] ».

"التقريب" (ص: ١١٦).

٤ - عبد الوهاب بن عيسى الواسطي:

أبو الحسن التمار.

روى عن: يحيى بن زكريا الغساني.

روى عنه: كردوس بن أبي عبد الله الواسطي، وأحمد بن سنان، وعلي بن

الحسين بن الجنيد.

قال ابن الجنيد: « نبئت شيخنا برواية أحمد بن سنان عنه ».

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: « سألتُ أبي عنه فقال: أدركته ولم أكتب عنه،

ليس به بأس». انظر: "الجرح والتعديل" (٧٣/٦).

٥ - يحيى بن أبي زكريا الغساني:

أبو مروان الواسطي.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، ويونس بن عبيد.

روى عنه: عبد الوهاب بن عيسى التمار الواسطي، ومحمد بن حرب النسائي.

انظر: "تهذيب الكمال" (٣١٤/٣١ - ٣١٥).

سئل ابن معين عن يحيى بن أبي زكريا الذي يروي عن ابن خثيم؟ فقال: « لا أدري ».

وقال أبو حاتم: « شيخ ليس بالمشهور ». انظر: "الجرح والتعديل" (١٤٦/٩).

وقال أبو داود: « ضعيف ». "تهذيب الكمال" (٣١٥/٣١).

وقال البزار: « ليس به بأس ». "كشف الأستار" (٢٣/٤).

وقال ابن حبان: « كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات حتى إذا سمعها من

الحديث صناعته لم يشك أنها مقلوبة، لا يجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات

فيما يروي عن الأثبات ». "المجروحين" (١٢٦/٣).

فالذي يظهر من حاله ما قاله ابن حجر: « ضعيف، ما له في البخاري سوى

موضع واحد متابعة [خ] ». "التقريب" (ص: ١٠٥٥).

٦ - مَبْشَرُ بن أبي المليلح:

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١١/٨)، وابن أبي حاتم في "الجرح

والتعديل" (٣٤٢/٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٠٧/٧) على عادته في توثيق المجاهيل.

وقال الحافظ في "اللسان" (٢٢٩/٣): « قد وجدت له في الكبير للطبراني في

ترجمة أسامة بن عمير حديثاً منكراً، والآفة فيه من مبشر ».

٧ - أبو المليلح بن أسامة بن عمير:

اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، ثقة، من الثالثة مات سنة ثمان وتسعين،

وقيل: ثمان ومائة وقيل بعد ذلك، [ع]. "التقريب" (ص: ١٢١٠).

٨ - أسامة بن عمير^(١):

ابن عامر بن الهذلي والد أبي المليح صحابي، تفرّد ولده عنه. انظر: "معجم الصحابة" لابن قانع (١/رقم: ٧)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (١/رقم: ٨٦)، و"الإصابة" (٤٧/١)، و"التقريب" (ص: ١٢٤).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩٥/١) (رقم: ٥٢٠) ومن طريقه ابن حجر في "تتائج الأفكار" (٣٨٢/١ - ٣٨٣) حدّثنا إسحاق بن داود الصواف به مثله، لكن أدخل في إسناده عباد بن سعيد بين يحيى بن أبي زكريا ومبشر بن أبي المليح.

قال الهيثمي في "المجمع" (٢٢٢/٢): «رواه الطبراني في الكبير وفيه عباد بن سعيد قال الذهبي: عباد بن سعيد عن مبشر لا شيء، قلت: وقد زكاه ابن حبان في الثقات^(٢)». اهـ.

وقال ابن حجر عَقِبَهُ: «هذا حديث حسن».

قلت: وليس كما قال لما علمت.

(١) ألزم الدارقطني الشيخين إخراج حديثه ما كان منه من طريق قتادة وأبي فلابة وخالد الحذاء عن أبي المليح، عن أبيه. انظر: "الإلزامات" (ص: ٨٤ - ٨٦)، ومراده ظاهر بأنّه يلزمهما ما صح فيه الطريق إلى أبي المليح، وصنيع الحاكم هنا مخالف لمراد الدارقطني.

(٢) قال ابن حجر: «ما أدري عنى (أي ابن حبان) هذا أو غيره». "اللسان" (٢٢٩/٣) ولم يذكر - ابن حبان - ما يتمييز به. "التتائج" (٣٨٣/١).

هو وهم منه فالذي ذكره ابن حبان ونقله عنه ابن حجر عباد بن سعيد آخر، وهو في (١٦٠/٧) من الثقات ترجم له ابن حجر في "اللسان" فخلط بين الترجمتين من يروي عن مبشر ومن يروي عن أبي بردة بن أبي موسى روى عنه أهل العراق! فلذا لم يتميَّز له.

أما الذي يروي عن مبشر فهو في الرابعة من "الثقات" (٤٣٤/٨) فتنبه.

وذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٠/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكر عباد بن سعيد الذي يروي عن أبي بردة وذكر أنّ الصواب فيه عباد بن يوسف، وكذا ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٩/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأخرجه البزار في "مسنده" كما في "كشف الأستار" (٢٢/٤ - ٢٣) من طريق عبد الوهاب بن عيسى به نحوه.

وجاء في سنده عباد بن سعيد كما عند الطبراني، وتصحف مبشر إلى ميسرة، وجعله موثقاً لأبي المليح وليس ابناً له، ثم قال عقب الحديث: « لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد ».

قال الهيثمي في "المجمع" (١١٣/١٠): « رواه البزار وفيه من لا أعرفه ».

وأخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (ص: ٥٢) (رقم: ١٠٣) من طريق عبد الوهاب بن عيسى الواسطي به، مثل ما عند الطبراني لكن سقط من المطبوع أسامة بن عمير حيث جاء فيه: عن مبشر بن أبي المليح، عن أبيه رضي الله عنه فسقط: [عن أبي المليح] بينهما. انظر: "الأذكار" للنووي (ص: ٧٠).

وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" كما في "أطرافه" لابن القيسراني (١/رقم: ٥٨٠) وقال: « تفرد به مبشر عن أبيه عن جدّه ».

وأخرجه الضياء في "المختارة" من "الأفراد" للدارقطني.

انظر: "اللسان" (٢٢٩/٣)، و"إتحاف المهرة" (٣٣٦/١).

وفي الإسناد عباد بن سعيد.

قلت: في جميع الكتب ذكروا عباد بن سعيد^(١) فاحتمال كبير أن يكون سقط من نسخة المستدرک.

وعليه فهذا الحديث مسلسل بالضعفاء، وقال الألباني: « فهو إسناد ظلمات بعضها فوق بعض »، وحكم عليه بأنه ضعيف جداً^(٢). انظر: "تمام المنة" (ص: ٢٣٨ - ٢٣٩).

وفي الباب:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها:

(١) وعباد قال فيه الذهبي: « بصري مقل، روى عن مبشر لا شيء ». "الميزان" (٨٠/٣).

(٢) قلت: لكنّه عاد وقوّاه بشاهديه. انظر: "الصحيحة" (٥٨/٤ - ٥٩)، و"التوسل" (ص: ٥٠)، وما في "تمام المنة" أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

أَنَّ النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ رَبَّ جبريل وميكائيل ورب إسرئيل أعوذ بك من حرِّ النار ومن عذاب القبر»، من غير تقييد بركعتي الفجر.

أخرجه النسائي في "سننه" كتاب: الاستعاذة، باب: الاستعاذة من حرِّ النار (٢٧٨/٨) أخبرني أحمد بن حفص، عن أبيه، عن إبراهيم، عن سفيان بن سعيد، عن أبي حسان، عن جصرة، عن عائشة به.

وذاها الإسناد لا بأس به.

جصرة وهي بنت دجاجة العامرية، قال البخاري: «عند جصرة عجائب». تهذيب التهذيب (٥٨٦/٦).

وذكرها ابن حبان في "الثقات" (١٢١/٤)، وقال العجلي: «كوفية تابعة ثقة» "الثقات" (٤٥٠/٢)، ولذا قال ابن حجر: «مقبولة من الثالثة، ويُقال: لها إدراك». "التقريب" (ص: ١٣٤٨)، فلم يعتد بتوثيق العجلي وابن حبان.

وهذا الإدراك لم يثبت. انظر: "الإصابة" (٢٥٨/٤ - ٢٥٩).

وذكر النسائي بعده حديثاً لأبي بكر الصديق قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول في صلاته: «اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك من فتنة القبر ومن فتنة الدجال ومن فتنة المحيا والممات ومن حر جهنم».

ثم قال النسائي: «هذا هو الصواب».

وكأنه أراد رحمه الله أَنْ الاستعاذة من حرِّ جهنم ومن عذاب القبر إنما صحت من حديث أبي بكر، فَإِنَّ سنده صحيح، والله أعلم.

وحديث عائشة هذا أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٥٦/٤) (رقم: ٣٨٥٨) حدثنا علي بن سعيد الرازي، عن الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي، عن الصباح بن محارب، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن فليت^(١) به مثله.

لكن فيه: «أَنَّ رسول الله ﷺ كان يقوله دبر كل صلاة».

وقال بعده: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا الصباح بن

(١) هو أبو حسان أفلت، ويُقال له: فليت، وفي الطبراني كناه بأبي روح.

محارب تفرد به الحسين بن عيسى ».

قلت: فيه علي بن سعيد متكلم فيه ضعفه الدارقطني وغيره. انظر: "اللسان" (٢٣١/٤).

والحسن بن عيسى الرازي ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٠/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وهما قد توبعا من أحمد بن حفص ووالده علي الحديث دون الزيادة.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٤/رقم: ٤٧٦٠)، وانظر: "المقصد العلي" (٣٣٢/٢) (رقم: ١٦٥٨) حدثنا سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، عن عائشة رضي الله عنها به نحو حديث الباب.

قال الهيثمي في "المجمع" (٢٢٢/٢): «فيه عبد الله بن أبي حميد وهو متروك».

وقال في (١٠٧/١٠): «رواه أبو يعلى عن شيخه سفيان بن وكيع وهو ضعيف».

قلت: بل سفيان بن وكيع متروك الحديث أيضاً، ذلك أنه ابتلي بوراقه فأدخل في حديثه ما ليس منه فنصح فلم يرجع. انظر: "تهذيب الكمال" (١١/٢٠٠ - ٢٠٣).

وقال ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣٨٤/١): «وأبو المليح إن كان هو ابن أسامة المذكور أولاً فقد اختلف عليه في إسناده، وإن كان غيره فهو مجهول» اهـ.

وعليه فإن متابعة عبد الله بن رباح الأنصاري لجسرة - وإن كان ثقة - لا تفيد شيئاً، وذلك أن في السند إليه متروكين.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٠/٦) (رقم: ٩٩٦٦) من وجه آخر عن قدامة^(١)، عن جسرة به، بنحو ما في "المجتبى"، وفيه قصة.

(١) ابن عبد الله أبو روح الكوفي، قيل: إنه فليت أبو حسان. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣/٥٤٧ - ٥٤٨)، و"التقريب" (ص: ٧٩٩).

والذي يظهر والعلم عند الله تعالى أنَّ حديث عائشة رضي الله عنها: « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ». إنما صحَّ في دعاء الاستفتاح من قيام الليل، أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: صلاة المسافرين وقصرها (رقم: ٧٧٠)، والنسائي كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: بأي شيء تستفتح الصلاة (٢١٢/٣)، والترمذي كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة (٤٥١/٥) (رقم: ٣٤٢٠)، وابن ماجه كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الدعاء إذا قام الرجل من الليل (رقم: ١٣٥٧)، كلهم من طريق عمر بن يونس اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: « سألت عائشة أم المؤمنين: بأي شيء كان النبي ﷺ يفتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنَّ تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم ». والله أعلم.

**ذكر عبد الله بن عبد الملك أبي اللحم، وذكر مواليه الذين
أسلموا معه رضي الله عنه**

١٤ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا القعني، ثنا حاتم
ابن إسماعيل، ثنا يزيد بن أبي عبيد قال: سمعتُ عميراً مولى أبي اللحم
يقول: « أمرني مولاي أن أقدّد^(١) له لحماً فجاءني مسكين فاطعمته منه،
فضربني مولاي، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكرْتُ
له ذلك، فدعاه فقال: لم ضربته؟ فقال: يطعم طعامي من غير أن آمره، فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الأجر بينكما ». [٦٢٣/٣]، م: (٣٦٩/ب)، ع: (٢٣٠/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - أبو مسلم:

هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصري المعروف بالكشي وبالكحي.
سمع: محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبا عاصم النبيل، والقعني، والطيالسي،
وغيرهم.

وروى عنه: البغوي، وابن قانع، والقطيعي، وأبو بكر الشافعي، وأبو عمر بن
السماك، وغيرهم.

وثقه الدارقطني وموسى بن هارون وعبد الغني بن سعيد. انظر: "تاريخ بغداد"
(١٢٠/٦ - ١٢١، ١٢٣).

وقال الذهبي: « الشيخ الإمام الحافظ المعمر شيخ العصر صاحب السنن ». "السير"
(١٣/٤٢٣).

(١) أي أعمل اللحم قديداً، وفي "النهاية" (٢٢/٤): « القديد: اللحم المملوح المجفف في الشمس،
فعل بمعنى مفعول »، والله أعلم.

ولد سنة مائتين، وتوفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. "تاريخ بغداد" (١٢١/٦)،
(١٢٤).

٣ - القعني:

تقدم في الحديث (رقم: ٦).

٤ - حاتم بن إسماعيل، ومن فوقه:

ملتقى الإسناد مع مسلم في "صحيحه".

إسناد المصنف: صحيح.

تخريج الحديث:

هذا الحديث وهم الحاكم في استدراكه على الشيخين؛ فقد أخرجه مسلم في
"صحيحه" كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه (رقم: ١٠٢٥) حدثنا
قتيبة بن سعيد، حدثنا حاتم بن إسماعيل به مثله^(١).

وأخرجه من طريق أخرى عن محمد بن زيد، عن عُمير به.

(١) قال ابن المستوفي بعد أن أخرجه في "تاريخ إربل" (ص: ١٦١) من طريق قتيبة به: «هذا حديث

صحيح أخرجه البخاري عن قتيبة بن سعيد».

قلت: وقوله: «أخرجه البخاري» سبق قلم، فالذي أخرجه هو مسلم.

١٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثني محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، عن عمير مولى أبي اللحم قال: « رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أحجار الزيت^(١) يستسقي رافعاً كفيه ». [٦٢٣/٣]، م: (٣٦٩/ب)، ع: (٢٣٠/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

ابن يوسف بن معقل بن سنان الأموي مولاهم النيسابوري الأصم.
روى عن: عباس الدوري، والصغاني، والربيع بن سليمان، وغيرهم.
روى عنه: ابن عدي، وأبو علي النيسابوري، والحاكم، والإسماعيلي، وغيرهم.
انظر: "السير" (٤٥٢/١٥ - ٤٥٤).

قال الحاكم: « ... ما رأينا الرَّحالةَ في بلد من بلاد الإسلام أكثر منها إليه ». وقد ترجم له الحاكم ترجمة حافلة في "تاريخ نيسابور" انظر: "الأنساب" (١٧٩/١) - (١٨٠).

وقال السمعاني: « لم يختلف قط في صدقه وصحة سماعه ». "الأنساب" (١٧٩/١).
وقال الذهبي: « الإمام المحدث مسند العصر، رحلة الوقت ». "السير" (٤٥٢/١٥ - ٤٥٣).

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. انظر: "الأنساب" (١٨٠/١).

٢ - الربيع بن سليمان:

ابن عبد الجبار بن كامل المرادي أبو محمد المصري المؤذن صاحب الشافعي.
روى عن: أسد بن موسى (د س)، وعبد الله بن يوسف التنيسي، والشافعي، وغيرهم.

(١) موضع بالمدينة قريب من الزوراء، وهو موضع صلاة الاستسقاء. انظر: "معجم البلدان" (١٠٩/١).

روى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومحمد بن يعقوب الأصم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٨٧/٩ - ٨٨).

قال عنه النسائي: « لا بأس به ». "المعجم المشتمل" (ص: ١١٩) (رقم: ٣٣٥). وقال أبو سعيد ابن يونس، وأبو بكر الخطيب: « كان ثقة ». "تهذيب الكمال" (٨٨/٩ - ٨٩).

وقال أبو حاتم: « صدوق ».

وقال ابن أبي حاتم: « صدوق ثقة ». "الجرح والتعديل" (٤٦٤/٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٠/٨).

وقال الخليلي: « ثقة، متفق عليه ». "الإرشاد" (٤٢٩/١).

ولم أقف على من تكلم فيه إلاّ مسلمة، حيث قال: « وكان يوصف بغفلة شديدة، وهو ثقة أخبرنا عنه غير واحد ». "تهذيب التهذيب" (١٤٦/١).

ومسلمة متكلم فيه، فلا يُقبل هذا منه، على أنّ لو قبلناه فليس في كلامه ما يدل على أنّ هذه الغفلة في الحديث، والله أعلم.

والنسائي وأبو حاتم جعلاه في مرتبة الصدوق، وقد عُرف تشدهما، والعلماء على توثيقه، فلذا قال ابن حجر: « ثقة من الحادية عشرة، مات سنة سبعين [٤] ». "التقريب" (ص: ٣٢٠).

٣ - أسد بن موسى:

ابن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي، يُقال له: أسد السنة.

روى عن: الحمادين، وابن عيينة، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (خت)، وغيرهم.

وعنه: أحمد بن صالح المصري، والربيع بن سليمان، وعبد الرحمن بن إبراهيم (دحيم)، وغيرهم.

قال عنه البخاري: « مشهور الحديث ». "التاريخ الكبير" (٤٩/٢).

وقال النسائي: « ثقة، ولو لم يصنف لكان خيراً له ». "تهذيب الكمال" (٥١٤/٢).

وقد روى له البخاري في الصحيح استشهداً، واحتج به النسائي وأبو داود. انظر: "تهذيب الكمال" (٥١٤/٢)، "الميزان" (٢٠٧/١).

وقال العجلي: « مصري ثقة، وكان صاحب سنة ». "الثقات" (٢٢٢/١).

ووثقه ابن قانع، والبخاري. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٦٧/١).

وقال الخليلي: « مصري صالح ». "الإرشاد" (٢٦٤/١) (رقم: ١٠٢).

وقال ابن يونس: « روى أحاديث منكراً، وكان ثقة، وأحسب الآفة من غيره ». "السير" (١٦٤/١٠)، وانظر: "الميزان" (٢٠٧/١).

وقال ابن حزم: « منكر الحديث », "المحلى" (٩٠/٢)، (٤٧٢/٧)، وقال: « ضعيف ». "المحلى" (٢١١/٨)، (٦١/٩)، (٣٧٧/١٠).

وعلق الذهبي على تضعيفه بقوله: « هذا تضعيف مردود ». انظر: "الميزان" (٢٠٧/١).

وقال عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى": « لا يُحتج به عندهم ». انظر: "تهذيب التهذيب" (١٦٧/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٦/٨).

واختار الذهبي فيه قول النسائي. انظر: "الكاشف" (٦٦/١).

وأما ابن حجر فقال في "التقريب" (ص: ١٣٤): « « صدوق يغرب، وفيه نصب، من التاسعة مات سنة ثنتي عشرة، وله ثمانون [خت، د، س] ». ولعل الصواب فيه أنه ثقة، وذلك أنه لم يضعفه إلا ابن حزم، وقد علم تشدده، وقد ردّ تضعيفه الذهبي، وأما حكاية عبد الحق فلعله إنما قصد ابن حزم، فلم أقف على من ضعفه غيره.

وأما الإغراب فإنّ الذي ذكره عنه جعل العهدة فيه على غيره، ولم يجزم بتحميله عهدة تلك الأحاديث، ومع ذلك أقرّ بثقته، وهو من أعلم الناس بأحوال المصريين، والله أعلم.

واختار أحمد شاكر توثيقه ورد على ابن حزم في قوله « منكر الحديث ». انظر: "المحلى" (٩٠/٢).

٤ - ابن لهيعة:

هو عبد الله بن عقبة بن فرغان بن ربيعة الحضرمي الغافقي المصري.
روى عن: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن جابر الحضرمي، ومحمد بن زيد بن مهاجر، وجماعة.
روى عنه: إسحاق بن عيسى الطباع، وعبد الله بن وهب، وابن المبارك، وابن المقرئ، والثوري، وجماعة كثيرون.
وقد اختلف فيه اختلافاً كثيراً من بين موثق ومضعف، وقد ضعفه أئمة الجرح والتعديل وتركوا حديثه كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، وابن حبان، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم.
ولم يُثبت جماعة من العلماء قصة احتراق كتبه وأنَّ حاله في أوله وآخره سواء.
وقد وثقه بعض علماء بلده وغيرهم، والأمر فيه أنه ضعيف، وقد أخرج له مسلم مقروناً، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وقد مات سنة أربع وسبعين ومائة.
انظر: "تهذيب الكمال" (٤٨٧/١٦ - ٥٠٣)، ومصادر التحقيق.

٥ - محمد بن زيد بن مهاجر:

ابن قنفذ بن عمير.

روى عن: أبيه زيد بن مهاجر، وعمير أبي اللحم (م ٤)، ومحمد بن المنكدر.
روى عنه: إسماعيل بن جعفر، وعبد الله بن لهيعة، وابن إسحاق، وغيرهم.
انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٠/٢٥ - ٢٣٢).
جمهور العلماء على ثقته، فقد وثَّقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن حبان. انظر: المصدر السابق (٢٣٢/٢٥).

وقال البخاري: « صدوق ». "علل الترمذي الكبير" (ق: ٧٧ ترتيبه)^(١).
وقال الدارقطني: « يُعتبر به »، وقال مرة: « يُحتج به ». "سؤالات البرقاني"
(ص: ٥٩).

وقال ابن حجر: « ثقة من الخامسة [م ، ٤] ». "التقريب" (ص: ٨٤٦).
إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٣٢٧/١) حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا
عبيد بن شريك، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي
هلال، عن يزيد بن عبد الله، عن عمير مولى أبي اللحم به.
قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وعمير مولى أبي
اللحم له صحبة ».

وأخرجه في (٥٣٥/١) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن
عبد الله بن الحكم، ثنا أبي وشعيب بن الليث قال: ثنا الليث بن سعد به.
قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

ولعل الحاكم سكت عنه هنا مع تصحيحه له من الطريق الأخرى؛ لأنَّ في
سنده شيئاً يمنعه من تصحيحه، إلا أنَّ مثله يمكن أن يدخل في "معرفة الصحابة"؛ لأنَّ
القصد هو إثبات الصحبة، وهذا ما يتساهل فيه الحاكم، والله أعلم.

(١) ذكر ذلك د. بشار عواد في "تهذيب الكمال" (٢٣٢/٢٥)، ولم أقف عليه في المطبوع.

ذكر الصَّعب بن جَثَّامة الليثي رضي الله عنه

١٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه بالري، ثنا محمد بن الفرّج، ثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار: أنَّ ابن شهاب أخبره، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن الصَّعب بن جَثَّامة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم قيل له: «إنَّ خيلاً أغارت من الليل فأصابَت من أبناء المشركين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم هم^(١) من آبائهم». [٦٢٥/٣]، م: (١/٣٧٠)، ع: (١/٢٣١/٢).

رجال الإسناد:

١ - إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه:

ابن صالح أبو علي الصفار النحوي.

سمع من: الحسن بن عرفة، وأحمد بن منصور الرمادي، وعباس الدوري، وجماعة.

روى عنه: الدارقطني، وابن منده، والحاكم، وهلال الحفار، وغيرهم.

وثقه الدارقطني وابن منده والحاكم، وقال ابن حجر: «الثقة الإمام النحوي».

انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٢/٦ - ٣٠٣)، "اللسان" (٤٣٢/١).

وقال الذهبي: «مسند العراق».

توفي ببغداد سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة. "السير" (٤٤٠/١٥ - ٤٤١).

٢ - محمد بن الفرّج:

ابن محمود أبو بكر الأزرق.

(١) ليست في م، وفي ع: «هو»، والصواب ما في المطبوع.

حدث عن: حجاج بن محمد الأعور، ومحمد بن عمر الواقدي، والحسن بن موسى الأشيب وجماعة.

روى عنه: أبو بكر الشافعي، وأبو سهل بن زياد، وعبد الصمد بن علي الطوسي، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (١٥٩/٣).

قال الدارقطني: « لا بأس به من أصحاب الكرايسي، يُطعن عليه في اعتقاده ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٤٣).

قال الذهبي: « هو صدوق، تكلم فيه الحاكم لمجرد صحبته الحسين الكرايسي، وهذا تعنت زائد، مع أنه يروي عن الدارقطني أنه قال: لا بأس به، فطعن عليه في اعتقاده »^(١). "الميزان" (١٢٩/٥)، وانظر: "السير" (٣٩٥/١٣).

وقال البرقاني: « قال لي الدارقطني: هو ضعيف ».

قال الخطيب: « قلت: أما أحاديثه فصاحح، ورواياته مستقيمة لا أعلم فيها شيئاً يستنكر، ولم أسمع من أحد من شيوخنا يذكره إلاً بجميل سوى ما ذكرته عن البرقاني آنفاً ». "تاريخ بغداد" (١٥٩/٣).

وذكر الذهبي أنه وجد له حديثاً منكراً متته. انظر: "الميزان" (١٢٩/٥).

لكن ابن حجر في "اللسان" (٣٤٠/٥) حمل العهدة فيه على غيره فبرئ.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٤/٩).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٨٨٨): « صدوق ربما وهم، من الحادية

عشرة، مات سنة اثنتين وثمانين » [تميز]، وذكر أنه بغدادي.

٣ - حجاج بن محمد:

قال ابن حجر: « المصيصي الأعور، أبو محمد ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين [ع] ». "التقريب" (ص: ٢٢٤).

واختلاطه كان بعد الرجعة الثانية إلى بغداد، وذلك أنه سافر إلى المصيصة^(٢)

(١) كأنَّ الذهبي يرى أنَّ قوله: ((من أصحاب الكرايسي يطعن عليه في اعتقاده)) من كلام الحاكم لا من كلام الدارقطني، وليس لديَّ ما يُت هذا ولا ينفيه، لكن الظاهر أنَّ هذا كله من كلام الدارقطني، والله أعلم.

(٢) بالفتح ثم الكسر والتشديد وباء ساكنة وصاد أخرى ...

سنة تسعين ومائة، وأقام بها سنتين بأهله وعياله، ثم رجع إلى بغداد، واختلط قبل موته بيسير.

انظر: "الطبقات" لابن سعد (٣٣٣/٧، ٤٨٩)، "تاريخ بغداد" (٢٣٨/٨)، "تهذيب الكمال" (٤٥٥/٥، ٤٥٦).

وعليه فلعل اختلاطه كان بعد المائتين، وذلك أنهم قالوا: حين رجع في آخر عمره، ولم أقف على سنة ولادة محمد بن الفرج الراوي عنه، وهو بلديه من بغداد حتى أتمكن من معرفة ما إذا كانت روايته قبل الاختلاط أم بعده، لكن روايته هنا مستقيمة سنداً ومتناً، أضف إلى ذلك أنَّ الذهبي قال: « ما هو تغير يضر ... كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أنكر عليه مع سعة علمه ». "السير" (٤٤٩/٩).

واختار ذلك العلاني، فجعله من القسم الأول^(١) من المختلطين الذين لم يضر اختلاطهم بحديثهم. انظر: "كتاب المختلطين" (ص: ١٩).

٤ - ابن جريج:

موضع الالتقاء مع إسناده مسلم في صحيحه.

إسناده المصنف: حسن إن شاء الله.

تفريغ الحديث:

هذا الحديث وهم الحاكم في استدراكه له، وذلك أنه حديث متفق عليه:

أخرجه مسلم كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد (رقم: ١٧٤٥) حدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج به مثله، لكن في أوله: « لو أن ».

مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس ... كانت من مشهور ثغور الإسلام قد رابط بها الصالحون قديماً. "معجم البلدان" (١٤٤/٥ - ١٤٥ - رسم المصيبة).

(١) وهم: من لم يوجب الاختلاط له ضعفاً أصلاً، ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقتله، وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه. انظر: "المختلطين" (ص: ٣).

وأخرجه البخاري كتاب: الجهاد والسير، باب: أهل الدار يبيتون فيصاب
الولدان والذراري (٢/رقم: ٣٠١٢) حدثنا علي بن عبد الله.

ومسلم (رقم: ١٧٤٥) حدثنا يحيى بن يحيى وسعيد بن منصور وعمرو الناقد،
أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن الزهري به نحوه، وفي آخره: «هم
منهم»^(١).

ولعل الحاكم سكت عنه؛ لكونه في "معرفة الصحابة"، وهو يتساهل في هذا
الكتاب، فقد يكون وقع في نفسه أنه في "الصحيحين" فترك الحكم عليه لفسحة في
الأجل، والله أعلم.

(١) قال الحافظ في "الفتح" (١٧١/٦): «قوله: «هم منهم» أي في الحكم تلك الحالة، وليس المراد
إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد: إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلاً بوطء الذرية، فإذا
أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم».

ذكر قباث بن أشيم رضي الله عنه

١٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدَّثني الزبير بن موسى عن أبي الحويرث قال: سمعتُ عبد الملك بن مروان يقول للقبث بن أشيم: «يا قباث أنت أكبر أم رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم؟ فقال: بل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم أكبر منِّي وأنا أسنُّ منه، ولِد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم عام الفيل، ونَبِي على رأس الأربعين من الفيل». [٦٢٥/٣]، م: (١/٣٧٠)، ع: (٢/٢٣١).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ العدل:

تقدَّم في الحديث (رقم: ٢).

٢ - العباس بن الفضل الأسفاطي^(١):

البصري.

سمع أبا الوليد الطيالسي، وعلي بن المديني، وغيرهما.

روى عنه أبو القاسم الطبراني. انظر: "اللباب" (٥٤/١).

قال الدارقطني: «صدوق». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٢٩).

٣ - إسماعيل بن أبي أويس:

هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي.

روى عن: سليمان بن بلال، ومالك بن أنس، وأخيه عبد الحميد، وغيرهم.

روى عنه البخاري، ومسلم، والعباس بن الفضل الأسفاطي، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٣/١٢٤ - ١٢٦).

وهو مختلف فيه:

(١) نسبة إلى بيع الأسفاط وعملها. "اللباب" (٥٤/١)، والأسفاط جمع سفت، وهو ما يُخبأ فيه الطيب. انظر: "المصباح المنير" (ص: ١٠٦).

قال أحمد: « لا بأس به ».

وقال أبو حاتم: « محله الصدق، وكان مغفلاً ». "الجرح والتعديل" (١٨١/٢).
واختلف فيه قول ابن معين، فمرة ضعفه جداً. انظر: "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣١٢)، و"معرفة الرجال" لابن محرز (٦٥/١)، ووثقه عند "الدارمي" (ص: ٢٣٩).

وضعه النسائي. انظر: "الكامل" (٣١٧/١).

وقد اتهم بالكذب، واعتذر عن ذلك ابن حجر بأنه ربما كان ذلك في شببته، ثم صلح حاله، وأن الشيخين إنما أخرجا له من صحيح حديثه، وأنه أخرج أصوله للبخاري، وأنه لا يحتاج بحديثه الذي ينفرد به مما كان خارج الصحيح، انظر: تهذيب التهذيب (١٩٨/١)، وهدي الساري (ص: ٤١٠).

وقال أيضاً: « صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين [خ، م، د، ت، ق] ». التقريب (ص: ١٤١).

٤ - الزبير بن موسى:

ملتقى الإسناد مع الطريق المحكوم عليه.

إسناد المصنف: حسن إن شاء الله.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٦١٠/٢) حدثنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، ثنا الزبير بن موسى به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، إنما أخرج البخاري حديث عكرمة عن ابن عباس: بُعثَ وهو ابن أربعين، والدليل على صحة حديث قباث بن أشيم اختيار سيد التابعين هذا القول ... »، ثم ساقه.
وتعقبه الذهبي فقال: « قلت: عبد العزيز وإه ».

فلعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه مع اشتهاه حال ابن أبي أويس كون الحديث في المعرفة، وفيه إثبات الصحبة.

ذِكْرُ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْبَرَاءِ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٨ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق، وعلي بن حمشاذ، قالوا: أنبأ بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن الحارث بن مالك ابن البرصاء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم فتح مكة: « لا تُغزى مكة بعد هذا العام أبداً ».

قال سفيان: وقد سمعته من زكريا تفسيره على الكفر. [٦٢٧/٣]، م: (٣٧٠/ب)، ع: (٢/٢٣١/ب - ٢/٢٣٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - علي بن حمشاذ:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - بشر بن موسى:

ابن صالح بن شيخ بن عميرة أبو علي الأسدي.

سمع: هوزة بن خليفة، والحسن الأشيب، والحميدي، وغيرهم.

روى عنه: ابنُ صاعد، والنجاد، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٧٦/٧).

كان أحمد بن حنبل يُكرمه وكتب له إلى الحميدي. انظر: المصدر السابق (٨٧/٧).

قال الدارقطني: « ثقة نبيل ». "سؤالات السلمى" (ص: ٧٠ - ط مصر).

قال الخطيب: « كان ثقة أميناً عاملاً ركيناً ». "تاريخ بغداد" (٧٦/٧).

وقال الذهبي: « الإمام الحافظ الثقة المعمر ». "السير" (٣٥٢/١٣).

٤ - الحميدي:

هو عبد الله بن الزبير الإمام المشهور شيخ البخاري.

٥ - سفيان:

هو ابن عيينة الهلالي.

٦ - زكريا بن أبي زائدة:

- خالد ويقال: هيرة - بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيى الكوفي.

ثقة وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، من السادسة، مات سنة سبع
أوثمان أو تسع وأربعين [ع]. "التقريب" (ص: ٣٣٨).

ورواية زكريا عن الشعبي فيها شيء، وذلك أن أبا زرعة قال: «يدلس كثيراً
عن الشعبي»، وقال أبو حاتم: «يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم
يسمعها منه، إنما أخذها عن أبي حريز». "الجرح والتعديل" (٣/٥٩٤).

وأبو حريز هو عبد الله بن الحسين الأزدي، أخرج له البخاري تعليقاً
وأصحاب السنن وهو مختلف فيه، قال فيه ابن عدي في "الكامل" (٤/١٤٧٨):
«عامه ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٥٠٠): «صدوق يخطئ».

وقال يحيى بن زكريا: «لو شئت لسميتُ لك من بين أبي وبين الشعبي».
"تهذيب الكمال" (٩/٣٦٢).

ومع هذا فإن ابن حجر قد عدَّ زكريا في الطبقة الثانية من المدلسين، كما في
"طبقات المدلسين" (ص: ٣١)، وكذا في "النكت" (٢/٦٣٩)، وهذه الطبقة قال فيها
ابن حجر: «من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إمّا لإمامته أو لكونه قليل التدليس في
جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة».

٧ - الشعبي:

عامر بن شراحيل.

٥ - الحارث بن مالك:

ابن قيس الليثي، المعروف بابن البرصاء، صحابي له حديث واحد، تأخر إلى

خلافة معاوية. انظر: "الإصابة" (٢٨٨/١ - ٢٨٩)، و"التقريب" (ص: ٢١٣)، ولقاء الشعبي له ممكن.

إسناد المصنف: صحيح إن شاء الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥٧/٣) (رقم: ٣٣٣٨) من طريق بشر بن موسى به.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٢٦٠/١) (رقم: ٥٧٢) عن سفيان به.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٤٣/٤)، والترمذي كتاب: السير باب: ٤٥ (رقم: ١٦١١)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب: المغازي، باب: حديث فتح مكة (٤٠٤/٧) (رقم: ٣٦٩١١)، وعنه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٢/٢) (رقم: ٩٠٩).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥٦/٣ - ٢٥٧) (رقم: ٣٣٣٣ - ٣٣٣٧)، وابن سعد في "الطبقات" (١٤٥/٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٢٦/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٤/٩)، وفي "دلائل النبوة" (٧٥/٥) كلهم من طرق عن زكريا به.

قال الترمذي بعد إخراج له: «وفي الباب عن ابن عباس، وسليمان بن صرد، ومطيع، وهذا حديث حسن صحيح، وهو حديث زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي فلا نعرفه إلا من حديثه». اهـ.

وهذا الحديث اختلف فيه على الشعبي، فرواه عبد الله بن أبي السفر عنه، عن عبد الله بن مطيع، عن أبيه به، وزاد: «ولا يقتل قرشي بعد هذا العام صيراً».

أخرجه أحمد في "المسند" (٤١٢/٣)، (٢١٣/٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٩٢/٢٠) (رقم: ٦٩١)، والمحاملي في "الجزء الثاني من أماليه من طريق الأصبهانيين كما في "النكت الظراف" (٣٩٢/٨ - ٣٩٣) ^(١) كلهم من طريق محمد بن إسحاق،

(١) قال ابن حجر: «بلفظ آخر: لا يفر من مكة بعد هذا أبداً... الحديث»، والطريق نفسه، فلعله وقع فيه تصحيف.

عن شعبة بن الحجاج، عن عبد الله بن أبي السفر به.

قال الهيثمي في "المجمع" (٢٨٧/٣): «رواه أحمد ورجاله ثقات».

وعبد الله بن أبي السفر ثقة، أخرج له الجماعة سوى الترمذي. انظر: "التقريب" (ص: ٥١٢)، ولم أجد من تكلم فيه.

ولعله لذلك قدم روايته الألباني على رواية زكريا^(١)، وإلا فإن زكريا وعبد الله كلاهما من أصحاب الشعبي، وسئل عنهما أحمد فلم يُفضل بينهما بل قال: «كلاهما كان يختلفان إلى الشعبي جميعاً»^(٢).

وهذا الإسناد فيه محمد بن إسحاق صدوق مدلس لكنه صرح بالتحديث عند أحمد والطبراني، وعليه فهذا الإسناد حسن إن شاء الله.

والذي يظهر والله أعلم أن الحديث عند الشعبي عن الحارث بن مالك، وعن عبد الله بن مطيع عن أبيه على الوجهين، وذلك أن زكريا أيضاً رواه عن الشعبي عن عبد الله بن مطيع، فتابع ابن أبي السفر.

أخرجه أحمد في "المسند" (٤١٢/٣)، (٢١٣/٤)، ومسلم كتاب: الجهاد والسير، باب: لا يقتل قرشي بعد الفتح (رقم: ١٧٨٢) من طرق عن زكريا به مقتصرًا على الزيادة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٨/٢) (رقم: ٧٦٣) عن زكريا به بدون الزيادة.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه مع أن إسناده ظاهره الصحة؛ لكونه في معرفة الصحابة، والله أعلم.

(١) انظر: "الصحيحة" (٥٥٣/٥).

(٢) "العلل" (٩٩/١ - عبد الله)، و"شرح العلل" لابن رجب (٧٠٨/٢ - ٧٠٩).

ذِكْرُ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو المثني، ثنا سويد بن سعيد، ثنا عبيد بن عقيل المقرئ، ثنا سليمان أبو محمد القافلاني، عن عاصم الجحدري، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه: « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرأه ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ﴾ ﴿وَلَا يُوثِقُ﴾^(١) ». [٦٢٧/٣]، م: (٣٧٠/ب - ٣٧١/أ)، ع: (٢٣٢/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - أبو المثني:

هو معاذ بن المثني بن معاذ بن نصر أبو المثني العنبري.

سكن بغداد، وحدث بها عن محمد بن كثير العبدي، ومسدد، والقعني، وغيرهم. وعنه أحمد بن علي الأبار، ويحيى بن صاعد، وابن قانع، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم.

قال الخطيب: « ثقة ». انظر: "تاريخ بغداد" (١٣٦/١٣).

وقال الذهبي في "السير" (٥٢٧/١٣): « ثقة متقن ».

ولد سنة ثمان ومائتين، وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد"

(١٣٦/١٣ - ١٣٧).

٣ - سويد بن سعيد:

ابن سهل بن شهريار الهروي الحدثاني الأنباري سكن « حديثه النورة ».

روى عن: حماد بن زيد، وشريك بن عبد الله النخعي، وعلي بن مسهر، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، وابن ماجه، والحسن الأشيب، وغيرهم. انظر: "تهذيب"

الكمال" (٢٤٧/١٢ - ٢٥٠).

(١) سورة الفجر: الآية (٢٥، ٢٦).

قال ابن معين: « لا ينبغي أن تؤتى^(١)، ولا يسمع منه ». "تاريخ الطبراني" (ص: ٢١). وقال: « ليس بشيء إلا أن يحدث من حفظه ». "سؤالات ابن محرز" (٦٦/١).

وقال: « لو كان لي رمح وقوس لكنت أغزو سويد بن سعيد ». "المجروحين" (٣٥٢/١)، وشدد القول فيه جداً، وله غير ذلك من الأقوال الشديدة. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٢٩/٩ - ٢٣٠).

وقال أبو حاتم: « كان صدوقاً وكان يدلّس أكثر ذاك يعني التدليس ». "الجرح والتعديل" (٢٤٠/٤).

وقال النسائي: « ليس بثقة ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ١٨٧).

وقال ابن حبان: « يأتي عن الثقات بالمعضلات ». "المجروحين" (٣٥٢/١).

وقال أحمد: « أرجو أن يكون صدوقاً أو قال: لا بأس به ». "سؤالات الآجري لأبي داود" (٢٩٩/٢).

وقال: « إنه صالح أو قال: ثقة ». وفي رواية الميموني: « ما علمت إلا خيراً ». "تهذيب الكمال" (٢٥/١٢).

وقال ابن المديني: « ليس بشيء ». "تاريخ بغداد" (٢٣٠/٩).

وقال أبو زرعة الرازي: « أما كتبه فصحيح، وكنت أتبع أصوله وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا ». "سؤالات البرذعي" (ص: ٤٠٩).

وقال ابن عدي: « ولسويد مما أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب ». "الكامل" (١٢٦٥/٣).

وقال البخاري: « فيه نظر، كان أعمى فيلقن ما ليس من حديثه ». "التاريخ الأوسط" (٢٦٢/٢ - ت: اللحيان)، وقال: « حديث سويد منكر ». "السير" (٤١٦/١١).

وقال الخطيب: « كان قد كف بصره في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه، ومن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن ». "تاريخ بغداد" (٢٢٩/٩).

(١) كذا، ولعلها يؤتى.

ونحوه عن أبي أحمد الحاكم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٥٢/١٢).

واحتج به مسلم. "الميزان" (٤٣٨/٢).

وقال الذهبي: « ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول، وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة بأن رواها بنزول درجة أيضاً ». "السير" (٤١٨/١١).

وقال الذهبي في "الكاشف" (٣٢٩/١): « كان يحفظ لكن تغير ».

وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين، وقال: « وقد تغير في آخر عمره بسبب العمى فضعف بسبب ذلك، وقد كان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحته ». (ص: ٥٠ - ت: القريوتي).

وأشار إلى أن سماع مسلم منه قبل التغير العلائي قبله. انظر: "المختلطين" (ص: ٥٥).

وقال في "التقريب" (ص: ٤٢٣): « صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين وله مائة سنة [م، ق] ». «

وعليه فاختلاصة أنه ما حدث به بعد ما عمي فهو ضعيف، وما كان قبل ذلك فما كان من كتابه فهو أقوى وأصح مما حدث به من حفظه، والله أعلم.

٤ - عبيد بن عقيل:

ابن صبيح الهلالي أبو عمرو البصري المقرئ المعلم الضرير.

روى عن: أبان بن يزيد العطار، وجريز بن حازم، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والحارث بن أبي أسامة، وخلف بن هشام البزار، وغيرهم.

قال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٤١١/٥).

وقال أبو داود: « هو في الحديث لا بأس به، وذكر بشيء من أمر العينة ». "سؤالات الآجري" (١٦٠/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٣٠/٨ - ٤٣١).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٦٥١): « صدوق من صغار التاسعة، مات سنة سبع ومائتين»، ورمز له بـ (د)، وسقط من المطبوع رمز (س) وهو في "تهذيب الكمال" و"تهذيبه" لابن حجر.

وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤٨/٤): « علق البخاري في أوائل تفسير النساء أثراً هو فيه من رواية نصر بن علي الجهضمي، عنه، عن سلمة بن علقمة ».

وهذا الأثر: « يذكر عن ابن عباس؟ لا تعضلوهم... »، وصله ابن أبي حاتم بهذا الإسناد الذي يشير إليه ابن حجر. انظر: "تغليق التعليق" (١٩٣/٤ - ١٩٤).

٥ - سليمان أبو محمد:

هو أبو محمد سليمان بن أبي سليمان - وهو محمد - القافلاني^(١) الجرمي البصري. انظر: "التاريخ الكبير" (٣٤/٤)، و"تاريخ الدوري" (٢٣١/١)، وفيه كنيته بأبي الربيع.

روى عن: ابن سيرين. وروى عن أبي طالوت عن مالك بن عبد الله الخثعمي. روى عنه: عمرو بن عاصم الكلابي. "الجرح والتعديل" (١٣٩/٤ - ١٤٠). قال أحمد: « ما أراه إلا ضعيف الحديث، وقال: ما أراه إلا ليس بشيء ». "العلل ومعرفة الرجال" (٩٧/٢).

وقال ابن معين: « ضعيف ». "تاريخ الدوري" (٢٣١/٢).

وقال ابن معين في رواية الدوري عنه أيضاً: « ليس بشيء ». "الجرح والتعديل" (١٤٠/٤).

وقال ابن المديني: « [كان]^(٢) ضعيفاً ليس بشيء ». "سؤالات ابن أبي شيبة له" (ص: ٦٧).

وقال أبو زرعة: « واهي الحديث ». "سؤالات البرذعي" (ص: ٤١٩).

(١) نسبة إلى من يشتري السفن الكبار ... ويكسرها ويبيع خشبها وقيرها وقفلها، والقفل الحديد الذي فيها، وفي "التاريخ الكبير" (٣٤/٤): « وهو يبيع السفن المكسرة ».

(٢) ما بين المعقوفين من الميزان.

وقال النسائي: « متروك الحديث ». "الكامل" (١١١١/٣).

وقال ابن عدي: « لا أرى بأحاديثه بأساً إذا روى عنه ثقة ». "الكامل" (١١١١/٣).

وقال العجلي: « ضعيف الحديث ».

وقال النسائي في "التميز": « ليس بثقة ولا يكتب حديثه ». "اللسان" (٩٤/٣).

وقال الذهبي: « متروك الحديث، بصري مقل ». "الميزان" (٤٠٠/٢).

٦ - عاصم الجحدري:

هو عاصم بن العجاج أبو مجشّر الجحدري البصري.

روى عن: عقبة بن ظبيان، وأبي بكرة رضي الله عنه.

روى عنه: حماد بن سلمة، ويزيد بن زياد بن أبي الجعد. انظر: "الجرح والتعديل" (٣٤٩/٦)، و"التاريخ الكبير" (٤٨٦/٦) ذكره البخاري في "تاريخه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن معين: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٣١٩/٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٠/٥): « من عباد أهل البصرة وقرائهم يروي عن أبي بكرة إن كان سمع منه، وقد رأى أنساً ... مات سنة تسع وعشرين ومائة ». "الثقات" (٢٤٠/٥).

وقال الذهبي: « المقرئ »، وقال: « أخذ عنه سلام أبو المنذر وجماعة قراءة شاذة فيها ما ينكر ». "الميزان" (٦٨/٣).

٧ - أبو قلابة:

هو عبد الله بن زيد بن عمرو - أو عامر - الجرمي أبو قلابة البصري، ثقة فاضل، روى له الجماعة من الثالثة، مات بالشام سنة أربع ومائة، وقيل بعدها. انظر: "التقريب" (ص: ٥٠٨).

وروايته عن مالك بن الحويرث في الكتب الستة. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٤٣/١٤).

٨ - مالك بن الحويرث:

ابن أشيم بن زياد، أبو سليمان الليثي، صحابي نزل البصرة، مات سنة أربع وسبعين. انظر: "الإصابة" (٣/٣٢٢ - ٣٢٣).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/٢٨٩ - ٢٩٠) (رقم: ٦٤٣) من طريق معاذ بن المثني به.

وأخرجه أبو داود كتاب: الحروف والقراءات في أوله (رقم: ٣٩٩٦)، وأحمد في "المسند" (٥/٧١ - ٧٢) من طريق شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عمّن سمع النبي ﷺ يقرأ: ﴿قَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ﴾ «يعني: يفعل به، قال خالد: وسألت عبد الرحمن بن أبي بكره قال: ﴿قَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ﴾ قال: أي يفعل به^(١).

وهذا الإسناد صحيح، والصحابي الذي لم يُسمَّ هو مالك بن الحويرث فيما قاله الحاكم، فقد أخرجه في "المستدرک" (٢/٢٥٥): أخبرنا القاسم بن القاسم السيارى، ثنا عبد الله بن علي الغزال، ثنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا عبد الله بن المبارك، عن خالد به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابي الذي لم يسمه في إسناد فقد سمّاه غيره مالك بن الحويرث».

وأخرجه حفص الدوري في جزء "قراءات النبي ﷺ" (رقم: ١٢٦) من طريق عباد بن عباد المهلي، عن خالد به نحوه، قال بعد ذكر الآية: «منصوبات» إشارة إلى هذه القراءة.

وأخرجه أيضاً (برقم: ١٢٧) حدّثني علي بن عاصم عن خالد الحذاء به، وفيه:

(١) قرأ الجمهور بالبناء للفاعل: أي لا يُعَذِّبُ عَذَابَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثاقَ اللَّهِ أَحَدٌ. وقرأ الكسائي بالبناء للمفعول: أي لا يُعَذِّبُ عَذَابَ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَلَا يُوثِقُ وَثاقَهُ أَحَدٌ. انظر: فتح القدير (٥/٤٤٠).

« أخبرني من أقرأه النبي ﷺ ».

وأخرجه الطبري في "تفسيره" (١٨٩/٣٠) من طريق خارجة، عن خالد به.

وأخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن مردويه وأبو نعيم كما في "الدر

المنثور" (٣٥٠/٦).

قال أبو داود: « بعضهم أدخل بين خالد وأبي قلابة رجلاً، حدثنا محمد بن

عبيد، حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة قال: أنبأني من أقرأه النبي ﷺ، أو

من أقرأه من أقرأه النبي ﷺ: «(قَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ)».

قلت: حماد هنا خالف الجمهور بإدخاله الوسطة مع شكه فيها، فالقول قولهم.

ذكر فضالة بن وهب الليثي رضي الله عنه

٢٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا عمرو بن عون الواسطي، أنبأ خالد بن عبد الله، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن عبد الله بن فضالة الليثي، عن أبيه رضي الله عنه قال: « عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ فِيمَا عَلَّمَنِي أَنْ قَالَ: حَافِظٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ سَاعَاتٌ لِي فِيهَا أَشْغَالٌ، فَمُرْنِي بِأَمْرٍ جَامِعٍ إِذَا أَنَا فَعَلْتُهُ أَجْزَأُ عَنِّي، فَقَالَ: حَافِظٌ عَلَى الْعَصْرَيْنِ، قُلْتُ: وَمَا الْعَصْرَانِ؟ قَالَ: صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا ». [٦٢٨/٣]، م: (١/٣٧١)، ع: (١/٢٣٢/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - علي بن عبد العزيز:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٣ - عمرو بن عون الواسطي:

ابن أوس الواسطي، أبو عثمان البزار البصري، ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة خمسة وعشرين [ع]. "التقريب" (ص: ٧٤٢).

٤ - خالد بن عبد الله:

فيه التقى الإسناد مع المحكوم عليه.

إسناد المصنف: صحيح.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (١٩٩/١) حدثنا علي بن عيسى، ثنا أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد، ثنا يحيى بن معين، ثنا هشيم، أنبأ داود بن أبي هند.

وأخبرني أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا محمد بن بشير بن مطر، ثنا وهب بن بقية، ثنا خالد بن عبد الله به مثله، وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وعبد الله هو ابن فضالة بن عبيد، وقد أخرج له في الصحيح حديثان^(١) »^(٢).

ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكون المراد من ذكره إثبات الصحبة على ما عرف من منهج الحاكم في "معرفة الصحابة" من تساهله في ذلك ومتابعة الذهبي له، والله أعلم.

(١) وهم الحاكم في ذلك، فليس لعبد الله بن فضالة الليثي حديث في السنة إلا عند أبي داود، وهو هذا الحديث، وليس له ذكر في كتب رجال الصحيحين ولا عند المصنف نفسه في كتابه: "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم".

(٢) هذا الحديث صححه ابن حجر واستشكل منته، فقال: ((هذا حديث صحيح، وفي المتن إشكال؛ لأنه يروى بالاختصار على العصرين، ويمكن أن يُحمل على الجماعة، فكأنه رخص له في ترك حضور بعض الصلوات في الجماعة، لا على تركها أصلاً)) .

وأورده العلامة الألباني في "الصحيحة" (٤/رقم: ١٨١٣).

وأعله الذهبي بالنكارة. انظر: "المغني" (١/٣٥٠).

ذكر مصعب بن عمير العبدي رضي الله عنه

٢١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا زيد بن الحباب، ثنا موسى بن عبيدة، عن أخيه عبد الله بن عبيدة، عن عروة بن الزبير، عن أبيه رضي الله عنه قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً بقاء ومعه نفرٌ، فقام مصعب بن عمير عليه بردة ما تكاد تواريه، ونكس القوم، فجاء فسلم فردوا عليه، فقال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيراً وأثنى عليه ثم قال: لقد رأيتُ هذا عند أبويه بمكة يكرمانه وينعمانه، وما فتى من فتیان قريش مثله، ثم خرج من ذلك ابتغاء مرضات الله ونصرة رسوله، أما إنه لا يأتي عليكم إلا كذا وكذا حتى يفتح عليكم فارس والروم، فيغدو أحدكم في حُلَّة ويروح في حُلَّة، ويغدى عليكم بقصعة^(١) ويراح عليكم بقصعة، فقالوا: يا رسول الله نحن اليوم خيرٌ أو ذلك اليوم؟ قال: بل أنتم اليوم خير منكم ذلك اليوم، أما لو تعلمون من الدنيا ما أعلم لاستراحت أنفسكم منها ». [٦٢٨/٣ - ٦٢٩، م: (٣٧١/أ)، ع: (٢٣٢/٢/أ)].

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الحسن بن علي بن عفان العامري:

أبو محمد الكوفي.

روى عن: أسباط بن محمد، وجعفر بن عون، وزيد بن الحباب، وعبد الله بن نمير، وجماعة.

وروى عنه: ابن ماجه، وإسماعيل الصفار، وابن أبي حاتم، والسراج، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٢٥٧/٦ - ٢٥٨).

(١) قال الفيومي: بالفتح، معروفة، والجمع قَصَع وقصاع وقصعات. انظر: المصباح المنير مادة (قصع). قلت: والقصة نوع من الآتية.

قال ابن أبي حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٢٢/٣).

ووثقه الدارقطني. انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٠٢/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨/٨).

وقال الذهبي: « المحدث الثقة ». "السير" (٢٤/١٣).

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٢٤٠): « صدوق من الحادية عشرة، مات

سنة سبعين، وقيل: إنَّ أبا داود روى عنه »، ورمز له بـ (ق) وحزم الذهبي بعدم رواية

أبي داود عنه. انظر: "السير" (٢٥/١٣).

٣ - زيد بن الحُبَاب:

ابن الريان أبو الحسين العُكْلِي الكوفي. "تاريخ بغداد" (٤٤٢/٨).

روى عن: أبي شيبَةَ العبسي، وجعفر بن سليمان الضبعي، وسفيان الثوري،

وموسى بن عبيدة الربذي (ت ق).

روى عنه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وأحمد بن محمد بن حنبل، والحسن بن

علي بن عفان، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٠/١٠ - ٤٥٠).

قال أبو داود: « سمعت أحمد قال: زيد بن الحباب كان صدوقاً، وكان يضبط

الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ ». "سؤالات أبي داود لأحمد"

(ص: ٣١٩)، و"تاريخ بغداد" (٤٤٤/٨).

وقال علي بن المديني: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٥٦٢/٣).

وقال ابن معين: « ثقة ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١١٣).

وقال في رواية الغلابي عنه: « كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس ».

"تاريخ بغداد" (٤٤٤/٨).

وفي رواية ابن سافري عنه: « أحاديث زيد بن الحباب عن سفيان الثوري

مقلوبة ». "الكامل" (١٠٦٥/٣).

وقال أبو حاتم: « صدوق صالح الحديث ». "الجرح والتعديل" (٥٦١/٣).

وقال ابن عدي: « زيد بن الحباب له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ

الكوفة ممن لا يُشك في صدقه، والذي قال ابن معين: أنَّ أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه لا يرفعه غيره، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها». "الكامل" (١٠٦٦/٣).

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة الرباني». "السير" (٣٩٣/٩).

وفي "الميزان" (٢٩٠/٢): «العابد الثقة، صدوق جوال»، ورمز له بـ «صح»^(١).

وفي "الكاشف" (٢٦٥/١): «لم يكن به بأس، قد يهم».

أخرج له الجماعة إلا البخاري ففي القراءة خلف الإمام وغيره». "تهذيب الكمال" (٤٧/١٠).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٣٥١ - ٣٥٢): «صدوق يخطئ في حديث الثوري من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين».

٤ - موسى بن عبيدة:

ابن نشيط بن عمرو بن الحارث الربذي أبو عبد العزيز المدني أخو عبد الله بن عبيدة ومحمد.

روى عن: أبان بن صالح، وأخيه عبد الله بن عبيدة، ومحمد بن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

وعنه: جعفر بن عون، وزيد بن الحباب، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وسفيان الثوري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٠٤/٢٩ - ١٠٦).

وغالب العلماء على ضعفه إلا ما ندر، واختلفوا في مرتبته في الضعف، فمنهم من ضعفه يسيراً، ومنهم من وهّاه. فمن ضعفه ضعفاً يسيراً:

النسائي في إحدى الروايتين حيث قال: «ضعيف». "الكامل" (٢٣٣٤/٦)،

(١) أي أنَّ العمل على توثيقه.

وفي الأخرى قال: « ليس بثقة ». وهي تضعيف شديد. "تهذيب الكمال" (١١٢/٢٩).
وقال ابن المديني: « ضعيف الحديث يحدث بأحاديث مناكير ». "المجروحين" (٢٣٥/٢).

وفي الأخرى ضعفه جداً فقال: « كان ضعيفاً ضعيفاً ... ». "سؤالات ابن أبي شيبة له (ص: ١٢٠).

وقال ابن عدي: « ... وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على روايته يُّن ». "الكامل" (٢٣٣٦/٦).

وقال الدارقطني: « لا يُتابع على حديثه ». "الضعفاء والمتروكين" (ص: ٣٦٦).

وقال: « موسى بن عبيد وخارجة ضعيفان ». "السنن" (٣٥١/١).

وقال الترمذي: « موسى بن عبيدة يضعف في الحديث ». "الجامع" (٣/بعد رقم: ١١٦٧).

وأما من ضعفه ضعفاً شديداً:

فكان يحيى بن سعيد القطان لا يرى أن يكتب حديثه. "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (ص: ١٢٠).

وقال القطان: « كنا نتقيه تلك الأيام ». "التاريخ الكبير" (٢٩١/٤).

وعن أحمد روايات كثيرة وخلاصتها أنه عنده منكر الحديث وضرب على حديثه. انظر: "العلل" لعبد الله (٢٠٨/٢ - ط تركيا)، و"الضعفاء الصغير" للبخاري (ص: ١٠٧)، و"الضعفاء للعقيلي" (١٦١/٤)، و"بحر الدم" (ص: ٤٢٠).

وقال ابن معين: « ضعيف ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١١٩). وعند الدقاق (ص: ٤٩)، و"تاريخ الطبراني" (ص: ٤١)، وابن محرز (١٧٢/١)، وابن الجنيّد (ص: ٣٨٣): « ضعيف الحديث ».

وقال أبو حاتم: « منكر الحديث ». "الجرح والتعديل" (١٥٢/٨).

وقال البخاري: « أنا لا اكتب حديث مجالد ولا موسى بن عبيدة ». "العلل الكبير" للترمذي (٣٠٩/١)، وانظر: (٦٢٨/٢).

ولذا قال الذهبي: «ضعفه». "الكاشف (٣/١٦٤)، و"الديوان" (ص: ٤٠٢)، و"المغني" (٢/٦٨٥)، وهو تضعيف شديد.

وقال ابن حجر: «ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابداً، من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين [ت ق]». "التقريب" (ص: ٩٨٣). وقال أيضاً: «ضعيف جداً». "الفتح" (٧/٦٩٤)، وفي موضع آخر: «شديد الضعف». "الفتح" (٣/٢٢).

فالخلاصة أنه ضعيف جداً، والله أعلم.

٥ - عبد الله بن عبيدة:

ابن نشيط الربذي، أخو موسى بن عبيدة.

روى عن: جابر بن عبد الله، وحسين بن عوف، وسهل بن سعد، الساعدي، وعقبة بن عامر، وغيرهم.

روى عنه: صالح بن كيسان عند البخاري، وعمرو بن عبد الله بن أبي الأبيض، وأخوه: محمد وموسى.

وتكلم فيه أحمد وابن معين وابن حبان وابن عدي.

قال المزي: «وقول يحيى بن معين: لم يرو عنه غير أخيه موسى، ليس كذلك، بل قد رواه^(١) غيره كما تقدم، وكأنه إنما ضعفه لذلك، لأن موسى ضعيف عنده، وكذلك أحمد، وقد وثقه غير واحد». انظر: "تهذيب الكمال" (١٥/٢٦٤ - ٢٦٥).

قلت: أما ابن حبان فنص على أنه إنما ضعفه لذلك، واعتمد قول ابن معين. انظر: "المجروحين" (٢/٤).

وكذا ابن عدي نص على أنه لم يرو عنه إلا أخوه موسى. "الكامل" (٤/١٤٥١).

وقد وثقه يعقوب بن شيبة، وقال النسائي: «ليس به بأس». "تهذيب الكمال" (١٥/٢٦٥).

(١) كذا ولعلها: روى.

وقال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات الحاكم له" (ص: ٢٣٢).

وعاد ابن حبان فذكره في "الثقات" (٤٥/٥)، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً في المغازي والتعبير. انظر: "الهداية والإرشاد" للكلايازي (١/٤١٧)، و"الهدى" (ص: ٤٣٥ - ٤٣٦).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٥٢٥): « ثقة من الرابعة، قتلته الخوارج بقديد سنة ثلاثين [خ] ».

وفي "الفتح" (٣٩٤/٧): « ثقة ».

٦ - عروة بن الزبير:

ابن العوام من رجال الجماعة.

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١١٦/٣) من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن موسى بن عبيدة به نحوه مختصراً. لكن عروة يرويه عن عمر بن عبد العزيز مرسلًا.

ويغني عن هذا الحديث ما أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ٣٥ (٥٥٨/٤) (رقم: ٢٤٧٦)، ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٤٠١/٣) حدثنا هناد، أخبرنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، حدثني يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، حدثني من سمع علي بن أبي طالب يقول: « إنا لجلوس مع رسول الله ﷺ في المسجد، إذ طلع مصعب بن عمير ... »، وذكر نحو حديث الباب، ولم يذكر الفقرة الأخيرة.

قال أبو عيسى: « هذا حديث حسن، ويزيد بن زياد هو ابن ميسرة، وهو مدني، وقد روى عنه مالك بن أنس وغير واحد من أهل العلم ».

وفي "تحفة الأشراف" (٤٦٧/٧): « قال الترمذي عقبه: « حسن غريب »، وأورد قبله حديثاً بالإسناد نفسه وكذا الحكم، وبين الحكمين فرق لا يخفى عند أهل الحديث.

وكذا في "تحفة الأحوذى" (١٤٩/٧): «حسن غريب» .
وأخرجه كذلك أبو يعلى في "المسند"^(١) كما في "الترغيب والترهيب"
للمنذري (٢٠٩/٤ - ٢١٠) وفيه الراوي عن علي لم يسم أيضاً .
وحكم ابن حجر في "الإصابة" (٤٠١/٣) على إسناده بالضعف .
وقد جاء أوله من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحوه .
فقد أخرج أبو نعيم في "الحلية" (١٠٨/١) حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا
الحسن بن سفيان، ثنا إبراهيم الحوراني، ثنا عبد العزيز بن عمير، ثنا زيد بن أبي
الزرقاء، ثنا جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم، عن عمر بن
الخطاب قال: «نظر النبي ﷺ إلى مصعب بن عمير مقبلاً وعليه إهاب كبش قد تنطق
به، فقال النبي ﷺ: انظروا إلى هذا الرجل الذي قد نور الله قلبه، لقد رأيته بين أبي بن
يغذوانه بأطيب الطعام والشراب، فدعاه حب الله ورسوله إلى ما ترون» .
وإبراهيم الحوراني: هو ابن أيوب، ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"
(٨٨/٢)، ولم يذكره يجرح أو تعديل، وترجم له السمعاني في "الأنساب" (٢٨٧/٢)
ولم يذكره يجرح أو تعديل، وإنما قال: «كان من عباد الله الصالحين» .
وعبد العزيز بن عمير لم أقف عليه، فلعله مصحف من عبد العزيز بن عمرو،
والله أعلم، وبقية رجاله ثقات عدا جعفر بن برقان صدوق .

(١) ليس في مسنده المطبوع، فقد قرأت مسند علي رضي الله عنه بتمامه فلم أقف عليه، فلعله في
"مسنده الكبير"، والله أعلم .

ذكر سُهَيْل بن بَيْضَاء رضي الله عنه

٢٢ / أ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثني علي بن عيسى، ثنا أحمد بن نَجْدَة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا فليح بن سليمان، عن صالح بن عجلان ومحمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: « ما صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سُهَيْل بن بَيْضَاء إِلَّا في المسجد ». [٦٢٩/٣ - ٦٣٠]، م: (٣٧١/أ - ب)، ع: (٢٣٢/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن عيسى:

ابن إبراهيم بن عبدويه الحيري النيسابوري أبو الحسن الوراق. "تلخيص تاريخ نيسابور" (ص: ٩٦).

سمع: إبراهيم بن أبي طالب، وعبد الله بن محمد بن مسلم أبو بكر الإسفرائيني الجوربذي.

روى عنه: الحاكم. "توضيح المشتبه" (٤٩٦/٢)، و"معجم البلدان" (١٨٠/٢).

٢ - أحمد بن نَجْدَة:

ابن العريان، أبو الفضل الهروي، أخو معاذ بن نَجْدَة^(١).

سمع: سعيد بن منصور، وسعيد بن سليمان الواسطي، وجماعة.

حدَّث عنه: أبو إسحاق البزار، وأبو محمد المغفلي، وآخرون.

قال الذهبي: « المحدث القدوة ... وكان من الثقات ».

توفي سنة ست وتسعين ومائتين. انظر: "السير" (٥٧١/١٣)، و"شذرات

الذهب" (٢٢٤/٢).

(١) المتقدم في الحديث (رقم: ١٢)، وقد نسب الحاكم معاذاً قرشياً، وكذا نسب أحمد هذا في (٦١٨/٣)، فظهر أنَّ هذا صنيع الحاكم رحمه الله.

٣ - سعيد بن منصور:

هو الإمام المشهور صاحب السنن.

٤ - فليح بن سليمان:

ابن أبي المغيرة بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي. "الطبقات" لابن سعد (٤١٥/٥).

روى عن: سهيل بن أبي صالح، وصالح بن عجلان، والزهرى، وغيرهم.

روى عنه: إسحاق بن عيسى الطباع، وسعيد بن منصور، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣١٨/٢٣ - ٣١٩).

جماهير العلماء على ضعفه:

قال ابن معين: «فليح ضعيف». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٩٠)، وفي "تاريخ الدوري" (٤٧٧/٢): «لم يقو أمره».

وقال: «ليس بقوي ولا يُحتج بحديثه». "الجرح والتعديل" (٨٥/٧).

وقال ابن المديني: «ضعيف». "سؤالات ابن أبي شيبة" (ص: ١١٧).

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي». المصدر السابق.

وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث». "سؤالات البرذعي" (ص: ٣٦٦).

وقال: «واهي الحديث». المصدر السابق.

وقال أبو داود: «لا يُحتج بفليح». "الميزان" (٢٨٦/٤).

وقال النسائي: «ليس بالقوي». "الضعفاء" (ص: ٢٢٦).

وقال ابن عدي: «اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير ... وهو عندي لا بأس به». "الكامل" (٢٠٥٦/٦).

وقال الدارقطني: «يختلفون فيه ولا بأس به». المصدر السابق.

وقال الدارقطني: «ثقة». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٨٢).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره». "تهذيب التهذيب" (٥٠٩/٤).

وقال ابن حجر في "الهدى" (ص: ٤٥٧): «احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث الإفك ... ولم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق».

وقال في "التقريب" (ص: ٧٨٧): «صديق كثير الخطأ من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة [ع]».

٥ - صالح بن عجلان:

حجازي.

روى عن: عباد بن عبد الله بن الزبير. "تهذيب الكمال" (٧٠/١٣).

قال أبو حاتم: «مرسل، روى عنه سليمان بن بلال، وفليح بن سليمان».

"الجرح والتعديل" (٤٠٩/٤).

وكذا قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٨٧/٤)، وانظر: "تهذيب التهذيب" (٥٣٥/١).

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٦٣/٦)، وقال: «يروي المراسيل».

لذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٤٤٧): «مقبول من السابعة». فلم يعتمد توثيق ابن حبان.

٦ - محمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير:

ابن العوام القرشي الأسدي.

روى عن: أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير، وجدّه عبد الله بن الزبير، وجدته أسماء بنت أبي بكر الصديق.

روى عنه: إسماعيل بن رافع المدني، والزبير بن الخريت، وفليح بن سليمان.

انظر: "تهذيب الكمال" (٤٤١/٢٥ - ٤٤٢).

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٤/١)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٣/٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً،

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٩٦/٧).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٨٥٨): «مقبول من الرابعة».

٧ - عباد بن عبد الله بن الزبير:

ابن العوام، ومن طريقه أخرج مسلم الحديث في صحيحه.

إسناد المصنف: ضعيف؛ وذلك أن صالح بن عجلان رواه عن عباد مرسلًا، ولم يسم المتابع^(١) لمحمد بن عباد، فلا ندري هو في منزلته فيرفع حديثه أو دونه فيضعفه.

تفريغ الحديث:

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على الجنائز في المسجد (رقم: ٩٧٣) من طريق علي بن حجر السعدي وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، كلاهما عن عبد العزيز بن محمد، عن عبد الواحد بن حمزة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير به نحوه، وفيه قصة جنازة سعد.

ومن طريق هارون بن عبد الله ومحمد بن رافع، كلاهما عن ابن أبي فديك، عن الضحاك، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة به نحوه. ولعل سبب السكوت ما تقدم في الحديث (رقم: ١٦).

(١) وصالح بن عجلان ليس متابعاً لمحمد بن عباد وإن كان مقروناً معه، وذلك لأن روايته عن عباد مرسلة كما هو ظاهر.

ذكر عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه

٢٢ / ب - قال الحاكم رحمه الله:

[حدَّثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدى، ثنا يحيى بن (بُكير) ^(١)، ثنا عبد العزيز بن محمد ^(٢)، (عن) ^(٣) محمد بن عمرو بن علقمة، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: ((بعث النبي ﷺ علقمة بن مُجَزَّز ^(٤) على بعث، فلمَّا بلغنا رأس مَغْرانا ^(٥) أذن لطائفة من الجيش وأمر عليهم عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي، وكان من أهل بدر، وكانت فيه دعابة؛ فإنه كان يرحل ^(٦) ناقة رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ليُضحكه بذلك، وكان الروم قد أسروه في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأرادوه على الكفر فعصمه الله - عزَّ وجلَّ - حتى أنجاه الله - تبارك وتعالى - منهم)) .

[٢٣٠/٣ - ٦٣١، م: (٣٧١/ب)، ع: (٢/٣٣٣/أ)].

رجال الإسناد:

١ - أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري:

تقدَّم في الحديث رقم: (٣).

٢ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدى:

ابن سعيد بن عبد الرحمن البوشنجي - بضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة وسكون النون بعدها جيم -.

ثقة حافظ فقيه، من الحادية عشرة، مات سنة تسعين أو بعدها بسنة (خ)

(١) في (ع): (بكر) وهو خطأ، والصواب ما أثبت كما في (م) وإتحاف المهرة (٣٧٤/٥) وكتب الرجال.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (حدَّثنا).

(٤) بجيم وزاين معجمتين الأولى مكسورة ثقيلة. الإصابة (٤٩٩/٢).

(٥) في (م): (رأس المعرار) وهو خطأ، وفي بعض مصادر التخريج (رأس غزاته)، وفي الأخرى: (رأس غزاتنا).

(٦) يُقال: رحلت البعير: إذا شددت عليه الرُّحل. انظر: المصباح المنير (ص: ٨٥ - مادة رحل).

"التقريب" (ص: ٨١٩).

وانظر في نسبه بالعبدى "تهذيب الكمال" (٣٠٨/٢٤).

٣ - يحيى بن بكير:

هو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي أبو زكريا المصري.
روى عن: حماد بن زيد، والليث بن سعد، وعبد الله بن السمح التميمي، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو عبيد، وأبو حاتم الرازي، ويحيى ابن معين، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٠١/٣١ - ٤٠٣).

قال يحيى بن معين: ابن بكير ثقة صحيح الحديث عن الليث. «. "تاريخ أبي سعيد الطبراني" (ص: ٤٩).

وأذكر عليه سماعه الموطأ برواية حبيب؛ لأنه كذاب. انظر: "معرفة الرجال" رواية ابن محرز (٦٣/١).

قال أبو حاتم: « يكتب حديثه ولا يُحتج به، كان يفهم هذا الشأن ». "الجرح والتعديل" (١٦٥/٩).

قال النسائي: « ضعيف ». "الضعفاء والمتركون" (ص: ٢٤٨).

وقال: « ليس بثقة ». "تهذيب الكمال" (٤٠٣/٣١).

قال يحيى بن معين: « ليس بشيء ». "تهذيب التهذيب" (١٥١/٦).

قال الساجي: « هو صدوق، روى عن الليث فأكثر ». المصدر السابق.

قال الدارقطني: « عندي ما به بأس ». "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ١٩٧)، و"ديوان الضعفاء" (ص: ٤٣٥).

قال ابن عدي: « كان جار الليث [بن سعد]، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد ». انظر: "التعديل والتجريح" (١٢١٣/٣)، "تهذيب التهذيب" (١٥١/٦).

قال البخاري في "تاريخه الصغير"^(١): « ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أنفيه^(٢) ».

وقال ابن قانع: « مصري ثقة ». "تهذيب التهذيب" (١٥١/٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦٢/٩).

وقد أخرج له البخاري في عدة مواطن، قال الباجي: « ومعظم ما أخرج عنه عن الليث، وذلك أنه تكلم أهل الحديث في سماعه الموطأ من مالك ... وهو ثبت في الليث ». "التعديل والتجريح" (١٢١٣/٣).

قال ابن حجر: « ما أخرج عنه عن مالك إلا خمسة أحاديث مشهورة، متبعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث ». "الهدى" (ص: ٤٧٥).

قال الذهبي: « كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً ديناً، وما أدري ما لاح للنسائي حتى ضعفه، وقال مرة: ليس بثقة، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده ». "السير" (٦١٤/١٠).

وقال قبل ذلك: « الإمام المحدث الحافظ الصدوق ». "السير" (٦١٢/١٠).

أقول: لم يضعفه النسائي وحده حتى يستغرب ذلك، بل تكلم فيه ابن معين ولم يصحح إلا ما رواه عن الليث فقط، وأبو حاتم لم يحتج به بل جعله في منزلة من يُعتبر به.

وأيضاً فالبخاري لم يحتج به في الصحيح إلا ما رواه عن الليث، وأخرج له عن مالك أحاديث متبعة.

وقال الذهبي: « كان صدوقاً واسع العلم مفتياً ». "الكاشف" (٢٢٨/٣).

وقال: « ثقة صاحب حديث ومعرفة ». "الميزان" (٦٥/٦).

وقال: « ثقة حافظ ». "المغني" (٧٣٩/٢).

وقال: « ثقة ». "ديوان الضعفاء" (ص: ٤٣٥).

(١) لم يُطبع، ولم أقف عليه مخطوطاً.

(٢) في "هدى الساري" (ص: ٤٧٥): « أتقيه »، وهو أصوب من جهة المعنى.

وأورده في "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ١٩٧)، وقال: «ثقة».
وأما ابن حجر فلم يُعط فيه حكماً عاماً وإنما قال: «ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين، وله سبع وسبعون [خ م ق]». «التقريب» (ص: ١٠٥٩).

والخلاصة: أنه صدوق له مناكير، ثقة في الليث، والله أعلم.

٤ - عبد العزيز بن محمد:

ابن عبيد بن أبي عبد الدراوردي.

روى عن: جعفر الصادق، وعمرو بن أبي عمرو، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.
روى عنه: إسحاق بن راهويه، والثوري، وشعبة، وابن مهدي، وابن المديني، ومصعب الزبيري، والأئمة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٨٧/١٨ - ١١٩).
وثقه مالك.

وقال أحمد: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم». انظر: "الجرح والتعديل" (١٨٣٣/٥).
ووثقه ابن معين، وقدمه في روايته على فليح بن سليمان وابن أبي الزناد وأضرابهم.
انظر: "تاريخ الدوري" (٣٦٧/٢)، و"تاريخ الدارمي" (ص: ٦٢٩، ٣٨٩)، و"الجرح والتعديل" (٣٩٦/٥).

ووثقه ابن سعد. "الطبقات" (٤٢٤/٥)، والعجلي في الثقات (٩٨/١).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (١١٦/٧)، وقال: «يخطئ».
وقال أبو زرعة: «سيء الحفظ، فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ».
وقدمه أبو حاتم على يوسف الماحشون، وقال: عبد العزيز محدث». انظر: "الجرح والتعديل" (٣٩٦/٥).

وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال مرة: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر». «تهذيب الكمال» (١٩٤/١٨).

وقال ابن حجر: «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي:

حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين [ع] «
"التقريب" (ص: ٦١٥).

لم يحتج به البخاري. انظر: "الهدى" (ص: ٤٤١).

٥ - محمد بن عمرو بن علقمة:

ابن وقاص الليثي مشهور بحسن الحديث.

٦ - عمر بن الحكم بن ثوبان:

يجمع على ثقته، قال ابن سعد: ((ثقة، وله أحاديث صالحة)): "الطبقات"
(٢٨١/٥).

وقال العجلي: ((مدني، تابعي ثقة)): "معرفة الثقات" (١٦٥/٢) - ترتيب
الهيثمي).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٧/٥ - ١٤٨)، وزاد في نسبه: ابن فطويه،
قال: وفطويه ملك يثرب، وذكر أن كنية ثوبان أبي الحكم، فعرفه.

واستشهد به البخاري في الصحيح. "تهذيب الكمال" (٣٠٩/٢١).

ونقل العقيلي في ترجمته في "ضعفائه" (٨٩٨/٣ - السلفي) أن البخاري قال
فيه: ((ذاهب الحديث)).

وتبعه على ذلك ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٢٠٧/٢)، وذكره
الذهبي في "الميزان" (١١١/٤) لذلك.

قلت: والبخاري قال ذلك في عمر بن الحكم الهذلي لا في ابن ثوبان، ففي
ترجمة ابن ثوبان لم يذكر شيئاً. انظر: "التاريخ الكبير" (١٤٦/٦ - ١٤٧).

وذهب يحيى بن معين إلى أن ابن ثوبان هذا هو ابن سنان. انظر: "الجرح
والتعديل" (١٠١/٦).

وقوّاه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٧٤/٤)، وقال الذهبي في "الكاشف"
(٢٦٧/٢) في ترجمة ابن سنان: ((ويُقال هو الذي قبله)) أي: ابن ثوبان.

قلت: والأمر في ذلك سهل، وذلك أن ابن سنان ثقة أيضاً، فإن كان ابن ثوبان
هو ابن سنان فيكون مِمَّن وثَّقه أيضاً أبو زرعة. انظر: "الجرح والتعديل" (١٠٢/٦).

على أنَّ أبا حاتم أنكر أن يكون هو.
واختار الذهبي أنَّ صدوق في "الميزان" (١١١/٤) لنقله كلام البخاري فيه.
وقال ابن حجر: ((ثقة من الثالثة، ويُقال: هو الذي قبله، [خت م د س])) .
"التقريب" (ص: ٧١٦).
والذي يظهر أنه ثقة، والله أعلم.

إسناد المصنف: حسن.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٦٧/٣)، وابن ماجه في (كتاب الجهاد، باب: لا طاعة في معصية الله رقم: ٢٨٦٣)، وأبو يعلى في "المسند" (١١٨/٢ رقم: ١٣٤٤)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٤٢١/١٠ رقم: ٤٥٥٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" [٣٤١/١٤، ٥٤٣/١٢] عن يزيد بن هارون.

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" كما في "إتحاف المهرة" (٣٧٤/٥) من طريق عبد الوهاب الثقفي.

وأخرجه علي بن حجر السعدي في "حديثه" (رقم: ٢٣٣)، ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (رقم: ٥٤٦٩).

وأخرجه أبو مسلم الكجي كما في "الإصابة" (٤٩٩/٢)، ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (رقم: ٥٤٦٨) من طريق حماد بن سلمة، أربعتهم عن محمد بن عمرو به نحوه، وفيه قصة عبد الله بن حذافة لَمَّا جمع لأصحابه الخطب وأشعل فيها النار، فأمرهم بإلقاء أنفسهم، وامتناعهم، وقول النبي ﷺ: ((من أمركم بمعصية فلا تطيعوه)) .

قال البوصيري: ((إسناده صحيح)) .

وقال الألباني: ((إسناده حسن)) . الصحيحة (٥/رقم: ٢٣٢٤).

وحسنه في "صحيح سنن أبي داود" (رقم: ٢٣٣٠).

وأصل الحديث متفق عليه في البخاري ومسلم من حديث علي رضي الله عنه، فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب: المغازي، باب: سرية عبد الله بن حذافة

السهمي، وعلقمة بن مجزز المدلجي، ويُقال: إنها سرية الأنصاري (رقم: ٤٣٤٠)،
ومسلم في كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة المراء في غير معصية، وتحريمها في
المعصية (رقم: ١٨٤٠) من طريق علي رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ سرية
فاستعمل رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب فقال: أليس أمركم النبي ﷺ
أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: فاجمعوا لي حطباً، فجمعوا، فقال: أوقدوا ناراً،
فأوقدوها، فقال: ادخلوها، فهموا، فجعل بعضهم يمسك بعضاً، ويقولون: فررنا إلى
رسول الله ﷺ من النار، فما زالوا حتى خمدت النار، فسكن غضبه، فبلغ ذلك النبي ﷺ
فقال: ((لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة، والطاعة في المعروف)).

ولعل الحاكم والذهبي لم يُصححانه لوجود الداروردي وابن علقمة، وهما
مشهوران بالصدق وحسن الحديث لا صحتهم، فرأيا تمشيته كونه في معرفة الصحابة،
والله أعلم.

ذكر أبي بردة بن نيار رضي الله عنه

٢٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن (عقبة)^(١) الشيباني بالكوفة، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا (عبيد الله)^(٢) بن موسى وأبو غسان قالا: ثنا الحسن بن صالح، عن السدي، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: «لقيت خالي أبا بردة ومعه راية، فقلت: أين تريد؟ فقال: أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه من بعده أضرب عنقه وأخذ ماله^(٣)». [٦٣١/٣]، م (٣٧١/ب)، ع: (٢٣٣/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو الحسن علي بن محمد بن عقبة الشيباني.

حدث عن مطين، وإبراهيم أبي العنبر، وسليمان بن الربيع النهدي.

وعنه: الدارقطني، والحاكم، وابن رزويه.

قال الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨٠/١٢)، والسمعاني في "الأنساب" (٤٨٥/٣): «كان ثقة أميناً».

توفي سنة (٣٤٣هـ). انظر: "السير" (٤٤٤/١٥).

٢ - إبراهيم بن إسحاق الحربي.

الإمام المشهور.

٣ - عبيد الله بن موسى:

ابن أبي المختار، واسمه: باذام العبسي أبو محمد الكوفي.

روى عن: عن إسرائيل بن يونس وسفيان بن عيينة، وشعبة، والحسن بن صالح،

وجماعة.

(١) في المطبوع: «عُتْبَة»، والتصويب من (م)، و(ع) ومصادر الترجمة.

(٢) في المطبوع والمخطوطتين: «عبد الله»، والتصويب من مصادر الترجمة.

(٣) «ماله» ليست في (ع).

وعنه: البخاري، وإسحاق بن راهويه، وأبو حاتم الرازي، ويحيى بن معين، ويعقوب الفسوي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٦٤/١٩ - ١٦٧).

قال يحيى بن معين: « ثقة ». رواية الدارمي (ص: ٦٣)، وكذا في "الجرح والتعديل" (٣٣٤/٥)، وعند ابن الجنيدي (ص: ٤٤٢): « رجل صدق، ليس به بأس ». وقال أبو حاتم: « صدوق، كوفي حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل .. وهو ثقة ». "الجرح والتعديل" (٣٣٥/٥).

وقال ابن سعد: « كان ثقة صدوقاً إن شاء الله، كثير الحديث حسن الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث منكراً فضعف بذلك عند كثير من الناس ». وقال: « كان من أروى أهل زمانه عن إسرائيل بن يونس ». "الطبقات" (٤٠٠/٦).

وقال العجلي: « صدوق، وكان يتشيع ». "الثقات" (١١٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٢/٧) وقال: « كان يتشيع ».

ولم أر من تكلم فيه من جهة حفظه، ولكن نقموا عليه التشيع، وقد ترك أحمد حديثه لذلك.

وضعه آخرون بسبب ذلك. انظر: "تهذيب الكمال" (١٦٧/١٩ - ١٦٩)، و"تهذيب التهذيب" (٣٦/٤ - ٣٧).

قال ابن حجر: « ثقة كان يتشيع من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح [ع] ». "التقريب" (ص: ٦٤٥).

٤ - أبو غسان:

هو مالك بن إسماعيل النهدي، تقدّم في الحديث (رقم: ٧).

٥ - الحسن بن صالح:

موضع الالتقاء مع الإسناد المحكوم عليه.

إسناد المصنف: لا بأس به.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (١٩١/٢) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا يحيى بن فضيل، ثنا الحسن بن صالح به، وقال في آخره: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه ». لعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في "معرفة الصحابة"، وفيه إثبات صحبة، وظاهر إسناده القوة.

فَكَوْ أَبِي لُبَابَةَ بِن عَبْدِ الْمُنْذِرِ وَضِيَّ اللّٰهُ عَنْهُ

٢٤ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السيار بمرو، ثنا عبد الله بن علي الغزال، ثنا عبد الله بن المبارك، أخبرني محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن الحسين بن السائب بن^(١) أبي لبابة، عن أبيه قال: لَمَّا تَابَ اللّٰهُ عَلَى أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ أَبُو لُبَابَةَ: « جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله إني أهجر دار قومي الذي أصبت بها الذنب، وانخلع من مالي كله صدقة لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا أبا لبابة يجرئ عنك الثلث قال: فتصدقتُ بالثلث ». [٦٣٢/٣]، م: (١/٣٧٢)، ع: (٢/٢٣٣/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس القاسم بن القاسم:

ابن عبد الله بن مهدي بن معاوية السيار المروزي، كان أحمد بن سيار جدّه فنسب إليه.

حدث عن: أبي الموجه المروزي، ومحمد بن جابر، وعبد العزيز بن حاتم، وغيرهم. روى عنه: أبو عبد الله بن منده، وأبي عبد الله البيع. انظر: "الأنساب" (٣/٣٥٢).

قال عنه أبو عبد الرحمن السلمي: « إليه المنتهى في علوم هذه الطائفة - يعني الصوفية - وذكر أنه جبري، وقال: كتب الحديث الكثير ورواه ». انظر: "طبقات الصوفية" (ص: ٤٤٠).

وقال السمعاني: « كان يجهر بمذهب الجبر ويدعو إليه ». "الأنساب" (٣/٣٥٢).

وقال عنه الذهبي: « الإمام المحدث الزاهد شيخ مرو ». "السير" (١٥/٥٠٠).

(١) في (م)، و(ع): « عن »، والصواب ما في المطبوع، فالحديث لأبي لبابة، وليس لأبيه كما هو ظاهر في الحديث، وفي مصادر التخريج.

قال السمعاني: « ولادته سنة اثنتين وستين ومائتين، ووفاته سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ». "الأنساب" (٣/٣٥٢).

وعند السلمي في "طبقاته" (ص: ٤٠٠)، والذهبي في "سيره" (١٥/٥٠١)، وابن الملقن في "طبقات الأولياء" (ص: ٣٦٦) أن وفاته سنة اثنتين وأربعين.

٢ - عبد الله بن علي الغزال:

لم أقف على من وُصف بأنه غزال مِمَّن يُسمَّى عبد الله بن علي، وهم جماعة كثيرون.

٣ - عبد الله بن المبارك:

الإمام المتفق على إمامته.

٤ - محمد بن أبي حفصة:

واسمه ميسرة أبو سلمة البصري.

روى عن: عمرو بن دينار، وقتادة، والزهري.

وعنه: ابن طهمان، والثوري، وابن المبارك، وحماد بن زيد. انظر: "تهذيب الكمال" (٨٥/٢٥ - ٨٦).

اختلف فيه قول ابن معين، والذي في "تاريخ الدوري" (٢/٥١١) أنه قال مرة: « ثقة »، ومرة: « إنه أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر ».

وقال النسائي: « ضعيف ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٣٥).

وقال أبو داود: « ثقة ». "سؤالات الآجري" (٢/١٥٢).

وقال ابن المديني: « ليس به بأس ». "تهذيب التهذيب" (٥/٨٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧/٤٠٧)، وقال: « يخطئ ».

وقال ابن عدي: « هو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم ». "الكامل" (٥/٢٢٦٦).

ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٨٣٨): « صدوق يخطئ من السابعة »،

ورمز له (خ م مد ت س). أخرج له البخاري حديثين متابعين، وفي التعاليق. انظر: "الهدي" (ص: ٤٦٠).

٥ - الزهري:

محمد بن مسلم الزهري الإمام العلم.

٦ - الحسين بن السائب:

ابن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري.

روى عن: أبيه السائب بن أبي لبابة، وعبد الله بن أبي أحمد بن جحش،
وجده أبي لبابة.

روى عنه: ابنه توبة بن الحسين، والزهري.

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨٥/٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح
والتعديل" (٥٣/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٥/٤) في طبقة التابعين، وقال: « يروي عن
أبيه المراسيل »، وكذا نقلها عنه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٧٨/٦ - ٣٧٩) وعلق
عليها المحقق بشار عواد بأن الذي في مخطوط الثقات عنده: « يروي عن أبيه ويروي
المراسيل »، قال: « ولعل من الأدلة التي تؤيد أنه يروي المراسيل بنفسه أن ابن منده
وأبا نعيم قد ذكرا في الصحابة الحسين بن السائب الأنصاري، فلعله هو المقصود ...
على أن ابن حجر نقل قول المزي « يروي عن أبيه المراسيل » وما أظنهما أصابا في
النقل من ثقات ابن حبان، فالموجود في الثقات هو الذي نقلته، وهو الصواب ».

قلت: أولاً: ليس هناك دليل على أن هذا هو صاحب الترجمة.

ثانياً: لو كان هو صاحب الترجمة فليس في الحديث الذي أورد في ترجمته^(١) ما
يدل على أنه لقي النبي ﷺ، وهذا يؤيد ما قاله ابن حبان ونقله عنه المزي وابن حجر،
والله أعلم.

ثالثاً: أمّا ابن منده وأبا نعيم فلعلهما يوردان في كتابيهما كل من ذكرت له
رواية عن النبي ﷺ.

قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٢٤٧): « مقبول من الثالثة ».

(١) انظر: "أسد الغابة" (١/٤٩٥).

٧ - السائب بن أبي لبابة:

ابن عبد المنذر بن رفاعة بن زنبر من بني عمرو بن عوف .. يكنى أبا عبد الرحمن.
قال ابن سعد: « ولد في عهد النبي ﷺ - ثم قال: وكان قليل الحديث ثقة »،
وكانه بذلك لا يرى له صحبة. انظر: "الطبقات" لابن سعد (٧٨/٥).
وذكره خليفة في "طبقاته" في الطبقة الأولى من المدنيين الذين بعد أصحاب
رسول الله ﷺ. انظر: (ص: ٢٣٧).

وذكره ابن حبان في التابعين وقال: « قيل: إنه ولد في عهد النبي ﷺ ».
"الثقات" (٣٢٥/٤).

وقال أبو حاتم: « ولد في عهد النبي ﷺ ». "الجرح والتعديل" (٢٤٢/٤).
وقال إبراهيم بن المنذر: « ولد السائب بن أبي لبابة بن عبد المنذر على عهد
النبي ﷺ ». "الاستيعاب" (١٠٩/٢).

وقال سهل بن سعد: « لما ولد السائب بن أبي لبابة أتي به النبي ﷺ ». "أسد
الغابة" (١٦٧/٢).

قال ابن حجر: « يقال له رؤية، وساق ابن منده ذلك بسند صحيح ».
"الإصابة" (١٠٤/٢)، ذكره في القسم الثاني، لكن قال في "تهذيب التهذيب"
(٢٦٤/٢): « ولد في عهد النبي ﷺ وروى ذلك ابن منده بسند صحيح ».

وذكره ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر في الصحابة، وكذا ابن الأثير وابن حجر.
مات في ولاية يزيد بن عبد الملك. "ثقات ابن حبان" (٣٢٥/٤)، وعند ابن
سعد (٧٨/٥) مات في خلافة الوليد بن عبد الملك، واختار ابن حجر الأول فقال:
« له رؤية ... وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ». "التقريب" (ص: ٣٦٣).

وقال في "الإصابة" (١٠٤/٢): « روى له أبو داود ... تعليقاً، وفيه مات بعد
المائة ».

٨ - أبو لبابة:

ابن عبد المنذر بن رفاعة بن زنبر بن أمية من بني عمرو بن عوف. انظر:
"الطبقات" لابن سعد (٤٥٦/٣، ٤٥٧).

روى عن النبي ﷺ وعمر بن الخطاب .

روى عنه: ابنه السائب بن أبي لبابة، وابن عمر، وعبد الله بن كعب بن مالك. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٣/٣٤).

اختلف في اسمه دون صحبته:

١ - أنه رفاعه: قاله ابن إسحاق، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. "الاستيعاب" (١٦٧/٤)، وأبو حاتم. "الجرح والتعديل" (٤٩١/٣)، وأبو زرعة ومسلم. "تهذيب الكمال" (٢٣٢/٣٤)، وابن غير. "الإصابة" (١٦٧/٤).

٢ - أنه بشير: قال ابن سعد في "الطبقات" (٤٥٧/٣)، وخليفة بن خياط أيضاً في "طبقاته" (ص: ٨٤)، وابن حبان في "تقائه" (٣٢/٣)، والزهرى وابن هشام. "الاستيعاب" (١٦٧/٤). وعروة بن الزبير. "الإصابة" (١٦٧/٤).

مات بعد مقتل عثمان، وقيل: مقتل علي. "الطبقات" لابن سعد (٤٥٧/٣)، وانظر: "طبقات خليفة" (ص: ٨٤).

قال ابن حجر: « صحابي مشهور، وكان أحد النقباء، وعاش إلى خلافة علي ووهم من سماء مروان ». "التقريب" (ص: ١١٩٨).

إسناد المصنف: ضعيف، وفيه من لم أقف عليه.

تفريغ الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على الزهرى:

أ - فأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨٥/٢ - ٣٨٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٢/٥ - ٣٣)، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (١١٠/٣ - ١١١) من طريقين عن عبد الله بن المبارك^(١) به مثله.

قال البخاري: « وقال سليمان بن عبد الرحمن: عن سعدان بن يحيى، عن محمد ابن أبي حفصة، عن الزهرى، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة أو غيره نحوه ».

(١) سقط عبد الله من التاريخ، وأشار المحقق رحمه الله إلى أنه في إحدى النسخ، ولم يثبت في الأصل، والأولى إثباته، وقد أثبت في "تهذيب الكمال" للمزي (٣٧٩/٦).

قلت: فكأن الشك من سعدان بن يحيى، والله أعلم
وسعدان لقبه، واسمه: سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، قال الحافظ:
« صدوق وسط ». "التقريب" (ص: ٣٩٠)، ورمز له بـ (خ س ق).

- وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٨/٣) (رقم: ١٨٩٨)،
والطبراني في "الكبير" (٣٣/٥) من طريق يعقوب بن حميد، عن عبد الله بن موسى،
عن أسامة [بن]^(١) زيد، عن الزهري، حدثني بعض بني السائب بن أبي لبابة، عن أبي
لبابة رضي الله عنه به نحوه.

وأسامة بن زيد هو الليثي المدني، قال الحافظ: « صدوق يهيم من السابعة، مات
سنة ثلاث وخمسين »، ورمز له بـ (خت، م، ٤). "التقريب" (ص: ١٢٤).

وقال المزي: « استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى
له الباقر ». "تهذيب الكمال" (٣٥٠/٢ - ٣٥١).

قلت: وفي كون مسلماً احتج به خلاف، فقد قال الحاكم في "المدخل":
« روى له مسلم، واستدللت بكثرة روايته على أنه عنده صحيح الكتاب على أنه أكثر
... ». "تهذيب التهذيب" (١٣٥/١).

- وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٩/٣) (رقم: ١٨٩٩)^(٢)،
والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨١/٤) من طريقين عن محمد بن حرب، عن
الزيدي، عن الزهري، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة: « أنَّ جدَّه لما تاب الله
عليه ... »، فذكر الحديث نحوه.

وعند البيهقي التصريح بتحديث جدِّه له!

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٨/٣) (رقم: ١٨٩٧)، وابن
حبان في "صحيحه" (الموارد) (ص: ٢١٤) (رقم: ٨٤١) من طريق كثير بن عبيد، عن

(١) في "الآحاد": « عن » بدل « بن »، والصواب ما أثبت بالنظر في الرواة عن الزهري وشيوخ
عبد الله بن موسى.

(٢) في "الآحاد"، وعند ابن حبان بيان للذنب، وهو تخلفه عن رسول الله ﷺ، وليس في طريق ابن
حبان بعض بني السائب.

محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، حدثني بعض بني السائب بن أبي لبابة قال: فزعم حسين أن أبا لبابة، وذكره، وكذا فيما قبله.

قلت: في هذا إيضاح للمبهم من بعض بني السائب، وأنه حسين بن السائب.

قال أبو داود في "سننه" كتاب: الأيمان والنذور (٣/٦١٤): «رواه يونس عن ابن شهاب عن بعض بني السائب بن أبي لبابة، ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن حسين بن السائب بن أبي لبابة مثله.

ـ وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٣٨٦) من طريق الليثي، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٦٧) من طريق ابن وهب^(١)، كلاهما عن يونس، عن الزهري، قال: أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة: «أن أبا لبابة حين ارتبط ...»، وذكر الحديث نحو ما تقدّم.

بـ وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/٤٤٨) (رقم: ١٨٩٦) من طريق أبي بكر، عن ميمون، عن سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن أبي لبابة بن عبد المنذر أنه أخبره: «أن أبا لبابة ... به نحوه. وإسماعيل ثقة ثبت، أخرج له الجماعة. "التقريب" (ص: ١٣٧).

وسعيد بن مسلمة ضعيف. "التقريب" (ص: ٣٨٨).

جـ ـ وأخرجه أحمد في "المسند" (٣/٤٥٢، ٥٠٢) عن روح، عن ابن جريج، عن الزهري: أن الحسين بن السائب بن أبي لبابة أخبره: «أن أبا لبابة عبد المنذر لما تاب الله عليه قال: يا رسول الله ﷺ ...»، الحديث.

واختلف أيضاً في الذنب الذي ارتكبه أبو لبابة، فتقدّم أنه تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وجاءت أغلب الأحاديث الآنفة بدون ذكر تعيين الذنب، وجاء غير ذلك.

فقد أخرج ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/٤٤٩) (رقم: ١٩٠٠) من طريق محمد بن علي بن سفيان، عن أبيه، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري،

(١) في موطئه كما قال ابن عبد البر، وساق الحديث بهذا السند في "التمهيد" (٢٠/٨٢).

عن ابن كعب بن مالك: أنَّ جابر بن عبد الله حَدَّثَهُ: أنَّ رسول الله ﷺ قال لأبي لبابة رضي الله عنه في يتيم خاصمه في نخله، فقضى بها لأبي لبابة، فبكى الغلام فقال: « اعطه ذلك ولك عِذْق في الجنة »، وذكر الحديث. اهـ.

وثمَّاه قد جاء عند عبد الرزاق في "المصنف" (٤٠٦/٥ - ٤٠٧) (رقم: ٩٧٤٦) عن معمر، عن الزهري قال: أخبرني كعب بن مالك^(١) قال: أول أمر عتب على أبي لبابة.

قلت: وذكر قصته مع اليتيم وأنَّ أبا الدحداح اشترى منه العذق. وقال للنبي ﷺ: « أرايت إن أعطيت هذا اليتيم هذا العذق ألي مثله في الجنة؟ قال: نعم، فأعطاه إياه، قال: فكان النبي ﷺ يقول: كم من عذق مُدِّلِكَ - لأبي الدحداحه - في الجنة ».

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٥٠/٣) (رقم: ١٩٠١) من طريق سلمة، عن عبد الرزاق به.

قال: « وأشار إلى بني قريظة حين نزلوا على حكم سعد، فأشار إلى حلقه، وتخلف عن النبي ﷺ في غزوة تبوك، ثم تاب الله عليه بعد ذلك ».

وقصة تخلفه عن غزوة تبوك ثم توبته أوردها عبد الرزاق قبل هذا الحديث (برقم: ٩٧٤٥) عن معمر عن الزهري.

وأخرج البيهقي في "الدلائل" (٢٧٠/٥ - ٢٧١) من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب: « أنَّ بني قريظة كانوا حلفاء لأبي لبابة، فاطلعوا إليه وهو يدعوهم إلى حكم رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا لبابة، أتأمرنا أن ننزل؟ فأشار بيده إلى حلقه أنه الذبح، فأخبر رسول الله ﷺ ... »، وفيه: أنه عتب عليه فعله هذا وغزا تبوكاً وتخلف، فلما قفل رسول الله ﷺ جاءه أبو لبابة يسلم عليه، فأعرض عنه رسول الله ﷺ ففزع أبو لبابة، فارتبط بسارية التوبة ... وذكر قصة حال ارتباطه ثم توبة الله عليه ثم حديثه هذا.

وفي آخره: « فلم يُر منه بعد ذلك في الإسلام إلاَّ خيرٌ حتى فارق الدنيا ».

(١) قال محقق المصنف: « والزهري لم يدرك كعباً، لعل الصواب عبد الرحمن بن كعب بن مالك ». قلت: وقد جاء عند ابن أبي عاصم: « عن ابن كعب بن مالك ».

وأخرج أيضاً بسنده عن مجاهد^(١) في قوله تعالى: ﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ قال: «هو أبو لبابة؛ إذ قال لقريظة ما قال ...».

قال البيهقي: «وزعم محمد بن إسحاق أن ارتباطه كان حينئذ، وقد روينا عن ابن عباس أن ارتباطه بسارية المسجد كان بتخلفه عن غزوة تبوك كما قال ابن المسيب، وفي ذلك نزلت هذه الآية ...»، ثم ساق بسنده قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، أخبرنا أبو الحسن الطرائفي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثنا معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾. وساق الخبر. انظر: "الدلائل" (٢٧١/٥ - ٢٧١).

وأخرجه ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه كما في "الدر المنثور" (٢٧٢/٣)، وأخرج أيضاً غيرها في (٢٧٣/٣).

وذكر ابن عبد البر عن سئيد بسنده إلى عبد الله بن أبي أوفى في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾ نزلت في أبي لبابة.

قلت: وفيه راو مبهم.

وقال: «وذكر بقي بن مخلد، وساق سنده إلى عكرمة في الآية السابقة أنها نزلت في أبي لبابة حين أشار إلى بني قريظة»، وهو من طريق سماك عن عكرمة، وفيها اضطراب، وهي أيضاً مرسلة.

ثم ذكر عن بقي قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الشافعي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي خالد قال: سمعت عبد الله بن أبي قتادة قال: «نزلت في أبي لبابة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾».

قال ابن عبد البر: «قد قرأ ﴿أمانتكم﴾ على التوحيد جماعة، والصواب عندي والله أعلم في حديث سفيان بن عيينة هذا: عبد الله بن أبي قتادة، لا عبد الله بن أبي أوفى، وإن كان إسماعيل بن أبي خالد سمع من ابن أبي أوفى». انظر: "التمهيد" (٨٥/٢٠ - ٨٦).

(١) وأخرجه أيضاً عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم، كما في "الدر المنثور" (٢٧٢/٣).

قلت: فيكون الحديث مرسلًا؛ لأنَّ ابن أبي قتادة تابعيٌّ.

وأخرج ابن قدامة في كتاب "التواوين" (ص: ١٠٢ - ١٠٤) بسنده إلى محمد بن عمر الواقدي قال: فحدثني ربيعة بن الحارث، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن السائب بن أبي لبابة، عن أبيه قال: «لما أرسلت قريظة إلى رسول الله ﷺ ...»، وفيه: «وأوماً إلى حلقه فهو الذبح قال: فندمت فاسترجعت ...»، الحديث.

وقد روي هذا الحديث مرسلًا:

تقدّم طريق ابن أبي قتادة المرسل.

وأخرج مالك في "الموطأ" كتاب: النذور والأيمان، باب: جامع الأيمان (٤٨١/٢) عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة، عن ابن شهاب أنه بلغه: «أنَّ أبا لبابة بن عبد المنذر حين تاب الله عليه قال ...»، وذكر الحديث.

وأخرج عبد الرزاق في "المصنف" (٧٤/٩) (رقم: ١٦٣٩٧) عن ابن جريج ومعر، عن الزهري به نحوه.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨٣/٢٠): «ولا يتصل حديث أبي لبابة فيما علمت ولا يستند، وقصته مشهورة في السير محفوظة».

وذكر في "تجريد التمهيد" (ص: ١٠٨) في عثمان بن حفص أنَّ له حديثاً منقطعاً، ثم ساقه من "الموطأ".

قلت: وهذا حسب علمه؛ لأنَّه لم يذكر في "التمهيد" رواية متصلة، ويحتمل أنه قصد من وجه صحيح، والله أعلم.

والثاني بعيد بدليل قوله فيما بعد: «... هو حديث منقطع لا يتصل إسناده إلاَّ على ما ذكرنا». "التمهيد" (٨٧/٢٠)، ولم يذكر إلاَّ المراسيل.

وأخرج أبو داود كتاب: الأيمان والنذور، باب: فيمن نذر أن يتصدق بماله (٣/٣٣١٩) حدثني عبيد الله بن عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: أنه قال للنبي ﷺ أو أبو لبابة أو من شاء الله: «إنَّ من توبتي ...»، الحديث نحوه.

وأخرجه أيضاً (برقم: ٣٣٢٠) حدثنا محمد بن المتوكل، حدثنا عبد الرزاق، أخبرني معمر، عن الزهري: أخبرني ابن كعب بن مالك قال: كان أبو لبابة، فذكر معناه.

قال أبو داود: « والقصة لأبي لبابة ».

قال البيهقي: « هو بهذا اللفظ في قصة أبي لبابة، فأما ما قال لكعب بن مالك فغير مقدر بالثلث ». "السنن الكبرى" (٦٨/١٠).

ثم ذكر حديث كعب بن مالك بإسناده من "صحيح البخاري" وقال: « وهذا حديث صحيح، والأول مختلف في إسناده ولا يثبت موصولاً ... ».

قلت: والحديث عند الزهري على الوجهين من حديث أبي لبابة ومن حديث كعب، لكنه عنده عن الأول مرسلًا، وعن الثاني متصلًا في الصحيح، فقد أخرج عبد الرزاق في "المصنف" (٤٨٤/٨) عن معمر، عن الزهري، عن سالم قال: « جاء رجل إلى ابن عمر فقال: جعلت مالي في سبيل الله، قال ابن عمر: فهو في سبيل الله ».

قال الزهري: « ولم أسمع في هذا النحو بوجه إلا ما قال النبي ﷺ لأبي لبابة: يجزيك الثلث، ولكعب بن مالك: امسك عليك بعض مالك فهو خير لك ».

قال ابن عبد البر: « وعند ابن شهاب في نحو معنى حديث أبي لبابة هذا حديث كعب بن مالك، وهو متصل صحيح، ساقه من طريق ابن وهب قال: ويحتمل أن يكون البعض في هذا الحديث هو الثلثان في حديث أبي لبابة، والله أعلم ».

قلت: فعلى هذا يكون حديث كعب بن مالك شاهداً لحديث أبي لبابة، وحديث كعب بن مالك أخرجه البخاري كتاب: التفسير باب: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ...﴾ الآية (رقم: ٤٦٧٦)، وفي كتاب: الإيمان والنذور، باب: إذا أهدى على وجه النذر والتوبة (رقم: ٦٦٩٠)، ومسلم في "صحيحه" كتاب: التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (رقم: ٢٧٦٩) من طريق الزهري: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب من بني حنينة - قال: سمعت كعب بن مالك يقول، فذكره.

قلت: فأما ما أخرجه أبو داود كتاب: الإيمان والنذور، باب: فيمن نذر أن يتصدق من ماله (٣/رقم: ٣٣٢١) وفيه من حديثه التصديق بالثلث، فقد قال ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣٨٤/٤): « المحفوظ في هذا الحديث ما أخرجه أصحاب الصحيح من قوله: امسك عليك بعض مالك، وأما ذكر الثلث فإنما أتى به ابن إسحاق، لكن هو في حديث أبي لبابة ... ولعل بعض الرواة وهم في نقله هذا إلى حديث كعب بن مالك في قصة توبته ».

ذِكْرُ الْمُطَلَّبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٢٥ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، أنبا معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن عكرمة بن خالد، عن المطلب بن أبي وداعة رضي الله عنه قال: « رأيتُ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم سجد في النجم قال: فسجد الناس معه، قال المطلب: ولم أسجد يومئذ معهم، وهو يومئذ مشرك ».

قال المطلب: فلا ادع أن أسجد فيها أبداً. [٦٣٣/٣]، م: (٣٧٢/أ)، ع: (٢٣٣/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أحمد بن جعفر:

ابن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله أبو بكر القطيعي، كان يسكن قطيعة الدقيق، فنسب إليها.

سمع: بشر بن موسى، وأبا مسلم الكجي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وجماعة. حدث عنه: الدارقطني، والبرقاني، والحاكم، وابن شاهين. انظر: "تاريخ بغداد" (٧٣/٤)، و"السير" (٢١٠/١٦).

قال ابن الفرات: « كان ابن مالك القطيعي مستوراً صاحب سنة كثير السماع ... خلط في آخر عمره وكف (بعده) ^(١) وخرف ... ». "تاريخ بغداد" (٧٤/٤).

قال الذهبي: « قلت: فهذا القول فيه غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه ». "الميزان" (٨٨/١).

وأكبر ما نقموا عليه: أنَّ القطيعة لما غرقت بالماء الأسود وغرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتب لم يكن فيها سماعه.

ومع هذا فإنَّ العلماء وثقوه مع معرفتهم بعمله هذا، قال البرقاني: « كان شيخاً صالحاً - ثم ذكر قصة غرق كتبه - قال: فغمزوه لأجل ذلك وإلا فهو ثقة ».

(١) أي: بعد اختلاطه.

وقال أيضاً: « كنت شديد التنكير عن حال ابن مالك حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه، وإنما كان فيه بله — وذكر صنيعة لما غرقت كتبه — قال: ذاك شيخني وحسن حاله أو كما قال ».

وذكر الخطيب قصة غرق كتبه فقال: « فغمزه الناس، إلا أنا لم نر أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به ». انظر: "تاريخ بغداد" (٧٣/٤، ٧٤).

قال السلمي: « سألت الدارقطني عنه فقال: ثقة زاهد ». "سؤالات السلمي" (ص: ١٠٤ ط. آتش).

وقال الذهبي: « صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً ». ورمز له بعلامة صح. "الميزان" (٨٧/١).

وعلى فرض اختلاطه وتأثير ذلك في رواية كتابه فإن سماع ابن المذهب للمسند منه قبل الاختلاط. انظر: "اللسان" (٤٥/١).

وُلد سنة أربع وسبعين ومائتين. "السير" (٢١١/١٦).

وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (٧٤/٤).

٢ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - أبوه:

أحمد بن حنبل الإمام، تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٤ - عبد الرزاق:

ابن همام بن نافع الحميري مولاهم اليماني أبو بكر الصنعاني.

روى عن: السفينانين، ومالك، ومعر بن راشد، وجماعة كثيرين.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وابن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٥٢/١٨ - ٥٦).

غالب أئمة الجرح والتعديل على ثقته، إلا أنهم ذكروا أن ما رواه بعد ما عمي لا

شيء، ويئسوا وقت عماه.

قال أحمد بن حنبل لأبي زرعة الدمشقي: «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع». "الميزان" (٣/٣٢٣).

وأنه كان يُلقن أحاديث بعد ما عمي وهي ليست في كتبه فيتلقنها. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٧/١٨).

وقال ابن الصلاح: «قلت: وقد وجدت فيما روى الطبراني عن إسحاق الدبري، عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جداً، فأحلت أمرها على ذلك - أي على قول أحمد المتقدم - فإن سماع الدبري منه متأخر جداً». "علوم الحديث" مع "التقييد" (ص: ٤٠٨).

وتكلم فيه بعض العلماء بكلام شديد، كما نسبته عباس بن عبد العظيم العنبري إلى الكذب حيث قال: «والله الذي لا إله إلا هو إنَّ عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه». "الكامل" (١٩٤٨/٥).

قال الذهبي: «هذا ما وافق العباس عليه مسلم - بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى». "الميزان" (٣/٣٢٥).

وحمل ابن الصلاح قول عباس على ما حدث به عبد الرزاق بعد العمى. انظر: "علوم الحديث" (ص: ٤٠٧ - مع التقييد).

والعباس روى عن زيد بن المبارك: «أنَّ عبد الرزاق كذاب يسرق الحديث». انظر: "تهذيب التهذيب" (٣/٤٤٧).

وهذا لو سلمنا أنَّ زيدا قاله، وليس له وجه، فإنه يُخرَج على قول ابن الصلاح وأنَّ هذا محمول على أنه كان بعد العمى، ولعل وجهه عنده: أنه كذاب لأنه يسرق الحديث؛ وذلك أنه وجدَّ عبد الرزاق يروي أحاديث شهرة عن أقوام، ويحدث بها، فظنه سارقاً لها، فنسبه إلى الكذب، ويكون قول العباس الذي تقدَّم إنما أخذه عنه، والله أعلم.

والخلاصة: أنَّ عبد الرزاق ثقة حافظ، عمي في آخر عمره، فصار يتلقن، فمن حدث عنه قبل المائتين كالأئمة الكبار فحديثه صحيح، وعلى هذا يُحمل إخراج البخاري ومسلم له، ومن حدث عنه بعد المائتين فلا شيء، وكتابه أصح من حفظه، وقد نُسب إلى التشيع، وفي ذلك نظر، وقد أخرج له الجماعة.

وانظر: "التقريب" (ص: ٦٠٧)، و"التاريخ الكبير" (١٣٠/٦).
ولد سنة ست وعشرين ومائة، وتوفي سنة إحدى عشرة ومائتين. "الميزان"
(٣٢٣/٣، ٣٢٨).

٥ - معمر:

ابن راشد الأزدي الحُداني أبو عروة بن أبي عمرو البصري.
حدَّث عن: أيوب بن أبي تميمة، وثابت، وقتادة، وعبد الله بن طاوس (ع)،
والزهري، وجماعة.
وعنه: أبان العطار، وابن المبارك، وعبد الرزاق (ع)، وابن جرير، ويزيد بن زريع،
وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٠٣/٢٨ - ٣٠٦).
والعلماء على أنه ثقة في نفسه، وقد أخرج له الجماعة، إلا أنه تكلم في روايته عن
بعض شيوخه.

قال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: «إذا حدَّثك معمر عن العراقيين
فخالفه إلا عن ابن طاوس والزهري فإنَّ حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة
وبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً، وحديثه عن ثابت وعاصم وهشام
بن عروة مضطرب كثير الأوهام». "تهذيب التهذيب" (٥٠١/٥ - ٥٠٢)، وانظر:
"السير" (١٠/٧ - ١١).

وقال معمر: «سقطت مني صحيفة الأعمش، فإنما أتذكر حديثه وأحدث من
حفظي». "السير" (١١/٧).

وقال أبو حاتم: «ما حدَّث معمر بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحديث». «
الجرح والتعديل» (٢٥٧/٨).

قال الذهبي: «ومع كونه ثقة ثبُتاً فله أوهام لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه،
فإنه لم يكن معه كتب فحدَّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام
وعبد الرزاق أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه». "السير" (١٢/٧).

قال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل، إلا أنَّ في روايته عن: ثابت، والأعمش،
وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، من

كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين»، ورمز له ب(ع). "التقريب" (ص: ٩٦١).
أخرج له البخاري عن قتادة وثابت تعليقاً ولم يخرج له عن الأعمش شيئاً، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه. انظر: "الهدى" (ص: ٤٦٧).

٦ - عبد الله بن طاوس:

ابن كيسان اليماني أبو محمد الأبنائي.

روى عن: أبيه طاوس، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة بن خالد المخزومي (خ د س)، وعكرمة مولى ابن عباس، والمطلب بن عبد الله بن حنطب وجماعة.
وعنه: أيوب، وحماد بن زيد، والسفيانان، ومعمربن راشد (ع)، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٣٠/١٥).

قال أبو حاتم: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٨٩/٥).

وقال النسائي في "الكنى": « ثقة ». "تهذيب التهذيب" (١٧٤/٣).

وقال سفيان: « كان ابن طاوس أحفظ عندنا من غيره ». "الجرح والتعديل" (٤٨/١).
وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٧)، وقال: « كان من خيار عباد الله فضلاً ونسكاً وديناً ».

ولذا قال ابن حجر: « ثقة فاضل عابد، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين - ومائة - »، ورمز له بـ (ع). "التقريب" (ص: ٥١٦).

٧ - عكرمة بن خالد:

ابن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي المكي.

روى عن: أسيد بن ظهير، وجعفر بن المطلب بن أبي وداعة، وسعيد بن جبيرة، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، والمطلب بن أبي وداعة، وجماعة.
وعنه: أيوب السختياني، وعبد الله بن طاوس (خ د س)، والأوزاعي، وقاتادة، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٤٩/٢٠ - ٢٥٠).

وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي. انظر: "الجرح والتعديل" (٩/٧).

والنسائي، "تهذيب الكمال" (٢٥٠/٢٠)، وابن سعد وقال: « له أحاديث ». "الطبقات" (٤٧٥/٥).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة من الثالثة، مات بعد عطاء ». "التقريب" (ص: ٦٨٧).
وقال البخاري: « ومات عطاء سنة خمس عشرة ومائة، ويُقال: أربع عشرة ومائة ». "التاريخ الكبير" (٤٩/٧).

٨ - المطلب بن أبي وداعة:

- واسمه الحارث - ابن صبرة بن سُعيد السهمي.

صحابي أسلم يوم الفتح، نزل المدينة ومات بها، وله بها دار. انظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٥/رقم: ٢٧٢٩)، و"الاستيعاب" (٣/١٤٠٢)، و"أسد الغابة" (٤/٤١٤ - ٤١٥)، و"الإصابة" (٣/٤٠٥)، و"التقريب" (ص: ٩٤٩).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: صحيح إن شاء الله.

تفريغ الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٣/٣٣٩) (رقم: ٥٨٨١)، وعنه أحمد في "المسند" (٣/٤٢٠)، (٤/٢١٥)، (٦/٤٠٠).

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه كلُّ من الطبراني في "الكبير" (٢٠/٢٨٨) (رقم: ٦٧٩)، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٥/٦١٨١).

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢/١١٠) (رقم: ٨١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢١٤) عن معمر به.

قال ابن حجر: « سنده صحيح ». "الإصابة" (٣/٤٠٥).

وتابع عبد الرزاق ابنُ المبارك فيما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٣٥٣) عن فهد، عن الحماني، عن ابن المبارك، عن معمر به.

واختلف فيه على معمر:

فأخرجه أحمد في "المسند" (٣/٤٢٠)، (٦/٣٩٩ - ٤٠٠)، (٤/٢١٥ - ٢١٦).

ومن طريقه النسائي كتاب: الصلاة، باب: السجود في النجم (٢/١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢١٤)، وابن مردويه كما في "الدر" (٦/١٣٢) عن إبراهيم بن خالد، عن رباح، عن معمر، عن ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، عن

جعفر بن المطلب بن أبي وداعة، عن أبيه به نحوه.

قال ابن حجر: « روى النسائي بإسناد صحيح عن المطلب بن أبي وداعة قال: ... »
"الفتح" (٤٨١/٨).

ورباح هو ابن زيد القرشي الصنعاني ثقة فاضل. "التقريب" (ص: ٣١٧).

وإبراهيم بن بن خالد الصنعاني المؤذن ثقة. "التقريب" (ص: ١٠٧).

وأخرجه البغوي وابن شاهين كما في الإصابة (٤٠٥/٣) من طريق عكرمة بن خالد، عن جعفر بن المطلب ابن أبي وداعة، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند صحيح، ولم أقف على ذكر لوفاة المطلب بن أبي وداعة لنعرف هل عاصره عكرمة أم لا؟ أما السماع فلم أقف على شيء يدل على إثباته أو نفيه، وإنما جاء في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ١٥٨) أن عكرمة لم يسمع من عمر ولا عثمان، وسمع من ابن عمر رضي الله عنهم، ولا شك أن الطريق الأولى أقوى من هذه، فلعن الحديث عند معمر على الوجهين، والله أعلم.

شواهد:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: « سجد النبي ﷺ بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس »، أخرجه البخاري كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة النجم (١٣٥/١) (رقم: ١٠٧١)، وفي كتاب: التفسير، باب: ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾ (١٣٨/٣ - ١٣٩) (رقم: ٤٨٦٢).

٢ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

« أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها، فما بقي أحد من القوم إلا سجد، فأخذ رجل من القوم كفاً من حصي أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال: يكفيني هذا فلقد رأيته قتل كافراً - وهو أمية بن خلف - ».

أخرجه البخاري كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة النجم (١٣٥/١) (رقم: ١٠٧٠)، وفي كتاب: مناقب الأنصار، باب: القسامة في الجاهلية (٢٢٠/٢)، وفي كتاب: المغازي، باب: قتل أبي جهل (٤/٣)، وفي كتاب: التفسير، باب: ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾ (١٣٩/٣) (رقم: ٤٨٦٣).

٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

« أن النبي ﷺ قرأ والنجم، فسجد وسجد الناس معه إلا رجلين أرادا^(١) الشهرة ».

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٥٣/١)، والشافعي في "مسنده" (١٢٣/١ - ترتيب السندي) من طرق عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الرحمن بن^(٢) ثوبان، عن أبي هريرة به.

قلت: والحارث بن عبد الرحمن خال ابن أبي ذئب: صدوق، فالإسناد حسن. والرجلان هما: المطلب بن أبي وداعة، وأميمة بن خلف، فإن حديثهما صحيحان.

(١) عند الطحاوي «أراد»، والصواب: ما أثبت كما في مسند الشافعي.
(٢) سقط من مسند الشافعي ففيه: الحارث بن ثوبان، وليس له ذكر في كتب الرجال.

ذكر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي رضي الله عنه

٢٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو جعفر البغدادي، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا حسان بن غالب، ثنا ابن لهيعة، عن أبي زرعة عمرو بن جابر، عن عبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: « سيكون بعدي سلاطين الفتن، على أبوابهم كمبارك الإبل، لا يعطون أحداً شيئاً إلا (أُخِلَ) ^(١) من دينه مثله ^(٢) ». [٦٣٣/٣ - ٦٣٤]، م: (٣٧٢/أ)، ع: (٢٣٣/٢ ب - ٢٣٤/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو جعفر البغدادي:

هو محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة بن جميل.

حدّث عن أبي بكر بن أبي الدنيا، ويحيى بن عثمان بن صالح، وبكر بن سهل الدميّاطي، وأبي زرعة الدمشقي.

وليس للبغداديين عنه رواية؛ لأنه خرج عن بغداد قديماً وحصل حديثه عند الخراسانيين وأهل ما وراء النهر. انظر: "تاريخ بغداد" (٢١٧/٣).

حدّث عنه: ابن منده، والحاكم، وخلف، وانتخب عليه الحافظ أبو علي النيسابوري.

قال الحاكم: « هو محدّث عصره بخراسان، وأكثر مشايخنا رحلة، وأثبتهم أصولاً ». انظر: "السير" (٥٤٨/١٥).

وقال الخطيب: « كان ثباً صحيح السماع حسن الأصول ... ». وقال: « كان ثقةً في الحديث فاضلاً ». "تاريخ بغداد" (٢١٧/٣، ٢١٨).

وقال الذهبي: « الشيخ المسند الثقة ». "السير" (٥٤٧/١٥).

(١) في المطبوع « أخذوا »، والتصويب من (م)، و(ع)، و"معجم الطبراني"

(٢) في (ع): « منزلة ».

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (٢١٨/٣)، و"الأنساب" (٨٣/٢).

٢ - يحيى بن عثمان بن صالح:

ابن صفوان القرشي السهمي، أبو زكريا المصري.

روى عن: أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، وأصبغ بن الفرّج، وحسان ابن غالب بن نجيح، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وجماعة.

وعنه: ابن ماجه، والطبراني، وأبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة البغدادي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦٣/٣١ - ٤٦٤).

قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه وكتب عنه أبي وتكلموا فيه». "الجرح والتعديل" (١٧٥/٩).

قال الذهبي: «قلت: هذا جرح غير مفسر فلا يُطرح به مثل هذا العالم». "السير" (٣٥٥/١٣).

قلت: لكنه جاء مفسراً فيما قاله مسلمة بن القاسم الأندلسي حيث قال: «يتشيع وكان صاحب وراقة، يُحدّث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك». "تهذيب التهذيب" (١٦٣/٦).

وقد اعتد ابن حجر بقول مسلمة هذا فقال في "التقريب" (ص: ١٠٦٢): «صدوق رمي بالتشيع، ولئنه بعضهم لكونه حدّث من غير أصله».

ومسلمة ضعيف ومتكلم فيه. انظر: "تاريخ ابن الفرضي" (١٢٩/٢ - ١٣٠)، و"السير" (١١٠/١٦)، و"الميزان" (٢٣٧/٥)، و"اللسان" (٣٥/٦ - ٣٦).

وقال ابن يونس وهو بلديّ: «كان عالماً بأخبار البلد وعموت العلماء، وكان حافظاً للحديث، وحدّث بما لم يكن يوجد عند غيره». "تهذيب الكمال" (٤٦٤/٣١).

ولذا قال الذهبي: «وهو صدوق إن شاء الله». "الميزان" (٧٠/٦).

وقال أيضاً: «صدوق». "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ١٩٧).

٣ - حسان بن غالب:

قال ابن حبان: «شيخ من أهل مصر، يقلب الأخبار على الثقات، ويروي عن الأثبات الملتزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».

"المجروحين" (٢٧١/١).

وقال الحاكم: « له عن مالك أحاديث موضوعة ». "الميزان" (٤٨٠/١).

وهنا يورد له في المستدرک علی الصحیحین!

وقال الأزدي: « منكر الحديث ».

وقال أبو نعيم الأصبهاني: « حدث عن مالك بالمناكير ».

وقال الدارقطني: « ضعيف متروك »، وأورد له حديثان ثم قال: « إنَّ الحديثين موضوعان ».

وقال في "غرائب مالك" بعد أن ذكر له حديثاً: « وهذا الحديث وحديث المشط موضوعان ».

وأما ابن يونس، فوثقه ونسبه: ابن غالب بن نجیح مولى أئمن الرعيني، وكان يكنى أبا القاسم، يروي عن مالك والليث وابن لهيعة، توفي بدلاً من صعيد مصر في رجب سنة ثلاث وعشرين ومائتين. انظر: "اللسان" (١٨٩/٢).

وقال الذهبي في "الميزان" (٤٧٩/١): « متروك ».

٤ - ابن لهيعة:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٥ - أبو زرعة عمرو بن جابر:

الحضرمي المصري.

روى عن: جابر بن عبد الله الأنصاري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن الحارث الزبيدي، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن أبي أيوب، وعبد الله بن لهيعة، وعكرمة بن عمار، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٥٩/٢١ - ٥٦٠).

جمهور علماء الجرح والتعديل على ضعفه:

فقد قال أحمد: « بلغني أنه كان يكذب، روى عن جابر أحاديث مناكير ».

انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٢٦٣/٣)، و"الجرح والتعديل" (٢٢٤/٦).

وقال ابن لهيعة: « شيخ منا أحمق كان يزعم أن علياً في السحاب ». "الضعفاء"

للعقيلي (٢٦٣/٣).

وقال النسائي: « ليس بثقة » . "الضعفاء" (ص: ٢١٩).

وقال ابن حبان: « كان سحائياً، يزعم أن علياً في السحاب ... لا يحل الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب » . "المجروحين" (٦٨/٢).

وقال الأزدي: « كذاب » . "الضعفاء" لابن الجوزي (٢٢٤/٢).

وقال ابن عدي: « في بعض ما يرويه مناكير، وفي بعضها مشاهير إلا أنه في جملة الضعفاء » . "الكامل" (١٧٦٦/٥).

وضعفه غيرهم، ومع ذا فقد وثقه العجلي في "الثقات" (١٣٧/٢)، والبرقي والفسوي. انظر: "تهذيب التهذيب" (٣٢٤/٤).

وقال أبو حاتم: « عنده نحو عشرين حديثاً وهو صالح الحديث » . "الجرح والتعديل" (٢٢٤/٦).

قلت: ومع قلة حديثه فقد ذكر العلماء له عدداً من المناكير، فدل هذا على ضعفه. لذا قال ابن حجر: « ضعيف شيعي، مات بعد العشرين ومائة، [ت ق] » . "التقريب" (ص: ٧٣١).

- عبد الله بن الحارث بن جَزء:

بفتح الجيم وسكون الزاي، بعدها همزة، الزُّيَدي - بضم الزاي - أبو الحارث، صحابي سكن مصر، وهو آخر من مات بها من الصحابة سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان وثمانين، والثاني أصح.

انظر: "معجم الصحابة" لابن قانع (٨٦/٢ - ٨٧)، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٣/رقم: ١٦٠٥)، و"أسد الغابة" (٩٩/٣ - ١٠٠)، و"التقريب" (ص: ٤٩٧ - ٤٩٨).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

قال الهيثمي: « رواه الطبراني، وفيه حسان بن غالب، وهو متروك » . "المجمع" (٢٤٩/٥).

قلت: ليس في المطبوع من "المعجم الكبير" وكذا ليس في القطعة المطبوعة من

الجزء الثالث عشر من المعجم، فإنها فيمن اسمه عبد الله، وليس لعبد الله بن جزء ذكر فيها، فلعلها من الساقط من "المعجم الكبير" من الجزء الثالث عشر، والله أعلم.

وقد أخرجه الشجري في "أماليه" (٢٦١/٢ - ٢٦٢) أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن ريدة، قال: أخبرنا أبو القاسم الطبراني، قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح به مثله^(١).

قال المناوي في "التيسير" (٦٦/٢): «يأسناد ضعيف».

قلت: بل ضعيف جداً. انظر: "ضعيف الجامع" (رقم: ٣٣٠٦).

وفي الباب عن عدد من الصحابة منهم:

- حديث أبي هريرة:

«من بدا جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى أبواب السلطان افتتن، وما ازداد عبدٌ من السلطان قرباً إلاَّ ازداد من الله بعداً».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٧٢/٢) - واللفظ له -، والبزار في "مسنده" كما في "كشف الأستار" (٢٤٥/٢) (رقم: ١٦١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠١/١)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٢٢/١) (رقم: ٣٣٩) كلهم من طريق محمد بن الصباح الدولابي.

وأخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢٣٣/١)، وابن عدي في "الكامل" (٣١٢/١) ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٤٧/٧ - ٤٨) (رقم: ٩٤٠٣) من طريق أبي الربيع الزهراني، كلاهما عن إسماعيل بن زكريا، عن الحسن بن الحكم النخعي، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة به.

قال البزار: «والحسن بن الحكم ليس بالحافظ، وقد رواه شريك عن الحسن بن الحكم عن عدي بن ثابت عن البراء».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن زكريا».

قال الهيثمي: «عزاه صاحب الأطراف إلى أبي داود وليس في نسختي».

(١) وفي إسناد الشجري هذا تصحيف طباعي ظاهر في ثلاثة مواطن

"كشف الأستار" (٢/٢٤٥).

وقال الهيثمي في "المجمع" (٥/٢٤٩): « قلت لم أجده في نسختي من أبي داود، ورواه أحمد والبخاري وأحمد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح خلا الحسن بن الحكم النخعي وهو ثقة ».

قلت: قال العراقي: « قد رواه أبو داود في رواية ابن داسة وابن العبد من طريق الحسن بن الحكم النخعي هذا، إلا أنه عن عدي بن ثابت عن شيخ من الأنصار عن أبي هريرة ... ». انظر: "إتحاف السادة المتقين" (١/٣٨٧).
قلت: وطريق أبي هريرة هي الآتية.

وقال المنذري: « رواه أحمد بإسنادين رواة أحدهما رواة الصحيح ». "الترغيب والترهيب" (٣/١٩٤).

وخولف إسماعيل بن زكريا في هذا الحديث:

فقد أخرجه أحمد في "المسند" (٢/٤٤١)، وأبو داود في "سننه" كتاب: الصيد، باب: في اتباع الصيد (٣/٢٧٨) (رقم: ٢٨٦٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧/٤٧) (رقم: ٩٤٠٤) من طريق محمد ويعلى ابني عبيد، عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن شيخ من الأنصار، عن أبي هريرة به.

ويعلى ومحمد أوثق وأقوى من إسماعيل، وقد رجّح روايتهما أبو حاتم في "العلل" (٢/٢٤٦) (رقم: ٢٢٣٠) فقال: « ... ورواه غيره - أي إسماعيل بن زكريا - عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وهو أشبهه ».

وقد ضعف هذا الحديث المنذري في "مختصر السنن" (٤/١٤١).

قلت: وذلك لأن مدراه على الحسن بن الحكم النخعي، فقد وثقه أحمد وابن معين، وقال أبو حاتم: « صالح الحديث ». انظر: "تهذيب الكمال" (٦/١٢٩)، و"تهذيبه" (١/٤٨٥).

وقال ابن حبان: « يخطئ كثيراً، ويهم شديداً، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ... »، ثم أورد له هذا الحديث، وذكر أنه خير باطل. انظر: "المجروحين" (١/٢٣٣).

قلت: فالرجل صدوق، إلا أنَّ له أخطاءً أنزلته عن مرتبة الثقة لعل هذا منها، والله أعلم.

وكذلك جهالة ذلك الشيخ الأنصاري.

وكذلك الاختلاف فيه على الحسن بن الحكم النخعي، وقد روي من أوجه أخرى غير ما تقدّم.

فقد أخرج ابن أبي شيبة في "مسنده" (كما في المطالب العالية - المسندة - ٤٠٤/٣ - ٤٠٥) (رقم: ٣٢٨٨)، وعنه أحمد في "المسند" (٢٩٧/٤)، وابنه عبد الله فيه، وأبو يعلى في "المسند" (٢٧٩/٢) (رقم: ١٦٥٠)، والرويان في "مسنده" (٢٥٨/١) (رقم: ٣٨٣) عن شريك، عن الحسن بن الحكم، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب رضي الله عنه مقتصراً على أوله: «من بدا جفا».

قال الهيثمي في "المجمع" (١٠٧/٨): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير الحسن بن الحكم النخعي وهو ثقة».

وقال الدارقطني في "العلل": «تفرّد به شريك، واختلف فيه على الحسن بن الحكم، فرواه شريك عنه هكذا، وخالفه إسماعيل بن زكريا، فرواه عنه عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، كما تقدّم، وخالفهما محمد بن عبيد الطنافسي، فرواه عن عدي بن ثابت عن شيخ من الأنصار لم يسمّه». اهـ. وانظر: "أطراف الأفراد" (٢٩٦/٢ - ٢٩٧).

قلت - أي الزبيدي -: «وأخرجه العقيلي في الضعفاء والرويان وسعيد بن منصور كلهم عن البراء نحوه بزيادة: ومن اتبع الصيد غفل». «إتحاف السادة» (٣٨٧/١).

قلت: لم أقف على هذا الحديث في المطبوع من الضعفاء، ولا في المطبوع من سنن سعيد بن منصور.

ورمز له السيوطي (ع الرويان ص)، أي لأبي يعلى، وسعيد بن منصور. انظر: "كنز العمال" (٤٠٨/١٥).

وقال المنذري في "مختصر أبي داود" (١٤١/٤): «وروي أيضاً من حديث

البراء بن عازب، وتفرّد به شريك بن عبد الله فيما قاله الدارقطني، وشريك فيه مقال «. وأورده ابن القيسراني في "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" (ص: ٢٠٦) (رقم: ٧٦٨).

وقد صححه الألباني في "صحيح الجامع" (رقم: ١٦٢٣)، وأحال على الصحيحة (رقم: ١٢٧٢) والذي فيها تضعيفه لحديث البراء لمخالفة شريك - وهو سيء الحفظ ولا يحتج به - لإسماعيل بن زكريا، وتحسينه لحديث إسماعيل بن زكريا عن أبي هريرة. وفي "صحيح الجامع" (رقم: ١٦٢٤) صحّح حديث أبي هريرة، والأمر ما علمت من ضعف طريق شريك وإسماعيل، والصواب في الحديث طريق يعلى ومحمد ابنا عبيد الطنافسي، وهو ضعيف، ولم يقف الشيخ الألباني على طريقهما؛ لذا حسّن حديث إسماعيل لظاهر الإسناد، والله أعلم.

ـ حديث ابن عباس:

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٥٧/١)، وأبو داود كتاب: الصيد، باب: في اتباع الصيد (٢٧٨/٣) (رقم: ٢٨٥٩)، والنسائي كتاب: الصيد، باب: اتباع الصيد (١٩٥/٧ - ١٩٦) (رقم: ٤٣٠٩)، والترمذي كتاب: الفتن، باب: ٦٩ (٤٥٤/٤) (رقم: ٢٢٥٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير - الكنى -" (٧٠/٨)، والطبراني في "الكبير" (٤٧/١١) (رقم: ١١٠٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠١/١٠)، وفي "الشعب" (٤٧/٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧٢/٤)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (رقم: ١٠٨٩ - ١٠٩١)، والعسكري والسيوطي في "ما رواه الأساطين في عدم مجيء السلاطين" كما في "كشف الخفاء" (٢٥٣/٢) - وانظر: "تميز الطيب من الخبيث" (ص: ١٨٥)، وابن أبي شيبه في "المصنف" [٣٣٦/١٢]، كلهم من طرق عن سفيان الثوري، عن أبي موسى، عن وهب بن منبه، عن ابن عباس رفعه بلفظ: «من سكن البادية جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى أبواب السلطان افتتن». وعند الطبراني وفي رواية عند ابن عبد البر: «من بدا»، وعند الترمذي: «من أتى أبواب السلطان».

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح^(١) غريب من حديث ابن عباس، لا نعرفه إلا من حديث الثوري ».

وسكت عليه أبو داود.

وعلة هذا الإسناد أبو موسى وقد نسبته الطبراني أبو موسى اليماني.

قال أبو نعيم: « أبو موسى هو اليماني، لا نعرف له اسماً ».

قال الذهبي في "الميزان" (٢٥٢/٦): « شيخ يمانى يجهل، ما روى عنه غير الثوري، ولعله إسرائيل بن موسى، وإلا فهو مجهول ».

وقال الحافظ في "التقريب" (ص: ١٢١٢): « مجهول ».

وقال المنذري في "مختصر السنن" (١٤١/٤): « في إسناده أبو موسى عن وهب بن

منبه، ولا نعرف اسمه، وقال الحافظ أبو أحمد الكرايسي: حديثه ليس بالقائم ».

قلت: وهذا الحديث أقوى شيء في الباب.

وقد صححه الألباني في "صحيح الجامع" (رقم: ٦١٢٤)، وهو ضعيف، ولكنه

قابل للتحسين بما قبله.

- حديث ابن عمر:

« اتقوا أبواب السلاطين، فإنَّ عليها فتناً مثل مبارك الإبل، وإنكم لن تنالوا من

دنياهم شيئاً إلا نالوا من دينكم أفضل منه »، يعني أئمة الجور.

أخرجه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (٣٤٠/١ - ٣٤١) من طريق محمد بن

عبد الله الحضرمي، عن أحمد بن الوليد البغدادي، عن يحيى بن محمد الجاري، عن

أحمد بن ساكن، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر به.

قال الخطيب: « أحمد بن ساكن شيخ في عداد المجهولين ».

قلت: وفيه يحيى بن محمد الجاري منكر الحديث. انظر: "المجروحين"

(١٣٠/٣)، و"الأنساب" (١٠/٢).

(١) وعند الزبيدي قال: « حسن غريب ... ». "الإتحاف" (١٢٨/٦).

وكذا عند العراقي كما في "المغني عن حمل الأسفار" (٤٠/١) (رقم: ١٥٨)، وفي (٦٥١/١)

(رقم: ٢٤٣٢) فقد حكى تحسينه، وكذا حكاها صاحب "فتح الوهاب" (٣١١/١).

وفي الباب أيضاً:

- رجل من بني سلمى:

« إياكم وأبواب السلاطين فإنه أصبح صعباً ».

قال الهيثمي: « رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ». "المجمع" (٢٤٩/٥).

٢٨ - قال الحاكم رحمه الله :

حدثنا جعفر بن نصير الخلدی رحمه الله تعالى، ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد القدوس بن بكر بن خنيس، ثنا مسعر، عن أبي البلاد، عن الشعبي قال: دخلت^(١) على عائشة وعندها ابن أم مكتوم وهي تقطع له الأترج يأكله بعسل، فقالت: ما زال هذا له من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم منذ عاتب الله فيه نبيّه رسول الله عليه وآله وسلم، وإنما أرادت أم المؤمنين رضي الله عنها نزول سورة عبس وتولى . [٦٣٤/٣]، م: (٣٧٢/ب)، ع: (٢/٢٣٤/أ).

رجال الإسناد:

١ - جعفر بن نصير الخلدی:

هو جعفر بن محمد بن نصير بن القاسم أبو محمد الخواص المعروف بـ « الخلدی » .
سمع : الحارث بن أبي أسامة، وبشر بن موسى الأسدي، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وغيرهم.

سمع منه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، والحاكم، وغيرهم.
انظر: "تاريخ بغداد" (٢٢٦/٧ - ٢٢٧)، "السير" (٥٥٨/١٥ - ٥٥٩).
قال عنه الخطيب: « كان ثقة صادقاً ديناً فاضلاً » . "تاريخ بغداد" (٢٢٧/٧).
وقال الذهبي: « شيخ الصوفية » . "السير" (٥٥٨/١٥)، وانظر: "طبقات الصوفية" للسلمي (ص: ٤٣٤ - ٤٣٩)، و"الحلية" (٣٨١/١٠ - ٣٨٢)، و"طبقات الأولياء" (ص: ١٧٠ - ١٧٤).

توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. "الحلية" (٣٨١/١)، "السير" (٥٦٠/١٥).

٢ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - أحمد بن حنبل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

(١) في (م)، و(ع): « دخل على عائشة » بصيغة الماضي.

٤ - عبد القدوس بن بكر بن خنيس:

الكوفي كنيته أبو الجهم.

روى عن أبيه بكر بن خنيس، وحجاج بن أرطاة، وطلحة بن عمرو المكي، وهشام بن عروة، ومالك بن مغول.

وعنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، وصالح بن الهيثم الواسطي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٥/١٨ - ٢٣٦).

قال أبو حاتم: « لا بأس بحديثه ». "الجرح والتعديل" (٥٦/٦).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٩/٨).

وقال الذهبي: « وثق ». "الكاشف" (١٨٠/٢)، يريد توثيق ابن حبان.

واختار ابن حجر في "التقريب" (ص: ٦١٨) قول أبي حاتم فقال: « لا بأس به،

من التاسعة ».

لكن يُشكل عليه ما نقله في "تهذيب التهذيب" (٤٨١/٣): « ذكر محمود بن

غيلان عن أحمد وابن معين وأبي خيثمة أنهم ضربوا على حديثه ». اهـ.

وهذا يدل على تضعيفهم له، وكذا ما نقله الذهبي في "الميزان" (٣٥٦/٣) عن

البخاري أنه ذكره في كتاب "الضعفاء" ^(١)، وقال: « سمع من حجاج بن أرطاة عن

عامر، ولا يعرف لحجاج سماع من عامر »، فهذا مما يقوي ضعفه، والله أعلم.

٥ - مسعر:

مسعر بن كدام - بكسر أوله وتخفيف ثانيه - ابن ظهير الهلالي، أبو سلمة

الكوفي، ثقة ثبت فاضل، من السابعة، مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين [ع].

"التقريب" (ص: ٩٣٦).

٦ - أبو البلاد:

يحيى بن ^(٢) سليمان الغطفاني، ويقال: العامري.

(١) لم أقف عليه في المطبوع من "الضعفاء الصغير"، فلعله يريد "الكبير"، والذي نقله من الكلام هو

في "التاريخ الكبير" (١٢١/٦).

واحتمال آخر: أن قوله: « الضعفاء » سبق قلم من "التاريخ الكبير"، والله أعلم.

(٢) عند ابن أبي حاتم في "الجرح"، والسمعاني في "الأنساب" (٣٠٢/٤)، وابن منده في "فتح الباب

في الكنى والألقاب" (ص: ١٧٠): « يحيى بن أبي سليمان الغطفاني أبو البلاد ».

روى عن: أبي عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، ومحمد بن عبيد الله بن أبي عون الثقفي.

روى عنه: مروان بن معاوية الفزاري، وعبد الله بن داود الخريبي. انظر: "التاريخ الكبير" (٢٨٠/٨)، و"الكنى والأسماء" لمسلم (١٥٩/١ - ١٦٠)، و"الكنى والأسماء" للدولابي (١٣٠/١)، و"الأسماء والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٣٨٢/ - ٣٨٣)، و"المقتنى في سرد الكنى" للذهبي (١٣١/١).

قال ابن معين: «ثقة». "تاريخ الدوري" (٦٤٩/٢)، "الجرح والتعديل" (١٦٠/٩).

وقال أبو حاتم: «شيخ يُكتب حديثه». "الجرح والتعديل" (١٦٠/٩). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٠٤/٧). وقال الحاكم: «أبو البلاد يحيى بن سليمان عزيز الحديث في الكوفيين، وقد أسند دون العشرة». "سؤالات السجزي" (ص: ١٦٣).

٧ - الشعبي:

هو عامر بن شراحيل الشعبي، تقدّم في الحديث (رقم: ١٨). والشعبي يرسل كثيراً، وسماعه من عائشة يختلف فيه: فقال يحيى بن معين: «ما روى الشعبي عن عائشة فهو مرسل». "تاريخ الدوري" (٢٨٦/٢).

وقال أبو حاتم: «الشعبي عن عائشة مرسل، إنما يحدث عن مسروق عن عائشة». "المراسيل" (ص: ١٣٢).

وقال الآجري: «قلت لأبي داود: الشعبي سمع من عائشة؟ قال: نعم». "سؤالات الآجري" (٢١٥/١) (رقم: ٢١٩).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذا الإسناد لم أقف على من أخرجه، وقد اختلف فيه على أبي البلاد:

فأخرجه الحاكم هنا من طريق مسعر، عنه، عن الشعبي، عن عائشة.
وأخرج الحاكم بعده (٦٣٤/٣ - ٦٣٥)، الطبراني في "الأوسط" (١٥٥/٩)،
ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٢٢)، وابن مردويه في "شعب الإيمان"
كما في "الدر المنثور" (٣١٥/٦) من طرق عن أبي موسى الأنصاري إسحاق بن موسى
الأنصاري، عن أحمد بن بشير، عن أبي البلاد، عن مسلم بن صبيح، عن [مسروق]^(١)
قال: «دخلت على عائشة وعندها رجل مكفوف ...»، الحديث بنحوه.
قال السيوطي: «وأخرج الحاكم وصححه^(٢) ...». "الدر المنثور" (٣١٥/٦).
وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي البلاد، عن مسلم بن صبيح، إلا
أحمد بن بشير، تفرد به: أبو موسى الأنصاري».
وقال الذهبي في "التلخيص": «تابعه - يعني أحمد بن حنبل - أبو موسى الزمن،
فرواه عن أحمد بن بشير، ثنا أبو البلاد، لكن قال عن أبي الضحى بدل
الشعبي».

وهنا ملاحظتان:

الأولى: أن هذا اختلاف وليس متابعة.

الثانية: أنه جعل ذلك متابعة لظنه أن أبا موسى هذا هو محمد بن المثني العنزي
الزمن شيخ البخاري، الثقة الثبت، وليس كذلك كما عرفت، فقد جاء مصرحاً باسمه
عند ابن عبد البر في "التمهيد" بأنه إسحاق بن موسى الأنصاري، وعند الطبراني
وُصف بالأنصاري.

وإسحاق الأنصاري: ثقة متقن. "تاريخ بغداد" (٣٥٥/٦ - ٣٥٦)، و"التقريب"
(ص: ١٣٢).

(١) سقط من (م)، و(ع) ومن المطبوع من المستدرک، وهو في كل المصادر التي أخرجه. فلعل سقط
مسروق قديم في نسخ المستدرک، والله أعلم.

(٢) وتصحيح الحاكم هذا ليس في (م)، ولا (ع) ولا في المطبوع، والذي يظهر من صنيع السيوطي
وغيره أنهم يرون مجرد إخراج الحاكم للحديث في مستدركه تصحيح له منه، وذلك في الأحاديث
التي لم يتعقبها، وسيأتي شيء من ذلك إن شاء الله، والله أعلم. انظر على سبيل المثال ما يأتي ص: .

وأحمد بن بشير الهمداني، قال مسلمة بن القاسم: « مجهول ». كما في "اللسان" (١٤٠/١).

ولعل الإسناد الأول عن الشعبي أقوى، لكنه مرسل، وذلك أنه لم يسمع من عائشة هذا الحديث، فإنَّ الشعبي يقول: « دخلت على عائشة وعندها ابن أم مكتوم ». فالشعبي وُلد سنة (١٨) في أقل الأقوال، وابن أم مكتوم توفي سنة (٢٢) للهجرة، فيكون عمره قرابة أربع سنوات.

يُضاف إلى ذلك أنَّ الشعبي من همدان، وأمه من سبي جلولاء، وهو كوفي، ومن كان منهم بالعراق يقال له: الشعبي كما في "السير" (٢٩٥/٤ - ٢٩٦)، وأم المؤمنين كانت بالمدينة ولم تخرج إلا بعد مقتل عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ)، وبعد وفاة ابن أم مكتوم فأين دخل عليها، فالأمر كما قال أبو حاتم: « إنما هو عن مسروق عنها ».

ويُقوي هذا الطريق الأخرى، فإنَّ فيها مسروقاً، والله أعلم.

وقد جاء الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج الترمذي كتاب: التفسير، باب: ومن سورة عبس (٤٠٢/٥) (رقم: ٣٣٣١) ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٢٢).

وأخرجه أبو يعلى في "المسند" (٤١٦/٤) (رقم: ٨٤٢٩)، وابن جرير في "تفسيره" (٥٠/٣٠)، والحاكم في "المستدرک" (٥١٤/٢)، والواحدي في "أسباب النزول" (ص: ٥١٧) كلهم من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها بذكر قصة سبب النزول.

قال الترمذي: « هذا حديث غريب^(١)، وروى بعضهم هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: أنزلت عبس وتولى في ابن أم مكتوم، ولم يذكر فيه عائشة ».

(١) في "فتح الباري" (٥٦١/٨)، وفي "تحفة الأحوذى" (١٧٦/٩): « حسن غريب ». وقال السيوطي في "الدر" (٣١٤/٦): « أخرجه الترمذي وحسنه ».

وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فقد أرسله جماعة عن هشام بن عروة ».

قال الذهبي في "التلخيص": « وهو الصواب ».

وقال ابن حجر في "الفتح" (٥٦١/٨): « وأخرج ابن مردويه من وجه آخر »، وزاد السيوطي في "الدر" (٣١٤/٦): « ابن المنذر ».

والإسناد الأول فيه: يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، صدوق يغرب. "التقريب" (ص: ١٠٥٥).

وقد تابعه عبد الله بن عمر بن محمد الأموي مولاهم، فيما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٢/رقم: ٥٣٥) عن الحسن بن سفيان، عن عبد الله بن عمر الجعفي، قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن هشام به.

وعبد الله بن عمر الأموي قال فيه ابن حجر: « صدوق يتشيع ». "التقريب" (ص: ٥٢٩).

وقد أخرج مالك في "الموطأ" كتاب: القرآن، باب: ما جاء في القرآن (٢٠٣/١ - رواية يحيى) عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلًا.

وهو في رواية أبي مصعب الزهري جامع القراءة (١٠٥/١) (رقم: ٢٧١).

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٤/٢٢): « وهذا الحديث لم يختلف الرواة عن مالك في إرساله، وهو يستند من رواية يحيى بن سعيد الأموي ويزيد بن سنان الرهاوي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ومالك أثبت من هؤلاء، ورواه ابن جريج، عن هشام بن عروة بمثل حديث مالك، وروى وكيع عن هشام، عن أبيه، عن أبيه^(١) في قوله عز وجل: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ قال: نزلت في ابن أم مكتوم ».

والخلاصة: أنَّ هذا الطريق اختلف فيه على هشام بن عروة، فأسنده يحيى بن سعيد الأموي، وعبد الله بن عمر الأموي، ويزيد بن سنان الرهاوي - وهو ضعيف

(١) تكررت (عن أبيه) في الإسناد.

كما في "التقريب" (ص: ١٠٧٦) - سلكوا الجادة، وخالفهم في ذلك الأثبات: مالك وابن جريج ووكيع، فأرسلوه، والقول قولهم.

شواهد:

١ - حديث أنس:

« جاء ابن أم مكتوم إلى النبي ﷺ وهو يكلم أبي بن خلف، فأعرض عنه، فانزل الله ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾، فكان النبي ﷺ بعد ذلك يُكرمه ».

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (٢٨٢/٢) عن معمر، عن قتادة به بدون ذكر أنس.

ثم بعده ذكر الإسناد: عن معمر عن قتادة قال: أخبرني أنس بن مالك، قال: « رأيت يوم القادسية عليه درع ومعه راية سوداء - يعني ابن أم مكتوم - ». فقد يظن أنه مرسل وليس الأمر كذلك.

فقد أخرجه عن عبد الرزاق مسنداً أبو يعلى في "المسند" (٢٨٦/٣) (رقم: ٣١١١) حدثنا محمد بن مهدي، حدثنا عبد الرزاق به.

قال قتادة: وأخبرني أنس بن مالك قال: « رأيت يوم القادسية وعليه درع ومعه راية سوداء - يعني ابن أم مكتوم - ».

وقال الزيلعي في "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف" (١٥٧/٤): « ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ». يعني حديث أنس.

ومعمر يضعف في قتادة إلا أن الطبري أخرجه في "تفسيره" (٣٣/٣٠): أخبرنا بشر بن معاذ، ثنا يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس.

وهذا إسناد حسن.

وأخرجه عبد بن حميد كما في "الدر" (٣١٤/٦).

٢ - أبو أمامة:

قال: « أقبل ابن أم مكتوم وهو أعمى - وهو الذي أنزلت فيه ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ أن جاءه الأعمى، وكان رجلاً من قريش إلى رسول الله ﷺ ... »، الحديث.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢٤/٨) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا

الحسين بن أبي السري العسقلاني، ثنا محمد بن شعيب، حدثني أبو حفص القاص، ثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم عن أبي أمامة به.
وأخرجه ابن مردويه كما في "الدر" (٣١٥/٦).

قال في "المجمع" (٤٦/٢): « وفيه علي بن يزيد الألهاني عن القاسم، وقد ضعفهما الجمهور، واختلف في الاحتجاج بهما^(١) ».

قلت: وعثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي، قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٦٦٤): « صدوق ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني ».

٣ - حديث ابن عباس:

قال: « بينما رسول الله ﷺ يناجي عتبة بن ربيعة، وأبا جهل بن هشام، والعاص^(٢) بن عبد المطلب، وكان يتصدى لهم كثيراً، وجعل عليهم أن يؤمنوا، فأقبل إليه رجل أعمى يُقال له: عبد الله بن أم مكتوم - يمشي وهو يُناجيهم - فجعل عبد الله يستقرئ النبي ﷺ آية من القرآن، وقال: يا رسول الله، علّمني ممّا علّمك الله، فاعرض عنه رسول الله ﷺ وعبس في وجهه وتولى، وكره كلامه، وأقبل على الآخرين، فلما قضى عليه السلام نجواه، وأخذ ينقلب إلى أهله، امسك الله بعض بصره، ثم خفق برأسه، وأنزل الله ﴿عبس وتولى...﴾ الآية، فأكرمه رسول الله ﷺ وكلمه، وقال له: ما حاجتك ».

أخرجه الطبري (٥١/٣٠)، وابن مردويه كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (١٥٥/٤)، و"الدر" (٣١٥/٦) حدثنا محمد بن سعد، ثنا أبي، ثنا عمي، ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس به.

وأخرجه ابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" (٣٤٣/٨) من طريق العوفي، عن ابن عباس به.

وفي آخره: « وقال له: ما حاجتك؟ هل تريد من شيء؟ وإذا ذهب من عنده

(١) انظر: الكلام على هذه النسخة في الحديث (رقم: ٩٦).

(٢) في "تفسير الطبري" (٥١/٣٠)، و"تفسير ابن كثير" (٣٤٣/٨): « العباس بن عبد المطلب »، وكذا في "الدر"، وهو الصواب.

قال: هل لك حاجة في شيء؟ وذلك لما أنزل الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ اسْتَغْنَىٰ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِيَّ﴾.

قال ابن كثير: «فيه غرابة ونكارة، وقد تكلم في إسناده». "التفسير" (٣٤٣/٨).

٥ - حديث ابن عمر مرفوعاً:

قال: «إِنَّ بِلَالاً يُؤْذَنُ لَيْلًا، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ - وَهُوَ الْأَعْمَى الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾، وَكَانَ يُؤْذَنُ مَعَ بِلَالٍ ...»، الحديث.

أخرجه ابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" (٣٤٣/٨) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهِ. قلت: وهذا إسناده جيد إن شاء الله.

وفي الباب:

من حديث:

١ - فاطمة بنت قيس عند النسائي كتاب: الطلاق، باب: نفقة الحامل المبتوتة (٢١٠/٦ - ٢١١).

٢ - أبي مالك عند سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

٣ - كعب بن عجرة، عند ابن مردويه.

ومن الآثار عن:

٤ - مجاهد، عند عبد بن حميد، وابن المنذر.

٥ - الضحاك، عند ابن سعد في "الطبقات"، وابن المنذر.

انظر: "الدر" (٣١٥/٦)، و"تخريج أحاديث الكشاف" (١٥٧/٤)، و"فتح الباري" (٥٦١/٨)، و"الفتح السماوي" (١٠٨٠/٣).

قال ابن كثير: «وهكذا ذكر عروة بن الزبير، ومجاهد، وأبو مالك، وقتادة، والضحاك، وابن زيد، وغير واحد من السلف والخلف أنها نزلت في ابن أم مكتوم». "التفسير" (٣٤٤/٨).

ذكر العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه

٢٩ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس المحبوبي، ثنا أحمد بن سيار، ثنا عبدان، عن ^(١) أبي حمزة، عن المغيرة الأزدي، عن محمد بن زيد، عن حيان الأعرج، عن العلاء ابن الحضرمي رضي الله عنه قال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخليطين ^(٢) يكون أحدهما مسلم والآخر مشرك أني آخذ من المسلم العشر ومن المشرك الجزية». [٦٣٦/٣]، م: (٣٧٢/ب - ٣٧٣/أ)، ع: (٢٣٤/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس المحبوبي:

هو أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي التاجر، اشتهر بنسبته إلى جدّه. انظر: "الأنساب" (٢١٢/٤).

حدّث عن: سعيد بن مسعود، والفضل بن عبد الجبار الباهلي، وأبي الموجه، وعدة.

حدّث عنه: أبو عبد الله ابن منده، والحاكم، وعبد الجبار بن الجراح، وجماعة.

قال الحاكم: «سماعه صحيح».

وقال الذهبي: «الإمام المحدث، مفيد مرو... وكانت الرحلة إليه في سماع

الجامع - يعني جامع الترمذي -». توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٥٣٧/١٥)، و"شذرات الذهب" (٣٧٣/٢).

٢ - أحمد بن سيار:

ابن أيوب، أبو الحسن الفقيه المروزي.

سمع: عبدان بن عثمان، وعفان بن مسلم، وسليمان بن حرب، وغيرهم.

"تاريخ بغداد" (١٨٧/٤).

(١) في (ع): «عبدان بن حمزة»، وهو خطأ.

(٢) الخليط: الشريك، أو المشارك في حقوق الملك. انظر: "القاموس" مادة خلط (٣٧١/٢).

روى عنه: النسائي، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٤/١ - ٣٢٥).

قال النسائي: «ثقة». "تاريخ بغداد" (١٨٨/٤)، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس». "تهذيب الكمال" (٣٢٥/١).

وقال الدارقطني: «ثقة». "تاريخ بغداد" (١٨٨/٤).

وقال ابن أبي حاتم: «رأيت أبي يُطنب في مدحه، يذكره بالفقه والعلم». "الجرح والتعديل" (٥٣/٢).

وأثنى عليه العلماء، ولم أر فيه تضعيفاً، ولذا قال ابن حجر: «ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وستين». "التقريب" (ص: ٩٠).

٣ - عبدان:

هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد الأزدي العتكي، المعروف بـ «عبدان».

روى عن: إبراهيم بن سعد، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وأبي حمزة محمد بن ميمون السكري، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وأحمد بن سيار المروزي، وأحمد بن عبدة الأملي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧٧/١٥).

قال أحمد بن حنبل: «ما بقيت الرحلة إلا لعبدان بخراسان». "الثقات" (٣٥٢/٨). وقال الحاكم: «كان إمام أهل الحديث ببلده».

وقال الذهبي: «كان ثقة مجوداً». انظر: "السير" (٢٧٧/١٠).

وقال أبو رجاء محمد بن حمدويه: «رأيت يَخْضِب، وهو ثقة مأمون». "تهذيب التهذيب" (٢٠٤/٣).

أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧٩/١٥).

ولم أر فيه تضعيفاً لأحد؛ ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٥٢٦): «ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين في شعبان».

٤ - أبو حمزة:

محمد بن ميمون المروزي أبو حمزة السكري.

روى عن: إبراهيم بن ميمون الصائغ، والأعمش، وعاصم بن بهدلة، ومغيرة الأزدي، وغيرهم.

روى عنه: عبد الله بن المبارك، وعبدان بن عثمان، والفضل بن موسى السيناني، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٤٤/٢٦ - ٥٤٥).

قال ابن المبارك: « صحيح الكتاب ».

وقال أحمد: « ما بحديثه عندي بأس، وهو أحب إلي من حسين بن واقد ».

"الجرح والتعديل" (٨١/٨).

وقال أيضاً: « من سمع من أبي حمزة السكري - وهو مروزي - قبل أن يذهب بصره فهو صالح ». "سؤالات أبي داود للإمام أحمد" (ص: ٣٥٩).

وقد وثقه ابن معين. انظر: "تاريخ الدوري" (٥٤١/٢)، و"سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٣٥)، و"معرفة الرجال" لابن محرز (١١١/١).

وقال الترمذي: « ثقة ». "الجامع" (٦٥٥/٣).

وقال النسائي: « لا بأس به، إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد ». "السنن الكبرى" (١٢٢/٢).

وعلق على هذا البوصيري بقوله: « وهو وإن لم يكن اختلط فهو في معنى الاختلاط ». "المختلطين" للعلائي (ص: ١٢٢) (رقم: ١١٧) حاشية.

ولعله لذلك لم يذكره من صنف في المختلطين.

وقال النسائي مرة: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (٥٤٦/٢٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٢٠/٧ - ٤٢١).

وقال ابن القطان: « ثقة مشهور ». "بيان الوهم والإيهام" (٦٠٣/٥)، وانظر: (١٧٥/٣).

وقال أبو حاتم: « لا يحتج به ». "الميزان" (١٧٨/٥).

وقال ابن عبد البر في "التمهيد": « ليس بقوي »، ذكره في ترجمة سمي.
وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط. "تهذيب التهذيب" (٣١١/٥).
وما نقله عن ابن القطان انظره في "بيان الوهم والإيهام" (١٥٩/٤ - ١٦٠)
حيث اعتمد قول النسائي المتقدم في الحكم باختلاطه.
قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٩٠١): « ثقة فاضل، من السابعة مات سنة
سبع أو ثمان وستين [ع] ».

والأقرب لحاله - والله أعلم - هو ما قاله الذهبي: « صدوق إمام مشهور ».
"الميزان" (١٧٨/٥)؛ وذلك لأجل الكلام الذي قيل فيه، ورواية عبدان عنه عند
البخاري ومسلم والنسائي. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٤٥/٢٦).

٥ - مغيرة الأزدي:

هو المغيرة بن مسلم القسملي أبو سلمة السراج الأزدي الخراساني. انظر:
"تهذيب الكمال" (٣٩٥/٢٨)، و"التقريب" (ص: ٩٦٦، ٩٦٧).

روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وعمرو بن دينار، وميمون أبي حمزة، وغيرهم.
روى عنه: سفیان الثوري، وعبد الله بن المبارك، ومروان بن معاوية الفزاري،
وأبو معاوية الضرير، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٩٥/٢٨ - ٣٩٦).

قال عنه أحمد: « ما أرى به بأساً ». "العلل ومعرفة الرجال" (٥١٠/٢).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: « صالح ». انظر: "الجرح
والتعديل" (٢٢٩/٨).

وفي رواية ابن الجنيذ قال: « ثقة ». "السؤالات" (ص: ٤٧٤).

وقال الغلابي عنه: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (٣٩٦/٢٨).

وقال أبو حاتم: « صالح الحديث صدوق ». "الجرح والتعديل" (٢٢٩/٨).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٦٦/٧).

وقال العجلي: « ثقة ». "معرفة الثقات" (٢٩٣/٢).

وقال الدارقطني: « لا بأس به ». "سؤالات البرقاني" (ص: ٦٧).

ولم أر فيه تضعيفاً لأحد، ومرتبته بين الثقة والصدوق، واختار ابن حجر الدرجة الدنيا فيه فقال في "التقريب" (ص: ٩٦٦): « صدوق من السادسة بنح ت س ق ».

٦ - محمد بن زيد:

يروى عن حيان الأعرج.

وعنه: مغيرة الأزدي، أخرج له ابن ماجه. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٣/٢٥).
وقد اختلف فيه.

هل هو العبدى الراوى عن شهر بن حوشب، وعنه: محمد بن إبراهيم الباهلي؟
أم هو الكندي، ويُقال: العبدى قاضى مرو.

ففى "تهذيب الكمال" وفروعه جُعِلوا ثلاثة.

انظر: "تهذيب الكمال" (٢٥/رقم: ٥٢٢٦، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩)، و"تهذيب
التهذيب" (١١٣/٥ - ١١٤)، و"الكاشف" (٣/٣٩، ٤٠)، و"الخلاصة" للخزرجي
(ص: ٣٣٧)، و"التقريب" (ص: ٨٤٦).

قال المزي فى ترجمة محمد بن زيد هذا: « يُحتمل أن يكون محمد بن زيد بن
علي قاضى مرو، وكذلك الذى قبله »، وهو العبدى الراوى عن شهر وأخرج له [ت،
ق]، والمعنى أنه يُحتمل أيضاً أن يكون هو قاضى مرو.

وقال ابن حجر: « لعله العبدى المذكور، وإلا فمجهول [ق] ». "التقريب"
(ص: ٨٤٦)، وقال فى العبدى: « لعله ابن أبى الغموص - يعنى قاضى مرو - وإلا
فمجهول ».

وأما الذهبى، فقد جعلهما فى "الميزان" (٤٧٤/٤) اثنين: هذا، وقاضى مرو،
وجعله هو العبدى الراوى عن شهر بن حوشب ورمز له [ت، ق] ففرّق بينهما، وقال
فى المترجم له: « يُحتمل أن يكون العبدى ».

وفرّق بينهما كذلك فى "المغنى" (٥٨٢/٢، ٥٨٣)، فترجم لهذا ولقاضى مرو
ورمز له [ت، ق]، وفى "أسماء رجال سنن ابن ماجه" جعلهما اثنين، لكن عكس
القضية، فرمز للقاضى [ق] (ص: ١٣٠)، وجعل الذى معنا والعبدى الراوى عن شهر
واحداً (ص: ١٦٩)، وقال فيه: « وسط »، ورمز له [ت، ق].

وفي "ديوان الضعفاء"^(١)، (ص: ٣٥٢) قال: « محمد بن زيد العبدي، عن سعيد بن جبير، قال الدارقطني: ليس بقوي [ت، ق] »، فذكر قاضي مرو فقط، فيُحتمل أنه جعلهم واحداً، وهذا الأقرب - والله أعلم - وذلك أن المعروف عند العلماء هو قاضي مرو، أما الآخران فمختلف فيهما، فبعضهم يجعلهما اثنين، مع احتمال ان يكون كل منهما هو القاضي، والبعض يجعل الراوي عن شهر الذي أخرج حديثه الترمذي هو القاضي جزماً، فلم يبق إلا المترجم له هل هو القاضي أم لا؟

والذي يظهر لي - وهو ما احتمله المزي وابن حجر - أنه هو لأسباب:

١ - اتحاد الاسم، فكلاهما محمد بن زيد.

٢ - اتحاد الطبقة.

٣ - كلاهما أخرج له ابن ماجه وسماه: محمد بن زيد، والأول معروف دون الثاني، فلأجل ما تقدّم وبالحاق النظر لنظيره فجعلهما واحداً هو أولى من التفرقة بينهما بلا دليل، والله أعلم.

وعليه، فإن القاضي هو: محمد بن زيد بن علي الكندي العبدي البصري قاضي مرو.

روى عن: إبراهيم النخعي، وابن جبير، وابن المسيب وغيرهم.

روى عنه: الأعمش، ومحمد بن عون الخراساني، ومعمّر بن راشد، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٢٢٨/٢٥).

قال أبو حاتم: « لا بأس به، صالح الحديث ». "الجرح والتعديل" (٢٥٦/٧)^(٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٢٤/٧ - ٤٢٥).

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (ص: ٣٤٣).

وقال: « ليس بالقوي » كما في "الميزان" (٤٧٤/٤)، و"المغني" (٥٨٢/٢).

وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٦١/٣)، ونقل كلام الدارقطني

فيه فقط، على عادته في سرد الجرح والسكوت عن التوثيق.

(١) ظهر لي أنه مختصر من كتاب ابن الجوزي "الضعفاء والمتروكين" وزاد عليه قرابة ألف راوٍ ضعيف.

(٢) وفي "تهذيب الكمال" العكس.

فأنت ترى أنه لم يتكلم فيه من المتقدمين إلا الدارقطني، وأبو حاتم على تشدده قال: « لا بأس به »، ولذا قال الذهبي: « صدوق ». "الكاشف" (٣٦/٣).

وأما الحافظ ابن حجر فقال: « مقبول ». "التقريب" (ص: ٨٤٦)، أي: حيث يتابع وإلا فلين الحديث، وهذا الراوي وجد إطلاق الضعف فيه لكنه غير مفسر، ووجد فيه توثيق معتبر، بل من الذين يتحرزون جداً في إطلاق التوثيق؛ فلذا فالأقرب - والعلم عند الله - ما قاله الذهبي.

٧ - حيان الأعرج:

لم أقف على من اسمه: حيان، ويلقب بالأعرج إلا: حيان الأعرج الجوفي^(١)، بصري.

روى عن جابر بن زيد.

روى عنه: قتادة، وابن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، وداود بن أبي القصاف، ومنصور بن زاذان. انظر: "الجرح والتعديل" (٢٤٦/٣ - ٢٤٧)، "تهذيب الكمال" (٤٧٧/٧)، "الأنساب" (١٢٣/٢)، "المعرفة والتاريخ" (٢١٥/٣).

وهو مشهور بهذا اللقب، ومما دل على ذلك أن ابن معين سأله الدوري عن حديث يرويه هشام بن حسان عن حيان الأزدي، قلت له: « حيان الأعرج؟ قال: نعم ». "تاريخ الدوري" (١٤١/٢).

وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين كما في "الجرح والتعديل" (٢٧٤/٣)، فقال: « حيان الأعرج ثقة »، وانظر ما تقدم من "تاريخ الدوري" (هو حيان الأعرج؟ قال: نعم).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٣٠/٦)، في طبقة أتباع التابعين.

قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٢٨١): « حيان الأعرج عن العلاء الحضرمي مجهول من الخامسة ».

(١) قال عمرو الفلاس: « هذه نسبة إلى درب الجوف، وهي محلة بالبصرة ». "الأنساب" (١٢٣/٢). وفي هذه النسبة خلاف: هل هي بالخاء أم بالحاء أم بالجيم، والراجح ما هنا. انظر: "الإكمال" (١٩٣/٢ - ١٩٤).

قال ذلك ابن حجر بناء على أنه ليس الجوفي البصري الأزدي، وأنه لم يرو عنه إلا محمد بن زيد كما في "تهذيب الكمال" (٤٧٦/٧).

وأما الذهبي فقد جعله هو البصري، انظر: "الخلاصة" للخزرجي (ص: ٩٦)، و"المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه" (ص: ٧٣)، وقال في "الكاشف" (١/١٩٨): «وثق».

ويظهر - والعلم عند الله تعالى - أنه ثقة.

وقد ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (٤٧٧/٧) أنه إن كان هو فروايته عن العلاء منقطعة، وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين «.

قال الحافظ في القسم الرابع من "الإصابة" (٣٩٨/١): «تابعي أرسل بعض الرواة عنه حديثاً فوهم بعضهم فذكره في الصحابة ... وحيان الأعرج قد ذكره في التابعين: البخاري وابن أبي حاتم، وابن حبان «.

قلت: والذي ظهر لي أنه في طبقة دون هذه، وأنه في طبقة الأتباع كما نصَّ على ذلك ابن حبان.

٨ - العلاء بن الحضرمي:

واسم أبيه عبد الله بن عماد^(١)، وكان حليف بني أمية، صحابي جليل، عمل على البحرين للنبي ﷺ وأبي بكر وعمر، ومات سنة أربع عشرة، وقيل: سنة إحدى وعشرين «. انظر: "الإصابة" (٤٩١/٢)، "تهذيب الكمال" (٤٨٣/٢٢)، "التقريب" (ص: ٧٥٩).

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه حبان لم يسمع من العلاء.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٥٢/٥)، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الزكاة، باب: العشر والخراج (٥٨٦/١) (رقم: ١٨٣١)، والطبراني في "الكبير" (٩٧/١٨) من

(١) وفي "طبقات" خليفة (ص: ٧٢)، و"المعارف" لابن قتيبة (ص: ٢٨٣)، وفي "جمهرة الأنساب" لابن حزم (ص: ٤٦١): «ضمد» بالضاد المعجمة.

طرق عن عتاب بن زياد، عن أبي حمزة به نحوه بلفظ أتم قال: « بعثني رسول الله ﷺ إلى البحرين أو إلى هجر - شك أبو حمزة - قال: كنت آتي الحائط يكون بين الإخوة فيسلم أحدهم، فأخذ من المسلم العشر ومن الآخر الخراج »، هذا لفظ أحمد وابن ماجه قريب منه، وأما لفظ الطبراني فقريب من لفظ الحاكم.

قال البوصيري في "زوائد ابن ماجه" (٦٢/٢): « هذا إسناد ضعيف، مغيرة الأزدي، ومحمد بن زيد مجهولان، وحيان الأعرج وإن وثقه ابن معين وابن حبان، فإن روايته عن العلاء مرسله، قاله في التهذيب ».

قلت: وقد علمت أن مغيرة ومحمد بن زيد ليسا مجهولين، فبقي الانقطاع.

شواهد:

قد صح أن أرض المسلم التي تزرع بمياه الأمطار والأنهار والعيون فيها العشر من:

١ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سُقي بالنضح نصف العشر ».

أخرجه البخاري كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما سُقي من ماء السماء أو بالماء الجاري (رقم: ١٤٨٣).

٢ - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ قال: « فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر ».

أخرجه مسلم كتاب: الزكاة، باب: فيه العشر أو نصف العشر (رقم: ٩٨١).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في "معرفة الصحابة" وقد ظهر لي تساهلهما في هذا الكتاب خصوصاً إذا كان ظاهر الإسناد يُمكن أن يُمشى، والله أعلم.

٣٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا معلى بن منصور، ثنا هُشيم، عن منصور بن زاذان، عن محمد بن سيرين، عن ابن العلاء بن الحضرمي، عن أبيه: «أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ بنفسه». [٦٣٦/٣]، (م: ٣٧٣/أ)، ع: (٢/٢٣٤/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

٢ - محمد بن شاذان الجوهري.

ملتقى الإسناد مع المحكوم عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٢٧٣/٤) أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه».

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه كونه في "معرفة" الصحابة، والغرض إيراد استظهار كونه صحابياً.

ذكر ابنه محمد بن عبد الله بن جحش رضي الله عنهما

٣١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا عبد الرحمن بن (الحسن)^(١) القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا (سعيد)^(٢) بن أبي مريم، أنبأ محمد بن جعفر بن أبي كثير، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن، أنبأ أبو كثير مولى محمد بن عبد الله بن جحش، عن مولاة محمد بن عبد الله بن جحش، قال: « كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فمرّ على معمر وهو جالس عند داره في السوق وفخذه مكشوفتان، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: غطّ فخذك يا معمر، فإنّ الفخذ عورة ». [٦٣٧/٣]، م: (أ/٣٧٣)، ع: (٢/٢٣٤) ب - (أ/٢٣٥).

رجال الإسناد:

١ - عبد الرحمن بن الحسن:

ابن أحمد بن محمد بن عبيد بن عبد الملك أبو القاسم الأسدي القاضي. حدث عن: إبراهيم بن ديزيل الهمداني، وعلي بن الحسين بن الجنيد، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (١٠/٢٩٢ - ٢٩٣). حدث عنه: ابن منده، والدارقطني، والحاكم، وابن شاذان، وابن مردويه، وجماعة. انظر: "تاريخ بغداد" (١٠/٢٩٣)، "السير" (١٥/١٦). قال صالح بن أحمد الهمداني: « [ضعيف]^(٣) ... ادّعى عن إبراهيم بن الحسين فذهب علمه، وكنت كتبت عنه أيام السلامة ... ». "تاريخ بغداد" (١٠/٢٩٣)، وانظر: "السير" (١٥/١٦).

قال صالح: « وسمعت القاسم بن أبي صالح نص عليه بالكذب ». انظر: "تاريخ

(١) في المطبوع: « الحسين »، والتصويب من (م) و(ع).

(٢) في المطبوع و(ع): « سعد »، والتصويب من (م) وكتب الرجال.

(٣) زيادة من "السير" (١٥/١٦)، وهي لا تناسب ما بعدها، وادعاه الرواية يدل على صحة ما قيل عنه من الكذب.

بغداد" (٢٩٤/١٠)، "السير" (١٦/١٦)، "الميزان" (٢٧٠/٣).
وقال الدارقطني: « رأيت في كتبه تغاليط ». "تاريخ بغداد" (٢٩٤/١٠)،
"اللسان" (٤١٢/٣).

وقال أبو يعقوب بن الدخيل: « لم يحمدوا أمره ». انظر: "تاريخ بغداد"
(٢٩٤/١٠)، "اللسان" (٤١٢/٣).

توفي سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٩٤/١٠).

٢ - إبراهيم بن الحسين:

ابن علي الهمداني الكسائي، ويُعرف بابن ديزيل، ويلقب «بدابة عفان» لملازمته
له و«بسيْفنة»^(١).

سمع: أبا نعيم، وأبا مسهر، وعلي بن عيَّاش، وعفان، وجماعة.
حدَّث عنه: أبو عوانة، وعلي بن حمشاذ النيسابوري، وأحمد بن عبيد، وجماعة.
انظر: "السير" (١٨٤/١٣ - ١٨٦).

قال أبو حاتم: « ما بلغني عنه إلا صدق وخير ». "السير" (١٨٦/١٣).

قال الحاكم: « هو ثقة مأمون » "سؤالات السجزي" (ص: ٨٠ - ٨١).

وقال الخليلي: « هو مشهور بالمعرفة بهذا الشأن ». "السير" (١٩٠/١٣).

وقال الذهبي: « الإمام، الحافظ، الثقة، العابد ». "السير" (١٨٤/١٣).

وقال: « إليه المنتهى في الإتيان ». "السير" (١٨٦/١٣).

وقال: « كان يُضرب بضبط كتابه^(٢) المثل ». "التذكرة" (٦٠٩/٢).

وقال علي بن عيسى: « إنَّ الإسناد الذي يأتي به إبراهيم، لو كان فيه لا يؤكل

(١) بقاء ونون ثقيلة. انظر: "نزهة الألباب في الألقاب" لابن حجر (٣٨٥/١)، ويُقال في ضبطها: « سيِّنة » بكسر السين المهملة وبعدها ياء ساكنة معجمة باتنين من تحتها، وبعدها باء مفتوحة معجمة ثم نون مشددة. "الإكمال" (٢٦٥/٤) قال: « ويُقال فيها بالفاء عوض الباء »، قال ابن حجر: « والحق أنه حرف بين الحرفين ». "تبصير المنتبه" (٦٧٦/٢)، وانظر في معناها: "السير" (١٩٠، ١٨٥/١٣).

(٢) ومن كتبه جزؤه المشهور، وهو مطبوع.

الخيز، لوجب أن لا يوكل لصحة إسناده». "السير" (١٣/١٨٨)، وانظر: "التذكرة" (٦٠٩/٢).

وقال ابن الجزري: «ثقة كبير مشهور». "غاية النهاية في طبقات القراء" (١٢/١).
توفي سنة إحدى وثمانين ومائتين. انظر: "السير" (١٣/١٩٠).

٣ - سعيد بن أبي مريم:

هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابن أبي مريم الجُمحي، أبو محمد المصري.

روى عن: حماد بن زيد، ومالك بن أنس، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وغيرهم.
روى عنه: البخاري، والرمادي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأبو حاتم الرازي،
وجماعة كثيرون. انظر: "تهذيب الكمال" (١٠/٣٩١ - ٣٩٤).

قال الحسين بن الحسن الرازي: «سألت أحمد بن حنبل عن اكتب بمصر؟
فقال: عن ابن أبي مريم». انظر: "الجرح والتعديل" (٤/١٤).
قال العجلي: «ثقة». "الثقات" (١/٣٩٦).

وقال أبو حاتم: «ثقة». "الجرح والتعديل" (٤/١٤).
وقال أبو داود: «سعيد بن أبي مريم عندي حجة». "سؤالات الآجري"
(٢/١٨٠).

وقال ابن معين: «ثقة من الثقات». "تهذيب التهذيب" (٢٩٦/).
وقال النسائي: «سعيد بن عفير: صالح، وسعيد بن الحكم: لا بأس به، وهو
أحب إليّ من ابن عفير». المصدر السابق.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٢٦٦).
ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٣٧٥): «ثقة ثبت فقيه من كبار
العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله ثمانون سنة (ع)».

٤ - محمد بن جعفر بن أبي كثير:

الأنصاري الزرقي مولاهم المدني، أخو إسماعيل بن جعفر، وكثير ويحيى ويعقوب.

حدث عن: إبراهيم بن طهمان، وزيد بن أسلم، والعلاء بن عبد الرحمن (م)،
ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

وروى عنه: سعيد بن أبي مريم (خ م)، وعبد العزيز الأويسى، ومعتمر بن
سليمان، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٨٣/٢٤ - ٥٨٤).

قال يحيى بن معين: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٢٢١/٧)، و"رجال
البخاري" للباجي (٦٢٣/٢).

وقال علي بن المديني: « ثقة ». انظر: "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي
شيبه" (١) (ص: ١٣٧).

وقال أيضاً: « معروف ». "الجرح والتعديل" (٢٢٠/٧ - ٢٢١)، و"رجال
البخاري" (٦٢٣/٢).

وقال النسائي: « رجل صالح مستقيم الحديث ». "رجال البخاري" (٦٢٣/٢).

وقال العجلي: « ثقة ». "الثقات" (٢٣٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٠٢/٧).

فالعلماء أجمعوا على توثيقه، إلا أن بعضهم جعله في الدرجة الدنيا من الثقة؛
وقد أخرج له الجماعة، وقال الذهبي: « ثقة ». "الكاشف" (٢٥/٣)، وكذا قال ابن
حجر في "التقريب" (ص: ٨٣٢): « ثقة من السابعة [ع] ».

٥ - العلاء بن عبد الرحمن:

ابن يعقوب الحرقى أبو شبل المدني مولى الحرقة من جهينة.

روى عن: أنس بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبي كثير مولى محمد
ابن جحش (س).

روى عنه: سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس،
ومحمد بن جعفر بن أبي كثير (م). انظر: "تهذيب الكمال" (٥٢٠/٢٢ - ٥٢٢).

قال عبد الله بن أحمد: « سألت أبي عن العلاء بن عبد الرحمن وسهيل بن أبي

(١) قال محققه: « في الأصل غير واضحة ولعلها: المدينان ثقتان »، أي: هو وأخوه إسماعيل.

صالح، فكأنه قدّم العلاء فوق سهيل. وقال: لم أسمع أحداً يذكر العلاء بسوء». "العلل ومعرفة الرجال" (١٩/٢).

وقال أيضاً: «العلاء بن عبد الرحمن ثقة». المصدر السابق (٤٨٣/٢).

وسئل عن محمد بن عمرو والعلاء، فقال: العلاء أحب إليّ، وذلك أنّ محمد بن عمرو ربما قال الأشياخ». "العلل" رواية المروزي (ص: ٨٤ - ٨٥).

وأنكر روايته حديث: «إذا كان نصف شعبان فلا صوم». المصدر السابق (ص: ١٥٩ - ١٦٠).

وفي رواية حرب عنه: «العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل وفوق محمد بن عمرو». انظر: "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٦).

وقال الدوري: «سئل يحيى عن العلاء وسهيل فلم يُقَوَّ أمرهما». "تاريخ الدوري" (٤١٥/٢).

وقال يحيى في داود بن الحصين: «ثقة ليس به بأس، قيل له: العلاء بن عبد الرحمن يقاربه؟ قال: لا، هو صالح الحديث». "رواية ابن طهمان" (ص: ١٠٧).

وقال في "رواية الدارمي" (ص: ١٧٣ - ١٧٤): «سألته عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف».

وهذا التضعيف نسي، وإلاً فحالاه عنده أعلى من ذلك كما وضحه ابن حجر. انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٣٦/٤).

وسئل عن العلاء بن عبد الرحمن؟ فقال: «مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة».

وقال مرة أخرى: «هؤلاء الأربعة ليس حديثهم بحجة: سهيل بن أبي صالح، العلاء بن عبد الرحمن، وعاصم بن عبيد الله، وابن عقيل، فقيّل ليحيى: محمد بن عمرو؟ قال: محمد فوقهم». انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٣٤١/٣).

وفي رواية الدوري عنه: «العلاء بن عبد الرحمن ليس حديثه بالحجة، وهو وسهيل قريب من السواء». انظر: "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٦).

وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه: « ليس بذلك، لم يزل الناس يتقون حديثه ». "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٦).

وهذا أشد ما قاله يحیی فيه، والروایات المتقدمة تبين أن حديثه ليس في منزلة الحجة إذا انفرد، ولكنه دون ذلك، وهو في محل الصدق.

وقال في رواية الدورقي عنه: « ليس بالقوي ». "الكامل" (١٨٦٠/٥).

وقال أبو حاتم: « صالح - قلت - أي ابنه عبد الرحمن - فهو أوثق أو العلاء بن المسيب؟ فقال: العلاء بن عبد الرحمن عندي أشبه ».

وقال: « روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء ». "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٦ - ٣٥٨).

وقال أبو زرعة: « ليس بأقوى ما يكون ». المصدر السابق.

وقال ابن عدي في أول ترجمته: « مدني ليس بالقوي »، ثم أورد له بعض ما أنكر عليه ثم قال: « وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأساً وقد روى عنه^(١): شعبة ومالك وابن جريج ونظرائهم ». انظر: "الكامل" (١٨٦٠/٥ - ١٨٦١).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٥٢٣/٢٢).

وقال العجلي: « ثقة ». "معرفة الثقات" (١٥٠/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٧/٥).

وقال أبو داود: « سهيل أعلى عندنا من العلاء »، ثم ذكر إنكار العلماء عليه الحديث المتقدم. انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٣٥/٤).

وقال الترمذي: « هو ثقة عند أهل الحديث ». "الجامع" (٧٤/١) (رقم: ٥٢).

وقال الخليلي: « مدني، مختلف فيه، لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها ... »، ثم ذكر حديث النصف من شعبان، وقال: « وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه^(٢) دون الشواذ ». "الإرشاد" (٢١٨/١ - ٢١٩).

(١) في المطبوع: « عن »، وهو خطأ.

(٢) في "تهذيب التهذيب" (٤٣٦/٤): « من حديث المشاهير دون الشواذ ».

والذي يتلخص من أقوال العلماء ما قاله الذهبي: « لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه ». "السير" (١٨٧/٦). وقال في "الميزان" (٢٢/٤)، و"المغني" (٤٤٠/٢): « صدوق مشهور »، والأول أدق في منزلته.

وأما ابن حجر فقال: « صدوق ربما وهم، من الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين - ومائة - [ز، م، ٤] ». "التقريب" (ص: ٧٦١).

٦ - أبو كثير:

مولى آل جحش، ويقال: مولى محمد بن عبد الله بن جحش، القرشي الأسدي. يقال: له صحبة.

روى عن: سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن عبد الله بن جحش (س).

روى عنه: صفوان بن سليم، والعلاء بن عبد الرحمن (س)، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومحمد بن يحيى الأسلمي. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٢٢/٣٤).

وقد ذكره بعضهم في الصحابة كأبي نعيم.

قال ابن منده: « هو تابعي أخطأ من قال: إنه من أصحاب رسول الله ﷺ ».

قلت: وسبب ذلك الخطأ أن هذا الحديث رواه مسلم الزنجي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي كثير، فأسقط محمداً وظنه صحابياً، كما نبّه إلى ذلك ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢٦٣/٥)، والذهبي في "تجريد أسماء الصحابة" (١٩٧/٢).

وذكره ابن حجر في القسم الرابع في الكنى من "الإصابة" (١٦٦/٤)^(١).

وأبو كثير ذكره البخاري في "الكنى" (ص: ٦٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٢٩/٩ - ٤٣٠)، ولم يحكما فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٧٠/٥) في طبقة التابعين.

قال الذهبي: « يقال له صحبة ... شيخ ». "الكاشف" (٣٢٨/٣).

وهو القائل: « والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح ».

(١) وقد كناه بأبي كبير بالياء الموحدة ثم ذكر الخلاف في كنيته.

فكان على قاعدته أن يحكم له بالثقة، أو على أقل تقدير الصدق، وأيضاً هو من التابعين، وحديثه مستقيم.

وقال ابن حجر: « ثقة، من الثانية، يقال له صحبة [س] ». «التقريب» (ص: ١٩٦).

وحسن له ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٣/١٣٧٤).

وأما ابن حزم فقال في "المحلى" (٣/٣١٤): « هو مجهول ».

٧ - محمد بن عبد الله بن جحش:

ابن رثاب بن يعمر المديني الأسدي.

قال البخاري: « له صحبة ». انظر: "التاريخ الكبير" (١/١٢).

وكذا قال ابن أبي حاتم. انظر: "الجرح والتعديل" (٧/٢٩٥).

وذكره ابن حبان في الصحابة، وقال: « سمع النبي ﷺ ». «الثقات» (٣/٣٦٣).

وقال ابن عبد البر: « له صحبة ورواية ». «الاستيعاب» (٣/١٣٧٣).

وذكره في الصحابة: ابن قانع (٣/رقم: ٩٦١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة"

(٢/٤٨ - ٥٦ ط - الدار)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٤/٣٢٤ - ٣٢٥)، وابن حجر

في "الإصابة" (٣/٣٥٨)، والذهبي في "التجريد" (٢/٥٩).

إسناد المصنف: ضعيف جداً، فيه شيخ المصنف.

تفريغ الحديث:

١ - أخرجه الفسوي في "تاريخه" (١/٣٠٦) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى"

(٢/٢٢٨) عن ابن أبي مريم به مثله. وصححه البيهقي.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/٢٤٥) (رقم: ٥٥٠)، وعنه أبو نعيم في

"المعرفة" (٢/٥٤) (رقم: ٦٢٦) عن يحيى بن أيوب العلاف، عن ابن أبي مريم به مثله.

وأخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٢/٥٤) بعد الإسناد السابق، قال: حدثنا محمد

ابن أحمد، ثنا محمد بن عثمان، ثنا أبي، ثنا خالد بن مخلد، ثنا محمد بن جعفر مثله.

قال أبو نعيم - بعد إخراج الحديث من طريق محمد بن جعفر وإسماعيل بن

جعفر الآتي -: « ومن روى هذا الحديث عن العلاء:

زيد بن أبي أنيسة، وعبد العزيز بن أبي حازم، وسليمان بن بلال، والدراوردي، وحفص بن ميسرة».

قلت: وسوف أسوق أسانيد هؤلاء وغيرهم - إن شاء الله -.

٢ - طريق إسماعيل بن جعفر:

أخرجه علي بن حجر السعدي في "حديثه عن إسماعيل بن جعفر" (ص: ٣٥٦) (رقم: ٢٩٩)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٢١/٩) (رقم: ٢٢٥١) من رواية أحمد بن علي الكشميهني عنه، وابن حجر في "تغليق التعليق" من رواية أبي بكر بن خزيمة عنه (٢١٢/٢)، وقال في "الهدى" (ص: ٢٤): «ورويناه عالياً في فوائد علي بن حجر من رواية أبي بكر بن خزيمة عنه»، وكذا المزي في "تهذيب الكمال" (٤٥٩/٢٥ - ٤٦٠) من طريق أبي بكر بن خزيمة به.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٩٠/٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٢/١) (١٣ -)، والحاكم في "المستدرک" (١٨٠/٤)^(١)، والطبراني في "الكبير" (٢٤٦/١٩) (رقم: ٥٥١)، والخرائطي في "مكارم الخلاق" (٥٠٩/١) (رقم: ٥٢٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٩/٣)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٤/٢ - ٥٥) (رقم: ٦٢٧)، وابن حجر في "موافقة الخير الخير" (١٢٠/١) عن إسماعيل بن جعفر، عن العلاء به نحوه.

قال ابن حجر في "الفتح" (٥٧١/١): «وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن .. وذكر الحديث، ثم قال: رجاله رجال الصحيح، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة، لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل^(٢)، ومعمّر المشار إليه هو: معمر بن عبد الله بن نضلة القرشي العدوي».

٣ - زيد بن أنيسة:

أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (ص: ١٤٣ - ١٤٤) (رقم: ٣٦٧ - المنتخب)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٦/٢) (رقم: ٩٣٢)، وابن قانع في "معجم

(١) وسكت عليه وكذا الذهبي وسيأتي (رقم: ١٠٠).

(٢) وقد وثقه في "التقريب" كما تقدّم فأصاب، عليه رحمة الله.

الصحابة" (١٩/٣ - ٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٤٦/١٩) (رقم: ٥٥٣)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٥/٢) (رقم: ٦٢٨) كلهم من طريقين عن زيد بن أبي أنيسة به.

ووقع فيه اختلاف في السند.

فقد أخرجه أبو نعيم والطبراني من طريق محمد بن مسلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن نحوه.

وأما الباقر فأخرجه من طريق: عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أخيه عن أبي كثير بن نحوه، وفيه زيادة.

قلت: والذي أخرجه هو العلاء كما صرح به في الطريق السابقة.

صحَّ عند عبد بن حميد، وأما ابن أبي عاصم وابن قانع فحصل عندهما في الإسناد خلط، أشار إليه محققا الكتاب، وعدَّلا في السند من عندهما، وأنا أسوقه كما في الأصل بلا تعديل:

فأخرجه من طريق عبد الأعلى، عن برد، عن عبيد الله بن علي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي العلاء مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش، بن نحوه وفيه زيادة في آخره.

وعند ابن أبي عاصم: «يحيى بن يزيد» بين عبيد الله بن علي وزيد بن أبي أنيسة. ولعل صواب الإسناد عندهما، والله أعلم:

عبد الأعلى، عن برد - هو ابن سنان - عن عبيد الله بن عمرو، عن يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي العلاء مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش. وذلك لأنَّ عبيد الله بن عمرو الرقي هو راوية زيد كما قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢١/١٠)، فعبيد الله بن علي خطأ من النساخ.

وكذا من الرواة عنه: أبو شيبة يحيى بن يزيد الرهاوي، فروايتهما من رواية الأقران.

ولعل أحد الرواة أخطأ فجعله عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي العلاء، أو حصل سقط في الإسناد.

والزيادة التي عند الثلاثة هؤلاء [قال: ثم جلس وجلسنا، قال: فرفع رأسه إلى السماء ثم وضع يده عن جبهته، فقال: سبحان الله! ما نزل من التشديد؟! فهبنا أن

نسأله فلما كان الغد قلنا: يا رسول الله، قلت أمس: ماذا نزل من التشديد؟ فهبنا أن نسألك، فما هو؟ قال: لو أن رجلاً قُتِلَ في سبيل الله ثم عاش ثم قتل ثم عاش ثم قتل ثم عاش، وعليه دين ما دخل الجنة حتى يُقضى دينه»، هذا عند عبد والآخرون نحوه.

٤ - حفص بن ميسرة:

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٩٠/٥)، ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٦/٢) (رقم: ٦٣٠).

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٧٤/١ - ٤٧٥) من طريق ابن وهب وهيثم بن خارجة، كلاهما عن حفص بن ميسرة، عن العلاء به نحوه.

قال الزيلعي بعد ذكر الطريق من مسند أحمد: «وهذا مسند صالح». انظر: "نصب الراية" (٢٤٥/٤).

٥ - عبد العزيز الدراوردي:

أخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٥/٢ - ٥٦) (رقم: ٦٢٩) حدّثنا عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي^(١)، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي به نحوه.

٦ - عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار:

أخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٥٥/٢) (رقم: ٦٢٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"، (٤٧٥/١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (١٨٥/٢) (رقم: ٩٢٩) من طرق عن عبد العزيز عن العلاء به.

٧ - سليمان بن بلال:

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٧٥/١)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥٥/٢) (رقم: ٦٢٩) من طريق الحماني عن سليمان بن بلال وعبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء به نحوه.

وقد صحح الحديث الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٧٤/١) فقال:

(١) ليس في المطبوع من فرائده.

« وقد جاءت عن رسول الله ﷺ آثار متواترة صحاح، فيها أن الفخذ عورة ». و
وانظر: "نصب الراية" (٢٤٥/٤) فقد حكى تصحيح الطحاوي لهذا الحديث.
وجاء الحديث من غير طريق العلاء بن عبد الرحمن.

فقد أخرج ابن حجر في "الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع" (رقم: ٣٥)
من طريق محمد بن بشر، ثنا محمد بن عمرو، أنا محمد بن سيرين، عن أبي كثير مولى
محمد بن جحش - ويقال اسمه محمد أيضا - به نحوه.

قال ابن حجر: « وهذا حديث غريب جداً، عجيب التسلسل بالمحمدين ...
وليس في إسناده من ينظر في حاله سوى محمد بن عمرو، ما عرفته، والظاهر أنه محمد
ابن عمرو بن عبيد أبو سهل الأنصاري، ضعفه يحيى القطان، وذكره ابن حبان في
الثقات ... وقال: يخطئ، وباقي رجاله ثقات وأكثرهم حفاظ ».

قلت: هو علة هذا الإسناد، وقد تكلم العلماء فيه، فقد قال فيه ابن حبان:
« ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ». "المجروحين" (٢٨٦/٢).

وهذا منطبق تماماً على هذا الإسناد، فقد انفرد به دون سائر الرواة، فرواه عن
ابن سيرين عن أبي كثير.

وعليه فهذا الإسناد من مناكيره، وانظر ترجمته في: "الميزان" (١٢٠/٥)، وقد
ضعفه ابن معين وابن نمير وابن عدي، لم يوثقه سوى ابن حبان، وقد تكلم فيه بكلام
شديد كما ترى.

وقال ابن حجر: « ضعيف ». "التقريب" (ص: ٨٨٤).

شواهد:

للحديث عدة شواهد منها:

١ - حديث ابن عباس:

قال: « مر رسول الله ﷺ على رجل فرأى فخذَه مكشوفة فقال: غط فخذك؛
فإن فخذ الرجل من عورته »، وسيأتي برقم (١٠٢).

٢ - حديث علي بن أبي طالب:

قال: قال رسول الله ﷺ: « لا تبرز فخذيك، ولا تنظر إلى فخذِي حي ولا

ميت « وسيأتي برقم (١٠١).

٣ - حديث جرهد الأسلمي:

والكلام فيه طويل وكثير ولذا فسأقتصر على الكتب المشهورة:
وقد روي هذا الحديث من عدة طرق، وفي كل منها اختلاف كثير، فمن هذه
الطرق:

الطريق الأولى: أبو الزناد

١ - فقد أخرج هذا الحديث أحمد في "المسند" (٤٧٨/٣)، والحميدي في
"مسنده" (٣٧٩/٢) (رقم: ٨٥٨)، والدارقطني في "سننه" (٢٢٤/١) من طريق سفيان
عن أبي الزناد عن آل جرهد، عن جرهد به نحوه.

واختلف على أبي الزناد:

٢ - فقد أخرج أحمد في "المسند" (٤٧٩/٣) عن يحيى بن سعيد.
وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٦٠٩/٤) (رقم: ١٧١٠) من طريق أبي
عاصم.

والطبراني في الكبير (٣٧١/٢) (رقم: ٢١٣٨) من طريق قبيصة.
ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن جرهد.
وقد تابع سفيان بن عيينة كل من: مسعر عند الطحاوي في "شرح معاني
الآثار" (٤٧٥/١).

وابن أبي الزناد عند أحمد في "المسند" (٤٧٩/٣) عن حسين بن محمد.
والطبراني في "الكبير" (٢٧١/٢) (رقم: ٢١٤٠) عن سعيد بن أبي مريم.
والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٤٨/٢ - ٢٤٩) عن إسماعيل.

ثلاثتهم عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن جرهد.

٣ - وأخرج أحمد في "المسند" (٤٧٨/٣)، والترمذي كتاب: الأدب، باب: ما
جاء أن الفخذ عورة (١٠٧/٥) (رقم: ٢٧٩٨)، والطبراني في "الكبير" (٣٧١/٢)
(رقم: ٢١٣٩)، عن عبد الرزاق عن معمر (في جامعه ٢٧/١١ رقم: ١٩٨٠٨) عن

أبي الزناد، عن ابن جرهد، عن جرهد به.

وتابع معمرًا كل من:

- روح بن القاسم: عند الطبراني في "الكبير" (٢٧١/٢) (رقم: ٢١٤١).

- وورقاء: عنده أيضاً (برقم: ٢١٤٢).

الطريق الثاني: سالم أبو النضر.

١ - وعنه مالك: وقد اختلف عليه في هذا الحديث فروي مرسلًا ومسندًا.

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٤٧٨/٣) عن عبد الرحمن بن مهدي.

والطبراني في "الكبير" (٢٧٢/٢) (رقم: ٢١٤٤) عن عبد الله بن نافع.

وأبو داود كتاب: الحمام، باب: النهي عن التعري (٣٠٣/٤) (رقم: ٤٠١٤)،

والطبراني في "الكبير" (٢٧٢/٢) (رقم: ٢١٤٣) عن القعني.

والجوهري في مسند الموطأ (ص: ٣٥٧) (رقم: ٣٩٥) عن يحيى كلهم عن مالك

عن سالم أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده، وعند القعني عن

زرعة، عن أبيه قال: « كان جرهد من أصحاب الصفة .. » الحديث.

وخالفهم:

- أبو مصعب الزهري في "الموطأ" (١٨٣/٢) (رقم: ٢١٢٢).

- يحيى بن بكير عند البخاري في "تاريخه" (٢٤٩/٢).

- إسماعيل بن أبي أويس عند البيهقي في "سننه الكبرى" (٢٢٨/٢).

- عبد الله بن وهب عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٧٥/١).

- إسماعيل بن يحيى الطباع عند أحمد (٤٧٩/٣).

- معن بن عيسى كما ذكر ذلك الحافظ في "التغليق" (٢٠٩/٢).

كلهم عن مالك، عن سالم، عن زرعة، عن عبد الرحمن، عن أبيه - وكان من

أصحاب الصفة - به نحوه.

ورواه الطيالسي (ص: ١٦٢) (رقم: ١١٧٦) عن مالك، عن سالم، عن ابن

جرهد، عن جرهد.

- ووجه رابع عنه:

رواه مطرف، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه، ذكره الحافظ في "التعليق" (٢٠٩/٢)، ثم قال: «وهو غريب جداً، لكن الراوي عن مطرف ضعيف».

٢ - أخرج الطبراني في "الكبير" (٢٧٢/٢) (رقم: ٢١٤٥) من طريق ابن لهيعة، عن سالم أبي النضر، عن زرعة بن جرهد، عن جرهد به نحوه.

٣ - أخرج أحمد في "المسند" (٤٧٨/٣)، والحميدي (٣٧٨/٢) (رقم: ٨٥٨)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٧٢/٢) (رقم: ٢١٤٦)، والحاكم في "المستدرک" (١٨٠/٤) من طريق علي بن حرب.

والتزمذي كتاب: الأدب، باب: ما جاء أنَّ الفخذ عورة (١٠٢/٥ - ١٠٣) (رقم: ٢٧٩٥) عن ابن أبي عمر.

والدارقطني في "السنن" (٢٢٤/١) من طريق بشر بن مطر، ثلاثهم عن سفيان ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن زرعة بن مسلم بن جرهد، عن جرهد به نحوه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وما أرى إسناده يمتصل».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وعند الدارقطني: «عن زرعة بن مسلم بن جرهد، عن أبيه، عن جدّه»! الطريق الثالثة: عبد الله بن محمد بن عقيل.

أخرج أحمد في "المسند" (٤٧٨/٣) عن أبي عامر، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الله بن جرهد، عن جرهد به.

وأخرجه الترمذي كتاب: الأدب، (١٠٣/٥) (رقم: ٢٧٩٧) عن يحيى بن آدم. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٥٧/١) عن إسحاق بن منصور، كلاهما عن الحسن^(١) بن صالح، عن عبد الله بن محمد به نحوه.

وأخرجه أيضاً (٤٧٥/١) عن أبي نعيم، عن الحسن به، وفيه: عبد الله بن مسلم بن جرهد.

(١) في المطبوع: «المحسن»، وهو خطأ مطبعي.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٧٣/٢) (رقم: ٢١٤٨) من طريق أحمد بن يونس، عن الحسن بن صالح به، وفيه: عبد الرحمن بن جرهـد!

الطريق الرابعة: الزهري.

فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٢٧٣/٢) (رقم: ٢١٤٧) عن محمد بن يحيى بن سهل العسكري، عن محمد بن ثعلبة بن سواء، عن عمه، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الملك بن جرهـد، عن جرهد به نحوه.

فأنت ترى أن الاختلاف على أوجه كثيرة، وقد أعله ابن القطان الفاسي بعلتين:

الأولى: الاضطراب.

الثانية: أن زرة وأباه غير معروف في الحال ولا مشهوري الرواية.

فجمع من هاتين العلتين وهن الحديث؛ لأن مدار الاضطراب على زرة وأبيه. انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣٣٨/٣ - ٣٣٩) (رقم: ١٠٨٣)، و"النظر في أحكام النظر" (ص: ١٠٨ - ١١٠).

وحكم عليه الحافظ في "تغليق التعليق" (٢٠٩/٢) بأنه حديث مضطرب جداً. وقبلهما الحافظ ابن عبد البر فقال في "الاستيعاب" (٢٧١/١) في ترجمة جرهد بعد ذكر هذا الحديث: « وحديثه ذلك مضطرب ».

وقال ابن الترمذاني في "الجوهر النقي" (٢٢٧/٣ - ٢٢٨): « وفي حديث جرهد ثلاث علل ... »، وذكر العلتين اللتين ذكرهما ابن القطان، ثم قال: « والثالثة: أن الترمذي أخرجه ثم قال: ما أرى إسناده بمتصل ». اهـ.

ومع حكم العلماء عليه بذلك إلا أنه يمكن الترجيح في نظري بين هذه الطرق، فيخرج الضعيف ويبقى القوي، فأقول:

إن الطريق الثالثة ضعيفة؛ وذلك لضعف عبد الله بن محمد بن عقيل الذي عليه

المدار.

وكذا الطريق الرابعة، فإنها غريبة جداً، فقد علم أن معمرًا إنما يرويه عن أبي الزناد.

فيبقى النظر في الطريق الأولى والثانية:

أما الطريق الأولى، فقد جاء فيها عن ابن جرهد مبهمًا، وكذا عن آل جرهد، عن جرهد مبهمًا، وقد جاءت مبيّنة في أغلب الطرق أن المراد: زرعة بن عبد الرحمن. فقد روى ذلك: سفيان بن عيينة، ومسعر، ومعمر، وروح بن القاسم، وورقاء، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، كلهم عن أبي الزناد - بحمل المبهمة على المبين - عن زرعة بن عبد الرحمن، عن جرهد.

فهذا هو الصحيح في طريق أبي الزناد.

أما الطريق الثانية: طريق أبي النضر.

فقد اختلف عليه ثلاثة من الرواة:

١ - مالك، وأغلب الرواة عنه كما تقدّم يروونه عن أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن أبيه مرسلًا.

وبعضهم موصولاً: عن أبيه، عن جدّه.

والصواب عن مالك - والله أعلم - ما رواه جمهور الرواة عنه: عن زرعة بن عبد الرحمن، عن أبيه، وأبوه هو جرهد تحوُّزاً لا عبد الرحمن لقول جميع الرواة: «وكان من أصحاب الصفة».

وتابع مالكاً على ذلك:

١ - سفيان بن عيينة: لكن عنده: زرعة بن مسلم بن جرهد، وهذا وهم من بعض الرواة في الاسم كما يبيّن ذلك ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦٠٦/٣)، قال: «ولا يصح»، وابن حبان في "الثقات" (٢٦٨/٤)، قال: «ومن زعم أنه زرعة ابن مسلم بن جرهد فقد وهم»، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٤٩/٩).

٢ - ابن لهيعة، وعنده: زرعة بن جرهد، نسبه لجدّه.

فبذلك يتفق أبو الزناد وسالم أبو النضر على أن هذا الحديث يرويه زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن جرهد.

ثم وقفت على قول ابن حجر: « هذا يُعطي أنَّ قوله في رواية مالك: عن أبيه، أراد به جدّه، وعلى ذلك تحمل رواية عبد الله بن مسلم بن جرهد ». "إتحاف المهرة" (٤٢/٤). فالحمد لله على توفيقه.

والخلاصة: أنَّ مدارَ هذا الحديث على زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن جرهد.

أما زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد:

فقد وثقه النسائي كما في "تهذيب الكمال" (٣٤٩/٩).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦٨/٤).

وقال الحافظ في "التقريب" (ص: ٣٣٧): « وثقه النسائي من الثالثة ».

فهو من أوساط التابعين، في طبقة ابن سيرين والحسن.

فقول ابن القطان: « إنه مجهول »^(١) غير صحيح، ولكن بقي سماعه من جدّه جرهد.

وجرهد توفي سنة إحدى وستين كما قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٢٧١/١).

وقال الحافظ في "التقريب" (ص: ١٩٦): « يُقال: مات سنة إحدى وستين ».

وعلى ذافسماع زرعة ممكن منه، إلا أنَّ الترمذي قال - كما تقدّم: « ما أرى إسناده بمتصل ».

وقد أثبت ابن حجر صحبته فقال: « .. له صحبة، وكان من أهل الصفة ».

وقال ابن عبد البر: « ... لا تكاد تثبت له صحبة ». "الاستيعاب" (٢٧١/١).

وذكره في الصحابة: ابن قانع (١٤٦/١ - ١٤٧)، وأبو نعيم في "معرفه الصحابة" (٢/رقم: ٥١٠)، وابن الأثير (٣٣١/١ - ٣٣٢)، وابن حجر في "الإصابة" (٢٣٣/١) (رقم: ١١٣١) في القسم الأول، ونقل عن العلماء أنه شهد الحديبية، وقصصاً أخرى تدل على صحبته.

فعلى ذافسماع لا يكون واهياً كما قال ابن القطان، بل أقل أحواله أن يتقوى بغيره، ولذا قال ابن كثير في "الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام"

(١) انظر: ما تقدّم (ص:).

(ص: ٥٤): « وهذا الحديث محفوظ في أصله، وإن اختلف فيه بعض الرواة، وقد دونه مالك في موطئه، ومالك لا يروي إلا الذي له أصل في الجملة، ولهذا علقه البخاري في صحيحه، وقال: حديث جرهد أحوط، وحديث أنس أسند، ورواه ابن حبان في صحيحه». اهـ.

قلت: البخاري علقه بصيغة التمييز يروي. انظر: "الصحيح" كتاب: الصلاة، باب: ما يذكر في الفخذ (١/١٣٩).

وقال البيهقي بعد أن أخرج حديث جرهد ومحمد بن جحش وابن عباس: « وهذه أسانيد صحيحة يحتج بها ». "السنن الكبرى" (٢/٢٢٨).

وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٤٧٤): « وقد جاءت عن رسول الله ﷺ آثار متواترة صحاح فيها أن الفخذ عورة ». اهـ.

قلت: وفيما قالاه نظر، وذلك أن الأسانيد فيها ما علمت، نعم بمجموع الأحاديث ترتقي إن شاء الله إلى درجة الصحة، والله أعلم.

٤ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

قال: قال رسول الله ﷺ: « مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سَنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سَنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ، وَإِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَوْ أَحْبَبَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ، فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنْ سَوْتِهِ إِلَى رَكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ ».

أخرجه أحمد في "المسند" (١١/٣٦٩) (رقم: ٦٧٥٦)، وأبو داود في "السنن" كتاب: الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة (١/٣٣٤) (رقم: ٤٩٦)، وفي كتاب: اللباس، باب: في قوله عز وجل: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ (٤/٣٦٢) (رقم: ٤١١٤)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (رقم: ٥٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٢٩).

والدارقطني في "السنن" (١/٢٣٠ - ٢٣١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٢٨ - ٢٢٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/٢٧٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/١٦٧ - ١٦٨)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١/٥٠٨) (رقم: ٥٢٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠/٢٦)، وغيرهم كلهم من طرق عن سوار بن

داود أبو حمزة الصيرفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه به.
ومدراه على سوار بن داود، قال فيه أحمد: « شيخ بصري لا بأس به »، وذكر
أنّه ليس له غير هذا الحديث، وثقه ابن معين. انظر: "الجرح والتعديل" (٢٧٢/٤) -
(٢٧٣).

وذكر العقيلي أنّه لا يُتابع عليه.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٢٢/٦)، وقال: « يخطئ ».

وقال الدارقطني: « لا يُتابع على حديثه فيعتبر به ».

وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ص: ١٦٠).

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٤٢٢): « صدوق له أوهام من السابعة ».

وقد تابع ليث بن أبي سليم، عند ابن عدي في "الكامل" (٩٢٩/٣)، ومن
طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٩/٢).

وليث ضعيف مختلط.

والراوي عنه: الخليل بن مرة، قال البخاري: « فيه نظر ».

وقال ابن عدي: « وهو ممن يكذب حديثه، فإنّه ليس بمنكر الحديث ».
"الكامل" (٩٢٨/٣ - ٩٣٠).

٥ - أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً:

ولفظه: « ما فوق الركبتين من العورة، وما أسفل من السرة من العورة ».

أخرجه الدارقطني في "السنن" (٢٣١/١) ومن طريقه البيهقي في "السنن
الكبرى" (٢٢٩/٢) من طريق سعيد بن راشد، عن عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم،
عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب به.

وقد ضعف البيهقيُّ سعيدَ بنَ راشد البصري.

وقال ابن حجر: « فيه عباد بن كثير وهو متروك ». "التلخيص" (٢٨٩/١).

٦ - أبو ليلى:

قال: « خرج رسول الله ﷺ وخرجنا معه، فرأى رجلاً من بني عدي كاشفاً

فخذه، فقال له رسول الله ﷺ: « غطّ فخذك يا معبد، فإنّها من العورة ».

أخرجه الخرائطي في "مكارم الخلاق" (٥٠٧/١) (رقم: ٥٢١)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٤٨١/١) من طرق عن سعد^(١) بن عبد الحميد، عن العباس بن الفضل الأنصاري، عن برد بن سنان، عن عبيد بن يعلى، عن يحيى بن زيد، عن أبي أنيسة، عن أبي ليلى به.

قال أبو حاتم: « هذا إسناد مضطرب، إنّما هو أبو شيبة يحيى بن يزيد عن^(٢) أبي أنيسة بإسناد له ».

قلت: وهذا الإسناد تقدّم في حديث الباب (برقم: ٣) يرويه برد بن سنان، عن عبيد الله بن علي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي العلاء، عن محمد بن جحش.

٧ - حديث حذيفة: « فخذ الرجل من العورة ».

أخرجه الطبراني، وأبو نعيم، وابن جرير، كما في "كنز العمال" (٣٣٧/٧) (رقم: ١٩١٥٧).

٨ - عن معمر بن عبد الله بن نضلة: أنّ النبي ﷺ مرّ به وهو كاشف عن فخذيه، فقال: يا معمر غطّ فخذك فإنّها من عورة المسلم ».

أخرجه ابن جرير الطبري كما في "كنز العمال" (٢٣/٨) (رقم: ٢١٧٠٠).

٩ - حديث ابن مسعود قال: « عاد رسول الله ﷺ رجلاً من جهينة، فألفاه قد جعل على عورته خرقة، وكشف عن فخذيه، فقال رسول الله ﷺ: غطّ فخذيك فإنّها عورة ».

أخرجه بقي بن مخلد قال: أنا أبو الطاهر، أنا ابن وهب، عن عمرو بن سعيد ابن أبي هلال، عن عثمان، عن رجل، عن ابن مسعود، فذكره.

ذكره ابن القطان في "أحكام النظر" (ص: ١١٤)، وقال: « وضعف هذا لا خفاء فيه، إذ لا يُعرف من هذا الرجل الذي لم يُسمَّ ». اهـ.

(١) وفي "العلل": « سعيد ».

(٢) في المطبوع: « بن ».

وفي الباب من حديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم في المستدرک (٥٦٨/٣).
وفيه أصرم بن حوشب متروك.

ومن حديث أبي سعيد عند الحارث بن أبي أسامة، وسمويه في "فوائده"
وفيه داود بن المحبر، وعباد بن كثير وأبو عبد الله الشامي ضعيف جداً، فهو
مسلسل بالضعفاء.

انظر: "نصب الراية" (٢٩٦/١ - ٢٩٧)، و"التلخيص" (٢٧٩/١)، و"الدراية"
(١٢٢/١)، و"كنز العمال" (٣٢٨/٧).

وزعم ابن حزم أن الأحاديث في هذا الباب كلها ساقطة. "المحلى" (٢١٣/٣).
وقد ذكر لكل حديث علة أو أكثر من (ص: ٢١٣ - ٣١٤).

وكذا ابن القطان في "أحكام النظر" (ص: ١١٦)، حيث قال: «ونرى
الأحاديث في هذا الباب غير صحيحة».

ولعل الحاكم سكت عليه لوجود شيخه المتهم، مع أن الحديث من غير طريقه
إسناده حسن، ووجد له من الشواهد ما يقويه، وأيضاً هو في معرفة الصحابة.

ذكر يزيد بن عبد الله رضي الله عنه

٣٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن السائب بن يزيد، عن أبيه، عن جدّه: أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: « لا يأخذن أحدكم متاع صاحبه لا عيباً ولا جاذاً، وإذا وجد أحدكم عصا صاحبه فليردّها إليه ». [٦٣٨/٣]، م: (٣٧٣/أ)، ع: (٢٣٥/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

هو الأصم، تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الربيع بن سليمان:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٣ - أسد بن موسى:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٤ - ابن أبي ذئب:

هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث القرشي العامري، ثقة فقيه فاضل، من السابعة مات سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة تسع، أخرج له الجماعة. انظر: "التقريب" (ص: ٨٧١).

٥ - عبد الله بن السائب:

ابن يزيد الكندي أبو محمد المدني، ابن أخت عمر.

روى عن أبيه عن جدّه، عن النبي ﷺ: « لا يأخذ أحدكم عصا أخيه ».

روى عنه: ابن أبي ذئب. "تهذيب الكمال" (١٤/٥٥٥ - ٥٥٦).

قال النسائي: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (١٤/٥٥٦).

قال محمد بن سعد: « وكان عبد الله بن السائب ثقة قليل الحديث ». "الطبقات" (ص: ٢٧٣ - ت: زياد منصور).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٢/٥).

وأما الذهبي فقال: « ثقة ». "الكاشف" (٨٠/٢) (رقم: ٢٧٦٨).

واختار ابن حجر توثيق النسائي فقال: « وثقه النسائي، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ». "التقريب" (ص: ٥٠٩).

٥ - عن أبيه:

هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي، ويقال: الأسدي، وهو ابن أخت النمر.

روى عن: النبي ﷺ (ع)، وعن أبيه، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، وغيرهم. روى عنه: ابنه عبد الله بن السائب، وعمر بن دينار، والزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٩٣/١٠ - ١٩٥).

وُلد في السنة الثانية من الهجرة، واختلف في وفاته ف قيل: سنة ثمانين، وقيل: ست وثمانين، وقيل غير ذلك، وصحبته ثابتة في الصحيح. انظر: "معجم الصحابة" لابن قانع (٣٠٠/١)، "الاستيعاب" (٥٧٦/٢ - ٥٧٧)، "أسد الغابة" (١٦٩/٢ - ١٧٠)، "الإصابة" (١٢/٢)، (رقم: ٣٠٧٧).

٦ - عن جده:

هو يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي، والد السائب بن يزيد، وقيل غير ذلك في نسبه.

له صحبة، أسلم يوم الفتح وصحب النبي ﷺ وروى عنه.

روى عنه: ابنه السائب بن يزيد. "تهذيب الكمال" (١٤١/٣٢).

وانظر: "الاستيعاب" (١٥٧٦/٤)، "أسد الغابة" (٧١٤/٤ - ٧١٥)، "الإصابة" (٦١٩/٣) (رقم: ٩٢٦٦).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: صحيح.

تفريغ الحديث :

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٤٣/٤) عن الربيع به مثله .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤١/٢٢) (رقم: ٦٣٠)، وعنه المزي في "تهذيب الكمال" (٥٥٧/١٤) عن المقدم بن داود المصري، ثنا أسد بن موسى به نحوه .
وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٢١/٤)، وأبو داود كتاب: الأدب، باب: من يأخذ الشيء على المزاح (٢٧٣/٥) (رقم: ٥٠٠٣)، والترمذي كتاب: الفتن، باب: ما جاء لا يحل لمسلم أن يروى مسلماً (٤٠٢/٤) (رقم: ٢١٦٠)، وابن أبي شيبة في "المسند" (١٩٧/٢) (رقم: ٦٨٢)، والبخاري في "الأدب المفرد" باب: ما لا يجوز من اللعب والمزاح (ص: ٩٥) (رقم: ٢٤١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٥/٥) (رقم: ٢٨٦٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤/رقم: ١٦٢٤)، والطبراني في "الكبير" (١٤٥/٧) (رقم: ٦٦٤١)، والخرائطي في "مساوي الأخلاق" (ص: ٣٠٦) (رقم: ٦٨٤، ٦٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩٢/٦، ١٠٠)، والبخاري في "شرح السنة" (٢٦٤/١٠) (رقم: ٢٥٧٢)، وأبو نعيم في "المعرفة" (١/٢٩٨)، والدولابي في "الكنى" (١٤٥/٢) .

وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "نصب الراية" (١٦٨/٤) كلهم من طرق عن ابن أبي ذئب به نحوه .

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (ص: ١٨٤) (رقم: ١٣٠٢) حدثنا ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن السائب، عن جدّه به نحوه .

قال أبو بشر - يونس بن حبيب -: « هكذا هو في كتابي عن أبي داود، والناس يقولون: عن ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن السائب، عن أبيه، عن جدّه » .

فإسقاط السائب هنا من الطيالسي نفسه .

قال أبو بكر الأثرم: « سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يُسأل عن حديث ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن السائب، عن أبيه، عن جدّه: « لا يأخذ أحدكم عصا أخيه » تعرفه من غير حديث ابن أبي ذئب؟ فقال: لا، وهو ابن يزيد ابن أخت عمر، ولا أعرف له غيره، وأما السائب فقد رأى النبي ﷺ » . "تهذيب الكمال" (٥٥٦/١٤) .

وقال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب » .
وقال البيهقي: « إسناده حسن، وحديث أبي حميد أصح ما في الباب » .
"التلخيص الحبير" (٤٦/٣) .
وقد ذهب الألباني إلى تحسين الحديث في "الإرواء" (٣٥٠/٥)، وفي "صحيح
الأدب المفرد" (ص: ١٠٧) .
قال في "الإرواء" « ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير عبد الله بن السائب
هذا وهو ثقة ... » . اهـ .

قلت: فهذه من أوصاف الصحيح لا الحسن، وعليه فإن الحديث صحيح لا حسن،
ولعله إنما أنزله إلى رتبة الحسن؛ لأن الترمذي مع تساهله لم يصححه، وكذا لم
يصححه البيهقي، وإنما حكما بحسنه، ولم أقف على العلة التي من أجلها حكما
بذلك، إلا أن تكون الغرابة وقد علم أن أحاديث كثيرة صحيحة مع غرابتها، والله
أعلم .

شواهد:

١ - حديث أبي حميد الساعدي:

أن رسول الله ﷺ قال: « لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه »؛
وذلك لشدة ما حرّم رسول الله ﷺ من مال المسلم على المسلم .

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٢٥/٥) وفي لفظ عنده: « لا يحل لامرئ أن يأخذ
مال أخيه بغير حقه »، وذلك لما حرّم رسول الله ﷺ من مال المسلم على المسلم .
وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٣١٦/١٣ - ٣١٧) (رقم: ٥٩٧٨) .
وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٤١/٤) .

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٠/٦)، (٣٥٨/٩) من طريق ابن أبي أويس، في
الأول معلقا، وفي الثاني موصولا .

والبزار (١٣٤/٢) (رقم: ١٣٧٣)، والرويان في "مسنده" (٤٣٥/٢) (رقم: ١٤٥٨) .
كلهم من طرق عن سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الرحمن

ابن سعد، عن أبي حميد به.

قال البزار: « لا نعلمه عن أبي حميد إلا بهذا الطريق، وإسناده حسن، وقد روي من وجوه عن غيره من الصحابة ».

وقد جاء عند أحمد من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، ومن طريق عبيد بن أبي قرّة^(١).

وعند الطحاوي في "شرح المعاني" والبزار وابن حبان من طريق أبي عامر العقدي. وعند البيهقي من طريق ابن أبي أويس (عبد الرحمن بن سعيد).

وبهذا رجّح الألباني في "الإرواء" (٢٨٠/٥) كونه عبد الرحمن بن سعيد، قال: « لأنه اتفق عليه جماعة من الثقات غير ابن أبي أويس، منهم: أبو سعيد مولى بني هاشم، وعبيد بن أبي قرّة، عند أحمد، وأبو عامر العقدي عند الطحاوي وابن حبان، فرواية هؤلاء مقدمة قطعاً على رواية ابن وهب ».

فاعتماد الألباني في هذا الحكم إنما هو على ما وقف عليه من المطبوع، ووقوع التصحيح من سعد إلى سعيد ممكن، وكذا العكس، ولكن الفيصل في ذلك هو كلام العلماء المتقدمين والروايات الأخرى التي وقفنا عليها.

أما الروايات:

فما جاء من طريق أبي عامر العقدي.

أما ما نقله عن ابن حبان من "الموارد" فقد جاء عنه خلافة في "صحيحه" كما في "الإحسان"، فما بقي إلا ما جاء عند الطحاوي، و"شرح المعاني" مليء بالتصحيح والتحريف كما لا يخفى على المطالع.

يُضاف إلى ذلك أنّ البزار رواه من طريقه وعنده: « ابن سعد ».

فأبو سعيد مولى بني هاشم صدوق ربما أخطأ. "التقريب" (ص: ٥٨٦).

وعبيد بن أبي قرّة مختلف فيه، وهو إلى الصدوق أقرب. انظر: "تعجيل المنفعة"

(ص: ١٨٣ - ١٨٤).

(١) وكذا هو في "أطراف المسند" (١٢٨/٦ - ١٢٩) (رقم: ٧٩٢١).

وأبو بكر بن أبي أويس، ثقة. "التقريب" (ص: ٥٦٥).

وقد خالفهم عبد الله بن وهب.

وقال البيهقي بعد روايته (١٠٠/٦): «عبد الرحمن هو ابن سعد بن مالك، وسعد بن مالك هو أبو سعيد الخدري».

ثم ذكر رواية عبد الملك بن الحسن عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن عمارة بن حارثة الضمري عن عمرو بن يثربي باللفظ الماضي.

ونقل عن ابن المديني أنَّ الحديث حديث سهل، ولم ينكر روايته عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، وذلك أنه شيخ لعبد الملك، وعبد الملك صدوق، وإنما لم يقم إسناده، فركبه على هذا المتن، ولم يخطئ في اسم شيخه بل بينه، وذلك أنَّ هذا الإسناد يروى به حديث آخر شبيه به ويأتي بعد هذا.

وأيضاً قال الهيثمي في "المجمع" (١٧٤/٤): «رواه أحمد والبخاري، ورجال الجميع رجال الصحيح».

وعبد الرحمن بن سعيد الخدري أخرج له مسلم، والبخاري تعليقاً.

أما الألباني فإنه رجَّح كونه ابن سعيد بن يربوع، وقد أخرج له البخاري في الأدب وأبو داود، ولذا انتقد الهيثمي بأنه ليس من رجال الصحيح.

والخطأ هنا من الألباني لا من الهيثمي.

فكلام هؤلاء العلماء يئن في أنه عبد الرحمن بن سعد بن مالك (أبو سعيد الخدري)، والله أعلم.

وصوب البخاري في هذا الحديث كونه عبد الرحمن بن سعد بن مالك. انظر: "التاريخ الكبير" ^(١) (٢٨٨/٥) (رقم: ٩٣٥، ٩٣٨)، وانظر: "المفاريذ" لأبي يعلى (ص: ٨٠ - ٨١).

٢ - حديث عمرو بن يثربي الضمري:

قال: «شهدت خطبة رسول الله ﷺ بمنى، فكان فيما خطب به أن قال: «ولا

(١) وقد وقع في الإسناد الذي أورده البخاري «سعيد»، وهو خطأ قطعاً، وبذلك أشار المعلمي في الحاشية.

يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه»، الحديث.

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٢٣/٣)، وابنه في "زوائد" (١١٣/٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢٤١/٤)، وفي "شرح المشكل" (٧/رقم: ٢٨٢٣)، والدارقطني في "السنن" (٢٤/٣ - ٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩٧/٦)، والخرائطي في "المساوي" (ص: ٣٠٧) (رقم: ٦٨٧)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة" (٣٣٢/١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٢٥/٢) (رقم: ٩٧٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦١/٤ - ٦٢) (رقم: ٢٠٩٧ - مجمع البحرين)^(١).

كلهم من طرق عن عبد الملك بن الحسن، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن عمارة بن حارثة، عن عمرو بن يثربي به.

قال الطبراني: « لا يُروى عن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الملك ».

قال الهيثمي في "المجمع" (١٧٤/٤ - ١٧٥): « رواه أحمد وابنه من زياداته أيضاً والطبراني في الكبير والأوسط ... ورجال أحمد ثقات ».

وقد تقدّم كلام علي بن المديني أنّ الحديث حديث سهل، وأيضاً أن هذا الحديث من غرائب عبد الملك بن الحسن، وعمار بن حارثة مجهول كما قال الألباني وذلك أنه لم يوثقه إلا ابن حبان، وأيضاً لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن أبي سعيد.

٣ - حديث أبي مرة الرقاشي عن عمه:

أنّ رسول الله ﷺ قال: « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ».

أخرجه أحمد في "المسند" (٧٢/٥ - ٧٣ تاماً)، وأبو يعلى في "المسند" (رقم: ١٥٦٧)، وفي "المفاري" له (رقم: ٨٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٩٢ - ٢٩١/٣) (رقم: ١٦٧١)، والدارقطني في "السنن" (٢٦/٣)، والطبراني في "الكبير" (٥٣/٤) (رقم: ٣٦٠٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠٠/٦)، (١٨٢/٨) كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي مرة الرقاشي، عن عمه به. قال الهيثمي في "المجمع" (١٧٥/٤): « رواه أحمد، وأبو مرة الرقاشي وثقه أحمد

(١) ولم أقف عليه في "الأوسط"، وقال محقق مجمع البحرين: « ولم أجده لفقدان ورقة (٦٢) من مخطوطة الأوسط ».

وضعه ابن معين، وفيه علي بن زيد وفيه كلام».

قلت: أبو مرة مختلف فيه، والصواب أنه ثقة.

وعلة الحديث علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، كما في التقريب (ص: ٦٩٦).

٤ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

«أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع - فذكر الحديث - وفيه: لا يجل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفس، ولا تظلموا ولا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩٧/٦) من طريق ابن أبي أويس، حدثني أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وابن أبي أويس هو إسماعيل، وفيه كلام معروف، وقد أخرج له الشيخان.

أما أبوه فضيف. انظر: "الميزان" (١٦٤/٣).

وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٢٦/٣) من طريق محمد بن عبيد الله، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس به نحوه، وفيه محمد بن عبيد الله العرزمي متروك، كما في التقريب (ص: ٨٧٤).

وفي الباب:

١ - من حديث أنس بن مالك عند الدارقطني في "السنن" (٢٥/٣ - ٢٦) بإسنادين واهيين عنه.

٢ - من حديث ابن عمر عند البيهقي (٩٧/٦) وفيه موسى بن عبيدة الربذي، ضعيف جداً.

٣ - من حديث عبد الله بن مسعود عند البزار (١٣٤/٢) (رقم: ١٣٧٢ - الكشف)، قال البزار: «لا نعلم عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا أبو شهاب».

قال الهيثمي في "المجمع" (١٧٥/٤): «ورجال البزار فيهم عمرو بن عثمان الكلابي، وثقه ابن حبان، وقال الأزدي: متروك».

وفي الباب أحاديث أخرى.

انظر: "المجمع" (١٧٥/٤)، و"كنز العمال" (٩٢/١ - ٩٣)، و"كشف الخفا" (٢/رقم: ٣١٠١)، و"المطالب" (١٢٤/١ - ١٢٥) (رقم: ١٤٨٥ - ١٤٨٧).

ذكر أبي هاشم بن عتبة رضي الله عنه

٣٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد المصري بمكة - حرسها الله تعالى -، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، ثنا سفيان، عن منصور، عن أبي وائل قال: دخل معاوية^(١) على أبي هاشم ابن عتبة وهو يبكي فقال: يا خال^(٢) ما يبكيك؟ أوجع أو حزن على الدنيا؟ فقال: كل لا، ولكن عهد إلي رسول الله ﷺ عهداً لم آخذ به، قال لي: «يا أبا هاشم إنها ستدر لك أموال يؤتاها أقوام. [وإنما يكفيك من جمع المال خادم ومركب في سبيل الله تبارك وتعالى، وإنني أراني قد جمعت]^(٣). [٦٣٨/٣]، م: (٣٧٣/ب)، ع: (٢/٢٣٥/أ).

رجال الإسناد:

١ - عبد الرحمن بن حمدان:

ابن المرزبان الهمداني الجلاب^(٤).

سمع: أبا حاتم الرازي، وإبراهيم بن ديزيل، وأبا بكر بن أبي الدنيا، وطبقته.

وحدث عنه: صالح بن أحمد، وابن منده، والحاكم، وغيرهم.

قال شيوخه الديلمي: «كان صدوقاً، قدوة، له أتباع».

وقال صالح بن أحمد: «سماع القدماء منه أصح، ذهب عامة كتبه في المحنة، وكف بصره». انظر: السير (٤٧٧/١٥).

وقال الخليلي: «له معرفة». الإرشاد (٦٥٨/٢).

وقال الذهبي: «الإمام المحدث القدوة... أحد أركان السنة بهمدان». "السير" (٤٧٧/١٥).

(١) هو ابن أبي سفيان.

(٢) وذلك أنه أخو أمه: هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس. انظر: "التهذيب" (١٧٧/٢٨).

(٣) هذه الزيادة من الحديث، وقد سقطت من مطبوع المستدرك، وهي ملحقة في حاشية المحمودية، ومثبتة في مصادر التخريج.

(٤) قال السمعاني: «هذا الاسم لمن يجلب الرقيق والدواب من موضع إلى موضع». الأنساب (١٣٧/٢).

وقال ابن العماد: «أحد أئمة السنة بهمدان». الشذرات (٣٦٢/٢).

توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة. انظر: السير (٤٧٧/١٥)، "العبر" (٢٦٠/٢).

٢ - عبد الله بن محمد بن سعيد:

ابن أبي مريم المصري.

قال ابن عدي: «مصري يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل ... إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمداً، فإنني رأيتُ له غير حديث مما لم أذكره أيضاً هنا غير محفوظ». انظر: الكامل (١٥٦٨/٤).

وقال الخليلي في ترجمة الفريابي: «ويتفرّد عنه ابن أبي مريم بحديث - ثم ساقه وقال -: لم يروه عن الفريابي إلا ابن أبي مريم هذا، وإنما المحفوظ ...» إلخ. الإرشاد (٤٧٣/٢).

وأرّخ الذهبي وفاته سنة إحدى وثمانين ومائتين، وفيها توفي ابن أبي الدنيا وابن ديزيل. انظر: السير (١٩١/١٣، ١٩٠).

٣ - محمد بن يوسف:

ابن واقد بن عثمان الفريابي، ثقة فاضل، يُقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدّم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق، من التاسعة، مات سنة اثني عشرة. انظر: التقريب (ص: ٩١١).

وخطؤه في حديث الثوري لم يصل به إلى أن يُضعّف فيه، بل إنه لازمه وأكثر عنه، فحصل له خطأ قليل في سعة ما روى، وقد اخرج حديثه عنه الشيخان.

انظر: تهذيب الكمال (٥٩/٢٧)، والميزان (١٩٦/٥ - ١٩٧).

٤ - سفيان:

هو الثوري جاء مصرّحاً به عند ابن السني في القناعة (ص: ٦٣) رقم: (٤٠).

٥ - منصور:

هو ابن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، أخرج له الجماعة. التقريب (ص: ٩٧٣).

والثوري أثبت الناس فيه. انظر: تهذيب الكمال (٥٤٨/٢٨).

٦ - أبو وائل:

هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي، ثقة من الثانية، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. التقريب (ص: ٤٣٩).

وأبو وائل قد سمع من عدد من الصحابة، ولم يسمع من البعض الآخر رغم أنه عاصرهم، وقد سئل أبو حاتم: هل كان يدلّس؟ فقال: «لا هو كما قال أحمد بن حنبل - يعني كان يرسل -». انظر: جامع التحصيل (ص: ١٩٧) رقم: (٢٩).

ولم يصرح بالسماع هنا من معاوية، ولم أقف له على رواية عنه أو ذكر لذلك، فظاهر ذلك أنّ روايته عنه مرسلة، والله أعلم.

٧ - أبو هاشم بن عتبة:

ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي، خال معاوية وأخو أبي حذيفة لأبيه، اختلف في اسمه، وقد أسلم يوم الفتح، وسكن الشام، وتوفي في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب (١٧٦٧/٤)، وأسد الغابة (٣١٦/٥)، والإصابة (١٩٩/٤ - ٢٠٠).

إسناد المصنف: ضعيف جدًّا؛ فيه عبد الله بن محمد بن سعيد المصري.

تخريج الحديث:

أخرجه والطبراني في "الكبير" (٣٠٢/٧) (رقم: ٧٢٠٠) عن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٤/٣)، والترمذي في "السنن" كتاب: الزهد، باب: ١٩، (٤٨٨/٤) (رقم: ٢٣٢٧)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: الزينة، باب: اتخاذ الخادم والمركب (٥٠٧/٥) (رقم: ٩٨١٠) من طريق عبد الرزاق.

والدارقطني في "العلل" (٤٦/٧) من طريق إبراهيم بن خالد بن عبيد القرشي.

وابن السني في "القناعة" (ص: ٦٣) (رقم: ٤٠) عن معاوية بن هشام، وإبراهيم بن خالد، والفريابي، وعبد الصمد بن حسان، كلهم عن سفيان، عن الأعمش ومنصور، عن أبي وائل به نحوه.

وقد تابع أبو معاوية سفيان الثوريّ فيما أخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٣/٣) - (٤٤٤)، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش به نحوه.

واختلف على منصور في هذا الحديث:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٢٩٠/٥)، وابن الأعرابي في "الزهد" ^(١) (ص: ٥٣) (رقم: ٨٥) من طريق عمرو بن مرزوق.

وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٢٦١/١) (رقم: ٣٦) - مسند ابن عباس -، والطبراني في "الكبير" (٣٠٢/٧) (رقم: ٧١٩٩) من طريق معاوية بن عمرو.

وابن أبي شيبة في "المصنف" [٢٢٠/١٣]، ومن طريقه ابن عبد البر في الاستيعاب (١٧٦٧/٤)، وفي "جامع بيان العلم" (ص: ٣٠٣) من طريق حسين بن علي.

ثلاثتهم عن زائدة، عن منصور، عن شقيق، ثنا سمرة بن سهم، قال: نزلت على أبي هاشم بن عتبة وهو طعين، فدخل عليه معاوية يعوده فبكى ... ثم ساقه بنحو ما تقدم.

وقد تابع زائدة:

١ - جرير بن عبد الحميد:

أخرج حديثه النسائي في "سننه" كتاب: الزينة، باب: اتخاذ الخادم والمركب (٢١٨/٨) (رقم: ٥٣٧٢)، وفي "الكبرى" (٥٠٧/٥) (رقم: ٩٨١١)، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الزهد، باب: الزهد في الدنيا (١٣٧٤/٢) (٤١٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان)، باب: الفقر والزهد والقناعة (٤٤٢/٢) (رقم: ٦٦٨).

٢ - عبيدة بن حميد:

قال الترمذي: «وقد روى زائدة وعبيدة بن حميد، عن منصور، عن أبي وائل، عن سمرة بن سهم قال: دخل معاوية على أبي هاشم، فذكر نحوه». انظر: "السنن" كتاب: الزهد، باب: ١٩، (٤٨٨/٤).

وكذلك أشار إليه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٦١/٣٤)، ولم أقف على هذا الطريق مسنداً.

فأنت ترى أنَّ سفيان الثوري قد خالفه ثلاثة: زائدة وجرير ثقتان، وعبيدة بن حميد الكوفي صدوق يخطئ، فلذا قال ابن منده: «الصحيح أنَّ أبا وائل روى عن سمرة

(١) تصحف شقيق عنده إلى سفيان.

عنه - أي عن أبي هاشم . انظر: "الإصابة" (١٩٩/٤).

وقال الدارقطني في "العلل" (٤٥/٧ - ٤٦): « وحديث منصور أولى بالصواب »
يعني من طريق سمرة بن سهم. وقال المزي في "تهذيب الكمال" (٣٦٠/٣٤) - ترجمة
أبي هاشم: « روى حديثه أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي، عن سمرة بن سهم -
رجل من قومه -، وقيل: عن أبي وائل، عن أبي هاشم ليس بينهما أحد ».
فهو قد جزم بالأول ومرّض الثاني، ولذا فقول الحافظ ابن حجر في "الإصابة"
(١٩٩/٤) عن الطريق الثانية: « بسند صحيح »، فيه نظر؛ لما علمت من مخالفة ذلك
العدد لسفيان، وكذا حكم الألباني على الحديث بالحسن^(١)، وذلك لأنّ الصواب فيه
أنّه من طريق سمرة بن سهم، وقد قال فيه علي بن المديني: « مجهول لا أعلم روى عنه
غير أبي وائل ».

وقال الذهبي: « تابعي لا يُعرف، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت
عنه الجهالة ». "الميزان" (٤٢٤/٢).

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٤١٦): « مجهول ».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٤٠/٨) على عادته في توثيق المجاهيل.
لكن مَنْ هو في طبقته يُتَسَمَّحُ فيه.

وقد تابع منصوراً على حديثه هذا مغيرة، أخرجه البغوي وابن السكن كما في
الإصابة (١٩٩/٤).

وعليه فهذا الحديث الصواب فيه أنّه من حديث سمرة بن سهم، وهو مجهول،
فالحديث ضعيف، لكنه يتقوّ بما له من الشواهد.

شواهد:

١ - حديث سلمان رضي الله عنه: « أن رسول الله ﷺ عهد إلينا عهداً فتركنا
ما عهد إلينا: أن يكون بُلغة أحدنا من الدنيا كزاد الراكب »، لفظ أحمد.

وقد جاء عن سلمان من عدة طرق:

١ - أنس بن مالك عنه:

أخرجه ابن ماجه في "سننه" كتاب: الزهد، باب: الزهد في الدنيا (١٣٧٤/٢)

(١) في صحيح الجامع (ص: ٤٦٩) (رقم: ٢٣٨٦).

(رقم: ٤١٠٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢٧/٦) (رقم: ٦٠٦٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٩٧/١) من طريق عبد الرزاق، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: «اشتكى سلمان فعاده سعد، فرآه يبكي، فقال له سعد: ما يبكيك يا أخي، أليس قد صحبت رسول الله ...»، وفيه نحو لفظ أحمد.

وهذا إسناد حسن، جعفر بن سليمان هو الضبي صدوق، انظر حديث رقم: ٥٧.

وقد تابعه محمد بن ميمون الزعفراني، عن حميد الطويل، عن أنس به نحوه.

أخرجه ابن جرير في "تهذيب الآثار" (٢٥٨/١) (رقم: ٤٣٠ - مسند ابن عباس)، والزعفراني لئنه أبو زرعة، وقال البخاري والنسائي: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً»، ولئنه بعضهم، وثقه جماعة، ومع الكلام فيه فليس له كثير حديث كما قال ابن عدي. انظر: "تهذيب التهذيب" (٣١٠/٥)، فمثله يُحتمل في المتابعات إن شاء الله.

٢ - سعيد بن المسيب عنه:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (ص: ٧٨) (رقم: ١٦٩)، وابن سعد في "الطبقات" (٩١/٤)، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (٢٦٤/١) (رقم: ٤٤٠ - مسند ابن عباس)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٢٤/١ - ٤٢٥) (رقم: ٧٢٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٦١/٦) (رقم: ٦١٦٠)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٥٢ - ٥٣) (رقم: ٢٤، ٢٣)، والدولابي في "الكنى" (٧٨/١ - ٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٦٩/١)، والخطابي في "غريب الحديث" (٣٥٢/٢)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (ص: ٣٠٤) من طرق عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن سعيد: «أنَّ سعد بن مالك وعبد الله بن مسعود دخلا على سلمان يعودانه، فبكى، فقالا: ما يبكيك يا أبا عبد الله ...»، فذكر نحوه.

وفيه علي بن زيد بن جُدعان، ضعيف لسوء حفظه.

فمثله يصلح في المتابعات.

٣ - مَوْرق العجلي:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (ص: ٧٨) (رقم: ١٦٩)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (٢٦٤/١) (رقم: ٤٤٠ - مسند ابن عباس)، والطبراني في "الكبير"

(٢٦١/٦) (رقم: ٦١٦٠)، والدولابي في "الكنى" (٧٨/١ - ٧٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٢٤/١ - ٤٢٥) (رقم: ٧٢٨)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٥٢) (رقم: ٢٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٩٥/١) من طرق عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن مورق: أن سعد بن مالك وعبد الله بن مسعود، يمثل حديث سعيد بن المسيب. وأخرجه الحسين المروزي في زوائده على "الزهد" لابن المبارك (ص: ٣٤٤) (رقم: ٩٦٧) عن محمد بن أبي عدي قال: حدثنا حميد الطويل، عن مورق العجلي، عن بعض أصحابه ممن أدرك سلمان قال: «دخلنا على سلمان في وجعه الذي مات فيه فبكى»، فذكره بنحوه.

وحماد يرويه هنا عن حميد وفي الذي قبله عن ابن جدعان، فلعله عنده ههما على الوجهين.

ففي هذه الطريق ذكر الواسطة بينه وبين سلمان، وهم مجاهيل^(١)، لكن مثله يمشى في المتابعات.

٤ - عامر بن عبد الله:

أخرجه ابن جرير في "التهذيب" (٢٦٣/١) (رقم: ٤٣٩ - مسند ابن عباس)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٤٨١/٢) (رقم: ٧٠٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٦٨/٦) (رقم: ٦١٨٢)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٥٣ - ٥٤) (رقم: ٢٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٩٧/١) من طرق عن ابن وهب، عن أبي هانئ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عامر به نحوه.

وعامر بن عبد الله، هو ابن عبد قيس التميمي أحد الزهاد الثمانية، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٧/٥)، وانظر: "السير" (١٥/٤ - ١٩).

٥ - الحسن البصري:

أخرجه وكيع في "الزهد" (٢٩٠/١) (رقم: ٦٧)، وأحمد في "المسند" (٤٣٨/٥)، وفي "الزهد" (ص: ٣٧)، وابن سعد في "الطبقات" (٩١/٤)، والحسين المروزي في زوائده على "الزهد" لابن المبارك (ص: ٣٤٣) (رقم: ٩٦٦)، وابن أبي الدنيا في "ذم

(١) ويحتمل أن مورقاً أراد رجلاً واحداً وعبر عنه بالبعض.

الدنيا" (١) (رقم: ٩٤)، وأبو حاتم الرازي في "الزهد" (ص: ٤٧ رقم: ٣٥)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٤٨، ٥١) (رقم: ١٩، ٢٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٩٦/١)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٤١/٢)، والبيهقي في "الشعب" (٣٠٥/٧) (رقم: ١٠٣٩٤)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣١٣/١١) (رقم: ٢٠٦٣٢)، والحراني في "تاريخ الرقة" [ص: ١٣٠ - ١٣١]، والعدني في "مسنده" كما في "زوائد ابن ماجه" للبوصيري (٢٧٠/٣) من طرق عن الحسن به نحوه.

والحسن مشهور بالإرسال والتدليس، ولم يسمع من الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم، مع أنه أمكن سماعه من علي، وسلمان مات سنة (٣٤هـ) في خلافة علي، ولم أجد من نصّ على سماعه منه.

٦ - أبو سفيان عن أشياخه:

أخرجه أحمد في "الزهد" (ص: ١٩٠)، وهناد في "الزهد" ١/رقم: ٥٦٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" [٢٢٠/٣]، وابن سعد في "الطبقات" (٩٠/٤)، والحاكم في "المستدرک" (٣١٧/٤)، وعنه البيهقي في "الشعب" (٧/رقم: ١٠٣٩٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٩٥/١ - ١٩٦) من طرق عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أشياخه به نحوه.

وأشياخه مجاهيل، لكنهم جمع يتقوى بعضهم ببعض، وأيضاً هم من طبقة متقدمة فيتسمّح فيهم، وقد تابعهم غيرهم.

وأيضاً فإنّ هذا الحديث قد روي من طريق فيها التصريح بأحد الأشياخ، وهو جابر رضي الله عنه فيما أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٩٥/١) من طريق جرير، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر به.

لكن في الطريق محمد بن شعيب التاجر، قال تلميذه والراوي عنه أبو الشيخ: «حدّث عن الرازيين بما لم نجده بالري». طبقات المحدثين بأصبهان (٤٣/٤).

وقال أبو نعيم: «يروي عن الرازيين بغرائب». ذكر أخبار أصبهان (٢٥٢/٢).

وشيخه محمد بن عيسى الدامغاني نزيل الري، مقبول كما في التقريب (ص: ٨٨٥).

فهذه الطرق يجبر بعضها بعضاً، ويتقوى بها الحديث ويكون حسناً لغيره.

(١) المطبوع باسم: "الزهد".

وقد رمز السيوطي في "الجامع الصغير" لصحته (٣٩٤/٥ - مع الفيض).

وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (٩٦٠/٢) (رقم: ٥٤٦٥).

٢ - حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ قال: «يكفي أحدكم من الدنيا خادم ومركب».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٦٠/٥)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: الزهد، باب: اتخاذ الخادم والمركب (٥٠٧/٥) (رقم: ٩٨١٢)، والدارمي في "سننه" كتاب: الرقائق، باب: ما يكفي من الدنيا (٣٠١/٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" [٢٤٥/١٣]، ومن طريقه ابن عبد البر في "الجامع" (ص: ٣٠٤)، والرويان في "مسنده" (٨٩/١) (رقم: ٥٣)، وابن جرير في "التهذيب" (٢٧١/١) (رقم: ٤٥٣ - مسند ابن عباس)، كلهم من طريق عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن عبد الله بن مولة، عن بريدة الأسلمي به.

وأخرجه ابن جرير في "التهذيب" (٢٨٤/١) (رقم: ٤٧٦ - مسند ابن عباس) حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا بهز بن أسد، قال: حدثنا حماد بن سلمة به مثله. وأخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (ص: ٧٩) (رقم: ١٧١)، و(ص: ١١٥)، (رقم: ٢٣٢)، وفي "الآحاد والمثاني" (٣٢٦/٤) (رقم: ٢٣٦٠) من طريق هذبة بن خالد، عن حماد به، وفيه: «خادم ومنزل».

قال الألباني: «ورجاله ثقات غير ابن مولة، فهو مجهول، لم يرو عنه غير أبي نضرة». "الصحيحة" (٢٣٦/٥) (رقم: ٢٢٠٢)، وحسنه في "صحيح الجامع" (رقم: ٥٤٦٤).

قلت: وتحسينه له باعتبار ما له من الشواهد.

ورمز السيوطي لصحته في "الجامع الصغير" (٣٣٣/٢) كما في "التيسير شرح الجامع الصغير".

٣ - حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما يكفي أحدكم من الدنيا كزاد الراكب».

أخرجه الحميدي في "مسنده" (٨٢/١ - ٨٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧٤/٦) (رقم: ٧١٧٩)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١٩/١٣)، ومن طريقه ابن أبي عاصم

في "الزهد" (ص: ٧٩) (رقم: ١٧٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧/رقم: ١٠٤٠١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٦٠/١)، والطبراني في "الكبير" (٧٩/٤) (رقم: ٣٦٩٥) من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن يحيى بن جعدة، قال: «عاد خباباً ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: أبشر يا أبا عبد الله تَرِدُ على محمد ﷺ الحوض، قال: كيف بهذا - وأشار إلى أعلى بيته وأسفله - وقد قال رسول الله ﷺ ...»، وذكره.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى والطبراني ورجاله رجال الصحيح غير يحيى بن جعدة، وهو ثقة». "جمع الزوائد" (٢٥٧/١٠).

وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيح إن شاء الله تعالى، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير يحيى بن جعدة، وهو تابعي ثقة ...». "الصحيحة" (٢٩٢/٤) (رقم: ١٧١٦)، وصححه في "صحيح الجامع" (٤٦٩/١) (رقم: ٢٣٨٤).

٤ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أردت اللحوق بي فليكلفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلمي ثوباً حتى ترقيعه»، لفظ الترمذي.

أخرجه الترمذي في "سننه" كتاب: اللباس، باب: في ترقيع الثوب (٢١٥/٤) (رقم: ١٧٨٠)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٨٣ - ٨٤) (رقم: ٦٤)، والحاكم في "المستدرک" (٣١٢/٤)، وأبو عبد الرحمن السلمي في "الأربعين الصوفية" تخريج الأربعين للسرخاوي (ص: ٥٧)، ومن طريقه البكري في "الأربعين" (ص: ٩٢)، والبلغوي في "شرح السنة" (٤٤/١٢) (رقم: ٣١١٥)، وابن سعد في "الطبقات" (٧٦/٨) كلهم من طرق عن سعيد بن محمد الوراق، عن صالح بن حسان، عن عروة ابن الزبير، عن عائشة به نحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان، قال: وسمعتُ محمداً يقول: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «الوراق عدم».

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه: «تساهل الحاكم في تصحيحه، فإنَّ صالحاً ضعيف عندهم». "النكت البديعات" للسيوطي (ص: ٢١٤).

قال مفيد خالده: «ربما أشكل على الحاكم صالح بن حسان، فظنه صالح بن أبي حسان». انظر: "جزء محمد بن عاصم الثقفي" (ص: ١١١).

قلت: الوراق قد توبع من جماعة:

- حفص بن غياث:

أخرج حديثه أبو نعيم في "الأربعين" له (ص: ٧٩) (رقم: ٣٩)، وفي "ذكر أخبار أصبهان" (٨٩/١) - ترجمة أحمد بن عمر بن حفص بن غياث.

- عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى أبو يحيى:

أخرجه الترمذي في "سننه" (رقم: ١٧٨٠)، ومحمد بن عاصم الثقفي في "جزئه" (ص: ١١٠) (رقم: ٣٠)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٨٤ - ٨٥) (رقم: ٦٥)، وابن عدي في "الكامل" (١٣٧٠/٤) ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" كتاب: الزهد؛ باب: البعد عن الأغنياء (٣/٣٧٨) (رقم: ١٦١٨).

وعبد الحميد الحمانى: صدوق يخطئ. انظر: التقريب (ص: ٥٦٦).

- خالد بن عمرو القرشي، وستأتي إشارة الدارقطني له.

وقد اختلف على صالح بن حسان في هذا الحديث:

فقد أخرج ابن الأعرابي في "الزهد" (ص: ٥٤) (رقم: ٨٩)، وابن السني في "القناعة" (ص: ٨٥) (رقم: ٦٦)، والبكري في "الأربعين" له (ص: ٩٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢١٧/٥) (رقم: ٥١٢٨)، والبيهقي في "الشعب" (٧/رقم: ١٠٣٩٨)، ١٠٣٩٩) كلهم من طرق عن الحسن بن حماد، عن إبراهيم بن عيينة، عن صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به نحوه.

قال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا صالح بن حسان، تفرد به إبراهيم بن عيينة».

وقال ابن عدي: «... ومن قال: عن صالح عن عروة أصح». "الكامل" (١٣٧٠/٤).

وقال الدراقطني: « يرويه صالح بن حسان، واختلف عنه:

فرواه إبراهيم بن عيينة، عن صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

وخالفه: سعيد بن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني، وخالد بن عمرو القرشي، فرووه عن صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشة، لم يذكروا بينهما أحداً، وصالح بن حسان ضعيف». "العلل" [(٥/٤٥ق/ب)].

أقول: فالصواب في هذا الحديث أنه من حديث صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشة.

وأفته هو صالح بن حسان، مجمع على ضعفه:

قال فيه أحمد: « ليس بشيء »، وقال البخاري، وأبو نعيم: « منكر الحديث »، وقال النسائي: « متروك الحديث ».

انظر: "الميزان" (٥/٣ - ٦)، و"تهذيب التهذيب" (٥٢٧/٢ - ٥٢٨).

وقال ابن حبان: « ... كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صنعته شهد لها بالوضع ». "المجروحين" (٣٦٧/١).

فالحديث بلا شك ضعيف، ولكن يبقى النظر أمن الموضوعات أم من الواهيات؟ انظر: "الفوائد المجموعة" وتعليق المعلمي على الحديث (ص: ٢١٧).

وعلى كلا الحالين فالحديث لا يصلح في الشواهد، إلا أن ما سبق منها يقوي حديث الباب ويرتقي به إلى الصحة إن شاء الله.

ذكر هند وهالة ابني أبي هالة رضي الله عنهما

٣٤ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا أبو غسان، ثنا جميع بن عمر العجلي، حدَّثني رجل، عن [ابن]^(١) أبي هالة التميمي، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، قال: سألتُ خالي هند بن أبي هالة التميمي - وكان وصافاً - عن حلية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر الحديث بطوله.

[٦٤٠/٣]، م " (أ/٣٧٤)، ع: (٢/٣٣٥ - ب/٣٣٦ - أ).

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث رقم: (٨).

٢ - علي بن عبد العزيز:

تقدّم في الحديث رقم: (٨).

٣ - أبو غسان:

هو مالك بن إسماعيل النهدي، ثقة، تقدّم في الحديث رقم: (٧).

٤ - جميع بن عمر:

ابن عبد الرحمن العجلي ثم الضبي أبو بكر الكوفي.

روى عن: داود بن أبي هند، ومجالد بن سعيد، وعن رجل من بني تميم من ولد أبي هالة زوج خديجة، يكنى أبا عبد الله، واسمه: يزيد بن عمر.

روى عنه: أبو محمد سعيد بن حماد البصري، وسفيان بن وكيع، وأبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي، وأبو نعيم الملائي (الفضل بن دكين). انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٢/٥ - ١٢٣).

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: « كان فاسقاً ». "الكامل" (٥٨٩/٢).

(١) ساقطة من المطبوع، و(م)، و(ع)، والصواب إثباتها كما في كتب الرجال.

وقال أبو داود في رواية الآجري عنه^(١): « أخشى أن يكون كذاباً ». "الميزان" (٤٢١/١)، وانظر: "المغني" (١٣٦/١) (رقم: ١١٧٧)، و"تهذيب التهذيب" (٣٩٠/١). وقال العجلي: « كوفي لا بأس به، يكتب حديثه وليس بالقوي ». "معرفة الثقات"^(٢) (٢٧٢/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٦/٨).

فلم يوثقه إلا ابن حبان بذكره في كتابه، وأما تلميذه فاتهمه بالفسق، وهو به أدري، وأبو داود خشي أن يكون كذاباً، وذلك أنه عزيز الحديث جداً، ومع هذا روى هذا الحديث الطويل جداً.

وقال الذهبي: « وإياه، قال خ: فيه نظر ». "الكاشف" (١٣١/١) (رقم: ٨١٩). وأما ابن حجر فإنه قال: « جميع - بالتصغير - بن عُمير - كذلك - ضعيف رافضي من الثامنة ». "التقريب" (ص: ٢٠٢)^(٣).

ولم أقف على قول البخاري في كتبه، ولم أر من نسبه له غيره، والله أعلم. فالأولى أن يكون ضعيفاً جداً، والله أعلم.

٥ - حدثني رجل:

هذا الرجل مبهم، وتقدم قول المزي أنه: أبو عبد الله يزيد بن عمر من ولد أبي هالة التميمي.

وجاء في "التاريخ الكبير" (٢٤٢/٢) (رقم: ٢٣٣٠)، و"الجرح والتعديل" (٥٣٢/٢) (رقم: ٢٢١٠)، و"ثقات ابن حبان" (٣٦٦/٨) أن جميع بن عمر يروي عن يزيد بن عمر.

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٥٠/٨ - ٣٥١) (رقم: ٣٢٩٠)، وابن أبي

(١) الذي وقفت عليه في رواية الآجري قوله في الحديث: « أخشى أن يكون موضوعاً »، وسيأتي في التخريج.

(٢) عنده جميع بن عُمير، وكلُّ مَنْ ترجم له ذكره بـ « جميع بن عمر »، إلا ما جاء في "التقريب" كما سيأتي.

(٣) وفيه: جميع بن عُمير بالتصغير، وكذا في ط. إرشاد الحق (ص: ٥٧)، وط. عوامه (ص: ١٤٢) من التقريب، فلعله هكذا جاء فيه، والله أعلم.

حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٨٠/٩) (رقم: ١١٧٩)، ولم يذكر فيه شيئاً.
وأورده ابن حبان في "الثقات" (٦٢٦/٧) على عادته في توثيق المجاهيل.
لذا قال الحافظ ابن حجر: «مجهول من السادسة». "التقريب" (ص: ١١٧٠).
روى عن ابن أبي هالة، وعنه: جميع بن عمر العجلي.
وروى عمرو بن دينار عن هند بن هند بن أبي هالة، عن أبيه غير هذا.
انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣/٣٤).

أقول: فكأنّ المزني يرى أنّ يزيد بن عمر يروي هذا الحديث عن هند بن هند بن
أبي هالة، لكن البخاري قد نصّ في "التاريخ الكبير" (٢٤٢/٢)، وابن حبان في الثقات
(٦٢٦/٧) أنّه يروي هذا الحديث عن أبيه، عن الحسن بن علي، عن هند بن أبي
هالة، والله أعلم.

٦ - عن أبي هالة:

كذا جاء، والصحيح: «عن ابن أبي هالة».
وترجم له المزني في الكنى من "تهذيب" (٤٨٠/٣٤) فقال: «عن الحسن بن
علي، وعنه رجل من ولد أبي هالة يكنى أبا عبد الله، روى له الترمذي في الشمائل».
والحافظ أورده في الكنى من "التقريب" (ص: ١٢٦٨) ثم قال: «هو هند»
وترجم في الأسماء لهند بن أبي هالة راوي الحديث، وسيأتي.
وهذا وهم من الحافظ رحمه الله.

وكذا عمل في "تهذيب التهذيب" قال: «هو هند»، ولم يترجم له في هند بن
هند، والأولى أن يزاد، وينبه على ذلك والله أعلم. انظر: "تهذيب التهذيب"
(٥١٩/٥ ، ٤٨). وهو في هذا تابع لأصله "تهذيب الكمال".

فالمزني وتبعه ابن حجر جعلوا ابن أبي هالة هنداً، والناظر في ترجمة هند بن هند بن
أبي هالة لا يجد في الرواة عنه يزيد بن عمر، أو الرجل من بني تميم، وليس له أيضاً
رواية عن الحسن بن علي، بل روايته عن أبيه هند مباشرة، وقد ذكر في كتب
الصحابة لبيان أنه ليس منهم، وتبّهوا على أنه سقط «عن أبيه» في حديث يرويه،

فأصبحت روايته عن النبي ﷺ مباشرة، وأنه هكذا مرسل، والصواب إثبات « عن أبيه » في الحديث، ولم يذكروا في ترجمته هذا الحديث الذي معنا. انظر: "المراسيل" (ص: ٢٣٠ ط قوجاني)، و"الثقات" لابن حبان (٤٣٦/٣ - ٤٣٧)، و"الجرح والتعديل" (١١٧/٩) (رقم: ٤٩٠)، و"أسد الغابة" (٦٤٣/٤)، و"تجريد أسماء الصحابة" (١٢٣/٢) (رقم: ١٤٠٦)، و"الإصابة" (٥٧٩/٣).

ولعل الذي جعل المزي وابن حجر يجعلانه هو الذي في السند، أنهما لم يعرفا هند بن أبي هالة ابناً غير هند، والله أعلم، لكن سبق نص البخاري وابن حبان أن يزيد بن عمر يروي هذا الحديث عن أبيه عمر، وعليه يكون عمر ابناً لهند بن هند بن أبي هالة. وعمر مجهول؛ فقد قال أبو حاتم في ترجمة هند بن أبي هالة - راوي الحديث -: « روى عنه قوم مجهولون ».

قلت: وهو يشير بذلك إلى حديثه هذا كما سيأتي. انظر: "الجرح والتعديل" (١١٦/٩).

وقال المزي في ترجمة هند بن أبي هالة: « وفي إسناد حديثه بعض من لا يعرف ». "تهذيب الكمال" (٣١٥/٣٠).

وعليه فسواء كان الواقع في السند هنداً أم عمراً فكلاهما مجهول عين، والله أعلم.
٨ - هند بن أبي هالة:

ريب رسول الله ﷺ، أمه خديجة بنت خويلد.

واختلف في اسم أبي هالة، ف قيل: غمash بن زرارة، وقيل: نباش بن زرارة، وقيل: العكس، وقيل غير ذلك.

قُتل مع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما يوم الجمل. انظر: الاستيعاب (١٥٤٤/٤ - ١٥٤٥)، و"الإصابة" (٥٨٧/٣).

وشهد بدرأ، وقيل: شهد أحداً. انظر: "أسد الغابة" (٦٤١/٤).

قال البخاري: « كان وصافاً للنبي ﷺ، روى عنه الحسن بن علي، ويتكلمون في إسناده ». "الضعفاء الصغير" (ص: ١٢٣) (رقم: ٣٩٢).

وقد تعقبه أبو حاتم في إدخاله له في "الضعفاء" فقال: « روى عنه قوم مجهولون،

فما ذنب هند بن أبي هالة، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء»، ثم قال: «يحول من هناك». "الجرح والتعديل" (١١٦/٩).

وقد ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٢٤٠/٨) (رقم: ٢٨٥٥) فقال: «يُتَكَلَّمُ في حديثه».

أقول: فمن هذين النصين يتبين أن مراد البخاري رحمه الله: إسناد حديث أبي هالة لا أبا هالة، ولذا قال محقق "الجرح والتعديل" تعليقا على كلمة أبي حاتم السابقة: «ذاك اصطلاح للبخاري، إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه ذكره في الضعفاء على معنى: أن الحديث الذي يُروى عنه لا يصح، وقد تابعه على هذا ابن عدي». "الجرح والتعديل" (١١٦/٩ - ١١٧ حاشية).

أقول: ابن عدي عُلِمَ من منهجه أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه سواء كان هذا الكلام صحيحاً أم غير صحيح، وقد أورد هنداً على اعتبار إدخال البخاري له في "ضعفائه" وقد ساق إسناده إلى البخاري وأورد كلامه السابق. انظر: "الكامل" (٢٥٩٤/٧).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٥٩ - ١٥٥/٢٢) (رقم: ٤١٤)، وفي الأحاديث الطوال (ص: ٧٣ - ٨١) (رقم: ٢٩)، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٢٧٥٠/٥) (رقم: ٦٥٥٣)، وفي الدلائل له (٢٢٧/٣ - ٢٣٠) عن علي بن عبد العزيز به مطولاً.

وقد وصف هند رضي الله عنه حلية النبي ﷺ ومنطقه قال الحسن: «فكتمتها الحسين زماناً ثم حدثته، فوجدته قد سبقني إليه فسأله عما سألته عنه، ووجدته قد سأل أباه عن مدخله ومجلسه ومخرجه وشكله، فلم يدع منه شيئاً».

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤٢٢/١ - ٤٢٥)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣٥٦/٣ - ٣٥٩ - القسم المتتم)، وعزاه له ابن كثير في "الشمائل"، وغيره (ص: ٥٧).

ومن طريق الفسوي أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٢١٤/١ - ٢١٥، ٢٨٦ - ٢٩٢).

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٥٤/٢ - ١٥٧) (رقم: ١٤٣٠)، وإبراهيم بن

إسحاق الحربي في "غريب الحديث" (٤٢/١)، (٨٥٩/٢)^(١)، وعنه ابن قانع في "معجمه" (١٩٥/٣) (رقم: ١١٧٢) من طريق أبي غسان به..

وقد تابع أبا غسان جماعة:

١ - سفيان بن وكيع:

عند الترمذي في "الشمال" مفرقاً (برقم: ٨ ، ٢٢٥ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣)، ومن طريقه القاضي عياض في "الشفاء" (١٩٨/١ - ١٩٩)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤/٦٤١ - ٦٤٢)، والبعثي في شرح السنة (٢٦٩/١٣ - ٢٧٧) (رقم: ٣٧٠٥ ، ٣٧٠٦)، وفي "الأنوار في شمائل المختار" له (٣٤٣/١ - ٣٤٤) (رقم: ٤٥٧) ومن طريق إسحاق بن جميل، عن سفيان (برقم: ٤٥٨ ، ٤٥٩).

وأبي الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" [٢٢، ٢١].

ومحمد بن هارون الأنصاري في "صفة النبي ﷺ وصفة أخلاقه" (ص: ١٧ - ٢٧).
وعبد الملك بن حبيب في "تاريخه" (ص: ٧٩ - ٨١)^(٢).

وابن عدي في "الكامل" (٥٨٩/٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢١٤/١ - ٢١٧).

٢ - عمرو بن محمد العنقري:

أخرجه عنه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٤٢/٢)، ومحمد بن هارون بن شعيب الأنصاري في "صفة النبي ﷺ" (ص: ١٥ - ١٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٣٨/٢) (رقم: ١٢٣٢).

٣ - سعيد بن حماد المصري:

عند البيهقي في "الدلائل" (٢٨٦/١)، وفي السنن الكبرى (٤١/٧)، وعنه المزي في "تهذيب الكمال" (٢١٨/١).

٤ - إسماعيل السكوني:

ذكره أبو نعيم في "المعرفة" (٢٧٥٥/٥) ولم أقف عليه مسنداً.

(١) سقط من هذا الموضع ذكر هند بن أبي هالة من السند.

(٢) وقع في المطبوع من "تاريخه" سقط في الإسناد.

وأخرجه البغوي كما في "الإصابة" (٥٧٨/٣)، وابن السكن في "المعرفة" وابن عساكر كما في "الخصائص" للسيوطي (٧٦/١).

وهذا الحديث قد رمز له السيوطي بالصحة في "جامعه الصغير" (١٠٠/٢) بعد عزوه للترمذي والطبراني والبيهقي في الشعب.

وفي المقابل فإنَّ الألباني حكم عليه بأنه ضعيف جداً، وقال: «إسناده ضعيف جداً وله عِلَّتَانِ بينهما في الصحيحة (٢٠٥٣) وقد أخرجت فيه شاهداً لطرفه الأول، وقد رواه البيهقي في الدلائل من طريق أخرى، لكن فيه علي بن جعفر بن محمد، سكت عنه في الكاشف وقال في الميزان: ما رأيت أحداً ليَّنه، نعم ولا من وثقه. قلت: وساق له حديثاً آخر في فضل أهل البيت استنكره جداً، ولذا أخرجته في "الضعيفة" (٢١٢٢)». اهـ. "مختصر الشمائل" (ص: ١٨).

فلم يقف من الشواهد إلا على طرفه الأول؛ ولذا أورده في الصحيحة (٨٥/٥).
وقال عن العلتين:

«الأولى: جهالة أبي عبد الله التميمي، قال الحافظ وغيره: مجهول.

الثانية: ضعف جميع بن عمير^(١) هذا، واتهمه بعضهم». اهـ.

فبهاتين العلتين يكون الحديثُ ضعيفاً لا ضعيفاً جداً، ولعله لذلك قال في "ضعيف الجامع" (رقم: ٤٤٧٠): «ضعيف»، إلاَّ أنَّه بالنظر إلى طريق جميع بن عمر مع ما عرف من حاله فإنَّ الحديثَ يكون ضعيفاً جداً.

قال الآجري: «سمعت أبا داود وذكر حديث ابن أبي هالة فقال: «أخشى أن يكون موضوعاً». "سؤالات" (ص: ١٢٩ - ت: العمري).

وقال أبو زرعة في الحديث من طريق أبي غسان عن جميع: «أخاف ألا يصح». "الضعفاء والمتروكون" (٥٥٠/٢ - ٥٥١).

وقال المناوي: «... قال بعضُ الفحول: خير معلول». "الفيض" (٧٦/٥).

ولكن جاء الحديث من غير طريق ابن أبي هالة:

(١) تقدّم أنَّ الصواب «عمر».

١ - أخرج ابن عدي في "الكامل" (٢٥٩٤/٧) عن ابن أبي عصمة، عن أبي أحمد إسماعيل بن يزيد الأصبهاني، عن علي بن جعفر بن محمد بن علي، عن مغيث مولى جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين بن علي، عن الحسن بن علي به نحوه.
قال ابن عدي: «ومحمد بن علي، عن الحسين^(١) بن علي مرسل [فلا]^(٢) يكون متصلاً».

وهذا الحديث مع إرساله ففيه مغيث مولى جعفر بن محمد.
قال الذهبي: «ضعفه الساجي، إنما هو معتب، قيده الدارقطني وعبد الغني بالمهملة، ثم المثناة الثقيلة ثم الموحدة».

وقال في معتب: «قال أبو الفتح الأزدي: كذاب، وقيل: اسمه مغيث، وله حديث باطل».

وقال يحيى بن معين: «إذا حدث عن جعفر بن محمد الصادق فحديثه مستقيم، وإذا حدث عنه حماد بن عيسى ومعتب^(٣) فليس بشيء».

وقال أبو الفتح الأزدي: «لا يساوي شيئاً». "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (١٢٩/٣).

ومغيث لم يذكر إلا أنه يروي عن جعفر بن محمد، ولم أقف في الرواة عنه إلا على علي بن جعفر فقط، ومع قلة حديثه تكلم فيه.
وأيضاً اختلف في هذا الحديث على علي بن جعفر بن محمد، وهو مقبول كما قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٦٩١).

وقال الذهبي: «ما هو من شرط كتابي؛ لأنني ما رأيت أحداً ليّنه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكرٌ جداً، ما صححه الترمذي ولا حسنه».

وحديثه في الفضائل عند الترمذي.

(١) الصواب: عن الحسن بن علي، كما هو ظاهر الإسناد والرواية.
(٢) سقطت من المطبوع، وبها يستقيم الكلام.
(٣) كذا فيه، ولعلها: «وإذا حدث عنه حماد بن عيسى فمعتب ليس بشيء»، أو أن ذكر معتب هنا مقحم من الناسخ، والله أعلم.

فرواه عنه إسماعيل بن يزيد الأصبهاني كما هنا.

وإسماعيل هذا قال فيه أبو نعيم: « اختلط عليه بعض حديثه في آخر أيامه ... حسن الحديث، كثير الغرائب والفوائد ». « ذكر أخبار أصبهان » (٢٠٩/١). وقال أبو الشيخ: « اختلط ولم يتعمد الكذب، قال: وكان خيراً فاضلاً كثير الفوائد والغرائب ». انظر: "اللسان" (٤٤٣/١ - ٤٤٤).

وخالفه إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن محمد:

فرواه عن علي بن جعفر بن محمد، عن أخيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه علي بن الحسين، عن الحسن به نحوه. أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٢٨٥/١ - ٢٨٦)، وفي السنن الكبرى (٤١/٧)، وعنه المزي في "تهذيب الكمال" (٢١٨/١) عن أبي عبد الله الحافظ [الحاكم]. وأخرجه ابن شاذان في "مشيخته"^(١) ومن طريقه عياض في "الشفاء" (١٩٩/١)، وابن حجر كما في "الإصابة" (٥٧٨/٣) كلاهما^(٢) عن الحسن بن محمد بن يحيى العقيقي، عن إسماعيل به.

وإسماعيل لم أقف له على ترجمة.

ولكن الراوي عنه الحسن بن محمد المعروف بابن أخي أبي طاهر النسابة الأخباري، ذكر له الذهبي حديثين ثم قال: « فهذان دالان على كذبه وعلى رفضه عفا الله عنه ». "الميزان" (٤٤/٢) (رقم: ١٩٤٣).

وذكر له ابن الجوزي أحد هذين الحديثين وقال: « هذا حديث موضوع انفرد به الحسن بن محمد العلوي ». "الموضوعات" (١٥٢/٢).

فهو علة هذه الطريق، والطريق الأول فيه ثلاث علل: الإرسال، ومعتب، والاختلاف. وقال ابن حجر: « أخرجه البغوي من طريق آل البيت ». "الإصابة" (٥٧٨/٣).

(١) نص على ذلك ابن حجر في "الإصابة" (٥٧٨/٣) وانظر: مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي (ص: ٨٨) (رقم: ٣٤٥)، ثم طبعت مشيخته مؤخراً والحديث فيها (برقم: ٦١).
(٢) الحاكم وابن شاذان.

٢ - وللحديث طريق أخرى:

فقد أخرج ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٣٧/٢ - ٤٣٨) (رقم: ١٢٣٠ - ١٢٣١) عن محمد بن إدريس (أبو حاتم الرازي)، ومحمد بن صدران، عن بشر بن الفضل. وأبو نعيم الأصبهاني في "المعرفة" (٢٧٥٥/٥) (رقم: ٦٥٥٤) عن محمد بن أحمد ابن الحسن، عن بشر بن موسى، كلاهما عن إسماعيل بن مسلمة بن قعنب القعني، عن إسحاق بن صالح^(١) المخزومي، عن يعقوب التيمي، عن عبد الله بن عباس، عن هند بن أبي هالة به نحوه.

وأخرجه الفسوي حدثنا أبو بشر بن قعنب^(٢)، حدثني إسحاق بن صالح به. وإسماعيل قال فيه أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٢٠١/٢). وقال الحاكم: « ثقة ». انظر: "تهذيب الكمال" (٢٠٩/٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٦/٨)، وقال: « كان من خيار الناس ». فهذا دليل على معرفته به.

وقال الذهبي في "الكاشف" (٧٨/١): « وثق ». قال ابن حجر: « صدوق يخطئ ». "التقريب" (ص: ١٤٤). فمثله يحسن له.

وإسحاق بن صالح المخزومي، لم أجد من ترجمه إلا ابن أبي حاتم قال: « روى عن يعقوب التيمي عن ابن عباس، روى عنه إسماعيل بن مسلمة القعني ». "الجرح والتعديل" (٢٢٥/٢).

ويعقوب هو ابن الماحشون.

فهذا الطريق هو أمثل طرق الحديث.

(١) في "الآحاد": « طلحة »، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج الأخرى وكتب الرجال، وانظر: "الشمال" لابن كثير (ص: ٦٢).

(٢) في "المعرفة والتاريخ": « حدثنا أبو بشر وابن قعنب »، وهو خطأ، فقد كان في الأصل: « أبو بشر بن قعنب »، أصله د. العمري إلى: « أبو بشر وابن قعنب »، وما في الأصل هو الصواب، وذلك أن كنية إسماعيل بن قعنب القعني أبو بشر، ويروي عنه الفسوي. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٠٩ - ٢٠٨/٣).

وله طريق ثالث:

عن الأصمغ بن لبابة.

يرويه عنه سعد بن طريف، ذكره أبو نعيم في "المعرفة" (٢٧٥٥/٥)، ولم أقف عليه مسنداً.

ولكن سعد بن طريف الإسكافي الكوفي مجمع على ضعفه، وكان فيه تشيع. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧١/١٠ - ٢٧٣).

قال ابن حجر: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً». "التقريب" (ص: ٣٦٩).

ولم أقف على أصمغ بن لبابة، ولكن سعداً يروي عن أصمغ بن نباتة، وعليه فلا شك أن «لبابة» تصحيف.

وأصمغ هذا قال فيه ابن عياش: «كذاب».

وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان والنسائي: «متروك»، وقال العقيلي: «كان يقول بالرجعة»، وقال ابن حبان: «فتن بحب علي فأتى بالطامات، فاستحق من أجلها الترك». انظر: "الميزان" (٢٧١/١).

وقال ابن حجر: «متروك، رمي بالرفض». "التقريب" (ص: ١٥١).

فهذا الإسناد يرويه متروك عن متروك، فأغنى ذلك عن تطلب الإسناد إليهما.

والخلاصة:

أنَّ الطريق الأولى ضعيفة جداً.

والثانية: في أحد الإسنادين كذاب، والآخر فيه إرسال مع ضعف مغيث الشديد، وعلي بن جعفر لم يذكر بجرح أو تعديل.

الثالثة: وهي أمثلها وفيها إسحاق بن صالح المخزومي، لم يذكر بجرح أو تعديل.

الرابعة: فيها متروك كان.

فالحديث ضعيف، والله أعلم.

ملحوظة:

الحاكم لم يورد لفظ الحديث ولذا لم أورده، وهو طويل جداً، وقد أورده بطوله أكثر الذين أخرجوه، وأيضاً فإنهم شرحوا غريبه بعده، فمن مقل ومن مكثر، وقد أفرده بالشرح ابن الأنباري كما في "فهرست" ابن خير (ص: ١٩٧).

شواهد:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها:

قال ابن كثير في "الشماثل" (ص: ٦٢ - ٦٣): «وقد روى الحافظ البيهقي من طريق صبيح بن عبد الله الفرغاني - وهو ضعيف - عن عبد العزيز بن عبد الصمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وعن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة حديثاً مطولاً في صفة النبي ﷺ قريباً من حديث هند بن أبي هالة». اهـ.

وهذا الحديث أخرجه أبونعيم في "الدلائل" (٣/ ٢٣٠ - ٢٣٢)، والبيهقي في "الدلائل" (١/ ٢٩٨ - ٣٠٦، ٣٠٦) من طريق أحمد بن زهير، ومحمد بن عبدة المصيصي، عن صبيح بن عبد الله الفرغاني به نحوه.

قال البيهقي: «وقد روى صبيح بن عبد الله الفرغاني - وليس بالمعروف - حديثاً آخر في صفة النبي ﷺ، وأدرج فيه تفسير بعض ألفاظه، ولم يبين قائل تفسيره فيما سمعنا، إلا أنه يوافق جملة ما روينا في الأحاديث الصحيحة والمشهورة».

وأخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" ومن طريقه الخطابي في "غريب الحديث" (١/ ٥٩٧)، وابن عساكر كما في "الخصائص الكبرى" (١/ ٦٨).

ومداره على صبيح، وقال فيه عبد الغني المصري: «منكر الحديث».

وقال الخطيب في كتاب "التلخيص": «صاحب مناكير». الميزان (٣/ ٢١).

جعله الذهبي اثنين، وأما ابن حجر فجمعهما، وهو الصواب. انظر: "اللسان" (٣/ ١٨١).

وقد أورد البيهقي باباً في "دلائله" فقال: «باب ذكر أخبار رويت في شمائله وأخلاقه على طريق الاختصار تشهد لما روينا في حديث هند بن أبي هالة بالصحة، وقد قال الله عز وجل ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾».

ثم أورد أحاديث من الصحيحين وغيرهما تشهد لشيء مما فيه (٣٠٨/١ - ٣٣٢)،
وانظر: باب جامع صفة رسول الله ﷺ (٢٦٨/١ - ٢٧٥) من "الدلائل" له.

وفيه حديث علي^(١) رضي الله عنه في وصفه ببعض ما ورد في حديث هند بن
أبي هالة وحديث عائشة.

وانظر: باب جامع في صفة خلقه ﷺ من "الخصائص الكبرى" (٧١/١ - ٧٧).

وباب كان المشتمل على شمائل الرسول ﷺ من "صحيح الجامع" (٨٤٧ - ٨٩٦).

وانظر: "السلسلة الصحيحة" (٨٢/٥ - ٨٦)، و"مختصر الشمائل" (ص: ١٣ -

١٧، ٢٦ - ٢٩).

(١) وأخرجه ابن المستوفي في "تاريخ أربل" (١٣٧/١).

ذكر مالك بن حيدة أخيه معاوية رضي الله عنه

٣٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو بكر أحمد بن سليمان^(١) الفقيه ببغداد، ثنا الحسن بن مكرم، ثنا يحيى بن حماد، ثنا حماد بن سلمة، عن أبي قزعة، عن^(٢) حكيم بن معاوية بن حيدة، عن أبيه: أنه قال لأخيه مالك بن حيدة: « انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه يعرفك ولا يعرفني فقد حبس ناساً من جيراني، فأتيناه، وقال مالك بن حيدة: يا رسول الله إني قد أسلمت وأسلم جيراني فخلّ عنهم، فلم يُجبه، ثم عاد فلم يُجبه، فقام متسخطاً، فقال: لئن فعلت ذاك إنهم يزعمون أنك تدعو إلى الأمر وتخالف إلى غيره، فجعلت أزجره وانهاه، فقال: ما يقول؟ قالوا: إنه يقول كذا وكذا، فقال: إن فعلت ذاك، فإنّ ذاك عليّ ما عليهم منه شيء، دع له جيرانه ». [٦٤٢/٣ - ٦٤٣]، ق: (٤/٣/أ)، م: (٤/٣٧٤/أ)، (٢/٢٣٦/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر أحمد بن سليمان:

ابن الحسن بن إسرائيل الفقيه البغدادي الحنبلي النجاد^(٣).

روى عن: أبي داود، ويحيى بن أبي طالب، والحسن بن مكرم، وغيرهم.

روى عنه: القطيعي، والدارقطني، وابن منده، والحاكم، وأئمة غيرهم. انظر: "السير" (٥٠٢/١٥ - ٥٠٣).

قال الخطيب: « كان صدوقاً عارفاً جمع المسند، وصنف في السنن كتاباً كبيراً ». "تاريخ بغداد" (١٩٠/٤)، وقال: « كان واحد وقته في كثرة الحديث ».

وقال الدارقطني: « حدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله ».

وقال الخطيب: « كان كف بصره في آخر عمره، فلعل بعض طلبة الحديث قرأ

(١) في (ق)، و(ع): سلمان.

(٢) في (م): بن.

(٣) بفتح النون والجيم المشددة، وفي آخرها الدال المهملة، هذه الحرفة مشهورة. "الأنساب" (٤٥٧/٥).

عليه ما ذكره الدارقطني». "تاريخ بغداد" (١٩١/٤).

وقال السمعاني: «وهو ممن اتسعت رواياته، وانتشرت أحاديثه». "الأنساب" (٤٥٧/٥).

قال الذهبي: «الإمام المحدث الحافظ المفتي، شيخ العراق». "السير" (٥٠٢/١٥).

ورمز له في "الميزان" (١٠١/١) (صح) أي العمل على توثيقه.

توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (١٩٢/٤).

٢ - الحسن بن مكرم:

ابن حسان أبو علي البغدادي البزار، ثقة، توفي سنة أربع وسبعين ومائتين. انظر:

"تاريخ بغداد" (٤٣٢/٧ - ٤٣٣)، و"السير" (١٩٢/١٣ - ١٩٣).

٣ - يحيى بن حماد:

ابن أبي زياد الشيباني مولاهم البصري، ختن أبي عوانة، ثقة عابد من صغار

التاسعة، مات سنة خمس عشرة [خ، م، خد، س، ق]. "التقريب" (ص: ١٠٥٢).

٤ - حماد بن سلمة:

البصري الإمام الثبت.

قال البيهقي: «... لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري». انظر: "تهذيب

التهذيب" (١٢/٢)، و"الكواكب النيرات ص: ٤٦٠ - الملحق الأول).

وقد قال ابن معين: «حديثه في أول أمره وآخره واحد». "تاريخ الدوري"

[١٣٠/٢]، وقال ابن حجر: «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة،

من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين [ع]». "التقريب" (ص: ٢٦٨ - ٢٦٧)، وقد

استشهد به البخاري تعليقاً، ولم يخرج له استشهاداً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في

موضع واحد. انظر: "الهدي" (ص: ٤١٩).

٥ - أبو قزعة:

هو سويد بن حجير الباهلي البصري.

روى عن: الحسن البصري، وحكيم بن معاوية، وانس بن مالك، وغيره.

روى عنه: حماد بن سلمة، وداود بن أبي هند، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم.
انظر: "تهذيب الكمال" (١٢/٢٤٤ - ٢٤٥).

وهو يجمع على ثقته، يختلف في مرتبته، فالجمهور على أنه في مرتبة الثقة، كأحمد
ابن حنبل، وعلي بن المديني "الجرح والتعديل" (٩/١٠٩)، وأبي داود. "سؤالات
الآجري" (١/٣٧٣)، والنسائي. "تهذيب الكمال" (١٢/٢٤٦)، والعجلي. "الثقات"
(١/٤٤٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦/٤١٢).

وقال أبو حاتم: « صالح ». "الجرح والتعديل" (٤/٢٣٥).

وقال البزار: « ليس به بأس ». "تهذيب التهذيب" (٢/٤٥٥).

وقال ابن حجر: « ثقة من الرابعة [م ٤] ». "التقريب" (ص: ٤٢٣).

٦ - حكيم بن معاوية:

ملتقى الإسناد مع المحكوم عليه.

إسناد المصنف: حسن؛ لحال حكيم بن معاوية.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (١/١٢٥) أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي
الصفغاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن بهز
ابن حكيم، عن أبيه، عن جدّه به نحوه مطولاً، قال الحاكم: « وقد تقدّم القول في
صحيفة بهز بن حكيم ما أغنى عن إعادته، على أن شواهد الحديث مخرجة في
الصحيحين ».

وأخرجه في (٤/١٠٢) أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حاتم الزاهد، وأبو
عبد الله محمد بن علي الصفغاني، قالوا: ثنا إسحاق بن إبراهيم مختصراً، وقال: « هذا
حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

ولعل الحاكم والذهبي سكنا عليه لأنه في معرفة الصحابة، والمراد من إخراجه في
الكتاب هو إثبات صحبة من سبق الحديث في ترجمته، وقد تقدّم مراراً أنهما يتساهلان
فيه، والله أعلم.

٣٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبيد بن شريك، ثنا أبو الجماهر، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن حكيم بن معاوية، عن عمه مخمر بن حيدة، قال: « قلت: يا رسول الله، إني أغيب (الشهر) ^(١) عن الماء ومعني أهلي [أ] فأصيب منهم؟ قال: نعم. [قلت: يا رسول الله إني أغيب أشهراً؟ قال: نعم] ^(٢) وإن غبت عشر سنين ^(٣) ». [٦٤٣/٣]، ق: (٤/٣/أ)، م: (٣٧٤/ب)، ع: (٢/٢٣٦/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ:

تقدّم في الحديث رقم: (٢).

٢ - عبيد بن شريك:

هو عبيد بن عبد الواحد بن شريك أبو محمد البزار ^(٤)، حدّث عن: آدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، وأبي الجماهر محمد بن عثمان، ودحيم، وجماعة. وعنه: المحاملي، وأبو عمرو بن السماك، وأبو بكر الشافعي، والنجاد، وجماعة. انظر: "تاريخ بغداد" (٩٩/١١).

قال الدارقطني: « صدوق ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٣٢).

وقال تلميذه أبو مزاحم: « كان أحد الثقات، ولم أكتب عنه في غيره شيئاً.

وقرئ على ابن المنادي: عبيد بن عبد الواحد ... أكثر الناس عنه ثم أصابه أذى فتغيّر في آخر أيامه، وكان على ذلك صدوقاً ». "تاريخ بغداد" (١٠٠/١١).

قال ابن حجر: « قلت: فما ضرّه التغيّر والله الحمد ». "اللسان" (١٢٠/٤).

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٣٤/٨) وقال: « كتب عنه أصحابنا ».

(١) في المطبوع: « أشهراً ».

(٢) هذه الزيادة سقطت من المطبوع وهي في النسخ الثلاث.

(٣) في المطبوع: « عشرين سنة »، والمثبت من النسخ الثلاث.

(٤) قال السمعاني: « اسم لمن يخرج الدهن من البزر أو يبيعه ». "الأنساب" (٣٣٦/١).

وقال السمعاني: «وهو صدوق أحد الثقات». "الأنساب" (٣٣٧/١)، وعليه فهو صدوق إن شاء الله.

توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (١٠٠/١١)، و"الأنساب" (٣٣٧/١).

٣ - أبو الجماهر:

هو محمد بن عثمان التنوخي أبو الجماهر^(١)، وأبو عبد الرحمن الكفّرسوسي. «ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين وله أربع وثمانون [د، ق]». "التقريب" (ص: ٨٧٧).

٤ - سعيد بن بشير:

الأزدي، ويقال النصري مولاهم أبو عبد الرحمن ويقال: أبو سلمة الشامي. روى عن: الأعمش، وعمرو بن دينار، وقتادة (د ت ق)، والزهري وغيرهم. روى عنه: بقية بن الوليد، والحسن الأشيب، وابن عينة، وأبو مسهر، وأبو الجماهر (د ق)، وهشيم، ووكيع بن الجراح، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤٨/١٠ - ٣٤٩).

قال شعبة: «صدوق»، وفي رواية: «صدوق الحديث»، وفي روايتين: «صدوق اللسان». انظر: "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (ص: ٤٠٠)، و"سؤالات الآجري" (٢٥٠/٢ - ٢٥١)، (رقم: ١٧٥٠)، و"الجرح والتعديل" (٦/٤)، و"الكامل" (١٢٠٦/٣ - ١٢٠٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٥١/١٠).

قال سفيان بن عيينة: «كان حافظاً». "الجرح والتعديل" (٧/٤). وقال دحيم عمّن أدركه: «يوثقونه وكان حافظاً»^(٢). "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (ص: ٤٠٠).

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «محلّه الصدق عندنا، قلت لهما: يحتاج بحديثه؟ فقالا:

(١) في "تهذيب الكمال" (٩٧/٢٦): «أبو الجماهر لقب، وكنيته أبو عبد الرحمن». (٢) قال لدحيم: «ما تقول في محمد بن راشد؟ فقال: ثقة، وكان يميل إلى هوى. قلت: فأين هو من سعيد بن بشير؟ فقدم سعيداً عليه». تاريخ أبي زرعة (٤٠١/١).

يحتج بحديث ابن أبي غروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه . "الجرح والتعديل" (٧/٤).

وأنكر أبو حاتم من أدخله في كتاب "الضعفاء" وقال: « يحول منه ». "الجرح والتعديل" (٧/٤).

وأورده أبو زرعة في "الضعفاء" (برقم: ١١٦).

قال عثمان الدارمي: « سمعتُ دحيماً يوثق سعيد ». "تاريخ الدارمي" (ص: ٥٠ - ٥١)، (رقم: ٤٥).

قيل ليحيى: « سعيد بن بشير يروي عن قتادة؟ فقال يحيى: عنده أحاديث غرائب عن قتادة، وليس حديثه بكل ذاك، قيل له: سمع من قتادة بالبصرة؟ قال: فأين؟! ». "سؤالات ابن محرز" (٧٤/١) (رقم: ١٩٢)، وزاد برقم: (٥٣٩): « إنما هو^(١): هشام، وشعبة، وسعيد، وشيبان ».

وقال في "رواية الدارمي": « ضعيف ». (ص: ٥٠) (رقم: ٤٤)، و(ص: ١٠٠) (رقم: ٢٨١)، و(ص: ١٢٨) (رقم: ٤٠٠).

وفي "تاريخ الدوري" (١٩٦/٢): « ليس بشيء ».

وقال الميموني: « رأيتُه يضعف أمره. قلت: الذي يروي عن قتادة؟ قال: قد روى عن قتادة أشياء ». "العلل ومعرفة الرجال" - رواية المروزي وغيره - (ص: ٢٤٦) (رقم: ٤٩٥).

وقال: « أنتم أعلم به، روى عنه أصحابنا: وكيع والأشيب ». "الكامل" (١٢٠٧/٣) فيما رواه أبو زرعة عنه.

وقال علي بن المديني: « كان ضعيفاً ». "سؤالات ابن أبي شيبة" (ص: ١٥٧) (رقم: ٢٢٣).

وقال أبو داود: « ضعيف الحديث ». "سؤالات الآجري" (٣٧٠/١) (رقم: ٦٨٢).

وقال البخاري: « يتكلمون في حفظه ». "التاريخ الكبير" (٤٦٠/٣)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ٥٢) (رقم: ١٣١).

(١) قال محققه: « أي الثقة في قتادة ». قلت: وهو كما قال.

وقال النسائي: «ضعيف». "الضعفاء والمتركون" (ص: ١٨٩) (رقم: ٢٦٧).

حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي ثم تركه. انظر: "الجرح والتعديل" (٧/٤)، و"الكامل" (١٢٠٦/٣)، و"ضعفاء العقيلي" (١٠١/٢)، و"المجروحين" (٣١٩/١)، و"تهذيب الكمال" (٣٥٣/١٠).

وقال ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات». أبو زرعة (ص: ٦١٩) (رقم: ١١٦)، و"الجرح والتعديل" (٧/٤).

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه». "المجروحين" (٣١٩/١).

وقال الدارقطني: «ليس بقوي في الحديث». "السنن" (١٣٥/١).

وقال أبو مسهر: «لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث». "المعرفة" للفسوي (١٢٤/٢).

وقد أورد له ابن عدي عدة أحاديث منكرة الحمل فيها عليه، ثم قال: «له عند أهل دمشق تصانيف ... ورأيتُ له تفسيراً مصنفاً من رواية الوليد عنه، ولا أرى بما يرويه عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهيم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة والغالب عليه الصدق». "الكامل" (١٢١٢/٣).

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم». "تهذيب الكمال" (٣٥٥/١٠).

وقال الساجي: «حدث عن قتادة بمناكير». "تهذيب التهذيب" (٢٩٢/١).

وقال البزار: «هو عندنا صالح ليس به بأس». "كشف الأستار" (رقم: ٣١٤٣).

وقال: «لا يحتج بما انفرد به». "الكشف" (رقم: ٥٥١).

وقال الذهبي: «الصدوق الحافظ». "السير" (٣٠٤/٧).

وقال في "من تكلم فيه وهو موثق": «صدوق». (ص: ٨٤).

أقول: وهذا إنما يتجه كونه صدوقاً في نفسه لا في حديثه، وأمّا في الحديث فإنّ عامة أئمة الجرح والتعديل على أنه لا يُقبل تفرد به وهذه منزلة الضعيف.

فلذا قال ابن حجر: «ضعيف، من الثامنة، مات سنة أو تسع وستين - ومائة —». "التقريب" (ص: ٣٧٤).

٥ - قتادة:

هو ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة - أي ومائة - مشهور بالتدليس، وهو يكثر من الإرسال..

انظر: "التقريب" (ص: ٧٩٨)، وانظر: "جامع التحصيل" (ص: ٢٥٤).
عده الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين الذي لا تُقبل عنعتهم ما لم يُصرّحوا بالسماع. انظر: طبقات المدلسين (ص: ٤٣)، وفي هذا الإسناد قد عنعن.

٦ - حكيم بن معاوية:

ابن حيدة القشيري البصري والد بهز بن حكيم.
روى عن أبيه معاوية بن حيدة - وله صحبة -..
روى عنه: ابنه بهز بن حكيم، وسعيد بن إياس الجري، وابنه سعيد بن حكيم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٠٢/٧ - ٢٠٣).
قال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٢٠٣/٧).
وقال العجلي: « تابعي ثقة ». "ثقات العجلي" (٣١٨/١).
وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦١/٤) وزاد في الرواة عنه: قتادة، وانظر: "تهذيب التهذيب" (٥٨٩/١).

وقد استشهد به البخاري في "الصحيح" وروى له في "الأدب" وروى له الباقر
سوى مسلم. "تهذيب الكمال" (٢٠٣/٧).
وعليه فأدنى درجاته أن يكون صدوقاً وهو ما اختاره الحافظ في "التقريب" فقال:
« صدوق من الثالثة ». (ص: ٢٦٦).

٧ - عمه مخمر بن حيدة:

لم أقف على رسم مخمر بن حيدة في كتب الصحابة ولا في غيرها من كتب

الرجال، والحاكم في معرفة الصحابة من "المستدرک" (٦٤٢/٣ - ٦٤٣) أورد ذكر معاوية بن حيدة القشيري رضي الله عنه، ثم بعده مالك بن حيدة أخي معاوية رضي الله عنه، ثم ذكر مخمر بن حيدة أخاهم الثالث رضي الله عنه، وأورد لكل منهم حديثاً، ولم أقف على من نسب مخمر إلى حيدة قبله إلا الطبراني في "الكبير" (٣٣٦/٢٠) قال: مخمر بن حيدة القشيري وأورد هذا الحديث، وأبو أحمد العسكري حيث قال: «قد روى عن مخمر بن حيدة: حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري»، ثم روى بسنده حديث: «لا شؤم». "أسد الغابة" (٣٥١/٤).

أقول: وحديث: «لا شؤم» مشهور من رواية حكيم بن معاوية النميري عن عمه.

فلعلّ الحاكم في هذا تبع الطبراني، والله أعلم، ولعل هذا وهم منهما. وأما كتب الصحابة فقد ترجمت لمخمر بن معاوية البهزي أو النميري عم حكيم ابن معاوية الذي سبقت الإشارة إليه.

قال أبو نعيم: «مخمر بن معاوية، وقيل: حكيم بن معاوية». "المعرفة" (٢٦٢٥/٥). وقال ابن عبد البر: «مخمر بن معاوية عم معاوية بن حكيم البهزي سمع رسول الله ﷺ يقول: لا شؤم، وقد يكون اليمن في الفرس والمرأة والدار». "الاستيعاب" (١٤٦٧/).

وقال ابن الأثير: «مخمر بن معاوية، وقيل: حكيم بن معاوية». ثم أورد ما تقدّم عن العسكري وقال: «قول أبي عمر «لأنه بهزي» لا أعلم وجهه، والله أعلم». "أسد الغابة" (٣٥١/٤).

وقال الذهبي: «مخمر بن معاوية، وقيل: حكيم بن معاوية ... وقيل: مخمر بن حيدة القشيري» ورمز له (ب د ع) فأبو نعيم وابن عبد البر لم يذكر الثاني كما تقدّم. "تجريد أسماء الصحابة" (٧٦٤/٢ - ٦٥).

وأورد الحافظ في "الإصابة" (٣٧٢/٣) مخمر بن معاوية، ثم قال: «في ترجمة حكيم بن معاوية». أي سيأتي ذكره هناك.

فهنا قد نسب الحافظ قشيراً، وكان حقه أن يُوردَ في ترجمة حكيم والد معاوية

جدّ بهز بن حكيم بن معاوية بن حكيم، لكن الحافظ أورده عَرَضاً في ترجمة حكيم بن معاوية النميري^(١). انظر: "الإصابة" (٣٤٩/١) وعلى ذلك فالقشيري وهم من الحافظ رحمه الله، وإنما هو نميري، والنميري هذا مشهور بحديث: « لا شؤم ».

وقد أورده ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" وأورد حديثه هذا ثم بعده أورد حديث الباب الذي معنا، وفيه: « عن معاوية بن حكيم عن عمه » وذكره، فلم يُصرّح باسمه.

وأما الطبراني فعكس القضية، فأورد حديث: « لا شؤم » في ترجمة مخمر بن حيدة وجاء مصرحاً به في السند^(٢): « سليمان بن سليم الكناني عن حكيم بن معاوية عن عمه مخمر بن حيدة » ثم بعده ذكر حديث الباب.

أما الأول فلا شك أنه وهم وخطأ، فلم يأت في سند أنه مخمر بن حيدة، وإنما جاء ابن معاوية، وأما الثاني فالظاهر أنه وهم من بعض الرواة حيث نسبوه إلى حيدة، والله أعلم.

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه سعيد بن بشير عن قتادة.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٣٧/٢٠) (رقم: ٧٩٧) حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، ثنا أبو الجماهر به نحوه. وفيه: « وإن غبت ثلاثين سنة ».

قال الهيثمي: « إسناده حسن ». "المجمع" (٢٦٨/١).

وليس كما قال؛ ففي سنده سعيد وعنعنة قتادة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦١/٣) (رقم: ١٤٩٢) حدثنا هشام بن عمار.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/١) من طريق موسى بن عامر، كلاهما عن الوليد بن مسلم، عن سعيد، عن قتادة، عن معاوية بن حكيم، عن عمه بنحوه.

(١) تصحف في "الإصابة" « محمد بن معاوية ».

(٢) وهذا وهم فلم يأت في أي سند بهذا.

فالوليد خالف أبا الجماهر فجعله معاوية بن حكيم.

ولعل الحديث - والعلم عند الله - حصل فيه تخليط في السند والمتن.

أما السند: فقد تقدّم أنّ مخمر بن حيدة ليس له ذكر، وأن المشهور المعروف هو مخمر بن معاوية، يروي عنه ابن أخيه حكيم بن معاوية النميري حديث: « لا شؤم، وقد يكون اليمن في الفرس والمرأة والدار » وهذا الحديث معروف به، وهو معروف بهذا الحديث.

وقد رواه: ابن ماجه في سننه كتاب: النكاح، باب: ما يكون في اليمن، (رقم: ١٩٩٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٦٠/٣) (رقم: ١٤٩١).

وموسى بن جمهور عند الطبراني في "الأوسط" (١٥٤/٨) (رقم: ٨٢٥٠)، وأحمد ابن المولى والحسين التستري عند الطبراني في "الكبير" (٣٣٦/٢٠) (رقم: ٧٩٦)، والحسن بن سفيان وابن أبي عصمة عند الخطيب في "الموضح" (٩٤/١) كلهم عن هشام بن عمار، عن سليمان بن سليم الكنانى، عن يحيى بن جابر الطائي، عن معاوية بن حكيم، عن عمه مخمر بن معاوية به.

وقد خالف هشام بن عمار في قوله: « معاوية بن حكيم عن عمه مخمر » جماعة:

١ - علي بن حجر عند الترمذي كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الشؤم (رقم: ٢٨٢٤).

٢ - إسحاق بن إدريس.

٣ - الهيثم بن خارجة.

٤ - علي بن عياش.

٥ - سعيد بن منصور.

٦ - يحيى الحماني.

٧ - الحسن بن عرفة العبدي.

٨ - عبد الوهاب بن نجدة، وعنه عبيد بن عبد الواحد بن شريك راوي حديث الباب كلهم عند الخطيب في "الموضح" (٩٢/١ - ٩٣) قالوا: عن معاوية بن حكيم، عن عمه حكيم بن معاوية.

فلعل عبيد بن عبد الواحد بن شريك حدّث بحديث الباب حال تغيره فاختلط عليه الإسنادان.

وأما المتن: فقد جاء من طريق عن رجل من بني عامر، وفي بعضها عن رجل من بني قشير، عن أبي ذر رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال يا نبي الله .. الحديث بنحوه. وبنو قشير من بني عامر - وسيأتي في الشواهد - والله أعلم، فظن أحد الرواة أن ذاك القشيري هو مخمر بن حيدة، فجعل ذاك المتن لهذا الإسناد.

وحديث أبي ذر لفظه: [الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك فإن ذلك خير] لفظ أبي داود، وعند غيره: « طهور المسلم ».

رواه أبو قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر:

واختلف فيه على أبي قلابة:

فقد أخرج أبو داود كتاب: الطهارة، باب: الجنب يتيمم (٢٣٥/١) (رقم: ٣٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) كتاب: الطهارة، باب: التيمم (١٣٥/٤ - ١٣٦) (رقم: ١٣١١)، والحاكم في "المستدرک" كتاب: الطهارة (١٧٦/١ - ١٧٧)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٠/١) من طرق عن خالد بن عبد الله الطحان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر به نحوه، وفيه قصة خروج أبي ذر إلى الرَبْذَة.

وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح ولم يخرجاه؛ إذ لم نجد لعمرو بن بجدان راوياً غير أبي قلابة الجرمي، وهذا مما شرطت فيه، وثبت أنهما قد أخرجاً مثل هذا في مواضع من الكتابين ».

وقد تابع الثوريُّ خالدَ الطحان:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (١٨٠/٥)، والترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء (٢١١/١ - ٢١٣) (رقم: ١٢٤) عن أبي أحمد الزبيري.

وأخرج أحمد (١٥٥/٥) عن عبد الرزاق (في "مصنفه رقم: ٩١٣) كلاهما عن

سفيان الثوري عن خالد الحذاء به نحوه.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».

وقال: « هكذا روى غير واحد عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر ».

وقد اختلف على سفيان في ذلك:

فقد أخرج الدارقطني في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة (١٨٦/١)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٤٠/٤) (رقم: ١٣١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٢/١) من طرق عن مخلد بن يزيد، عن سفيان، عن أيوب وخالد الحذاء به نحوه.

قال البيهقي: « تفرد به مخلد ».

وأخرجه النسائي كتاب: الطهارة، باب: الصلوات بتيمم واحد (١٧١/١) (رقم: ٣٢٢٢) عن عمرو بن هشام، عن مخلد، عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة به نحوه. فجعله عن أيوب وحده، ومخلد قال الحافظ فيه: « صدوق له أوهام ». "التقريب" (ص: ٩٢٨).

فلعل هذا من أوهامه، والله أعلم.

وقد ميز عبد الرزاق عند أحمد (١٥٥/٥) فرواه عن سفيان، عن أيوب السخيتاني وخالد الحذاء، عن أبي قلابة كلاهما ذكره - خالد عن عمرو بن بجدان، وأيوب عن رجل عن أبي ذر - أن أبا ذر به نحوه.

قال الدارقطني: « رواه عبد الرزاق عن الثوري عنهما فضبطه ويئن قول كل واحد منهما من صاحبه وأتى بالصواب. قال: وتابعه على ذلك إبراهيم بن خالد عن الثوري عن أيوب وخالد ويئن قول كل واحد على الصواب ». العلل (٢٥٣/٧).

وطريق أيوب ستأتي - وليس فيه عن عمرو بل عن رجل -.

وخالف قبيصة الجميع:

فقد أخرج الدارقطني (١٨٧/١) حدثنا الحسين - المحاملي - نا أبو البخاري، نا

قبيصة، نا سفيان، عن خالد، عن أبي قلابة، عن محجن أو أبي محجن عن أبي ذر به.

قال البخاري: « وهو وهم ». "التاريخ الكبير" (٣١٧/٦).

وتابع الطحان والثوري: يزيد بن زريع:

عند الدارقطني (١٨٧/١)، وابن حبان (١٣٨/٤ - ١٣٩) (رقم: ١٣١٢).

فخالد الحذاء رواه عنه ثلاثة: الطحان وابن زريع ولم يختلف عليهما، والثوري واختلف عليه والصحيح عنه ما وافق فيه الآخرين.

وقد خالف الحذاء: قتادة بن دعامة:

فقد أخرج الدارقطني (١٨٧/١) حدثنا الحسين - المحاملي - نا ابن حنان محمد بن عمرو بن حنان، ثنا بقية، نا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن رجاء بن عامر أنه سمع أبا ذر به نحوه.

قال الدارقطني: « كذا قال: رجاء بن عامر، والصواب: رجل من بني عامر كما قال ابن علي عن أيوب ».

وقال في العلل (٢٥٤/٦): « إنما أراد أن يقول: عن رجل من بني عامر ».

وقال هشام الدستوائي: عن أبي قلابة: أن رجلا من بني قشير قال: يا نبي الله ... ولم يذكر أبا ذر وأرسله. العلل (٢٥٥/٦).

فهذا طريق منكرو؛ لأن سعيد بن بشير ضعيف، وقد خالف جماعة من الثقات.

وقد رواه أيضاً أيوب عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر به نحوه.

أخرجه أحمد (١٤٦/٥)، وابن أبي شيبة [١٥٦/١ - ١٥٧] والدارقطني (١٨٧/١) عن إسماعيل بن علي، عن أيوب به نحوه.

وتابع إسماعيل:

١ - حماد بن سلمة، ٢ - حماد بن زيد عند أبي داود في "سننه" كتاب: الطهارة

(٢٣٧/١ - ٢٣٨) (رقم: ٣٣٣) والطيالسي في مسنده (ص: ٦٦) (رقم: ٤٨٤).

٣ - شعبة^(١) عند أحمد (١٤٦/٥).

(١) في المطبوع: « سعيد »، والتصحيح من أطراف المسند (١٨٢/٦).

٤ - ٥ - ٦ - وهيب، وعبد الوهاب الثقفي، وعبيد بن عمرو، ذكرهم الدارقطني في "علة" (٢٥٤/٦).

٧ - الثوري:

واختلف عليه كما اختلف في روايته عن خالد الحذاء:
فرواه عنه: مخلد بن يزيد عند النسائي (١٧١/١)، والفريابي ووكيع وأبو حذيفة عند الدارقطني في "العلل" (١٥٤/٦) عن أيوب به كرواية من تقدم.
وخالفهم: عبد الغفار بن الحسن وأبو أحمد الزبيري، فروياه عنه عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي ذر بدون ذكر واسطة، ذكره الدارقطني في "العلل" (١٥٤/٦).
وعبد الغفار قال فيه الجوزجاني: « لا يُعتبر به ».
وقال الأزدي: « كذاب ». وقال أبو حاتم: « لا بأس به ».
"الجرح والتعديل" (٥٤/٦)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٢٨/٨).
فأقل أحواله الضعف.

وأما أبو أحمد فمتكلم في روايته عن الثوري، ومع ذلك فقد تقدم أن أحمد والترمذي روياه عنه عن الثوري عن خالد الحذاء.
وعليه فالثوري يرويه عن خالد الحذاء وعن أيوب.

٨ - معمر عند عبد الرزاق في "مصنفه" (رقم: ٩١٢) كلاهما عن أيوب، عن أبي قلابة، لكن قالوا: عن رجل من بني قشير عن أبي ذر به نحوه.

٩ - موسى العمي عند الدارقطني (١٨٧/١) حدثنا الحسين - المحاملي - حدثنا يعقوب بن إسحاق وأبو بكر بن صالح قالوا: نا خلف بن موسى العمي نا أبي عن أيوب عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن أبي ذر به نحوه.
قال الدارقطني في العلة (٢٥٤/٧): « ولم يُتابع على هذا القول ».

١٠ - ابن عينة: رواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي ذر، لم يذكر بينهما أحداً. "العلل" (١٥٤/٦).

فهذا الحديث يروى من طرق قوية عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن مجدان عن أبي ذر.

وعمر بن بجدان: ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٧/٦)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٢٢/٦) ولم يذكره بجرح أو تعديل، وثقه العجلي في "الثقات" (١٧٢/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٧١/٥ - ١٧٢).

ويروى من طرق قوية أخرى عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر عن أبي ذر.

وما عداه لا يقوى على معارضته، على أنه يمكن الجمع بينهما كما سيأتي.

ويبقى هنا النظر في هذا الرجل، هل هو عمرو بن بجدان؟

وقد ضعف هذا الحديث ابن القطان الفاسي، وذكر أن فيه عمرو بن بجدان لا يعرف له حال، ثم ذكر الاختلاف الواقع في هذا الحديث حكاه عن سنن الدارقطني وعلمه. انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣٢٧/٣ - ٣٢٨)، و"نصب الراية" (١٤٨/١ - ١٤٩).

وقد تعقبه ابن دقيق العيد في "الإمام" فقال: «... وأما الاختلاف الذي ذكره من كتاب الدارقطني فينبغي على طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك؛ إذ لا تعارض بين قولنا: عن رجل، وبين قولنا: عن رجل من بني عامر، وبين قولنا: عن عمرو بن بجدان، وأما من أسقط ذكر هذا الرجل فيأخذ بالزيادة ويحكم بها، وأما من قال: عن أبي المهلب، فإن كان كنية لعمرو فلا اختلاف، وإلا فهي رواية واحدة مخالفة احتمالاً لا يقيناً، وأما من قال: إن رجلاً من بني قشير قال: يا بني الله، فهي مخالفة، فكان يجب أن ينظر في إسنادها على طريقته، فإن لم يكن ثابتاً لم يعلل بها». انتهى كلامه. "نصب الراية" (١٤٩/١).

قال الشيخ أحمد شاكر: «وهذا الذي حققه ابن دقيق العيد بديع ممتع، وهو الصواب المطابق لأصول هذا الفن، وأنا أظن أن رواية من قال: أن رجلاً من بني قشير قال: يا بني الله فيها خطأ، وأن أصلها ما ذكرته من رواية ابن أبي عروبة^(١) عند أحمد في المسند: عن رجل من بني قشير، فذكر القصة في أنه أتى أبا ذر، وسأله وأجابه، وأن يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر فقط». اهـ. انظر: حاشية "سنن الترمذي" (٢١٦/١).

(١) في المطبوع: «سعيد»، لذا ظنه ابن أبي عروبة، وتقدم أن الصواب شعبة.

وقد رجَّح أحمد شاكر أنَّ الرجل المبهم من بني عامر هو عمرو بن بجدان، وأما رواية من بني قشير فإنَّ قشيراً من بني عامر. انظر: الحاشية السابقة (٢١٤/١ - ٢١٥). ولو تعذَّر الجمع فالقول قول خالد الحذاء كما صار إليه الدارقطني. انظر: "العلل" (٢٥٥/٦)، وقد صحَّح الحديث ابن حبان والدارقطني وأبو حاتم والحاكم والذهبي والنووي. انظر: "الإرواء" (١٨١/١).

شواهد:

١ - حديث أبي هريرة:

قال: قال رسول الله ﷺ: «الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليتيق الله، وليمسَّه بشره، فإنَّ ذلك خير».

أخرجه البزار (١٥٧/١) (رقم: ٣١٠) كشف الأستار: حدَّثنا مقدم بن محمد بن علي بن مقدم المقدمي، حدثني عمي القاسم بن محمد بن عطاء بن مقدم، ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به.

قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومقدم ثقة معروف النسب». اهـ.

وصحَّح هذا الإسناد ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٦٦/٥).

وزاد الزيلعي في "النصب" (١٥٠/١) نقلاً عنه: «إسناده صحيح، وغريب من حديث أبي هريرة، وله علة، والمشهور حديث أبي ذر الذي صححه الترمذي وغيره».

وفيما قاله نظر، فإنَّه غير موجود في "بيان الوهم" أضف إلى ذلك أن ابن القطان أورده في باب: ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها صحيحة وحسنة من طرق أخرى.

فعبد الحق أعلَّ حديث أبي ذر مع أنَّ له طريقاً صحيحاً عن أبي هريرة، فكيف يصححه ثم يعله، فهذا بعيد.

على أنَّ الزيلعي لعله نقله من حفظه، أو نقله من نسخة أخرى غير هذه النسخة المطبوعة، فإنَّ اختلافاً كبيراً واقع بين ما ينقله الزيلعي وبين المطبوع! والله أعلم.

وقال الهيثمي في "المجمع" (١٦٦/١): «رجال رجال الصحيح».

وقد أخرجه أيضاً الطبراني في "الأوسط" (٨٦/٢ - ٨٧) (رقم: ١٣٣٣) حدَّثنا أحمد بن محمد بن صدقة، ثنا مقدم بن محمد المقدمي به نحوه مطولاً.
قال الطبراني: « لم يروه عن ابن سيرين إلا هشام، ولا عن هشام إلا القاسم، تفرد به مقدم ».

قال الدارقطني: « إن إرساله أصح ». وانظر: "التلخيص" (١٥٤/١).

٢ - حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه:

قال: « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، الرجل يغيب لا يقدر على الماء، أيجمع أهله؟ قال: نعم ».

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٢٥/٢) حدَّثنا معمر بن سليمان، ثنا الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه به.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/١) من طريق معمر به.

وفيه الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس. انظر: "التقريب" (ص: ٢٢٢).

وقال البيهقي: « ومثل هذا بالشواهد يقوى، وحديث عمار بن ياسر وعمران بن حصين الثابت عنهما شاهد لهذين - أي حديث أبي ذر وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما - ».

وقال الهيثمي في "المجمع" (٢٦٨/١): « رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة، وفيه ضعف، ولا يتعمد الكذب ».

٣ - حديث عمران بن حصين رضي الله عنه:

الطويل في سفره، وأن رجلاً أصابته الجنابة ولا ماء فقال له النبي ﷺ: « عليك بالصعيد فإنه يكفيك ... » الحديث.

أخرجه البخاري كتاب: التيمم باب: الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه الماء (١٢٨/١ - ١٢٩) (رقم: ٣٤٤)، وفي (١٣١/١) (رقم: ٣٤٨) مختصراً، ومسلم كتاب: المساجد، باب: قضاء الصلاة الفائتة (٤٧٤/١ - ٤٧٦) (رقم: ٦٨٢).

٤ - حديث عمار:

المشهور في تمّعه في السفر تمّعك الدابة حين أصابته الجنابة ولم يجد الماء، فقال له النبي ﷺ: « كان يكفيك هكذا، فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه ». لفظ البخاري.

أخرجه البخاري كتاب: التيمم، باب: التيمم هل ينفخ فيهما؟ (١٣١/١)
(رقم: ٣٣٨)، ومسلم كتاب: الحيض، باب: التيمم (٢٨٠/١ - ٢٨١) (رقم: ٣٦٨).
وانظر في الباب: "المجمع" (٢٦٥/١ - ٢٦٨)، و"كنز العمال" (٤٠٢/٩ - ٤٠٣)،
و"نصب الراية" (١٥٣/١ - ١٥٧)، وغيرها.

ذكر الصحابيَّات من أزواج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم وغيرهنّ
رضي الله عنهنّ.

فأول من نبداً بهنّ الصديقة بنت الصديق عائشة بنت أبي بكر
رضي الله عنهما

٣٧ / أ - قال الحاكم رحمه الله:

حدّثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بُطّة الأصبهاني، ثنا الحسن بن
الجهم، ثنا الحسين بن الفرّج، ثنا محمد بن عمر .. قال ابن عمر: فحدّثنا
موسى بن محمد بن عبد الرحمن، عن ربيعة، عن عمرة، عن عائشة رضي
الله عنه أنّها سُئِلَتْ: متى بنى بك رسول الله ﷺ؟ فقالت: «لَمَّا هاجر
رسول الله ﷺ إلى المدينة خلّفنا وخلف بناته، فلمّا قدم المدينة بعث إلينا
زيد بن حارثة، وبعث معه أبا رافع مولاها، وأعطاهم بغيرين وخمسمائة
درهم أخذها رسول الله ﷺ في المدينة من أبي بكر، يشتريان بها ما يحتاجان
إليه من الظّهر، وبعث أبو بكر رضي الله عنه معهما عبد الله بن أريقط
الدليّ بغيرين أو ثلاثة، وكتب إلى عبد الله بن أبي بكر يأمره أن يحمل
أهله: أم رومان، وأنا، وأختي أسماء امرأة الزبير، فخرجوا مصطحبين، فلمّا
انتهوا إلى قُدَيْد^(١) اشترى زيد بن حارثة بتلك الخمسمائة درهم ثلاثة أبعرة،
ثم دخلوا مكة جميعاً، وصادفوا طلحة بن عبيد الله يريد الهجرة بآل أبي
بكر، فخرجنا جميعاً، وخرج زيد بن حارثة وأبو رافع بفاطمة وأم كلثوم
وسودة بنت زمعة، وحمل زيد: أم أيمن وأسامة بن زيد، وخرج عبد الله بن
أبي بكر بأم رومان وأختيه، وخرج طلحة بن عبيد الله، واصطحبنا جميعاً،
حتى إذا كنّا بالبيض من منى نفر بعيري وأنا في محفّة^(٢) معي فيها أمّي،
فجعلت تقول: وابنتاه! واعروساه! حتى أدرك بعيرنا وقد هبط من

(١) اسم موضع قرب مكة. معجم البلدان (٣١٣/٤)، وذكر البلاذري أنّه يبعد عن مكة إلى جهة

المدينة ١٢٠ كيلاً. انظر: معجم العالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٢٤٩).

(٢) بالكسر: مركب للنساء كالهودج، إلّا أنّها لا تقبّب. القاموس المحيط (١٣٢/٣).

لَفَتَ^(١) فسلّم، ثم إنّا قدمنا المدينة فنزلت مع عيال أبي بكر، ونزل [آل]^(٢) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يومئذ يبنى المسجد وأبياتاً حول المسجد - فأنزل فيها أهله، ومكثنا أياماً في منزل أبي بكر رضي الله عنه [ثم]^(٣) قال أبو بكر: يا رسول الله، ما يمنعك أن تبني بأهلك؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الصداق، فأعطاه أبو بكر اثني عشر أوقية ونشأ، فبعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلينا، وبنى بي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي هذا الذي أنا فيه، وهو الذي توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودُفن فيه، وجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه باباً وجاه باب عائشة، وبنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسودة في أحد (ثلاث)^(٤) البيوت التي جنبي، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكون عندها .

[٤/٤ - ٥، ق: (٤/٤ - ب)، م: (٣٧٥/أ - ب)، ع: (٢٧٣/ب)].

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة - بضم الباء - بن إسحاق بن الوليد البزاز الأصبهاني البُطِّي، من أهل أصفهان، نزل نيسابور ووردها سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة.

قال السمعاني: « كان من أكثر المشايخ حديثاً وسمعاً، ومن بيت الحديث. قال الحاكم: قرأ أبو عبد الله بنيسابور كتب الواقدي في روايات شتى، فسمعها منه الأستاذ أبو الوليد وأبو أحمد الحافظ ومشايخنا، وقد حدّثنا عنه أبو علي الحافظ وجماعة

(١) بفتح اللام وسكون الفاء وى خره تاء، ثنية تشرف على خليص من الشمال، يطؤها الدرب بينه وبين قديد، وتسمى اليوم (الفَيْت)، وقد هتجرت من زمن، ولم تعد مطروقة. انظر: معجم العالم الجغرافية (ص: ٢٧٢ - ٢٧٣).

(٢) زيادة من (ق) وطبقات ابن سعد.

(٣) زيادة من طبقات ابن سعد.

(٤) كذا في المطبوع والنسخ الثلاث، وعند ابن سعد: (تلك).

من مشايخنا ... مات بأصبهان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة». انظر: الأنساب (٢٦٣/١ ط الرشد).

وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور ممن لم يكتب له السماع منهم. انظر: "مختصر تاريخ نيسابور" للخليفة النيسابوري (ص: ٩٨)، فالظاهر أن روايته عنه بالإجازة. وذكره ابن مأكولا في "الإكمال" ٣٣١/٠١ في باب: بَطَّة وبُطَّة، وانظر: "توضيح المشتبه" (٥٥٦/١)، و"تبصير المتبّه" (٩٥/١).

٢ - الحسن بن الجهم:

ابن جبلة بن مصقلة الواذاري^(١) أبو علي التميمي. سمع المغازي من الحسين بن الفرّج، ومن إسماعيل بن عمرو، وحيان بن بشر. توفي سنة تسعين ومأتين. "ذكر أخبار أصفهان" (٢٦١/١)، وانظر: "الأنساب" للسمعاني (٤٦٢/٤ ط الرشد).

٣ - الحسين بن الفرّج:

أبو علي، وقيل: أبو صالح يُعرف بـ (ابن الخياط). قدم أصفهان وحدث بها عن الواقدي بالمبتدأ والمغازي، يروي عن ابن عينة وأنس بن عياض ومعن والقطان وابن مهدي وغيرهم. روى عنه جماعة. انظر: "ذكر أخبار أصفهان" (٢٧٦/١)، و"تاريخ بغداد" (٨٤/٨ - ٨٥).

قال ابن أبي حاتم: «كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لا يرضيانه». وقال ابن معين: «كذاب، صاحب سُكر، شاطر». "الجرح والتعديل" (٦٢/٣)، (٦٣).

وقال أيضاً: «ذاك نعرفه يسرق الحديث في الصغر». "تاريخ بغداد" (٨٥/٨).

قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي ... ثم تركه ولم يقرأ عليّ حديثه».

(١) بفتح الواو والذال المعجمتين بين الألفين وفي آخرها راء نهذه النسبة إلى واذار، وهي قرية من قرى أصفهان. "الأنساب" للسمعاني.

وقال أيضاً: « تكلم الناس فيه »، ثم ذكر سرقة حديث ابن أبيرق .
وقال أبو زرعة: « ذهب حديثه »، وقال أيضاً: « لا شيء، لا أحدث عنه » . انظر:
"الجرح والتعديل" (٦٢/٣ - ٦٣).

وذكر أبو زرعة سرقة لعدة أحاديث. انظر: "سؤالات البرذعي له" (٣٥١/٢) -
٣٥٢ - ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده).

وقال أبو نعيم: « فيه ضعف » "ذكر أخبار أصبهان" (٢٧٦/١).
وذكر الذهبي قول ابن معين: كذاب، يسرق الحديث، ثم قال: « ومثاه غيره » .
انظر: "الميزان" (٦٨/٢).

قال ابن حجر: « ما علمت من عني » . "اللسان" (٣٠٧/٢).

٤ - محمد بن عمر:

ابن واقد الواقدي الأسلمي أبو عبد الله المدني.
الكلام فيه مشهور مسطور، وأئمة الجرح والتعديل أهل هذا الشأن على وهائه
وترك حديثه.

ذكر وكيع جملته حديث الرواة بعضهم على بعض واضطرابه فيها.
وكذبه أحمد وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: « ضعيف »، مرة: « ليس
بشيء »، ولم يرضه ابن المديني في الحديث ولا في الأنساب ولا في شيء، وقال
البخاري: « متروك الحديث، تركه أحمد وابن نمير وابن المبارك وإسماعيل »، وقال
مسلم: « متروك الحديث »، وقال النسائي: « ليس بثقة ».

انظر: "التاريخ الكبير" (١٧٨/١)، و"تاريخ الدوري" (٥٣٢/٢)، و"الكنى"
لمسلم (٤٩٩/١)، و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص: ٢٣٣)، و"الطبقات" لابن
سعد (٤٢٥/٥)، و"الضعفاء" للعقيلي (١٢٦٥ - ١٢٦٧)، و"الكامل" لابن عدي
(٢٢٤٥/٥ - ٢٢٤٧، ١٢٦٧)، و"تهذيب الكمال" (١٨٥/٢٦ - ١٨٨)، و"الميزان"
(١٠٩/٥).

وقد أثنى عليه عدد من العلماء لعلمه بالمغازي والسير والفتوح وأخبار الناس، ومن
أولئك كاتبه محمد بن سعد كما في الطبقات (٤٢٥/٥)، وإبراهيم الحربي، وإبراهيم

الجوهري، وموسى بن هارون، ومصعب الزبيري، والخطيب، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٥/٣، ٩).

وقد وثقه جماعة، منهم: إبراهيم الحربي، وأبو عبيد، ويعقوب بن شيبه، والدراوردي، والصاغانى، ومعن بن عيسى، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٣/١١ - ١٢).

قال الذهبي: « واستقرَّ الإجماع على وهن الواقدي ». "الميزان" (٥/١١٢).

وقال ابن حجر: « متروك مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين [ق] ». "التقريب" (ص: ٨٨٢).

٥ - موسى بن محمد بن عبد الرحمن:

لم أقف له على ترجمة.

٦ - ربيعة:

ذكر المزي في ترجمة عمرة من "تهذيب الكمال" (٣٥/٢٤٢) في الرواة عنها: رائطة المزنية، ولم أقف لها على ترجمة.

٧ - عمرة:

ابن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة.

ثقة، من الثالثة، ماتت قبل المائة، ويقال: بعدها [ع]. "التقريب" (ص: ١٣٦٥).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/٦٢ - ٦٣) أخبرنا محمد بن عمر به مثله.

وسكت الحاكم عنه لكونه قصد من إيراد هذا الحديث ذكر خبر بناء النبي ﷺ بزوجته عائشة، والحاكم من عادته في مستدركه وخصوصاً في معرفة الصحابة تمشية مثل هذه الأخبار، ولو كانت من طريق الواقدي.

أما الذهبي فسكت عليه لظهور ضعفه عنده، وذلك أنه أكثر من إعلال الأحاديث والأخبار بمجرد وجود الواقدي في الإسناد.

٣٧/ ب - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السيارى بمرو، ثنا أبو الموجه، ثنا أبو عمار، ثنا محمد بن يزيد الواسطى، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قالت لي عائشة: لقد رأيتُ جبريل عليه الصلاة والسلام واقفاً في حُجرتي هذه، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُناجيه، فلما دخل قلتُ: يا رسول الله مَنْ هذا [الذي رأيتُك تناجيه؟ قال: وهل رأيتيه؟ قلت: نعم] ^(١) قال: فبِمَنْ شَبَّهْتِه؟ قلتُ: بدحية الكلبي، قال: لقد رأيتُ (جبريل) ^(٢) كثيراً، ذاك جبريل عليه السلام، فما لبثت إلا يسيراً حتى قال: يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام، قالت: قلتُ: وعليه السلام جزاه الله من دخيل خيراً... [٧/٤]، ق: (٤/٥/ب)، م: (٣٧٦/أ)، ع: (٢٣٨/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس القاسم بن القاسم السيارى:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٤).

٢ - أبو الموجه:

هو محمد بن عمرو الفزارى المروزى.

سمع من: عبدان بن عثمان، وعلي بن الجعد، وسعيد بن منصور، وجماعة.

وعنه: الحسن بن محمد بن حليم، وابن أبي حاتم، وابن أبي نصر المروزى، وجماعة. انظر: "السير" (٣٤٧/١٣).

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٥/٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال ابن الصلاح: «هو محدث كبير كثير الحديث والتصنيف، صنّف السنن والأحكام». "السير" (٣٤٧/١٣).

قال الذهبي: «الشيخ الإمام، محدث مرو... اللغوي، الحافظ». "السير" (٢٤٧/١٣).

(١) هذه الزيادة ثابتة في النسخ الثلاث.

(٢) في المطبوع: «خيراً»، والمثبت من النسخ الثلاث.

وقال: « الحافظ الثقة ». "تذكرة الحفاظ" (٦١٥/٢).

[الوافي بالوفيات ٢٩٠/٤] توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. "السير" (٣٤٧/١٣).

٣ - أبو عمار:

هو الحسين بن حريث بن الحسن بن ثابت الخزاعي أبو عمار المروزي.

روى عن: إسماعيل بن علي، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ومحمد بن يزيد الواسطي، وغيرهم.

روى عنه: الجماعة سوى ابن ماجه، والحسن بن سفيان، وعبد الله بن أحمد، وابن خزيمة، وأبو زرعة الرازي، وجماعة كثيرون. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥٨/ - ٣٦٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٧/٨).

وقال الجياني: « ثقة ». "تسمية شيوخ أبي داود" (ص: ٧٥) (رقم: ٨٢).

ولم أر فيه تضعيفاً لأحد، لذا قال الذهبي: « ثقة ». "الكاشف" (١٦٩/١).

وكذا الحافظ قال: « ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين ومائتين ».

"التقريب" (ص: ٢٤٦).

٤ - محمد بن يزيد الواسطي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

٥ - مجالد بن سعيد:

ابن عمير بن بسطام الهمداني أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي.

روى عن: أبي الوداك جبر بن نوف، وزباد بن علاقة، وعامر الشعبي، وقيس بن أبي حازم، وغيرهم.

روى عنه: جرير بن حازم، وحفص بن غياث، والحمادان، والسفيانان، ومحمد بن يزيد الواسطي، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٢١٩/٢٧ - ٢٢١).

والكلام في مجالد كثير جداً، وأغلب العلماء على تضعيفه، ومن وثقه وقواه من كبارهم فله فيه قول آخر يوافق فيه الجماعة.

قال البخاري: « كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي عنه شيئاً، وكان ابن حنبل لا يراه شيئاً يقول: ليس بشيء ». "الضعفاء الصغیر" (ص: ۱۱۶) (رقم: ۳۶۸).

وقد ضعفه احمد وقال: « يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقال: يزيد في الإسناد ... ». إلخ. انظر: العلل ومعرفة الرجال - عبد الله - (۱/۴۱۴) (رقم: ۸۸۱) للمروزي (رقم: ۵۴، ۳۶۲، ۴۷۳، ۴۹۳).

وقال ابن المديني: « في نفسي منه شيء ». "الجرح والتعديل" (۸/۳۶۱).

وقال أبو حاتم: « ليس بحالد بقوي الحديث ». "الجرح والتعديل" (۸/۳۶۲).

وقال الترمذي: « ... هو كثير الغلط ». "الجامع" (۳/۳۹) (رقم: ۶۴۸).

وقال ابن حبان: « كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به ». "المجروحين" (۳/۱۰).

وقال الدارقطني: « ليس بالقوي ». "السنن" (۴/۱۷۰)، وذكره في "الضعفاء" (ص: ۳۷۳) (رقم: ۵۳۲) وقال: « ليس بقوي ».

وقال: « ليس بثقة ... لا يُعتبر به ». "سؤالات البرقاني" (ص: ۶۴) (رقم: ۴۸۴).

وقال ابن عدي: « ... عامة ما يرويه غير محفوظ ». "الكامل" (۶/۲۴۱۷).

وقد ضعفه غير هؤلاء، تركت ذكرهم اختصاراً.

واختلف قول بعض العلماء فيه:

قال ابن معين: « بحالد ضعيف واهي الحديث ». "الجرح والتعديل" (۸/۳۶۲).

وقال: « لا يُحتج بحديثه ». "الدوري" (۲/۵۴۹).

وقال أيضاً: « ثقة ». "الدوري" (۲/۵۴۹).

وقال الدارمي: « قلت ليحيى فمجالد كيف حديثه؟ فقال: صالح كأنه^(۱) ».

"تاريخ الدارمي" (ص: ۲۱۷) (رقم: ۸۱۱).

وقال النسائي: « ضعيف ». "الضعفاء والمتروكين" (ص: ۲۳۶) (رقم: ۲۵۵۲).

(۱) في "الكامل" (۶/۲۴۱۵): « كأيّه ».

وقال: « ثقة »، وقال في موضع آخر: « ليس بالقوي ». "تهذيب الكمال" (٢٢٣/٢٧).

وقال العجلي: « جازز الحديث حسن الحديث ». "الثقات" (٢٦٤/٢). والعجلي متساهل.

وقال الفسوي: « ثقة ». "المعرفة والتاريخ" (١٠٠/٣).

وقال البخاري: « صدوق ». "تهذيب التهذيب" (٣٧٢/٥).

فأغلب العلماء على تضعيفه، وقد جرحوه بمفسر، وهو سوء حفظه وضبطه، ولا شك أن هذا الجرح مقدّم على تعديل من عدّله، ولذا قال الذهبي في "الميزان" (٣٥٨/٤): « مشهور صاحب حديث على لين فيه ».

وقال ابن حجر: « ليس بالقوي وقد تغيّر في آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنة أربع وأربعين ». "التقريب" (ص: ٩٢٠).

٦ - الشعبي:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٨)، وهو ثقة.

إسناد المصنّف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦٧/٨) ومن طريقه ابن عساكر في "الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين" (ص: ١٢١) عن محمد بن يزيد الواسطي به مثله.

وتابع محمد بن يزيد الواسطي:

١ - أبو بكر بن عياش، ذكره أبو نعيم في "الحلية" (٤٦/٢).

٢ - عبد الرحيم بن سليمان عند الطبراني في "الكبير" (٣٨/٢٣) (رقم: ٩٥).

بنحوه.

وقد خالفهم سفيان بن عيينة:

فرواه عن مجالد عن الشعبي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة.

أخرجه أحمد في "المسند" (٧٤/٦ - ٧٥، ١٤٦) وفي "فضائل الصحابة" (٨٧١/٢).

- (٨٧٢) (رقم: ١٦٣٥)، والحميدي (١٣٣/١) (رقم: ٢٧٧)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٣٦/٢٣) (رقم: ٩٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤٦/٢).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٦/٢٣) (رقم: ٩٠) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، ثلاثتهم^(١) عن سفيان به نحوه، وفيه: «أنها رأت رسول الله ﷺ واضعاً يده على معرفة فرس دحية الكلبي».

وتابع مجالد: شريك بن مطيع الغزال، فرواه عن الشعبي به، لكنه اقتصر فيه على السلام فقط، أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٧/٢٣) (رقم: ٩٤) من طريق يحيى الحماني، عن شريك.

ويحيى الحماني متهم بسرقة الحديث.

وهذا الحديث قد أخطأ فيه مجالد سنداً ومتناً:

أما السند: فالصواب فيه أن الشعبي يرويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن لا عن مسروق.

وأما المتن: فالذي يظهر أن عائشة لم تر جبريل عليه السلام، وإنما أبلغها رسول الله ﷺ سلامه.

فقد أخرج البخاري كتاب: الاستئذان، باب: إذا قال فلان يقرئك السلام (١٤١/٤) (رقم: ٦٢٥٣) من طريق أبي نعيم.

ومسلم كتاب: الفضائل، باب: فضل عائشة رضي الله عنها (برقم: ٢٤٤٧) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، ويعلى بن عبيد، والملائي، وأسباط بن محمد، خمستهم عن زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن النبي ﷺ قال لها: «إن جبريل يقرأ عليك السلام، قالت: وعليه السلام ورحمة الله».

وقد جاء من طريق الشعبي التصريح بأن عائشة رضي الله عنها لم تره بما يعمل به رواية مجالد.

(١) أي: أحمد، والحميدي، والقواريري.

فقد اخرج البخاري كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رضي الله عنها (٣٥/٣) (رقم: ٣٧٦٨) من طريق يونس، وفي كتاب: الأدب، باب: من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً (١٢٨/٤) (رقم: ٦٢٠) ومسلم كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رضي الله عنها (رقم: ٢٤٤٧) من طريق شعيب.

والبخاري كتاب: الاستئذان، تسليم الرجال على النساء (١٤٠/٤) (رقم: ٦٢٤٩) من طريق معمر.

ثلاثتهم عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به، وفيه زيادة: « ترى ما لا نرى - تريد رسول الله ﷺ - من طريق يونس ومعمر، ومن طريق شعيب: « وهو يرى ما لا نرى ».

ومما يدل على وهمه أيضاً:

أنَّ التي رأت جبريل من زوجات النبي ﷺ هي أم سلمة، فاختلط عليه الأمر، فحمل حديث أم سلمة على عائشة رضي الله عنهما.

فقد أخرج البخاري كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (٥٣٦/٢) - (٥٣٧) (رقم: ٣٦٣٤)، وفي فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي (٣٣٦/٣) (رقم: ٤٩٨٠)، ومسلم كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل أم سلمة رضي الله عنها (رقم: ٢٤٥١) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عثمان - هو النهدي - قال: « أنبئت أنَّ جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة، قال: فجعل يتحدث ثم قام فقال نبي الله ﷺ لأم سلمة: مَنْ هذا؟ أو كما قال، قالت: هذا دحية، قال: فقالت أم سلمة: أيم الله ما حسبته إلا إياه حتى سمعتُ خطبة نبي الله ﷺ يخبر خبرنا أو كما قال ».

قال: فقلت لأبي عثمان عمَّن سمعتَ هذا؟ قال: من أسامة بن زيد. هذا لفظ مسلم، والبخاري نحوه.

ذكر أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

٣٨/١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا الحسن بن أبي جعفر، ثنا ثابت، عن أنس رضي الله عنه: « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلق حفصة تطليقة، فأتاه جبريل عليه الصلاة والسلام فقال: يا محمد طلقت حفصة، وهي صوامة قومة، وهي زوجتك في الجنة فراجعها ». [١٥/٤]، ق: (٩/٤)، م: (٣٧٧/ب)، ع: (٢٤٠/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

٢ - إسماعيل بن إسحاق:

ابن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي البصري، وهو ثقة، وثقه ابن أبي حاتم، والخطيب، وغيرهما. انظر: "الجرح والتعديل" (١٥٨/٢)، و"تاريخ بغداد" (٢٨٤/٦)، و"السير" (٣٣٩/١٣).

٣ - مسلم بن إبراهيم:

الأزدي الفراهيدي - بالفاء - أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكث، عمي بأخرة، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين وهو أكبر شيخ لأبي داود [ع]. "التقريب" (ص: ٩٣٧).

٤ - الحسن بن أبي جعفر:

الحفري أبو سعيد الأزدي، ويُقال: العدوي.

روى عن: أيوب السختياني، وثابت البناني، وسعيد الجريري، وغيرهم.

روى عنه: أبو داود الطيالسي، وابن مهدي، ومسلم بن إبراهيم، وغيرهم.

وهو يجمع على ضعفه مع صدقه في نفسه، وقد روى عنه ابن مهدي في « الرقاق ».

انظر: "تهذيب الكمال" (٧٣/٦ - ٧٨)، و"تهذيب التهذيب" (٤٧٩/١).

ولذا قال ابن حجر: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله من السابعة، مات سنة سبع وستين [ت ق]». "التقريب" (ص: ٢٣٥).

٥ - ثابت:

ابن أسلم البناني.

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (١٩٦/٢ - ١٩٧) حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، وعلي بن حمشاذ العدل قالا: أنبأ محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، ثنا عمرو بن عون، ثنا هشيم، أنبأ حميد، عن أنس به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

ولعلَّ الحاكم والذهبي سكتا عليه لوجود الحسن بن أبي جعفر في الطريق، والحديث في فضل صحابة اشتهر فضلها، وقد عُلم أنَّهما - رحمهما الله - متساهلان في معرفة الصحابة، والله أعلم.

ذكر أم المؤمنين أم سلمة بنت أبي أمية رضي الله عنها

٣٨ ب - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو عبد الله الأصبهاني، ثنا الحسن بن الجهم، ثنا الحسين بن الفرج، ثنا محمد بن عمر قال: ... قال ابن عمر: حدثنا عمر بن عثمان، عن عبد الملك بن عبيد، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد، قال: « خرج أبي إلى أحد فرماه (أبو أسامة) الجشمي في عضده بسهم، فمكث شهراً يُداوى جرحه، ثم برئ الجرح، وبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبي إلى قطن^(١) في الحرم على رأس خمسة وثلاثين شهراً، فغاب تسعة وعشرين ليلة، ثم رجع فدخل المدينة لثمان خلون من صفر سنة أربع والجرح منتقض، فمات منها لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة أربع من الهجرة، فاعتدت أمي وحلت لعشر ليال بقين من شوال سنة أربع، وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ليال بقين من شوال سنة أربع، ثم إن أهل المدينة قالوا: دخلت أيم العرب على سيد أفسلام والمسلمين أول العشاء عروساً، وقامت من آخر الليل تطحن». وهي أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها. [١٨/٤]، ق: (١٠/٤ - ب)، م: (٣٧٨/١ - ب)، م: (٢٤١/١ - ب).

رجال الإسناد:

١ - ٤ - الواقدي ومن دونه: تقدّموا في الحديث (رقم: ٣٧/١).

٥ - عمر بن عثمان:

(١) في (م) مكانها بياض مقدار كلمة، وقطن: جبل، قال بعضهم: لبني عيسى، وقال آخرون: لبني أسد، قال ابن السكيت: بين أثال ويطن الرمة. انظر: معجم البلدان (٤/٣٧٤ - ٣٧٥). وقال البلادي: جبل ما زال معروفاً على الضفة اليسرى لوادي الرمة، يمر به الطريق من المدينة إلى القصيم على قرابة (٣٣٠) كيلاً من المدينة. انظر: معجم المعالم (ص: ٢٥٥).

ابن عمر القرشي التيمي أبو حفص المدني.

روى عن: إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وأبيه عثمان بن عمر التيمي، ويونس بن يزيد الأيلي.

روى عنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي، والزيبر بن بكار، ومحمد بن الحسن بن زباله. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦٠/٢١).

قال ابن معين - قد سئل عنه وعن أبيه - فقال: « ما أعرفهما ». انظر: "تاريخ الدارمي" (ص: ٤٧، ١٦٦).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم بعد سياقه لقول ابن معين ما أعرفه: « يعني أنه مجهول ». "الجرح والتعديل" (١٢٤/٦).

قال ابن عدي بعد نقل كلام ابن معين: « هو كما قال، إنما حدث عنه أهل المدينة إبراهيم بن المنذر، وابن أبي أويس بالشيء اليسير ». "الكامل" (١٧٢٣/٥).

وقد تعقبهما ابن حجر كما سيأتي في ترجمة عثمان حديث (رقم: ٦٣).

وقال الذهبي: « مقلٌ مجهول ». "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٢٥).

وذكره ابن حبان في الثقات (٤٤١/٨) وقال: « مستقيم الحديث ».

وقال ابن حجر: « صدوق، ولي قضاء البصرة، ومات بالمدينة سنة ست وستين، من الثامنة، [ق] ». "التقريب" (ص: ٧٢٥).

٦ - عبد الملك بن عبيد:

ابن سعيد بن يربوع بن عنثكة بن عامر بن مخزوم، يكنى أبا المسور.

ذكره ابن سعد في طبقة تابعي أهل المدينة ومن بعدهم (ص: ٢١٢ - ت: زياد منصور)، وابن حبان في "الثقات" (١٠٥/٧) في طبقة أتباع التابعين، وقال: « يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهل المدينة ».

٧ - سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع:

الظاهر أنه: عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع بن عنثكة بن عامر بن مخزوم القرشي المخزومي، أبو محمد المدني، ترجم له المزي في "تهذيب الكمال"، وقال في

ترجمة أبيه عبد الرحمن بن يربوع المخزومي - الصحابي -: « تقدّم باقي نسبه في
ترجمة ابنه سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ». انظر: "تهذيب الكمال" (١٧/١٤٧ -
١٤٨، ٤٨٠ - ٤٨٢).

وعليه فعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع ثقة من الثالثة [بخ د]. "التقريب"
(ص: ٥٨٠).

٨ - عمر بن أبي سلمة:

ابن عبد الأسد القرشي المخزومي - ربيب النبي ﷺ - صحابي ابن صحابي، وأمه
أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنهم أجمعين. انظر: "الإصابة" (٢/٥١٢ - ٥١٣).
إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الواقدي في "المغازي" (١/٣٤٣ - ٣٤٤) عن عمر بن عثمان به نحوه.
وعن الواقدي ابن سعد في "الطبقات" (٨/٨٧) بمثل حديث الباب.
ومداره على الواقدي، متروك.

وهذا الحديث أورده الحاكم لزواج النبي ﷺ من أم سلمة، وهو مشهور
مستفيض، وقد أورد قبله حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: أن
أم سلمة بنت أبي أمية حين تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أخذت بثوبه مانعة للخروج من بيتها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «
إن شئت زدتك وحاسبتك، للبكر سبع وللثيب ثلاث».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ».

قلت: وقد أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه
البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف (رقم: ١٤٦٠) به مثله.
وسبب سكوت الحاكم والذهبي تقدّم في الحديث رقم: (٣٧/أ).

ذكر جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها

٣٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس ابن بكير، عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: « لما أصاب رسول الله ﷺ سبايا بني المصطلق، وقعت جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار في السهم لثابت بن قيس بن الشماس، فكاتبته على نفسها، وكانت امرأة حلوة مليحة، لا يكاد يراها أحد إلا أخذت بنفسه، قال: فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستعين به على كتابتها ». [٢٦/٤]، ق: (٤/١٤/أ)، ب: م: (٣٨٠/أ)، ع: (٢٤٤/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - أحمد بن عبد الجبار:

ابن محمد بن عمير بن عطار التميمي العطاردي، أبو عمر الكوفي.

روى عن: حفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، ووكيع، ويونس بن بكير الشيباني - عنده عنه مغازي ابن إسحاق - وغيرهم.

روى عنه: أبو القاسم البغوي، وابن أبي الدنيا، وابن السماك، وأبو العباس محمد بن يعقوب، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٣٧٨/١ - ٣٧٩).

قال أبو حاتم: « ليس بالقوي ».

وقال ابن أبي حاتم: « كتبت عنه، أمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه ».

"الجرح والتعديل" (٦٢/١).

وقال مطين: « كان يكذب ». "تاريخ بغداد" (٢٦٣/٤).

وقال ابن عدي: « رأيت أهل العراق مجتمعين على ضعفه ... ولا يعرف له حديث منكر، وإنما ضعفوه أنه لم يلق من يحدث عنهم^(١) ». "الكامل" (١٩٤/١).

وقال الحاكم أبو أحمد: « ليس بالقوي عندهم ».

وقال أبو عبيدة السري بن يحيى: « ثقة ». "تاريخ بغداد" (٢٦٣/٤).

وقال الدارقطني: « لا بأس به، أثني عليه أبو كريب، [وسئل عن مغازي يونس بن بكير؟ فقال: مروا إلى غلام بالكناس يقال له: العطاردي، سمع منا مع أبيه]^(٢) ».

"سؤالات السهمي للدارقطني" (ص: ١٥٧ - ١٥٨).

وفي "سؤالات السلمي" (ص: ١١٧) (رقم: ٣٨ ط آتش) قال: « اختلفوا فيه ».

وفي "سؤالات الحاكم" (ص: ٨٦) (رقم: ٥) قال: « واختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث ».

وذكر أبو الطيب بن الحسين بن حميد بن الربيع أنهم لم يشكوا في صدق أحمد بن عبد الجبار. المصدر السابق (ص: ٢٨٩) (رقم: ٥٢٤) من زيادات مسعود السجزي.

قال الخطيب مدافعاً عنه وراداً الطعون التي وُجِّهَتْ إليه: « ... وقد شهد له أحدهما - يعني أبا كريب - بالسماع، والآخر - يعني السري بن يحيى - بالعدالة، وذلك يفيد حسن حاله، وجواز روايته؛ إذ لم يثبت لغيرهما قول يوجب سقوط حديثه وإطراح خبره، فأما قول الحضرمي في العطاردي: « إنه يكذب » فهو مجمل يحتاج إلى كشف وبيان، فإن كان أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العطاردي، وإن عني أنه روى عن مَنْ لم يدركه فذلك أيضاً باطل؛ لأنَّ أبا كريب شهد له أنه سمع معه من يونس بن بكير، وثبت أيضاً سماعه من أبي بكر بن عياش، فلا يُستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل ووكيع وأبي معاوية؛ لأنَّ أبا بكر بن عياش تقدّمهم جميعاً في الموت ... » إلخ ما قال في الدفاع عنه، وخلص إلى أنه صدوق. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٦٤/٤ - ٢٦٥).

(١) ومن أكبر ما تقمروا عليه: أن الكُتب التي حدّث بها كانت كتب أبيه وأنه ادّعى سماعها معه. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٦٣/٤).

(٢) ما بين القوسين زيادة من "تاريخ بغداد" (٢٦٤/٤).

وكذا قد ردَّ تهمة الكذب عنه الذهبي في "السير" وقال: «ومما يقوي أنه صدوق في باب الرواية أنه روى أوراقاً من المغازي بنزول عن أبيه، عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقوّاه واحتجَّ به البيهقي في تصانيفه». انظر: "السير" (٥٧/١٣).

أقول: وبه يتبين أنه ليس ممن يتعمّد الكذب، والطعون التي وجهت إليه قد أجيب عنها، وأيضاً لا شك في سماعه للسير وكذا أدائه، فأقل أحواله أنه صدوق في باب الرواية عموماً، وأما ما كان عن يونس بن بكير في السيرة فهو صحيح، والله أعلم.

وأما ابن حجر فقال: «ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح، من العاشرة، لم يثبت أن أبا داود اخرج له، مات سنة اثنتين وسبعين - ومائتين -». "التقريب" (ص: ٩٣).

٣ - يونس بن بكير:

ابن واصل الشيباني أبو بكر، ويقال: أبو بكير الجمال الكوفي.

روى عن: زكريا بن أبي زائدة، والأعمش، وشعبة، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وزهير بن حرب، ومحمد بن المثنى،

ويحيى بن معين، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٩٣/٣٢ - ٤٩٥).

وهو مختلف فيه بين موثق ومضعف.

فقد وثّقه ابن معين. "تاريخ الدوري" (٦٨٧/٢)، و"تاريخ الدارمي" (ص: ٢٢٨)

(رقم: ٨٧٥) قال عثمان: «يُخالف في يونس - أي ابن معين -».

وفي "الكامل" (٢٦٣٤/٧) من رواية عثمان عنه: «ليس به بأس» وهي عند ابن

معين كقوله ثقة.

وفي مواضع قال: «صدوق». انظر: "تاريخ الدوري" (٦٨٧/٢)، و"سؤالات

ابن الجنيد" (ص: ٣٨٥) (رقم: ٣٤٩)، وجمع بينهما فقال: «كان ثقة صدوقاً» كما

في "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٢٩٨) (رقم: ١٠٢).

وقال أبو حاتم: «محله الصدق». "الجرح والتعديل" (٢٣٦/٩).

وسئل أبو زرعة عنه: أي شيء ينكر عليه؟ قال: أما في الحديث فلا أعلمه.

المصدر السابق.

وقال ابن نمير: « ثقة رضي ». وقال عبد بن يعيش: « ثقة »، وقال ابن عمار: « هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث ».

وقال الساجي: « ... هو عندهم من أهل الصدق ». انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٧٥/٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٥١/٧)، (٢٨٩/٩).

وقال أبو داود: « ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث ». "سؤالات الآجري" (١٧٩، ١٧٨/١) (رقم: ١٠٨، ١١٥).

وقال النسائي: « ليس بالقوي »، وفي موضع آخر: « ضعيف ». "تهذيب الكمال" (٤٩٧/٣٢).

وقد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول. انظر: المصدر السابق، و"ميزان الاعتدال" (١٥٢/٦).

فلذا قال الذهبي: « هو حسن الحديث ». "الميزان" (١٥٢/٦).

وقال ابن حجر: « صدوق يخطئ من التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة ». "التقريب" (ص: ١٠٩٨). رمز له (خت م د ت ق).

٤ - محمد بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ١١).

٥ - محمد بن جعفر بن الزبير:

ابن العوام القرشي الأسدي المدني.

روى عن: عمه عباد بن عبد الله بن الزبير، وعمه عروة بن الزبير، وغيرهما.

روى عنه: ابن جريج، ومحمد بن إسحاق، والوليد بن كثير، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٧٩/٢٤ - ٥٨٠).

قال النسائي: « ثقة ». "رجال البخاري" للباجي (٦٢٢/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٩٤/٧) وقال: « كان من فقهاء أهل المدينة وقرائهم ».

وقال الدارقطني: « مدني يعتبر به ». «سؤالات البرقاني» (ص: ٥٨) (رقم: ٤٢٥).
ونقل الحافظ عن الدارقطني أنه قال: « مدني ثقة ». «تهذيب التهذيب» (٦٢/٥).
وقال الحافظ: « ثقة من السادسة، مات سنة بضع عشرة ومائة [ع] ». «التقريب»
(ص: ٨٣٢).

٦ - عروة بن الزبير:

تقدم في حديث: (١٦).

إسناد المصنف: ضعيف؛ لعنة ابن إسحاق.

تفريغ الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" كتاب: السير، باب: من يجري عليه الرق
(٧٤/٩ - ٧٥) عن المصنف وأبي بكر أحمد بن الحسن القاضي به نحوه تأماً.
وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٧٧/٦)، وأبو داود باب: العتاق باب: بيع المكاتب
إذا فسخت الكتابة (٢٤٩/٤ - ٢٥٠) (رقم: ٣٩٣١)، وابن راهويه في "مسنده"
(٢١٦/٢ - ٢١٧) (رقم: ١٨٢) - مسند عائشة - (ومن طريقه ابن حبان في
"صحيحه" (الإحسان) كتاب: النكاح، باب: الإباحة للإمام أن يزوج بالمكاتبة
(٣٦١/٩ - ٣٦٣) (رقم: ٤٠٥٤، ٤٠٥٥)، وخليفة بن خياط في "تاريخه"
(ص: ٨٠)، وابن هشام في "السيرة" (٢٩٤/٣ - ٢٩٥)، والبخاري في "مسنده" كما في
"نصب الراية" (٤١٥/٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب: النكاح، باب:
الرجل يعتق أمته على أن عتقها صداقها (٢١/٣)، الطبراني في "الكبير" (٦١/٢٤)
(رقم: ١٥٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٤٣٩)، وابن الأثير في "أسد
الغابة" (٥٦/٦ - ٥٧) من طرق عن محمد بن إسحاق (في "السير والمغازي" [٢٦٣])
به نحوه تأماً، إلا خليفة فعنده مختصراً، والطبراني ذكر بعضه، وقال: « فذكر الحديث
بطوله ».

وهذا الحديث حسن، فإن ابن إسحاق صرح بالتحديث عند أحمد وخليفة وابن
هشام وابن راهويه وابن حبان والطحاوي وأبي نعيم والبيهقي وابن الأثير.

وقد جاء هذا الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج الواقدي في "المغازي" (٤١١/١) وعنه ابن سعد في "الطبقات" (١١٦/٨ - ١١٧).

ومن طريق الواقدي أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢٦/٤ - ٢٧) حدثنا عبد الله بن يزيد بن قسيط، عن أبيه، عن ثوبان، عن عائشة به نحوه.

وهذا الحديث يرويه الواقدي وهو متهم بالكذب، لكنه هنا لم يخالف بل توبع. وعبد الله بن يزيد بن قسيط الليثي المدني ذكره البخاري في "تاريخه" (٢٣٠/٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٠١/٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأبوه ثقة، أخرج له الجماعة كما في "التقريب" (ص: ١٠٧٨).

ففي هذا الحديث جعل النبي ﷺ عتقها بأداء مكاتبتها مهراً لها كما هو ظاهر الحديث، وقد جاء ما يخالف ذلك - كما سيأتي - مع أنها قصة واحدة، فدل الاختلاف فيها على وهم بعض الرواة ولا بد:

١ - فقد أخرج ابن سعد في "الطبقات" (١١٧/٨) أخبرنا محمد بن عمر، والحاكم في "المستدرک" (٢٥/٤ - ٢٦) أخبرنا أبو بكر أحمد بن سليمان الموصلي، ثنا علي بن حرب الموصلي، كلاهما حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: قالت جويرية: يا رسول الله إن نساءك يفخرن عليّ، يقلن لم يتزوجك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، [إنما أنت ملك يمين]^(١)، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألم أعظم صداقك، ألم أعتق أربعين [رقبة]^(٢) من قومك.

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٢٧١/٧) (رقم: ١٣١١٩) عن ابن عيينة به نحوه. وهذا الإسناد ضعيف، فيه علتان:

الأولى: عن عبد الله بن أبي نجيح فإنه مدلس، عدّه الحافظ في الطبقة الثالثة منهم، ومن كان في هذه الطبقة لا يُقبل حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع. انظر: "طبقات المدلسين" (ص: ٣٩).

(١) زيادة من طريق علي بن حرب عند الحاكم.

قال ابن حجر: « أكثر عن مجاهد وكان يدلّس عنه ».

الثانية: أنّ مجاهدًا لم يصرح بالسماع من جويرية رضي الله عنها، فيُخشى عدم سماعه لها، وذلك أنه لم يسمع إلا من بعض الصحابة، وجويرية ماتت سنة (٥٠) من الهجرة، ومجاهد توفي سنة ثلاث ومائة على أكبر تقدير، وكان له من العمر ثلاث وثمانون سنة، فتكون ولادته سنة عشرين للهجرة، فعلى مذهب الجمهور روايته عنها مرسله، والله أعلم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٤/٢٧ - ٢٣٥).

٢ - أخرج ابن سعد في "الطبقات" (١١٨/٨) عن وكيع بن الجراح وعبد الله بن نمير والفضل بن دكين.

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٧١/٧) (رقم: ١٣١١٨) عن ابن عيينة، خمستهم عن زكريا عن الشعبي قال: « أعتق رسول الله ﷺ جويرية بنت الحارث واستنكحها، وجعل صداقها عتق كل مملوك من بني المصطلق، وكانت من ملك يعين النبي ﷺ ». لفظ ابن سعد، وعبد الرزاق نحوه.

وهذا الحديث فيه علتان:

الأولى: علة الإرسال، فالشعبي تابعي.

الثانية: تدليس زكريا بن أبي زائدة، فقد وصف بكثرة التدليس عن الشعبي، وصفه بذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، والإمام أحمد وأبو داود، وأنه كان يأخذ عن أبي حريز وجابر وبيان وغيرهم من الضعفاء، فيدلسهم عن الشعبي. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦١/٩ - ٣٦٢).

ومع ذا فقد عدّه الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين. انظر: "طبقات المدلسين" (ص: ٣١).

والطبقة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

وانظر: "المرويات الواردة في غزوة بني المصطلق" (ص: ١١٣ - ١١٨).

فهذان الحديثان فيهما أنّ الصداق عتق كل مملوك من بني المصطلق، وحديث الباب أن ذلك كان بركة تزويجها من النبي ﷺ.

٣ - أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٠/٣) حدثنا أحمد بن داود، حدثنا يعقوب بن حميد قال: ثنا سليمان بن حرب قال: ثنا حماد بن زيد، عن ابن عون، قال: «كتب إلي نافع أن النبي ﷺ أخذ جويرية في غزوة بني المصطلق، فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها». أخبرني بذلك عبد الله بن عمر، وكان في ذلك الجيش. وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه إلا عند الطحاوي.

وقد أخرج البخاري كتاب: العتق، باب: عتق المشرك (رقم: ٢٥٤١)، ومسلم كتاب: الجهاد، باب: جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام (رقم: ١٧٣٠)، وأحمد في "المسند" (٢/٣١، ٣٢، ٥١)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: السير، باب: الدعوة قبل القتال (١٧١/٥) (رقم: ٨٥٨٥)، وأبو داود كتاب: الجهاد، باب: في دعاء المشركين (٩٧/٣) (رقم: ٢٦٣٣)، والشافعي في "مسنده" (١١٧/٢) (رقم: ٣٩١ - ترتيبه) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧٩/٩) - وأبو عبيد في "الأموال" (ص: ١٢٩) (رقم: ٣١٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" [٣٦٥/١٢]، و[٤٢٧/١٤]، وسعيد بن منصور في "السنن" (١٩٢/٢) (رقم: ٢٤٨٤)، وابن الجارود في "المتقى" (ص: ٣٤٩) (رقم: ١٠٤٦)، وابن زنجويه في "الأموال" [٤٨٦]، والبيهقي في "معرفة السنن" (رقم: ١٨١٧١)، والبخاري في "شرح السنة" (٥٠/١١) (رقم: ٢٦٩٨) من طريق عبد الله بن المبارك وسليم بن أخضر ومعاذ بن معاذ وإسماعيل بن إبراهيم ويزيد بن زريع وعمرو بن حبيب عن عبد الله بن عون قال: «كُتِبَ إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال؟ فكتب إلي: إنما كان ذلك في أول الإسلام، قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون، وألقاهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم وأصاب يومئذ - قال يحيى: أحسبه قال: جويرية (أو قال ألبنة) ابنة الحارث - وحدثني هذا الحديث عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش». لفظ مسلم، والبقية بمثله ونحوه.

على أن الطحاوي نفسه أخرج هذا الحديث في "شرح المعاني" (٢٠٩/٣) حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا بشر بن عمر، قال: ثنا حماد بن زيد، عن ابن عون بمثله - أي بمثل الجماعة، وهم: سعيد بن سفيان الجحدري، وبكر بن بكار، وإسحاق الضرير - فهؤلاء الأربعة خالفوا سليمان بن حرب، وتابعهم الجهم الغفير، مما يدل على وهم سليمان بن حرب رحمه الله في قوله: «أعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها».

ذكر أم المؤمنين صفية بنت حيي رضي الله عنها

٤٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا مصعب بن عبد الله الزبيري، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو: أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: « لما افتتح النبي صلى الله عليه وآله وسلم خير اصطفى صفية بنت حيي لنفسه، فخرج بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليردّها وراءه ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع رجله حتى تقوم عليها فتركب، فلما بلغ سدّ الصهباء^(١) عرس بها^(٢) فصنع حيساً في نطع^(٣) وأمرني فدعوت له من حوله، فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ». [٢٨/٤]، ق: (١٥/٤ ب)، م: (٣٨٠ ب)، ع: (٢٤٤/٢ ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه:

الجلّاب النيسابوري.

روى عن: محمد بن غالب تتمام، ومحمد بن يونس الكديمي، وبشر بن موسى.

روى عنه: أبو علي الحافظ، وابن منده، والحاكم.

قال الذهبي: « الإمام المفيد وكان من كبراء بلده ». توفي في رجب سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (١٥/٤١٩).

٢ - إبراهيم بن إسحاق الحربي:

الإمام المشهور.

(١) الصهباء: اسم موضع بينه وبين خير روعة، له ذكر في الأخبار. "معجم البلدان" (٣/٤٣٥).

وقال البلادي: « الصهباء: جبل أحمر يشرف على خير من الجنوب، يسمى اليوم: جبل عطوة ». "معجم المعالم الجغرافية" (ص: ٢١١).

(٢) التعريس: نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة، وأعرس الرجل فهو معرس إذا دخل بامرأته عند بنائها. "النهاية" (٣/٢٠٦).

(٣) بالكسر وبالفتح وبالتحريك: بساط من الأديم جمع أنطاع ونطوع. انظر: "القاموس المحيط" (٣/٩٢).

٣ - مصعب بن عبد الله الزبيري:

القرشي الأسدي أبو عبد الله الزبيري المدني.

روى عن: إبراهيم بن سعد، وعبد العزيز بن محمد الداروردي، وبشر بن السري.
روى عنه: ابن ماجه، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة،
وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤/٢٨ - ٣٦).

قال الإمام أحمد: « مستثبت ».

ووثقه ابن معين، والدارقطني. انظر: "تاريخ بغداد" (١١٤/١٣).

وقال مسلمة بن قاسم وأبو بكر بن مردويه: « ثقة ». انظر: "تهذيب التهذيب"
(٤٥٠/٥)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٧٥/٩).

وقد تُكَلِّم فيه لوقفه في القرآن.

وقال الذهبي: « كان صدوقاً عالماً أخبارياً كبير المحل ». "الميزان" (٢٤٥/٥).

وقال ابن حجر: « صدوق، علام بالنسب، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين
[س ق] ». "التقريب" (ص: ٩٤٦).

٤ - عبد العزيز بن محمد:

تقدّم في الحديث رقم: (٢٢/ب).

٥ - عمرو بن أبي عمرو:

موضع الالتقاء في الإسناد.

إسناد المصنف: حسن.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: البيوع، باب: هل يُسافر بالجارية قبل أن
يستبرئها؟ (٢/رقم: ٢٢٣٥)، وفي كتاب: الجهاد والسير، باب: من غزا بالصبي
للخدمة (٢/٢٨٩٣) مطولاً في قصة مسيره من خيبر إلى المدينة، وفي كتاب: المغازي،
باب: غزوة خيبر (٣/رقم: ٤٢١١) من طرق عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهري، عن
عمرو بن أبي عمرو به، وعنده بدل « سدّ الصهباء » « سدّ الروحاء ».

وأخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الحيس (رقم: ٥٤٢٥)، ومسلم
كتاب: الحج (رقم: ١٣٦٥) من طرق عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو
به، دون قصة صفية، وفيه مسيره ﷺ من خير إلى المدينة.
ولعل الحاكم سكت عليه شكاً منه في وجوده في الصحيح، فأدخله على رجاء أن
يراجعه، فاخترته المنية قبل تنقيحه، والذهبي متابع له في الغالب.

٤١ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا دعلج بن أحمد السجزي، ثنا عبد العزيز بن معاوية (البصري)^(١)، ثنا شاذ بن فياض أبو عبيدة، ثنا هاشم بن سعيد، عن كنانة، عن صفية رضي الله عنها قالت: « دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي، فقال: يا بنت حبي ما يبكيك، قلت: بلغني أن حفصة وعائشة ينالان مني ويقولان: نحن خير منها، نحن بنات عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه، قال: ألا قلت: كيف تكونون خيراً مني وأبي هارون، وعمي موسى، وزوجي محمد صلوات الله وسلامه عليهم ». [٢٩/٤]، ق: (٤/١٦)، م: (١/٣٨١)، ع: (٢/٢٤٥/١).

رجال الإسناد:

١ - دعلج بن أحمد السجزي:

ابن دعلج بن عبد الرحمن السجستاني المعدل.

روى عن: الحسن بن سفيان، وبشر بن موسى الأسدي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد العزيز بن معاوية القرشي، وغيرهم.

روى عنه: الدارقطني، والحمالي، وأبو عبد الله الحاكم، وابن شاذان، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٨٧/٨ - ٣٨٨)، و"السير" (٣٠/١٦ - ٣١).

قال الدارقطني: « الثقة المأمون، ملازماً لأصوله وكتبه ». "سؤالات السلمي" (ص: ١٧٨ ط آتش)، وانظر: "سؤالات السهمي" (ص: ٢١٤).

قال الحاكم: « شيخ أهل الحديث في عصره ». "تاريخ دمشق" [١/٤٤/٦]، و"السير" (٣١/١٦).

وقال الخطيب: « كان ثقة ثبتاً ». "تاريخ بغداد" (٣٨٨/٨).

وقد أثنى عليه غيرهم. انظر: المنتظم [١١/٧]، والسير (٣٠/١٦)، وتذكرة الحفاظ (٨٨١/٣).

توفي رحمه الله سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٩٢/٨)، و"السير" (٣٥/١٦).

(١) في النسخ الثلاث: « الصبري »، وكتب في (م) فوقها: « كذا ».

٢ - عبد العزيز بن معاوية البصري:

ابن عبد الله بن أمية أبو خالد القرشي الأموي البصري.
 حدث عن: أزهر بن سعد السمان، وأبي عاصم النبيل، ومحمد بن عبد الله الأنصاري.
 روى عنه: إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز، وأبو عمرو بن
 السماك، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥٢/١٠ - ٤٥٣).
 قال الدارقطني: « لا بأس به ». «سؤالات الحاكم» (ص: ١٣٠).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٩٧/٨ - ٣٩٨) وأنكر عليه حديثاً وقال: «
 منكر لا أصل له، ولعله أدخل عليه فحدث به، فأما غير هذا الحديث من حديثه فيشبهه
 حديث الأثبات».

قال أبو أحمد الحاكم: « روى عن أبي عاصم ما لا يتابع عليه ». «
 فتعقبه الخطيب بقوله: « قلت: ليس بمدفوع عن الصدق، وقد ذكره الدارقطني
 فقال: لا بأس به ». انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥٣/١٠)، و"تهذيب التهذيب"
 (٤٧٤/٣).

قال الذهبي: «صدوق إن شاء الله». «الميزان» (٣٥٠/٣).
 قال ابن حجر: « صدوق له أغلاط ... من الحادية عشرة، مات سنة أربع وثمانين
 حديثه في المراسيل لأبي داود، ولم يذكره المزي [مد] ». «التقريب» (ص: ٦١٦).

٣ - شاذ بن فياض أبو عبيدة:

اليشكري البصري، واسمه: هلال، وشاذ لقب غلب عليه.
 روى عن: حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، وشعبة، وهاشم بن سعيد الكوفي،
 وغيرهم.

روى عنه: أبو داود، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وابن معين، وغيرهم.
 انظر: "تهذيب الكمال" (٣٣٩/١٢ - ٣٤٠).
 قال أبو حاتم: « صدوق ثقة ». «الجرح والتعديل» (٧٨/٩).
 قال الساجي: « صدوق عنده مناكير، يرويه عن عمرو بن إبراهيم عن قتادة ». «
 تهذيب التهذيب» (٤٧٣/٢).

وقال ابن حبان: « كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد لا يُشتغل بروايته، وكان محمد بن إسماعيل البخاري رحمة الله شديد الحمل عليه ». الجروحين (٣٦٤/١).

وقال مسلمة بن القاسم: « صاحب رقائق، لا بأس به ». "تهذيب التهذيب" (٤٧٣/٢).

وقال الجياني: « عدل، كان صاحب رقائق ». "تسمية شيوخ أبي داود (ص: ١٢٩).
فقول ابن حبان: « لا يشتغل بروايته » هذا تشدد منه رحمه الله، فغالب العلماء جعلوه في منزلة الصدوق، لكن له روايات أنكرت عليه.

ولذا قال الذهبي: « صدوق ». "الميزان" (٤٥٠/٢)، وتسمّح فيه فقال: « ثقة ». السير (٤٣٣/١٠)، "الكاشف" (٣/٢).

وقال ابن حجر: « صدوق له أوهام وأفراد، من العاشرة ». ورمز له (د س).
"التقريب" (ص: ٤٢٩).

فحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن إلا فيما أخطأ فيه، والله أعلم.

٤ - هاشم بن سعيد:

أبو إسحاق الكوفي، نزيل البصرة.

روى عن: زيد بن عطية الخثعمي، وكنانة مولى صفية، وهشام بن عروة، وغيرهم.
روى عنه: شاذ بن فياض، وعبد الصمد بن عبد الوارث، ويزيد بن مغلّس الباهلي. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٨/٣٠).

غالب العلماء على تضعيفه، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٨٥/٧) فما أصاب.

قال أحمد بن حنبل: « ما أعرفه ». "الجرح والتعديل" (١٠٥/٩).

وقال ابن معين: « ليس بشيء ». "تاريخ الدوري" (٦١٥، ٦١٤/٢).

وقال أبو حاتم: « ضعيف الحديث ». "الجرح والتعديل" (١٠٥/٩).

وذكر له ابن عدي عدة مناكير ثم قال: « ... له من الحديث غير ما ذكرت، ومقدار ما يرويه لا يُتابع عليه ». "الكامل" (٢٥٧٤/٧). وانظر: "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (ص: ٤١٨).

وليس له من الحديث إلا القليل. انظر: "ديوان الضعفاء" (ص: ٤١٦). ومع هذا
فله عدة مناكير، ولذا فأحاديثه يغلب عليها النكارة.

وقد قال الذهبي: «ضعيف». "الكاشف" (١٩١/٣).

وقال ابن حجر: «ضعيف من الثامنة»، ورمز له بـ (ت). "التقريب" (ص: ١٠١٦).

٥ - كنانة:

مولى صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ، يُقال: إنه كنانة بن نبيه.

روى عن: الأشتر النخعي، وعثمان بن عفان، ومولاته صفية بنت حيي.

روى عنه: حديج بن معاوية، وأخوه زهير، وهاشم بن سعيد وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٢٣٠/٢٤ - ٢٣١).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٣٩/٥) وصحح الحاكم له حديثاً من طريق شاذ

بن فياض به فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». المستدرک (٥٤٧/١).

وهذا من تساهله الذي تابع فيه شيخه ابن حبان، فهذا الحديث بهذا الإسناد بعينه

قال فيه الترمذي: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث صفية من هذا الوجه من حديث

هاشم بن سعيد الكوفي، وليس إسناده بمعروف». "الجامع" (٥١٩/٥) (رقم: ٣٥٥٤).

وقد رواه ابن عدي في مناكير هاشم بن سعيد. "الكامل" (٢٥٧٤/٧).

وكنانة ذكره الأزدي في "الضعفاء" وقال: لا يقوم إسناده حديثه. "تهذيب

التهذيب" (٦٠١/٤).

قال الذهبي: «وثق». "الكاشف" (١٠/٣)، وهذا عادته فيمن وثقه ابن حبان.

وقال ابن حجر: «مقبول، ضعفه الأزدي بلا حجة من الثالثة». "التقريب"

(ص: ٨١٤).

فمقبول حيث يُتابع، وإلا فلين الحديث، وقد أنكرت عدة أحاديث جاءت من

طريقه، لكن قد يكون الحمل فيها على غيره، ومع هذا فقد ضعفه أيضاً الألباني.

انظر: "ضعيف الأدب المفرد" (ص: ٩٠).

وأمره محتمل والله أعلم.

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٥/٢٤) (رقم: ١٩٦)، وفي "الأوسط" (٢٣٦/٨) (رقم: ٨٥٠) عن معاذ بن المثني، عن شاذ به مثله.

قال في "الأوسط": « لم يرو هذه الأحاديث عن كنانة عن صفية إلا هاشم بن سعيد الكوفي، تفرد بها شاذ ».

وأخرجه الترمذي كتاب: المناقب، باب: فضل أزواج النبي ﷺ (٦٦٥/٥) (رقم: ٣٨٩٢) عن محمد بن بشار عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن هاشم بن سعيد به نحوه.

قال الترمذي: « وهذا غريب، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي، وليس إسناده بذلك القوي ».

شواهد:

١ - حديث أنس:

قال: « بلغ صفية أن حفصة قالت: بنت يهودي، فبكت، فدخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي، فقال لها: ما شأنك، فقالت: قالت لي حفصة: إني بنت يهودي، فقال النبي ﷺ: إنك لبنت نبي، [وإنك عمك نبي] ^(١)، وإنك لتحت نبي، فبم تفخر عليك؟ ثم قال: اتقي الله يا حفصة ».

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤٣٠/١١ - ٤٣١) (رقم: ٢٠٩٢١) - واللفظ له - أخبرنا معمر، عن ثابت، عن أنس به.

ورواه عن عبد الرزاق جماعة:

١ - أحمد في مسنده (٣٨٤/١٩) (رقم: ١٢٣٩٢) ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٥/رقم: ١٧٩٥).

٢ - إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٦١/٤) (رقم: ٢٠٨٧)، وعنه الطبراني في

(١) سقط من المصنف، وهو في جميع المصادر التي أخرجه عنه

"الكبير" (٧٠/٢٤) (رقم: ١٨٦) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٥٥/٢)، والضياء في "المختارة" (رقم: ١٧٩٣).

٣ - عبد بن حميد (رقم: ١٢٤٨) ومن طريقه الضياء في "المختارة" (رقم: ١٧٩٦).

٤ - إسحاق بن منصور، أخرجه من طريقه الترمذي كتاب: المناقب، باب: فضل أزواج النبي ﷺ (٦٦٦/٥) (رقم: ٣٨٩٤) قال أبو عيسى: « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ».

٥ - أبو بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه، أخرجه عنه أبو يعلى في مسنده (٣٨٤/٣) (رقم: ٣٤٢٤)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٦/١٩٣ - ١٩٤) (رقم: ٧٢١١) ومن طريق أبي يعلى أخرجه الضياء (رقم: ١٧٩٤)، والمحاملي، ومن طريقه الضياء (رقم: ١٧٩٧).

٦ - أبو عاصم خشيش بن أصرم، أخرجه عنه النسائي في الكبرى عشرة النساء، باب: الافتخار (٢٩١/٥ - ٢٩٢) (رقم: ٨٩١٩).

قال الألباني: « إسناده صحيح ». "المشكاة" (٣/١٧٤٥).

وقال: « سنده صحيح على شرط الشيخين ». "حقوق النساء في الإسلام" (ص: ١٠٧).

قلت: وفيما حدث معمر عن ثابت شيء، وذلك أن ابن المديني قال: « في حديث معمر عن ثابت غرائب ». "إتحاف المهرة" (١/٥٩٩).

وقال ابن معين: « وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام ». "تهذيب التهذيب" وانظر: "التقريب" (ص: ٩٦١).

وفي الباب عن ابن أبي عون:

قال: « استبنت عائشة وصفية، فقال رسول الله ﷺ لصفية: ألا قلت: أبي هارون وعمي موسى! وذلك أن عائشة فخرت عليها ».

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/١٢٧) أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد الله ابن جعفر، عن ابن أبي عون به.

قلت: فيه الواقدي كذاب، وأيضاً فهو معضل. انظر: "حقوق النساء" (ص: ١٠٧).

ذكر الكلابية أو الكندية

٤٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد.
ح وأخبرنا أحمد بن جعفر الزاهد، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا
أبي، ثنا يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله بن مسلم^(١) ابن أخي ابن شهاب،
عن عمه، [عن]^(٢) عروة، عن عائشة رضي الله عنها قال: « تزوج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلابية، فلما دخلت عليه ودنا منها
قالت: إني أعوذ بالله منك، قال: لقد عُذت بعظيم، الحقني بأهلك ». [٣٥/٤]، ق: (١٨/٤ ب، ١٩/أ)، م: (٣٨٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر أحمد بن كامل القاضي:

ابن خلف بن شجرة بن منصور أبو بكر القاضي الشجري^(٣).
حدث عن: أحمد بن أبي خيثمة، والحارث بن أبي أسامة، وعبد الله بن روح
المدائني، وغيرهم.

حدث عنه: الدارقطني، والحاكم، وابن رزقويه، وغيرهم.
انظر: "تاريخ بغداد" (٣٥٧/٤)، و"السير" (٥٤٤/١٥ - ٥٤٥)، و"الأنساب"
(٤٠٥/٣).

قال الدارقطني: « كان متساهلاً، وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه،
وأهلكه العجب ». "تاريخ بغداد" (٣٥٨/٤)، وانظر "الأنساب" (٤٠٥/٣).
قال الذهبي: « كان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم ». "الميزان"
(١٢٩/١).

توفي سنة خمسين وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (٣٥٩/٤).

(١) في المطبوع: « عن ابن أخي »، والصواب حذفها كما في النسخ الثلاث.

(٢) سقط من المطبوع، والصواب إثباتها كما في النسخ الخطية.

(٣) نسبة إلى قرية بالمدينة تسمى "الشجرة". انظر: "الأنساب" (٤٠٤/٣).

٢ - أحمد بن جعفر الزاهد:

هو القطيعي، تقدّم في الحديث (رقم: ٢٥).

٣ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٥ - يعقوب بن إبراهيم:

ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، نزيل بغداد، ثقة فاضل، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين [ع]. "التقريب" (ص: ١٠٨٧).

٦ - محمد بن عبد الله بن مسلم:

ابن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله القرشي بن أخي الزهري.

روى عن: صالح بن عبد الله بن أبي فروة، وأبيه، وعمه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

روى عنه: إبراهيم بن سعد، والقعني، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٥٤/٢٥ - ٥٥٥).

وهو مختلف فيه:

قال ابن معين: « في روايته عن الزهري ضعيف ». "تاريخ الدارمي" (ص: ٤٨).

وقال في رواية ابن أبي خيثمة: « ليس بذلك القوي », وقال مرة أخرى: « صالح ». "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٧).

وفي رواية الدوري قدّمه في الزهري على ابن إسحاق وابن أبي أويس. انظر: "تاريخ الدوري" (٥٢٤/٢ - ٥٢٥).

وقال أبو حاتم: « ليس بقوي يكتب حديثه ». "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٧).

وقال ابن حبان: « رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ عن عمه في الروايات ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ... ولم ينصف^(١) من ترك حماد بن سلمة وداود بن أبي هند واحتج بابن أخي الزهري وعبد الرحمن بن عبد الله ابن دينار ». "المجروحين" (٢٤٩/٢).

(١) يعرض بالبخاري رحمه الله.

وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء" (٨١/٣).

وقال أحمد: « لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٧).

وقال مرة: « صالح الحديث ». انظر: "تهذيب الكمال" (٥٥٥/٢٥).

وقال أبو داود: « ثقة ». المصدر السابق (٥٥٨/٢٥).

وجعله الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبي أويس وقليح وعبد الرحمن بن إسحاق وقال: وهؤلاء كلهم في حال الضعف والاضطراب ». انظر: "الضعفاء للعقيلي" (٨٨/٤).

قلت: هذا الضعف والاضطراب أنزلهم من الطبقة الأولى إلى الثانية التي يشملها اسم الصديق.

وقال ابن سعد: « كثير الحديث صالحاً ». "الطبقات" (ص: ٤٥٤ - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة).

وقال ابن عدي: « روى عنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد نسخة عن عمه الزهري، ولم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة ». "الكامل" (٢١٧٦/٦).

وقال الساجي: « صدوق تفرّد عن عمه بأحاديث لا يُتابع عليها ». "تهذيب التهذيب" (١٨١/٥).

وقال ابن حجر: « كأنه يعني هذه - أراد ثلاثة أحاديث ذكرها الذهلي في مناكيره ». انظر: "الهدى" (ص: ٤٦٣).

والأحاديث انظرها في "الضعفاء" للعقيلي (٨٨/٤ - ٩٠).

ثم قال: « الذهلي أعرف بحديث الزهري، وقد يئن ما أنكر عليه، فالظاهر أنّ تضعيف من ضعفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها ». "الهدى" (ص: ٤٦٢).

ولذا قال: « صدوق له أوهام من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها [ع] ». "التقريب" (ص: ٨٦٦).

قلت: البخاري أخرج له متابعة. انظر: "الهدى" (ص: ٤٦٢)، ومسلم استشهداً. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٨١/٥).

٧ - الزهري:

هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهو موضع الالتقاء.

إسناد المصنف: حسن.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الطلاق، باب: من طلق، وهل يواجه امرأته بالطلاق (٣/رقم: ٥٢٥٤) من طريق الأوزاعي، عن الزهري به نحوه، وفيه بدل «الكلاية»: «ابنة الجون»^(١).

ولعل سكوت الحاكم والذهبي لكون الحديث في المعرفة، والغرض منه إثبات الصحبة، وقد علم تساهل الحاكم في هذا الكتاب، فكل ما لم يمكنهما تصحيحه ولا تضعيفه سكنا عليه، والله أعلم.

(١) وهل الكلاية هذه هي ابنة الجون أو هي الكندية، أم أنها غيرها، وهل اسمها أسماء أو أميمة أو العالية أو فاطمة أو عمرة خلاف كبير، قال ابن عبد البر: «والاختلاف في الكندية كثير جداً ... والاضطراب فيها وفي صواحبها اللآتي لم يجتمع عليهن من أزواجه ﷺ اضطراب عظيم». انظر: "الاستيعاب" (١٧٨٧/٤).

وقد ساق الخلاف فيها الذهبي في "السير" (٢٥٦/٢ - ٢٦٠)، وابن حجر في "الفتح" (٩/٢٦٩ - ٢٧٢)، والإصابة" (٢٢٧/٤ - ٢٢٩، ٣٢٨، ٣٣٦ - ٣٣٧، ٣٤٨).

قال ابن حجر: «والصحيح أن الذي استعاذت منه هي الجونية». "الفتح" (٩/٢٧٠)، قلت: للنص عليها في "صحيح البخاري"، ويبقى هل هي الكلاية أم الكندية، وما اسمها؟

والحاكم: «ذكر الكلاية أو الكندية»، قال: «اختلف في اسمها كما اختلف في قبيلتها». فكانه لم يترجح له شيء في ذلك، والله أعلم.

ذكر سراويل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فأولهن مارية القبطية أم إبراهيم

٤٣ / أ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا أحمد بن علي الأبار، ثنا الحسن ابن حماد « سجادة »، حدثني يحيى بن سعيد الأموي، ثنا أبو معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: « أهديت مارية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ومعها ابن عم لها -، قالت: فوقع عليها وقعة^(١) فاستمرت حاملاً قالت: فعزلها عند ابن عمها، قالت: فقال أهل الإفك والزور: من حاجته إلى الولد ادعى ولد غيره، وكانت أمة قليلة اللبن (فابتيعت)^(٢) له ضائنة لبون فكان يغذى بلبنها فحسن عليه لحمه، قالت عائشة رضي الله عنها: فدخل به علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال: كيف ترين؟ فقلت: من غذي بلبن الضأن يحسن لحمه، قال: ولا الشبه؟ قالت: فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت: ما أرى شبيهاً، قالت: وبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يقول الناس، فقال لعلي: خذ هذا السيف فانطلق فاضرب عنق ابن عم مارية حيث وجدته، قالت: فانطلق فإذا هو في حائط على نخلة يخترق^(٣) رطباً قال: فلما نظر إلى علي ومعه السيف استقبلته رعدة قال: فسقطت الخرقه فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال؛ شيء ممسوح ». [٣٩/٤]، ق: (٤/٢٠/ب)، م: (٣٨٣/أ)، ع: (٢/٢٤٨/أ).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

(١) أي رسول الله ﷺ.

(٢) في المطبوع: « فابتاعت »، والمثبت من النسخ الثلاث.

(٣) أي: يجنيه. انظر: "القاموس المحيط" (١٣٦/٣).

٢ - أحمد بن علي:

ابن مسلم الأبار النخشي أبو العباس.

حدث عن: مسدد، وشيبان بن فروخ، ودحيم، وغيرهم.

حدث عنه: يحيى بن صاعد، وأبو بكر النجاد، ودعلج السجزي، والقطيعي، وخلق. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٦/٤)، والسير (٤٤٣/١٣).

قال الدارقطني: « ثقة ».

وقال الخطيب: « كان ثقة حافظاً متقناً، حسن المذهب ». "تاريخ بغداد" (٣٠٦/٤، ٣٠٧).

وقال الذهبي: « الحافظ المتقن الإمام ». "السير" (٤٤٣/١٣).

توفي سنة تسعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٧/٤).

٣ - الحسن بن حماد « سجادة »:

ابن كسيب الحضرمي أبو علي البغدادي وسجادة لقب له.

روى: عن حفص بن غياث، وأبي معاوية الضرير، ووکیع، ويحيى بن سعيد الأموي.

روى عنه: أبو داود، وابن ماجه، وأبو يعلى الموصلي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٩/٦ - ١٣١).

قال أحمد بن حنبل: « صاحب سنة، وما بلغني عنه إلا خير ». "تاريخ بغداد" (٢٩٦/٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٧٥/٨ - ١٧٦).

وقال الخطيب: « كان ثقة ». "تاريخ بغداد" (٢٩٥/٧).

ولم أر فيه تضعيفاً لأحد، ولذا قال فيه الذهبي: « ثقة صاحب سنة ». "الكاشف" (١٦٠/١).

وقال: « كان من جلة العلماء وثقاتهم في زمانه ». "السير" (٣٩٣/١١).

فقوله هذا أقرب لحال الراوي من قول ابن حجر: « صدوق من العاشرة

مات سنة إحدى وأربعين ». "التقريب" (ص: ٢٣٦) ورمز له (د س ق).

٤ - يحيى بن سعيد:

ابن أبان بن سعيد بن العاص القرشي الأموي أبو أيوب الكوفي نزيل بغداد.
 روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان الثوري، والأعمش، وغيرهم.
 روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والحسن بن حماد سجادة،
 ويحيى بن معين، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣١٨/٣١ - ٣٢٠).
 قال أحمد: «لم تكن له حركة في الحديث». "العلل ومعرفة الرجال" رواية
 المروزي (ص: ١٢٨) (رقم: ٢٢٤).
 وقال: ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب. في رواية أبي داود
 عنه^(١). انظر: "تاريخ بغداد" (١٣٤/١٤).
 وفي رواية الأثرم قال: «كان يصدق». انظر: "الجرح والتعديل" (١٥١/٩ -
 ١٥٢)، وانظر بأطول منه في "تاريخ بغداد" (١٣٣/١٤)، و"تهذيب الكمال"
 (٣٢٠/٣١).
 وقال أبو داود: «لا بأس به ثقة». "تاريخ بغداد" (١٣٤/١٤).
 وقال الدارقطني: «ثقة». "سؤالات البرقاني" (رقم: ٥٣٨)، وانظر: (٣٣٧).
 وقال ابن معين: «من أهل الصدق ليس به بأس». "رواية الدقاق"
 (ص: ٨٩) (رقم: ٢٨٢).
 وفي "تاريخ الدوري" عنه (٦٤٤/٢): «ثقة».
 وفي رواية ابن أبي خيثمة: «ثقة». انظر: "الجرح والتعديل" (١٥٢/٩)،
 "التعديل والتجريح" للباجي (١٢٢٠/٣).
 وقال النسائي: «ليس به بأس». "تاريخ بغداد" (١٣٤/١٤).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٩٩/٧ - ٦٠٠).
 وقال محمد بن عمار الموصلي: «ثقة». "تاريخ بغداد" (١٣٤/١٤).
 وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث». "الطبقات" (٣٣٩/٧).

(١) ليس في المطبوع من رواية أبي داود، وإنما أورده المحقق في الملحق (ص: ٣٨٦).

ووثقه يعقوب بن سفيان الفسوي. انظر: "المعرفة والتاريخ" (١٣٣/٣).

وقال ابن حجر: « صدوق يغرب، من كبار التاسعة مات سنة أربع وتسعين ومائة، وله ثمانون سنة ». "التقريب" (ص: ١٠٥٥). ورمز له (ع).

فأغلب العلماء على توثيقه، فالتشددون ومنهم: ابن معين عنده ليس به بأس كثقة، والنسائي متشدد، فليس به بأس عنده قريب من الثقة، ويبقى فقط أحمد بن حنبل جعله من أهل الصدق، وذلك لأنه يغرب عن الأعمش، ولم أقف على من ذكر إغرابه عن غير الأعمش.

فالأقرب لحاله قول الذهبي: « ثقة يغرب عن الأعمش ». "الكاشف" (٢٢٥/٣).

وقال في "السير" (١٣٩/٩): « الإمام المحدث الثقة النبيل ».

دون قوله: « صالح الحديث، وأنكر من روايته حديثه عن الأعمش - فذكره - وذكرته لأنَّ العقيلي ذكره في الضعفاء، - وذكر عن المروزي^(١) قال: سمعت أبا عبد الله ذكر يحيى بن سعيد الأموي ولم يثبت أمره في الحديث، قال: كان يصدق وليس بصاحب حديث ». "الميزان" (٥٤/٦).

٥ - أبو معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري:

مولاهم البصري.

روى عن: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وابن سيرين، ومحمد بن شهاب الزهري، وغيرهم.

روى عنه: آدم بن أبي إياس، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد الأموي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥١/١١ - ٣٥٢).

وهم يجمع على ضعفه، وغالب العلماء على ترك حديثه.

قال أحمد: « ليس بشيء ». "الجرح والتعديل" (١٠٠/٤).

وقال: « لا يسوى شيئاً، ولا يروى عنه الحديث ». "العلل" لعبد الله (٣٩٣، ٦٧/٢).

(١) هذه رواية الأثرم، كما تقدّم الإشارة إليها.

وقال ابن معين: « ليس بشيء، ليس يسوى فلساً ». "تاريخ الدوري" (٢٢٨/٢).

وقال البخاري: « تركوه ». "التاريخ الكبير" (٢/٤)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ٥٤).

وقال أبو حام في "الجرح والتعديل" (١٠١/٤)، والنسائي كما في "الكامل" (١١٠١/٣)، وأبو داود في "سؤالات الآجري" له (١٩٥/٢)، والترمذي كما في "تهذيب الكمال" (٣٥٤/١١)، وابن خراش كما في "تاريخ بغداد" (١٤/٩)، والدارقطني في "السنن" (١١٠/١)، وغير واحد من العلماء: « متروك الحديث ».

فلذا فالأقرب لحاله أنه متروك، كما في "الكاشف" (٣١١/١)، دون قول الحافظ: « ضعيف من السابعة ». "التقريب" (ص: ٤٠٤).

٦ - الزهري:

تقدم في الحديث (رقم: ١١).

٧ - عروة بن الزبير:

تقدم في الحديث (رقم: ٦).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي خيثمة كما في "أسد الغابة" (٢٢٩/٤)، وابن شاهين كما في "الإصابة" (٣١٦/٣) من طريق سليمان بن الأرقم به.

وأخرجه وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٧/٥ - ٤٤٨) (رقم: ٣١٢٤) ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٤٨٩) حدثني محمد بن يحيى الباهلي، نا يعقوب بن محمد عن رجل سماه عن الليث بن سعد، عن الزهري به نحوه بأخصر منه دون قصة علي رضي الله عنه.

وفيه يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، قال يحيى بن معين: « ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكذبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه ». "الجرح والتعديل" (٢١٥/٩).

وأغلب العلماء على تضعيفه، ولذا قال فيه ابن حجر: « صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء ». "التقريب" (ص: ١٠٩٠).

وأما الباهلي فلم أقف عليه.

وفي الإسناد أيضاً رجل مجهول، فلعله سليمان بن أرقم، فإن كان هو فهو علة الحديث، وإلا فيبقى النظر في هذا الرجل المجهول من هو؟

قال الألباني: « وأخرجها الحاكم من حديث عائشة أيضاً، وفيه أبو معاذ سليمان بن الأرقم، وهو ضعيف جداً، وسيأتي تخريجه وبيان ما فيه من الزيادات المنكرة برقم (٤٩٦٤)^(١) من الكتاب الآخر ». "السلسلة الصحيحة" (٥٢٦/٤).

وقد أخرج الحاكم له شاهداً بعده من طريق محمد بن يعقوب عن عباس الدوري عن ابن معين، ومن طريق علي بن حمشاذ العدل عن الحسين بن الفضل ومحمد بن غالب الضبي وهشام بن علي السدوسي، أربعتهم عن عفان، عن حماد ابن سلمة، ثنا ثابت، عن أنس رضي الله عنه: « أن رجلاً كان يُتهم بأمر إبراهيم ولد رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعلي: اذهب فاضرب عنقه، فأتاه علي رضي الله عنه فإذا هو في ركي^(٢) يتبرّد فقال له علي: اخرج، فناوله يده فأخرجه، فإذا هو محبوب ليس له ذكر ».

قال الحاكم عقب الإسناد الثاني: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ».

فتعقبه ابن حجر بقوله: « قلت: وهم في استدراكه، فإن مسلماً أخرجه ». "إتحاف المهرة" (٤٩٨/١).

وقد أخرجه مسلم في كتاب: التوبة، باب: براءة حرم النبي ﷺ من الريّة (رقم: ٢٧٧١): حدّثني زهير بن حرب، حدّثنا عفان به مثله.

وفي الباب:

١ - من حديث علي:

(١) وهو يشير إلى المجلد العاشر من السلسلة الضعيفة ولم يطبع بعد.

(٢) الركي: البئر

أخرجه البزار في "مسنده" (رقم: ١٤٩١ - الكشف)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٧٧/٣ - ١٧٨)، (٩٣/٧)، والضياء في "المختارة" (٣٥٣/٢ - ٣٥٤) (رقم: ٧٣٥) حدثنا أبو كريب، ثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن محمد ابن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه علي قال: «كثر على مارية أم إبراهيم في قبطي ابن عم لها كان يزورها ويختلف إليها، فقال لي رسول الله ﷺ: خذ هذا السيف فانطلق فإن وجدته عندها فاقتله، قال: قلت: يا رسول الله أكون في أمرك إذا أرسلتني كالسكة المحماة لا يثنيني شيء حتى أمضي إلى ما أمرتني به أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، قال: بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فأقبلت متوشحا السيف، فوجدته عندها، فاخترطت السيف فلما رأيته أقبلت نحوه عرف أنني أريده، فأتيت نخلة فرقي، ثم رمى بنفسه على قفاه، ثم شغل برجله فلماذا به أجب^(١) أمسح، ما له قليل ولا كثير، فغمدت السيف، ثم أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: الحمد لله الذي يصرف عنا أهل البيت».

هذا لفظ البزار، ثم قال: «لا نعلمه عن النبي ﷺ من وجه متصل إلى من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال أبو نعيم: «هذا غريب لا يُعرف مسند بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق».

قلت: ومحمد بن إسحاق صدوق مدلس، ولم يصرح بالسماع في هذه القصة. وإبراهيم صدوق. "التقريب" (ص: ١١٥).

وأخرجه ابن جرير وسعيد بن منصور، وقال الحافظ ابن حجر: «إسناده حسن». انظر: "كنز العمال" (٤٥٥/٥) (رقم: ١٣٥٩٣).

وقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٧/١) عن عبيد عن يونس به مختصراً بلفظ: «بعثني رسول الله ﷺ فقلت: أكون في أمرك كالسكة المحماة؟ قال: بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب». وفيه تصريح ابن إسحاق بالسماع. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٦٤/٣) من طريق عبد الرحمن بن صالح، عن يونس به، بلفظ: «الشاهد يرى ما لا يرى الغائب».

(١) مقطوع الذكر.

وأخرجه أبو الشيخ في "الأمثال" (رقم: ١٥٦) حدثنا إسحاق بن أحمد حدثنا أبو كريب به بمثل ما عند البخاري.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٩٢/٧) حدثنا إبراهيم بن محمد وغيره قالوا: ثنا محمد بن يحيى بن منده، ثنا محمد بن عصام بن يزيد عن أبيه، عن سفيان، عن محمد بن عمر بن علي عمَّن حدثه عن علي به نحوه مختصراً.

قال أبو نعيم: «جوده ابن إسحاق وسمَّاه».

وقد خالف عصام بن يزيد:

١ - يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه أحمد في "المسند" (٢/رقم: ٦٢٨) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٣٥٦/٢) (رقم: ٧٣٩) - والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٧/١).

٢ - أبو نعيم الفضل بن دكين:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٧/١)، وأبو نعيم في الحلية (٩٢/٧)، كلاهما عن سفيان عن محمد بن عمر بن علي بدون القصة.

وهذا الإسناد فيه انقطاع، محمد بن عمر لم يدرك جدَّه، وروايته عنه مرسله. انظر: "التقريب" (ص: ٨٨١).

لكن أخرجه الضياء في "المختارة" (٣١٢/٢ - ٣١٣) (رقم: ٦٩٠) من طريق محمد بن غالب، عن أبي نعيم، ثنا سفيان، عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي مختصراً بدون القصة.

قال الضياء: «رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي نعيم». اهـ.

وعصام بن يزيد (جبر) صدوق الحديث إلا أنَّ ابنه محمد ينفرد عنه ويخالف.

انظر: اللسان (٤/١٦٨)، وهنا خالف الثقات بذكر القصة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٩/٥) (رقم: ٣١٣٠) حدثنا الحسين بن علي، نا عاصم بن علي، نا الفضل بن سليمان، نا عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب قال: أخبرني أبي، عن جدِّي علي رضي الله عنه: «أنَّ رسول الله ﷺ بلغه أنَّ قبطياً ...»، وذكر القصة مختصرة، وفي آخره: «فإذا هو

حضور ليس له ذكر، فجاء النبي ﷺ فأخبره فقال: «إنما شفاء العي السؤال». وهذه الزيادة لم يذكرها أحد ممن أخرج هذا الحديث ولعلها منكورة، وهي مشهورة في قصة الجريح الذي أفتي بالغسل فمات. وعبد الله بن عمر لم أقف عليه، وكذا الفضل بن سليمان. وقد رواه أيضاً ابن سعد في "الطبقات" (٢١٤/٨ - ٢١٥) عن محمد بن عمر عن عبد الله بن عمر بن علي به نحوه. وفيه الواقدي متروك.

٢ - من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه ابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص: ٤٣) حدثنا هاني بن المتوكل، حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الرحمن بن شماس المهرري - أحسبه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «دخل رسول الله ﷺ على أم إبراهيم أم ولده القبطية فوجد عندها نسيباً كان لها قدم معها من مصر، وكان كثيراً ما يدخل عليها، فوقع في نفسه شيء، فرجع فلقبه عمر بن الخطاب فعرف ذلك في وجهه، فسأله فأخبره، فأخذ عمر السيف، ثم دخل على مارية وقريبها عندها، فأهوى إليه بالسيف، فلما رأى ذلك كشف عن نفسه، وكان محبوباً ليس بين رجله شيء، فلما رآه عمر رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال رسول الله ﷺ: إن جبريل أتاني فأخبرني أن الله قد برأها وقريبها، وإن في بطنها غلاماً مني، وأنه أشبه الخلق بي، وأمرني أن أسميه إبراهيم، وكناني بأبي إبراهيم».

قال ابن حجر: «في سنده ابن لهيعة، وشذ بعض رواته في شيخه». "الإصابة" (٣/٣١٦).

ثم حاول الحافظ أن يجمع بين إرسال علي وعمر رضي الله عنهما، فانظره، وفيه بعد، والقصة صحت لعلني، وقصة عمر لم تصح، والله أعلم.

٤٣ ب - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران، ثنا أبي، ثنا محمد بن مُصَفَّى، ثنا بَقِيَّة، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة رضي الله عنه: ((أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافياً)) . [٤٠/٤]، (ق: (٤/٢١/أ)، م: (٣٨٣/ب)، ع: (٢٤٨/٠٢/ب)).

رجال الإسناد:

١ - أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران:

أبو الحسن الإسماعيلي الشاهد من أهل نيسابور.

كان أبوه أبو بكر الإسماعيلي محدث عصره بنيسابور، وأبو الحسن كان كثير السماع من أبيه، سمع أباه وأبا عبد الله البوشنجي وأقرانهما.

سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر وفاته، ولعله مات قبل الأربعمئة. "الأنساب" للسمعاني (١٠٨/١ ط الرشد).

٢ - محمد بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي:

عن محمد بن القاسم الطالقاني، وعنه: أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي (وضعفهم) الدارقطني في الغرائب.

قلت (ابن حجر): « وصاحب الترجمة يُقال له: محمد بن حمدان أيضاً، قال فيه الحاكم أبو أحمد: إنه صدوق، وإنَّ الذنب في رواياته المنكرة عن شيخه محمد بن القاسم ». "لسان الميزان" (٥١/٥).

٣ - محمد بن مصفى:

ابن بهلول القرشي أبو عبد الله الحمصي.

جمهور العلماء على ثقته، واختلفوا في مرتبته والأئمة على أنه صدوق.

قال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (١٠٤/٨).

وقال النسائي: « صالح ». "تهذيب الكمال" (٤٦٨/)، وقال مرة:

« صدوق ». "المعجم المشتمل" (ص: ٢٧١).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٠٠/٩)، وقال: «كان يُخطئ».

وقال الجياني: «ثقة مشهور». "تسمية شيوخ أبي داود" (ص: ٢٦٢).

وقال مسلمة: «ثقة مشهور حدث عنه ابن وضاح». "تهذيب التهذيب" (٢٩٤/٥).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٤/رقم: ٧١٤ ط. الصميعي) لإنكار أحمد حديثاً له.

وقال الذهبي: «صدوق مشهور»، ورمز له بـ (صح)، أي: أن العمل على قبول حديثه، وقال بعد أن ذكر إنكار أحمد حديثاً له: «قلت: كان ابن مصفى ثقة صاحب سنة، من علماء الحديث». "ميزان الاعتدال" (١٦٨/٥).

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام وكان يُدلس [د س ق]». "التقريب" (ص: ٨٩٧).

وذكره في "طبقات المدلسين" (ص: ٤٥) في الثالثة، ونقل عن أبي زرعة الدمشقي أنه كان يدلس تدليس التسوية.

٤ - بقية:

ابن الوليد بن صائد بن كعب بن حريز الكلاعي الحمصي أبو يُحْمِد. والكلام فيه طويل مشهور، وجماهير العلماء وأئمة الجرح والتعديل على أنه ثقة، واختلفوا في مرتبته بين الثقة والصدوق.

فممن جعله في مرتبة الصدوق: ابن المبارك، وابن عينة، وقدمه أحمد على إسماعيل بن عياش، وابن معين في قول، ويعقوب بن شيبه وغيرهم.

وممن وثقه: أبو زرعة الرازي، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم.

وغالبهم قيدوا ذلك بما إذا روى عن المعروفين، وأما إذا روى عن غير المعروفين فليس بشيء؛ لكونه يدلس تدليس التسوية.

وقد ضعفه جماعة ولم يحتجوا به، منهم: أبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وعبد

الحقي الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وغيرهم، وذلك لتدليسه وإسقاطه الضعفاء بين الثقات.

انظر: "طبقات" ابن سعد (٤٦٩/٧)، و"تاريخ الدوري" (٦١/٢)، و"التاريخ الكبير" (١٥٠/٢)، و"أحوال الرجال" (ص: ١٧٤ - ١٧٥)، و"الثقات" للعجلي (٢٥٠/١)، و"ضعفاء العقيلي" (١٨١/١ - ١٨٢)، و"الجرح والتعديل" (٤٣٤/٢ - ٤٣٦)، و"المجروحين" لابن حبان (٢٢٩/١ - ٢٣٢)، و"الكامل" لابن عدي (٥٠٤/٢ - ٥١١)، و"تهذيب الكمال" (١٩٦/٤ - ١٩٩)، و"الميزان" (٣٣٩ - ٣٣١/١)، و"تهذيب التهذيب" (٢٩٩/١ - ٣٠٠).

وقال ابن حجر: «صديق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة سبع وتسعين ومائة [خت م ٤]». "التقريب" (ص: ١٧٤).

استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له مسلم في المتابعات حديثاً واحداً. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٠٠/٤)، و"الميزان" (٣٣٦/١).

وذكره ابن حجر في "طبقات المدلسين" في رأس الطبقة الرابعة (ص: ٤٩)، الذين اتفقوا على عدم الاحتجاج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

٥ - محمد بن زياد:

الألهاني - بفتح الهمزة وسكون اللام - أبو سفيان الحمصي، ثقة من الرابعة [خ ٤]. "التقريب" (ص: ٨٤٥).

إسناد المصنف: ضعيف، فيه بقية يدلس تدليس التسوية وقد عنعن، وابن مصفى مدلس كذلك وقد عنعن.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه.

وقد ذكر ابن عدي في "الكامل" (٥٠٤/٢ - ٥١١) عدداً من الأحاديث التي يرويها بقية عن الألهاني، عن أبي أمامة، وحكم الأئمة عليها بالنكارة والبطلان.

قلت: فلعل هذا منها، والله أعلم.

وهذا الحديث أورده الحاكم ضمن عدة أحاديث في وفاة إبراهيم بن النبي ﷺ، وحديثين منها في صحيح البخاري انظر: (رقم: ١٣٠٣)، و(رقم: ١٣٨٢)، (٣٢٥٥، ٦١٩٥).

فراى أنه من جملة ما ورد في الباب وأنه بذلك يمشي، وقد أكثر من صنيعه هذا في معرفة الصحابة، والذهبي متابع له في الغالب.

ذكر سلمى مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

٤٤ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، قال: قرئ على ابن وهب: أخبرك عبد الرحمن بن أبي الموال، عن فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع، (عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع)^(١)، عن جدته سلمى مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخادمتها قالت: « قلما كان (إنساناً)^(٢) يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيشكو إليه وجعاً إلا قال له: احتجم، ولا وجعاً في رجله إلا قال له: اخضبها بالحناء ». [٤٠/٤]، ق: (٤/٢١/أ - ب)، م: (٣٨٣/ب)، ع: (٢٤٨/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - بحر بن نصر:

ابن سابق الخولاني أبو عبد الله المصري.

روى عن: إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، وعبد الله بن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعي، وغيرهم.

روى عنه: الطحاوي، وابن أبي حاتم، ومحمد بن يعقوب الأصم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤/١٦ - ١٨).

قال ابن حجر: « ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وستين »، ورمز له (كن). "التقريب" (ص: ١٦٣).

٣ - ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب.

(١) ساقطة من (م).

٤ - عبد الرحمن بن أبي الموالي:

موضع الالتقاء مع الإسناد المحكوم عليه.

٥ - فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع:

ويقال له: فائد مولى عبادل.

روى عن: مولاه عبيد الله بن علي، وأبي مرة مولى عقيل، وسكينة بنت الحسين، وغيرهم.

روى عنه: القعني، وعبد الرحمن بن أبي الموالي، وزيد بن الحباب، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٢/٢٣ - ١٤٣).

بجمع على ثقته، مختلف في مرتبته.

قال أحمد: « لا بأس به »، وكذا قال أبو حاتم. انظر: "الجرح والتعديل" (٨٤/٧).

ووثقه ابن معين. "تاريخ الدوري" (٤٧١/٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢٢٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٢٣/٧).

ولذا قال ابن حجر: « صدوق من السابعة [د ت ق] ». "التقريب" (ص: ٧٧٩).

٦ - عبيد الله بن علي بن أبي رافع:

المدني، يُقال له: عبادل.

روى عن: سعيد بن المسيب، وجدّه أبي رافع مرسلًا، وجدّته سلمى أم رافع.

روى عنه: سعيد بن أبي هلال، وفائد مولاه، وابن إسحاق، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٠/١٩).

قال ابن معين: « لا بأس به ». وقال أبو حاتم: « لا بأس بحديثه ليس بمنكر الحديث، فقال له ابنه: يُحتج بحديثه؟ قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ ». انظر: "الجرح والتعديل" (١٥٤٩/٥)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٩/٥).

وقال ابن حجر: « لين الحديث من السادسة [د ت ق] ». "التقريب" (ص: ٦٤٣).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢٠٦/٤) حدَّثنا أبو حفص عمر بن حاتم الفقيه، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا محمد بن أبان، ثنا أبو عام عبد الملك بن عمرو، ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، حدَّثني أيوب بن الحسن بن علي، ثنا ابن أبي رافع، عن جدِّته سلمى به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج البخاري رحمه الله بعبد الرحمن بن أبي الموالي ».

وأخرجه بعد ذلك في (٤٠٦/٤) حدَّثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ غسان بن مالك، ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، حدَّثني أيوب ابن الحسن بن أبي رافع، عن جدِّته سلمى به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

قال الذهبي: « قلت: مرَّ هذا ».

ولعل الحاكم والذهبي سكنا عليه مع أنَّ في إسناده ضعفاً محتملاً، كونه في معرفة الصحابة، والغرض من إيراد لما فيه من إثبات صحبته، وهو مما يمكن أن يُتساهل فيه عندهما، والله أعلم.

ذكر ميمونة بنت سعد مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

٤٥ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، أنبأ إسرائيل، عن زيد بن جبير، عن أبي يزيد (الضني)^(١)، عن ميمونة بنت سعد مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله قالت: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولد الزنا؟ قال: نعلان أجاهد بهما أحب إليّ من أن أعتق ولد الزنا». [٤١/٤]، ق: (٤/٢١/ب)، م: (٣٨٣/ب)، ع: (٢٤٨/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله الصفار:

هو محمد بن عبد الله الأصبهاني الصفار، سكن نيسابور. سمع من: أحمد بن عصام الأنصاري، ومحمد بن الفرغ الأزرق، وأبي إسماعيل الترمذي، وغيرهم. سمع منه: الحاكم أبو عبد الله، وأبو علي النيسابوري، ومحمد بن موسى الصيرفي، وغيرهم.

قال عنه الحاكم: «محدث عصره بخراسان، كان بحجاب الدعوة ...». "الأنساب" (٥١٦/٣).

وقال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث القدوة». "السير" (٤٣٧/١٥).

توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. "الأنساب" (٥٤٦/٣).

٢ - أحمد بن مهران:

ابن خالد أبو جعفر اليزدي.

(١) في المطبوع والنسخ الثلاث: «الضني»، والتصويب من كتب الرجال.

حدَّث عن: الحسن بن قتيبة الخزازي، وعبيد الله بن موسى، وأبي نعيم، وغيرهم.

حدَّث عنه: أحمد بن محمد بن المختار، ومحمد بن عبد الله الصفار الأصبهانيان. "الإكمال" لابن مأكولا (٤٥٦/١)، وانظر: "توضيح المشتبه" (٤٤٩/١).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٨/٨، ٥٢) ففي الموضع الأول، أرخ وفاته سنة ست وثمانين ومائتين، وفي الثاني سنة: ثمان وثمانين ومائتين، وزاد أنه: «من نواحي فارس».

مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين. "الأنساب" (٦٨٩/٥).

٣ - عبيد الله بن موسى:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٣).

٤ - إسرائيل:

ابن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي أبو يوسف الكوفي.

روى عن: إبراهيم بن عبد الأعلى، وزيد بن جبير، وزيد بن زائد، والأعمش، وغيرهم.

روى عنه: آدم بن أبي إياس، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥١٥/٢ - ٥١٨).

قال أحمد: «كان شيخاً ثقة، وجعل يعجب من حفظه». "الجرح والتعديل" (٣٣١/٢).

وقال في رواية أبي داود: «إسرائيل ثبت الحديث».

وقال يحيى: «ثقة». "الجرح والتعديل" (٣٣١/٢)، والكمال (٤١٣/١).

وقال أبو حاتم: «ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق». "الجرح والتعديل" (٣٣١/٢).

وقال العجلي: «كوفي ثقة»، وقال مرة: «جائز الحديث». "الثقات" (٢٢٢/١).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٥٢٣/٢).
 وقال ابن سعد: « كان ثقة، حدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه ». "الطبقات" (٢٦٠/٦).
 ومن تكلم فيه واستضعفه:
 يحيى بن سعيد القطان كان لا يحدث عنه. انظر: "الكامل" (٤١١/١).
 وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد القطان: « إسرائيل فوق أبي بكر ابن عياش ». "الجرح والتعديل" (٣٣٠/٢).
 ولذا قال علي بن المديني: « إسرائيل ضعيف ». "تاريخ بغداد" (٢٤/٧).
 وتكلم فيه غيرهم. انظر: "الميزان" (٢٠٩/١).
 وقد قال الذهبي: « إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه ». "الميزان" (٢٠٩/١)،
 وانظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد" (ص: ٦٦ - ٦٧)، وذكر
 أسماء من تكلم فيه وهو موثق" له (ص: ٤٤).
 ولذا قال ابن حجر: « ثقة، تكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة
 ستين، وقيل: بعدها ». "التقريب" (ص: ١٣٤)، وانظر: "هدي الساري"
 (ص: ٤٠٩).

٥ - زيد بن جبير:

ابن حرملة الطائي الكوفي.
 روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبي البخاري الطائي، وأبي يزيد
 الضنبي، وغيرهم.
 روى عنه: إسرائيل، وزهير بن معاوية، والثوري، وشعبة، وأبو عوانة،
 وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢/١٠ - ٣٣).
 قال أحمد: « صالح الحديث ». "العلل لعبد الله" (٣٩٦/١).
 وقال يحيى: « ثقة ». وانظر: "تاريخ الدارمي" (ص: ١١٢)، و"الجرح

والتعديل " (٣/٥٥٨).

وقال أبو حاتم: « ثقة صدوق ». "الجرح والتعديل" (٣/٥٥٩).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (١٠/٣٣).

وقال العجلي: « ثقة ». "الثقات" (١/٣٧٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٢٤٧).

ولذا قال الذهبي: « ثقة، له ستة أحاديث ». "الكاشف" (١/٢٦٤).

وقال ابن حجر: « ثقة من الرابعة ». "التقريب" (ص: ٣٥١).

٦ - أبو يزيد الضني:

روى عن: ميمونة بنت سعد، ويقال: بنت سعيد خادم النبي ﷺ.

روى عنه: زيد بن جبير. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤/٤٠٨).

قال البخاري: « هو رجل مجهول ». "العلل الكبير" للترمذي (١/٣٤٧).

وقال الدارقطني: « ليس بمعروف ». "السنن" (٢/١٨٤).

ولم يعلم روى عنه غير زيد بن جبير، فهو مجهول عين، ومع ذا جاء بهذا

الإسناد المنكر، لذا قال عبد الغني الأزدي: « منكر الحديث ». "مصباح الزجاجة"

(٢/٢٩٨).

وقال الذهبي: « مجهول ». "ديوان الضعفاء" (ص: ٤٧٣).

وقال ابن حجر: « أبو يزيد الضني - بكسر المعجمة وتشديد النون - مجهول

من الرابعة ». "التقريب" (ص: ١٢٢٥).

٧ - ميمونة بنت سعد:

ويقال: بنت سعيد^(١)، مولاة النبي ﷺ، روى عنها أبو يزيد الضني، وأيوب

ابن أبي خالد، وغيرهما.

وقد فرّق بينهما ابن منده، واختار أبو نعيم أنها واحدة، فهي ميمونة بنت

(١) كما في "المعجم الكبير" للطبراني، و"الطبقات" لابن سعد.

سعد ومولاة النبي ﷺ.

انظر: "أسد الغابة" (٢٧٤/٦ - ٢٧٥)، و"الإصابة" (٣٩٩/٤ - ٤٠٠)، و"الثقات" (٤٠٨/٣).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٠٥/٨)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٨٣٧) عن عبيد الله بن موسى به نحوه بأتم منه، وفيه: « لا خير فيه، نعلان ... وسئل عن رجل قبل امرأته وهما صائمان فقال: قد أفطرا »، وعند ابن سعد: ميمونة بنت سعيد.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٦٣/٦)، وابن ماجه كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا (رقم: ٢٥٣١)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا (١٧٥/٣) (رقم: ٤٩١٣)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٠٨/٥) (رقم: ٢٢١٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٠/٦) (رقم: ٣٤٤١)، والطبراني في "الكبير" (٣٤/٢٥) (رقم: ٥٨) من طرق عن إسرائيل به نحوه، وعند ابن أبي عاصم تاماً.

وأخرجه كذلك ابن السكن، وابن منده كما في "الإصابة" (٣٩٩/٤).

وأخرج الشطر الثاني أحمد في "المسند" (٤٦٣/٦)، وإسحاق في مسنده (١٠٧/٥) (رقم: ٢٢١٢)، وابن ماجه كتاب: الصيام، باب: ما جاء في القبلة للصائم (٥٣٨/١) (رقم: ١٦٨٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب: الصيام، باب: من كره القبلة للصائم ولم يرخص فيها (٣١٦/٢) (رقم: ٩٤٢٦)، والطبراني في "الكبير" (٣٤/٢٥) (رقم: ٥٧)، والدارقطني في "السنن" (١٨٣/٢ - ١٨٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٥٤٣/٢ - ٥٤٤) (رقم: ٨٩٢).

قال البخاري: « هذا حديث منكر، لا أحدث به ». "العلل الكبير" (٣٤٦/١).

وقال الدارقطني: « لا يثبت هذا ». "السنن" (١٨٤/٢).

وقال ابن عبد البر: « حديث ليس بالقوي ». "الاستيعاب" (١٩١٨/٤).

وقال الذهبي: «لم يصح خبره». "المغني" (٢/٨١٥).

وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف». "مصباح الزجاجة" (٢/٢٩٨).

وقال البوصيري أيضا في كتاب: الصيام: «هذا إسناد فيه زيد بن جبير وشيخه وهما ضعيفان». (٢/١٦).

وليس كما قال، فزيد بن جبير هو الجشمي، وهو ثقة، وقد جاء مصرحا به في مسند إسحاق راهويه، وأما البوصيري فلعله ظنّه ابن جبيرة، وهو متروك كما في "التقريب" (ص: ٣٥١).

وقد جاء من طريق أخرى:

فقد أخرج إسحاق في مسنده (١٠٩/٥) (رقم: ٢٢١٤) أخبرنا معاذ بن هشام، حدّثني أبي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدّثني رجل من أصحابنا، عن رجل: أنّ مولاة النبي ﷺ حدّثته: «أن رسول الله ﷺ أعطاهما جارية، وأنّ تلك الجارية ولدت من الزنا، وأنّها أرادت أن تعتق ولدها، فاستأمرت رسول الله ﷺ في ذلك، فقال رسول الله ﷺ: لأن تصدّقي بصدقة خير لك من أن تعتيقها^(١)، ولكن استخدميهما».

قال ابن حجر: «رجاله ثقات، إلّا الرجل المبهم وشيخه كذلك». "المطالب العالية" (٢/رقم ١٥٤١ - المسند).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٤٥٧/٧) (رقم: ١٣٨٧٨) عن عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير: أنّ رجلاً حدّثه: أن مولاة للنبي ﷺ حدّثته: «أنّ النبي ﷺ أعطاهما جارية ...»، به نحوه.

وعمر بن راشد بن شجرة: ضعيف، فإسقاط المبهم الثاني الظاهر أنّه منه.

وهذا الحديث إنّما هو معروف من حديث إسرائيل، وسياقه هنا مخالف لما تقدّم.

ولم أقف على ما يشهد له لفظاً أو معنى، ولكن ورد في الباب أحاديث في

ذم ولد الزنا منها:

(١) في الأصل: «تعتقها»، والصواب ما أثبت للسياق، وكذا هو في "المطالب".

أ - حديث: « لا يدخل الجنة ولد الزنا ».

١ - من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً:

« لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا منان، ولا ولد زنية ».

أخرجه أحمد في "المسند" (رقم: ٦٨٩٢) - واللفظ له - والنسائي في الكبرى كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا (رقم: ٤٩١٥، ٤٩١٦)، والدارمي (١٢٢/٢)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٣/٢) (رقم: ٩١٤)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٨/رقم: ٣٣٨٣)، وعبد بن حميد في "المسند" (ص: ١٣٢) (رقم: ٣٢٤ - المنتخب) من طرق عن منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله به. وأخرجه الطيالسي^(١) (رقم: ٢٢٩٥)، ومن طريقه النسائي في "الكبرى" (رقم: ٤٩١٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٧/٢) عن شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن نبيط بن شريط، عن جابان به.

قال البخاري: « ولم يصح ».

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٧٦/٣) (رقم: ٤٩١٨) من طريق بقية، حدثني شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم، عن ابن عمرو به. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٧٦/٣) (رقم: ٤٩١٧) من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن سالم، عن ابن عمرو موقوفاً.

وأخرجه وأبو نعيم في "الحلية" (٣٠٩/٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٣٩/١٢)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٢٦/٣ - ٣٢٧) من طريق مؤمل ابن إسماعيل - وهو سيء الحفظ - عن سفيان، عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو به مرفوعاً.

وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٧١/٢ - ٧٢) حدثنا محمد بن جعفر ابن يوسف، ثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سعيد بن غالب أبو

(١) وعنده « شميظ بن نبيط »، وهو تصحيف.

يحيى العطار، ثنا عبدة بن حميد، حدثني عمار الدهني، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن عمرو به نحوه.

وقد ساق أبو نعيم الاختلاف فيه عن مجاهد من عشرة أوجه، حيث روي مرفوعاً وموقوفاً (٣/٣٠٧ - ٣٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٣/١٧٥ - ١٧٨). ومع الاختلاف فإن جابان مجهول كما قال ابن خزيمة في "التوحيد" (٢/٨٦٤).

وقال الذهبي: « لا يُدرى من هو ». "الميزان" (١/٣٧٧)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/١٢١)، وقال أبو حاتم: « شيخ ». "الجرح والتعديل" (٢/٥٤٦)، وفي "الميزان": « ليس بحجة ».

وقال البخاري في "تاريخه" (٢/٢٥٧): « لا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جابان، ولا من نبيط ». اهـ. وقد جاء هذا الحديث من طرق قوية صحيحة، لكن بدون هذه الزيادة، عند أحمد في "المسند" (برقم: ٦٥٣٧، ٦٨٨٢، ٦٨٩٢) وحكم محققه عليه بأنه صحيح لغيره.

وجاء بدون الزيادة من حديث ابن عمر عند أحمد في "المسند" (رقم: ٦١٨٠). ومن حديث أنس عند أحمد (٣/٢٢٦)، وسنده ضعيف. ومن حديث علي عند البيهقي في "الشعب" (٥/٥٥٩٤). ومن حديث ابن عباس عند الطبراني في "الكبير" (رقم: ١١١٦٨، ١١١٧٠)، وسنده ضعيف.

ومن حديث أبي الدرداء، عند أحمد في "المسند" (٦/٤٤١). انظر: المسند (١٠/٣٢٣ - ٣٢٤)، و (١١/٩٥ - ٩٦)، و "الصحيحة" للألبان (٢/رقم: ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥). وقد حسن الحديث بدون هذه الزيادة.

والزيادة التي فيه منكرة؛ لمخالفتها لنصوص القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ

وَأَزْرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى ﴿[فاطر: ١٨].

وكذلك جاء عن عائشة رضي الله عنه أنها قالت: « ليس على ولد الزنا من وزر أبويه شيء ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ». أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٠٠/٤) مرفوعاً، وقال: « صحيح الإسناد ».

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٦٩/٤) (رقم: ٤١٦٥).

قال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن سفيان إلا عباد بن العوام، تفرد به جعفر بن محمد المدائني ».

قال الهيثمي: « فيه جعفر المدائني لم أعرفه ». "المجمع" (٢٦٠/٦).

وكذا قال الألباني في "الصحيحة" (رقم: ٦٧٣ ، ٢١٨٦).

وأخرجه موقوفاً عبد الرزاق في "مصنفه" (٥٤/٧) بسند صحيح، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٦/٢٤).

وقال البيهقي عقب الموقوف: « رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف »^(١).

وقال ابن الجوزي: « ... فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ». "الموضوعات" (٣٣٠/٣).

وحكم عليه ابن طاهر بالوضع. انظر: "الأسرار المرفوعة" (ص: ٣٧١).

وقال الفيروزآبادي في "سفر السعادة" (ص: ٢٨٤): « لم يثبت بل هو باطل ».

وأورد « باب: ولد الزنا »، على أنه لم يثبت فيه شيء.

وأورده كذلك عمر بن بدر الموصلي في كتاب "المغني عن الحفظ والكتاب" (ص: ٤٩٥ - جنة المرتاب).

وقد وجهه العلماء بتوجيهات كثيرة منها:

١ - قال الطحاوي: « أريد به من تحقق بالزنا حتى صار غالباً عليه ... كما ينسب المتحققون بالدنيا إليها، فيقال لهم: بنو الدنيا ... كما قيل للمتحقق بالحدز:

(١) وقد حسن المرفوع الألباني في "الصحيحة" في الموضع الثاني، مع كلامه عليه في الموضع الأول، فكانه نسي.

ابن الحذر، وللمتحقق بالكلام: ابن أقوال ... إلخ.

"مشكل الآثار" (٣٧٢/٢)، وارتضى ذلك الألباني في "الصحيحة" (٢٨٨/٢).

٢ - قال ابن حبان: « إن ولد الزنية على الأغلب يكون أجسر على ارتكاب المزجورات، أراد أن ولد الزنية لا يدخل الجنة جنةً يدخلها غير ذي الزنية ممن لم تكثر جسارته على ارتكاب المزجورات ». "الإحسان" (١٧٧/٨).

وانظر: كتاب "التوحيد" لابن خزيمة (٨٦٨/٢).

٣ - قال ابن القيم: « لم يحرم الجنة بفعل والديه، بل لأن النطفة الخبيثة لا يتخلف منها طيب في الغالب، ولا يدخل الجنة إلا نفس طيبة، فإن كان هذا الجنس طيبة دخل الجنة، وكان الحديث من العام المخصوص ». "المنار المنيف" (١) (ص: ١٣٣). وانظر: المقاصد الحسنة (رقم: ١٣٢٢)، وفيض القدير (٣٦٤/٦).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٧٧/٤) (رقم: ٤٩٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٣) من طريقين عن محمد بن فضيل، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: « لا يدخل الجنة ولد زنية ». واختلف على مجاهد. انظر: "السنن الكبرى" (٤٩٢١ - ٤٩٢٨).

٣ - من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٤، ٢٨/٣)، والنسائي في "الكبرى" (رقم: ٤٩٢٠)، وأبو يعلى في "المسند" [٥٨/٢] [رقم: ١١٦٣] من طرق عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: « لا يدخل الجنة ولد الزنى ... ». الحديث.

وتقدم الإشارة إلى أن هذا الحديث اختلف فيه على مجاهد، وهذا من الاختلاف عليه، على أن في الأول مجاهداً لم يسمع من أبي هريرة ولا من أبي سعيد، وفي الثاني يزيد ضعيف. انظر: "المقاصد الحسنة" (رقم: ١٣٢٢)، و"الأسرار

(١) انظر: تعليق محقق "الأسرار المرفوعة" (ص: ٤٦٦).

المرفوعة" (ص: ٣٧٠ - ٣٧١)، "والصحيحة" (٢/٢٨٧ - ٢٨٨).

٤ - من حديث أبي قتادة رضي الله عنه:

أخرجه الطحاوي في "المشكل" (٢/رقم: ٩١٥): حدثنا أبو أمية، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إسرائيل^(١)، عن منصور، عن أبي الحجاج عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ قال: « لا يدخل الجنة عاق لوالديه، ولا منان، ولا ولد زنية، ولا مدمن خمر ».

قال الألباني: « رجاله ثقات، غير مولى أبي قتادة، فلم أعرفه ... ».

"الصحيحة" (٢/٢٨٧).

أقول: وأبو الحجاج هو مجاهد بن جبر، وهذا أيضاً من الاختلاف عليه في هذا الحديث، وعليه فلا يمكن أن تكون هذه شواهد، بل هي من قبيل الاختلاف على الرواة، ومداره على راو واحد هو مجاهد.

ب - حديث: « ولد الزنا شر الثلاثة »:

جاء من حديث أبي هريرة وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم:

٥ - أما حديث أبي هريرة:

فقد أخرجه أحمد في "المسند" (٢/٣١١) (رقم: ٨٠٩٨)، وأبو داود في "سننه" كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا (رقم: ٣٩٦٣)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا (٣/٢١٧٨) (رقم: ٤٩٣٠)، والطحاوي في "المشكل" (٢/٣٥٦) (رقم: ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩)، والحاكم في "المستدرک" (٢/٢١٤)، (٤/١٠٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٥٩، ٥٧) من طرق عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

زاد الحاكم والبيهقي: قال أبو هريرة: « لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إلي من أن أعتق ولد زنية ».

(١) في "المشكل" (أبو إسرائيل)، ولعل الصواب ما أثبت. انظر: "الصحيحة" (٢/٢٨٧)، ويُحتمل أبو إسرائيل، على بُعد، فلم أقف له على رواية عن منصور مع رواية محمد بن سابق عنه بخلاف السبيعي، فإنه يروي عن منصور، وعنه محمد بن سابق.

وعند البيهقي: قال سفيان: « يعني إذا عمل بعمل والديه ». قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

قال الألباني: « وهو كما قال ». "الصحيحة" (٢٨٢/٢).

وقد جاء من طريق أخرى:

فقد أخرج الحاكم في "المستدرک" (١٠٠/٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة به. وعمر بن أبي سلمة قال عنه الحافظ: « صدوق يخطئ ». "التقريب" (ص: ٧٢٠).

قال الألباني: « وإسناده حسن في المتابعات والشواهد ». "الصحيحة" (٢٨٢/٢)، وهو كما قال.

٦ - حديث ابن عباس:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٩٥٨/٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢١٠/٧) (رقم: ٧٢٩٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق حبان بن علي العنزي.

والطبراني في "الكبير" (٢٨٥/١٠) (رقم: ١٠٦٧٤) من طريق مندل بن علي، كلاهما عن ابن أبي ليلي، عن داود بن علي، عن أبيه، عن جدّه ابن عباس به، وفيه زيادة: « إذا عمل بعمل أبويه ».

ومندل وحبان كلاهما ضعيف، لكن يقوي بعضهما بعضاً، فتبقى علته ابن أبي ليلي صدوق سيء الحفظ.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن داود بن علي إلا ابن أبي ليلي، تفرد به بكر بن يحيى بن زبان ».

وقال البيهقي: « هذا إسناد ضعيف ».

٧ - حديث عائشة:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٠٩/٦) ثنا أسود بن عامر، ثنا إسرائيل، ثنا إبراهيم بن إسحاق، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، عنها به نحو حديث ابن عباس.

وأخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٥٩/١ - ٦٠) (رقم: ٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق إسحاق بن منصور السلولي، عن إسرائيل، عن إبراهيم، عن محمد بن قيس، عنها به.

وفيه إبراهيم بن إسحاق، وهو إبراهيم بن الفضل المخزومي متفق على ضعفه وهو منكر الحديث. انظر: "تهذيب التهذيب" (٩٨/١ - ٩٩).
قال البيهقي: «ليس بالقوي، وإنما يروى هذا الكلام على الخبر من قول سفيان». "السنن" (٥٨/١٠ - ٥٩).

وقد ذهب الألباني إلى ذلك فقال: «وهذا التفسير وإن لم يثبت رفعه، فالأخذ به لا مناص منه، كي لا يتعارض الحديث مع النصوص القاطعة في الكتاب والسنة أن الإنسان لا يؤخذ بجرم غيره». "الصحيحة" (٢٨٣/٢).

وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها إنكارها على أبي هريرة رضي الله عنه تحديثه بهذا فقالت: «... وأما قوله «ولد الزنا شر الثلاثة» فلم يكن الحديث على هذا إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ فقال: «من يعذرني من فلان» قيل: يا رسول الله ﷺ: مع ما به ولد زنا، فقال رسول الله ﷺ: «هو شر الثلاثة». والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾».

أخرجه الطحاوي في "المشكّل" (٣٦٧/٢) (رقم: ٩١٠)، والحاكم في "المستدرک" (٢١٥/٢)، وعنه البيهقي في "السنن" (٥٨/١٠).

وهذا الحديث فيه علل. انظر: "الصحيحة" (٢٨٤/٢)، والإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة (ص: ١١٩ - ١٢٠).

قال ابن القيم: «وقد ورد في ذمه «أنه شر الثلاثة» وهو حديث حسن، ومعناه صحيح بهذا الاعتبار^(١)، فإن شر الأبوين عارض، وهذا نظفته خبيثة، وشره من أصله، وشر الأبوين من فعلهما». "المنار المنيف" (ص: ١٣٣).

وهناك أوجه آخر تقدّم بعضها، وانظر: "عون المعبود" ([٥٢/٤])، و"فيض القدير" (٣٦٤/٦)، وتعليق أحمد شاكر على "المسند" [٢٣٤/١٥ - ٢٣٥]، والله أعلم.

(١) الذي تقدّم نقله (ص:).

ذكر بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد فاطمة
رضي الله عنهن

ذكر زينب بنت خديجة رضي الله عنهما، وهي أكبر بنات
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني علي بن حمشاذ العدل، ثنا عبيد بن شريك البزار، ثنا يحيى
ابن عبد الله بن بكير، ثنا عبد الله بن السمح، عن عُقيل، عن
ابن شهاب، عن أنس رضي الله عنه قال: «أجارت زينب بنت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم امرأة أبي العاص زوجها أبا العاص بن الربيع،
فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جوارها». [٤٥/٤]، ق:
(٢٣/٤ ب)، م: (٣٨٥/أ)، ع: (٢٥٠/٢ أ).

رجال الإسناد:

١ - علي بن حمشاذ العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

٢ - عبيد بن شريك البزار:

هو عبيد بن عبد الواحد بن شريك، تقدم في الحديث (رقم: ٣٦).

٣ - يحيى بن عبد الله بن بكير:

تقدم في الحديث رقم: (٢٢ ب).

٤ - عبد الله بن السمح:

ابن أسامة بن زكير أبو السمح، مولى بني عامر بن عدي بن تميم.

روى عن: عُقيل بن خالد، وعمر بن صبيح، وغيرهما.

روى عنه: يحيى بن بكير، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبو بكر

ابن زنجويه. انظر: "الجرح والتعديل" (٧٧/٥)، و"المؤتلف والمختلف" (١١٠٥/٢).

قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي». "علل الحديث" لابنه (٢٥٦/١)،

ووصفه بأنه مروزي^١؟

وأورده ابنه في "الجرح والتعديل" (٧٧/٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولعله لم يورد كلمة أبيه؛ لأنه قال ذلك على اعتبار أنه مروزي يروي عن عمر بن صبح الخراساني المتهم، وابن أبي حاتم إنما ترجم له على اعتبار أنه مصري، والله أعلم.

ووصفه الدارقطني بالفقه. "المؤلف والمختلف" (١١٠٥/٢)، وكذا ابن ماكولا في "الإكمال" (٩١/٤).

ولد سنة خمس وعشرين ومائة، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة. "المؤلف" (١١٠٥/٢)، وانظر: ذيل لسان الميزان (ص: ٨٨ - ٨٩).

٥ - عُقِيل:

هو ابن خالد بن عُقِيل الأيلي أبو خالد الأموي، ثقة، من السادسة مات سنة أربع وأربعين على الصحيح [ع]. "التقريب" (ص: ٦٨٧).

وهو من أثبت أصحاب الزهري انظر: "تهذيب الكمال" (٢٤٢/٢٠ - ٢٤٥).

٦ - الزهري:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٦).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢١/٩) (رقم: ٩٠٠٦) حدثنا المقدم، حدثنا يحيى بن بكير به نحوه.

وأخرجه في "الكبير" (٤٢٦/٢٢) (رقم: ١٠٤٨) حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج وأحمد بن رشد بن المصريين، قالوا: ثنا يحيى بن بكير به نحوه، وزاد: « وإن أم هانئ أجارت أخاها عقيلاً فأجاز النبي ﷺ حوارها ».

وعندهما عبد الله بن السمح، عن عباد بن كثير^(١)، عن عُقِيل.

(١) وهو ليس في سند الحاكم في المطبوع من "المستدرک" ولا في المخطوطات المعتمدة، ولا في إتخاف المهرة، فلعله هكذا وقع في "المستدرک".

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط باختصار أم هانئ، وفيه عباد بن كثير الثقفي، وهو متروك». "المجمع" (٣٣٢/٥).

أقول: وهو كما قال، وعباد هذا قال فيه أحمد: «روى أحاديث كذب لم يسمعها... وكان صالحاً».

وتكلم فيه أئمة الجرح والتعديل بكلام شديد جداً مع صلاحه. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٦/١٤ - ١٤٩).

فمثله لا يُعتبر بحديثه.

وقد جاء هذا الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٧٢/٥) (رقم: ٢٩٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٤٥٦/٢٢) (رقم: ١٠٤٩)، والطحاوي في "المشكّل" (٢٧٥/٣) (رقم: ١٢٤٥)، والحاكم في "المستدرک" (٤٥/٤) من طريق عبد الله ابن شبيب بن خالد، نا أيوب بن سليمان بن بلال، حدّثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، قال: قال يحيى بن سعيد وصالح بن كيسان^(١)، عن الزهري به نحوه. وفيه: «قد أجرنا من أجارت زينب، إنه يجير على المسلمين أدناهم».

وهذا الحديث إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا عبد الله بن شبيب ففيه كلام شديد، وهو ممن يسرق الحديث، ففعل هذا مما سرق، حتى قال فيه الذهبي: «أخباري علامة، لكنه وإي».

انظر: "المجروحين" (٤٧/٢)، و"الكامل" (١٥٧٤/٤ - ١٥٧٥)، و"الميزان" (١٥٢/٣ - ١٥٣)، و"اللسان" (٢٩٩/٣ - ٣٠٠).

فالحديث بذلك ضعيف جداً، لا يتقوى، لكن في الباب:

١ - حديث أم سلمة رضي الله عنها الآتي بعده.

٢ - حديث أم هانئ رضي الله عنها الآتي (برقم: ٨٧)، وفيه: «قد أجرنا من أجزت يا أم هانئ».

(١) عند ابن أبي عاصم والطبراني: عن صالح وحده.

٣ - حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه:

« ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً ».

أخرجه البخاري في عدة مواضع من الصحيح، منها في كتاب: الجزية، باب: ذمة المسلمين وجوارهم واحدة (رقم: ٣١٧٢)، وباب: إثم من عاهد ثم غدر (رقم: ٣١٧٨)، ومسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة (رقم: ١٣٧٠).

٤ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ حديث علي.

أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة (رقم: ١٣٧١) من طريق الأعمش، عن أبي صالح به.

٥ - حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

في "مسند أحمد" (٢٥٠/٥).

٦ - حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، بنحو حديث علي وفيه:

« ويجير عليهم أقصاهم ».

عند أبي داود كتاب: الديات، باب: إيقاد المسلم بالكافر (رقم: ٤٥٣١)، وابن ماجه كتاب: الديات، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (رقم: ٢٦٨٥)، وأحمد (١٩٧/٤)، وأبو يعلى [١٧٦٩/٤].

٧ - حديث أبي هريرة بلفظ: « يجير على أمتي أدناهم ».

عند أحمد (٣٦٥/٢)، والحاكم (١٤١/٢).

٨ - حديث عائشة رضي الله عنها.

٩ - حديث ابن عمر رضي الله عنه.

١٠ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

١١ - حديث معقل بن يسار رضي الله عنه.

١٢ - حديث أبي عبيدة رضي الله عنه.

انظر: "نصب الراية" (٣٩٣/٣ - ٣٩٥)، و"التلخيص الحبير" (١١٧/٤ - ١١٩)،

و"السلسلة الصحيحة" (٥٧٨/٥ - ٥٧٩)، و"صحيح الجامع" (رقم: ٨٠٣٦)، والله أعلم.

٤٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أنبأ ابن لهيعة، عن موسى بن جبير الأنصاري، عن عراك بن مالك الغفاري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أن زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إليها أبو العاص بن الربيع أن خذي لي أماناً من أبيك، فخرجت فأطلعت رأسها من باب حجرتها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصبح يصلي بالناس، فقالت: أيها الناس إنني زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنني قد أجرت أبا العاص، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال: أيها الناس إنه لا علم لي بهذا حتى سمعتموه، ألا وإنه يحير على المسلمين أدناهم». [٤٥/٤]، ق: (٤/٢٤/أ)، م: (٣٨٥/أ)، ع: (٢/٢٥٠/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث المصري، أبو عبد الله الفقيه.

روى عن: إسحاق بن الفرات، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وخالد بن نزار، وجماعة.

روى عنه: النسائي، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٥/٤٩٧ - ٤٩٩).

قال النسائي: «ثقة».

وقال في موضع آخر: «صدوق لا بأس به». "المعجم المشتمل"

(ص: ٢٤٩) (رقم: ٨٦٤).

وقال ابن أبي حاتم: «كتب عنه وهو صدوق ثقة، أحد فقهاء مصر من أصحاب مالك». "الجرح والتعديل" (٣٠٠/٧ - ٣٠١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٢/٩).

وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٨٦٢): «ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وستين وله ست وثمانون سنة»، ورمز له بـ (س).

٣ - ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب، تقدم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - ابن لهيعة:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٥ - موسى بن جبير الأنصاري:

المدني الحذاء مولى بني سلمة.

روى عن: أسعد سهل بن حنيف، وعبد الله بن رافع مولى أم سلمة، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

روى عنه: عبد الله بن لهيعة، وعمر بن الحارث، والليث بن سعد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٢/٢٩).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٥١/٧)، وقال: «يخطئ ويخالف».

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨١/٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٣٩/٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال ابن القطان: «حال موسى بن جبير لا تُعرف، وإن كان قد روى عنه جماعة». "بيان الوهم والإيهام" (٢٥٧/٣).

قلت: وقد علم من حاله أنه يخطئ ويخالف، ومع ذلك قال الذهبي: «ثقة». "الكاشف" (١٦٠/٣).

وأما ابن حجر فقال: «مستور من السادسة [د ق]». "التقريب" (ص: ٩٧٩).

والمستور عند الحافظ ابن حجر هو مجهول الحال من روى عنه أكثر من

واحد ولم يوثق، لكنه هنا ضعّف، فكأن الحافظ لم يعتمد ما قاله ابن حبان، فأقلّ أحواله أن يكون مجهول الحال، والله أعلم.

٦ - عراك بن مالك:

الغفاري الكناني المدني، ثقة فاضل من الثالثة، مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المائة [ع]. "التقريب" (ص: ٦٧٣).

٧ - أبو بكر بن عبد الرحمن:

ابن الحارث بن هشام المخزومي المدني، اختلف في اسمه، وهو ثقة فقيه عابد من الثالثة، مات قبل المائة، سنة أربع وتسعين، وقيل غير ذلك (ع). انظر: "التقريب" (ص: ١١١٦ - ١١١٧).

إسناد المصنّف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩٥/٩) عن المصنف به. وأخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (٣/رقم: ١٢٤٤) حدّثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب به نحوه.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤٢٥/٢٢) (رقم: ١٠٤٧) من طريق عبد الله بن الحكم، عن ابن لهيعة، به نحوه. وفي (٢٧٥/٢٣) (رقم: ٥٩٠) من طريق ابن بكير، عن ابن لهيعة به مختصراً.

وفي "الأوسط" (١١٠/٥ - ١١١) (رقم: ٤٨٢٢) بالإسناد الذي قبله تماماً، وقال: « لا يروى هذا الحديث عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة ».

قال الهيثمي: « ... فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقيّة رجاله ثقات ». "المجمع" (٣٣٣/٥)، وانظر: (٢١٦/٩).

أقول: قد تقدّم ما في إسناده، فابن لهيعة ضعيف، وموسى بن جبير مجهول الحال. وجاء الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج ابن سعد في "الطبقات" (٣٢/٨) من طريق ابن إسحاق، عن

يزيد بن رومان نحوه، وهذا سند معضل، وابن إسحاق مدلس، وقد عنعن، لكنه يصلح متابعا لابن لهيعة دون موسى بن جبير، فيُحتمل أن يكون هذا الحديث من طريقه، فإنَّ مخرجه من المدينة، والله أعلم.

وانخرج فيه (٣٣/٨) عن محمد بن عمر، حدَّثني موسى بن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي، عن أبيه نحوه مطولا.
وهذا أيضا سند معضل، وفيه الواقدي.

شواهد:

لم أقف للقصة على ما يشهد لها، وأما اللفظ المرفوع فيشهد له ما تقدّم في الحديث الذي قبل هذا، والله أعلم.

٤٨ - قال الحاكم - رحمه الله :-

حدثنا أبو عمر أحمد بن الحسن الأصبهاني، ثنا أبو جعفر محمد بن عمر بن حفص، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن شاذان، ثنا سعد^(١) بن الصلت، ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «توفيت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج بجنائزها وخرجنا معه فرأيناه كثيباً حزيناً، فلما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبرها خرج ملتحم اللون، وسألناه عن ذلك فقال: إنها كانت امرأة مسقاة، فذكرت شدة الموت وضمة القبر فدعوت الله أن يخفف عنها». [٤٦/٤]، ق: (٤/٢٤/أ)، م: (٣٨٥/أ)، ع: (٢/٢٥٠/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عمر أحمد بن الحسن الأصبهاني:

ابن أحمد بن إبراهيم بن سليمان بن عبد الله العسّال، وهو ابن أخي الحافظ الشهير أبي أحمد العسّال، وهو يروي عن عبدان العسكري، وعنه ابن مردويه، وبيت العسّال بيت علم. انظر: "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٦/٢٥٩ - ٢٦٠).

٢ - أبو جعفر محمد بن عمر بن حفص:

الأصبهاني الجورجيري^(٢).

سمع من: إسحاق بن إبراهيم بن شاذان الفارسي، ومحمد بن عاصم الثقفي، ومسعود بن يزيد القطان، وجماعة.

حدث عنه: الحافظ أبو إسحاق بن حمزة، وأبو بكر المقرئ، وأبو عبد الله ابن منده، وطائفة. انظر: "السير" (١٥/٢٧١ - ٢٧٢).

قال السمعاني: «كان أحد الثقات المعدلين، صاحب أصول». "الأنساب" (١١٤/٢).

(١) في المطبوع والنسخ الثلاث: «سعيد»، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت كما في إتحاف المهرة (٦٠/٢)، وكتب الرجال.

(٢) حلة كبيرة معروفة بأصبهان. انظر: "الأنساب" (١١٤/٢).

قال الذهبي: « الشيخ الصدوق ... »، وترجم له في مكان آخر وقال: « المحدث ». "السير" (٢٧١/١٥، ٣٧٥).

توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة. "الأنساب" (١١٤/٢)، "السير" (٢٧٢/١٥).

٣ - إسحاق بن إبراهيم بن شاذان^(١):

ابن عبد الله بن بكير بن زيد النهشلي الفارسي « شاذان » أبو بكر. سمع من جده سعد بن الصلت القاضي، وأبي داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وجماعة.

حدث عنه: أبو بكر بن أبي داود، وعبد الرحمن بن خراش الحافظ، ومحمد ابن عمر الجورجيري، وغيرهم. انظر: "السير" (٣٨٢/١٢ - ٣٨٣).

قال ابن أبي حاتم: « كتب إلى أبي وإلي وهو صدوق ». "الجرح والتعديل" (٢١١/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٢٠/٨)، وذكر ما يدل على معرفته به، وأرخ وفاته سنة سبع وستين مائتين.

قال الذهبي: « الإمام المحدث الصدوق ». "السير" (٣٨٢/١٢).

٤ - سعد بن الصلت:

ابن برد بن أسلم مولى جرير بن عبد الله البجلي.

روى عن: الأعمش، والثوري، ومسعر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وجماعة.

وعنه: محمد بن عبد الله الأنصاري، ويحيى الحماني، وابن بنته إسحاق بن إبراهيم المعروف بشاذان.

انظر: "الجرح والتعديل" (٨٦/٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكن قال: « قاضي فارس ».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٧٨/٦)، وقال: « ربما أغرب »، وذكر أنه من أهل فارس من شيراز.

(١) كذا في المطبوع والنسخ الثلاث، وشاذان لقب له وليس اسماً لجده.

قال الذهبي: «ولي قضاء شيراز مدة». "السير" (٣٨٣/١٢) ترجمة حفيده.
وقال: «هو صالح الحديث، وما علمت لأحد فيه جرحاً». "السير" (٣١٨/٩).
٥ - الأعمش:

هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي.
روى عن: أبان بن أبي عياش، وسالم بن أبي الجعد، وأبي سفيان طلحة بن
نافع [ع]، وغيرهم.

روى عنه: جرير بن عبد الحميد، والسفيانان، وابن المبارك، ويحيى بن سعيد
القطان، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٧٦/١٢ - ٨٣).
وهو إمام متفق على إمامته وحفظه، إلا أنه يدلس ويرسل. انظر:
"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٨٢ - ٨٤).

قال الذهبي: «أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نعموا عليه
إلا التدليس، قال: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال:
«حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ
أكثر عنهم: كإبراهيم^(١)، وأبي وائل^(٢)، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا
الصنف محمولة على الاتصال». "الميزان" (٤١٤/٢).

قلت: وهذا حكم غالبي، وإلا فقد نص العلماء على أحاديث لم يسمعها
منهم. انظر: "جامع التحصيل" (ص: ١٨٩).

وقد ذكر العلائي الأعمش في الطبقة الثانية في "جامع التحصيل"
(ص: ١١٣)، وكذا ابن حجر في "طبقات المدلسين" (ص: ٣٣)، وهي: من احتمل
الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى،
كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عينة. المصدر السابق (ص: ١٣)، "جامع
التحصيل" (ص: ١١٣).

والأعمش لا شك في إمامته، لكنه كان مكثراً من التدليس، وأيضاً كان
يدلس عن الضعفاء كما يتضح ذلك من المصادر المتقدمة؛ ولذا ذكره الحافظ في

(١) هو التيمي.

(٢) في المطبوع: ابن أبي وائل، و«ابن» زائدة.

الطبقة الثالثة من المدلسين في "النكت" (٦٤٠/٢)، والله أعلم.

وأما روايته عن أبي سفيان طلحة بن نافع فعند الجماعة، لكن قال البزار: «لم يسمع من أبي سفيان طلحة شيئاً، وقد روى عنه نحواً من مائة حديث، وإنما هي صحيفة عرضت، وإنما يثبت من حديثه ما [لا]^(١) يحفظه من غيره لهذه العلة». انظر: "تهذيب الكمال" (٧٩/١٢).

٦ - أبو سفيان:

طلحة بن نافع القرشي مولا هم الواسطي، يقال: المكي الإسكاف. روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم. روى عنه: حصين بن عبد الرحمن، والأعمش (ع) وهو روايته^(٢)، وعطاء الخراساني، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٣٨/١٣ - ٤٣٩). وهو مختلف فيه، وغالب العلماء على أنه لا بأس به، لا يصل إلى مرتبة الثقة، ولا ينحط عن رتبة الصدوق، ومن العلماء من تكلم فيه: قال ابن معين: «لا شيء». "الجرح والتعديل" (٤٧٥/٤). وقال: أبو الزبير أقوى من أبي سفيان. «ابن طهمان» (ص: ١٠٢). وقال ابن المديني: «كان أصحابنا يضعفونه في حديثه». "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة" (ص: ١٤٦). وقال أيضاً^(٣): «يكتب حديثه، وليس بالقوي». "التعديل والتجريح" (٦٠٣/٢).

قال العجلي: «جائز الحديث، وليس بالقوي». "معرفة الثقات" (٤٨١/١). وسئل أبو زرعة: أيها أحب إليك أبو سفيان أم أبو الزبير؟ فقال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه فقال: تريد أن أقول هو ثقة! الثقة: سفيان

(١) لعلها زائدة فإن السياق يدونها مستقيم والمعنى: «أنَّ الثابت من حديث الأعمش عنه ما رواه الأعمش عن غيره وكان له متابعاً».

(٢) في تهذيب الكمال: «روايته»، تصحيف طباعي.

(٣) نص الحافظ أنه قال ذلك في العلل الكبير. انظر: "تهذيب التهذيب" (٢١/٣).

وشعبة». انظر: "الجرح والتعديل" (٤/٤٧٥).

وقال أحمد: «ليس به بأس». "العلل ومعرفة الرجال" (٢/٤٧٥).

وأما روايته عن جابر فقد قال شعبة وابن عيينة: «إنها صحيفة». انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ١٠٠)، و"شرح علل الترمذي" (٢/٨٥٢)، وزاد شعبة: «لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث»، وكذا قال يزيد أبو خالد الدلاني كما في المصدر السابق، وتابعهم أبو حاتم كما في مراسيله، وقال: «يُقال: إنَّ أبا سفيان أخذ صحيفة جابر عن سليمان اليشكري».

ولم يرض ذلك البخاري فقد قال: «كان يزيد أبو خالد الدلاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وما يدرىه أولا يرضى أن ينحو رأساً برأس حتى يقول مثل هذا؟!». "العلل الكبير" (٢/٩٦٦).

قال ابن رجب: «يشير البخاري إلى أنَّ أبا خالد في نفسه ليس بالقوي، فكيف يتكلم في غيره، وأثبت البخاري سماع أبي سفيان من جابر، وقال في تاريخه [٣٤٦/٤]: قال لنا مسدد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان: جاورت جابراً بمكة ستة أشهر.

قال: وقال علي: سمعت عبد الرحمن قال: قال لي هُشيم، عن أبي العلاء قال: قال لي أبو سفيان: كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب - يعني عن جابر -». "شرح العلل" (٢/٨٥٢ - ٨٥٣).

إسناد المصنف: لا بأس به.

تفريغ الحديث:

أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه على مسلم" في الجنائز^(١)، كما في إتحاف الخيرة (٢/٦٠) (٣/١٨٨)، واللائع المصنوعة^(٢) (٢/٤٣٤)، وأبو بكر بن أبي داود في "البعث" (رقم: ٨) ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/٥٤١ - ٥٤٢) (رقم: ١٧٦٩)، وفي "العلل المتناهية" (٢/٩٠٨) (رقم: ١٥١٧) عن إسحاق

(١) كتاب الجنائز سقط بكامله من المستخرج المطبوع. انظر: (٣/٥٧ - ٥٨).

(٢) وفيها أنه عند أبي عوانة من حديث أبي سفيان عن أنس وجابر معاً.

ابن إبراهيم به مثله.

وقد اختلف فيه على الأعمش:

١ - فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٢٥٧/١) (رقم: ٧٤٥)، و(٤٣٣/٢٢) (رقم: ١٠٥٤) من طريق عمر بن أبي الرطيل، عن حبيب بن خالد الأسدي، عن الأعمش، عن عبد الله بن المغيرة، عن أنس به، وفيه زيادة: «ولقد ضغطها ضغطة سمعها من بين الخافقين إلا الجن والإنس».

وهذا الإسناد قال فيه الذهبي: «حبيب ليس بذاك». "ترتيب الموضوعات" (ص: ٣٠٤)، وانظر: "الجرح والتعديل" (٩٩/٣ - ١٠٠).

٢ - وأخرج ابن الجوزي في "الموضوعات" (٥٤١/٣) (رقم: ١٧٦٨) عن محمد بن ناصر، عن أبي منصور علي بن محمد الأنباري، عن أبي بكر بن بشران، عن عمر بن شاهين، عن يحيى بن محمد بن صاعد، عن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن أبيه عن أبي حمزة (السكري)، عن الأعمش، عن سليمان بن المغيرة^(١)، عن أنس به نحوه، وفيه زيادة: «لقد ضُغِطَتْ ضغطة سمع صوتها ما بين الخافقين».

وهذا الإسناد كلهم ثقات إلى الأعمش، أما سليمان بن المغيرة فهو بصري ثقة، لكنه في طبقة تلاميذ الأعمش، والأقرب أنه سليمان بن أبي المغيرة، فهو كوفي، وفي طبقة الأعمش، وهو صدوق كما في "التقريب" (ص: ٤١٣)، لكنه لم يسمع من أنس، فالإسناد منقطع.

قلت: وأقوى هذه الأوجه هو الوجه الأول، طريق المصنف.

وجاء من غير طريق الأعمش:

فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٤٣٣/٢٢ - ٤٣٤) (رقم: ١٠٥٥)، وفي "الأوسط" (٦٦/٦) (رقم: ٥٨١٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن إسحاق بن

(١) أسقطه محقق الموضوعات مدعياً أنه خطأ، والصواب إثباته، وذلك:

١ - أنه مثبت في نسختين من الموضوعات وواحدة غير موجود فيها.

٢ - أن الدارقطني لما ساق الخلاف أثبتته.

٣ - وهو مثبت في أهوال القبور لابن رجب (ص: ٥٦).

وأما عدم وروده في ترتيب الموضوعات للذهبي واللائح للسيوطي فلعل النسخة التي اعتمدها قد سقط منها سليمان بن المغيرة، والله أعلم.

سليمان الرازي، عن زكريا بن سلام، عن سعيد بن مسروق، عن أنس به. وفيه زيادة: «ولقد ضغطت ضغطة بلغت الخافقين».

قال في "الأوسط": «لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن مسروق إلا زكريا ابن سلام، تفرد به إسحاق بن سليمان».

وزكريا بن سلام ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٣/٣ - ٤٢٤)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥٩٨/٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأروده ابن حبان في "الثقات" (٢٥٢/٨) على عادته في توثيق المجاهيل. ومثله لا يحتمل تفرد به هذا الحديث، وهو معروف من حديث الأعمش، يُضاف إلى ذلك أن سعيد بن مسروق من طبقة الأعمش، بل أنزل قليلاً فيبعد سماعه من أنس، فالحديث منقطع.

ثم وقفت على كلام الهيثمي قال: «هذا حديث لا يصح؛ لأن زكريا مجهول، وسعيد بن مسروق لا يُعرف له من أنس سماع». "مجمع البحرين" (٤٣٧/٢). وقال الهيثمي أيضاً: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وإسناده ضعيف». وقال ابن رجب: «وزكريا قيل: إنه مجهول، وسعيد بن مسروق لم يدرك أنساً، فهو منقطع». "أهوال القبور" (ص: ٥٥).

وجاء من وجه آخر:

فقد أخرج ابن الجوزي في "الموضوعات" (٥٤٢/٣) (رقم: ١٧٧٠)، و"العلل المتناهية" (٩٠٨/٢) (رقم: ١٥١٨) من طريق سعيد بن منصور في "سننه" ^(١)، عن مروان بن معاوية، عن العلاء بن المسيب، عن معاوية العبسي، عن زاذان أبي عمر به.

معاوية العبسي لم أقف عليه، وأما زاذان فأقل أحواله أن يكون صدوقاً، وقد روى عن كبار الصحابة، إلا أنه يرسل كثيراً، وهذا من مراسيله. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٦٣/٩ - ٢٦٥)، و"التقريب" (ص: ٣٣٣).

وقد أخرجه أيضاً عبد الملك بن حبيب في وصف الفردوس (ص: ١٢٠)

(١) نص على ذلك السيوطي في اللآلئ (٤٣٤/٢)، وانظر: "شرح الصدور" له (ص: ١٤٨)، وزاد فيه ممن أخرجه ابن أبي الدنيا.

(رقم: ٢٩٠) حدثني أسد بن موسى، عن الفراء، عن العلاء بن المسيب، عن زاذ بن أبي عمر^(١) به نحوه.

قلت: وعبد الملك ضعيف، وسقط من الإسناد معاوية العبسي.

وهذا الحديث قال فيه ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح من جميع طرقه، قال الدارقطني: رواه الأعمش واختلف عنه: فزواه أبو حمزة السكري عن الأعمش، عن سليمان بن المغيرة، عن أنس، ورواه سعد بن الصلت، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، ورواه حبيب بن خالد الأسدي، عن الأعمش، عن عبد الله بن المغيرة، عن أنس، والحديث مضطرب عن الأعمش ». "الموضوعات" (٥٤٢/٣ - ٥٤٣).

وقد تعقب العلماء ابن الجوزي في حكمه على هذا الحديث بالوضع.

فقال الذهبي: « هذا دفع بلا حجة ». "تلخيص العلل المتناهية" (ص: ٣٤٨).

وقال السيوطي: « المضطرب من قسم الضعيف لا الموضوع ». "النكت

البديعات" (ص: ١٢٤).

ثم تعقبه في اللآلئ بما عند الحاكم وأبي عوانة، فكأنه يرى قوة هذه الطريق.

انظر: اللآلئ (٤٣٤/٢).

وكذا تعقبه ابن عراق الكناني فقال: « أن الحديث أخرجه الحاكم في

المستدرک، وأبو عوانة في صحيحه، ثم إن سُلّم الاضطراب فيه فذلك لا يقتضي الحكم على المتن بالوضع ». تنزيه الشريعة (٣٧١/٢).

قلت: والقول ما قالوا رحمهم الله، فأشد ما يعمل به الحديث الاضطراب،

والاضطراب كما هو معلوم من شرط الحكم به عدم الترجيح واستواء الطرق، وهنا يمكن الترجيح بين الطرق، فأقواها طريقان:

١ - طريق سعد بن الصلت عند الحاكم وأبي عوانة وأبي بكر بن أبي داود.

٢ - طريق أبي حمزة السكري عند ابن الجوزي في الموضوعات، وفيه

انقطاع، فلا يبعد أن يكون للأعمش - وهو إمام مكثر - فيه شيخان: سليمان بن أبي المغيرة، وأبو سفيان، والله أعلم.

(١) هذا تصحيف ظاهر، وهو زاذان.

ذكر أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب

٤٩ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ ابن أبي ذئب (ح) وحدثنا الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا أبو داود الطيالسي، ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي مرة، عن فاختة - وهي أم هانئ ابنة أبي طالب رضي الله عنها - قالت: « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد صلى [الصبح]^(١) يوم الفتح في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه، ثمان ركعات ». [٥٢/٤ - ٥٣]، ق: (٤/٢٨/أ)، م: (٣٨٧/أ)، ع: (٢٥٢/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٢ - سعيد بن مسعود:

ابن عبد الرحمن المحدث المسند، أبو عثمان المروزي.

حدث عن: النضر بن شميل، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن شابة، وغيرهم.

وعنه: عمر بن أحمد بن علك، ومحمد بن نصر الفقيه، ومحمد بن أحمد المحبوبي. "السير" (١٢/٥٠٤ - ٥٠٥).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٢٧١ - ٢٧٢).

وقال الخليلي: « ثقة ». "الإرشاد" (٣/٨٩٨).

وقال الذهبي: « أحد الثقات ... توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين ».

"السير" (١٢/٥٠٤ - ٥٠٥).

(١) ليست في النسخ الخطية المعتمدة، ولم أقف على من أخرجهما.

وأرخ وفاته الخليلي سنة ستين مائتين. "الإرشاد" (٨٩٨/٣).

٣ - يزيد بن هارون:

بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي، ثقة، متقن، عابد، من التاسعة مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين، ورمز له (ع) "التقريب" (ص: ١٠٨٤).

٤ - ابن أبي ذئب:

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، تقدّم في الحديث (رقم: ٣٢).

٥ - الحسن بن يعقوب العدل:

أبو الفضل التجاري النيسابوري.

سمع من: محمد بن عبد الوهاب الفراء، وأبا حاتم الرازي، ويحيى بن أبي طالب، وجماعة.

وعنه: أبو علي الحافظ، وأبو عبد الله الحاكم، وابن منده، وآخرون.

قال الذهبي: «الشيخ الصدوق النبيل، توفي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة». انظر: "السير" (٤٣٣/١٥)، وشذرات الذهب (٣٦٢/٢).

٦ - يحيى بن أبي طالب:

جعفر بن عبد الله بن الزبرقان أبو بكر البغدادي.

سمع من: علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وزيد بن الحباب، وغيرهم.

حدّث عنه: ابن أبي الدنيا، وابن صاعد، وابن السماك، والنجاد، وغيرهم. انظر: "السير" (٦١٩/١٢ - ٦٢٠).

قال أبو حاتم: «محله الصدق». "الجرح والتعديل" (١٣٤/٩).

وقال موسى بن هارون: «أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب». "تاريخ بغداد" (٢٢٠/١٤).

وقال الذهبي: «يريد في كلامه لا في الرواية». "السير" (٦٢٠/١٢)، وانظر: "الميزان" (٦١/٦).

وقال أبو أحمد الحاكم: « ليس بالمتين ».

وقال الخطيب: « سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب والحارث ابن أبي أسامة، ففضل يحيى، وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج عنهما في الصحيح ». "تاريخ بغداد" (٢٢٠/١٤ - ٢٢١).

وقال الدارقطني: « لا بأس به، ولم يطعن فيه أحد بحجة ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٥٩).

قال الذهبي: « وثقه الدارقطني وغيره ... والدارقطني فمن أخبر الناس به ». "الميزان" (٦١/٦).

وقال الآجري: « خطّ أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب ». "سؤالاته" (٣١٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٧٠/٩).

وقال مسلمة بن قاسم: « ليس به بأس، تكلم الناس فيه ». "اللسان" (٣٦٣/٦).

توفي سنة مائتين وخمس وسبعين. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٢١/١٤).

وخلاصة أمره: أنه لا بأس به، لم يطعن فيه أحد بحجة، كما قال الدارقطني حيث خبره وعلم كلام الناس فيه فنفاه.

٧ - أبو داود الطيالسي:

هو جبل الحفظ سليمان بن داود بن الجارود، وثقه أئمة الدنيا، قال الذهبي: « أخطأ في عدة أحاديث لكونه كان يتكلم على حفظه ولا يروي من أصله ». "السير" (٣٨٣/٩).

قال ابن عدي: « وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها ... ». "الكامل" (١١٢٩/٣).

وقال ابن سعد: « كان ثقة كثير الحديث، ربما غلط ». "الطبقات" (٢٩٨/٧).

استشهد به البخاري في "الجامع" وروى له في "القراءة خلف الإمام" والباقون. "تهذيب الكمال" (٤٠٨/١١).

٨ - سعيد المقبري:

هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعيد المدني.
قال ابن عدي: « إنما ذكرتُ سعيداً المقبري؛ لأنَّ شعبة يقول: حدَّثنا سعيد بعد ما كبر ... وما تكلم فيه أحد إلا بخير ». "الكامل" (١٢٢٨/٣).
ولا شك في ثقته إلاَّ أنَّه اختلط أثبت ذلك شعبة ويعقوب بن شيبة. انظر:
"تهذيب الكمال" (٤٧٠/١٠). وابن سعد في الطبقات (ص: ١٤٧ - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة).

وابن حبان في الثقات (٢٨٥/٤)، وذكروا أنَّ اختلاطه كان قبل موته بأربع سنين.

وأنكر الذهبي اختلاطه، فقال: « شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط ». "الميزان" (٣٢٩/٢).

وقال: « ما أحسب أنَّ أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإنَّ ابن عيينة أتاها فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه ». المصدر السابق (٣٣٠/٢).

فهذا الذهبي أقرَّ بما أنكر، وقد أثبت اختلاطه من ذكرتهم، وأما الحافظ فقال: « تغير قبل موته بأربع سنين ». "التقريب" (ص: ٣٧٩).

وعلى التسليم باختلاطه، فإنَّ الراوي عنه هنا هو ابن أبي ذئب، وقد أخرج الشيخان له من طريقه. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦٩/١٠).

وسعيد توفي على قول الكثير: في أول خلافة هشام بن عبد الملك سنة ثلاث وعشرين ومائة. المصدر السابق (٤٧٢/١٠).

وابن أبي ذئب من أوثق الناس فيه. انظر: "الكواكب النيرات" (ص: ٤٦٧).
وأيضاً هو يرسل، لم يسمع من أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما. انظر:
"المراسيل لابن أبي حاتم" (ص: ٧٥)، وجامع التحصيل (ص: ١٨٤).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة من الثالثة، تغير قبل موته، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسل ». ورمز له (ع) انظر: "التقريب" (ص: ٣٧٩).

٩ - أبو مرة:

هو يزيد مولى عقيل بن أبي طالب، ويُقال: مولى أخته أم هانئ بنت أبي طالب، حجازي مشهور بكنيته، وروايته عن أم هانئ عند الشيخين. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٩٠/٣٢).

وهو ثقة لم أجد من تكلم فيه، قال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»، ورمز له (ع). "التقريب" (ص: ١٠٨٥).

وانظر: "تهذيب التهذيب" (٢٣٦/٦)، والكاشف (٢٥٢/٣).

١٠ - فاختة - وهي أم هانئ بنت أبي طالب:

وقيل في اسمها: هند، وقيل: فاطمة، والأشهر أنها فاختة.

انظر: "الإصابة" (٤٧٩/٤).

إسناد المصنف: صحيح.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٨٠٢) من طريق عاصم بن علي، ثنا ابن أبي ذئب به نحوه.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" كتاب: السير، باب: إعطاء المرأة الأمان (٢٠٩/٥ - ٢١٠) (رقم: ٨٦٨٤) من طريق خالد بن الحارث، عن ابن أبي ذئب به نحوه بأطول منه.

وأخرجه مسلم كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (رقم: ٨٠)^(١) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبي مرة مولى عقيل، عن أم هانئ: «أن رسول الله ﷺ صلى في بيتها عام الفتح ثمانين ركعات في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه».

(١) رقم الحديث في كتاب: صلاة المسافرين، ولم أجد على الرقم العام هنا؛ لأنَّ المُرَّمَّ محمد بن فزاد عبد الباقي أعطى هذا الحديث رقم الأصل في كتاب الحيض (٣٣٦)؛ لأنَّه كرَّره وكان حقه أن يكون رقمه (٧٢٠)، والله أعلم.

وأخرجه البخاري معلقاً في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به (١٣٥/١): « قالت أم هانئ: التحف النبي ﷺ بثوب وخالف بين طرفيه »^(١).

ثم أخرج الحديث (برقم: ٣٥٨)، وفيه: « ... فلمّا فرغ من غسله قام فصلّي ثمانى ركعات ملتحقاً في ثوب واحد ... »، فكيفية الالتحاف لم يُسندها البخاري إنّما علّقها بصيغة الجزم.

ولأصله طرق أخرى عند البخاري ومسلم وغيرهما عن أم هانئ رضي الله عنها.

فقد أخرجه البخاري كتاب: الجزية والمواعة، باب: أمان النساء وجوارهنّ (رقم: ٣١٧١)، وفي كتاب: الأدب، باب: ما جاء في زعموا (رقم: ٦١٥٨).

وأخرجه مسلم كتاب: الحيض، باب: تستر المقتسل بثوب ونحوه (رقم: ٣٣٦)، وفي الكتاب المتقدم.

فوهم الحاكم باستدراكه هذا الحديث، والله أعلم.

(١) وقد أخرجه بنحو لفظ الباب: أحمد، وابن أبي شيبة، والسراج، والطبراني. انظر: تغيث التعليق (٢٠٥/٢).

قلت: وأخرجه الحميدي في "مسنده" (١٥٨/١ - ١٥٩) (رقم: ٣٣١).

٥٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن الشعبي، عن أبي صالح، عن أم هانئ رضي الله عنها قالت: خطبني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتذرت إليه فعذرني، ثم أنزل الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ...﴾ إلى قوله: ﴿اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾^(١) قلت: فلم أحلَّ له [لأنني]^(٢) لم أهاجر معه كنت من الطلقاء». [٥٣/٤]، ق: (٤/٢٨/أ)، م: (٣٨٧/أ)، ع: (٢/٢٥٣/أ).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه (١٨٥/٢) أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأخرجه في (٤٢٠/٢) أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي - بمرو - به.

وقال أيضاً: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ولعل سبب سكوت الحاكم والذهبي هنا هو ما تقدم في الحديث (رقم: ٣٨،

٤٤)، مع كونه قد تقدّم الحكم عليه والله أعلم.

(١) سورة: الأحزاب، الآية (٥٠).

(٢) ليست في النسخ الثلاث.

٥١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، وأبو الفضل بن يعقوب العدل، قالوا: ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا عبد الوهاب بن عطاء، أنبأ سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب بن صفوان، عن عبد الله بن الحارث: «أن ابن عباس كان لا يصلي الضحى حتى أدخلناه على أم هانئ فقلت لها: أخبري ابن عباس بما أخبرتنا به، فقالت أم هانئ: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي فصلى صلاة الضحى ثمان ركعات. فخرج ابن عباس وهو يقول: لقد قرأت ما بين اللوحين فما عرفت صلاة الإشراق إلا الساعة ﴿يَسْبُحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾»^(١)، ثم قال ابن عباس: هذه صلاة الإشراق. [٥٣/٤]، ق: (٤/٢٨/أ - ب)، م: (٣٨٧/أ)، ع: (٢/٢٥٣/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - أبو الفضل بن يعقوب العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٣ - يحيى بن أبي طالب:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٤ - عبد الوهاب بن عطاء:

الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم، البصري.

روى عن: إسرائيل بن يونس، وسعيد بن أبي عروبة (عخ م د س)، وشعبة، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن أبي طالب،

(١) سورة: ص، الآية: (١٨).

ويحيى بن معين، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٠٩/١٨ - ٥١١).
وهو مختلف فيه:

قال أحمد: «كان عبد الوهاب بن عطاء من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة». "تاريخ بغداد" (٢٢/١١).

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس». من رواية الدارمي "في تاريخه" (ص: ١٥٠). ورواية ابن أبي خيثمة في "الجرح والتعديل" (٧٢/٦).

وفي رواية الغلابي: «يكتب حديثه». المصدر السابق (٧٢/٦).

وفي رواية الدوري: «ثقة». "التاريخ" (٣٧٩/٢).

وقال ابن نمير: «لا بأس به». "الجرح والتعديل" (٧٢/٦).

وقال الدارقطني: «ثقة». "تاريخ بغداد" (٢٤/١١).

وقال ابن عدي: «لا بأس به». "الكامل" (١٩٣٤/٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٣/٧)، وابن شاهين (ص: ٢٤٢)، ووثقه غيرهم. انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٣٢/٣).

وتكلم فيه عدد من الأئمة بكلام متقارب حيث جعلوه في أدنى مراتب الجرح.

قال البخاري: «ليس بالقوي عندهم سمع من ابن أبي عروبة وهو يحتمل». "التاريخ الصغير" (ص: ٨٠).

وقال النسائي: «ليس بالقوي». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٠٨).

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه محله الصدق»، ثم قال: «ليس عندهم بقوي الحديث». "الجرح والتعديل" (٧٢/٦).

وقال البزار: «ليس بالقوي».

وقال الساجي: «صدوق ليس بالقوي عندهم». انظر: "تاريخ بغداد" (٢٢/١١)، "تهذيب التهذيب" (٥٣٢/٣).

وقد أنكر عليه حديثان، وأجاب العلماء عنهما بأنه دلسهما عن ثور. انظر: "تهذيب الكمال" (٥١٤/١٨).

وهو وإن تكلم فيه فإن اسم الصدوق يشمل، وكلامهم إنما ينزل به عن درجة الثقة، ولذا قال الذهبي: «حديثه في درجة الحسن»، وقال: «الإمام الصدوق». "السير" (٤٥٤/٩، ٤٥١).

وقال: «حسن الحديث ضعفه أحمد». "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٦٣). وهو رواية سعيد بن أبي عروبة. انظر: "تهذيب الكمال" (٥١٠/١٨)، "الميزان" (٣٩٥/٣).

قال الحافظ ابن حجر: «صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال: دلّسه عن ثور، من التاسعة، مات سنة أربع، ويقال: ست ومائتين»، ورمز له (عخ م ٤). "التقريب" (ص: ٦٣٣).

٥ - سعيد بن أبي عروبة:

مهران العدوي أبو النضر البصري الشكري، الإمام العَلَم متفق على ثقته وإمامته، احتج به الشيخان في صحيحيهما. انظر: "تهذيب الكمال" (٥/١١ - ١١). وإنما النظر في سنة اختلاطه، وقد اختلف علماء الجرح والتعديل في السنة التي اختلط فيها:

قال ابن معين: «خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله ابن حسن، سنة اثنتين وأربعين، يعني ومائة، ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء».

وذهب ابن الصلاح إلى ذلك واختاره.

وتعقبه العراقي في "التقييد" بأن ما اقتصر من التاريخ ليس بجيد فإن المعروف في التواريخ أن خروجه وهزيمته معاً كانا في سنة خمس وأربعين ... وكذا ذكر دحيم اختلاط ابن أبي عروبة، وخروج إبراهيم على الصواب ... وكذا قال ابن حبان. انظر: "التقييد والإيضاح مع مقدمة ابن الصلاح" (ص: ٣٩٧).

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «من سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة فكأن أبي ضعفهم». "العلل ومعرفة الرجال" (١٦٣/١).

وعليه فاختلاطه سنة خمس وأربعين ومائة، ووفاته على المشهور عند العلماء سنة ست وخمسين ومائة. انظر: "التقييد والإيضاح" (ص: ٣٩٧)، و"وفيات ابن زبر" (٣٦٣/١ - ٣٦٤).

وقد سمع منه جماعة قبل الاختلاط، منهم: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، ويزيد بن هارون، ويزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، وغيرهم. انظر: "التقييد والإيضاح مع المقدمة" (ص: ٣٩٧، ٣٩٨)، و"تهذيب الكمال" (٥١٢/١٨، ٥١٣)، و"الكواكب النيرات" (ص: ١٩٥ - ١٩٦)، و"المختلطين" للعلائي (ص: ٤٣).

الأمر الثاني: تدليسه:

فقد وصف بكثرة التدليس، وصفه بذلك النسائي والذهبي في "الميزان" (٣٤٢/٢)^(١)، وكذا الحافظ كما في "التقريب" (ص: ٣٨٤)، وادخله في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسه في جنب ما رووا. انظر: "طبقات المدلسين" (ص: ١٣، ٣١).

الأمر الثالث: إرساله، فقد وصف بكثرة الإرسال.

وحدث عن جماعة كثيرين ولم يسمع منهم، منهم: الحكم بن عتيبة، وعمرو بن دينار، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهم، نص على عدم سماعه منهم يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، والفلاس، والنسائي وغيرهم. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٧٧ - ٧٩)، و"جامع التحصيل" (ص: ١٨٢ - ١٨٣)، و"تحفة التحصيل" (٩/١ ب بترقيمي).

٦ - أيوب بن صفوان:

مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل.

روى عن عبد الله بن الحارث.

روى عنه سعيد بن أبي عروبة، وخليفة بن دعلج.

(١) الذهبي وصفه بذلك بعد نقل قول أحمد: «لم يسمع من الحكم ولا من حماد ولا من (وذكر جماعة) قال: يعني يقول: عن، يدلس»، ولم يصب الذهبي في ذلك، فقد ذكر أبو حاتم بأنه لم يسمع منهم شيئا. "المراسيل" (ص: ٧٨)، فعلى ذا روايته عنهم من قبيل المرسل.

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٥٠/٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤١٨/١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في "الثقات" (٥٥/٦) على عادته في توثيق المجاهيل.

٧ - عبد الله بن الحارث:

ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي أبو محمد لقبه «بَيْتَة»، أمير البصرة، له رؤية.

قال ابن عبد البر: «أجمعوا على ثقته، مات سنة تسع وسبعين، ويُقال: سنة أربع وثمانين»، ورمز له ابن حجر (ع). "التقريب" (ص: ٤٩٨)، وذكره في الإصابة في القسم الثاني من حرف العين (٥٨/٣ - ٥٩).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: ضعيف.

تَفْرِيجُ الْحَدِيثِ:

لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد أورده الحاكم على أنه من رواية ابن عباس عن أم هانئ، وليس كذلك، فابن عباس هنا ليس له رواية إنما ذكر فقط، والحديث من رواية عبد الله بن الحارث عن أم هانئ.

وقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤١٨/١) قال علي بن عبد الله ابن راشد، عن عبد الكريم^(١)، قال: حدثني أيوب بن صفوان^(٢) مولى عبد الله بن الحارث: «أن ابن عباس كان لا يصلي الضحى ...»، ولم يذكر في أوله: عبد الله ابن الحارث، وقال في آخره: قال عبد الله: «فصلاًهنَّ بعدُ ابن عباس». اهـ.

وقد ذكر البخاري الخلاف في إسناده، ومما ذكر طريق عبد الأعلى حدثنا سعيد، عن متوكل، عن أيوب بن صفوان مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ عن النبي ﷺ.

فهنا سعيد يرويه عن أيوب بن صفوان بواسطة: متوكل.

وقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٤١٦/٢٤) (رقم: ٩٨٦)، و"الأوسط"

(١) ابن أبي المخارق.

(٢) في المطبوع: ابن أبي صفوان، و(أي) زائدة.

(٢٩٦/٤) (رقم: ٤٢٤٦) حَدَّثَنَا العباس بن محمد المجاشعي، ثنا محمد بن أبي يعقوب الكرماني، ثنا حجاج بن نصير، ثنا أبو بكر الهذلي - واسمه سلمى - عن عطاء، عن ابن عباس قال: « كنت أمر بهذه الآية فما أدري ما هي؟ قوله: ﴿بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ حتى حَدَّثَنِي أم هانئ بنت أبي طالب: أن رسول الله ﷺ دخل عليها فدعا بوضوء في جفنة، فكأنني أنظر إلى أثر العجين فيها، فتوضأ ثم قام فصلى الضحى، فقال: « يا أم هانئ هذه صلاة الإشراق ».

قال الطبراني في الأوسط: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء عن ابن عباس إلا أبو بكر الهذلي تفرد به حجاج بن نصير ».

قال الهيثمي في "مجمع البحرين" (٦/٦٤): « تفرد به حجاج ».

قلت: وحجاج بن نصير ضعيف، كان يقبل التلقين. انظر: "التقريب" (ص: ٢٢٥).

وقال في "المجمع" (٧/١٠٢): « فيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف ».

قلت: بل هو أخباري متروك الحديث. "التقريب" (ص: ١١٢٠) فهو علة الحديث.

وأصل الحديث في صحيح مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الحارث عن أم هانئ.

فقد أخرج مسلم في "صحيحه" كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (رقم: ٣٣٦)، وأحمد في "المسند" (٦/٣٤٢)، النسائي في "الكبرى" كتاب: الصلاة، باب: عدد صلاة الضحى في السفر (١/١٨١ - ١٨٢) (رقم: ٤٨٥) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: حَدَّثَنِي ابن عبد الله بن الحارث، أَنَّ أباه عبد الله بن الحارث بن نوفل قال: سألت وحرصت على أن أجد أحداً من الناس يخبرني أَنَّ رسول الله ﷺ سَبَّحَ سَبْحَةَ الضُّحَى، فلم أجد أحداً يحدِّثني غيرَ أم هانئ بنت أبي طالب أخبرتني: « أَنَّ رسول الله ﷺ أتى بعد ما ارتفع النهار يوم الفتح، فأتي بثوب فستر عليه فاغتسل، ثم قام فركع ثماني ركعات، لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده، كل ذلك منه متقارب، قالت: فلم

أر سبوحها قبل ولا بعد».

وعند أحمد والنسائي اسم ابنه: عبيد الله^(١).

وأما قول ابن عباس:

فقد جاء من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٩/٥) (رقم: ٢١١٦) بنحو ما عند مسلم، وفي آخره قال: وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «كنت آتي على هذه الآية ﴿يسبحن بالعشي والإشراق﴾ فأقول: أي شيء الإشراق؟ فهذه صلاة الإشراق».

وأخرجه كذلك أحمد في "المسند" (٣٤٢/٦)، وابن ماجه كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الضحى (٤٣٩/١) (رقم: ١٣٧٩)، والحميدي في "مسنده" (١٥٩/١) (رقم: ٣٣٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" [٤٠٩/٢]، الطبراني في "الكبير" (٤٢٤/٢٤) (رقم: ١٠٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٨/٣)، وغيرهم، وليس عندهم قول ابن عباس.

وأيضا جاء من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق، عن عبد الله بن الحارث:

أخرجه الحميدي في "مسنده" (١٥٩/١ - ١٦٠) (رقم: ٣٣٣)، وعنه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤١٨/١)، الطبراني في "الكبير" (٤٢٥/٢٤) (رقم: ١٠٣٤)، وفي آخره: قال عبد الله بن الحارث: فحدثت ابن عباس فقال: «إن كنت لأمر على هذه الآية ﴿يسبحن بالعشي والإشراق﴾، فأقول: أي صلاة صلاة الإشراق؟ فهذه صلاة الإشراق».

وزيد بن أبي زياد ضعيف، كبير فتغير فصار يتلقن. انظر: "التقريب" (ص: ١٠٧٥).

وعبد الكريم بن أبي المخارق متروك. انظر: "الميزان" (٣٦٠/٣ - ٣٦١)، و"اللسان" (١٧٣/٢ - ترجمة حبيب بن مخنف).

(١) وقد اختلف فيه كما عند النسائي (١٨١/١ - ١٨٢)، وابن ماجه (٢٠١/١)، وغيرهما.

وجاء من غير طريق عبد الله بن الحارث:

فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (٤٣٨/٢٤) (رقم: ١٠٧٠) من طريق محمد ابن عبد الله العمي، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن سعيد، عن أم هانئ به نحوه، وفيه: قال مجاهد: «فحدثت ابن عباس بهذا الحديث، فقال: هي صلاة الإشراق». وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق، والله أعلم.

٥٢ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روى عبد الله بن عباس، عن أم هانئ حديثاً آخر:

حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله، عن مخزومة بن سليمان، عن كريب مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس: أن أم هانئ بنت أبي طالب حدثته أنها قالت: «يا رسول الله يزعم ابن أم علي أنه قاتل من أجرت، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد أجرنا من أجرت». [٥٣/٤ - ٥٤]، ق: (٤/٢٨/ب)، م: (٣٨٧/أ)، ع: (٢/٢٥٣/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - محمد بن عبد الله بن الحكم:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٧).

٣ - ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب، تقدم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - عياض بن عبد الله:

ابن عبد الرحمن بن معمر القرشي الفهري المدني.

روى عن: الزهري، ومخزومة بن سليمان، وأبي الزبير، وغيرهم.

روى عنه: ابن لهيعة، وابن وهب، والليث، وغيرهم. انظر: "تهذيب

الكمال" (٥٦٩/٢٢ - ٥٧٠).

مختلف فيه:

قال ابن معين: «ضعيف الحديث». "تهذيب التهذيب" (٤٤٥/٤).

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي». "الجرح والتعديل" (٤٠٩/٦).

وقال البخاري: «منكر الحديث». "الضعفاء" للعقيلي (٣٥٠/٣).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٣/٣٥٠)، وقال: «حديثه غير محفوظ».

وقال الساجي: «روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر». "تهذيب التهذيب" (٤/٤٤٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٥٢٤)، وابن شاهين في "ثقافته" (ص: ٢٥٨).

وقال أحمد بن صالح: «ثبت، له بالمدينة شأن كبير، في حديثه شيء»^(١). "تهذيب التهذيب" (٤/٤٤٥).

ولذا قال ابن حجر: «فيه لين، من السابعة [م، د، س، ق]». "التقريب" (ص: ٧٦٥).

٥ - مخزومة بن سليمان:

الأسدي الوالبي - بكسر اللام والموحدة - المدني، ثقة، من الخامسة مات سنة ثلاثين [ع]. "التقريب" (ص: ٩٢٦).

٦ - كُريب:

ابن أبي مسلم الهاشمي مولاهم المدني، أبو رشدين، مولى ابن عباس، ثقة من الثالثة، مات قبل المائة، ينة ثمان وتسعين [ع]. "التقريب" (ص: ٨١١).

إِسْنَادُ الْمُنْصَفِّ: ضَعِيف.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به ١/٠١/رقم: ٣٥٧)، وفي كتاب: الجزية، باب: أمان النساء وجوارهن (٢/رقم: ٣١٧١)، وفي الأدب، باب: ما جاء في زعموا (٤/رقم: ٦١٧٨).

ومسلم في "صحيحه" كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (١/رقم: ٣٣٦ مكرر)^(٢)، من طرق عن مالك، عن أبي النضر، عن أبي

(١) في ثقات ابن شاهين: «ثبت، له شأن، ليس بالمدينة من حديثه شيء».

(٢) كان حقه الرقم (٧٢٠) إلا أن المرقم يعطي المكرر رقم الحديث في أول مكان ورد فيه.

مرة مولى أم هانئ، عن أم هانئ به مطولاً.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه مع ما في إسناده من الضعف^(١)؛ لأنه سيق للفائدة وبيان درجة رواية أحد الصحابة عنها، وهو عبد الله بن عباس، والله أعلم.

(١) وقد أورده العقيلي في ترجمة عياض بن عبد الله مما أنكر عليه، وقال: «وهذان الحديثان يرويان من غير هذا الطريق بإسناد أصح من هذين». انظر: "الضعفاء" (٣/٣٥١).
وقد خرّجه الألباني في "الصحيحة" (٥/رقم: ٢٠٤٩) متابعاً لإسناد علي شرط الشيخين، وقال: «وإسناده جيد في المتابعات فرجاله رجال مسلم، إلا أن عياضاً هذا - وهو الفهري المصري - فيه لين».

٥٣ - قال الحاكم رحمه الله: حديث ثالث لعبد الله بن عباس عن أم

هاني:

(حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا الحسن بن بشر الهمداني^(١))، ثنا سعدان بن الوليد بياع السابري، عن عطاء، عن ابن عباس، عن أم هاني بنت أبي طالب رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: هل عندك طعام آكله - وكان جائعاً؟ فقلت: إنَّ عندي لكسر يابسة، وإنِّي لأستحيي أن أقربها إليك، فقال: هلميها، فكسرتها ونثرت عليها الملح، فقال: هل من إدام؟ فقالت: يا رسول الله ما عندي إلاَّ شيء من خل، قال: هلميه، فلمَّا جئته به صبَّه على طعامه، فأكل منه ثم حمد الله تعالى، ثم قال: نعم الإدام الخل، يا أم هاني لا يقفر^(٢) بيت فيه خل. [٥٤/٤]، ق: (٤/٢٨/ب)، م: (٣٨٧/أ)، ع: (٢/٢٥٣/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدَّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - العباس بن محمد الدوري:

ابن حاتم بن واقد أبو الفضل البغدادي، صاحب ابن معين.

روى عن: أحمد بن حنبل، والحسن بن موسى الأشيب، وابن معين، وغيرهم.

روى عنه: الأربعة، وأبو حاتم الرازي، وأبو العباس محمد بن يعقوب الأصم،

وابن صاعد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤/٢٤٥ - ٢٤٨).

قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي وهو صدوق».

وقال أبو حاتم: «صدوق». انظر: "الجرح والتعديل" (٦/٢١٦).

وقال النسائي: «ثقة». "تاريخ بغداد" (١٢/١٤٦).

(١) ساقط من (م).

(٢) أي: لا يخلو من الإدام، ولا يعدم أهله الأدم، والقفار الطعام بلا أدم. انظر: النهاية (٤/٨٩).

وقال أبو العباس محمد بن يعقوب: « لم أر في مشايخي أحسن حديثاً من عباس الدوري ». المصدر السابق (١٤٥/١٢).

ووثقه الدارقطني في "السنن (١٢٣/١)، والخليلي وابن القاسم. "تهذيب التهذيب" (٨٨/٣).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة إحدى وسبعين - ومائتين - ». ورمز له (٤). "التقريب" (ص: ٤٨٨).

٣ - الحسن بن بشر الهمداني:

ابن سلم بن المسيب أبو علي الكوفي.

روى عن: أبي خيثمة زهير بن حرب، وسعدان بن الوليد صاحب السابري، ووکیع وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، والجوزجاني، وأبو زرعة الرازي، والدوري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٨/٦ - ٦٠).

وهو مختلف فيه:

قال النسائي: « ليس بالقوي ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ١٧٠) (رقم: ١٥٤).

وقال ابن خراش: « منكر الحديث ». "تاريخ بغداد" (٢٩١/٧).

وذكره الساجي وأبو العرب في الضعفاء. "تهذيب التهذيب" (٤٧٧/١).

وقال أحمد: « ما أرى به بأساً في نفسه ». روى عن زهير أشياء منكرة. "الجرح والتعديل" (٣/٣).

وقال الأثرم: « وسمعت أبا عبد الله يسأل عن الحسن بن بشر بن سالم الكوفي فقال: ما أدري أخذك، قد روى عن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر في الجنين ». "تاريخ بغداد" (٢٩٠/٧).

قال الذهبي: « تردد فيه أحمد ». "الميزان" (٤/٢).

قلت: الذي يظهر أنه عند أحمد لا بأس به، لكن يتجنب ما له من المناكير، وانظر: "تاريخ بغداد" (٢٩٠/٧)، و"الكامل" (٧٣٣/٢).

وقال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٣/٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٩/٨).

قال ابن عدي: « أحاديثه يقرب بعضها من بعض، ويحمل بعضها على بعض، وليس بمنكر الحديث ». "الكامل" (٧٣٣/٢).

ووثقه مسلمة بن قاسم فلم يصب. "تهذيب التهذيب" (٤٧٧/١).

وأخرج له البخاري في موضعين وقد تويع عليهما، وليس من حديثه عن زهير. انظر: "هدي الساري" (ص: ٤١٦).

وأخرج له الترمذي والنسائي. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٢/٦).

فالخلاصة ما قاله ابن حجر أنه: « صدوق بخطي، من العاشرة، مالت سنة إحدى وعشرين - ومائتين - ». "التقريب" (ص: ٢٣٤).

وأيضاً يتجنب حديثه عن زهير.

٤ - سعدان بن الوليد يباع السَّابري^(١):

لم أقف له على ترجمة فيمن اسمه سعدان أو لقبه.

٥ - عطاء:

هو ابن أبي رباح - أسلم - القرشي الفهري أبو محمد المكي، ولد في خلافة عثمان بن عفان.

روى عن: جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وروايته عن هؤلاء عند الجماعة، وروى عن كثيرين آخرين.

وروى عنه: أسامة بن زيد الليثي، والأعمش، وعمر بن قيس « سندل »، وعمر بن دينار، وجماعة كثيرون. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٩/٢٠ - ٧٥).

وهو ثقة فقيه فاضل عالم، إلا أنه كثير الإرسال. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ١٢٨ - ١٢٩).

(١) يفتح السين المهملة وبعدها ألف ثم الباء الموحدة، وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى نوع من الثياب يقال لها: السابرية. "الأنساب" (١٩٤/٣).

وقد حكى غير واحد تغيره، فقد قال علي بن المديني: «كان عطاء اختلط بأخرة، فتركه ابن جريج وقيس بن سعد». "المعرفة والتاريخ" (١٥٣/٢).

وقال يعقوب الفسوي: «سمعت سليمان بن حرب يذكر عن بعض مشيخته قال: رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء، قال: فسألته عن ذلك؟ قال: إنه نسي أو تغير، فكدت أفسد سماعي منه». "تهذيب التهذيب" (١٣٠/٤).

وقد علق الذهبي على قول ابن المديني بقوله: «قلت: لم يعن الترك الاصطلاح، بل عني أنهما بطلاً الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي». "الميزان" (٤٦٧/٣).

وقال أيضاً: «قلت: لم يعن عليّ بقوله تركه هذان، الترك العربي، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه وتفقاها وأكثرها عنه، فبطلاً، فهذا مراده بقوله: تركاه». "السير" (٨٧/٥).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة على المشهور، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه [ع]». "التقريب" (ص: ٦٧٧ - ٦٧٨).

إسناد المصنف: فيه سعدان بن الوليد، لم أقف عليه.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٧/٧) (رقم: ٦٩٣٤)، و"الصغير" (١٧/٢) - (٦٨) حدثنا محمد بن البستبان، نا الحسن بن بشر البجلي، ثنا سعدان بن الوليد - يباع السابري - عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: «لما كان يوم فتح مكة دخل رسول الله ﷺ على أم هانئ»، وفيه ذكرها أنها أجارت أصهاراً لها، وتأمين النبي ﷺ ثم قال: «هل عندكم من طعام آكله؟ ...»، الحديث به نحوه.

وساق الطبراني بهذا الإسناد عدة أحاديث ثم قال: «لم يرو هذه الأحاديث عن عطاء إلا سعدان بن الوليد، تفرد بها الحسن بن بشر». "الأوسط" (٨٩/٧).

فظهر بهذا أن الحديث بهذا الإسناد لابن عباس وليس لأم هانئ، وسيأتي قول الترمذي في حديث أم هانئ.

وحديث ابن عباس:

أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه على مسلم" كتاب: الأطعمة (٦٥٧/٢)
(رقم: ٦٦٥) حدثنا أبو أمية، قال: حدثنا جعفر بن صبيح الحمصي، قال: حدثنا
طلحة بن عمرو، قال أبو عوانة: وهو ضعيف، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال
ﷺ: «نعم الإدام الخل».

وهذا الإسناد فيه طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، متروك. انظر:
"التقريب" (ص: ٤٦٤).

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" رقم [٥٩٤٥].
وقد ذكر الحافظ هذا الحديث في "إتحاف المهرة" (٢٦٦/٣) في حديث
جابر، وقال: عن ابن عباس به، بدل جابر، فكأنه يرى أن الصواب فيه أنه من
حديث عطاء، عن جابر - وسيأتي - في الشواهد.

وأما حديث أم هانئ:

فأخرجه الترمذي كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الخل (٢٤٦/٤)
(رقم: ١٨٤١)، الطبراني في "الكبير" (٤٣٧/٢٤) (رقم: ١٠٦٨)، وأبو نعيم في
"الحلية" (٣١٢/٨ - ١١٣)، والديلمي في [٣٤/٤] من طريق محمد بن العلاء أبي
كريب، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي حمزة الثمالي، عن الشعبي، عن أم هانئ به
نحوه مختصراً.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من
حديث أم هانئ إلا من هذا الوجه».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث أبي بكر عن أبي حمزة».
قلت: رواه كلهم ثقات، إلا أبا حمزة الثمالي، واسمه: ثابت بن أبي صفية.
ضعفه أئمة الجرح والتعديل. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥٨/٤ - ٣٥٩).
وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف رافضي».

وقال البخاري: «لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هانئ».

"جامع الترمذي" (٢٤٦/٤).

شواهد:

حديث جابر:

أخرجه مسلم كتاب: الأشربة، باب: فضيلة الخل والتأدم (رقم: ٢٠٥٢) من طرق، عن طلحة بن نافع أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله قال: «كنت جالساً في داري، فمر بي رسول الله ﷺ فأشار إليّ فقمْتُ إليه، فأخذ بيدي فانطلقنا حتى أتى بعض حجر نسائه فدخل، ثم أذن لي فدخلت الحجاب عليها فقال: هل من غداء؟ فقالوا: نعم، فأتي بثلاثة أقرصة، فوضع بين يديّ، ثم أخذ الثالث فكسره باثنين، فجعل نصفه بين يديه، ونصفه بين يدي، ثم قال: هل من أدم؟ قالوا: لا، إلا شيء من خل، قال: هاتوه، فنعم الأدم هو».

فهنا القصة إنما حصلت له مع بعض نسائه لا مع أم هانئ، أما قول الألباني: «وفيه قصة أم هانئ لكنها لم تسم». "الصحيحة" (٢٥٧/٥) ففيه نظر، كما هو ظاهر، والله أعلم.

وجاء من طرق عن عطاء، عن جابر، أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" كتاب: الأطعمة (٢/رقم: ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤)، والطبراني في "الكبير" (١٨٤/٢) (رقم: ١٧٤٩).

وأما قوله: «لا يقفريت فيه خل»:

فأخرجه أحمد في "المسند" (٣/٣٥٣) حدثنا محمد بن يزيد، عن حجاج بن أبي زينب، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «نعم الإدام الخل، ما أقفريت فيه خل».

قال الألباني: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم - على ضعف في حفظ حجاج بن أبي زينب - غير محمد بن يزيد الواسطي، وهو ثقة». "الصحيحة" (٢٥٧/٥).

وهذه الجملة شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه ابن حبان في "الثقات" (٦/٧٦) حدثنا الحسن بن سفيان، قال: ثنا أحمد بن عبد الله بن حكيم، قال: ثنا أنس بن عبد الحميد أخو جرير بن عبد

الحميد، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: « ما افتقر بيت فيه خل ».

ورجاله ثقات إلا أنس بن عبد الحميد، ذكره ابن حبان في الثقات في هذا الموضع وأورد له هذا الحديث، وقال عنه أخوه جرير: « لا يُكتب عنه فإنه يكذب في حديث الناس ».

وفي الباب:

١ - عن أم سعد الأنصاري عند ابن ماجه كتاب: الأطعمة، باب: الائتدام بالخل (١١٠٢/٢) (رقم: ٣٣١٨)، وفيه عنبة بن عبد الرحمن ومحمد بن زاذان متروكان، والأول رماه أبو حاتم بالوضع. انظر: "الصحيحة" (٢٥٨/٥).

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه كتاب: الأطعمة (٢/رقم: ٦٦٦)، وفيه نعيم بن حماد ضعيف، وبرقم: (٦٧٠)، وابن عدي في "الكامل" (٨٩٠/٣) وفيه خالد بن يزيد العمري، كذبه أبو حاتم ويحيى، وقال ابن حبان: « يروي الموضوعات عن الأثبات ». انظر: "اللسان" (٣٨٩/٢ - ٣٩١).

٣ - عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه أبو عوانة (رقم: ٦٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢٦٥/١).

وفيه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي متهم. انظر: الميزان (٤١٢/١ - ٤١٣).

٤ - عن أنس رضي الله عنه، أخرجه أبو عوانة (رقم: ٦٦٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٢٦/١ ، ٣٤٠)، والطبراني في "الصغير" (٥٥/١) من طرق تالفة عن أنس.

٥٤ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - عن أم هانئ^(١).

أخبرني محمد بن عيسى الرازي التاجر ببغداد، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا المعافى بن سليمان، ثنا حكيم بن نافع، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أم هانئ وقربة معلقة فشرب قائماً». [٥٤/٤]، ق: (٤/٢٨/ب)، م: (٣٨٧/أ - ب)، ع: (٢٥٣/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن عيسى الرازي التاجر ببغداد:

محمد بن عيسى في طبقة شيوخ الحاكم جماعة، ولم أقف على من وصف بالتاجر وهو من أهل بغداد إلا على: محمد بن عيسى بن الوليد بن قيس أبو النضر التاجر العكبري، ذكره الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٠٢/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٢ - علي بن الحسين بن الجنيد:

أبو الحسن النخعي الرازي المعروف ببلده بالمالكي؛ لكونه جمع حديث مالك الإمام. روى عن: المعافى بن سليمان، وهشام بن عمار، وأبي مصعب الزهري، وأحمد ابن صالح المصري، وجماعة.

روى عنه: ابن أبي حاتم الرازي، وأبو حاتم الشرفي، ودعلج، وأبو أحمد العسال، وجماعة. انظر: "السير" (١٦/١٤).

قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة». "الجرح والتعديل" (١٧٩/٦). وقال الخليلي: «هو حافظ علم مالك، صاحب ديانة». "السير" (١٧/١٤). وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الحجة... كان من أئمة هذا الشأن». "السير" (١٦/١٤).

(١) ليس لأم هانئ رضي الله عنها رواية في هذا الحديث، والحديث لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، والحاكم كثيراً ما يجعل مثل هذا الحديث من رواية الصحابي عمن له ذكر في الحديث، وبعد البحث والتخريج يتبين أن راوي الحديث ليس له في الحقيقة إلا الذكر فقط، وليس له رواية.

وقال أيضاً: «الحافظ الثبت ... كان بصيراً بالرجال والعلل». "تذكرة الحافظ" (٧٦١/٢).

وقال ابن العماد: «الحافظ الكبير الثقة». "الشذرات" (٢٠٨/٢).
توفي سنة مائتين وواحد وتسعين. انظر: "السير" (١٧/١٤)، "الشذرات" (٢٠٨/٢).

٣ - المعافى بن سليمان:

الجزري أبو محمد الرسعي.

روى عن: حكيم بن نافع، وزهير بن معاوية، وعبد الله بن لهيعة، وعيسى بن يونس، وغيرهم.

روى عنه: جعفر الفريابي، وعلي بن الحسين بن الجنيد، وأبو زرعة الرازي، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٦/٢٨ - ١٤٧).

قال أبو بكر بن المقرئ: «ثقة». "تهذيب الكمال" (١٤٧/٢٨).
وقال ابن أبي حاتم: «لم يكتب عنه أبي، وقال: سئل أبو زرعة عنه فذكره بجميل». "الجرح والتعديل" (٤٠١/٨).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٩٩/٩)، وقال: «من أهل رأس العين ... حدثنا عنه محمد بن سعيد بن هلال برأس العين».

قال الذهبي: «الحافظ الصدوق». "السير" (١٢١/١١).

وقال: «ثقة». "الكاشف" (١٣٧/٣).

واختار الحافظ أنه صدوق، وقال: «من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين - ومائتين -»، ورمز له ب (س). انظر: "التقريب" (ص: ٩٥٣).

٤ - حكيم بن نافع:

الرقبي القرشي.

روى عن: عطاء الخراساني، وسالم الأفتس، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عقبة.

روى عنه: أبو سلمة، ومعافى بن سليمان. "الجرح والتعديل" (٢٠٧/٣).

قال ابن معين: « ليس به بأس ». "تاريخ الدوري" (١٢٧/٢)، و"سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٢٠).

وقال أيضاً: « ثقة ». "الكامل" (٦٣٩/٢).

وقال: « ضعيف الحديث ». "رواية ابن طهمان" (ص: ٩٩)، فاختلف فيه قول ابن معين.

وقال الفسوي: « لا بأس به ». "المعرفة والتاريخ" (٤٦٢/٢).

وقال أبو حاتم: « هو ضعيف الحديث، منكر الحديث عن الثقات ».

وقال أبو زرعة: « ليس بشيء ». انظر: "الجرح والتعديل" (٢٠٧/٣).

وقال أيضاً: « واهي الحديث ». "سؤالات البرذعي" (ص: ٣٣٤).

وقال ابن حبان: « كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يُحتج به بما يرويه منفرداً، ضعفه يحيى بن سعيد ». "المجروحين" (٢٤٨/١).

وذكر له ابن عدي عدة مناكير ثم قال: « ولحكيم هذا غير ما ذكرت من الحديث، وهو ممن يكتب حديثه ». "الكامل" (٦٣٩/٢ - ٦٤٠).

وقال أبو الحسن بن المعلم في حديث يرويه حكيم عن هشام بن عروة: « وهذا لا أصل له عن هشام ». انظر: تعليقات الدارقطني (ص: ٧٥).

وقال الساجي: « عنده مناكير ». "اللسان" (٣٤٤/٢).

والخلاصة أن ضعيف.

٥ - موسى بن عقبة:

ابن أبي عياش القرشي الأسدي المطرقي أبو محمد المدني.

روى عن: عبد الله بن دينار، وأبي الزناد، والأعرج، ونافع مولى ابن عمر (ع) وجماعة.

روى عنه السفينان، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، ومالك، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وخلق. انظر: "تهذيب الكمال" (١١٥/٢٩ - ١١٨).

قال ابن حجر: « ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، ولم يصح أن ابن معين

لِيَنَّهُ^(١)، مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعد ذلك [ع] .» "التقريب" (ص: ٩٨٣).

٦ - نافع:

أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة، أو بعد ذلك (ع). "التقريب" (ص: ٩٩٦).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦٣٩/٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُلَيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعَاذٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي بِهِ، بَلَفَظَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ قَائِمًا».

ثم أورد ابن عدي حديثاً آخر من طريق معاذ بن معاذ قال: «وهذان الحديثان بهذا الإسناد غير محفوظين عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر.

قلت: فهذا الحديث من مناكير حكيم بن نافع.

شواهد:

١ - حديث أم سليم رضي الله عنها:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَفِي يَدَيْهَا قَرْبَةٌ مَعْلُوقَةٌ، قَالَتْ: فَشَرِبَ مِنَ الْقَرْبَةِ قَائِمًا، قَالَتْ: فَعَمِدْتُ إِلَى فَمِ الْقَرْبَةِ فَقَطَعْتُهَا».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٧٦/٦، ٤٣١)، وهذا لفظه، والدارمي (١٢٠/١)، والحاثر بن أبي أسامة (٢/رقم: ٥٤٢ - بغية الباحث)، وابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٨٦٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٧٤/٤)، الطبراني في "الكبير" (١٢٦/٢٥ - ١٢٧) (رقم: ٣٠٧)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٤٢٢) (رقم: ٥٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٣٧٩/١١) (رقم: ٣٠٤٣) من طريق زهير بن معاوية وابن جريج وشريك، ثلاثتهم عن عبد الكريم الجزري، عن

(١) مراد الحافظ: أي بإطلاق، وإلا فقد جاءت عن ابن معين عبارة تضعيف فيه، لكنها من التضعيف المقيّد بنافع، وأيضا هي تضعيف نسبي بالنسبة لمالك وعبيد الله بن عمر في نافع، فلا شك أنهما أوثق منه في نافع، والله أعلم.

البراء بن زيد - ابن ابنة أنس - عن أنس، عن أمه أم سليم به.
وهذا الإسناد فيه: البراء بن زيد، قال الهيثمي: «فيه البراء بن زيد لم يضعفه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح». «مجمع الزوائد» (٨٢/٥).
وقال الذهبي: «ما روى عنه سوى عبد الكريم الجزري». «الميزان» (٣٠١/١).
ولذا قال ابن حزم: «مجهول». «تهذيب التهذيب» (٢٦٩/١).
 وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧٧/٤) على عادته في توثيق المجهولين.
وقال الحافظ: «مقبول». «التقريب» (ص: ١٦٤).
وقد جاء الحديث عن أنس:

فقد أخرج أحمد في «المسند» (١١٩/٣) عن وكيع، عن سفيان.
والترمذي في «المشائل» (ص: ٢٧٣) (رقم: ٢١٤) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج.
والحارث بن أبي أسامة (٢/رقم: ٥٤٣ - بغية الباحث) حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، كلاهما عن عبد الكريم، عن البراء بن زيد، عن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ دخل على أم سليم ...»، الحديث.
وقد جاء من غير طريق البراء:

فأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٤/٤)، وفي «المشكّل» [رقم: ٢١١٠] وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص: ٢٤٦) (رقم: ٧١٢)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٧٩/١١ - ٣٨٠) (رقم: ٣٠٤٤) من طريق أبي غسان وعثمان بن أبي شيبة، كلاهما عن شريك، عن حميد، عن أنس به نحوه.
وهذا الإسناد فيه شريك سيئ الحفظ.

وقد تعقب المزي حديث أنس من رواية ابن جريج، بأنه رواه جماعة عنه، وجماعة عن زهير بن معاوية، واتفقوا كلهم على أنه من مسند أم سليم. انظر: «تحفة الأشراف» (٩٩/١).

قلت: وليست هذه بعلّة قاذحة، فالحديث إذا ثبت عن الصحابي لا يضر الاختلاف فيه، وعليه فالحديث بطريقه حسن لغيره إن شاء الله. انظر: «مختصر المشائل»: للألباني (ص: ١١٦).

وقال فيه: « ثم وجدت له شاهداً من حديث عائشة، فهو به صحيح، أخرجه أحمد ».

٢ - حديث كبشة الأنصارية رضي الله عنها:

« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخل عليها وعندما قربة، فشرب وهو قائم ».

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٣٤/٦)، والترمذي كتاب: الأشربة، باب: الرخصة في ذلك (٢٧٠/٤) (رقم: ١٨٩٢)، وفي "الشماثل" (ص: ٢٧٣) (رقم: ٢١٢)، وابن ماجه كتاب: الأشربة، باب: الشرب قائماً (١١٣٢/٢) (رقم: ٣٤٢٣)، والحميدي في "المسند" (١٧٢/١) (رقم: ٣٥٤)، وأبو يعلى كما في "الإصابة" (٣٨٢/٤)، و"الأجوبة المرضية" (٢٣٢/١)، وعنه وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) كتاب: الأشربة، باب: إباحة شرب الماء إذا كان قائماً (١٣٨/١٢) - ١٣٩ (رقم: ٥٣١٨)، وسعيد بن منصور كما في "الأجوبة المرضية" (٢٣٢/١)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ" (ص: ١٩٢) (رقم: ٣٠٢ - ت: كمال قالمي)، ومن طريقه ومن أخرى ابن عبد البر في الاستيعاب (١٩٠٧/٤) كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن جدته كبشة به.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح غريب ».

وقد جاء من غير طريق سفيان:

فقد أخرج ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٤٢٣) (رقم: ٥٨٨)، وابن منده كما في "الإصابة" (٣٨٢/٤) من طريق عبد العزيز بن الحصين، عن يزيد به، عن جدته البرصاء.

قال الحافظ ابن حجر: « وكأنه لقبها ».

قلت: أراد حين وصفها بالبرصاء، وقد قال ابن عبد البر: « كبشة الأنصارية، وتعرف بالبرصاء ». "الاستيعاب" (١٩٠٧/٤).

وقد خالف ابن عيينة وابن حصين: ابن لهيعة، فرواه عن يزيد بن عبد الرحمن، عن جدته كلثم به.

أخرجه ابن وهب كما في "الإصابة" (٣٨٢/٤)، وأبو موسى المديني كما في "الأجوبة المرضية" (٢٣٣/١). قال السخاوي: « بسند حسن ».

قلت: ابن لهيعة ضعيف، وقد خالف الثقات في اسم صاحبيه، فقوله: « جدته كلثم » منكر، والصحيح أنها كبشة الأنصارية.

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها:

« أن النبي ﷺ دخل على امرأة من الأنصار، وفي البيت قربة معلقة، فاختنثها^(١)، وشرب وهو قائم ».

أخرجه أحمد في "المسند" (١٦١/٦)، ثنا الهيثم بن جميل، قال: ثنا محمد بن مسلم، قال: ثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة به.

قال الهيثمي: « رجاله ثقات ».

"المجمع" (٨٢/٥)، وكذا قال السخاوي في "الأجوبة المرضية" (٢٢٩/١).

قلت: وفي الباب عن عبد الله بن أنيس، أخرجه أبو داود كتاب: الأشربة، باب: اختنث الأسقية (١١١/٤)، والترمذي كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (أي الاختنث) (٢٧٠/٤) (رقم: ١٨٩١)، وقال: « هذا حديث ليس إسناده يصح، وعبد الله بن عمر العمري يضعف في الحديث، ولا أدري سمع من عيسى أم لا ».

وأما شرب النبي ﷺ قائماً فثابت في الصحيحين وغيرهما.

١ - حديث علي رضي الله عنه: « أنه أتني بماء فشرب قائماً، فقال: إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت ».

أخرجه البخاري كتاب: الأشربة، باب: الشرب قائماً (رقم: ٥٦١٥، ٥٦١٦).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: « شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم ».

(١) اختنث الأسقية: أورد البخاري معناه في "الصحيح" كتاب: الأشربة، باب: اختنث الأسقية بعد حديث (رقم: ٥٦٢٦) قال: قال عبد الله: قال معمر أو غيره: هو الشرب من أفواهها. وأصل الاختنث: ثني فم السقاء إلى الخارج والشرب منه. انظر: النهاية (٨٢/٢).

أخرجه البخاري في الباب السابق، (رقم: ٥٦١٧)، ومسلم كتاب: الأشربة، باب: الشرب من زمزم قائماً (رقم: ٢٠٢٧).

قلت: وفي الباب عن:

- عبد الله بن عمرو بن العاص، عند الترمذي (٢٦٧/٤) (رقم: ١٨٨٣)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد (١٧٤/١، ١٧٩، ٢٠٦، ٢١٥)، وابن شاهين في النسخ والمنسوخ (رقم: ٥٨٤)، وقال الألباني: «إسناده حسن». "المشكاة" (٢/رقم: ٤٢٧٦).

- سعد بن أبي وقاص، عند الطحاوي (٢٧٣/٤)، الطبراني في "الكبير" (١٧٤/١) (رقم: ٣٣٢)، والبزار (٣٤٣/٣) (رقم: ٢٨٩٨ - كشف الأستار). قال الهيثمي: «... رجاله ثقات». "المجمع" (٨٣/٥).

- حسين بن علي، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وأبو هريرة، وأم الفضل، وغيرهم^(١). انظر: "الأجوبة المرضية" (١/٢٢٣ - ٢٣٤)، "ومجمع الزوائد" (٨٣/٥).

(١) هذه الأحاديث كلها من فعله ﷺ، وقد جاء النهي عن الشرب قائماً من قوله ﷺ في "صحيح مسلم" كتاب: الأشربة، باب: كراهية الشرب قائماً (رقم: ٢٠٢٤) من حديث أنس، و(برقم: ٢٠٢٥) من حديث أبي سعيد، و(برقم: ٢٠٢٦) من حديث أبي هريرة. وجاء النهي عن اختناث الأسقية في الصحيحين من حديث أبي سعيد، وفي البخاري من حديث أبي هريرة، وابن عباس كتاب: الأشربة، باب: اختناث الأسقية. وقد اختلفت مسالك العلماء في هذه الأحاديث ما بين مرجح لبعضها، أو مدع النسخ، أو جامع، أو مضعف. انظر: "فتح الباري" (١٠/٨٥ - ٨٨، ٩٣ - ٩٤).

٥٥ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روي حديث لولد أم هانئ، عن آبائهم، عنها:

أخبرني أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ الأسدي بهمدان، ثنا إبراهيم بن الحسين بن أبي مصعب ومحمد بن عبيد الله بن رواد قالوا: ثنا عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، حدثني سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة عن أبيه عن جده جعدة بن هبيرة قال: سمعت أمي أم هانئ بنت أبي طالب قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تعالى فضل قريشاً بسبع خصال لم يعطها أحداً قبلهم ولا يعطيها أحداً بعدهم: فيهم النبوة وفيهم الحجابة وفيهم السقاية، ونصرهم على الفيل وهم لا يعبدون [إلا]»^(١) الله، وعبدوا الله عشر سنين لم يعبد غيرهم، ونزلت فيهم سورة لم يشرك فيها غيرهم: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. [٥٤/٤]، ق: (٤/٢٨ ب - ١/٢٩ أ)، م: (٣٨٧ ب)، ع: (٢/٢٥٣ أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الأسدي الحافظ:

حدث عن إبراهيم بن ديزيل، ومحمد بن صالح، وإبراهيم الحربي وغيرهم. قال صالح بن أحمد: «كتبنا عنه، وهو صدوق بصير بالأنساب» انظر: السير (٣٨٠/١٥).

وقال الخليلي: «ثقة». الإرشاد (٦٥٩/٢).

توفي سنة اثنتان وأربعون وثلاثمائة. انظر: الشذرات (٣٦٢ - ٣٦١/٢).

٢ - إبراهيم بن الحسين بن أبي مصعب:

٣ - محمد بن عبد الله بن رواد:

لم أقف له على ترجمة.

٤ - عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق:

موضع الالتقاء مع الإسناد المحكوم عليه.

(١) ليست في النسخ الثلاث، وحذفها هو الصواب.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في مستدركه (٥٣٦/٢) حدثنا بكر محمد بن حمدان الصيرفي، ثنا أحمد بن عبيد الله النرسي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل، حدثني عثمان بن عبيد الله بن أبي عتيق به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

قال الذهبي: « قلت: يعقوب ضعيف، وإبراهيم صاحب مناكير هذا أنكرها ».

٥٦ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روي عن يحيى بن جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار الزاهد العدل، ثنا أحمد بن محمد بن نصر، ثنا [أبو نعيم]^(١)، ثنا مسعر، عن أبي العلاء العبدى - وهو هلال بن خباب - عن يحيى بن جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ قالت: «إن كنت لأسمع قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الليل وأنا على عريش أهلي». [٥٤/٤]، ق: (٤/٢٩/١)، م: (٣٨٧/ب)، ع: (٢٥٣/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن دينار الزاهد العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠).

٢ - أحمد بن محمد بن نصر:

بهذا الاسم جماعة، وتقدم أنه وصف باللباد، وفي ترجمة محمد بن نصر اللباد قالوا: حدث عنه ابنه أبو نصر أحمد، فلعله هذا، ولم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً. انظر: "الإكمال" لابن ماكولا (١٥٠/٧)، و"الأنساب" للسمعاني (١٢٤/٥).

٣ - أبو نعيم:

هو الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم الملائى، مشهور بكنته، ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة ثمان عشرة، وقيل: تسع عشرة ومائتين، [ع]. انظر: "التقريب" (ص: ٧٨٢).

٤ - مسعر:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٨).

٥ - أبو العلاء العبدى هلال بن خباب:

البصري، سكن المدائن، ومات بها.

(١) في المطبوع: «ابن نعيم»، وفي النسخ الثلاث: «أبو نعيم».

روى عن: الحسن بن محمد بن الحنفية، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر، ويحيى بن جعدة بن هبيرة، وغيرهم.

روى عنه: الثوري، ومسعر، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله، ويونس بن أبي إسحاق، وعدة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٣٠/٣ - ٣٣١).

أغلب العلماء على أنه ثقة، فقد وثقه أحمد "الجرح والتعديل" (٧٥/٩)، وابن معين "تاريخ الدوري" (٦٢٣/٢)، و"سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٣٤٢)، و"سؤالات الدارمي" (ص: ٢٢٣)، و"تاريخ بغداد" (٧٤/١٤)، وأبو حاتم "الجرح والتعديل" (٧٥/٩)، والفسوي "المعرفة والتاريخ" (٩٠/٣)، وابن حبان في "الثقات" (٥٧٤/٧) وقال: «يخطئ ويخالف»، وابن شاهين "تاريخ أسماء الثقات" (ص: ٣٤٦)، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٧٤/١٤)، والذهبي في "الكاشف" (٢٠٠/٣).

وقد وُصف بالتغير في آخر عمره، وصفه بذلك: القطان كما في "التاريخ الكبير" (٢١٠/٨)، و"الصغير" (٩٨/٢)، والفسوي في "المعرفة" (٩٠/٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣٤٧/٤)، والساجي وأبو أحمد الحاكم كما في "تهذيب التهذيب" (٥٢/٦). وقد أنكر ابن معين اختلاطه وتغيره. انظر: "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٣٤٢). وقال أبو حاتم: «كان يقال تغير قبل موته من كبر السن». "الجرح والتعديل" (٧٥/٩).

والذي يظهر أنه حصل له تغير قبل موته لم يصل إلى حدّ الاختلاط، وهذا ما ارتضاه ابن حجر، ولعله لذلك أطلق فيه بعضهم أن في حديثه وهماً كما قال العقيلي والساجي. انظر: "الضعفاء" (٣٤٧/٤)، "تهذيب التهذيب" (٥٢/٦).

وشذّ ابن حبان فقال: «كان ممن اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أنه لا يجرح في فعله ذلك». "المجروحين" (٨٧/٣).

وأقل أحواله ما اختاره ابن حجر فقال: «صدوق تغير بآخره، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين [٤]». "التقريب" (ص: ١٠٢٦).

٦ - يحيى بن جعدة بن هبيرة:

ابن أبي وهب بن عمرو المخزومي القرشي.

روى عن: خباب بن الارت، وكعب بن عجرة، وجدته أم هانئ، وعدة من الصحابة رضوان الله عليهم.

روى عنه: عمرو بن دينار، ومجاهد بن جبر، وهلال بن خباب، وأبو الزبير المكي، وعدة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣١/٢٥٣ - ٣٥٤).

قال أبو حاتم والنسائي: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٩/١٣٣)، "تهذيب الكمال" (٣١/٢٥٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥/٥٢٠ - ٥٢١).

وقال الذهبي: « ثقة ». "الكاشف" (٣/٢٢١).

وقال ابن حجر: « ثقة، وقد أرسل عن ابن مسعود ونحوه، من الثالثة ». ورمز له (د تم س ق). "التقريب" (ص: ١٠٥١)،

إسناد المصنف: فيه أحمد بن محمد بن نصر لم يذكر يجرح أو تعديل.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص: ١٥٠) (رقم: ٢٣٢ - كمال) عن أبي نعيم.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٣٤٤) عن فهد، ثنا أبو نعيم.

والطبراني في "الكبير" (٢٤/٤١٠ - ٤١١) (رقم: ٩٩٧) حدثنا عبد العزيز، ثنا

أبو نعيم.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٦/٣٤٣، ٤٢٤) من طريق أبي معاوية ووكيع.

والنسائي كتاب: الافتتاح، باب: رفع الصوت بالقرآن (٢/١٧٨ - ١٧٩)

(رقم: ١٠١٣)، وفي "الكبرى" (كتاب: صفة الصلاة، باب: رفع الصوت بالقراءة

(١/٣٤٧) (رقم: ١٠٨٦) من طريق وكيعة.

وابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب: الصلوات، باب: ما قالوا في قراءة الليل

كيف هي؟ (رقم: ٣٦٧٢)، وعنه ابن ماجه كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما

جاء في القراءة في صلاة الليل (رقم: ١٣٤٩) من طريق وكيعة.

وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٥/٢٠ - ٢١) (رقم: ٢١١٧، ٢١١٨،

٢١١٩) عن وكيعة وسفيان ومحمد بن بشر العبدي.

والتزمذي في "الشماثل" (ص: ٣٩١) (رقم: ٣٢٠) من طريق وكيع.
الطبراني في "الكبير" (٤١١/٢٤) (رقم: ٩٩٨) من طريق سفيان.
وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (ص: ١٩٧) (رقم: ٥٥٢) من طريق محمد بن بشر ووكيع.

خمسهم، عن مسعر به نحوه.

لكن في طريق سفيان عند إسحاق: «عن مسعر عن حدثه»، وعند
الطبراني: «عن مسعر، عن رجل»، وجميع هذه الروايات مبينة أنه هلال بن خباب.
لكن أخرج البيهقي في "دلائل النبوة" (٢٥٧/٦) من طريق علي بن حرب،
عن سفيان، عن مسعر، عن عمرو بن دينار به.

فصرح علي باسم المبهمة مخالفاً بذلك لإسحاق بن راهويه، وابن أبي عمر
العدني، وهما أوثق منه، فقله هنا: «عمرو بن دينار» شاذ، والله أعلم.

قال البوصيري عن سند ابن ماجه: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات».
"مصابيح الزجاجة" (٤٣٧/١).

قلت: وهو كما قال.

وقال الألباني عن سند الترمذي في "الشماثل": «إسناده حسن صحيح».
"مختصر الشماثل" (ص: ١٦٧).

قلت: يريد أن السند حسن، والمتن صحيح بشاهده الآتي، وهذا اصطلاح له
نص عليه في مقدمة اختصاره (ص: ٩).

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٤١/٦ - ٣٤٢) عن عبد الصمد.

والبيهقي في "الدلائل" (٢٥٧/٦) من طريق أبي النعمان (عارم)، كلاهما عن
ثابت بن يزيد عن هلال به نحوه، وفيه: «في جوف الليل عند الكعبة».

وأخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص: ١٥١) (رقم: ٢٣٣ - كمال) عن عفان.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٤٤/١) من طريق أسد بن موسى.

والطبراني في "الكبير" (٤١١/٢٤) (رقم: ٩٩٩) من طريق يحيى الحماني،

ثلاثهم عن قيس بن الربيع، عن هلال بن خباب، به نحوه.

شواهد:

يشهد له حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كانت قراءة رسول الله ﷺ بالليل قدر ما يسمعه من في الحجرة، وهو في البيت ».

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٧١/١)، وأبو داود كتاب: الصلاة، باب: في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٨١/١) (رقم: ١٣٢٧)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٣ - ١١).

وأخرجه الترمذي في "الشمائل" (ص: ٣٩٢ - ٣٩٣) (رقم: ٣٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٤٤/١)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (ص: ١٩٦) (رقم: ٥٤٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥٣٧/٢) (رقم: ٢٦٠٧) من طرق عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس به. قال الألباني: « إسناده حسن صحيح ». "مختصر الشمائل" (ص: ١٦٩).

وجاء الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٧/٢ - ١٨٨) (رقم: ١١٥٧)، وعنه وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٣١٨/٦ - ٣١٩) (رقم: ٢٥٨١) نا يونس بن عبد الأعلى، نا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث (ح) وثنا سعيد بن عبد الله ابن عبد الحكم، ثنا أبي، أخبرنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مخزومة بن سليمان: أن كريباً مولى ابن عباس أخبره قال: سألت ابن عباس فقلت: ما صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ قال: « كان يقرأ في بعض حجره فيسمع من كان خارجاً ».

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١١/٣) من طريق ابن بكير به.

قال محقق ابن خزيمة: « إسناده حسن ». "الصحيح" (١٨٩/٢).

وأخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (ص: ١٩٨) (رقم: ٥٥٤) من طريق عبد الله بن عبد الله الأموي، عن مخزومة به بلفظ: « كان يقرأ في حجرته قراءة، لم شاء حافظ أن يحفظها لفعل ».

قلت: فيه عبد الله الأموي، لين الحديث كما قال الحاف في "التقريب"

(ص: ٥١٩)، وقد خالف سعيد بن أبي هلال، فحديثه منكر، والمعروف هو لفظ سعيد.

ومن نساء قريش اللاتي روين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بنت قيس

٥٧ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روى جابر بن عبد الله عن فاطمة بنت قيس:

حدثنا إسماعيل بن علي الخطبي ببغداد، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبدوس بن كامل، قالوا: ثنا وهب بن بقية الواسطي، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس قالت: «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المستحاضة فقال: تقعد أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلّي عند طهرها». [٥٥/٤ - ٥٦]، ق: (٤/٢٩/ب)، م: (٣٨٧/ب)، ع: (٢/٢٥٣/ب - ٢٥٤/أ).

رجال الإسناد:

١ - إسماعيل بن علي الخطبي ببغداد:

ابن إسماعيل بن يحيى بن بيان أبو محمد الخطبي^(١).

سمع من الحارث بن أبي أسامة، وبشر بن موسى الأسدي، وعبد الله بن أحمد ابن حنبل، وغيرهم.

روى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وغيرهما. انظر: "تاريخ بغداد" (٦/٣٠٤ - ٣٠٥).

قال الدارقطني: «ما أعرف منه إلا خيراً، كان يتحرى الصدق». "سؤالات السهمي" (ص: ١٧٥). وقال مرة: «ثقة»..

وقال الخطيب: «كان فاضلاً عارفاً بأيام الناس وأخبار الخلفاء، وصنف تاريخاً كبيراً على ترتيب السنين». "تاريخ بغداد" (٦/٣٠٥).

وقال السمعاني: «كان صدوقاً ثقة عاقلاً لبيباً فطناً». "الأنساب" (٢/٣٨٢).

(١) قال السمعاني: «ظني أن هذه النسبة إلى الخطب وإنشائها». "الأنساب" (٢/٣٨٢).

توفي سنة خمسين وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (٣٠٦/٦).

٢ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - محمد بن بن عبدوس بن كامل:

أبو أحمد السلمي السراج، يقال: إن اسم أبيه عبد الجبار، ولقبه عبدوس.

سمع: علي بن الجعد، وأبا بكر بن أبي شيبة، وحجاج بن الشاعر.

روى عنه: أحمد بن سلمة النجاد، وجعفر الخلدي، ودعلج بن أحمد، وغيرهم.

انظر: "تاريخ بغداد" (٣٨١/٢ - ٣٨٢).

قال ابن المنادي: « كان من المعدودين في الحفظ وحسن المعرفة بالحديث، أكثر الناس عنه لثقته وضبطه، وكان كالأخ لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

قال الخطيب: « كان من أهل العلم والمعرفة والفضل ». المصدر السابق (٣٨١، ٣٨٢/٢).

قال الذهبي: « الإمام الحجة الحافظ ». "السير" (٥٣١/١٣).

توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين. "تاريخ بغداد" (٣٨٢/٢).

٤ - وهب بن بقية:

ابن عثمان بن سابور الواسطي أبو محمد المعروف بـ (وهبان).

روى عن: جعفر بن سليمان الضبعي، وخالد بن عبد الله الواسطي، وهشيم ابن بشير وجماعة.

روى عنه: مسلم، وأبو داود، وعبد الله بن أحمد، ومحمد بن عبدوس، وأبو زرعة، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (١١٥/٣١ - ١١٦).

قال الحافظ ابن حجر: « ثقة من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين [ومائتين] ». ورمز له (م د س). "التقريب" (ص: ١٠٤٣).

٥ - جعفر بن سليمان الضبعي:

روى عن: ثابت البناني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ومحمد بن المنكدر، وعدة.

روى عنه: الثوري، وابن مهدي، وعبد الرزاق، ومسدد، ووهب بن بقية، وعدة. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٣/٥ - ٤٦).

وأغلب العلماء على أنه ثقة في نفسه، إلا أنهم نقموا عليه التشيع الذي لم يكن يدعو إليه، فلذا تكلم فيه بعضهم.

فقد وثقه ابن معين. "تاريخ الدوري" (٨٦/٢)، و"سؤالات ابن طهمان" (ص: ٦٨).

وابن سعد. "الطبقات" (٢٨٨/٧). وقال: «وبه ضعف، وكان يتشيع».

وابن المديني "تهذيب التهذيب" (٣٨٢/١).

والجوزجاني. "الشجرة" (ص: ١٨٤)، وقال: «روى أحاديث منكورة».

والعجلي. "معرفة الثقات" (٢٦٩/١).

وابن حبان في "الثقات" (١٤٠/٦) وقال: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بخبره».

وقال أحمد: «لم يكن به بأس». "سؤالات أبي داود" (ص: ٣٤٠)، وانظر: "الجرح والتعديل" (٤٨١/٢).

وقال ابن عدي: «... وهو حسن الحديث ... أرجو أنه لا بأس به ... وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه، وكان يحيى القطان لا يكتب حديثه». "تاريخ الدوري" (٨٦/٢)، وكان يستضعفه. "الكامل" (٥٦٨/٢).

وقال البخاري في "الضعفاء": «يخالف في بعض حديثه». "تهذيب التهذيب" (٣٨١/١).

وقال ابن عمار: «ضعيف».

قال ابن شاهين: «وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه ومن يحيى بن سعيد في تركه لعله المذهب». "المختلف فيهم" لابن شاهين (ص: ٦). ونقله ابن حجر بالمعنى. انظر: "تهذيب التهذيب" (٣٨٢/١).

وقال البزار: «لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في الخطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعته، وأما حديثه فمستقيم». "تهذيب التهذيب" (٣٨٢/١).

وقال الذهبي: « ثقة فيه شيء مع كثرة علومه ». "الكاشف" (١٢٩/١).
وقال: « وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر ». "الميزان"
(٤١٠/١).

قلت: فانفراده بالناكير هو الذي أنزله إلى رتبة الصدق، ولذا قال ابن حجر:
« صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين [ومائتين] ». ورمز له (بخ م ٤). "التقريب" (ص: ١٩٩).

٦ - ابن جريج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، الأموي مولا هم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها [أي ومائة]. "التقريب" (ص: ٦٢٤).

وكان قبيح التدليس لا يدلّس إلا عن الضعفاء. انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٠٣/٣)، و"طبقات المدلسين" (ص: ٤١)، وجعله في المرتبة الثالثة.

وروايته عن أبي الزبير عند الجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤٣/١٨).

٧ - أبو الزبير:

هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي المكي. روى عن: جابر بن عبد الله (ع)، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وجماعة.

روى عنه: أيوب السخيتاني، والسفيانان، وشعبة، وابن جريج (ع)، والليث، ومالك، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٠٢/٢٦ - ٤٠٣). وقد اختلف فيه:

فوثقه يحيى بن معين. "الجرح والتعديل" (٢٧٦/٨)، و"تاريخ الدارمي" (٢٠٣، ١٩٧).

ويعقوب بن شيبة. "تهذيب الكمال" (٤٠٨/٢٦).

والنسائي. المصدر السابق (٤٠٩/٢٦).

- وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٥١/٥ - ٣٥٢).
- والعجلي. "معرفة الثقات" (٢٥٣/٢).
- وقال ابن عدي: « وهو في نفسه ثقة ». "الكامل" (٢١٣٧/٦).
- وابن المديني. "سؤالات ابن أبي شيبة" (ص: ٨٧).
- وابن سعد في "الطبقات" (٤٨١/٥).
- وقال أحمد: « ليس به بأس ». "الجرح والتعديل" (٧٦/٨).
- وقال الساجي: « صدوق حجة في الأحكام ». "تهذيب التهذيب" (٢٨٣/٥).
- وكان ابن عينة يستضعفه. انظر: "الجرح والتعديل" (٧٥/٨).
- وتركه شعبة لترجيحه الميزان ولافتزائه على رجل فخاصمه، ولتزئيه بزي الشرط، ولعدم إحسانه الصلاة. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (١٣٠/٤ - ١٣١).
- ولذا قال ابن سعد: « إن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه في معاملة ». "الطبقات" (٤٨١/٥).
- قلت: وهذا مما لا يجرح به الشخص.
- وقال أبو حاتم: « يكتب حديثه ولا يحتج به ».
- وقال أبو زرعة - وسأله ابن أبي حاتم -: « يُحتج بحديثه؟ قال: إنما يُحتج بحديث الثقات ». انظر: "الجرح والتعديل" (٧٦/٨).
- والخلاصة: أنه في نفسه ثقة، وأغلب العلماء على ذلك، وما جرح به فليس بقادح في حفظه وضبطه، وأما عدالته فلعل له عذراً فيما عمل، وعلم من شعبة أنه يجرح بأدنى سبب مما ليس جارحاً عند العلماء. انظر: بعض اعتذارهم عنه في "المغني" (٦٣٢/٢)، وبيان الوهم (٣٢/٤ - ٣٢٣)، و"ثقات" ابن حبان (٣٥٢/٥).
- وأبو الزبير مع ثقته في نفسه، لكنه يدلّس، وصفه بذلك النسائي والذهبي والعلائي وابن حجر وغيرهم. انظر: "الكاشف" (٨٤/٣)، و"جامع التحصيل" (ص: ١١٠)، و"طبقات المدلسين" (ص: ٤٥)، وعدّه في الثالثة ممن ردّه قوم فلم يقبلوا تدليسه وقبله آخرون.

وقد روى عن جابر فأكثر، وحديثه عنه في الكتب الستة، لكن البخاري أخرج عنه مقروناً بغيره. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٠٢/٢٦ - ٤١١).

ومن العلماء من لم يقبل روايته عن جابر إلا ما صرح فيه بالسماع أو كان من طريق الليث؛ لأنه يبين له سماعه، ولم يحدث عنه من حديث جابر إلا ما علم له على سماعه به. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (١٣٣/٤)، و"الكامل" (٢١٣٦/٦).

ومنهم ابن حزم. انظر: "الميزان" (١٦٢/٥)، و"المغني" (٦٣٣/٢).

والكلام في رواية أبي الزبير عن جابر مشهور. انظر: "الميزان" (١٦٤/٥)، و"جامع التحصيل" (ص: ١١٠)، و"بيان الوهم والإيهام" (٢٩٧/٤ - ٢٩٨، ٣١٤)، و"الأحكام الوسطى" (١٩/٢)، و"دراسات علمية في صحيح مسلم" (ص: ٥٩ - ٧٣).

٨ - فاطمة بنت قيس:

أورد الحاكم هذا الحديث على أنه لفاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس، فقال: «ومن نساء قريش اللاتي روين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فاطمة بنت قيس بن وهب بن ثعلبة بن وائل بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر»، ثم أورد لها حديث أمر النبي ﷺ لها بالانتقال إلى بيت ابن أم مكتوم، ثم حديث استشارتها النبي ﷺ حين خطبها معاوية وأبو جهم، ثم أورد لها هذا الحديث والحديثين الآتين. انظر: "المستدرک" (٥٥/٤).

وقد وهم الحاكم في إيراد هذا الحديث لها، فإنه معروف بفاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية. انظر: "الإصابة" (٣٦٩/٤).

وقد قال بعض العلماء: إن اسم أبي حبيش: قيس. انظر: "الإصابة" (٣٧٣/٤)، ونص عليه في "أطراف المسند" (٣٤٧/٩)، وكذا في "التقريب" (ص: ١٣٦٧)، وقال: «لها حديث في الاستحاضة»، والمزي في "التحفة" (٤٦٠/١٢).

قلت: فلعل الوهم جاء الحاكم من هنا، والله أعلم.

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه عننة ابن جريج وأبي الزبير.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٥/١، ٣٥٥) عن الحاكم، عن أبي

بكر بن إسحاق، عن موسى بن إسحاق، عن وهب به بلفظ: «تقعد أيام أقرأها ثم تغتسل عند كل طهر ثم تحتشي ثم تصلي».

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢١٧/٣) (رقم: ٢٩٦٠) عن إبراهيم ابن أيوب الواسطي، عن وهب به، وفيه: «عن جابر: أن فاطمة بنت قيس قالت: سألت ...»، الحديث.

فعندهما أنه من مسند فاطمة بنت قيس وليس كذلك، ولعل هذا وهم من الحاكم والله أعلم، فقد أخرجه عنه البيهقي كما هنا، أما الطبراني فقد أخرجه في "الصغير" (٨٦/١) عن إبراهيم الواسطي به عن جابر: «أن فاطمة سألت رسول الله ﷺ ...»، الحديث فجعله من مسند جابر^(١)، وهو كذلك عند كل من أخرجه.

فقد أخرجه الدارقطني في "سننه" (٢١٩/١) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٥/١) حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا قطن بن نسير الغبري، نا جعفر بن سليمان به بلفظ: «تقعد^(٢) أيام أقرأها ثم تغتسل في كل يوم عند كل طهور وتصلي».

قال البيهقي: «وكذلك رواه عبد السلام بن مطهر^(٣)، عن جعفر، وقال وهبان بن بقية: «تغسل عند كل طهر»، وأخرجه أبو يعلى كما في "المطالب العالية" (١٢٠/١) (رقم: ٢١٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥٧٠/٢ - ٥٧١) أخبرنا أبو علي، كلاهما عن الحسن بن عمر بن شقيق، عن جعفر بن سليمان به بلفظ: «عُدِّي أيام أقرأك، وأمرها أن تحتشي وتصلي وتغتسل لكل طهر».

وهذا الحديث خطأ، أخطأ فيه جعفر بن سليمان حيث دخل عليه إسناد في إسناده، وقد بين ذلك أغلب مخرجيه، وغيرهم من الأئمة:

قال عبد الله بن أحمد: «وسئل - أي أبوه - عن حديث أبي الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس في المستحاضة؟ قال: ليس بصحيح، أو ليس له أصل يعني: حديث جعفر بن سليمان عن ابن جريج». "العلل ومعرفة الرجال" (١٣١/٢ - التركية).

(١) وكذلك هو في مجمع الزوائد (٢٨٥/١)، وفي مجمع البحرين (٣٩٣/١) (رقم: ٥٠٦) مما يدل على وجود خطأ في المطبوع من الأوسط.

(٢) عند الدارقطني: «تعد»، وفي "الإتحاف" لابن حجر (٤٣٩/٣) وعزاه إليه: «تعتد».

(٣) لم أقف عليه مسنداً.

وقال ابن أبي حاتم: « سألت عن حديث رواه جعفر بن سليمان عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: سألت فاطمة بنت أبي حبيش رسول الله ﷺ ... وذكره؟ قال أبي: هذا ليس بشيء ». "العلل" (٥٠/١) (رقم: ١٢٠).

وقال الطبراني: « لم يرو عن ابن جريج إلا جعفر ». "الأوسط" (٢١٧/٣)، و"الصغير" (٨٦/١).

وقال أبو بكر بن إسحاق: « جعفر بن سليمان فيه نظر، ولا يعرف هذا الحديث لابن جريج، ولا لأبي الزبير من وجه غير هذا، ويمثله لا تقوم حجة، واختلف عليه فيه ». "السنن الكبرى" للبيهقي (٣٥٦/١).

وقال ابن عدي بعد إيراده الحديث في ترجمة جعفر بن سليمان: « وهذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا الإسناد غير جعفر بن سليمان، ويقال: إنه أخطأ فيه أراد به إسناداً آخر عن ابن جريج، لعله يرويه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فلعل جعفرأ أراد هذا الحديث فأخطأ عليه، فقال: عن أبي الزبير، عن جابر^(١) ». "الكامل" (٥٧١/٢).

وقال الدارقطني: « تفرد به جعفر بن سليمان، ولا يصح عن ابن جريج عن أبي الزبير، وهم فيه، وإنما هي فاطمة بنت أبي حبيش ». "السنن" (٢١٩/١).

وقال البيهقي: « لا يعرف إلا من جهة جعفر بن سليمان ».

فظهر بهذا أن هذا الحديث خطأ، دخل فيه إسناد في إسناد، وقد جاء حديث جابر من طريق أخرى:

فقد أخرج أبو يعلى في "مسنده" كما في "نصب الراية" (٢٠٣/١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٧/١)، وفي "المعرفة" (٣٨٠/١ - ٣٨١) (رقم: ٤٨٩)، وفي "الخلافات" (٤٥٨/٣ - ٤٥٩) (رقم: ١٠٨٦).

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٦٦/٢ - ١٦٧) (رقم: ١٥٩٧) عن أحمد بن القاسم الطائي، كلاهما عن بشر بن الوليد الكندي، عن أبي يوسف القاضي، عن

(١) السند الذي أراده جعفر فأخطأ فيه: عن ابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، في حديث فاطمة، وسيأتي إن شاء الله.

عبد الله بن علي الإفريقي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر: « أن النبي ﷺ أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ».

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي أيوب الإفريقي وهو عبد الله بن علي إلا أبو يوسف ». "الأوسط" (١٦٧/٣).

وقال البيهقي: « تفرد به أبو يوسف عن عبد الله بن علي أبي أيوب الإفريقي، وأبو يوسف ثقة إذا كان يروي عن ثقة ». "السنن الكبرى" (٣٤٧/١).

وقال: « الإفريقي لم يحتج به صاحبنا الصحيح، وابن عقيل مختلف في جواز الاحتجاج به ». "المعرفة" (٣٨١/١).

وقال ابن حجر: « رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف ». "التلخيص الحبير" (١٦٩/١).

وأما حديث فاطمة بنت أبي حبيش:

فقد جاء من طرق عنها لا تخلو من ضعف:

١ - ما أخرجه النسائي كتاب: الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (١٢٣/١، ١٨٥) (رقم: ٢١٥، ٣٦٢)، وأبو داود - واللفظ له - كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (١٩٧/١) (رقم: ٢٨٦).

والدارقطني كتاب: الحيض (٢٠٦/١ - ٢٠٧) عن المحاملي، وأبي سهيل بن زياد.

والحاكم في "المستدرک" (١٧٤/١) عن أبي الفضل المزكي عن الحسين بن محمد بن زياد، كلهم عن محمد بن المثني، عن ابن أبي عدي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن ابن شهاب، عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش: أنها كانت تستحاض فقال لها النبي ﷺ: « إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يُعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنما هو عرق ».

قال أبو داود: « وقال ابن المثني: حدثنا به ابن أبي عدي من كتابه هكذا، ثم حدثنا به بعد حفظاً قال: حدثنا محمد بن عمرو عن الزهري، عن عروة عن عائشة: أن فاطمة كانت تستحاض، فذكر معنا ».

وقال النسائي بعد إخرجه: « حدثنا ابن أبي عدي من كتابه، ثم أخرجه بزيادة عائشة، وفيه يقول محمد بن المثني: حدثنا ابن أبي عدي من حفظه، ثم قال: قد روى

هذا الحديث غير واحد لم يذكر أحدٌ منهم ما ذكره ابن أبي عدي .»

قلت: أراد أن ابن أبي عدي لما حدّث به من حفظه أخطأ فزاد عائشة.

وقد أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٥/١) عن محمد بن موسى بن الفضل، عن محمد بن يعقوب، عن عبد الله بن أحمد، عن أحمد، عن ابن أبي عدي به، بدون عائشة مرسلًا.

قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: كان ابن أبي عدي حدّثنا به عن عائشة ثم تركه».

قلت: لأنّه ليس في كتابه.

فهذا الإسناد رجاله ثقات إلاّ محمد بن عمرو فحسن الحديث، إلاّ أنّه مرسل ولم يصح وصله، وأيضاً قال أبو حاتم: «لم يُتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر». "العلل" (٤٩/١ - ٥٠) (رقم: ١١٧).

وقال ابن القطان: «هو فيما أرى منقطع»، ثم علّل ذلك بأنّ ابن أبي عدي حدّث به من حفظه، فزاد عائشة وهماً، وهو في كتابه بدونها. انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٤٥٧/٢).

وقال: «فإذا نظر هذا في كتاب أبي داود وتبيّن منه أنّ عروة إنّما أخذ ذلك عن عائشة، لا عن فاطمة.

قلت: وهو كما قال.

وقال ابن السكن في "الصحابة" عن محمد بن عمرو: «إنّه لم يرو عن الزهري مسنداً غير هذا الحديث». "بيان الوهم" (٤٦٠/٢).

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي. "المستدرک" (١٧٤/١)، وليس كما قال.

وصححه الألباني وقال: «... فقد صحح الحديث ابن حبان أيضاً وابن حزم والنووي». "الإرواء" (٢٢٤/١).

قلت: وصححه ابن دقيق العيد وقال: «على شرط مسلم». انظر: "خلاصة البدر المنير" (٨١/١).

والرواية الخطأ: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٩٢/١) (رقم: ١٣٤٨) من طريق ابن المنثى، وزاد عائشة.

وأخرجه أبو داود كتاب: الطهارة، باب: في المرأة المستحاض (١٩٢/١) (رقم: ٢٨١) عن يوسف بن موسى، عن جرير، عن سهيل بن أبي صالح، عن ابن شهاب، عن عروة: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش أنها أمرت أسماء، أو أسماء حدثني أنها أمرت فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله ﷺ، فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تعتد ثم تغتسل.

وأعله ابن القطان بأمر:

الأول: الشك في سماعه، هل هو من فاطمة أو من أسماء.

الثاني: النكارة في المتن، وهو مما أنكر على سهيل، وذلك أنه أحال على الأيام دون الدم والقرء.

الثالث: أنه جاء من طريق علي بن عاصم، عن سهيل بدون شك أن التي حدثته هي أسماء، أخرجه الدارقطني (٢١٦/١)، ومن طريق خالد بن عبد الله أيضاً (٢١٥/١ - ٢١٦). انظر: "بيان الوهم" (٤٥٨/٢ - ٤٥٩).

٢ - وما أخرجه أحمد في "المسند" (٤٦٤/٦)، والدارقطني (٢١٦/١ - ٢١٧)، والحاكم في "المستدرک" (١٧٥/١ - ١٧٦)، وفي (٦٢/٤)، ومن طريقه والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٤/١)، و"الخلافيات" (٤٤٨/٣) (رقم: ١٠٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٤/١ - ٣٥٥) من طرق عن عثمان بن سعد القرشي، عن ابن أبي مليكة قال: «جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة رضي الله عنها فقالت: إني أخاف أن أقع في النار، أدع الصلاة السنة والستين لا أصلي، فقالت: انتظري حتى يجيء النبي ﷺ فجاء، فقالت عائشة رضي الله عنها: هذه فاطمة تقول كذا وكذا، فقال النبي ﷺ: «قولي لها: لتدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها، ثم لتغتسل في كل يوم غسلاً واحداً، ثم الطهور عند كل صلاة، ولتنظف ولتحتش، فإنما هو داء، أو ركضة من الشيطان، أو عرق انقطع».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح لم يخرجاه بهذا اللفظ، وعثمان بن سعد بصري ثقة عزيز الحديث، يُجمع حديثه».

وتعقبه الذهبي فقال: « كلا، صورته مرسل ».

وقد جاء مصرحا بالسماع منها عند أحمد، صرح به إسرائيل، ولم يتابع على ذلك، فقد خالفه أبو عاصم النبيل، وأبو عبيدة الحداد، ومحمد بن بكر البرساني، فرووه كما مر، ولو سلم سماعه منها، فإن عثمان بن سعد الكاتب ليس بثقة، كما زعم الحاكم، بل هو علة الحديث، وذلك أنه متكلم فيه، ضعفه ابن معين، ويحيى بن سعيد، وأبو زرعة، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، وقال: « كان ممن لا يميز شيخه من شيخ غيره، يحدث بما لا يدري، ويحجب فيما [لا] يسأل، فلا يجوز الاحتجاج به ».

"المجروحين" (٩٦/٢).

وانظر: "تاريخ الدوري" (٣٩٣/٢)، و"ضعفاء العقيلي" (٢٠٤/٣ - ٢٠٥)، و"الجرح والتعديل" (١٥٣/٦)، و"جامع الترمذي" (٤/رقم: ١٦٨٣)، و"الضعفاء" للنسائي (ص: ٢١٥).

وخالفه الحجاج بن أرطاة، فرواه عن عبد الله عن عائشة - حديثها -.

أخرجه البيهقي في "الخلافيات" (٤٥١/٣ - ٤٥٢) (رقم: ١٠٨٠).

قال في "السنن الكبرى" (٣٤٧/١): « وروي عن الحجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة، وليس بالقوي ».

٣ - ما أخرجه أبو داود كتاب: الطهارة، باب: في المرأة تستحاض (١٩١/١) - (١٩٢) (رقم: ٢٨٠)، والنسائي كتاب: الطهارة، باب: ذكر الأقراء (١٢١/١) - (١٢٢) (رقم: ٢١١) عن عيسى بن حماد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله، عن المنذر بن المغيرة، عن عروة: أن فاطمة بنت أبي حبيش حدثت أنها أتت النبي ﷺ فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: « إنما ذلك عرق، فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي، فإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء إلى القرء ».

وقد خولف المنذر بن المغيرة، فقد رواه هشام، عن أبيه، عن عائشة: أن فاطمة بنت قيس ... الحديث، وهو متفق عليه وسيأتي (برقم: ٩٥).

قال النسائي بعد إخراجهِ للحديث: « قد روى هذا الحديث هشام بن عروة، عن عروة، ولم يذكر فيه ما ذكر المنذر ».

وقال ابن القطان - بعد أن ساق طريقاً فيها تصريح عروة بسماعه منها -:
« وهذا لا يصح منه سماعه منها، للجهل بحال المنذر بن المغيرة، وقد سأل ابن أبي حاتم
أباه عنه فقال: مجهول ». "بيان الوهم والإيهام" (٤٥٨/٢)، وانظر كلام أبي حاتم في
الجرح والتعديل (٢٤٢/٨).

وأعله ابن عبد البر بطريق هشام بن عروة عن عائشة، وقال: « وهو الصواب ».
انظر: "الاستيعاب" (١٨٩٢/٤).

وكذا الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٦٩/٤)، وقال عن طريق هشام: « هو
المشهور ».

وعليه فلا يصح هذا الحديث من حديث فاطمة بنت قيس، وإنما هو من
حديث عائشة رضي الله عنها.

وفي الباب:

- ١ - عن أم سلمة، وسيأتي (برقم: ٥٨).
 - ٢ - حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جدّه.
 - ٣ - عن سودة بنت زمعة.
 - ٤ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص.
- انظر: "نصب الراية" (٢٠١/١ - ٢٠٣)، و"التلخيص الحبير" (١٦٩/١) -
(١٧٠)، و"مجمع الزوائد" (٢٨٦/١).

٥٨ - قال الحاكم رحمه الله: وقد روت عائشة وأم سلمة^(١) - رضي الله عنهما - عن فاطمة بنت قيس، أما حديث أم سلمة:

فحدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا سريج بن النعمان، ثنا عبد الله بن عمر، عن سالم أبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: «جاءت فاطمة بنت قيس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: إني أستحاض؟ قال: ليس ذاك بالحيض، إنما هو عرق لتقعد أيام أقرائها ثم تغتسل ثم تستنفر^(٢) بثوب وتصلي». [٥٦/٤]، ق: (٤/٢٩/ب)، م: (٣٨٧/ب - ٣٨٨/أ)، ع: (٢/٢٥٤/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - محمد بن إسحاق:

ابن جعفر، ويقال: ابن محمد أبو بكر الصاغاني، نزيل بغداد.

روى عن: جعفر بن عون، وسريج بن النعمان، وأبي نعيم، وأبي مسهر، وغيرهم.

روى عنه: الجماعة سوى البخاري، والفرياي، والمحاملي، وابن أبي حاتم، وابن

خزيمة، ومحمد بن يعقوب الأصم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٩٦/٢٤ - ٣٩٨).

قال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين

[ومائتين]». «التقريب» (ص: ٨٢٤).

٣ - سريج بن النعمان:

ابن مروان الجوهري اللؤلؤي البغدادي.

روى عن: بقية بن الوليد، وجرير بن عبد الحميد، والحمادين، وابن وهب،

وغيرهم.

(١) هما روتا حديثها، ولم يرويا عنها، فالحديثان من مسند أم سلمة وعائشة، ومثل هذا كثير عند الحاكم.
(٢) مأخوذ من ثفر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها، والمراد هنا: أن تشد فرجها بخرق عريضة بعد أن تحتشي قطناً لمنع سيلان الدم. انظر: "النهاية" (٢١٤/١).

روى عنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، ومحمد بن إسحاق الصاغانى، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢١٨/١٠ - ٢٢٠).

وثقه أئمة الجرح والتعديل، ولم أر فيه تضعيفاً لأحد، فقد وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس. انظر: "تاريخ بغداد" (٢١٨/٩)، ووثقه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٠٥/٤)، وأبو داود وقال: «غلط في أحاديث». "سؤالات الآجري" (٢٩٨/٢ - ٢٩٩)، والعجلي في "الثقات" (٣٨٨/١)، وابن سعد في "الطبقات" (٣٤١/٧)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٠٦/٨)، ووثقه الدارقطني. "سؤالات الحاكم" (ص: ٢٢٢).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة يهم قليلاً، من كبار العاشرة، مات يوم الأضحى سنة سبع عشرة». "التقريب" (ص: ٣٦٦).

فقوله يهم قليلاً، أخذها من قول أبي داود: «غلط في أحاديث»^(١)، إلا أن ذلك ليس له تأثير على ثقته في نفسه، فمن الذي لم يغلط ولم يهم؟!

٤ - عبد الله بن عمر:

ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني. روى عن: زيد بن أسلم، وسالم أبي النضر، والزهرى، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

روى عنه: الضحاك بن مخلد، وأبو نعيم، والليث، ووكيع، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٧/١٥ - ٣٢٩).

قد اختلف فيه العلماء ما بين مجرح ومعدل، فمن عدله:

أحمد بن حنبل، فقال: «صالح، لا بأس به». "الجرح والتعديل" (١٠٩/٥).

فهذا ظاهره التعديل، إلا أنه جاء عنه ما يبين أنه صالح في دينه، وأما في الحديث فقال عنه: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً». انظر:

(١) والعجب من الذهبي أنه أورده في "الميزان" (٣٠٦/٢) من أجل هذه الكلمة!

"ضعفاء العقيلي" (٢/٢٨١)، و"تاريخ بغداد" (١٠/٢٠)، وقال المروزي: « ذكره أحمد فلم يرضه ». "تهذيب التهذيب" (٣/٢١٢).

واختلف فيه قول ابن معين:

فقال: « صالح ليس به بأس ». "تاريخ ابن طهمان" (ص: ٥٦، ٦٣)، وسئل عن حاله في نافع فقال: « صالح ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٥١)، وهذا توثيق نسبي، وجاء عنه أنه قال: « ضعيف ». "العلل ومعرفة الرجال لعبد الله" (٢/٦٠٥)، و"الكامل" (٤/١٤٥٩)، وجاء عنه أيضاً ما يدل على أن توثيقه ليس في الدرجات العليا من الثقة بل في أدناها حيث قال: « ليس به بأس، يكتب حديثه ». "الكامل" (٤/١٤٥٩)، و"تاريخ بغداد" (١٠/٢٠)، وهذا يفسر لنا أنه عنده في أدنى مراتب التعديل، وأعلى مراتب الجرح مما يقع فيه التردد.

وقال يعقوب بن شيبه: « ثقة صدوق، في حديثه اضطراب ». "تاريخ بغداد" (١٠/٢٠).

وجاء عنه ما هو أوضح من ذلك حيث قال: « هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً ». "تهذيب التهذيب" (٣/٢١٣).

وقال أحمد بن يونس: « لو رأيت هيئته لعرفت أنه ثقة ». "المعرفة والتاريخ" (٢/٦٦٥).

وقال البزار: « قد احتمل أهل العلم حديثه ». "كشف الأستار" (٣١١٨).

وقال ابن شاهين في "الثقات" (١٨٦): « صالح ليس به بأس ».

وقال ابن عدي: « لا بأس به في رواياته .. فهو في نفسه صدوق لا بأس به ». "الكامل" (٤/١٤٦١).

وقد ضعفه جمهور علماء الجرح والتعديل (المحدثين):

قال الفلاس: « كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه ». "الجرح والتعديل" (٥/١٠٩).

وقال صالح جزرة: « لين، مختلط الحديث ». "تاريخ بغداد" (١٠/٢٠ - ٢١).

وقال ابن سعد: « كان كثير الحديث، يستضعف ». "الطبقات" (ص: ٣٦٧ - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة).

وقال البخاري: « ذاهب، لا أروي عنه شيئاً ». "علل الترمذي الكبير" (٩٦٧/٢ - ٩٦٨).

وقال ابن المديني: « ضعيف ». "تاريخ بغداد" (٢٠/١٠).

وقال أبو حاتم: « يكتب حديثه، ولا يحتج به ». "الجرح والتعديل" (١١٠/٥).

وقال النسائي: « ليس بالقوي ». "الضعفاء المتروكون" (ص: ١٩٩).

وقال مرة: « ضعيف الحديث ». "تهذيب الكمال" (٣٣١/١٥).

وقال الترمذي: « يضعف في الحديث ». "الجامع" (٣٠٦/٤).

وقال ابن حبان: « غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك ». "المجروحين" (٧/٢).

وضعفه غيرهم.

واختار الذهبي أنه صدوق، حسن الحديث في "المغني" (٣٤٨/١)، وكذا في "السير" (٣٤٠/٧، ٣٤١) إلا أنه قال في آخر ترجمته: « وحديثه يتردد فيه الناقد، أما إن تابعه شيخ في روايته، فذلك حسن قوي إن شاء الله ».

وقال في "الميزان" (١٧٩/٣): « صدوق ».

والذي يترجح من حاله ما قاله الحافظ ابن حجر: « ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين، وقيل: بعدها »، ورمز له (م، ٤). انظر: "التقريب" (ص: ٥٢٨)، ومسلم أخرج له مقروناً بغيره. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٣٢/١٥).

٥ - سالم أبي النضر:

هو سالم بن أبي أمية القرشي التيمي المدني.

روى عن: أنس بن مالك، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهم.

روى عنه: السفينان، وعبد الله وعبيد الله بن عمر العمري، والليث، ومالك ابن أنس، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٧/ - ١٢٩).

قال ابن حجر: « ثقة ثبت وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة تسع وعشرين [٤] ». "التقريب" (ص: ٣٥٩).

٦ - أبو سلمة بن عبد الرحمن:

ابن عوف القرشي الزهري المدني، قيل اسمه: عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته.

روى عن: أسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر، وأم سلمة، وغيرهم رضي الله عنهم.

روى عنه: سالم أبو النضر، وأبو الزناد، والأعرج، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٧٠/٣٣ - ٣٧٤).

وهو إمام علم، إلا أنه كان يرسل. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٢٥٥ - ٢٥٦)، و"جامع التحصيل" (ص: ٢١٣).

قال ابن حجر: « ثقة مكثر، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين ». انظر: "التقريب" (ص: ١١٥٥).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٠٤/٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٦٥/٢٣) (رقم: ٥٥٩) عن سريج به، وليس فيه: « بنت قيس » وعند الطبراني: « جاءت امرأة »، وزاد فيه: « ثم تغتسل، ثم لتستفر ».

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٥/١) عن الحاكم، عن أبي بكر بن إسحاق، عن إسماعيل بن إسحاق، عن إسحاق بن محمد الفروي، عن عبد الله بن عمر به، عن النبي ﷺ أنه قال في المستحاضة: « تنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن، ثم تغتسل وتصلي ».

ومداره على عبد الله العمري، وهو ضعيف، وجاء الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرجه مالك في "الموطأ" (٦٢/١) (رقم: ١٠٥) عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ بنحوه، ولم يختلف عليه فيه:

رواه عنه الشافعي في مسنده (رقم: ١٣٩ - ترتيبه)، وعبد الرحمن بن مهدي عند أحمد في "المسند" (٣٢٠/٦)، وقتيبة بن سعيد عند النسائي كتاب: الطهارة، باب: ذكر الاغتسال من الحيض (١١٩/١ - ١٢٠) (رقم: ٢٠٨)، وفي كتاب: الحيض، باب: المرأة يكون لها أيام معلومة (١٨٢/١ - ١٨٣) (رقم: ٣٥٥)، وعبد الله بن مسلمة عند أبي داود كتاب: الطهارة، باب: في المرأة تستحاض (١٨٧/١) (رقم: ٢٧٤)، وأبو مصعب الزهري في موطئه (٦٨/١) (رقم: ١٧٢)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (١٤٢/٢).

وتابع مالكا على ذلك:

١ - عبيد الله بن عمر العمري من ثلاث طرق عنه:

أ - ابن نمير عند أحمد في "المسند" (٢٩٣/٦).

ب - أبو أسامة، عند النسائي كتاب: الحيض، باب: المرأة يكون لها أيام معلومة (١٨٢/١) (رقم: ٣٥٤)، وابن ماجه كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الاستحاضة (٢٠٤/١) (رقم: ٦٢٣)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١٨/١) (عنه وعن ابن نمير معاً)، والدارقطني في "سننه" (٢١٧/١).

ج - عبدة بن سليمان عند الطبراني في "الكبير" (٢٣ /) (رقم: ٥٧٨).

وخالفهم أنس بن عياض: عند أبي داود كتاب: الطهارة، باب: المرأة تستحاض (١٩٠/١) (رقم: ٢٧٦) فرواه عن عبيد الله، عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن رجل من الأنصار: « أَنَّ امرأة كانت تهراق الدماء ... »، الحديث. وروايته هذه شاذة، فالحفوظ عن عبيد الله ما تقدّم من رواية الجماعة عنه.

٢ - يحيى بن سعيد، ذكره ابن الجارود، كما سيأتي (ص: ٥٢١).

٣ - حجاج بن أرطاة:

عند أسد بن موسى في "مسنده" كما في "التمهيد" (٥٩/١٦).

والطبراني في "الكبير" (٢٧٠/٢٣ - ٢٧١) (رقم: ٥٧٧) عن الحسين بن

إسحاق، عن يحيى الحماني، كلاهما عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن حجاج.

قال الزيلعي: «ورواه ابن أبي شيبة في مسنده: حدثنا يزيد بن هارون، ثنا حجاج، عن نافع، عن سليمان بن يسار: أنَّ امرأته أتت أم سلمة تسأل رسول الله ﷺ لها عن المستحاضة، فقال عليه السلام: «تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتستغفر بثوب، وتتوضأ لكل صلاة».

قال الزيلعي: وهذه المرأة هي فاطمة بنت أبي حبيش ...». "نصب الراية" (٢٠٢/١).

وعند الطبراني: أنَّ فاطمة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إني أرى الدم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتتوضأ لكل صلاة».

وهذا الاختلاف إنما هو من حجاج لضعفه.

وقد خالف مالكاً وعبيد الله جماعة من الحفاظ، فرووه بذكر واسطة بين سليمان بن يسار وأم سلمة، وهم:

١ - الليث بن سعد: من رواية

أ - قتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد الدالاني عند أبي داود كتاب: الطهارة، باب: (١٨٩/١) (رقم: ٢٧٥).

ب - أحمد بن عبد الله بن يونس عند الدارمي (١٩٩/١ - ٢٠٠).

ج - ويحيى بن بكير عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٣/١).

وخالفهم عنه:

أسد بن موسى، فرواه في مسنده كما في "التمهيد" (٥٨/١٦) بدون الواسطة.

٢ - صخر بن جويرية:

عند أبي داود كتاب: الطهارة، باب: في المرأة تستحاض (١٩٠/١) (رقم: ٢٧٧)، وابن الجارود في المتقى (١١٨/١) (رقم: ١١٣)، والدارقطني في "سننه" (٢١٧/١).

قال ابن الجارود: «وهكذا قال موسى بن عقبة والليث بن سعد عن نافع، عن

سليمان، عن رجل، عن أم سلمة رضي الله عنها، وقال مالك وعبيد الله ويحيى بن سعيد عن نافع، عن سليمان، عن أم سلمة. وقال أيوب: عن سليمان نفسه، عن أم سلمة».

وصخر ثقة ثقة. "التقريب" (ص: ٤٥٠).

٣ - جويرية بن أسماء:

عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٣/١ - ٣٣٤).

٤ - إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة:

عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٣/١).

فرووه عن نافع، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً أخبره عن أم سلمة به.

٥ - وتابعهم موسى بن عقبة في رواية إبراهيم بن طهمان عنه عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٤/١) بذكر الواسطة، إلا أنه جعلها (مرجأة).

وخالف ابن طهمان أبو قرّة موسى بن طارق، أخرجه عنه السراج كما ذكره صاحب الإمام. انظر: "الجوهر النقي" مع "السنن" (٣٣٤/١)، فلم يذكر الواسطة كمالك.

وقد تابع نافعاً على عدم ذكر الواسطة جماعة، وهم:

١ - أيوب: في رواية:

أ - حماد بن زيد عنه، عند الدارقطني في "سننه" (٢٠٨/١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥٦/١٦ - ٥٧)، وذكره أبو داود في "سننه" (١٩٠/١)، قال أبو داود: «سمى المرأة التي كانت استحضت حماد بن زيد، عن أيوب في هذا الحديث فقال: فاطمة بنت أبي حبيش». اهـ.

قلت: وكذا سماها

ب - وهيب: عند أحمد في "المسند" ^(١) (٣٢٢/٦ - ٣٢٣)، وأبي داود كتاب: الطهارة، باب: (١٩٠/١) (رقم: ٢٧٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٧٠/٢٣)

(١) جاء في أطراف المسند للحافظ: (أيوب عن نافع)، وهو خطأ لا شك فيه، فأيوب يروي عن سليمان.

(رقم: ٥٧٥)، والدارقطني في "سننه" (٢٠٨/١).

ج - سفيان بن عيينة: عند الحميدي في "مسنده" (١٤٤/١)، والدارقطني في "سننه" (٢٠٨/١).

د - عبد الوارث: عند الدارقطني في "سننه" (٢٠٨/١).

وخالفهم:

إسماعيل بن علي، فرواه عن أيوب، عن سليمان بن يسار: «أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت، فسألت رسول الله ﷺ، أو سئل عنها ...»، الحديث، أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١٨/١) (رقم: ١٣٤٨)، والدارقطني في "سننه" (٢٠٨/١)، فأرسله، ولم يذكر فيه أم سلمة.

٢ - قتادة: عند الطبراني في "الكبير" (٢٧٠/٢٣) (رقم: ٥٧٦) من طريق محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، عن عبادة بن زياد، عن أبي مريم عنه. وشيخ الطبراني متكلم فيه.

فخلاصة الطرق:

أن أيوب وكتادة ونافع (من طريق مالك وعبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد) روه عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة.

ورواه الليث وصخر بن جويرية وجويرية بن أسماء وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وموسى بن عقبة، روه عن نافع عن سليمان بن يسار، عن رجل، عن أم سلمة، فذكروا واسطة بين سليمان وأم سلمة.

ولذا قال البيهقي: «سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة». "السنن الكبرى" (٣٣٣/١).

وقال أيضاً: «سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة، إنما سمعه من رجل أخيره عن أم سلمة». "معرفة السنن" (٣٧٠/١).

وقال المنذري: «لم يسمعه سليمان». انظر: "التلخيص الحبير" (١٧٠/١).

قلت: كأن الحافظ نقله بالمعنى، والذي قاله المنذري: «في إسناد هذه الرواية

رجل مجهول». "مختصر سنن أبي داود" (١/١٧٩)، فليس في قوله هذا إعلال للحديث بهذه الرواية، بل غايته أنه أورد الرواية التي فيها الواسطة، وبين حالها وأن فيها رجلاً مجهولاً، والله أعلم.

قال ابن الترمذي: «ذكر صاحب "الكامل" أن سليمان بن يسار سمع من أم سلمة، فيحتمل أنه سمع هذا الحديث منها، ومن رجل عنها». "الجواهر النقي" (١/٣٣٣). وكذا نص على سماعه منها العلائي في "جامع التحصيل" (ص: ١٩٠).

قال النووي: «إسناده على شرطهما». "التلخيص الحبير" (١/١٧٠)، وفي "الخلاصة" له (١/٢٣٨) (رقم: ٦٣٤): «صحيح رواه مالك و... بأسانيد على شرط البخاري ومسلم».

قال ابن الملقن: «رواه مالك والشافعي وأحمد و... بأسانيد صحيحة على شرط الصحيح، وأعله البيهقي وغيره بالانقطاع، وظهر اتصاله». "خلاصة البدر المنير" (١/٨١).

وقال الألباني: «إسناده صحيح». "المشكاة" (١/١٧٦) (رقم: ٥٥٩). وهو كما قالوا، فسليمان بن يسار سمعه من أم سلمة، وسمع من رجل عنها، والله أعلم.

شواهد:

١ - حديث فاطمة بنت قيس، المتقدم (برقم: ٥٧)، والشواهد التي فيه.

٢ - حديث عائشة، الآتي (برقم: ٥٩).

وأما الاستيفار فيشهد له:

١ - حديث بُهية: قالت: سمعت امرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها، وأهريق دمًا، فأمرني رسول الله ﷺ أن أمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض في كل شهر وحيضها مستقيم فلتعتد بقدر ذلك من الأيام، ثم لتدع الصلاة فيهن، أو بقدرهن، ثم لتغتسل، ثم لتستغفر بثوب، ثم لتصل».

أخرجه أبو داود كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (١/١٩٥) (رقم: ٢٨٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤/٣٣٦) (رقم: ٤٦٠٥) ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٣٥/١٣٩ - ١٤٠).

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٢/١) من طرق عن أبي عقيل يحيى ابن المتوكل، عن بهية به.

قال المنذري: «أبو عقيل، مديني لا يحتج بحديثه، وقيل: إنه لم يرو عن بهية إلا هو». اهـ.

وأبو عقيل ضعيف كما في "التقريب" (ص: ١٠٦٥).

وبهية لا تعرف، من الثالثة. "التقريب" (ص: ١٣٤٦).

٢ - حديث حمدة بنت جحش رضي الله عنها:

في استحاضتها، وفيه قوله ﷺ: «أنعت لك الكرسف». وعند أحمد والترمذي: «تلحمني»^(١).

أخرجه أبو داود كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (١٩٩/١ - ٢٠١) (رقم: ٢٨٧)، والترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين (٢٢١/١ - ٢٢٥) (رقم: ١٢٨)، وابن ماجه كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها، وباب: ما جاء في البكر إذا ابتدئت (رقم: ٦٢٢، ٦٢٧)، وأحمد في "المستد" (٣٨١/٦ - ٣٨٢، ٤٣٩ - ٤٤٠)، والشافعي في "الأم" (٥١/١ - ٥٢)، وفي "مسنده" (٤٧/١ - ٤٨) (رقم: ١٤١ - ترتيبه)، ومن طريقه البيهقي في "المعرفة" (٣٧٢/١ - ٣٧٤) (رقم: ٤٧٨)، وفي "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ص: ١٣٨ - ١٤٠).

وعبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٦/١ - ٦٠٧) (رقم: ١١٧٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٢٠/١) (رقم: ١٣٦٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٩/٣ - ٣٠٠)، والدارقطني في "سننه" (٢١٤/١)، والحاكم في "المستدرك" (١٧٢/١ - ١٧٣)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٨/١ - ٣٣٩)، وفي "المعرفة" (٣٧٤/١) (رقم: ٤٧٩)، والطبراني في "الكبير" (٢١٧/٢٤ - ٢١٩) (رقم: ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣)، والبيهقي في "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي" (ص: ١٤١ - ١٤٢) من طرق عن

(١) قال ابن العربي: «أفعلي فعلاً يمنع سيلانه واسترساله كما يمنع اللجام استرسال الدابة». عارضة الأحوذ (٢٠٥/١).

وقال ابن الأثير: أي اجعلي موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة. النهاية (٢٣٥/٤).

عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمدة بنت جحش به.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: «حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء»^(١).
"السنن" (٢٠٢/١).

ونقل الترمذي عن أحمد أنه قال فيه: «هو حديث حسن صحيح». "جامعه"
(٢٢٥/١، ٢٢٦).

وقال الترمذي: «سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: هو حسن صحيح».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». "الجامع" (٢٢٥/١ - ٢٢٦).

وأما أبو حاتم فوهنه ولم يقر إسناده. انظر: "العلل" لابنه (٥٠/١) (رقم: ١٢٣).

قال الترمذي: «قال محمد: حديث حمدة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح».
"العلل الكبير" (١٨٧/١ - ١٨٨)، وانظر: "السنن الكبرى" (٣٣٩/١).

قال البيهقي: «تفرّد به عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف في الاحتجاج به». "المعرفة" (٣٧٥/١).

قلت: وفي الحديث كلام أطول من ذلك وغاية ما يعمل به هو عبد الله بن محمد ابن عقيل إلا أنه مختلف فيه، وأقلّ أحواله تمشية حديثه في الشواهد، قال فيه ابن حجر: «صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة». التقريب (ص: ٥٤٢).

وقد حسّنه الألباني في "الإرواء" (٢٠٢/١ - ٢٠٣/رقم: ١٨٨)، وانظر في الكلام عليه "الجوهر النقي" (٣٣٨/١ - ٣٣٩) "بجاشية السندي الكبرى"، و"مختصر سنن أبي داود" للمنذري، و"معالم السنن" للخطابي و"تهذيب السنن" لابن القيم معاً (١٨٣/١ - ١٨٧)، وقد استقرأ ابن القيم الكلام على علله وردّها، وانظر: "النيل" (١/١) و"التعليق المغني على الدارقطني" (٢١٤/١ - ٢١٥) وغيرها والحمد لله.

(١) نقل ابن الترمذاني (٣٣٩/١) عن أبي داود أن أحمد قال: «حديثان وثالث في النفس منه شيء»، وفسّر أبو داود الثالث بأنه حديث حمدة هذا.

٥٩ - قال الحاكم رحمه الله: وأما حديث عائشة:

فأخبرناه أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا أبو جعفر أحمد بن سليمان التستري، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بزيع، ثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنه: «أن فاطمة بنت قيس استفتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة قال: إنما ذلك عرق ليس بالحيض وغسل واحد أتم من الوضوء». [٥٦/٤]، ق: (٤/٢٩ب - ٣٠أ)، م: (٣٨٨أ)، ع: (٢/٢٥٤أ).

رجال الإسناد:

١ - أحمد بن يعقوب الثقفي:

وهو نيسابوري نسيب أبي العباس السراج.

سمع: محمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن عمرو الحرشي، ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة، وغيرهم.

وعنه: أبو يعلى الحافظ، والحاكم أبو عبد الله، وجماعة.

توفي في رمضان (أي من سنة أربعين وثلاثمائة) وقد شاخ.

ذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور" انظر: "تلخيص تاريخ نيسابور" (ص: ٨٢).

انظر: "تاريخ الإسلام (وفيات سنة ٣٤٠هـ) (ص: ١٨٦).

٢ - أبو جعفر أحمد بن سليمان التستري:

لم أقف عليه.

٣ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بزيع:

البصري.

روى عن: جعفر بن سليمان الضبعي، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن أبي

عدي، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والطبري، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٣/٢٥ - ٤٥٥).

قال الحافظ ابن حجر: «ثقة من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين»، ورمز له

بـ (م ت س).

٤ - حماد بن زيد:

حماد بن زيد ومن فوقه أخرج الحديث من طريقهم مسلم.

إسناد المصنف: فيه رجل لم أقف عليه.

تخريج الحديث:

رواه مسلم في "صحيحه" كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها (رقم: ٣٣٣)
حدثنا خلف بن هشام، حدثنا حماد بن زيد به.

ومن طريق وكيع وعبد العزيز بن محمد وأبي معاوية وعبد الله بن ثمر وجرير
كلهم عن هشام به، قالت عائشة^(١): «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ
فقلت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: لا، إنما
ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي
عنك الدم وصلّي».

قال مسلم: «وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره».

وهذا الحرف هو قوله: «وتوضّي».

أخرجه النسائي كتاب: الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة
(١٢٣/١ - ١٢٤) (رقم: ٢١٧)، و(١٨٥/١) (رقم: ٣٦٤) أخبرنا يحيى بن حبيب بن
عربي، عن حماد به، وفيه: «... وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضّي فإنما ذلك
عرق ...».

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٩٢) عن الحسين بن إسحاق
التستري، عن أبي الربيع الزهراني، وعن يوسف القاضي، عن محمد بن أبي بكر
المقدمي، وعن محمد بن حسان المازني، عن كثير بن يحيى، ثلاثهم عن حماد به، بزيادة
الوضوء.

قال النسائي عقبه: «لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث «وتوضّي» غير حماد
ابن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه وتوضّي».

وقال في الموضع الثاني: «قد روى هذا الحديث غير واحد عن هشام بن عروة،
ولم يذكر فيه وتوضّي غير حماد، والله تعالى أعلم».

وقال البيهقي: «قد روي فيه زيادة الوضوء لكل صلاة، وليست بمحفوظة».

(١) وأما لفظ الحاكم فلم أقف عليه في شيء من كتب الحديث (؟).

"السنن الكبرى" (٣٢٧/١).

وقال: «رواه سفيان بن عيينة و... وجماعة كثيرة عن هشام بن عروة، إلا أن حماد بن زيد زاد فيه الوضوء، وابن عيينة زاد فيه الاغتسال بالشك». المصدر السابق (٣٢٤/١).

وقال أيضاً: «حماد بن زيد زاد فيه الوضوء وهو غلط، إنما الوضوء من قبل عروة». "المعرفة" (٣٦٨/١ - ٣٦٩).

قال ابن حجر عقب كلام البيهقي في تفرد حماد بها: «قلت زادها غيره»، ثم ساق من زادها غير حماد فتابعه. انظر: "التلخيص الحبير" (١٦٧/١ - ١٦٨).

والمتابعون هم:

١ - أبو معاوية محمد بن خازم: أخرجه البخاري كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم (رقم: ٢٢٨) عن محمد.

ومسلم في الحيض، باب: المستحاضة وغسلها (رقم: ٣٣٣) عن يحيى بن يحيى. والترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة (٢١٧/١ - ٢١٨) (رقم: ٢١٥) حدثنا هناد.

والنسائي كتاب: الطهارة، باب: ذكر الأقراء (١٢٢/١) (رقم: ٢١٢) حدثنا إسحاق بن إبراهيم، كلهم عن أبي معاوية، عن هشام به، لكنه عند البخاري: قال: وقال أبي: «ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت».

وعند الترمذي: قال أبو معاوية في حديثه: «وقال توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت».

والذي يفهم من سياق البخاري لأول الأمر أن قائل ذلك هو عروة كما قال البيهقي، لكن بعد إتمام النظر في السياق يتبين أنه من قول النبي ﷺ، قال ابن حجر: «لأنه لو كان من كلام (عروة) لقال: (ثم تتوضأ) بصيغة الإخبار، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع وهو قوله: (فاغسلي)». انظر: الفتح (٣٩٨/١).

قلت: وهو في "جامع" الترمذي أظهر في كونه مقول النبي ﷺ، وأن أبا معاوية زاده في الحديث.

٢ - حماد بن سلمة: أخرجه الدارمي (١٩٩/١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٣/١) عن ابن خزيمة، كلاهما عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة به.

٣ ، ٤ - أبو حمزة وأبو عوانة: أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٨٨/٤ - ١٨٩) (رقم: ١٣٥٤، ١٣٥٥) أخبرنا محمد بن أحمد بن النضر الخلقاني، حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعت أبي يقول: أخبرنا أبو حمزة عن هشام به، وفيه: «وتوضئي لكل صلاة».

ثم ساقه ابن حبان بالإسناد السابق نفسه: سمعت أبي يقول: حدثنا أبو عوانة، عن هشام به، وفيه: «ثم تتوضأ عند كل صلاة».

٥ - أبو حنيفة: أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٢/١) عن فهد. والطبراني في "الكبير" (٣٦٠/٢٤) (رقم: ٨٩٥) عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن أبي نعيم، عن أبي حنيفة به بزيادة: «ثم توضئي عند كل صلاة».

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٦٠/٢٤) (رقم: ٨٩٥) عن أحمد بن رسته، عن محمد بن المغيرة، عن الحكم بن أيوب، عن زفر بن الهذيل، عن أبي حنيفة به، وفيه: «وتوضئي لكل صلاة».

٦ - الحجاج بن أرطاة:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٦١/٢٤) (رقم: ٨٩٧) عن الحسن بن العباس الرازي، ثنا ربيع أبو غسان الرازي، ثنا عبد الله بن مغراء، ثنا الحجاج بن أرطاة به، وفيه: «فإذا كان عند طهرها اغتسلت ثم توضأت لكل صلاة».

وأما الذين خالفوا هؤلاء فلم يذكروا هذه الزيادة، فهم جماعة كثيرة تقدّم أربعة منهم عند مسلم، وهم: وكيع، وجريز، وعبد العزيز بن محمد، وعبد الله بن غدير.

٥ - مالك في "موطئه" (٦١/١) (رقم: ١٠٤ - الليثي)، ومن طريقه البخاري كتاب: الاستحاضة، باب: (رقم: ٣٠٦).

٦ - ابن عينة: عند البخاري كتاب: الوضوء، باب: إقبال الحيض وإدباره (رقم: ٣٢٠).

٧ - حماد بن أسامة، وأبو أسامة عند البخاري كتاب: الوضوء، باب: إذا رأت المستحاضة الطهر (رقم: ٣٣١).

- ٨ - زهير بن محمد عند البخاري، كتاب: ، باب: (رقم: ٢٣٣١).
- ٩ - عبدة، عند النسائي كتاب: الحيض والاستحاضة، باب: ذكر الأقراء (رقم: ٢١٢)، والترمذي كتاب: الطهارة، باب: (رقم: ١٢٥).
- ١٠ ، ١١ ، ١٢ - الليث، وسعد بن عبد الرحمن، وعمرو بن الحارث، عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٢/١ - ١٠٣)، وأبي عوانة في "مستخرجه" (٣١٩/١).
- ١٣ - جعفر بن عون: عند ابن الجارود في "المنتقى" (١١٧/١) (رقم: ١١٢ - مع الغوث)، وأبي عوانة في "مستخرجه" (٣١٩/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٣/١ - ٣٢٤).
- ١٤ - أبو الزناد: عند الطحاوي (١٠٣/١).
- ١٥ - شعبة: عند الطبراني في "الكبير" (٣٥٩/٢٤) (رقم: ٨٩١).
- ١٦ - معمر: عند عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٣/١) (رقم: ١١٦٥)، ومن طريقه أحمد في "المسند" (٤٣/٦).
- ١٧ - ابن جريج: عند عبد الرزاق (٣٠٤/١) (رقم: ١١٦٦).
- ١٨ - الثوري: عند الطبراني في "الكبير" (٣٥٧/٢٤ - ٣٥٨) (رقم: ٨٨٨)، وكذا عند الإثنين قبله.
- ١٩ - زائدة: عند الطبراني في "الكبير" (٣٦٠/٢٤) (رقم: ٨٩٣).
- ٢٠ - مسلمة بن قعنب: عند الطبراني (٣٦١/٢٤) (رقم: ٨٩٦).
- ٢١ - عبد العزيز بن أبي حازم: عند الطبراني (٣٦١/٢٤) (رقم: ٨٩٨).
- ٢٢ - أيوب: عند الطبراني (٣٦١/٢٤ - ٣٦٢) (رقم: ٨٩٩).
- ٢٣ - يحيى بن سعيد الأنصاري: عند الطبراني (٣٦٢/٢٤) (رقم: ٩٠٠).
- ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ - بحر بن كنيز، وعنبسة بن عبد الواحد، ويحيى بن سليم، وأنس بن عياض، وخالد بن الحارث، ذكرهم أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٤١٤/٦)، وقال: «في آخرين».

فكل هؤلاء خالفوا من تقدّم ذكرهم، فلم يذكروا هذه اللفظة، وقد أخرج البخاري ومسلم هذا الحديث، وصرح مسلم بتركها، وأمّا البخاري فأخرجها من طريق أبي معاوية كما تقدّم، وأخرجها عن أربعة، عن هشام بدونها، والذين تابعوا حماد بن زيد البعض منهم ضعيف، كالحجاج وأبي حنيفة، والبعض الآخر في الطريق إليهم نظر، وهما حماد بن سلمة وأبو عوانة، وأمّا أبو معاوية احتمال كون هذه اللفظة من عروة، وعلى التسليم أنها من الحديث، فحماد بن زيد وأبو معاوية لا يحتمل على ثقتهم انفرادهما عن هذا العدد الكبير بهذه الزيادة، فلعلها والعلم عند الله وهم في طريق هشام والله أعلم.

وهذه الزيادة جاءت من غير طريق هشام:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٤٢/٦، ١٣٧، ٢٠٤، ٢٦٢)، أبو داود كتاب: الطهارة، باب: من قال تغتسل من طهر إلى طهر (٢٠٩/١) (رقم: ٢٩٨)، وابن ماجه كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة (رقم: ٦٢٤)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (١١٨/١)، والبزار كما في "نصب الراية"، وإسحاق بن راهويه (٩٧/٣) (رقم: ٥٦٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٠٢/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٤/١)، والدارقطني في "سننه" (٢١٢/١ - ٢١٣)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣٠٢/٦) (رقم: ١٠٨٤ - الكوثر).

من طرق عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة به نحوه، وفيه زيادة: «وتوضئي لكل صلاة»، وزادوا إلّا أبا داود: «وإن قطر الدم على الحصى».

وهذا الحديث بهذه الزيادة أعل بعلى منها:

١ - أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، وعروة في هذا الحديث هو ابن الزبير وليس المزني، صرح به البزار وابن راهويه والدارقطني ومن قال إنّه المزني فقد أخطأ.

٢ - أن حفص بن غياث وأسباط بن محمد روياه عن الأعمش موقوفاً على عائشة.

٣ - وبأن الأعمش روى أوله مرفوعاً وأنكر أن يكون فيه الوضوء عند كل صلاة.

٤ - حبيب بن أبي ثابت مدلس.

وهذا الحديث بهذه الزيادة ضعفه يحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني ويحيى ابن معين وأبو داود، ومع ذا فقد صححه الألباني في "الإرواء" (١٤٦/١) (رقم: ١٠٩) فانظره لتعرف سبب تصحيحه.

وجاء من طريق أم كلثوم عن عائشة، وفيه الحجاج بن أرطاة ضعيف.

وجاء من طريق قمير امرأة مسروق عن عائشة، وهو ضعيف أيضا.

انظر: "نصب الراية" (١٩٩/١ - ٢٠١)، و"التلخيص الحبير" (١٦٨/١ - ١٦٩)، وأبو داود في "السنن" (٢١٠/١ - ٢١١)، والبيهقي في [المعرفة ٣٧٩/١ - ٣٨٠].
وتقدّم طريق ابن أبي مليكة عنها، وكذا حديث عدي بن ثابت عن أبيه، عن جدّه في الحديث (رقم: ٥٧).

ذكر أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل

وهي ابنة فاطمة بنت الخطاب رضي الله عنها

٦٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير ابن عُفَيْر، ثنا أبي، ثنا سليمان بن بلال، عن أبي (ثقال) ^(١) المري ^(٢) قال: سمعتُ رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان يقول: حدَّثني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو: أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: « لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه، ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولا يحبُّ الأنصار ». [٦٠/٤]، ق: (٤/٣١ب)، م: (٣٨٨ب)، ع: (٢/٢٥٥أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - عبيد الله بن سعيد بن كثير:

ابن عفير أبو القاسم المصري.

قال ابن حبان: « يروي عن أبيه، عن الثقات الأشياء المقلوبات، لا يشبه حديثه حديث الثقات ... »، ثم أورد له حديثاً عن أبيه عن مالك مما يُنكر عليه، وقال: « لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ». "المجروحين" (٢/٦٧).

وأورده ابن عدي في ترجمة أبيه سعيد، وذكر لسعيد حديثين منكرين - أحدهما ذكره ابن حبان - وقال: « ... وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله ^(٣)، ولعل البلاء من عبيد الله ... ». "الكامل" (٣/١٢٤٧).

(١) في المطبوع و (م): « يقال ».

(٢) في (م): « المري »، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: عبد الله، والصواب ما أثبت؛ لأنه مذكور فيمن اسمه عبيد الله.

وقال الدارقطني في "غرائب مالك": «تفرّد به عبيد الله بن سعيد عن أبيه عن مالك». "اللسان" (١٠٤/٤).

٣ - أبوه:

هو سعيد بن كثير بن عفّير الأنصاري مولاهم المصري.

روى عن: سليمان بن بلال، وابن وهب، والليث، ومالك، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وابن ديزيل، وابنه عبيد الله، والذهلي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦/١١ - ٣٨).

قال أبو حاتم: «لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس وهو صدوق». "الجرح والتعديل" (٥٦/٤).

وقال الجوزجاني: «سعيد بن عفّير فيه غير لون من البدع، وكان مغلطاً غير ثقة». "الشجرة في أحوال الرجال" (ص: ٢٧٠).

وقد ردّ عليه ابن عدي ذلك فقال: «وهذا الذي قاله السعدي لا معنى له، ولم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سعيد بن كثير بن عفّير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدّث عنه الأئمة من الناس، إلا أن يكون السعدي أراد به سعيد بن عفّير آخر ...». "الكامل" (١٢٤٧/٣).

وقال فيه: «مستقيم صالح».

وذكره العقيلي في "الضعفاء" وأورد كلمة لأصبغ بن الفرج لا يلزم منها الضعف، ومنهجه كابن عدي، كل من تكلم فيه ذكره في كتابيهما.

قال ابن معين: «ثقة لا بأس به، وأيش عنده». "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٦١). وقال النسائي: «صالح، وابن أبي مريم أحب إلي منه». "تهذيب التهذيب" (٣٣٠/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٢٦/٨).

وقال ابن يونس: «كان سعيد بن كثير بن عفّير من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب، مآثرها ووقائعها والتاريخ والمناقب والمثالب ...»، وأثنى عليه في علمه جداً. "تهذيب الكمال" (٤٠/١١).

وقال: « أنكرت عليه أحاديث ». "الميزان" (٣٤٥/٢).

وقال الحاكم: « يُقال: إنَّ مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه ». "تهذيب التهذيب" (٣٣٠/٢).

وقال الدارقطني: « من الحفاظ الثقات ». "العلل" (١٢٨/١).

وقال الذهبي: « أحد الثقات والأئمة، وله ما يُنكر ». "الميزان" (٣٤٥/٢)، ورمز له « صح ».

وقال: « ثقة مشهور ». "المغني" (٢٦٥/١).

وقال: « صدوق نبيل ». "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ٨٨).

وقال ابن حجر: « من حفاظ المصريين وثقاتهم ». "تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحفاظ ابن حجر في فتح الباري" (ص: ٦٤).

وقال: « صدوق عالم بالأنساب وغيرها ... من العاشرة، مات سنة ست وعشرين [خ م قد س] ». "التقريب" (ص: ٣٨٦).

٤ - سليمان بن بلال:

الهلالي المدني.

ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة، مات بعد المائة، وقيل: قبلها [ع]. "التقريب" (ص: ٤١٤).

٥ - أبو ثفال المري:

هو ثمامة بن وائل بن حصين بن همام، اختلف في اسم أبيه.

روى عن: أبي بكر رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، وأبي هريرة.

روى عنه: سليمان بن بلال، وصدقة مولى آل الزبير، وعبد الرحمن بن حرملة،

وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤١٠/٤).

قال البخاري: « في حديثه نظر », وذكره العقيلي في "الضعفاء" (١٧٧/١).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: « مجهول ». "العلل" (٥٢/١).

قال البزار: « أبو ثفال مشهور ». "التلخيص الحبير" (٧٤/١).

وهذه الشهرة لا تخرجه عن حدّ الجهالة، فقد قال ابن القطان: « في إسناده هذا (الحديث) ثلاثة مجاهيل الأحوال: ... والثالث: أبو ثفال المذكور، فإنه أيضاً مجهول الحال كذلك، وهو أشهرهم لرواية جماعة عنه منهم، (وذكر جماعة) ». "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣١٤)، فهذه الشهرة باعتبار الرواة عنه.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/١٥٧ - ١٥٨)، وقال: « في القلب من هذا الحديث؛ لأنه قد اختلف على أبي ثفال فيه ».

قال البيهقي: « أبو ثفال ليس بالمعروف جداً ». "السنن الكبرى" (١/٤٤).
وقال الذهبي: « ما هو بقوي، ولا إسناده يمضي ». "الميزان" (٦/١٨٢).
ومنه يعلم أن قول ابن حجر: « مقبول من الخامسة [ت ق] ». "التقريب" (ص: ١٩٠)، فيه نظر، والأقرب أنه مجهول الحال.

٦ - رباح بن عبد الرحمن:

ابن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى العامري المدني.
روى عن: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وأبي هريرة، وعن جدته عن أبيها.
روى عنه: إبراهيم بن سعد، وثمانة بن وائل أبو ثفال. انظر: "تهذيب الكمال" (٩/٤٥ - ٤٦).

قال أبو حاتم وأبو زرعة: « رباح مجهول ». "علل الحديث" (١/٥٢).
وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦/٣٠٧).
وقال ابن القطان: « رباح المذكور مجهول الحال كذلك ». انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣١٤).

وقال ابن حجر: « لا نعرف عنه راوياً سوى أبي ثفال ... فلم يبق في رجال الإسناد من يتوقف فيه سوى رباح ». "تتائج الأفكار" (١/٢٣٠).
وقال: « مقبول من الخامسة، قتل سنة اثنتين وثلاثين [ت ق] ». "التقريب" (ص: ٣١٧).

٧ - أسماء بنت سعيد بن زيد:

ابن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، لها ولأبيها صحبة. "الإصابة" (٤/٢٢٣).

قال ابن القطان: « جدة رباح ... لا تُعرف بغير هذا، ولا يُعرف لها اسم ولا حال ». "بيان الوهم" (٣/٣١٤).

قال ابن حجر: « كذا قال، فأما هي فقد عرف اسمها من رواية الحاكم، ورواه البيهقي أيضاً مصرحاً باسمها، وأما حالها فقد ذكرت في الصحابة، وإن لم يثبت^(١) لها صحبة، فمثلها لا يُسأل عن حالها ». "التلخيص الحبير" (١/٧٤).

وقال: « وأما جدته فوقع في بعض طرقه أنها أسماء وأن لها صحبة، فلم يبق في رجال الإسناد من يتوقف فيه سوى رباح ». "نتائج الأفكار" (١/٢٣٠).

وقال: « لم تُسمَّ في الكتابين - عنى ت، ق - وسَمَّاهَا البيهقي، ويقال: إن لها صحبة [ت ق] ». "التقريب" (ص: ١٣٤٣).

والذي يظهر لي أنَّ صحبتها ممكنة جداً، فهي جدَّة رباح المتوفى سنة مائتين واثنين وثلاثين، ووالدها سعيد توفي سنة خمسين للهجرة، وذكرها الحاكم هنا في الصحابة.

إِسْنَادُ الْمَصْنَفِ: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٢٧) حدَّثنا عبد الرحمن بن الجارود البغدادي، ثنا سعيد بن كثير بن عفير به مختصراً.

وأخرجه ابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (رقم: ٩٥) حدَّثنا محمد بن علي بن حمزة، ثنا عثمان بن خرزاذ، حدَّثني سعيد بن عفير به مختصراً.

وخالفهم أبو عبيد، فرواه في كتاب "الطهور" (رقم: ٥٢) عن سعيد بن أبي مریم، عن سليمان بن بلال به بذكر أبيها.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٦/٣٨٢) عن يونس، عن أبي معشر، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال به نحوه.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٤/٤٣٤) عن أبي معشر به بدون ذكر أبيها.

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (٤/٤٣٥ - ٤٣٦) قرئ على عبد الله بن علي

(١) أي افتراضاً.

البغوي وأنا أسمع، حدّثكم سويد بن سعيد، ثنا حفص، عن أبي حرملة، عن أبي ثفال به مثله.

واختلف في هذا الحديث على أبي ثفال:

١ - فروي عن سليمان بن بلال، عنه كما تقدّم.

٢ - وكذا روي عن عبد الرحمن بن حرملة، واختلف عليه أيضاً:

١ - فروي عن أبي معشر كما تقدّم بدون ذكر أبيها من رواية يونس عنه، وخالفه محمد بن أبي بكر المقدمي، فرواه عن أبي معشر بذكر أبيها، أخرجه الطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٦).

٢ - وروي من طريق حفص بن ميسرة بدون ذكر أبيها كما تقدّم من طريق سويد بن سعيد، وخالفه الهيثم بن خارجة، فرواه بذكر أبيها كما عند أحمد في "المسند" (٧٠/٤)، (٣٨١/٥ - ٣٨٢)، (٣٨٢/٠٦).

وأخرجه من طريقه الطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٧)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٣٦/١) (رقم: ٥٥١)، وأخرجه عبد الله بن أحمد كما في المسند (٧٠/٤) عن الهيثم به.

٣ - إسحاق بن حازم، رواه بدون ذكر أبيها، كما عند الدارقطني في "العلل" (٤٣٤/٤).

وخالفهم:

١ - وهيب بن خالد: عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/١) (رقم: ١٥)، وأحمد في "المسند" (٨٣٢/٦)، وابن المنذر في "الأوسط" [١ /] (رقم: ٣٤٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٧٧/١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ^(١) (٢٦/١)، والطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٥)، والدارقطني في "السنن" (٧٣/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣/١)، وابن شاهين في "الترغيب" (رقم: ٩٧).

٢ - بشر بن المفضل: عند الترمذي كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية

(١) الحديث عن جدته: أن أباهما، فتصحف فيه: حدّثني جدتي أنها سمعت أبا هريرة.

عند الوضوء (٣٧/١) (رقم: ٢٥)، والطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٤)، والدارقطني في "السنن" (٧٣/١)، وابن شاهين في "الترغيب" (رقم: ٩٦).

٣ - ابن أبي فديك: عند الدارقطني في "السنن" (٧٣/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣/١).

٤ - سليمان بن بلال: ذكره الدارقطني في "العلل" (٤٣٣/٤) - وتقدم أنه يروي عن أبي ثفال مباشرة..

فرواه هؤلاء عن عبد الرحمن بن حرمة به بذكر أبيها، ولم يختلف عليهم في ذلك. وتابع عبد الرحمن بن حرمة على ذكر أبيها كل من:

١ - يزيد بن هارون: عند الترمذي في "جامعه" كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية عند الوضوء (٣٩/١) (رقم: ٢٦)، وابن ماجه في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١/رقم: ٣٩٨)، وأحمد في "المسند" (٧٠/٤)، ومن طريقه الطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٣)، وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (رقم: ٩٤).

٢ - الحسن بن أبي جعفر الجفري.

٣ - عبد الله بن جعفر بن نجيح المدني، ذكرهما الدارقطني في "العلل" (٤٣٥/٤). وهؤلاء ثلاثهم ضعاف إلا أن بعضهم يقوي بعضاً، ورجح هذا الدارقطني فقال: «والصحيح قول وهيب وبشر بن المفضل ومن تابعهما».

وجاء الحديث من وجه ثالث:

ذكر الدارقطني في "العلل" (٤٣٥/٤) أن الدراوردي رواه عن أبي ثفال، عن رباح، عن ثوبان رسلاً، عن النبي ﷺ، واختلف عليه فيه:

فأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٧/١) من طريق محمد بن سعيد عن الدراوردي، عن ابن حرمة، عن أبي ثفال، عن رباح، عن ثوبان، عن أبي هريرة. وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٨) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني، ومصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبير، كلاهما عن الدراوردي، عن أبي ثفال، عن رباح، عن ابن ثوبان، عن أبي هريرة.

وجاء من وجه رابع:

فقد أخرج الدولابي في "الكنى" (١٢٠/١) حدثنا القاضي ابن البرقي، ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، أنبأ صدقة، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، عن النبي ﷺ به نحوه.

وقد ذكر هذه الطريق الدارقطني في "العلل" (٤٣٥/٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٤/١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٣٣٧/١) وقال: «قال الدارقطني: صدقة مجهول»، والحديث أيضاً مرسل كما ذكروا.

قال الترمذي: «رباح بن عبد الرحمن هو أبو بكر بن حويطب، منهم من روى هذا الحديث فقال: عن أبي بكر بن حويطب فنسبه إلى جدّه». "الجامع" (٣٩/١).

والصواب من هذه الطريق هو ما جاء فيه: (أبو ثفال، عن رباح، عن جدّته، عن أبيها سعيد بن زيد) كما رجحه أبو حاتم رحمه الله، فقد سأله ابنه فقال: «سألت أبي عن حديث رواه أسد بن موسى، قال: حدثنا سعيد بن سالم، عن إسحاق بن حازم، - أو حازم شك أسد - قال: أخبرني عبد الرحمن بن حرمة، عن ثفال بن أبي ثفال، عن رباح بن عبد الرحمن بن شيان، عن أمه بنت زيد بن نفيل، قالت: قال رسول الله ﷺ ... الحديث به نحوه؟

قال أبي: هذا خطأ في مواضع^(١)، والصحيح: عبد الرحمن بن حرمة، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن حويطب، عن جدّته، عن أبيها سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ». "علل الحديث" (٣٥٧/٢).

وسأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال: «ليس في الباب حديث حسن أحسن عندي من هذا: رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان، عن جدّته، عن أبيها». "العلل الكبير" (١١٠/١).

ويظهر لي أن مراده أن هذه الطريق أقوى ما في الباب؛ بدليل أن الترمذي سأله بعد عن اسم أبي ثفال فلم يعرفه^(٢)، والله أعلم.

(١) وقد جعلتها بالخط الداكن.

(٢) قال ابن القطان: «معنى كلام البخاري: إنه أحسن ما في الباب على علته». "بيان الوهم" (٣١٣/٣).

وتقدّم عن الدارقطني أنّ الصواب في هذا الحديث هذه الطريق.
ومع أنّ هذه الطريق أقوى ما في الحديث، فهو حديث ضعيف.
قال أحمد: « ليس فيه إسناد ». "مسائل أحمد لأبي داود" (ص: ١١ -
ت: طارق عوض الله)
قلت: عنى إسناداً يثبت.
وقال: « لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه »، ومرة قال: « ليس إسناده بقوي ».
"مسائل ابن هانئ" (٣/١).
وقال: « الحديث الذي يروى فيه لا أراه يثبت ». مسائل صالح (ص: ١٥٣).
وقال: « لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد ». "العلل الكبير" للترمذي
(١١٢/١).
وقال في رواية الجوزجاني عنه: « لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً ». "التلخيص
الحبير" (٧٣/١ - ٧٤).
وقال أبو زرعة وأبو حاتم - في هذا الحديث في الإسناد الصواب -: « ليس
عندنا بذاك الصحيح، أبو ثفال مجهول ورباح مجهول ». "العلل" (٥٢٩/١).
وقال البزار في هذا الحديث بأقوى أسانيده: « الخبر من جهة النقل لا يثبت ».
"التلخيص الحبير" (٧٤/١ - ٧٥).
وقال بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الآتي: « كلُّ ما روي في هذا الباب فليس
بقوي ». المصدر السابق (٧٣/١).
وقال العقيلي: « الأسانيد في هذا الباب فيها لين ». "الضعفاء" (١٧٧/١).
وقال ابن حبان في ترجمة أبي ثفال وذكره لحديثه: « في القلب من هذا
الحديث؛ لأنه قد اختلف على أبي ثفال فيه ». "الثقات" (١٥٨/٨).
وقال ابن الجوزي - في هذا الحديث وحديث أبي سعيد -: « هذان حديثان لا
يثبتان عن رسول الله ﷺ ». "العلل المتناهية" (٣٣٧/١).
ولذا فالحديث ضعيف فقط، مداره على أبي ثفال ورباح بن عبد الرحمن، ومنه
يُعلم ما في قول ابن القطان: « ضعيف جداً ». "بيان الوهم والإيهام" (٣١٣/٣)،
وقول أحمد شاكر: « إسناد جيد حسن ». "جامع الترمذي" (٣٨/١).

شواهد:

جاء هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وأقوى ما ورد في الباب من ذلك:

١ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

«أن النبي ﷺ قال: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»».

أخرجه ابن ماجه في "سننه" كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (١٣٩/١ - ١٤٠) (رقم: ٣٩٧)، أحمد في "المسند" (٤١/٣)، والدارمي (١٧٦/١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/١) (رقم: ١٤)، ومن طريقه الطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٨٠)، وأبو يعلى في "المسند" (٢/رقم: ١٠٥٥، ١٢١٦)، الحاكم في "المستدرک" (١٤٧/١)، والدارقطني في "السنن" (٧١/١)، وأبو عبيد في "الطهور" (١٤٣/١ - ١٤٤) (رقم: ٥٣)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (١٠٣٤/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣/١)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (رقم: ٢٦)، وابن السكن في "صحيحه"، والبزار كما في "التلخيص الحبير" (٧٣/١)، وعبد بن حميد ومن طريقه ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٣٠/١)، والترمذي في "العلل" (١١٢/١ - ١١٣) من طرق عن كثير بن زيد، ثنا ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن جدّه به.

قال أحمد: «لا أعلم فيه حديثاً يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع، وربيح رجل ليس بالمعروف».. "الكامل" (١٠٣٤/٣).

قال أحمد بن محمد بن هاني: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل "التسمية في الوضوء؟ قال: أحسن شيء فيه حديث ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد (سعيد) عن أبيه، عن أبي سعيد».. "الضعفاء" للعقيلي (١٧٧/١)، وانظر: "المستدرک" (١٤٧/١).

وقال المروزي: «لم يصححه أحمد، وقال: ربيع ليس بالمعروف وليس الخبر بصحيح».. "العلل المتناهية" (٣٣٧/١).

وقال السعدي: «سئل أحمد عن التسمية؟ فقال: لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع»..

وقال إسحاق بن راهويه: «هو أصح ما في الباب». "التلخيص الجبير" (٧٣/١ - ٧٤).

وتقدّم إعلال البزار والعقيلي لجميع طرق هذا الحديث.

والحديث مداره على كثير بن زيد، عن ربيع:

أما كثير: فمختلف فيه، قال ابن عمار: «ثقة»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أحمد وابن معين وابن عدي: «ليس به بأس»، وقال ابن معين في رواية: «ليس بذلك»، وقال أبو زرعة: «صدوق فيه لين»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ضعيف». انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٧٩/٤).

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ». "التقريب" (ص: ٨٠٨)، وفي "نتائج الأفكار" (٢٣١/١): «صدوق».

وأما ربيع بن عبد الرحمن:

قال أحمد كما تقدّم: «ربيع رجل ليس بالمعروف»، وقال البخاري: «منكر الحديث» كما في علل الترمذي، وقال أبو زرعة: «شيخ»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وذكره ابن حبان في "الثقات". انظر: "تهذيب التهذيب" (١٤٢/٢). قلت: ومعنى قول أبي زرعة «شيخ» أي أنه له أحاديث ينظر فيها، ولعل هذه الأحاديث ليست كثيرة، وتبين في بعضها النكارة، فأطلق البخاري منكر الحديث عليه لذلك، فمثله لا يُحتمل تفرده، وإذا شورك في حديثه فلا بأس به، والله أعلم.

قال ابن حجر عن هذا الحديث: «هذا حديث حسن ... كثير بن زيد: صدوق، وربيح مختلف فيه، وسائر رواته من رجال الصحيح». "نتائج الأفكار" (٢٣١/١).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه».

أخرجه أحمد في "المسند" (٤١٨/٢)، وأبو داود كتاب: الطهارة، باب: في التسمية على الوضوء (١/رقم: ١٠١)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" كتاب:

الطهارة، باب: التسمية في الوضوء (١/رقم: ٢٠٩)، وابن ماجه كتاب: الطهارة، باب: في التسمية في الوضوء (١/رقم: ٣٩٩)، والدارقطني في "السنن" (١/٧٩)، الحاكم في "المستدرک" (١/١٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٤٣)، والترمذي في "العلل" (١/١١١)، والطبراني في "الدعاء" (رقم: ٣٧٩)، ومن طريقه ابن حجر في "تتائج الأفكار" (١/٢٢٥)، وذكره ابن السكن كما في "البدر المنير" (٣/٢٣٠) من طريق محمد بن موسى المخزومي، عن يعقوب بن سلمة الليثي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وجاء عند الحاكم: «يعقوب بن أبي سلمة»، وقال بعد أن أخرجه: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بـيعقوب بن أبي سلمة الماحشون، واسم أبي سلمة دينار، ولم يخرجاه».

وهذا من أوهامه رحمه الله، وقد بين العلماء ذلك، وخلاصته: أنه انقلب عليه إسناد الحديث، فظن يعقوب بن سلمة الليثي أن يعقوب بن أبي سلمة الماحشون، وليس كما ظن.

ومَن أشار لذلك الصريفي وابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد وابن الملتن. انظر: "البدر المنير" (٣/٢٢٨).

وزاد ابن دقيق العيد: «ولو سلم أنه يعقوب بن أبي سلمة فنحتاج إلى معرفة حال أبيه سلمة واسمه دينار». "البدر المنير" (٣/٢٢٩)، وانظر: "الإمام" (١/٤٤٦)، وكذا الذهبي في "تلخيص المستدرک" وابن حجر في "التلخيص".

قال ابن الملتن: «وهذا متين، فقد كشفت كتب الأسماء والرجال جرحاً وتعديلاً فلم أر ديناراً هذا، بل لم أر أحداً قال: إن الماحشون يروي عن أبيه، فتعين غلط الحاكم». "البدر" (٣/٢٢٩).

وعليه فالإسناد ليعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه.

قال البخاري: «لا يُعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب من أبيه». "التاريخ الكبير" (٤/٧٤).

فأعله بالانقطاع في موضعين.

وسلمة الليثي ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٣١٧)، وقال: «روى عنه ابنه يعقوب وربما أخطأ».

قال ابن حجر: « وهذه عبارة عن ضعفه، فإنه قليل الحديث جداً، ولم يرو عنه سوى ولده، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة ». "التلخيص" (٢٧٠/١).

وفي "التقريب" (ص: ٤٠٣): « لين الحديث »، وفي "تهذيب التهذيب" (٣٨٥/٢): « لا يعرف إلا في هذا الخبر ».

وقال الذهبي: « ليس بحجة ». "الكاشف" (٣٠٩/١).

وأما ابنه يعقوب: فقال الذهبي: « شيخ ليس بعمدة ». "الميزان" (١٢٦/٦).

وقال ابن حجر: « مجهول الحال ». "الدراية" (١٤/١)، و"التقريب" (ص: ١٠٨٨).

وعليه فالحديث ضعيف.

ولهذا الحديث طرق أخرى، قال ابن حجر: « جاء عن أبي هريرة من طرق أخرى مختلفة الألفاظ والمعاني ». "نتائج الأفكار" (٢٢٧/١)، وهذه الطرق ما بين ضعيف جداً، أو خطأ من الرواة، أو دخول إسناد في إسناد^(١)، وبعضها لا يدل على المطلوب، والله أعلم.

وقد حسنه الألباني في "الإرواء" (١٢٢/١)، ويظهر أنه أراد بما له من الشواهد، وإلا فالحديث ضعيف.

فهذه الأحاديث الثلاثة هي أقوى ما في الباب.

وفي الباب:

١ - من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، وفيه عبد المهيمن بن عباس ضعيف جداً، والحديث حديثه، ومتابعة أبي غلط من الراوي.

٢ - أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه عبد الملك بن حبيب ضعيف جداً.

٣ - علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفيه عيسى بن عبد الله متروك.

٤ - أبو سبرة رضي الله عنه، روي عنه من طريقين المحفوظ منهما فيه عيسى بن

(١) انظر طرفاً منها في "كشف المخبوء" (ص: ١٧ - ١٩)، وقد سهل القول فيها وحالها أشد مما ذكر.

سيرة منكرة الحديث يروي عنه أبيه سيرة وهو مجهول.

وفي الباب أحاديث مطلقة في التسمية على الوضوء.

قال ابن أبي شيبة: « ثبت لنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: لا وضوء لمن لم يسم الله ».

قال المنذري بعد ذكره له: « كذا قال »، فكأنه لم يرتض هذا القول.

ثم قال: « وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها عن مقال ... ولا شك أَنَّ الأحاديث التي وردت فيها وإن كان لا يسلم شيء من عن مقال، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها، وتكتسب قوة، والله أعلم ». "الترغيب والترهيب" (١/١٦٣ - ١٦٤).

قال ابن الصلاح: « ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن ». "نتائج الأفكار" (١/٢٣٧).

وقال ابن حجر: « والظاهر أَنَّ مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أَنَّ له أصلاً ». "التلخيص" (١/٧٥).

قال ابن القيم معقباً على أحمد في قوله: « لا يثبت في التسمية على الوضوء حديث »، قال: « ولكنها أحاديث حسان ». "المنار" (ص: ١٢٠).

وقال ابن كثير: « حديث حسن ». "التفسير" [١/٣٤ - الشعب].

وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (رقم: ٧٥٧٣)، وقواه غيرهم.

وقد ضعفه غير من تقدّم النووي وأبو الفتح اليعمري حيث قال: « أحاديث الباب إما صريح غير صحيح^(١)، وإما صحيح غير صريح ». انظر: "البدر المنير" (٣/٢٣٥)، و"نتائج الأفكار" (١/٢٣٧).

انظر الكلام عليه في: "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" (١/٤٤٣ - ٤٥٦)، و"البدر المنير" (٣/٢٢٥ - ٢٥٧)، و"التلخيص الخبير" (١/٧٢ - ٧٦)، و"نتائج الأفكار" (١/٢٢٣ - ٢٣٧)، و"نصب الراية" (١/٣ - ٥)، و"جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب" (ص: ١٧٧ - ١٩٤)، و"كشف المخبوء بثبوت التسمية عند الوضوء"^(٢)، كلاهما لأبي إسحاق الحويني.

(١) وهي التي ذكرنا.

(٢) وفي هذا الجزء تخطيط في الأسانيد في عدة مواطن، مع أنه من أجمع ما كُتب في هذا الحديث.

ذكر سهلة بنت سُهَيْل امرأة أبي حذيفة بن عتبة

٦١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، ثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن عن سهلة امرأة أبي حذيفة: «أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سالماً مولى أبي حذيفة، ودخوله عليها، فزعمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن ترضعه فأرضعته، وهو رجل بعد ما شهد بداراً». [٦١/٤]، ق: (٤/٣٢/أ)، م: (١/٣٨٩)، ع: (٢/٢٥٥/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - بحر بن نصر:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٣ - عبد الله بن وهب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - الليث بن سعد:

ابن عبد الرحمن الفهمي المصري، الإمام الثقة الفقيه المشهور. انظر: "التقريب" (ص: ٨١٧).

٥ - يحيى بن سعيد:

ابن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي.

ثقة ثبت من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين أو بعدها، ورمز له (ع). "التقريب" (ص: ١٠٥٦).

وصفه غير واحد بالتدليس، لكنه عُذَّ في الطبقة الأولى منهم. انظر: "جامع التحصيل" (ص: ١١١) و(ص: ١١٣).

٦ - عمرة بنت عبد الرحمن:

تقدّمت ترجمتها في الحديث رقم: (٣٧/أ).

٧ - سهلة:

ابنة سُهَيْل بن عمرو القرشية العامرية، امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة، أسلمت قديماً بمكة، وبايعت ثم تزوجت شماخ بن سعيد الأسلمي، ثم عبد الله بن الأسنود، ثم عبد الرحمن بن عوف. انظر: "الاستيعاب" (١٨٦٥/٤ - ١٨٦٦)، و"الإصابة" (٣٢٩/٤).

إسناد المصنف: صحيح.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢٧١/٨) أخبرنا خالد بن مخلد، حدّثنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد به.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٥٦/٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٤/٦) (رقم: ٣٣٧٢) عن يونس بن محمد.

الطبراني في "الكبير" (٢٩٢/٢٤) (رقم: ٧٤٢) من طريق عفان بن مسلم. كلاهما عن حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن محمد، عن سهلة به نحوه.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (١٦٨/٧) (رقم: ٧١٧٨)، وفي "الصغير" (٤٦/٢) حدّثنا محمد بن أحمد الرقّام، نا محمد بن معمر البحراني، ثنا حبان بن هلال، ثنا وهيب بن خالد، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن القاسم بن محمد به نحوه، وفيه: «أمصّيه تحرمي عليه».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن خثيم إلا وهيب بن خالد، تفرّد به حبان».

وهذا الإسناد رواه ما بين ثقة وصدوق إلا شيخ المصنف فلم أقف له على ترجمة، وقد روى له الطبراني في "الأوسط" (٧/رقم: ٧١٧٠ - ٧١٨٠) أحد عشر حديثاً..

قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الثلاثة، ورجال أحمد رجال الصحيح

إلا أن الجميع رَووه عن القاسم بن محمد، عن سهلة، فلا أدري سمع منها أم لا؟». «
"بجمع الزوائد" (٢٦٤/٤).

وهذا الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" من طريق القاسم، عن عائشة حديثها: جاءت سهلة ... مطولاً في كتاب: الرضاع، باب: رضاعة الكبير (رقم: ١٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، ومن طريق ابن أبي مليكة عن القاسم، ومن طريق زينب بنت أم سلمة، عن عائشة.

فهذا يقوي أن الحديث حديث القاسم عن عائشة.

وأخرجه من طريق سفيان أيضاً: أحمد في "المسند" (٣٨/٦ - ٣٩)، وابن ماجه كتاب: النكاح، باب: رضاعة الكبير (رقم: ١٩٤٣)، والنسائي كتاب: النكاح، باب: رضاعة الكبير (١٠٤/٦ - ١٠٥) (رقم: ٣٣٢٠).

وقد أورد الحاكم بعد أن أخرج حديث الباب ما يشهد له من رواية القاسم عن عائشة فقال: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد وربيعة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أمر النبي ﷺ ...»، بنحوه، وسكت عليه، قال الذهبي: «قلت: صحيح».

فهذا يبين أن سكوته عن حديث الباب لكونه في الشواهد، ويبين كذلك ما قدمنا من أن الحديث حديث عائشة لا سهلة، وإنما جاء ذكرها فيه.

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً البخاري كتاب: المغازي باب: ١٢ (رقم: ٤٠٠٠)، وفي كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (رقم: ٥٠٨٨) من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة به مطولاً، إلا أنه وقف عند بداية حديث الباب، وأشار إليه بقوله: «فذكر الحديث».

وأخرجه تماماً عبد الرزاق في "مصنفه" (٧/رقم: ١٣٨٨٥ - ١٣٨٨٧)، وأحمد في "المسند" (٢٢٨/٦، ٢٢٥، ٢٧٠ - ٢٧١)، وأبو داود في كتاب: النكاح، باب: من حرم به (٥٤٩/٢ - ٥٥٠) (رقم: ٢٠٦١)، والله أعلم.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في معرفة الصحابة، وفيه إثبات صحبة، وهما متساهلان في ذلك، والله أعلم.

ذكر حبيبة - واسمها حمنة - بنت جحش رضي الله عنها

٦٢ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو جعفر بن عبيد الحافظ وعبدان بن يزيد الدقاق بهمدان، قالوا: ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي، ثنا عبد الله بن عمر، عن أخيه عبيد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه، عن حمنة بنت جحش أنها قيل لها: قتل أخوك^(١)، قالت: رحمه الله، إنا لله وإنا إليه راجعون، فقيل لها: قتل خالك حمزة، فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، فقيل لها: قتل زوجك^(٢)، قالت: واحزنناه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن للزوج من المرأة لشعبة ما هي لشيء^(٣)». [٦١/٤ - ٦٢]، ق: (٤/٣٢/أ - ب)، م: (٣٨٩/أ)، ع: (٢/٢٥٥/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو جعفر بن عبيد الحافظ:

هو أبو جعفر أحمد بن عبيد بن إبراهيم الأسدي الهمداني.

حدث عن: إبراهيم بن ديزيل، ومحمد بن صالح الأشج، وإبراهيم الحربي، وعدة. قال صالح بن أحمد: «كتبنا عنه، وهو صدوق بصير بالأنساب والرجال». "السير" (٣٨٠/١٥).

وقال الخليلي: «ثقة». "الإرشاد" (٦٥٩/٢).

توفي سنة اثنين وأربعين وثلاثمائة. انظر: "شذرات الذهب" (٣٦١/٢ - ٣٦٢).

(١) هو عبد الله بن جحش والد الراوي عنها.

(٢) هو مصعب بن عمير، وقد قتل الثلاثة رضي الله عنهم في غزوة أحد. انظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤٩/٢ ط الدار).

(٣) المعنى: أن للزوج عند المرأة قدر عظيم من المودة ليس مثلها لقريب ولا لغيره. انظر: "فيض التقدير" (٤٩٨/٢).

٢ - عبدان بن يزيد الدقاق^(١):

هو عبد الله بن يزيد بن يعقوب الدقاق، وعبدان لقب له. انظر: "كشف النقاب" لابن الجوزي (ص: ١٣٨)، و"نزهة الألباب" لابن حجر (٢/رقم: ١٩٠٣). وترجم له الذهبي فقال: الحسن بن يزيد بن يعقوب بن راشد أبو علي الهذاني الدقاق.

سمع إبراهيم ابن ديزيل، ويحيى بن عبدك، وعلي بن عبد العزيز وجماعة. ويُعرف في بلده بعبدان.

روى عنه: صالح بن أحمد الحافظ، وأبو بكر بن المقرئ، وابن لال وجماعة. وكان صدوقاً، وذكره في وفيات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ الإسلام" (وفيات ٣٢١ - ٣٣٠ ص: ٢٢٧ - ٢٢٨).

٣ - إبراهيم بن الحسين:

هو ابن ديزيل، تقدّم في الحديث (رقم: ٣١).

٤ - إسحاق بن محمد بن إسماعيل:

ابن عبد الله بن أبي فروة الفروي، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي. روى عن: سليمان بن بلال، وعبد الله بن عمر العمري، ومالك بن أنس، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢/٤٧١ - ٤٧٢).

قال النسائي: «ليس بثقة». "الضعفاء" (ص: ١٥٤).

وقال الآجري: «سألت أبا داود عنه فوهّاه جدّاً، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك». انظر: "تهذيب التهذيب" (١/١٥٩).

وقال العجلي: «جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يُتابع عليها». "الضعفاء" (١/١٠٦).

(١) نسبة إلى الدقيق وعمله ويّعه. "الأنساب" (٢/٤٨٥).

وقال أبو حاتم: « كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره فربما لُقِّن الحديث، وكتبه صحيحة ». "الجرح والتعديل" (٢٢٣/٢).

وقال مرة: « مضطرب ». "تهذيب الكمال" (٤٧٢/٢).

وقال الدارقطني: « ضعيف، وقد روى عنه البخاري، ويونحنونه في هذا ». "سؤالات السهمي" (ص: ١٧٢).

وقال أيضاً: « لا يُترك ». "سؤالات ابن بكير" (ص: ٢٦).

وقال: « ضعيف، تكلموا فيه، قالوا فيه كل قول ». "سؤالات الحاكم" (ص: ١٨٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١١٤/٨ - ١١٥)، وقال: « يغرب وينفرد ».

وقال الساجي: « فيه لين، روى عن مالك أحاديث تفرد بها ».

وقال الحاكم: « عيب على البخاري إخراج حديثه وقد غمزوه ». "تهذيب التهذيب" (١٥٩/١).

قلت: ومع ذا فقد أخرج له في مستدركه على الصحيحين! فلعله نسي.

وذكر ابن حجر أن البخاري أخرج له ثلاثة أحاديث، أحدها مقروناً وقال: « وكأنها مما أخذها عنه من كتابه قبل ذهاب بصره ». انظر: هدي الساري (ص: ٤٠٩)، واعتمد فيه قول أبي حاتم.

وقال الذهبي: « صدوق في الجملة، صاحب حديث ». "الميزان" (١٩٩/١).

وقال: « ضعيف ». "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٨).

قلت: فهو في نفسه صدوق، إلا أنه كان يلحن فيتلحن، وينفرد بما لا يتابع عليه مما لا يحتمل من قبله، فمن كان هذا وصفه فيعتبر به، ولا يحتج به، والله أعلم.

وقال ابن حجر: « صدوق، كُفَّ فسَاء حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين »، ورمز له (خ ت ق). "التقريب" (ص: ١٣١).

٥ - عبد الله بن عمر:

هو العمري، تقدّم في الحديث (رقم: ٥٨).

٦ - عبيد الله بن عمر:

ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني أبو عثمان ثقة ثبت، قدّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدّمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري، عن عروة عنها، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين، ورمز له (ع). "التقريب" (ص: ٦٤٣).

٧ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش:

ابن رثاب الأسدي المدني.

روى عن: أبيه محمد بن عبد الله بن جحش.

روى عنه: عبد الله بن عمر، وأخوه عبيد الله بن عمر العمران، ومهدي بن ميمون. انظر: "تهذيب الكمال" (١٧٦/٢)، و"تهذيب التهذيب" (١٠١/١). ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٢٤/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في طبقة التابعين من ثقاته (٧/٤) ثم عاد فذكره في طبقة أتباع التابعين (٥/٦)، وقال: «يروى عن جماعة من التابعين، وقد قيل: إنه رأى زينب بنت جحش، وليس يصح ذلك عندي».

قال ابن حجر: «صدوق من الخامسة»، ومزله (ق). "التقريب" (ص: ١١٤).

٨ - محمد بن عبد الله بن جحش:

ابن رثاب بن يعمر الأسدي، قُتل أبوه عبد الله يوم أحد، عمته زينب وحمّة بنتا جحش، وقد كان في حجر رسول الله ﷺ عند عمته زينب، ولد قبل الهجرة بخمس سنين، وهو من أهل بدر والهجرة. انظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤٨/٢ - ٥٠ - ط الدار)، و"الاستيعاب" (٣/رقم: ٢٣٣٥)، و"أسد الغابة" (٣٢٤/٤) - (٣٢٥)، و"الإصابة" (٣/٣٥٨).

٩ - حمزة بنت جحش:

ابنة رياب الأسدية من بني أسد بن خزيمة، صحابية أخت زينب بنت جحش، كانت عند مصعب بن عمير، فقتل عنها يوم أحد، فتزوجها طلحة بن عبيد الله، وقد جعل أبو نعيم أم حبيبة كنية لها، فجعلها امرأة واحدة، وليس كما قال، بل هما امرأتان، ولعل الحاكم تبعه في ذلك.

انظر: "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٣٨٢٦)، و"الاستيعاب" (٤/١٨١٣)، و"أسد الغابة" (٦/٦٩ - ٧١)، و"الإصابة" (٤/٢٩٦ - ٢٩٧)، و"السير" (٢/٢١٥ - ٢١٦) ترجمة أختها زينب.

إسناد المصنف: ضعيف، وفيه من لم أقف عليه.

تخريج الحديث :

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦٦/٤) عن الحاكم به^(١).

وأخرجه ابن ماجه كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في البكاء على الميت (رقم: ١٥٩٠) عن محمد بن يحيى، عن إسحاق الفروي به، بدون ذكر خاله، وأيضاً عن عبد الله العمري وحده.

قال الذهبي في "المهذب" (٤١٨/٣) (رقم: ٥٠٤٨): « غريب ».

وقال البوصيري: « هذا إسناد فيه عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف ». "مصباح الزجاجة" (٥٢٣/١).

ورمز السيوطي في الجامع الصغير لصحته، فلم يصب. انظر: "الجامع" (٩٥/١). وأروده الألباني في "ضعيف الجامع" (رقم: ١٩٦٠)، وقال بعد أن عزاه لمن تقدّم: « ضعيف ».

قلت: والفروي فيه ضعف، ومع ذا فقد خولف.

فقد أخرج ابن سعد في "الطبقات" (٢٤١/٨) : أخبرنا خالد بن مخلد البجلي ومحمد بن عمر قالوا: حدثنا عبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله بن جحش قال: « قمن النساء حين رجع رسول الله ﷺ من أحد يسألن الناس عن أهليهن، فلم يُخبرنَ حتى أتيت النبي ﷺ، فلا تسأله امرأة إلا أخبرها، فجاءته حمنة بنت جحش فقال: يا حمنة احتسي أنحك عبد الله بن جحش، قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون ... »، به نحوه.

فجعله هنا من مسند محمد بن عبد الله بن جحش، وأيضاً فعبد الله بن إبراهيم لم أقف عليه.

والخلاصة: أنَّ مدار الحديث على عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف، ولم أقف على متابع له أو شاهد، والله تعالى أعلم.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في معرفة الصحابة، وهما متساهلان فيه، والله أعلم.

(١) وفيه عنده بدل عبدان الدقاق، محمد بن حمدان الجلاب.

٦٣ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني عبد العزيز بن عبد الرحمن الدباس بمكة، ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ، ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا عمر بن عثمان التيمي، عن أبيه، عن ابن شهاب، أخبرني عروة: أنَّ عائشة أخبرته أنَّ أم حبيبة بنت جحش - وهي امرأة عبد الرحمن بن عوف وهي أخت زينب بنت جحش زوج النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم - جاءت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فحدثته أنَّها استُحيضت سبع سنين فاستفتته في ذلك فقال النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ هذه ليست بالحیضة لكن هذا عرقٌ فاغتسلي ثم صلي» فكانت تَغْتَسِلُ في مِرْكَنٍ^(١) حتى تَعْلُو المَاءَ حمرةً الدم ثم تقوم فتصلي». [٦٢/٤]، ق: (٤/٣٢/ب)، م: (٣٨٩/أ)، ع: (٢٥٥/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - عبد العزيز بن عبد الرحمن الدباس:

لم أقف له على ترجمة^(٢).

٢ - محمد بن علي بن زيد الصائغ:

روى عن: سعيد بن منصور، ومحمد بن معاوية، وإبراهيم بن المنذر.

روى عنه: دعلج بن أحمد، وأبو محمد الفاكهي، وسليمان الطبراني.

قال الذهبي: «المحدث، الإمام، الثقة».

توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. "السير" (١٣/٤٢٨ - ٤٢٩).

(١) بكسر الميم: الإِجَانَةُ التي يُغْسَلُ فيها الثياب. انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣٧٣/٥)، و"النهاية" (٢٦٠/٢).

وقالوا في المِخْضَب الذي غسَلَ فيه النبي ﷺ في مرضه إِنَّه يشبه الإِجَانَةَ، وقد يُقال له مِرْكَن. انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/٤٧١ - ٤٧٢).

والذي يظهر أنَّ المِرْكَن كالطست.

(٢) له في المستدرک ثمان مرويات، واسمه كاملاً: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل الدباس الخلال أبو محمد. انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ٩٧).

٣ - إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الحزامي:

روى عن: إبراهيم بن علي الرافي، وأنس بن عياض، وعمر بن عثمان بن عمر التيمي.

روى عنه: البخاري، وابن ماجه، ويعقوب بن سفيان الفسوي.

وقال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (١٣٩/٢).

وقال صالح بن محمد: « صدوق ». "تاريخ بغداد" (١٨١/٦).

قال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات السلمي" (ص: ٥٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٣/٨).

وقال ابن حجر: « صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، من العاشرة، مات

سنة ست وثلاثين (خ، ت، س، ق) "التقريب" (ص: ١١٦).

٤ - عمر بن عثمان:

تقدم في الحديث رقم: (٣٨/ب)، وأنه صدوق.

٥ - عثمان بن عمر بن موسى القرشي التيمي:

روى عن: أبان بن عثمان بن عفان، وسالم أبي الغيث، والزهرى.

روى عنه: إبراهيم بن طلحة بن عبد الله، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي،

وابنه عمر بن عثمان التيمي. انظر: "تهذيب الكمال" (١٩/٤٦٤ - ٤٦٥).

تقدم قول ابن معين فيه وفي ابنه: « ما أعرفهما ».

وذكره ابن حبان في "الثقات". "الثقات" (٢٠٠/٧).

وقال ابن حجر بعد حكايته لكلام ابن معين وابن عدي: « عجيب فقد عرفه

غيرهما حق المعرفة ». "تهذيب التهذيب" (٩٣/٤ - ٩٤).

قلت: عنى بذلك البخاري، والزيبر بن بكار، والدارقطني من كونه عرفت عينه

وله رواية.

وقال ابن حجر: « مقبول من السادسة، مات في خلافة المنصور [خت د ق] ».

"التقريب" (ص: ٦٦٧).

إسناد المصنف: فيه من لم أقف عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (١/١٧٣ - ١٧٤) قال: أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن الزهري به.

قال الحاكم: «حديث عمرو بن الحارث والأوزاعي صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما أخرج مسلم حديث سفيان بن عيينة وإبراهيم بن سعد عن الزهري، وقد تابع محمد بن عمرو بن علقمة الأوزاعي على روايته هذه عن الزهري على هذه الألفاظ، وهو صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

ولعل الحاكم والذهبي سكنا عليه لكونه في معرفة الصحابة، وفيه إثبات صحبة، وهو مما يتساهل فيه الحاكم.

ذكر فاطمة بنت أبي حبيش

٦٤ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحافظ ببغداد، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عاصم، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة: أنَّ خالته فاطمة بنت أبي حبيش أتت عائشة فقالت: «إني أخاف أن أكون من أهل النار، لم أصل منذ نحو سنتين، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: لتدع الصلاة في كل شهر أيام قرونها، ثم تتوضأ لكل صلاة، فإنما هو عرق». [٦٢/٤]، ق: (٣٢/٤ ب)، م: (٣٨٩/أ)، ع: (٢٥٥/٢ ب).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (١٧٥/١ - ١٧٦) قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحافظ ببغداد به نحوه.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وعثمان بن سعد الكاتب، بصري ثقة عزيز الحديث يُجمع حديثه»^(١).

وتعقبه الذهبي فقال: «قلت: كلا، صورته مرسل».

ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكونه في معرفة الصحابة، والمراد من إيراد الحديث إثبات الصحبة، وكذا لشهرة الحديث، وتقدم الكلام عليه، والله أعلم.

(١) وتقدم تخريجه والكلام عليه في الحديث (رقم: ٥٧).

ذكر فاطمة بنت المجل القرشية أم جميل رضي الله عنها

٦٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو النضر الفقيه بالطبران، وأبو يحيى الخثعمي الفقيه ببخارى قالوا: ثنا صالح بن محمد بن حبيب البغدادي، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم، ثنا أبي، عن جدي محمد بن حاطب، عن أمه أم جميل قالت: «أقبلت بك حتى إذا كنت من المدينة ليلة أو ليلتين طبخت لك طبيخاً ففني الحطب، فخرجت أطلب الحطب فتناولت القدر فانكفأت على ذراعك، فقدمت المدينة، فأتيت بك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت: يا رسول الله، هذا محمد بن حاطب وهو أول من سمي بك، فمسح على رأسك ودعا بالبركة، ثم تفل في فيك وجعل يتفل على يدك ويقول: أذهب البأس رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً» [٤/٦٢ - ٦٣]، ق: (٤/٣٢ب - ٣٣أ)، م: (٣٨٩أ - ب)، برئت يدك^(١). ع: (٢/٢٥٥ب - ٢٥٦أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو النضر الفقيه:

هو محمد بن محمد بن يوسف الطوسي الشافعي.

روى عن: عثمان بن سعيد الدارمي، والحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن نصر المروزي الفقيه، وغيرهم.

روى عنه: الحاكم، وأبو علي النيسابوري، وغيرهم. انظر: "الأنساب" (٤/٨٠ - ٨١)، و"السير" (١٥/٤٩٠، ٤٩١).

قال عنه الحاكم: الفقيه الأديب ... ما رأيت في مشايخي أحسن صلاة ولا أبعد عن الذم منه. "الأنساب" (٤/٨١).

(١) هذه الزيادة ليست في النسخ الثلاث.

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ العلامة القدوة، شيخ الإسلام». "السير" (٤٩٠/١٥).

ولد في حدود الخمسين ومائتين، وتوفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. "المصدر السابق" (٤٩٠/١٥، ٤٩١).

٢ - أبو يحيى الختن^(١) الفقيه:

لم أقف عليه.

٣ - صالح بن محمد:

ابن عمرو بن حبيب بن حسان الأسدي مولاهم، يكنى أبا علي، ويلقب "جزرة".

حدث عن: سعيد بن سليمان "سعدويه"، وعلي بن الجعد، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم.

حدث عنه: مسلم خارج الصحيح، وأبو النضر محمد بن محمد الفقيه، والهيثم بن كليب الشاشي، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٢٢/٩)، و"السير" (٢٣/١٤ - ٢٤). قال الدارقطني: «كان ثقة حافظاً غزياً». "السير" (٢٤/١٤).

وقال الإدريسي: «ما أعلم في عصره بالعراق وخراسان في الحفظ مثله... ورأيت أبا أحمد بن عدي يفخم أمره ويعظمه». "السير" (٢٤/١٤ - ٢٥).

وقال الخطيب: «كان حافظاً عارفاً من أئمة الحديث، ومن يرجع إليه في علم الأثر ومعرفة نقلة الأخبار... وكان صدوقاً ثباتاً أميناً، وكان ذا مزاح ودعابة مشهوراً بذلك». "تاريخ بغداد" (٣٢٢/٩).

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الكبير الحجة محدث المشرق... جمع وصنف وبرع في هذا الشأن». "السير" (٢٤/١٤).

وقال: «الحافظ العلامة الثبت». "تذكرة الحفاظ" (٦٤١/٢).

ترجم له الحاكم ترجمة طويلة في "تاريخه"، قال الذهبي: «ثم إنَّ الحاكم مدَّ النفس

(١) الختن: بفتح الخاء، والتاء. انظر: "الأنساب" (٣٢٣/٢).

في ترجمة صالح بالغرائب والسؤالات، وحديث عن جماعة كثيرة سمعوا من صالح بن محمد «. "السير" (٣٢/١٤).

توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٢٨/٩).

٤ - سعيد بن سليمان:

الضبي، أبو عثمان الواسطي البزاز المعروف بـ "سعدويه".

روى عن: ابن المبارك، والماجشون، والليث بن سعد، وجماعة.

روى عنه: البخاري، وأبو داود، والحري، وصالح بن محمد جزرة، وأبو حاتم،

وأبو زرعة الرازيان، وعدة. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٨٣/١٠ - ٤٨٦).

أثنى عليه ابن معين، ووصفه بالكيس. انظر: "تاريخ الدوري" (٢٠١/٢)،

و"سؤالات ابن محرز" (٧٤/١)، (١٦١/٢).

وقال أبو حاتم: «ثقة مأمون، ولعله أوثق من عفان - إن شاء الله -». "الجرح

والتعديل" (٢٦/٤).

ووثقه ابن سعد "الطبقات" (٣٤٠/٧)، والعجلي "ثقاته" (٤٠٠/١)، وذكره ابن

حبان في "ثقاته" (٢٦٧/٨).

وأورده الذهبي في "الميزان" (٣٣٢/٢) لقول أحمد فيه: «كان صاحب تصحيف

ماشتت». "العلل لعبد الله" (٤٢٧/١ - ٤٢٨)، وانظر "الضعفاء" للعقيلي (١٠٩/٢).

ولقول الدارقطني: «تكلّموا فيه». "سؤالات الحاكم" له (ص: ٢١٤).

ومع ذا فقد رمز له بـ (صح) وقال: «ثقة مشهور، صاحب حديث». "الميزان"

(٣٣١/٢) وهو كما قال، وقول أحمد ليس على إطلاقه؛ لأنه مقابل بتوثيق جماهير

العلماء ممن تقدّم ذكرهم.

وأما قول الدارقطني فقد قال ابن حجر: «هذا تليين مبهم لا يقبل». انظر:

"هدي الساري" (ص: ٤٥٥).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة حافظ من كبار العاشرة، مات سنة خمس وعشرين،

(ع) «. "التقريب" (ص: ٣٨٠).

٥ - عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم:

ابن محمد بن حاطب الجمحي.

روى عن: أبيه عن ابن عمر، وعمّه، وعن أبيه عن جدّه.

روى عنه: سعيد بن سليمان، وزكريا بن يحيى بن صبيح، وأبو معمر، وعثمان بن أبي شيبة. انظر: "الجرح والتعديل" (٢٦٤/٥)، و"الثقات" لابن حبان (٣٧٢/٨)، و"تعجيل المنفعة" (ص: ١٦٩ - ١٧٠).

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يهولني كثرة^(١) ما يسند». "الجرح والتعديل" (٢٦٤/٥).

وذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٣٠/٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقال: «حديثه في الكوفيين»^(٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٧٢/٨). والأقرب - والله أعلم - أنه ضعيف فالجرح مقدم على التعديل، كيف وابن حبان ممن يوثق المجاهيل الذين لا يعرفهم؟!.

٦ - عثمان بن إبراهيم بن محمد:

ابن حاطب الجمحي.

رأى ابن عمر، وعائشة بنت قدامة بن مظعون، وروى عن أبيه^(٣) محمد بن حاطب.

روى عنه: شريك بن عبد الله، ويعلى بن عبيد، وابنه عبد الرحمن.

انظر: "الجرح والتعديل" (١٤٤/٦)، و"الإكمال" للحسيني (٥٦٩/١ - ٥٧٠)، و"تعجيل المنفعة" (ص: ١٨٦ - ١٨٧).

قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عنه؟ فقال: روى عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكورة، قلت: فما حاله؟ قال: يُكتب حديثه وهو شيخ». "الجرح والتعديل" (١٤٤/٦).

وذكره ابن حبان في ثقاته (١٥٤/٥).

وقال الذهبي: «له ما يتكر». "الميزان" (٤٢٧/٣).

وقال ابن سعد: «... العالم الذي كان بالكوفة، وكان في لسانه بذاء».

"الطبقات" (٤٦٨/٨)، وانظر تعجيل المنفعة (ص: ١٨٧) ففيه ما يدل على وجاهته

(١) قال ابن حجر: «مقل»! انظر: "اللسان" (٤٢٢/٣).

(٢) وزاد في نسبه (سعد) بين عثمان وعبد الرحمن.

(٣) في "الإكمال" (٥٧٠/١) للحسيني: (جده)، وكذا في "تعجيل المنفعة".

وأنه كان ذا علم في الكوفة، فمثله يمشى أمره إلا فيما أنكر عليه أو كان ظاهره النكارة، والله أعلم.

٧ - محمد بن حاطب:

ابن الحارث بن معمر الجمحي، هاجر به أبوه إلى أرض الحبشة^(١)، وهو أول من سمي في الإسلام محمداً، توفي سنة ست وثمانين بالكوفة في أيام عبد الملك بن مروان، وقيل: سنة أربع وسبعين. انظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٢/٦٤ - ٦٥ ط. الدار)، "الاستيعاب" (٣/١٢٦٨)، "أسد الغابة" (٤/٣٠٩ - ٣١٠)، "الإصابة" (٣/٣٥٢).

٨ - أم جميل:

هي فاطمة^(٢) بنت الجليل بن عبد الله بن أبي قيس، القرشية العامرية. من أصحاب الهجرتين. انظر: "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٦/٣٩٧٧، ٤٠٥٩)، "الاستيعاب" (٤/١٩٢٧)، "أسد الغابة" (٦/٢٣٠ - ٢٣١، ٣٠٩ - ٣١٠)، "الإصابة" (٤/٣٧٣، ٤٢٠)، "الطبقات" لابن سعد (٨/٢٧٢).

إسناد المصنف: ضعيف، وفيه من لم أقف عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في "تاريخه الكبير" (١/١٧) ومن طريقه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/١٧٥)، وأخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص: ١٧١) (رقم: ٢٧٤ ت: كمال قالمي)، والطبراني في الكبير (٢٤/٣٦٣) (رقم: ٩٠٢) عن سعيد بن سليمان به، بالزيادة التي فيه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣/٣١٨)، (٦/٤٣٧ - ٤٣٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٢/٨٥) (رقم: ٧٨٣) (٦/٢٤) (رقم: ٣٢٠٥) ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٦/رقم: ٧٨٨٨)، وابن أبي عاصم في "الأوائل" (ص: ٦٧) ومن طريقه أبو

(١) قيل: ولد في الحبشة، وقيل: وُلد في السفينة. انظر: "الثقات" لابن حبان (٣/٣٦٥)، ومصادر ترجمته.

(٢) وكل من وقفت عليه ذكر أن اسمها فاطمة إلا ابن عبد البر فذكرها بكنيتها، وقال: اختلف في اسمها، فقيل: فاطمة، وقيل: جُويرية.

نعيم في "المعرفة" (٦٧/٢) (رقم: ٦٤٥ ط. الدار)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٢٤٢/٧ - ٢٤٣) (رقم: ٢٩٧٧)، والطبراني (٣٦٣/٢٤) (رقم: ٩٠٢) من طرق عن عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم به.

وعلته عبد الرحمن فهو ضعيف.

قال الهيثمي: «فيه عبد الرحمن الحاطبي ضعفه أبو حاتم». "المجمع" (١١٣/٥).
وقد جاء الحديث من حديث محمد بن حاطب نفسه إلا أن في بعض طرقه ما يبين أنه إنما وعي القصة، أما اللفظ المرفوع فلم يعه وإنما أخذه عن أمه، فرجع الحديث إلى أمه أم جميل.

فقد أخرج ابن قانع في "معجم الصحابة" (١٦/٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣٩/١٩) (رقم: ٥٣٥) ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٦٦/٢) (رقم: ٦٤٤ ط. الدار) كلاهما من طريق الحميدي عن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن جده محمد بن حاطب به، نحوه.

قال الهيثمي: «والحارث بن محمد بن حاطب لم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات». "المجمع" (٤١٨/٩).

وقد خالف الحميدي: إبراهيم الهروي، فرواه عن عبد الله بن الحارث بن محمد ابن عمرو قال: حدثني أبي الحارث، عن أبيه، عن جده محمد بن حاطب به.
أخرجه أبو نعيم في "المعرفة" (٦٦/٢) (رقم: ٦٤٣)، (٦/٦) رقم: ٧٧٩٦ ط. الدار) عن أبي أحمد محمد بن إبراهيم القاضي، عن القاسم بن فورك، عن إبراهيم، به.
وإبراهيم صدوق كما في التقريب (ص: ١٠٩) وهو ابن عبد الله بن أبي حاتم، فيقدم الحميدي عليه، على أنه يمكن أن يكون الحارث سمعه من أبيه ومن جده، فمرة حدّث به نازلاً وأخرى عالياً، أو تكون (عن أبيه) زيادة من النساخ والله أعلم.
على أن هذا الطريق مداره على الحارث هذا، وقد جاء من طريق أخرى:
فقد رواه سماك بن حرب، عن محمد بن حاطب، وعنه جماعة منهم:

١ - شعبة بن الحجاج، وعنه:

أ - أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ص: ١٦٥)، ومن طريقه البيهقي في "الدلائل" (١٧٤/٦).

ب - النضر بن شميل، عند ابن حبان في "صحيحه" (٧/رقم: ٢٩٧٦ "الإحسان")، والطبراني (١٩/رقم: ٥٣٦).

ج - يحيى بن سعيد، عند أحمد (٤١٨/٣).

د - محمد بن جعفر، عند أحمد (٢٥٩/٤).

هـ - خالد، عند النسائي في "الكبرى" (٦/رقم: ١٠٨٦٣).

٢ - زكريا بن أبي زائدة:

عند ابن أبي شيبة [٤٨/٨] [رقم: ٣٦٢٧] وعنه ابن أبي عاصم في "الآحاد" (٢/رقم: ٧٨٢)، (٦/رقم: ٣٢٠٤)، ومن طريق ابن أبي شيبة الطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٥٤٠، ٢٤/رقم: ٩٠٣)، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٦/رقم: ١٠٠١٥، ١٠٨٦٤) عن عبدة بن عبد الله، كلاهما عن محمد بن بشر عن زكريا به، وفيه: «فسألت أُمِّي بعد ذلك ما كان يقول؟ قالت: كان يقول: اذهب ...». الحديث.

٣ - مسعر:

عند الطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٥٣٩) عن محمد بن عبد الله (مطين)، عن هارون بن إسحاق، عن وكيع.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٤/رقم: ٧٥٣٨، ٦/رقم: ١٠٨٦٥)، والبيهقي في "الدلائل" (٦/٧٤) من طريق جعفر بن عون كلاهما عن مسعر به. وفيه: «أنه سأل أمّه عن ...»، الحديث فأخبرته بنحو ما عند زكريا.

٤ - شريك، وعنه:

أ - إبراهيم بن أبي العباس، عند أحمد (٤١٨/٣)، (٢٥٩/٤).

ب - إسرائيل، عند أحمد (٢٥٩/٤).

ج - محمد بن معاوية، عند الفسوي (٣٠٦/١).

د - أسود بن عامر، عند أحمد (٢٥٩/٤).

وعند هؤلاء الأربعة: «أنه سأل أمّه في إمرة عثمان فأخبرته بقول النبي ﷺ».

هـ - يحيى بن عبد الحميد الحماني، عند الطبراني (١٩/رقم: ٥٣٨).

و - داود بن عمرو، عند ابن قانع في "معجم الصحابة" (١٦/٣).

وسماك صدوق وروايته هنا ليست عن عكرمة، فأقل أحوال هذا الحديث الحسن.

وأصل الحديث ثابت في الصحيحين وفي غيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها: « أن النبي ﷺ كان إذا أتى مريضاً أو أتى بمريض قال: أذهب البأس رب الناس، اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً ».

أخرجه البخاري كتاب: الطب، باب: رقية النبي ﷺ (رقم: ٥٧٤٣)، باب: مسح الراقي الوجه بيده اليمنى (رقم: ٥٧٥٠)، ومسلم كتاب: السلام، باب: استحباب رقية المريض (رقم: ٢١٩١).

ومن حديث أنس نحوه، عند البخاري كتاب: الطب، باب: رقية النبي ﷺ (رقم: ٥٧٤٢)، والله تعالى أعلم.

ولعلمهما سكتا عليه لكونه في معرفة الصحابة، والله أعلم.

ذكر أم أيمن مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

٦٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، ثنا عبد الله بن روح المدايني، ثنا شبابة، ثنا أبو مالك النخعي، عن الأسود بن قيس، عن نبيح العنزي، عن أم أيمن رضي الله عنها قالت: «قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل إلى فخارة من جانب البيت فبال فيها، فقمْتُ من الليل وأنا عطشى فشربتُ ما في الفخارة وأنا لا أشعر، فلما أصبح النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: يا أم أيمن قومي إلى تلك الفخارة فأهريقِي ما فيها، قلتُ: قد - والله - شربتُ ما فيها! قال: فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال: أما إنك لا يفجع^(١) بطنك بعده أبداً». [٦٣/٤ - ٦٤]، ق: (٤/٣٣/أ)، م: (٣٨٩/ب)، ع: (٢/٢٥٦/أ).

رجال الإسناد:

١ - أحمد بن كامل:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٢).

٢ - عبد الله بن روح:

ابن عبد الله، وقيل: ابن هارون بن زيد أبو أحمد المدائني، المعروف بـ"عبدوس".

روى عن: يزيد بن هارون، وشبابة بن سوار، وشجاع بن الوليد، وغيرهم.

روى عنه: المحاملي، وأحمد بن كامل، وأبو بكر الشافعي، وابن السماك، وغيرهم.

قال الدارقطني: «ليس به بأس».

وقال هبة الله الطبري: «ثقة، صدوق». انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥٤/٩).

قال الذهبي: «الثقة». "السير" (٥/١٣).

وقال ابن حجر: «من الثقات». "اللسان" (٢٨٦/٣).

توفي سنة سبع وسبعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥٥/٩).

(١) عند الطبراني: «لا تتجعين»، وعند أبي نعيم: «لا يتجعن».

٣ - شبابة:

هو ابن سوار الفزاري مولاهم، أبو عمرو المدائني، قيل: اسمه مروان وإنما غلب عليه شبابة.

روى عن: شعبة، والليث، وابن أبي ذئب، وغيرهم.

روى عنه: الأئمة الأعلام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق، ويحيى بن معين، وعبد الله بن روح المدائني، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤٣/١٢ - ٣٤٥).

وجمهور العلماء على ثقته، ومنهم أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن سعد، والعجلي، وابن المديني، وغيرهم. انظر: "تاريخ عثمان بن سعيد" (ص: ٦٥)، و"طبقات ابن سعد" (٣٢٠/٧)، ثقات العجلي (٤٤٧/١)، و"الجرح والتعديل" (٣٩٢/٤).

وذهب بعضهم إلى أنه صدوق، كالساجي، وابن خراش. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٩٨/٩). وقال أبو حاتم: «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به». "الجرح والتعديل" (٣٩٢/٤). وتركه أحمد. "الكامل" (١٣٦٥/٤).

قلت: وترك أحمد له وعدم احتجاج أبي حاتم به إنما هو من أجل أنه كان يرى الإرجاء، ومع ذا فقد وثقه أحمد وسائر من حكى عنه ذلك.

انظر: "الكامل" (١٣٦٥/٤ - ١٣٦٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٤٦/١٢ - ٣٤٨)، و"هذي الساري" (ص: ٤٢٩).

ورواية المبتدعة الخلاف فيها مشهور، والذي عليه الجمهور أن المبتدع إذا كان صادق اللهجة عدلاً، ولم يرو ما يؤيد بدعته أن روايته مقبولة، وشبابة في نفسه ثقة، محتج به في كتب الإسلام. انظر: "الميزان" (٤٥١/٢)، ومع ثقته فقد أنكرت عليه أحاديث. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (١٩٦/٢)، و"الكامل" لابن عدي (١٣٦٥/٤ - ١٣٦٦). إلا أنها قليلة في سعة ما روى، ولم تؤثر على ثقته.

ولذا قال ابن حجر: «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين، (ع)». انظر: "التقريب" (ص: ٤٢٩).

٤ - أبو مالك النخعي:

هو عبد الملك بن الحسين، ويقال: عبادة بن الحسين، ويقال: ابن أبي الحسين النخعي الواسطي يعرف بابن دُرّ.

روى عن: الأسود بن قيس، وزيد اليامي، وزيد بن فياض، وغيرهم.
روى عنه: حماد بن أسامة، ووكيعة، ويزيد بن هارون، وغيرهم. انظر: "تهذيب
الكمال" (٢٤٧/٣٤ - ٢٤٨).

مجمع على ضعفه، وغالب العلماء على أنه متروك الحديث، ولذا قال ابن حجر:
« متروك، من السابعة، (ق) ». « التقريب » (ص: ١١٩٩ - ١٢٠٠).

٥ - الأسود بن قيس:

العبدى، وقيل: البجلي^(١) أبو قيس الكوفي.

روى عن: جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، وأبيه قيس، ونبيع العنزي،
وغيرهم.

روى عنه: السفينان، وشعبة، وأبو مالك النخعي، وغيرهم. انظر: "تهذيب
الكمال" (٢٢٩/٣ - ٢٣٠).

قال الذهبي: « مجمع على ثقته ». تاريخ الإسلام [٢٢٧/٥]، ولذا قال ابن حجر:
« ثقة، من الرابعة، (ع) ». انظر: "التقريب" (ص: ١٤٦).

٦ - نبيع العنزي:

هو نبيع بن عبد الله العنزي أبو عمرو الكوفي.

روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد رضي الله عنهم.
روى عنه: الأسود بن قيس، وأبو خالد الدالاني. انظر: "تهذيب الكمال"
(٣١٤/٢٩).

قال أبو زرعة: « ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس ». « الجرح والتعديل »
(٥٠٨/٨).

وقال العجلي: « ثقة ». « ثقاته » (٣١١/٢).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٤٨٤/٥).

قال ابن حجر: « وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم

(١) في "التقريب": « العجلي ».

الأسود بن قيس». "تهذيب التهذيب" (٦٠٩/٥)، وانظر "الجرح والتعديل" (٢٩٢/٢).
 واختلف فيه قول الذهبي، فقال مرة: «فيه لين، وقد وثق». "المغني" (٦٩٤/٢)،
 و"الميزان" (٣٧٠/٥)، وانظر "الديوان" (ص: ٤٠٨).
 وقال مرة: «ثقة». "الكاشف" (١٥٧/٣)، والمجرد (ص: ٩٧)، وقوله هذا هو
 المتعين لتوثيق من سبق، وأيضاً فقد صحّح له الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان،
 والحاكم. انظر: "تهذيب التهذيب" (٦٠٩/٥).
 وبه يتبين أن قول ابن حجر: «مقبول، من الثالثة». "التقريب" (ص: ٩٩٧)، فيه
 نظر، والله أعلم.

٧ - أم أيمن:

هي بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن النعمان أم أيمن بن عبيد الحبشي، ثم
 أم أسامة بن زيد حاضنة ومولاة النبي ﷺ، وهي بكنيتها أشهر من اسمها هاجرت
 الهجرتين وقد اختلف في سنة وفاتها، فقليل: توفيت بعد النبي ﷺ لسته أشهر، وقيل:
 توفيت بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل: توفيت في خلافة عثمان.
 واختار ابن حجر أنها توفيت بعد مقتل عمر. انظر: "الثقات" (٣٩/٣)، و"معركة
 الصحابة" لأبي نعيم (٦/رقم: ٤٠٤٩)، و"الاستيعاب" (١٧٩٣/٤)، و"أسد الغابة"
 (٣٠٣/٦ - ٣٠٤)، و"الإصابة" (٤١٥/٤ - ٤١٧)، و"العقد الثمين" (١٨٨/٨)،
 و"الفخر المتوالي" للسخاوي (ص: ٧٢).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨٩/٢٥ - ٩٠) (رقم: ٢٣٠) حدثنا الحسين بن
 إسحاق التستري، ثنا عثمان بن أبي شيبة.
 وأبو نعيم في "الحلية" (٦٧/٢) حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان،
 كلاهما عن شياطة، به.

قال الهيثمي: «فيه أبو مالك النخعي، وهو ضعيف». "المجمع" (٢٧٤/٨).
 قلت: بل هو متروك كما تقدم.

قال الدارقطني في "العلل" [٢٦٢/٥ ب]: «إنه مضطرب، وأن الاضطراب جاء من جهة أبي مالك النخعي راويه وأنه ضعيف». من "البدر المنير" (٢٢٠/١).
وقال ابن الصلاح: «هذا حديث ورد متلونا ألواناً، ولم يخرج في الكتب الأصول». "البدر المنير" (٢٢٥/٢).

وعزه ابن حجر إلى: الحسن بن سفيان في "مسنده" ^(١)، والدارقطني ^(٢)، وأبي أحمد العسكري بلفظ: (لن تشتكي بطنك)، قال: ونبيح لم يلحق أم أيمن. "التلخيص الحبير" (٣١/١).

وأخرج أبو يعلى في "مسنده" كما في المطالب العالية (٢٠٧/٤) (رقم: ٣٨٣١) حدثنا محمد بن أبي بكر، ثنا سلم بن قتيبة، عن الحسن بن حرب، عن يعلى بن عطاء، عن الوليد ابن عبد الرحمن، عن أم أيمن، به نحوه، وفي آخره: «إنك لن تشتكي بطنك بعد يومك هذا أبداً».

وأخرج ابن السكّن من طريق: عبد الملك بن حسين، عن نافع بن عطاء، عن الوليد به نحوه. "الإصابة" (٤١٦/٤).

الحسن بن حرب، لم أقف عليه، وعبد الملك بن حسين هو أبو مالك النخعي، فمدار الحديث عليه والله أعلم.

وادعى ابن السكّن أن بركة خادم أم حبيبة كانت تكنى أيضاً أم أيمن أخذاً من هذا الحديث. انظر: "الإصابة" (٤١٦/٤، ٤١٧).

قلت: والذي يظهر - والله أعلم - أن ما ادّعاه ليس بجيد لأمر:
أولاً: أن المشتهرة بهذه الكنية هي مولاة رسول الله ﷺ، وأما الأخرى فمعروفة باسمها.

ثانياً: أن مولاة أم حبيبة تكنى بأم يوسف - كما سيأتي -.

ثالثاً: أن ابن حجر أورد هذا الحديث في ترجمة أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ ولم

(١) كذا، والذي في البدر المنير (٢٢٧/٢) - وهو أصله -: «قال الشيخ تقي الدين: وروى أبو نعيم

الحافظ في كتابه "حلية الأولياء" من حديث الحسن بن سفيان صاحب المسند».

(٢) نص ابن الملقن في البدر (٢٢٠/٢) أنه في "سننه" ولم أقف عليه في المطبوع.

يورده في ترجمة بركة مولاة أم حبيبة وقال: وهذا يحتمل أن تكون قصة أخرى غير القصة التي اتفقت لبركة خادم أم حبيبة. انظر: "الإصابة" (٤/٤١٦).

وقال بعد أن ذكر حديثها: « وصحح ابن دحية أنهما قضيتان وقعتا لامرأتين، وهو واضح من اختلاف السياق، وواضح أن بركة أم يوسف غير بركة أم أيمن مولاته، والله أعلم ». "التلخيص الحبير" (١/٣١).

رابعاً: أن ابن عبد البر لما أورد حديث بركة خادم أم حبيبة من حديث أميمة - سيأتي - قال: « أظن بركة هذه هي أم أيمن المذكورة، والله أعلم ». "الاستيعاب" (٤/١٧٩٤).

فتعقبه ابن دحية في "الآيات البيّنات" بقوله: « ليس كذلك، إنما هي بركة بنت يسار مولاة أبي سفيان بن صخر بن حرب ... قال: والعجب من ابن عبد البر حيث ذكرها مع زوجها في حرف القاف ثم شكّ الآن فيها وظنّها أم أيمن ... قال: وظهر مما قلناه أنّ في ذلك قصتين:

إحدهما: في قدح من عيدان، والراوية أم يوسف، والثانية: في فخارة والراوية أم أيمن بركة بنت ثعلبة، وإنما أشكل ذلك على الرواة من حيث: أن اسم كل واحدة منهما بركة؛ وكتاتهما من الموالي، فهذه مولاة رسول الله ﷺ، وتلك مولاة أبي سفيان؛ وكتاتهما ممن هاجر إلى أرض الحبشة من النساء مع الأزواج فاشتبه أمرهما، وقد تبيّن الفرق بينهما ». انظر: "البدر المنير" (٢/٢٣٠ - ٢٣١).

قلت: ومن نظر في ترجمتهما من كتب الصحابة وغيرها تبيّن له صحة ما قاله ابن دحية وأنهما امرأتان معروفتان من أصحاب رسول الله ﷺ لا يجمعهما إلا ما ذكر وقوع هذه القصة لهما غير ممتنع فكتاتهما في بيت النبوة، والله تعالى أعلم. وفي الباب: حديث أميمة بنت رقيقة.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨٩/٢٤) (رقم: ٤٧٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٥١٧)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤/١٧٩٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦٧/٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥٦/٣٥) من طرق عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: حدثني حكيمة بنت أميمة بنت رقيقة، عن أمها قالت: كان النبي ﷺ يول في قدح عيدان ثم يرفع تحت سريره، فبال فيه، ثم جاء فأرادَه فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها بركة - كانت تخدم أم حبيبة

جاءت بها من أرض الحبشة -: « أين البول الذي كان في القدح؟ قالت: شربته! فقال: لقد احتظرت من النار بحظار ». لفظ الطبراني.

قال ابن دحية في كتاب "الآيات البينات": « رواه عبد الرزاق^(١)، عن العدل ابن جريج قال: أخبرني أن النبي ﷺ به، وفيه قوله لها: أين البول الذي كان في القدح؟ قالت: شربته، قال: صحة يا أم يوسف - وكانت تكنى أم يوسف - فما مرضت قط، حتى كان مرضها الذي ماتت فيه ». انظر: "البدر المنير" (٢٢٠/٢ - ٢٢١).

قلت: هو مسند بالذي قبله، كما رجّح ذلك ابن دحية. انظر: المصدر السابق.
قال الهيثمي في حديث الطبراني: « رجاله رجال الصحيح غير عبد الله^(٢) بن أحمد بن حنبل، وحكيمة وكلاهما ثقة ». المجموع (٢٧٤/٨).

قلت: ومدار الحديث على حكيمة.

فقد ذكرها ابن حبان في "ثقاته" (١٩٥/٤) وقال: « لها صحبة ». وتقدم توثيق الهيثمي لها. وقال ابن الصلاح في هذا الحديث: « إسناد جيّد ». انظر: البدر المنير (٢٢٥/٢).

قال ابن القطان: « ... الحديث المذكور متوقف الصحة على العلم بحال حكيمة المذكورة، فإن ثبتت ثقتها صحت روايتها، وهي لم تثبت ». بيان الوهم والإيهام (٥١٦/٥).

وقال الذهبي: « وثقت ». "الكاشف" (٤٢٤/٣).

وقال: « تفرد عنها ابن جريج ». "الميزان" (٢٨٠/٦).

وصحح لها الحاكم والسيوطي، وحسّن لها المناوي والألباني كما سيأتي.

وأما ابن حجر فقال: « لا تعرف، من الثالثة [د، س] ». "التقريب" (ص: ١٣٥٠).

وقد ادّعى القاضي عياض، وكذا ابن الصلاح، وعبد الحق الإشبيلي أن الدارقطني صحّح هذا الحديث. وليس كما قالوا فإنه لم يصححه بل ألزم البخاري ومسلماً إخراج حديثها، وليس فيه أنه ألزمهما إخراج هذا الحديث بعينه. انظر: "الشفاء"

(١) الظاهر من الإطلاق أنه يريد "المصنف"، ولم أقف عليه فيه (١) فينظر.

(٢) عبد الله في الإسناد الذي يليه، وهو انتقال نظر من الهيثمي، والذي في إسناد الطبراني هو: أحمد ابن زياد الخذاء، وقد توبع.

(٩٠/١)، و"البدر المنير" (٢٢٦/٢)، و"الأحكام الوسطى" (٢٢٧/١ - ٢٢٨)، و"بيان الوهم والإيهام" (٥١٣/٥ - ٥١٦).

قلت: وعلى فرض تمشية أمرها فيشكل الاختلاف الواقع في آخره، ولعلّه لذلك أعرض عنه العلماء واقتصروا على أوله: «أن النبي ﷺ كان يبول في قدح من عيدان، ثم يوضع تحت سريره».

فقد أخرجه أبو داود كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يبول في الليل في الإناء (٢٨/١) (رقم: ٢٤)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٣٨٨/١) (رقم: ١٩٤)، والنسائي كتاب: الطهارة، باب: في البول في الإناء (٣١/١) (رقم: ٣٢)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (٢٧٤/٤) (رقم: ١٤٢٦)، والحاكم في "مستدرکه" (١٦٧/١)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٩/١) ^(١).

وهذا القدر من الحديث صحّحه الحاكم، وحسنه النووي في "الخلاصة" (١٥٧/١)، ورمز السيوطي لصحته في "الجامع الصغير" (١١٢/٢)، واختار المناوي تحسين النووي. انظر: "فيض القدير" (١٧٨/٥).

قال الألباني: «إسناده حسن، أو محتمل للتحسين، وقد صحّحه جماعة وله شاهد عند النسائي نحوه بسند صحيح عن عائشة». "المشكاة" (١١٧/١) (رقم: ٣٦٢). قلت: ولذا أورده في "صحيح الجامع" مصححاً له باعتبار الشاهد. انظر: "صحيح الجامع" (رقم: ٤٨٣٢).

وأما الزيادة المتقدمة من حديث ابن جريج مرسلاً، فقد حكم عليها بالشذوذ والإرسال. انظر: "الضعيفة" (٣٢٩/٣ - ٣٣٠) (رقم: ١١٨٢).

والشاهد الذي أشار إليه أخرجه النسائي كتاب: الطهارة، باب: البول في الطست (٣٢/١) (رقم: ٣٣). والله تعالى أعلم.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه مع ما في إسناده من الضعف الظاهر؛ لكونه في معرفة الصحابة، وفيه إثبات صحبة أمّ أيمن، والله أعلم.

(١) قال ابن حجر: «ورواه أبو ذر الهروي في "مستدرکه" الذي خرّجه على إلزامات الدارقطني للشيخين». "التلخيص" (٣٢/١). كذا قال! انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٥١٥/٥).

ذكر ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها

٦٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصّفار، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن جدته أمّ الحكم، عن أختها ضباعة بنت الزبير: «أنها دفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حملاً فنهس^(١) منه، ثم صلى ولم يتوضأ». [٦٥/٤]، ق: (٤/٣٤/أ)، م: (٣٩٠/أ)، ع: (٢٥٦/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصّفار:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٥).

٢ - أحمد بن مهدي:

ابن رستم أبو جعفر الأصبهاني.

سمع: أبا نعيم، وأبا اليمان، وعبد الله بن صالح، وطبقتهم.

حدث عنه: محمد بن يحيى بن منده، وأحمد بن إبراهيم بن أفرجة، وأحمد السمسار، وعدة. انظر: "السير" (٥٩٧/١٢).

قال ابن أبي حاتم: «صدوق، وهو الذي روى عن أبي عبيد كتاب "غريب الحديث"». انظر: "الجرح والتعديل" (٧٩/٢).

ووثقه أبو نعيم، وابن منده. انظر: "تاريخ أصبهان" (٨٥/١ - ٨٦)، وابن النجار "السير" (٥٩٨/١٢).

٣ - عبد الصمد بن عبد الوارث:

ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولا هم التنوري، أبو سهل البصري.

(١) النهس: أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنهش: الأخذ بجميعها. "النهاية" (١٣٦/٥).

روى عن: حماد بن سلمة، وشعبة، وهمام بن يحيى، وغيرهم.
 روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وابن المديني، وابن معين، وغيرهم.
 انظر: "تهذيب الكمال" (٩٩/١٨ - ١٠٢).
 مجمع على ثقته، مختلف في مرتبته، وجمهور العلماء على ثقته.
 قال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث»^(١). «تهذيب الكمال» (٩٩/١٨ - ١٠٢).
 وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله». «الطبقات» (٣٠٠/٧).
 وقال ابن معين: «ثقة». «سؤالات ابن محرز» (١٤٥/١).
 وقال العجلي: «ثقة». «الثقات» (٩٥/٢).
 وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤١٤/٨).
 وقال الحاكم: «ثقة مأمون».
 وقال ابن قانع: «ثقة يخطئ».
 ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير.
 وقال علي بن المديني: «عبد الصمد ثبت في شعبة». «تهذيب التهذيب» (٤٥٥/٣).
 وقال أبو داود: «يحتمل التلقين». «سؤالات الآجري» (١٤٢/٢).
 واختار ابن حجر أنه: «صدوق، ثبت في شعبة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين (ع)». «التقريب» (ص: ٦١٠).

٤ - همام بن يحيى:

ابن دينار العَوَذي أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر البصري.
 روى عن: ابن جريج، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.
 روى عنه: سفيان الثوري، والطيالسيان، وابن المبارك، ويزيد بن هارون،
 وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٠٢/٣٠ - ٣٠٤).

(١) في "الجرح والتعديل" (٥٠/٦ - ٥١): «نا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه فقال: شيخ مجهول».
 قال محققه: «لعلها هنا سقطاً، فإنَّ عبد الصمد بن عبد الوارث مشهور معروف، والله أعلم.
 قلت: ونقل المزي هذا يوضح صحة ما ذكر المحقق، فلعل هذا القول إنما هو في راوٍ آخر، والله أعلم.

جمهور العلماء على ثقته، وتكلم فيه بعضهم، والبعض الآخر أنزله عن مرتبة الثقة إلى الصدق.

فممن وثقّه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والفلاس، وعبد الله بن المبارك، وابن حبان، والعجلي، والحاكم. انظر: "الجرح والتعديل" (١٠٨/٩ - ١٠٩)، و"الكامل" (٢٥٩٠/٧ - ٢٥٩١)، و"الثقات" للعجلي (٣٣٥/٢)، وابن حبان (٥٨٦/٧)، و"تهذيب الكمال" (٣٠٥/٣٠ - ٣٠٩)، و"تهذيب التهذيب" (٤٧/٦).

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يستمرئ حديثه ولا يعبأ به. انظر: "الكامل" (٢٥٩٠/٧). وكان لا يحدث عنه وسيء الرأي فيه لا يستطيع أحد أن يراجع فيه. انظر: "العلل ومعرفة الرجال" (٢١٦/٣).

ولم يرض العلماء صنيعة معه، فالذين نقلوه وثقوه ولم يلتفتوا إليه، بل يئن أحمد ابن حنبل أنه كان بينهما شيء؛ فلذا تكلم فيه. انظر: "الكامل" (٢٥٩١/٧).

قال ابن مهدي: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى لم يكن له به علم ولا مجالسة». "تهذيب التهذيب" (٤٧/٦)، وكف عنه فيما بعد. انظر: "الجرح والتعديل" (١٠٨/٩).

وقال ابن زريع: «همام حفظه رديء، وكتابه صالح». "الجرح والتعديل" (١٠٨/٩). وانظر: "الضعفاء للعقيلي" (٣٦٧/٤).

وقال ابن سعد: «كان ثقة، ربما غلط». "الطبقات" (٢٨٢/٧).

ونقل عفان عنه: «أنه كان يحدث من حفظه ولا يرجع، ثم رجع إلى كتابه بعد فتبين له إنه كان يخطئ». انظر: "ضعفاء العقيلي" (٣٦٨/٤).

وقال أبو زرعة: «بصري، لا بأس به». "الجرح والتعديل" (١٠٩/٩).

وقال البردنجي: «همام صدوق يكتب حديثه ولا يحتاج به».

وقال الساجي: «صدوق، سيء الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشيء». انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٧/٦).

قلت: وهو ممن يشمله اسم الثقة، إلا أن في حفظه شيئاً، إلا ما كان من روايته

عن قتادة ويحيى بن أبي كثير فهو من أوثق الناس فيهما؛ ولذا أخرج حديثه عنهما صاحبنا الصحيح. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٠٥/٣٠ - ٣٠٩).

قال الذهبي: «أحد علماء البصرة، وثقاتها». "الميزان" (٤٣٤/٥).

وقال أيضاً: «ثقة مشهور». "المغني" (٧١٣/٢).

وقال أيضاً: «ثقة نبيل». "ديوان الضعفاء" (ص: ٤٢٠).

قال ابن حجر: «ثقة، ربما وهم، من السابعة، مات سنة أربع أو خمس وستين، (ع)». "التقريب" (ص: ١٠٢٤).

٥ - قتادة:

هو ابن دعامة السدوسي، تقدم في الحديث (رقم: ٣٦).

٦ - إسحاق بن عبد الله بن الحارث:

ابن نوفل بن الحارث القرشي الهاشمي النوفلي، أبو يعقوب المدني وقيل البصري. روى عن: أبيه عبد الله بن الحارث، وابن عباس، وأبي هريرة، وجدته أم الحكم ويقال: أم حكيم بنت الزبير بن عبد المطلب، وغيرهم. روى عنه: ثابت البناني، وحميد الطويل، وقاتادة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٤٢/٢).

قال العجلي: «ثقة». "الثقات" (٢١٩/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٦/٦) في أتباع التابعين.

قال ابن حجر: «ومقتضاه عنده أن روايته عن الصحابة مرسل». "تهذيب التهذيب" (١٥٤/١).

قلت: لكن الناظر في ترجمته من "تهذيب الكمال" يجد روايته عن الصحابة، وتلامذته كلهم من التابعين، فيبعد كونه من أتباعهم — كما ذهب إليه ابن حبان، والله أعلم.

وقال ابن خلفون: «هو ثقة، وخرَّج الحاكم حديثه في "مستدرکه ١"». "إكمال تهذيب الكمال" (٩٨/٢).

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٩٤/١)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٢٧/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي: «ثقة». "الكاشف" (٦٣/١).

وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة، [د]». "التقريب" (ص: ١٣٠).

٧ - أم الحكم:

بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم القرشية ابنة عم النبي ﷺ ويقال لها: أم حكيم، وهي أخت ضباعة بنت الزبير.

قال الدارقطني: «كانت زوج ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب»، وكذا قال ابن سعد، وقيل: إنها هي ضباعة الآتية، وتكنى أم حكيم وأم الحكم، ومال ابن حجر إلى هذا لما جاء في مسند إسحاق في حديث الباب ... أن أم حكيم بنت الزبير وهي ضباعة كانت تضع للنبي ﷺ الطعام ...

قال خليفة: حدثني غير واحد من بني هاشم أنهم لا يعرفون للزبير بن عبد المطلب بنتاً غير ضباعة^(١)، وقال الزبير بن بكار: لم يكن للزبير بن عبد المطلب عقب إلا ضباعة وأختها أم الحكم، ونص أبو عمر بن عبد البر على أن أم حكيم أخت ضباعة بنت الزبير، وكذا الحاكم في مستدركه، وقال غيرهم: اسمها صفية، وضباعة زوجها المقداد بن عمرو المعروف بابن الأسود، وتوفي عنها يوم الجمل.

٨ - وأما أختها ضباعة بنت الزبير:

فلم يختلف فيها ولها أحاديث. انظر: "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٣٩٤١، ٤٠٦٧، ٤٠٦٨)، "طبقات خليفة" (ص: ٣٣١)، "الاستيعاب" (٤/١٩٣٣، ١٨٧٤)، "أسد الغابة" (٦/١٧٨، ٣١٩ - ٣٢٠، ٣٢٢)، و"الإصابة" (٤/٣٤٣، ٤٢٥، ٤٢٦ - ٤٢٧).

إسناد المصنف: ضعيف، فيه قتادة مدلس وقد عنعن.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤١٩/٦) عن عبد الصمد وعفان به.

وأخرجه أبو يعلى (٣٣٨/٦) (رقم: ٧١١٥) ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة

(١) وتعقبه ابن عساكر بأن للزبير أم الحكم وضباعة، وعلم أن لكل منهما زوجاً. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤٨/٣٥).

(٦/رقم: ٧٧٤٧)، والطبراني (٣٣٦/٢٤) (رقم: ٨٣٩)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٧٤٦) - وعنده (أم حكيم) - عن هدية بن خالد، والبخاري في "تاريخه الكبير" (٣٩٤/١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٤٦١/٥) عن بشر بن عمر، كلاهما عن همام به.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، وأحمد ورجاله ثقات». «المجمع» (٢٥٨/١).
وأخرجه البخاري في "تاريخه" (٣٩٤/١ - ٣٩٥) عن حفص، عن إبراهيم بن طهمان، عن حجاج بن حجاج، عن قتادة، به نحوه إلا أن فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال البخاري: «لا أرى يصح ابن أبي طلحة».
وحجاج هو البصري الأحول، قال ابن حجر: «ثقة». «التقريب» (ص: ٢٢٣)، وهو من ثقات أصحاب قتادة.

وقد اختلف في هذا الحديث على قتادة على أوجه منها:

١ - فقد أخرج البخاري في "تاريخه" (٣٩٥/١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٤٦١/٥)، والطبراني في "الكبير" (٣٣٥/٢٤) (رقم: ٨٣٨)، وفي "الأوسط" (١١٦/٤) (رقم: ٣٧٥٥)، وابن منده كما في الإصابة (٣٤٣/٤) من طريق خلف بن موسى، عن أبيه، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله الهاشمي، عن أم عطية، عن أختها ضباعة به نحوه.

قال ابن منده: «ورواه همام، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله، عن جدته أم حكيم، عن أختها ضباعة، وهو أرجح من رواية موسى بن خلف». انظر: "الإصابة" (٣٤٣/٤).

قال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، إلا موسى بن خلف تفرد به ابنه: خلف بن موسى».

قلت: موسى بن خلف: صدوق له أوهام، وابنُه خلف: صدوق يخطئ. انظر: "التقريب" (ص: ٣٠٠، ٩٧٩).

فأم عطية فيه خطأ من أحدهما، وإنما هي أم الحكم.

٢ - أخرج البخاري في "تاريخه" (٣٩٥/١) عن عياش، عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم حكيم، عن أختها، به نحوه.

٣ - وجاء من طريق سعيد به، عن أم حكيم من حديثها، وسيأتي في الذي بعده - إن شاء الله - . وليس في شيء من هذه الطرق تصريح من قتادة بالسماع.

شواهد:

للحديث شواهد كثيرة جداً في عدم الوضوء مما مست النار، منها:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

« أن رسول الله ﷺ أكل كف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ »، متفق عليه.

أخرجه البخاري كتاب: الوضوء، باب: من لم يتوضأ من لحم الشاة (٨٧/١) (رقم: ٢٠٧)، ومسلم كتاب: الحيض، باب: نسخ الوضوء مما مست النار (رقم: ٣٥٤).

٢ - حديث عمرو بن أمية الضمري رضي الله عنه:

« أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كف شاة يأكل منها، ثم صلى ولم يتوضأ »، متفق عليه.

أخرجه البخاري كتاب: الوضوء، باب: من لم يتوضأ من لحم الشاة (٨٧/١) (رقم: ٢٠٨)، ومسلم كتاب: الحيض، باب: نسخ الوضوء مما مست النار (رقم: ٣٥٥).

٣ - حديث ميمونة رضي الله عنها:

« أن النبي ﷺ أكل عندها كفاً، ثم صلى ولم يتوضأ ». أخرجه مسلم (في الباب السابق) (رقم: ٣٥٦).

وفي الباب: عن عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة، وأنس ابن مالك، وأبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريرة، والحسن بن علي، ومحمد بن مسلمة، ومعاذ بن جبل، وفاطمة، وصفية بنت حيي، وأم هانئ، وأم مبشر، وعمرة بنت حرام، وأم سليم، وسويد بن النعمان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ورافع بن خديج، وعن غيرهم كثير رضي الله عنهم أجمعين^(١).

انظر: "مصنف" ابن أبي شيبة (١/٥١ - ٥٣)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١/١٥٣ - ١٥٨)، و"مجمع الزوائد" (١/٢٥٦ - ٢٥٩)، و"كنز العمال" (٩/٤٨٨ - ٥٠٨).

(١) وهل هذه الأحاديث ناسخة لأحاديث الوضوء مما مست النار؟ انظر: "الناسخ والمنسوخ" لابن شاهين ص (٩٥ - ١٠٢)، و"الاعتبار" ص (١٥٦ - ١٦٣)، و"رسوخ الأخبار" ص (١٩٩ - ٢٠٣)، و"إخبار أهل الرسوخ" ص (٥٢ - ٥٥).

وأما أختها أم الحكم بنت الزبير رضي الله عنها

٦٨ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك، ثنا عبد الرحمن بن محمد الحارثي، ثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن نوفل، عن أم الحكم بنت الزبير: «أنها ناولت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتفاً من لحم فأكل منها، ثم صلى ولم يتوضأ». [٦٥/٤]، ق: (٤/٣٤/أ)، م: (٣٩٠/أ)، ع: (٢٥٦/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك^(١):

البغدادى الدقاق.

روى عن: حنبل بن إسحاق، وعبد الرحمن بن محمد الحارثي، ويحيى بن أبي طالب، وغيرهم.

روى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، والحاكم، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٢/١١ - ٣٠٣)، و"السير" (٤٤٤/١٥ - ٤٤٥).

قال الدارقطني: «كان من الثقات»، وقال الخطيب: «كان ثقة»، وقال ابن الفضل القطان: «كان ثقة صدوقاً صالحاً». انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٢/١١، ٣٠٣).

وقال الذهبي: «الإمام المحدث المكثّر الصادق». "السير" (٤٤٤/١٥).

وقال السمعاني: «كان ثقة صدوقاً، مكثراً من الحديث». "الأنساب" (٢٩٠/٣).

توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٠٣/١١).

٢ - عبد الرحمن بن محمد:

ابن منصور بن حبيب، أبو سعيد الحارثي يلقب "كربزان".

روى عن: يحيى بن سعيد القطان، ومعاذ بن هشام، ووهب بن جرير، وغيرهم.

(١) نسبة لبيع السمك. انظر: "الأنساب" (٢٨٩/٣).

روى عنه: يحيى بن صاعد، وإسماعيل الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز، وجماعة.
انظر: "تاريخ بغداد" (٢٧٣/١٠).

وهو مختلف فيه:

قال أبو حاتم: «شيخ».

وقال ابنه: «تكلّموا فيه». انظر: "الجرح والتعديل" (٢٨٣/٥).

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».

وقال ابن عدي: «حدّث بأشياء لا يتابعه عليها أحد».

وكان موسى بن هارون يرضاه. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٧٣/١٠، ٢٧٤).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٣٨٣/٨).

وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة، مشهور». انظر: "اللسان" (٤٣١/٣).

قلت: والأظهر أنه ضعيف، وذلك أن ابن حبان متساهل، ومسلمة متكلم فيه فلا يؤخذ بقوله إذا انفرد فكيف إذا خالف.

توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٧٤/١٠).

٣ - معاذ بن هشام:

ابن أبي عبد الله واسمه: سنبر الدستوائي البصري.

روى عن: شعبة، وعبد الله بن عون، وأبيه هشام الدستوائي، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ومحمد بن بشار بن دار، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (١٣٩/٢٨ - ١٤١).

وقد اختلف فيه، فوثقه جماعة، وضعّفه آخرون، وتوسط فيه قوم.

قال يحيى بن معين: «صدوق، ليس بحجة». "تاريخ الدوري" (٥٧٢/٢).

وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: «ليس بذاك القوي». "تهذيب

التهذيب" (٤٧٢/٥).

وقال أبو داود لما سأله أبو عبيد عنه: «أكره أن أقول شيئاً، كان يحيى^(١) لا

(١) قال أبو عبيد: «لا ادري من يحيى ا يحيى بن معين أو يحيى القطان، وأظنه القطان».

يرضاه». "سؤالات الآجري" (٣٧٨/١).

قال ابن عدي: «ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق». "الكامل" (٢٤٢٧/٦).

وقال ابن قانع: «ثقة مأمون». "تهذيب التهذيب" (٤٧٢/٥).

وذكره ابن حبان في "ثقافته" (١٧٦/٩ - ١٧٧) وقال: «كان من المتقين».

وروى له الجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٣/٢٨).

وأعدل الأقوال فيه أنه صدوق، ولذا قال الذهبي: «صدوق، صاحب حديث

ومعرفة». "الميزان" (٢٥٨/٥). وفي "المغني" (٦٦٥/٢): «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق، ربما وهم، من التاسعة، مات سنة مائتين (ع)».

"التقريب" (ص: ٩٥٢).

٤ - أبوه:

هو هشام بن أبي عبد الله سنبر أبو بكر البصري الدستوائي، ثقة ثبت، رمي

بالقدر من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، وله ثمان وسبعون سنة، (ع). انظر:

"التقريب" (ص: ١٠٢٢).

وهو من أثبت الناس في قتادة، ويحيى بن أبي كثير. انظر: "تهذيب الكمال"

(٢١٨/٣٠).

٥ - قتادة:

ومن فوقه، تقدموا في الحديث السابق.

إسناد المصنف: ضعيف، فيه عبد الرحمن الحارثي، وقاتادة مدلس وقد عنعن.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد" (٤٦٧/٥)، والطبراني في "الكبير"

(٢٥/رقم: ٢١٥) عن محمد بن المثني، عن معاذ بن هشام، به.

واختلف فيه على قتادة:

فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٥٢/١)، وعنه ابن أبي عاصم في

"الآحاد" (٤٦٥/٥)، ومن طريق ابن أبي شيبة الطبراني في "الكبير" (٢٥/رقم: ٢١٤)، وأحمد في "المسند" (٣٧١/٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٥/٢١٤) وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٨٩٦) عن إدريس بن جعفر العطار، ثلاثتهم^(١) عن يزيد بن هارون.

وتابعه:

١ - ابن إسحاق في "السيرة" ص [١٦]

٢ - عبدة بن سليمان: عند إسحاق بن راهويه في مسنده (٦٤/٥ — ٦٥) (رقم: ٢١٧٠)، والبخاري في "تاريخه"^(٢) (٣٩٥/١).

٣ - ابن أبي عدي: عند البخاري في "تاريخه" (٣٩٥/١)، والطبراني في "الكبير" (٢٥/رقم: ٢١٤).

٤ - خالد بن الحارث: عند الطبراني في "الكبير" (٨٤/٢٥) (رقم: ٢١٤).

خمستهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن أم حكيم بنت الزبير: «أن رسول الله ﷺ دخل على أختها ضباعة بنت الزبير»، به نحوه.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في "الكبير"، وأحمد، ورجالهم رجال الصحيح». "المجمع" (٢٥٨/١).

قلت: وهو كما قال إلا أن قتادة مدلس لكنه صرح بالتحديث عند أحمد، وسعيد ابن أبي عروبة من أوثق الرواة فيه.

ورواية قتادة عن صالح أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث عند الجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٩٠/١٣).

وقد جاء من طريق أخرى:

فقد أخرج ابن أبي عاصم في الآحاد (٤٦٥/٥) ومن طريقه ابن الأثير في "أسد

(١) ابن أبي شيبة، وأحمد، وإدريس.

(٢) ليس فيه (صالح أبي الخليل) فلعله ساقط، وفيه عن أم الحكم، فلعله تصحيف وإلا فقد تفرد بذلك: صدقة.

الغابة" (٣٢٢/٦) عن هذبة بن خالد، والطحاوي في "شرح المعاني" (٦٥/١)، والطبراني في "الكبير" (٢٥/رقم: ٢١٣) من طريق حجاج بن منهال، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في "بغية الباحث" (٢٢٨/١) ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (١/رقم: ٧٨٩٧) عن داود بن المحبر، والحاكم في "مستدركه" (٦٥/٤) من طريق موسى بن إسماعيل، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن عمار بن أبي عمار، عن أم حكيم بنت الزبير قالت: «دخل عليّ رسول الله ﷺ فأكل كتفاً^(١)...»، الحديث.

قال الحاكم: «قد وهم حماد بن سلمة رضي الله عنه في هذا الاسم (يعني أم الحكم) فقال: أم حكيم».

قال ابن حجر: «أورده ابن منده من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أم حكيم ...». «الإصابة» (٤٢٦/٤).

وقال الذهبي: «روى حماد بن سلمة^(٢)، عن قتادة، عن إسحاق بن عبد الله، عنها ولم يصح».

قلت: وليس كما قالوا - رحمهما الله - فإن حماد بن سلمة قد توبع على ذلك كما تقدم، وكما سيأتي.

فقد تابعه أيضاً: داود بن أبي هند.

فقد أخرج إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٦٤/٥) (رقم: ٢١٦٩) عن عبد الأعلى، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٤٦٦/٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٥/رقم: ٢١٧) من طريق محبوب بن الحسن كلاهما عن داود بن أبي هند، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن أم حكيم قالت: «كنا نصنع الطعام لرسول الله ﷺ نهديه إليه ...»، به نحوه.

قال إسحاق: «وهي ضباغة».

قلت: وقد خالف محبوب بن الحسن، وعبد الأعلى كل من:

١ - يزيد بن هارون: علقه عنه البخاري في "تاريخه" (٣٩٥/١) عن داود بن أبي

(١) تصحّف في "المستدرك" إلى (عظماً) ١.

(٢) قلت: حماد إنما يروي عن عمار عن أم حكيم، فلعله انتقل بصر من الذهبي رحمه الله.

هند، عن إسحاق الهاشمي، قال: « دخل رسول الله ﷺ على أم الحكم. الحديث مرسلًا.

٢ - جعفر بن سليمان الضبيعي: عند البخاري في "تاريخه" (٣٩٥/١)، وابن أبي عاصم في الآحاد (٤٦٦/٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٢٥/٦) (رقم: ٧٠٧٩) وجعله من حديث صفية بنت حيي بن أخطب زوج النبي ﷺ.

والطبراني في "الكبير" (٢٥/رقم: ٢١٦) عن داود بن أبي هند، عن إسحاق الهاشمي، عن صفية به نحوه.

قال ابن أبي عاصم: « أم حكيم اسمها صفية رضي الله عنها ».

قال البخاري: « وهذا وهم وهو أخو عبد الله ^(١)؟ ».

قال الهيثمي: « رواه أبو يعلى، والطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات ». "المجمع" (٢٥٨/١).

قلت: والقول في هذا قول عبد الأعلى ومحبوب وهما مجتمعان أرجح من جعفر، وأيضاً قد توبع داود في روايتهما هذه.

والذي يظهر لي أن الصواب في هذا الحديث هو رواية الجماعة وأنها أم حكيم، والحديث حديثها، والله أعلم.

وقد تقدمت شواهد في الحديث قبل هذا.

(١) أي: أن إسحاق بن عبد الله، أخو عبد الله بن عبد الله.

ذكر أمانة بنت حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنها

٦٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكي، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو كريب، ثنا بكر بن عبد الرحمن، ثنا عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبد الله بن شداد - وهو أخو أمانة بنت حمزة لأمها -، عن أخته أمانة بنت حمزة أن مولى لها توفي ولم يترك إلا ابنة واحدة، فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أن لابنته النصف، ولابنة حمزة النصف. [٦٦/٤]، ق: (٤/٣٤/أ - ب)، م: (٣٩٠/أ)، ع: (٢/٢٥٦/ب).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن إبراهيم:

ابن الفضل الهاشمي النيسابوري، أبو الفضل المزكي.

سمع: محمد بن إبراهيم البوشنجي، وأبا مسلم الكجي، ومطيناً، وخلقاً سواهم.

روى عنه: الحاكم - وأثنى عليه -، ويحيى بن إبراهيم المزكي، وأبو عبد الله بن منده، وآخرون. انظر: "السير" (٥٧٢/١٥).

قال السمعاني: «محدث وقته والمزكي في عصره». «الأنساب» (٢٧٦/٥) ترجمة ابنه إبراهيم).

قال الذهبي: «الإمام السيد ... أحد أصحاب الحديث ... مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة». انظر: "السير" (٥٧٢/١٥).

٢ - إبراهيم بن أبي طالب:

محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد النيسابوري المزكي.

روى عن: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وابن أبي عمر العدني، وغيرهم.

روى عنه: أبو يحيى الخفاف، وابن خزيمة، وأبو الوليد حسان بن محمد، وعدة.

وهو إمام من الأئمة، وثقة من الثقات صحب أحمد وله عنه سؤالات مشهورة، توفي في سنة خمس وتسعين ومائتين.

انظر: "السير" (٥٤٧/١٣ - ٥٥٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٦٣٨/٢ - ٦٣٩).

٣ - أبو كريب:

هو محمد بن العلاء بن كريب أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين (ع). "التقريب" (ص: ٨٨٥).

٤ - بكر بن عبد الرحمن:

ابن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري. روى عن: ابن عمه عيسى بن المختار، وقيس بن الربيع، وهريم بن سفيان البجلي، وغيرهم. روى عنه: ابنا أبي شيبة، وأبو كريب، وابن وارة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢١٩/٤).

قال ابن معين: « ليس به بأس ». "معرفة الرجال" لابن محرز (٧٦/١). وقال أبو حاتم وأبو زرعة: « رأينا بكر بن عبد الرحمن ولم نكتب عنه ». "الجرح والتعديل" (٣٨٩/٢).

وقال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات البرقاني" (ص: ١٩) (رقم: ٥٦). وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٦/٨). وكان يحدث بمصنف ابن أبي ليلى رواه عن عيسى بن المختار. انظر: "طبقات ابن سعد" (٤٠٦/٦).

وقال الذهبي: « ثقة ». "الكاشف" (١٠٨/١). وقال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة مات سنة إحدى أو اثني عشرة، وقيل: سنة تسع عشرة، (د، س، ق) ». انظر: "التقريب" (ص: ١٧٥ - ١٧٦).

٥ - عيسى بن المختار:

ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي. روى عن: جده عبد الله بن عبد الرحمن، وعمّ جده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الكريم بن أمية الضمري، وغيرهم. روى عنه: ابن عمّ بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن

أبي ليلي. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧/٢٣ - ٢٨).

قال ابن معين: « لا أعرفه ». "معرفة الرجال" رواية ابن محرز (٧٦/١).

وقال مرة: « صالح ». "ثقات" ابن شاهين (ص: ٢٥٣) (رقم: ١٠١٠).

وقال الدارقطني: « ثقة ». "سؤالات البرقاني" (ص: ٥٤).

قال الذهبي: « تفرد عنه ابن عمه بكر بن عبد الرحمن، مقل ». "الميزان" (٢٤٣/٤).

وأورده في الكاشف (٣١٨/٢) ولم يذكر فيه شيئاً.

وقال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة (د، س، ق) ». "التقريب" (ص: ٧٧١).

قلت: ومع كونه مقلّاً ولم يرو عنه إلا ابن عمّه فإن توثيق الدارقطني واختيار الحافظ

تمشية لأمره وذلك أنه لم يضعفه أحد، ولم يوجد في حديثه ما ينكر عليه. والله أعلم.

٦ - ابن أبي ليلي:

هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري، أبو عبد الرحمن، الكوفي

القاضي الفقيه.

روى عن: الحكم بن عتيبة، وعامر الشعبي، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

روى عنه: السفينان، وعيسى بن المختار، وأبو نعيم، ووكيع، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٦٢٢/٢٥ - ٦٢٤).

يختلف فيه، وجمهور أئمة الجرح والتعديل على ضعفه، وذلك من جهة حفظه فقد

كان سيء الحفظ، ومن ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وشعبة "الجرح والتعديل"

(٣٢٢/٧).

وأحمد بن حنبل وقال: « كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي

ليلى أحب إلينا من حديثه ». "العلل ومعرفة الرجال" (٤١١/١).

ويحيى بن معين: انظر: "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٢٩١)، و"تاريخ الدارمي"

(ص: ٥٧)، والبخاري "علل الترمذي" (٩٧٣/٢)، والنسائي "الضعفاء والمتروكون"

(ص: ٢٣٢)، وابن حبان "المجروحين" (٢٤٤/٢)، وابن عدي "الكامل" (٢١٩١/٦)،

وغيرهم انظر: "تهذيب التهذيب" (١٩٥/٥).

ورفع من شأنه بعض العلماء، منهم:

أبو زرعة فقال: « صالح ليس بأقوى ما يكون ». "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٧)، وقال أبو حاتم: « محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به ». "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٧) وقال العجلي: « كان فقيهاً، صاحب سنة صدوقاً، جاز الحديث... كوفي صدوق ثقة ». "ثقاته" (٢٤٣/٢)، وقال يعقوب الفسوي: « ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم ». "المعرفة" (٤٨٢/٣).

ويتضح من كلامهم أنهم أرادوا أنه صدوق في نفسه لا في حديثه، وقول يعقوب يحمل على أحد جانبي الثقة وهو العدالة وإلا فهو قول مقابل بأقوال النقاد قبله، ولذا قال الذهبي: « صدوق إمام، سيء الحفظ، وقد وثق ». "الميزان" (٥٩/٥)، و"المغني" (٦٠٣/٢).

وفي "المغني" (ص: ٣٦٠): « صدوق سيء الحفظ ».

وقال ابن حجر: « صدوق سيء الحفظ جداً، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين، (نحت، ٤) ». انظر: "التقريب" (ص: ٨٧١). قلت: فمثله لا يحتج به إذا انفرد وإنما يعتبر به.

٧ - الحكم:

ابن عُتَيْبَةَ أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت، فقيه، إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها (ع). انظر: "التقريب" (ص: ٢٦٣). وهو من الطبقة الثانية في المدلسين ممن احتمل الأئمة تدليسهم. انظر: "طبقات المدلسين" (ص: ٣٠).

وكان مع تدليسه يرسل. انظر: "جامع التحصيل" (ص: ١٦٧).

٨ - عبد الله بن شداد:

ابن الهاد الليثي أبو الوليد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات، وكان معدوداً في الفقهاء، مات بالكوفة سنة إحدى وثمانين، وقيل: بعدها (ع) "التقريب" (ص: ٥١٤).

وهو ثقة من الثقات أخو ابنة حمزة لأُمِّها. انظر: "تهذيب الكمال" (٨٥ - ٨١/١٥).

٩ - أمامة بنت حمزة:

ابن عبد المطلب، وأمها سلمى بنت عميس.

وهي أخت عبد الرحمن وعبد الله ابنا شداد بن الهاد لأمهما، كذا ذكرها ابن الكلبي، وابن سعد، والحاكم، والخطيب، وأبو موسى ابن المديني، وابن السكن، وقيل: اسمها فاطمة حكاها ابن السكن.

قلت: وهو قول ابن منده وأبي نعيم، وابن طاهر المقدسي، وابن أبي عاصم، وساق أبو نعيم بسنده حديث الباب وفيه [زينب]^(١) بنت حمزة (كذا)، وقيل في اسمها: عمارة، قال الخطيب: «انفرد الواقدي بتسمية عمارة في هذا الحديث، وسمها غيره أمامة، وذكر غير واحد من العلماء أن حمزة كان له ابن اسمه: عمارة وهو الصواب».

قلت: وقد سماها عمارة كذلك ابن بشكوال وأورد لها خيراً قد صرح فيه باسمها.

وقيل: في اسمها أمة الله، ذكره أبو عمر في ترجمة أمها سلمى.

انظر: "الطبقات" (٤٨/٨)، "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٣٩٧١)، "الاستيعاب" (١٨٦١/٤)، "إيضاح الإشكال" (ص: ١٥١)، "الغوامض والمبهمات" (٢/٧٠٠ - ٧٠٢)، "أسد الغابة" (٢١/٦، ١٩٩، ٢١٩)، "الإصابة" (٤/٢٢٩ - ٢٣٠، ٣٦٩ - ٣٧٠).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (٢٥٠/٦) (رقم: ٣١١٣٦)، وعنه ابن ماجه كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولاء (رقم: ٢٧٣٤)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٣٦٨/٥) ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢١٩/٦) ومن طريق ابن أبي شيبة كل من: الطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٧٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٧٨٥).

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٦/٤) (رقم: ٦٣٩٨) عن القاسم بن زكريا

(١) قال المحقق: الزيادة من (ب) قلت: وهو خطأ قطعاً، فكيف يترجمها بفاطمة ثم يسوق زينب ولا يذكر أن ذلك من أسمائها؟! وذلك أنه ساق الخلاف في اسمها.

كلاهما، عن حسين بن علي، عن زائدة عن ابن أبي ليلى، به نحوه.

وعند الجميع عن ابنة حمزة - عدا أبا نعيم - فعنده [زينب] بنت حمزة.

قال أبو نعيم: «رواه جابر الجعفي، وشعبة، وابن عون عن الحكم نحوه، ورواه عياش العامري، عن عبد الله بن شدّاد، نحوه».

قلت: وقد تابع ابن أبي ليلى:

جابر الجعفي عند الطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٧٥) عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن عمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، عن جابر، به. وعنده عن أم الفضل بنت حمزة.

قلت: وهذه المتابعة لا تفيد؛ إذ إنّ جابراً الجعفي ضعيف جداً، اتّضهه غير واحد بالكذب، وقال النسائي: «متروك». انظر: "الميزان" (١/٣٨٠ - ٣٨١).

وأما رواية شعبة، وابن عون، عن الحكم فلم أقف عليها إلاّ عن عبد الله بن شدّاد مرسله، وستأتي.

وهذا الحديث قد خولف فيه ابن أبي ليلى، وجابر فقد جاء من طرق عن الحكم، عن عبد الله بن شدّاد: أن مولى لابنة حمزة مات هكذا مرسلًا.

١ - شعبة بن الحجاج عند:

ابن أبي شيبة (٦/٢٥٠) (رقم: ٣١١٣٧)، وأبي داود في "المراسيل" (ص: ٢٦٦ - ٢٦٧)، وسعيد بن منصور في "سننه" (١/رقم: ١٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٨٠)، والبيهقي في "الكبرى" (٦/٢٤١).

٢ - عبد الله بن عون: عند النسائي في "الكبرى" (٤/٨٦) (رقم: ٦٣٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٧٦، ٨٧٨). قال النسائي: «وهذا أولى بالصواب من الذي قبله (أي رواية عبد الله المسندة).

٣ - أشعث: عند الدارمي كتاب: الفرائض، باب: الولاء (٢/٣٧٣).

٤ - ابن أبي ليلى: عند الطبراني (٢٤/رقم: ٨٧٩) من رواية الثوري عنه، وهو أثبت من عيسى بن المختار.

٥ - رجل: عند عبد الرزاق في "مصنفه" (٩/رقم: ١٦٢١١).

وأيضاً الحكم توبع في ذلك من:

١ - منصور بن حيان: عند ابن أبي شيبة (٦/٢٥١) (رقم: ٣١١٤٥)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٨٨٥)، وعند البيهقي (٦/٢٤١).

٢ - سلمة بن كهيل: عند الثوري في "الفرائض" له (ص: ٣٤) وعنه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩/رقم: ١٦٢١٠) ومن طريقه الطبراني (٢٤/رقم: ٨٨٦)، ومن طريق الثوري: البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٣٠٢).

وأخرجه الدارمي كتاب: الفرائض، باب: الولاء (٢/٣٧٣) من طريق أشعث كلاهما عن سلمة.

٣ - عبيد بن أبي الجعد: عند ابن أبي شيبة (٦/٢٥٠) (رقم: ٣١١٣٥) ومن طريقه الطبراني (٢٤/رقم: ٨٨١)، وعند سعيد بن منصور في "سننه" (١/رقم: ١٧٣)، والطبراني (٢٤/رقم: ٨٨٦).

٤ - عياش العامري: عند الطبراني (٢٤/رقم: ٨٨٤)، وأبي نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٧٨٦).

قلت: ولا شك ولا ريب أن هذه الطرق أرجح من الطريق المسندة، وقد تقدّم قول النسائي أنها الأولى بالصواب.

وقال الدارقطني: «إنه الأصح». "خلاصة البدر المنير" (٢/١٢٩).

وقال البيهقي: «الحديث منقطع». "السنن الكبرى" (٦/٢٤١)، وعنى بذلك أنه مرسل، وذلك أن عبد الله بن شداد ليس بصحابي وإنما تابعي فلا يكون حضر القصة.

تنبيه:

قال ابن عساكر في "أطرافه" «إن لم تكن ابنة حمزة هذه أمامة فلا أدري من هي!». نقله الزيلعي في "نصب الراية" (٤/١٥٠)، وتعقبه بأنه وجد الحديث في "مصنف" ابن أبي شيبة من طريق حسين الجعفي، عن زائدة، عن ابن أبي ليلى، وفيه: فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب قال: «ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الدارقطني في

"معجمه"، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا عبد الله بن إدريس، ثنا أبو إسحاق الشيباني، عن عبيد بن أبي الجعد، عن عبد الله بن شداد، عن فاطمة بنت حمزة، فذكره هكذا وجدته في هذين الكتابين: اسمها فاطمة». اهـ.

قلت: الذي وقفت عليه في المطبوع من هذين الطريقتين هو ما سبق نقله، وليس فيهما ذكر لفاطمة ألبتة، فلعله وقف على نسخة أخرى منهما غير التي وصلت إلينا، والله أعلم.

وقد جاء الحديث من طرق أخرى ضعيفة لا تقاوم هذه الطرق منها:

أ - ما أخرجه أحمد في "المسند" (٤٠٥/٦) حدثنا عبد الصمد، ثنا همام، ثنا قتادة، عن سلمى بنت حمزة: «أن مولاهما مات وترك ابنة فورث النبي ﷺ ابنته النصف، وورث يعلى النصف - وكان ابن سلمى -». وأخرجه الطبراني^(١) كما في المجموع (٢٣٤/٤)، وتام كما في "الإصابة" (٣٢٤/٤).

قلت: وهذا الحديث فيه علل:

أولاً: أن هذا الحديث مرسل، قال الهيثمي: «رواه الطبراني بأسانيد ورجال بعضها رجال الصحيح، وإسناد أحمد كذلك إلا أن قتادة لم يسمع من سلمى». "المجموع" (٢٣٤/٤). قال ابن حجر: «مرسل». "تعجيل المنفعة" (ص: ٣٦٥).

ثانياً: أن هماماً وإن كان ثقة إلا أنه يهمل، وهذا من أوهامه.

ثالثاً: لم يذكر أحد من العلماء لسلمى هذه ترجمة إلا ابن حجر - وشرطه معروف^(٢) - ولم يذكروا حمزة بنتاً بهذا الاسم، وقطعاً أراد أحد الرواة صاحبة الترجمة (أمامة) فأخطأ فسمها سلمى.

رابعاً: المعروف أن سلمى أمها.

خامساً: إن النبي ﷺ إنما ورث ابنة حمزة لا ابنها.

(١) لم أقف عليه فيه، ولا عند تمام في فوائده.

(٢) قال في "الإصابة" (٦/١): «القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان». اهـ.

ب - قال البيهقي: « وقيل عن الشعبي، عن عبد الله بن شدّاد، عن أبيه، وليس بمحفوظ. » "السنن الكبرى" (٢٤١/٦).

وجاء عن الشعبي مرسلًا: « أن مولى لابنة حمزة مات وترك ابنته، وابنة حمزة فأعطى رسول الله ﷺ ابنة حمزة النصف وابنته النصف. »

أخرجه ابن أبي شيبه (٢٥١/٦) (رقم: ٣١١٤٢) عن وكيع، عن إسماعيل، عن الشعبي، به.

قال البيهقي - بعد إخراجه للحديث من طريق سلمة بن كهيل المتقدم -: « هذا مرسل، وقد روي من أوجه آخر مرسلًا وبعضها يؤكد بعضاً. » "السنن الكبرى" (٣٠٢/١٠).

قلت: ويشهد له:

١ - حديث أبي بردة بن أبي موسى الأشعري:

قال: « توفي رجل وترك ابنته ومواليه، فقسم النبي ﷺ المال بينهما نصفين بين ابنته ومواليه. »

أخرجه أبو داود في "المراسيل" (ص: ٢٦٦)، وابن أبي شيبه (٢٥٠/٦) (رقم: ٣١١٣٨) ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٢٤١/٦) عن حميد بن عبد الرحمن، عن الحسن بن صالح، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي بردة به، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل.

قال البيهقي: « وهذا أيضاً مرسل. »

فالحديث يرتقي بذلك إلى درجة الحسن لغيره، والله أعلم.

وفي الباب:

١ - من حديث ابن عباس:

« أن مولى لحمزة توفي فترك ابنته وابنة حمزة ... »، الحديث.

أخرجه الدارقطني في "سننه" (٨٣/٤ - ٨٤) وفيه الشاذكوني متروك، وكذبه ابن معين. انظر: "نصب الراية" (١٥١/٤).

٢ - ما أخرجه أبو داود في "مراسيله" (ص: ٢٦٨ - ٢٦٩) حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: « توفي مولى حمزة بن عبد المطلب فأعطى النبي ﷺ ابنة حمزة النصف، وقبض النصف ».

قال أبو داود: « رواه عدة، عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة هي المعتقة »، ثم روى بسنده إلى شريك قال: « تقحم إبراهيم هذا القول تقحماً إلا أن يكون سمع شيئاً فرواه، وكان قليل الرواية ». وقال البيهقي: « هذا غلط ». "السنن الكبرى" (٢٤١/٦).

ذكر أم خالد بنت خالد رضي الله عنها

٧٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصغار، ثنا أحمد^(١) بن مهدي، ثنا أبو بدر شجاع بن الوليد، ثنا موسى بن عقبة، قال: سمعتُ أمَّ خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص تقول: «سمعتُ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم يستعيز من عذاب القبر». [٦٧/٤]، ق: (٤/٣٥/أ)، م: (٣٩٠/ب)، ع: (٢٥٧/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصغار:

تقدَّم في الحديث (رقم: ٤٥).

٢ - أحمد بن مهدي:

تقدَّم في الحديث (رقم: ٤٧)، وهو ثقة.

٣ - أبو بدر شجاع بن الوليد:

ابن قيس السكوني الكوفي.

روى عن: الأعمش، وشريك، وموسى بن عقبة، وعطاء بن السائب، ومغيرة بن مقسم، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وابن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم من الأئمة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٨٢/١٢ - ٣٨٤).

مختلف فيه والجمهور على صدقه.

قال أحمد فيه: «أرجو أن يكون صدوقاً». "العلل ومعرفة الرجال للمروزي وغيره" (ص: ١٢٦ - ١٢٧).

وقال ابن معين: «ثقة» في "رواية الدوري" (٢٤٩/٢)، وأبي بكر بن أبي

(١) في (ع): محمد.

خيثمة، وعبد الخالق بن منصور. انظر: "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٤)، و"تاريخ بغداد" (٢٤٩/٩).

وجاء عنه أنه قال لشجاع: يا كذاب، فدعى عليه، قال أحمد بن حنبل: «أظن دعوة الشيخ أدركته». انظر: "تاريخ بغداد" (٢٤٩/٩).

قال ابن حجر: «كأنه مازحه فما احتمل المزاح». "الهدي" (ص: ٤٢٩).

وقال أبو زرعة: «لا بأس به». "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٤).

وقال العجلي: «لا بأس به». "الثقات" (٤٥٠/١)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٥١/٦)، ووثقه ابن نمير. انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٨٣/٢).

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمتين، لا يحتج بحديثه، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح». "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٤).

ولذا قال ابن حجر: «صدوق له أو هام، من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين [ع]. "التقريب" (ص: ٤٣٢). له في البخاري حديث واحد توبع شيخه فيه. "الهدي" (ص: ٤٣٠).

٤ - موسى بن عقبة:

موضع الالتقاء مع إسناده البخاري.

إسناده المصنف: حسن.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر (١/رقم: ١٣٧٦) من طريق وهيب.

وفي كتاب: الدعوات، باب: التعوذ من عذاب القبر (٤/رقم: ٦٣٦٤) من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما عن موسى به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر مناقب خالد ابن سعيد بن العاص (٢٥١/٣)، قال: «... وهذه أم خالد بنت سعيد بن العاص التي حملها أبوها صغيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبت بعد ذلك

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روت عنه، حدَّثني بصحة ذلك^(١):

أبو بكر بن داود، وأبو محمد البلاذري، وأبو سعيد الثقفى، قالوا: ثنا محمد بن أيوب، أنا سهل بن عثمان العسكري، ثنا جُنادة بن مسلم القرشي، عن عبيد الله بن عمر: سمعتُ أم خالد بنت خالد بن سعيد به «.

والحاكم أورد هذا الحديث في مناقب خالد بن سعيد على سبيل الفائدة مع تصحيحه له، وأسقطه الذهبي، وهذا تضعيف منه للحديث، فلعلهما إنما سكتا عليه هنا؛ لكونه في معرفة الصحابة، وهما متساهلان في الأحاديث الواردة فيه، وأيضاً الغرض من إيراد هذا الحديث هو إثبات صحة أم خالد رضي الله عنها، وصحتها معلومة لديهما، والله أعلم.

(١) أي صحة صحبتها للنبي ﷺ وروايتها عنه، وهذا تصحيح من الحاكم لحديثها.

ذكر فاطمة بنت عتبة بن ربيعة

٧١ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل، ثنا جدِّي، ثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدَّثني أخي أبو بكر، عن سليمان بن بلال، عن ابن عجلان، عن أمِّه، عن فاطمة بنت عتبة: « أنَّ أبا حذيفة ذهب بها وبأختها هند يبايعان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فلمَّا اشترط عليهنَّ قالت هند: أو تعلم في نساء قومك من هذه الهنات والعاهات شيئاً، فقال لها أبو حذيفة: أيها فبايعيه فإنَّه هكذا يشترط ». [٦٧/٤]، ق: (٤/٣٥/أ)، م: (٣٩٠/ب)، ع: (٢٥٧/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - إسماعيل بن محمد:

ابن الحافظ الفضل بن محمد الشعراني النيسابوري.

قال الحاكم في "تاريخ نيسابور": « كان كثير السماع من جدِّه وأبيه، وكان أحد المجتهدين في العبادة، وكنتُ أستخير الله في إخراجه في الصحيح، ف وقعت الخيرة على ذلك، والكلام فيه يطول ... قرأتُ عليه نيفاً وعشرين جزءاً بانتخابي من الأصول، وتوفي في قرية يهق في رجب سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ». "الأنساب" (٤٣٣/٣)، وانظر: "مختصر نيسابور" (ص: ٨٣)، وذكره الذهبي في "السير" (٥٧٩/١٥).

٢ - جدُّه:

الفضل بن محمد بن المسيب بن موسى الشعراني.

سمع: سعيد بن أبي مريم، وابن أبي أويس، وعلي بن المديني، وغيرهم.

روى عنه: ابن خزيمة، وعلي بن حمشاذ، وحفيده إسماعيل بن الفضل، وغيرهم.

انظر: "السير" (٣١٧/١٣ - ٣١٨).

قال ابن أبي حاتم: « تكلموا فيه ». "الجرح والتعديل" (٦٩/٧).

وقال ابن الأخرم: « صدوق غال في التشيع ».

وقال الذهبي: «وأما الحسين القباني فرماه بالكذب فبالغ».

قال الحاكم: لم أر خلافاً بين الأئمة الذي سمعوا منه في ثقته وصدقه وأثنى عليه جداً». انظر: "السير" (٣١٨/١٣ - ٣١٩).

وقال الحاكم: «ثقة مأمون، لم يطعن في حديثه بحجة». "سؤالات مسعود" (ص: ١٨٥).

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المحدث الجوال المكثّر». "السير" (٣١٧/١٣).

توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. المصدر السابق (٣١٨/١٣).

٣ - إسماعيل بن أبي أويس:

ملتقى الإسناد مع المحكوم عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤٨٦/٢) أخبرنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه البغدادي، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، وحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي قالاً: ثنا إسماعيل بن أبي أويس به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه مع أن في بعض رجاله كلاماً؛ لكونه في معرفة الصحابة، وهو مما تبين تساهل الحاكم فيه، والله أعلم.

ذكر حمزة بن جحش - وليست بأخت زينب هذه غيرها -

٧٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عتبة [أحمد]^(١) بن الفرّج، ثنا زيد بن يحيى بن عبيد، حدثني الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن حمزة رضي الله عنها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ألا إنّ الدنيا حلوة خضرة فرب متخوض في الدنيا من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار. [٦٨/٤]، ق: (٤/٣٥/أ)، م: (٣٩٠/ب)، ع: (٢٥٧/٢/أ).

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

- أبو عتبة أحمد بن الفرّج:

ابن سليمان الكندي الحمصي المعروف بالحجازي المؤذن بجامع دمشق.

روى عن: بقية بن الوليد، والفريابي، وزيد بن يحيى بن عبيد، وغيرهم.

روى عنه: مطين، وموسى بن هارون، والسراج، وأبو العباس الأصم وغيرهم.

انظر: "تاريخ بغداد" (٣٣٩/٤)، "تهذيب التهذيب"^(٢) (٤٦/١ - ٤٧).

قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه، ومحله عندنا محل الصدق». "الجرح" (٦٧/٢).

وقد رماه محمد بن عوف بالكذب. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٤٠/٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: «ورأيت أبا الحسن أحمد بن عُمير بن جوصا يضعف

أمره». انظر: "تاريخ بغداد" (٣٤٠/٤)، و"تهذيب" (٤٧/١).

قال عبد الغفار بن سلامة: «سمعت من يرميه بالكذب من أصحابنا فلم أكتب

عنه شيئاً». "تهذيب" (٤٧/١).

(١) زيادة من (ق) و (م).

(٢) لم يذكره المزي في "تهذيبه".

قال ابن عدي: «... وأبو عتبة مع ضعفه قد احتمله الناس، ورووا عنه ... وأبو عتبة وسط (بينهما)^(١) ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به إلا أنه يكتب حديثه». "الكامل" (١/١٩٣).

ووثقه الحاكم "اللسان" (١/٢٤٥)، وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٨/٤٥) وقال: «يخطئ». وقال مسلمة: «ثقة مشهور». "التهذيب" (١/٤٧).

قال الذهبي: «غالب رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قاله ابن عدي، فيروى له مع ضعفه. "السير" (١٢/٥٨٦).

وقال ابن حجر: «مقبول، من العاشرة، مات سنة اثنتين وسبعين، قيل: إن النسائي روى له (س)». انظر: "التقريب" (ص: ٩٧).

٣ - زيد بن يحيى بن عبيد:

الخزاعي، أبو عبد الله الدمشقي، ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، (د، س، ق). "التقريب" (ص: ٣٥٦).

٤ - الليث بن سعد:

تقدم في الحديث (رقم: ٦١).

٥ - سعيد بن أبي سعيد المقبري:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

والليث بن سعد من أثبت الناس فيه، وروايته عنه عند الشيخين. انظر: "هدي الساري" (ص:)، و"المختلطين" للعلائي (ص: ٤٠).

٦ - حمزة:

تقدمت في الحديث (رقم: ٦٢).

وقول الحاكم هنا: «وليس بأخت زينب هذه غيرها»، محض وهم منه رحمه الله، فزوجة مصعب ثم طلحة هي أخت زينب، ولم أقف على من يُقال لها حمزة بنت جحش غيرها.

(١) كذا في المطبوع.

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على هذا الحديث من رواية حمّة.

وقد وقفتُ عليه من طريق الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن عبيد أبي الوليد قال: «سمعت خولة بنت قيس بن قهد - وكانت تحت حمزة بن عبد المطلب - تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ هذا المال خَصْرَةٌ حُلُوةٌ من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلاَّ النار».

أخرجه أحمد (٣٧٨/٦) عن هاشم، والترمذي كتاب: الزهد، باب: ما جاء في أخذ المال (رقم: ٢٣٧٤) عن قتيبة، والطبراني في "الكبير" (٢٢٨/٢٤) (رقم: ٥٧٨) من طريق عبد الله بن صالح ثلاثهم عن الليث به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وهذا الحديث مشهور ومعروف بخولة لا بحمّة وله سبب يقوي أن من قال^(١) فيه حمّة أخطأ، وإنما أراد خولة.

وقد توبع فيه الليث وكذا المقبري فقد أخرجه أحمد في مسنده (٣٦٤/٦)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٥٩/٤) (رقم: ٦٩٦٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ١٥٨٨ - المنتخب)، والحميدي في "مسنده" (١٧١/١) (رقم: ٣٥٣)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٣١١/٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد (٥٥/٦ - ٥٧)، وفي "الزهد" (ص: ٦٩) (رقم: ١٥٢)، ومن طريقه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٩٦/٦)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠/١٠) (رقم: ٤٥١٢)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٩/٧) (رقم: ١٠٣٠٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦٤/٢)، وفي "معرفة الصحابة" (٧٥٨٤/٦) من طرق عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح،

(١) جعل الألباني الخطأ فيه من أحمد بن الفرج فقال: «وأخشى أن يكون وهم في إسناده». انظر: "الصحيحه" (١٢٣/٤) قلت: ويحتمل أيضاً أن يكون الوهم فيه من الحاكم فإنه عقد ترجمة باسمها قال: وليست بأخت زينب هذه غيرها.

عن عبيد سنوطي، عن خولة بنت قيس امرأة حمزة بن عبد المطلب أن رسول الله ﷺ دخل على حمزة فتذاكرا الدنيا فقال رسول الله ﷺ فذكر نحوه.

ومداره على عبيد أبي الوليد سنوطا، وثقه العجلي "ثقاته" (١٢٢/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٦/٥) وذكر ما يدل على معرفته به.

روى عنه ثقتان سعيد المقبري، وعمر بن كثير فمثله قد يحسن له.

وقد توبع، تابعه موسى بن طلحة: عند تمام في فوائده (١٠/٥) (رقم: ١٦٢٠ "الروض البسام)، والبيهقي في "الشعب" (٥٣٠/٧) (رقم: ١١٢٣٢) وفي الطريق سعد ابن طريف متهم بالكذب.

وتابعه كذلك - على اللفظ الثاني - معاذ بن رفاعه بن رافع بن خديج: عند الطبراني (٢٣١/٢٤) (رقم: ٥٨٨) وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٦/٦) (رقم: ٧٥٨٥) عن مطين، عن أبي كريب، عن زيد بن الحباب، عن عيسى بن النعمان، عن معاذ بلفظ: « يا خولة رب متخوض في مال الله ومال رسوله فيما اشتهدت نفسه له النار يوم القيامة »، ومعاذ صدوق، والإسناد إليه حسن.

وتابعه كذلك - على اللفظ الثاني - النعمان بن أبي عياش، عن خولة الأنصارية بلفظ: « إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة » أخرجه البخاري كتاب: فرض الخمس، باب: قول الله تعالى « فإن الله حمسه وللرسول » (رقم: ٣١١٨)، وأخرجه أحمد (٤١٠/٦)، وعبد بن حميد (رقم: ١٥٨٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٦٢/٦) (رقم: ٣٢٧٢)، وفي "الزهد" (ص: ٧٠) (رقم: ١٥٣)، والطبراني (٢٤٢/٢٤) (رقم: ٦١٧)، والإسماعيلي كما في الفتح (٢٥٢/٦)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٦/٦) (رقم: ٧٥٩٨)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (١٧٩) بإسناد البخاري نفسه، عن خولة بنت ثامر الأنصارية بلفظ حديث الباب.

وأخرجه ابن منده كما في الإصابة (٢٨٢/٤) من طريق أخرى عن أبي الأسود، عن النعمان به.

قال أبو نعيم: « رواه ابن وهب، عن حيوة، وابن لهيعة، عن أبي الأسود نحوه ». "معرفة الصحابة" (٣٣٠٩/٦).

قال ابن حجر: « هذا حديث صحيح ».

وخولة بنت ثامر هي بنت قيس، قاله ابن المديني، حكاه عنه أبو نعيم في "المعرفة" (٣٣٠٤/٦)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٩٦/٦).

قال ابن عبد البر: « وقيل: إن ثامراً لقب لقيس بن قهد ». "الاستيعاب" (١٨٣٣/٤).

وقال ابن الأثير: « ما أقرب أن يكون (ثامر) لقب لقيس بن قهد، فإن الحديث في الترجمتين واحد. "أسد الغابة" (٩٧/٦).

ومال ابن حجر إلى أنهما امرأتان. انظر: "الأمالي المطلقة" (ص: ١٨٠).

والأقرب ما قاله ابن المديني، وهو الذي مال إليه ابن حجر في الفتح (٢٥٢/٦).

وقد جاء أوله « إن الدنيا حلوة خضرة » من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: عند مسلم كتاب: الذكر والدعاء، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء (رقم: ٢٧٤٢)، وعند البخاري كتاب: الرقاق، باب: ما يحذر من زهر الدنيا (رقم: ٦٤٢٧) وفيه: « ... فمن أخذه بحقه ووضعه في حقه فنعم المعونة هو، وإن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع ».

وفي الباب:

من حديث أبي هريرة، وأنس، وعبد الرحمن بن سمرة، وزيد بن ثابت، وعبد الله ابن عمرو، وأبي بكرة، وعمرة بنت الحارث، وأم سلمة، وميمونة، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

انظر: "الترغيب والترهيب" (١٨٤/٤)، و"المجموع" (٢٤٩/١٠ — ٢٥٠)، و"الأمالي المطلقة" (ص: ١٧٨ - ١٧٩)، و"كشف الخفا" (٤٠٩/١) (رقم: ١٣١٢)، و"الصحيحة" (١٢٣/٤ - ١٢٤)، و"الروض البسام" (١٠/٥ - ١١).

ولعل الحاكم إنما سكت عليه على أمل أن يكون فسحة في الأجل فيراجعه، والذي لم ينشط لمراجعته فتابع الحاكم، وذلك أن الوهم يئن في صحايئه، وإسناده منكر، والله أعلم.

٧٣ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا الحسن بن محمد القباني، ثنا محمد بن موسى الحرشي، ثنا (سعد أبو عاصم)^(١) مولى سليمان بن علي، ثنا نافع، أن أم قيس حدثته: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج بها آخذاً بيدها في سكة المدينة حتى انتهى إلى البقيع [بقيع]^(٢) الغرقد فقال: يا أم قيس، قلت: لبيك وسعديك يا رسول الله، قال: أترين هذه المقبرة؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: يبعث منها (سبعون)^(٣) ألفاً يوم القيامة بصورة القمر ليلة البدر يدخلون الجنة بغير حساب.

فقام عكاشة فقال: وأنا يا رسول الله؟ قال: وأنت. فقام آخر، فقال: وأنا؟ فقال: سبقك بها عكاشة». [٦٨/٤]، ق: (٤/٣٥/أ - ب)، م: (٣٩٠/ب)، ع: (٢/٢٥٧/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو زكريا يحيى بن محمد:

تقدم في الحديث (رقم: ٣).

٢ - الحسين بن محمد:

ابن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي القباني، ثقة حافظ مصنف، من الثانية عشرة، قيل: إن البخاري روى عنه، مات سنة تسع وثمانين ومائتين (خ). "التقريب" (ص: ٢٥٠).

٣ - محمد بن موسى:

ابن نفع الحرشي أبو عبد الله البصري.

روى عن: جعفر بن سليمان، وحماد بن زيد، والطيايسي وعدة.

(١) في المطبوع و(ق)، و(ع): سعيد أبو غانم، وفي (م): سعيد بن أبي عاصم، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبت كما في كتب الرجال.

(٢) سقط من المطبوع، وهو مثبت في النسخ الخطية.

(٣) في النسخ الخطية: سبعين.

وعنه: الترمذي، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٢٩/٢٦ - ٥٣٠).

قال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه، فوهاه وضعفه». "المصدر السابق".

وقال أبو حاتم: «شيخ». "الجرح والتعديل" (٨٤/٨).

وقال النسائي في "مشيخته": «صالح، أرجو أن يكون صدوقاً». انظر: "المعجم المشتمل" (ص: ٢٧٤)، و"تهذيب التهذيب" (٣٠٨/٥).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (١٠٨/٩)، وقال مسلمة: «صالح». "تهذيب التهذيب" (٣٠٨/٥).

واختار الذهبي أنه صدوق. انظر: "الميزان" (١٧٥/٥) ورمز له (صح)، و"المغني" (٦٣٧/٢)، و"ديوان الضعفاء" (ص: ٣٧٦)، و"من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ١٧١)، وهو الأقرب لحاله فلم يضعفه إلا أبو داود والباقون على تمشية أمره، وأما ابن حجر فقال: «لين، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين (ت، س)». "التقريب" (ص: ٩٠٠).

٤ - سعد أبو عاصم:

هو سعد بن زياد مولى سليمان بن علي.

روى عن: سالم، وعمرة أخت نافع، ونافع مولى حمنة، وحمنة بنت شجاع، وغيرهم.

روى عنه: موسى بن إسماعيل، وعبيد الله القواريري، وعبد الله بن الأسود، وغيرهم.

قال أبو حاتم: «يكتب حديثه، وليس بالمتين». انظر: "الجرح والتعديل" (٨٣/٤).

وذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٥٥/٤ - ٥٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٣٧٨/٦). قلت: فحاله إلى الضعف أقرب، والله أعلم.

٥ - نافع:

مولى حمنة بنت شجاع.

سمع: أبا هريرة، وأم قيس.

روى عنه: سعد أبو عاصم.

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٨٣/٨ - ٨٤)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٥٣/٨ - ٤٥٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٤٧٠/٥).

٦ - أم قيس:

هي بنت محصن بن حُرثان الأسدية - أخت عكاشة بن محصن - أسلمت قديماً، وبايعت، لها عدة أحاديث.

انظر: "معرفة الصحابة" (٣٥٤٦/٦)، "الاستيعاب" (١٩٥١/٤)، "أسد الغابة" (٣٧٩/٦ - ٣٨٠)، "الإصابة" (٤٦٣/٤).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه عمر بن شبة في "تاريخ المدينة" (٩١/١ - ٩٢)، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص: ٢٥١) (رقم: ٣٧٧ ت كمال قلمي)، وابن حبان في "ثقاته" (٤٧٠/٥) تعليقاً عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة.

وأخرجه ابن شبة أيضاً في "تاريخه" (٩٢/١) عن الحسن بن عثمان. وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨١/٢٥) (رقم: ٤٤٥) من طريق عبد الرحمن ابن المبارك العيشي، وعبيد الله القواريري.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (ص: ٢٢٧) (رقم: ١٦٣٥) حدثنا عاصم المدني - مولى نافع مولى أم قيس بنت محصن الأسدي^(١) - عن نافع قال أخبرني أم قيس بنت محصن قالت: ...

وأخرجه أبو محمد القاسم بن علي بن عباس في "فضائل المدينة" كما في "إتحاف السادة المتقين" (٤٢٤/٤) من طريق نافع.

كذا ذكر الزبيدي طرفه ولعله قد أخرجه من طريق سعد بن عاصم. كلهم عن سعد أبي عاصم به.

(١) كذا جاء فيه، والذي يظهر لي - والله أعلم - أنه حصل تصحيف في هذا الإسناد، فإنه معروف من حديث أبي عاصم وهو مولى لسليمان بن علي لا لنافع، ونافع مولى لحمئة بنت جحش لا لأم قيس.

وأخرجه ابن النجار في "الدرة الثمينة في أخبار المدينة" (ص: ٢٢٨) من طريق محمد بن عبدوس^(١).

قال الهيثمي: «فيه من لم أعرفه». "المجمع" (١٦/٤).

وقد أورد الحاكم أصله من حديث أبي هريرة في مناقب عكاشة بن محصن وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». "المستدرک" (٢٢٨/٣).

قلت: وحديث أبي هريرة متفق عليه، أخرجه البخاري كتاب: اللباس، باب: البرود والخير والشملة (رقم: ٥٨١١)، كتاب: الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب (رقم: ٦٥٤٢)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (رقم: ٢١٦).

وأورده الحاكم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من أوجه ولم يخرجاه. "المستدرک" (٤١٥/٤).

وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣/رقم: ٦٠٨٤ "الإحسان")، وأحمد (٤٠٣/١، ٤١٨، ٤٥٤)، وأبو يعلى في مسنده [٢٥١/١].

قال الهيثمي: «رواه أحمد مطولاً ومختصراً، ورواه أبو يعلى، ورجاهما في المطول رجال الصحيح». "المجمع" (٣٠٤/٩).

وقد جاء مختصراً ومطولاً نحوه من حديث ابن عباس في الصحيحين عند البخاري كتاب: الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً (رقم: ٦٥٤١)، ومسلم كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف (رقم: ٢٢٠).

ومطولاً عند البخاري (رقم: ٣٤١٠، ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢)، ومسلم (رقم: ٢٢٠) قال السخاوي بعد إيراده له، ثم إيراده لحديث الباب: الأول أصح، ولا مانع من وقوع القصتين "المقاصد" (ص: ٢٤٨) (رقم: ٥٥٤)، وانظر "كشف الخفا" (٤٤٨/١) (رقم: ١٤٦٤).

قلت: إنما يصح هذا لو كان إسناده هذه القصة صحيحاً، لكنه هنا ضعيف بل منكر؛ لمقابلته لما في الصحيحين.

(١) وفيه: (حدثنا سعيد بن زياد وأبو عاصم قالوا) فزيد فيه الراو، وهو خطأ، فإن سعد بن زياد هو أبو عاصم.

وأيضاً فقد وردت في القصة ألفاظٌ منكّرة، وهي: «أنهم يُعْثون من بقيع الغرقد»، وقول أم قيس في أول الحديث: «لو رأيته يا رسول الله آخذ بيدي ...»، وهو مخالف لما ثبت في الأحاديث الصحيحة^(١) أنه ﷺ لا يُصافح النساء، وما مسّت يده امرأة لا تحلُّ له، وانظر "الأحاديث الواردة في فضائل المدينة" لـ د. صالح الرفاعي (ص: ٦٠٦ - ٦٠٧).

وقد جاء أنَّ السبعين ألفاً يُعْثون من البقيع من حديث محمد بن المنكدر، وجابر بن عبد الله، والمطلب بن حنطب رضي الله عنهم، والأول مرسل، وفيه متروك، والآخران فيهما ابن زبالة كذبوه. انظر: "المصدر السابق" (ص: ٦٠٧ - ٦٠٨).

وفي الباب:

من حديث عمران بن حصين عند مسلم، ومن حديث أنس، وعمرو بن حزم، وعامر بن عمير، وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وحذيفة، وأبي سعيد الأنصاري، وثوبان، وغيرهم. انظر: "النهج السديد" (ص: ٤٠ - ٤٢)، والحمد لله أولاً وآخراً.

(١) انظر الحديث (رقم: ٧٦) وشواهده.

ذكر جذامة بنت وهب الأسدية رضي الله عنها

٧٤ - قال الحاكم رحمه الله:

وقد روت عائشة عن جذامة

حدثناه محمد بن عبد الله الشافعي، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا سعيد بن أبي مريم، ثنا يحيى بن أيوب ومالك بن أنس قالا: ثنا أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، حدثني عروة، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم، عن جذامة ابنة وهب الأسدية، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنه هم أن ينهى عن الغيال»^(١) قال: فنظرت فإذا فارس والروم يغيلون فلا يضر ذلك أولادهم، قالت: وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العزل؟ فقال: هو الواد الخفي».

قد اتفق الشيخان رضي الله عنهما على إخراج حديث مالك بن أنس عن أبي الأسود، دون الزيادة فإنها ليحيى بن أيوب» [٦٩/٤]، ق: (٣٥/٤ ب)، م: (٣٩١/أ)، ع: (٢٥٧/٢ ب).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن عبد الله الشافعي^(٢):

يظهر لي أنه محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه أبو بكر الشافعي.

روى عن: محمد بن الفرج الأزرق، وأبي قلابة الرقاشي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وغيرهم.

روى عنه: الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، وابن منده، وغيرهم. انظر: "السير" (٣٩/١٦ - ٤٢).

وقد روى عنه الحاكم في المستدرک (٢٠٨) أحاديث. انظر: "الحاكم النيسابوري

(١) مأخوذ من الغِيل، وهو أن يُجامع الرجل زوجته وهي مرضع. انظر: "النهاية" (٤٠٢/٣).

(٢) في النسخ الخطية والمطبوع: (أبو محمد بن عبد الله الشافعي، وبالرجوع إلى كتب التراجم يظن أن [أبو] هذه زيادة من النساخ، والله أعلم.

وكتابه" للدكتور. الميرة (ص: ١٠٠).

وثقه الدارقطني. انظر: "سؤالات السهمي للدارقطني" (ص: ٢٧٦).

والخطيب. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٥٦/٥)، والذهبي في "السير" (٣٦/١٦ - ٤٠).

توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (٤٥٨/٥).

٢ - محمد بن إسماعيل:

ابن يوسف السلمي الترمذي.

روى عن: الحميدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وسعيد بن أبي مريم، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، والنسائي، ومحمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، وغيرهم.

وجماهير العلماء على ثقته، فغقد وثقه النسائي، والخلال، والدراقطني، والحاكم،

وابن حبان، وغيرهم. انظر: "المعجم المشتمل" (ص: ٢٢٨)، و"تاريخ بغداد" (٤٤/٢)،

و"الثقات" لابن حبان (١٢٢/٩)، و"تهذيب الكمال" (٤٩١/٢٤)، و"تهذيب

التهذيب" (٤٢/٥).

وقال ابن عُقدة: « صدوق مشهور بالطلب ». "تاريخ بغداد" (٤٤/٢).

وقال ابن أبي حاتم: « تكلموا فيه^(١) ». "الجرح والتعديل" (١٩١/٧).

وقال ابن حجر: « ثقة حافظ، لم يتضح كلام أبي حاتم فيه، من الحادية عشرة،

مات سنة ثمانين [ت س] ». "التقريب" (ص: ٨٢٦).

٣ - سعيد بن أبي مريم:

تقدم في الحديث (رقم: ٣١).

(١) قال الحاكم عن الدارقطني: « ثقة صدوق، تكلم فيه أبو حاتم ». "السير" (٢٤٣/١٣)، و"تهذيب التهذيب" (٤٢/٥).

قلت: والذي في "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٣٨): « ثقة صدوق، قال الحاكم: لم يتكلم فيه أبو حاتم ». وقد زاد المحقق فيه زيادة جعلت المعنى متناقضاً تماماً، والزيادة ليست من كلام الحاكم، وإنما هي من كلام مسعود السجزي الراوي عن الحاكم. انظرها: (ص: ٢٨٩)، ولعلمهم فهموا ذلك من صنيع ابن أبي حاتم، فإنه مختص بالنقل عن أبيه، فهموا أن قوله: « تكلموا فيه »، أن المتكلم هو أبوه، والله أعلم.

٤ - يحيى بن أيوب:

موضع الالتقاء مع الإسناد في صحيح مسلم.

إسناد المصنف: حسن^(١).

تفريغ الحديث:

قال الحاكم: «قد اتفق الشيخان - رضي الله عنهما - على إخراج حديث مالك ابن أنس عن أبي الأسود دون الزيادة، فإنها ليحيى بن أيوب».

قلت: أصل الحديث تكلم عليه بوجوده عند الشيخين، فخرج من شرطي، ومع ذا فالحديث لم أقف عليه عند البخاري.

وأما الزيادة فسكتا عنها، وهي عند مسلم في "صحيحه" من حديث يحيى بن أيوب، بل باللفظ نفسه في كتاب: النكاح، باب: جواز الغيلة - وهي وطء الموضع - وكراهة العزل (٢/رقم: ١٤٤٢ - ١٤٢).

ولعل الحاكم سكت عنه لوجوده في الصحيح، فثبتت عنده صحة جذامة بنت وهب، وهو الغرض الذي ساق الحديث من أجله.

ولعل الذهبي سكت عنه لذلك، وإن كان قد تقدّم منه كلام في يحيى بن أيوب، فقال: «ليس بالقوي»^(٢) (٤/٤) إلا أنه تابعه هنا مالك بن أنس، فهو منه تمشية للحديث، والله أعلم.

(١) لحال يحيى بن أيوب الغافقي، ومسلم أخرج له هذا الحديث في المتابعات.

(٢) المترجح من حاله أنه صدوق ربما أخطأ، كما قال ذلك ابن حجر رحمه الله في "التقريب" (ص: ١٠٤٩).

ذكر صفية بنت شيبة بن عثمان رضي الله عنهما

٧٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس ابن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله ابن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة بن عثمان قالت: «والله لكأني انظر: إلى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الغداة حين دخل الكعبة^(١)، ثم خرج منها ووقف على بابها، وإن في يده لحمامة من عيدان كانت في الكعبة فكسرها فخرج بها حتى إذا كان على باب الكعبة رمى بها». [٦٩/٤]، ق: (٤/٣٥/ب - ٣٦/أ)، م: (٣٩١/أ)، ع: (٢/٢٥٧/ب).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - أحمد بن عبد الجبار ومن بعدهم إلى محمد بن جعفر:

كلهم تقدموا في الحديث (رقم: ٣٩). وانظر ترجمة ابن إسحاق في الحديث (رقم: ١١).

٣ - عبيد الله بن عبد الله:

ابن أبي ثور القرشي المدني مولى بني نوفل.

روى عن: عبد الله بن عباس، وصفية بنت شيبة.

روى عنه: محمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن شهاب الزهري. انظر: "تهذيب

الكمال" (٦٨/١٩).

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٨٦/٥ - ٣٨٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح

والتعديل" (٣٢٠/٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(١) في (م): «مكة»، وهو خطأ.

ذكره ابن حبان في "ثقاته" (٦٥/٥)، وقد أخرج له الجماعة في كتبهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٩/١٩).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة». "التقريب" (ص: ٦٤٠).

أما الذهبي فقال: «وثق». "الكاشف" (٢٠٠/٢) أي وثقه ابن حبان.

قلت: وهو في طبقة التابعين ووثقه ابن حبان، ومع ذا فقد أخرج حديثه الجماعة مما يقوي حاله، فقول ابن حجر أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

٤ - صفية بنت شيبة:

ابن عثمان الحجبية، مختلف في صحبتها، فقد ذكرها ابن سعد في النساء اللاتي لم يروين عن رسول الله ﷺ في "طبقاته" (٤٦٩/٨ - ٤٧٠).

وقال العجلي: «تابعية، ثقة». "ثقاته" (٤٥٤/٢).

وذكرها ابن حبان في التابعين (٣٨٦/٤) لكنه ذكرها أيضاً في الصحابة (١٩٧/٣) وقال: «سمعت النبي ﷺ ورأته طاف عام الفتح على بعير».

«وأخرج البخاري في صحيحه كتاب: النكاح، باب: [حق إجابة الوليمة والدعوة رقم: ٥١٧٣] لها حديث أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه، وأخرجه النسائي في "الكبرى" كتاب: الوليمة [باب: هل يولم على بعض نسائه أفضل من سائر نسائه رقم: ٦٦٠٦] وقال: مرسل.

وأخرجه إسماعيل القاضي في "أخلاق النبي ﷺ" وقال: إنه مرسل. انظر: "النكت الظراف" لابن حجر (٣٤٢/١١).

وقال الدارقطني: «انفرد البخاري بالإخراج عن صفية بنت شيبة، وهو من الأحاديث التي تعد فيما أخرج من المراسيل ليس بصحيح رفعها إلى النبي ﷺ». "التعديل والتجريح" (١٢٩٠/٣)، وأوردها في ذكر أسماء التابعين (٣٠٢/٢).

وقال البرقاني: «... ليست بصحابة، وحديثها مرسل». "تحفة الأشراف" (٣٤٣ - ٣٤٢/١١).

قلت: والبرقاني في إنكاره صحبتها متابع لشيخه الدارقطني، وقول النسائي والقاضي: «إنه مرسل»، لا يلزم منه نفي صحبتها فقد يريدان أن هذا الحديث بعينه

مرسل^(١)؛ لأن الصواب فيه أنه من حديثها عن عائشة. انظر: "التحفة".

كيف وقد جاء في صحيح البخاري التصريح بسماها للنبي ﷺ معلقاً كتاب: الجنائز، باب: الإذخر والحشيش في القبر بعد حديث (رقم: ١٣٤٩) قال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، سمعت النبي ﷺ .
وقد وصله ابن ماجه في سننه، والبخاري في "تاريخه الكبير" انظر: "تغليق التعليق" (٤٨٦/٢).

ومع هذا التصريح بالسماع يقول المزي: «لو صحَّ هذا الحديث لكان صريحاً في سماعها من النبي ﷺ، لكن في إسناده أبان بن صالح - وهو ضعيف - والله أعلم»!
"التحفة" (٣٤٣/١١).

قلت: وأبان لا شك في ثقته ولا ريب، ولم يضعفه إلا ابن عبد البر! وجهله ابن حزم - وما أكثر من جهل -، ولذا قال ابن حجر: «وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أباناً هذا أحد قبلهما». انظر: "تهذيب التهذيب" (٦٣/١ - ٦٤).
ولو فرض جدلاً عدم صحة سماعها فيكفي ثبوت رؤيتها له في حديث الباب، فقد قال الحافظ - بعد أن نقل قول المزي في التحفة -: «هذا الحديث يضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية فإن إسناده حسن». (٣٤٣/١١).

قال: «وإذا ثبت رؤيتها للنبي ﷺ وضبط ذلك، فما المانع أن تسمع خطبته (أي في فتح مكة) ولو كانت صغيرة^(٢)». "الفتح" (١٤٧/٩ - ١٤٨).
وبذا يتضح - إن شاء الله - أنها صحابية، وأن قول من أنكر سماعها غير صحيح، وأبعد منه من أنكر رؤيتها. انظر: "الإصابة" (٣٣٩/٤).

إسناد المصنف: حسن.

(١) أي: مرسل صحابي. انظر: "الفتح" (١٤٧/٩)، وقال الذهبي: «أراه مرسلًا». "الكاشف" (٤٢٩/٣)، وقال: «وهذا من أقوى المراسيل». "السير" (٥٠٨/٣).
(٢) وقد وقفت على كلامه هذا بعد كتابتي لما تقدم فوجدته قد كفى وشفى، عليه رحمة الله، فانظره فإنه مهم.

تفريغ الحديث:

هذا الحديث ترويه صفية رضي الله عنها بعد رؤيتها للنبي ﷺ يطوف على راحلته يوم فتح مكة ويدخل الكعبة، ويرمي بالعيدان ثم سماعها الخطبة بعد ذلك ولم أقف على من جاء به بسياقه تاماً، وقد فرقه مخرجه.

فقد أخرجه البيهقي في الكبرى (١٠١/٥) عن المصنف به، نحوه وزاد في أوله ذكر الطواف.

وأخرجه أبو داود كتاب: المناسك، باب: الطواف الواجب (٤٤٢/٢) (رقم: ١٨٧٨)، وابن ماجه كتاب: المناسك، باب: من استلم الركن بمحجنه (رقم: ٢٩٤٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (١٥/٦، ١٦) (رقم: ٣١٩١، ٣١٩٢)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (ص: ٣٠٠) (رقم: ٤٢٤ ت كمال قالمي)، والطبراني في "الكبير" (٣٢٢/٢٤ - ٣٢٣) (رقم: ٨١٠، ٨١٢)، وابن هشام (٤١١/٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٧٢١، ٧٧٢٢)، وابن منده كما في "الإصابة" (٣٣٩/٤)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١٧٢/٦) من طرق عن ابن إسحاق به، نحوه، بذكر الطواف على البعير واستلام الحجر بمحجن وبذكر الحمامة، عدا أبا داود فبذكر الطواف.

قلت: وإسناده حسن، وقد حسّنه الألباني في "صحيح سنن أبي داود" (١/رقم: ١٨٧٨)، و"صحيح سنن ابن ماجه" (٣/رقم: ٢٤٠٢).

وقد جاء في الحديث من بعض الطرق المتقدمة أن النبي ﷺ لما خرج من الكعبة ورمى بالعيدان استكان له الناس فخطب فيهم، وقد روت صفية بعض هذه الخطبة فقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب: الجنائز، باب: الإذخر والحشيش في القبر بعد حديث (رقم: ١٣٤٩) معلقاً قال: وقال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة سمعت النبي ﷺ مثله، أي مثل حديث ابن عباس «حرّم الله مكة فلم تحل لأحد قبلي، ولا لأحد بعدي، أحلت لي ساعة من نهار: لا يختلي خلها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلاّ لمعرف، فقال العباس رضي الله عنه إلاّ الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال: إلاّ الإذخر».

وقد وصله البخاري في "تاريخه الكبير" (٤٠١/١) ثنا عبيد بن يعيش، وابن ماجه في سننه كتاب: المناسك، باب: فضل مكة (رقم: ٣١٠٩) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، ثنا يونس ابن بكير، ثنا محمد بن إسحاق قالوا: ثنا أبان بن صالح به. انظر: "تغليق التعليق" (٤٨٦/٢).

قلت: ولعلّ البخاري علقه لمكان محمد بن إسحاق فهو ليس على شرطه، وهو حسن الحديث وقد صرح بالسماع فالحديث حسن - إن شاء الله -.

ذكر أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها

٧٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، حدثني محمد بن المنكدر، عن أميمة بنت رقيقة (التميمية)^(١) قالت: بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النسوة من المسلمين فقلنا له جئناك يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنّي ولا نقتل أولادنا ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيك في معروف فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فيما استطعتن فقلنا الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا فقلنا: بايعنا يا رسول الله، قال: اذهبن قد بايعتكن، إنما قولي لأمرأة واحدة كقولي لمائة امرأة، وما صافح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منا أحداً... [٧١/٤]، ق: (٤/٣٦ب - ٣٧أ)، م: (٣٩١ب)، ع: (٢/٢٥٨أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - أحمد بن عبد الجبار - إلى ابن إسحاق:

كلهم تقدم في الحديث (رقم: ٣٩)، وانظر ترجمة ابن إسحاق في الحديث (رقم: ١١).

٣ - محمد بن المنكدر:

ابن عبد الله بن الهذير - بالتصغير - التيمي المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ثلاثين أو بعدها (ع) "التقريب" (ص: ٨٩٩).

٤ - أميمة بنت رقيقة:

بالتصغير فيهما، وأمها رقيقة هي: بنت خويلد بن أسد التيمية نسبت لأمها،

(١) في النسخ الخطية وعند أبي نعيم: التيمية، بزيادة ميم، - ذكره ابن الأثير - وهو خطأ، وقد أصلحه محققه إلى الصواب دون إشارة

وأبوها هو: عبد بن بجاد بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة، كذا عند أبي نعيم، وابن منده، وابن عبد البر، وابن الأثير، وقيل: بل أمها رقيقة أخت خديجة، وهذا هو المشهور، وعليه مشى الحاكم في ترجمتها.

وقال ابن حجر: « ويُقال: عبد الله بن بجاد!، وقيل في أميمة: أخت خديجة، ولا يصح، وقد ردّه ابن الأثير ».

وقيل: بل إن رقيقة أخت خويلد فعلى ذا هي عمّة خديجة. انظر: "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٣٧٧٧)، "الاستيعاب" (٤/١٧٩١)، "أسد الغابة" (٦/٢٧٠)، "الإصابة" (٤/٢٣٣، ٢٣٤ - ٢٣٥) "التقريب" (ص: ١٣٤٤).

إسناد المصنف: حسن.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٦/٣٥٧) عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه.
وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص ١٦٤) (رقم: ٢٦٠ ت كمال) - مختصراً - حدثنا سعيد بن سليمان قال: نا عباد بن عوام كلاهما عن محمد بن إسحاق به.
وعند أحمد: « إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة ».

وقد تابع ابن إسحاق جمع من الرواة منهم:

١ - مالك: فأخرجه في موطئه - رواية الليثي - كتاب: البيعة، باب: ما جاء في البيعة (٢/٩٨٢) كتاب: الجهاد، باب: البيعة على الجهاد رقم ٨٩٧ "رواية أبي مصعب الزهري" ومن طريقه ابن سعد في "الطبقات" (٨/٥)، وأحمد في "المسند" (٦/٣٥٧)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: السير، باب: بيعة النساء (٥/٢١٨) (رقم: ٨٧١٣)، وفي كتاب: عشرة النساء، باب: مصافحة النساء (٥/٣٩٣) (رقم: ٩٢٣٩) مختصراً، وفي "تفسيره" (تفسير سورة الممتحنة (٢/٤٢١ - ٤٢٢) (رقم: ٦٠٩)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٠/٤١٧) (رقم: ٤٥٥٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/١٨٦ - ١٨٧) (رقم: ٤٧١) ومن طريقه الحازمي في "الاعتبار" (ص: ٥١٤)، والدارقطني (٤/١٤٧)، والبيهقي في "الكبرى" (٨/١٤٨)، وابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (١/٥٢٧) عن محمد بن المنكدر به. إلا أنه عندهم

« إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة ».

٢ - سفيان الثوري:

عند عبد الرزاق في "مصنفه" كتاب: أهل الكتاب، باب: بيعه النساء (رقم: ٩٨٢٦)، وابن سعد في "الطبقات" (٥/٨ - ٦)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٩٠/٥) (رقم: ٢١٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٣٥٧/٦) مختصراً، والنسائي كتاب: البيعة، باب: بيعه النسائي (١٤٩/٨) (رقم: ٤١٨١)، والطبراني (١٨٦/٢٤) (رقم: ٤٧٠)، والدارقطني في "سننه" (١٤٦/٤).

وعند ابن راهويه، والنسائي فقط: « إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة ».

٣ - سفيان بن عيينة:

عند الحميدي في "مسنده" (١٦٣/١) (رقم: ٣٤١) ومن طريقه الطبراني (١٨٧/٢٤) (رقم: ٤٧٢)، وابن راهويه (٨٩/٥) (رقم: ٢١٩٤)، وأحمد (٣٥٧/٦)، وابن ماجه كتاب: الجهاد، باب: بيعه النساء (رقم: ٢٨٧٤) مختصراً، والترمذي كتاب: السير، باب: ما جاء في بيعه النساء (١٢٩/٤) (رقم: ١٥٩٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (١٢٠/٦) (رقم: ٣٣٤٠)، وعندهم إلا أحمد (إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر... قال: وسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعرف لأئمة بنت رقيقة غير هذا الحديث، وأئمة امرأة أخرى لها حديث عن رسول الله ﷺ ».

وقال ابن كثير: « هذا إسناد صحيح ». "تفسيره" (١٢٢/٨).

٤ - عمرو بن الحارث:

عند الطبراني (١٨٨/٢٤) (رقم: ٤٧٣)، وفيه (إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة).

٥ - موسى بن عقبة:

عند الطبراني (١٨٨/٢٤) (رقم: ٤٧٤، ٤٧٥) مختصراً.

٦ - ابن جريج:

عند الطبراني (١٨٨/٢٤) (رقم: ٤٧٥)، وابن وضاح ومن طريقه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤٠/١٢) مختصراً.

٧ - سعيد بن سلمة:

عند ابن أبي عاصم في "الآحاد" (١٢٠/٦) (رقم: ٣٣٤١) مختصراً، والطبراني في "الكبير" (١٨٨/٢٤ - ١٨٩) (رقم: ٤٧٦)، وأبي بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٥٨٨/١) (رقم: ٧٦٤)، وعند الطبراني والشافعي «إنما قولي لمائة امرأة ...».

وعند ابن أبي عاصم، والشافعي (التميمية) بميم زائدة، قال ابن حجر: «وقد وقع لنا في الغيلانيات من طريق سعيد بن سلمة، عن محمد بن المنكدر فقال في روايته: عن أميمة التميمية، والصواب التيمية بحذف الميم الأولى». اهـ. موافقة الخبر الخبر (٥٢٨/١).

٨ - ورقاء بن عمر اليشكري:

عند أبي داود الطيالسي (ص: ٢٢٥) (رقم: ١٦٢١)، والدارقطني (١٤٧/٤)، وأبي نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٥١٦)، وعند أبي نعيم «إنما قولي لمائة منكن كقولي لامرأة».

قال أبو نعيم: «رواه الثوري، ومالك، وابن عيينة، وموسى بن عقبة، وعمرو بن الحارث، وأسامة بن زيد^(١)، ومحمد بن إسحاق، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام، وأبو جعفر الرازي^(٢) في آخرين عن محمد بن المنكدر».

قلت: وقد أخرجه غير من تقدم: سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مردويه، كما في "الدر المنثور" (٢٠٩/٦).

وهذا الحديث حديث صحيح، قد صححه عددٌ من أهل العلم منهم: الترمذي وتقدم، والحازمي في "الاعتبار"، وابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٥١٦/٥)، وابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (٥٢٧/١)، والألباني في "الصحيحة" (٥٢/٢)، والزرّكشي في "المغير" (ص: ١٥٧)، وقال: ثابت.

وهذا الحديث مغنٍ - بحمد الله - عما يُذكر في كتب أصول الفقه من حديث (حكمي على الواحد حكمي على الجماعة) فهو حديث لا أصل له ولم يذكر له إسناد، وقد نبه على ذلك الحفاظ. انظر: "المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر"

(١) لم أقف على روايته.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" (١٢٢/٨).

للزركشي (ص: ١٥٧)، و"تحفة الطالب" لابن كثير (ص: ٢٨٦)، و"تذكرة المحتاج" لابن الملقن (ص: ٣٢ - ٣٣)، و"تخريج الأحاديث والآثار" للعراقي (ص: ٥٣).

شواهد:

١ - حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه:

قال: «جاءت أميمة بنت رقيقة إلى رسول الله ﷺ تباعه على الإسلام فقال: أبايعك على أن لا تشركي بالله شيئاً، ولا تسرقني، ولا تزني، ولا تقتلي ولدك، ولا تأتي بيهتان تفترينه بين يديك ورجليك، ولا تنوحني، ولا تبرجي تبرج الجاهلية الأولى».

أخرجه أحمد (١٩٦/٢) حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن عياش، عن سليمان ابن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

وأخرجه كذلك ابن مردويه كما في الدر المنثور (٢٠٩/٦) وإسناده حسن. انظر: "الصحيحة" (٥٦/٢).

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها:

«أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية يقول الله تعالى الآية ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يباعنك﴾، إلى قوله: ﴿غفور رحيم﴾، قال عروة: قالت عائشة: فمن أقر بهذا الشرط من المؤمنات، قال لها رسول الله ﷺ: قد بايعتك، كلاماً، ولا والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعه، ما يباعنهن إلا بقوله: قد بايعتك على ذلك».

أخرجه البخاري كتاب: التفسير، باب: إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات (رقم: ٤٨٩١) وغيره.

٣ - حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها:

قالت: «بايعت النبي ﷺ في نسوة فقال: فيما استطعتن وأطقن فقلنا: يا رسول الله بايعنا، فقال: إني لا أصافحكن، إنما آخذ عليكن ما آخذ الله عز وجل».

أخرجه الحميدي - واللفظ له - (١٨١/١) (رقم: ٣٦٨)، وأحمد (٤٥٤/٦)، (٤٥٩)، وابن سعد (٦/٨)، والطبراني في "الكبير" (١٨٠/٢٤) (رقم: ٤٥٦)، (١٨٢) (رقم: ٤٥٩)، والدولابي في "الكنى" (١٢٨/٢)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان"

(٢٩٣/١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤٤/١٢)، وسعيد بن منصور، وابن مردويه كما في الدر المنثور (٢٠٩/٦)، وأبو يعلى في "مسنده" كما في المطالب (١٦٤/٢) (رقم: ١٦٠١ المسند) من طرق عن شهر بن حوشب، عن أسماء به. وشهر ضعيف.

وعند بعضهم مختصراً، وعند أحمد زيادة «فقلت له أسماء: ألا تحسر لنا عن يدك يا رسول الله؟ فقال لها: إني لا أصافح النساء» قال الألباني: «وهذه الزيادة تشعر بأن النساء كن يأخذن بيده ﷺ عند المبايعة من فوق ثوبه ﷺ».

وقد روي في ذلك بعض الروايات الأخرى ولكنها مراسيل، كلها ذكرها الحافظ^(١) في "الفتح" (٥٠٥/٨)، فلا يحتج بشيء منها لا سيما وقد خالفت ما هو أصح منها كهذا الحديث، والآتي بعده (حديث عائشة المتقدم عند البخاري) "الصحيحة" (٥٣/٢).

ثم أورد بعض الأحاديث المرفوعة التي في ظاهرها المصافحة وأجاب عنها. انظر: "الصحيحة" (٥٣/٢ - ٥٦).

قلت: وفي الباب عن:

١ - سلمى بنت قيس، ٢ - عائشة بنت قدامة بن مظعون، ٣ - عبد الله بن عمر، ٤ - عبادة بن الصامت، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

انظر: "الموطأ" (٩٨٢/١)، و"طبقات" ابن سعد (٦/٨ - ١٣)، و"تفسير" ابن كثير (١٢٢/٨ - ١٢٥)، و"الدر المنثور" (٢٠٩/٦ - ٢١٠).

قلت: وأما قوله في آخر الحديث «إنما قولي لامرأة كقولي لمائة امرأة» فلم أقف عليه إلا من حديث أم عامر الأشهلية بنحو حديث الباب، لكن في آخره «قولي لألف امرأة كقولي لامرأة واحدة». أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١٢/٨) عن محمد بن عمر، حدثني أسامة بن زيد، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أم عامر به. قلت: وهو حديث منكر فيه محمد بن عمر الواقدي متروك الحديث، والله تعالى أعلم.

(١) وقبله عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٠٨/٦)، وابن سعد في "الطبقات" (٦/٨ - ١٣).

ذكر ليلى مولاة عائشة رضي الله عنها

٧٧ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني مخلص^(١) بن جعفر، ثنا محمد بن جرير، ثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي، ثنا إبراهيم بن سعد، ثنا المنهال بن عبيد الله، عن من ذكره، عن ليلى - مولاة عائشة رضي الله عنها - قالت: «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقضاء حاجته^(٢)، فدخلت فلم أر شيئاً، ووجدت ريح المسك فقلت: يا رسول الله، إني لم أر شيئاً قال: إن الأرض أمرت أن تكفيه منا معاشر الأنبياء». [٧٢/٤]، ق: (٤/٣٧/أ)، م: (٣٩١/ب)، ع: (٢٥٨/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - مخلص بن جعفر:

ابن مخلص بن سهيل بن حمران أبو علي الدقاق الفارسي المعروف بـ (الباقري). سمع: الحسن بن علويه القطان، وجعفر الفريابي، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم. روى عنه: محمد بن جعفر بن علان، وأبو نعيم، وأبو طالب بن بكير، وغيرهم. وقد سأل الخطيب شيخه أبا نعيم عنه فقال: «لما سمعنا منه كان أمره مستقيماً، ثم لما خرجنا من بغداد بلغنا أنه خلط».

وسأل أحمد بن علي البادا عنه فقال: «كان ثقة صحيح السماع، غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث».

قال الخطيب: «حدثت عن أبي الحسن بن الفرات قال: كان مخلص بن جعفر في ابتداء ما حدث ثقة على حال جميلة، وأصول حسنة صحيحة جيدة، رأيت منها شيئاً كثيراً هذه سبيله، ثم إن ابنه حملة في آخر أمره على ادعاء أشياء كثيرة منها "المغازي" عن المروزي، و"المبتدأ" عن ابن علوية، و"تاريخ الطبري الكبير"، و"الطهارة" لأبي

(١) في (م): «محمد»، وهو خطأ.

(٢) في النسخ الثلاث: «حاجة»، والصواب ما في المطبوع؛ لدلالة السياق عليه.

عبيد، وأشياء غير ذلك، فشرهت نفسه إلى ذلك وقبل منه، واشترى له هذه الكتب من السوق فحدث بها دفعات فانتهك واقتضح».

قال ابن أبي الفوارس: «كان له أصول كثيرة جياذ بخطه، وحدث بـ"التاريخ الكبير" و"المبتدأ" عن ابن علوية من كتاب ليس له فيه سماع». انظر: "تاريخ بغداد" (١٧٦/١٣ - ١٧٧)، و"الأنساب" (٢٦٥/١).

وفي "السير" (٢٥٥/١٦): «وكانه ظن أن هذا يجوز». قلت: تقدم أنه كان في أول أمره مستقيماً، ولعل هذا إنما حصل له في آخر أمره، وقد ذكر أنه خلط فلعل مرجع ذلك إليه، والله أعلم، وقد توفي سنة سبعين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (١٧٧/١٣).

٢ - محمد بن جرير:

ابن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري الإمام المجتهد. انظر: "تاريخ بغداد" (١٦٢/٢) - (١٦٩)، و"السير" (٢٦٧/١٤ - ٢٨٢) ومصادر ترجمته فيه.

٣ - موسى بن عبد الرحمن:

ابن سعيد بن مسروق الكندي المسروقي أبو عيسى الكوفي، ثقة، من كبار الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين (ت، س، ق). "التقريب" (ص: ٩٨٣).

٤ - إبراهيم بن سعد:

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أبو إسحاق المدني. روى عن: شعبة بن الحجاج، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن مسلم وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وغيرهم.

وقد وثقه جمهور علماء الجرح والتعديل، كأحمد، وابن معين، وأبي حاتم، والعجلي، وغيرهم. وقال ابن خراش: «صدوق». انظر: "تهذيب الكمال" (٨٨/٢ - ٩٣).

قال أحمد: «وذكرنا عند يحيى بن سعيد عقيل بن خالد وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، فجعل يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل وإبراهيم كأنه يضعفهما.

قال: وأيش ينفع يحيى من هذا؟! هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى». انظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبد الله (٣٣٣/٢، ٥١٩).

وقال أيضاً: «كان يحيى لا يرضى إبراهيم بن سعد. قلت (المروذي): وأيش كان حاله عنده؟ قال: كان على بيت المال». "العلل ومعرفة الرجال" للمروذي (ص: ١٢٥)، وهذا بين سبب تضعيفه له.

وقد أورده ابن عدي في "كامله" ووثقه وقال: «وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه حاملاً عليه فيما قاله، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين». "الكامل" (٢٤٨/١).

وقد ذكر الخطيب في "تاريخه" (٨٣/٦ - ٨٤) حكاية له مع الرشيد وأنه كان يُغني بالعود، وذكره للرشيد أن مالك بن أنس كان يغني بالعود والمزامير!! وساقها الخطيب بإسناده فسلم من عهدتها، أما الذهبي فقال: «وكان إبراهيم يُجيد الغناء!!». "الميزان" (٣٤/١) سائناً ذلك مساق التسليم والقبول، أما ابن حجر فأحال على الخطيب، فقال: «ونقل الخطيب أن إبراهيم كان يُجيز الغناء بالعود». و"تهذيب التهذيب" (٨١/١).

قلت: والناظر في هذه الحكاية يجزم بنكارتها وبطلانها، فإن فيها خطأ على علماء أجلاء من أهل المدينة، كصاحب الترجمة وأبيه والإمام مالك، بل خطأ على جميع أهل المدينة بتعاطيهم للغناء، كيف وفي إسناده عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عُفَيْر المصري، قال فيه ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به».

وقال ابن عدي في خبر له: «لعل البلاء منه». انظر: "اللسان" (١٠٤/٤).

فإذا كان هذا في حديث رسول الله ﷺ فكيف في غيره.

وإبراهيم بن سعد ثقة لم يلتفت إلى كلام من تكلم فيه، ولذا قال ابن حجر: «ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين (ع)». "التقريب" (ص: ١٠٨).

٥ - المنهال بن عبيد الله:

لم أقف عليه.

٦ - عن من ذكره:

قال الذهبي: « أبو عبد الله شيخ مدني، روى عن ليلي مولاة عائشة، مجهول ». "الميزان" (٢٢٠/٦).

قلت: وهو هذا المبهمة، فقد قال ابن عبد البر في ترجمة ليلي: « روى عنها أبو عبد الله المدني وهو مجهول ». انظر: "الاستيعاب" (١٩١٠/٤)، وكذا قال ابن الأثير إنه روى عنها هذا الحديث ثم قال: « أبو عبد الله المدني، مجهول ». "أسد الغابة" (٢٥٨/٦) وقد جاء مصرحاً به في الطرق الأخرى.

٧ - ليلي مولاة عائشة:

ذكرها ابن عبد البر في "الاستيعاب في الصحابة" (١٩١٠/٤)، وابن منده، وأبو نعيم حيث أشار إلى ذلك ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢٥٨/٦) وتبعه الذهبي في مختصره "التجريد" (٣٠٣/٢) ولم أقف عليه في المطبوع من "المعرفة" لأبي نعيم، وأوردها ابن حجر في القسم الأول من "الإصابة" (٣٩٠/٤).

إسناد المصنف: ضعيف، وفيه من لم أقف عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه أبو نعيم كما في الخصائص للسيوطي (٧٠/١) حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا علي بن أحمد بن سليمان المصري، ثنا زكريا بن يحيى البلخي، حدثنا شهاب بن معمر العوفي، حدثنا عبد الكريم الخزاز، حدثنا أبو عبد الله المدني، عن ليلي مولاة عائشة قالت: « قلت: يا رسول الله، إنك تدخل الخلاء فإذا خرجت دخلت أترك فما أرى شيئاً إلا أنني أجد رائحة المسك قال: إنا معشر الأنبياء تنيب أجسادنا على أرواح أهل الجنة فما خرج منها من شيء ابتلعت الأرض ». «

والإسناد إلى عبد الكريم لا بأس به.

وعبد الكريم هو ابن عبد الرحمن الخزاز، ذكره ابن حبان في "ثقاته" (٤٢٣/٨)، وقال: « مستقيم الحديث »، وقال ابن حجر: « مقبول ». "التقريب" (ص: ٦١٩).

وقد ذكر ابن حجر أن المستغفري أسنده من طريق عبد الكريم الخزاز، عن أبي عبد الله المدني، عن حاجة عائشة ومولاتها قالت: فذكره بنحوه. انظر: "الإصابة" (٣٩٠/٤).

قلت: وقال ابن عبد البر في ترجمتها: «حديثها ليس بقائم الإسناد».
"الاستيعاب" (١٩١٠/٤).

قال السيوطي: «وأخرج الحاكم بسند فيه متهم^(١) من حديث ليلي مولاة عائشة».
"مناهل الصفا" (ص: ٤٢).

فمدار الحديث على أبي عبد الله المدني هذا.

وقد أخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٧٦/١) عن عبد الكريم بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن ليلي مولاة عائشة وحاجبتها، عن عائشة به نحوه.
فقال: حدثنا أبي، ثنا محمد بن أحمد بن يزيد، ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك، ثنا عبد الرحيم بن واقد، ثنا عبد الكريم به.

وعبد الرحيم بن واقد قال الخطيب: «في حديثه غرائب ومناكير؛ لأنها عن الضعفاء والمجاهيل».
"تاريخه" (٨٥/١١)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤١٣/٨).

وإبراهيم بن عبد العزيز أورد أبو نعيم هذا الحديث في ترجمته وذكر رمي أصحابه له بالرفض حيث أملى فضائل الشيخين ثم قال: «من أبدأ بعثمان أم بعلي، فقتلوا: أو تشك في هذا، هذا رافضي».

وأخرج ابن سعد كما في الخصائص للسيوطي (٧٠/١)، والديلمي كما في كنز العمال (٤٧٣/١٢)، وأبو نعيم في "الدلائل" (ص: ١٥٨)، وفي أخبار أصبهان (٢١١/١) عن إسماعيل بن أبان، ثنا عتبة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن أم سعد، عن عائشة: «قلت يا رسول الله، تأتي الخلاء فلا يرى منك شيء من الأذى قال: أو ما علمت أن الأرض تبتلع ما يخرج من الأنبياء ولا يرى منه شيء».

قلت: عتبة متروك، ورماه أبو حاتم بالوضع. "التقريب" (ص: ٧٥٦) وانظر "المجروحين" (١٧٨/٢).

ومحمد بن زاذان: متروك أيضاً لا يحل كتب حديثه انظر: "تهذيب التهذيب" (١٠٨/٥).

(١) كذا في المطبوع، والصواب: مبهم.

- وجاء من وجه آخر:

فقد أخرج ابن حبان في "المجروحين" (١/٢٤٥ - ٢٤٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٧٧٠)، والخطيب في "تاريخه" (٨/٦٢) ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/١٨٧) (رقم: ٢٨٨)، والبيهقي في "الدلائل" (٦/٧٠) من طريقين عن الحسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بنحوه.

قال ابن حبان في الحسين: «كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره»، وقال بعد ذكره لعدد من موضوعاته: «وليس لهذه الأحاديث كلها أصول؛ لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء فإنه يعرف من حديث ...». المجروحين (١/٢٤٣، ٢٤٥). قال ابن عدي: «يضع الحديث».

قال البيهقي: «هذا من موضوعات الحسين بن علوان، لا ينبغي ذكره، ففي الأحاديث الصحيحة والمشهورة في معجزاته كفاية عن كذب ابن علوان».

وقال ابن الجوزي: «لا يصح»، ثم نقل كلام العلماء في الحسين. ومع ذا فقد تعقب السيوطي البيهقي في حكمه عليه بالوضع، وأورد له الطرق المتقدمة وما يأتي من الطرق الأخرى، فما أصاب. انظر: "الخصائص الكبرى" (١/٧٠). - وله طريق أخرى:

فقد أخرج الدارقطني في "الأفراد" ^(١) ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/١٨٧ - ١٨٨) (رقم: ٢٨٩) نا محمد بن سليمان الباهلي قال: نا محمد بن حسان الأموي قال: نا عبدة بن سليمان، عن هشام، به نحوه.

قال الدارقطني: «تفرد به محمد بن حسان»، قال أبو حاتم الرازي: «كان كذاباً». قال السيوطي: «وأخرج الدارقطني في "الأفراد" بسند ثابت عن عائشة فذكره، قال: هو أقوى ما في الباب، وقد قال ابن دحية في "الخصائص" ^(٢) بعد إيراده: هذا سند ثابت». "مناهل الصفا" (ص: ٤٢). زاد في "الخصائص" عنه: «محمد بن حسان

(١) ليس في المطبوع من "أطرافه" لابن القيسراني فيما رواه هشام، عن أبيه، عن عائشة (٤/٤٨٠ - ٥٠٩).

(٢) لعله "نهاية السؤل في خصائص الرسول" وقد طبعته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر سنة (١٤١٦هـ) ولم أطلع عليه.

ثقة صالح، وعبد بن سليمان من رجال الشيخين». "الخصائص الكبرى" (٧١/١).
قلت: لعل ابن دحية ظنه محمد بن حسان بن فيروز الشيباني وليس هو، فهذا
محمد بن حسان الكوفي الخراز.

- وله طريق أخرى:

عند الحكيم الترمذي كما في "الخصائص الكبرى" (٧١/١) من طريق عبد الرحمن بن
قيس الزعفراني، عن عبد الملك بن الوليد، عن ذكوان: «أن رسول الله ﷺ لم يكن له
ظل في شمس ولا قمر، ولا أثر قضاء حاجة»، ولم يذكر له علة سوى الإرسال،
وأورده في "مناهل الصفا" (ص: ٤٢) وحكم على عبد الرحمن بأنه وضاع كذاب،
وعبد الملك بن عبد الله^(١) الرائد مجهول.

قلت: وأقوى ما في الباب حديث الباب وهو ضعيف.

قال القسطلاني: «سئل الحافظ عبد الغني المقدسي، هل روي أنه ﷺ كان ما
يخرج منه تبتلعه الأرض؟

قال: قد روي ذلك من وجه غريب، والظاهر يؤيده، فإنه لم يذكر عن أحد من
الصحابة أنه رآه ولا ذكره». "المواهب اللدنية" [٢٨٣/١ - ٢٨٥]

قلت: لم يذكر لعدم المصلحة في ذكره، ولعدم تعلق حكم شرعي به، ولو كان
كذلك لصحّ عن أزواجه ولو من طريق واحد نفى ذلك أو إثباته، والله أعلم.

(١) كذا في "المناهل".

ذكر فضائل القبائل

ذكر فضائل قريش

٧٨ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمرى، ثنا أبو الربيع الزهراني، ثنا حماد بن واقد الصفار، ثنا محمد بن ذكوان - خال ولد حماد بن زيد - عن محمد بن المنكدر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: « (بينما نحن جلوس بفناء) ^(١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ مرّت امرأة فقال رجلٌ من القوم: هذه ابنة محمد، فقال أبو سفيان: إنّ مثلَ محمد في بني هاشم مثل الريحانة وسط التين ^(٢)، فانطلقت المرأة فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُعرف الغضب في وجهه، فقال: ما بال أقوال تبلغني عن أقوام، إنّ الله تبارك وتعالى خلق السموات فاختر العُلَيا فأسكنها مَنْ شاء من خلقه، ثم خلق الخلق فاختر من الخلق بني آدم، واختار من بني آدم العرب، واختار من العرب مُضر، واختار من مُضر قريشاً، واختار من قريش بني هاشم، واختارني من بني هاشم، فأنا من بني هاشم من خيار إلى خيار، فمن أحبّ العرب فبحبّي أحبّهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم ». [٧٣/٤]، ق: (٤/٣٧ ب - ٣٨ أ)، م: (٣٩٢ أ)، ع: (٢/٢٥٨ ب - ٢٥٩ أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر ^(٣) محمد بن أحمد بن بالويه:

الجلّاب النيسابوري.

(١) في "تلخيص تاريخ نيسابور" (ص: ٩٨): « أبو محمد ».

(٢) في النسخ الثلاث: « إنا لبفاء ».

(٣) في (م): « البيت »، وهو خطأ.

سمع: محمد بن غالب تتمام، وبشر بن موسى، ومحمد بن يونس الكوعي، وغيرهم.
روى عنه: أبو علي الحافظ، وابن منده، والحاكم، وعدة. انظر: "السير"
(٤١٩/١٥).

قال الحاكم: «المحدث النيسابوري». "تلخيص تاريخ نيسابور" (ص: ٩٨).
وقال الذهبي: «الإمام المفيد الرئيس ... من كبراء بلده، قال الحاكم: توفي في
رجب سنة أربعين وثلاثمائة». "السير" (٤١٩/١٥).

٢ - الحسن بن علي بن شبيب المعمرى:

هو الحسن بن علي بن شبيب المعمرى.

روى عن: شيبان بن فروخ، وابن المديني، وهديبة بن خالد.
وروى عنه: أبو بكر النجاد، وأحمد بن كامل القاضي، والطبراني.
قال الدارقطني: «صدوق عندي، حافظاً، وأما موسى بن هارون فجرّحه،
وكانت بينهما عداوة ...». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٠٩ - ١١١).
وقال عبدان: «سمعت فضلك الرازي وجعفر بن الجنيد يقولان: المعمرى كذاب». "تاريخ بغداد" (٣٧١/٧).

قلت: وكلام هؤلاء قد ظهر وجهه وبان، وحصلت أمور طوال بين موسى بن
هارون والمعمرى ساق أكثرها الخطيب في "تاريخه" (٣٧٠/٧ - ٣٧٢)، وابن حجر في
"اللسان" (٢٢٢/٢ - ٢٢٥).

وخلصتها: أن المعمرى كان المنتخب في عصره على الشيوخ، فكان يُطالع
أصول شيوخه ويحفظ منها أحاديث لنفسه، فبعد وفاة شيوخه حدث بها فاتهم
بالعظام، حيث أن هذه الأحاديث لم يُتابعه عليها رفقاء الطلب هؤلاء، ومع هذا فقد
أنصفه آخرون، فقال عبدان - وهو رفيقه - : «ما رأيتُ صاحب حديث في الدنيا مثل
المعمرى». "تاريخ بغداد" (٣٧١/٧).

وقال الخطيب: «كان المعمرى من أوعية العلم، يُذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ،
وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها». "المصدر السابق" (٣٧٠/٧).
وقال ابن حجر: «فاستقرّ الحال آخراً على توثيقه، فإن غاية ما قيل فيه إنه حدث
بأحاديث لم يُتابع عليها ...». "اللسان" (٢٢٥/٢).

توفي سنة خمس وتسعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٧٢/٧).

٣ - أبو الربيع الزهراني:

هو سليمان بن داود العتكي البصري.

روى عن: إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن زكريا، وحماد بن زيد، وجماعة.

وعنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأئمة. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٢٣/١١).

- (٤٢٥).

كافة العلماء على ثقته إلا ابن خراش فإنه قال: «تكلم الناس فيه وهو صدوق».

"تهذيب الكمال" (٤٢٥/١١).

قال ابن حجر: «ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة^(١)، من العاشرة مات سنة أربع

وثلاثين [خ م د س]». "التقريب" (ص: ٤٠٧).

٤ - حماد بن واقد الصفار:

هو العيشي البصري.

روى عن: أبان بن أبي عياش، وثابت البناني، ومحمد بن ذكوان خال ولد حماد

ابن زيد، وعدة.

وعنه: بشر بن معاذ العقدي، وحامد بن عمر البكراوي، وشيبان بن فروخ،

وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٨٩/٧ - ٢٩٠).

قال البخاري: «منكر الحديث». "التاريخ الكبير" (٢٨/٣).

وقال أبو زرعة: «لين الحديث». "الجرح والتعديل" (١٥٠/٣).

وقال ابن معين: «ضعيف». "تاريخ الدوري" (١٣٣/٢).

وقال عمرو بن علي: «كثير الخطأ والوهم، ليس ممن يروى عنه».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه على الاعتبار، وهو بابة

عثمان بن مطر ويوسف بن عطية». "الجرح والتعديل" (١٥٠/٣).

وقال ابن حجر: «ضعيف، من الثامنة [ت]». "التقريب" (ص: ٢٦٩).

(١) يقصد ابن خراش.

٥ - محمد بن ذكوان - خالد ولد حماد بن زيد :-

موضع الالتقاء مع الإسناد المحكوم عليه.

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

قال الحاكم بعد إخراج حديث الباب: « وقد قيل في هذا الإسناد: عن محمد بن ذكوان، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عمر، حدثنا محمد بن صالح بن هاني، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ومحمد بن أنس القرشي، قالوا: ثنا عبد الله بن بكر السهمي، ثنا يزيد بن عوانة، عن محمد بن ذكوان - قال عبد الله بن بكر: ولا أحسب محمداً إلا قال حدثني - عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: بينما نحن جلوس بفناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... »، فذكر الحديث بتمامه نحوه وسكت عليه وكذا الذهبي.

وأخرجه في "مستدركه" (٨٦/٤ - ٨٧) أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد المرجاني، ثنا عبد العزيز بن معاوية، ثنا أبو سفيان زياد بن سهل بن الحارث، ثنا عمارة بن مهران المعولي، ثنا عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، وساق الحديث بنحوه.

وقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا عبد الله بن بكر السهمي، ثنا يزيد بن عوانة، عن محمد بن ذكوان به.

قال الحاكم: « قد صحت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم فهو غريب صحيح، وإن كان عن ابن عمر، فقد سمع عمرو بن دينار من ابن عمر »^(١).

وقد سكتنا عليه لما تقدّم مراراً. انظر: الحديث (رقم: ٣٨، ٤٤، ٦٣).

(١) انظر الحديث في: "العلل" لابن أبي حاتم (٣٦٧/٢) (رقم: ٢٦١٧)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣٨٨/٤)، و"الكامل" لابن عدي (٦٦٥/٢)، (٢٢٠٧/٦)، و"دلائل النبوة" (١٧١/١ - ١٧٢)، و"الميزان" (٤٦٣/٤)، (١٢٣/٢)، و"مجمع الزوائد" (٢١٨/٨ - ٢١٩)، و"نبيل الأرب في فخر العرب" (ص: ٢١ - ٢٢)، و"كنز العمال" (٤٥/١٢)، و"السلسلة الضعيفة" (٣٤٤/١ - ٣٤٥) (رقم: ٣٣٨)، وحكم عليه بالنكارة.

٧٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو زكريا العنبري، وأبو بكر بن جعفر المزكي في آخرين، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدى، ثنا عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر ابن موسى بن (عبيد الله)^(١) بن معمر التيمي قال: سمعت أبي يقول: سمعت عمي عبيد الله بن^(٢) عمر بن موسى يقول: ثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو بن عثمان بن عفان قال: « قال لي أبي: يا بني، إن وليت من أمر الناس شيئاً فأكرم قريشاً، فياني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من أهان قريشاً أهانه الله عز وجل ». [٧٤/٤]، ق: (٤/٣٨/أ)، م: (٣٩٢/أ)، ع: (٢/٢٥٩/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو زكريا العنبري:

تقدم في الحديث (رقم: ٣).

٢ - أبو بكر بن جعفر المزكي:

هو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري المزكي.

سمع: أبا عمرو أحمد المستملي، وأبا خليفة الجمحي، ومحمد بن يحيى المروزي، وطبقته.

حدث عنه: أبو علي الحافظ، وأبو الحسين الحجاجي، وأبو عبد الله الحاكم، وآخرون.

قال الحاكم: « ... وهو الذي انتقى الفوائد على أبي العباس الأصم، فأحيا الله علم الأصم بتلك الفوائد، فإن الأصم أفسد أصوله، واعتمد على كتاب ابن مطر ... »، ثم أثنى على اجتهاده في العبادة.

وقال الذهبي: « الشيخ الإمام القدوة العامل المحدث ... شيخ العدالة ... كان ذا حفظ وإتقان ». انظر: "السير" (١٦/١٦٢، ١٦٣).

(١) في المطبوع: « عبد الله »، وهو خطأ، والتصويب من النسخ الثلاث وكتب الرجال.
(٢) في (ق)، و(ع) زيادة حنص هنا، وهو خطأ؛ فإن حفصاً أخو عبيد الله كما هو ظاهر.

٣ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم:

تقدم في الحديث رقم: (٢٢/ب).

٤ - عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر:

ابن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالعيشي وبالعائشي وبابن عائشة.

روى عن: حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، وأبيه محمد بن حفص ابن عائشة، وغيرهم.

روى عنه: أبو داود، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٧/١٩ - ١٤٩).

جمع على توثيقه، واختلفت مرتبته عندهم:

فعند أحمد "الجرح والتعديل" (٣٣٥/٥)، وابن خراش، والساجي: صدوق انظر: "تاريخ بغداد" (٣١٨/١٠).

وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة». "الجرح والتعديل" (٣٣٥/٥).

وقال أبو داود: «سمعت أبا سلمة ذكر ابن عائشة فقال: سمع علماً كثيراً، ولكنه أفسد نفسه.

وقال أبو داود: كان ابن عائشة طالباً للحديث، عالماً بالعربية وأيام الناس لو لا ما أفسد نفسه.

وقال: ابن عائشة صدوق في الحديث، وسئل عن شيان فقال: صدوق، ابن عائشة أثبت منه». انظر: "سؤالات الآجري" (١١٨/٢، ١٣٤).

وذكره ابن حبان في الثقات (٤٠٥/٨) وقال: «كان عالماً بأنساب العرب

(١) نقل بشار عواد في تحقيقه "تهذيب الكمال" (١٤٩/١٩) عن أبي داود أنه قال في ابن عائشة: «غير ثقة ولا مأمون»، ثم أحال إلى سؤالات الآجري (٣٨/٥) وقبله (٨/٥) ولم أقف عليه في الموضعين فالله أعلم. لكنه لم ينقل قول أبي داود: «صدوق في الحديث» وما بعده، فلعله انتقل نظر منه.

حافظاً، مستقيم الحديث».

وقال الحربي: «ما رأيتُ مثل ابن عائشة». "تاريخ بغداد" (٣١٥/١٠).

وقال ابن قانع: «ثقة». و"تهذيب التهذيب" (٣٢/٤).

قلت: ولعلّ ما قيل فيه من إفساد نفسه إنما هو من أجل ما رُمي به من القدر، لكنه لم يثبت عنه كما قال الساجي وغيره. انظر: "تاريخ بغداد" (٣١٨/١٠)، ولذا قال ابن حجر: «ثقة جواد، رمي بالقدر ولم يثبت، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين (د، ت، س)». "التقريب" (ص: ٦٤٤).

٥ - أبوه:

محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي.

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٦٥/١)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٣٦/٧)، وابن حبان في "ثقاته" (٦٢/٩)، وقالوا: روى عن عمّه عبيد الله بن عمر ابن موسى، روى عنه ابنه عبيد الله.

قال الحسيني: «فيه نظر». "الإكمال" (٦٢/٢) وقال أبو زرعة العراقي: «ذكره ابن حبان في الثقات». "ذيل الكاشف" (ص: ٢٤٦).

وتعقب ابن حجر الحسيني فقال: «لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرْحاً، وذكره ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة من أهل البصرة... وأخرج له - يعني ابن حبان - في صحيحه». اهـ. "تعجيل المنفعة" (ص: ٢٣٩).

٦ - عبيد الله بن عمر بن موسى:

ابن عبيد الله بن معمر التيمي أبو عثمان أخو أبي بكر وعبد الله.

سمع: ربيعة، وحميد الطويل، والثوري، وشعبة، والعطار.

روى عنه: محمد بن حفص القرشي. انظر: المصادر الثلاثة الآتية.

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٩٥/٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٢٧/٥) ولم يذكر فيه جرْحاً أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥١/٧ - ١٥٢)، وذكره العقيلي في "الضعفاء" (١٢٤/٣) وقال: «لا يتابع على

حديثه، ثم أورد هذا الحديث «.

قال الذهبي: « فيه لين ». "الميزان" (٤١١/٣).

٧ - ربيعة بن أبي عبد الرحمن:

التيمي مولا هم، أبو عثمان المدني المعروف بريعة الرأي، واسم أبيه فروخ، ثقة فقيه مشهور. قال ابن سعد: « كان يتقونه لموضع الرأي »، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين على الصحيح، وقيل: سنة ثلاث، وقال الباجي: سنة اثنتين وأربعين [ع] «. "التقريب" (ص: ٣٢٢).

قلت: وهو متفق على ثقته، إلا أن الذهبي أورد في "الميزان" (٢٣٤/٢) وذكر قول ابن الصلاح فيه: « قيل: إنه تغير في الآخر »^(١). وانظر: "المغني" (٢٣٠/١).

قال الذهبي: « ولم أذكره إلا لأن أبا حاتم ابن حبان ذكره في "ذيل الضعفاء"، وذكره أبو العباس النباتي، وقد احتج به أصحاب الكتب كلها ». "الميزان" (٢٣٤/٢).

قلت: أما مسألة تغيره فقد قال العراقي: « ما حكاها المصنف من تغير ربيعة الرأي في آخره عمره لم أره لغيره ». "التقييد والإيضاح" (ص: ٤٠٣ - مع علوم الحديث لابن الصلاح).

وقال العلائي: « هو من القسم الأول »^(٢). "كتاب المختلطين" (ص: ٣٣).

قلت: وقد علم وجه ذكر ابن حبان له ومتابعة النباتي له فقد قال العراقي: « ولا أعلم أحداً تكلم فيه باختلاط ولا ضعف، إلا أن النباتي أورد في "ذيل الكامل" وقال: « إن البستي - وهو ابن حبان - ذكره في الزيادات مقتصرًا على قول ربيعة لابن شهاب: إن حالي لا تشبه حالك، أنا أقول برأيي من شاء أخذه ». "التقييد والإيضاح" (ص: ٤٠٣).

(١) في "علوم الحديث" له (ص: ٦٦٢ - مع المحاسن): « قيل: إنه تغير في آخر عمره، وترك الاعتماد عليه ذلك ».

(٢) القسم الأول عنده: « من لم يوجب (الاختلاط) له ضعفاً أصلاً، ولم يحط مرتبته؛ إنما لقصر مدة الاختلاط وقتله ... وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم ». "المختلطين" (ص: ٣).

فقد ظهر أنَّ ذلك إنما هو من أجل رأيه وقد ذمَّه به جماعة من العلماء مع توثيقهم له ومنهم ابن سعد كما تقدَّم، وأحمد، والشافعي، وابن عيينة، وابن عبد البر، وغيرهم. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٥٤/٢)، و"التمهيد" لابن عبد البر (٥٢٢/٣)، "جامع بيان العلم" (٤٠/٢، ١٨١).

قال الأبناسي: «لم يتكلَّم فيه أحد إلا من جهة الرأي لا من جهة الاختلاط، مع أنَّه قد برَّاه غير واحد من الرأي». "الشذا الفياح" (٧٦١/٢).

٨ - سعيد بن المسيب:

هو الإمام المشهور أحد الفقهاء السبعة.

٩ - عمرو بن عثمان بن عفان:

ابن أبي العاص الأموي، أبو عثمان ثقة، من الثالثة (ع) "التقريب" (ص: ٧٤١).

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه محمد بن حفص وعبيد الله بن عمر.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٥٠٦/١ - ٥٠٧) (رقم: ٤٦٠) وفيه قصة، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١٥٤٨)، والبخاري في "مسنده" (٢٨/١) (رقم: ٣٧٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢١٤/٣)، وأبو يعلى في "مسنده الكبير" (٢٤٦/٢) (رقم: ١٤٦٠) "المقصد العلي" ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (١٦٥/١٤) - (١٦٦) (رقم: ٦٢٦٩)، والضياء في "المختارة" (٥١١/١ - ٥١٢) (رقم: ٣٧٨، ٣٧٩) ومن غير طريق أبي يعلى برقم (٣٨٠).

وفي "المنتقى من مسموعاته بمرو" كما في "الصحيحه" (١٧٢/٣) من طُرُقٍ عن عبيد الله بن محمد بن حفص به.

قال البخاري: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

وقال العقيلي في عبيد الله بن عمر: «لا يتابع على حديثه»، وذكره ثم قال: «وقد روى هذا اللفظ بغير هذا الإسناد ويقارب هذا».

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فأورده من طريق عبد الرحمن الزعفراني، عن

محمد بن حفص عن عبيد الله بن عمر، عن ابن عثمان، عن عثمان، فأعلّه بمخالفة عبيد الله بن محمد للزعفراني ثم قال: « وضبط إسناده - أي عبيد الله بن محمد راوي حديث الباب - ». انظر: "العلل" (٤٥/٣).

وقال ابن عساكر: « حديث غريب ».

وقال الهيثمي بعد عزوه لأحمد، وأبي يعلى في الكبير، والبزار: « رجاله ثقات! ». "المجمع" (٣٠/١٠).

وقد جاء الحديث من طريق أخرى:

فقد ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" هذا الحديث من طريق أحمد بن محمد - من ولد سالم - عن إبراهيم بن حمزة، عن معن بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن النبي ﷺ: « من أبغض قريشاً أبغضه الله، ومن أحب قريشاً أحبه الله ».

قال أبو حاتم: « هذا حديث ليس له أصل، الزهري، عن أبان بن عثمان، لا يجيء ». انظر: "العلل" (٣٦٣/٢).

وقال الدارقطني: « لا يصح عن الزهري ». "العلل" (٤٦/٣).

قلت: وأخرجه الشافعي في "مسنده" (ص: ٢٧٨) من وجه آخر عن الزهري وعمر بن عبد العزيز مرسلاً. فقال: حدثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن حكيم بن أبي حكيم، أنه سمع عمر بن عبد العزيز، وابن شهاب يقولان: قال رسول الله ﷺ، بلفظ حديث الباب.

ومع إرساله فحكيم بن أبي حكيم ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦١/٤) وقال الذهبي: « مجهول ». "الميزان" (١٠٨/٢).

وللحديث شواهد تقويه منها:

١ - حديث أنس مرفوعاً:

« من يريد هوان قريش أهانه الله ».

أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١٥٤٩)، والبزار في "مسنده"

(٢٩٥/٣ - ٢٩٦) (رقم: ٢٧٨٢ "الكشف")، والطبراني في "الكبير" (٢٣٢/١) (رقم: ٧٥٣)، وفي "الأوسط" (١٠٠/٦) (رقم: ٥٩٢٤)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٣٢٦/٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢٢١٩/٦) من طرق عن داود بن شبيب، عن أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن أنس به.

قال البزار: «إنما يعرف بأبي هلال».

وقال الطبراني: «لم يرو هذه الأحاديث عن قتادة إلا أبو هلال».

وقال الهيثمي: «فيه محمد بن سليم أبو هلال، وقد وثقه جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجالهما رجال الصحيح». "المجمع" (٣٠/١٠).

فمداره على أبي هلال ولا بأس به في الشواهد، وقاتة مدلس وقد عنعنه.

٢ - حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً:

«من يرد هوان قريش أهانه الله».

أخرجه الترمذي كتاب: المناقب، باب: فضل الأنصار وقريش (٦٧١/٥) (رقم: ٣٩٠٥)، وأحمد (٧٣/٣) (رقم: ١٤٧٣)، والحاكم في "المستدرک" (٧٤/٤)، وتام في فوائده (٣٦٠/٤) (رقم: ١٥٣٥) "الروض البسام" وفي "مسند المقلين" (ص: ٦٣ - ٦٤) ومن طريقه ابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد" (٨٢/٣)، والبخاري في "تاريخه الكبير" (١٠٣/١)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١٥٤٦)، و"الآحاد" (١٧٠/١) (رقم: ٢١٥)، وأبو يعلى (٣٦٢/١) (رقم: ٧٧١) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (/)، والشاشي في مسنده (رقم: ١٢٣، ١٢٤)، والبزار في "مسنده" (١٦/٤) (رقم: ١١٧٥)، والدارقطني في "الأفراد" (رقم: ٤٨٢، ٤٨٣ - أطراف الأفراد)، والطبراني في "الأوسط" (٢٩٥/٣) (رقم: ٣٢٠٠)، وأبونعيم في "المعرفة" (٤٢١/١) (رقم: ٥٤٢ ط. الدار)، والبعوي في "شرح السنة" (٦١/١٤)، والضياء في "المختارة" (٢٣٧/٣) (رقم: ١٠٤٤) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، ويعقوب بن حميد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، به.

قال الترمذي: « هذا حديث غريب من هذا الوجه ».

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن محمد بن سعد، عن أيه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس، عن النبي ﷺ أيضاً: من أهان قريشاً ... ».

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث، عن الزهري إلا صالح تفرد به إبراهيم ». قلت: وهذا الحديث فيه محمد بن أبي سفيان، ويوسف بن الحكم لم يوثقهما إلا ابن حبان، وقد اختلف في الحديث على أوجه هذا هو الصواب في الحديث، قال تمام: لم يجوده إلا سليمان بن داود الهاشمي ويعقوب بن حميد.

وذكر الاختلاف فيه الدارقطني وغيره، وبينوا أن أصح الطرق هو هذا إلا أن فيه ما علمت لكنه لا بأس به في الشواهد. انظر: "العلل" للدارقطني (٣٦٠/٤ - ٣٦٢)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٣٦٥/٢) (رقم: ٢٦١٢)، و"الصحيحة" (١٧٣/٣ - ١٧٤)، "الروض البسام" (٣٦١/٤ - ٣٦٣).

وفي الباب:

عن عمرو بن العاص، وابن عباس، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم. انظر: "مجمع الزوائد" (٣٠/١٠)، و"الصحيحة" (١٧٥/٣)، و"الروض البسام" (٣٦٤/٤ - ٣٦٥).

فالحديث حسن لغيره إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

٨٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا الفيض بن الفضل البجلي، ثنا مسعر بن كدام، عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من قريش أبرارها أمراء أبرارها، وفجارها أمراء فجارها، ولكل حق، فآتوا كل ذي حق حقه وإن أمرت عليكم عبداً حبشياً مجدعاً، فاسمعوا له وأطيعوا ما لم يخير أحدكم بين إسلامه وضرب عنقه، فإن خير بين إسلامه وضرب^(١) عنقه فليقدم عنقه، فإنه لا دنيا له ولا آخرة بعد إسلامه». [٧٥/٤ - ٧٦]، ق: (٤/٣٩)، م: (٣٩٢/ب)، ع: (٣٥٩/٢).

رجال الإسناد:

١ - عبد الرحمن بن حمدان الجلاب:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٣).

٢ - أبو حاتم الرازي:

هو الإمام العلم محمد بن إدريس الرازي، شيخ المحدثين، وإمام الجرح والتعديل.

٣ - الفيض بن الفضل البجلي:

أبو محمد مولى بجيلة كوفي.

روى عن: مسعر، وسعد بن أوس، وزهير بن محمد، ومالك بن مغول، وغيرهم.

روى عنه: أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان.

أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٨/٧)، وقال: «روى عنه أبي، ونقل عن أبيه أنه قال: «كتبته عنه سنة مائتين وأربع عشرة»».

قلت: فكتابته عنه في بداية طلبه الحديث، وكان أول سماعه سنة تسع ومائتين.

انظر: "السير" (٢٥٠/١٣).

(١) في (ق)، و(ع): «وضربه».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٢/٩) على عادته في توثيق المجاهيل.

٤ - مسعر بن كدام:

الهلالي، تقدم في الحديث (رقم: ٢٨).

٥ - سلمة بن كهيل:

الحضرمي أبو يحيى الكوفي، ثقة، يتشيع، من الرابعة (ع). "التقريب" (ص: ٤٠٢).

٦ - أبو صادق:

قيل اسمه: عبد الله بن ناجذ الأزدي أخو ربيعة بن ناجذ، وقيل: اسمه مسلم بن يزيد.
روى عن: ربيعة بن ناجذ، وعلي بن أبي طالب مرسل، وأبي مخذومة، وأبي هريرة كذلك، وغيرهم.

روى عنه: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وشعيب بن الحبحاب، وغيرهم.
انظر: "تهذيب الكمال" (٤١٢/٣٣).

قال يعقوب بن شيبة: «ثقة». "تاريخ بغداد" (٣٦٤/١٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٤٥/٧).

قال أبو حاتم: «هو بابة أبي البخري الطائي، كلاهما روى عن علي، ولم يسمعا من علي، وهما صدوقان، وأما أبو صادق فهو مستقيم الحديث». "الجرح والتعديل" (٢٠٠/٨).

وقال ابن سعد: «كان به من الورع شيء عجيب، وكان قليل الحديث، وكانوا يتكلمون فيه». "الطبقات" (٢٩٦/٦).

قلت: لم نقف على الكلام الذي قيل فيه، وهذا جرح مبهم، وأقل أحواله أنه صدوق، وهذا ما اختاره ابن حجر فقال: «صدوق، وحديثه عن علي مرسل، من الرابعة (س، ق)». "التقريب" (ص: ١١٦١).

٧ - ربيعة بن ناجذ^(١):

الأزدي، ويقال: الأسدي أيضاً الكوفي.

(١) وهل هو بالذال المهملة أم بالذال المعجمة. انظر: "التاريخ الكبير" (٢٦٤/٧).

روى عن: عبادة بن الصامت، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب.

روى عنه: أبو صادق الأزدي. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٥/٩ - ١٤٦).

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٢٨١/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٧٣/٣) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

وقال العجلي: «ثقة». "ثقاته" (٣٥٩/١).

وذكره ابن حبان في "ثقاته" (٢٢٩/٤).

ونقل مغلطاي عن ابن خلفون أنه ذكره في "الثقات". انظر: "إكمال تهذيب الكمال" (٣٦٤/٤).

قلت: ولم يذكر عنه راوياً إلا أبو صادق، فكأن الذهبي لم يرض توثيق من وثقه لتساهله، فقال في ربيعة: «لا يكاد يعرف»، ثم حكم على خبر له بالنكارة. انظر: "الميزان" (٢٣٥/٢) وقال: «فيه جهالة». "المغني" (٢٣٠/١).

أما ابن حجر فقد أخذ بقول من وثقه فقال: «ثقة، من الثالثة (س، ق)». "التقريب" (ص: ٣٢٣).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو القاسم المهرواني في "الفوائد المنتخبة" - المهرוניات - (٧٨١/٢) - (٧٨٣) (رقم: ٩٨ - ت: سعود الجربوعي) أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم القزويني قال: أخبرنا علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر قال: حدثنا أبو حاتم الرازي به مثله.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٦/٤) (رقم: ٣٥٢١)، و"الصغير" (ص: ١٥٢) وعنه أبو نعيم في الحلية (٢٤٢/٧)، وابن حجر في "موافقة الخير الخیر" (٤٧٢/١) عن حفص بن عمر بن الصباح.

وأخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٣/رقم: ٢٣٢٠) وعنه الخطابي في "غريب الحديث" (٣٦٣/١) مختصراً، والداني في "الفتن" (١/رقم: ٢٠٣) عن الفضل بن يوسف الجعفي، كلاهما عن الفيض بن الفضل، به مثله.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا فيض بن الفضل».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث مسعر لم نكتبه عالياً إلا من حديث الفيض».

وقال الخطيب: «هذا حديث غريب من حديث أبي صادق ... ومن حديث سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، لا أعلم رواه هكذا مرفوعاً مجوداً سوى أبي سلمة مسعر بن كدام بن ظهير عنه».

وأعله الهيثمي بحفص بن عمر قال: «قال الحاكم: حدث بغير حديث لم يتابع عليه». انظر: "المجمع" (١٩٥/٥).

قال الألباني: «تابعه أبو حاتم وغيره عند الداني والحاكم». "الإرواء" (٣٠٠/٢).

فعلة الحديث هو الفيض بن الفضل البجلي.

وأخرجه البزار في "مسنده" (١٢/٣ - ١٣) (رقم: ٧٥٩) عن إبراهيم بن هانئ، عن الفيض به نحوه باللفظ الأول والثاني وقال: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

قال الهيثمي: «عجيب من قوله، وقد رواه بالسند الذي قبل هذا». "كشف الأستار" (٢٢٧/٢).

قلت: والسند الذي قبله: عمارة بن روية، عن علي مرفوعاً بلفظ «الناس تبع لقريش ...»، الحديث. فلا شك أن البزار إنما عنى باللفظ الذيب ساقه لا بالمعنى، والله أعلم.

وأخرجه البيهقي في "الكبرى" (١٤٣/٨) من طريق العباس الدوري، عن الفيض به، باللفظ الأول: «الأئمة من قريش».

وهذا الحديث مرفوعاً قال فيه ابن كثير: «روى الطبراني ... بإسناد جيد».

"تحفة الطالب" (ص: ٢٤٨).

وقال ابن حجر: «هذا حديث حسن». "موافقة الخبر الخبر" (٤٧٢/١).

قال ابن رجب عن طريق الحاكم: «إسناده جيد، ولكنه روي عن علي موقوفاً، وقال الدارقطني: هو أشبه». "جامع العلوم والحكم" (١١٩/٢ - ١٢٠).

قلت: وليس كما قالوا، بل فيه الفيض ومدار الحديث عليه.

وقال المناوي: « وقال الحاكم: صحيح، وتعقبه الذهبي فقال: حديث منكر ». فيض القدير (١٩٠/٣). وبنحوه في "التيسير" (٤٢٨/١).

قلت: وليس هذا في المطبوع، ولا في المخطوطات التي وقفت عليها، فلعله من أوهام الشارح أو انتقال بصر من حديث إلى حديث، والله أعلم.

وخالف الفيض: داود بن عبد الجبار، فرواه عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق ورفعته أيضاً. انظر: "العلل" للدارقطني (١٩٩/٣).

وداود بن عبد الجبار: منكر الحديث، قاله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم "تاريخه الكبير" (٢٤٠/٣ - ٢٤١)، "الجرح والتعديل" (٤١٨/٣)، وقال النسائي: « ليس بثقة ». "الضعفاء والمتروكون" (٢٨٩).

وقد حولنا في رفعه، خالفهما جماعة:

١ - شعيب بن إسحاق: عند الداني في "الفتن" (١/رقم: ٢٠٤) فرواه عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، به موقوفاً.

٢ - وكيع: في "فضائل الصحابة" له كما في "موافقة الخير الخير" (٤٧٣/١)، وعند ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٠٣/٦) (رقم: ٣٢٣٩٤) وعنه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١٥٥٦) عن مسعر^(١)، عن عثمان به موقوفاً. وكذلك خالف مسعراً في رفعه:

وكيع عند ابن أبي شيبة (رقم: ٣٢٣٩٧) حدثنا وكيع، ثنا إبراهيم بن يزيد، حدثني عمي أبو صادق، عن علي قال: « الأئمة من قريش ».

وأبو عوانة: فرواه عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق به، موقوفاً. انظر: "العلل" للدارقطني (١٩٩/٣). قال الدارقطني: « الموقوف أشبه بالصواب ».

٣ - قبيصة بن عقبة: عند ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٠٣/٦) (رقم: ٣٢٣٩٣) وعنه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١٥٥٧) فرواه عن سفيان، عن الحارث بن

(١) عند ابن أبي عاصم بدله: « سفيان ».

حصيرة، عن أبي صادق، عن علي.

وفيه الحارث صدوق بخطي، ورواية أبي صادق عن علي مرسله، والصحيح عن ربيعة عن علي.

شواهد:

أما لفظه الأول: «الأئمة من قريش» فتشهد له أحاديث كثيرة جداً. قال ابن حجر: «وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابياً». «التلخيص الحبير» (٤/٤٢)، ووصفه في موافقة "الخبر الخبز" (١/٤٧٢) بأنه جزء ضخم. قلت: ومن ذلك:

١ - حديث أنس:

أخرجه أحمد (٣/١٢٩، ١٨٣)، والطيالسي في "مسنده" (رقم: ٢١٣٣) ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخبر الخبز (١/٤٧٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١١٥٤)، والبزار في "مسنده" (٢/٢٢٨ - ٢٢٩ "الكشف")، وأبو يعلى في "مسنده" (٣/٤٥٩) (رقم: ٣٦٣٢)، والطبراني في "الأوسط" (٦/٣٥٧) (رقم: ٦٦١٠)، وفي "الدعاء" (٢١١٨ - ٢١٢٢)، والحاكم (٤/٥٠١)، والدولابي في "الكنى" (١/١٠٦)، والداني في "الفتن" (١/رقم: ٢٠٠، ٢٠١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/١٧١)، (٥/٨)، (٨/١٢٢ - ١٢٣)، وابن الدياجي في "الفوائد المنتقاة" كما في الإرواء (٢/٢٢٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/٢٠٥)، والبيهقي في "الكبرى" (٣/١٢١)، (٨/١٤٣ - ١٤٤)، وفي "مناقب الشافعي" (١١/١٨ - ١٩)، وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٦/٤٠٢) (رقم: ٣٢٣٨٨)، والضياء في "المختارة" (٦/رقم: ٢١٣٨)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: القضاء، باب: الأئمة من قريش (٣/٤٦٧) (رقم: ٥٩٤٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/٢٢٢)، والبخاري في "تاريخه الكبير" (٢/١١٢، ١١٣)، (٤/٩٩ - ١٠٠)، والجوهري في "حديث الزهري" (١/رقم: ٣٣١)، وبجشل في "تاريخ واسط" (٦٣، ١٢٣) من طرق عن أنس به، وبعض الطرق بنحوه.

قال ابن حجر: «رواه عن أنس جماعة يزيدون على العشرة». «موافقة الخبر

الخبر" (٤٤/١)، وقد أورد ملخصها الجوابرة في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم من كتابه "طيب العيش بجمع طرق الأئمة من قريش" انظر: "السنة" (٧٥١/٢ - ٧٥٣).

وهو حديث صحيح انظر: "الإرواء" (٢٩٨/٢ - ٢٩٩).

٢ - حديث أبي برزة:

أخرجه الطيالسي في "مسنده" (رقم: ٩٢٦)، وأحمد (٤٢١/٤، ٤٢٤)، والبخاري (٢٣٠/٢) (رقم: ١٥٨٣ "الكشف")، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/رقم: ١١٥٩)، والرويان في "مسنده" (٢/رقم: ٧٦٤، ٧٦٨، ١٣٢٣) من طرق عن سكين بن عبد العزيز، عن سيار بن سلامة، عن أبي برزة.

قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى أتم منه، وفيه قصة، والبخاري، ورجال أحمد رجال الصحيح خلا سكين بن عبد العزيز وهو ثقة». "المجمع" (١٩٦/٥).

قال الألباني: «قلت: وثقه جماعة، وضعفه أبو داود، وقال النسائي: ليس بالقوي، فالسند حسن والحديث صحيح». "الإرواء" (٣٠١/٢) وقبله ابن حجر حيث قال: «إسناده حسن». "التلخيص" (٤٢/٤).

وقواه وحكم على إسناده بالجودة ابن كثير. انظر: "تحفة الطالب" (ص: ٢٥٠).

والحديث في "الصحيحين" بغير هذا اللفظ من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان».

أخرجه البخاري كتاب: الأحكام، باب: الأمراء من قريش^(١) (٣٢٩/٤) (رقم: ٧١٤٠)، وكتاب: المناقب، باب: مناقب قريش (٥٠٤/٢) (رقم: ٣٥٠١)، ومسلم كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة فيهم (رقم: ١٨٢٠).

ومن حديث عبد الله بن عمرو بلفظ: «إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحدٌ إلا أكبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين»، أخرجه البخاري رقم (٧١٣٩).

قلت: وفي الباب عن جماعة كثيرين تقدم جمع الحفاظ لروايتهم في جزء، قال السخاوي: «ذكر شيخنا من الأحاديث التي وصفت بالتواتر: حديث الشفاعة...

(١) جعله البخاري باباً إشارة إلى أنه ليس على شرطه.

والأئمة من قريش». "شرح القاري لشرح النخبة" (ص: ٣٠). نبّه عليه الألباني في "الإرواء".

ومن ذلك حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي موسى، وعمر بن عف وغيرهم. انظر: "مجمع الزوائد" (١٩٤/٥ - ١٩٩)، و"كنز العمال" (٢٢/١٢ - ٣٤).

وأما قوله: «أبرارها أمراء أبرارها، وفجارها أمراء فجارها».

فيشهد له حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس تبع لقريش مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم».

وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «الناس تبع لقريش في الخير والشر»، أخرجهما مسلم كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش (رقم: ١٨١٨، ١٨١٩).

وأما طاعة ولادة الأمر وإن كان عبداً حبشياً، فالأحاديث في ذلك كثيرة جداً ومنها:

١ - حديث أبي ذر رضي الله عنه:

قال: «إن خليلي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطيع، ولو كان عبداً حبشياً مجذع الأطراف»، أخرجه مسلم كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (رقم: ١٨٣٧).

٢ - حديث أنس:

عن النبي ﷺ قال: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة»، أخرجه البخاري كتاب: الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام (رقم: ٧١٤٢).

وفي الباب من حديث العرياض بن سارية، وأم الحصين الأحمسية. انظر: "جامع العلوم والحكم" (١٠٩/٢، ١٠٨).

ذكر فضيلة أخرى للأوس والخزرج لم يقدر ذكرها من فضائل الأنصار

٨١ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا الحسين بن الحسن، ثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة^(١)، ثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، ثنا علي بن يزيد بن أبي حكيمة^(٢)، عن أبيه وغيره، عن سلمة بن الأكوع: « أن عامر بن الطفيل لم يدخل المدينة إلا بأمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا عامر أسلم تسلم، قال: نعم على أن لي الوبر^(٣) ولك المدر^(٤)، قال: هذا لا يكون، أسلم تسلم، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا عامر اذهب حتى ننظر في أمرك إلى غد، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الأنصار فقال: ما ذا ترون أني قد دعوت هذا الرجل فأبى أن يسلم إلا أن يكون له الوبر ولي المدر؟ فقالوا: ما شاء الله ثم شئت يا رسول الله، ما أخذوا منا عقلاً^(٥) إلا أخذنا منهم عقالين فالله ورسوله أعلم. فرجع عامر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له: أسلم تسلم يا عامر، قال: ليس إلا ذلك، فأبى إلا أن يكون له الوبر وللي صلى الله عليه وآله وسلم المدر، فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عامر: أما والله لأملأنها عليك خيلاً ورجالاً، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا أباي الله ذلك عليك، وأبناء قبيلة الأوس والخزرج، ثم ولي عامر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم اكفنيه، فرماه الله بالذبحه

(١) في المطبوع (م): « مسرة »، والصواب: « مسرة » كما في (ق)، و(ع)، وكتب الرجال.

(٢) في المطبوع (ابن أبي حكيمة)، وفي (م) بياض مكان حكيمة، وفي (ق)، و(ع): « ابن أبي حليمة »، والصواب: « ابن أبي حكيمة » كما في كتب الرجال.

(٣) أي: البوادي؛ لأن بيوتهم يتخذونها من وبر الإبل. انظر: "النهاية" (١٤٥/٥).

(٤) أي: القرى والأمصار، وأحدثها مدرّة. انظر: المصدر السابق (٣٠٩/٤).

(٥) إمّا أنه أراد: الحبل الذي يُعقل به، أو أراد: الإبل. انظر: المصدر السابق (٢٨٠/٣)، و"المصباح المنير" (ص: ١٦١).

قبل أن يأتي أهله، قال: فقال عامر حين أخذه الذبحة يا آل عامر هذه غدة كغدة البكر، فهلك ساعة أخذه دون أهله». [٨٢/٤ - ٨٣]، ق: (٤/٤٢/أ - ب)، م: (٣٩٤/أ - ب)، ع: (٢٦١/٢/ب).

رجال الإسناد:

- الحسين بن الحسن:

ابن أيوب الطوسي الأديب.

سمع: من أبي حاتم الرازي، وسمع بمكة كثيراً من أبي يحيى بن أبي مسرة الحافظ وكتب عنه مسنده، وأخذ كتب أبي عبيد عن علي بن عبد العزيز البغوي.

حدث عنه: الحافظ أبو علي النيسابوري، وأبو إسحاق المزكي، وأبو عبد الله الحاكم، وآخرون.

قال الذهبي: «الإمام الحافظ النحوي الثبت ... من كبار أصحاب الحديث». انظر: "السير" (٣٥٨/١٥).

قال السبكي: «من كبار المحدثين وثقاتهم». "طبقات الشافعية الكبرى" (٢٧١/٣). توفي سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٣٥٩/١٥).

- عبد الله بن أحمد:

ابن زكريا بن الحارث المكي أبو يحيى بن أبي مسرة.

روى عن: أبي عبد الرحمن بن المقرئ، والحميدي، ويحيى بن قزعة، وعدة.

روى عنه: أبو القاسم البغوي، وخيثمة بن سليمان، وأبي محمد بن إسحاق الفاكهي، وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه بمكة، ومعه الصدق». "الجرح والتعديل" (٦/٥). وذكره ابن حبان في "ثقافته" (٣٦٩/٨).

وصحح له ابن بشران، والحاكم. انظر: "فوائد الفاكهي" (ص: ٤٢، ٦٧، ٦٩).

قال الذهبي: «الإمام المحدث المسند ... توفي بمكة سنة تسع وسبعين ومائتين». انظر: "السير" (٦٣٣، ٦٣٢/١٢).

وله ترجمة موسعة في مقدمة تحقيق: "فوائد الفاكهي" (ص: ٤٦ - ٧٠).

- الحميدي:

تقدم في الحديث (رقم: ١٨).

- علي بن يزيد:

ابن أبي حكيمة.

سمع: إياس بن سلمة عن أبيه، وروى أيضاً عن أبيه.

روى عنه: ذؤيب بن عمامة السهمي، والحميدي.

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٠١/٦)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٠٩/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٠٦/٧) وصحّح له الحاكم قبل هذا.

- عن أبيه وغيره:

أبوه هو: يزيد بن أبي حكيمة.

روى عن: سلمة بن الأكوع.

روى عنه: ابنه علي بن يزيد.

ذكره البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٢٦/٨)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٥٨/٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" ^(١) (٥٣٩/٥) في التابعين وقال: «شيخ».

والتابع له لم أقف عليه.

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في "تاريخه الكبير" (٣٢٦/٨ - ٣٢٧) عن الحميدي به مختصراً، وفي آخره: «فقال: اللهم اكفنيه فرماه الله بالذبحه فهلك».

وهذه القصة كانت قبل وقعة بئر معونة في السنة الرابعة من الهجرة، وقد أخرج

(١) وتصحّف فيه عنده إلى: «ابن أبي حكيم».

الحاكم قبل حديث الباب دعاء النبي ﷺ على رعل وذكوان وعصية وبني لحيان وذلك كما هو معلوم في السير بسبب قتلهم القراء فقال: أخبرنا الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة، ثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، ثنا علي بن يزيد ابن أبي حكيم الأسلمي، حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه. وحكم على إسناده بأنه صحيح.

قلت: ولعله سكت عنه هنا؛ لأن علي بن يزيد لم يتحقق سماعه من أبيه، وأبوه شيخ مجهول لا يعرف بالرواية عن سلمة بن الأكوع، وإياس بن سلمة مشهور ومعروف بالرواية عن أبيه، أخرج حديثه عنه الجماعة فلذا حكم هناك وسكت هنا، والله أعلم.

وقد جاء خبر عامر بن الطفيل من عدة طرق فيها وفادته إلى النبي ﷺ، وعرض النبي ﷺ الإسلام عليه وامتناعه حتى يكون له الوبر وللنبي ﷺ المدر، وخروجه مغضباً من المدينة ودعاء النبي ﷺ عليه على اختلاف فيما بينها في السياق.

فقد أخرج أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/رقم: ٤١١٩) حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان، حدثنا أم الهيثم البدوية واسمها: غيثة بنت عبد الرحمن بن فضالة بن عبد الله بن ربيعة بن مسروح، حدثني أبي، عن أبيه فضالة، عن أبيه عبد الله بن ربيعة بن مسروح، به نحوه مختصراً وفيه قول النبي ﷺ: «اللهم أشغل عامراً، واهد بني عامر».

وغيثية ومن فوقها لم أقف عليهم.

وأخرج البيهقي في "الدلائل" (٣٢١/٥) أخبرنا أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد رحمه الله، أنبأنا أبو محمد عبد الله بن يحيى بن طاهر الحسيني بالمدينة، حدثنا محمد بن يحيى بن الحسن بن نصر، حدثنا أبو عبد الله الزبير بن بكار، قال: حدثني فاطمة بنت عبد العزيز بن مؤمل، عن أبيها، عن جدها مؤمل بن جميل، به، نحوه وفيه: «اللهم اكفني عامراً، واهد قومه».

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٠٥/١، ٣١٠-٣١١) أخبرنا علي بن محمد القرشي، عن أبي معشر، عن يزيد بن رومان، ومحمد بن كعب، وعن أبي بكر الهذلي،

عن الشعبي، وعن علي بن مجاهد، وعن محمد بن إسحاق عن الزهري وعكرمة بن خالد، وعن عاصم بن عمرو عن قتادة، وعن يزيد بن عباص بن جعدة عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم، وعن مسلمة بن علقمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة، في رجال آخرين من أهل العلم يزيد بعضهم على بعض ذكروا من وفود العرب على رسول الله ﷺ قالوا: ...».

قال: «ثم رجع الحديث إلى محمد بن علي القرشي قالوا ...»، فذكره بنحوه. قلت: وهذه مراسيل.

وأخرجه البيهقي في "الدلائل" (٣١٨/٥ - ٣٢٠) مطولاً من طريق ابن إسحاق، وذكره عنه ابن هشام في "سيرته" (٥٦٧/٢ - ٥٦٩) وفيه أنه قدم عامر، وزيد بن قيس، وجبار بن سلمى، وأمر عامر لأربد بقتل الرسول ﷺ إذا خلا به وامتناع النبي ﷺ من الخلوة به حتى يسلم ثم خروجه وتوعده ودعاء النبي ﷺ عليه. وهو عن ابن إسحاق معضلاً.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٥/٦ - ١٢٦) (رقم: ٥٧٢٤) حدثنا عبدان، ثنا أبو مصعب، ثنا عبد المهيمن، عن أبيه، عن جده أن عامر بن الطفيل فذكره بنحوه مطولاً وفيه أن سبب غضبه هو أنه عطس عند النبي ﷺ فلم يشمته، وعطس صبي فحمد الله فشمته فغضب وقال مقولته ثم جاء فيه ما يأتي في الصحيحين فهذا الحديث فيه خلط بين شيء مما تقدم وبين ما جاء في الصحيحين.

قال الهيثمي: «فيه عبد المهيمن بن عباس، وهو ضعيف». "المجمع" (١٢٩/٦)، (٦١/٨).

قلت: بل هو متروك.

ويخالف ما تقدم ما ثبت في الصحيحين وغيرهما مطولاً ومختصراً: «أن عامراً قدم على النبي ﷺ فلم يسلم وقدم خاله ملاعب الأسنة عامر بن مالك، فعرض عليه الإسلام فلم يسلم إلا أنه لم يبعد وقال: إنما جئت به حسن فأرسل إلى نجد نقرأ من أصحابك، فخاف النبي عليهم من أهل نجد فقال: أنا جار لهم، فبعث سبعين صحابياً يقال لهم القراء حتى إذا كانوا بين أرض بني سليم وبني عامر عدا عليهم عامر بن

الطفيل العامري ومعه رعل وذكوان وعصية من بني سليم عند بئر معونة فقتلوههم إلا عمرو بن أمية الضمري، فكان النبي ﷺ يدعو عليهم ويقنت، ويدعو على عامر حتى أهلكه الله.»

هذا ملخص ما جاء في الصحيحين، وفي "تاريخ الطبري" وغيرها بعد جمع الروايات بعضها إلى بعض.

فقد أخرج البخاري كتاب: المغازي، باب: غزوة الرجيع ورعل وذكوان (رقم: ٤٠٩١) من طريق همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس: «أن النبي ﷺ بعث خاله - أخ لأم سليم - في سبعين راكباً، وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل خبير بين ثلاث خصال فقال: يكون لك السهل ولي المدر، أو أكون خليفتك، أو اغزوك بأهل غطفان بألف وألف، فطعن عامر في بيت أم فلان فقال: غدة كغدة البكر في بيت امرأة من آل بني فلان، اتنوني بفرسي، فمات على ظهر فرسه، فانطلق حرام أخو أم سليم - وهو رجل أعرج - ورجل من بني فلان قال: كونا قريباً حتى آتيهم ...»، وذكر قصة مقتلهم ودعاء النبي ﷺ على رعل وذكوان وبني لحيان وعصية.

وأخرج قصة القراء وقتلهم: مسلم في صحيحه كتاب: الإمارة، باب: ثبوت اللجنة للشهيد (١٥١١/٣) (رقم: ٦٧٧) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. وأخرجه مختصراً بذكر قنوته على رعل وذكوان في كتاب: المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (١/رقم: ٦٧٧) من طريق عن أنس.

فقدوم عامر كان قبل بعث السبعين، وعامر هو الذي غدر بهم وقتلهم. أخرجه الطبري في "تاريخه" (٥٤٥/٢ - ٥٤٧) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني أبي إسحاق بن يسار، عن المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما من أهل العلم قالوا: «قدم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر ملاعب الأسنة به، وفيه أنهم أربعون رجلاً والذي في الصحيح: سبعون، وهو الصحيح على أن الحافظ جمع بينهما فقال: الأربعون كانوا

رؤساء وبقية العدة أتباعاً». انظر: "الفتح" (٤٤٧/٧).

وأخرج أيضاً من طريق محمد بن إسحاق، عن حميد الطويل، عن أنس بعث السبعين وقصة قتل عامر لهم إلا عمرو بن أمية الضمري، فجزّ ناصيته وأعتقه عن رقبة زعم أنها كانت على أمه.

وأخرج البخاري كتاب: المغازي برقم (٤٠٩٣) من طريق أبي أسامة، عن هشام ابن عروة، عن أبيه قال: «لما قتل الذين بيئر معونة وأسر عمرو بن أمية الضمري قال له عامر بن الطفيل: من هذا؟ فأشار إلى قتيل، فقال له عمرو بن أمية: هذا عامر بن فهيرة، فقال: لقد رأيته بعد ما قتل رفع إلى السماء حتى إني لأنظر إلى السماء بينه وبين الأرض ثم وضع فأتى النبي ﷺ خبرهم فنعاهم ...»، الحديث.

فهذا يوضح أن عامر بن الطفيل هو الذي قتلهم، وكان النبي ﷺ يدعو عليه فيمن يدعو على رعل وذكوان وعصية حتى هلك بالطّاعون الذي يصيب الجمال في رقابها كما تقدم في حديث أنس رضي الله عنه.

كتاب الأحكام

٨٢ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) الحديث المشهور عن أبي هريرة، وحديث ثوبان، أما حديث أبي هريرة:

فأخبرناه أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد، ثنا مسدد، ثنا أبو عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرثشي في الحكم ». [١٠٣/٤]، ق: (٥١/٤ ب)، م: (٣٩٩/أ)، ع: (٢٦٧/٢ أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب:

ابن يوسف الشيباني النيسابوري ابن الأخرم.

سمع: إسحاق بن عمران، ومحمد بن نصر المروزي، وجعفر بن محمد، وغيرهم.

حدث عنه: أبو بكر بن إسحاق الضبي، والحاكم، وابن منده، وغيرهم.

قال الحاكم: « كان صدر أهل الحديث يبلدنا ».

وقال محمد بن صالح بن هاني: « كان ابن خزيمة يقدم أبا عبد الله بن يعقوب على كافة أقرانه ».

قال الذهبي: « الإمام الحافظ المتقن الحجة ». "السير" (١٥/٤٦٦ - ٤٧٠)، و[التذكرة ٣/٨٦٤ - ٨٦٦].

٢ - يحيى بن محمد:

تقدم في الحديث (رقم: ٥).

٣ - مسدد:

ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي البصري، أبو الحسن، ثقة حافظ، يُقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين [خ د ت س]. "التقريب" (ص: ٩٣٥).

(١) أي: شاهد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

٤ - أبو عوانة:

الوضاح بن عبد الله الشكري الواسطي البزار مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس أو ست وسبعين [ع]. "التقريب" (ص: ١٠٣٦).

٥ - عمر بن أبي سلمة:

ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني.
روى عن: إسحاق بن يحيى بن طلحة، وأبيه أبي سلمة بن عبد الرحمن.
روى عنه: مسعر بن كدام، وهشيم، وأبو عوانة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٧٥/٢١ - ٣٧٦).
مختلف فيه.

قال ابن مهدي: «أحاديثه واهية». "تهذيب الكمال" (٣٧٦/٢١).
وقال ابن المديني: «تركه شعبة [وليس بذاك]». "الجرح والتعديل" (١١٨/٦)، والزيادة من "تهذيب الكمال" (٣٧٧/٢١).
وقال النسائي: «ليس بالقوي». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٢٢).
وقال ابن خزيمة: «لا يُحتج به». "تهذيب الكمال" (٣٧٨/٢١).
وقال ابن معين: «ضعيف الحديث». "الجرح والتعديل" (١١٨/٦).
وقال مرة أخرى: «ليس به بأس». "تهذيب الكمال" (٣٣٧/٢١)، وكأنه الذي استقرَّ عليه رأيه، فقد صحَّح له حديثاً واستحسن له آخر، كما في رواية الدوري (٤٣٠/٢).

وقال أبو حاتم: «هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذاك القوي، ويُكتب حديثه ولا يُحتج به». المصدر السابق.
وقال العجلي: «لا بأس به». "الثقات" (ترجمة ١٢٣٦).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٤/٧).
 وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ت ٧١١).
وقال ابن عدي: «متماسك الحديث لا بأس به».
واستشهد به البخاري، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، من السادسة، قتل بالشام سنة اثنتين وثلاثين مع بني أمية [خت ٤]». "التقريب" (ص: ٧٢٠).

٦ - أبو هـ:

أبو سلمة بن عبد الرحمن، تقدّم في الحديث (رقم: ٥٨).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٨٧/٢، ٣٨٨ - ٣٨٧)، والترمذي كتاب: الأحكام، باب: في الراشي والمرتشي في الحكم (رقم: ١٣٣٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٥٨٥)، ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١١/رقم: ٥٠٧٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/٢٥٤)، ووكيع في "أخبار القضاة" [١/٤٧] من طريق عمر بن أبي سلمة به نحوه.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

قلت: فيه عمر بن أبي سلمة، لا بأس به في الشواهد.

شواهد:

١ - الحديث الآتي بعده.

٢ - حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما:

قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي».

أخرجه أبو داود (رقم: ٣٥٨٠)، والترمذي (رقم: ١٣٣٧)، وابن ماجه (رقم: ٢١١٣)، أحمد في "المسند" (١٦٤/٢، ١٩٠، ٢١٢)، والطيالسي في "مسنده" (رقم: ٢٢٧٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٥٨٦)، ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١١/رقم: ٥٠٧٧)، والحاكم في "المستدرک" (١٠٢/٤ - ١٠٣)، ووكيع في "أخبار القضاة" (١/٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/١٣٨ - ١٣٩)، والبخاري في "شرح السنة" (١٠/٨٧ - ٨٨) من طريق الحارث بن عبد الرحمن، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عمرو.

قال الترمذي: «حسن صحيح».

وقال: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن^(١) يقول: «حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح».

قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلت: والإسناد حسن؛ الحارث بن عبد الرحمن هو القرشي نحال ابن أبي ذئب، صدوق كما قال ابن حجر في "التقريب" (ص: ٢١١).

(١) هو الدارمي.

٨٣ - قال الحاكم رحمه الله:

وأما حديث ثوبان:

فحدثناه أبو عون محمد بن أحمد بن ماهان الخزاز بمكة - حرسها الله تعالى - ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن ليث، عن أبي زرعة، عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما».

إنما ذكرتُ عمر بن أبي سلمة وليث بن أبي سليم في الشواهد لا في الأصول. [١٠٣/٤]، ق: (٥١/٤ب)، م: (٣٩٩/أ)، ع: (٢٦٧/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو عون محمد بن أحمد بن ماهان الخزاز:

لم أقف عليه.

٢ - علي بن عبد العزيز:

هو البغوي، تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٣ - محمد بن سعيد:

ابن سليمان الكوفي أبو جعفر الأصبهاني (حمدان) ثقة ثبت، من العاشرة مات سنة عشرين [خ ت سي]. "التقريب" (ص: ٨٤٨).

٤ - يحيى بن^(١) زكريا بن أبي زائدة:

الهمداني - بسكون الميم - أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة [ع]. "التقريب" (ص: ١٠٥٤).

٥ - ليث:

ابن أبي سليم بن زعيم القرشي الكوفي.

(١) في المطبوع: «ابن أبي»، وهو خطأ.

روى عن: أشعث بن أبي الشعثاء، وعبد الرحمن بن القاسم، وأبي إسحاق، وغيرهم.

روى عنه: ابن علي، وفُضيل بن عياض، ومعمّر بن راشد، وأبو عوانة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧٩/٢٤ - ٢٨٢).

عامة العلماء إن لم يكن كلهم على ضعف حديثه، فقد ضعفه ابن عيينة، ووكيع، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والجوزجاني، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم كثير.

وقال العجلي: «جائز الحديث»، ومرة: «لا بأس به»، وقال الترمذي: «صدوق ربما وهم في الشيء».

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق ضعيف الحديث»، وقال الساجي: «صدوق فيه ضعف، وكان سيء الحفظ كثير الغلط». انظر: "تهذيب الكمال" (٢٨٢/٢٤ - ٢٨٨)، و"تهذيب التهذيب" (٦١٣/٤).

ولذا قال ابن حجر: «صدوق اختلط جداً، ولم يَتميّز حديثه فترك، من السادسة مات سنة ثمان وأربعين [خت م ٤]. "التقريب" (ص: ٨١٧ - ٨١٨).

٦ - أبو زرعة:

ابن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، قيل: اسمه هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: جرير، ثقة من الثالثة [ع]. "التقريب" (ص: ١١٤٨).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/رقم: ١٤١٥) من طريق يحيى بن زكريا به نحوه. وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٧٩/٥) من طريق أبي بكر بن عياش، عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة به نحوه.

وأخرجه البزار (١٣٥٣/٢) من طريق عبد الواحد بن زياد، عن ليث، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان به نحوه.

وهذا الاختلاف من تخليط ليث، فمرة يقول: «أبو زرعة» مباشرة بإسقاط الواسطة، ومرة «أبو الخطاب»، ومرة «أبو زرعة عن أبي إدريس».

قال البزار: «قوله: «الرائش» لا نعلمها إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه ليث بن أبي سليم عن أبي زرعة عن أبي إدريس، وقد أدخل عليه ذؤاد بن علبة بينه وبين أبي زرعة رجلاً، فذكره عن أبي الخطاب، وأبو الخطاب فليس بالمعروف، إلا أنه قد روى عن ليث غير حديث».

قال الحاكم: «إنما ذكرتُ عمر بن أبي سلمة وليث بن أبي سليم في الشواهد لا في الأصول».

وليس هذا من الحاكم تصحيح للحديث ولا تضعيف، وإنما هو سائر على منهجه ومنهج جماعة من العلماء في التساهل فيما يوردونه من الشواهد وإن كان في سنده من تكلم فيه، والله أعلم.

ولعله لذلك سكت عنه الذهبي.

قال الهيثمي: «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، وفيه أبو الخطاب، وهو مجهول». "المجمع" (٢٠١/٣ - ٢٠٢).

فالحديث يشهد له ما تقدّم إلا قوله في آخره: «والرائش الذي يمشي بينهما»، فهذه زيادة منكّرة من ليث. انظر: "الضعيفة" (٣/رقم: ١٢٣٥).

شواهد:

تقدّمت في الذي قبله، فالحديث بها حسن لغيره إلا قوله: «والرائش».

كتاب الأطعمة

٨٤ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثني محمد بن صالح بن هاني، ثنا السري بن خزيمة، ثنا عمر بن حفص بن غياث، [ثنا أبي^(١)]، ثنا الأعمش، حدَّثني ثابت بن عبيد، حدَّثني القاسم بن محمد قال: قالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على بعض أزواجه وعندها عكة^(٢) من عسل، فيلحق منها لُعقاً فيجلس عندها، فأراهم ذلك فقالت عائشة لحفصة ولبعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلن له: إنا نجد منك ريح المغافير^(٣)؟ فقال: إنها عسل (أَلْعَقَةُ)^(٤) عند فلانة ولست بعائد فيه». [١٠٥/٤]، ق: (٤/٥٢/أ - ب)، م: (٣٩٩/ب)، ع: (٢٦٧/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن صالح بن هاني:

تقدّم في الحديث (رقم: ٥).

٢ - السري بن خزيمة:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧).

٣ - عمر بن حفص بن غياث:

ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو حفص الكوفي.

روى عن: أيه حفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، وأبي بكر بن عياش.

روى عنه: البخاري ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم.

وهو متفق على ثقته، وجمهور العلماء على أنه في مرتبة الثقة، كأبي حاتم، وأبي

زرعة الرازيين، وابن حبان، وقال: «ربما أخطأ»، والعجلي. انظر: "الجرح والتعديل

(١) سقطت من المطبوع وهي ثابتة في النسخ الثلاث.

(٢) العكة: وعاء من جلد مستدير، يختص بالسمن والعسل، وهو بالسمن أخص. انظر: "النهاية" (٢٨٤/٣).

(٣) قال الكسائي وأبو عمرو: «قوله: المغافير، شيء شبيه بالصمغ يكون من الرُث وفيه حلاوة».

"غريب الحديث" لأبي عبيد (٩١/٢).

(٤) في النسخ الثلاث: «أَلْعَقَةُ».

(١٠٣/٦)، و"ثقات ابن حبان" (٤٥٥/٨)، و"ثقات العجلي" (١٦٥/٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٠٤/٢١ - ٣٠٦)، "تهذيب التهذيب" (٢٧٣/٤).

وقال ابن معين: «ليس به بأس». "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٤٧٢)، وهي عنده في مرتبة الثقة.

ونقل ابن شاهين عن أحمد أنّه قال فيه: «صدوق». "الثقات" (ص: ٢٠٠).
ولذا قال ابن حجر: «ثقة ربما وهم، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، خ م د ت س». "التقريب" (ص: ٧١٦).
٤ - أبوه:

هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك النخعي، أبو عمر الكوفي قاضيهما.
روى عن: خالد الحذاء، وسفيان الثوري، والأعمش، وغيرهم.
روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وعمر بن حفص بن غياث. انظر:
"تهذيب الكمال" (٥٦/٧ - ٥٩).

قال ابن حجر: «من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنّه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصبح ممن سمع من حفظه». "هدي الساري" (ص: ٤١٨).

وقد بين أبو زرعة أنّ حفظه ساء بعدما استقضي، فمن كتب من كتابه فهو صالح. انظر: "الجرح والتعديل" (٨٠٣/٣).

وقد حدّث من حفظه بعد ما استقضي عدداً كبيراً من الأحاديث مدة قضائه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف كما قال ابن معين. انظر: "تاريخ بغداد" (١٩٥/٨).

ومع ذا فلعل الأحاديث التي أنكرت عليه قليلة في سعة ما روى.
وقد كان حفص من أثبت الناس في الأعمش. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٠/٧ - ٦١).

قال ابن عمار الموصلي: «عامّة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخير والسماع». "تاريخ بغداد" (١٩٩/٨).

قال ابن حجر: «اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميّز ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه، نَبّه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال». "هدي الساري" (ص: ٤١٨).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة فقيه، تغيّر قليلاً من الآخر، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين (ع)». "التقريب" (ص: ٢٦٠).

٥ - الأعمش:

هو سليمان بن مهران، تقدّم في الحديث (رقم: ١٢)، وانظر: (رقم: ٤٨).

٦ - ثابت بن عبيد:

الأنصاري الكوفي، مولى زيد بن ثابت.

روى عن: أنس بن مالك، ومولاه زيد بن ثابت، وابن عمر، والقاسم بن محمد.

روى عنه: سفيان الثوري، والأعمش، ومسعر، وغيرهم.

وهو ثقة، وثقه أحمد وابن معين والنسائي. انظر: "الجرح والتعديل" (٤٥٤/٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٦٢/٤ - ٣٦٣)، ولذا قال ابن حجر: «ثقة من الثالثة بخ م ٤». "التقريب" (ص: ١٨٦).

قال المزي: «وقد فرّق أبو حاتم بين ثابت بن عبيد الأنصاري، وبين ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت». "تهذيب الكمال" (٣٦٣/٤).

قلت: وظهر لي أنهما واحد، كما صنع المزي في "تهذيب الكمال"، وابن حجر في "تهذيبه"، فكلاهما اسمه ثابت بن عبيد، وكلاهما يروي عن القاسم بن محمد، وعنه الأعمش، فيبعد أن يقع ذلك في رجلين خصوصاً إذا علمنا أن المؤلفين في التراجم يُعيدون كثيراً من التراجم للرواة غير المشهورين إذا اختلفت المادة العلمية المعرفة بهم، ويجعلون لكلّ راوٍ رسم على أمل أن يقفوا على ما يميز بينهما بوضوح، فتبقى كذلك في كتبهم بعدهم، وعلى القول بالتفريق فالذي في الإسناد هو الأنصاري المترجم له هنا. انظر: "الجرح والتعديل" (٤٥٤/٢).

قال ابن حجر: «ذكره ابن حبان في "الثقات" وفرّق بينهما كما فرّق أبو حاتم

الرازي، ثم ذكر الذي رواه عنه القاسم عن الأعمش^(١). «تهذيب التهذيب» (٣٣١/١). قلت: ولم يرتض ذلك محقق "الثقات". انظر: "ثقات ابن حبان" (٩١/٤) - (٩٢)، وتعليق المحقق، و(١٢٦/٦)، والله أعلم.

٧ - القاسم بن محمد:

ابن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد فقهاء المدينة، قال أيوب: «ما رأيت أفضل منه»، من كبار الثالثة، مات سنة ست ومائة على الصحيح (ع). "التقريب" (ص: ٧٩٤).

إسناد المصنف: صحيح على شرط مسلم.

تفريغ الحديث:

هذا الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها.

أخرجه البخاري كتاب: التفسير، باب: سورة التحريم (رقم: ٤٩١٢)، وكتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حرّم طعاماً (رقم: ٦٦٩١) من طريق هشام بن يوسف.

وأخرجه في كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حرّم طعاماً (رقم: ٦٦٩١)، ومسلم كتاب: الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو طلاقاً (رقم: ١٤٧٤) من طريق حجاج بن محمد، كلاهما عن ابن جريح، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة به نحوه. وفيه أنّ التي شرب عندها العسل زينب بنت جحش، واللذان توطأتا هما عائشة وحفصة.

وأخرجه البخاري كتاب: الطلاق، باب: لم تحرّم ما أحل الله (رقم: ٥٢٦٨) من طريق علي بن مسهر.

وأخرجه في الخيل باب: ما يكره من احتيال المرأة (رقم: ٦٩٧٢)، ومسلم كتاب: الطلاق (رقم: ١٤٧٤) من طريق أبي أسامة، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به نحوه مطولاً، وفيه أنّ التي شرب عندها العسل حفصة، واللذان توطأتا، هما: عائشة وسودة، ومعهما صفية.

(١) كذا في "تهذيب التهذيب": «روى عنه القاسم عن الأعمش، وهو خطأ طباعي، والصواب: الذي روى عن القاسم، روى عنه الأعمش. انظر: ثقات ابن حبان (١٢٦/٦).

وقد رجَّح القاضي عياض الأول، قال: «وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس»، ثم نقل عن الأصيلي قوله: «حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة».

قال القاضي: «يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾، فهما ثنتان لا ثلاث، وأنهما عائشة وحفصة، كما قال فيه، وكما اعترف به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد انقلبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى... والصواب أن شرب العسل كان عند زينب». انظر: "إكمال المعلم" (٢٩/٥)، وحديث عمر في البخاري (رقم: ٤٩١٤)، و(رقم: ٤٩١٥) من حديث ابن عباس عنه.

وممن رجح ذلك القرطبي والنووي حيث نقل ذلك عن عياض وأقره، وأما ابن حجر فقد حاول الجمع بين القصتين بالحمل على التعدد، قال: «فلان جنح إلى الترجيح، فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس، وحزم عمر». انظر: "الفتح" (٢٨٩/٩).

وقال ابن كثير: «قد يُقال إنها واقعتان، ولا بعد في ذلك». "التفسير" (١٨٩/٨).

٨٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني علي بن عيسى، ثنا محمد بن عمرو الحرشي، ثنا القعني، ثنا علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ حَدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيّعوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من^(١) غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم فاقبلوها ولا تبحثوا فيها». [١١٥/٤]، ق: (٤/٥٧/ب)، م: (٤٠٢/أ)، ع: (٢/٢٧٠/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن عيسى:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٢).

٢ - محمد بن عمرو:

ابن النضر الحرشي^(٢) أبو علي «قَشْمُرْد»^(٣).

سمع: حفص بن عبد الله السلمي، وعبدان بن عثمان، والقعني، وجماعة.

روى عنه: محمد بن صالح بن هاني، ويحيى بن محمد العنبري، ودعلج السجزي، وآخرون.

انظر: "الإكمال" (٢/٢٣٩، ٢٤٠)^(٤)، و"تاريخ الإسلام" (حوادث سنة ٢٨٧ ص: ٢٨٢).

قال ابن ماكولا: «من الثقات الأثبات». "الإكمال" (٢/٢٣٩).

(١) في (ق)، و(ع): «في».

(٢) بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخره الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني الحريش بن كعب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن قيس، وأكثرهم نزولاً البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد... "الأنساب" (٢/٢٠٢ - ٢٠٣).

(٣) لقب له، وكذا ضُبط ضبط قلم في إحدى نسخ "نزهة الألباب"، ويُقال له: كشمّر بالكاف. انظر: "نزهة الألباب في الألقاب" لابن حجر (٢/٩١ - ٩٢).

(٤) جعلهما ابن ماكولا اثنين، وجمعهما الذهبي واحداً، فأصاب.

وقال الذهبي: « كان صدوقاً مقبولاً ». "تاريخ الإسلام" (ص: ٢٨٢).

توفي سنة مائتين وسبع وثمانين. انظر: "الإكمال" (٢/٢٣٩).

٣ - القعني:

هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعني، تقدّم في الحديث (رقم: ٦).

٤ - علي بن مسهر:

القرشي أبو الحسن الكوفي قاضي الموصل، من خزيمة بن لؤي بن غالب.
روى عن: داود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم.

روى عنه: أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وهناد السري، وغيرهم.

قلت: عامة العلماء على توثيقه، انظر: "تهذيب الكمال" (٢١/١٣٥ - ١٣٨)،
إلا أنّ العقيلي أورده في الضعفاء ونقل قول أحمد فيه: « أما علي بن مسهر فلا أدري
كيف أقول »، ثم قال: « إنّ علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من
حفظه ». انظر: "الضعفاء" (٣/٢٥١)، فكأن أحمد كان يرى أنّ حديثه من حفظه فيه
أغلاط، وهذا لا يُنافي ثقته، فقد قدّمه أحمد على أبي معاوية الضرير، كما في العلل
ومعرفة الرجال (١/٣٨٢).

قال ابن حجر: « ثقة له غرائب^(١) بعد ما أضر، من الثامنة، مات سنة تسع
وثمانين (ع) ». "التقريب" (ص: ٧٠٥).

٥ - داود بن أبي هند:

القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد البصري.

ثقة متقن كان يهتم بآخرة، من الخامسة، مات سنة أربعين، وقيل قبلها (خت م
٤) ». "التقريب" (ص: ٣٠٩).

قلت: ومن نص على وهمه والاختلاف عليه: أحمد، وأبو داود، وابن حبان مع

(١) ومن غرائب التي نصّ عليها الحفاظ لفظة: « فليرقه » في حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب،
وكذا لفظ: « لا تنكح المرأة ». انظر للأخيرة "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٣٧١)، والله أعلم.

توثيقهم له، وبين ابن حبان أنَّ هذا الخطأ مما لا يسلم منه أحد. انظر: "العلل ومعرفة الرجال" (١٢٩/١، ١٤٨ - تركيا)، و"سؤالات الآجري" (٩/٢)، و"الثقات" لابن حبان (٢٧٨/٦).

وأورده الذهبي في "الميزان" (٢٠٢/٢)، ولم يزد على قوله: «داود بن أبي هند حجة، ما ادري لِمَ لم يخرج له البخاري».

٦ - مكحول:

الشامي أبو عبد الله، ويُقال: أبو أيوب، ويُقال: أبو مسلم، والمحفوظ الأول، الدمشقي الفقيه.

روى عن: أبي بن كعب ولم يدركه، وأنس بن مالك، وأبي ثعلبة الخشني، ويُقال: مرسل، وغيرهم.

روى عنه: حميد الطويل، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وقد وثقه عامة علماء الجرح والتعديل، انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦٤/٢٨) - (٤٧٢)، إلا أنَّ ابن سعد قال: «قال (غيره من) ^(١) أهل العلم: كان يقول بالقدر، وكان ضعيفاً في حديثه (وروايته) ^(٢)». "الطبقات" (٤٥٤/٧).

قلت: ولأجل هذا القول أورده ابن الجوزي في "الضعفاء" (١٣٨/٢) ^(٣)، والذهبي في "الميزان" (٣٠٢/٥)، ومنهجهما في كتابيهما معروف، وأيضاً ما قاله ابن سعد يحتمل أن يكون من شخص واحد، ومع ذا فلم ينقله العلماء في كتب الجرح والتعديل، ولو فرض أنَّ القائل من أئمة الجرح والتعديل، فقله هذا مخالف لكافة العلماء، فلا يلتفت إليه، والله أعلم.

وقد اشتهر مكحول بالإرسال، فقد روى عن عدد كبير من الصحابة ولم يسمع منهم، وأتفق على سماعه من أنس، واختلف في أبي أمامة، ووائل بن الأسقع،

(١) في "تهذيب التهذيب" (٥٣١/٥): «بعض»، ولعله هو الأصوب.

(٢) في "تهذيب التهذيب" (٥٣١/٥): «ورأيه»، ولعله هو الأصوب.

(٣) وفيه: «ذكر محمد بن سعد عن جماعة من العلماء أنَّهم قالوا: كان ضعيفاً في الرواية» (١) كذا نقله، وتبعه الذهبي فقال: قال ابن سعد: ضعفه جماعة.

وأبي هند الداري، وغيرهم. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٢١١)، و"جامع التحصيل" و"تحفة التحصيل" (ق ٣٣/أ)، و"تهذيب الكمال" (٤٧٢/٢٨ - ٤٧٥)، وانظر تعليقات المحقق، و"التدليس في الحديث" (ص: ٣٥٢ - ٣٥٥).

وعلى ذا فروايتيه عن أبي ثعلبة عند عدد من العلماء الذين نصوا على أنه ما سمع من أحد من الصحابة أو سمع من نفر يسير: مرسل^(١)، وممن نصَّ على أنها مرسل: المزي في "تهذيب الكمال"، وفي "تحفة الأشراف" (١٣٣/٩)، وذكر العلائي حديثه هذا ثم قال: «وهو معاصر له بالسن والبلد، فيُحتمل أن يكون أرسل كعادته». انظر: "جامع التحصيل" (ص: ٢٨٥).

قال أبو زرعة العراقي تعليقا عليه: «قلت: روايته عن أبي ثعلبة في صحيح مسلم». "تحفة التحصيل" (ق ٣٣/أ).

قلت: هي في صحيح مسلم معننة، وليس فيها التصريح بالسماع، وذلك لا يفيد الاتصال على مذهب الجمهور، وأما الإمام مسلم فقد أخرجها في المتابعات، حيث أورد قبلها طريقاً متصلة عن أبي ثعلبة، ثم أورد هذا الطريق، فكأنه لحظ هذا. انظر: "صحيح مسلم" كتاب: الصيد، باب: إذا غاب عنه الصيد ثمَّ وجده (رقم: ١٩٣١).

وقد أوردته الحافظ ابن حجر في المدلسين في الطبقة الثالثة (ص: ٤٦) اعتماداً على قول ابن حبان: «ربما دلَّس». "الثقات" (٤٤٧/٥)، وقول الذهبي: «هو صاحب تدليس». "الميزان" (٣٠٢/٥).

قلت: وفي جعله في هذه الطبقة نظر ظاهر؛ لأسباب كثيرة، منها: أنه لم يثبت سماعه إلا عن أنس، ومع ذا فكان أحياناً يذكر الوساطة بينه وبين أنس، ولو كان مدلساً لأسقط الوساطة، ومنها: أنَّ الذهبي الذي حزم بتدليسه قال في "التذكرة" (١٠٧/١): «ويدلس عن أبي بن كعب، وعبادة بن الصامت، وعائشة والكبار».

قلت: وهذا هو الإرسال الخفي بعينه، ولا يُسمى تدليساً اصطلاحاً، وهؤلاء متفق على عدم سماعه منهم، والله أعلم.

(١) وروايتيه عن أبي ثعلبة مرسله عند بلدي أبي مسهر. انظر: "المراسيل" (ص: ٢١١)، وعند أبي نعيم كما سيأتي.

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢/١٠ - ١٣) عن الحاكم قال: أنبأني شيخنا أبو عبد الله الحافظ في "المستدرک" فيما لم يقرأ عليه إجازة به.

وأخرجه مسدد وابن أبي شيبة في "مسنديهما" كما في "المطالب" (١/رقم: ٢٩٥١)، وابن أبي شيبة في الإيمان [ص: ٨٤]، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٢١/٢٢) (رقم: ٥٨٩)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٨/٤) (رقم: ٣٤٩٢).

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٧/٩)، والدارقطني في "سننه" (١٨٣/٤ - ١٨٤)، والخطيب في "الفيہ والمتفقہ" (٩/٢)، وأبو الفتوح الطائي في "الأربعين" (ص: ١٠٨)، ومن طريقه الذهبي في "السير" (٦٢٥/١٧).

أبو بكر الذكواني في "اثنا عشر مجلساً"، وابن السماك في "حديثه" كما في "غاية المرام" (ص: ١٧)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٤٤/٥ - ٤٥)، من طرق عن داود بن أبي هند به نحوه.

قال ابن رجب: «وقد حسن الشيخ [النووي]^(١) رحمه الله هذا الحديث، وكذلك حسنه قبله الحافظ أبو بكر ابن السمعاني في أماليه». «جامع العلوم والحكم» (١٥٠/٢).

قلت: وكذلك حسنه أبو الفتوح الطائي فقال: «هذا حديث كبير عال حسن ... تفرّد به داود بن أبي هند عن مكحول». «الأربعين» (ص: ١٠٨).

قال ابن رجب: «له علّتان:

(١) قال في "الأربعين" (ص: ٧٠ - مع شرحه لها): «حديث حسن»، وقال في "الأذكار" (ص: ٥٨٤): «روياه في سنن الدارقطني بإسناد حسن».

قال ابن علان: «... ووافقه عليه الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر (١) بل صححه ابن الصلاح (١١)». «الفتوحات الربانية» (٣٦٥/٤).

قلت: قد نقل ابن علان إعلال ابن حجر له - وسيأتي - فأين الموافقة؟ وأما ابن الصلاح فقد علم منعه للتصحيح في الأعصار المتأخرة، فكيف يمنعه على غيره ويبيحه لنفسه! مع أن لم أقف على أحدٍ صحح هذا الحديث، والله أعلم.

إحدهما: أنَّ مكحولاً لم يصح له السماع من أبي ثعلبة، كذلك قال أبو مسهر الدمشقي، وأبو نعيم الحافظ، وغيرهما.

والثانية: أنه اختلف في رفعه ووقفه على أبي ثعلبة، ورواه بعضهم عن مكحول من قوله، لكن قال الدارقطني: الأشبه بالصواب المرفوع، قال: وهو أشهر. اهـ. "جامع العلوم والحكم" (١٥٠/٢).

قال الألباني معقباً على تحسين من حسنه: «إن أرادوا أنه حسن لغة، فهو كذلك، وإن أرادوا أنه حسن اصطلاحاً - كما هو الظاهر - فليس كذلك للعلّة الأولى، فإنّها علة قاذحة، وأما العلة الأخرى فليست قاذحة؛ لأنّه قد رفعه جماعة من الثقات عن داود بن أبي هند، منهم: حفص بن غياث، وقد أخرجه البيهقي عنه موقوفاً [١٢/١٠]، لكن المرفوع أولى لموافقته للرواة الآخرين الذين رفعوه، وكأنّه لذلك رجّحه الدارقطني كما سبق، والله أعلم». اهـ "غاية المرام" (ص: ١٨)، وانظر: علل الدارقطني (٣٢٤/٦).

قلت: وهو كما قال، فتلخص أنّ علة الحديث هي الانقطاع بين مكحول وأبي ثعلبة، وأزيد ذلك إيضاحاً بما قاله الحافظ ابن حجر، قال: «إذا لم يصح له سماع منهما (أبو واثلة وأبو أمامة) مع تأخر وفاتهما ومعاصرته لهما، يبعد صحة سماعه من أبي ثعلبة أيضاً، وإن كان عصره». اهـ. "الفتوحات الربانية" لابن علان (٣٦٥/٤). وقال أيضاً: «رجاله ثقات إلا أنه منقطع». "المطالب العالية" (٢٧١/٣).

وهذا الحديث أورده الحاكم في الشواهد، وقد أورد قبله حديث ابن عباس موقوفاً عليه، وحكم عليه، ثم أورد بعده حديث سلمان، فلذا سكت عليه.

شواهد:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: «كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتركون أشياء تقذراً، فبعث الله نبيّه ﷺ، وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، وتلا هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ...﴾، الآية...».

أخرجه أبو داود كتاب: الأطعمة، باب: ما لم يذكر تحريمه (رقم: ٣٨٠٠)، عن محمد بن داود بن صبيح.

والحاكم في "المستدرک" - واللفظ له - كتاب: الأطعمة (١١٥/٤) من طريق أحمد بن حازم الغفاري، كلاهما عن أبي نعيم، عن محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس موقوفاً عليه.

وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ».

قال ابن علان: « وأصله عند الطبراني مرفوعاً بسند ضعيف ». "الفتوحات" (٣٦٦/٤ - ٣٦٧).

قلت: ولعله قصد ما أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٧٠/١١) (رقم: ١١٥٣٢) حدثنا معاذ بن المثني، ثنا مسدد، ثنا خالد، عن حسين بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: « خطب رسول الله ﷺ فقال: « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، أَلَا إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، وَسَنَّ سُنَنًا، وَحَدَّ حُدُودًا، وَأَحَلَّ حَلَالًا، وَحَرَّمَ حَرَامًا، وَشَرَعَ الدِّينَ فَجَعَلَهُ سَهْلًا سَمَحًا وَاسِعًا ... ». الحديث.

قال الهيثمي: « فيه حسين بن قيس الملقب بجنش وهو متروك ». "المجمع" (١٧٧/١).

٢ - حديث سلمان رضي الله عنه:

قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال: « الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفي عنه »، لفظ الحاكم. أخرجه الترمذي كتاب: اللباس، باب: ما جاء في لباس الفراء (رقم: ١٧٢٦)، وابن ماجه كتاب: الأطعمة، باب: أكل الجبن والسمن (رقم: ٣٣٦٧)، والحاكم في "المستدرک" (١١٥/٤) - واللفظ له - والطبراني في "الكبير" (٢٥٠/٦) (رقم: ٦١٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢/١٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٧٤/٢)، وابن عدي في "الكامل" (١٢٦٧/٣) من طرق عن سيف بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان به.

قال الحاكم: « هذا حديث مفسر في الباب، وسيف بن هارون لم يخرجاه ».

فتعقبه الذهبي بقوله: « ضعفه جماعة ».

قلت: وهو كما قال، انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٧٢/٢).

وقال أحمد: «هو منكر»، وأنكره ابن معين أيضاً، وقال أبو حاتم الرازي: «هو خطأ، رواه الثقات عن التيمي، عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ مرسلًا ليس فيه سلمان». "جامع العلوم والحكم" (١٥١/٢ - ١٥٢)، وانظر: "العلل" لابن أبي حاتم (١٠/٢) (رقم: ١٥٠٣).

وقد ضعفه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب».

وضعفه العقيلي وابن عدي، ويُن أنه روي من غير طريق سيف.

قلت: أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢/١٠) أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، عن سفيان، ثنا سليمان، عن أبي عثمان، عن سلمان رضي الله عنه أراه رفعه، به نحوه.

قال الترمذي: «روى سفيان وغيره عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان قوله، وكأنَّ الحديث الموقوف أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث (من طريق سيف) فقال: ما أراه محفوظاً، روى سفيان، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفاً ...».

ولذا قال الألباني عن طريق الحميدي، عن سفيان هذه: «رجال إسناده ثقات، لكن الراوي - ولعله سفيان - لم يجزم برفعه، لا سيما وقد جزم البخاري والترمذي أنَّ رواية سفيان، عن سليمان موقوفة ...». "غاية المرام" (ص: ١٦).

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٠/٩) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو العباس القاسم بن القاسم السياري، ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن سعد الدشتكي، ثنا أبي، ثنا إبراهيم بن طهمان، حدثني يونس بن خباب، عن أبي عبيد الله، عن سلمان رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ ... فذكره بنحوه.

قال الألباني: «هذا إسناده ضعيف من أجل يونس بن خباب، ضعفه جماعة، وقال الحافظ في التريب: صدوق يخطئ، وأبو عبيد الله لعله مسلم بن مشكم الدمشقي، فإن كان هو فهو ثقة، وإن كان غيره فلم أعرفه». "غاية المرام" (ص: ١٦ - ١٧).

قلت: فيه عبد الله بن أحمد الدشتكي، ذكره الحافظ في "اللسان" (٢٥٢/٣)

وقال: « حَدَّثَ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرُوبٍ الْقَزْوِينِيُّ »، فذكر خبراً موضوعاً.

فالحمل عليه أولى، وأبوه وجدّه لم أقف عليهما.

وأخرج الطبراني في "الكبير" (٢٦١/٦) (رقم: ٦١٥٩) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ، ثنا عبد الغفار بن عبد الله الموصلي، ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل - يعني بشر - عن مسلم بن بطين، عن أبي عبد الله الجدي، عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه.

قلت: عبد الغفار الموصلي ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥٤/٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في "الثقات" (٤٢١/٨) على عادته في توثيق المجاهيل.

ومسلم هو ابن عمران البطين، ثقة من رجال الجماعة. انظر: "التقريب" (ص: ٩٤٠).

وبشر أبو إسماعيل، ولم أقف عليه.

والخلاصة: هو ما قاله البخاري والترمذي أنَّ الصواب في الحديث أنه موقوف على سلمان، ووافقهم على ذلك الألباني في غاية المرام (ص: ١٧) وهو كما قالوا.

٣ - حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً:

قال: « ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرمَّ فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإنَّ الله لم يكن نسيّاً، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾ ». »

أخرجه البزار في "مسنده" (٧٨/١) (رقم: ١٢٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٥٨/٣) (رقم: ٢٢٣١) من طريق إسماعيل بن عياش.

والدارقطني في "سننه" (١٣٧/٢)، والحاكم في "المستدرک" (٣٧٥/٢) - واللفظ له -، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٢/١٠)، وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٠٩/٣) (رقم: ٢١٠٢) من طريق أبي نعيم، كلاهما عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عن أبي الدرداء به نحوه.

وأخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه وابن المنذر كما في "الدر المنثور" [٥٠٢/٤].

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.
وقال البزار: « لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وعاصم بن رجاء
حدّث عنه جماعة، وأبوه روى عن أبي الدرداء غير حديث، وإسناده صالح؛ لأنّ
إسماعيل قد حدّث عنه الناس ».

فحكمه عليه بصلاح الإسناد من أجل إسماعيل بن عياش كما هو الظاهر، وقد
علمت أنّه قد توبع، إلا أن عاصم بن رجاء قال فيه الحافظ: « صدوق يهم ».
"التقريب" (ص: ٤٧١).

وقال الهيثمي: « إسناده حسن، ورجاله موثقون ». "المجمع" (١٧٦/١).
قلت: وهو كما قال، ولذا حسّنه الألباني في "غاية المرام" (ص: ١٤)، وفي
"الصحيحة" (٥/رقم: ٢٢٥٦).

وقد جاء من حديث أبي الدرداء بمثل لفظ حديث الباب، أخرجه الطبراني في
"الصغير" (٢٤٩/٢) (رقم: ١١١١)، وابن عدي في "الكامل" (٣٩٥/١)، وفيه أصرم
بن حوشب يحدّث بالبواطيل كما قال ابن عدي.

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه أصرم بن حوشب،
وهو متروك، وقد نسب إلى الوضع ». "المجمع" (١٧٦/١).

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢٩٧/٤)، وفيه نهشل الخراساني، متروك
وكذبه إسحاق. انظر: "التقريب" (ص: ١٠٠٩).

وأخرجه ابن النجار كما في "كنز العمال" (٣٨١/١) (رقم: ١٦٥٦).
قلت: وفي الباب عن ابن عمر عند ابن عدي في "الكامل" (٢٤٨١/٧) وفيه
نعيم بن المورع ضعيف، ويسرق الحديث، وهذا الحديث من ذلك، وهو حديث سلمان.
وعن عائشة إلا أن الصواب فيه أيضاً أنّه عن سلمان، أخطأ فيه صالح المري.
انظر: "جامع العلوم والحكم" (١٥٢/٢).

وعن الحسن مرسلاً، أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٧٤/٢) ترجمة سيف بن
هارون) وقال: « هذا أولى ». - وعني من حديث سلمان المرفوع - والله أعلم.

قلت: وأقوى ما في الباب حديث أبي الدرداء، وهو حسن، وبه يتقوى حديث
الباب.

٨٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن شاذان الجوهري، ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عباد بن العوام، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه الثفل».

فسمعتُ أبا محمد يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: الثفل هو الثريد^(١). [١١٥/٤ - ١١٦]، ق: (٥٧/٤ ب)، م: (٤٠٢/أ)، ع: (٢٧٠/٢ ب - ٢٧١/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧٨).

٢ - محمد بن شاذان الجوهري:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤).

٣ - سعيد بن سليمان الواسطي:

تقدّم في الحديث (رقم: ٦٥).

٤ - عباد بن العوام:

ابن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين، أو بعدها (ع). "التقريب" (ص: ٤٨٢).

(١) اختلف في معنى الثفل، فقال عباد بن العوام: «ثفل المرق»، وقال ابن سعد: «الثريد».

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: «ما بقي من الطعام».

قال المناوي: «الثفل: بضم الثاء المثناة وكسرهما، في الأصل: ما يثفل من كل شيء، وفسر في خير بالثريد، وبما يقتات به، وبما يعلق بالقدر، وبطعام فيه شيء من حب ودقيق، وقيل: المراد هنا الثريد». "فيض القدير" (٢٢٩/٥).

وقال ابن الأثير في هذا الحديث: قيل هو الثريد. «النهاية» (٢١٥/١).

قلت: وبهذا القول قال رواة الحديث، ابن سعد وابن خزيمة، وكذا اختاره الحاكم والبيهقي وابن الأثير، وهو الظاهر، والله أعلم.

وهو مع ثقته إلا أنه مضطرب إذا حدث عن سعيد بن أبي عروبة كما قال أحمد. انظر: "الجرح والتعديل" (٨٣/٦)، ومع ذا فليست روايته هنا عنه.

٥ - حميد:

ابن أبي حميد الطويل، أبو غيبة الخزاعي البصري، ويقال: السلمي، ويقال: الدارمي، واختلف في اسم أبي حميد، فقيل: تير، وقيل: تيرويه، ويقال: زادويه ... إلخ.

روى عن: أنس بن مالك (ع)، وثابت البناني، والحسن البصري، وغيرهم. روى عنه: السفينان، والحمادان، وعباد بن العوام، والقطان، وغيرهم. وهو ثقة مجمع على ثقته، وقد جاء عن زائدة أنه طرح حديثه. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥٥/٧ - ٣٥٨).

قال الذهبي معقباً: «إنما طرحه للبس سواد الخلفاء وزى أعوانهم»، ثم أورد خبر عدم سماع مكّي بن إبراهيم منه وقوله: «أسمع من الشرطي». "الميزان" (١٣٣/٢).

وقد ذكر عدد من العلماء أن حميداً مدلس، يدلّس عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد جاء عنهم في ذلك عبارات كثيرة، إلا أن عدداً منها لا يصح كما نبّه على ذلك ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٦/٢ - ٢٧).

وأما الصحيح: فما جاء عن حماد بن سلمة - وهو ابن أخت حميد - قال: عامة ما يحدث به حميد الطويل عن أنس سمعه من ثابت. "الكامل" (٦٨٤/٢) من طريق محمد بن غيلان، عن حماد.

وجاء من طريق أبي داود عنه: «معظم ما رواه ...»، "الضعفاء" للعقيلي (٢٦٧/١)، وجاء من طريق أبي داود بمثل ما جاء به محمود (٢٦٦/١).

وقال يحيى: «كان حميد الطويل إذا ذهبت توقفه على بعض الحديث عن أنس شك فيه». المصدر السابق (٢٦٧/١).

وأما ما جاء عن شعبة: أن حميداً سمع من أنس خمسة أحاديث، وفي رواية: أربعة وعشرين حديثاً، فلا يُنظر إليه، وذلك أنه ثبت أن حميداً أراد إفساد أحاديث

عليه، وذلك أنَّ شعبة كان يسأله عن الأحاديث سمعها من أنس، فيلبس عليه حميد حتى يتركها ويقول: «شدد عليَّ فأحببت أن أشدد عليه». انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٢٦٦/١ - ٢٦٧)، و"الكامل" (٦٨٤/٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٦٠/٧ - ٣٦١).

وقال ابن عينة: «يُقال: اختلط على حميد ما سمع من أنس، ومن ثابت». "السير" (١٦٦/٦).

وقال ابن خراش: «يُقال: إنَّ عامة حديثه عن أنس، إنما سمعه من ثابت». "تهذيب الكمال" (٣٥٩/٧).

قلت: ولذا وصفه بالتدليس عن أنس ابن سعد في "الطبقات" (٢٥٢/٧)، وابن حبان في "الثقات" (١٤٨/٤)، والذهبي في "الكاشف" (١٩٢/١).

بل قال البرديجي: «وأما حديث حميد فلا يُحتج فيه إلا بما قال: حدَّثنا أنس». "تهذيب التهذيب" (٢٦/٢).

وقال الذهبي: «أجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت». "الميزان" (١٣٣/٢)، أي أنه إذا قال: عن أنس، فقد اختلفوا بالاحتجاج بحديثه.

وقد أورده ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: «صاحب أنس، مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل: إنَّ معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة^(١)، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره». "طبقات المدلسين" (ص: ٣٨).

وقال العلائي: «فعلى تقدير أن يكون [أحاديث حميد مدلسة]^(٢)، فقد تبين الوسطة فيها، وهو ثقة محتج به». "جامع التحصيل" (ص: ١٦٨).

وأيضاً فإنَّ حميداً سمع أحاديث كثيرة من أنس، وحديثه عنه مخرَّج في الكتب الستة، قال الذهبي: «أظن له في الكتب الستة عنه مائة حديث». "السير" (١٦٦/٦).

(١) لم يقل ذلك إلا درست، وقد تعقَّب الحافظ نفسه هذه الرواية فقال: «وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء، فإنَّ درست هالك». "تهذيب التهذيب" (٢٧/٢).

(٢) في جامع التحصيل: «مراسيل»، وما أثبتته من "تهذيب التهذيب" وهو أصح، فحميد سمع أنساً وأكثر عنه.

قال ابن حجر: « صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة ». "تهذيب التهذيب" (٢٧/٢).

والخلاصة: أنَّ ما رواه عن أنس معنعناً قد تبين الواسطة، وهو ثابت البُناني، قال ابن عدي: « ... فأكثر ما في بابِه أنَّ الذي رواه عن أنس البعض يدلّسه، وقد سمعه من ثابت ». "الكامل" (٦٨٤/٢).

فحقه أن يكون في المرتبة الثانية مَن لا يدلّس إلا عن ثقة، والله أعلم.

إسناد المصنّف: صحيح.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "المشائل" (ص: ٢٤٣) (رقم: ١٨٤)، ومن طريقه البغوي في "المشائل" (٦٢٨/٢) (رقم: ٩٦٩)، وفي "شرح السنة" (٣٠٢/١١) (رقم: ٢٨٥٧)، وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٩٣/١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩٦/٥) (رقم: ٥٩٢٤)، والضياء في "المختارة" (٤٨/٦) (رقم: ٢٠١٩) عن سعيد بن سليمان به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٢٠/٣)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٤٨/٦ — ٤٩) (رقم: ٢٠٢٠)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي" ^(١) (ص: ٢٠٥) (رقم: ٥٨٣) عن أبي جعفر المدائني، عن عباد به نحوه.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، رمز السيوطي لحسنه في "الجامع الصغير" (١١٨/٢)، وقال الصدر المناوي: « سنده جيد ». "الفيض" (٢٢٩/٥).

وقد صححه الألباني على شرط الشيخين. "مختصر المشائل" (ص: ١٠٤)، وصححه في "صحيح الجامع" (٢/رقم: ٤٩٧٩).

قلت: رواية عباد عن حميد لم يخرجها الشيخان، ولا واحد منهما، ومع ذاك قد خولف في رفعه مِمَّن هو أوثق منه.

فقد أخرج البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٦/٥) (رقم: ٥٩٢٥) أخبرنا أبو

(١) وفي إسناده ومثله أغلاططباعية.

الحسين بن الفضل، أنا أبو سهل بن زياد القطان، ثنا إسحاق بن الحسن الحربي، ثنا عفان، ثنا حماد ووهيب جميعاً، عن حميد، عن أنس قال: «كان أحب الطعام إلى عمر رضي الله عنه الثفل، وكان أحب الشراب إليه النبيذ».

قال البيهقي: «وهذا أصح من الذي قبله، والله أعلم».

١ - ثم أورد الحاكم حديث ابن عباس: «كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والثريد» شاهداً له وحكم عليه بأنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

أخرجه أبو داود كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الثريد (رقم: ٣٧٨٣)، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٣/٥) (رقم: ٥٩٠٨) حدثنا محمد بن حسان السمي، حدثنا المبارك بن سعيد، عن عمرو^(١) بن سعيد، عن رجل من أهل البصرة، عن عكرمة، عن ابن عباس بلفظ: «كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ الثريد من الخبز، والثريد من الحيس».

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣٩٣/١) أخبرنا سعيد بن سليمان، أخبرنا المبارك به نحوه.

قال أبو داود: «وهو ضعيف».

وقال المنذري: «في إسناده رجل مجهول». "مختصر أبي داود" (٣٠٥/٥) - مع التهذيب).

وهذا يبين لنا سبب التضعيف.

ومحمد بن حسان السمي: صدوق، وقال الحافظ: «صدوق لين الحديث». "التقريب" (ص: ٨٣٥).

وسعيد بن حسان هو: المخزومي قاص أهل مكة، صدوق له أوهام. "التقريب" (ص: ٣٧٥).

وقد خالفهما كل من: الحسن بن عرفة، ومحمد بن شجاع، الأول صدوق،

(١) كذا فيهما، والصواب: عمر بن سعيد.

والآخر ثقة.

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١١٦/٤) حدثنا علي بن حمشاذ، ثنا الحضرمي، [ثنا] محمد شجاع به. بدون ذكر الرجل المبهم.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

قلت: فيه المبارك بن سعيد، وغالب العلماء على أنه لا بأس به، فمثله حسن الحديث، ويمكن أن يصحح له.

وأخرجه أبو الشيخ في "أخلاق النبي" (رقم: ٥٩١، ٦٥٢)، ومن طريقه البغوي في "الشماثل" (٦٢٧/٢) (رقم: ٩٦٧) حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، نا الحسن بن عرفة به نحوه، وفي الأول قصة.

والحديث رمز السيوطي لصحته. انظر: "الجامع الصغير" (١٠٠/٢)، و"فيض القدير" (٨٥/٥).

وضعه الألباني في "ضعيف الجامع" (رقم: ٤٣١٥)، و"الضعيفة" (رقم: ١٧٥٨).

٢ - وجاء نحوه من حديث سلمى رضي الله عنها أن الحسن بن علي وابن عباس، وابن جعفر رضي الله عنهم أتوها فقالوا لها: « اصنعي لنا طعاماً مما كان يعجب رسول الله ﷺ ويحسن أكله، فقال: يا بني لا تشتهيهِ اليوم، قال: بلى، اصنعيه لنا، قال: فقامت فأخذت شيئاً من شعير فطحتته، ثم جعلته في قدر فصبت، وصبت عليه شيئاً من زيت، ودقت الفلفل والتوابل، فقربت به إليهم، فقالت: « هذا مما كان يعجب رسول الله ﷺ ويحسن أكله ».

أخرجه الترمذي في "الشماثل" (رقم: ١٧٨)، حدثنا الحسين بن محمد البصري. والطبراني في "الكبير" (٢٩٩/٢٤) (رقم: ٧٥٩) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، كلاهما عن الفضيل بن سليمان، عن فائد - مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ - عن عبيد الله بن علي^(١)، عن جدته سلمى به، واللفظ للترمذي. قال الهيثمي: « رجاله رجال الصحيح، غير فائد مولى ابن أبي رافع، وهو ثقة ».

(١) ساقط من معجم الطبراني.

"المجموع" (٣٢٨/١٠).

قال الألباني: «إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير الفضيل بن سليمان فقد ضعفوه - مع كونه من رجال الشيخين .. ولا يُنافيه قول الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح غير فائد .. وهو ثقة؛ لأنَّ الفضيل من رجال الصحيح كما علمت». اهـ مختصراً من "مختصر الشمائل" (ص: ١٠٠).

قلت: هناك من هو أولى بالإعلال من فضيل، وليس من رجال الشيخين، وهو عبيد الله بن علي بن أبي رافع، قال ابن حجر: «لين الحديث». "التقريب" (ص: ٦٤٣).

فالهيثمي عذره في ذلك أنه ساقط من معجم الطبراني، أما الشمائل^(١) فشابت فيه، فلعل الألباني لم يتنبه له، والله أعلم.

قال الحاكم: «فأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»؛ فإنه مخرَّج في "الصحيح"». "المستدرك" (١١٦/٤).

فظهر أنَّ الحاكم سكت على حديث الباب لوجود ما يشهد له ويقويه عنده. وهذا الحديث: أخرجه البخاري (رقم: ٣٤١١، ٣٤٣٣، ٣٧٦٩، ٥٤١٨)، ومسلم (رقم: ٢٤٣١) من حديث أبي موسى الأشعري. وأخرجه البخاري (رقم: ٣٧٧٠، ٥٤١٩، ٥٤٢٨)، ومسلم (رقم: ٢٤٤٦) من حديث أنس.

(١) راجعت أكثر من نسخة وهو مثبت فيها.

٨٧ - قال الحاكم رحمه الله:

وله شاهد^(١) مفسر من حديث محمد بن عبيد الله العزمي:

أخبرناه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حاتم الفقيه البخاري بنيسابور، ثنا صالح بن محمد بن [حيب، ثنا عباد بن يعقوب الرواجني، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن]^(٢) عبيد الله العزمي، حدثني أبي، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبردوا الطعام الحار، فإن الطعام الحار غير ذي بركة». [١١٨/٤]، ق: (٤/٥٨ ب - ٥٩ أ)، م: (٤٠٢ ب)، ع: (٢٧١/٢ ب).

رجال الإسناد:

١ - إبراهيم بن محمد بن حاتم^(٣).

هو إبراهيم بن محمد بن هشام البخاري أبو إسحاق، يلقب «بالأمين». سمع: أبا الموجه محمد بن عمرو، وسهل بن شاذويه، وصالح بن محمد جزرة. روى عنه: أبو عمر بن حيويه، وعبد الله بن عثمان الدقاق، والحاكم. قال الحاكم: «هو فقيه أهل النظر في عصره، كتبنا عنه بانتخاب أبي علي الحافظ».

قال الذهبي: «شيخ الحنفية، العلامة».

توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٥١٧/١٥)، و"الجواهر المضية" (٤٥/١).

٢ - صالح بن محمد بن حبيب البغدادي:

هو الملقب «جزرة»، تقدّم في الحديث (رقم: ٦٥).

(١) أي حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وسيأتي.

(٢) ساقط من المطبوع، وهو مثبت في (م)، و"إنحاف المهرة" لابن حجر (٢٦٣/٢).

(٣) كذا في الأصول الخطية والمطبوع، ولعله خطأ، أو أنّ حاتمًا أحد أجداده نسبة الحاكم له، والله أعلم.

٣ - عباد بن يعقوب:

الأسدي الرواحي، أبو سعيد الكوفي.

روى عن: شريك النخعي، وعباد بن العوام، وعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العزمي، وغيرهم.

روى عنه: البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره، والترمذي وابن ماجه وصالح بن محمد وأبو حاتم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤/١٧٥ - ١٧٧).

قال أبو حاتم: «شيخ»^(١). "الجرح والتعديل" (٦/٨٨).

قال ابن خزيمة: «حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب».

"تهذيب الكمال" (١٤/١٧٧).

وقال ابن حجر: «ذكر الخطيب أن ابن خزيمة ترك الرواية عنه آخراً».

"تهذيب التهذيب" (٣/٧٥).

قلت: ولعل تركه الرواية عنه لما صح أنه يشتم الصحابة، فقد ثبت شتمه لعثمان، ووقعته في طلحة والزبير رضي الله عنهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٤/١٧٨)، و"السير" (١١/٥٣٧)، "الميزان" (٣/٩٣).

وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة: «لولا رجلان من الشيعة، ما صح لهم حديث: عباد بن يعقوب، وإبراهيم بن محمد بن ميمون».

وقال الدارقطني: «شيعة صدوق». "تهذيب التهذيب" (٣/٧٥).

وقال ابن حبان: «كان رافضياً داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك». "المجروحين" (٢/١٧٢)، ثم أورد له حديث: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».

قلت: وروايته للمناكير لا شك فيها، إلا أنه مع ذلك وُصف بالصدق كما تقدّم.

(١) في "تهذيب الكمال" (١٧٧/١): «شيخ ثقة»، وكذا في "الميزان" (٣/٩٣)، وقال الذهبي: «وثقه أبو حاتم». "الكاشف" (٢/٧٥).

فقد قال ابن عدي: « روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم ». "الكامل" (١٦٥٣/٤).

وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء" (٧٧/٢).

وقال الذهبي: « رأيتُ له جزءاً من كتاب المناقب، جمع فيه أشياء ساقطة، قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقده يتعمد الكذب أبداً ». "السير" (٥٣٨/١١).

قلت: ولعلها التي أشار إليها ابن عدي.

ولذا قال الذهبي: « شيعي غال .. قوي الحديث ». "المغني في الضعفاء"

(٣٢٨/١).

وقال: « من غلاة الشيعة، ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث ». "الميزان"

(٩٣/٣).

وقال ابن حجر: « صدوق، رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن

حبان فقال: يستحق الترك، من العاشرة، مات سنة خمسين ». "التقريب" (ص: ٤٨١ -

٤٨٢).

٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله:

الفزاري العرزمي.

قال أبو حاتم: « ليس بقوي ». "الجرح والتعديل" (٢٨٢/٥).

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٧٥)، وقال: « أخو

إسحاق، وإسحاق متروك أيضاً ». اهـ.

قلت: فهو عنده متروك، بل نقل الحافظ عنه في ترجمة ابنه محمد بن عبد الرحمن

من "اللسان" (٢٥٥/٥) أنه قال: « متروك الحديث هو وأبوه وجدّه ».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩١/٧)، وقال: « يُعتبر حديثه من غير روايته

عن أبيه ».

٥ - أبوه:

هو محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري، أبو عبد الرحمن

الكوفي، متروك، من السادسة، مات سنة بضع وخمسين (ت ق)». «التقريب» (ص: ٨٧٤).

قلت: ولم يظهر لي وجه إخراج الحاكم له مع قوله في المدخل: «متروك الحديث بلا خلاف أعرفه بين أئمة النقل فيه». «تهذيب التهذيب» (٢٠٨/٥)، فلعلة من أوهامه.

٦ - عطاء:

هو ابن أبي رباح المكي، تقدّم في الحديث (رقم: ٢٧).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف عليه من حديث جابر.

وقد أورده الحاكم شاهداً لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: أنها كانت إذا ثردت غطّته حتى يذهب فوره، وتقول: إنني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنه أعظم للبركة».

وحديث الباب لا يصلح في الشواهد؛ لأنه ضعيف جداً، وأيضاً من جهة المعنى، وذلك أنّ فيه نفي البركة عن الطعام الحار، أما حديث أسماء فيدل بمفهومه على أنّ الطعام الحار فيه بركة، لكن الذي ذهب فوره وحرارته أعظم بركة منه. انظر: قريباً من ذلك "الصحيحة" (٦٧٧/١).

وحديث أسماء هذا أخرجه الدارمي (١٠٠/٢)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٦/١٢ - ٧) (رقم: ٥٢٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٨٤/٢٤ - ٨٥) (رقم: ٢٢٦)، والحاكم في "المستدرک" (١١٨/٤) - وعنه البيهقي في "الآداب" (ص: ٢٢٩) (رقم: ٥٨٢)، وفي "الشعب" (٩٣/٥) (رقم: ٥٩٠٩).

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٠/٧)، وابن أبي الدنيا في "الجوع" (ص: ١٧٢ - ١٧٣) (رقم: ٢٨٨)، وتمام في "فوائده" (١٧٨/٣) (رقم: ٩٦٦ - الروض) من طرق عن ابن وهب، عن قرّة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن أسماء به.

قال الحاكم: « صحيح على شرط مسلم في الشواهد، ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما قال في الشواهد؛ لأنَّ قرة بن عبد الرحمن أخرج له مسلم مقروناً، فكأنَّه رأى أن من أخرج له مقروناً يحتمل في الشواهد، وقرة فيه ضعف، وقد توبع: تابعه عقيل بن خالد، فقد أخرج أحمد في "المسند" (٣٥٠/٦) عن حسن، عن ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن أسماء.

وأخرجه من طريق قتيبة بن سعيد وعبد الله بن المبارك، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن أسماء به.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٧٧/٨) من طريق ابن المبارك به، وقال: « غريب من حديث ابن المبارك، عن ابن لهيعة ».

وقال الهيثمي: « رواه أحمد بإسنادين: أحدهما منقطع، وفي الآخر: ابن لهيعة، وحديثه حسن وفيه ضعف ». "الجمع" (٢٢/٥).

قلت: وابن لهيعة لا بأس به في المتابعات، فالحديث حسن إن شاء الله. وقد صححه الألباني في "الصحيحة" (٣٩٢/١)، (٢/رقم: ٦٥٩)، وانظر: "الإروء" (٣٨/٧).

وأما حديث جابر، فقد جاء نحوه من حديث:

١ - أبي هريرة رضي الله عنه:

« أن النبي ﷺ أتني بصحفة تفور، فرفع يده منها فقال: اللهم لا تطعمنا ناراً ».

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١١٣/٧) (رقم: ٧٠١٢)، وفي "الصغير" (٥٨/٢) من طريق هشام بن عمار، عن عبد الله بن يزيد البكري، عن يعقوب بن محمد بن طحلاء، عن بلال بن أبي هريرة، عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: « لم يره عن بلال بن أبي هريرة إلا يعقوب بن محمد، ولم يروه عنه إلا عبد الله بن يزيد، تفرد به هشام، وبلال قليل الرواية عن أبيه ». "الصغير".

قال الهيثمي: « ... فيه عبد الله بن يزيد البكري ضعفه أبو حاتم، وبقيّة رجاله

ثقات «. "المجمع" (٢٣/٥).

فتعقبه الألباني بما حاصله: أنَّ بلال بن أبي هريرة يغلب على الظن أنه مجهول.
انظر: "الإرواء" (٣٨/٧).

وتعقبه في "الضعيفة" (٩١/٤) بقوله: «لو قال: ضعيف جداً، لكان أقرب إلى لفظ أبي حاتم - ثم نقله - وهو ضعيف الحديث ذاهب الحديث، قال: هو كناية عن شدة الضعف».

وقد جاء بلفظ آخر مرفوعاً: «أبردوا بالطعام، فإنَّ الطعام الحار غير ذي بركة».
أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٠٩/٦) (رقم: ٦٢٠٩) من طريق عبد الله ابن يزيد البكري، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلاَّ عبد الله بن يزيد، تفرد به هشام».

وضعهما العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٦٤٦/١).
وأعله الهيثمي بما تقدَّم وكذا الألباني.

وقد صح عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه أنه قال: «لا يؤكل طعام حتى يذهب بخاره».

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٠/٧)، وصححه الألباني في "الإرواء" (٣٧/٧)، وفي "الصحيحة" (٦٧٧/١).

٢ - ابن عمر رضي الله عنه:

أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" [١٣٦/١ رقم: ٣٢٧] من طريق إسحاق بن كعب، عن عبد الصمد بن سليمان، عن خزيمة^(١) بن سويد، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر به.

وعزاه في "الكنز" (٢٤٩/١٥) لمسدد في مسنده.

وأعله الألباني بإسحاق بن كعب، ثم نقل عن المناوي قوله: «قال الذهبي:

(١) كذ فيه، وهو قزعة بن سويد.

« ضَعْفٌ »، عن عبد الصمد بن سليمان قال الدارقطني: « متروك »، عن قزعة بن سويد، قال أحمد: « مضطرب الحديث »، وأبو حاتم: « لا يحتج به »، عن عبد الله بن دينار غير قوي.

فكان الألباني لم يقف على إسناده في مسند الفردوس، بدليل أنه أحال إلى المختصر، ولم ينتبه إلى كون هذه الأسماء أسماء رجال الإسناد، وإلا لحكم عليه بأنه تالف مسلسل بالضعفاء والمتروكين. انظر: "الضعيفة" (٩٠/٤)، وضعفه في "ضعيف الجامع" (ص:٧).

٣ - أنس بن مالك رضي الله عنه:

قال: « كان رسول الله ﷺ يكره الكي، والطعام الحار، ويقول: عليكم بالبارد فإنه ذو بركة، ألا وإن الحار لا بركة فيه، وكانت له مكحلة يكتحل منها عند النوم ثلاثاً ثلاثاً ».

أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢٥٢/٨) حدثنا إبراهيم بن محمد، ثنا محمد بن المسيب، ثنا عبد الله بن خبيق، ثنا يوسف بن أسباط، عن العزمي، عن صفوان بن سليم، عن أنس به.

قال أبو نعيم: « غريب من حديث صفوان، لم نكتبه إلا من حديث يوسف ». وفيه العزمي، وهو متروك، ويوسف ضعيف، ولذا حكم عليه الألباني بأنه ضعيف جداً. انظر: "الضعيفة" (٤/رقم: ١٥٩٨).

٤ - أبو يحيى:

قال: قال رسول الله ﷺ: « أبردوا الطعام، فإنَّ الطعام الحار لا بركة فيه ». أخرجه مسدد في "مسنده" (٦٥/٣) (رقم: ٢٤٢١ - المطالب المسند): حدثنا قزعة بن سويد، ثنا عبد الله بن دينار، عن أبي يحيى به.

قال الألباني: « إنَّ أبا يحيى هذا الذي رواه عنه مسدد لم أعرفه ». "الضعيفة" (٩٠/٤).

وضعفه في "ضعيف الجامع" (ص:٧).

قلت: أبو يحيى جماعة من الصحابة لم يتبين لي من هو؟ لكن غالب رواية

عبد الله بن دينار عن التابعين، فإن كان صحابياً فلا يضر الجهل به، وإن كان تابعياً فلم أعرفه، وفي الإسناد قزعة بن سويد بن حجير، قال ابن حجر: «ضعيف».

"التقريب" (ص: ٨٠١).

فالإخلاصة: أن الحديث بهذا اللفظ لا يثبت.

وفي الباب في النهي عن الطعام الحار أحاديث:

حديث عائشة، وعبد الواحد بن معاوية بن خديج، وصهيب، وخولة بنت قيس، وأبي ذر - موقوفاً عليه - وجويرية، وبولا رضي الله عنهم.

انظر: "شعب الإيمان" للبيهقي (٩٣/٥ - ٩٤)، و"السنن الكبرى" (٢٨٠/٧)، و"الضعيفة" (٤/رقم: ١٦٥٤)، و"مجمع الزوائد" (٢٢/٥ - ٢٣)، و"كنز العمال" (٢٣٣/١٥)، و"المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" (٦٤٥/١ - ٦٤٦)، و"إتحاف السادة المتقين" [١١٦/٧].

ولعل الحاكم إنما أورده من جملة ما جاء في الباب على سبيل التعزيز؛ فلذا سكت عليه، وتابعه الذهبي، والله أعلم.

٨٨ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث جابر:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن ابن خثيم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي لا يقتدون بهدي ولا يستنون بسنتي، فمن صدّقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون حوضي، ومن لم يصدّقهم على كذبهم، ولم يُعَنِّهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم، وسيردون على حوضي، يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحمٌ نبت من سحت، النار أولى به، يا كعب بن عجرة الصومُ جنةٌ، والصدقة تطفى الخطيئة، والصلاة قربانٌ أو قال: بُرْهان». [١٢٧/٤]، ق: (٤/٦٢/ب)، م: (٤٠٤/ب)، ع: (٢/٢٧٤/أ).

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤/٤٢٢) أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني به نحوه، بزيادة: «يا كعب بن عجرة، الناس غاديان، فمُبْتَاع نفسه فمعتقها، أو قال: موبقها». وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه»^(٢). وسكت عليه الحاكم هنا؛ لكونه أخرجه شاهداً لحديث عبد الرحمن بن سمرة قبله.

(١) أي حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

(٢) وانظر تفريجه في شواهد الحديث الآتي بعده، وهو حديث صحيح.

٨٩ - قال الحاكم رحمه الله:

وقد روي قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لحم نبت من السحت»
عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أما حديث أبي بكر:

فحدثناه أبو عمرو بن السماك، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا قرّة
ابن حبيب، ثنا عبد الواحد بن زيد (عن) ^(١) أسلم الكوفي، عن مرة الطيب،
عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:
«مَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ مِنَ السَّحْتِ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ». [١٢٧/٤]، ق: (٤/٦٢/ب)،
م: (٤/٤٠٤/ب)، ع: (٢/٢٧٤/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو عمرو بن السماك:

تقدّم في الحديث (رقم: ٦٨).

٢ - جعفر بن محمد بن شاكر:

الصائغ، أبو محمد البغدادي، ثقة عارف بالحديث، من الحادية عشرة، مات في
آخر سنة تسع وسبعين (د). "التقريب" (ص: ٢٠١).

٣ - قرّة بن حبيب:

الغنوي أبو علي البصري، أصله من نيسابور، ثقة من التاسعة (خ). "التقريب"
(ص: ٨٠٠).

وأما قول ابن معين: «لا أعرفه» "تاريخ ابن طهمان" (ص: ٦٦)، فلا يضره،
فقد عرفه غيره ووثقه، وقد أنكر حديثه بأخرة، إلا أنه كان لا يحدث إلا من كتابه
بمحضور ابنه، فلم يضره التغير. انظر: "سؤالات البرذعي لأبي زرعة" [ص: ٥٧٥].

٤ - عبد الواحد بن زيد:

البصري أبو عبيدة.

روى عن: عبادة بن نسي، والحسن.

(١) في المطبوع: (بن)، وهو خطأ، والتصويب من النسخ الثلاث، وكتب الرجال.

روى عنه: أبو عبيدة الخداد، والطيايسي، وقرة بن حبيب، وغيرهم. انظر:
 "الجرح والتعديل" (٢٠/٦)، وعامة أهل الجرح والتعديل على ضعفه الشديد.
 قال ابن معين: «ليس بشيء». "الدوري" (٣٧٧/٢)، و"الدارمي" (ص: ١٤٨).
 وعند ابن محرز: «ضعيف». "معرفة الرجال" (٩٣/١)، (١٦٩/٢).
 وجمع بينهما ابن أبي خيثمة في روايته. انظر: "الجرح والتعديل" (٢٠/٦).
 وضعيف عند ابن معين يعني الضعف الشديد.
 وقال البخاري: «تركوه». "التاريخ الكبير" (٦٢/٦)، و"الضعفاء الصغیر"
 (ص: ٨٠).
 وقال النسائي: «متروك الحديث». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٠٨).
 وقال في "التمیيز": «ليس بثقة». "اللسان" (٨١/٤).
 وقال أبو داود: «ليس بشيء». "سؤالات الآجري" (٤٠٥/١).
 وقال الجوزجاني: «سوء المذهب، ليس من معادن الصدق». "الشجرة"
 (ص: ١٩٧).
 وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي في الحديث، ضعيف بمرة».
 وقال عمرو بن علي: «متروك الحديث». "الجرح والتعديل" (٢٠/٦).
 وقال يعقوب بن شيبة: «صالح متعبد، وأحسبه كان يقول بالقدر، وليس له
 علم بالحديث، وهو ضعيف، وقد دلس بشيء». "اللسان" (٨٠/٤ - ٨١).
 وقال ابن شاهين: «ليس بشيء». "تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين" (ص: ١٣٢).
 وأورده العقيلي في "الضعفاء" (٥٤/٣ - ٥٥)، والدارقطني في "الضعفاء
 والمتروكون" (ص: ٢٧٨)، والساجي وابن الجارود في الضعفاء كما في "اللسان"
 (٨١/٤).
 وأورده ابن حبان في "المجروحين" (١٥٤/٢ - ١٥٥) فقال: «كان ممن يقلب
 الأخبار من سوء حفظه وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك استحق الترك»^(١). اهـ.

(١) كذا نقله ابن حجر في "اللسان"، فلعله نقله بالمعنى، فإن الذي في المطبوع من "المجروحين":

قال ابن حجر: « ذكره أيضاً في "الثقات" (١٢٤/٧) فما أجاد، وقال: كنيته أبو عبيدة له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق، روى عنه أهل البصرة يُعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة، وفوقه ثقة، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار، فإنَّ سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات ». "اللسان" (٨١/٤).
فخلاصة حاله: أنه متروك الحديث، وحديث الباب عُذٌّ من مناكيره.

٥ - أسلم الكوفي:

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٠٨/٢) وقال: « روى عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، روى عنه عبد الواحد بن زيد ». « لا نعلم روى عنه غير عبد الواحد ». "البحر الزخار" (١٠٧/١).

وقال: « ليس بالمعروف ». "ذيل ميزان الاعتدال" (ص: ١٣٤).
وقال ابن القطان: « وأسلم الكوفي لا يُعرف بغير هذا، ولا يعرف روى عنه غير عبد الواحد هذا ». "بيان الوهم" (٤٠٥/١).
وأعلَّ عبد الحق حديث: « ملعون من ضار مسلماً » به وقال: « في إسناده أسلم الكوفي ». "الأحكام الوسطى" (٢٨٦/٦).
فتعقبه ابن القطان بتركه إعلال الحديث بعبد الواحد، فهو أولى. انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٤٠٥/١).

وقال العراقي: « روى عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر مرفوعاً: لا يدخل الجنة جسد غُذِيَ بحرام ». "ذيل الميزان" (ص: ١٣٤).
٦ - مرة الطيب^(١):

هو: مرة بن شراحيل الهمداني - بسكون الميم - أبو إسماعيل الكوفي هو الذي يقال له: مرة الطيب، ثقة عابد، من الثانية، مات سنة ست وسبعين، وقيل: بعد ذلك

« كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الاتقان فيما يروي، فكثر المناكير في روايته فبطل الاحتجاج به ».

(١) قيل له الطيب: لعبادته. انظر: "تاريخ الدوري" (٥٥٨/٢).

(ع). "التقريب" (ص: ٩٣٠).

قلت: لكنه يرسل، قال البزار: «ومرة فلم يدرك أبا بكر». "البحر الزخار" (١٠٨/١).

وتقدم عن ابن أبي حاتم والعراقي أن أسلماً يروي عن مرة عن زيد بن أرقم، فتبينت الواسطة، وقال البزار بعد ذكره حديثين لأسلم عن مرة عن زيد: «لا نعلم أحداً رواهما عن زيد بن أرقم عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد». "البحر الزخار" (١٠٧/١).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «مرة الهمداني عن عمر مرسل». "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٢٠٨).

قال العلائي: «وقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فيكون مرسلًا». "جامع التحصيل" (ص: ٢٧٦).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تفريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١١٢/٦ - ١١٣) (رقم: ٥٩٦١) عن محمد بن محمد التمار.

والبيهقي في "الشعب" (٥٦/٥) (رقم: ٥٧٦٠) من طريق الحسن بن علي بن سهل. وابن عدي في "الكامل" (١٩٣٦/٥) عن إبراهيم بن سعيد، ثلاثتهم عن قرة ابن حبيب، عن عبد الواحد بن زيد، عن أسلم الكوفي، عن مرة الطيب، عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر به نحوه. وفيه عند البيهقي قصة.

وأخرجه البزار في "مسنده" (١٠٥/١) (رقم: ٤٣)، والمروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (ص: ٩١ - ٩٢) (رقم: ٥٠)، وابن حبان في "المجروحين" (١٥٥/٢)، والبيهقي في "الشعب" (٥٦/٥) (رقم: ٥٧٥٩) عن أبي عبيدة الحداد.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٥/١) (رقم: ٧٩)، والمروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (ص: ٩٢) (رقم: ٥١) من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن عبد الواحد بن زيد به نحوه، (وفي الإسناد زيد بن أرقم).

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٤/١ - ٧٥) (رقم: ٧٨)، وابن عدي في "الكامل" (١٩٣٦/٥) عن يحيى بن معين، عن أبي عبيدة الخداد، عن عبد الواحد بن زيد، عن فرقد السبخي، عن مرة به نحوه. (وفي الإسناد زيد بن أرقم).

قلت: وهذا الاختلاف إنما هو من تخليط عبد الواحد، ومدار الحديث عليه، فلا يزيده هذا الاختلاف إلا وهناً.

قال البزار: « لا نعلم أحداً (رواه) عن زيد بن أرقم، عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد ».

قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، تفرّد به عبد الواحد بن زيد ».

قال المنذري: « رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط والبيهقي، وبعض أسانيدهم حسن ». "الترغيب والترهيب" (٥٥٣/٢).

قلت: وأتني له الحسن وفيه عبد الواحد بن زيد.

وقال الهيثمي: « رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، ورجال أبي يعلى ثقات، وفي بعضهم خلاف ». "المجمع" (٢٩٦/١٠).

قلت: بل في رجاله عبد الواحد بن زيد، وفرقد السبخي، وأسلم الكوفي.

والحديث أورده الحاكم في الشواهد، ولذا سكت عليه، ولا يصلح في باب الشواهد، وأورد قبله حديثين، أولهما حديث عبد الرحمن بن سمرة وحكم عليه، ثم قال: « وشاهده حديث جابر (الذي سبق برقم: ٨٨) ثم قال: وقد روي عن أبي بكر وعمر ».

فكأن الحاكم - والعلم عند الله - إنما جاء به للتعصيد ولذا قدّم له بقوله: « روي »، ولم يقل: « شاهده، أو يشهد له ».

١ - أما حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه:

فقال: قال رسول الله ﷺ: « أعاذك الله من أمراء يكونون بعدي، قال: وما هم ... »، وفيه: « يا عبد الرحمن، إنّ الله أبي عليّ أن يدخل الجنة لحماً نبت من سحت، فالتار أولى به ».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٢٦/٤ - ١٢٧) من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الرحمن به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

قلت: وليس كما قالوا، بل سعيد ضعيف، ويزداد ضعفاً إذا روى عن قتادة كما تقدّم^(١)، وقد خولف في ذلك، فقد أخرج البخاري (رقم: ٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧)، ومسلم (رقم: ١٦٥٢)، وغيرهما من طرق عن الحسن، عن عبد الرحمن قال: قال رسول الله ﷺ: « يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإِنَّك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها ... »، الحديث.

فحديث سعيد هذا خطأ، حمل فيه متناً آخر لهذا الإسناد، والصواب فيه حديث جابر الآتي، والله أعلم.

٢ - حديث جابر رضي الله عنه:

أنَّ النبي ﷺ قال: « أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء ... »، وفيه: « يا كعب بن عجرة، إِنَّه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت، النار أولى به ... »، الحديث.

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٤٥/١١) (رقم: ٢٠٧١٩)، وعنه أحمد في "المسند" (٣٢١/٣)، وعبد بن حميد (ص: ٣٤٥) (رقم: ١١٣٨)، والبخاري (١٦٠٩/٢) - (الكشف)، وأبو يعلى (١٩٩٥/٢) مختصراً بدون الشاهد، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٧٥/٣) (رقم: ١٣٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٩/٥) (رقم: ١٧٢٣) مطولاً، والحاكم في "المستدرک" (٧٩/١)، (٤٧٩/٣ - ٤٨٠) (٢) بدون الشاهد، (١٢٧/٤، ٤٢١) تاماً، والخطابي في "العزلة" (ص: ٢٢٦ - ٢٢٧).

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٦/٥) (رقم: ٥٧٦١).

وأخرجه الدارمي (٢/رقم: ٢٦٧٤) من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن جابر به.

(١) في الحديث (رقم: ٣٦).

(٢) وسكت عليه الحاكم والنهي في الموضعين، وهما عند الأخ عبد الله المطرني في رسالته (برقم: ٥، ٢١٣).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد والبخاري، وزاد: لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت، النار أولى به، ورجاهما رجال الصحيح». "المجمع" (٢٥٠/٥).
قلت: وهذه الزيادة ثابتة عند أحمد.

قال المنذري: «رواه أحمد والبخاري، ورواهما محتج بهما في الصحيح، ورواه ابن حبان في صحيحه». "الترغيب والترهيب" (١٥٠/٣ ط المنيرية).
وصححه الشيخ أحمد شاكر. انظر: "جامع الترمذي" (٥١٤، ٥١٥).

وقد جاء من حديث كعب بن عجرة:

أخرجه الترمذي كتاب: الصلاة، باب: ما ذكر في فضل الصلاة (رقم: ٦١٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٢١٢، ٢٩٨، ٣٠٩)، وفي "الأوسط" (٣/رقم: ٢٧٣٠)، و"الصغير" (١/٢٢٤ - ٢٢٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥٧/٥) (رقم: ٥٧٦٢)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣٠٣/٢) من طرق عن كعب بن عجرة تاماً.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى، وأيوب بن عائذ يضعف... وسألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله واستغربه جداً».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر بن بشير إلا عبد الملك، تفرد به معتمر».

قلت: قد جاء من عدة طرق عن كعب، ولذا صححه الشيخ أحمد شاكر بحديث جابر المتقدم. انظر: "حاشية سنن الترمذي" (٥١٥/٢).

٣ - حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

قال: «من نبت لحمه من السحت فإلى النار».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٢٧/٤): أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، أنبأنا يزيد بن عبد الملك، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد، عن عمر به قوله^(١).

(١) كذا في المطبوع، و(ق)، و(م)، و(ع) موقوفاً عليه.

وسكت عليه الحاكم والذهبي.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٣/١) (رقم: ٨٧) عن محمد بن الفضل السقطي.

وابن عدي في "الكامل" (٢٧١٦/٧) من طريق علي بن حرب، كلاهما عن عبد العزيز الأويسي به مرفوعاً بآتم منه.

ومداره على يزيد بن عبد الملك النوفلي، قال أحمد: «عنده مناكير»، وقال ابن معين: «ما كان به بأس»، وفي رواية: «ليس حديثه بذلك»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وعده ابن عدي من مناكيره، وقال: «عامة ما يرويه غير محفوظ».

قال الهيثمي: «متروك، ضعفه جمهور الأئمة، ونقل عن ابن معين في رواية: لا بأس به، وضعفه في أخرى». "المجمع" (٩٤/٤).

٤ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعان بياطل ليدحض بياطله حقاً، فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله ...»، وفي آخره: «ومن أكل درهم ربا فهو ثلاث وثلاثين زنية، ومن نبت لحمه من سحت فالتار أولى به» لفظ الطبراني في "الكبير" من حديث طويل.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/١٢١٦) من طريق أبي محمد الجزري هو حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

قال الهيثمي: «فيه أبو محمد الجزري حمزة، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح». "المجمع" (٢١٥/٥).

قال ابن حجر: «متروك متهم بالوضع». "التقريب" (ص: ٢٧١).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/١١٥٤٤) من طريق حنش بن قيس، عن عكرمة به مختصراً.

قال الهيثمي: «فيه حنش بن قيس وهو متروك». "المجمع" (٢٩٦/١٠).

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧٦/٦) ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق إبراهيم بن عبد الله المخرمي، عن محمد بن بكار، عن إبراهيم بن زياد القرشي، عن خصيف، عن عكرمة به نحوه.

قلت: وفيه خُصيف، وهو ابن عبد الرحمن الجزري، قال ابن حجر: « صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء ». "التقريب" (ص: ٢٩٧).

والراوي عنه: إبراهيم بن زياد، قال ابن معين: « لا أعرفه ». "رواية ابن طهمان" (ص: ١٠٠).

وقال البخاري: « لا يصح إسناده »، وقال الذهبي: « لا يُعرف من ذا ». "الميزان" (٣٢/١).

وقال الخطيب: « في حديثه نكرة ». "تاريخ بغداد" (٧٦/٦)، ثم أورد له هذا الحديث، وبه أعلمه ابن الجوزي في "العلل المتناهية"، وقال الذهبي: « ليس بعمدة ». "تلخيص العلل" (ص: ٢٧١).

وفيه كذلك: إبراهيم بن عبد الله المخرمي، قال الإسماعيلي: « صدوق »، وقال الدارقطني: « ليس بثقة، حدث عن الثقات بأحاديث باطلة ». ثم قال في حديث من طريقه: « هذا باطل ». "الميزان" (٤١/١).

وقال الذهبي: « ليس بثقة ». "تلخيص العلل" (ص: ٢٧١).

قلت: وأعلمه الألباني بخصيف وابن زياد، ولم يذكر المخرمي هذا، وهو أضعف من في الإسناد، بل هو علة هذا الحديث.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢١١/٣) (رقم: ٢٩٤٤)، و"الصغير" (٨٢/١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٤٨/٥)، وفي "تاريخ أصبهان" (٢٨٤/١)، وابن حبان في "المجروحين" (٣٢٨/١) من طريق سعيد بن رحمة، عن محمد بن حمير، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عكرمة به مختصراً.

قال الطبراني: « لم يروه عن إبراهيم إلا محمد، ولا عن محمد بن حمير إلا سعيد ».

وقال أبو نعيم: « غريب من حديث إبراهيم، تفرد به محمد بن حمير ». اهـ.

قلت: بل المتفرد به هو سعيد كما قال الطبراني.

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه سعيد بن رحمة، وهو ضعيف ». "المجمع" (١٢٠/٤).

وقال ابن حبان: « يروي عن محمد بن حمير ما لا يُتابع عليه ... لا يجوز

الاحتجاج به لمخالفة الأثبات في الروايات»، ثم ساق له هذا الحديث. "المجروحين" (٣٢٨/١).

ومتابعة ابن أبي عتبة ومحمد بن حمير لخصيف وابن زياد لا تفيدهما، وذلك لضعف الطريق إليهما، وأيضاً ضعف الطريق لخصيف وابن زياد وهو ضعف شديد، وقد قوّاه الألباني في "الصحيحة" (١٧/٣ - ١٩) بهذين الطريقين، وقد علمت ما فيهما، والخلاصة أن حديث ابن عباس هذا حديث ضعيف.

وفي الباب:

١ - عن حذيفة. ٢ - عقبة بن عامر.

انظر: "المجمع" (٢٩٦/١٠)، و"شعب الإيمان" (٥٥/٥).

والخلاصة: أن الحديث صح من غير طريق أبي بكر رضي الله عنه^(١). انظر: "الضعيفة" (٢٩٣/٤).

(١) وقد ذكر الألباني حديث أبي بكر في ضمن ما ذكر من الشواهد وقد علمت ما فيه، والله أعلم.

٩٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا (زيد)^(١) بن المبارك الصنعاني، ثنا محمد بن سليمان ابن مسمول، ثنا القاسم بن مخول (البهزي)^(٢) سمع أباه يقول: «قلت: يا رسول الله، الإبل نلقاها وبها اللبن وهي مصراة^(٣) ونحن محتاجون؟ فقال: ناد صاحب الإبل ثلاثاً، فإن جاء وإلاً فاحلب، واحتلب، واحلب ثم صرّ ببق اللبن لدواعيه^(٤)». [١٣٤/٤]، ق: (٦٦/٤)، م: (٤٠٦/ب)، ع: (٢٧٧/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني:

هو: محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني.

سمع إسحاق الدبري جملة صالحة، وحدث بمكة.

روى عنه الحاكم في "المستدرک". "تاريخ الإسلام" (وفيات ٣٨١ - ٤٠٠ هـ).

وهو يروي عن إسحاق الدبري كما عند الحاكم (١٨/٤)، وقد أكثر عنه فقد

روى مائة وتسع روايات. انظر: "الحاكم النيسابوري وكتابه" (ص: ١٠١). والبيهقي في

"الشعب" (٣/٢)، وفي "فضائل الأوقات" (رقم: ١٤٩)

وله ذكر في "تاريخ صنعاء" (ص: ٤٦٦، ٤٧٨، ٤٨٥).

٢ - علي بن المبارك الصنعاني:

لم أقف له على ترجمة، وذكره المزي في ترجمة خاله الآتي زيد، وقال: روى

عنه: علي بن محمد بن عبد الله بن المبارك الصنعاني.

(١) في المطبوع، و(م)، و(ع) «يزيد»، والصواب ما أثبت، كما في كتب الرجال.

(٢) في المطبوع والنسخ الخطية الثلاث: «النهدي»، والصواب ما أثبت كما في كتب الرجال.

(٣) أي: حُبس لبنها في ضرعها. انظر: "النهاية" (٢٧/٣).

(٤) أي: أبق من الضرع قليلاً من اللبن ولا تستوعبه كله، فإن الذي تبقى فيه يدعو ما وراءه من اللبن

فينزله، وإذا استقصي كل ما في الضرع أبطأ درّه على حاله. "النهاية" (١٢٠/٢).

وورد له ذكر في "تاريخ صنعاء" (ص: ٨٧، ٢٩٤، ٤٠٠).

٣ - زيد بن المبارك:

اليمني الصنعاني، سكن الرملة، وهو خال علي بن المبارك الصنعاني.

روى عن: سفيان بن عيينة، ومحمد بن سليمان بن مسمول، ومروان بن معاوية الفزاري، وغيرهم.

روى عنه: عباس بن عبد العظيم العبدي، وابن أخته علي بن محمد بن عبد الله ابن المبارك الصنعاني، وموسى بن سهل، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٠٤/١٠ - ١٠٥).

قال عباس بن عبد العظيم: « رأيت ثلاثة جعلتهم حجة فيما بيني وبين الله: أحمد بن حنبل، وزيد بن المبارك، وصدقة بن الفضل ». "سؤالات السلمي للدارقطني" (ص: ١٨٥ - ١٨٦ ط - آتش).

وقال: « حدثني زيد بن المبارك، ونعم الزيد، ما علمت كان ».

وقال أبو حاتم: « أدركته ولم أكتب عنه، ولم يكن يحدث، وهو صدوق ». "الجرح والتعديل" (٥٧٣/٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥١/٨) وقال: « كان من العباد ».

وقال صاحبه أحمد بن سليمان: « ما رأيت أفضل من أربعة »، وذكره. انظر: "تاريخ مدينة صنعاء" (ص: ٣٤٥).

وقال الذهبي: « حسن الحديث ». "الكاشف" (٢٦٨/١).

وقال ابن حجر: « صدوق عابد، من العاشرة د ». "التقريب" (ص: ٣٥٦).

٤ - محمد بن سليمان بن مسمول:

المكي المخزومي.

روى عن نافع مولى ابن عمر، وحزام بن هشام، والقاسم بن مخول، وغيرهم.

روى عنه: سحيم محمد بن القاسم بن فضيل، ومحمد بن عباد المكي.

انظر: "الجرح والتعديل" (٢٦٧/٧)، و"الثقات" (٤٣٩/٧).

عامة أهل الحديث على ضعفه، ولم يوثقه إلا ابن شاهين، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"، ثم ذكره في "المجروحين".

ومن ضعفه الحميدي، كان يتكلم فيه، وقال البخاري: «منكر». انظر: "التاريخ الكبير" (٩٧/١)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ١٠٥)، وضعفه أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٦٧/٧)، والنسائي في "الضعفاء والمتروكين" (ص: ٢٣١).

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يُتابع عليه في إسناده ومتنه». "الكامل" (٢٢١٤/٦).

وقال ابن حزم: «هالك». "المحلى" (٤٣٤/٩)، ونقل ابن حجر عنه أنه قال: «منكر الحديث». انظر: "اللسان" (١٨٦/٥).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٦٩/٤)، وكذا الساجي والدولابي وابن الجارود. انظر: "اللسان" (١٨٦/٥).

وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ص: ٢٩٨)، ونقل عن ابن معين أنه قال: «ثقة». وانظر: (ص: ٢٩٧) بداية نقله عن ابن معين.

قال ابن حجر: «وزعم (أي ابن شاهين) أن يحيى بن معين وثقه». "اللسان" (١٨٦/٥) فكأن الحافظ لا يثبت ذلك؛ لأنه ليس لابن معين فيه كلام في الكتب المشهورة، والله أعلم.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٣٩/٧) ثم أعاد ذكره في "المجروحين" (٢٦٠/٢)، وقال: «كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

وقال الذهبي: «ضعفه». "المغني" (٥٨٨/٢)، وفي "الديوان" (ص: ٣٥٤): «ضعفه غير واحد».

وصح له الحاكم في "مستدركه" (٩٨/٤، ١٥٩)، وتعقبه الذهبي فيهما.

٥ - القاسم بن مخول:

ابن يزيد البهزي، يروي عن أبيه، روى عنه محمد بن مسمول.

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٦٥/٧ - ١٦٦)، وابن أبي حاتم في

"الجرح والتعديل" (١٢٢/٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يرو عنه إلا ابن مسمول، وذكره ابن حبان في التابعين من "ثقافته" (٣٠٦/٥) على عادته في توثيق المجهولين.

٦ - مخول بن يزيد:

السلمي البهزي.

قال أبو حاتم: «له صحبة ... فيما رواه محمد بن سليمان المسمولي، عن القاسم بن مخول، عن أبيه». "الجرح والتعديل" (٣٩٨/٨).

وقال ابن عبد البر: «أحاديثه تدور على محمد بن سليمان بن مسمول المكي». "الاستيعاب" (١٤٦٧/٤)، وتابعه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٣٥٢/٤).

وقال ابن السكن: «ليس لمخول رواية بغير هذا الإسناد». "الإصابة" (٣٧٣/٣).

قلت: وهو إسناد ضعيف، ويمثله لا تثبت للرجل صحبة.

وقال ابن حبان: «له صحبة». وأورده في الصحابة من "الثقات" (٤٠١/٣)، وذلك بناء على صحة الإسناد عنده كما تقدم.

وأورده في الصحابة: ابن قانع في معجمه (٣/رقم: ١٠٨٢)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٥/رقم: ٢٨١٠).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٢٧/٢) (رقم: ١٥٦٥)، وفي "المفاريذ" (ص: ٧٧ - ٧٨)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٩٦/١٣ - ١٩٧) (رقم: ٥٨٨٢)، ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٣٥٣/٤).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٢٢/٢٠ - ٣٢٣) (رقم: ٧٦٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/رقم: ٦٣١٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١١٥/٣) - (١١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٦٠/٩) مختصراً من طرق عن محمد بن سليمان بن مسمول به تاماً بطوله.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٩٦/٧) (رقم: ٧٥٤٢)، وابن أبي الدنيا في "العزلة والتفرد" (ص: ١٤٩ - ١٥٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٩/٨ - ٣٠) من طرق عن محمد بن سليمان بن مسمول به نحوه مختصراً.

وأخرجه ابن السكن كما في "الإصابة" (٣٧٣/٣).

قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن مخول البهزي إلا بهذا الإسناد، تفرد به الشاذكوني ».

قلت: بل المتفرد به هو محمد بن سليمان بن مسمول، والشاذكوني متابع.

وقال الهيثمي: « رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف ». "المجمع" (١٦٨/٤).

وقال أيضاً: « رواه أبو يعلى، والطبراني باختصار في الأوسط، وفي إسناد أبي يعلى محمد بن سليمان بن مسمول، وفي إسناد الطبراني سليمان بن داود الشاذكوني، وهو ضعيف ». "المجمع" (٣٠٨/٧).

قلت: بل الشاذكوني متروك، لكنه هنا قد تابعه الجهم الغفير.

قال ابن حجر: « وابن مسمول^(١) بالمهمل: ضعيف ». "الإصابة" (٣٧٣/٣).

وهذا الحديث قد أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٥٩/٤) أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا علي بن المبارك الصنعاني، ثنا زيد بن المبارك، ثنا محمد بن سليمان بن مسمول، ثنا القاسم بن مخول النهدي، [عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما]^(٢): سمع أباه يقول: « قلت: يا رسول الله، أوصني، قال: أقم الصلاة، وأدّ الزكاة، وصم رمضان، وحج البيت واعتمر، وبر والديك، وصل رحمك، وأقر الضيف، وأمر بالمعروف، وانه عن المنكر، وزل مع الحق حيث زال ».

قال الحاكم: « صحيح الإسناد بشيوخ اليمن ولم يخرجاه ».

قلت: ولا شك أن هذا هو حديث مخول حديث الباب الذي أورد الحاكم بعضه، وفي هذا الموضع أورد آخره، ولعل قوله فيه: [عن علي بن عبد الله بن عباس

(١) في المطبوع: « سمرأل ».

(٢) كذا في المطبوع وفي "الإتحاف" (٦٤٠/٧)، فلعله هكذا وقع في أصل "المستدرک".

رضي الله عنهما] مقحم من أحد النساخ أو أنه وهم من الحاكم، والكلام بدون هذه الجملة تام والله أعلم.

وقد تعقب الذهبي الحاكم فقال: «قلت: ابن مسمول ضعيف».

ولعل الذهبي سكت هنا مع علمه بضعف مسمول، إما لأنه لم ينشط - وهذا الأقرب - أو لأنه اكتفى بما تقدم قبل ذلك (٩٨/٤) والمكان قريب، والله أعلم.

وقد أورد الحاكم قبل ثلاثة أحاديث من حديث الباب، حديث أبي سعيد رضي الله عنه بمعنى حديث الباب وهو شاهد لحديث مخول، ثم أورد عدداً من الأحاديث في إباحة الأكل والشرب للجائع من حديقة الغير أو من ماشيته.

١ - وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا أتيت على راع فناده ثلاث مرات، فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان فناد صاحب البستان ثلاث مرات، فإن أجابك وإلا فكل من غير أن تفسد».

أخرجه أحمد في "المسند" (١٧/رقم: ١١١٥٩)، وابن ماجه كتاب: التجارات، باب: من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه (رقم: ٢٣٠٠)، وأبو يعلى (٢/رقم: ١٢٣٩، ١٢٨٢)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٨٧/١٢) (رقم: ٥٢٨١).

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٣٢/٤) - واللفظ له -، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٩/٩ - ٣٦٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩٩/٣)، (٢٠٣/٦ - ٢٠٤) من طرق عن يزيد بن هارون، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وسكت عليه الذهبي.

وأعله البيهقي بتفرد الجريري به وهو وإن كان ثقة إلا أنه اختلط، وسماع يزيد منه مختلف فيه، والأظهر أنه في بداية التغير.

قلت: وقد أخرج مسلم عن الجريري أحاديث. انظر: "الكواكب النيرات" (ص: ١٧٨ - ١٨٩).

ومع ذا فقد توبع، تابعه:

١ - حماد بن سلمة عند أحمد (١٧/رقم: ١١٠٤٥)، ورواية حماد بن سلمة عن سعيد قبل الاختلاط. انظر: "الكواكب النيرات" (ص: ١٨٣، ١٨٦).

٢ - علي بن عاصم، عند أحمد في "المسند" (١٨/رقم: ١١٨١٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٤٠)، وفي "المشكل" [٢٥٣/٧] [٢٨٢٤].
وعلي بن عاصم هو الواسطي، قال فيه ابن حجر: « صدوق مخطئ ويصر ». "التقريب" (ص: ٦٩٩).

قلت: وهذا مما لم يخطئ فيه.

فالحديث صحيح إن شاء الله.

٢ - ويشهد له حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: « إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب، فإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثاً، فإن أجابه فليستأذنه، وإلا فليحتلب وليشرب، ولا يحمل ». «

أخرجه أبو داود كتاب: الجهاد، باب: في ابن السبيل يأكل من التمر ويشرب من اللبن إذا مرَّ به (رقم: ٢٦١٩)، - واللفظ له - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٩/٩).

والترمذي كتاب: البيوع، باب: ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب (رقم: ١٢٩٦) من طريق عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به نحوه.
قال الترمذي: « حديث حسن غريب ... وقال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة، وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة ». «

قال البيهقي: « أحاديث الحسن عن سمرة لا يُثبتها بعض الحفاظ، وبزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة الذي قد ذكر فيه السماع ». «

وقد تعقبه ابن التركماني في "الجواهر النقي" (٥/٢٨٨) بتصحيح ابن المديني والبخاري والترمذي وشعبة لها.

قال ابن حجر: « إسناد صحيح إلى الحسن، فمن صحح سماعه من سمرة صححه، ومن لا أعله بالانقطاع ». "الفتح" (٥/١٠٨).

قال العلائي: « قال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون هي كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع »، ثم ذكر حديثاً في المسند فيه سماعه له، وقال: « هذا يقتضي سماعه من سمرة بغير حديث العقيقة ». انظر: "جامع التحصيل" (ص: ١٦٥ - ١٦٦).

كتاب البر والصلة

٩١ - قال الحاكم رحمه الله:

ثم وجدنا لهذا الحديث^(١) شواهد، فمنها:

ما حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن منصور، عن عبيد^(٢) بن علي، عن خدّاش (بن)^(٣) سلامة - رجل من الصحابة - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أوصي امرأ بأمه أوصي امرأ بأمه، وأوصي امرأ بأبيه، أوصي امرأ بمولاه الذي يليه، وإن كان فيه عليه أذى يؤذيه».

[١٥٠/٤]، ق: (٧٤/٤ ب)، م: (٤١٠/ب)، ع: (٢٨٢/٢ أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧٨).

٢ - محمد بن أحمد بن النضر:

ابن عبد الله بن مصعب، أبو بكر المعني ابن بنت معاوية بن عمرو الأزدي. سمع: جدّه معاوية بن عمرو، وأبا غسان مالك بن إسماعيل، وعبد الله بن سلمة القعني.

روى عنه: يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو عمرو بن السماك، والنجاد، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم.

قال عبد الله بن أحمد، ومحمد بن عبدوس: «ثقة، لا بأس به».

وقد توفي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٣٦٤/١).

٣ - معاوية بن عمرو:

ابن المهلب بن عمرو الأزدي، المعني - بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون

(١) حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه، وسيأتي في الشواهد.

(٢) في (م): «عبيد الله».

(٣) كذا في المطبوع، و(م)، وفي (ق)، و(ع): «أي»، وعلى هذا أغلب العلماء وأكثر الروايات كما سيأتي.

- أبو عمرو البغدادي، ويُعرف بابن الكرماني، ثقة، من صغار التاسعة، مات سنة أربع عشرة على الصحيح، وله ست وثمانون سنة (ع). "التقريب" (ص: ٩٥٦).

٤ - زائدة:

ابن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، من السابعة، مات سنة ستين وقيل بعدها (ع). "التقريب" (ص: ٣٣٣).

٤ - منصور:

ابن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلّس من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة (ع). "التقريب" (ص: ٩٧٣). قلت: وقد أورده الجوزجاني في "أحوال الرجال" (رقم: ١٠٣) لتشيعه، وقد علّم حط الجوزجاني على أهل الكوفة.

٥ - عبيد بن علي:

هو عبيد الله بن علي بن عُرفطة السلمي، ويُقال له: عبيد بن علي. روى عن: خدّاش أبي سلامة، وقيل: عن عبيد الله بن علي، عن عُرفطة السلمي، عن خدّاش أبي سلامة.

روى عنه: منصور بن المعتمر. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٣/١٩ - ١٢٤).

قال الذهبي: « ما روى عنه سوى منصور بن المعتمر ». "الميزان" (٤١١/٣).

وقال: « مجهول ». "الكاشف" (٢٠٢/٢).

وقال ابن حجر: « مجهول من الرابعة ق ». "التقريب" (ص: ٦٤٣).

٦ - خدّاش أبي سلامة:

وعلى ذلك أغلب العلماء وأكثر الروايات كما سيأتي. ويقال: خدّاش بن أبي سلامة، ويُقال: خدّاش بن أبي سلمة، ويقال: خدّاش بن سلامة، ويُقال: خراش - بالراء - ويُقال: السلامي أبو سلامة الكوفي.

قال البخاري: « لم يتبيّن سماعه من النبي ﷺ ». "التاريخ الكبير" (٢٢٠/٣).

وأثبت له الصحبة ابن حبان في "ثقاته" (١٠٧/٣، ١١٣)، وذكره في الصحابة

أبو نعيم (٢/رقم: ٨٥٦)، وابن عبد البر (٢/٦٣٤)، وابن الأثير (١/٦٠٠ - ٦٠١)، وابن حجر (١/٤١٩ - ٤٢٠)، وانظر: "تهذيب الكمال" (٨/٢٣١)، و"الجرح والتعديل" (٣/٣٩٠).

إسناد المصنف: ضعيف جدًا.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٢٢٠) عن موسى بن حزام، عن أبي أسامة، عن زائدة^(١)، به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/٣١١)، - ومن طريقه ابن الجوزي في "البر والصلة" (ص: ٦٤ - ٦٥)، -، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٢١٩)، والدولابي في "الكنى" (١/٣٧)، والدوري في "تاريخه" (٣/٤٤٢) من طرق عن سفيان الثوري، عن منصور، عن عبيد بن علي، عن أبي سلامة به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/رقم: ٤١٨٥)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٢/رقم: ٢٥٣١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢١٨) عن منصور، عن عبيد الله بن علي، عن خدّاش أبي سلامة به.

وجاء عند البخاري: خدّاش بن أبي سلامة.

قال المحقق بهامش الأصل: « كذا وقع هنا بخط الشيخ وصوابه خدّاش أبو سلامة، وكذا هو في بعض النسخ، وكذا ذكره ابن الجارود، وقال أبو حاتم: خدّاش ابن سلامة أبو سلامة ».

قلت: وكذا جاء كما تقدّم عن جرير وهذا هو الصواب عنه.

وأخرج الطبراني في "الكبير" (٤/رقم: ٤١٨٧)، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٢/رقم: ٢٥٣٤) من طريق جبارة بن المغلس، عن عبدة بن حميد، عن منصور، عن عبيد الله^(٢) بن علي بن عرفة، عن أبي سلامة به.

(١) قال ابن قانع: « رواه زائدة عن منصور فقال: خراش بالراء ». "الإصابة" (١/٤١٩). قلت: حرف الحاء ساقط من المطبوع من "معجمه"، قبله بقية حرف الحاء، وكذلك سقط حرف الدال والذال وأول حرف الراء، وأشار المحقق إلى أنه ساقط في الأصل الذي اعتمده. انظر: "المعجم" (١/٢١١)، (٢١٥).

(٢) عند الطبراني: « عبد الله »، وهو خطأ طباعي.

وقد اختلف في إسناده على منصور:

فقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢١٨/٥) (رقم: ٢٥٤٠)، وعنه ابن ماجه في "سننه" كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (رقم: ٣٦٥٧)، ومن طريق ابن أبي شيبة الطبراني في "الكبير" (٤/رقم: ٤١٨٦)، ومن طريقه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٣٢/٨) عن شريك، عن منصور، عن عبيد الله بن علي، عن أبي^(١) سلامة السلمي^(٢) به.

وخالف يحيى الحماني أبو بكر بن أبي شيبة، فرواه عن شريك، عن منصور، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة السلمي، عن خدش أبي سلامة به. وخالف الجماعة كذلك: شيان وأبو عوانة.

فقد أخرج البخاري في "التاريخ الكبير" (٢١٩/٣)، ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/رقم: ٢٤٨٣)، والدولابي في "الكنى" (٣٧/١)، (٧٢) عن آدم، عن شيان، عن منصور، عن عبيد الله بن علي، عن عرفطة السلمي^(٣)، عن خدش أبي سلامة به. وأخرج الطبراني في "الكبير" (٤/رقم: ٤١٨٤)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٦٠٠/١ - ٦٠١) من طريق أبي مسلم الكشي، عن شيان، عن منصور به.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/٢٤٤٩)، وأبو نعيم في "معرفه الصحابة" (٢/رقم: ٢٥٣٠)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٨/٢٣١ - ٢٣٢) عن أبي مسلم الكشي به، لكن عندهم (ابن عرفطة) بدل (عن عرفطة).

بل قال أبو نعيم: «رواه جرير عن منصور مثله»، مما يؤكد أنه هكذا وقع عنده، وفي الأوسط نبّه المحقق إلى أنه هكذا فيه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/٣١١) عن حسين بن محمد، عن شيان به، وفيه: (ابن عرفطة) وكذا في "أطراف المسند" لابن حجر (١١/٧).

ومع ذا، فقد قال أبو حاتم: «أدخل شيان بين عبيد الله وأبي سلامة: عرفطة».

(١) عند ابن ماجه: «بن»، وهو خطأ.

(٢) عند ابن أبي شيبة: «السلمي»، وهو خطأ.

(٣) في الموضع الأول من الكنى جاء: «بن عرفطة»، بدل «عن عرفطة».

"الجرح والتعديل" (٢٩٠/٣)، وكذا قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤٤٤/٢)، فلعلهما قصدا بعض الطرق عنه، والله أعلم.

طريق أبي عوانة:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢١٩/٣) عن مسدد.

وأبو نعيم في "المعرفة" (٢/رقم: ٢٥٣٢) من طريق إبراهيم بن إسحاق.

والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩/٤ - ١٨٠) من طريق عثمان^(١) بن عمر الضبي، كلاهما عن مسدد، عن أبي عوانة، عن علي بن عبيد الله عن عرفطة، عن خدش أبي سلامة به.

وأخرج أبو نعيم في "المعرفة" (٢/رقم: ٢٥٣٣) من طريق الحسن بن سفيان، عن أبي كامل، عن أبي عوانة به.

وأخرج أحمد في "المسند" (٣١١/٤) عن عفان، عن أبي عوانة، عن منصور، عن عبيد الله بن عرفطة السلمي (كذا عنده).

وأخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٦٠١/١) من طريق أحمد عن عفان، عن أبي عوانة، عن منصور، عن عبيد الله بن علي عن عرفطة به.

وأخرج البيهقي في "الشعب" (٦/رقم: ٧٨٤١) من طريق المعلى بن مهدي، عن أبي عوانة، عن منصور، عن عبيد الله بن علي بن عرفطة، عن خراش أبي سلام^(٢).

قال البيهقي: «تابعه عفان، عن أبي عوانة، وقال مسدد: عن أبي عوانة، عن علي بن عبيد الله بن عرفطة».

فهذا يدل على أن ما وقع في "أسد الغابة" من قوله: (عن عرفطة) خطأ، والصواب: (ابن عرفطة).

فظهر بذلك أن الحديث عن أبي عوانة، عن منصور، عن عبيد الله بن علي،

(١) عند البيهقي: (بن عرفطة)، فلعله خطأ طباعي.

(٢) كذا في المطبوع، وهو مخالف لكل الروايات عن أبي عوانة فعند الجميع عنه: (خدش أبي سلامة).

عن عرفطة، وانقلب على مسدد فقال: علي بن عبيد الله.
وأخرج الدولابي في "الكنى" (٧٢/١) من طريق محمد بن عيسى، عن أبي
عوانة، عن منصور، عن علي بن عبيد الله، عن خدش أبي النضر.
قال الدولابي: «هكذا قال: علي بن عبيد الله عن خدش أبي النضر، ولم
يذكر بينهما عرفطة، وقال: عن خدش أبي النضر، ولم يقل: عن خدش أبي سلامة».
وذكر أبو نعيم في "المعرفة" (٩٩٣/٤) أنَّ قيساً رواه عن منصور، عن علي بن
عبد الله بن قرظة، عن خدش، قال: «وهو وهم».
فتبين من ذلك أنَّ غالب الرواة يروونه عن منصور، عن عبيد الله بن علي عن
خدش أبي سلامة.
قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن خدش إلا بهذا الإسناد تفرد به
منصور».

وقال ابن السكن: «مختلف في إسناده» . "الإصابة" (٤١٩/١).
وهذا الحديث أورده الحاكم في الشواهد، وقد أورد قبله الحديث الأصل في
الباب، وهو حديث معاوية بن حيدة القشيري، وحكم عليه، ثم أورد بعده حديث
عائشة - وسيأتي بعده - ثم حديث أبي رمثة، وأيضاً سيأتي، فكلاهما عندي، فسكوته
والذهبي عليه إنما هو لكونه في الشواهد.
١ - أما حديث معاوية بن حيدة:

قال: «قلت: يا رسول الله ﷺ من أبر؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أمك،
قلت: ثم من؟ قال: أبك، قلت: يا رسول الله ﷺ من أبر؟ قال: ثم الأقرب فالأقرب».
أخرجه أبو داود كتاب: الأدب، باب: في بر الوالدين (رقم: ١٥٣٩)،
والترمذي كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (رقم: ١٨٩٧)، والبخاري
في "الأدب المفرد" (رقم: ٣)، أحمد في "المسند" (٥، ٣/٥)، وابن المبارك في "البر
والصلة" (ص: ٥) (رقم: ٤)، والحاكم في "المستدرک" (٦٤٢/٣)، (١٥٠/٤)، ومعمر
في "الجامع" (١٣٢٩/١١) (رقم: ٢٠١٢١ - المصنف لعبد الرزاق)، وهناد في "الزهد"
[٩٦٥]، والطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٩٥٧ - ٥٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى"

(١٧٩/٤)، وفي "الشعب" (١٨٠/٦) (رقم: ٧٨٣٩، ٧٨٤٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" [٢٧٠/٢]، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٦٥/٣ - ٢٦٦)، (٣٧٥/١٠ - ٣٧٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/١٣) (رقم: ٣٤١٧)، وابن الجوزي في "البر والصلة" (ص: ٦٣ - ٦٤) من طرق عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه على شرطهما في حكيمة بن معاوية عن أبيه عن جده »، ووافقه الذهبي.

ونسخة بهز عن أبيه عن جده، الراجح فيها الحسن، والله أعلم.

وقد حسنه الألباني في "صحيح الأدب المفرد" (ص: ٣٤).

وقد جاء الحديث من طرق أخرى:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" ق: (٤/٧٤/ب) ^(١) قال: وقد روى عنه (حكيم) أبو قزعة الباهلي، حدثناه دعلج بن أحمد السجزي، ثنا عبد العزيز بن معاوية، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، حدثني عبيد الله بن الوازع وحماد بن سلمة، عن أبي قزعة سويد بن حجر الباهلي، عن حكيم بن معاوية، عن جده عن أبيه ^(٢) به. وسكت عليه الذهبي.

قلت: وعبد العزيز بن معاوية الأموي، وعمرو بن عاصم الكلابي في حفظهما شيء، ولهما أغلاط فلعل هذا منها، وأيضاً خولفاً.

فقد أخرج الطبراني في "الصغير" (١٣٢/٢) حدثنا يعقوب بن خليفة الأبلبي، حدثنا بشر بن آدم، حدثنا أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن حكيم، عن أبيه، عن جده به.

قال الطبراني: « لم يروه عن ابن عون إلا أزهر، تفرد به: بشر عن أزهر ».

ففي هذان الطريقان الحديث لأبي حيدة ولا شك أن ذلك وهم من قائله،

(١) ساقط من المستدرک، ولا يوجد فيه إلا نهايته (٤/١٥٠).

(٢) كذا فيه، وفي ع: (٢/٣٨٢/أ)، وفي م: (٤١٠/ب).

والصواب ما تقدّم أنّه لمعاوية بن حيدة.

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها:

سيأتي برقم: (٩٢).

٣ - حديث أبي رمثة البلوي رضي الله عنه:

سيأتي برقم: (٩٣).

٤ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله: مَنْ أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك. »

أخرجه البخاري كتاب: الأدب، باب: من أحق الناس بحسن الصحبة (رقم: ٥٩٧١).

ومسلم كتاب: البر والصلة، باب: بر الوالدين (رقم: ٢٥٤٨).

٥ - حديث كليب بن منفعة عن جده:

« أنّه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، وأباك، وأختك، وأخاك، ومولاك الذي يلي، ذاك حق واجب، ورحم موصولة. »

أخرجه أبو داود كتاب: الأدب، باب: في بر الوالدين (رقم: ٥١٤٠)،
والبخاري في "الأدب المفرد" (رقم: ٤٧)، والدولابي في "الكنى" (٥٦/١)، والبيهقي
في "السنن الكبرى" (١٧٩/٤) من طرق عن كليب به.

قال الألباني: « رجاله ثقات غير كليب بهذا التمام، فلم يوثقه إلا ابن حبان،
وفي التقريب: مقبول. » انظر: "الإرواء" (٣٢٢/٣).

وضعه فيه (٢٣١/٧) لعدم وجود المتابع لكليب هذا، وقال في "ضعيف
الأدب المفرد" (ص: ٢٥): « ضعيف. »

وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن حديث رواه بعض المصريين عن كليب
ابن منفعة عن أبيه عن جدّه قال: قلت: يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك وأباك

وأختك وأخاك....، ورواه الحارث بن مرة الحنفي عن كليب بن منفعة قال: أتى جدِّي رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله من أبر؟ فقال أبي: المرسل أشبه. «العلل» (٢١١/٢).

قلت: ومع ضعفه فيصلح في الشواهد.

٦ - حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْقُرَبِ». لفظ الحاكم.

أخرجه ابن ماجه كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (رقم: ٣٦٦١) بنحو حديث الباب.

وأحمد في "المسند" (١٣١/٤، ١٣٢) ومن طريقه ابن الجوزي في "البر" (ص: ٦٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص: ٣٧) (رقم: ٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩/٤)، وفي "الشعب" (١٨٢/٦) (رقم: ٧٨٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٧٠/٢٠ - ٢٧١) (رقم: ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤١) من طريق بقية وإسماعيل بن عياش، عن بجير بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن المقدام به بنحو حديث الباب.

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٥١/٤) من طريق إسماعيل به.

وقال: «إسماعيل بن عياش أحد أئمة أهل الشام إنما نqm عليه سوء الحفظ فقط».

وقد صححه الألباني في "الصحيحة" (١٦٦٦/٤) لكون إسماعيل روايته هنا عن أهل بلده، وتابعه أيضاً بقية، وكذا صححه في "صحيح الأدب المفرد" (ص: ٥٢).

وجاء من طرق أخرى عن المقدام. انظر: "معجم الطبراني" (٢٠/رقم: ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٢).

قلت: وفي الباب من حديث:

١ - معاذ بن جبل، ٢ - وعبد الله بن مسعود، ٣ - وصعصة بن ناجية، ٤ - وطارق المحاربي رضي الله عنهم.

انظر: "المجمع" (١٢٣/٣)، و"صحيح ابن حبان" (١٣٠/٨ - ١٣١ الإحسان).

٩٢ - قال الحاكم رحمه الله:

ومنها: ما حدثني أبو القاسم الحسن بن محمد بن السكوني بالكوفة، ثنا (عبد^(١) الله) بن غنام، حدثني أبي، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا مسعر ابن كدام، عن أبي عتبة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قلت: يا رسول الله، أيُّ الناس أعظم حقًّا [على المرأة؟ قال: زوجها، قلت: أيُّ الناس أعظم حقًّا على^(٢) الرجل؟ قال: أمه». [١٥٠/٤]، ق: (٤/٧٤/ب)، م: (٤١٠/ب)، ع: (٢/٢٨٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو أحمد الزبيري:

محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي.

روى عن: مالك بن أنس، ومسعر بن كدام، ومالك بن مغول، وغيرهم.

روى عنه: المسندي، والحمال، ومحمد بن بشار، وغيرهم.

وهو مجمع على ثقته، مختلف في مرتبته.

فقد وثقه ابن معين، "تاريخ الدارمي" (ص: ٦٢)، والعجلي، "الثقات"

(٢٤٢/٢)، وابن شاهين، "الثقات" (ص: ٢٩٢)، وابن قانع، "تهذيب التهذيب" (١٦٥/٥).

وقال أبو زرعة: «صدوق». "الجرح والتعديل" (٢٩٧/٧)، وكذا ابن خراش.

وقال النسائي: «ليس به بأس». "تاريخ بغداد" (٤٠٣/٥ - ٤٠٤).

وقال ابن سعد: «صدوق». "الطبقات" (٤٠٢/٦).

وتكلم في حديثه عن الثوري. انظر: "الجرح والتعديل" (٢٩٧/٧).

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، إلا أنه يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة،

مات سنة ثلاث ومائتين [ع]». "التقريب" (ص: ٨٦١).

(١) في المطبوع: «عبيد الله»، وهو خطأ، والمثبت من النسخ الثلاث، ويُقال له: عبيد بن غنام. انظر: "السير" (٥٥٨/١٣).

(٢) ما بين المعرفين ساقط من النسخ الخطية، وهو مثبت في المطبوع.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (١٧٥/٤) أخبرنا أبو القاسم الحسن بن محمد ابن أحمد بن عقبة بن خالد السكوني بالكوفة، ثنا عبيد بن غنام بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عن أبيه، عن مسعر به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكونه في الشواهد، وإن كان في إسناده ضعف^(١)، فيصلح في الشواهد، والله أعلم.

(١) انظر: "تعقبات على ما صححه الحاكم ووافقه الذهبي" لشيخنا د. عبد الله بن مراد (ص: ٣٥٠).

٩٣ - قال الحاكم رحمه الله:

ومنها: ما أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ المسعودي، عن إياد بن لقيط، عن أبي رُمثة قال: « انتهيتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتَه يقول: برٌّ^(١) أمك وأباك وأختك وأخاك، ثم أدناك أدناك ». [١٥٠/٤ - ١٥١]، ق: (٤/٧٤ ب - ٧٥ أ)، م: (٤١٠ ب)، ع: (٢/٢٨٢ أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨٢).

٢ - محمد بن عبد الوهاب:

ابن حبيب بن مهران العبدي، أبو أحمد الفراء النيسابوري، يُلقب: حمك^(٢)، ثقة عارف، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وسبعين (س)، وقيل: روى عنه البخاري أيضاً. انظر: "التقريب" (ص: ٨٧٣).

٣ - جعفر بن عون:

ابن عمرو بن حريث المخزومي، صدوق من التاسعة، مات سنة ست، وقيل: سبع ومائتين (ع). "التقريب" (ص: ٢٠٠).

قلت: جعفر بن عون مجمع على توثيقه، واختلف العلماء في مرتبته، فالجمهور على أنَّ مرتبته ثقة، كابن معين وابن سعد وابن حبان والعجلي وابن قانع، ومن المتأخرين الذهبي، وقال أحمد: « ليس به بأس »، وقال أبو حاتم: « صدوق ». انظر: "تاريخ عثمان الدارمي" (ص: ٨٥)، و"طبقات ابن سعد"، و"ثقات العجلي" (٢٧٠/١)، و"ثقات ابن حبان" (١٤١/٦)، و"تهذيب الكمال" (٧٢/٥ - ٧٣)،

(١) ساقطة من النسخ الثلاث.

(٢) انظر: "نزهة الألباب" (٢١٦/١).

و"الكاشف" (١٣٠/١)، و"تهذيب التهذيب" (٣٨٤/١).

واختار ابن حجر هذا القول، وهو أحوط؛ لأنه أدنى مرتبة له، وإن كان القول بثقته قوي، والله أعلم.

٤ - المسعودي:

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، المسعودي.

روى عن: حميد الطويل، وأبي إسحاق السبيعي، ومحارب بن دثار، وغيرهم.

روى عنه: جعفر بن عون، وحجاج بن محمد، والسفيانان، وابن مهدي، ويزيد ابن هارون، وغيرهم.

وعامة العلماء على ثقته ولم يتكلم فيه إلا أبو زرعة قال: «أحاديثه عن غير القاسم وعون مضطربة يهتم كثيراً». "سؤالات البرذعي" (ص: ٤٢٠).

وقال ابن معين: «يغلط فيما يروي عن عاصم، وسلمة، والأعمش، والصغار، ومع ذا فقد وثق». انظر: "تاريخ بغداد" (٢٢١/١٠).

وزاد في رواية الدوري: «ما روى عن عبد الملك وأبي حصين أيضاً». انظر: (٣٥١/٢).

وبالغ ابن حبان فقال: «كان صدوقاً، إلا أنه اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك». "المجروحين" (٤٨/٢).

وقال الذهبي: «أحد الأئمة الكبار، سيء الحفظ». "الميزان" (٢٨٨/٣)، قلت: ولم يتابع على ذلك.

واختلفوا في مرتبته:

فوثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن نمير، وابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شعبة، وعثمان الدارمي.

وذهب إلى كونه في مرتبة الصدوق: شعبة، والنسائي، وابن خراش. انظر: "اعل"

ومعرفة الرجال" (٢٣٧/٣)، و"تاريخ الدارمي" (ص: ١٨٥ - ١٨٦)، و"طبقات ابن سعد"

(٣٦٦/٦)، و"ثقات العجلي" (٨١/٢)، و"تاريخ بغداد" (٢٢٠/١٠ - ٢٢٢)، و"تهذيب الكمال" (٢٢٢/١٧ - ٢٢٧)، و"تهذيب التهذيب" (٣٨٤/٣).

ومع ذلك فقد اختلطوا واختلّفوا في زمن اختلاطه:

فقال أحمد: «إنما اختلط المسعودي ببغداد». "العلل" (٣٢٥/١).

وحّد ابن معين اختلاطه بزمن المهدي، فمن سمع منه في خلافته فليس بشيء. "تاريخ بغداد" (٢٢١/١٠).

وذكر الفلاس أنه رآه سنة أربع وخمسين وقد تغيّر. "الضعفاء" للعقيلي (٣٣٦/٢).

وذكر معاذ بن معاذ أنه لقيه سنة أربع وخمسين ببغداد، فلم ينكر عليه شيئاً، ثم قدمها مرة أخرى سنة إحدى وستين وقد تغيّر.

وقال يحيى القطان: «إنه لقيه هو وابن مهدي سنة ثمان وخمسين^(١) فلم يسألاه عن شيء - أي لتغيّره -.. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٣٣٦/٢ - ٣٣٧).

وقال أبو حاتم: «تغيّر بأخرة قبل موته بسنة أو سنتين». "الجرح والتعديل" (٢٥١/٥ - ٢٥٢).

وقال جماعة منهم: العقيلي، وابن سعد، وابن نمير، ويعقوب بن شيبه، وغيرهم أنه تغيّر قبل موته. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٣٣٦/٢)، و"الجرح والتعديل" (٢٥١/٥)، و"الطبقات" (٣٦٦/٦)، و"تاريخ بغداد" (٢٢٢/١٠).

وقال قتيبة: «إنه رآه سنة ثلاث وخمسين وهو صحيح، ورآه سنة سبع وخمسين وقد تغيّر». انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٣٣٦/٣)، و"المجروحين" (٤٨/٢ - ٤٩).

قلت: ولا اختلاف بين هذه الأقوال، وكلها صحيح، وذلك أن كلاً منهم حدّث بحاله حين لقيه له، وذلك أنه قدم بغداد مرتين الأولى سنة أربع وخمسين،

(١) قلت: جاء في "تاريخ بغداد" (٢١٨/١٠) أنه قدم مكة ثم قدم بغداد، وبها توفي، وكان بين القدمتين أكثر من سنة وستين، فعلى ذا يكون قدمه بغداد قرابة سنة ستين ومائة، أي في آخر عمره، والله أعلم.

وحصل له تغير يسير جداً لم يؤثر على حديثه فلذا أنكره بعض العلماء، ثم في سنة سبع وخمسين بدأ اختلاطه، فلذا لما لقيه بمكة القطان وابن مهدي لم يأخذا عنه لذلك، ثم قدم في آخر عمره بغداد ولعله في بداية سنة ستين، وقد اختلط اختلاطاً فاحشاً، ولعل هذا ما عناه أحمد بقوله اختلط ببغداد - أي في القدمة الثانية - والله أعلم.

قال الذهبي: « هو في مرتبة ابن إسحاق، وحديثه في حد الحسن ». "السير"

(٩٥/٧).

وقال ابن حجر: « صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، من السابعة، مات سنة ستين، وقيل: سنة خمس وخمسين خت، ٤ ». "التقريب" (ص: ٥٨٦).

قلت: وفي قوله: « صدوق » إجمال يحسن تبيينه، وذلك أنه يتجنب من حديثه ما كان عمّن يخطئ في حديثهم ممن تقدم نص العلماء عليهم، وأما عداهم فحديثه عنهم صحيح، والله أعلم.

ورواية من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل قدومه بغداد مقبولة، وهم جماعة ذكرهم ابن الكيال ومنهم جعفر بن عون، انظر: "الكواكب النيرات" (ص: ٢٩٣).

٥ - إياد بن لقيط:

السدوسي، ثقة، من الرابعة بخ م د ت س. "التقريب" (ص: ١٥٦).

٦ - أبو رمثة البلوي^(١):

قال المزي: « ويقال: التميمي، ويقال: التيمي، من تيم الرباب، له صحبة، قيل: اسمه رفاعه بن يثربي، وقيل: يثربي بن رفاعه، وقيل: عمارة بن يثربي، وقيل: حبيب ابن حبان، وقيل: خشخاش، وقيل غير ذلك ». انظر: "تهذيب الكمال" (٣١٦/٣٣). وذكره أبو نعيم في التيمي، ولم يذكر البلوي، وذكر له حديثاً من طريق إياد، وفيه نسبته إلى التيمي. انظر: "المعرفة" (٥/رقم: ٢٣٠٨)، وذكر ابن قانع أبا رمثة في

(١) البلوي نسبة إلى بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة. انظر: "الأنساب" (٣٩٥/١)، و"الإكمال" (٣٥٥/١).

موضعين، ولم يذكر أنه بلوي. "المعجم" (١٨٩/١)، (٢٤٠/٣)، وأحاديثه من طريق إيراد.
وذكر البخاري أبا رمثة التيمي. "الكنى" (ص: ٢٩).

وذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" (١٦٥٨/٤) ففرق بينهما فقال: « أبو رمثة البلوي، له صحبة، سكن مصر ... حديثه عند أهل مصر»، كذا قال، ثم قال: « أبو رمثة التيمي»، وأورد الخلاف في اسمه ثم قال: « روى عنه إيراد بن لقيط ».

وتبعه على ذلك ابن الأثير في "أسد الغابة" (١١١/٥ - ١١٢)، وذكره ابن حجر في "الإصابة" (٧١/٤)، وحكى الخلاف هل هو التيمي أم لا؟

قلت: ومن هذه الرواية يترجح لي أنهما واحد، فقد جاء مصرحاً فيها أنه بلوي، وإيراد بن لقيط إنما هو راوية التيمي، فتبين أنهما شخص واحد، والله أعلم.

إسناد المصنف: صحيح.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (١١/رقم: ٧١٠٥) حدثنا عمرو بن الهيثم أبو قصة وأبو النضر، وفي (١٦٣/٤) عن يزيد بن هارون.

والطبراني في "الكبير" (٢٢/رقم: ٧٢٥) من طريق حجاج بن نصير.

والدولابي (٢٩/١) من طريق أبي داود، جميعهم عن المسعودي به.

وزاد في أوله: « يد المعطي العليا ».

وزاد أحمد والطبراني في آخره: « قال رجل: يا رسول الله هؤلاء بنو يربوع قتلة فلان؟ قال: ألا لا تجني نفس على أخرى ». واللفظ لأحمد.

وأخرجه أحمد في "المسند" (١١/رقم: ٧١٠٦) حدثنا يونس، حدثنا حماد - يعني

ابن سلمة - عن عبد الملك بن عمير، حدثنا إيراد بن لقيط، عن أبي رمثة به، وفيه: « قال فنظر فقال: من هذا معك أبا رمثة؟ قلت: ابني، قال: أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه »، وذكر قصة الخاتم.

وأخرجه أيضاً (١١/رقم: ٧١٠٨)، الطبراني في "الكبير" (٢٢/٢٧٨ - ٢٧٩)

(رقم: ٧١٣) عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة قال: « أتيت رسول الله ﷺ وعنده ناس من ربيعة يختصمون في دم العمد، فسمعتة يقول: ... »، فذكره بنحوه الذي قبله.

قال الألباني: « أخرجه الحاكم وأحمد وسنده صحيح ». "الإرواء" (٣/٣٢٢).
قال ابن حجر بعد عزوه للحاكم: « وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة، وأحمد، وابن حبان ». "الفتح" (١٠/٤١٦).

قلت: وهو كما قال، فإنه حديث طويل في قدوم أبي رمثة مع أبيه إلى النبي ﷺ، وقد جاء في بعض الطرق مطولاً، وفي بعضها مختصراً، إلا أن اللفظ الذي عند الحاكم لم أقف عليه إلا عند من تقدم ذكرهم، وأصله عند:

أبي داود (رقم: ٤٢٠٦، ٤٢٠٧، ٤٢٠٨، ٤٤٩٥)، والنسائي (رقم: ١٥٧٢)، (٨/٤٨٣٢)، (٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٣١٩)، والترمذي (رقم: ٢٨١٢)، وأحمد (رقم: ٧١٠٤، ٧١٠٧، ٧١٠٩)، و(٤/١٦٣)، والترمذي في "الشمال" (رقم: ٤٣، ٤٥، ٦٥)، والدارمي (٢/١٩٩)، وابن حبان (رقم: ٥٩٩٥)، والحاكم (٢/٦٠٧)، والشافعي (٢/٩٨) (رقم: ٣٢٥ - بترتيب السندي)، والحميدي (٢/رقم: ٨٦٦)، وابن الجارود (رقم: ٧٧٠ - الغوث)، وابن سعد (١/٤٢٧)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/٣٤٦ - ٣٤٧)، وعبد الله في زوائده على المسند (١١/رقم: ٧١١٠ - ٧١١٨)، وابن أبي عاصم في "الدييات" (ص: ١٢٠ - ١٢١)، والطبراني في "الكبير" (رقم: ٧١٤ - ٧٢٤، ٧٢٦)، وأبي نعيم في "المعرفة" (٥/رقم: ٦٧٩٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٨٩ - ١٩٩)، (٣/٢٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/٢٧، ٣٤٥)، وفي "الدلائل" (١/٢٣٧ - ٢٣٨)، والبغوي في "شرح السنة" (١٠/رقم: ٢٥٣٤)، و(١٢/رقم: ٣٠٩٠، ٣٠٩١)، وفي "الشمال" (٢/رقم: ٧٥٣، ٧٥٤)، والدولابي (١/٢٩)، وأبي الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (ص: ١٢٢) (رقم: ٣٠١) من طرق عن إباد بن لقيط، عن أبي رمثة به.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن

إباد ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.
قلت: وقد جاء في أغلب الطرق عن إيراد من طريق سفيان الثوري وعبيد الله
ابن إيراد وعبد الملك بن أبيجر وعلي بن صالح وغيرهم: أنَّ أبا رمثة قدم مع أبيه وأنَّ
النبي ﷺ قال لأبيه: « ابنك هذا؟ »، وهو الصواب، وهو مخالف لما تقدّم من طريق عبد
الملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود.
وأيضاً جاء من طريقهما أنَّ المختصين في الدم من بني ربيعة وأكثر الطرق
- المتقدمة وغيرها - أنَّهم من بني يربوع، والله أعلم.
والحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في الشواهد، والله أعلم.

شواهد:

تقدّمت في الحديث (رقم: ٩١).

٩٤ - قال الحاكم رحمه الله:

ثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن العلاء، عن أبيه، عن هاني مولى علي بن أبي طالب: أن علياً رضي الله عنه قال: «يا هاني ماذا يقول الناس؟ قال: يزعمون أن عندك علماً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تُظهره. قال: دون الناس؟ قال: نعم، قال: أرني السيف، فأعطيته السيف، فاستخرج منه صحيفة فيها كتاب، قال: هذا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لعن الله من ذبح لغير الله، ومن تولى غير مواليه، ولعن الله العاق لوالديه، ولعن الله منتقص منار الأرض». [١٥٣/٤]، ق: (٧٥/٤ ب — ٧٦/أ)، م: (٤١١/أ)، ع: (٢٨٣/٢ ب - ٢٨٣/أ).

وجال الإسناد:

١ - أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٩).

٢ - أحمد بن يحيى:

ابن إسحاق أبو جعفر البجلي الحلواني.

روى عن: سعيد بن سليمان الواسطي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

روى عنه: أبو عمرو السماك، وأحمد بن سلمان النجاد، وابن قانع، وغيرهم.

وثقه ابن فراس، والحسين بن محمد بن حاتم، وأحمد بن عبد الله الفرائضي.

توفي سنة ست وتسعين ومائتين. انظر: "تاريخ بغداد" (٢١٢/٥ - ٢١٣)،

وتوضيح المشتبه (٢٩١/٣).

٣ - إبراهيم بن حمزة:

ابن محمد بن حمزة القرشي الأسدي الزبيري.

روى عن: إبراهيم بن سعد الزهري، وعبد العزيز بن أبي حازم، والدراوردي،

وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيين، والذهلي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٧٦/٢ - ٧٧).

متفق على ثقته مختلف في رتبته:

قال أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٩٥/٢).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٧٨/٢).

وقال ابن سعد: « ثقة صدوق في الحديث ». "الطبقات" (٤٤٢/٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٢/٨)، ووثقه مسلمة بن قاسم. انظر: "الإكمال" لمغلطاي (١٩٨/١).

ولذا قال ابن حجر: « صدوق من العاشرة، مات سنة ثلاثين [خ د سي] ». "التقريب" (ص: ١٠٧).

٤ - عبد العزيز بن أبي حازم:

اسمه سلمة بن دينار المخزومي مولاهم أبو تمام المدني.

روى عن: سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وسعيد بن منصور، والحميدي، وابن المديني، والأئمة. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٠/١٨ - ١٢٣).

قال أحمد: « لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه، فلمنهم يقولون: إنه سمعها ... وقد روى عن أقوام لم يكن يُعرف أنه سمع منهم ». "الجرح والتعديل" (١٧٨/٥).

وقال ابن معين: « ثقة صدوق، ليس به بأس ». المصدر السابق، و"ثقات ابن شاهين" (ص: ٢٣٥ - ٢٣٦).

وقال: « ليس بثقة في أبيه ». "المغني" (٣٩٧/٢).

وجعله أبو حاتم وأبو زرعة مقارباً للدروردي وابن أبي الزناد وأضرابهم. انظر: "الجرح والتعديل" (٣٨٣/٥)، و"سؤالات البرذعي لأبي زرعة" (٤٢٥/٢).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». وفي موضع آخر: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (١٢٤/١٨).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١١٧/٧)، وكذا ابن شاهين (ص: ٢٣٥)، وقال العجلي^(١) وابن نمير: « ثقة ». "تهذيب التهذيب" (٤٥٨/٣ - ٤٥٩).

قال ابن المديني: « كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه، قال لي حاتم: نهيته عنها فلم ينته ». "الميزان" (٣٤٠/٣).

قال ابن حجر: « صدوق فقيه، من الثامنة، مات سنة أربع وثمانين، وقيل: قبل ذلك [ع] ». "التقريب" (ص: ٦١١).

٥ - العلاء:

هو ابن عبد الرحمن مولى الحُرقة، تقدّم في الحديث (رقم: ٣١).

٦ - أبوه:

هو عبد الرحمن بن يعقوب الجُهني المدني أبو العلاء مولى الحُرقة.

روى عن: عبد الله بن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم، وهانئ مولى علي بن أبي طالب، وغيرهم.

روى عنه: ابنه العلاء، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وابن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٨/١٨ - ١٩).

قال ابن معين: « ليس به بأس ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٧٣).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (١٩/١٨).

قال أبو حاتم لما سُئل عنه وعن المسيب بن رافع^(٢): « ما أقربهما ». "الجرح والتعديل" (١٤٢٨/٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٠٨/٥)، وكذا العجلي (٩٦/٢).

وقال ابن حجر: « ثقة من الثالثة [ر م ٤] ». "التقريب" (ص: ٦٠٥).

(١) زاده محقق الثقات للعجلي من التهذيب. انظر: "الثقات" (٩٦/٢).

(٢) وقد نقل أبو حاتم لما سُئل عنه قول ابن معين فيه: « ثقة ». انظر: "الجرح والتعديل" (٢٩٣/٨).

٧ - هانئ مولى علي بن أبي طالب:

روى عن: مولاة علي بن أبي طالب حديث: « لعن الله من ذبح لغير الله .. ».
روى عنه: عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة «. انظر: "تهذيب الكمال"
(١٤٩/٣٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٠٩/٥).

قال الذهبي: « لا يُعرف، تفرّد عنه عبد الرحمن مولى الحرقة ». "الميزان" (٤١٦/٥).
وقال ابن حجر: « مقبول، من الثانية [عس] ». "التقريب" (ص: ١٠١٨).
إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذه من الصحف المشهورة، وقد
أخرج كثيراً مما ورد فيها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهذه الألفاظ الواردة من
طريق هانئ جاء بعضها في الصحيحين والبعض الآخر ورد فيهما بمعناه.
فقد أخرج البخاري في كتاب: فضائل المدينة، باب: حرم المدينة
(١/رقم: ١٨٧٠) من طريق إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه ببعض ما
في الصحيفة، وفيها: « ... ومن تولى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والناس
أجمعين ... ».

وأخرجه مسلم كتاب: الأضاحي، باب: تحريم الذبح لغير الله ولعن فاعله
(٣/رقم: ١٩٧٨) من طريق أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: كنتُ عند علي بن أبي
طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي يُسِرُّ إليك؟ قال: فغضب، وقال: ما كان النبي
ﷺ يسِرُّ إليَّ شيئاً يكتمه الناسَ غير أنه حدّثني بكلمات أربع. فقال: ما هنَّ يا أمير
المؤمنين؟ قال: « لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من
آوى محدثاً، ولعن الله من غيّر منارَ الأرض ».

وجاء من طريق أخرى عن أبي الطفيل: « ولعن الله من لعن والديه »، وفي
رواية أخرى: « ولعن الله من سرق منار الأرض ».

قلت: ولعن الوالدين بطريق مباشر أو غير مباشر لا شك أنه من العقوق، إلا أن

لفظ العقوق أعم.

وطريق هانئ^(١) هذه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٩/٨ - ٢٣٠)،
والنسائي في "مسند علي" كما في "تهذيب الكمال" (١٤٩/٣٠).
ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكونه في الشواهد، حيث أورد الحاكم عدة
أحاديث في النهي عن العقوق هذا منها، والله أعلم.

(١) وقد جاءت الصحيفة من ثمان طرق مشهورة. انظرها في "صحيفة علي بن أبي طالب" للدكتور
رفعت فوزي (ص: ٢١ - ٢٢)، ولم يذكر طريق هانئ منها، وإن كان أشار إليه في آخر الكتاب
(ص: ١٠٠).

٩٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا عبد الله بن جعفر (العشري)^(١)، ثنا يعقوب بن سفيان، حدَّثني مهدي بن أبي مهدي المكي، ثنا هشام بن يوسف الصنعاني، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم [بن ضمرة عن علي]^(٢) رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من سرَّه أن يمدَّ الله في عمره ويوسع له في رزقه ويدفع عنه ميتة السوء فليقل الله وليصل رحمه». [١٦٠/٤]، ق: (٤/٧٩ب)، م: (٤١٢ب)، ع: (٢/٢٨٥أ).

رجال الإسناد:

١ - عبد الله بن جعفر:

ابن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي.
حدَّث عن: يعقوب بن سفيان - له عنه تاريخه ومشيخته - وعباس الدوري، ويحيى بن أبي طالب، وغيرهم.
روى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وابن منده، وغيرهم. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٢٨/٩)، و"السير" (٥٣١/١٥).
أثنى عليه ابن منده ووثقه.

وقال الحسين الشيرازي: «ثقة ثقة».

ونقل الخطيب عن هبة الله الطبري أنه ضعفه لأجل أنه قيل له حدَّث عن الدوري ويعطيك درهماً، ففعل ولم يكن سمع منه، وردّها بأنها حكاية باطلة، فإن ابن درستويه أرفع قدراً من ذلك، ثم أثبت سماعه للدوري، ثم نقل عن شيخه البرقاني أنه قال: «ضعفوه؛ لأنه روى عن يعقوب بن سفيان تاريخه، وهو قد حدَّث به قديماً فمتى سمعه منه، ورد ذلك الخطيب بأن والده جعفر من كبار المحدِّثين، وقد سمع ابن المديني وطبقته، فلا يستنكر أن يكون بكر بابنه في السماع من يعقوب على أن الأزهرى رأى

(١) كذا في المطبوع و(ق)، وفي (م): «القسري»، وفي (ع): «العسري»، ولعلها مصحفة من الفارسي، والله أعلم.

(٢) سقط من المطبوع وهو ثابت في النسخ الثلاث وتلخيص الذهبي.

أصل سفيان من التاريخ وفيه سماع عبد الله بن جعفر صحيحاً. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٢٩/٩)، و"السير" (٥٣٢/١٥)، و"الميزان" (١١٥/٣)، و"اللسان" (٢٦٨/٣).
وبذا تثبت ثقة ابن درستويه، وقد توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. انظر:
المصادر المتقدمة.

٢ - يعقوب بن سفيان:

الفارسي، أبو يوسف الفسوي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين، وقيل بعد ذلك (تن س). "التقريب" (ص: ١٠٨٨).

٣ - مهدي بن أبي مهدي المكي:

حدث عن: هشام بن يوسف الصنعاني.
روى عنه: يعقوب بن سفيان الفسوي. "المتفق والمفترق" (١٩٤٨/٣).

٤ - هشام بن يوسف الصنعاني:

أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة [خ، ٤]. "التقريب" (ص: ١٠٢٣).

قلت: ومع ثقته إلا أن له غرائب كما قال ابن عدي. انظر: "الكامل" (٢٥٧٠/٧).
٥ - معمر:

هو ابن راشد، تقدّم في الحديث (رقم: ٢٥).

٦ - أبو إسحاق:

هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: عمرو بن عبد الله بن علي، ويقال غير ذلك، أبو إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي.

روى عن: أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب رضي الله عنهم، وعاصم بن ضمرة السلولي، وغيرهم.

روى عنه: السفيانان، وشعبة، وموسى بن عقبة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٠٢/٢٢ - ١١٠).

قلت: وهو ثقة لا شك في ثقته، ولم أقف على من ضعفه أو تكلم فيه إلا ما

كان من نسبته إلى التشيع، وذلك لا يضر حديثه. انظر: المصدر السابق (١١٠/٢٢) - (١١٣)، و"أحوال الرجال" للجوزجاني (ص: ٧٩).

وقد كان يرسل ويدلس، وقد اختلط بأخرة.

أما إرساله: فقد حدث عن جماعة من الصحابة والتابعين ولم يسمع منهم. انظر: "المراسيل" (ص: ١٤٥ - ١٤٦)، و"جامع التحصيل" (ص: ٢٤٥ - ٢٤٦).

وأما تدليسه: فقد ذكره في المدلسين الحسين الكرايسي، وأبو جعفر الطبري. انظر: "تهذيب التهذيب" (٣٥٨/٤).

ووصفه بذلك: النسائي كما في "الميزان" (١٩٠/٤)، وابن حبان في "الثقات" (١٧٧/٥)، والحاكم في "المعرفة" (ص: ١٠٥)، والذهبي في "منظومته" (ص: ٤٠ - مع التأنيس)، والعلائي في "جامع التحصيل" (ص: ١٠٨)، والمقدسي في "قصيدته" (ص: ٣٧)، والحلي في "التبين" (ص: ٧٨).

ولذا قال ابن حجر: « مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بذلك ». "طبقات المدلسين" (ص: ٤٢)، وقد ذكره في الطبقة الثالثة.

ووصفه بالتدليس أيضاً السيوطي كما في "أسماء المدلسين" (ص: ٧٧)، وانظر: "التدليس في الحديث" (ص: ٣٢٧ - ٣٢٨).

أما اختلاطه: فقد وصفه بذلك حفيده إسرائيل كما في "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" (ص: ٤٦٩)، وحميد الرؤاسي، وقال الفسوي: « قال بعض أهل العلم كان قد اختلط ». انظر: "المختلطين" للعلائي (ص: ٩٣).

وأبو زرعة كما في "الميزان" (١٩٠/٤)، وابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص: ٣٩٣ - مع التقييد).

ولذا قال ابن حجر: « ثقة، مكثر، عابد، من الثالثة، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك ع ». "التقريب" (ص: ٧٣٩).

قلت: وهذا الاختلاط الذي ذكره عنه لا يعنون به الفاحش، وإنما التغير اليسير. فقد قال الذهبي: « شاخ ونسي ولم يختلط ... وقد تغير قليلاً ». "الميزان" (١٩٠/٤).

ووصفه أحمد بالتغير كما في "الجرح والتعديل" (٢٤٣/٦)، وكذا ابن معين^(١). انظر: "تهذيب التهذيب" (٣٥٩/٤).

وقال العلائي: « ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه ... فهو أيضاً من القسم الأول^(٢) ». "المختلطين" (ص: ٩٤).

قلت: وقد أخرج الشيخان عن جماعة ممن ذكر أنهم رَووا عنه بعد تغيره أو اختلاطه كإسرائيل وزكريا وزهير بن معاوية، وغيرهم. انظر: "الكواكب النيرات" (ص: ٣٥٠ - ٣٥١).

٧ - عاصم بن ضمرة:

السلولي الكوفي.

روى عن: علي بن أبي طالب، وحكى عن سعيد بن جبير وهو أكبر منه. روى عنه: حبيب بن أبي ثابت، وأبو يعلى منذر بن يعلى الثوري، وأبو إسحاق السبيعي، وقال: « ما حدثني بحديث قط إلا عن علي ». انظر: "تهذيب الكمال" (٤٩٦/١٣ - ٤٩٧).

جمهور العلماء على أنه ثقة، وعامتهم فضلوه على الحارث الأعور.

وثقه ابن معين. "تاريخ الدارمي" (ص: ١٥٠)، وابن طهمان (ص: ٦٥)، و"ثقات ابن شاهين" (ص: ٢٢٠).

وابن المديني كما في "الجرح والتعديل" (٣٤٥/٦)، وابن سعد في "الطبقات" (٢٢٢/٦)، والترمذي في "جامعه" (٢ /)، والعجلي في "ثقاته" (٩/٢)، وقال أحمد: « هو عندي حجة ». "الميزان" (٦٦/٣)، وذكره ابن شاهين في "الثقات" (٢٢٠).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٤٩٨/١٣).

وقال البزار: « صالح الحديث ». "تهذيب التهذيب" (٣٤/٣).

(١) وقال الدوري: « كأن أبا إسحاق شبيه بالمختلط ». "التاريخ" (٤٤٨/٢).

(٢) انظره في كتابه (ص: ٣).

واشتد الجوزجاني على الحارث الأعور ثم قال بعده: «عاصم بن ضمرة قريب منه»، وذكر له حديثين زعم فيهما أنه خالف الأمة. انظر: "الشجرة في أحوال الرجال" (ص: ٣٤ - ٤٢)، وقد أجاب عنها ابن حجر في تهذيبه (٣/٣٤) وقال: «وتبع الجوزجاني في تضعيفه ابن عدي فقال: لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي مما تفرّد به، وبما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروي عنه». "الكامل" (٥/١٨٦٦).

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فلما فحش ذلك في روايته استحق الترك على أنه أحسن حالاً من الحارث». "المجروحين" (٢/١٢٥ - ١٢٦).

وتبعهما ابن الجوزي في "الضعفاء" (٢/٦٩).

قلت: ولا شك أن قولهم هذا فيه شدة على الراوي ظاهرة، فقد وثقه أئمة هذا الشأن وجماهير العلماء، بل إن أحمد أنكر أن يكون لعاصم أحاديث منكورة. "سؤالات أبي داود له" (ص: ٢٨٧).

وعلى فرض وجود هذه المناكير فلعل البلاء من غيره لا منه، كما قال ابن حجر في "تهذيبه" (٣/٣٤)، وأقل أحواله أن يكون حديثه حسناً.

ولذا قال ابن حجر: «صدوق، من الثالثة، مات دون المائة، سنة أربع وسبعين ٤». "التقريب" (ص: ٤٧٢).

إسناد المصنف: ضعيف؛ لتدليس السبيعي، ومهدي لم أقف على من ذكره يجرح أو تعديل.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/٢٣٣) (رقم: ٣٠١٤)، والخرائطي في "المكارم" (١/٢٤٢)^(١)، والبيهقي في "الشعب" (٦/٢١٩) (رقم: ٧٩٤٩)، والضياء في "المختارة" (٢/١٥٩) (رقم: ٥٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٧/٢٥٧٠) من طريق علي بن بحر بن بري، عن هشام بن يوسف به.

(١) تصحفت فيه (ضمنة) إلى (صخرة).

قال الطبراني: «لم يروه عن معمر إلا هشام بن يوسف، ولا رواه عن هشام إلا علي بن بحر».

وقال ابن عدي: «ولا أعلم يرويه عن معمر - بهذا الإسناد - غير هشام بن يوسف، وعبد الله بن معاذ الصنعاني».

قلت: فبين ابن عدي أنه قد روي من غير طريق هشام.

وهذا الإسناد لا بأس به إلا ما يُخشى من تدليس السبيعي، وقد أخرج البيهقي في "الشعب" (٢١٩/٦) (رقم: ٧٩٤٨) حدثنا أبو الحسن العلوي، أنا أبو حامد أحمد ابن محمد بن يحيى بن بلال، نا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثني أبي، حدثني أبو رجاء الهروي، عن أبي إسحاق، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم به نحوه.

كذا جاء فيه (عن أبي إسحاق عن حبيب)، وأبو رجاء الهروي هو عبد الله بن واقد، مات سنة بضع وستين ومائة، وهو مع ثقته إلا أنه قليل الحديث، وسماعه من أبي إسحاق يحتمل على بعد، ومع ذا فقد خولف فيه.

والحديث روي عن ابن جريج عن حبيب به.

فقد أخرج البزار في "مسنده" (٢٧٣/٢ - ٢٧٤) (رقم: ٦٩٣)، والمحامي في "أماليه" (ص: ٢١٦) (رقم: ٢٠١)، وابن جميع الصيدواي في "معجمه" [٢٦٣ - ٢٦٤] عن عبد المجيد بن أبي رواد، حدثنا ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم ابن ضمرة به.

وهذا الإسناد فيه ابن أبي رواد، فهو مع صدقه إلا أنه يخطئ.

وابن جريج يدلس، وتدليسه كما تقدّم شر أنواع التدليس، وكذا حبيب مدلس، وقد قال البزار: «ولا أحسب ابن جريج سمع هذا الحديث من حبيب، ولا نعلم رواه غيره».

قال الدميّاطي: «رواه البزار، ورجاله ثقات». "المتجر الرابع" (٧٠٣) (رقم: ١٤٥٢).

وقد جاء أيضاً من حديث أبي إسحاق من غير طريق هشام بن يوسف الصنعاني - كما أشار ابن عدي - فقد أخرج عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١٤٣/١)، وابن عدي في "الكامل" (١٥٥٣/٤)، وابن الجوزي في "البر والصلة"

(ص: ١٥٥) (رقم: ٢٢٨) عن محمد بن عباد، عن عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن معمر به.

قال ابن عدي: « وهذا أيضاً لا أعلم يرويه عن معمر بهذا الإسناد غير عبد الله ابن معاذ الصنعاني، وروى عن هشام بن يوسف عن معمر أيضاً ».

قال المنذري: « إسناده جيد ». "الترغيب والترهيب" (٣/٣٣٥).

وقال العراقي: « عند أحمد والحاكم بإسناد جيد ». "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" (١/٥٢٥) والحديث ليس عند أحمد بل عند ابنه في زوائده عليه.

قلت: وقد جاء عنه من طريق ثالثة، أخرجه ابن قتيبة في "عيون الأخبار" [٨٦/٣] حدثني أحمد بن الخليل، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر به.

وأخرجه معمر في "الجامع" (١١/١٧٢) (رقم: ٢٠٢٣٥) عن أبي إسحاق مرسلًا، قال: وسمعت عطاء الخراساني يقول عن رسول الله ﷺ مثله.

وأخرجه من طريقه البيهقي في "الشعب" (٦/٢١٩) (رقم: ٧٩٤٧). وجاء من طريق أخرى:

فقد أخرج الطبراني في "الأوسط" (٧/٧٠) (رقم: ٦٨٨١) حدثنا محمد بن إبراهيم الرازي، ثنا داود بن رشيد، حدثنا أبو حفص الأبار، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن عاصم به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا أبو حفص الأبار ».

فالأبار هو: عمر بن عبد الرحمن بن قيس تفرّد من بين أصحاب منصور بن المعتمر عنه بهذا الإسناد - وهو ثقة -.

قال ابن حجر في حديث الباب: أخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" والبزار والحاكم وصححه. "الفتح" (١٠/٤٢٩).

قلت: والحاكم لم ينص على صحته كما في المطبوع والنسخ الخطية، بل إنَّ الحافظ نفسه لم يذكر تصحيحه في إتحاف المهرة (١١/٤٤٣)، ولم ينقله الذهبي، وقد ظهر لي بالتتبع أنَّ الحافظ ابن حجر يحكي تصحيح الحاكم وابن حبان وابن خزيمة للأحاديث التي يخرجونها إذا لم يتكلموا فيها، فيرى أنَّ مجرد وجود هذا الحديث في

كتاب من كتبهم^(١) تصحيح منهم له، والله أعلم.

وهذا الحديث أخرجه غير من تقدّم:

ابن جرير وصححه، وابن النجار وابن عساكر كما في "كنز العمال" (٣/٣٦٥ - ٣٦٦)، و"إتحاف السادة المتقين" [٣١١/٦]

شواهد:

للحديث شواهد كثيرة منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من سرّه أن ييسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه».

أخرجه البخاري كتاب: الأدب، باب: من بسط له في الرزق بصلة الرحم (رقم: ٥٩٨٥).

٢ - حديث أنس رضي الله عنه:

أنّ رسول الله ﷺ قال: «من أحب أن ييسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه».

أخرجه البخاري في الباب المتقدم (رقم: ٥٩٨٦)، ومسلم كتاب: البر والصلة، باب: صلة الرحم وتحريم قطعها (رقم: ٢٥٥٧).

وفي الباب من حديث جماعة من الصحابة منهم:

٣ - ابن عمر، ٤ - ابن عباس، ٥ - رجل من خثعم، ٦ - ثوبان رضي الله عنهم.
انظر: "الترغيب والترهيب" (٣/٣٣٤ - ٣٤١)، و"المتجر الرابع" (ص: ٧٠٠ - ٧٠٨)، و"مجمع الزوائد" (٨/١٥٢ - ١٥٦)، و"الفتح" (١٠/٤٢٩)، و"إتحاف السادة" [٣١١/٦]، و"جمع جهود الحفاظ والنقلة بتواتر روايات زيادة العمر بالبر والصلة" جمع لطفي الصغير.

(١) الحاكم في مستدركه، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، ورأيت السيوطي يفعل ذلك.

٩٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق بن الخولاني، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني يحيى بن أيوب، عن عبيد الله ابن زحر، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: «لقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدرته فأخذت بيده، وبدرني فأخذ بيدي فقال: يا عقبة، ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة؟ تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ألا ومن أراد أن يمد في عمره ويبسط في رزقه فليصل ذا رحمه». [١٦٢/٤ - ١٦٢/٤]، ق: (٤/٨٠/أ)، م: (٤١٣/أ)، ع: (٢٨٥/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - بحر بن نصر بن سابق الخولاني:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٤).

٣ - عبد الله بن وهب:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - يحيى بن أيوب:

الغافقي أبو العباس المصري.

روى عن: عبيد الله بن زحر، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن وهب، والليث بن سعد، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٣/٣١ - ٢٣٦).

وهو مختلف فيه:

وقد سئل أحمد عن حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب،

فقال: « حيوة أعلى القوم ثقة ... وسعيد ليس به بأس، ويحيى دونهم في الحفظ، وكان يجلس إلى الليث بن سعد، وكان سيء الحفظ، وهو دون هؤلاء ». انظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبد الله (٥٢/٣).

فقوله: « سيء الحفظ » إنما هو بالنسبة إلى من ذكر، فهو تضعيف نسبي.

وقال النسائي: « ليس بذاك القوي ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٤٨).

وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن يحيى بن أيوب أحب إليك أو ابن أبي الموالي؟ فقال: يحيى بن أيوب أحب إليّ ... ومحل يحيى الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به ». "الجرح والتعديل" (١٢٨/٩).

وقال ابن سعد: « منكر الحديث ». "الطبقات" (٥١٦/٧).

وقال ابن معين: « ثقة ». "معرفة الرجال" لابن محرز (١/رقم: ٤١١)، (٢/رقم: ٤٢٨)، و"تاريخ الدارمي" (ص: ١٩٦).

وقال مرة: « ليس به بأس ». "سؤالات ابن طهمان" (ص: ٥٧)، وهي مثل قوله: ثقة.

وقال مرة: « صالح ». "الجرح والتعديل" (١٢٨/٩).

وقال البخاري: « صدوق ». "علل الترمذي الكبير" (٣٥٠/١).

وقال أبو داود: « صالح ». "سؤالات الآجري" (١٨٠/٢).

وقال النسائي في موضع آخر: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٢٣٦/٣١).

وقال ابن عدي - بعد أن ذكر له عدة أحاديث أنكرت عليه -: « ... هو عندي صدوق لا بأس به ». "الكامل" (٢٦٧٣/٧).

ووثقه الحربي، والفسوي، وقوي أمره غيرهما. انظر: و"تهذيب التهذيب" (١٢١/٦).

وذكره العجلي (٣٤٧/٢)، وابن حبان (٦٠٠/٧)، وابن شاهين (ص: ٣٥٤) في "الثقات".

وبالنظر في هذه الأقوال وغيرها يظهر أنه لا ينزل إلى درجة الضعف، وأيضاً لا يصل إلى مرتبة الثقة، وإنما هو بينهما، وأن ذلك إنما جاء من جهة الضبط، وقد

وجدت له عدة أحاديث أنكرت عليه، فلذا فالأقرب لحاله ما قاله ابن حجر: « صدوق ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين [ع] ». "التقريب" (ص: ١٠٤٩).

وقد أخرج له البخاري استشهاداً والباقون احتجاجاً. انظر: "التعديل والتجريح" (١٢٠٤/٣)، و"الهدي" (ص: ٤٧٤).

٦ - عبيد الله بن زحر:

الضمري مولاهم، الإفريقي.

روى عن: سليمان الأعمش، وعلي بن يزيد الألهاني - وله عنه نسخة - وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم.

روى عنه: بكر بن مضر، يحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦/١٩ - ٣٧).

مختلف فيه بين موثق، ومضعف، ومتوسط في أمره، وجماهير العلماء ونقاد الحديث على ضعفه.

وثقه أحمد. "سؤالات الآجري لأبي داود" (١٨٣/٢)، والبخاري، "جامع الترمذي" (٥/رقم: ٢٧٣١)، و"العلل الكبير" (٥١٢/١).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٣٨/١٩).

وقال أبو زرعة: « لا بأس به صدوق ». "الجرح والتعديل" (٣١٥/٥).

فأما من ضعفوه، فقد جاء عن أحمد تضعيفه. انظر: "الجرح والتعديل" (٣١٥/٥). ونقل ابن حجر عن البخاري أنه قال في "التاريخ الكبير": « مقارب الحديث، لكن الشأن في علي بن يزيد ». "تهذيب التهذيب" (١٢/٤).

وقال علي بن المديني: « منكر الحديث ». وقال أبو حاتم: « لين الحديث ». "الجرح والتعديل" (٣١٥/٥).

وقال ابن معين: « ليس بشيء »، وقال مرة: « كل حديثه عندي ضعيف ». "تاريخ الدوري" (٣٨٢/٢)، و"الدارمي" (ص: ١٧٤)، وانظر: "سؤالات ابن الجنيدي" (ص: ٣٩٦ - ٤٠٨).

وقال ابن حبان: « منكر الحديث جداً، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن زيد أتى بالطامات ». "المجروحين" (٦٢/٢ - ٦٣).

وضعفه العجلي، والفسوي، وابن عدي، والخطيب، والدارقطني، والعجلي، وغيرهم. انظر: "ثقات العجلي" (١١٠/٢)، و"المعرفة والتاريخ" للفسوي (٤٣٤/٢)، و"الكامل" لابن عدي (١٦٣٣/٤)، و"الضعفاء والمتروكين" للدارقطني (ص: ٢٦٨)، و"ضعفاء العقيلي" (٨٧١/٣ - ٨٧٢ ت: السلفي)، و"تهذيب الكمال" (٣٨/١٩ - ٣٩)، و"تهذيب التهذيب" (١٢/٤).

وقد حسن ابن حجر الرأي فيه فقال: « صدوق يخطئ من السادسة بخ ٤ ». "التقريب" (ص: ٦٣٨).

وليس كما قال، بل هو ضعيف الحديث، وهذا ما اختاره الذهبي. انظر: "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٦٤)، و"المغني" (٤١٥/٢).

وعبيد الله بن زحر ليس له رواية عن القاسم، إنما روايته عنه بواسطة علي بن يزيد الألهاني، وكذلك جاء في مصادر التخريج، إلا أنه هكذا جاء في المستدرک، فإما أن يكون إسقاطه من الحاكم، أو أن السقط قديم في نسخ المستدرک، والله أعلم.

٦ - القاسم بن عبد الرحمن:

الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، مولى آل أبي سفيان بن حرب.

روى عن: تميم الداري، وعقبة بن عامر، وأبي أمامة رضي الله عنهم، وعن غيرهم.

روى عنه: ثور بن يزيد الحمصي، وعلي بن يزيد الألهاني، والوضين بن عطاء، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٨٣/٢٣ - ٣٨٥).

مختلف فيه، والجمهور على ثقته.

فقد وثقه ابن معين. انظر: "تاريخ الدوري" (٤٨١/٢)، و"سؤالات ابن الجنييد" (ص: ٣٩٦، ٤٠٩).

والبخاري. انظر: "العلل الكبير" (٥١٢/١).

ويعقوب بن شيبة ويعقوب الفسوي. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٨٩/٢٣).

والترمذي في "جامعه" (٢٩٣/٢)، (٥٧٥/٠٤)، والحربي. انظر: "تهذيب التهذيب" (٥٢٢/٤).

وقال أبو حاتم: «حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء». "تهذيب الكمال" (٣٨٩/٢٣).

وقال العجلي: «ثقة، يكتب حديثه وليس بالقوي». "الثقات" (٢١٣/٢).

وقد أنكر عليه أحمد أحاديث وجعل البلاء منه. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٤٧٦/٣)، و"العلل" لعبد الله (٥٦٥/١ - ٥٦٦).

وفي "المجروحين" (٢١٢/٢): «منكر الحديث».

واشتد ابن حبان فقال: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ العضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها». "المجروحين" (٢١٢/٢).

وقال الغلابي: «منكر الحديث». "تهذيب الكمال" (٣٨٩/٢٣).

قلت: وكلام من تكلم فيه يدل على أن الرجل ليس في الدرجة العليا من الضبط، بل يقع في حديثه ما ينكر عليه، ولذا توسط فيه ابن حجر فقال: «صدوق يغرب كثيراً، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة بخ، ٤». "التقريب" (ص: ٧٩٢).

وقال الذهبي قبله: «صدوق». "الكاشف" (٣٣٧/٢).

وهو أيضاً يرسل، قيل: لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة. "تهذيب الكمال" (٣٨٤/٢٣).

وقيل: بل لقي مائة، وقال بعضهم: أربعين. انظر: "جامع التحصيل" (ص: ٢٥٣).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٦٩/١٧ - ٢٧٠) (رقم: ٧٣٩)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (ص: ٥) (رقم: ١٩) مختصراً، والبيهقي في "الشعب" (٢٢٢/٦) (رقم: ٧٩٥٩)، والرويان في "مسنده" (١٤٦/١) (رقم: ١٥٧)، والبعثي في "شرح

السنة" (٣١/١٣) (رقم: ٣٤٤٣) من طرق عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد الدمشقي، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة الباهلي، عن عقبة بن عامر به.

قال البيهقي: «ورواه عبد الله بن وهب عن يحيى بن أيوب».

وأخرج الطبراني في "الكبير" (٢٧٠/١٧) (رقم: ٧٤٠)، وأبو نعيم في "المعرفة" (٤/رقم: ٥٣٨٦)، وابن عدي في "الكامل" (١٨٢٥/٥) من طريق محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن أبي عبد الملك به مختصراً.

قلت: فعبيد الله بن زحر قد توبع، تابعه أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد الحراني - وهو ثقة - إلا أن مدار هذه الطريق على أبي عبد الملك علي بن يزيد الألهاني، وغالب الأئمة على ضعفه، وجمهورهم على أنه ضعيف جداً، كابن معين، والبخاري، وابن أبي حاتم، والنسائي، والأزدي، وابن حبان، والدارقطني، والبرقاني، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٧٩/٢١ - ١٨٢).

وأخرجه أحمد في "المسند" (١٤٨/٤) مطولاً، والطبراني في "الكبير" (٢٦٩/١٧) - (٢٧٠) (رقم: ٧٣٩) عن أبي المغيرة، ثنا معان^(١) بن رفاع، [حدثني علي بن يزيد]^(٢)، عن القاسم به.

وجاء الحديث من غير طريق الألهاني:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (١٥٨/٤ - ١٥٩) مطولاً، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (ص: ٥) (رقم: ٢٠) مختصراً من طريق إسماعيل بن عياش، عن أسيد ابن عبد الرحمن الخثعمي، عن فروة بن مجاهد اللخمي، عن عقبة بن عامر الجهني به نحوه.

قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني، وأحد إسنادي أحمد رجاله ثقات». "المجمع" (١٩١/٨).

وقال الدمياطي: «رواه أحمد بإسناد جيد». "المتجر الرابع" (ص: ٧٠٧).

وقال المنذري: «رواه أحمد والحاكم، ورواه أحد إسنادي أحمد ثقات». "الترغيب والترهيب" (٣٤٢/٣).

(١) عند أحمد: معاذ، بالذال، وهو خطأ. انظر: "أطراف المسند" (٣٧٤/٤).

(٢) ساقط من مطبوعة الطبراني، وهو ثابت في المسند.

قال الألباني: « وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير فروة بن مجاهد، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" [٣٢١/٧]، وروى عنه جماعة، وقال البخاري: كانوا لا يشكون أنه من الأبدال [التاريخ الكبير ٥٧٢/٧] ». "الصحيحة" (٥٨٣/٢).

قلت: وهو كما قال، فرواية إسماعيل هنا عن أهل بلده. والحاكم إنما سكت عليه لكونه في الشواهد، وكذا الذهبي مع تضعيفه لحديث من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة (١٢٣/٤)، ويُحتمل أيضاً أنه سكت عنه هنا؛ لقرب هذا الموضع الذي نبّه فيه على ضعف هذا الإسناد، والله أعلم.

شواهد:

أما أوله، وهو قوله: « يا عقبة ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة، تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك »، فقد جاء ما يشهد له عن عدد من الصحابة، منهم:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: « ثلاث من كنّ فيه حاسبه الله حساباً يسيراً، وأدخله الجنة برحمته، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: تعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك، قال: فإذا فعلت ذلك فما لي يا رسول الله؟ قال: أن تحاسب حساباً يسيراً، ويدخلك الله الجنة برحمته ». لفظ الحاكم.

أخرجه البزار في "مسنده" (٣٨٣/٢) (رقم: ١٩٠٦ - كشف الأستار)، والطبراني في "الأوسط" (١/رقم: ٩٠٩)، (٥/رقم: ٥٠٦٤)، والحاكم في "المستدرک" (٥١٨/٢)، وابن عدي في "الكامل" (١١٢٥/٣)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (رقم: ٢١)، وفي "ذم الغضب" كما في "الكنز" (٨٠٩/١٥) من طرق عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

قال البزار: « سليمان بن داود ليس بالقوي، ولا يُتابع على حديثه ».

قال الطبراني: « لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا سليمان بن داود اليمامي ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه »، وتعقبه الذهبي بأن

سليمان ضعيف.

وقال الهيثمي: « فيه سليمان بن داود اليمامي، وهو ضعيف ». "المجمع" (١٩٢/٨).
وقال المنذري: « في أسانيدهم سليمان بن داود اليمامي، واه ضعيف ». "الترغيب" (٣٤٢/٣).

قلت: وهو كما قال، فإنَّ سليمان ضعيف جداً. انظر: "اللسان" (٨٣/٣ - ٨٤).
ولذا أورد الألباني هذا الحديث في "الضعيفة" (٤/رقم: ١٥٣٥)، وقال: « ضعيف جداً ».

وأما قوله في "ضعيف الجامع" (رقم: ٢٥٥٠): « ضعيف »، فلعله سقط منه جداً بدليل إحالته إلى الموضع السابق، والله أعلم.

وجاء من طريقين آخرين:

أ - فقد أخرج ابن أبي الدنيا في "المكارم" (رقم: ٢٢) من طريق يحيى بن حمزة، عن الحكم بن عبد الله بن سعد، عن عياض بن أبي السرح، عن أبي هريرة نحوه.

ب - و(برقم: ٢٣) عن إدريس بن الحكم العتري، عن محمد بن عمر، عن عبد الملك بن الحسن، عن عبد الله بن أبي سفيان، عن أبيه، عن أبي هريرة نحوه.

لكنها لا يُفرح بها، ففي الأول الحكم بن عبد الله الأيلي، متهم بالكذب وافتعال الأحاديث. انظر: "اللسان" (٣٣٢/٢ - ٣٣٤)، وفي الثاني: محمد بن عمر الواقدي.

٢ - حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

قال: قال لي رسول الله ﷺ: « ألا أدلك على خير أخلاق الأولين والآخرين؟ قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: تعطي من حرمك، وتغفو عمن ظلمك، وتصل من قطعك ».

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥/رقم: ٥٥٦٧)، والبيهقي في "الشعب" (٢٢١/٦ - ٢٢٢) (رقم: ٧٩٥٦) من طريق نعيم بن يعقوب بن أبي المتشد، قال: سمعت أبي يذكر^(١) عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا يعقوب بن أبي المتشد،

(١) ليس في "الشعب"، وفيه: نا أبي عن أبي إسحاق.

تفرد به ابنه نعيم بن يعقوب».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الوسط، وفيه الحارث وهو ضعيف». "المجمع" (١٩٢/٨).

وأخرجه معمر في "جامعه" (١٧٢/١١)، وابن أبي الدنيا في "المكارم" (رقم: ٢٦)، والبيهقي في "الشعب" (٣١٢/٦ - ٣١٣) (رقم: ٨٣٠٠).

٣ - حديث معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الفضائل أن تصل من قطعك، وتعطي من منعك، وتصفح عمن شتمك».

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٣٨/٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨٨/٢٠) (رقم: ٤١٣) من طريق ابن لهيعة، عن زيان، عن سهل بن معاذ، عن أبيه.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه زيان بن فائد، وهو ضعيف». "المجمع" (١٩٢/٨).

قلت: مدار هذا الحديث عليه، وإن كان في إسناده ابن لهيعة إلا أنه قد توبع، تابعه رشدين بن سعد عند الطبراني (٢٠/رقم: ٤١٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢٤٨/٢) (رقم: ١٣٨٩).

وفي الباب عن عدد من الصحابة منهم:

١ - كعب بن عجرة، (وفيه متروك).

٢ - عبادة بن الصامت (وفيه كذاب، ومن طريق أخرى فيها ضعيف).

٣ - أبي بن كعب (وفيه ضعيف).

انظر: "المتجر الرابع" (ص: ٧٠٧)، و"المجمع" (١٩٢/٨).

وأما قوله: «ألا من أراد أن يمد له في عمره ويسط في رزقه فليصل ذا رحمه»، فتقدم ما يشهد له في الذي قبله، والله أعلم.

٩٧ - قال الحاكم رحمه الله:

وحدثنا أبو العباس على أثره^(١) قال: وحدثنا بحر بن نصر، ثنا ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد الكندي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليس بمؤمن من لا يأمن جاره غوائله». [١٦٥/٤]، ق: (٨٢/٤)، م: (٤١٣/ب - ٤١٤/أ)، ع: (٢٨٦/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس:

هو محمد بن يعقوب، تقدّم مراراً، انظر: الحديث (رقم: ١٥).

٢ - بحر بن نصر:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٣ - ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب المصري، تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - سعيد بن أبي أيوب:

الخزاعي، مولاهم المصري، أبو يحيى بن مقلاص، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة إحدى وستين، وقيل غير ذلك، وكان مولده سنة مائة (ع). "التقريب" (ص: ٣٧٤).

٥ - يزيد بن أبي حبيب:

المصري، أبو رجاء، واسم أبيه: سويد، واختلف في ولادته، ثقة فقيه، يرسل، من الخامسة، مات سنة ثمان وعشرين، وقد قارب الثمانين (ع). "التقريب" (ص: ١٠٧٣).

٦ - سنان بن سعد^(٢) الكندي:

(١) أي حديث أبي هريرة مرفوعاً: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جار لا يأمن جاره بوائقه، قالوا: فما بوائقه؟ قال: شره»، وسيأتي في الشواهد.
(٢) نقل المزني الاختلاف في اسمه، فالليث يقول: سعد بن سنان، وعمرو بن الحارث وابن لهيعة: سنان

ويقال: سعد بن سنان المصري.

روى عن: أنس بن مالك [بخ د ت ق].

روى عنه: يزيد بن أبي حبيب - ولم يرو عنه غيره^(١) - انظر: "تهذيب الكمال" (٢٦٥/١٠ - ٢٦٦).

مختلف فيه، والجمهور على ضعفه.

فقد كان أحمد لا يكتب حديثه، وتركه لاضطراره. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (١١٩/٢)، و"سؤالات الآجري" (١٦٤/٢).

وقال النسائي: «منكر الحديث». «الضعفاء» له (ص: ١٩١)، وقال: «ليس بثقة». «الضعفاء» له (ص: ١٨٨).

وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس». «أحوال الرجال» (ص: ٢٦٥).

وذكره في "الضعفاء" الدارقطني (ص: ٢٣٤)، والعقيلي (١٨/٢ - ١١٩)، وابن الجوزي (٣١٢/١).

وقال الذهبي: «ليس بحجة». «رجال ابن ماجه» (ص: ١١٧)، وفي "المغني" (٢٥٤/١): «ضعفه ولم يترك»، وفي "الديوان" (ص: ١٥٤): «ضعفه».

وقال ابن سعد: «منكر الحديث».

ووثقه ابن معين. "الجرح والتعديل" (٢٥١/٤).

وقال البخاري: «الصحيح عندي سنان بن سعد، وهو صالح مقارب الحديث، وسعد بن سنان خطأ، إنما قاله الليث». «العلل الكبير» (٣٢١/١).

ابن سعد، وابن إسحاق نقل عنه الاسمان، وقال ابن حبان: «أرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد، وقال: كأنهما اثنان»، وذكر أن حديث سنان يشبه حديث الثقات، وحديث سعد فيه المناكير، قلت: ولعل الحاكم أخرج له في مستدركه متابعة لشيخه، والله أعلم.

(١) في "الجرح والتعديل" (٢٥١/٤): «روى عنه يزيد بن أبي حبيب والليث بن سعد وعمرو بن الحارث وحيوة بن شريح» اهـ. قلت: كذا فيه، وهؤلاء إنما يروونه عن يزيد بن أبي حبيب عنه. فلعل كلمة «عنه» سقطت بعد حبيب، والسياق: .. و[عنه] الليث ...، والله أعلم.

ووثقه العجلي في "الثقات" (٣٩٠/١)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٣٦/٤)، وقال: «حديثه يشبه أحاديث الثقات»^(١).

وذكر ابن عدي أنَّ أحاديثه يحمل بعضها بعضاً ولا تترك، ومن الأحاديث ما هو أكثر اضطراباً من أحاديثه، ومع ذلك أدخله العلماء في مسانيدهم ومصنفاتهم. انظر: "الكامل" (١١٩٣/٣).

قلت: والأقرب لحاله أنه ضعيف، وهو الذي اختاره الذهبي، أما ابن حجر فقال: «صدوق له أفراد، من الخامسة بخ د ت ق». "التقريب" (ص: ٣٦٩).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢/رقم: ٦٢٥، ٦٢٧) حدثنا بحر بن نصر الخولاني به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٢٠/٥) (رقم: ٢٥٤٢٢)، وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٤/رقم: ٤٢٣٦) عن يزيد بن هارون.

والخطيب في "الموضح" (١٦٥/٢) من طريق محمد بن سلمة، كلاهما عن محمد بن إسحاق، عن يزيد به، بلفظ: «ما هو بمؤمن»، وعند ابن أبي شيبة: «بواقفه».

وأخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢/رقم: ٦٢٦) من طريق أحمد بن خالد الواهبي، عن محمد بن إسحاق به بلفظ: «لا يؤمن ...».

وقد حكم الألباني على إسناد الحديث - بعد عزوه للحاكم والمروزي - بالحسن؛ لاختياره قول ابن حجر في سنان بن سعد أنه صدوق له أفراد. انظر: "الصحيحة" (٥/رقم: ٢١٨١).

قلت: وقد جاء الحديث عن أنس من عدة طرق:

الأول: يونس بن عبيد، وحميد، وعلي بن زيد بن جدعان:

عند أحمد (١٥٤/٣)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٢٦٤/٢)

(١) أي: سنان بن سعد، فإنه كما تقدّم قد فرّق بينهما.

(رقم: ٥١٠)، والحاكم في "المستدرک" (١١/١)، والبزار^(١) في "مسنده" (١/رقم: ٢١ - كشف الأستار)، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (رقم: ٣٤١)، و"الصمت" (رقم: ٢٨)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (رقم: ١٣٠، ١٨٢، ٨٧٤) من طريقين، عن حماد بن سلمة، عنهم به مطولاً ومختصراً بلفظ: «والذي نفسي بيده لا يدخل عبد الجنة لا يأمن جاره بوائقه».

وصححه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

قلت: وهو كما قال^(٢)؛ لأنه ليس في إسناده علي بن زيد.

قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجاله رجال الصحيح إلا علي ابن زيد، وقد شاركه فيه حميد، ويونس بن عبيد». "المجمع" (٥٩/١).

الثاني: قتادة.

عند أحمد في "المسند" (١٩٨/٣)، وابن أبي الدنيا في "المكارم" (رقم: ٣٤٢)، وفي "الصمت" (رقم: ٩)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/رقم: ٨٨٧)، والخرائطي في "المكارم" (١/رقم: ٤٤٢) من طريق زيد بن الحباب، عن علي بن مسعدة، عن قتادة، عن أنس به نحوه مطولاً ومختصراً بلفظ: «لا يدخل الجنة رجل لا يأمن جاره بوائقه».

وضعف إسناده العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/رقم: ٢٨٢١).

وقال الهيثمي: «فيه علي بن مسعدة، وثقه جماعة، وضعفه آخرون». "المجمع" (٥٨/١).

الثالث: عبد العزيز بن صهيب.

عند أبي يعلى في "مسنده" (٥٨/٤) (رقم: ٣٨٩٦) حدثنا المقدمي، عن مبارك، عن عبد العزيز، عن أنس: أن النبي ﷺ سئل عن المؤمن؟ فقال: «من أمنه جاره، ولا تخاف بوائقه ...»، الحديث.

(١) سقط من إسناده حماد.

(٢) ثم وقفت على موافقة الألباني له في "الصحيحة" (٨٢/٢) (رقم: ٥٤٩).

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى وفيه مبارك بن فضالة، والأكثر على توثيقه». "المجمع" (٥٩/١).

قلت: وليس كما قال، فالذي في الإسناد مبارك بن سحيم، وهو متروك. انظر: "التقريب" (ص: ٩١٨).

فالحديث صحيح بمجموع طرقه عدا الأخير.
وقد سكت عنه الحاكم لكونه في الشواهد.

شواهد:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أن رسول الله ﷺ قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: جار لا يأمن جاره بوائقه، قالوا: فما بوائقه يا رسول الله؟ قال: شره». لفظ الحاكم.

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٨٨/٢) عن إسماعيل بن عمر.

وفي (٣٣٦/٢) عن عثمان بن عمر.

والحاكم في "المستدرک" (١٠/١) من طريق ابن وهب وإسماعيل بن أبي أويس.

وفي (١٦٤/٤) من طريق عبد الله بن وهب، جميعهم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.

قال الحاكم في الأول: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا، إنما أخرجا حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه».

وفي الموضع الثاني: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

قال ابن حجر: «تعقبه شيخنا في "أمالیه" بأنهما لم يخرجا طريق أبي الزناد ولا واحد منهما، وإنما أخرج مسلم [رقم: ٤٦٠] طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم^(١)». "الفتح" (٤٥٩/١٠).

(١) قال ابن حجر: «وعلى الحاكم تعقب آخر، وهو أن مثل هذا لا يُستدرک لقرب اللفظين في المعنى».

قلت: وأما اللفظ الذي أخرجه الحاكم فإنهما لم يخرجاه بهذا السياق، وإنما علقه البخاري عقب حديث أبي شريح الكعبي الآتي، فقال: «وقال حميد الأسود، وعثمان بن عمر، وأبو بكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة».

وطريق عثمان بن عمر تقدّم إخراج أحمد لها، وأما الطرق الباقية، فلم يقف عليها الحافظ. انظر: "تغليق التعليق" (٩١/٥).

إلا أنه في "الفتح" (٤٥٨/١٠) ذكر من تابع هؤلاء، وهم: معن، والعقدي، وابن أبي فديك، فهؤلاء أحد عشر راوياً رواه عن ابن أبي ذئب من حديث أبي هريرة.

٢ - حديث أبي شريح الكعبي رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه».

أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: إثم من لا يأمن جاره بوائقه (رقم: ٦٠١٦) حدثنا عاصم بن علي، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي شريح به. ثم قال: «تابعه (أي عاصم) شبابة وأسد بن موسى».

ويسن ابن حجر أن طريق شبابة أخرجه الإسماعيلي، وطريق أسد أخرجه الطبراني في "المكارم"، وتابعهم:

١ - يزيد بن هارون عند الإسماعيلي، ٢ - الطيالسي في مسنده، ٣ - وآدم بن أبي إياس عند الطبراني، ٤ - وروح بن عبادة، ٥ - وحجاج بن محمد المصيصي عند أحمد، فهذه ثمانية طرق.

قال ابن حجر: «وإذا تقرّر ذلك فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم ... ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين، وإن كانت

"الفتح" (٤٥٩/١٠).

قلت: قد علم من منهج الحاكم في مستدركه أنه قد يستدرك لفظاً واحدة لم يخرجها الشيخان، بله حديثاً مخالفاً في اللفظ، والله أعلم.

الرواية عن أبي شريح أصبح. انظر: "الفتح" (٤٥٨/١٠).

وذكر الحافظ أن ذلك من أجل مجيء معنى الحديث من طريق الليث عن سعيد عن أبي شريح.

قلت: والصواب أن كلا الطريقتين محفوظان من حديث أبي شريح ومن حديث أبي هريرة كما اختار ذلك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. انظر: "المسند" بتحقيقه (٢٦٢/١٤ - ٢٦٣).

وفي الباب: من حديث ابن مسعود عند أحمد في "المسند" (٣٨٧/١).

وطلق بن علي عند الطبراني في "الكبير" (٤٠١/٨).

٩٨ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث المقدام بن معدي كرب:

أخبرناه أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا ثور بن يزيد، عن حبيب بن عبيد، عن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا أحبَّ أحدكم أخاه فليعلمه إياه». [١٧١/٤]، ق: (٤/٨٥)، م: (٤١٥/أ - ٤١٥/ب)، ع: (٢٨٨/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨٢).

٢ - يحيى بن محمد بن يحيى:

تقدّم في الحديث (رقم: ٥).

٣ - مسدد:

هو ابن مسرهد، تقدّم في الحديث (رقم: ٨٢).

٤ - يحيى بن سعيد:

هو القطان.

٥ - ثور بن يزيد:

أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل: ثلاث أو خمس وخمسين (خ ٤). "التقريب" (ص: ١٩٠).

وقد ذكر في كتب الضعفاء من أجل القدر. انظر: "أحوال الرجال" (ص: ١٩١ - ١٩٢)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/١٧٨ - ١٨٠)، والكامل (٢/٥٢٩ - ٥٣١)، و"الميزان" (١/٣٧٤ - ٣٧٥).

(١) أي حديث أنس رضي الله عنه، وسيأتي في الشواهد.

٦ - حبيب بن عبيد:

الرحبي - بالمهملة المفتوحة ثم الموحدة - أبو حفص الحمصي، ثقة من الثالثة (بخ م ٤). "التقريب" (ص: ٢٢٠).

إسناد المصنف: صحيح.

تفريغ الحديث:

أخرجه أبو داود في "سننه" كتاب: الأدب، باب: إخبار الرجل بمحبته إياه (رقم: ٥١٢٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (رقم: ٥٤٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/رقم: ٦٦١)، وفي "مسند الشاميين" (١/رقم: ٤٩١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩٩/٦) عن مسدد به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (١٣٠/٤)، ومن طريقه^(١) الخطيب في "تاريخ بغداد" (٥٨/٤ - ٥٩).

وأخرجه الترمذي في "جامعه" كتاب: الزهد، باب: ما جاء في إعلام الحب (رقم: ٢٣٩٢)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: عمل اليوم والليلة باب: إذا أحب الرجل أخاه هل يعلمه ذلك (رقم: ١٠٠٣٤)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان ٢/رقم: ٥٧٠)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (رقم: ١٩٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/رقم: ٢٤٤٠)، وابن أبي الدنيا في "الإخوان" (رقم: ٦٥)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢/رقم: ٢٤٧٠) عن يحيى بن سعيد به نحوه.

وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١٠٦/٣) عن محمد بن الزبرقان، عن ثور بن يزيد به نحوه.

قال الترمذي: «حديث المقدم حديث حسن صحيح غريب، المقدم يكنى أبا كريمة^(٢)».

قال حمزة بن محمد الحافظ: «هذا حديث حسن من حديث ثور بن يزيد، لا

(١) في غير المسند. انظر: "السير" (٣١٩/١١).

(٢) جاء في المطبوع بعد الحديث الذي قبله، ولا وجه لإيراده هناك، فلعله كان في حاشية النسخة لاحقاً، فأدخله الطابع خطأ، والله أعلم. وفي "التحفة" (٥٠٥/٥): «حسن صحيح».

أعلم أحداً رواه عنه غير يحيى بن سعيد، والله أعلم». "التحفة" (٥٠٥/٨).
قال أبو حاتم: « لا أعلم روى هذا الحديث عن ثور إلا يحيى القطان، وأبو
همام محمد بن الزبرقان، وليس هذا الحديث بالشام ». "العلل" لابنه (٣١٨/٢).
قال أبو نعيم: « غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث يحيى عنه ».
وصححه الألباني. "الصحيحة" (١/رقم: ٤١٧)، [٦/رقم: ٢٥١٥]، و"صحيح
الأدب المفرد" (رقم: ٤٢١).

شواهد:

حديث الباب أخرجه الحاكم شاهداً لحديث:

١ - أنس بن مالك رضي الله عنه:

قال: « مرّ بالني ﷺ رجل، فقال رجل: إني لأحبه في الله عز وجل، فقال النبي
ﷺ: أعلمته؟ قال: لا، قال: فأعلمه، قال: فلقيته فأعلمته، فقال: أحبك الله الذي
أحببتني له ». لفظ الحاكم.

أخرجه أحمد في "المسند" (١٩/رقم: ١٢٥١٤)، وأبو داود (رقم: ٥١٢٥)،
وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (رقم: ١٩٨)، والحاكم في "المستدرک" (٤/١٧١)،
والبيهقي في "الشعب" (٦/رقم: ٩٠٠٦)، و"الآداب" (رقم: ٢٢٩) من طرق عن
المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس به نحوه.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

قلت: وليس كما قال، فالمبارك حديثه في عداد الحسن لا الصحيح.

وتابع المبارك فيه:

١ - حسين بن واقد، عند أحمد في "المسند" (٣/١٤٠ - ١٤١)، ومن طريقه
الضياء في "المختارة" (٥/رقم: ١٦١٩).

وأخرجه النسائي في "الكبرى" كتاب: عمل اليوم والليلة (٦/رقم: ١٠٠١٠)،
وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٢/رقم: ٥٧١)، والضياء في "المختارة"
(٥/رقم: ١٦١٨).

قال الألباني - عن إسناده أحمد -: « هذا سند صحيح على شرط مسلم ». «الصحيحة» (٧٠٥/١).

قلت: وهو كما قال، إلا أن حسينا مع ثقته له أوهام.

٢ - عمارة بن زاذان: عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٨/٢)، وابن أبي الدنيا في "الإخوان" (رقم: ٧١).

قلت: وعمارة صدوق كثير الخطأ. "التقريب" (ص: ٧١٢).

٣ - حماد بن سلمة: عند أحمد في "المسند" (١٣٥٣٥/٢١)، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٧٠٣/٥) من طريق مؤمل بن إسماعيل عنه.

ومؤمل ضعيف، قال فيه ابن حجر: « صدوق سيء الحفظ ». "التقريب" (ص: ٩٨٧).

ومع ذا فقد خولف ممن هو أوثق منه:

أ - سليمان بن حرب عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٨/٢ - ٣١٩)، وحجاج بن محمد عند النسائي في "الكبرى" (٦/رقم: ١٠٠١٢) روياه عن حماد، عن ثابت، عن حبيب، عن الحارث، عن رجل حدثه سمع النبي ﷺ.

ب - يحيى بن إسحاق: عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٨/٢)، والحسن بن موسى عند النسائي (٦/رقم: ١٠٠١١)، وعبد بن حميد في "المسند" (رقم: ٤٤٤ - المنتخب). يمثل الإسناد المتقدم إلا أنهما جعلاه من حديث الحارث: « مرَّ رجل بالنبي ﷺ ... ».

ج - عبد الله بن المبارك عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٩/٢)، وابن أبي الدنيا في "الإخوان" ^(١) (رقم: ٧٠) عن حماد، عن ثابت، عن سبيعة بن حبيب: « أن رجلاً أتى النبي ﷺ ... ».

د - موسى بن إسماعيل: عند البخاري في "التاريخ الكبير" (٣١٨/٢) عن حماد،

(١) وأصلحه محقق "الإخوان" إلى (حبيب بن سبيعة) فما أصاب؛ لأنه هكذا وقع عند ابن المبارك، وأيضاً أخطأ في سبيعة فجعله سبيعة.

عن ثابت، عن حبيب بن سيعة، عن رجل حدثه، فلم يذكر الحارث.

وقد ذكر النسائي طريق الحسين بن واقد وطريق حجاج والحسن بن موسى، ورجح الآخرين، فقال: «وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت - والله أعلم - بحديث ثابت من حسين بن واقد».

وقال الدارقطني: «رواه حسين بن واقد، وعبد الله بن الزبير الباهلي هكذا، ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سيعة، عن الحارث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، والقول قول حماد».

قال الضياء: «قلت: فقد رواه مؤمل [عن^(١) حماد عن ثابت عن أنس]». "المختارة" (١٨/٥ - ١٩).

فاعترض عليه بأن حسيناً الباهلي تابعهما عليه مؤمل، وتابعهم كذلك المبارك ابن فضالة وعمار بن زاذان، وكذا:

٤ - الأشعث بن عبد الله: عند معمر في "جامعه" (١١/رقم: ٢٠٣١٩)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (١٣/رقم: ٣٤٨٢)، والبيهقي في "الشعب" (٦/٩٠١١)، والضياء في "المختارة" (٤/رقم: ١٥٤٧، ١٥٤٨).

وأشعث بن عبد الله هو الحداني، صدوق، وهو بصري، والراوي عنه معمر، وفي روايته عن أهل البصرة شيء، فهؤلاء الخمسة في حفظهم شيء، وحماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت على الإطلاق، حتى إنه كان يحفظ حديث ثابت بعد اختلاطه كما كان يحفظه قبله، يضاف إلى ذلك أنه هنا لم يسلك الجادة في حديث ثابت، مما يدل على أنه حفظه دونهم حيث سلكوا فيه الجادة، ولذا رجح كريقه النسائي والدارقطني، وهما إماما العلل، والقول قولهما، ولا يظهر فرق بين أن يرويه الحارث مباشرة أو يرويه عن رجل؛ لأنه معدود في الصحابة رضوان الله عليهم؛ ولذا رجح كلا الطريقتين النسائي. انظر في صحبته: "تهذيب الكمال" (٣١١/٥ - ٣١٢)، و"التقريب" (ص: ٢١٥)، والله أعلم، وعلى كل فالحديث لا بأس به في الشواهد.

٢ - حديث أبي ذر رضي الله عنه:

(١) في المختارة (و) وهو خطأ.

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا أحبَّ أحدكم صاحبه فيأته في منزله فيخبره أنه يحبه لله، وقد جئتكَ في منزلك».

أخرجه أحمد في "المسند" (١٤٥/٥، ١٧٣)، وابن المبارك في "الزهد" (رقم: ٧١٢)، وابن وهب في "الجامع" (١/رقم: ٢٣٢)، وأحمد بن منيع كما في "إتحاف المهرة" (٧/رقم: ٧٣٤٦)، و(١٠/رقم: ١٠٢٦١) عن ابن لهيعة، ثنا يزيد بن أبي حبيب: أن سالماً الجيشاني أتى إلى أبي أمية في منزله، فقال: إني سمعت أبا ذر يقول، فذكره.

وأخرجه الضياء كما في "إتحاف السادة" (٢٢/٦).

قال الهيثمي: «رواه أحمد وإسناده حسن». "المجمع" (٢٨٤/١٠ - ٢٨٥).

قلت: بل فيه ابن لهيعة ضعيف، وإن كان روى عنه العبادلة، ويزيد مع ثقته يرسل، فيخشى أن يكون مرسلًا؛ فإنَّ المزيَّ لم يذكر في شيوخه أبا سالم الجيشاني (سفيان بن هانئ). انظر: "تهذيب الكمال" (١٠٣/٣٢ - ١٠٥)، ويزيد يرويه بـ «أنَّ» وإفادتها للاتصال أضعف من «عن»، كما هو معروف في علم الحديث، وكثيراً ما تستعمل فيما لم يُسمع من قائله، والله أعلم.

وقال الألباني: «وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة». "الصحيحة" (٢/رقم: ٧٩٧).

والحديث مع ضعفه إلا أنه صالح في الشواهد.

وفي الباب عن:

- ١ - عبد الله بن عمر، ٢ - عبد الله بن سرجس، ٣ - وحشي بن حرب، ٣ - أبي حميد الساعدي، ٥ - أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.
- ٦ - يزيد بن نعمة الضبي مرسلًا، ٧ - مجاهد مرسلًا، ٨ - علي بن الحسين مرسلًا، وعن غيرهم.

انظر: "المجمع" (٢٨٤/١٠ - ٢٨٥)، و"الصحيحة" (٧٠٣/١، ٧٠٤)، (٣/رقم: ١١٩٩)، و"الجامع" لابن وهب (١/رقم: ٢٠٥)، و"إتحاف السادة" (٢٢١/٦)، و"الزهد" لوكيع (٢/٦١٢ - ٦١٥)، و"الإخوان" لابن أبي الدنيا (ص: ١٣٦ - ١٤٢).

٩٩ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا محمد بن منده الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا عمر بن عبيد، عن إبراهيم بن مهاجر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما: عبد أبق من مواليه حتى يرجع، وامرأة عصت زوجها حتى ترجع». [٤/١٧٣]، ق: (٤/٨٥/ب - ٨٦/أ)، م: (٤١٥/ب)، ع: (٢/٢٨٩ - ٢٨٩/ب).

رجال الإسناد:

١ - إسماعيل بن محمد الفقيه بالري:

تقدم في الحديث (رقم: ١٦).

٢ - محمد بن منده:

ابن أبي الهيثم منصور الأصبهاني، سكن الري، وقدم بغداد.

حدث بها عن: بكر بن بكار، وإبراهيم بن موسى الفراء، ومحمد بن مهران الجمال، وغيرهم.

روى عنه: إسماعيل بن محمد الصفار، وحمزة بن محمد الدهقان. "تاريخ بغداد" (٣/٣٠٤)، وانظر: أخبار أصبهان (٢/١٩٣).

قال ابن أبي حاتم: «لم يكن عندي بصدوق ... أخرج عن بكر بن بكار، والحسين بن حفص، ولم يكن سنه من يلحقها». "الجرح والتعديل" (٨/١٠٧).

وقال أبو نعيم: «ضعفه بعض الناس بروايته عن الحسين بن حفص عن شعبة^(١)». "ذكر أخبار أصبهان" (٢/١٩٣).

وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٣/١٠١ - ١٠٢)، والذهبي في "الميزان" (٥/١٧٢)، وتساهل ابن حبان فأورده في "ثقاته" (٩/١٥٤).

(١) في "تاريخ بغداد" (٣/٣٠٥) زيادة: «ويونس بن أبي إسحاق؛ لأن الحسين لا تعرف له رواية».

٣ - بكر بن بكار:

القيسي أبو عمرو البصري.

روى عن: عبد الله بن عون، وسفيان بن حسين، وشعبة، وغيرهم.

روى عنه: الطيالسي، وأشهل بن حاتم، وأبو عاصم النبيل، وغيرهم. انظر: "تهذيب التهذيب" (١) (٣٠١/١).

مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، ومن وثقه فإما معروف بالتساهل، أو ليس من أهل هذا الشأن.

قال ابن معين: «ليس بشيء». "تاريخ الدوري" (٦٢/٢).

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي». "الجرح والتعديل" (٣٨٣/٢). وقال في ترجمة الحارث بن بدل بعد أن ذكر حديثاً من طريق بكر بن بكار عن الشعبي عن الحارث وفيه اختلاف: «وهذا من تخليط بكر بن بكار، فإنه سيء الحفظ، ضعيف الحديث». وقال النسائي: «ليس بثقة». "الضعفاء" (ص: ١٦١)، وقال: «ليس بالقوي». "السنن الكبرى" (١٤٣/١).

وقال ابن عدي: «ولبكر بن بكار أحاديث حسان غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه ... وليس حديثه بالمنكر جداً». "الكامل" (٤٦٥/٢).

وذكره العقيلي (١٥٢/١)، وابن الجارود والساجي في الضعفاء. "تهذيب التهذيب" (٣٠١/١).

ووثقه أشهل بن حاتم، وأبو عاصم النبيل. انظر: "أخبار أصبهان" (٢٣٤/١)، وقد قابلهما جرح مفسر من أئمة الجرح والتعديل.

وتساهل فيه ابن حبان فذكره في "الثقات" (١٤٦/٨)، ومع ذا قال: «ربما أخطأ».

قال ابن حجر: «وله نسخة سمعناها بعلو وفيها مناكير، ضعفوه بسببها - ثم ذكر منها حديثاً -». "تهذيب التهذيب" (٣٠١/١).

(١) لم يذكره المزي في تهذيبه.

قلت: وضعفه يمين، ولذا قال ابن حجر: «ضعيف من الثامنة، روى له النسائي أثراً واحداً في أثناء الصلاة»^(١) - رواية ابن الأحمر - ولم يذكره المزي (س) «. "التقريب" (ص: ١٧٥).

٤ - عمر بن عبيد:

ابن أبي أمية الطنافسي الحنفي الإيادي مولا هم. ثقة مجمع على ثقته، مختلف في مرتبته، فالجمهور على أنه ثقة، فممن وثقه أحمد وابن معين في رواية، وابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات، والدارقطني. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٦/٢١)، و"تهذيب التهذيب" (٣٠٢/٤). وقال ابن معين: ((صالح)). "الجرح والتعديل" (١٢٣/٦). وقال أبو حاتم: ((محله الصدق)). "تهذيب الكمال" (٤٥٦/٢١). وقال العجلي: ((كان صدوقاً))، وقال مرة: ((لا بأس به)). "معرفة الثقات" (١٧٠/٢).

إلا أنه دون أخويه يعلى ومحمد، ولعله لذلك قال فيه ابن حجر: «صدوق، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين، وقيل بعدها (ع)». "التقريب" (ص: ٧٢٤). قلت: والقول بثقته ليس ببعيد. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٥٧ - ٤٥٤/٢١).

٥ - إبراهيم بن المهاجر:

ابن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي. روى عن: الشعبي، وعكرمة بن خالد، ومجاهد بن جبر، وغيرهم. روى عنه: الأعمش، والثوري، وشعبة، ومسعر، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢١١/٢ - ٢١٣).

مختلف فيه:

قال القطان: «لم يكن بالقوي». "الجرح والتعديل" (١٣٣/٢)، و"الكامل" (٢١٦/١).

(١) تقدّمت الإشارة إليه.

- وقال ابن معين: «ضعيف» "تاريخ الدوري" (١٤/٢).
- وقال أحمد: «فيه ضعف»، وقال مرة: «إبراهيم بن مهاجر هكذا وهكذا».
- انظر: "الكامل" (٢١٧/١).
- وقال أبو حاتم: «ليس بقوي» "الجرح والتعديل" (١٣٣/٢).
- وقال النسائي: «ليس بالقوي» "الضعفاء والمتروكين" (ص: ١٤٦).
- وقال ابن حبان: «كثير الخطأ، تستحب مجانبه ما انفرد به من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات» "المجروحين" (١٠٢/١).
- وقال ابن عدي: «أحاديثه صالحة، يحمل بعضها على بعض، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء» "الكامل" (٢١٨/١).
- وقال الفسوي: «له شرف ونبالة، حديثه لين، كوفي» "المعرفة" (٩٣/٣).
- وقال سفيان الثوري: «لا بأس به» "الجرح والتعديل" (١٣٣/٢).
- وقال يحيى بن معين عند عبد الرحمن بن مهدي: «ضعيف، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال» انظر: المصدر السابق^(١)، و"العلل" لعبد الله (١٥٩/٣).
- وقال أحمد: «ليس به بأس، هو كذا وكذا» "العلل" (٣٤١/٢).
- وقال ابن سعد: «ثقة» "الطبقات" (٣٣١/٦). ولم يتابع على - فيما وقفت عليه - ذلك إلا إن أراد مطلق الثقة.
- وقال العجلي: «جائز الحديث» "الثقات" (ص: ٥٤ - ط قلعجي).
- وقال أبو داود: «صالح الحديث» "تهذيب التهذيب" (١٠٩/١).
- وذكره ابن شاهين في "الثقات" (ص: ٥٧)، وقال الساجي: «صدوق اختلفوا فيه» "تهذيب التهذيب" (١٠٩/١).
- وذكره الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ٣٣)، وقال: «خرج له مسلم أحاديث شواهد».

(١) وانظر اوضح منه في العلل (٥٤٤/٢).

قلت: ومنزلته مترددة بين أدنى درجات التوثيق وأعلى درجات الجرح مما يلي التوثيق، ولذا قال فيه ابن حجر: «صدوق لين الحفظ، من الخامسة». «التقريب» (ص: ١١٦).

٦ - نافع:

هو مولى ابن عمر المدني، تقدّم في الحديث (رقم: ٥٤).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦٧/٤) (رقم: ٣٦٢٨)، و"الصغير" (١٧٢/١) حدّثنا سهل بن أبي سهل، ثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي، نا إبراهيم بن أبي الوزير، نا عمر بن عبيد به.

قال الطبراني: «لم يروه عن إبراهيم بن المهاجر إلا عمر بن عبيد، ولا رواه عن عمر بن عبيد إلا إبراهيم بن أبي الوزير، تفرد به: ابن أبي صفوان».

قال المنذري: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، بإسناد جيّد، والحاكم».

"الترغيب" (٢٩/٣)، وانظر: (٥٩).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله ثقات». «المجمع» (٣١٦/٤).

قلت: إبراهيم بن المهاجر لا يصل حاله إلى الثقة.

قال ابن حجر: «وللطبراني من حديث ابن عمر رفعه (وذكره) قال: وصححه الحاكم!». «الفتح» (٢٠٦/٩)، وتابعه الشوكاني في "النيل" (٢٠٩/٦).

وقال المناوي - بعد عزوه الحديث للحاكم -: «وقال: صحيح، ورّدّه الذهبي بأنّه من حديث بكر بن بكار، وهو ضعيف». «فيض القدير» (١٥٠/١).

قلت: وحكاية التصحيح هذه معترضة بأمور:

الأول: أنّها ليست في النسخ التي بين أيدينا مخطوطها ومطبوعها.

الثاني: أنّه علم من منهج ابن حجر عزو التصحيح للحاكم في مستدرّكه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما للأحاديث التي لا يتعقبونها، ومن ذلك ما سكّوا

عليه، وهذا منها^(١).

الثالث: أن ابن حجر أورد هذا الحديث في الإتحاف (٥/٩ - ٦)، ولم يذكر هذا التصحيح.

الخامس: أن الشوكاني متابع لابن حجر فيما ذكره.

وما حكاه من تضعيف الذهبي له، فليس كذلك.

فالذهبي ذكر الحديث وسكت عليه، وليس في نسختنا تعقبه، وقد تعقب الذهبي الحاكم به في (٥٣٠/١)، وفي (١٠٧/٣) سكت عنه، وهنا سكت عنه، وفي (٥٩٣/٤) تعقبه به، وفي الموضعين قال: «قال النسائي: ليس بثقة».

فلعل المناوي متابع في التصحيح لابن حجر، وفي التعقب عني هذين الموضعين أو أحدهما^(٢).

وعلى كل فهذا يدل على أن الذهبي قد ينشط فيتعقب، وقد لا ينشط فيقتصر على مجرد الاختصار ومتابعة الحاكم، أو لظهور حال الحديث، والله أعلم.

وأما الحاكم فعلة سكت عليه؛ لكونه أخرج هذا الحديث ضمن أحاديث الباب الواردة في حق الزوج على زوجته، والله أعلم.

قال الألباني - بعد أن عزا الحديث للحاكم والطبراني في كتابيه -: «... وقد سكت عنه هو والذهبي، وإسناده حسن عندي، ورجاله ثقات رجال الشيخين، سوى ابن مهاجر، فإنه من رجال مسلم وحده، وفيه ضعف يسير...». "الصحيحة" (٥١٨/١)، وقال: «حسن». "صحيح الترغيب" (رقم: ٤٨٦)، وفي "المشكاة" (٣٥٠/١): «إسناده حسن».

قلت: وحديثه بلا شك قابل للتحسين، وأما التصحيح فلا إلا بشواهد، ولعله لذلك صححه الألباني في "صحيح الجامع" (ص: ٧٩).

شواهد:

للحديث عدة شواهد تقويه منها:

(١) انظر: مثلاً ما تقدم (ص: ٧٤٥ - ٧٤٦). ومبطله (ص: ٢٩٠).

(٢) وانظر: تعقب الغماري (١) في المداوي (١٨٤/١).

١ - حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة بات وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون».

أخرجه الترمذي كتاب: الصلاة، باب: ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون (رقم: ٣٦٠)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٣/رقم: ٨٣٨).

وابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب: الصلاة، باب: الإمام يؤم القوم وهم له كارهون (١/رقم: ٤١١٣)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٨/رقم: ٨٠٩٠، ٨٠٩٨)، وأخرجه الضياء في "المختارة" وصححه كما في "النكت البديعات" للسيوطي (ص: ٧٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن حسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقال البيهقي: «ليس بالقوي». "السنن الكبرى" (٣/١٢٨).

قال النووي: «رواه الترمذي وقال: حسن، وضعفه البيهقي، والأرجح هنا قول الترمذي». "خلاصة الأحكام" (٢/٧٠٣ - ٧٠٤).

قال المناوي: «وضعفه الهيثمي^(١)، وأقره عليه الزين العراقي في موضع^(٢)»، وقال في آخر: إسناده حسن، وقال الذهبي: إسناده ليس بقوي، وروي بإسنادين آخرين هذا أمثلهما». "الفيض" (٣/٣٢٣).

قال الزبيدي: «ووجد بخط ابن حجر: وصححه ابن حبان». "إتحاف السادة" (٣/١٧١).

وصححه من المتأخرين: أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي؛ لأنَّ أبا غالب عنده ثقة.

(١) قلت: كذا في الفيض، والحديث عند الترمذي فليس من شرط الهيثمي في مجموعه، وفي الإتحاف مكان (الهيثمي): «البيهقي»، وهو الصواب.

(٢) في الإتحاف: أنه أقره في هذا الموضع من كتاب الصلاة في شرحه للترمذي. انظر: "الإتحاف" للزبيدي (١/١٧١).

قلت: والناظر في ترجمته يرى أنَّ حاله لا تزيد على مرتبة الصدوق، وقد قال فيه ابن حجر: « صدوق يخطئ ». "التقريب" (ص: ١١٨٨).

وحسن هذا الحديث الألباني في "صحيح الجامع" (٥٨٦/١)، وانظر: "المشكاة" (٣٥٠/١).

٢ - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

قال: قال رسول الله ﷺ: « ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة، ولا يصعد لهم حسنة: العبد الآبق حتى يرجع إلى مواليه فيضع يده في أيديهم، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، والسكران حتى يصحو ».

أخرجه ابن خزيمة (٢/رقم: ٩٤٠) - واللفظ له - وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٢/رقم: ٥٣٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٨٩/١)، وفي "الشعب" (٥٥٩١/٥)، (٧/رقم: ٨٦٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (١٠٧٤/٣) من طرق عن هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا زهير بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٩٢/٥) من طريق هشام بن عمار وموسى ابن أيوب الضبي به نحوه.

قال ابن عدي: « وهذا رواه ابن مصفى عن الوليد ».

فهشام بن عمار قد توبع في هذا الحديث.

وخالفهم: موسى بن أيوب، فرواه عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر به.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩/رقم: ٩٢٣١) حدثنا نعيم بن محمد الصوري، حدثنا موسى به.

وقال: « لم يرو (ه) عن عبد الله بن محمد بن عقيل إلا زهير بن محمد، تفرد (به): الوليد، ولا يرو (ي) عن جابر إلا بهذا الإسناد ».

قلت: وطريق هشام و ابن مصفى ترد عليه، بل إن موسى نفسه تابعهما على طريق محمد بن المنكدر، وهذا يدل على أنَّ الاختلاف من زهير بن محمد، فإنَّ رواية

الشاميين عنه فيها مناكير.

قال البيهقي: «تفرّد به زهير».

وقال الذهبي: «قلت: هذا من مناكير زهير». "تهذيب السنن" (٣٨٣/١).

قال الألباني: «وعلة الحديث لين زهير واضطرابه في سنده، ولولا ذلك لكان الحديث ثابتاً». "الضعيفة" (١٩٠/٣).

قلت: فهذا الحديث ضعيف، لكنه يصلح في الشواهد.

٣ - حديث سلمان رضي الله عنه:

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة: المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، والعبد الآبق، والرجل يؤم القوم وهم له كارهون».

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (١/رقم: ٤٥٣)، وفي "مصنفه" (١/رقم: ٤١١٢) حدّثنا أبو أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: سمعت القاسم بن مخيمرة يذكر أنّ سلمان - فذكر قصته مع قوم - ثم ذكره.

قال البوصيري: «رجاله ثقات». "إتحاف الخيرة" [٢/٣٨٧ رقم: ١٢٥١].

قلت: لكن ظاهره الإرسال، والله أعلم.

٤ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً: ... وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ...»، الحديث.

أخرجه ابن ماجه كتاب: إقامة الصلاة، باب: من أم قوماً وهم له كارهون (رقم: ٩٧١) - واللفظ له - وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٥/رقم: ١٧٥٧)، والطبراني في "الكبير" (١١/رقم: ١٢٢٧٥)، ومن طريقه الضياء في "المختار" (١٠/رقم: ٤٠١) من طريق يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، عن عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

قال النووي: «رواه ابن ماجه بإسناد حسن». "الخلاصة" (٢/٧٠٣).

وقال البوصيري: «إسناده صحيح، رجاله ثقات». "الزوائد" (١/٣٣٠)، وفي

"إتحاف الخيرة" (٢٤٢/٢): «إسناده رجاله ثقات».

قال مغلطاي: «إسناده لا بأس به». "شرح سنن ابن ماجه (١٦٢٤/٥).

وقال العراقي: «إسناده حسن». كما في "الفيض" (٣٢٤/٣).

قال الألباني - بعد ذكر بعض ما تقدم من كلام العلماء -: «وعندي في ذلك وقفة»، وقد يَنُها بقوله: «رجالهم ثقات، غير أنَّ عبيدة بن الأسود اتهمه ابن حبان بالتدليس ... ولم يبين السماع ...». "المشكاة" (٣٥٣/١).

قال: «فإخراجه للحديث في صحيحه مخالف لقوله الذي يَخْدِج في صحته».

"غاية المرام" (ص: ١٥٥).

وفي الباب:

١ - عن جرير عند ابن خزيمة (رقم: ٩٤١)، ٢ - وعن الحسن مرسلا عند ابن أبي شيبة (٤١١١/١)، والبيهقي في "الكبرى" (١٢٨/٣)، ٣ - وعن أبي سعيد الخدري، ٤ - وعن قتادة مرسلا، كلاهما عند البيهقي في "الكبرى" (١٢٨/١)، وانظر: "الكنز" (٥٧/١٦).

كتاب اللباس

١٠٠ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث محمد بن جحش:

حدثنا الأستاذ أبو الوليد، ثنا محمد بن نعيم بن عبد الله، ثنا قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالا: حدثنا إسماعيل بن (حفص)^(٢)، ثنا العلاء بن عبد الرحمن بن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عن محمد بن جحش أنه قال: «مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا معه على معمر^(٣) وفخذه مكشوفتان فقال: يا معمر غطّ فخذيك فإنّ الفخذين عورة». وقد روي عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه. [١٨٠/٤]، ق: (٤/٨٩/أ - ب)، م: (٤١٧/أ)، ع: (٢/٢٩١/ب).

رجال الإسناد:

١ - الأستاذ أبو الوليد:

هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون النيسابوري الشافعي العابد.

سمع: البوشنجي، وابن خزيمة، والحسن بن سفيان، ومحمد بن نعيم، وغيرهم.

حدث عنه: الحاكم، وابن منده، والقاضي أحمد بن الحسين الحيري، وغيرهم.

انظر: "السير" (٤٩٢/١٥ - ٤٩٣، ٤٩٤)، و"التذكرة" (٨٩٥/٣).

قال الحاكم: «إمام أهل الحديث بخراسان، وأزهد من رأيت من العلماء

وأعبدتهم». "السير" (٤٩٥/١٥).

وقال الذهبي: «الإمام الأوحّد، الحافظ المفتي، شيخ خراسان». المصدر السابق

(٤٩٢/١٥).

وقال السبكي: «الإمام الجليل، أحد أئمة الدنيا». "الطبقات الكبرى"

(٢٢٦/٣).

(١) أي: حديث جرهّد رضي الله عنه.

(٢) كذا في (ق)، و(ع)، وفي (م) كتب (حفص) ثم كشط عليها، وكتب في الهامش (جعفر) صح،

وفيه دلالة على أنّ هذا الخطأ قديم في نسخ "المستدرک" والله أعلم.

(٣) ابن عبد الله بن نضلة بن نافع القرشي العدوي. انظر: "الإصابة" (٤٢٨/٣) (رقم: ٨١٥٣).

ولد بعد السبعين ومائتين، ومات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٤٩٥/١٥)، و"الطبقات الكبرى" (٢٢٦/٣، ٢٢٨).

٢ - محمد بن نعيم بن عبد الله:

لم أقف له على ترجمة، لكنه من أهل نيسابور، يروي عن علي بن حجر السعدي، وبكر بن خلف المقرئ، وإسماعيل بن سالم، وغيرهم.

روى عنه: علي بن حمشاذ العدل، ومحمد بن يعقوب. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥٧/٢٠)، و"سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ٢٩٠)، و"فضائل الأوقات" للبيهقي (ص: ٣٨١).

٣ - قتيبة بن سعيد:

ابن جميل - بفتح الجيم - ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني - بفتح الموحدة وسكون المعجمة، ويقال: اسمه يحيى، وقيل: علي.

ثقة ثبت من العاشرة، مات سنة أربعين عن تسعين سنة (ع). "التقريب" (ص: ٧٩٩).

٤ - علي بن حُجر:

بضم المهملة وسكون الجيم، ابن إياس السعدي، نزيل بغداد، ثم مرو.

ثقة حافظ، من صغار التاسعة مات سنة أربع وأربعين (خمسة مائة). "التقريب" (ص: ٦٩١).

٥ - إسماعيل بن جعفر:

ابن أبي كثير الأنصاري، الزرقى أبو إسحاق القارئ ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ثمانين (ع). "التقريب" (ص: ١٣٨).

٦ - العلاء بن عبد الرحمن ومن فوقه:

تقدموا في الحديث (رقم: ٣١).

إسناد المصنف: فيه من لم أقف له على ترجمة.

تخريج الحديث:

تقدّم تخريج الحديث (برقم: ٣١)، وفيه أنّ هذا الحديث عند علي بن حجر في "حديث إسماعيل بن جعفر" فزال ما يخشى من تفرد محمد بن نعيم، وأيضاً قد توبع كما تقدّم.

وكذا تقدّمت شواهد في الحديث المشار إليه.

وقال ابن حجر في "الإصابة" (٤٢٨/٣): «صححه الحاكم».

والحاكم لم ينصّ على تصحيحه، وإنّما هذا هو منهج ابن حجر الذي تقدّمت الإشارة إليه مراراً من اعتباره إخراج الحاكم لحديث في "مستدركه على الصحيحين"، وعدم تعقبه أنّه تصحيح منه له، بدليل أنّ هذا الحديث أورده ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣٩/١٣) بموضعيه هذا والمتقدّم، ولم يورد للحاكم كلاماً أصلاً. والحاكم والذهبي إنّما سكنا عليه؛ لكونه في الشواهد، والله أعلم.

١٠١ - قال الحاكم رحمه الله:

وأما حديث علي رضي الله عنه:

فأخبرناه عبد الله بن الحسين القاضي بمرو، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا روح بن عباد، ثنا ابن جريج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا تبرز فخذيك، ولا تنظر إلى فخذي حي ولا ميت ». [١٨١ - ١٨٠/٤]، ق: (٤/٨٩ب)، م: (٤١٧/أ - ب)، ع: (٢/٢٩١ب).

رجال الإسناد:

١ - عبد الله بن الحسين:

ابن الحسن بن أحمد بن النضر النضري المروزي، قاضي مرو ومسندها. سمع: الحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وأبا مسلم الكشي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وجماعة. حدّث عنه: الحاكم، وأبو غانم الكراعي المروزي، وجماعة. انظر: "السير" (٦٠/١٦)، و"توضيح المشتبه" (٥٥٢/١). قال الذهبي: « الإمام الصادق المعمر القاضي ... عُمّر طويلاً، وعاش سبعاً وتسعين سنة، توفي في شعبان سنة سبع وخمسين وثلاثمائة ». "السير" (٦٠/١٦). قال ابن العماد: « انتهى إليه علو الإسناد بخراسان ». "شذرات الذهب" (٢٤/٣). ٢ - الحارث بن أبي أسامة:

هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة - زاهر - بن يزيد التميمي^(١) أبو محمد. روى عن: عبد الوهاب بن عطاء، وروح بن عباد، ويزيد بن هارون، وغيرهم. روى عنه: محمد بن جرير الطبري، وابن السماك، وإسماعيل بن علي الخطي، وعدة. قال أحمد بن كامل، وإبراهيم الحربي: « ثقة ». انظر: "تاريخ بغداد" (٢١٨/٨، ٢١٩).

(١) وذكر الخطيب الخلاف في اسمه.

وقال الدارقطني: « اختلف فيه أصحابنا وهو عندي صدوق ». "سؤالات الحاكم" (ص: ١١٥، ٢٩٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٣/٨)، وقال: « ثقة روى عنه العراقيون ». وقال أبو العباس النباتي في "مشيخة قاسم بن أصبغ": « ثقة، راوية للأخبار، كثير الحديث ». "اللسان" (١٥٨/٢).

وقال ابن الجوزي: « كان صدوقاً ثقة ». "المنتظم" [١٥٥/٥].

وقال السمعاني: « كان ثقة ».

وقال أبو الفتح الأزدي: « ضعيف لم أر في شيوعنا من يحدث عنه ». قال الذهبي: « هذه مجازفة، لیت الأزدي عرف ضعف نفسه ». "السير" (٣٨٩/١٣).

وقال ابن حزم: « قد ترك حديثه ». "المحلى" (١٩٥/٢)، وقال: « منكر الحديث، ترك بأخرة ». (٥٣/١٣)، وقال: « متروك ». (٦٧/٤)، (١٧١/٩). ونقل النباتي في "الحافل" في موضع عن ابن حزم أنه قال: « مجهول ». "اللسان" (١٥٩/٢).

قلت: وابن حزم لا يُشك في تشدده، وقد لين الثقات الأثبات، فإذا خالف غيره من العلماء مما ظهر خطؤه فيه فلا يقبل قوله، والله أعلم. ولذا قال الذهبي: « كان حافظاً عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرّة، تكلم فيه بلا حجة ». "الميزان" (٤٤٢/٢).

وقال أيضاً: « لا بأس بالرجل، وأحاديثه على الاستقامة ». قال: « ذنبه أخذ على الرواية، ولعله - وهو الظاهر - كان محتاجاً فلا ضير ». توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. "السير" (٣٨٩/١٣ - ٣٩٠).^(١)

٣ - روح بن عبادة:

ابن العلاء بن حسان بن عمرو القيسي أبو محمد البصري.

(١) وللتوسع في شأنه انظر: "بغية الباحث" (١١/١ - ٤١).

روى عن: السفينانين، والحمادين، والأوزاعي، وابن أبي عروبة، وابن جريج، ومالك، والأئمة.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، وابن أبي أسامة، وابن المديني، وجماعة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٣٩/٩ - ٢٤١).

اختلف فيه حتى قال أبو مسعود بن الفرات: « طعن على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر، فلم ينفذ قولهم فيه ». انظر: المصدر السابق (٢٤٥/٩).

قلت: وجل من تكلم فيه إن لم يكن كلهم إنما أنه لم يصح نقل ذلك عنه، أو أنه رجع، أو تكلم فيه بما لا يقدر.

قال أحمد: « كانوا يقولون: إنَّ روحاً لا يعرف - يعني في الحديث - سمعت عثمان بن عمر يقول: استعرت من روح كتاب هشام فكان كتاباً تاماً ». "العلل" (٣٥٤/١).

قلت: وأحمد إنما هو حاكٍ لهذا، وأما قول عثمان بن عمر فيدل على أنه لا ينتقي في السماع، وليس في هذا مذمة بل الشأن في الرواية كما سمع، وما أنكر عليه فقليل على أن أحمد قال: « لم يكن روح^(١) يتهم بشيء من ذا - وجرى ذكر الكذب - ». "سؤالات الآجري لأبي داود" (١٧/٢).

قال أبو داود: « كان القواريري لا يحدث عن روح، وأكثر ما أنكر عليه تسعمائة حديث حدث بها عن مالك سماعاً ». المصدر السابق (١٨/٢).

وقد ردَّ عليه ابن معين فقال: « القواريري يحدث عن عشرين شيخاً كذاباً ثم يقول: لا أحدث عن روح بن عبادة ».

واستعظم ابن مهدي تحديث روح عن مالك بألف حديث، وكان ينكر عليه تحديثه عن ابن أبي ذئب عن الزهري، حتى أخبره ابن المديني بأنه سأل معنأ فأخبره بأنَّ روحاً كان عندهم بالمدينة فقال عبد الرحمن: « استحله لي »، وكذلك أنكر عليه عبد الرحمن حديثاً. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٠٢/٨، ٤٠٣، ٤٠٤).

وقد ردَّ عليه الذهبي بقوله: « وهذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى

(١) في "تاريخ بغداد" (٤٠٥/٨) زيادة: « لم يكن به بأس »، وفيه قرنه له بأبي عاصم النبيل.

«الوفاء كثيرة»، ثم بين أنه دون مرتبة القطان ولا يقل عن عبد الرزاق. انظر: "السير" (٤٠٦/٩).

وقيل لابن معين: زعموا أن القطان يتكلم فيه، فأنكر ذلك ابن معين. انظر: "تاريخ بغداد" (٤٠٤/٨).

وكان عفان لا يرضى أمر روح، إلا أن أبا خيثمة ردّ عليه فلم يكن عنده جواب. انظر: المصدر السابق (٤٠٥/٨).

وقال أبو حاتم: «روح لا يحتج به». "السير" (٤٠٦/٩)، وانظر: "المغني" (٢٣٣/١ - ٢٣٤).

قلت: وفي "الجرح والتعديل" خلافه - كما سيأتي -، فاختلف قوله فيه. وقال النسائي: «ليس بالقوي». "السنن الكبرى" كتاب: الصيام، باب: النهي عن صيام أيام التشريق (١٦٨/٢).

وهذا الجرح غير مفسر في مقابل التعديل المبين منزلة الراوي وحفظه وصدقه وديانته، وهما أيضاً متشددان، وقد وثقه الجماهير، منهم:

ابن معين. "تاريخ الدوري" (١٦٨/٢)، و"الدارمي" (ص: ١١١)، و"تاريخ بغداد" (٤٠٤/٨، ٤٠٦)، و"الجرح والتعديل" (٢٢٥٥/٣).

وقال أبو حاتم: «صالح محله الصدق». "الجرح والتعديل" (٣/).

وثقه ابن سعد في "الطبقات" (٢٩٦/٧)، والعجلي في "ثقافته" (ص: ١٦٢ - قلنجي)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٣/٨)، وابن شاهين (ص: ١٢٩)، ووثقه الخطيب في "تاريخه" (٤٠١/٨)، ويعقوب بن شيبه (٤٠٣/٨)، والبزار في "تهذيب التهذيب" (١٧٤/٢)، والذهبي في "السير" (٤٠٢/٩)، و"الميزان" (٢٨٠٢/٢)، و"المغني" (٢٣٣/١).

وقال ابن حجر: «احتج به الأئمة كلهم». "الهدى" (ص: ٤٢٢).

ولذا قال ابن حجر: «ثقة فاضل له تصانيف، من التاسعة، مات سنة خمس أو سبع ومائتين (ع)». "التقريب" (ص: ٣٢٩).

٤ - ابن جريج:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٧).

٥ - حبيب بن أبي ثابت:

- قيس - ويقال: هند بن دينار الأسدي مولا هم أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة (ع).
"التقريب" (ص: ٢١٨).

قلت: وقد ذكره الدولابي في "الضعفاء" لقول ابن عون فيه: « كان أعور ».
قال الذهبي: « وقد تناكد الدولابي بذكره في الضعفاء لمجرد قول ابن عون فيه (وذكره) وإنما هذا نعت لبصره لا جرح له ». "السير" (٥/٢٨٨).
وقال: « احتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد (ثم ذكر نحو ما تقدم) ولولا أن الدولابي وغيره ذكره لما ذكرته ». "الميزان" (١/٤٥١).
وقد ذكره العقيلي في "الضعفاء" (١/٢٦٣ - ٢٦٤)، وذكر قول ابن عون فيه وأن له أحاديث عن عطاء لا يُتابع عليها، وذكره ابن عدي في "الكامل" (٢/٨١٣ - ٨١٥) وذكر قول ابن عون فيه وأن له غرائب.
وأما تدليسه:

فقد نصَّ على ذلك ابن حبان في "الثقات" (٤/١٣٧)، وابن خزيمة في صحيحه. انظر: "تهذيب التهذيب" (١/٤٣١)، والدارقطني، وقد عدَّه ابن حجر من الطبقة الثالثة من المدلسين. انظر: "طبقات المدلسين" (ص: ٣٧ - ٣٨)، وكذا "النكت" (٢/٦٤٠).

وحبيب لم يسمع من عاصم وقد روى عنه.

فقد قال ابن المديني: « لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة إلا حديثاً واحداً ». "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٢٨).

وقال سفيان الثوري: « يحدثون عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه صلى وهو على غير وضوء قال: يعيد ولا يعيدون، ما سمعت حبيباً يحدث

عن عاصم بن ضمرة حديثاً قط^(١)». "تقدمة الجرح والتعديل" (ص: ٧٩).
قال أبو داود: «ليس لحبيب عن عاصم شيء يصح». "سؤالات الآجري"
(٣٠١/١).

وذكر الدارقطني في "سننه" أنه لا يصح سماعه منه. "جامع التحصيل" (ص: ١٥٩).
وبخصوص هذا الحديث يأتي قول أبي حاتم في ذلك، وقال ابن معين: «إنَّ
حبيباً لم يسمعه من عاصم، وإنَّ بينهما رجلاً ليس بثقة». انظر: "التلخيص الحبير".
(٢٧٩/١).

ومع كل ذا فقد حاول أحمد شاكر إثبات سماع حبيب من عاصم. انظر:
"المسند" (٣٠٤/٢، ٣٠٥).

ويرد عليه:

- ١ - بأنَّ هذا الحديث خارج عن محل النزاع في قضية المعاصرة.
- ٢ - وعلى التسليم بأنَّه داخل فيها فالراجع عدم الاكتفاء بها بل لا بد من
معرفة اللقاء ولو مرة، كما هو مذهب البخاري، والجمهور.
- ٣ - كيف، وقد نصَّ العلماء أنَّ حبيباً لم يسمع من عاصم.
- ٤ - بل نصوا على أنه لم يسمع هذا الحديث بخصوصه.
- ٥ - وحبيب كما هو معلوم مدلس، ومسألة المعاصرة الخلاف فيها في غير
المدلسين، والله أعلم.

وأما إرساله:

فقد روى عن عمر بن الخطاب وأم سلمة رضي الله عنهم، ولم يسمع منهم، انظر:
"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص: ٢٨ - ٢٩)، و"جامع التحصيل" (ص: ١٥٨ - ١٥٩).

(١) تعقبهما الحويني: «قلت - رضي الله عنك: فقد وقفت له على حديثين: الأول ...»، وذكره
وهو حديث: «من أحب النساء في أجله والزيادة في رزقه فليتنق الله وليصل رحمه»، وهو عندي
(برقم: ٩٠)، وقد تقدّم.

الثاني: هذا الحديث الذي معنا. انظر: "تنبيه الهاجد" (ص: ٢٦٧ - ٢٦٩).
أراد الحويني أنَّ له أحاديث ويُنَّ أنه لا يصح فيها سماع حبيب من عاصم.

٦ - عاصم بن ضمرة:

تقدم في الحديث (رقم: ٩٥).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن ماجه كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت (٤٦٩/١) (رقم: ١٤٦٠) عن بشر بن آدم، عن روح به مثله.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٨/٢) من طريق محمد بن سعد العوفي، عن روح به، قال: « دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا كاشف عن فخذي فقال: يا علي غطّ فخذك فإنّها من العورة ».

وتابع روحاً بلفظ حديث الباب:

١ - عبد العزيز بن أبي رواد عند الدارقطني في "سننه" كتاب: الحيض، باب: في بيان العورة والفخذ منها (٢٢٥/١).

وكذا تابعه سعيد (كذا)^(١) عند الطحاوي في "شرح المعاني" (٤٧٤/١)، وفي "المشکل" (٤/رقم: ١٦٩٧) نصّ على أنّه يحكى بن سعيد، بلفظ: « الفخذ عورة ».

ففي جميع هذه الطرق لم يصرح ابن جريج بالتحديث، وإنّما عنّعه.

وقد أخرج الدارقطني في "سننه" من طريق أحمد بن منصور بن راشد نا روح، ثنا ابن جريج، أخبرني حبيب بن أبي ثابت به بلفظ: « لا تكشف عن فخذك، فإنّ الفخذ من العورة ».

فخالف بهذا التصريح بالتحديث كلا من:

١ - الحارث بن أبي أسامة عند الحاكم هنا، وهو ثقة.

٢ - وبشر بن آدم عند ابن ماجه، قال الحافظ: « صدوق فيه لين ». "التقريب" (ص: ١٦٧).

(١) « عن سعيد » خطأ مطبعي استظهر ذلك محقق إتحاف المهرة (٤٣١/١١) في الحاشية، وأخرجه في المشكل ونصّ على أنّه يحكى بن سعيد، فيكون التابع هو (يحكى بن سعيد القطان).

٣ - ومحمد بن سعد العَوَقي عند البيهقي، قال الدارقطني: « لا بأس به ». "سؤالات الحاكم" (ص: ١٣٩) (١).

وأحمد بن منصور بن راشد هذا قال فيه أبو حاتم: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (٧٨/٢).

قال الألباني: « لكن الصدوق قد يخطئ، وقد ذكر ابن أبي حاتم في باب درجات رواة الآثار أنَّ الراوي الذي قيل فيه صدوق أو محله الصدوق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ». اهـ. "الإرواء" (٢٩٦/١).

قلت: وقد دلت القرائن هنا على خطئه لمخالفة من ذكرنا.

قال الألباني: « ... فدل ذلك على نكارة روايته أو شنوذهها على الأقل ». "الإرواء" (٢٩٧/١).

وأيضاً جاء التصريح بالتحديث عند عبد الله بن الإمام أحمد في "زوائد على المسند" (٤٠٥/٢) (رقم: ١٢٤٩) قال: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري، حدثني يزيد أبو خالد البيسري القرشي، حدثنا ابن جريج، أخبرني حبيب بن أبي ثابت به مثله.

وأخرجه أبو يعلى [٣٣١]، وعنه ابن عدي في "الكامل" (٢٧٣٤/٧) فنخالف البيسري كلا من روح بن عباد، وعبد العزيز بن أبي رواد، ويحيى بن سعيد. والبيسري قال عنه ابن حزم: « لا يُدرى من هو ». "المحلى" (٢١٤/٣).

قال الحسيني في "الإكمال" (٢٢٦/٢) (رقم: ١٠٠٦): « مجهول » (٢)، وتبعه ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (ص: ٢٩٩) (٣): « مجهول »، وكذا في "موافقة الخبر الخبر" (١١٧/٢).

وقال أبو زرعة العراقي في "الذيل على الكاشف" (ص: ٣١٠) (رقم: ١٧١٦): « لا يُعرف ».

(١) قال الخطيب في "تاريخه" (٣٢٣/٥): « وكان لنا في الحديث ».

(٢) تصحف في "الإكمال" إلى السري.

(٣) تصحف فيه البيسري إلى النسري.

وانظر: "فتح الباب" (ص: ٢٩٠) (رقم: ٢٥٠٩)، و"الأسماء والكنى" لأبي أحمد الحاكم (٢٧٤/٤) (رقم: ١٩٦١)، و"المقتنى" للذهبي (٢١٢/١) (رقم: ١٩١١).

وقال ابن القطان: « لا يعرف أنه ثقة ». (ص: ١١٣).

وأخرج ابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (١١٨/٢) من طريق أبي الحسين بن بشران، أنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا محمد بن سعد، نا روح بن عباد، نا ابن جريج، حدثني حبيب بن أبي ثابت به كما عند البيهقي.

قال الصفار: « هكذا قال: حدثني حبيب ».

قال ابن حجر: « يشير إلى أن المعروف عن ابن جريج عدم التصريح ». اهـ.

وذكره المتقي الهندي في "الكنز" (١٨/٨)، وعزاه لإسماعيل الصفار في "حديثه".

فثبت بذلك أن ابن جريج إنما يرويه بالعنعنة، وهو مشهور بالتدليس.

فقد أخرج أبو داود كتاب: الجنائز، باب: في ستر الميت عند غسله (٥٠١/٣) (رقم: ٣١٤٠)، وفي كتاب: الحمام، باب: النهي عن التعري (٣٠٣/٤) (رقم: ٤٠١٥) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٨/٢) من طريق حجاج، عن ابن جريج قال: أخرت عن حبيب بن أبي ثابت به مثله.

قال أبو داود في الموضع الثاني: « هذا الحديث فيه نكارة ».

فهنا جاء التصريح بأن ابن جريج لم يسمعه من حبيب، وأشار ابن دقيق في "الإمام" إلى ذلك فقال: « ورواية أبي داود تقتضي أن ابن جريج لم يسمعه من حبيب وأن بينهما رجلاً مجهولاً ». اهـ. "نصب الراية" (٢٤٤/٤).

وهذا ما بينه قبله أبو حاتم فقال: « ابن جريج لم يسمع هذا الحديث بهذا الإسناد من حبيب، إنما هو من حديث عمرو بن خالد الواسطي، ولا يثبت لحبيب^(١) رواية عن عاصم، فأرى أن ابن جريج أخذه من الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد، عن حبيب، والحسن بن ذكوان وعمرو بن خالد ضعيفا الحديث ». "العلل" (٢٧١/٢).

(١) في الأصل: ((الحسن)) وهو تصحيف ظاهر.

قال الحافظ في "التلخيص" (٢٧٩/١): «ويُنَّ البزار أنَّ الواسطة بينهما هو: عمرو بن خالد الواسطي، ووقع في زيادات المسند، والدارقطني، ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له، وهو وهم في نقدي، وقد تكلمت عليه في الإملاء على مختصر ابن الحاجب». اهـ.

وقد تكلم عليه الحافظ في الإملاء الموسوم بـ"موافقة الخير الخير في تخريج أحاديث المختصر" وزاد أيضاً الكلام على الاختلاف الواقع في المتن، وخلاصة ما قال: «إنَّ المحفوظ عن أصحاب ابن جريج هو بلفظ حديث الحاكم، وذلك أنَّ ثقات أصحابه كحجاج بن محمد المصيصي وعبد المجيد رَوَّه عنه كذلك، وأما حديث روح فإنَّ ابن جريج حدَّث بالبصرة بأشياء وهم فيها؛ لكونها من حفظه، وسماع روح منه كان بالبصرة». انظر: "موافقة الخير الخير" (١١٨/٢ - ١١٩).

وقال ابن حزم: «ومن طريق علي منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسمَّ ولا يُدرى من هو». "المحلى" (٢١٤/٣). قلت: بل سُمي وعُرف من هو كما تقدَّم، وهو عمرو بن خالد الواسطي، كما ذكر أبو حاتم والبزار، وهو متروك رماه وكيع بالكذب، كما قال الحافظ في "التقريب" (ص: ٧٣٤).

وأما الحسن بن ذكوان فالأمر فيه سهل كما قال الألباني، وذلك أنه مختلف فيه، وقد احتج به البخاري. انظر: "الإرواء" (٢٩٧/١).

وقال فيه الحافظ: «صدوق يخطئ ورمي بالقدر وكان يدلس». "التقريب" (ص: ٢٣٧).

فأفة الحديث هو الواسطي، ومع ذا فقد أبعد ابن القطان النجعة حيث رفع الانقطاع الوارد في رواية (أُخبرت) برواية (أُخبرني) قال: «وليس لقائل أن يقول: لعل ذلك الحديث يعينه فإنَّ لفظهما مختلفان». "أحكام النظر" (ص: ١١٢).

وهذا الذي قاله بناء على ظاهر الإسنادين، وأنَّ الإسناد الذي فيه التصريح رواه ثقات، وليس كما قال، بل فيه ما قد عرفت.

قال الزيلعي في "نصب الراية" (٢٤٤/٤): «قال ابن القطان في "كتابه": وقد

ضعف أبو حاتم هذا الحديث في عله، وقال: إن ابن جريج لم يسمعه من حبيب، ولا حبيب من عاصم. وعاصم وثقه العجلي، وابن المديني، وابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وتكلم فيه ابن عدي وابن حبان. اهـ.

ولم أقف على هذا الكلام في "بيان الوهم والإيهام"، ولا في "أحكام النظر"، فالله أعلم.

وقال بدر الدين الزركشي في "المعتبر" (ص: ١٧٣): «وزعم ابن حزم أن ابن جريج لم يسمعه من حبيب، وليس كما قال، ففي مسند أحمد التصريح بالسماع منه ...». اهـ.

فهذا يشير إلى ما في زوائد عبد الله على المسند، وقد علمت ما فيه.

وهذا الحديث ضعيف جداً.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه؛ لأنه في الشواهد، وظاهر الإسناد عدم الضعف الشديد، والله أعلم.

ولكن في الباب عن جماعة من الصحابة، منهم: جرهد، وابن عباس، ومحمد بن جحش، وغيرهم، انظرهم في الحديث رقم: (٤٨).

١٠٢ - قال الحاكم رحمه الله:

وأما حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

فأخبرناه أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن مهران، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا إسرائيل، أنبأ أبو يحيى، قال: سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم على رجل فرأى فخذَه مكشوفة، فقال: غطّ فخذك، فإنّ فخذ الرجل من عورته». [١٨١/٤]، ق: (٤/٨٩ب)، م: (٤١٧ب)، ع: (٢/٢٩١ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله الصفار:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٥).

٢ - أحمد بن مهران:

ابن خالد أبو جعفر اليزدي^(١).

حدّث عن: الحسين بن قتيبة الخزاعي، وعبيد الله بن موسى، وأبي نعيم النخعي، وغيرهم.

حدّث عنه: أحمد بن محمد بن المختار، ومحمد بن عبد الله الصفار الأصبهانيان. "الإكمال" (٤٥٦/١).

وزاد السمعاني في الرواة عنه: المنكدري، وأرخ وفاته سنة اثنتين وثمانين ومائتين. "الأنساب" (٦٨٩/٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" في موضعين (٤٨/٨، ٥٢ - ٥٣)، وأرخ وفاته في الموضع الأول سنة ست وثمانين، وفي الثاني ثمان وثمانين، وزاد في الرواة عنه: المنكدري، ومحمد بن عبد الرحمن الأصبهاني.

وذكره ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٤٤٩/١)، وابن حجر في "اللسان" (٣١٦/١).

(١) بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وسكون الزاي، وفي آخرها الدال المهملة، ويزد مدينة من كور اصطخر فارس بين أصبهان وكرمان. "الأنساب" (٦٨٩/٥).

٣ - عبيد الله بن موسى:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٣).

٤ - إسرائيل:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٥).

٥ - أبو يحيى:

هو القتات الكوفي الكناسي، صاحب القت، مختلف في اسمه، قيل: زاذان، وقيل: دينار، وقيل غير ذلك.

روى عن: حبيب بن أبي ثابت، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر المكي.
روى عنه: إسرائيل بن يونس، والثوري، والأعمش، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٠١/٣٤ - ٤٠٢).

مختلف فيه، والجماهير على ضعفه:

قال أحمد: «كان شريك يضعف أبا يحيى القتات».

وقال: «روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة منكير جداً». "الجرح والتعديل" (٤٣٢/٣ - ٤٣٣).

وقال أحمد: «إسرائيل ثبت في الحديث، كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه منكير».

قال علي بن المديني: «قيل ليحيى بن سعيد القطان: روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، فقال: لم يؤت منه، أتى منهما جميعاً»^(١). "الجرح والتعديل" (٤٣٢/٣).

فهذا ما عناه أحمد بقوله السابق.

وقال ابن سعد: «فيه ضعف». "الطبقات" (٣٣٩/٦).

وقال النسائي: «ليس بالقوي». "الضعفاء" له (ص: ٢٥٦).

(١) انظر: تعليق محققه عليه، فقد تعقب ابن حجر أحمد في هذا، وتعقبه المحقق بأن الزيادة التي نقلها إنما هي في قول يحيى بن معين لا في قول يحيى القطان، والله أعلم.

وقال ابن حبان^(١): « فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات ». "تهذيب التهذيب" (٤٩١/٦).

وقال ابن عدي: « ... في حديثه بعض ما فيه إلا أنه يكتب حديثه ». "الكامل" (١٠٩٣/٣).

وقال ابن معين: « ثقة ». "تاريخ الدارمي" (ص: ٢٤٧)، وقال: « لم يكن به بأس ثقة ». "سؤالات ابن محرز" (٩٧/١). وقال: « ليس به بأس ». "سؤالات ابن طهمان" (ص: ٧٩).

وفي "تاريخ الدوري" (٧٣١/٢): « ضعيف »، وهو آخر من روى عنه، فيكون هذا الذي استقر رأيه عليه.

وقال البزار: « كوفي معروف لا يعلم به بأس ». "كشف الأستار" (٣/٤).

وقال ابن نمير: « حسن الحديث ». "المعرفة والتاريخ" (٧٩٧/٢).

وقال الفسوي: « لا بأس به ». المصدر السابق (١٠٢/٣).

وأهل هذا الشأن على تضعيفه، والجرح مقدم على التعديل، فكيف إذا كان مفسراً، ولذا قال ابن حجر: « لين الحديث، من السادسة، بخ د ت ق ». "التقريب" (ص: ١٢٢٤).

٦ - مجاهد:

ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة (ع). "التقريب" (ص: ٩٢١).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (ص: ٢١٥) (رقم: ٦٤٠ - المنتخب)، ومن طريقه ابن حجر في "التغليق" (٢٠٧/٢).

(١) لم أنف عليه في الجرحين.

والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٥٠٥/١) (رقم: ٥١٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦٢/٢)، من طريق عبيد الله بن موسى به.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٩٥/٤) (رقم: ٢٤٩٣)، والترمذي كتاب: الأدب باب: ما جاء في حفظ العورة (١٠٣/٥) (رقم: ٢٧٩٦)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" [١١٩/٩]، وأبو يعلى في "مسنده" [٢٥٤٧]، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٧٤/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٨/٢) كلهم من طرق عن إسرائيل بن نحوه.

إلا الترمذي والبيهقي وابن أبي شيبة مختصراً بلفظ: «الفخذ عورة».

قال الترمذي: «حسن غريب» كما في "تحفة الأشراف" (٢٢٨/٥) للزمري، وليس هو في المطبوع، وفي "نصب الراية" للزيلعي (٢٤٤/٤). وزاد ممن أخرجه: الطبراني في "معجمه".

وقد أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦٢/٢) من وجه آخر من طريق أبي جعفر الطبري عن أبي زرعة الرازي، عن ثابت بن محمد، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن ابن عباس به.

قال أبو طالب: «ذكر أبي أن حديث الثوري غريب ...». إلخ.

ثم بين وجه الغرابة وأنه انتقل نظر أحد الرواة من إسناد إلى آخر.

قال الحافظ في "التعليق" (٢٠٩/٢): «وهذا مما أخطأ فيه الثقة على الثقة، ولو سلم لكان على شرط الصحيح، والله أعلم». اهـ.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الصلاة، باب: ما يُذكر في الفخذ [الفتح ٤٧٩/١] تعليقاً بصيغة التمریض، قال: ويُروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد ابن جحش عن النبي ﷺ: «الفخذ عورة».

وأخرجه ابن جرير كما في "كنز العمال" (٢٦/٨) (رقم: ٢١٧١١) بنحو حديث الباب، وفي (٣٣٧/٧) (رقم: ١٩١٥٣) مختصراً.

وأخرجه البزار كما في كتاب "النظر" لابن القطان (ص: ١١٣) وقال ابن القطان: «وهو أيضاً حديث لا يصح؛ لأنه من رواية أبي يحيى عن مجاهد، عن ابن

عباس، وأبو يحيى هذا اختلف في اسمه ...» إلخ ثم نقل أقوال العلماء فيه.
وتقدّم قول البيهقي: «بأسانيد صحيحة»، وأورد فيها حديث ابن عباس،
وكذا قول الطحاوي: «إنها متواترة».

قال الألباني في "الإرواء" (٢٩٨/١): «ولا يشك الباحث العارف بعلم
المصطلح أن مفردات هذه الأحاديث كلها معللة، وأنّ تصحيح أسانيدها من الطحاوي
والبيهقي فيه تساهل ظاهر، غير أن مجموع هذه الأسانيد تعطي للحديث^(١) قوة فيرتقي بها
إلى درجة الصحيح، ولا سيما وفي الباب شواهد أخرى بنحوها ...» إلخ.
ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه؛ لكونه في الشواهد، والله أعلم.

شواهد:

تقدّمت في الحديث (رقم: ٣١).

(١) المراد منه من حديث من تقدّم ذكرهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

١٠٣ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا يحيى بن حماد، ثنا شعبة، عن أبان بن تغلب، عن الفضيل بن عمرو الفقيمي، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ». [١٨١/٤]، ق: (٤/٩٠/أ)، م: (٤١٧/ب)، ع: (٢/٢٩١/ب - ٢٩٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب:

هو العبدى.

روى عن: يحيى بن أبي طالب، ومحمد بن أبي العوام، والحارث بن أبي أسامة.

وعنه: الدارقطني، وأبو الحسن بن رزقيوه، وأبو الحسين بن الفضل.

قال الخطيب: « كان ثقة ». "تاريخ بغداد" (٥/٤٥٢).

٢ - جعفر بن محمد بن شاكر:

تقدم في الحديث (رقم: ٨٩).

٣ - يحيى بن حماد:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٥)، وهو ثقة.

٤ - شعبة:

ابن الحجاج بن الورد.

٥ - أبان بن تغلب:

الربيعي أبو سعد الكوفي.

روى عن: جعفر الصادق، وأبي إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة.

وعنه: أبان البجلي، وشعبة، وسفيان بن عيينة.

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي. "تهذيب الكمال" (٧/٢).

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: « زائغ مذموم المذهب مجاهر ». "أحوال الرجال" (ص: ٩٧).

قال ابن عدي: « له أحاديث ونسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة ... وهو في الرواية صالح لا بأس به ». انظر: "الكامل" (٣٨٠/١).

وقال الذهبي: « شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته ». "الميزان" (٥/١).

وقال ابن حجر: « ثقة، تُكلم فيه للتشيع، من السابعة، مات سنة أربعين [م ٤] ». "التقريب" (ص: ١٠٣).

٦ - الفضيل بن عمرو الفقيمي:

روى عن: إبراهيم النخعي، وثابت البناني، وسعيد بن جبير، وغيرهم.
روى عنه: أبان بن تغلب، والحجاج بن أرطاة، والأعمش، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٧٨/٢٣ - ٢٧٩).

قال ابن معين: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٧٣/٧).

وقال أحمد: « ثقة حجة ». "تهذيب الكمال" (٢٧٩/٢٣).

وقال العجلي: « ثقة ». "الثقات" (٢٠٧/٢).

وقال أبو حاتم: « لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (٧٣/٧).

وقال ابن حجر: « ثقة من السادسة، مات سنة عشر ومائة [م قد ت س ق] ». "التقريب" (ص: ٧٨٦).

٧ - إبراهيم:

ابن يزيد النخعي.

ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة، مات سنة ستة وتسعين، وهو ابن خمسين سنة [ع]. "التقريب" (ص: ١١٨).

٩ - علقمة بن قيس:

النخعي.

ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين [ع].
انظر: "التقريب" (ص: ٦٨٩).

إسناد المصنف: صحيح

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٢٦/١) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر، ثنا عفان.

وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا محمد بن غالب، ومحمد بن عهود البناني، قالوا: حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن حبيب بن ثابت، عن أبي يحيى ابن جعدة، عن عبد الله بن مسعود به تاماً، وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتجا جميعاً برواته ».

وهذا الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه (رقم: ٩١) من طرق عن يحيى بن حماد به نحوه.

فلعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عنه لشهرته، وأنه من الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

كتاب الطب

١٠٤ - قال الحاكم رحمه الله:

وله^(١) شاهد من حديث أبي سعيد الخدري.

أخبرناه الحسن بن يعقوب العدل، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا زيد بن الحباب، ثنا سعيد بن سويد (السابري)^(٢)، ثنا خالد بن رباح البصري، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير قمراتكم البرني، يخرج الداء ولا داء فيه». [٢٠٤/٤]، (ق: (١٠١/٤) أ، م: (٤٢٢/ب)، ع: (٢٩٩/٢) أ).

رجال الإسناد:

١ - الحسن بن يعقوب العدل:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٢ - يحيى بن أبي طالب:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٣ - زيد بن الحباب:

ابن الريان، وقيل: ابن رومان التميمي، أبو الحسين العكلي الكوفي، خراساني الأصل.

روى عن: حماد بن سلمة، وخالد بن عبد الله الواسطي، والثوري، وشعبة، وغيرهم.

روى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن المديني، وهارون بن عبد الله الحمال، ويحيى بن أبي طالب بن الزبرقان، وهو آخر من روى عنه. انظر: "تهذيب الكمال" (١٠/٤٠ - ٤٥).

عامة أئمة الجرح والتعديل على توثيقه، واختلفوا في مرتبه ما بين ثقة وصدوق. فقد وثقه ابن معين. "تاريخ الدارمي" (ص: ١١٣)، وعلي بن المديني. "الجرح

(١) أي: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وسيأتي في الشواهد.

(٢) في المطبوع: (السامري)، والمثبت من النسخ الثلاث.

والتعديل" (٥٦٢/٣)، وأحمد. "العلل" (١٠١/٢)، والعجلي. "الثقات" (٣٧٨/١)، وأبو جعفر السبتي، وأحمد بن صالح، وعثمان بن أبي شيبة، والدارقطني، وابن مأكولا. انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٣٦/٢).

وقال أبو حاتم: « صدوق صالح الحديث ». "الجرح والتعديل" (٥٦١/٣)، وقال ابن قانع: « كوفي صالح ». وقال ابن يونس: « حسن الحديث ». انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٣٦/٢).

وذكر أحمد أنه كان كثير الخطأ^(١). انظر: "العلل" (٩٦/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٠/٨)، وقال: « كان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن الجاهيل ففيها المناكير ».

وقال ابن معين: « أحاديث زيد بن الحباب، عن سفيان الثوري مقلوبة ». "الكامل" (١٠٦٥/٣)، وانظر: "تاريخ بغداد" (٤٤٤/٨).

قال ابن عدي متعباً ابن معين: « ... إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه وبعضه لا يرفعه، والباقي عن الثوري مستقيمة كلها ». "الكامل" (١٠٦٦/٣).

ولذا قال الذهبي: « الإمام الحافظ الثقة الرباني ». "السير" (٣٩٣/٩).

وقال: « ثقة وغيره أوثق منه ». "التذكرة" (٣٥١/١).

وقال: « العابد الثقة، صدوق جوال ». "الميزان" (٢٩٠/٢).

وقال ابن حجر: « صدوق يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين (ر م ٤) ». "التقريب" (ص: ٣٥١ - ٣٥٢).

٤ - سعيد بن سويد السابري^(٢):

عن زياد، عن أبي الصديق مرسل.

(١) وفي "سؤالات أبي داود" (ص: ٣١٩): « قال: زيد بن الحباب كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ ».

(٢) في الطبراني: المعولي.

روى عنه: زيد بن الحباب، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٧٧/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٩/٤ - ٣٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦٢/٨) على عادته في توثيق المجاهيل.

٥ - خالد بن رباح:

الهذلي أبو الفضل بصري.

روى عن: الحسن، وعكرمة، وأبي السوار.

روى عنه: إسرائيل، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويحيى القطان، وأبو عاصم النبيل، وغيرهم. انظر: "الجرح والتعديل" (٣٣٠/٣)، و"الكامل" (٨٩٢/٣).
الجماهير على ثقته.

قال يحيى القطان: «كان ثبناً صاحب عريّة فأفسدوه بالقدر». "التاريخ الكبير" (١٤٨/٣).

وقال ابن معين: «ثقة». "تاريخ الدوري" (١٤٤/٢).

وقال: «ليس به بأس». "تاريخ الدارمي" (ص: ٢٨٢).

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، ليس به بأس، محله الصدق». "الجرح والتعديل" (٣٣١/٣).

وقال ابن عدي: «ليس حديثه بالكثير ... وهو عندي لا بأس به». "الكامل" (٨٩٢/٣).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٥/٢) لقول القطان: «أفسدوه بالقدر».

وقال ابن حبان: «كان قدرياً كثير الخطأ، يروي المناكير عن المشاهير لا يحتاج به». "المجروحين" (٢٨١/١).

وهذا من تشدده البين، ومع ذا فقد ذكره في "الثقات" (٢٥٩/٦).

وعليه فأقل أحواله أن يكون صدوقاً.

٦ - أبو الصديق الناجي^(١):

هو بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس أبو الصديق الناجي بالنون والجيم، بصري ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة (ع). "التقريب" (ص: ١٧٦).

وهو مجمع على ثقته، إلا أن ابن سعد قال فيه: « يتكلمون في أحاديثه ويستكرونها^(٢) ». "الطبقات" (٢٢٦/٧).

قال ابن حجر: « ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد (وذكره) واحتج به الباقر ». "الهدى" (٤١٣).

إسناده المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٤٧/٧) (رقم: ٧٤٠٦) حدثنا محمد بن أبان، ثنا عبد القدوس بن محمد، ثنا سعيد بن سويد المعولي، ثنا خالد بن زياد - صاحب السابري - عن أبي الصديق الناجي به.

وأخرجه أبو نعيم في "الطب" كما في اللآلئ المصنوعة" للسيوطي (٣٤٢/٢)^(٣).

قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عبد القدوس ». وانظر: "مجمع البحرين" (٧/رقم: ٤٠٧١).

وقال الهيثمي: « رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: سعيد بن سويد، وهو ضعيف ». "المجمع" (٤٣/٥).

قلت: وسعيد لم أقف على من ضعفه، وإنما الظاهر من ترجمته أنه في عداد المجاهيل.

(١) من الرواة عنه: خالد بن زياد صاحب السابري، وفي ترجمة خالد من "تهذيب الكمال" (٦٥/٨): « روى عنه: سعيد بن سويد المعولي »، وخالد بن رباح الذي هنا لا تعرف له رواية عن أبي الصديق وليس في الرواة عنه سويد بن سعيد، فالله أعلم، ثم خرجته من الطبراني، وفيه خالد بن زياد، فالظاهر أن ما في المستدرک تصحيف، وقد يكون وهماً من الحاكم أو من فوقه، والله أعلم.

(٢) لم يسم لنا من تكلم في أحاديثه، ولم نقف على أحد منهم، والله أعلم.

(٣) وعزاه للطبراني في الأوسط، وساق سنده، وفيه: « خالد بن رباح - صاحب السابري - ». فهذا يدل على أن زياداً ورباحاً قد تشبه في الخط، والله أعلم، والصواب هو: خالد بن زياد.

قال الألباني: «إسناده ضعيف عندي، رجاله ثقات غير سعيد بن سويد هذا (ثم ذكر أقوال أهل العلم فيه) وتابعه سويد بن سعيد المعدلي، ثنا خالد بن زياد (وأخرجه من الأوسط) ... ولعله سعيد بن سويد المذكور في إسناده الحاكم، انقلب على أحد رواة الطبراني ...». "الصحيحة" (٤/٤٦٠).

قلت: والظاهر أنه هو هو بدليل ما تقدّم في "المجمع" وكذا دليل الوجود، وعليه فقول الطبراني: «تفرّد به عبد القدوس» فيه نظر فقد تابعه زيد بن الحباب^(١)، والله أعلم.

شواهد:

هذا الحديث ذكره الحاكم شاهداً:

١ - لحديث أنس رضي الله عنه:

قال: إن وفد عبد القيس - من أهل هجر - قدموا على رسول الله ﷺ (فذكره) وفيه قوله ﷺ: «إن أرضكم رفعت لي منذ قعدتم إليّ فنظرت من أدناها إلى أقصاها فخير ثمراتكم البرني يذهب الداء ولا داء فيه».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤/٢٠٣ - ٢٠٤)، والطبراني في "الأوسط" (١٦٥/٦ - ١٦٦) (رقم: ٦٠٩٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/٢٠٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/١٧٠) (رقم: ١٣٩٠)، والدارقطني في "الغرائب والأفراد" (٢/رقم: ٧٩٣ - أطرافه)، وابن السني وأبو نعيم^(٢) في "الطب" كما في اللآلئ المصنوعة" (٢/٢٤١) من طرق عن عبيد بن واقد، عن عثمان بن عبد الله العبدی، عن حميد الطويل، عن أنس به.

قال الدارقطني: «غريب من حديث حميد، تفرّد به عبيد بن واقد عن عثمان ابن عبد الله العبدی، عنه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(١) وانظر: تنبيه الماحد (ص: ٤٣٣ - ٤٣٤)، وكلام الألباني فيه إشارة واضحة إلى هذا.
(٢) انظره في مختصره في التيفاشي بدون إسناد (ص: ٢٢٣)، وعزاه له الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٥٩).

وتعقبه الذهبي فقال: « عثمان لا يعرف والحديث منكر ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن حميد الطويل إلا عثمان بن عبد الله العتكي، تفرد به عبيد بن واقد ».

قال العقيلي في ترجمة عثمان العبدى: « حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به ». وأعله ابن الجوزي بكلام العقيلي. قال الهيثمي: « رواه الطبراني وفيه: عبيد بن واقد القيسي، وهو ضعيف ». "المجمع" (٤٣/٥).

قلت: والقول ما قاله الذهبي فالحديث منكر لا يصلح في الشواهد، والله أعلم. ٢ - حديث مزينة، يأتي (برقم: ١٤٠).

٣ - حديث بعض وفد عبد القيس:

وفيه: « ... ثم أوماً إلى صيرة فقال: أئسمون هذا البرني؟ فقلنا: نعم، قال: أما إنه خير تمركم وأنفعه لكم ... »، الحديث.

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٠٦/٤ - ٢٠٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص: ٣٩٦ - ٣٩٨) (رقم: ١١) من طريق يحيى بن عبد الرحمن العصري، قال: حدثنا شهاب بن عباد العصري أن بعض وفد عبد القيس سمعه يذكر، فذكره.

قال الألباني: « رجاله ثقات غير العصري هذا (يحيى بن عبد الرحمن) قال الذهبي: بصري لا يعرف ». "الصحيحة" (٤٦١/٤).

ولذا أورده في "ضعيف الأدب المفرد" (١٩٢).

٥ - حديث بريدة رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ قال: « خير تمراتكم البرني يذهب الداء ولا داء فيه ».

أخرجه الروياني في "مسنده" (٨١/١) (رقم: ٤٣)، وابن عدي في "الكامل" (١٩١٧/٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٧١/٣) (رقم: ١٣٩١) من طريق أبي بكر الأعين.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٢٢/٥) ومن طريقه البيهقي في

"الشعب" (٨٦/٥) (رقم: ٥٨٧٦) عن أبي عبد الرحمن، كلاهما عن أبي معمر عبد الله بن عمرو، نا عبد الله بن السكن الرقاشي، نا عقبة الأصم، عن أبي بريدة، عن أبيه به.

وأخرجه الضياء في "المختارة" كما في اللآلئ" (٢٤٢/٢).

قال ابن الجوزي: « فيه عقبة بن عبد الله الأصم، قال ابن حبان: « ينفرد بالناكير عن المشاهير حتى يشهد لها بالوضع »^(١).

وتعقبه السيوطي بأن عقبة أخرج له الترمذي وقول ابن عدي فيه: « بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها مما لا يتابع عليه »، وإخراج من تقدم له، قال: « وصححه الضياء المقدسي في المختارة، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه، فهو أمثل طرق الحديث ».

وتعقب السيوطي الألباني بأن عقبة ضعيف، وعبد الله بن السكن أورده ابن أبي حاتم (٧٦/٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً قال: « وتعقبه السيوطي بما لا يجدي ». انظر: "الصحيحة" (٤٥٩/٤).

قلت: وفي الباب:

١ - حديث علي، ٢ - وابن عمر، ٣ - وأبي هريرة، وهي لا تصلح في الشواهد، لضعفها الشديد. انظر: "الموضوعات: لابن الجوزي (١٦٧/٣ - ١٧٢)، و"الآلئ المصنوعة" (٢٤٠/٢ - ٢٤٣)، و"النكت البديعات" (ص: ١٦٤)، و"تنزيه الشريعة المرفوعة" (٢٥٥/٢)، و"الفوائد المجموعة" (ص: ١٦٧ - ١٦٨)، و"فيض القدير" (٤٨٤/٣)، و"الصحيحة" (٤/رقم: ١٨٤٤).

وقد صحح الألباني الحديث بمجموع شواهده في "الصحيحة"، ولا يستقيم له ذلك.

وقد حسنه في "صحيح الجامع" (١/رقم: ٣٣٠٣) وحكمه فيه أقرب إلى الصواب، فجميع الأحاديث ضعيفة، وعلى فرض أن ضعفها يسير فالحديث حسن

(١) قوله: « حتى يشهد لها بالوضع » حذفه السيوطي في اللآلئ وتبعه الألباني، وهو حكم مؤثر.

لغيره، لا يرتقي إلى الحسن الذاتي، فضلاً عن الصحة، وأما المعلمي فتعقب الشوكانى في قوله: « فالحكم بوضعه مجازفة ».

قال: « بل المجازفة في هذا الكلام، فإنَّ ألفاظ الخبر مختلفة، ومنها ما ينادى على نفسه بالوضع ... »، ثم أخذ في بيان ضعف الروايات، والذي يبدو - والعلم عند الله - أنَّ الحديث من جهة الأسانيد ضعيف لا يصل إلى الوضع، وأما المتن فيبقى محل نظر، هل يمكن أن يحكم عليه بالوضع أم لا؟ وهذا هو محل النزاع بين ابن الجوزي ومخالفيه.

١٠٥ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى، ثنا مسدد، ثنا إسماعيل بن عليّة، ثنا محمد بن السائب بن بركة المكي، عن أمّه، عن عائشة رضي الله عنه قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أخذ أهله الوغك أمر بالحسّا^(١) فصنع، ثم أمرهم فحسوا منه، ويقول: إنه ليربو^(٢) فؤاد الحزين، ويسرو عن فؤاد السقيم^(٣) كما تسرو إحداكن الوسخ بالماء عن وجهها ». [٢٠٥/٤]، ق: (١٠١/٤) (ب)، م: (٤٢٢/ب)، ع: (٢/٢٩٩/أ - ب).

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١١٧/٤)، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ به مثله، وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »^(٤). ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لتقدم الكلام عليه، والله أعلم.

-
- (١) طيبخ يُتخذ من دقيق وماء ودهن، ويحلى ويكون رقيقاً يُحسى. النهاية (٣٨٧/١).
 (٢) كذا في المطبوع، وفي النسخ الخطية والذي عند أصحاب السنن: « ليرتوا ». قال في "النهاية" (١٩٤/٢): « أي: يشده ويقوّيه ».
 (٢) أي: يكشف عن فؤاده الألم ويُزيله. "النهاية" (٣٦٤/٢).
 (٤) وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه. انظر: "تحفة الأشراف" (٤٤٤/١٢) (رقم: ١٧٩٩٠) ورجاله ثقات إلا أم محمد بن السائب لم يرو عنها غير ابنها، فالإسناد قابل للتحسين أو التصحيح، ولذا قال الترمذي: « حسن صحيح »، وأصله في البخاري ومسلم من حديث عروة، عن عائشة بلفظ: « إنَّ التلبينة تحمُّ فؤاد المريض، وتذهب ببعض الحزن ». انظر: "التحفة" (٦١/١٢) (رقم: ١٦٥٣٩).

١٠٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، ثنا إمام المسلمين أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رضي الله عنه، ثنا محمد بن موسى الحرشي، ثنا سهل بن أسلم العدوي، ثنا يزيد بن أبي منصور، عن (الدجين)^(١)، عن عقبة بن عامر الجهني: أنه جاء في ركب عشرة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايع تسعة وأمسك عن بيعة رجل منهم، فقالوا: ما شأن هذا الرجل لا تباعه؟ فقال: إن في عضده تميمة^(٢)، فقطع الرجل التميمة فبايعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: من علق فقد أشرك». [٢١٩/٤]، ق: (٤/١٠٨/أ - ب)، م: (٤٢٥/ب)، ع: (٣٠٣/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو إسحاق محمد بن إبراهيم بن يحيى:

ابن سخطويه المزكي.

سمع: الماسرجسي، وإمام الأئمة ابن خزيمة، وابن عدي، وغيرهم.

روى عنه: الحاكم، والبرقاني، وابن شاذان، وأبو نعيم، وآخرون. انظر:

"السير" (١٦٣/١٦ - ١٦٤).

قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً». "تاريخ بغداد" (١٦٨/٦).

وقال الذهبي: «الإمام المحدث القدوة... شيخ بلده ومحدثه». "السير"

(١٦٣/١٦ - ١٦٤).

توفي سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. انظر: "تاريخ بغداد" (١٦٩/٦).

(١) في المطبوع: «الرجلين»، وهو خطأ، والمثبت من النسخ الثلاث.

(٢) قال المنذري: «يُقال إنها خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، واعتقاد هذا الرأي

جهل وضلالة؛ إذ لا مانع إلا الله ولا دافع غيره، ذكره الخطابي». "الترغيب" (٣٠٧/٤).

وقال ابن الأثير: «خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم يتقون بها العين في زعمهم فأبطلها

الإسلام». "النهاية" (١٩٧)، وانظر: "فتح المجيد" (٢٣٥/١ - ٢٣٦).

٢ - محمد بن موسى الحرشي:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧٣)، وهو صدوق.

٣ - سهل بن أسلم العدوي:

مولاهم البصري، أبو سعيد، صدوق من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين [ت]. "التقريب" (ص: ٤١٨).

قلت: هو مجمع على ثقته، مختلف في مرتبته، وجمهور العلماء على أنه ثقة، فقد وثقه علي بن المديني فيما نقله ابن خلفون عنه، وأبو داود الطيالسي، وأبو داود السجستاني، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: « لا بأس به ». انظر: "الجرح والتعديل" (١٩٤/٤)، و"سؤالات الآجري لأبي داود" (١٢٩/٢)، و:"ثقات ابن حبان" (٢٩١/٨)، و"تهذيب الكمال" (١٦٨/١٢ - ١٧٠)، و"تهذيبه" (٤٣٩/٢).

والحافظ اختار أدنى الأقوال فيه، وإلاً فمثله توثيقه أقرب، وقد اختاره الذهبي في "الكاشف" (٣٢٤/١) حيث اكتفى بتوثيق أبي داود له.

٥ - يزيد بن أبي منصور:

أبو روح البصري، لا بأس به، من الخامسة، ووهم من ذكره في الصحابة (قد ت). "التقريب" (ص: ١٠٨٣).

٦ - الدخين:

هو دخين^(١) بن عامر الحجري - بفتح المهملة وسكون الجيم - أبو ليلى المصري، ثقة من الثالثة، مات سنة مائة (عخ د س ق). "التقريب" (ص: ٣١٠).

إسناد المصنف: حسن إن شاء الله.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٥٦/٤)، والحاثر في "مسنده" (٢/رقم: ٥٦٣ - بغية)، ومن طريقه أبو الحسن محمد بن محمد البزاز البغدادي في "جزء من حديثه" كما

(١) بالخاء المعجمة. انظر: "الإكمال" (٣١٣/٣).

في "الصحيحة" (١/رقم: ٤٩٢).

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣١٩/١٧ - ٣٢٠) (رقم: ٨٨٥) من طرق عن عبد العزيز بن مسلم، عن يزيد بن أبي منصور، به نحوه، وليس عند الطبراني آخره. قال المنذري: «رواه أحمد والحاكم، ورواه أحمد ثقات». "الترغيب والترهيب" (٣٠٧/٤).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات». "المجمع" (١٠٦/٥). ورمز السيوطي لصحته في "الجامع الصغير" (١٧٦/٢)، وانظره مع "فيض القدير" (١٨٠/٦).

قال المناوي: «إسناده صحيح». "التيسير" (٤٣١/٢). وقال عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: «رواه أحمد ... ورواه الحاكم بنحوه، ورواته ثقات». "فتح المجيد" (٢٣٥/١).

وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم غير دخين (وذكر توثيق الفسوي وابن حبان له)، وصحح له الحاكم (٣٨٤/٤)، وقد أخرجه (٢١٩/٤) من طريق أخرى (عنى هذا الطريق) قال: وللحديث طريق^(١) أخرى، يرويه مشرح بن هاعان عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من علق تيممة فلا أتم الله له، ومن علق ودعة فلا ودع الله له». ثم بين أن إسناده ضعيف. "الصحيحة" (٨١٠ - ٨٠٩/١).

وصححه في "صحيح الجامع" (١٠٩٢/٢).

قلت: ويزيد بن منصور كما تقدّم مدار الحديث عليه، وليس من رجال مسلم، وهو وإن كان ثقة في الجملة إلا أن مرتبته هي الصدق، فمثله حسن الحديث لا صحيح، ولذا حسنه جاسم الدوسري في "النهج السديد" (ص: ٥٧)، وصالح العصيمي في "الدر النضيد" (ص: ٣٩).

وأما الطريق الأخرى التي أشار إليها الألباني وضعفها، فقد أخرجها أحمد في

(١) وكذا نص على أنها طريق أخرى للحديث البصري في "إتحاف الخيرة" (٢٩/٦ - ٣٠).

"المسند" (١٥٤/٤)، وابن وهب في "جامعه" (٢/رقم: ٦٦٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٢٥/٤)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٤٥٠/١٣) (رقم: ٦٠٨٦)، والحاكم في "المستدرک" (٤/٢١٦ - ٤١٧)، وأبو يعلى في "المسند" (٣١١/٢) (رقم: ١٧٥٣)، والدولابي في "الكنى" (٢/١١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/٢٤٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٧/٢٩٧) (رقم: ٨٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣٥٠) عن حيوة بن شريح، أنا خالد بن عبيد، قال: سمعتُ مشرح بن هاعان يقول: سمعتُ عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ به.

وقد أعلّه الألباني بقوله: « خالد بن عبيد المعافري أورده ابن أبي حاتم في كتابه [٣/٣٤٢] من رواية حيوة هذا عنه ليس إلا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والظاهر أنه لا يُعرف إلا في هذا الحديث، فقد قال الحافظ في التعليل [ص: ٧٨]: وثقه ابن حبان، قلت: ورجال حديثه موثقون. كأنه يعني حديثه هذا ... ». إلى أن قال: « ... علة هذا الحديث جهالة خالد بن عبيد هذا ». "الضعيفة" (٤/رقم: ١٢٦٦).

وتبعه جاسم الفهيد في "النهج السديد" (ص: ٥٧).

قال فريخ البهلال: « خالد بن عبيد وثقه ابن حبان والهيثمي، والحافظ ابن حجر، وصحح حديثه ابن حبان، والحاكم، والذهبي، والمنذري، ولم يجرحه أحد، وإليك البيان: أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات [٦/٢٦٢]، وقال الهيثمي: ورجاله ثقات^(١) [المجمع ٥/١٠٦]، وأورد ابن حجر توثيق ابن حبان له وقال: قلت: ورجال حديثه موثقون. التعليل [ص: ٧٨].

وأما تصحيح حديثه، فقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي على تصحيحه، وقد أخرج ابن حبان حديثه في صحيحه، وقال المنذري: إسناده جيد [الترغيب والترهيب ٤/٣٠٦]، ومن هنا يكون خالد هذا معروفاً عند أهل العلم بالحديث غير مجهول؛ لأنَّ توثيقه وتصحيح حديثه فرع عن معرفته، والله أعلم. «تخريج أحاديث متقدمة» (ص: ٢١ - ٢٢).

(١) في "المجمع": « ورجالهم ».

وحسن إسناده العصيمي، وزاد قول المناوي في "التيشير" (٢/٢٣١): «إسناده صحيح»، ثم قال في خالده: «وليس له حديث أنكر اشتهر به، ولا وقع لي شيء من ذلك فيما رأيته من حديثه». "الدر النضيد" (ص: ٣٨ - ٣٩).

قلت: فمثله محل نظر واجتهاد، وتحسين حديثه غير ممتنع بل هو ممكن جداً، والله أعلم.

شواهد:

١ - حديث رجل من صدا:

قال: «أتينا النبي ﷺ اثنا عشر رجلاً فبايعناه، وترك رجلاً منا لم يبايعه، فقلنا: بايعه يا نبي الله، فقال: لن أبايعه حتى ينزع الذي عليه، إنه من كان منا مثل الذي عليه كان مشركاً ما كانت عليه، فنظر فإذا في عضده سير من لحي شجرة أو شيء من شجرة».

أخرجه ابن وهب في "جامعه" (٢/رقم: ٦٦٦)، ومن طريقه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٣٢٥) عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن بكر ابن سودة، عن رجل من صدا به.

قال محقق صحيح ابن حبان (١٣/٤٥١): «وهذا سند حسن». وكذا حسن إسناده البهلال في "تخريج أحاديث متقدمة" (ص: ٢٤).

٢ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتمايم والتولة شرك».

أخرجه أحمد في "المسند" (١/٣٨١) مطولاً، وأبو داود كتاب: الطب، باب: في تعليق التمايم (رقم: ٣٨٨٣) بأخصر منه، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣٥٠)، وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥/١٠٢ - ١٠٣) (رقم: ٥١٨٦)، والبخاري في "شرح السنة" (١٢/رقم: ٣٢٤٠) مطولاً من طريق أبي معاوية.

وأخرجه ابن ماجه كتاب: الطب، باب: تعليق التمايم (رقم: ٣٥٣٠) مطولاً من طريق عبد الله بن بشر، كلاهما عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى الجزار، عن ابن أخي زينب، عن زينب امرأة عبد الله، عن عبد الله بن مسعود به.

وعند ابن ماجه: « عن ابن أخت زينب ».

قال الهيثمي: « وهو كذا في بعض نسخ ابن ماجه، وهو على كلا التقديرين مجهول ». "الترغيب والترهيب" (٣٠٩/٤).

قال ابن حجر: « كأنه صحابي، ولم أره مسمى [ت س ق]^(١) ». "التقريب" (ص: ١٢٧٣).

قال الألباني: « ورجاله ثقات كلهم غير ابن أخي زينب »، ثم ذكر قول ابن حجر. "الصحيحة" (١/رقم: ٣٣١).

وخالف أبا معاوية ومحمد بن بشر: محمد بن مسلمة الكوفي، فرواه عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى الجزار، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود به نحوه.

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤١٧/٤ - ٤١٨) حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبد الله بن الحسن بن أحمد، ثنا جدي أحمد بن أبي شعيب، ثنا موسى ابن أعين، عن محمد بن مسلمة به، ثم قال: « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

ومحمد بن مسلمة هذا لم أقف عليه، وقد خالف أبا معاوية - ثقة - وعبد الله ابن بشر - لا بأس به -.

وقد جاء من طريق أخرى:

فقد أخرج ابن حبان في "صحيحه" (٤٥٦/١٣) (رقم: ٦٠٩٠) من طريق محمد بن فضيل.

والطبراني في "الكبير" (١٠/رقم: ١٠٥٠٣) من طريق النضر بن محمد، كلاهما عن العلاء بن المسيب، عن فضيل^(٢) بن عمرو، عن يحيى الجزار قال: قال ابن مسعود، فذكره.

(١) لم يرمز ل (د) وهو فيه، وكذا في أصله "تهذيب التهذيب" (٥٢٢/٦) فقد جعلهما واحداً، وفرّق بينهما المزي في "تهذيب الكمال" (٤٨٦/٣٤).

(٢) قال العصيمي: « إنه خطأ، والصواب المنهال بن عمرو »، ولم يذكر لذلك دليلاً، وهو عند الطبراني وابن حبان في الموارد والإحسان: فضيل.

وهذه الطريق منقطعة بين الجزار وابن مسعود.

وجاء من طريق ثالثة:

فقد أخرج الحاكم في "المستدرک" (٢١٧/٤) حدَّثنا أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا أحمد بن مهران، ثنا (عبيد) الله بن موسى، ثنا [أبو] إسرائيل الملائني، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن الأسدي قال: « دخل عبد الله ... »، فذكره بنحوه.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

وخالف عبيد الله بن موسى: موسى بن داود الضبي، فرواه عن أبي إسرائيل الملائني به، وفيه أبو عبيدة بدل قيس بن السكن، وجعله موقوفاً على ابن مسعود.

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٩/رقم: ٨٨٦٢)، وموسى بن داود: صدوق له أوهام، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

وتابع ميسرة: المسعودي، كما عند الطبراني في "الكبير" (٩/رقم: ٨٨٦٣)، والمسعودي اختلط بأخرة.

والصواب في هذا الحديث أنه من طريق يحيى الجزار.

وقد أخرجه أبو عبيد في "غريب الحديث" [٥٠/٤]: حدَّثنا غندر، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً.

وهذا السند صحيح - إن شاء الله - وإبراهيم هو النخعي، وإن لم يدرك ابن مسعود لكنه إذا قال: قال عبد الله بن مسعود، فهو عن غير واحد عن عبد الله. انظر: "شرح علل الترمذي" (١/٥٣١).

وهذا الحديث له حكم الرفع، وإن كان ظاهره الوقف، وقد قرن ذلك الطرق الأخرى، فالحديث بمجموع هذه الطرق يصح، والله أعلم.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه؛ لكونه من جملة ما ورد في الباب، وهي أحاديث صحيحة وحسان، فقد أورد الحاكم قبل هذا الحديث عدة أحاديث في الباب من ٢١٦ - ٢١٨)، والله أعلم.

كتاب الأضاحي

١٠٧ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبشين سميين عظيمين أملحين^(١) أقرنين موجوئين^(٢)، فذبح أحدهما فقال: اللهم عن محمد وأمته ومن شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ». [٢٢٧/٤ - ٢٢٨]، ق: (٤/١١٢/أ - ب)، م: (٤٢٧/ب)، ع: (٣٦٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أحمد بن جعفر القطيعي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٥).

٢ - عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - وكيع:

هو ابن الجراح الرؤاسي.

٤ - سفيان:

هو الثوري^(٣).

٥ - عبد الله بن محمد بن عقيل:

ابن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو محمد المدني.

روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سلمة بن عبد الرحمن،

وغيرهم.

(١) الأملح: الذي يياضه أكثر من سواده، وقيل: هو النقي البياض. "النهاية" (٣٥٤/٤).

(٢) أي: خصيين. "النهاية" (١٥٢/٥).

(٣) وكيع روى عن السفيانين، لكن روايته عن الثوري عند الجماعة بخلاف ابن عينة فلم يخرجها أحد، وكلاهما روى عن ابن عقيل.

روى عنه: السفينان، وابن جريج، وحماد بن سلمة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٧٨/١٦ - ٨٠).

وهو مختلف فيه، وجماهير العلماء على ضعفه، والكلام فيه كثير جداً. فقد وصفه سفيان بن عيينة بسوء الحفظ. انظر: "سؤالات الآجري" (١٦٤/١)، (١٨٢).

وكان مالك لا يروي عنه^(١). انظر: "ضعفاء العقيلي" (٢٩٩/٢)، وانظر: "الكامل" (١٤٤٧/٤).

وقال ابن سعد: «كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم». "الطبقات" (ص: ٢٦٥ - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة).

وجاءت عن ابن معين روايات كثيرة مؤداها كلها أنه ضعيف. انظر: "معرفه الرجال" لابن محرز (٧٢/١)، و"الجرح والتعديل" (١٥٤/٥)، و"الكامل" (١٤٤٦/٤) - (١٤٤٧).

وقد سئل أحمد عنه وعن عاصم بن عبيد الله؟ فقال: «ما أقربهما^(٢)». "العلل" (٢١٠/٢)، وقال أحمد فيه: «منكر الحديث». "تهذيب الكمال" (٨٢/١٦).

وقال ابن المديني: «كان ضعيفاً». "سؤالات ابن أبي شيبة" (ص: ٨٨). وقال الجوزجاني: «توقف عنه، عامة ما يروي غريب». "أحوال الرجال" (ص: ١٣٨).

وقدّم أبو داود عليّ بن زيد عليه. انظر: "سؤالات الآجري" (٨٣/٢). وقال أبو زرعة: «يختلف عنه في الأسانيد». وقال أبو حاتم: «لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه». "الجرح والتعديل" (١٥٤/٥). وقال النسائي: «ضعيف». وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به لسوء حفظه». "تهذيب الكمال" (٨٤/١٦).

(١) ومالك الحكم في المدنيين، كما قال ذلك الحاكم في "مستدركه" (٣٦٤/٤).

(٢) وجاء نحوه عن يحيى بن سعيد القطان. انظر: "تهذيب الكمال" (٨٢/١٦).

وقال ابن حبان: « كان رديء الحفظ، كان يحدث على التوهم فيجنيء بالخير على غير سنته ». "المجروحين" (٣/٢).

وقال ابن عدي: « ... روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو ^(١) خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه ». "الكامل" (١٤٤٨/٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: « كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه، ليس بذلك المتين المعتمد ». "تهذيب الكمال" (٨٤/١٦).

وضعفه ابن خراش، والحاكم ^(٢)، والخطيب من جهة الحفظ. انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٦٠/٣).

وأما من قوى أمره:

فقد قال البخاري: « كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عجيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث ». "جامع الترمذي" (٩/١).

فمن ها هنا يتبين أنَّ من أسباب تقويته له احتجاج هؤلاء العلماء به، وأحمد تقدّم كلامه فيه، وإدخاله في مسنده لا يعارض تضعيفه له. وتابعه تلميذه الترمذي فقال: « هو صدوق، وتكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ». المصدر السابق.

وقال العجلي: « ثقة، جازئ الحديث ». "الثقات" (ص: ٢٧٧ - ط قلعجي).

وقال ابن عبد البر: « هو أوثق من كل من تكلم فيه ». قال ابن حجر: « وهذا إفراط ». "تهذيب التهذيب" (٢٦٠/٣).

وأما الذهبي فقال في "الميزان" (١٩٩/٣): « حديثه في مرتبة الحسن »، وفي "المغني" (٣٥٤/١): « حسن الحديث »، وفي "السير" (٢٠٥/٦): « لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج » ^(٣)، وكان أقوى ما استند عليه في ذلك هو احتجاج

(١) في المطبوع: وهم، وهو تصحيف.

(٢) وله قول آخر وهو: مستقيم الحديث. انظر: "سؤالات السجزي" (ص:).

(٣) إلا أنه في كتابه "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٢٦)، قال: « فيه لين، وكان أحمد وإسحاق يحتجان به »، وفي "الكاشف" (١١٣/٢) نقل تليين أبي حاتم وابن خزيمة.

أحمد وإسحاق.

وأما ابن حجر فقال: « صدوق في حديثه لين، ويُقال: تغير بأخرة، من الرابعة مات بعد الأربعين بخ، د، ت، ق ». «التقريب» (ص: ٥٤٢).

فقوله: « صدوق » عني في نفسه، وهو كذلك، وأما حديثه فلين، والله أعلم.
وأما في "التلخيص" (١٠٨/٢) فقال: « وابن عقيل سيء الحفظ يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا خالف فلا يُقبل ».

٦ - أبو سلمة بن عبد الرحمن:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٨).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٣٦/٦) عن وكيع به مختصراً^(١).

وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٧٩/٤) (رقم: ٨١٣٠)، وعنه أحمد في "المسند" (٢٢٥/٦)، ومن طريق عبد الرزاق ابن ماجه كتاب: الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ (رقم: ٣١٢٢)، عن سفيان به نحوه^(٢).

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٢٠/٦) حدثنا إسحاق بن يوسف، أنا سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أنّ عائشة قالت: « كان رسول الله ﷺ ... ». الحديث.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٧٧/٤) من طريق ابن وهب، عن سفيان الثوري به نحوه على الشك كما عند أحمد.

وأخرجه الطبراني في "الكبير"^(٣)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى"

(١) عنده عن عائشة أو عن أبي هريرة، مع أنّ الحاكم أخرجه من طريقه، قال الزيلعي: « رواه الحاكم في المستدرک من طريق أحمد بهذا الإسناد ». وسكت عنه. "نصب الراية" (١٥٢/٤)، وانظر: "أطراف المسند" (٩/رقم: ١٢٢١٦).

(٢) عند أحمد على الشك كما في الطريق الأولى، وعند ابن ماجه عن عائشة وعن أبي هريرة.

(٣) نص على إخرجه له فيه الهيثمي في "المجمع" (٢٥/٤) وليس هو في المطبوع، فترجمة أبي هريرة

(٢٦٧/٩) وفي "المعرفة" (٥٦٤٥/٧) من طريق القريائي عن سفيان، به على الشك.
وأخرجه في "المعرفة" (٧/رقم: ٥٦٤٦)، و"الكبرى" (٢٦٧/٦) من طريق أبي حذيفة، عن سفيان به على الشك.

قال ابن حزم بعد ذكر الحديث من طريق عبد الرزاق: «فهذا أثر صحيح عندهم». "المحلى" (٣٨١/٧).

واختلف في هذا الحديث على عبد الله بن محمد بن عقيل، فجاء عنه على أوجه:
الأول: عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه.

أخرجه إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة^(١) في "مسنديهما" كما في "نصب الراية" (١٥٢/٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ١١٤٦ - المنتخب)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢/رقم: ١٧٨٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٧٧/٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٦٨/٩) من طرق عن حماد بن سلمة، عن عبد الله به نحوه، وليس فيه لفظ: «سمينين».

قال الهيثمي: «إسناده حسن». "المجمع" (٢٥/٤).

قلت: فيه ابن عقيل.

الثاني: عن علي بن حسين، عن أبي رافع.

أخرجه أحمد في "المسند" (٨/٦)، وابن راهويه في "مسنده" والطبراني في "معجمه"^(٢) كما في "نصب الراية" (١٥٢/٣) من طريق شريك عنه به نحوه، وليس فيه لفظ: «سمينين».

قال الهيثمي: «رواه أحمد وإسناده حسن». "المجمع" (٢٤/٤).

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٩١/٦ — ٣٩٢)، والبزار في "مسنده"

ساقطة بكاملها من المعجم، وأما عائشة فكثير من ترجمتها ضمن المطبوع أما باقيها وما أسندت فساقط. انظر: "المعجم" (١٦/٢٣ - ١٨٥).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده.

(٢) لم أقف عليه فيه، وقد ذكره من طرق - ستأتي - وليس هذا منها.

(٢/رقم: ٢٠٨ - الكشف)، والحاكم في "المستدرک" (٣٩١/٢)، والطبراني في "الكبير" (٣١٢/١) (رقم: ٩٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٦٨/٩)، وابن حبان في "المجروحين" (٤/٢) من طرق عن زهير بن محمد، عن ابن عقيل به نحوه.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

وتعقبه الذهبي بقوله: « زهير^(١) ذو مناكير، وابن عقيل: ليس بالقوي ».

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٧٧/٤)، والطبراني في "الكبير" (٣١٢/١) (رقم: ٩٢٢) من طرق عن عبيد الله بن عمرو، عن ابن عقيل به نحوه.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١/رقم: ٩٢٠، ٩٢١) من طريق سعيد بن سلمة وقيس بن الربيع، عن ابن عقيل به نحوه، وفي حديث قيس زيادة لم يتابع عليها.

قال الترمذي: « سألت محمداً عن حديث عبد الله بن محمد بن عقيل: أن النبي ﷺ ضحى بكبشين، قلت له: إنه يقول: عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال: عن أبي سلمة عن عائشة، ويروى عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه، فقلت له أي الروايتين أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وقال: لعله سمع من هؤلاء ». "العلل الكبير" (٦٤١/٢ - ٦٤٢).

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل^(٢)، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين أملحين موحين، الحديث، وروى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبيه جابر عن النبي ﷺ، وروى هذا الحديث الثوري فقال: عن عبد الله بن عقيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أو عن عائشة عن النبي ﷺ، ورواه عبيد الله بن عمرو وسعيد بن سلمة فقالا: عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن الحسين عن أبي رافع عن النبي ﷺ.

قلت لأبي زرعة: فما الصحيح؟ قال: ما أدري، ما عندي في ذا شيء، قلتُ

(١) في التلخيص: « سهيل »، وهو خطأ طباعي، فليس في الإسناد من اسمه سهيل، وإنما هو زهير، وفي "مختصر استدراك الذهبي" (٨٧١/٢): « فيه زهير بن محمد وهو ذو مناكير، وابن عقيل وليس بالقوي »، وقريب من هذا اللفظ في "نصب الراية" (١٥٣/٣).

(٢) وهذا وجه آخر من الاختلاف عليه.

لأبي: ما الصحيح؟ قال أبي: ابن عقيل لا يضبط حديثه، قلت: فأيهما أشبه عندك؟ قال: الله أعلم، وقال أبو زرعة: هذا من ابن عقيل، الذي رواه عن ابن عقيل كلهم ثقات». "العلل" لابن أبي حاتم (٣٩/٢ - ٤٠).

ونقل البيهقي في "المعرفة"^(١)، عن الشافعي أنه قال: «وقد روي عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت مثله أنه ضحى بكبشين فقال في أحدهما: ... الحديث، ثم قال البيهقي: وهذا إنما رواه عبد الله بن محمد بن عقيل واختلف عليه فيه (وساق الاختلاف) قال البخاري: ولعله سمعه من هؤلاء». اهـ. "نصب الراية" (١٥٤/٣).

وقال البيهقي - بعد ذكر طريق سفيان الثوري - قال: «ورواه حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه، ورواه زهير بن محمد، عن عبد الله، عن علي بن حسين، عن أبي رافع، فكأنه سمعه منهما^(٢)». "السنن الكبرى" (٢٦٧/٦).

فظاهر هذا القول، أنه جعل حديثه من طريق عائشة وأبي هريرة هو الأصل، وكأنه أيضاً سمعه من عبد الرحمن وعلي بن الحسين، والله أعلم.

قال ابن حجر: «فاضطرب فيه ابن عقيل». "الدراية" (٤٨/٢)^(٣).

قال الألباني^(٤): «والطرق إلى ابن عقيل بهذه الأسانيد كلها صحيحة، فيما أن يكون ابن عقيل قد حفظها عن مشايخه الثلاثة: عبد الرحمن بن جابر، وعلي بن الحسين، وأبي سلمة، وإما أن يكون اضطرب فيها، ورجح الأول البيهقي^(٥) ... قلت: ولعله يرجح ما ذكره البيهقي أن الحديث أصلاً عن أبي رافع، وعائشة، وأبي هريرة من طرق أخرى عنهم». "الإرواء" (٣٥٢/٤)، وانظر: (٣٥١ - ٣٥٤).

-
- (١) لم أقف عليه في الضحايا من المعرفة، فلعله في الحج أو في مكان آخر.
- (٢) تعقبه ابن الترمذاني فقال: «الصواب أن يقال: وكأنه سمعه منهم». "الجوهر النقي" (٢٦٨/٦)، وفيه نظر، والمعنى: «كأنه سمعه منهما كما سمعه من أبي سلمة».
- (٣) وفي "الفتح" (١٢/١٠): «يحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان». اهـ.
- (٤) ولم يذكر كثيراً مما تقدم، واكتفى بسياق الطرق باختصار.
- (٥) عني ما ذكره في "السنن الكبرى"، والحق أنه لم يرجح وإنما قال: «كأنه»، وقال البخاري: «ولعله»، كل ذلك بدون جزم منهم؛ لأن اضطرابه أوقع في نفوسهم الريبة. مع أنهما مئ قوي أمره، ولعل الأمر كما قال أبو زرعة، والله أعلم.

شواهد:

قلت: وكذا حديث جابر جاء من غير طريق ابن عقيل.

١ - أما حديث عائشة رضي الله عنها:

قالت: « إنَّ رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن، يطأ في سواد، ويترك في سواد، وينظر في سواد، فأُتي به ليضحى به فقال لها: يا عائشة هلمِّي المديّة، ثم قال: اشحذوها بحجر، ففعلت ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: بسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد، ومن أمة محمد، ثم ضحى به. »

أخرجه مسلم كتاب: الأضاحي، باب: استحباب الأضحية (رقم: ١٩٦٧).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: « ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين أملحين، أحدهما: عنه وعن أهل بيته، والآخر: عنه، وعمَّن لم يُضحَّي^(١) من أمته. »

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢/٢٥٠) (رقم: ١٨٩١) من طريق ابن وهب قال: حدَّثني عبد الله بن عياش القتباني، عن عيسى بن عبد الرحمن قال: أخبرني ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

قال الطبراني: « تفرد ابن وهب^(٢). »

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وإسناده حسن. » "المجمع" (٢٥/٤).

قال الألباني تعليقاً على قول الطبراني: « قلت: وهو ثقة حافظ، ومن فوقه ثقات إلا أنَّ القتباني فيه ضعف يسير، وأخرج له مسلم في الشواهد للإسناد حسن. » "الإرواء" (٣٥٣/٤).

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٨/١٧٨) من طريق ابن المبارك، عن يحيى بن عبد الله، [عن أبيه: سمعت أبا هريرة يقول]^(٣): « ضحى رسول الله ﷺ ... »، به نحوه، وفيه بعض المغايرة.

(١) انظر تعليق محقق الأوسط على ذلك.

(٢) ساقط من المطبوع واستدرسته من الإرواء.

(٣) وهذا التصويب من نصب الراية (٣/١٥٢)، والذي في الحلية: « سمعت أبي يقول »، وهو خطأ بلا شك، وذلك أنَّ أبا نعيم أورد قبله عدة أحاديث من طريق ابن المبارك به.

قال أبو نعيم: « مشهور من غير وجه غريب من حديث يحيى ».

٣ - حديث جابر رضي الله عنه:

قال: « ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجئين، فلما وجهها قال: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض، على ملة إبراهيم حنيفاً، وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرتُ وأنا من المسلمين، اللهم منك ولك، وعن محمد وأمته، باسم الله، والله أكبر، ثم ذبح ».

أخرجه أبو داود كتاب: الضحايا، باب: ما يستحب من الضحايا (رقم: ٢٧٩٥)، والدارمي (٧٥/٢)، والطحاوي (١٧٧/٤)، والبيهقي (٨٥/٩، ٢٨٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي عيش، عن جابر به. وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أبا عيش، وهو المعافري المصري، روى عنه ثلاثة، فالإسناد لا بأس به في الشواهد.

وقد أخرجه ابن ماجه كتاب: الأضاحي، باب: أضاحي رسول الله ﷺ (رقم: ٣١٢١)، وعنده أبو عيش الزرقى، والإسناد إلى ابن إسحاق ضعيف، وذلك أنَّ الراوي عنه إسماعيل بن عيش، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة، وأضعفها ما كان عن أهل الحجاز، وهذا منها.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٧٥/٣)، ومن طريقه الحاكم في "المستدرک" (٤٦٧/١).

وأخرجه ابن خزيمة (٢٨٧/٤) (رقم: ٢٨٩٩)، والحاكم في "المستدرک" (٤٦٧/١) عن يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني يزيد بن أبي حبيب المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن أبي عيش به نحوه.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ».

وجاء من طريق آخر:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٣٥٦/٣، ٣٦٢)، وأبو داود، باب: في الشاة يضحى بها جماعة (رقم: ٢٨١٠)، والترمذي كتاب: الأضاحي، باب: ٢٢ (رقم: ١٥٢١)، والطحاوي (١٧٧/٤ - ١٧٨)، والدارقطني (٢٨٥/٤)، والحاكم (٢٢٩/٤)، والبيهقي (٢٦٤/٩، ٢٨٧) من طرق عن عمرو بن أبي عمرو، أخبرني

مولاي المطلب بن عبد الله بن حنطب: أن جابر بن عبد الله به نحوه.

واستغربه الترمذي، وصححه الحاكم.

والمطلب وإن قيل: إنه لم يسمع من جابر إلا أنه صرح بالتحديث عند الطحاوي والحاكم، وجاء مقروناً به رجل من بني سلمة كذلك، فلذا صححه الألباني في "الإرواء" (٣٤٩/٤ - ٣٥٠).

٤ - أما حديث أبي رافع رضي الله عنه:

قال: « ذبح رسول الله ﷺ كبشاً، ثم قال: هذا عني وعن أمّتي ».

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٤/١) (رقم: ٢٤٤) حدثنا أحمد بن رشدين، قال: نا سعيد بن أبي مريم، قال: أنا يحيى بن أيوب، عن عمارة بن غزية، قال: حدثني المعتمر بن أبي رافع، عن أبيه به.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمارة بن غزية إلا يحيى بن أيوب ».

قال الألباني: « (ابن غزية) ثقة، لكن شيخه المعتمر ليس بالمشهور عندي، لم أجد له ترجمة سوى أن ابن حبان أورده في الثقات ». "الإرواء" (٣٥٢/٤). قلت: وهذا الإسناد لا بأس به في الشواهد.

وفي الباب:

١ - عن أنس، ٢ - عن حذيفة بن أسيد الغفاري، ٣ - عن أبي طلحة الأنصاري، ٤ - عن أبي سعيد الخدري^(١)، وغيرهم.

انظر: "نصب الراية" (١٥٣/٣ - ١٥٤)، "مجمع الزوائد" (٢٥/٤ - ٢٦)، "الإرواء" (٣٥٣/٤ - ٣٥٤)، "المسند" (١٠٤/١٧ - ١٠٥ ط الرسالة).

(١) بوب البخاري كتاب: الأضاحي فقال: « باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أملحين ويذكر سمينين »، وفي تعليق التعليق (٤/٥): « ويذكر بكبشين سمينين ».

قال ابن حجر: « ورواه بلفظ سمينين الحافظ أبو عوانة الإسفراييني في مسنده الصحيح (فذكره من حديث أنس) رواه جماعة من أصحاب شعبة عنه، وليس فيه: سمينين، وهذا الإسناد صحيح ما أدري لم لم يجزم به البخاري وكأنه مرّضه لشذوذه، أو يكون أراد بما علقه بصيغة التمريض حديث الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل »، فذكره، وهو حديث الباب.

كتاب الذبائح

١٠٨ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد [الله]^(١) بن موسى، ثنا الربيع بن حبيب، عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنه نهى عن ذبح ذوات الدر، وعن السوم بالسلعة قبل طلوع الشمس». [٢٣٤/٤]، ق: (١١٥/٤)، م: (٤٢٩/٤)، ع: (٣٠٨/٢) (ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٢ - سعيد بن مسعود:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٣ - عبيد الله بن موسى:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٣).

٤ - الربيع بن حبيب:

ابن الملاح العبسي مولاهم، أبو هشام الكوفي الأحول.

روى عن: نوفل بن عبد الملك، ويحيى بن قيس الطائفي.

روى عنه: عبيد الله بن موسى، ووكيع بن الجراح. انظر: "تهذيب الكمال"

(٦٧/٩).

مختلف فيه، وجمهور العلماء على أنه منكر الحديث.

قال أحمد: «حدث عنه عبيد الله بن موسى أحاديث مناكير». "العلل ومعرفة"

الرجال" (٣٦١/٢).

وقال أيضاً: «ما أرى به بأساً»^(٢). "العلل" (٤٩٢/٢).

(١) سقط لفظ الجلالة من المطبوع، وهو ثابت في النسخ الخطية المعتمدة.

(٢) لعل أحمد قال ذلك في ربيع بن حبيب آخر، فهم جماعة التمييز بينهم بالكنية والبلد، فهناك أبو

وقال البخاري: « منكر الحديث ». "التاريخ الكبير" (٢٧٧/٣)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ٤٧).

وقال النسائي: « منكر الحديث ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ١٧٧).

قال أبو حاتم: « هو منكر الحديث، قلت: يُكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب، هو ضعيف ». "الجرح والتعديل" (٤٥٨/٣).

وقال ابن حبان: « منكر الحديث، كان ممن يخطئ حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد ». "المجروحين" (٢٩٧/١).

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (ص: ٢٠٧).

وقال ابن معين فيه وفي أخيه عائذ: « هما ثقتان ». "تاريخ الدوري" (١٦٠/٢).

وفي "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٥٣): « ثقة »^(١).

ووثقه يعقوب بن شيبة. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٨/٩)، ويمثل قول ابن معين الأول قال ابن شاهين في "ثقاته" (ص: ١٢٧).

قلت: وتوثيق هؤلاء مبهم، والجرح مقدم على التعديل لزيادة العلم فيه، ولذا قال الذهبي: « ضعيف الحديث ». "المغني" (٢٢٨/١)، وقال: « منكر الحديث »، "ديوان الضعفاء" (ص: ١٣٤)، و"الكاشف" (٢٣٥/١).

وأما ابن حجر فقال: « صدوق، ضعف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك، وقال أبو أحمد الحاكم: الحمل على نوفل، من السابعة (ق) ». "التقريب" (ص: ٣١٩).

قلت: القول أنه منكر الحديث أقرب من كونه صدوقاً، ولم أقف على من جعله في هذه المرتبة، والحمل في هذا الحديث عليه أقرب؛ لأنّ نوفل بن عبد الملك غاية أمره أنه مجهول الحال كما قال ابن حجر: « مستور »، والله أعلم.

سلمة بصري، وآخر رقاشي وعدد، ويقوي ذلك أنّ المزي لم ينقل هذا في ترجمته، فالله أعلم، ثم وقفت على إخراج الضياء في "المختارة" لهذا الحديث - كما سيأتي - وجعل الربيع بن حبيب أبا سلمة وقال: « وثقه أحمد »، فهذا مما يقوي أنّ قوله: (ما أرى به بأساً) لم يقله في المترجم له، والله أعلم.

(١) انظر: ما تقدّم في القول في توثيق ابن معين (ص:).

٥ - نوفل بن عبد الملك:

ابن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب القرشي الهاشمي.
 روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن أبيه عبد الملك بن المغيرة بن نوفل.
 روى عنه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، والربيع بن حبيب الأحول.
 انظر: "تهذيب الكمال" (٦٧/٣٠).
 قال ابن معين - في سياق ذكر حديث الباب -: « ونوفل ليس بشيء ».
 "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٣٥٣).
 فكأنه جعل عهدة الحديث عليه.
 وقال أبو حاتم: « مجهول ». "تهذيب الكمال" (٦٧/٣٠).
 وقال ابن عبد البر: « لا يثبت »^(١). "الخلاصة للخزرجي" (ص: ٤٠٥).
 وقال ابن حجر: « مستور، من السادسة، وله رواية مرسلّة [ق] ». "التقريب"
 (ص: ١٠١١).

٦ - أبوه:

هو عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي النوفلي،
 أبو محمد، ثقة، من الثالثة (رق). "التقريب" (ص: ٦٢٨).
 وأما ابن القطان فلم يعرفه، فقال: « لا تُعرف حاله، بل لم أجد له ذكراً فاعلم
 ذلك ». "بيان الوهم" (٢٦١/٣).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن ماجه في "سننه" كتاب: التجارات، باب: السوم (رقم: ٢٢٠٦)،
 ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢٧٨/٢) (رقم: ٦٥٨)، وإسحاق بن راهويه في
 "مسنده" كما في المصدر السابق، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٥/١) (رقم: ٥٣٧)،
 والمحاملي في "أماله" (ص: ٢٠٦) (رقم: ١٨٩)، وابن عدي في "الكامل" (٩٩٥/٣) ومن

(١) كذا في ترجمته، وظاهر هذا اللفظ أنه في حديث له، وليس فيه، والله أعلم.

طريقه البيهقي في "الشعب" (٧/رقم: ١١٢١٦)، عن عبيد الله بن موسى به.
 وزاد المحاملي^(١): «وعن الحكرة في البلد»، وعند ابن عدي من طريق: «وعن
 الحكرة في البلد، وعن التلقي»، وعند البيهقي زيادة: «وعن ذبح قني^(٢) الغنم».
 وهذا الحديث أنكره ابن معين. انظر: "سؤالات ابن الجنيّد" (ص: ٣٥٣).
 وذكره ابن عدي في مناكيره مع غيره وقال: «وهذه الأحاديث مع غيرها
 يرويه عن الربيع بن حبيب عبيد الله بن موسى وليست بالمحفوظة، ولا يروى إلا من
 هذا الطريق».

وقال الدارقطني: «ضعيف». "الميزان" (٢/٢٣٠).
 وقال عبد الحق الإشبيلي^(٣): «إسناد هذا الحديث ضعيف من أجل نوفل، وقبله
 في الإسناد أيضاً الربيع بن حبيب ...». "بيان الوهم" (٣/٢٦١).
 وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف نوفل بن عبد الملك، والربيع بن
 حبيب». "مصباح الزجاجة" (٢/١٧٧).
 ورمز لصحته السيوطي!

وقال (المطامح): «سنده ضعيف». "فيض القدير" (٦/٣١٥).
 وقال المناوي: «وإسناده ضعيف». "التيسير" (٢/٤٦٧).
 وقال الألباني: «ضعيف». "ضعيف الجامع"^(٤) (رقم: ٦٠٤١).
 وهذا الحديث بهذا اللفظ منكر.

أما النهي عن السوم قبل طلوع الشمس فلم أقف على ما يدل عليه، أو يشهد
 له.

وأما النهي عن ذبح ذوات الدرّ، فقد جاء ما يدل عليه في أحاديث منها:

-
- (١) عنده النوم بدل السوم، ونبه المحقق إلى أنها هكذا في الأصل.
 (٢) الذي يقتنى للولد. "التيسير" (٢/٤٦٦).
 (٣) لم أقف عليه في مظنته من الأحكام الوسطى.
 (٤) وأحال إلى "الضعيفة" (رقم: ٤٧١٩) وهو المجلد العاشر ولم يطبع بعد.

١ - حديث أبي هريرة: في إخراج الجوع النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وضيافتهم لرجل من الأنصار، وفيه قول النبي ﷺ له: «إياك والخلوب».

أخرجه مسلم كتاب: الأشربة، باب: جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه (رقم: ٢٠٣٨).

ولذا فقد أفرد الألباني لفظ: «ونهى ... عن ذبح ذوات الدر» في "صحيح الجامع" (رقم: ٦٨٨٤).

وقال معلقاً على الحديث في "ضعيف الجامع": «هذه الفقرة الأخيرة لها شاهد في الصحيح^(١) (برقم: ٢٦٦٩)، ولذا أورد منها فيه (برقم: ٦٨٨٤).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: قال رسول الله ﷺ لأبي الهيثم بن التيهان: «إياك واللبون، اذبح لنا عناقاً، فأمر أبو الهيثم امرأته فعجنت لهم عجينا، وقطع أبو الهيثم اللحم وطبخ وشوى».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢٣٤/٤)، قبل حديث الباب، فحديث الباب عنده شاهد له في هذا الجزء، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

٣ - حديث جابر رضي الله عنه:

قال: «دخل عليّ رسول الله ﷺ فعمدتُ إلى عنز لأذبحها، فتغت فسمع ثغوتها، فقال: يا جابر لا تقطع درأ ولا نسلأ، فقلت: يا نبي الله، إنما هي عنودة علفتها البلح والرطبة حتى سمت».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٩٦/٣).

قال الهيثمي: «فيه من لم أعرفه». "المجمع" (٤٤/٤).

قلت: والإسناد فيه عمر بن سلمة بن أبي يزيد، قال الحسيني: «فيه نظر». انظر: "تعجيل المنفعة" (ص: ١٩٦ - ١٩٧).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه شاهداً لحديث ابن عباس قبله، والله أعلم.

(١) صحيح الجامع، وهو حديث أبي هريرة الذي في مسلم، وأورده بلفظ: «إياك والخلوب».

١٠٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو الطيب محمد بن علي بن الحسن الحيري من أصل كتابه، ثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء، ثنا يعلى بن عبيد، ثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «عق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسين بشاة، وقال: يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بزنة شعره، فوزناه فكان وزنه درهماً». [٢٣٧/٤]، ق: (٤/١١٦/ب)، م: (٤٢٩/ب)، ع: (١٠٩/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو الطيب محمد بن علي بن الحسن:
لم أقف عليه.

٢ - محمد بن عبد الوهاب الفراء:
تقدم في الحديث (رقم: ٩٣).

٣ - يعلى بن عبيد:

ابن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، من كبار التاسعة، مات سنة بضع ومائتين، وله تسعون سنة (ع). "التقريب" (ص: ١٠٩١).

٤ - محمد بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ١١).

٥ - عبد الله بن أبي بكر:

ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثقة من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين، وهو ابن سبعين سنة (ع). "التقريب" (ص: ٤٩٥).

٦ - محمد بن علي بن الحسين:

ابن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر.

٧ - أبوه:

هو علي بن الحسين زين العابدين.

٨ - جدّه:

سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا.

إسناد المصنف: ضعيف ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وفيه من لم أقف عليه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (١٧٩/٣): حدّثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ثنا حسين ابن زيد العلوي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أمر فاطمة رضي الله عنه فقال: «زني شعر الحسين وتصدّقي بوزنه فضة، وأعطي القابلة رجل العقيقة».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: لا».

أي: ليس بصحيح، وذلك أن هذا الإسناد فيه ثلاث علل:

الأولى: حسين بن زيد ضعيف.

الثانية: الإرسال.

الثالثة: المخالفة.

أما حديث الباب الذي سكتا عليه فهو أقوى من الذي صححه إلا أن فيه علة الاختلاف، وتدليس ابن إسحاق، والصواب في الحديث أنه مرسل. انظر: تخريجه موسّعاً في "مختصر استدراك الذهبي" لابن الملّقن (٤/رقم: ٦١٨).

ولعل الحاكم والذهبي سكتا عليه لكونه في الشواهد فقد أورد الحاكم قبله حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «عق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عن الحسن والحسين يوم السابع، وأمر فاطمة أن يُمَاط عن رؤوسهما الأذى».

قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة ...».

وهذا الحديث أقل أحواله الحُسْن، والحَسَن داخلٌ في الصحيح في اصطلاح الحاكم، انظر تخريجه في "صحيح ابن حبان" (الإحسان) (١٢٧/١٢) (رقم: ٥٣١١).

كتاب التوبة والإنابة

١١٠ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث عبد الله بن عمرو:

حدثنا أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن السماك، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عباد يحيى بن عباد ويحيى بن كثير بن درهم، قالوا: ثنا شعبة، عن أبي بلج - يحيى بن أبي سليم - عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لو أن العباد لم يُذنبوا لخلق الله عز وجل خلقاً يُذنبون ثم يغفر لهم وهو الغفور الرحيم». [٢٤٦/٤]، ق: (٤/١٢١/أ)، م: (٤٣١/ب)، ع: (٣١٢/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن السماك:

نسبه لجدّه وهو عثمان بن أحمد بن عبد الله، وقد تقدّم في الحديث (رقم: ٦٨).

٢ - أبو قلابة:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩)، وأنه مختلط والسماك ممّن حدّث عنه بعد اختلاطه. انظر: "الشذا الفياح" للأبناسي (٧٧٤/٢).

٣ - يحيى بن عباد:

الضبي أبو عباد البصري، نزيل بغداد.

روى عن: حماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وغيرهم.

روى عنه: أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٩٥/٣١ - ٣٩٦).

قال أحمد: «... كيس يذاكر الحديث، وكتب عنه، قلت^(٢): أي شيء حاله؟ قال: ما أعلم عليه حجة». "الجرح والتعديل" (١٧٣/٩).

وقال ابن معين: «... لم يكن بذاك، قد سمع وكان صدوقاً...». "تاريخ بغداد" (١٤٥/١٤).

(١) أي: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وسيأتي في الشواهد.

(٢) القائل: صالح بن أحمد.

وقال علي بن المديني: « يحيى بن عباد ليس ممن أحدث وبشار الخفاف أمثل منه^(١) ». المصدر السابق.

وقال أبو حاتم: « ليس به بأس ». "الجرح والتعديل" (١٧٣/٩).

وقال الدارقطني: « يُحتج به ». "سؤالات البرقاني" (ص: ٧٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٦/٩).

وقال الساجي: « ... ضعيف ... لم يحدث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة لا بنادر ولا ابن المثنى ».

قال الخطيب تعقيباً: « قلت: ترك أهل البصرة الرواية عنه لا يوجب ردّ حديثه، وحسبك برواية أحمد بن حنبل، وأبي ثور عنه، ومع هذا فقد احتج بحديثه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأحاديثه مستقيمة لا نعلمه روى منكراً ». "تاريخ بغداد" (١٤٥/١٤ - ١٤٦).

وقد وثقه الذهبي. انظر: "الميزان" (٦١/٦)، و"المغني" (٧٣٨/٢)، "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ١٩٦).

وقال ابن حجر: « صدوق، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة [خ م ت س] ». "التقريب" (ص: ١٠٥٨)، واختيار ابن حجر هو الأقرب لحاله، والله أعلم.

٤ - يحيى بن كثير بن درهم:

العنبري مولا هم أبو غسان البصري خراساني الأصل.

يجمع على ثقته مختلف في مرتبته:

فوثقه عباس العنبري، وذكره ابن حبان في "الثقات"، روى له الجماعة.

وقال أبو حاتم: « صالح الحديث »، وقال النسائي: « ليس به بأس ». انظر:

"الجرح والتعديل" (١٨٣/٩)، و"ثقات ابن حبان" (٢٥٥/٩)، و"تهذيب الكمال" (٤٩٩/٣١ - ٥٠٠).

وهما متشددان فالنسبة لنا قولهم قريب من الثقة.

(١) علي بن المديني متشدد في الرواية عن الشيوخ لا يحدث عن كل أحد.

ولذا اختار الذهبي توثيقه. انظر: "الكاشف" (٢٣٣/٣).

وقال ابن حجر: « ثقة من التاسعة، مات سنة ست ومائتين (ع) ». "التقريب" (ص: ١٠٦٤).

وذكره ابن الجوزي في "ضعفائه" (٢٠٢/٣)، والذهبي في "الديوان" (ص: ٤٣٧) تمييزاً له يحيى بن كثير البصري متروك، ووثقاه.

٥ - شعبة:

ابن الحجاج بن الورد العتكي.

٦ - أبو بلج يحيى بن أبي سليم:

ابن بلج الفزاري الواسطي.

روى عن: الجلاس وعمرو بن ميمون، ومحمد بن حاطب الجمحي، وغيرهم.

روى عنه: سفيان الثوري، وشعبة، وأبو حمزة السكري، وأبو عوانة، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (١٦٢/٣٣).

الجمهور على ثقته.

فقد وثقه ابن معين. "الجرح والتعديل" (١٥٣/٩).

ومحمد بن سعد. "الطبقات" (٣١١/٧).

والنسائي. "تهذيب الكمال" (١٦٢/٣٣).

والدارقطني. "سؤالات البرقاني" (ص: ٧١).

وقال أبو حاتم: « صالح لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (١٥٣/٩).

وقال الفسوي: « لا بأس به ». "المعرفة" (١٠٦/٣).

وقال ابن عدي: « لا بأس به ». "الكامل" (٢٦٨٥/٧).

وقال البخاري: « فيه نظر ». المصدر السابق^(١).

وقال أحمد: « روى حديثاً منكراً ». "الميزان" (٥٨/٦).

(١) انظر كتاب: "قول البخاري: سكتوا عنه" د. الدميني (ص: ٢١٢).

وقال الجوزجاني: « كان يروج الفواخت^(١)، ليس بثقة ». "أحوال الرجال" (ص: ١١٧).

وقال ابن حبان: « كان ممن يخطئ، ولم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية وهو ممن أستخير الله فيه ». "المجروحين" (١١٣/٣).

وذكر له الذهبي حديثاً منكراً وقال قبله: « ومن بلاياه (وذكره) ». "الميزان" (٥٩/٦)، واختار في "المغني" (٧٣٧/٢) تضعيفه، وأما في "المجرد" (ص: ١٣٧) فقال: « صالح الحديث ».

وقال ابن حجر: « صدوق ربما أخطأ، من الخامسة (٤) ». "التقريب" (ص: ١١٢١).

٧ - عمرو بن ميمون:

الأودي، أبو عبد الله، ويُقال: أبو يحيى، مخضرم مشهور، من الثانية، ثقة عابد، نزل الكوفة مات سنة أربعين وسبعين وقيل بعدها (ع). "التقريب" (ص: ٧٤٦).

إسناد المصنف: ضعيف^(٢).

تفريغ الحديث:

أخرجه البزار في "مسنده" (٨١/٤) (رقم: ٣٢٤٨ - الكشف)، والطبراني في "الكبير"^(٣) كما في "مجمع الزوائد" (٢١٨/١٠)، وفي "الأوسط" (١٢٣/٢) (رقم: ١٤٥٤)، وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٢٠٤/٧)، عن يحيى^(٤) بن محمد بن

(١) وفي "الشجرة في أحوال الرجال" (ص: ١٩٨): « كان يزوّج الفواخت ». والفواخت: جمع فاخت، وهو ضوء القمر أول ما يبدو، ولعل المعنى هنا: أنه روج الأوهام والأشياء التي لا حقيقة لها، وقد يكون عنى بذلك حديثه.

وأما المعنى على ما في "الشجرة": أنه يزوج الفواخت، جمع: فاخت، وهي المرأة إذا تمايلت وتبخرت في مشيها. انظر: "المصباح المنير" (ص: ١٧٦)، والمعنى: أنه يزوّج النساء غير الشريقات، ولعل المعنى الأول أظهر؛ إذ هو متجه إلى الضبط، والثاني إلى العدالة، والله أعلم.

(٢) لأنّ السماع حدث عن أبي قلابة بعد الاختلاط.

(٣) وهو في الساقط منه، وقد وجدت قطعة تبدأ من آخر مسند عبد الله بن عمرو، وتأتي الإحالة عليها.

(٤) سقط من إسناد البزار كلمة (يحيى).

السكن، نا يحيى بن كثير العنبري.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "حسن الظن بالله" (رقم: ٢٤) حدثنا علي بن الجعد^(١)، كلاهما عن شعبة به نحوه.

قال البزار: « وهذا لم يسنده محمد بن جعفر، وأسنده يحيى بن كثير وشبابه^(٢) ابن سوار ».

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا يحيى ».

قال الهيثمي: « رواه الطبراني في الكبير والأوسط رواه البزار بنحو الأوسط محالاً على موقوف عبد الله بن عمرو ورجالهم ثقات، وفي بعضهم خلاف ».

"المجمع" (٢١٨/١٠).

وقال الألباني - بعد عزوه للحاكم وأبي نعيم -: « إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الستة غير أبي بلج ... وهو صدوق ربما أخطأ كما في "التقريب" ».

"الصحيحة" (٢/رقم: ٩٦٧).

وقد أخرجه البزار في "مسنده" (٨١/٤) (رقم: ٣٢٤٧ - الكشف) موقوفاً على ابن عمرو فقال: حدثنا محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، قال: سمعت أبا بلج يحدث عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو أنه قال، فذكره.

قلت: ومحمد بن جعفر (غندر) من أوثق الرواة في شعبة، وقد خالف من رفعه فأوقفه، والذي رفعه هو يحيى بن كثير العنبري^(٣)، ولا شك أن غندراً أوثق منه وأضبط لحديث شعبة، ولا يُقال: إنَّ هذا الحديث مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع فلم يكن ثمَّ مخالفة؛ لأننا نقول: إنَّ هذا فيمن لم يعلم أنه أخذ عن بني إسرائيل، وعبد الله بن عمرو أخذ عنهم، ويكون هذا مما وافق فيه شرع بني إسرائيل لما جاء في شرعنا، والله أعلم.

(١) الذي في حديث شعبة لابن الجعد من "الجعديات" (٤٩٨/١) بهذا الإسناد حديث آخر!

(٢) وطريقه لم أقف عليه.

(٣) كما نصَّ على ذلك الطبراني، وأما متابعة يحيى بن عباد ففسي الإسناد إليه ضعف، وأما متابعة شباب بن سوار فلم نقف عليها للنظر في الإسناد إليه، وأما متابعة علي بن الجعد ففسي النفس منها شيء، والله أعلم.

وقد جاء الحديث من طريق أخرى:

فقد أخرج البزار في "مسنده" [رقم: ٢٢١٤ - زوائد البزار لابن حجر]، والطبراني في "الكبير" (١٣/رقم: ٨٧ قطعة منه)، وابن أبي الدنيا في "الرقعة والبكاء" (رقم: ٧٥) مختصراً، وابن جرير في "تفسيره" (٢٧٠/٣٠)، والبيهقي في "الشعب" (١) (٤١٠/٥) (رقم: ٧١٠) من طرق عن عبد الله بن وهب قال: حدثنا حيي، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمرو قال: «نزلت ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ وأبو بكر رضي الله عنه قاعد، فبكى أبو بكر رضي الله عنه فقال رسول الله ﷺ: ما يبكيك يا أبا بكر! قال: أبكتني هذه السورة، فقال رسول الله ﷺ: «لو أنكم لا تخطئون ولا تذبون لخلق الله من بعدكم أمة يذبون ويخطئون فيغفر لهم».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه حيي بن عبد الله المعافري، وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح». "المجمع" (١٤٤/٧). وأخرجه الدولابي في "الكنى" (٧/١): حدثني أحمد بن موسى، ثنا عمرو بن خالد، قال: ثنا ابن لهيعة، عن حيي به نحوه.

ومدار هذا الحديث على حيي بن عبد الله هذا، فهو مختلف فيه: قال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال البخاري: «فيه نظر»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وذكره الساجي وابن الجارود والعقيلي وابن الجوزي في الضعفاء. وقال ابن معين: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة». انظر: "تاريخ الدارمي" (ص: ٩١)، و"التاريخ الكبير" (٧٦/٣)، و"الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص: ١٧١)، و"الجرح والتعديل" (٢٧٢/٣)، و"الكامل" (٨٥٦/٢)، و"ثقات ابن حبان" (٢٣٥/٦)، و"ضعفاء العقيلي" (٣٤٢/١)، وابن الجوزي (٢٤٤/١)، و"تهذيب الكمال" (٤٨٩/٧ - ٤٩٠).

فالأقرب في حاله الضعف، والله أعلم.

(١) وابن مردويه كما في "الدر" (٣٨٠/٦) ولعله من طريق ابن وهب فقد قرنه مع من أخرجه من طريقه.

وقد أورد ابن عدي له حديثاً من طريق أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عنه بهذا الإسناد، وقال: «وبهذا الإسناد خمس وعشرين حديثاً عامتها لا يُتابع عليها».

وأورد له حديثاً من طريق الحسن بن محمد المديني، ثنا يحيى بن بكير، ثنا ابن لهيعة، عنه به وقال: «وبهذا الإسناد حدثناه الحسن بن يحيى، عن ابن لهيعة بضعة عشر حديثاً عامتها مناكير». "الكامل" (٨٥٥/٢ - ٨٥٦).

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في الشواهد، ولذا قال الذهبي في "مختصره": «أخرجه شاهداً».

فهذا يبين سبب سكوتهما، والله أعلم.

شواهد:

أورد الحاكم قبل هذا الحديث:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

عن رسول الله ﷺ قال: «لو أنكم لا تخطئون لأتى الله بقوم يخطئون فيغفر لهم».

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وهذا الحديث أخرجه مسلم، كتاب: التوبة، باب: سقوط الذنوب بالاستغفار والتوبة (رقم: ٢٧٤٩) بإسناد آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم».

٢ - حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم».

أخرجه أيضاً مسلم في الباب السابق (رقم: ٢٧٤٨).

وفي الباب من حديث:

٣ - أنس بن مالك. ٤ - عبد الله بن عباس. ٥ - عبد الله بن عمر. ٦ - أبي سعيد الخدري.

انظر: "مجمع الزوائد" (٢١٨/١٠)، "مسند الشهاب" (٣٢٠/٢)، و"فتح الوهاب" (٣٦٨/٢)، "الصحيحة" (٢/رقم: ٩٧٠)، و"حسن الظن بالله" (ص: ٣٤ - ٣٥).

١١١ - قال الحاكم رحمه الله:

وقد روي^(١) المتن الأول عن أبي أمامة الباهلي:

أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا أصبغ بن الفرّج، أخبرني ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن علي بن خالد قال: مرّ أبو أمامة الباهلي على خالد بن يزيد بن معاوية فسأله عن ألين كلمة سمعها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم فقال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم يقول: «كُلُّكُمْ يدخل الجنة إلا من شرد على الله شراد البعير على أهله». [٢٤٧/٤]، ق: (١٢١/٤ ب)، م: (٤٣١/ب، ٤٣٢/أ)، ع: (٣١٢/٢ ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو النضر الفقيه:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٢).

٢ - عثمان بن سعيد الدارمي:

هو الإمام العلم صاحب المسند والنقض على المريسي.

٣ - أصبغ بن الفرّج:

ابن سعيد بن نافع القرشي الأموي المصري الفقيه ورّاق ابن وهب.

روى عن: عبد الله بن وهب، وعبد العزيز الدراوردي، وعيسى بن يونس، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وابن وارة، ويعقوب الفسوي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٠٤/٣ - ٣٠٥).

وهو مجمع على ثقته مختلف في مرتبته.

وثّقه ابن السكن. انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٢٩/١)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٣/٨)، وثّقه العجلي في موضع. انظر: المصدر السابق (٣٠٦/٣، ٣٠٧).

(١) أي: من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال أبو حاتم: « صدوق »، وقال: « وكان أجل أصحاب ابن وهب ». "الجرح والتعديل" (٣٢١/٢).

وقال العجلي: « لا بأس به ». "الثقات" (٢٣٣/١).

وقال ابن حجر: « ثقة، مات مستتراً أيام المحنة سنة خمس وعشرين من العاشرة [خ د ت س] ». "التقريب" (ص: ١٥٠).

٤ - ابن وهب:

هو عبد الله بن وهب المصري، تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٥ - عمرو بن الحارث:

ابن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري أبو أمية ثقة فقيه حافظ، من السابعة مات قديماً قبل الخمسين ومائة (ع). "التقريب" (ص: ٧٣٢).

وذكر عن أحمد - في رواية الأثرم - أن له مناكير، وفي موضع آخر: « يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ ». انظر: "تهذيب الكمال" (٥٧٣/٢١).

ولذا أورده الذهبي في "الميزان" (١٧٢/٤).

قلت: ولعل هذه المناكير إنما هي في روايته عن قتادة، فهذا تضعيف نسبي، وليست روايته هنا عن قتادة، والله أعلم.

٦ - سعيد بن أبي هلال:

الليثي أبو العلاء المصري، مولى عروة بن شسيم الليثي.

روى عن: علي بن خالد، وقاتة بن دعامة، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

روى عنه: عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٩٥/١١ - ٩٦).

عامة أئمة الجرح والتعديل على توثيقه واختلفوا في مرتبته:

وثقه ابن سعد في "الطبقات" (٥١٤/٧)، والعجلي (٤٠٦/١)، وابن خزيمة

والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم. انظر: "تهذيب

التهذيب" (٣٤٢/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٧٤/٦).

وقال أبو حاتم: « لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (٣٠١/٤).

وقال الساجي: « صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء؟! يخلط^(١) في الأحاديث ». "تهذيب التهذيب" (٣٤٢/٢)^(٢).

وقال ابن حزم: « ليس بالقوي ». "المحلى" (٢٦٩/٢).

قال ابن حجر: « ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه ». "تهذيب التهذيب" (٣٤٢/٢).

وقال: « وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ولم يُصب في ذلك ». "الهدى" (ص: ٤٢٦).

وقال الذهبي: « ثقة معروف حديثه في الكتب الستة ... وقال ابن حزم وحده: ليس بالقوي ». "الميزان" (٣٥٢/٢).

وقال ابن حجر: « صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً^(٣) إلا أن الساجي حكى^(٤) عن أحمد أنه اختلط، من السادسة، مات بعد الثلاثين وقيل قبلها، وقيل: قبل الخمسين بسنة (ع) ». "التقريب" (ص: ٣٩٠).

٧ - علي بن خالد:

الدؤلي المدني.

روى عن: النضر بن سفيان الدؤلي، وأبي أمامة الباهلي، أبي هريرة.

روى عنه: بكير بن عبد الله الأشج، وسعيد بن أبي هلال، والضحاك بن

(١) ليس المعنى أنه مختلط، بل المعنى أن له غلطاً وخطأً في الأحاديث، والله أعلم.

(٢) في "الهدى" (ص: ٤٢٩): « وشذ الساجي فذكره في "الضعفاء"، ونقل عن أحمد أنه قال: «، فذكره.

(٣) قال حماد الأنصاري: « وقد تبع ابن حزم في تضعيفه الألباني ولم يُصب في ذلك ». "تعليق الأنواط" [ل: ٨]. انظر: الملحق الأول لـ "الكواكب النيرات" (ص: ٤٦٨)، قال الألباني: « سعيد ابن أبي هلال كان اختلط ». "الصحيحة" (٧١/٥).

(٤) تقدّم أن الساجي ذكره في "الضعفاء"، وأن ابن حزم تابع الساجي في تضعيفه.

عثمان الجرمي. انظر: "تهذيب الكمال" (٤١٩/٢٠ - ٤٢٠).

قال النسائي: «ثقة». المصدر السابق (٤٢٠/٢٠)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٢/٥).

وقال الدارقطني: «شيخ يعتبر به». «سؤالات البرقاني» (ص: ٥٢).

وقال الذهبي: «وثق». «الكاشف» (٢٤٧/٢).

وتوسط ابن حجر في أمره فقال: «صدوق من الثالثة (س)». «التقريب» (ص: ٦٩٥).

إسناد المصنف: حسن إن شاء الله.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٥٥/١ - ٥٦) أخبرنا أبو بكر بن أبي إسحاق، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، حدثني الليث، عن سعيد به. وسكت عليه هو والذهبي^(١).

ورجاله إلى سعيد ثقات، وقد أخرجه الحاكم شاهداً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لتدخلن الجنة إلا من أبى وشرد على الله شراد البعير». وقال: «على شرطهما».

وكذا هنا أخرجه شاهداً لحديث أبي هريرة نفسه وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فلذا سكت عليه في الموضعين، والله أعلم. قلت: ومما يزداد هنا في التخريج:

أن الحديث جاء موقوفاً على أبي أمامة رضي الله عنه، فقد أخرج الطبراني في "الكبير" (١٧٥/٨) (رقم: ٧٧٣٠)، وفي "مسند الشاميين" (٤٠٣/٢) (رقم: ١٥٨٣) حدثنا محمد بن الفضل السقطي، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا فرج بن فضالة، عن لقمان ابن عامر، عن أبي أمامة قال: «لا يبقى أحد من هذه الأمة إلا دخل الجنة إلا من

(١) وهو الحديث (رقم: ١) في قسم الشيخ: عبد الله بن عتيق المطرفي في رسالته، وقد قام بتخريج الحديث فانظره.

شرد على الله كشراد البعير السوء على أهله، فمن يصدقني فإن الله عز وجل يقول: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾، كذب بما جاء به محمد، وتولى عنه.

قلت: وهذا الحديث لا يعل حديث الباب، وذلك أنه ضعيف فيه سعيد بن سليمان النشيطي، وفرج بن فضالة، كلاهما ضعيف^(١).

فحديث الباب حديث حسن^(٢) يرتقي إلى الصحة بشاهديه^(٣).

(١) انظر ترجمة سعيد في الحديث (رقم: ٤)، وفضالة في "التقريب" (ص: ٧٨٠).

(٢) قال ابن حجر: «وله (حديث أبي هريرة) شاهد عن أبي أمامة عند الطبراني وسنده جيد». "الفتح" (٢٦٨/١٣).

(٣) حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، وانظرهما في الرسالة المشار إليها.

١١٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثني علي بن عيسى، ثنا مسدد بن قطن، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، حدَّثني شريك بن عبد الله، عن عثمان بن أبي زرعة، عن أبي صادق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم: «للجنة ثمانية أبواب سبعة مغلقة وباب مفتوح للتوبة حتى تطلع الشمس من نحوه». [٢٦١/٤]، ق: (١٢٨/٤ ب)، م: (٤٣٥/أ)، ع: (٣١٧/٢).

رجال الإسناد:

١ - علي بن عيسى:

تقدَّم في الحديث (رقم: ١٦).

٢ - مسدد بن قطن:

ابن إبراهيم أبو الحسن النيسابوري المزكي.

سمع من: إسحاق بن راهويه، وداود بن رشيد، وأبي مصعب الزهري وطبقته. حدَّث عنه: محمد بن صالح بن هانئ، ودعلج السجزي، وعلي بن عيسى، وآخرون.

قال الحاكم: «كان مزكي عصره، المقدم في الزهد والورع والتمكن في العقل، تورَّع في الرواية عن يحيى بن يحيى لصغر سنه».

قال الذهبي: «الإمام المحدث المأمون، القدوة العابد».

توفي سنة إحدى وثلاثمائة. انظر: "السير" (١١٩/١٤ - ١٢٠)، و"تاريخ الإسلام" [حوادث ٣٠١ - ٣١٠]، و"النجوم الزاهرة" [١٨١/٣].

٣ - عثمان بن أبي شيبة:

محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، من العاشرة، مات سنة تسع وثلثين وله ثلاث وثمانون سنة [خ م د س ق]. "التقريب" (ص: ٦٦٨).

وهذه الأوهام أحاديث حدث بها أنكرها أحمد بشدة وحمل^(١) عليه في تحديده بها وهي على مذهب أهل الكوفة. انظر: "العلل ومعرفة الرجال" (٢٦٤/٥)، وانظر: (٤٠/٣)، وأجاب الخطيب عن بعض هذه الأحاديث بأنه لم ينفرد بها. انظر: "تاريخ بغداد" (٢٨٥/١١ - ٢٨٦).

ومن أجل هذه الأحاديث ذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢٢٢/٣)، والذهبي في "الميزان" (٤٣٢/٣ - ٤٣٦)، ورمز له بـ (صح) ونقل عن الأزدي قوله: « رأيت أصحابنا يذكرون أن عثمان روى أحاديث لا يُتابع عليها. قال الذهبي: قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن يتفرد بأحاديث لسعة ما روى وقد يغلط، وقد اعتمده الشيخان في صحيحهما ... ».

وذكره في "المغني" (٤٢٥/٢)، وقال في "التذكرة" (٤٤٤/٢): « له أفراد وغرائب، وقد أكثر عنه البخاري ... ».

٤ - معاوية بن هشام:

القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد.

روى عن: سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله النخعي، ومالك بن أنس، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢١٨/٢٨ - ٢١٩). وهو مجمع على ثقته مختلف في مرتبته، والجمهور على أنه في مرتبة الصدوق لما عنده من الخطأ.

قال أحمد بن حنبل: « هو كثير الخطأ ». "تهذيب التهذيب" (٤٨٥/٥).

وقال ابن معين - لما سئل عن أصحاب الثوري -: « صالح، وليس بذاك ». "تاريخ الدرر" (ص: ٦١).

وقال أبو حاتم: « قلت لعلي بن المديني: فمعاوية بن هشام، وقبيصة، والفريابي؟ قال: متقاربون ». "الجرح والتعديل" (٣٨٥/٨).

(١) ومع ذا فقد أثنى عليه.

وقال أبو حاتم لما سأله ابنه عن معاوية بن هشام و يحيى بن يمان قال: « ما أقربهما، ثم قال: معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً، وهو صدوق ». المصدر السابق.
وقال يعقوب بن شيبة: « كان أعلمهم بحديث شريك هو وإسحاق بن راهويه ». "تهذيب الكمال" (٢٢٠/٢٨).

وقال ابن سعد: « كان صدوقاً كثير الحديث ». "الطبقات" (٤٠٣/٦).
وقال عثمان بن أبي شيبة: « رجل صدق، وليس بحجة ». "ثقات ابن شاهين" (ص: ٣٠٣).

وقال الساجي: « صدوق يهم ». "تهذيب التهذيب" (٤٨٥/٥).
وقال ابن عدي: « ... أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به ». "الكامل" (٢٤٠٣/٦).

وقد وثقه أبو داود. "تهذيب الكمال" (٢٢٠/٢٨)، والعجلي. "الثقات" (ص: ٤٣٣ - قلنجي).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٦/٩)، وقال: « [ربما] ^(١) اخطأ ». وروى ابن الجوزي فقال: « معاوية بن هشام القصار، وقيل: هو هشام بن أبي العباس روى ما ليس بسماعه فتركه ». "الضعفاء والمتروكون" (١٢٨/٣).
وقد يئس الذهبي أنه ما ذكره في كتابه "الميزان" (٢٦٣/٥) إلا لكلام ابن الجوزي ثم ذكره وقال: « قلت: هذا خطأ منه، ما تركه أحد ». وفي "المغني" (٦٦٧/٢): « ما تركه أحد »، وفي "الديوان" (ص: ٣٩٢): « ثقة، غلط من تكلم فيه »، وفي "الكاشف" (١٤٠/٣) « ثقة ».

قلت: وتوثيقه مع ما ذكر عنه من الخطأ فيه بعد، والأقرب لحاله ما قاله ابن حجر: « صدوق له أوهام، من صغار التاسعة، مات سنة أربع ومائتين [بخ م ٤] ». "التقريب" (ص: ٩٥٦).

(١) ليست في الثقات، وهي ثابتة في "تهذيب الكمال" (٢٢٠/٢٨).

٥ - شريك بن عبد الله:

ابن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي.
روى عن: عاصم الأحول، وعثمان بن أبي زرعة، وهو المغيرة الثقفي، وابن
إسحاق وجماعة.

روى عنه: إسحاق الأزرق والطيايسي، وابن المبارك، وابن مهدي، وعدة.
انظر: "تهذيب الكمال" (٤٦٢/١٢ - ٤٦٧).

وهو مختلف فيه اختلافاً شديداً، والكلام فيه طويل مشهور، وخلاصة أمره أنه
صاحب حديث، ويفرق بين حاله قبل ولاية قضاء الكوفة وبعده، فأما ما قبل ولايته
القضاء فهو في مرتبة الصدوق، ويتجنب من حديثه ما أنكره العلماء عليه، فإن له
أوهاماً وأغلطاً، وأما بعد ما ولي القضاء فلا يحتاج بحديثه.

انظر: "الثقات" لابن حبان (٤٤٤/٦)، "الكامل" (١٣٣٧/٤)، "تاريخ بغداد"
(٢٨٥/٩)، "الضعفاء" للعقيلي (١٩٣/٢)، "تهذيب التهذيب" (٤٩٧/٢).

وأما فيمن سمع منه قبل اختلاطه فانظر تعليقات محقق "الكواكب النيرات"
(ص: ٢٥٦ - ٢٥٧).

ولذا قال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء^(١)
بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع
أو ثمان وسبعين [خت م^(٢) ٤]». "التقريب" (ص: ٤٣٦).

٦ - عثمان بن أبي زرعة:

هو عثمان بن المغيرة الثقفي مولاهم، أبو المغيرة الكوفي العشي، وهو عثمان بن
أبي زرعة، ثقة من السادسة^(٣) [خ ٤]». "التقريب" (ص: ٦٦٩).

(١) لم أقف على من حدّد سنة تقلده قضاء الكوفة، لكنهم ذكروا أنه تقلّد قضاء الكوفة بعد قضاء
واسط، وكان تقلده لقضايتها سنة مائة وخمسين للهجرة.

(٢) أخرج له مسلم في المتابعات. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٧٥/١٢).

(٣) قال أحمد: «عثمان بن المغيرة هو عثمان بن أبي زرعة، وهو عثمان الأعشى، وهو عثمان الثقفي،
كوفي ثقة، ليس أحد أروى عنه من شريك». "تهذيب الكمال" (٤٩٨/١٩).

وقد ذكره الذهبي في "الميزان" (٤٥٣/٣)؛ لأنَّ أبا عوانة روى عنه ما ينكر.

٧ - أبو صادق:

تقدَّم في الحديث (رقم: ٨٠)، وهو صدوق.

٨ - عبد الرحمن بن زيد:

ابن قيس النخعي، أبو بكر الكوفي، ثقة، من كبار الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين [ع]. "التقريب" (ص: ٦٠٤).

إسناد المصنّف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في "صفة الجنة" (ص: ١٦٧) (رقم: ٢٢٤) حدَّثنا عثمان ابن محمد بن أبي شيبة به مختصراً.

وأخرجه الدارمي في "مسنده" (٢/رقم: ٢٧١٤ ط دار القلم) مختصراً، وأبو بكر بن أبي شيبة في "مسنده" كما في المطالب العالية (٣/رقم: ٣٢٧٤ المسند)، وفي (٥/رقم: ٤٨٦)، وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٥/رقم: ٤٩٩١)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٢/رقم: ١٦٩).

والطبراني في "الكبير" (٢٠٦/١٠) (رقم: ١٠٤٧٩) من طرقٍ عن معاوية به. وأخرجه أبو نعيم في "صفة الجنة" (٢/رقم: ١٦٩) من طريق علي بن شبرمة، عن شريك به.

فمدار الحديث على شريك القاضي، وفي حفظه شيء وقد اختلط فلا يدرى القصار وابن شبرمة حدَّثنا عنه قبل الاختلاط أم بعده؟

قال المنذري: «رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيّد». "الترغيب" (٨٩/٤). وقال الهيثمي: «رواه أحمد^(١) والطبراني وإسناده جيّد». "المجمع" (٢٠١/١٠). قال البوصيري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والطبراني، والحاكم

(١) كتب في الهامش: «في نسخة أبو يعلى»، قلت: وما في هذه النسخة هو الصواب، فالحديث عند أبي يعلى ولم أقف عليه في المسند.

وصححه، وله شاهد من حديث صفوان بن عسال رواه الترمذي وصححه والبيهقي «
"إتحاف الخيرة" (١٠/٤٦٠).

وقال الألباني: «ضعيف». "ضعيف الجامع" ^(١) (رقم: ٤٧٤٢).

شواهد:

أما شرطه الأول: «للجنة ثمانية أبواب»، فهو ثابت في الصحيحين وغيرهما
من حديث:

١ - سهل بن سعد رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ قال: «في الجنة ثمانية أبواب ...»، الحديث.

أخرجه البخاري كتاب: بدء الخلق، باب: صفة أبواب الجنة (رقم: ٣٢٥٧) ^(٢).

٢ - عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ قال: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء ثم يقول:
أشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء».

أخرجه مسلم كتاب: الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء (رقم: ٢٣٤).

وفي الباب:

٣ - أنس، ٤ - عتبة بن عبد السلمي، ٥ - عقبة بن عامر، ٦ - ثوبان، ٧ - أبي
هريرة، ٨ - عائشة وغيرهم ^(٣).

انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص: ٨٥ — ٨٧)، و"الحاوي للفتاوي"
للسيوطي (١٠٥/٢ - ١٠٧).

وأما شرطه الثاني: فيشهد لبعضه حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه

(١) وأحال إلى الضعيفة (رقم: ٤٣٢٩) وهو المجلد التاسع ولم يطبع.

(٢) وأخرجه مسلم (رقم: ١١٥٢) وليس فيه هذا اللفظ.

(٣) وقد جمعها محمد شومان بن أحمد الرملي في كتابه "أبواب الجنة" وجعله في ثمانية أبواب لكل باب
منها باب إلا الأول، فجعله مقدمة الكتاب، وذلك أنه لم يصح عنده في الباب الثامن من أبواب
اللجنة حديث فقال: «فقد يكون (باب الحج) كما قال ابن حجر ... وقد يكون (باب التوبة)»،
ثم ذكر حديث ابن مسعود. انظر: (ص: ١٧).

قال: قال رسول الله ﷺ: « إِنَّ من قبل مغرب الشمس باباً مفتوحاً، عرضه سبعون سنة، فلا يزال ذلك الباب مفتوحاً للتوبة حتى تطلع الشمس من نحوه، فإذا طلعت من نحوه لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ».

أخرجه الترمذي كتاب: الدعوات، باب: فضل التوبة والاستغفار (رقم: ٣٥٣٥) — في حديث طويل — وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٤/رقم: ١٣٢١) من طريق إسرائيل كلاهما عن عاصم عن زر عن صفوان به.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٣٠٤ — ٣٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/١٩١) حدثنا عبد الله بن يزيد، نا سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني عبد الرحمن بن مرزوق، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال المرادي: سمعت رسول الله ﷺ: « فتح الله باباً للتوبة في المغرب عرضه سبعون عاماً لا يغلق حتى تطلع الشمس من نحوه »^(١).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».

وقال البخاري: « لا يُعرف سماع عبد الرحمن من زر ».

قلت: فالإسناد الثاني فيه انقطاع.

وطلوع الشمس من مغربها وانقطاع التوبة والإيمان في ذلك الوقت ثابت صحيح في أحاديث كثيرة.

انظر: "صحيح البخاري" كتاب: الرقاق، باب ٤٠ (رقم: ٦٥٠٦)، و"الفتح" (١١/٣٦٠ - ٣٦٣)، و"صحيح مسلم" كتاب: الإيمان، باب: الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان (رقم: ١٥٧ - ١٥٩).

وانظر: "المجمع" (١٠/٢٠١)، و"أشراط الساعة" للوابل (ص: ٣٩١ - ٣٩٤).
وأما كون الأبواب السبعة الأخرى مغلقة فلم أقف على ما يشهد له أو يدل عليه، فتبقى هذه اللفظة على ضعفها، إلا إن كان عن طريق المفهوم من كون باب التوبة مفتوح، فتكون الباقية مغلقة، فهنا تصح، والله أعلم.

(١) وعزاه في "الفتح" (١١/٣٦٢) للنسائي وابن خزيمة، والحديث مشهور جداً، وغالب ألفاظه في المسح على الخفين وطلب العلم والمرء مع من أحب، أخرجها العدد الجَمَّ من العلماء.

١١٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثني أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا حجاج بن محمد المصيصي، ثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي جُحيفة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ أَصَابَ فِي الدُّنْيَا ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ فَاللَّهُ أَعْدَلُ مَنْ أَنْ يُثْنِيَ عَقُوبَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا فِي الدُّنْيَا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَاللَّهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ».

[٢٦٢/٤]، ق: (١٢٩/٤)، م: (٤٣٥/١ - ٤٣٥/ب)، ع: (٣١٧/٢/ب).

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤٤٥/٢) حدَّثني أبو بكر إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه به مثله، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وإنما أخرجه إسحاق بن إبراهيم عند قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾»^(١).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لتقدم الكلام عليه، أو لكونه في الحث على التوبة والإنابة ويشملها اسم الفضائل، والله أعلم.

(١) وهذا الحديث قال فيه الترمذي: «غريب»، وضعف إسناده الألباني، وله شاهد يتقوى به. انظر: "الصحيحه" (٢٣١٧/٥)، و"المشكاة" (٢/٢: ٣٦٢٩).

كتاب الأدب

١١٤ - قال الحاكم رحمه الله:

... وقد أمر^(١) النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خليله وختنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يسأل الله الهداية.

كما أخبرناه أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا سعيد ابن مسعود، ثنا النضر بن شميل، أنبأ شعبة، عن عاصم، عن زر، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا علي سل الله الهدى والسداد، واذكر بالهدى هدايتك الطريق، وبالسداد تسديدك السهم». [٢٦٨/٤]، ق: (١٣٢/٤)، م: (٤٣٦/ب)، ع: (٣١٩/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٢ - سعيد بن مسعود:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٣ - النضر بن شميل:

المازني أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة أربع ومائتين (ع). "التقريب" (ص: ١٠٠١ - ١٠٠٢).

وهو من أروى الناس عن شعبة. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٨٣/٢٩).

ذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢٩٣/٤) (!)، وذكره الذهبي في "الميزان" (٣٨٣/٥)، وقال: «ثقة حجة، محتج به في الصحاح، ولولا أنَّ العقيلي ذكره ما ذكرته».

٤ - شعبة:

ابن الحجاج.

(١) قال ذلك الحاكم في سياق ذكره للأحاديث التي فيها الدعاء بالهداية.

٥ - عاصم^(١):

ابن كليب بن شهاب بن المجنون الكوفي.

روى عن: أبيه، ومحارب بن دثار، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وغيرهم.
روى عنه: خالد الواسطي، والسفيانان، وعلي بن عاصم، وأبو عوانة،
وغیرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٣٧/١٣ - ٥٣٨).

جماهير العلماء على توثيقه، واختلفوا في رتبته:

فممن وثقه: يحيى بن معين. "سؤالات ابن طهمان" (ص: ٤٦)، والنسائي.
"تهذيب الكمال" (٥٣٨/١٣)، ابن سعد في "الطبقات" (٣٤١/٦)، والفسوي في
"المعرفة" (١٩٧/٣)، وأحمد بن صالح المصري. "ثقات ابن شاهين" (ص: ٢٢١)،
وذكره في ثقاتهم: العجلي (١٠/٢)، وابن حبان (٢٥٦/٧)، وابن شاهين (ص: ٢٢٠).

وممن جعله في مرتبة الصدوق:

أحمد فقد قال: « لا بأس بحديثه ».

وقال أبو حاتم: « صالح ». "الجرح والتعديل" (١٩٢٩/٦).

وضعفه ابن المديني فقال: « لا يُحتج به إذا انفرد ». "الضعفاء" لابن الجوزي
(٧٠/٢)^(١).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٣٣٤/٣ - ٣٣٥)، ولهذين السيين ذكره الذهبي
في "الميزان" (٧٠/٣)، إلا أنه في مختصره المغني (٣٢١/١) قال: « ثقة ».

ولأجل كلام هؤلاء نزل عن درجة الثقة، فقال ابن حجر: « صدوق، رمي
بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين خت، م، ٤ ». "التقريب" (ص: ٤٧٣).

٦ - زرّ:

بكسر أوله وتشديد الراء، ابن حُبَيْش - بمهملة وموحدة ومعجمة مصغر -، ابنُ

(١) الذي يروي عن زر بن حبيش هو عاصم بن بهدلة، إلا أن ذكر زر في هذا الإسناد وهم من أحد الرواة - كما سيأتي في التخريج - ولعله سعيد بن مسعود؛ فلذا ترجمت لعاصم بن كليب؛ لأن الحديث حديثه.

(٢) انظر: مختصره للذهبي "ديوان أسماء الضعفاء" (ص: ٢٠٤).

جَبَاشَة - بضم المهملة بعدها موحدة ثم معجمة - الأسدي الكوفي، أبو مريم، ثقة جليل، مخضرم، من الثانية، مات سنة إحدى أو ثلاث أو اثنتين، أو ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة. "التقريب" (ص: ٣٣٦).

إسناد المصنف: رجاله ثقات، إلا عاصم فصدوق.

تفريغ الحديث:

أخرجه البزار في "مسنده" (٢/رقم: ٥٦٢) حدثنا عبد الله بن سعيد.

والذهبي في "السير" (١٣/٥٥١) من طريق أبي كريب، كلاهما عن أبي خالد، عن شعبة به.

قال البزار: « وهذا الحديث أحسب أن أبا خالد أخطأ في إسناده؛ لأنه لم يتابعه على هذا الحديث بهذا الإسناد أحد، وإنما يُروى هذا الحديث عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن علي رضي الله عنه. »

وقال الذهبي: « إسناده قوي، ولم يخرج أرباب الكتب الستة. »

قلت: مراده لم يخرجوه من طريق زر، وحكمه عليه بالقوة لظاهر الإسناد، وإلا فالقول ما قال البزار.

وأما قول البزار: « إنَّ أبا خالد لم يتابعه أحد، » فقد تابعه هنا النضر بن شميل، قال الدارقطني: « وتابعه^(١) جعفر بن محمد الرسعني، فرواه عن موسى بن داود، عن شعبة، عن عاصم، عن زر، عن علي، وكلاهما وهم، والصواب عن شعبة، عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن علي. » "العلل" (٤/١٧٢).

قلت: وقد خالف هؤلاء الثلاثة كلٌّ من:

١ - محمد بن جعفر (غندر) عند مسلم في "صحيحه" كتاب: اللباس، باب: النهي عن التختيم في الوسطى أو التي تليها (رقم: ٢٠٧٨)، وأحمد في "المسند" (رقم: ١١٦٨، ١٢٩١)، والنسائي كتاب: الزينة، باب: موضع الخاتم (٨/١٩٤) (رقم: ٥٢٨٦) مختصراً، وهو أوثق الرواة في شعبة.

(١) المتابع في الحقيقة هو موسى بن داود.

٢ - أبو داود الطيالسي في "مسنده" (رقم: ١٦١، ١٦٧).

٣ - هاشم، عند أحمد في "المسند" (رقم: ٨٦٣) مختصراً.

فرووه عن شعبة، عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن علي به.
وتابع شعبة على ذلك كل من:

١ - عبد الله بن إدريس، عند مسلم كتاب: اللباس، باب: النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها (رقم: ٢٠٧٨)، وكتاب: الذكر، باب: التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل (رقم: ٢٧٢٥)، والنسائي كتاب: الزينة، باب: النهي عن الجلوس على المياثر (٢١٩/٨ - ٢٢٠) (رقم: ٥٣٧٦)، وابن ماجه كتاب: اللباس، باب: التختم في الإبهام (رقم: ٣٦٤٨) مختصراً، والمحامي في "أماليه" (رقم: ١٣١) ومن طريقه أبو القاسم المهرواني في "الفوائد المتخبة" (رقم: ١٦٧).

٢ - سفيان بن عيينة: عند مسلم كتاب: اللباس، باب: النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها (رقم: ٢٠٧٨)، وأحمد في "المسند" (رقم: ١٠١٩)، والنسائي كتاب: الزينة، باب: النهي عن الخاتم في السبابة (١٧٧/٨) (رقم: ٥٢١٠، ٥٢١١)، والترمذي في كتاب: اللباس، باب: كراهية التختم في أصبعين (رقم: ١٧٨٦) مختصراً، والحميدي في "مسنده" (١/رقم: ٥٢) تاماً، وأبي يعلى في "مسنده" (١/رقم: ٤١٥) مختصراً.

وجاء عند مسلم والترمذي والحميدي: (ابن أبي موسى).

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح، وابن أبي موسى هو: أبو بردة بن أبي موسى، واسمه: عامر بن عبد الله بن قيس ».

قال الحميدي: « وكان سفيان يحدث عن عاصم بن كليب، عن أبي بكر بن أبي موسى، فقليل له: إنما يحدثونه عن أبي بردة، فقال: أما الذي حفظت أنا فعن أبي بكر، فإن خالفوني فيه فاجعلوه عن ابن أبي موسى، فكان سفيان بعد ذلك ربما قال: عن ابن أبي موسى، وربما نسي فحدث به على ما سمع عن أبي بكر ».

٣ - أبو الأحوص: عند مسلم (رقم: ٢٠٧٨)، والنسائي (١٩٤/٨) (رقم: ٥٢٧٨) مختصراً، والبغوي في "شرح السنة" كتاب: اللباس، باب: موضع الخاتم (رقم: ٣١٤٩) مختصراً.

- ٤ - أبو عوانة: عند أحمد (رقم: ١٣٢١) تاما بطوله.
- ٥ - بشر بن الفضل: عند النسائي (١٧٧/٨ - ١٧٨) (رقم: ٥٢١٢)، وأبي داود كتاب: الخاتم، باب: ما جاء في خاتم الحديد (رقم: ٤٢٢٥) تاما، أبي يعلى في "مسنده" (١/رقم: ٤١٤) تاما، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٢٧٦ - ٢٧٧).
- ٦ - علي بن عاصم: عند أحمد في "المسند" (رقم: ١١٢٤) تاما بطوله.
- ٧ - عمار بن زريق: عند ابن المنادي^(١) في "متشابه القرآن" (ص: ٥٥) (رقم: ٦١).

وخالف هذا الجمع الغفير:

- ١ - خالد الواسطي: عند أحمد في "المسند" (رقم: ٦٦٤) مختصراً.
- ٢ - محمد بن فضيل: عنده كذلك (رقم: ٥٨٦) مختصراً، فروياه عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن علي.
- قال الدارقطني: «ووهما في قولهما: «أبي موسى»؛ لأنَّ أبا بردة سمع هذا الحديث من علي، وأبو موسى حاضر، يئن ذلك أبو عوانة في روايته عن عاصم بن كليب». "العلل" (١٧٠/٤).
- قلت: ويئن ذلك أيضاً سفيان بن عيينة في رواية الحميدي، وعمار بن زريق.
- وتابع الواسطي وابن فضيل:
- ١ - أبو يحيى التيمي: عند البزار في "مسنده" (٢/رقم: ٤٧٥).
- قال البزار: «ولا نعلم أحداً قال: عن أبي بردة، عن أبيه، عن علي غير أبي يحيى التيمي»!
- كذا قال! وقال الدارقطني: «وقال الوليد بن أبي محمد: عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن أبيه، عن علي، ووهم فيه، والصواب: عن أبي بردة، عن علي.
- ورواه نصر بن علي، عن شيخ له عبيد الله بن أبي المغيرة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن علي، ووهم فيه أيضاً، والصواب قول من قال: عن عاصم بن

(١) قال: «ولهذا الحديث طرق كثيرة كفانا واحدة منها، فتركناها لذلك».

كليب، عن أبي بردة، عن علي».

ثم ذكر الدارقطني أنَّ الحديث جاء من غير طريق عاصم، وأنَّه قد تابعه: محمد بن جُحادة، وجابر الجعفي^(١)، وأنَّه اختلف عليهما أيضاً، والصواب: عن أبي بردة، عن علي» . انظر: "العلل" (١٧٠/٤ - ١٧١)^(٢).

والخلاصة:

أنَّ طريق الحاكم خطأ، والصواب في هذا الحديث أنَّه عن شعبة، عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن علي رضي الله عنه، والله أعلم.
ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه؛ لأنَّه في الفضائل أو لشكَّهما في وجوده في الصحيح، والله أعلم.

(١) لم أقف على طريقهما.

(٢) وقد أخرج البخاري في "صحيحه" كتاب: اللباس، باب: لبس القسي (٦٣/٤) معلقاً على عاصم ابن كليب، عن أبي بردة، عن علي تفسيره للقسي، ولم يخرج من اللفظ المرفوع شيئاً.

كتاب الرِّقاق

١١٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، ثنا علي بن الحسن الهلالي، ثنا عبد الله ابن الوليد (العدني)^(١)، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن الطفيل ابن أبي بن كعب، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من خاف أدلج^(٢)، ومن أدلج بلغ المنزل، ألا إن سلعة الله غالية، ألا إن سلعة الله الجنة، جاءت الراجفة تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه». [٣٠٨/٤]، ق: (١٥٠/ب)، م: (٤٤٥/أ)، ع: (٣٣٢/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ٨٢).

٢ - علي بن الحسن الهلالي:

أبو موسى بن ميسرة النيسابوري.

روى عن: عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبيد الله بن موسى، وعلي بن عثمان العامري.

وعنه: أبو داود، وأبو حامد بن الشرقي، والبخاري.

وثقه أبو حامد بن الشرقي، وقال محمد بن عبد الوهاب: «ثقة صدوق». انظر: "تهذيب الكمال" (٣٧٦/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٧٦/٨).

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة من الحادية عشر مات سنة (٦٧هـ)، (د)». "التقريب" (ص: ٦٩٢).

(١) في المطبوع (ق)، و(م): «العدني»، وأما في (ع) فقد سقط أكثر الإسناد من عبد الله إلى عبد الله بن محمد.

(٢) الإدلاج: السير أول الليل، ومنهم من يجعله سير الليل كله، وأدلج - بالتشديد - سار من آخره. انظر: "النهاية" (١٢٩/٢).

قلت: والذي يظنه أن المراد بالإدلاج في هذا الحديث: السير أول الليل؛ لأن من بكر في السير بلغ مراده، والله أعلم.

٣ - عبد الله بن الوليد العدني:

هو ابن ميمون بن عبد الله القرشي أبو محمد المكي.

روى عن: إبراهيم بن طهمان، وزمعة بن صالح، والثوري.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، والحسن بن عمرو السدوسي، وعلي بن الحسن الهلالي.

قال أبو زرعة: « صدوق ». "الجرح والتعديل" (١٨٨/٥).

وصحح أحمد سماعة من سفيان، وقال: « لم يكن صاحب حديث، وحديثه

حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء ».

وقال أبو حاتم: « يكتب حديثه ولا يحتج به ». "الجرح والتعديل" (١٨٨/٥).

وقال ابن معين: « لا أعرفه ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٦١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: « مستقيم الحديث ». "الثقات" (٣٤٨/٨).

وقال ابن حجر: « صدوق ربما أخطأ، من كبار العاشرة (خت، د، ت، س) ».

"التقريب" (ص: ٥٥٦).

٤ - سفيان: هو ابن سعيد الثوري.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٢١/٢) قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن

عبد الرحمن بن عيسى السبيعي، ثنا أحمد بن حازم بن أبي غرزة، ثنا قبيصة بن عقبة،

ثنا سفيان به نحوه، وقال في آخره: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

وأخرجه في (٥١٣/٢) قال أخبرنا أبو النضر الفقيه، ثنا معاذ بن نجرة القرشي،

أنبا قبيصة بن عقبة، ثنا سفيان به وقال في آخره: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم

يخرجاه »^(١).

وقد صحح الحاكم حديثاً من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل به. انظر:

"المستدرک" (٦٠٤/٤ - ٦٠٥).

ولعلهما سكتا عليه لكونه شاهداً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قبله.

(١) وانظر: "الإتحاف" (٢١١/١، ٢١٤)، وقد حسن اللباني هذا الحديث، وصححه بشاهده من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر: "الصحيحة" (٥/رقم: ٢٣٣٥).

١١٦ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث عبد الله بن مسعود.

أخبرنا الحسن بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن (حبيب)^(٢)،
ثنا جعفر بن عون، أنبأ المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن إبراهيم،
عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال: « ما لي وللدنيا، إنما مثلي ومثل الدنيا كمثل راكب قال
تحت شجرة في يوم صائف فراح وتركها ». [٣١٠/٤]، ق: (٤/١٥١/ب)،
م: (٤٤٥/ب)، ع: (٣٣٣/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - الحسن بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٢ - محمد بن عبد الوهاب بن حبيب:

تقدم في الحديث (رقم: ٩٣)، وهو ثقة.

٣ - جعفر بن عون:

تقدم في الحديث (رقم: ٩٣)، وهو صدوق.

٤ - المسعودي:

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وتقدم في الحديث (رقم: ٩٣).

٥ - عمرو بن مرة:

ابن عبد الله بن طارق البجلي - بفتح الجيم والميم - المرادي، أبو عبد الله
الكوفي الأعمى، ثقة عابد كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة
ثمانية عشرة ومائة، وقيل قبلها [ع]. "التقريب" (ص: ٧٤٥).

قال يعقوب الفسوي: « جملي ثقة، إلا أنه كان مرجئاً، قال أحمد: خبيث ».

"المعرفة" (٨٥/٣).

(١) أي: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وسيأتي في الشواهد.

(٢) في المطبوع، و(م)، و(ع): (جبر)، والصواب: « حبيب » كما في (ق) وكتب الرجال.

قلت: على فرض صحة هذا عن أحمد فمراده لما عرف به من الإرجاء، فإن الذهبي ذكره في "الميزان" (٢٠٨/٤) وقال: «الإمام الحجة، قال أبو حاتم: ثقة يرى الإرجاء»، فالذهبي لم يذكره إلا لرأيه، والله أعلم.

٦ - إبراهيم:

هو النخعي، تقدّم في الحديث (رقم: ١٠٣).

٧ - علقمة:

ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين [ع]. "التقريب" (ص: ٦٨٩).

إِسْنَادُ الْمُصَنَّفِ: حسن.

تفريغ الحديث:

١ - أخرجه وكيع في "الزهد" (١/رقم: ٦٤)، وعنه أحمد في "المسند" (٤٤١/١)، وفي "الزهد" (ص: ١٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" [٢١٧/١٣]، وعنه أبو يعلى في "المسند" (٥/رقم: ٤٩٧٧)، ابن أبي عاصم في "الزهد" (ص: ٨٩) (رقم: ١٨٣)، وعنه أبو الشيخ في "الأمثال" (رقم: ٢٩٧).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (رقم: ١٣٣)، وفي "قصر الأمل" (رقم: ١٢٦)، حدّثنا أبو خيثمة زهير بن حرب.

وتمام في "فوائده" (٧/٥) (رقم: ١٦١٩ - الروض) من طريق الحسين بن محمد، كلهم عن وكيع، عن المسعودي به نحوه.

٢ - وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (رقم: ٢٧٧)، ومن طريقه ابن ماجه في "سننه" كتاب: الزهد، باب: مثل الدنيا (رقم: ٤١٠٩)، والرامهرمزي في "أمثال الحديث" (ص: ٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠٢/٢)، (٢٣٤/٤)، والبيهقي في "الدلائل" (١/٣٣٧ - ٣٣٨) عن المسعودي به نحوه، وفي أوله: «اضطجع رسول الله ﷺ على حصير، فأثر الحصير بجلده، فجعلتُ أمسحه عنه وأقول: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ألا آذنتنا فنبسط لك شيئاً يقيك منه تنام عليه، قال: «، فذكره.

قال أبو نعيم: «لم يروه عن عمرو بن مرة متصلاً مرفوعاً إلا المسعودي».

وقال: « غريب من حديث عمرو بن إبراهيم، تفرد به المسعودي، ورواه المعافى بن عمران ووكيعة بن الجراح ويزيد بن هارون عن المسعودي مثله ».

٣ - وأخرجه الترمذي في "الجامع" كتاب: الزهد، باب: ٤٤ (رقم: ٢٣٧٧)، والبيهقي في "الشعب" (٧/رقم: ١٠٤١٥)، والبخاري في "شرح السنة" (١٤/رقم: ٤٠٣٤) من طرق عن زيد بن الحباب، عن المسعودي به نحوه تاماً.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح »، قال: « وفي الباب عن عمر وابن عباس ».

٤ - وأخرجه أحمد في "المسند" (٣٩١/١)، وفي "الزهد" (ص: ١٨)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (رقم: ٥٠٢، ٨٤٨)، وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢/رقم: ١٤٣٤) عن يزيد بن هارون، عن المسعودي به نحوه تاماً.

٥ - وأخرجه نعيم بن حماد في "زوائد الزهد" لابن المبارك (رقم: ١٩٥) عن المسعودي به نحوه تاماً.

٦، ٧ - وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤٦٧/١): أخبرنا يحيى بن عباد وهشام بن القاسم.

٨ - والطبراني في "الأوسط" (٩/رقم: ٩٣٠٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٣٤/٤) من طريق آدم بن أبي إياس.

٩ - والقضاعي في "مسند الشهاب" (١/رقم: ١٣٨٤) من طريق عبد الله بن داود الخريسي، جميعهم عن المسعودي به نحوه تاماً عدا الأخير، فنحو حديث الباب.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن مرة إلا المسعودي ».

قلت: وقد جاء من طريقين ضعيفين، بل هما غلط من الرواة:

أ - فقد أخرج ابن حبان في "المجروحين" (٢٣٨/١)، وابن عدي في "الكامل" (٧٤٣/٢ - ٧٤٤)، والدارقطني في "العلل" (١٦٤/٥ - ١٦٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٣٤/٤) من طرق عن الحسن بن الحسين العُرني، عن جرير^(١)، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود به نحوه.

(١) في "الكامل": جرير بن حازم، والصواب: بن عبد الحميد كما عند ابن حبان وأبي نعيم.

قال ابن حبان: « شيخ من أهل الكوفة يروي عن جرير بن عبد الحميد والكوفيين المقلوبات (ثم ذكر هذا الحديث)، وقال: هذا خبر ما رواه عن إبراهيم إلا المسعودي، فإنه روى عن عمرو بن مرة، عن إبراهيم ... فأما جرير بن عبد الحميد فليس هذا من حديثه، والراوي عنه هذا الحديث إما أن يكون متعمداً فيه الوضع أو القلب ».

قال ابن عدي في الحسن: « روى أحاديث مناكير، ثم قال بعد إيراد هذا الحديث: وهذا الحديث لا أعرفه إلا من رواية الحسن بن الحسين العرنى هذا ».

ب - وأخرجه ابن أبي عاصم في "الزهد" (رقم: ١٨١)، وعنه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (رقم: ٨٤٧).

والطبراني في "الكبير" (١٠/رقم: ١٠٣٢٧)، والبيهقي في "الشعب" (٣١١/٧) (رقم: ١٠٤١٣) من طريق يحيى بن سليمان الجعفي، ثنا عمرو بن عثمان الجعفي، ثنا عمي أبو مسلم عبيد الله بن سعيد صاحب الأعمش، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود به نحوه تاماً.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٣١١/١٧) (رقم: ١٠٤١٤) من طريق ابن أبي الدنيا^(١)، ثنا صالح بن مالك، ثنا عبيد الله بن مسلم العجلي قائد الأعمش به نحوه^(٢).

قال ابن حبان - بعد ذكره لهذا الحديث -: « عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه ... وقد روى عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي شيئاً آخر »، أي غير هذا الحديث، وتقدم ذكره أن الحديث حديث المسعودي. انظر: "المجروحين" (٢٣٨/١ - ٢٣٩).

شواهد:

هذا الحديث أخرجه الحاكم شاهداً لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على النبي ﷺ وهو على الحصير قد أثر في

(١) لم أقف عليه في طبع من كتب ابن أبي الدنيا.

(٢) قال المنذري: « ورواه أبو الشيخ في كتاب الثواب بنحو الطبراني ». "الترغيب والترهيب" (١٩٨/٤).

جنبه، فقال: يا رسول الله لو اتخذت فراشاً أو ثوباً من هذا، فقال: ما لي وللدنيا، وما لي الدنيا ومالي، والذي نفسي بيده ما مثلي ومثل الدنيا إلا كراكب سار في يوم صائف فاستظل تحت شجرة ساعة من نهار ثم راح وتركها».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٠١/١)، وفي "الزهد" (ص: ١٩ - ٢٠) عن عبد الصمد وأبي سعيد وعفان.

وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ٥٩٩ - المنتخب)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (رقم: ١٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٥٩/١١) (رقم: ١١٨٩٨)، والخطيب في "الموضح" (٣٦٦/٢ - ٣٦٧) من طريق محمد بن الفضل السدوسي.

والحاكم في "المستدرك" (٣٠٩/٣ - ٣١٠) من طريق موسى بن إسماعيل.

وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٢٦٥/١٤) (رقم: ٦٣٥٢)، وابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" (رقم: ١٣٤)، و"قصر الأمل" (رقم: ١٢٧)، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٣١٢/٧) (رقم: ١٠٤١٧).

وأخرجه أبو الشيخ في "الأمثال" (ص: ٢٩٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٤٢/٣) من طريق عبد الله بن معاوية الجمحي كلهم عن ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه».

وقال أبو نعيم: «هو حديث عكرمة غريب تفرد به عنه هلال».

وقال الهيثمي: «رجالاه رجال الصحيح غير هلال بن خباب وهو ثقة».

"المجمع" (٣٢٩/١٠).

وهلال بن خباب هو العبدي، وجهامير العلماء على ثقته، فقد وثقه أحمد، وابن معين، والفسوي، وابن عمار الموصلي، والغلابي، وابن شاهين، وغيرهم. انظر: "الجرح والتعديل" (٧٥/٩)، و"تاريخ الدوري" (٦٢٣/٢)، و"المعرفة والتاريخ" (٩٠/٣)، و"ثقات ابن شاهين" (ص: ٣٤٦)، و"تهذيب الكمال" (٣٣١/٣٠ - ٣٣٣).

قال يحيى القطان: «إنه تغير قبل أن يموت واختلط، فأنكر ذلك ابن معين وقال: ما اختلط ولا تغير». انظر: "سؤالات ابن الجنيدي" (ص: ٣٢٢).

وحكى تغييره الفسوي وقال: «عمل فيه السن». "المعرفة" (٢٧٧/١).

وقال ابن حبان: «اختلط في آخر عمره». "المجروحين" (٨٧/٣).

والذي يظهر أنه ما اختلط، وإنما حصل له تغير يسير من تقدم السن، لذا قال ابن حجر: «صدوق تغير بآخرة، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين [٤]». "التقريب" (ص: ١٠٢٦).

فحديثه لا بأس به في الشواهد.

وفي الباب:

من حديث عائشة نحوه.

أخرجه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (رقم: ٨٤١) من طريق محمد بن حفص الحمصي، عن محمد بن حمير^(١)، عن الوازع بن نافع، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة.

وإسناده ضعيف جداً؛ فمحمد الحمصي: ضعفه ابن منده وترك السماع منه ابن أبي حاتم لما قيل له: (ليس يصدق). انظر: "اللسان" (١٤٦/٥).

ومحمد بن حمير: قال الدارقطني: «لا أعرف محمد بن حمير». "اللسان" (١٥٠/٥) فلعله هو.

وأما الوازع بن نافع، فقال أحمد وابن معين وأبو داود: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال أبو حاتم: «لا يعتمد على روايته؛ لأنه متروك الحديث»، وقال الحاكم وغيره: «روى أحاديث موضوعة». انظر: "العلل ومعرفة الرجال" (٢٣/٣ - ٢٤)، و"تاريخ الدوري" (٦٢٧/٢)، و"سؤالات الآجري" (٢٦٩/٢)، و"التاريخ الكبير" (١٨٣/٨)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ١٢٢)، و"الجرح والتعديل" (٣٩/٩ - ٤٠)، و"اللسان" (٢١٣/٦ - ٢١٤).

والحاكم والذهبي إنما سكنا عليه؛ لكونه شاهداً لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وأيضاً هو في الرقاق والمواظ.

(١) في المطبع: بالدال، والصواب ما أثبت كما في اللسان، والله أعلم.

١١٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بكر بن سهل الدمياني، ثنا شعيب بن يحيى، ثنا ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الله بن عمر [و] ^(١) رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أربع إذا كان فيك لا يضررك ما فاتك من الدنيا: حفظ الأمانة، وصدق حديث، وحسن خليفة، وعفة طعمة». [٣١٤/٤]، ق: (١٥٣/٤)، م: (٤٤٦/أ)، ع: (٣٣٤/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - بكر بن سهل:

ابن إسماعيل بن نافع أبو محمد الهاشمي الدمياني.

سمع: نعيم بن حماد، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وشعيب بن يحيى، وجماعة. وحدث عنه: أبو جعفر الطحاوي، وأبو العباس الأصم، والطبراني، وخلق كثير.

قال النسائي: «ضعيف». انظر: "السير" (٤٢٥/١٣ - ٤٢٦).

وقال الذهبي: «حمل الناس عنه، وهو مقارب الحال». "الميزان" (٣٤٦/١)، وأورد له حديث: «من عمّر في الإسلام أربعين سنة صرف الله عنه الجنون والجذام والبرص ...»، الحديث، ثم قال: «ومن وضعه وذكر عنه أنه قال هجرت يوم الجمعة فقرأت إلى العصر ثمان ختمات». قال الذهبي: «فاسمع إلى هذا وتعجب» ^(٢).

قال مسلمة بن قاسم: «تكلم الناس فيه ووصفوه من أجل الحديث الذي حدث به». وذكره، وهو حديث: «أعروا النساء من الحجال».

وقد دافع عنه ابن حجر بأن الحديث الأول لم ينفرد به، بل تابعه أبو بكر المقرئ في فوائده، وقال ابن عساكر: «إنه حديث حسن» ^(٣).

(١) في المطبوع والنسخ الثلاث: «عبد الله بن عمر»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٢) ساقط من طبعة "الميزان"، وهو في "اللسان" (٥١/٢ - ٥٢).

(٣) أخرجه أحمد في "المسند" (٢١٧/٣ - ٢١٨)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١/رقم: ٣٧٦ وما

والحديث الثاني: أخرجه الطبراني عنه^(١). انظر: "اللسان" (٥٢/٢).

٣ - شعيب بن يحيى:

ابن السائب التميمي العبادي أبو يحيى.

روى عن: حيوة بن شريح، وابن لهيعة، والليث، ومالك، وغيرهم.

روى عنه: بكر بن سهل الدميطي، والحارث بن مسكين، وزيد بن بشر، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٣٧/١٢ - ٥٣٨).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمعروف». "الجرح والتعديل" (٣٥٣/٤)، وانظر: "العلل" (٢٤٨/٢ - ٢٤٩).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٠٩/٨) وقال: «مستقيم الحديث».

واحتج به ابن خزيمة في "صحيحه". انظر: "تهذيب التهذيب" (٥١٠/٢).

وقال الذهبي: «ثقة عابد». "الكاشف" (١٣/٢).

وقال: «ثقة». "الديوان" (رقم: ١٨٩٤)، وانظر: "المغني" (٢٩٩/١).

وقال: «صدوق». "الميزان" (٤٦٨/٢).

وقال ابن حجر: «صدوق عابد، من العاشرة [س]». "التقريب" (ص: ٤٣٨).

٤ - ابن لهيعة:

تقدم في الحديث (رقم: ١١).

٥ - الحارث بن يزيد:

الحضرمي، ثقة ثبت عابد، من لارابعة، مات سنة ثلاثين [م د س ق].

"التقريب" (ص: ٢١٥).

بعده، وانظر: "القول المسدد" (ص: ٢٥ - ٢٧).

وجعل أقوى طرقه طريق بكر بن سهل هذا، وقال: «بكر قرأه جماعة وضعفه النسائي ...»، وفيه أن أبا بكر المقرئ متابع له في الحديث الثاني (١) فينظر، وأطال في الكلام عليه في "معرفة الخصال المكفرة" (ص: ١٠١ - ١٠٨).

وقال: «وبكر بن سهل وإن كان النسائي تكلم فيه فقد تبرع»، ثم ذكر طريق أبي بكر المقرئ.

(١) في "الكبير" (٤٣٨/١٩) (رقم: ١٠٦٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/رقم: ١٢٩٧) وجعل العهدة فيه على شيخ بكر، وهو شعيب بن يحيى.

ولم أقف على رواية له عن الصحابة.

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٥٢٥٧) عن المصنف به مثله.

وأخرجه أحمد في "المسند" (١٧٧/٢)، وابن وهب في "جامعه" (٢/رقم: ٥٤٦)،

عن ابن لهيعة به.

وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١/رقم: ٢٧) من طريق زيد بن أبي

الزرقاء.

والبيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٤٨٠١، ٥٢٥٨) من طريق يحيى بن يحيى،

كلاهما عن ابن لهيعة به، وزاد في الإسناد بين الحارث وعبد الله بن عمرو (ابن حجر).

قال البيهقي: « هذا الإسناد أتم وأصح ».

قلت: ابن وهب من اوثق الناس عن ابن لهيعة، ولم يذكره.

قال الهيثمي: « رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن،

وبقية رجاله رجال الصحيح ». "المجمع" (٤/١٤٨).

قلت: بل حديثه ضعيف.

وأخرجه ابن وهب في "جامعه" (٢/رقم: ٥٤٨) عن ابن لهيعة موقوفاً على عبد الله.

وجاء من طريق أخرى موقوفاً عليه.

فقد أخرج ابن المبارك في "الزهد" (رقم: ١٢٠٤) أخبرنا موسى بن علي بن رباح،

قال: سمعتُ أبي يحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص به بأطول منه موقوفاً عليه.

وهذا الحديث بهذين الطريقين أقوى من المرفوع، ولعله أشبه، والله أعلم^(١).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في الرقاق والفضائل، والله أعلم.

(١) وقد صحح الألباني إسناد المصنف؛ لأنه جاء من طريق أخرى عن ابن لهيعة، حيث رواه عنه ابن

وهب، وذبح كذلك طريق موسى بن علي الموقوفة، وقال: « فهو ثابت مرفوعاً وموقوفاً، ولا

منافاة، فإن الراوي قد لا ينشط أحياناً فيوقفه، كما يعلم ذلك العارفون بهذا العلم الشريف ».

"الصحيحة" (٢/رقم: ٣٣).

١١٨ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، ثنا جدي، ثنا سعيد بن أبي مریم، ثنا يحيى بن أيوب، حدثني عبد الله بن جُنادة المعافري: أن أبا عبد الرحمن الحبلي حدثه عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم قال: «الدنيا سجن المؤمن وسنته^(١)»، فإذا خرج من الدنيا فارق السجن والسنة». [٣١٥/٤]، ق: (١٥٣/٤ ب)، م: (٤٤٦ ب/ب)، ع: (٣٣٤/٢ ب - ٣٣٥ أ).

رجال الإسناد:

١ - إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني وجده:

كلاهما تقدّم في الحديث (رقم: ٧١).

٢ - سعيد بن أبي مریم:

تقدّم في الحديث (رقم: ٣١).

٣ - يحيى بن أيوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩٦).

٤ - عبد الله بن جُنادة المعافري:

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٦٢/٥)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥٢/٥)، ولم يذكره يجرح أو تعديل، وذكره في الرواة عنه: سعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أبي أيوب.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٣/٧) على عادته في توثيق المجاهيل.

٥ - أبو عبد الرحمن الحبلي:

هو عبد الله بن يزيد المعافري، ثقة من الثالثة، مات سنة مائة بإقريقية [بخ م ٤]. "التقريب" (ص: ٥٥٨).

إسناد المصنف: ضعيف.

(١) السّنة: هي الجذب والتحط. انظر: "النهاية" (٤١٣/٢).

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٩٧/٢)، وابن المبارك في "الزهد" (رقم: ٥٩٨)،
وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ٣٤٦ - المنتخب)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٧٧/٨)^(١)،
والبغوي في "شرح السنة" (١٤/رقم: ٤١٠٦) من طرق عن عبد الله بن المبارك،
أخبرنا يحيى بن أيوب به.

قال أبو نعيم: « مشهور من حديث عبد الله بن جُنادة ».

قال الهيثمي: « رواه أحمد والطبراني باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح،
غير عبد الله بن جُنادة، وهو ثقة ». "المجمع" (١٠/٢٨٨ - ٢٨٩).

شواهد:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: « الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ».

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الزهد والرقائق (رقم: ٢٩٥٦).

وفي الباب:

١ - من حديث سلمان رضي الله عنه عند الحاكم في "المستدرک" (٣/٦٠٤)،
وصححه ووافقه الذهبي.

٢ - من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عند البزار (رقم: ٣٦٤٥)،
والقضاعي في "مسند الشهاب" (رقم: ١٤٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦/٤٠١).
ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في الرقاق، والله أعلم.

(١) تصحف فيه (عبد الله بن جُنادة) إلى (هبة الله بن جُنادة)، و(عبد الله بن عمرو) إلى
(عبد الرحمن بن عمرو).

كتاب الفرائض

١١٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن أيوب، أنبأ موسى بن إسماعيل، ثنا الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الاثنان فما فوق جماعة». [٣٣٤/٤]، ق: (١٦٢/٤)، م: (٤٥٠/أ - ب)، ع: (٣٤٠/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق الفقيه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - محمد بن أيوب:

ابن يحيى بن الضريس البجلي الرازي أبو عبد الله صاحب كتاب "فضائل القرآن" (١).

ثقة مجمع عليه، قال ابن أبي حاتم: «كان ثقة صدوقاً»، وقال الخليلي: «ثقة»، ووثقه ابن حبان، والذهبي، وغيرهم.

انظر: "الجرح والتعديل" (١٩٨/٧)، و"الثقات" لابن حبان (١٥٢/٩)، و"الإرشاد" للخليلي (ص: ٢٣٠ - ط الفكر)، و"السير" (٤٤٩/١٣ - ٤٥٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٦٤٣/٢ - ٦٤٤)، و"العبر" [٩٨/٢]، و"الوفاء بالوفيات" [٢٣٤/٢]، وغيرها.

٣ - موسى بن إسماعيل:

المنقري - بكسر الميم، وسكون النون، وفتح القاف - أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش: «تكلم الناس فيه»، مات سنة ثلاث وعشرين (ع). "التقريب" (ص: ٩٧٧).

وذكره الذهبي في "الميزان" (٣٢٥/٥) وقال: «قلت: لم أذكر أبا سلمة للين فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: صدوق، تكلم الناس فيه».

وقال ابن حجر في "هدي الساري" (ص: ٤٦٩): «شدّ ابن خراش».

٤ - الربيع بن بدر:

ابن عمرو بن جراد التميمي السعدي الأعرجي، ويقال: الأعرجي، المعروف بـ «عُلَيْلَة».

روى عن: أيوب السخثياني، وأبيه بدر بن عمرو السعدي، والأعمش، وغيرهم.

روى عنه: علي بن حجر السعدي، ولوين، وهشام بن عمار، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٦٣/٩ - ٦٤).

وهو يجمع على ضعفه، وجماهير الحفاظ على أنه ضعيف جداً ومتروك الحديث. قال ابن معين: «ليس بشيء». "تاريخ الدوري" (١٦٠/٢)، وقال: «ليس بثقة». "ابن طهمان" (ص: ١٠١).

وقال النسائي في "الضعفاء" (ص: ١٧٧)، والفسوي في "المعرفة" (٦١/٣)^(١)، وابن خراش كما في "تاريخ بغداد" (٤١٦/٨): «متروك».

وقال أبو حاتم: «ذهب الحديث». "الجرح والتعديل" (٤٥٥/٣).

وقال الجوزجاني: «واهي الحديث». "أحوال الرجال" (ص: ١١٣).

وقال ابن حبان: «يروى عن الثقات المقلوبات»^(٢)، وعن الضعفاء الموضوعات. "المجروحين" (٢٩٧/١).

وقال الدارقطني: «منكر الحديث». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢٠٧).

وقال: «متروك». "السنن" (٩٩/١).

وقال الحاكم: «يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات». "سؤالات السجزي" (ص: ٨٩ - ٩٠).

وقال البخاري: «ضعفه قتيبة». "التاريخ الكبير" (٢٧٩/٣ - ٢٨٠)، و"الضعفاء الصغير" (ص: ٤٨)، وقال: «يخالف في حديثه». "التاريخ الصغير" (١٧٦/٢).

(١) وفي (١٢١/٢): «ضعيف ليس حديثه بشيء».

(٢) في المطبوع: «الموضوعات»، وهو خطأ، والتصويب من "تهذيب التهذيب".

وقال أبو داود: «ضعيف الحديث»، وقال مرة: «لا يكتب حديثه».
 "سؤالات الآجري" (٢٥٢/٢)، وانظر: "تاريخ بغداد" (٤١٦/٨).
 وذكره أبو زرعة في "الضعفاء" (٦١٦/٢ - ضمن أبو زرعة وجهوده).
 وضعفه غيرهم. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٤٣/٢).
 وقال الذهبي: «واه». "الكاشف" (٢٣٥/١).
 وقال ابن القيم في حديث أخرجه الحاكم عن الربيع بن بدر هذا: «كأن
 الحاكم ظنه الربيع بن بدر مولى طلحة بن عبد الله». "زاد المعاد" (١٦١/١).
 وقال ابن حجر: «متروك من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين، ت ق».
 "التقريب" (ص: ٣١٩).

٥ - أبوه:

بدر بن عمرو بن جراد التميمي، ثم السعدي الكوفي.
 روى عن: أبيه عن الأسلع بن شريك، وعن أبيه عن أبي موسى.
 روى عنه: ابنه الربيع بن بدر، ولم يرو عنه غيره. انظر: "تهذيب الكمال"
 (٢٨/٤).

قال ابن حزم - بعد ذكره لسند يرويه الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جدّه عن
 الأسلع بن شريك -: «كل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يُحتج بهم»^(١). "المحلى"
 (١٤٩/٢ - ١٥٠).

قال الذهبي: «لا يُدرى حاله وفيه جهالة، ما روى عنه غير ولده». "الميزان"
 (٣٠٠/١).

قال ابن حجر: «مجهول، من الرابعة، ق». "التقريب" (ص: ١٦٤).
 قوله: «مجهول». أي العين.

٦ - جدّه:

عمرو بن جراد التميمي السعدي، جدّ الربيع بن بدر.

(١) انظر: تعليق أحمد شاكر على كلام ابن حزم.

روى عن: الأسلع بن شريك خادم رسول الله ﷺ في التيمم، وعن أبي موسى.
روى عنه: الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جدّه. انظر: "تهذيب الكمال"
(٥٦٥/٢١ - ٥٦٦).

قلت: تقدّم كلام ابن حزم فيه.

قال الذهبي: « لا يُدرى من هو ». "المغني" (٤٨٢/٢)، و"الميزان" (١٧٠/٤).

قال ابن حجر: « مجهول من الثالثة، ق ». "التقريب" (ص: ٧٣١).

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الاثنان جماعة
(رقم: ٩٧٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ٥٦٧ - المنتخب)، ومن طريقه ابن
حجر في "موافقة الخبر الخبر" (٤٨٣/١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" [٥٣١/٢]،
وأبو يعلى في "المسند" (٦/رقم: ٧١٨٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"
(٣٨٥/١)، والرويان في "مسنده" (٣٨٢/١) (رقم: ٥٨٦)، وابن السكن في "سننه"
الصحاح "كما في "غاية الراغب" لابن الملقن^(١) (١٥/أ)، والدارقطني في "السنن"
(٢٨٠/١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦٩/٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٥٣/٢)،
وابن عدي في "الكامل" (٩٨٩/٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤١٥/٨)،
(٤٥/١١ - ٤٦) من طرق عن الربيع بن بدر به.

قال ابن حزم في كتاب "الإحكام" (٣/٤): « هذا خبرٌ ساقط ».

قال مغلطاي: « وكأنّه - والله أعلم - يعني بذلك ضعف رواية الربيع بن بدر ».
"الإعلام بشرح سنته عليه السلام" (١٦٢٦/٥).

وأعله البيهقي بالربيع فقال: « ضعيف »، وكذا ابن كثير فقال: « اتفق أئمة
الجرح والتعديل على جرحه ». "تحفة الطالب" (ص: ٢٥٣).

(١) بواسطة "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في المنهاج" للبيضاوي تحقيق وتخرّيج: العجمي
(ص: ٤٥ - حاشية).

وكذا الغساني. انظر: "تخريج الأحاديث الضعاف" (ص: ١١٩).
وقال العراقي: «ضعيف». "تخريج منهاج البيضاوي" (ص: ٤٥).
وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الربيع ووالده بدر بن عمرو».

وتعقبه الألباني بأنَّ بدرًا لم يُضعف، وإنما هو مجهول، قال: فالإسناد واه جدًا. "الإرواء" (٢/٢٤٨).

قال ابن حجر: «هذا حديث غريب». "موافقة الخير الخیر" (١/٤٨٣).
وقال في "التلخيص" (٣/٨١): «فيه الربيع بن بدر وهو ضعيف، وأبوه مجهول».
وقال الألباني: «إسناده ضعيف جدًا». "المشكاة" (١/٣٣٩).
فحديث أبي موسى رضي الله عنه ضعيف جدًا.

شواهد:

١ - حديث عبد الله بن عمرو: بلفظ حديث الباب.
أخرجه والدارقطني في "السنن" (١/٢٨١)، وعزاه ابن حجر له في "الأفراد" ^(١).
وفي سننه عثمان بن عبد الرحمن بن عمر الوقاصي المدني، متروك، وكذبه ابن معين. "التقريب" (ص: ٦٦٦).
وبه أعلمه ابن كثير فقال: «الوقاصي متروك الحديث». "تحفة الطالب" (ص: ٢٥٤).

وكذا ابن حجر في "التلخيص" (٣/٨٢).

٢ - أنس بن مالك مرفوعاً، وفيه:

«... الاثنان جماعة، والثلاثة جماعة، وما أكثر فهو خير».

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٦٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/١٢٠٣) من طريق محمد بن الصلت، عن سعيد بن زربي، عن ثابت، عن أنس به.

(١) كما في "الفتح" (٢/١٦٦)، وليس في أطراف الغرائب والأفراد للقيسراتي المطبوع والمخطوط، وإنما هو في "سننه".

وضعه البيهقي.

وفي سنده سعيد بن زربي، قال ابن معين: « ليس بشيء »، وقال البخاري: «
عنده عجائب»، وقال النسائي: « ليس بثقة ».

قال الألباني: « وعلمته سعيد هذا، وهو واه جداً ». «الإرواء» (٢٤٩/٢).

٣ - الحكم بن عمير:

بلفظ: « اثنان فما فوق ذلك جماعة ».

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤١٥/٧)، وابن عدي في "الكامل" (١٨٩٠/٥)
من طريق بقية، عن عيسى بن إبراهيم، عن موسى بن أبي حبيب، عن الحكم به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" كما في "التلخيص الحبير" (٨٢/٣)،
والبغوي في "معجم الصحابة"، وأبو منصور الماوردي في كتاب "المعرفة" كما في
"الجامع الصغير" مع "الفيض" (١٤٩/١).

والحديث في سنده عيسى بن إبراهيم.

قال ابن معين: « ليس بشيء »، وقال البخاري: « منكر الحديث »، وقال
النسائي: « منكر الحديث ».

قال ابن حجر في "التلخيص": « إسناده واه ».

قال ابن الأثير في "أسد الغابة": « صحابي رويت عنه أحاديث منكورة يرويها
عيسى بن إبراهيم، وهو ضعيف عن موسى بن أبي حبيب، وهو ضعيف، ومنها هذا
الحديث^(١) ». «فيض القدير» (١٤٩/١).

٤ - سمرة بن جندب:

بلفظ: « الاثنان فما فوقهما جماعة ».

أخرج الروياني في "مسنده" (٥٩/٢) (رقم: ٨٣٥) نا ابن إسحاق، نا موسى
ابن محمد، أنا حسن بن حبيب، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة، عن
النبي ﷺ به.

(١) الذي في ترجمته من "الأسد" (٥١٨/١): « تفرد بالرواية عنه موسى بن أبي حبيب ».

قلت: فيه إسماعيل بن مسلم المكي متفق على ضعفه، وقال أحمد: «يسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير».

وقال القطان: «كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب». "تهذيب التهذيب" (٢١٠/١).

وهذا الحديث منكر بهذا اللفظ من حديثه وهو خطأ.

وقد أخرج الترمذي كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين (رقم: ٢٣٣)، والرويان في "مسنده" (٤٣/٢) (رقم: ٧٨٨) من طريق ابن أبي عدي، عن إسماعيل بلفظ: «إذا كنتم اثنين فليقم أحدهم إلى جنب صاحبه، وإذا كنتم ثلاثة فليقدمكم أحدهم».

وأخرجه الرويان (برقم: ٨٢٧)، والدارقطني في "السنن" (٢٧٨/١) من طريق الحسن بن حبيب.

والطبراني في "الكبير" (٢٢٨/٧) (رقم: ٦٩٥١) من طريق محمد بن حمران، كلاهما عن إسماعيل به.

وضعه الترمذي في "جامعه" والغساني في "الأحاديث الضعاف" (ص: ١١٨) بإسماعيل هذا.

قلت: فهذا من تخليطه، فمرة يحدث به على وجه، ومرة على وجه آخر.

٥ - أبو أمامة:

بلفظ حديث الباب.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٦/رقم: ٦٦٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢٣١٦/٦) من طريق مسلمة بن علي، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن أبي أمامة به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن الحارث إلا مسلمة، تفرد به: أبو توبة».

وقال ابن عدي: «لا أعلم يرويه عن يحيى إلا مسلمة».

قلت: ومسلمة بن علي هو الخُشني الشامي، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث» كما في "الكامل".

وقد جاء عن أبي أمانة من غير طريق مسلمة.

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٢٥٤/٥، ٢٦٩) من طريق عُبَيْد الله بن زحر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمانة: «أَنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟ فقام رجل فصلّى معه، فقال رسول الله ﷺ: هذان جماعة».

قال ابن حجر: «وهذا عندي أمثل طرق هذا الحديث؛ لشهرة رجاله، وإن كان ضعيفاً». "التلخيص الحبير" (٨٢/٣).

وقال الألباني: «وهذا سندٌ واهٍ، فإنَّ عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد الألهاني ضعيفان». "الإرواء" (٢٤٩/٢).

٦ - الوليد بن أبي مالك مرسلاً:

يمثل حديث عبيد الله بن زحر المتقدم.

أخرج أحمد في "المسند" (٢٦٩/٥): ثنا هشام بن سعيد، ثنا ابن المبارك، عن ثور بن أبي يزيد، عن الوليد به.

قال الألباني: «وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، فهو صحيح ولا أنه مرسل، فإنَّ الوليد وهو ابن عبد الرحمن بن أبي مال تابعي، مات سنة ١٢٥.

وقد صحَّ الحديث موصولاً من طريق أخرى عن أبي سعيد الخدري وغيره نحو هذا، لكن ليس فيه قوله: هذان جماعة^(١)».

٧ - أبو هريرة:

رواه ابن المغلس في "الموضح"، ذكره ابن حجر في "التلخيص" (٨٢/٣).

والخلاصة أنَّ الحديث ضعيف جداً.

(١) انظر: "الفتح" (١٦/٢).

قال الزيلعي: « هذه كلها ضعيفة ». "الفيض" (١٤٩/١).

قال ابن حجر: « أسانيدھا كلها ضعيفة ». "موافقة الخبر الخیر" (٤٨٣/١).

وقال: « ورد من طرق ضعيفة ». "الفتح" (١٦/٢).

قال القسطلاني: « طرقه كلها ضعيفة ». "الفيض" (١٤٩/١).

وقال الألباني: « والخلاصة أنَّ الحديث ضعيف من جميع طرقه، وليس فيها ما يقوي بعضها بعضاً لشدة ضعفها جميعها، وخيرها المرسل، فلو وجدنا في تلك الموصول ما فيه ضعف يسير لحكمنا بقوته ». "الإرواء" (٢٥٠/٢).

وقال أيضاً: « ضعيف ». "ضعيف الجامع" (ص: ٢٢).

ومع ضعف الحديث إلا أنَّ معناه ثابت من كون الاثنين جماعة، فقد بَوَّب البخاري: « باب اثنان فما فوقهما جماعة ».

ثم أورد حديث مالك بن الحويرث أنَّ النبي ﷺ قال: « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما » (رقم: ٦٥٨) من كتاب: الأذان.

قال ابن حجر: « وقد استعمل البخاري هذا الحديث ترجمة، وأورد في الباب ما يؤدي معناه، فنستفيد من ذلك ورود الحديث في الجملة ». "موافقة الخبر الخیر" (٤٨٤/١).

وقال الألباني: « لكن يشهد لصحة معناه كما أشار إليه المؤلف الحديث الآتي بعده (حديث مالك بن الحويرث) ». "الإرواء" (٢٥٠/٢)، والله أعلم.

ولعل الحاكم إنما سكتا عليه لحال الربيع بن بدر، وعاجلته المنية قبل مراجعته له، والله أعلم.

١٢٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق وعلي بن حمشاذ، قالا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، ثنا أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « إِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ^(١) يَتَوَارِثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ^(٢) ». [٣٤٢/٤]، ق: (٤/١٦٥/ب)، م: (٤٥٢/أ)، ع: (٣٤٢/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - علي بن حمشاذ:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢).

٣ - بشر بن موسى:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٨).

٤ - الحميدي:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٨).

٥ - سفيان:

هو ابن عيينة.

٦ - أبو إسحاق:

هو السبيعي، تقدّم في الحديث (رقم: ٩٥).

٧ - الحارث:

ابن عبد الله الأعور الهمداني، من المشهورين.

أقل أحواله الضعف، وقد كذبه الشعبي، وإبراهيم، وأبو إسحاق السبيعي، وابن المديني، وأبو خيثمة، وغيرهم.

(١) هم: الإخوة والأخوات لأب واحد وأم واحدة، من عين الشيء وهو النفيس منه.

(٢) هم: الأخوة لأب وأمها شتى. "تحفة الأحمدي" (٢٢٦/٦).

وقد استوفى ترجمته الذهبي في "الميزان" (٤٣٥/١ - ٤٣٧)، وانظر: "تهذيب التهذيب" (٤١٠/١).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣٣٦/٤) حدثنا عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل ببغداد، ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان، ثنا أبو داود الحفري، ثنا سفيان به بآتم منه.

قال الحاكم: « هذا حديث رواه الناس عن أبي إسحاق، والحارث بن عبد الله على الطريق، لذلك لم يخرج الشيخان، وقد صحت هذه الفتوى عن زيد بن ثابت ». قلت: والحاكم بهذا يقوي الحديث، فكأنه قال: « إنَّ الشيخين لم يخرجاه للكلام الذي في الحارث، والحارث وإن كان فيه كلاماً إلا أنَّ ما كان في الفرائض فيحمل عنه ».

قلت: والذي ينظر في ترجمة الحارث يجد أنَّ العلماء أثنوا عليه في الفرائض والحساب، وأنه تعلم ذلك من علي رضي الله عنه. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٤٩/٥) - (٢٥٢).

بل قال أبو بكر بن أبي داود: « كان أفقه الناس وأفرض الناس ». فضبطه هذا الحديث عن علي محتمل جداً.

وقال الترمذي بعد أن أخرجه: « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم أهل العلم في الحارث، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ». "الجامع" (٣٦٣/٤).

قال ابن كثير معقياً على قوله: « تكلم فيه بعض أهل العلم »: « قلت: لكن كان حافظاً للفرائض معنياً بها وبالحساب، فالله أعلم ». "التفسير" (١٩٩/٢) [النساء، ١١].

وقال ابن حجر: « وكان عالماً بالفرائض ». "التلخيص الحبير" (٨٤/٣).
فلعل هذا مما يؤكد أنَّ الحاكم أراد تقوية الحديث بهذا، فلذا لما أورد حديث

الباب هذا وكان قريب العهد بكلامه المتقدم سكت عليه اكتفاء بما تقدّم، والله أعلم.
وأما الذهبي فقد سكت عنه في الموضعين؛ لتردده في حال الحارث فقد قال في
"السير" (١٥٥/٤): «وقد استوفيت ترجمة الحارث في ميزان الاعتدال، وأنا متحيرٌ
فيه»، وقد أثنى عليه في "السير" وقال: «على لين في حديثه»، وفي "الميزان"
(٤٣٥/١): «على ضعف فيه»، فلم يجزم فيه بشيء، وفي "الكاشف" (١٣٨/١):
«شيعي لين»، ثم ذكر كلام ابن أبي داود في الثناء عليه.

وهذا الحديث قد أخرجه العلماء في مصنفاتهم.

انظر: "الدر المنثور" (١٢٦/٢)، و"الإرواء" (٦/رقم: ١٦٦٧، ١٦٨٨)،
وحسنه، و"المسند" (١/رقم: ٥٩٥، ١٠٩١، ١٢٢٢).

١٢١ - قال الحاكم رحمه الله:

فإن الأصل فيه^(١) حديث عمرو بن شعيب الذي:

حدّثناه أبو العباس، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرني ابن وهب، أخبرني الخليل بن مرة، عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ». [٣٤٥/٤]، ق: (٤/١٦٧/أ)، م: (٤٥٢/ب)، ع: (٣٤٣/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس:

هو الأصم، تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - محمد بن عبد الله بن الحكم:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٧).

٣ - ابن وهب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - الخليل بن مرة:

الضبعي البصري.

روى عن: سهيل بن أبي صالح، وشعبة، وقتادة بن دعامة، وغيرهم.

روى عنه: عبد الله بن وهب، والليث بن سعد، ووکیع بن الجراح، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٣٤٢/٨ - ٣٤٤).

وهو مختلف به، والجمهور على ضعفه.

قال البخاري: « فيه نظر ». "التاريخ الكبير" (١٩٩/٣)، وقال: « منكر

الحديث ». "جامع الترمذي" (٣٨/٥) (رقم: ٢٦٦٦). وقال: « لا يصح حديثه ».

(١) لعله أراد: في هذا الباب، وذلك أنه أورد قبله حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً:

« لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته ».

"تهذيب الكمال" (٣٤٤/٨).

وقال أبو حاتم: « ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح بابة بكر بن خنيس وإسماعيل بن رافع ».

وقال أبو زرعة: « شيخ صالح ». "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٣).

وقال يحيى بن معين: « ضعيف ». "المجروحين" (٢٨٦/١).

وقال النسائي: « ضعيف ». "الضعفاء والمتروكين" (ص: ١٧٣).

وقال ابن حبان: « منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل ». "المجروحين" (٢٨٦/١).

وقال ابن عدي: « ... لم أر في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يُكتب حديثه، وليس هو بمتروك الحديث ». "الكامل" (٩٣٠/٣).

وقد ذكره في الضعفاء: الساجي، وابن الجارود، والبرقي، وابن السكن. انظر: "تهذيب التهذيب" (١٠٢/٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٩/٢)، وابن الجوزي (٢٥٧/١).

وقال أحمد بن صالح: « ما رأيت أحداً يتكلم فيه ... ولم أر أحداً تركه وهو ثقة ».

قلت: بل لم أر من وثقه، وتبعه ابن شاهين فقال: « ثقة ». "الثقات" (ص: ١١٩).

وقال في "المختلف فيهم" (ص: ٥٣): « وهو عندي إلى الثقة أقرب ».

قلت: فمثله أحسن أحواله أن يكون ضعيفاً، ولذا قال ابن حجر: « ضعيف من السابعة، مات سنة ستين [ت] ». "التقريب" (ص: ٣٠٢).

٥ - قتادة:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٦).

٦ - عمرو بن شعيب:

مختلف فيه، والكلام فيه كثير مشهور، وقد لخص ابن حجر حاله فقال: «

ضعفه ناسٌ مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جدّه حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمولٌ على روايته عن أبيه عن جدّه، فأما روايته عن أبيه فرمّا دلس ما في الصحيفة بلفظ (عن) فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها ... وأما رواية أبيه عن جدّه، فإنّما يعني بها الجد الأعلى: عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه». تهذيب التهذيب (٣٤٩/٤)، وقال: «(صديق [ر ٤])». "التقريب" (ص: ٧٣٨).

٧ - أبوه:

هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي. روى عن: عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عباس، وجده عبد الله بن عمرو ابن العاص، وغيرهم.

روى عنه: ثابت البناني، وابناه: عمر بن شعيب، وعمرو بن شعيب، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٣٤/١٢).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٣٧/٦).

وقال الذهبي: «(صديق)». "الكاشف" (١٢/٢).

وقد اختلف في سماعه من جدّه عبد الله بن عمرو، فالجمهور على أنه سمع منه، منهم:

البخاري وأبو داود. "تهذيب الكمال" (٥٣٥/١٢)، والترمذي (٣٣/٣)، وأحمد وأبو بكر النيسابوري، والدارقطني. "تهذيب الكمال" (٦٩/٢٢، ٧٣)، وابن الجوزي في "الضعفاء" (٢٢٧/٢)، وعلي بن المديني. "تهذيب التهذيب" (٣٥١/٤)، وابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣٦٥/٥)، والعلائي في "جامع التحصيل" (ص: ١٩٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٥٣٥/١٢ - ٥٣٦).

قلت: وقد صحح عددٌ من العلماء ما رواه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، وشعيب هو والد عمرو باتفاق، والتصحيح فرع التوثيق، فيكون ذلك منهم توثيقاً لشعيب. انظر: تصحيحها في "تهذيب التهذيب" (٣٤٧/٤ - ٣٥١).

ولذا قال ابن حجر: «(صديق من الخامسة، مات سنة ثمانٍ عشرة ومائة [ر ٤])». "التقريب" (ص: ٧٣٨).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/٦) من طريق عبد المتعالي بن طالب.
وابن عدي في "الكامل" (٩٢٩/٣) من طريق الحارث بن مسكين، كلاهما
عن ابن وهب به.

وزاد: «ولا يتوارث أهل ملتين (شتى)»^(١).

وأخرجه أبو داود كتاب: الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر
(رقم: ٢٩١١)، وابن ماجه كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام من أهل
الشرك (رقم: ٢٧٣١)، وأحمد في "المسند" (١٧٨/٢، ١٩٥)، وابن الجارود في
"المنتقى" (رقم: ٩٦٧)، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (ص: ٥٤٦ - ٥٤٧) (رقم: ٨٤٨ -
تحقيق: كمال)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٦٥/١) (رقم: ١٣٧)، - ومن طريقه
الطبراني في "الأوسط" (٦/رقم: ٦٣٢٣).

وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٧٢/٤ - ٧٣، ٧٥ - ٧٦)، وفي "الأفراد"
(٤/رقم: ٣٥٢ - أطرافه)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/٦)، والبغوي في
"شرح السنة" (٨/رقم: ٢٢٣٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٩٠/٥)، (٤٠٧/٨)،
وابن السكن كما في "التلخيص"^(٢) (٨٤/٣) من طرق عن عمرو بن شعيب به بلفظ:
«لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وليس في طريق منها اللفظ الذي جاء به خليل بن
مرة: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

قال ابن الملقن: «إسناد أبي داود والدارقطني إسناد صحيح». "خلاصة البدر
المنير" (١٣٥/٢).

وقال ابن حجر: «سند أبي دواد إلى عمرو صحيح». "الفتح" (٥٢/١٢).

وقال الألباني: «هذا سند حسن». "الإرواء" (١٢١/٦).

(١) كلمة شتى عند ابن عدي وحده، وقد تحرفت في المطبوع: «بشيء».

(٢) وعزاه المنذري وابن المقن وتبعه ابن حجر إلى النسائي!

انظر: "خلاصة البدر المنير" (١٣٥/٢)، و"التلخيص" (٨٤/٣).

شواهد:

أورد الحاكم حديث الباب شاهداً لحديث:

١ - جابر بن عبد الله رضي الله عنه قبله:

أن رسول الله ﷺ قال: « لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته ». أخرجه الدارقطني في "السنن" (٧٤/٤) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/٦).

وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣٤٥/٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/٦) من طرق عن ابن وهب، عن محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به.

قال الحاكم: « محمد بن عمرو هذا هو اليافعي من أهل مصر، صدوق الحديث، صحيح، فإن الأصل فيه حديث عمرو بن شعيب الذي حدّثناه »، وساق حديث الباب.

ووافقه الذهبي فقال: « صحيح ».

واليافعي قال فيه ابن حجر: « صدوق له أوهام ». "التقريب" (ص: ٨٨٥). وقد خالفه عبد الرزاق.

فرواه في "المصنف" (١٨/٦) (رقم: ٩٦٥) أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع^(١) جابر بن عبد الله يقول: « لا يرث المسلم اليهودي ولا النصراني ولا يرثهم إلا أن يكون عبد رجل أو أمته ».

وأخرجه الدارقطني في "السنن" (٧٥/٤)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٨/٦).

قال الدارقطني: « موقوف وهو المحفوظ ».

قلت: وقد جاء مرفوعاً من غير طريق اليافعي.

فقد أخرج الترمذي كتاب: الفرائض، باب: لا يتوارث أهل ملتين

(١) عند الألباني في "الإرواء" (١٥٥/٦): « عن جابر ».

(رقم: ٢١٠٨) من طريق ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: « لا يتوارث أهل ملتين ».

قال الترمذي: « هذا حديث لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبي ليلى ».

قلت: وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وأبو الزبير مدلس وقد عنعه.

وأخرج الدارقطني في "السنن" (٧٥/٤) من طريق شريك، عن أشعث، عن الحسن، عن جابر رفعه قال: « لا نرث أهل الكتاب ولا يرثونا إلا أن يرث الرجل عبده أو أمته ... »، الحديث.

قلت: وشريك متكلم فيه وهو كثير الخطأ، وأشعث هنا هو ابن سوار الكندي، ضعيف.

والحسن مدلس وقد عنعن، فلعل هذا الإسناد خطأ، والصواب عن أبي الزبير عن جابر.

والخلاصة: أن الصواب في هذا الحديث الوقف على جابر ولا يصح رفعه. فالحاكم سكت على حديث الباب؛ لكونه شاهداً لحديث جابر الصحيح عنده. ولما يشهد لحديث الباب:

٢ - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه:

قال: « لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم ».

متفق عليه، أخرجه البخاري كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم ولا الكافر المسلم (رقم: ٦٧٦٤)، ومسلم في الفرائض (رقم: ١٦١٤).

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها:

قالت: « وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان: إن أشد الناس عتوا في الأرض رجل ضرب غير ضاربه ... وفيه: ولا يتوارث أهل ملتين ».

أخرجه الدارقطني في "السنن" (١٣١/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٩/٨ - ٣٠) من طريق مالك، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة، عن عائشة به.

قال الهيثمي: « رجاله رجال الصحيح، غير مالك بن أبي الرجال، وقد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد ». "المجمع" (٢٩٥/٦ - ٢٩٦).

وفي الباب من حديث:

٤ - أبي هريرة، ٥ - وابن عمر.

انظر: "المجمع" (٢٢٨/٤)، و"الفتح" (٥٢/١٢)، و"المسند" (٢٤٦/١١) - ط الرسالة، و"صحيح ابن حبان" (الإحسان) (٣٤٠/١٣ - ٣٤٣)، والله أعلم.

كتاب الحدود

١٢٢ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي ببغداد، ثنا أحمد ابن عبيد الله النرسي، ثنا عمرو^(١) بن عاصم الكلابي، ثنا حماد بن سلمة^(٢)، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن مروان بن الحكم قال: دخلت مع معاوية على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقالت: يا معاوية قتلت حجراً وأصحابه، وفعلت الذي فعلت، أما تخشى أن أخبأ لك رجلاً فيقتلك؟ قال: لا إني في بيت أمان، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «الإيمان قيد الفتك، لا يفتك^(٣) مؤمن»^(٤). [٣٥٢/٤ - ٣٥٣]، ق: (٤)، م: (٤٥٤/أ)، ع: (٣٤٥/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٠٣)، وهو ثقة.

٢ - أحمد بن عبيد الله:

ابن إدريس بن زيد بن الصباح أبو بكر المعروف بالنرسي.

سمع يزيد بن هارون، وشبابة بن سوار، وغيرهم.

روى عنه: يحيى بن صاعد، وأبو عمرو بن السماك، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم.

قال الدارقطني: «ثقة».

وقال الخطيب: «كان ثقة أميناً». انظر: "تاريخ بغداد" (٢٥٠/٤ - ٢٥١).

وقال الذهبي: «الإمام المحدث الثقة».

وترجم له ب: أحمد بن عبيد. انظر: "السير" (٢٤٠/١٣)، وعليه فيقال له هنا:

ابن عبيد وابن عبيد الله.

توفي سنة تسع وسبعين ومائتين. "تاريخ بغداد" (٢٥١/٤).

(١) ساقط من (ع).

(٢) في (ع): سليمان، وهو خطأ.

(٣) في (ع): لا يقتل، وهو خطأ.

(٤) قال العظيم آبادي: «معنى الحديث: أنَّ الإيمان يمنع من الفتك - الذي هو القتل بعد الأمان غدرًا - كما يمنع القيد من التصرف، والله أعلم». "عون المعبود" (٤٥٧/٧).

٣ - عمرو بن عاصم:

ابن عبيد الله بن الوازع الكلابي القيسي.

روى عن: جرير بن حازم، وحماد بن سلمة، وشعبة، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، وأبو خيثمة، وابن المديني، وبندار، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٨٧/٢٢ - ٨٨).

مختلف فيه، والجمهور على ثقته في الجملة، وتكلم فيه بعضهم بما لا يقدر.

قال ابن معين: «صالح». "الجرح والتعديل" (٢٥٠/٦)، وقال مرة: «أراه

كان صدوقاً». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٧٨)، وقال مرة: «ثقة»، في رواية أحمد بن

زهير. "تاريخ بغداد" (٢٠٢/١٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة». "الطبقات" (٣٠٥/٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٨١/٨).

وقال النسائي: «ليس به بأس». "تهذيب الكمال" (٨٩/٢٢).

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتج به». "المغني في الضعفاء"

(٤٨٥/٢)، وانظر: "الميزان" (١٩٠/٤).

وقال أبو داود: «لا أنشط حديثه، ثم قال: قال بندار: لولا فرقي من آل

عمرو بن عاصم لترك حديثه». انظر: "سؤالات الآجري" (ص: ٢٣٦).

قال الذهبي: «وكذا قال قال فيك يا بندار أبو داود: لولا سلامة في بندار

لترك حديثه». "الميزان" (١٩٠/٤).

ولذا قال الذهبي: «صدوق مشهور». "المغني" (٤٨٥/٢)، و"الميزان" (١٨٩/٤).

وذكره في "الرواة المختلف فيهم" (ص: ١٤٨) وقال: «ثقة معروف»، وفي

"السير" (٢٥٦/١٠): «الحافظ أحد الأثبات»، ونحوه في "تذكرة الحفاظ" (٣٩٢/١).

وقال ابن حجر: «صدوق في حفظه شيء من صغار التاسعة، مات سنة

ثلاث عشرة [ع]». "التقريب" (ص: ٧٣٨).

٤ - حماد بن سلمة:

إمام من أئمة المسلمين، جمع على ثقته وإمامته، يهم كثيره من الحفاظ.

قال ابن حجر: « ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه باخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين [ع] ». "التقريب" (ص: ٢٦٨ - ٢٦٩).
قلت: ولم يذكر أحدٌ تغيره إلا ما كان من البيهقي رحمه الله، فإنه اجتهد في سبب إعراض البخاري عنه وعدم احتجاجة به في الصحيح فقال: « هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري ». انظر: "تهذيب التهذيب" (١٢/٢)، ولم أقف على أحد ذكر ما حصل له في كبره من الأئمة المتقدمين، بل إن ابن معين قال: « حديثه في أول أمره وآخره واحد ». "تاريخ الدوري" (١٣٠/٢).

٥ - علي بن زيد:

ابن جدعان، وهو علي بن عبد الله بن أبي مليكة، واسمه: زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي.

روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

روى عنه: الحمادان، والسفيانان، وشعبة، وغيرهم.

جماهير العلماء وكافة أئمة الجرح على ضعفه.

فقد ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، وابن عدي، والدارقطني، والعجلي، وابن خزيمة، وغيرهم. انظر: "الجرح والتعديل" (١٨٦/٦) - (١٨٧)، و"الكامل" (١٨٤٠/٥ - ١٨٤٥)، و"تاريخ الدوري" (٤١٧/٢)، و"تاريخ الدارمي" (ص: ١٤١)، و"الطبقات" لابن سعد (٢٥٢/٧)، و"سنن الدارقطني" (٧٧/١)، و"تهذيب الكمال" (٤٣٩ - ٤٣٤/٢٠).

وقال العجلي مرة: « لا بأس به ». "الثقات" (١٥٤/٢).

وقال يعقوب بن شيبة: « ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو ». "تهذيب الكمال" (٤٣٨/٢٠).

وقال الترمذي: « صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره ». "الجامع" [٢٦٧٨/٥].

فضعفه يئ، ولذا قال ابن حجر: « ضعيف من الرابعة، مات سنة إحدى وثلاثين، وقيل: قبلها [بخ م ٤] ». "التقريب" (ص: ٦٩٦).

٦ - سعيد بن المسيب:

هو الإمام المشهور.

٧ - مروان بن الحكم:

ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي.

روى عن: زيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، وأبي هريرة، وغيرهم.

روى عنه: سعيد بن المسيب، وسهل بن سعد، ومجاهد بن جبر، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (٣٨٧/٢٧ - ٣٨٨).

اختلف في ولادته، والأكثر على أنه وُلد في السنة الثانية للهجرة، وكان له حين وفاة النبي ﷺ ثمان سنوات، وذكر في كتب الصحابة تنبيهاً على أنه ليس منهم، وذلك أنه كان مع أبيه في مكة، فلما نفى النبي ﷺ والده إلى الطائف أخذه معه. انظر: "الاستيعاب" (٣/٢٣٧٢)، "أسد الغابة" (٤/رقم: ٤٨٤١)، "التحريد" (٢/٦٩)، "الإصابة" (٣/٤٥٥ - ٤٥٦)، "تهذيب التهذيب" (٥/٤٠٥).

لم أقف على من وثقه، وإنما ذكره الذهبي في "الميزان" (٥/٢١٤)، وقال: « له أعمال موبقة، نسأل الله السلامة ».

ولم يُدافع عنه ابن حجر كعادته في "هدي الساري" (ص: ٤٦)، بل قال: « يُقال: له رؤية، فإن ثبت فلا يُعرج على من تكلم فيه، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يُتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه ».

قلت: أما الرؤية فلم تثبت له كما تقدّم، وأنكرها البخاري والترمذي وغيرهما، وأما التهمة في الحديث فلا شك أنه بريء منها، وإنما الشأن في الضبط، فلعل إخراج البخاري له إنما هو فيما شورك فيه، وكان مشتهراً والله أعلم.

قال ابن حجر: « لا تثبت له صحبة، من الثانية، قال عروة بن الزبير: مروان لا يُتهم في الحديث [خ ٤] ». "التقريب" (ص: ٩٣١).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤٧٠/٣) أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي ببغداد به عن مروان بن الحكم قال: دخلت مع معاوية على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنه فقالت: يا معاوية قتلت حجراً وأصحابه وفعلت الذي فعلت، وذكر الحكاية بطولها. اهـ.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩٠/١٩ رقم: ٧٢٣) حدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، ثنا عفان (ح) وحدثنا العباس بن الفضل الإسفاطي، ثنا سعيد بن سليمان النشيطي.

وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١٨٩/١) من طريق عمار بن هارون. وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٢/٨٦٣ رقم: ٨٦٣) من طريق سعيد بن سليمان النشيطي، ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به نحوه، وعند أبي نعيم والقضاعي بدون القصة.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٩٢/٤) حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة به نحوه، وليس في الإسناد مروان بن الحكم. قلت: فيه علي بن زيد ضعيف، إلا أن الحديث يرتقي إلى الحسن لغيره بما له من الشواهد.

شواهد:

هذا الحديث أخرجه الحاكم شاهداً لـ:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يفتك المؤمن الإيمان قيد الفتك ».

أخرجه أبو داود كتاب: الجهاد، باب: في العدو يؤتى على غرة (رقم: ٢٧٦٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤٠٣/١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٨٧/١٠)، والحاكم في "المستدرک" (٣٥٢/٤) من طرق عن أسباط بن نصر، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن أبيه، عن أبي هريرة به نحوه.

قلت: فيه عبد الرحمن بن أبي كريمة والد السدي، قال ابن حجر: «مجهول الحال». "التقريب" (ص: ٥٩٦).

٢ - حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْإِيمَانَ قَيْدُ الْفِتَنِ لَا يَفْتِكُ الْمُؤْمِنَ».

أخرجه أحمد في "المسند" (١٦٦/١ - ١٦٧)، وعبد الرزاق في "المصنف" (رقم: ٩٦٧٦، ٩٦٧٧) من طرق عن الحسن عن الزبير به. وهذا سند صحيح. ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه شاهداً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه.

١٢٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني أبو بكر بن إسحاق من أصل كتابه، أنبأ علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا المعافى بن سليمان الحراني، ثنا موسى بن أعين، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن سليمان بن يسار، عن عقيل مولى ابن عباس، عن أبي موسى قال: « كنت أنا وأبو الدرداء عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقول: من حفظ ما بين فقميه ورجليه دخل الجنة ». [٣٥٨/٤]، ق: (١٧٢/٤ ب)، م: (٤٥٥/أ)، ع: (٣٤٧/٢ أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - علي بن الحسين:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٤).

٣ - المعافى بن سليمان الحراني:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٤)، وهو صدوق.

٤ - موسى بن أعين:

الجزري مولى قريش أبو سعيد، ثقة عابد من الثامنة، مات سنة خمس أو سبع وسبعين [خ م د س ق]. "التقريب" (ص: ٩٧٨).

وشذ ابن حزم فقال: « ضعيف ». انظر: "الحلى" (٥٨/٩)، ولم يُتابع على ذلك.

٥ - عبد الله بن محمد بن عقيل:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠٧)، وهو ضعيف.

٦ - سليمان بن يسار:

تقدم في الحديث (رقم: ٦٠).

٧ - عقيل مولى ابن عباس:

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢١٨/٦)، وقال عن أبيه: « روى

عن أبي موسى الأشعري، روى عنه سليمان بن يسار»، وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٤/٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٧٢/٥).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٩٨/٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥٤/٧)، وأبو بكر بن أبي شيبة في "مسنده" (٣/رقم: ٢٦٣٠ - المطالب)، وتمام في "فوائده" (٣/رقم: ١١١٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١/رقم: ٤٥٦) ومن طريقه القضاعي في "مسند الشهاب" (١/رقم: ٤٥٤) من طرق عن موسى بن أعين به نحوه.

وعند أحمد بإبهاًم عقيل مولى ابن عباس فجاء مكانه (رجل).

وأشار البخاري في "تاريخه" إلى الاختلاف فيه على موسى، فقال: ولم يذكر عبد الغفار عن موسى عقيل.

والمعنى أن عبد الغفار رواه عن موسى بن أعين فجعله عن سليمان عن أبي موسى، ولم أقف في شيء من الروايات على هذا الوجه.

قال ابن حجر بعد ذكر قول البخاري: «يريد أنه جعله عن سليمان بن يسار عن أبي موسى رضي الله عنه وأسقط عقيلاً، لكن قد روينا في فوائد تمام من طريق أبي صالح الحراني وهو عبد الغفار هذا بإثبات عقيل، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق معافى بن سليمان عن موسى بن أعين». "المطالب العالية" (٣/١٤٦ - ١٤٧ - المسند).

قلت: وأخرجه الحاكم بعد حديث الباب مباشرة فقال: حدثني أبو بكر، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا معلى بن منصور، ثنا موسى بن أعين بهذا الإسناد مثله، غير أن قال: عن عقيل. أي: مرسلًا.

فمعلى بن منصور وعبد الغفار خالفًا الجماعة، والقول قول الجماعة، والله أعلم.

قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بنحوه ورجال الطبراني وأبي يعلى ثقات وفي رجال أحمد راو لم يُسمَّ». "المجمع" (١٠/٣١٠).

وحسن إسناده ابن حجر في "الفتح" (١٣/٣١٦).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في باب الشواهد، فقد أورد الحاكم عدة أحاديث منها حديث أبي هريرة وصححه، وبعده حديث سهل الآتي، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»!

شواهد:

١ - حديث سهل بن سعد رضي الله عنه:

عن رسول الله ﷺ قال: «من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة».

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الرقاق، باب: حفظ اللسان (رقم: ٦٤٧٤).

وفي الباب:

١ - من حديث أبي هريرة، ٣ - من حديث أبي رافع، ٤ - من حديث رجل من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

انظر: "المجمع" (٣٠١/١٠ - ٣٠٢)، "الفتح" (٣١٦/١٣)، "الصحيحة" (٢/رقم: ٥١٠).

١٢٤ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث سعد بن سنان، عن أنس الذي:

حدّثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا شعيب بن الليث بن سعد، ثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «تقبّلوا لي بستان أتقبّل لكم الجنة، قالوا: وما هي؟ قال: إذا حدّث أحدكم فلا يكذب، وإذا وعد فلا يخلف، وإذا أوّمن فلا يخن، وغضّوا أبصاركم، وكفّوا أيديكم، واحفظوا فروجكم». [٣٥٩/٤]، ق: (٤/١٧٣/أ)، م: (٤٥٥/ب)، ع: (٢/٣٤٧/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الربيع بن سليمان:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٣ - شعيب بن الليث:

ابن سعد الفهمي مولاهم، أبو عبد الملك المصري، ثقة نبيل فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة تسع وتسعين ومائة (م د س). "التقريب" (ص: ٤٣٨).

٤ - الليث:

هو ابن سعد، تقدّم في الحديث (رقم: ٦١).

٥ - يزيد بن أبي حبيب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩٧).

٦ - سعد بن سنان:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩٧).

(١) أي: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وسيأتي في الشواهد.

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" كما في "المطالب المسندة" (٣/رقم: ٢٦٥٢)، وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٤/رقم: ٤٢٤١)، وأخرجه ابن منيع في "مسنده" كما في "المطالب المسندة" (٣/رقم: ٢٦٥٢)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١/رقم: ١٧٠، ٤٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/١١٩٢)، والبيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٤٣٥٥)، والخطيب في "الموضح" (٢/١٦٥) من طرق عن الليث به^(١).

قال المنذري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والحاكم، والبيهقي، ورواتهم ثقات إلا سعد بن سنان». «الترغيب والترهيب» (٣/٥٨٨)، وانظر: (٣/٤).

وقال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح إلا أن يزيد^(٢) بن سنان لم يسمع من أنس». «المجمع» (١٠/٣٠٤).

وقال البوصيري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وعنه أبو يعلى، وعنه ابن حبان في صحيحه^(٣)».

قلت: أما سماعه من أنس فمحتمل جداً، ولم أقف على من نفاه، فلعل الهيثمي فهم من سؤال أبي داود لأحمد بن صالح المصري: سنان بن سعد سمع أنساً؟ فغضب من إجلاله له». انظر: "تهذيب الكمال" (١٠/٢٦٧).

وعلى كل فهذا الإسناد ضعيف لضعف سعد بن سنان، أما الألباني فبعد أن عزاه للخرائطي والحاكم قال: «وسنده حسن عندي، رجاله كلهم ثقات غير سعد بن سنان وهو صدوق له أفراد». «الصحيحة» (٣/٤٥٥)، فاختر قول ابن حجر في سنان كما تقدّم في الحديث (رقم: ٩٧).

والحاكم إنما سكت عليه لكونه شاهداً لحديث عبادة رضي الله عنه.

(١) عند ابن أبي شيبة وابن منيع وأبي يعلى: «سعيد بن سنان».

(٢) كذا في "المجمع" وهو خطأ، والصواب: «سعد».

(٣) لم أقف عليه في ابن حبان إلا من حديث عبادة [١٠/٤١٤ رقم: ٨٢٠٨] وقد رواه فيه عن أبي يعلى، فلعل هذا وهم من البوصيري.

شواهد:

هذا الحديث مع ضعفه إلا أن له شواهد تقويه، وقد أورد الحاكم قبله حديث:

١ - عبادة بن الصامت رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: « اضمنوا لي ستاً أضمن لكم الجنة، اصدقوا إذا حدثتم، وأوفوا إذا وعدتم، وأدوا إذا أؤتمتم، واحفظوا فروجكم، وغضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم ».

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٢٣/٥)، وعلي بن حجر السعدي في "حديثه عن إسماعيل بن جعفر" (رقم: ٣٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١/رقم: ٢٧١)، والخرائطي في "المكارم" (١/رقم: ١٧٥)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (رقم: ٤٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٨/٦)، وفي "الشعب" (٤/رقم: ٤٨٠٢) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عمر بن أبي عمرو، عن المطلب ابن حنطب، عن عبادة به.

وتابع إسماعيل كلاً من:

١ - سليمان بن بلال عند ابن أبي الدنيا في "المكارم" (رقم: ١١٦).

٢ - يعقوب بن عبد الرحمن عند البيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٥٢٥٦).

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

فتعقبه الذهبي بقوله: « فيه إرسال ».

أي أن المطلب لم يدرك عبادة كما نصَّ على ذلك أبو حاتم في "مراسيله" (ص: ٢٠٩).

قال المنذري: « المطلب لم يسمع من عبادة ». "الترغيب" (٥٨٨/٣).

وقال الهيثمي: « رواه أحمد والطبراني في الأوسط إلا أن المطلب لم يسمع من عبادة ». "المجمع" (١٨٤/٤).

وانظر: (٢٢١/٤) نحوه^(١).

(١) وفيه عزاه إلى أحمد والطبراني، ولم يعزه إلى الأوسط، فيفهم من صنيعة أنه في الكبير ولم أقف عليه فيهما، وقد عزاه له الألباني (١/٤٩) المنتقى منه. انظر: "الصحيحة" (٤٥٤/٣).

ووافقهم على ذلك الألباني في "الصحيحة" (٤٥٤/٣).

وهو كما قالوا.

إلا أنَّ الذهبي قال في "مختصر السنن الكبرى للبيهقي" (٢٤٥١/٥): «إسناده صالح».

فلعله حال اختصاره ذهل عن هذه العلة، وقال العلائي في "أمالیه": «سنده جيد، وله طرق هذه أمثلها». "فيض القدير" [٥٣٥/١].

٢ - حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اكفلوا لي بست اكفل لكم بالجنة، إذا حدّث أحدكم فلا يكذب، وإذا وعد فلا يخلف، وإذا أوّمن فلا يخن، وغضوا أبصاركم، واحفظوا فروجكم، وصلوا أرحامكم»^(١).

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٨/رقم: ٨٠١٨)، وفي "الأوسط" (٣/رقم: ٢٥٣٩) وفي "أحاديث متقاة" [ل: ١٢/ب]^(٢)، وابن شاهين في "حديثه" (رقم: ١) - ومن طريقه ابن الجوزي في "البر والصلة" (رقم: ٢٤٩)، وفي "ذم الهوى" [ص: ٨٣]، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/٢٠٤٧)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٠٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٣٩٢)، وابن المقرّب في "الأربعين" (رقم: ٢١)، وابن القيسراني في "مسألة العلو والنزول" (رقم: ٢٧)، وابن الجوزي في "ذم الهوى" [ص: ٨٣، ١٣٨]، وفي "مشيخته" (ص: ١٢٠)، والبعوي كما في "الكنز" (١٥/رقم:)، وعنه أبو طاهر المخلص في "سبعة مجالس من أماليه" (رقم: ٣).

وأخرجه السلفي في "معجم السفر" (رقم: ٩٠٦)، وابن المستوفي في "تاريخ إربل" (ص: ٢٦٩)، والذهبي في "التذكرة" (٤/١٤٤٨)، والسيوطي في "بغية الوعاة" (٢/٣٩٩) من طرق عن نضال بن جبیر، عن أبي أمامة به.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه نضال بن الزبير»^(٣).

(١) بدل: «كفوا أيديكم».

(٢) كما في مختصر استدراك الذهبي (٧/٣١٣٧).

(٣) قال ذلك محمد بن عرعة عنه، فقد كان يسميه بذلك.

ويقال: ابن جبير، وهو ضعيف». "المجمع" (٣٠٤/١٠).

قال ابن حبان: «شيخ... كان يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال».

وقال ابن عدي: «[له] قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة».

وأورده ابن القيسراني في "موضوعاته" (ص: ١٠٤) فما أصاب، والحديث ضعيف فحسب، وقد ضعفه الألباني في "ضعيف الجامع" [رقم: ٨٩٦]، وأورده في "الصحيحة" (٤/رقم: ١٥٢٥) باعتبار ما له من الشواهد.

٣ - حديث الزبير رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال: «من ضمن لي ستاً ضمنت له الجنة، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: من إذا حدث صدق، وإذا وعد أنجز، وإذا ائتمن أدى، ومن غض بصره، وحفظ فرجه، وكف يده أو قال: نفسه».

أخرجه معمر في "جامعه" (١٦٠/١١) (رقم: ٢٠٢٠٠) عن أبي إسحاق، عن الزبير به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٣/رقم: ٢٩٠٢) كما في "المطالب المسندة" أخبرنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن أبي إسحاق، عن الزبير بن العوام به.

قال ابن حجر: «هكذا أخرجه إسحاق في مسند الزبير بن العوام رضي الله عنه، وهكذا رواه أحمد بن منصور الرمادي عن عبد الرزاق، ورواه زهير بن معاوية وغير واحد عن أبي إسحاق، عن الزبير بن عدي، ورواه غيرهم عن أبي إسحاق، عن الزبير غير منسوب، فإن كان معمر حفظه فهو صحيح الإسناد، ولكنه منقطع، وإن كان زهير حفظه فهو معضل».

قلت: وطريق الرمادي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٥٤٢٤) ولم ينسبه كرواية الدبري المتقدمة.

فالحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

١٢٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو النضر الفقيه، ثنا معاذ بن نجدة القرشي، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا بشير بن مهاجر، حدَّثني عبد الله بن بُريدة، عن أبيه قال: «أتت امرأة من غامد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: قد فجرت، فقال: اذهبي، ثم رجعت فقالت: لعلك تريد أن تصنع بي كما صنعت بما عَز ابن مالك، والله إنِّي لحُبلى، فقال: اذهبي حتى تلدين، ثم جاءت به في خرقة فقالت: قد ولدتُ فطهرني، قال: اذهبي حتى تفضميه، فذهبت ثم جاءت به في يده كسرة خبز، فقالت: قد فطمته، فأمر برجمها». [٣٦٣/٤]، ق: (١٧٥/٤)، م: (٤٥٦/أ - ب)، ع: (٣٤٨/٢ - ٣٤٩/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو النضر الفقيه:

هو محمد بن محمد الطوسي، تقدَّم في الحديث (رقم: ٦٥).

٢ - معاذ بن نجدة القرشي:

لم أقف على رجل بهذه النسبة، والذي وقفتُ عليه هو معاذ بن نجدة الهروي، قال الذهبي: «صالح الحال، قد تكلَّم فيه، روى عن قبيصة وخلاد بن يحيى». "الميزان" (٢٥٨/٥).

وقال ابن حجر: «روى عنه الحافظ أبو إسحاق الفزاري وجماعة من أهل هراة، وكنيته أبو مسلم وجده القرمان». "اللسان" (٥٦/٦). ولعله هو فنسبه الحاكم قرشيًّا^(١)، والله أعلم.

٣ - خلاد بن يحيى:

ابن صفوان السلمي الكوفي سكن مكة.

روى عن: بشير بن المهاجر، وحماد بن شعيب الحماني، ومالك بن مغول، وغيرهم. روى عنه: البخاري، وأبو زرعة، ومعاذ بن العريان الهروي، وغيرهم. انظر:

(١) ثم ظهر لي صحة احتمالي هذا، انظر ما يأتي (ص: ٢٥٧).

"تهذيب الكمال" (٣٥٩/٨ - ٣٦١).

قال أحمد: «ثقة أو صدوق».

وقال أبو داود: «ليس به بأس». المصدر السابق (٣٦١/٨).

وقال أبو حاتم: «محل الصدق، فقال له ابنه: خلاد بن يحيى أحب إليك أم القاسم بن الحكم العُرني؟ قال: جميعاً ليس بذاك المعروفين». "الجرح والتعديل" (٣٦٨/٣)، وقال العجلي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٢٩/٨).

وقال الدارقطني: «ثقة ربما أخطأ في حديث واحد». "سؤالات الحاكم" (ص: ٢٠٢).

وقال الخليلي: «ثقة إمام». "الإرشاد" (٣٥٦/١).

وقال ابن نمير: «صدوق إلا أنَّ في حديثه غلطاً». "الجرح والتعديل" (٣٦٨/٣).

وقال الذهبي: «ثقة». "المغني" (٢١١/١)، وفي "السير" (١٦٤/١٠): «المحدث الصدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق رُمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري، مات سنة ثلاث عشرة، وقيل: سبع عشرة [خ د ت]». "التقريب" (ص: ٣٠٣).

٤ - بشير بن المهاجر:

الغنوي الكوفي.

روى عن: الحسن البصري، وعبد الله بن بريدة، وعكرمة، وغيرهم.

روى عنه: جعفر بن عون، وخلاد بن يحيى، والثوري، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (١٧٦/٤ - ١٧٧).

مختلف فيه:

فقال أحمد: «منكر الحديث، اعتبرت أحاديثه فإذا هو يحيى بالعجب».

"الجرح والتعديل" (٣٧٩/٢)، و"ضعفاء العقيلي" (١٤٤/١)، وقال مرة: «كوفي

مرجى متهم يتكلم». المصدر السابق.

وقال أبو حاتم: « يكتب حديثه ولا يحتج به ». "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٢).
 وقال النسائي: « ليس بالقوي ». "الضعفاء" (ص: ١٥٩).
 وقال مرة: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (١٧٧/٤).
 وقال الساجي: « منكر الحديث ». "تهذيب التهذيب" (٢٩/١).
 وقال ابن عدي: « قد روى ما لا يُتابع وهو ممن يكتب حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف ». "الكامل" (٤٥٤/٢).
 وقال ابن معين: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (٣٧٩/٢).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩٨/٦)، وقال: « يخطئ كثيراً ».
 وقال ابن حجر: « صدوق، لين الحديث، رمي بالإرجاء، من الخامسة [م ٤] ». "التقريب" (ص: ١٧٣).

٥ - عبد الله بن بريدة:

ابن الحبيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضي مرو.
 روى عن: أنس بن مالك، وأبيه بريدة بن الحبيب، وسمرة بن جندب، وغيرهم.
 روى عنه: الأجلح بن عبد الله الكندي، وبشر بن المهاجر، وحسين المعلم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٨/١٤ - ٣٣٠).
 جمهور العلماء على ثقته.

قال ابن معين وأبو حاتم: « ثقة ». "الجرح والتعديل" (١٣/٥).
 وقال عبد الله: سألتُ أبي أوثق سليمان بن بريدة أو عبد الله؟ قال: سليمان أوثق وأفضل ». "العلل" (١/رقم: ٨٢٩ - ط التركية).
 وقال العجلي: « تابعي ثقة ». "الثقات" (٢٢/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦/٥).

وقال الساجي: « صدوق ». "تهذيب التهذيب" (١٠٦/٣).
 وقد أنكر أحمد عليه أحاديث، فقد سئل عن ابني بريدة، فقال: « أما سليمان

فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله، ثم سكت ...».

وقال: «عبد الله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها - يعني الأحاديث التي رواها حسين عنه». "الجرح والتعديل" (١٣/٥)، وانظر: "الضعفاء" للعقيلي (٢٣٨/٢).

وسئل أحمد عن سماعه من أبيه فقال: «ما أدري! عامة ما يروي عن أبيه وضعف حديثه، وقال الحربي: لم يسمعا من أبيهما (أي عبد الله وسليمان)، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكورة». انظر: "تهذيب التهذيب" (١٠٦/٣).

وقال الذهبي: «من ثقات التابعين». "الميزان" (١١٠/٣).

وقال ابن حجر: «ثقة من الثالثة، مات سنة خمس ومائة، وقيل: بل خمس عشرة، وله مائة سنة [ع]». "التقريب" (ص: ٤٩٣).

إسناد المصنف: حسن إن شاء الله.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أورد فيه الحاكم قصة الغامدية فقط، وقد أورد قبله أحاديث قصة ماعز بالإسناد نفسه ففرقه، وبعد تخريج الحديث تبين أنهما حديث واحد وهو تام عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢١/٨)^(١) من طريق معاذ بن نجدة به.

وقد حكم عليه الحاكم في قصة ماعز فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، فقد احتج بشير بن المهاجر».

وهذا الحديث قد أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا (٣/رقم: ١٦٩٥) من طريق بشير بن المهاجر به نحوه تاما بقصة ماعز والغامدية.

وأخرجه قبله من طريق سليمان بن بريدة عن أبيه به نحوه، وفيه: أنه رجمها بعد وضعها الصبي، وأن رجلاً من الأنصار قال: «إلى رضاعة».

قال الزيلعي بعد ذكر كلام العلماء في بشير بن المهاجر: «ولا عيب على

(١) انظر: "نصب الراية" (٣٢١/٣).

مسلم في إخراج هذا الحديث، فإنه أتى به في الطبقة الثانية، ليبيّن اطلاعه على طرق الحديث». "نصب الراية" (٣/٣٢١).

وإنما سكتنا عليه لتقدم تصحيح الحاكم له، ولأنّه أورده في الشواهد، فقد ذكر عدة أحاديث في الباب، والله أعلم.

١٢٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبيد بن شريك، حدثنا أبو الجماهر محمد بن عثمان، ثنا سعيد بن بشير، ثنا عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا يُقَاد ولد من والده ولا تُقَاد ولا تُقام الحدود في المساجد ». [٣٦٩/٤]، ق: (٤/١٧٧/أ - ب)، م: (٤٥٧/ب)، ع: (٣٥٠/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - عبيد بن شريك، وأبو الجماهر، وسعيد بن بشير:

تقدموا في الحديث (رقم: ٣٦).

٣ - عمرو بن دينار:

المكي أبو محمد الأثرم الجُمحي مولا هم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين [ع]. "التقريب" (ص: ٧٣٤).

٤ - طاوس:

ابن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم، الفارسي، يُقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة، وقيل: بعد ذلك [ع]. "التقريب" (ص: ٤٦٢).

إسناد المصنف: ضعيف؛ فيه سعيد بن بشير.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو الحسين بن القصار في "جزء من حديثه" كما في "الإرواء" (٢٧١/٧) من طريق سعيد بن بشير، ثنا عمرو بن دينار.

ورواه سعيد عن عمرو بواسطة، فقد أخرج البزار في "مسنده" كما في "نصب الراية" (٣٤٠/٤)، والدارقطني في "السنن" (١٤٢/٣).

قال الدارقطني: نا الحسين بن إسماعيل، وابن مخلد قالا: نا محمد بن هارون، نا أبو المغيرة، نا سعيد بن بشير عن قتادة عن عمرو به.

وأشار البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٩/٨) إلى طريق سعيد بن بشير، عن قتادة عن عمرو.

وقد توبع سعيد بن بشير فيه بدون الواسطة:

فقد أخرج الترمذي كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟ (رقم: ١٤٠١)، وابن ماجه كتاب: الديات، باب: لا يُقتل الوالد بولده (رقم: ٢٦٦١)، والدارمي في "مسنده" (١٩٠/٢)، والدارقطني في "السنن" (١٤١/٣) - (١٤٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٧/٤ - ١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٩/٨)، والطبراني في "الكبير" (٥/١١) (رقم: ١٠٨٤٦) من طرق عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو به نحوه.

قال الترمذي: « هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ».

وقال أبو نعيم: « حديث غريب من حديث طاوس، تفرد به إسماعيل عن عمرو ».

وقال البيهقي: « إسماعيل بن مسلم المكي هذا فيه ضعف ».

قلت: وقد جاء من طريق ثالثة عن عمرو ابن دينار:

فقد أخرج الدارقطني في "السنن" (١٤٢/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٩/٨) من طريق الحسين بن علي، نا شبيب المعمرى، نا عتبة بن مكرم العمي، نا أبو حفص الثمار عمرو بن عامر السعدي، عن عبيد الله بن الحسن العنبري، عن عمرو بن دينار به.

وأبو حفص الثمار أورده الذهبي في "الميزان" (١٢٩/٤) وأورد له حديثاً باطلاً ثم قال: « العجب من الخطيب كيف روى هذا، وعنده عدة أحاديث من نمطه لا يبين سقوطها في تصانيفه »، فهذه متابعة لا تصح، ولعل القول ما قال الترمذي رحمه الله،

وأنَّ الحديث حديث إسماعيل بن مسلم، فقد جاء من طرق صحاح عنه، والله أعلم.
ويبقى هذا الحديث ضعيف إلا أنَّ له عدة شواهد ترفعه لدرجة الحسن لغيره.

شواهد:

١ - حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه:

أنَّ رسول الله ﷺ قال: « لا تناشدوا الأشعار في المساجد، ولا تقام الحدود فيها »، وسأني برقم: (١٣٠).

٢ - حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه:

عن رسول الله ﷺ: « أنه نهى أن تقام الحدود في المساجد ويُنشد فيها الأشعار، أو يُسل فيها السلاح ».

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/رقم: ٣٧١ - المطالب) أخبرنا يحيى ابن آدم، أنا ابن المبارك، عن محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن جبير بن مطعم به.
قال ابن حجر: « هذا إسناد حسن إن كان إسحاق بن يسار سمعه من جبير رضي الله عنه ».

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١/رقم: ١٧٠٩) أخبرني من سمع عمرو بن دينار يحدث عن نافع بن جبير بن مطعم قال، فذكره نحوه.
وفيه رجل مبهم، وأيضاً من حديث ابن جبير.

وأخرجه الحارث بن أسامة في "مسنده" (١/١٣٤ - البغية)، والبخاري في "مسنده" (٢/٢٢٢ - الكشف) عن محمد بن عمر، عن إسحاق بن حازم، عن أبي الأسود، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه به نحوه، وفيه الواقدي متروك.

وفي الباب:

عن معاذ عند إسحاق بن راهويه بسند منقطع. انظر: "المطالب" (١/١٧٥).

وأما شطره الأول: « لا يُقَاد ولد من والده »، فتشهد له عدة أحاديث منها:

١ - حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: « لا يُقَاد

الوالد بالولد ».

أخرجه الترمذي باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه (رقم: ١٤٠٠)، وابن ماجه باب: لا يقتل الوالد بولده (رقم: ٢٦٦٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ٤١)، والدارقطني في "السنن" (١٤٠/٣)، ابن أبي عاصم في "الديات" (ص: ٦٥) من طريق حجاج بن أرطاة.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٢٢/١) من طريق ابن لهيعة.

وأخرجه ابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٧٨٨)، والدارقطني في "السنن" (١٤٠/٣ - ١٤١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٨/٨) من طريق محمد بن عجلان، وفيه عند البيهقي قصة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في "الديات" (ص: ٦٥ - ٦٦) من طريق المثني بن الصباح وأبي خالد الأحمر، كلهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر ابن الخطاب به نحوه.

قال البيهقي: « وهذا إسناد صحيح ». "نصب الراية" (٣٣٩/٤).

قلت: فهذا الحديث إسناده حسن.

٢ - حديث سراقه بن مالك رضي الله عنه، عند الترمذي (برقم: ١٣٩٩)، والدارقطني في "السنن" (١٤٢/٣).

٣ - حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عند الدارقطني في "السنن" (١٤١/٣).

قال الألباني في "الإرواء" (٢٧٢/٧): ((وقدروي الحديث عن سراقه بن مالك وعبد الله بن عمرو بأسانيد واهية ...)).

انظر: "نصب الراية" (٣٤٠/٤ - ٣٤١)، و"التلخيص الحبير" (١٦/٤ - ١٧).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه مع ما في إسناده من الضعف لشهرته، والله أعلم.

١٢٧ - قال الحاكم رحمه الله:

وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي وعبد الله بن عمر وشرحبيل بن أوس، وهؤلاء الصحابة، أمّا حديث جرير بن عبد الله:

فأخبرناه بكر بن محمد الصيرفي بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا مكّي بن إبراهيم، ثنا داود بن يزيد، عن سماك بن حرب، عن خالد بن (حزم)^(١)، عن جرير رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: «إن شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه». [٣٧١/٤]، ق: (١٨٧/٤)، م: (٤٥٧/ب)، ع: (٣٥١/٢).

رجال الإسناد:

١ - بكر بن محمد:

ابن حمدان المروزي الصيرفي أبو أحمد.

روى عن: أبي قلابة الرقاشي، وأحمد بن عبيد الله النرسي، وعبد الصمد بن الفضل، وغيرهم.

روى عنه: ابن عدي، والحاكم، وابن منده، وغيرهم.

قال الذهبي: «المحدث الرحال الإمام».

وقال: «ما علمتُ أنا به بأساً». توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة.

انظر: "السير" (١٥/٥٥٤ - ٥٥٥).

٢ - عبد الصمد بن الفضل:

ابن موسى بن هانئ بن مسمار أبو يحيى البلخي.

يروى عن عبد الله بن موسى.

روى عنه: أهل بلده، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائتين.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/١١٦).

(١) كذا في المطبوع والنسخ الثلاث.

٣ - مكّي بن إبراهيم:

ابن بشير التميمي البلخي أبو السكن، ثقة ثبت، من التاسعة مات سنة خمس عشرة ومائتين، وله تسعون سنة [ع]. "التقريب" (ص: ٩٦٩).

٤ - داود بن يزيد:

ابن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري - بزاء مفتوحة ومهملة وكسر الفاء - أبو يزيد الكوفي الأعرج، عم عبد الله بن إدريس، ضعيف من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين [بخ ت ق]. "التقريب" (ص: ٣٠٩).

٥ - سماك بن حرب:

ابن أوس بن خالد الذهلي، أبو المغيرة الكوفي. روى عن: أخيه إبراهيم بن حرب، وأخيه محمد بن حرب، والنعمان بن بشير، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن طهمان، وشعبة، وسفيان الثوري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١١٥/١٢ - ١١٨).

يختلف فيه، والكلام فيه كثير ومشهور:

ضعفه الثوري، وكذلك شعبة كما رواه عنه ابن معين، وذكر أنه كان يلحقن فيتلحقن، وكان شعبة لا يلقنه. انظر: "الكامل" (١٢٩٩/٣)، و"الضعفاء" للعقيلي (١٧٨/٢ - ١٧٩).

وضعفه كذلك ابن المبارك. انظر: "تهذيب الكمال" (١٢٠/١٢).

وقال النسائي: «إذا انفرد سماك بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلحقن فيتلحقن». "السير" (٢٤٨/٥).

قال ابن عمار: «يقولون: إنه كان يغلط ويختلفون في حديثه».

وقال صالح جزرة: «يضعف»، وقال ابن خراش: «في حديثه لين». "تاريخ بغداد" (٢١٦/٩).

وقال أحمد: «سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الله بن عمر، وقال أيضاً

لما سأله أبو طالب: سماك بن حرب مضطرب الحديث؟ قال: نعم».

وقال ابن معين: «ثقة، قليل: ما الذي عيب عليه؟ قال: أسند أحاديث لم يسندها غيره، وقال: سماك بن حرب أحب إلي من إبراهيم بن المهاجر».

وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة»، وذكر له قول أحمد وأنه أصلح من عبد الملك ابن عمير فقال: «هو كما قال». "الجرح والتعديل" (٢٧٩/٤ - ٢٨٠).

وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء». "تهذيب الكمال" (١٢٠/١٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٣٩/٤)، وقال: «يخطئ كثيراً».

وقال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كلها... وأحاديثه حسان عن من روى عنه وهو صدوق لا بأس به». "الكامل" (١٣٠٠/٣).

وروايته عن عكرمة مضطربة كما نصَّ على ذلك عدد من العلماء. انظر: "السير" (٢٤٨/٥).

وقال الذهبي: «ثقة ساء حفظه». "الكاشف" (٣٢٢/١)، وقال: «صالح الحديث». "الديوان" (ص: ١٧٧).

وقال: «صدوق جليل». "المغني" (٢٨٥/١)، «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ٩٥).

وقال: «صدوق صالح من أوعية العلم مشهور». "الميزان" (٤٢٢/٣).

ومع صدقه في نفسه فقد حصل له تغير قبل موته. انظر: "تهذيب التهذيب" (٤٣١/٢).

ولذا قال ابن حجر: «صدوق، ورأيت عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير باخرة فكان ربما يلحق، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين [خت م ٤]. "التقريب" (ص: ٤١٥).

٦ - خالد بن (حزم):

كذا عند الحاكم، وفي "تلخيص الذهبي"، وفي "نصب الراية" (٣٤٨/٤)، ولم

أقف عليه، والذي جاء في مصادر التخریج خالد بن جریر، فلعله تصحیف قديم في المستدرک.

وأما خالد بن جریر:

فذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١٤٢/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٢٣/٣)، وقال أبوه: «خالد بن جریر البجلي، روى عنه سماك بن حرب، ومنهم من يدخل بينه وبين سماك أخوه».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٩٩/٤)، وقال: «يروى عن جریر بن عبد الله، روى عنه سماك بن حرب».

إسناد المصنف: ضعيف.

تخریج الحديث:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٤٢/٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٥٩/٣)، والطبراني في "الكبير" (٢/رقم: ٢٣٩٨) عن مكّي بن إبراهيم به، وعندهم: «خالد بن جریر» لا «خالد بن حزم».

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/رقم: ٢٣٩٧) من طريق الصباح بن محارب، ثنا داود الأودي به مثله.

وأخرجه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (رقم: ٥٤١) حدّثنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، نا أحمد بن حفص بن عبد الله، نا أبي، نا إبراهيم بن طهمان، عن سماك بن حرب، عن أخيه محمد بن حرب، عن ابن جریر، عن أبيه به مثله، فزاد في إسناده: «محمد بن حرب».

قال ابن شاهين: «هذا حديث غريب لا أعلم سماكاً حدّث عن أخيه إلا هذا، وابن جریر هذا اسمه خالد بن جریر».

وابن طهمان ثقة، فالقول قوله بإثبات الواسطة، هو ثقة، وعليه فالحديث لا بأس به.

وهذا الحديث له شواهد كثيرة تقويه فیرتقي بها إلى الصحة.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه من ضمن ما ورد في الباب، وقد

أورد الحاكم قبله حديث أبي هريرة وصححه، وأورد بعده حديث أبي هريرة أيضاً من عدة طرق وصححه، وعدة أحاديث ستأتي الإشارة إليها.

شواهد:

١ - حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما:

أن النبي ﷺ قال في الخمر: « إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم عند الرابعة ».

وهو الحديث الآتي برقم: (١٢٨).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ قال في الخمر: « إذا شربها فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه ».

أخرجه أبو داود (رقم: ٤٤٨٤)، والنسائي في "سننه" كتاب: الأشربة، باب: (٣١٤/٨) (رقم:)، وابن ماجه كتاب: الحدود، باب: من شرب الخمر مراراً (رقم: ٢٥٧٢)، أحمد في "المسند" (٢/٢٩١، ٥٠٤، ٥١٩)، والطيالسي في "المسند" (رقم: ٢٣٣٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٨٣١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١٥٩)، ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٠/رقم: ٤٤٤٧)، والحاكم في "المستدرک" (٤/٣٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/٣١٣)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (رقم: ٥٣٩)، وابن حزم في "المحلى" (١١/٣٦٧) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٩/رقم: ١٧٠٨١)، وأحمد في "المسند" (٢/٢٨٠)، والحاكم في "المستدرک" (٤/٣٧١ - ٣٧٢) من طريق سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، كلاهما عن أبي هريرة به.

وهذا إسناد صحيح.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي، وعبد الله بن عمر، وشرحيل بن أوس، وهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم »، ثم ساق أحاديثهم، وزاد حديث معاوية وعمرو بن

الشريد، وعبد الله بن عمرو ورجل من أصحاب النبي ﷺ، فساق ثمانية أحاديث في الباب.

وقد ساقها أحمد شاكر في كتابه "كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر" وزاد عليه حديثين، فبلغت عنده عشرة أحاديث عدا المراسيل.

وقد أورد هذه العشرة بعده عبد السلام محمد علوش في كتابه: "إعلام أهل العصر بقتل مدمن الخمر"، فبلغها ستة عشر حديثاً عدا المراسيل، وللتوسع يُنظر هذان الكتابان.

١٢٨ / أ - قال الحاكم رحمه الله:

وأما حديث عبد الله بن عمرو:

فحدّثناه أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا محمد بن عبد السلام، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ معاذ بن هشام، حدّثني أبي، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الخمر: «إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاجلدوهم، ثم إذا شربوها فاقتلوه» عند الرابعة». [٣٧٢/٤]، ق: (٤/١٧٨ ب — ١٧٩ أ)، م: (٤٥٨ أ)، ع: (٣٥١/٢ ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧٣)، وهو ثقة.

٢ - محمد بن عبد السلام:

ابن بشار النيسابوري الوراق الزاهد.

سمع: يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، والتفسير من إسحاق ومن الحسين بن موسى وغيرهم.

روى عنه: مؤمل بن الحسن، وأبو حامد بن الشرقي.

ثم أورد له رواية من طريق الحاكم عن أبي زكريا العنبري عنه.

توفي سنة ست وثمانين ومائتين. انظر: "السير" (١٣/٥٦٠ - ٥٦١).

٣ - إسحاق بن إبراهيم:

هو الحنظلي ابن راهويه.

٤ - معاذ بن هشام وأبوه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٦٨).

٥ - قتادة:

هو ابن دعامة، تقدّم في الحديث (رقم: ٣٦).

٦ - شهر بن حوشب:

الأشعري أبو سعيد، مختلف فيه، والكلام فيه كثير ومشهور، وغالب العلماء على ضعفه، فقد ضعفه شعبة، وابن عون، وموسى بن هارون، وضعفه النسائي والجوزجاني، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، والساجي، وغيرهم، وكان يحیی لا يحدث عنه.

ورثه أحمد، ويحيى، والعجلي، وابن شيبة، والفسوي، وقال البخاري: « حسن الحديث »، وقال أبو زرعة: « لا بأس به ». انظر: "الطبقات" لابن سعد (٤٤٩/٧)، و"تاريخ الدوري" (٢٦٠/٢)، و"ابن طهمان" (ص: ٥٤)، و"أحوال الرجال" للجوزجاني (ص: ٩٦)، و"الثقات" للعجلي (٤٦١/١)، و"جامع الترمذي" (٥/رقم: ٢٦٩٧)، و"المعرفة والتاريخ" (٩٨/٢)، و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص: ١٩٤)، و"الضعفاء" للعقيلي (٥٧٠/٢ - ٥٧٢)، و"الجرح والتعديل" (٣٨٣/٤)، و"المجروحين" لابن حبان (٤٥٩/١)، و"الكامل" لابن عدي (١٣٥٤/٤ - ١٣٥٨)، و"تهذيب الكمال" (٥٨١/١٢ - ٥٨٦)، و"تهذيب التهذيب" (٥١٩/٢).

وأحسن أحواله ما قاله فيه ابن حجر: « صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة [بغ م ٤] ». "التقريب" (ص: ٤٤١).

قلت: وأعدل أحاديثه ما وراه عنه عبد الحميد بن بهرام كما يتضح من ترجمته.

إسناد المصنف: فيه عننة قتادة.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٦٦/٢)، وأبو يعلى في "المسند" (٥/رقم: ٥١٧٤ - إتحاف الخيرة) عن معاذ بن هشام به مثله، وسقط من الإتحاف ذكر أبي معاذ. وأخرجه أحمد في "المسند" (٦٦/٢، ٢١٤)، وأبو يعلى في "المسند" (٥/رقم: ٥١٧٦ - الإتحاف)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣١٥٩) من طريق همام^(١).

والحازمي في "الاعتبار" (ص: ٤٦٧) من طريق حماد، كلاهما عن قتادة به.

(١) وفي "إتحاف الخيرة" عند أبي يعلى جاء (أبو همام) و(أبو زائدة).

قال البوصيري: « هذا حديث رجاله ثقات ».

قلت: إلا أن فيه تدليس قتادة، ولم أجد له تصريحاً بالسماع.

وقد جاء الحديث من طريق أخرى:

أخرجه أحمد في "المسند" (١٩١/٢) من طريق أشعث وقره.

وابن أبي شيبة في "المسند" (٥/رقم: ٥١٧٣ - إتحاف الخيرة)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده"، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" كما في "نصب الراية" (٣٤٨/٣).

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٥٩/٣)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (رقم: ٥٤٠) من طريق قره بن خالد، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو.

والحسن لم يسمع من عبد الله هذا الحديث.

فقد أخرجه أحمد في "المسند" (٢١١/٢) وفيه قول الحسن: « والله لقد زعموا أن عبد الله بن عمر شهد بها على رسول الله ﷺ أنه قال (فذكره) ».

بل جاء مصرحاً بالواسطة فيما أخرجه أبو يعلى في "المسند" (٥/رقم: ٥١٧٥ - إتحاف الخيرة) عن الحسن عن بعض أصحابه عن عبد الله بن عمرو.

والحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المديني وغيره. انظر: "الفتح" (٨٢/١٢).

وعليه فالحديث ضعيف لانقطاعه، إلا أنه يرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

قال ابن حجر: « أخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال ». "الفتح" (٨١/١٢).

شواهد:

تقدمت في الحديث الذي قبله.

١٢٨ / ب - قال الحاكم رحمه الله:

(أخبرني) ^(١) الحسين بن علي التميمي، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا محمد بن موسى الحرشي، ثنا زياد بن عبد الله، ثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد الرابعة فاقتلوه.))

قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النعيان أربع مرات، [فرأى المسلمون أنَّ الحد قد، وأن القتل قد أخر بضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم النعيان أربع مرات ^(٢) ^(٣)]. « [٣٤٧٣/٤]، (ق: (٤/١٧٩/أ)، م: (٥٤٥٨/أ)، ع: (٣٥٢/أ)).

رجال الإسناد:

١ - الحسين بن علي التميمي:

ابن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري « حسينك ».

سمع: عمر بن أبي غيلان، وأبا القاسم البغوي، وابن خزيمة، وغيرهم.

روى عنه: الحاكم، والبرقاني، والنجروذي، وغيرهم.

قال البرقاني: « كان ثقة جليلاً حجة »، وقال: « كان من أثبت الناس وأنبأهم ». "تاريخ بغداد" (٧٤/٨).

وقال الحاكم: « الغالب على سماعاته الصدق، وهو شيخ العرب في بلدنا ».

وقال الذهبي: « الإمام الحافظ الأنبل القدوة ».

توفي سنة خمسين وسبعين وثلاثمائة. انظر: "السير" (٤٠٧/١٦ - ٤٠٨).

(١) في (ق) لم تظهر في التصوير لكونها بالحمرة، و(ع) حدثنا والمثبت من (م).

(٢) هذا الحديث ساقط من المستدرک المطبوع، وقد أثبت محققوه إسناده، وبعض متنه من "تلخيص الذهبي" والإسناد فيه يتدنى من زياد عبد الله، وهو ثابت في المخطوط.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في (ق) و(ع) وهو مثبت في هامش (م) لحقاً، و"تلخيص المستدرک" للذهبي.

٢ - محمد بن إسحاق:

هو ابن خزيمة الإمام العلم الشهير.

٤ - محمد بن موسى الحرشي:

تقدم في الحديث رقم: (٧٣) وهو صدوق.

٤ - زياد بن عبد الله:

ابن الطفيل البكائي العامري أبو محمد.

مختلف فيه بين الصدوق والضعف المقارب، والأئمة المعتدلون على صدقه.

وعلى ذلك أحمد بن حنبل. انظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبد الله

(٢٥٧/٢)، و"تاريخ بغداد" (٧٤٤/٨).

وأبو داود. انظر: "سؤالات الآجري" (١٨٠/١).

وأبو زرعة الرازي. انظر: "الجرح والتعديل" (٥٣٨/٣).

وابن عدي. انظر: "الكامل" (١٠٥٠/٣).

وأما المتشددون فقد اختلف قول ابن معين فيه، وعنده ضعيف الحديث إلا في

روايته للمغازي فلا بأس به. انظر: "تاريخ الدوري" (١٧٩/٢)، و"الدارمي"

(ص: ٣٤٨)، و"ابن الجنيدي" (رقم: ٥٥٧)، و"الجرح والتعديل" (٥٣٨/٣).

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتج به». "الجرح والتعديل" (٥٣٨/٣)

فعنده يُعتبر به.

وضَعفه النسائي. انظر: "الضعفاء والتركوكون" (رقم: ٢٢٦)، و"تهذيب الكمال"

(٤٨٨/٩).

وأشدُّ ما قيل فيه قول ابن حبان: «كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز

الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات من الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا

ضير». "المجروحين" (٣٠٧/١).

وقال ابن إدريس: «ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي؛ لأنه

أملئ عليه إملاء مرتين بالحيرة». "الجرح والتعديل" (٥٣٨/٣).

وقال صالح جزرة: « ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند البكائي، وزباد في نفسه ضعيف، ولكنه هو أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع دراه وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب ». "تاريخ بغداد" (٤٧٨/٨).
وقد رمز له الذهبي في "الميزان" (٢٨١/٢) بـ(صح) دلالة على أن العمل على قبول حديثه.

وقال في "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: ٨١): « صدوق مشهور، ثبت في ابن إسحاق ».

وقال ابن حجر: « صدوق، ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة [خ م ت ق] ». "التقريب" (ص: ٣٤٦).

٥ - محمد بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠٦)، وهو صدوق، مدلس.

٦ - محمد بن المختار:

تقدم في الحديث (رقم: ٧٦) وهو ثقة.

إسناد المصنف: ضعيف، فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

تفريغ الحديث:

أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣١٤/٨) حدثنا أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان، ثنا الإمام والدي، ثنا محمد بن إسحاق به.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" كتاب: الحد في الخمر، باب: نسخ القتل (٢٥٧/٣) (رقم: ٥٣٠٣)، ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (٣٦٨/١١)، والبخاري في "مسنده" (٢٢١/٢) (رقم: ١٥٦٢ - كشف الأستار) عن محمد بن موسى الحرشي به نحوه.

وأخرجه الترمذي كتاب الحدود، باب: ما جاء في شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (رقم: ١٤٤٤) معلقاً على ابن إسحاق به.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٢٥٧/٣) (رقم: ٥٣٠٢)، ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (٣٦٨/١١) من طريق يعقوب بن سعد.

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٦١/٣) من طريق حاتم بن إسماعيل، كلاهما عن شريك، عن ابن إسحاق به نحوه.

قال البزار: « لا نعلم أحداً حدث به إلا ابن إسحاق ».

وقال ابن حزم: « وأما حديث جابر بن عبد الله في نسخ الثابت من الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة فإنه لا يصح؛ لأنه لم يروه عن ابن المنكر أحد متصلاً بشريك القاضي، وزيايد البكائي إلا محمد بن إسحاق عن ابن المنكر، وهما ضعيفان ». "المحلى" (٣٦٩/١١).

قلت: وما ذكره من إعلال الحديث فليس بجيد، فزياد البكائي صدوق وهو ثبت في ابن إسحاق - كما تقدّم - وقد تابعه شريك.

وجاء الحديث من غير طريقهما فيما أخرجه الخطيب في "المبهمات" (ص: ٣٠٧) أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ، أخبرنا أحمد بن محمد بن السري التميمي بالكوفة، حدثنا المنذر بن محمد، حدثنا أبي، حدثنا الحسن بن صالح، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن محمد بن المنكر به نحوه.

لكنه لا يُفرح به لإسناده تالف، ابن السري هو ابن أبي دارم رافضي كذاب كما في "الميزان" (١٣٩/١) يروي عن المنذر بن محمد اللّخمي، وهو ضعيف. انظر: "لسان الميزان" (٩٠/٦)، و"رجال الحاكم" (٣٣٥/٠٢).

على أن علة الحديث التي يُعلّ بها هي: عننة ابن إسحاق، وهو مدلس، ولم يُصرّح بالسماع، وأيضاً مخالفته لمن هو أوثق منه.

فقد أخرج عبد الرزاق في "المصنف" (٢٤٥/٩ - ٢٤٦) عن معمر، عن ابن المنكر قال: « قد ترك القتل، قد أتني النبي ﷺ بآبِن النعيّمان فجلده، ثم أتني به فجلده، ثم أتني به فجلده، ثم أتني به الرابعة فجلده، أو أكثر ».

وتابعه عمرو بن الحارث عند الطحاوي في "شرح المعاني" (١٦١/٣) بنحو حديث الباب.

وهما أوثق من محمد بن إسحاق بكثير، فثبت بذلك أنَّ الحديث مرسل.
ولعل الحاكم إنما سكت عليه لكونه أورده وبعده عدة أحاديث في عدم قتل
شارب الخمر، وأنه لا حدَّ فيه، وأورد بعده بحديث، حديث عقبة بن الحارث قال:
« جيء بالنعيمان أو ابن النعيمان شارباً، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من كان في البيت أن يضربه، قال: وكنت أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد ».
قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

قلت: بل أخرجه البخاري كتاب: الحدود، باب: من أمر بضرب الحد في
البيت (رقم: ٦٧٧٤)، وباب: الضرب بالجريد والنعال (رقم: ٦٧٧٥).

شواهد:

١ - حديث قبيصة بن ذؤيب:

أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: « من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد في
الثالثة أو الرابعة فاقتلوه، فأني برجل شرب فجلده، ثم أتني به فجلده، أتني به فجلده،
ورفع القتل وكانت رخصة ».

أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب: الحدود، باب: إذا تتابع في شرب الخمر
(رقم: ٤٤٨٧)، والشافعي في "سننه" (٨٩/٢) (رقم: ٢٩١ - ترتيب السندي)، ومن
طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣١٤/٨)، والحازمي في "الاعتبار" (ص: ٤٧٠)،
والبغوي في "شرح السنة" (٣٣٥/١٠) (رقم: ٢٦٠٥)، وعبد الرزاق في "المصنف"
(٩/رقم: ١٧٠٨٤، ١٧٠٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" أيضاً (٣١٤/٨)، وابن
شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (ص: ٤٠٤) (رقم: ٥٤٧، ٥٤٨)، وابن حزم في "المحلى"
(٣٦٨/١١)، والخطيب في "المبهمات" (ص: ٣٠٦ - ٣٠٧) من طرق عن الزهري،
عن قبيصة به.

وقد صرح الزهري بسماعه للحديث من قبيصة عند ابن حزم، وعنده أنَّ
قبيصة بلغه أنَّ رسول الله ﷺ قال ذلك.

قال ابن حجر: « وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة، وولد في عهد النَّبِيِّ
ﷺ ولم يسمع منه، ورجال هذا الحديث ثقات مع إرساله ... والظاهر أنَّ الذي بلغ

قبصة ذلك صحابي، فيكون الحديث لي شرط الصحيح؛ لأنَّ إبهام الصحابي لا يضر». "الفتح" (٨١/١٢).

وجاء الحديث عن الزهري بدون ذكر قبصة مرسلاً عند عبد الرزاق في "مصنفه" (٩/رقم: ١٧٠٨٣)، وابن شاهين (ص: ٤٠٤) (رقم: ٥٤٦) من طريق معمر وابن أبي ذئب.

قلت: لكن الذين وصلوه بذكر قبصة أكثر عدداً وأضبط في الزهري، وهم يونس بن يزيد الأيلي، وسفيان بن عيينة، وابن إسحاق، ويحيى بن أبي أنيسة، وابن جريج، ومعمر نفسه وغيرهم، فلعله مرة يوصله ومرة يرسله.

٢ - مرسل زيد بن أسلم:

قال: «أتى بابن النعمان إلى النبي ﷺ فجلده، ثم أتى به فجلده، قال: مراراً أربعاً أو خمساً، فقال رجل: اللهم ألعه، ما أكثر ما يشرب، وما أكثر ما يُجلد، فقال النبي ﷺ: لا تلعه؛ فإنه يحب الله ورسوله».

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٩/رقم: ١٧٠٨٢) عن معمر، عن زيد به مرسلاً.

قلت: وسنده صحيح، لكنه مرسل.

٣ - مرسل عمرو بن دينار:

أنَّ النبي ﷺ قال: «من شرب الخمر فحدَّوه، فإن شرب في الثانية فحدَّوه، فإن شرب في الثالثة فحدَّوه، فإن شرب في الرابعة فاقتلوه، قال: فأتى بابن النعمان قد شرب فضُرب بالنعال والأيدي، ثم أُتي به الثانية فكذلك، ثم أُتي به الثالثة فكذلك، ثم أُتي به الرابعة فحدَّه، ووضع القتل».

أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (٩/رقم: ١٧٠٨٥) عن ابن جريج، عن عمرو به مرسلاً.

فيه ابن جريج وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.

قلت: وهذه المراسيل يُقوَّى بعضها بعضاً، فتعتمد لتبلغ درجة الاحتجاج، والله أعلم.

١٢٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو إسحاق بن^(١) إبراهيم بن فراس الفقيه المالكي - بمكة حرسها الله تعالى - ثنا بكر^(٢) بن سهل الدمياني، ثنا محمد بن عبد العزيز الرملي، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن جبير بن نفير وكثير بن مرة والمقدام بن معدي كرب وأبي أمامة الباهلي رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس أفسدهم». [٣٧٨/٤]، ق: (١٨١/٤)، م: (٤٥٩/أ)، ع: (٣٥٣/٢ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو إسحاق بن إبراهيم بن فراس الفقيه:

لم أقف عليه.

٢ - بكر بن سهل الدمياني:

تقدم في الحديث (رقم: ١١٧).

٣ - محمد بن عبد العزيز:

ابن محمد العمري أبو عبد الله الرملي.

روى عن: أسد بن موسى، وإسماعيل بن عياش، ومروان بن معاوية، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، والذهلي، ويعقوب الفسوي، وغيرهم. انظر: "تهذيب

الكمال" (١١/٢٦ - ١٢).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم: «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف

ما هو».

(١) كذا في المطبوع، وهي زائدة، وله في المستدرک سبعة عشر رواية. انظر: "الحاكم النيسابوري

وكتابه المستدرک" لـ د. محمود الميرة (ص: ٩٤)، وانظر: "المستدرک" (٦٢٥/٣). وفي "الإتحاف"

(٢٣١/٦)، (٤٧٥/١٣) وفيه: «إبراهيم بن فراس».

(٢) جاء في المطبوع: (أبو بكر بن سهل الدمياني)، و(أبو) زائدة، وليست في النسخ الثلاث.

وقال أبو زرعة: « ليس بالقوي ». "الجرح والتعديل" (٨/٨).

وقال يعقوب الفسوي: « كان حافظاً ». "تهذيب الكمال" (١٢/٢٦).

وقال العجلي: « ثقة ». "الثقات" (٢٤٦/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨١/٩)، وقال: « ربما خالف ».

وقال ابن حجر: « صدوق يهم، وكانت له معرفة من العاشرة [خ تم س] ».

"التقريب" (ص: ٨٧٢).

٤ - إسماعيل بن عياش:

ابن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي.

مختلف فيه والكلام فيه طويل مشهور، وعامة العلماء على الاحتجاج به فيما رواه عن الشاميين، وأما ما رواه عن غيرهم من العراقيين والمدنيين فضعيف، وخلاصة حاله: أنه صدوق في حديث الشاميين ضعيف في غيرهم.

قال ابن حجر: « صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة [ي ٤] ». "التقريب" (ص: ١٤٢ - ١٤٣).

٥ - ضمضم بن زرعة:

ابن ثوب الحضرمي الحمصي.

روى عن: شريح بن عبيد الحضرمي.

روى عنه: إسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة الحضرمي. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢٧/١٣).

قال أبو حاتم: « ضعيف ». "الجرح والتعديل" (٤٦٨/٤).

وقال ابن معين: « ثقة ». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٣٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٨٥/٦).

وقال أحمد بن محمد بن عيسى: « لا بأس به ». "تهذيب الكمال" (٣٠٨/١٣).

ووثقه ابن نمير. "تهذيب التهذيب" (٥٧٨/٢).

قال الذهبي: « صالح ». "الديوان" (ص: ١٩٨).

وقال ابن حجر: « صدوق يهمل، من السادسة [د فق] ». "التقريب" (ص: ٤٦٠).

٦ - شريح بن عبيد:

ابن شريح الحضرمي الحمصي، ثقة من الثالثة، وكان يرسل كثيراً، مات بعد
مائة [د س ق]. "التقريب" (ص: ٤٣٤).

وأما سماعه من أبي امامة والمقدام فقال أبو حاتم: « شريح بن عبيد الحضرمي لم
يدرك أبا امامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدام ». "المراسيل" (ص: ٩٠).
وسئل محمد بن عوف هل سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: « ما أظن
ذلك ». "تهذيب الكمال" (٤٤٧/١٢).

٧ - جبير بن نفيير:

ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي، ثقة جليل من الثانية، مخضرم ولأبيه
صحبة، فكأنه هو ما وفد إلّا في عهد عمر، مات سنة ثمانين وقيل بعدها [بخ م ٤].
"التقريب" (ص: ١٩٥).

٨ - كثير بن مرة:

الحضرمي أبو شجرة الحمصي، ثقة من الثانية، ووهمل من عدّه في الصحابة
[ر ٤]. "التقريب" (ص: ٨١٠).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه الطحاوي في "المشكل" (١/رقم: ٨٩) من طريق محمد بن عبد العزيز
الواسطي، عن إسماعيل بن عياش به مثله.

وأخرجه أبو داود كتاب: الأدب، باب: في النهي عن التجسس (رقم: ٤٨٨٩)،
وأحمد في "المسند" (٤/٦)، والطبراني في "الكبير" (٨/رقم: ٧٥١٦)، (٢٠/رقم: ٦٥١)،
وفي "مسند الشاميين" (٢/رقم: ١٦٦٠)، والطحاوي في "المشكل" (١/رقم: ٨٨)

(١) وفي إسناده مكان جبير: (عمرو بن الأسود).

من طرق عن إسماعيل به.

قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات». "المجمع" (٢١٨/٥).

قال الألباني: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، وإسماعيل بن عياش

صحيح الحديث في روايته عن الشاميين، وهذه منها». "غاية المرام" (ص: ٢٤٣).

قلت: لكنه مرسل، شريح لم يدرك المقدم ولا أبا أمانة.

شواهد:

١ - حديث معاوية رضي الله عنه:

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو

كدت أن تفسدهم». لفظ أبي داود.

أخرجه أبو داود كتاب: الأدب، باب: النهي عن التجسس (رقم: ٤٨٨٨)،

ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (١٣/رقم: ٥٧٦١)، والطبراني في "الكبير"

(١٩/رقم: ٨٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٣/٨)، وأبو نعيم في "الحلية"

(١١٨/٦) من طريق الفريابي عن سفيان، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن

معاوية.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٨٥٩) من طريق عبد الرحمن بن جبير

ابن نفير، عن أبيه، عن معاوية به بنحو لفظ حديث الباب.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩/رقم: ٧٠٢) من طريق بشر بن جيلة، عن

أبي عبد الرحمن: أنَّ أبا الدرداء عن معاوية بمعناه مختصراً.

وقد صححه النووي في "رياض الصالحين" (ص: ٥٠٨) (رقم: ١٥٧٩).

١٣٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني الحسين بن علي التميمي، ثنا محمد بن إسحاق الإمام، ثنا أحمد بن عبدة، أنبأ زهير بن هنيذ^(١)، عن محمد بن عبد الله البصري، عن زفر بن وثيمة، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « لا تناشدوا الأشعار في المساجد ولا تُقام الحدود فيها ». [٣٧٨/٤]، ق: (١٨١/٤)، م: (٤٥٩/٤)، ع: (٣٥٣/٢).

رجال الإسناد:

١ - الحسين بن علي:

تقدم في الحديث رقم: (١٢٨/ب).

٢ - محمد بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠٦)، وهو الإمام العلم الشهير.

٣ - أحمد بن عبدة:

ابن موسى الضبي أبو عبد الله البصري، ثقة رُمي بالنصب من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين [م ٤]. "التقريب" (ص: ٩٤).

٤ - زهير بن هنيذ:

العدوي، أبو الذيال البصري.

روى عن: محمد بن عبد الله الشُعَيْثِي، ومنصور بن سعد اللؤلؤي، وأبي نعامة العدوي.

روى عنه: أحمد بن عبدة الضبي، وعُبيد الله القواريري، ومحمد بن عقبة السدوسي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٢٨/٩).

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥٩٠/٣ - ٥٩١)، ولم يذكره يجرح أو تعديل.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٦/٨).

(١) كذا في المطبوع، وفي النسخ الثلاث: (هنيذة)، والصواب ما في المطبوع كما في كتب الرجال.

قال ابن حجر: «مقبول من الثامنة [قد]». "التقريب" (ص: ٣٤٢).

٥ - محمد بن عبد الله:

ابن المهاجر الشيعي النصري، ويقال: العقيلي الدمشقي.

روى عن: ثابت بن ثوبان، وزفر بن وثيمة، ومكحول وغيرهم.

روى عنه: بكر بن بكار، وحجاج المصيبي، وزهير بن الهنيد، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٥٥٩/ - ٥٦١).

مختلف فيه، والجمهور على ثقته:

قال ابن معين: «ثقة». "العلل ومعرفة الرجال" لابن محرز (٩٦/١).

وقال دحيم: «ثقة». "الجرح والتعديل" (٣٠٥/٧).

وقال الغلابي: «ثقة». "تاريخ بغداد" (٣٨٨/٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٠٧/٧).

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به».

"الجرح والتعديل" (٣٠٥/٧).

وقال الذهبي: «صدوق». "رجال ابن ماجه" (ص: ١٧٠).

قال ابن حجر: «صدوق، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين [٤]».

"التقريب" (ص: ٨٦٦).

٦ - زفر بن وثيمة:

ابن مالك بن أوس بن الحدثان النصري الدمشقي.

روى عن: حكيم بن حزام، والمغيرة بن شعبة.

روى عنه: محمد بن عبد الله الشيعي.

قال ابن معين، ودحيم: «ثقة». انظر: "تهذيب الكمال" (٣٥٣/٩ - ٣٥٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦٤/٤).

قال ابن القطان بجهالة حاله وقال: «لا يُعرف باكثر من رواية الشيعي عنه،

وروايته عن حكيم». انظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣٤٤/٣ - ٣٤٥).

وقال الذهبي: «وثق». "الكاشف" (٢٥٣/١)، وهي عبارة يستخدمها فيمن وثقه ابن حبان وحده!

وقال ابن حجر: «مقبول، من الثالثة [د س ق]». "التقريب" (ص: ٣٣٨). قلت: والظاهر أنه ثقة؛ لتوثيق ابن معين ودحيم له. وأما سماعه، فقال دحيم: «لم يلق حكيم بن حزام»، وقال المزني: «لم يلقه». انظر: "تهذيب الكمال" (٢٥٤/٩). وقال ابن حبان: «يروي عن حكيم بن حزان إن سمع منه». "الثقات" (٢٦٤/٤).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٣) من طريق زهير به، بأوله: «لا تناشد الأشعار».

وأخرجه أبو داود كتاب: الحدود، باب: إقامة الحدود في المسجد (رقم: ٤٤٩٠)، والطبراني في "الكبير" (٣/رقم: ٣١٣٠)، والدارقطني في "السنن" (٨٥/٣) من طريق صدقة بن خالد.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٣)، والدارقطني في "السنن" (٨٥/٣ - ٨٦) من طريق عمر بن علي، كلاهما عن محمد بن عبد الله به نحوه.

واختلف فيه على الشيعي:

فأخرجه أحمد في "المسند" (٤٣٤/٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٩/٣)، والطبراني في "الكبير" (٣/رقم: ٣١٣١)، والدارقطني في "السنن" (٨٦/٣) من طريق وكيع، عن الشيعي، عن العباس بن عبد الرحمن المدني، عن حكيم به نحوه.

والعباس قال ابن القطان: «لا يعرف». "بيان الوهم" (٣/٣٤٥).

وقال الحسيني: «مجهول». "الإكمال" (١/٤٤٠ - ٤٤١).

وأخرجه ابن حزم في "المحلى" (١٢٣/١١) من طريق ابن وضاح، نا موسى بن

معاوية، نا محمد بن عبد الله به.

وهذا الحديث ضعفه عبد الحق وابن القطان. انظر: "بيان الوهم والإيهام"
(٣/٣٤٤ - ٣٤٥).

ولعل هذا الاختلاف من الشيعي، فإن الرواة عنه جلهم ثقات، وعليه فالإسناد
ضعيف، للاختلاف فيه، هل هو من حديث زفر فيكون منقطعاً، أو من حديث العباس
فضعيف للجهالة، إلا أن الحديث يتقوى بشواهد ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

شواهد:

تقدمت في الحديث (رقم: ١٢٦).

١٣١ - قال الحاكم رحمه الله:

والحديث المفسر فيه:

ما أخبرناه أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد، ثنا أحمد بن محمد بن نصر، ثنا [عمرو]^(١) بن طلحة القناد، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن سماك بن حرب، عن حميد بن أخت صفوان، عن صفوان بن أمية قال: « كنت نائماً في المسجد وعليّ خميسة لي ثمن ثلاثين درهماً، فجاء رجل فاخلسها مني فأخذ الرجل فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر به أن يقطع، فأتيته فقلت: أقطع من أجل ثلاثين درهماً أنا أبيعه وأنسيه ثمنها؟ قال: فهلاً كان هذا قبل أن تأتيني به ». [٣٨٠/٤]، ق: (٤/١٨٢ - أ - ب)، م: (٤٥٩/ب)، ع: (٣٥٤/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن عبد الله الحفيد:

تقدم في الحديث (رقم: ١).

٢ - أحمد بن محمد بن نصر:

تقدم في الحديث (رقم: ٥٦)، ولم أقف على من ذكره يرح أو تعديل.

٣ - عمرو بن طلحة القناد:

وهو عمرو بن حماد بن طلحة القناد أبو محمد الكوفي، وقد يُنسب إلى جدّه.

روى عن: أسباط بن نصر الهمداني، وحفص بن سليمان، ووكيع، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، وابن ديزيل، وأحمد بن محمد بن نصر، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (٢١/٥٩١ - ٥٩٣).

متفق على ثقته، يختلف في مرتبته.

قال ابن معين: « صدوق ». "تاريخ الدارمي" (ص:

وكذا قال أبو حاتم. "الجرح والتعديل" (٦/٢٢٨).

(١) في الأصل: « عمر »، والتصويب من (ع)، وكتب الرجال.

- وقال ابن سعد: « كان ثقة إن شاء الله ». "الطبقات" (٤٠٩/٦).
- وقال مطين: « ثقة ». "تهذيب الكمال" (٥٩٤/٢١).
- وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٨٣/٨).
- وقال أبو داود: « كان من الرافضة ». "سؤالات الآجري" (١٥٤/١ - ١٥٥).
- وقال الساجي: « متهم في عثمان، وعنده مناكير ».
- وأغرب المنذري فقال: « لا يُحتج بحديثه »، فتعقبه ابن حجر بقوله: « قلت: وفي قوله (لا يحتج بحديثه) نظر ». "تهذيب التهذيب" (٣٣١/٤).
- وقال الذهبي: « صدوق يترفض ». "الكاشف" (٢٨٣/٢)، وفي "المغني" (٤٨٣/٢): « صدوق »، ونحوه في "الميزان" (١٧٤/٤ - ١٧٥)، وقال: « روى عنه مسلم حديثاً واحداً عن أسباط بن نصر ».
- قال ابن حجر: « صدوق رُمي بالرفض، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين [يخ م د س فق] ». "التقريب" (ص: ٧٣٣).
- ٤ - أسباط بن نصر الهمداني:
- أبو يوسف، ويقال: أبو نصر الكوفي.
- روى عن: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وسماك بن حرب، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم.
- روى عنه: إسحاق بن منصور السلولي، والعجلي، وعمرو بن حماد بن طلحة القناد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٣٧/٢ - ٥٣٨).
- مختلف فيه:
- قال ابن معين: « ثقة ». "تاريخ الدوري" (٢٣/٢)، و"الدارمي" (ص: ٧١)، و"الجرح والتعديل" (٣٣٢/٢).
- وقال أبو نعيم: « لم يكن به بأس غير أنه كان أهوج ». "الجرح والتعديل" (٣٣٢/٢).
- وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦ /)، وابن شاهين (ص: ٧٢).

قال البخاري: « صدوق ». "تهذيب التهذيب" (٣٧/١).
 قال حرب بن إسماعيل لأحمد: كيف حديثه؟ قال: « ما أدري كأنه ضعفه ». "الجرح والتعديل" (٣٣٢/٢).
 وقال أبو حاتم: « سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: (حديثه) عامته سقط مقلوب الأسانيد ». انظر: "الجرح والتعديل" (٣٣٢/٢)، و"تهذيب الكمال" (٣٥٨/٢)، وفي "سؤالات البرذعي" (٤٦٥/٢): « هالك ».
 وقال النسائي: « ليس بالقوي ». "تهذيب الكمال" (٣٥٩/٢).
 وقال أبو زرعة: « أما حديثه فيعرف وينكرن وأما في نفسه فلا بأس به ». "سؤالات البرذعي" (٤٦٤/٢).
 وقال الساجي: « روى أحاديث لا يُتابع عليها ». "تهذيب التهذيب" (١٣٧/١).
 قال ابن حجر: « صدوق كثير الخطأ، يغرب من الثامنة، [خت م ٤] ». "التقريب" (ص: ١٢٤).

٥ - سماك بن حرب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٢٧).

٦ - حميد بن أخت صفوان بن أمية:

روى عن: خاله صفوان بن أمية قصة الخميصة التي سرقته.
 روى عنه: سماك بن حرب، وقد اختلف على سماك فيه. انظر: "تهذيب الكمال" (٤١٦/٧).

ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٧٣٧/٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٠١٦/٣)، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٥٠/٤ - ١٥١).

وقال ابن القطان: « مجهول الحال ».

قال الذهبي: « ما حدث عنه سوى سماك بن حرب ». "الميزان" (١٤١/٢).

قال ابن حجر: « قيل اسمه: جعيد، وهو ابن حجير، مقبول من السابعة [د س] ». "التقريب" (ص: ٢٧٧).

قال البخاري في ترجمة صفوان بن أمية: « لا نعلم سماع هذا (يعني حميداً) من صفوان ». "التاريخ الكبير" (٣٠٤/٤).

٧ - صفوان بن أمية:

ابن خلف بن وهب القرشي الجُمحي، صحابي. انظر: "أسد الغابة" (٤٠٥/٢) - (٤٠٧)، "الإصابة" (١٨١/٢ - ١٨٢).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود كتاب: الحدود، باب: من سرق من حرز (رقم: ٤٣٩٤)، والنسائي كتاب: قطع السارق، باب: مات يكون حرزاً وما لا يكون (٨/رقم: ٤٨٨٣)، وفي "الكبرى" (رقم: ٧٣٦٩)، وأحمد في "المسند" (٤٠١/٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (رقم: ٨٢٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (رقم: ٢٣٨٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٠٤/٤)، والطبراني في "الكبير" (٨٣٣٥/٨)، والدارقطني في "السنن" (٢٠٤/٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٢٠/١١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤١٧/٧) عن عمرو بن حماد به نحوه.

وقد خولف أسباط فيه:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٦٦/٦) من طريق سليمان بن قُرْم، عن سماك، عن جعيد بن أخت صفوان به.

فجعله جعيداً. انظر: "تهذيب الكمال" (٤١٦/٧).

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٥٧/٢) من طريق يزيد بن عطاء، عن سماك، عن جعيد بن حجر، فزاد في نسبة حجر.

وتابعه زائدة على ذلك، كما أشار إليه أبو داود في "السنن" (٥٥٥/٤).

فهذه الطرق مدارها على ابن أخت صفوان، واختلف في اسمه اختلافاً لا يضر، إلا أنه في نفسه مجهول فهذا الإسناد ضعيف.

وجاء الحديث من طرق كثيرة عن صفوان، أشار إلى بعضها أبو داود بعد إخراج الحديث فقال: «... ورواه مجاهد وطاوس أنه كان نائماً فجاء سارق فسرقة حميصة من تحت رأسه.

ورواه أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: ...

ورواه الزهري عن صفوان بن عبد الله قال ... «. "السنن" (٥٥٥/٤).

وجاء من طريق: عكرمة، وطارق بن مرقع، وصفوان بن عبد الله بن صفوان، وغيرهم عن صفوان.

والحديث بها صحيح ثابت، وقد صححه ابن عبد الهادي كما في "نصب الراية" (٣٦٩/٣)، وصححه كذلك الألباني في "الإرواء" (٣٤٥/٧ - ٣٤٩).

وقال عبد الحق: « لا أعلمه يتصل من وجه ».

قلت: بعض هذه الطرق نص على اتصالها. انظر: "نصب الراية" (٣٦٩/٣).

شواهد:

هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: « أن صفوان بن أمية أتى النبي ﷺ برجل قد سرق حلة له، ثم قال: يا رسول الله هبه لي، فقال رسول الله ﷺ: فهلا قبل أن تأتينا به ».

أخرجه الدارقطني في "السنن" (٢٠٦/٣)، والحاكم في "المستدرک" (٣٨٠/٤) من طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

وأخرجه النسائي في "المجتبى" (رقم: ٤٨٨٢)، والدارمي (١٧٢/٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (رقم: ٢٣٨٢)، والطبراني في "الكبير" (رقم: ٧٣٢٧، ١١٧٠٣٠) من طريق أشعث، عن عكرمة، عن ابن عباس به نحوه.

وأشعث ضعيف، إلا أنه متابع.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه شاهداً لحديث ابن عباس قبله، والله أعلم.

١٣٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أحمد بن بشر المرثدي، ثنا بشر بن معاذ، ثنا عبد الله بن جعفر، حدَّثني مسلم بن أبي مريم، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله فقد ضاد الله تعالى في أمره». [٣٨٣/٤]، ق: (٤/١٨٣/ب)، م: (٤٦٠/أ)، ع: (٣٥٥/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

الضبي، تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - أحمد بن بشر:

ابن سعد المرثدي.

يروي عن: أبي داود سليمان بن يزيد بن سليمان القزويني.

روى عنه: أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي. "الأنساب" (٢٥٤/٥).

٣ - بشر بن معاذ:

العقدي أبو سهل الضرير.

روى عن: أيوب بن واقد، وبشر بن الفضل، وعبد الله بن جعفر بن نجيح،

وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبو حاتم، وابن خزيمة، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (١٤٦/٤ - ١٤٧).

قال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق». "الجرح والتعديل" (٣٦٨/٢).

وقال النسائي ومسلمة: «صالح». انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٨٩/١).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٤/٨).

قال ابن حجر: «صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين [ت س ق]».

"التقريب" (ص: ١٧١).

٤ - عبد الله بن جعفر:

ابن نجيح السعدي مولاهم أبو جعفر المديني، والد علي، بصري أصله من المدينة، ضعيف، يقال: تغير حفظه بآخره، مات سنة ثمان وسبعين [ت ق]. "التقريب" (ص: ٤٩٧).

متفق على ضعفه. انظر: "الميزان" (١١٥/٣)، و"المغني" (٣٣٤/١).

٥ - مسلم بن أبي مريم:

يسار المدني مولا النصار، ثقة من الرابعة [خ م د س ق]. "التقريب" (ص: ٩٤٠).

٦ - عبد الله بن عامر بن ربيعة:

العنزي أبو محمد.

قال أبو حاتم: «أدرك النبي ﷺ». "الجرح والتعديل" (١٢٢/٥).

وذكره الترمذي في الصحابة، وقال: «رأى النبي ﷺ وروى عنه جزءاً». "تهذيب التهذيب" (١٧٧/٣).

وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (١١/٥)، وأورد له حديث: «أما إنك لو لم تفعل لي كُتبت عليك كذبة»^(١). وفيه أنَّ عبد الله كان صغيراً، فكأنَّ البخاري يرى أنَّ له رؤية.

وذكر هذا الحديث في ترجمته ابن أبي حاتم، والفسوي في "المعرفة" (٢٥١/١)، وابن حبان في "الثقات" وذكره في الصحابة (٢١٩/٣).

قال الذهبي: «قد روى عن النبي ﷺ». "التجريد" (٣٢٠/١).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢٧/٢) أخبرنا أبو بكر بن

(١) قال ابن حجر: «أخرجه ابن سعد بسند حسن». "تهذيب التهذيب" (١٧٧/٣).

قلت: وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٧/٣)، والفسوي في "المعرفة" (٢٥١/١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٨/١٠).

إسحاق، أنبأ العباس بن الفضل الإسفاطي، ثنا أحمد بن يونس بن زهير، ثنا عمارة بن غزية، عن يحيى بن راشد، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ..»، الحديث.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

ووقع في المستدرك (عبد الله بن عمرو) بزيادة واو، وهذه الزيادة خطأ؛ إذ الحديث حديث ابن عمر، وقد أخرجه أحمد في "المسند" (٧٠/٢)، وأبو داود (رقم: ٣٥٩٧)، وغيرهما من حديث أحمد بن يونس عند أبي داود، والحسن بن موسىة عند أحمد كلاهما عن زهير به.

قال الألباني عن حديث الباب: «سكت عليه الحاكم ثم الذهبي، وكأنه لظهور ضعفه، فإنَّ عبد الله بن جعفر وهو المديني والد الحافظ علي بن المديني، وهو ضعيف». "الإرواء" (٣٥٠/٧).

قلت: لكن الحاكم صحح له في هذا المجلد (٣٤٣/٤) فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإنَّ عبد الله بن جعفر المديني وإن شهد عليه ابنه بسوء الحفظ فليس ممن يُترك حديثه».

ولا شك أنَّ هذا من تساهل الحاكم؛ إذ كيف يصحح له مع علمه بسوء حفظه، ولعله سكت هنا عن هذا الحديث تمشية له؛ إذ ليس في الإسناد من هو أضعف من عبد الله، أما الذهبي فيصح في سكوته ما قال الألباني، والله أعلم.

كتاب تعبير الرؤيا

١٣٣ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده حديث أبي الدرداء الذي:

حدثناه علي بن عيسى الحيري، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح السمان، عن عطاء بن يسار قال: سألت أبا الدرداء رضي الله عنه عن قول الله عز وجل ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؟ فقال: «ما سألتني أحد غيرك منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال: ما سألتني أحد منذ أنزلت، هي: الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له». [٣٩١/٤]، ق: (١٨٦/٤)، م: (٤٦١/ب - ٤٦٢/أ)، ع: (٣٥٧/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - علي بن عيسى الحيري:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٢).

٢ - إبراهيم بن أبي طالب:

تقدم في الحديث (رقم: ٦٩).

٣ - ابن أبي عمر:

هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، صاحب المسند.

٤ - سفيان:

هو ابن عيينة.

٥ - عبد العزيز بن أبي رفيع:

بقاء مصغر، الأسدي، أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة، مات سنة ثلاث ومائة، ويقال: بعدها، وقد جاوز التسعين [ع]. "التقريب" (ص: ٦١٢).

٦ - أبو صالح السمان:

هو ذكوان السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة مات سنة إحدى ومائة [ع]. "التقريب" (ص: ٣١٣).

٧ - عطاء بن يسار:

الهلالي أبو محمد مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية، مات سنة أربع وتسعين، وقيل بعد ذلك [ع]. "التقريب" (ص: ٦٧٩).

لم يسمع من عدد من الصحابة، وفي "الميزان" (٤٧٤/٣): «عطاء بن يسار المدني عن أبي الدرداء، قال البخاري: مرسل». ثم أورد الذهبي له حديثاً فيه السماع منه، فالله أعلم.

إسناد المصنف: رجاله ثقات.

تفريغ الحديث:

أخرجه الترمذي كتاب: التفسير، باب: من سورة يونس (رقم: ٣١٠٦) حدثنا ابن أبي عمر عن عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن أبي الدرداء به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٧/٦) من طريق ابن عيينة به نحوه بزيادة رجل.

وأخرجه كذلك الترمذي كتاب: الرؤيا، باب: قوله: لهم البشري (رقم: ٢٢٧٣) حدثنا ابن أبي عمر، ثنا سفيان، عن محمد بن المنكدر، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أهل مصر، عن أبي الدرداء به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٧/٦) عن سفيان مثله، ويُن في سماع ابن المنكدر من عطاء، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وأخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٥٨/٥) من طريق سفيان، حدثنا عمرو بن دينار، عن عبد العزيز بن رفيع به نحوه.

وفيه: «قال سفيان: ثم لقيت عبد العزيز بن رفيع فحدثني عن أبي صالح وذكره ... ثم لقيت محمد بن المنكدر فحدثني عن عطاء ...».

وبه يتبين أنَّ الحديث عند ابن عيينة على هذه الأوجه الثلاثة^(١) عن عطاء بن يسار عن الرجل المبهم.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٧/٦) من طريق شعبة عن سليمان عن ذكوان

(١) عن عبد العزيز بن رفيع، وعن عمرو بن دينار، عن عبد العزيز بن رفيع، وعن محمد بن المنكدر.

السمان به نحوه، وفيه بدل الرجل: « شيخ ».

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٤٥/٦) من طريق سفيان عن الأعمش، عن
ذكوان عن رجل عن أبي الدرداء فلم يذكر عطاء وجعله مرسلًا.

وذكر ابن عبد البر: أنَّ أبا معاوية وعلي بن مسهر وو كيع روه عن الأعمش
عن أبي صالح عن عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن أبي الدرداء.

وأخرجه الترمذي (رقم: ٣١٠٦) حدثنا أحمد بن عبدة الضبي ثنا حماد بن زيد
عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي الدرداء به نحوه وليس فيه عن عطاء بن
يسار.

وقد تبين من هذه الطرق أنَّ الحديث حديث عطاء عن رجل عن أبي الدرداء،
وهذا الرجل قال فيه أبو حاتم: « لا يُعرف ». "العلل" (٨٩/٢).

أما ابن عبد البر فقال: « هذا حديث حسن في التفسير المرفوع، صحيح من
نقل أهل المدينة ... روي من حديث جابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت وأبي
هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وطلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ نحو حديث
أبي الدرداء هذا سواء بمعناها ». "التمهيد" (٥٩/٥).

فحكمه عليه بالحسن لما له من الشواهد.

وهذا الحديث ضعيف ويرتقي إلى الحسن بشواهد.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في الشواهد، والله أعلم.

شواهد:

هذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قبله
قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول عز وجل: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ قال:
« هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له ».

أخرجه الترمذي كتاب: الرؤيا، باب: قوله لهم البشري (رقم: ٢٢٧٥)، وابن
ماجه كتاب: تعبير الرؤيا باب: الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له (رقم: ٣٨٩٨)،
وأحمد في "المسند" (٣١٥/٥)، والدارمي (١٢٣/٢)، الحاكم في "المستدرک"
(٣٩١/٤) من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبادة به نحوه.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ».

قلت: وأصله في صحيح البخاري (رقم: ٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((لم يبق من النبوة إلا المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة)).

وفي الباب من حديث:

١ - عبد الله بن عمرو. ٢ - جابر بن عبد الله بن مرتاب. انظر: "المجمع"

(٣٩/٧).

١٣٤ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ثنا سهل بن إبراهيم البصري، ثنا مسعدة بن اليسع، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: «اجتمع نساء من نساء المؤمنين عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فقالت امرأة منهن: والله لا يعذبني الله أبداً، إنما بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا أشرك بالله شيئاً ولا أسرق ولا أقتل ولدي، ولا آتي ببهتان أفتريه بين يدي ورجلي ولا أعصيه في معروف، وقد وقيتُ، قال: فرجعت إلى بيتها فأتيت في منامها فقيل لها: أنت المتألية على الله أن لا يعذبك فكيف بقولك فيما لا يعينك، ومنعك ما لا يغنيك، قال: فرجعت إلى عائشة رضي الله عنها فقالت لها: إني أتيت في منامي فقيل لي كذا وكذا، وإني أستغفر الله وأتوب إليه». [٣٩٤/٤ - ٣٩٥]، ق: (١٨٨/٤)، م: (٤٦٢/ب)، ع: (٣٥٨/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٢ - أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي:

الإمام صاحب "الجامع".

٣ - سهل بن إبراهيم:

لم أقف على رسم سهل بن إبراهيم فيما بين يدي من المصادر.

وفي طبقته سهل بن إسحاق بن إبراهيم الواسطي من رجال التهذيب، وليس فيه كلام، فلعله هو فنسبه الحاكم إلى جدّه وجعله بصرياً، والله أعلم.

٤ - مسعدة بن اليسع:

الباهلي يروي عن التابعين.

قال أحمد: «ليس بشيء خرقنا حديثه منذ دهر». "العلل" (٢٦٧/٣).

وقال أبو داود: « ليس بشيء كان من الكذابين ». "سؤالات الآجري" (٢٤٣/١).

وقال أبو حاتم: « هو ذاهب منكر الحديث لا يشتغل به يكذب على جعفر بن محمد عندي والله أعلم ». "الجرح والتعديل" (٣٧١/٨).

وانظر: "الكامل" (٢٣٨٦/٦ - ٢٣٨٧)، "الميزان" (٢٢٣/٥)، وقال: « هالك ».

٥ .. محمد بن عمرو بن علقمة:

تقدم في الحديث رقم: (٢٢/ب).

٦ .. يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب:

ابن أبي بلتعة أبو محمد أو أبو بكر المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة [م ٤]. "التقريب" (ص: ١٠٦٠).

وهو يروي عن الصحابة التي بايعت النبي ﷺ فلم أقف على ما يدل على لقيه لها من عدمه، فالله أعلم.

إسناد المصنف: ضعيف جداً.

تفريغ الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى المصنف.

ويغني عنه ما أخرجه البخاري في كتاب: التعبير، باب: العين الجارية في المنام (رقم: ٧٠١٨) من طريق زيد بن خارجة بن ثابت، عن أم العلاء - وهي امرأة من نسائهم بايعت رسول الله ﷺ - قالت: طار لنا عثمان بن مظعون في السكنى حين اقترعت الأنصار على سكنى المهاجرين، فاشتكى، فمرضناه حتى توفي ثم جعلناه في أثوابه، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقلت: رحمك الله أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله؟ قال: وما يدريك. قلت: لا أدري والله، قال: أما هو فقد جاءه اليقين، إني لأرجو له الخير من الله، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم، قالت أم العلاء: فوالله لا أزكي أحداً بعده، قلت: ورأيت لعثمان في النوم عيناً تجري، فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ذاك عمله يجري له ..

ولفظ الباب المرفوع في المبايعه يغني عنه ما تقدم في الحديث (رقم: ٧٦).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في تعبیر الرؤيا وهي ملحقة بالفضائل، والله أعلم.

١٣٥ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا محمد بن فضيل، (عن حصين بن عبد الرحمن، عن ابن أبي ليلى^(١))، عن أبي أيوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إني رأيت في المنام غنماً سوداً يتبعها غنمٌ عُقر^(٢)، يا أبا بكر اعبرها؟ فقال أبو بكر: يا رسول الله، هي العرب تتبعك، ثم تتبعها العجم حتى تغمرها، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هكذا عبَّرها الملك بسحر». [٣٩٥/٤]، ق: (١٨٨/٤) ب، م: (٤٦٢/ب)، ع: (٣٥٨/٢) ب.

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الحسن بن علي بن عفان:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢١).

٣ - محمد بن فضيل:

ابن غزوان بن جرير الضبي.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وحصين بن عبد الرحمن، وحمزة الزيات، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن سعد الجوهري، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٩٣/٢٦ - ٢٩٦).

يجمع على ثقته مختلف في مرتبته وكلام من تكلم فيه إنما هو لتشيعه.

قال ابن معين: «ثقة». "تاريخ الدارمي" (ص: ١٥٧)، وانظر: "ابن طهمان" (ص: ٣٥).

(١) في النسخ الثلاث: (عن حصين، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى)، قلت: وحصين هذا هو عبد الرحمن، فلعله في النسخ التي اعتمدها الطابعون جاء منسوباً لأبيه، والله أعلم.

(٢) جمع: عُقرَاء، وهي التي لونها كلون العُقر، وهو القراب. انظر: "النهاية" (٢٦١/٣)، و"المصباح" (ص: ١٥٩).

وقال ابن المديني: « ثقة ثبت في الحديث وما أقل سقط حديثه ». "الثقات" لابن شاهين (ص: ٢٩١).

وقال ابن سعد: « كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً وبعضهم لا يحتج به! ». "الطبقات" (٣٨٩/٦).

وقال العجلي: « ثقة وكان يتشيع ». "الثقات" (٢٥٠/٢).

وقال الفسوي: « ثقة شيعي ». "المعرفة"

قال أحمد: « كان يتشيع وكان حسن الحديث ».

وقال أبو زرعة: « صدوق من أهل العلم ». وقال أبو حاتم: « شيخ ». "الجرح والتعديل" (٥٧/٨ - ٥٨).

وقال النسائي: « ليس به بأس ». "تهذيب الكمال" (٢٩٧/٢٦).

وقال الجوزجاني: « زائع عن الحق ». "احوال الرجال" (ص: ٦٢).

وقال ابن حجر: « ثقة، من كبار السابعة، مات بعد سنة أربعين [ع] ». "التقريب" (ص: ٧٨٦).

٤ - حصين بن عبد الرحمن:

السلمي أبو الهذيل الكوفي، ثقة تغير حفظه في الآخر، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين وله ثلاث وتسعون سنة [ع]. "التقريب" (ص: ٢٥٣).

قال يزيد بن هارون: « طلبت الحديث وحصين حي، كان يقرأ عليه وكان قد نسي وقال: اختلط ». "الضعفاء" للعقيلي (٣١٤/١).

وقال ابن معين: « حصين وعطاء أنكرا جميعاً بأخيه ». "ابن طهمان" (ص: ٧١).

وأنكر ابن المديني أن يكون اختلط، وقال: « ساء حفظه وهو على ذاك ثقة ». "الضعفاء" للعقيلي (٣١٤/١).

وينحوه قال أبو حاتم: « في آخر عمره ساء حفظه ». "الجرح والتعديل" (١٩٣/٣).

وذكره النسائي في "الضعفاء" (ص: ١٦٦) وقال: « تغير ».

قلت: فلذا أورده فيه!

وقد ذكره البخاري في الضعفاء والعقيلي وابن عدي من أجل ما قيل فيه من التغير قال الذهبي: « فلذا أوردته ». "الميزان" (٧٥/٢).

وقال: تابعي عُمَرُ وَنَسِي. "المغني" (١٧٧/١)، "الديوان" (ص: ٩٦).
وعليه فإنَّ القول ما اختاره الذهبي وابن حجر من كونه حصل له تغير من الكبر.
قلت: ومع ذا فهو محتج به، ولم يضره هذا التغير، والله أعلم.

٥ - ابن أبي ليلي:

هو عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، من الثانية، اختلف في سمائه من عمر، مات بوقعة الجمام سنة ثلاث وثمانين، قيل: إنه غرق [ع]. "التقريب" (ص: ٥٩٧).

إِسْنَادُ الْمُنْفَع: صحيح.

تفريغ الحديث:

أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١٠/١) من طريق الحميدي عن سفيان ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: قال رسول الله ﷺ به بنحوه.

وهو مرسل، وقد أخرجه أبو نعيم أيضاً من طريق آخر عن الأعمش عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبي بكر به مثله.

شواهد:

أورد الحاكم لهذا الحديث شاهداً بعده وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: « رأيت غنماً سوداء دخلت فيها غنم كثيرة بيض، قالوا: فما أولتها يا رسول الله، قال: العجم يشركونكم في دينكم وأنسابكم، قالوا: العجم يا رسول الله؟ قال: لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لناله رجال من العجم وأسعدهم به الدين ». «

أخرجه من طريق عبد الرحمن بن^(١) عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن ابن عمر به.

(١) في "المستدرک": (عن).

وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه ».

قلت: قال الألباني: ((ووافقه الذهبي، وهو كما قال، لولا أنَّ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه، وقد أروده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة، قال ابن معين وغيره: في حديثه ضعف، وقال في الميزان: صالح الحديث، وقد وثق، وقال الحافظ في التقریب: صدوق يخطئ، قلت: فحسب مثله أن يُحسن حديثه، أمَّا الصحة فلا، نعم للحديث شواهد يتقوى بها)) . ثم أورد عدداً منها. "الصحيحة" (١٥/٣).

٢ - حديث أبي الطفيل رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: « رأيت فيما يرى النائم كأنني أنزع أرضاً وردت على غنم سود وغنم عفر فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفيهما ضعف، والله يغفر له، ثم جاء عمر فنزع فاستحالت غرباً فملاً الحوض وأروى الوارد فلم أر عبقرياً أحسن نزعا من عمر، فاولت أنَّ السود العرب، وأنَّ العفر العجم ». فهنا الذي أوَّل هو الرسول ﷺ.

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٥٥/٥)، وأبو يعلى والبزار كما في "المطالب" (٣/رقم: ٢٨٧١ - المسند)، و"إتحاف الخيرة" (٨/رقم: ٨٠٨٢).

قال البوصيري: « وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان ».

٣ - حديث أبي هريرة، ٤ - حديث ابن مسعود، ٥ - حديث رجل من الصحابة رضي الله عنهم.

انظر: "الفتح" (٤٣١/١٢)، "الصحيحة" (٣/رقم: ١٠١٨).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه في الشواهد، والله أعلم.

كتاب الطب

١٣٦ - قال الحاكم رحمه الله: وقد رُوي هذا الحديث^(١) عن جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أما حديث جابر (وساقه).

وأما حديث أبي سعيد الخدري:

فحدّثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، ثنا شبيب بن شيبه، ثنا عطاء بن أبي رباح، ثنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله لم ينزل داءً أو لم يخلق داءً إلا أنزل أو خلق له دواءً علمه من علمه، وجهله من جهله إلا السَّام، قالوا: يا رسول الله وما السَّام؟ قال: الموت». [٤/٤٠١]، ق: (٤/١٩١/ب)، م: (٤/٤٦٤/أ)، ع: (٢/٣٦١/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - العباس بن محمد الدوري:

تقدّم في الحديث (رقم: ٥٣).

٣ - أبو النضر هاشم بن القاسم:

ابن مسلم الليثي مولاهم البغدادي، مشهور بكنيته، ولقبه «قيصر»، ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون [ع]. "التقريب" (ص: ١٠١٧).

٤ - شبيب بن شيبه:

ابن عبد الله بن عمرو بن الأهمم المنقري.

روى عن: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وابن سيرين، وغيرهم.

روى عنه: أبو معاوية الضرير، وهاشم بن القاسم، ووكيع، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٦٢/١٢ - ٣٦٣).

(١) أي حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه، ومراد الحاكم: أنه جاء من حديث هؤلاء.

جماهير العلماء على ضعفه:

قال ابن معين: « ليس بثقة ». "تاريخ الدوري" (٢/٢٤٨).

وقال أبو زرعة كما في "سؤالات البرذعي" (٢/٤٤٣)، وأبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/٣٥٨): « ليس بالقوي ».

وقال أبو داود: « ليس بشيء ». "سؤالات الآجري" (٢/٤١).

وقال النسائي: « ضعيف ». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ١٩٣)، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" (ص: ٢٤٤).

ونقل ابن حجر عنه أنه قال: « متروك ». "تهذيب التهذيب" (٢/٤٧٩).

وقال ابن حبان: « كان يهتم في الأخبار ويخطئ إذا روى غير الأشعار، لا يُحتج به بما انفرد به من الأخبار ». "المجروحين" (١/٣٦٣).

وقال صالح جزرة: « صالح الحديث ». وقال الساجي: « صدوق يهتم ». انظر: "تاريخ بغداد" (٩/٢٧٧).

أما قول ابن حجر: « صدوق يهتم في الحديث من السابعة مات في حدود السبعين [ت] ». "التقريب" (ص: ٤٣٠)، فإنما عنى صدقه في نفسه، وأنه لا يتعمد الكذب كما قال ذلك ابن المبارك وابن عدي في "الكامل" (٤/١٣٤٧، ١٣٤٨).

٥ - عطاء بن أبي رباح:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٧)، وأنه كثير الإرسال، وروايته هنا عن أبي سعيد، وقد نصَّ ابنُ المديني على أنه رآه ولم يسمع منه. انظر: "المراسيل" (ص: ١٥٥)، و"جامع التحصيل" (ص: ٣٧).

إِسْنَادُ الْمَصْنَفِ: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبه في "المصنف" (٥/٣١) (رقم: ٢٣٤١٨) حدَّثنا هاشم بن القاسم به نحوه.

وأخرجه البزار في "مسنده" (٣/٣٨٦) (رقم: ٣٠١٦)، والطبراني في "الأوسط"

(٧٥/٣) (رقم: ٢٥٣٤)، وفي "الصغير" (٣٦/١)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٢/٥ - ٢٨٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٣٢/٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٩١/٢)، وابن عدي في "الكامل" (١٣٤٨/٤)، وأبو نعيم في "الطب" كما في "الفتح" (١٤١/١٠) من طرق عن شبيب بن شيبه به.

قال البزار: « قال فيه شبيب: عن عطاء عن أبي سعيد، وقال عمر بن سعيد بن أبي حسين: عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ».

وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء عن أبي سعيد إلا شبيب ».

وقال العقيلي: « لا يُتابع عليه » أي شبيب بن شيبه.

وقال ابن عبد البر: « هكذا روى هذا الحديث شبيب بن شيبه عن عطاء عن أبي سعيد، وخالفه عمر بن أبي حسين، فرواه عن عطاء عن أبي هريرة (وذكر حديثه) ورواه طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، وقد يحتمل أن يكون عند عطاء عنهم ».

قلت: حديث عمر بن سعيد بن أبي حسين، أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء (٤/رقم: ٥٦٧٨)، وجماعة غيره كلهم عن عمر عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاء ».

وعمر بن سعيد ثقة، وهو أقوى من شبيب، والحديث حديثه.

وقد توبع فيه، فقد أخرج ابن أبي عاصم في "الطب"، وكذا أبو نعيم كما في "الفتح" (١٤١/١٠) من طريق طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة.

وهذه المتابعة غير مفيدة، وذلك أن طلحة بن عمرو وهو المكي: متروك، وأيضاً اختلف عليه فيه، فقد أخرج إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "نصب الراية" (٢٨٥/٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ٦٢٥ - المنتخب)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٢٣/٤)، والطبراني في "الكبير" (١٢٤/١١) (رقم: ١١٣٣٧)، ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٤/٥)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١٢٢/٢ - ١٢٣) من طرق عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا من تخليطه.

وعليه فالصواب في هذا الحديث أنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه،
ورجَّح ذلك ابن حجر في "الفتح" (١٤١/١٠).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لكونه من جملة ما ورد في الباب، والله
أعلم.

وفي الباب:

١ - حديث جابر رضي الله عنه:

عن النبي ﷺ أنه قال: « لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عزَّ
وجلَّ ».

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب
التداوي (٤/رقم: ٢٢٠٤).

٢ - حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه.

٣ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

٣ - حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه.

وجميعها عند الحاكم في "المستدرک" (٤/١٩٦ - ١٩٧، ١٩٨ - ١٩٩، ٣٩٩ -
٤٠١).

٥ - حديث رجل من الأنصار رضي الله عنه.

انظر: "نصب الراية" (٤/٢٨٣ - ٢٨٥)، و"فتح الباري" (١٠/١٤١)، و"غاية
المرام في تخريج أحاديث الحلال الحرام" (رقم: ٢٩٢)، و"الصحيحة" (٢/رقم: ٥١٧،
٥١٨)، و"الروض البسام" (٣/١٠١٣)، و"صحيح ابن حبان" (الإحسان) (١٣/٤٢٦ -
٤٢٩).

١٣٧ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أبو مسلم، ثنا إبراهيم بن حميد الطويل، ثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال: «يا رسول الله، رُقِيَ كُنَّا نَسْتَرْقِي بِهَا وَأَدْوِيَةٌ كُنَّا نَتَدَاوِي بِهَا، هل ترد من قدر الله؟ فقال: (هي) ^(١) من قدر الله». [٤٠٢/٤]، ق: (٤/١٩٢/أ)، م: (٤٦٤/أ)، ع: (٣٦١/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - أبو مسلم:

هو الكشي، تقدم في الحديث (رقم: ١٤).

٣ - إبراهيم بن حميد الطويل: ثقة، وهو ملحق بالإسناد مع المحكوم عليه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٣٢/١) قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى ثنا مسدد، ثنا زريع، ثنا معمر، عن الزهري به مثله، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال مسلم في تصنيفه "فيما أخطأ معمر بالبصرة": إنَّ معمرًا حَدَّثَ به مرَّتين، فقال مرة: عن الزهري، عن ابن أبي حزيمة، عن أبيه.

قال الحاكم: وعندي أنَّ هذا لا يُعَلَّلُ، فقد تابع صالح بن أبي الأخضر معمر بن راشد في حديثه عن الزهري، عن عروة، وصالح وإن كان في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري فقد يُستشهد بمثله.

حدثناه أبو بكر أحمد بن كامل القاضي ببغداد، وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو، قالا: ثنا أبو قلابة، ثنا إبراهيم بن حميد، ثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري به «.

(١) في (ق)، و(ع): «هو»، وفي (م) مطموسة.

وأخرجه أيضاً في (١٩٩/٤) قال: حدثنا عبد الله بن حمدان الجلاب، ثنا إسحاق بن إبراهيم الخزاز، ثنا إسحاق بن سليمان، ثنا صالح بن أبي الأخضر به نحوه، وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

وقال: « وقد رواه يونس بن زيد، وعمرو بن الحارث بإسناد آخر، وهو المحفوظ؛ حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، عن ابن شهاب: أن أبا حزيمة بن يعمر (حدثني الحارث بن سعد)^(١): أن أباه حدثه: أنه قال لرسول الله ﷺ: أرأيتَ دواءً تتداوى به ورقى نسترقى بها ... به نحوه ».

قلت: وما قاله الحاكم هنا هو الصواب في هذا الحديث، ومع ذا ففيه ضعف، ولعله لأجل هذا الاختلاف سكت عنه هنا، فهذه الرواية التي معنا قواها أولاً وأعلىها ثانياً، وسكت عنها ثالثاً.

(١) كذا في المطبوع و(ق) (٤ /)، و(م) (٤٢١/ب)، و(ع) (٢٩٧/٢/ب)، و(م) أصلها، ولعل ما بين القوسين مقحم، فلم يذكره الذهبي في "تلخيصه"، وهو في "المسند" (٢٤/رقم: ١٥٤٧٢ - ١٥٤٧٥) ففي بعض الأسانيد بدونها، وفي بعضها: (أحد بني الحارث بن سعد).

١٣٨ - قال الحاكم رحمه الله: وشاهده^(١):

ما حدثناه أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا حامد بن أبي حامد المقرئ، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، ثنا الجراح بن الضحاك الكندي، عن كريب بن سليم، عن أمة امرأة الزبير قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا حُمّ الزبير يأمرنا أن نبرد الماء ثم نحدره عليه». [٤٠٣/٤]، ق: (١٩٢/٤ - ب)، م: (٤٦٤/٤)، ع: (٣٦١/٢ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ:

هو ابن الأخرم، تقدّم في الحديث (رقم: ٨٢).

٢ - حامد بن أبي حامد المقرئ:

هو حامد بن محمود بن حرب النيسابوري أبو علي مقدّم القراء بنيسابور.

سمع من: إسحاق بن سليمان الرازي، ومكي بن إبراهيم.

روى عنه: أبو الطاهر المحمدابادي، وابن الأخرم، وعدة. "غاية النهاية" ٢٠٢/١.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢١٩/٨).

قال ابن الجزري: «مات سنة ست وستين ومائتين». "غاية النهاية" (٢٠٢/١).

٣ - إسحاق بن سليمان الرازي:

أبو يحيى العبدي كوفي نزل الري.

روى عن: الجراح بن الضحاك الكندي، وحريز بن عثمان، ومالك بن أنس،

وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق الكوسج، ومحمد بن عبد الله بن غير،

وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٢٩/٢ - ٤٣٠).

متفق على ثقته، يختلف في مرتبته:

(١) أي شاهد حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا حُمّ أحدكم فليشن عليه الماء البارد من السحر ثلاث ليال».

فجمهور العلماء على ثقته والثناء عليه، كأحمد، والنسائي، وابن سعد،
والعجلي، وابن حبان، وابن قانع، وابن نمير، والحاكم، وغيرهم. انظر: "تهذيب
الكمال" (٤٣٠/٢ - ٤٣١)، "تهذيب التهذيب" (١٥١/١).

وقال أبو حاتم: «صدوق لا بأس به». "الجرح والتعديل" (٢٢٤/٦).

قال ابن حجر: «ثقة فاضل، من التاسعة مات سنة مائتين، وقيل: قبلها [ع]». "التقريب" (ص: ١٢٩).

٤ - الجراح بن الضحاك:

ابن قيس الكندي الكوفي.

روى عن: جابر الجعفي، وكريب الكندي، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم.

روى عنه: إسحاق بن سليمان الرازي، وعلي بن أبي بكر، وجريز بن عبد
الحميد، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥١٤/٤).

أثنى عليه أبو نعيم خيراً. انظر: "التاريخ الكبير" (٢٢٨/٢).

وقال أبو حاتم: «صالح لا بأس به، بابة عمرو بن أبي قيس». "الجرح
والتعديل" (٥٢٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٩/٦).

قال الأزدي: «له مناكير، وقد حمل عنه الناس، وهو عزيز الحديث». "تهذيب
التهذيب" (٣٦٤/١).

قال الذهبي: «صالح الحديث». "الكاشف" (١٢٥/١)، وقال: «صويلح». "الميزان" (٣٨٩/١).

وقال ابن حجر: «صدوق، من السابعة [ت]». "التقريب" (ص: ١٩٥).

٥ - كريب بن سليم:

الكندي الكوفي.

روى عن: أمة امرأة الزبير بن العوام، وكنيتها: أم خالد ابنة خالد بن سعيد بن
العاص، وعن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة.

روى عنه: الجراح بن الضحاك الكندي. انظر: "الجرح والتعديل" (١٦٩/٧).
وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٣١/٧)، ولم يذكره بجرح أو تعديل،
وإنما قال: «سمع أمة».

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٥٧/٧) في طبقة أتباع التابعين، وزاد:
«يروى عن علي بن الحسين»، وذكره أيضاً في طبقة التابعين (٣٣٩/٥).

ولم أقف على من ذكر له راوياً غير الجراح، فعلى هذا فهو مجهول، وتوثيق ابن
حبان له لا يفيد لما علم من قاعدته في التوثيق، والله أعلم.

٦ - أمة امرأة الزبير.

هي: أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص، تكنى أم خالد، تزوجها الزبير بن
العوام. انظر: "الاستيعاب" (١٧٩٠/٤)، و"أسد الغابة" (٢٤/٦)، و"الإصابة"
(٢٣٣ - ٢٣٢/٤).

وفي "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٦/رقم: ٣٧٨٩): «أمة» بالمد.

حديثها عند البخاري وقد تقدّم (برقم: ٧٠).

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي خيثمة في "التاريخ" (ص: ١٦٠) (رقم: ٢٥٣ - ت: قالمي)،
وابن حبان في "الثقات" (٣٣٩/٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٧٥٢٣)،
وفي "الطب"، والحسن بن سفيان في "مسنده" كما في "الفتح" (١٨٧/١٠) من طرق
عن إسحاق بن سليمان به.

وقد سقط أول الإسناد عند ابن حبان كما هو ظاهر في المطبوع.

وهذا الحديث ضعيف، ويظهر لي - والله أعلم - أنه وهم من بعض الرواة،
اختلطت عليه أمة امرأة الزبير بامرأته الأخرى أسماء بنت أبي بكر الصديق، وذلك أن
أمة ولدت في الحبشة، ولما رجعت من الحبشة كانت صغيرة، وحديثها عند رجوعها
ثابت في الصحيح وأن النبي ﷺ حملها وألبسها ثوباً وقال لها: «سنا يا أم خالد»،
فهذا يدل على أنها صغيرة، ويظهر أنها ما أصبحت امرأة تحل للأزواج إلا بعد وفاة

النبي ﷺ، وإلا فكيف تقول: « كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا حمّ الزبير ... »، الحديث، فهذا إنما يكون من امرأة بالغة، ولعل الصواب ما في البخاري كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (رقم: ٥٧٢٤)، ومسلم كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (٤/رقم: ٢٢١١) عن فاطمة بنت المنذر: أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما كانت إذا أتيت بالمرأة قد حمت تدعو لها، فأخذت الماء فصبت بين يديها وبين جبيها، وقالت: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نردها بالماء. لفظ البخاري.

وفي الباب:

- ١ - من حديث أنس رضي الله عنه نحوه.
 - ٢ - من حديث سمرة رضي الله عنه نحوه. انظر: "الفتح (١٨٧/١٠)"، و"شرح مشكل الآثار" (١٠٨/٥ - ١١٠).
- وفي الباب بلفظ: « الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء »، وهو متفق عليه من حديث ثلاثة من الصحابة، وهم: عائشة، وابن عمر، ورافع بن خديج رضي الله عنهم. انظر: "جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي" (ص: ٧٢ - ٨٠) فقد ذكر هذه الثلاثة وغيرها، والله أعلم.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في الشواهد، والله أعلم.

١٣٩ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا شعبة، عن حصين قال: سمعتُ أبا عبيدة بن حذيفة عن عمته فاطمة قالت: «عُدْتُ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في نسوة، فإذا سقاء معلق وماؤه يقطر عليه من شدة ما يجد من حرِّ الحمى، فقلت: يا رسول الله لو دعوت الله فأذهبه عنك، فقال: إنَّ أشدَّ الناس بلاء الأنبياء ثم الذين يلونهم». [٤٠٤/٤]، ق: (١٩٢/٤/ب)، م: (٤٦٤/أ - ب)، ع: (٣٦١/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدَّم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - إبراهيم بن مرزوق:

ابن دينار الأموي.

روى عن: روح بن أسلم، وأبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، ومكي بن إبراهيم، وغيرهم.

روى عنه: النسائي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو العباس الأصم، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٩٧/٢ - ١٩٨).

مجمع على ثقته، يختلف في مرتبته:

قال النسائي: «صالح»، ومرة: «لا بأس به»، ومرة: «ليس لي به علم». "المعجم المشتمل" (ص: ٦٩).

وقال ابن أبي حاتم: «ثقة صدوق». "الجرح والتعديل" (١٣٧/٢).

وقال الدارقطني: «ثقة، إلا أنه كان يخطئ، فيقال له فلا يرجع». "تهذيب الكمال" (١٩٨/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨٦/٨).

وقال ابن يونس: « كان ثقة ثبتاً ».

وقال سعيد بن عثمان: « ثقة ». "تهذيب التهذيب" (١٠٦/١).

وقال الذهبي: « صدوق ». "الكاشف" (٤٨/١).

وقال ابن حجر: « ثقة، عمي قبل موته فكان يخطئ فلا يرجع، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين [س] ». "التقريب" (ص: ١١٥ - ١١٦).

٣ - أبو عامر العقدي:

هو عبد الملك بن عمرو بن قيس، ثقة، من التاسعة، مات سنة أربع وخمسين ومائتين [ع]. "التقريب" (ص: ٦٢٥).

٤ - شعبة:

هو ابن الحجاج العتكي.

٥ - حصين:

هو ابن عبد الرحمن، تقدّم في الحديث (رقم: ١٣٥).

٦ - أبو غُبَيْدة بن حُذَيْفة:

ابن اليمان العبسي الكوفي.

روى عن: أبيه حذيفة بن اليمان، وعدي بن حاتم، وأبي موسى الأشعري، وعمته فاطمة.

روى عنه: حصين بن عبد الرحمن السلمي، وابن سيرين، وخالد بن أبي أمية، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٥٤/٣٤ - ٥٥).

ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٠٣/٩ - ٤٠٤)، ونقل عن أبيه أنه قال: « لا يُسمّى »، ولم يذكره بجرح أو تعديل.

وقال العجلي: « كوفي تابعي ثقة ». "الثقات" (٤١٤/٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٩٠/٥).

قال ابن حجر: « مقبول من الثانية [س ق] ». "التقريب" (ص: ١١٧٤).

٧ - عمته فاطمة:

بنت اليمان أخت حذيفة بن اليمان لها صحبة، روت عن النبي ﷺ أحاديث.
انظر: "معرفة الصحابة" (٦/رقم: ٣٩٨٠)، و"الاستيعاب" (٤/١٩٠٢)، و"أسد الغابة" (٦/٢٣٣)، و"الإصابة" (٤/٣٧٤).

إسناد المصنف: صحيح.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٨/٣٢٥ - ٣٢١)، وأبو مسعود بن الفرات في "جزئه" كما في "الإصابة" (٤/٣٧٤)، ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٦/رقم: ٧٨٠١)، ومن طريق أبي نعيم الضياء في "الأمراض والكفارات" (رقم: ٩)، عن أبي عامر العقدي به نحوه، وزادوا: «ثم الذين يلونهم»، ثانية.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٦/٣٦٩) عن محمد بن جعفر، والنسائي في "الكبرى" كتاب: الطب، باب: ذكر وقت تبريد الحمى بالماء (٤/رقم: ٧٦١٣) من طريق ابن أبي عدي، وفي باب: عيادة النساء للرجال (رقم: ٧٤٩٦) من طريق خالد ابن الحارث.

والطبراني في "الكبير" (٢٤/٢٤٥ - ٢٤٦) (رقم: ٦٢٩) من طريق سعيد بن الربيع، أربعتهم عن شعبة به نحوه.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" باب: أي الناس أشد بلاء (رقم: ٧٤٨٢) من طريق عبثر.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/رقم: ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٠) من طريق إدريس وخالد بن عبد الله وسليمان بن كثير وزائدة، كلهم عن حصين به نحوه.

وخالفهم جرير فرواه بزيادة راو:

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/٦٣١) من طريق إبراهيم أبو معمر القطيعي، عن حصين، عن خيثمة، عن أبي عبيدة به نحوه.

فجعله من المزيّد في متصل الأسانيد، فإنَّ حصيناً سمع أبا عبيدة.

وهذا الحديث أخرجه غير من تقدّم.

ابن منده في "المعرفة" كما في "الإصابة" (٣٧٤/٤)، والمحامي في "الأمالي" ^(١) كما في "الصحيحة" (رقم: ١٤٥).

قال ابن حجر - بعد أن عزاه للنسائي وابن سعد: « بسند قوي » ^(٢). "الإصابة" (٣٧٤/٤).

وقال الألباني - بعد عزوه لأحمد والمحامي - : « إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات غير أبي عبيدة هذا فلم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة من الثقات ». "الصحيحة" (١/رقم: ١٤٥).

وقال أيضاً - بعد عزوه لابن سعد والحاكم - : « سكت عنه الحاكم والذهبي، وإسناده صحيح عندي، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي عبيدة بن حذيفة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقد روى عنه جماعة ». "الصحيحة" (٣/رقم: ١١٦٥).

قلت: وثقه غير ابن حبان العجلي كما تقدّم، وهما ممن يوثق المجاهيل، لكن الراوي هنا من التابعين، وروى عنه جماعة ثقات، ولم يأت بما يُنكر عليه، فمثله يصحح له أو يحسن.

والحديث أورده الحاكم في الشواهد لحديث أنس الذي تقدّمت الإشارة إليه قبل هذا الحديث، ولعله لذلك سكت عنه الحاكم والذهبي، والله أعلم.

شواهد:

أما أوله - والذي من أجله أخرج الحاكم هذا الحديث - فتقدّمت شواهد في الذي قبله.

وأما آخره: « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ بِلَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ».

فيشهد له:

١ - حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قلت: « يا رسول الله

(١) لم أقف عليه في رواية ابن البيّ، فلعله في رواية أخرى.

(٢) وفي "الفتح" (١١٦/١٠) قال: « أخرجه النسائي، وصححه الحاكم ».

قلت: ونصحيحه لهذا الحديث ليس في المطبوع ولا في النسخ الخطية، ويظهر أن ابن حجر يجعل مجرد إخراج الحاكم للحديث في صحيحه تصحيحاً له، كما تقدّم التنبيه على ذلك مراراً.

ﷺ، أي الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل من الناس، يُنتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة زيد في بلاءه ...»، الحديث.

أخرجه الترمذي كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الصبر على البلاء (رقم: ٢٣٩٨)، وابن ماجه كتاب: الفتن، باب: الصبر على البلاء (رقم: ٤٠٢٣)، والنسائي في "الكبرى" كتاب: الطب، باب: أي الناس أسد بلاء (رقم: ٧٤٨١)، والدارمي (٧٧٦/٢) (رقم: ٢٦٨١ ط البغا)، وأحمد في "المسند" (١٧٢/١، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥)، وفي "الزهد" (ص: ٥٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" [٦١/٣]، والطحاوي في "المشكل" [٦١/٣]، ابن حبان في "صحيحه" (الإحسان (٧/رقم: ٢٩٠٠) والبزار في "مسنده" (رقم: ٢١٥)، وعبد بن حميد في "مسنده" (رقم: ١٤٦ - المنتخب)، وأبو يعلى في "المسند" [٢/رقم: ٨٣٠]، والهيثم بن كليب الشاشي في "مسنده" (١/رقم: ٦٧ - ٦٨) (رقم: ٨٣٠)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/٢٠٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٣٧٢ - ٣٧٣)، وبحشل في "تاريخ واسط" (٢٨٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/٣٦٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/٣٧٨ - ٣٧٩)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/٢٤٤)، والضياء في "المختارة" (٣/٢٥٢) (رقم: ١٠٥٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٧/رقم: ٩٧٧٥) كلهم من طرق عن عاصم بن أبي النجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه به.

وهذا إسناد حسن، وعاصم بن أبي النجود «صدق».

وقال الألباني: «هذا سند جيد». "الصحيحة" (رقم: ١٤٣).

٢ - حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أنه دخل على رسول الله ﷺ وهو موعوك، فقلت: من أشد الناس بلاء؟ قال: الأنبياء، ثم الصالحون ...»، الحديث.

أخرجه ابن ماجه كتاب: الفتن، باب: الصبر على البلاء (رقم: ٤٠٢٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (رقم: ٥١٠)، وابن سعد في "الطبقات" (٢/٢٠٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" [٦٤/٣]، والحاكم في "المستدرک" (٤/٣٠٧)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٣٧٢)، و"الأدب" (رقم: ١٠٤٢)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١/٥٧٢) من طرق عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن

عطاء، عن أبي سعيد الخدري.

قال الحاكم: « صحيح على شرط مسلم ».

ومداره على هشام بن سعد مختلف فيه، وحديثه لا بأس به في الشواهد.

وأخرج له مسلم متابعة. انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٦/٦).

وفي الباب:

١ - من حديث عائشة في شدة وجع النبي ﷺ عند البخاري برقم: (٥٦٤٦).

٢ - من حديث عبد الله بن مسعود في شدة وعك النبي ﷺ عند البخاري

برقم: (٥٦٤٧).

١٤٠ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ الحسين بن محمد بن زياد، ثنا محمد بن إسماعيل الجعفي، ثنا قيس بن حفص الدارمي، ثنا طالب بن حجر، حدثني (هودة)^(١) بن عبد الله، عن جدّه مزينة قال: «لَمَّا قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تمرًا من تمراتهم، فجعلوا يأكلونه، فسمى تلك التمرات بأسمائهم، فقالوا: ما نحن بأعلم يا رسول الله من أسمائها منك، ثم قال لرجل: أطعمنا من بقية المقرين^(٢)، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هذا البرني وهو خير تمركم، هو دواء لا داء فيه». [٤٠٧/٤]، ق: (١٩٣/٤)، م: (٤٦٤/ب)، ع: (٣٦٢/٢).

رجال الإسناد:

١ - الشيخ أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - الحسين بن محمد بن زياد:

العبدى النيسابوري، أبو علي القباني، ثقة حافظ، مصنف، من الثانية عشرة، وقيل: إن البخاري روى عنه^(٣)، مات سنة تسع وثمانين ومائتين (خ). "التقريب" (ص: ٢٥٠).

٣ - محمد بن إسماعيل الجعفي:

هو الإمام البخاري.

(١) كذا في المطبوع وفي (ق)، وفي (م) و(ع): «هودة» بالبدال المهملة، والصواب أنه هود بن عبد الله كما في كتب الرجال.

(٢) كذا في المطبوع وقريب منه في (ع)، وفي (م): «المضربين»، وعند الطبراني وأبي نعيم: «القس الذي بقي في نطقتك»، وهو واضح المعنى، والله أعلم.

(٣) هو من تلاميذ البخاري، وذكر الكلاباذي أن البخاري روى عنه في صحيحه في الطب. انظر: "الهداية والإرشاد" (١٧٥/٠١)، و"تقييد الماهل" (٤٢٥/٢)، و"الجمع بين رجال الصحيحين" (٨٨/١)، وأسامي شيوخ البخاري" للصغاني (ص: ٤١)، و"تهذيب الكمال" (٤٧٧/٦).

٤ - قيس بن حفص:

ابن القعقاع التميمي الدارمي مولا هم، أبو محمد البصري.
 روى عن: إسماعيل بن علي، وحماد بن زيد، وطالب بن حجر، وغيرهم.
 روى عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم.
 انظر: "تهذيب الكمال" (٢٤/٢١ - ٢٣).
 قال أبو حاتم: «شيخ»^(١). "الجرح والتعديل" (٩٥/٧).
 وقال ابن معين: «ثقة». "تهذيب الكمال" (٢٤/٢٣).
 وقال العجلي: «لا بأس به». "الثقات" (٢٢٠/٢).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩/١٥)، وقال: «يغرب».
 وقال الدارقطني: «ثقة». "تهذيب التهذيب" (٤/٥٦٣).
 ولذا قال ابن حجر: «ثقة له أفراد، من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين [خ
 صد]». "التقريب" (ص: ٨٠٣).

٥ - طالب بن حُجير:

العبدى أبو حجر البصري.
 روى عن: هودة بن عبد الله العصري.
 روى عنه: قيس بن حفص الدارمي، ومحمد بن إبراهيم بن صدران، وموسى
 ابن إسماعيل، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٣/٤٥٣ - ٤٥٤).
 قال أبو زرعة وأبو حاتم: «هو شيخ»^(٢). "الجرح والتعديل" (٤/٤٩٦).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" (٨/٣٢٨).
 قال ابن عبد البر: «هو عندهم من الشيوخ، ثقة».

(١) يكتب حديثه وينظر فيه. "الجرح والتعديل" (٢/٣٧)، ومعنى ينظر فيه: أي هل قبله الجهازة
 النقد أم لا؟ انظر: "ضوابط الجرح والتعديل" (ص: ١٥٩ - ١٦١)، وهنا قبلوه.
 (٢) قال ابن القطان: «يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية
 لحديث، أو أحاديث أخذت عنه». "بيان الروهم" (٣/٤٨٢)، وانظر: ما تقدم.

وقال ابن القطان: « مجهول الحال ». "تهذيب التهذيب" (٩/٣)، وانظر: "بيان الوهم والإيهام" (٤٨٢/٣)^(١).

قلت: وقوله: « مجهول » معارض بتوثيق من تقدّم، ولذا قال الذهبي: « هو صالح الأمر إن شاء الله ». "الميزان" (٤٧/٣).

وقال ابن حجر: « صدوق من الرابعة (بخ ت) ». "التقريب" (ص: ٤٦٢).
٦ - هود بن عبد الله:

ابن سعد العبدى العصري.

روى عن: جدّه لأمه مزينة بن جابر العبدى، وعن رجل من عبد القيس، يقال له: معبد بن وهب.

روى عنه: طالب بن حجر العبدى. انظر: "تهذيب الكمال" (٣٠/٣٢٠).
ذكره ابن حبان في "الثقات" (٥١٦/٥).

وقال ابن القطان: « مجهول الحال ». "بيان الوهم" (٤٨٢/٣).
وقال الذهبي: « لا يكاد يُعرف، تفرد عنه طالب بن حجر ». "الميزان" (٤٣٥/٥).
وقال: « صدوق، قلت: لا يكاد يعرف، له حديث واحد^(٢) »: « دخل عليه السلام يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة ». "المغني" (٧١٣/٢).
قلت: فكأنه أولاً كتب صدوق، ثم استدرك بعد ذلك، وقد قال أيضاً في "الديوان" (ص: ٤٢٠): « حسن الحديث، لم يُضعف ».

قلت: والذي يبدو أنّ أحاديثه فيها نكارة. انظر: "الميزان" (٤٧/٣)، ولعل هذا ما جعل الذهبي يتردد فيه، وقال ابن حجر: « مقبول، من الرابعة (بخ ت) ». "التقريب" (ص: ١٠٢٥).

(١) فقد قال ابن القطان: « هود بن عبد الله ... مجهول الحال ... وطالب بن حجر أبو حجر كذلك ».

(٢) قلت: بل له أكثر من حديث منها حديثنا هذا وآخر عند الطبراني في الكبير (٢٠/رقم: ٨١٤)، وفي "تاريخ واسط" (ص: ٢١١)، و"معجم ابن قانع" (٨٦/٣ - ٨٧)، وانظر: "الاستيعاب" (١٤٧٠/٤).

فلذا فالقول فيه ما قاله ابن القطان، وقول الذهبي: « لا يكاد يعرف »، وقول ابن حجر: « مقبول » متقاربة وأنه لا يحتاج به إذا انفرد، والله أعلم.

٧ - مزينة:

ابن جابر العَصْرِي^(١) العبدي، كذا نسبه أبو نعيم وابن منده، وتبعهم ابن الأثير. انظر: "المعرفة" (٥/رقم: ٢٨١١)، و"أسد الغابة" (٤/٣٧٤).

وسمّاه ابن الكلبي: مزينة بن مالك بن همام بن معاوية ... بن عبد قيس، قال ابن حجر: « وهذا هو المعتمد، والذي ذكره ابن منده وهم ... ». انظر: "الإصابة" (٣/٣٨٩).

وقال البخاري وأبو حاتم: « له صحبة ». "التاريخ الكبير" (٨/٣٠)، "الجرح والتعديل" (٨/٣٩٢).

وذكره ابن حبان في طبقة الصحابة من "الثقات" (٣/٤٠٧).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص: ٤٠)، وفي "الأدب المفرد" (ص: ٢٠٢) (رقم: ٥٨٤)، وفي "التاريخ الكبير" (٨/٣١) عن قيس بن حفص به مختصراً.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٦/رقم: ٦٨١٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/رقم: ١٦٩٠)، ومن طريقه أبو نعيم في "المعرفة" (٥/٦٣١٩)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (٤/٣٧٥)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٠/رقم: ٨١٢) مطولاً بآتم مما هنا.

وأخرجه الحكيم الترمذي كما في اللآلئ (٢/٢٤٢ - ٢٤٣) مختصراً بنحو حديث الباب، حدثنا محمد بن صدران، نا طالب بن حجير به نحوه.

(١) قال السمعاني: « بفتح الصاد والعين المهملة وفي آخرها راء ... هذه النسبة إلى عَصَر وهو بطن من عبد القيس ». "الأنساب" (٤/٢٠١).

قال الهيثمي: « رواه الطبراني وأبو يعلى ورجاهما ثقات، وفي بعضهم خلاف ». "المجمع" (٣٩١/٩).

قال الألباني: « كأنه يشير إلى هود هذا (وذكر أقوال العلماء فيه) وقال ابن القطان: « مجهول، وهذا هو الصواب ». انظر: "ضعيف الأدب المفرد" (ص: ١٠٥). وقال أيضاً: « سنده ضعيف، هود هذا قال في الميزان ... »، وذكره. "الصحيحة" (٤٦١/٤).

قلت: وهذا الحديث بطوله مقارب لحديث بعض وفد عبد القيس^(١)، - ولعله هو مزيدة هذا - فقد علق الألباني على حديث بعض وفد عبد القيس بأن في مسند أبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني بنحو هذه القصة. يشير لحديث الباب. انظر: "ضعيف الأدب المفرد" (ص: ١٠٥).

شواهد:

تقدمت في الحديث (رقم: ١٠٢).

(١) تقدمت في شواهد حديث (رقم: ١٣٩).

١٤١ - قال الحاكم رحمه الله:

حدَّثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن شاذان الجوهري، ثنا عبيد الله بن محمد القرشي، ثنا عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى ابن طلحة، ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن جدّه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: « دخلتُ على رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم وفي يده سفر جلة^(١) فألقاها إليَّ وقال: دونكها أبا محمد فإنها تُجِمُّ^(٢) الفؤاد^(٣) ». [٤/٤١١]، ق: (٤/١٩٦/أ)، م: (٤٦٥/ب)، ع: (٢/٣٦٣/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - محمد بن شاذان الجوهري:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٣/٣٧٠) قال: حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو أمية، ثنا عبيد الله بن محمد به مثله.

وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »، وقال الذهبي: « قلت: ابن حماد قال أبو حاتم: منكر الحديث ».

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكنا عليه لتقدم الكلام عليه، والله أعلم.

(١) انظر في الكلام عليه وماهيته: "زاد المعاد" (٤/٣٢٠ - ٣٢١).

(٢) أي: تُرجمه، وقيل: تجمععه وتُكَمِّلُ صلاحه ونشاطه. "النهاية" (١/٣٠١).

(٣) انظر تخريجه في "مختصر استدراك الحافظ الذهبي" لابن الملقن (٤/رقم: ٧٢١)، وهو حديث منكر.

وقال ابن القيم في "الزاد" (وقد روي في السفرجل أحاديث أخر، هذا أمثلها ولا تصح).

كتاب الرقى والتمايم

١٤٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، أنبأ محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه قال: «رُمِيَ أَبِي بِن كَعْب فِي أَكْحَلِهِ»^(١) فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ طَبِيباً فَكَوَاهُ. «[٤١٧/٤]، ق: (٤/١٩٨/أ)، م: (٤٦٧/أ)، ع: (٢/٣٦٥/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٧٨).

٢ - محمد بن أحمد بن النضر الأزدي:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩١).

٣ - معاوية بن عمرو:

تقدّم في الحديث (رقم: ٩١).

٤ - أبو إسحاق الفزاري:

هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي.

قال الحافظ: «ثقة حافظ له تصانيف من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين وقيل

بعدها [ع]». «التقريب» (ص: ١١٣).

٥ - الأعمش:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٢).

٦ - أبو سفيان:

طلحة بن نافع الأسكافي، تقدّم في الحديث (رقم: ٤٨).

(١) الأكل: عرق وسط الذراع يكثر فصدّه. "النهاية" (٤/١٥٤).

تفريغ الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٢١٤/٤) قال: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا معاوية، ثنا الأعمش.

وحدّثنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن جابر رضي الله عنه به مثله.

وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم^(١) ولم يخرجاه ».

وسكت عليه الذهبي.

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه من ضمن ما ورد في باب كيّ المريض، فقد أورد الحاكم قبله وبعده أحاديث فيه وحكم على بعضها، أو أنه سكت لقرب المكان المحكوم عليه فيه، والله أعلم.

(١) الحديث أخرجه مسلم كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التدوي (رقم: ٢٢٠٧) من طريق الأعمش.

كتاب الفتن والملحم

١٤٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني الأستاذ أبو الوليد، ثنا الهيثم بن خلف الدوري، ثنا الهيثم بن خارجة، ثنا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن الوليد بن سفيان، عن يزيد بن قطيب السكوني، عن أبي بحرية، عن معاذ ابن جبل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الملحمة العظمى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر». [٤/٢٦٦]، ق: (٤/٢٠٢/ب)، م: (٤/٤٦٩/أ)، ع: (٢/٣٦٨/أ).

رجال الإسناد:

١ - الأستاذ أبو الوليد:

هو حسان بن محمد النيسابوري، تقدم في الحديث رقم: (١٠٠).

٢ - الهيثم بن خلف:

ابن محمد بن عبد الرحمن بن مجاهد، أبو محمد الدوري البغدادي.

روى عن: عبيد الله القواريري، وعثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن موسى الخطمي وطبقته.

روى عنه: أبو بكر الشافعي، والإسماعيلي وابن المقرئ، وآخرون. انظر: "السير" (١٤/٢٦١ - ٢٦٢).

قال الإسماعيلي: «كان أحد الأثبات».

وقال أحمد بن كامل بن شجرة: «كان كثير الحديث جداً، ضابطاً لكتابه». "تاريخ بغداد" (١٤/٦٣).

قال الذهبي: «كان من أوعية العلم، ومن أهل التحري والضبط». "السير" (١٤/٢٦٢).

توفي سنة سبع وثلاثمائة. "تاريخ بغداد" (١٤/٦٣).

٣ - الهيثم بن خارجة:

الخراساني أبو أحمد، ويقال أبو يحيى المروزي، نزيل بغداد.

روى عن: إسماعيل بن عياش وحفص بن ميسرة، ومالك بن أنس وغيرهم.
روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم. انظر:
"تهذيب الكمال" (٣٧٥/٣٠ - ٣٧٦).

متفق على ثقته مختلف في مرتبته:
فالجسهور على ثقته، أثنى عليه أحمد، وروى عنه في حياته، وذلك دليل ثقته
عنده كما ذكر ذلك ابن عبد الله.

ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وكان يسمى: شعبة الصغير
لتيقظه. انظر المصدر السابق (٣٧٦/٣٠ - ٣٧٧).

ووثقه ابن قانع كما في "تهذيب التهذيب" (٦٢/٦)، والخليلي في "الإرشاد"
(٢٤٥/١).

وقال أبو حاتم: «صدوق». "الجرح والتعديل" (٨٦/٩).

وقال النسائي: «ليس به بأس». "تاريخ بغداد" (٥٩/١٤).

ولذا قال ابن حجر: «صدوق، من كبار العاشرة، مات سنة سبع وعشرين في
آخر يومها» [خ، س، ق]. "التقريب" (ص: ١٠٣٠).

٤ - إسماعيل بن عياش:

تقدم في الحديث (رقم: ١٢٩).

٥ - أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم:

الغساني الشامي، متفق على ضعفه.

قال ابن حجر: «ضعيف، وكان قد سُرِق بيته فاختلط، من السابعة، مات سنة
ست وخمسين». [د، ت، ق]. "التقريب" (ص: ١١١٦).

٦ - الوليد بن سفيان:

ابن أبي مريم الغساني، ابن عم أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، شامي.

روى عن: يزيد بن قطيب السكوني.

روى عنه: ابن عمه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم. "تهذيب الكمال" (١٥/٣١).

ذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٥١/٧).

قال الذهبي: «وثق». "الكاشف" (٢٠٩/٣)، عن توثيق ابن حبان.

وقال: «الوليد بن سفيان الغساني عن تابعي لا يعرفان». "المغني" (٧٢٢/٢).

وقال: «لا يدرى من هو». "الميزان" (١٢/٦).

وهذا هو الظاهر من حاله أنه مجهول العين؛ ولذا قال ابن حجر: «مجهول، من

السادسة». [د، ت، ق]. "التقريب" (ص: ١٠٣٨).

٧ - يزيد بن قطيب السكوني:

الحمصي.

روى عن: أبي بحرية: عبد الله بن قيس التزاعمي.

روى عنه: صفوان بن عمرو السكسكي، والوليد بن سفيان بن أبي مريم، وأبو

زياد يحيى بن عبيد الغسانيان. ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". "تهذيب الكمال"

(٢٢٧/٣٢).

كذا في "تهذيب الكمال".

وقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٨٥/٩) ولم يذكره بجرح أو

تعديل.

وأما ابن حبان فقد اشتبه عليه بـ "أبي بحرية" فذكره في ثقاته (٥٤٤/٥) وقال:

«يزيد بن قطيب السكوني، يروي عن معاذ، عداة في أهل الشام، روى عنه أهلها،

كنيته أبو بحرية»^(١).

والذي يروي عن معاذ عند كل من أخرج الحديث هو أبو بحرية واسمه:

عبد الله بن قيس وسيأتي.

ولكونه تابعياً وروى عنه جماعة، قال الذهبي: «ثقة». "الكاشف" (٢٤٩/٣).

وفيه نظر؛ فلم يوثقه معتبر، وهذا الحديث الذي جاء به حديث منكر، وأما ابن

حجر فقال: «مقبول، من السادسة» [د، ت، ق]. "التقريب" (ص: ١٠٨١). ولم

يتابع فيما جاء به فهو لين الحديث.

(١) وقد ترجم لأبي بحرية على الصواب في (٢٥/٥) في أول الطبقة.

٨ - أبو بحرية:

هو عبد الله بن قيس الكندي السكوني، التراغمي، بمثناة ثم معجمة، أبو بحرية بفتح الموحدة وسكون المهملة وتشديد التحتانية حمصي، مشهور بكنيته، مخضرم، ثقة، من الثانية، مات سنة سبع وسبعين «[٤]. "التقريب" (ص: ٥٣٦).

إسناده المصنف: ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٩١/٢٠/رقم: ١٧٤)، وفي مسند الشاميين (٣٦٢/٢/رقم: ١٥٠١). حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني الهيثم بن خارجة به مثله.

وأخرجه أبو داود كتاب: الملاحم، باب: في الملاحم (رقم: ٤٢٩٥)، والترمذي، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في علامات خروج الدجال (رقم: ٢٢٣٨)، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: الملاحم (رقم: ٤٠٩٢)، وأحمد في المسند (٢٣٤/٥)، والطبراني في "الكبير" (٩١/٢٠/رقم: ١٧٤، ١٧٣)، وفي مسند الشاميين (٣٦٢/٢) (رقم: ١٥٠١)، والفسوي في المعرفة (٣١٣/٢ - ٣١٤)، والداني في "الفتن" (٤/رقم: ٤٩٠)، ونعيم بن حماد في "الفتن" (٥٢٤/٢/رقم: ١٤٧٤) من طرق عن أبي بكر بن أبي مريم به مثله.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب^(١) لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أي ضعيف.

قال الألباني: «إسناده ضعيف». "المشكاة" (٣/رقم: ٥٤٢٥).

قلت: بل الإسناد ضعيف جداً.

وأخرج أبو داود في الملاحم (رقم: ٤٢٩٦)، وابن ماجه في الملاحم (رقم: ٤٠٩٣)، وأحمد في مسنده (١٨٩/٤)، ونعيم في "الفتن" (١٥٠٣، ١٤٨٧/٢)، والداني في "الفتن" (٤/رقم: ٤٨٨)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣١/٨) من

(١) في المطبوع زيادة «حسن» والصواب حذفها، وكذلك هو في "تهذيب الكمال" (١٧/٣١).

طريق عن بقية بن الوليد، عن يحيى بن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر أن النبي ﷺ قال: « بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة ».

فيه: عبد الله بن أبي بلال لم يوثقه إلا ابن حبان (٤٩/٥).

وقال الألباني: « إسناده ضعيف ». "المشكاة" (١٤٩٤/٣).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود بعد حديث الباب وقال: « هذا أصح من حديث عيسى » أي حديث الباب. وأورده ابن ماجه كذلك بعد حديث الباب.

١٤٤ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) الحديث الذي يعرف هذا المتن:

حدَّثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن يعقوب.

وقد حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث وابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « بين يدي الساعة فتن كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع أقوام دينهم بعرض من الدنيا قليل ». [٤٣٨/٤ - ٤٣٩]، ق: (٤/٢٠٨/أ)، م: (٤٧١/ب)، ع: (٣٧١/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر بن إسحاق:

تقدّم في الحديث (رقم: ٨).

٢ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٥).

٣ - بحر بن نصر:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٤ - عبد الله بن وهب:

تقدّم في الحديث (رقم: ٤٤).

٥ - عمرو بن الحارث:

تقدّم في الحديث (رقم: ١١١).

٦ - ابن لهيعة:

تقدّم في الحديث (رقم: ١١).

(١) أي: حديث ابن عبد رضي الله عنهما.

٧ - يزيد بن أبي حبيب، وسان بن سعد:

تقدّمًا في الحديث (رقم: ٩٧).

إسناد المصنّف: ضعيف، فيه ابن لهيعة وسان بن سعد ضعيفان.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في "جامعه" كتاب: الفتن، باب: ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم (رقم: ٢١٩٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" [٣٩/١١، ٤٣/١٥]، وفي "الإيمان" [رقم: ٦٤]، والفريابي في "صفة المنافق" (رقم: ١٠٤)، وابن عدي في "الكامل" (١١٩٢/٣) من طريق الليث، عن يزيد به، إلا أنه عند الترمذي وابن عدي سعد بن سنان، وعند الفريابي سعيد بن سنان، وهذا من الاختلاف في اسمه كما تقدّم.

وهذا الحديث قال عنه الترمذي: « هذا حديث غريب من هذا الوجه ».

ومعنى ذلك أنه حديث ضعيف كما علم من منهجه.

وهذا الحديث أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عمر رضي الله عنهما الآتي، فلعله لذلك سكتا عنه، والله أعلم.

شواهد:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي أورده الحاكم قبل هذا:

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « ليغشينّ أمّي من بعدي فتن كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع أقوامٌ دينهم بعرض من الدنيا قليل ». لفظ الحاكم.

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤٣٨/٤) من طريق عبد الله بن صالح، أخبرني معاوية بن صالح، حدّثني أبو الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر به.

وقال: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

قلت: وليس كما قالوا، فعبد الله بن صالح هو كاتب الليث، فالحديث لا بأس به في الشواهد.

وأخرجه نعيم بن حماد في "الفتن" (١/رقم: ١١٣) حدّثنا الحكم بن نافع، عن

سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة أبي شجرة، عن ابن عمر بلفظ: «ليغشينَّ أمي من بعدي فتن، يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه».

فيه سعيد بن سنان أبو مهدي، متروك، وقد خلط في مثنه.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أنَّ رسول الله ﷺ قال: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، أو يمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا».

أخرجه مسلم كتاب: الإيمان باب: الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن (رقم: ١١٨).

قال الترمذي: «وفي الباب عن أبي هريرة، وجندب، والنعمان بن بشير، وأبي موسى».

قلت: أما حديث أبي هريرة فتقدّم، وأما حديث أبي موسى فأخرجه الحاكم في "المستدرک" بعد حديث الباب بأربعة أحاديث (٤/٤٤٠)، وأخرجه غيره، وصححه إمام، وسكت عليه الذهبي.

وفي الباب عن أبي حذيفة عند الحاكم في "المستدرک" (٤/٤٣٧ - ٤٣٨)، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وعن سعد بن أبي وقاص. انظر: "المجمع" (٧/٣٠٦ - ٣٠٧).

١٤٥ - قال الحاكم رحمه الله:

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذكر أشرار الساعة [و] خروج النار من أرض الحجاز: عاصم بن عدي الأنصاري، وأبو هريرة، وأبو ذر الغفاري.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فأخبرناه أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي، ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، حدثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عُقيل، عن ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب أخبره: أن أبا هريرة رضي الله عنه أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ بأرض الحجاز تضيئ منها أعناق الإبل بُصْرَى^(١) ». [٤/٤٤٣]، ق: (٤/٢٠٩ - ب - ٢١٠/أ)، م: (٤٧٢/ب)، ع: (٣٧٣/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٦).

٢ - أحمد بن محمد بن محمد بن الحجاج:

ابن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري.

روى عن: عمرو بن خالد، ويحيى بن بكير، وابن أبي مريم.

روى عنه: محمد بن الربيع الجيزي، وجعفر بن محمد الخلدي، وأحمد بن أسامة النجبي، وغيرهم. انظر: "الجرح والتعديل" (٧٥/٢)، و"اللسان" (٢٥٨/١).

كذبه أحمد بن صالح. انظر: "الكامل" (٢٠١/١).

وقال ابن أبي حاتم: « سمعتُ منه بمصر ولم أحدث عنه لما تكلموا فيه ». "الجرح والتعديل" (٧٥/٢).

(١) بُصْرَى: موضع بالشام من أعمال دمشق، وهي قصبة حوران. انظر: "معجم البلدان" (٤٤١/١)، وكان ظهور هذه النار بالحجاز سنة أربع وخمسين وستمائة، وقد وصفها كثير من العلماء الذين عاصروها ورأوها. انظر: "أشراط الساعة" لـ د. يوسف الوابل (ص: ١١٨).

وترك النسائي حديثه.

وقال ابن يونس: « كان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة ».

وقال مسلمة في الصلة: « كان ثقة عالماً بالحديث ». انظر: "اللسان" (٢٥٧/١)

- (٢٥٨).

قال ابن عدي: « ابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، حَدَّثَ عنه الحفاظ بحديث مصر، وأنكرت عليه أشياء مما رواه، وكان آل بيت رشدين خُصُّوا بالضعف من أحمد إلى رشدين، وهو ممن يُكتب حديثه مع ضعفه ». انظر: "الكامل" (١/٢٠١).

٣ - أبوه:

هو محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهري^(٢).

قال العقيلي: « في حديثه نظر ». "الضعفاء" (٤/٤٥).

وتقدم قول ابن عدي في آل بيت رشدين. انظر: "اللسان" (٥/١١٨).

٤ - أبوه:

الحجاج بن رشدين بن سعد المصري.

روى عن: معاوية بن صالح، وحيوة بن شريح، وإسماعيل بن عياش.

روى عنه: محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وزاد ابن حبان: « وأهل مصر ».

انظر: "الجرح والتعديل" (٣/١٦٠)، و"الثقات" (٨/٢٠٢).

قال أبو زرعة: « لا علم لي به، ولم أكتب عن أحد عنه ». "الجرح والتعديل"

(٣/١٦٠).

وقال ابن عدي: « نسلُ رشدين بن سعد قد خُصُّوا بالضعف، رشدين ضعيف،

وابنه حجاج هذا ضعيف، وللحجاج ابن يُقال له: محمد ضعيف، ولمحمد ابن يُقال له:

أحمد بن محمد بن الحجاج ضعيف. "الكامل" (٢/٦٥١).

(١) وفيه تصحيف شديد وسقط ظاهر، والتصويب من "اللسان" لابن حجر.

(٢) كذا جاء، وهو مصري، فقد تكون هذه نسبة إلى قبيلة « مهرة »، فالله أعلم.

ولم يذكر ابن يونس فيه جرحاً، وقال مسلمة بن القاسم: لا بأس به.». انظر: "اللسان" (١٧٦/٢)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٠٢/٨) في طبقة تبع الأتباع.
٥ - جدّه:

رشدین بن سعد بن مفلح بن هلال المهري أبو الحجاج المصري.
روى عن: ابن لهيعة، وعُقيل بن خالد، والأوزاعي، وغيرهم.
روى عنه: سعيد بن أبي مريم، وابن المبارك، وقتيبة بن سعيد، وابن العلاء، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (١٩١/٩ - ١٩٣).
عامة علماء الجرح والتعديل على ضعفه، فقد ضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان تضعيفاً شديداً.

ضعفه أبو زرعة، والترمذي، وابن سعد، والفلاس، والجوزجاني، وابن عدي، وابن يونس، والدارقطني، والساجي، وابن قانع، وغيرهم. انظر: "سؤالات ابن الجنيد" (ص: ٣٨٤)، و"سؤالات الآجري" (١٧١/٢، ١٨٠)، و"الجرح والتعديل" (٥١٣/٣)، و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص: ١٧٨)، و"المجروحين" لابن حبان (٣٧٩/١ - ٣٨٠)، و"جامع الترمذي" (١/بعد حديث رقم: ٥٤)، و"أحوال الرجال" (ص: ١٥٦)، و"الكامل" لابن عدي (١٠٠٩/٣ - ١٠١٦)، و"تهذيب الكمال" (١٩٣/٩ - ١٩٥)، و"تهذيب التهذيب" (١٦٤/٢ - ١٦٥).

وقد حسن القول فيه أحمد في بعض الروايات، فقد قال في رواية البغوي: «أرجو أنه صالح الحديث». "الكامل" (١٠٠٩/٣)، وانظر: "ثقات ابن شاهين" (ص: ١٢٩).

وقال ابن شاهين: «وفي رواية أخرى عنه في رشدین: رشدین من أوثق الناس في الحديث»، وفي رواية الميموني: «رشدین ليس به بأس في الأحاديث الرقاق». "العلل ومعرفة الرجال" - رواية المروزي وغيره - (ص: ٢٤٢)، وقد جاء ما يُفسرها عند العقيلي من رواية الميموني نفسه: سمعتُ أبا عبد الله يقول: رشدین ليس يُيالي عمّن روى، ولكنه رجل صالح، فوثقه هيثم بن خارجة - وكان في المجلس - فتبسّم من ذلك أبو عبد الله، ثم قال أبو عبد الله: رشدین ليس به بأس في أحاديث الرقائق.»

"الضعفاء" (٦٧/٢)^(١).

وفي رواية المروزي: « ليس أخبر أمره، لست أدري ». "العلل ومعرفة الرجال" (ص: ١٠٢).

وفي رواية ابنه عبد الله: « رشدين بن سعد كذا وكذا ». (٤٧٩/٢).
وفي "سؤالات أبي داود": « أنه سمع من ابن لهيعة كته، فلا يأتونه بكتاب إلا قرأه ». انظرها: (ص: ٢٤٦).

وفي رواية حرب قال: « سألت أحمد بن حنبل عنه فضعه وقدّم ابن لهيعة عليه ». انظر: "تهذيب الكمال" (٩٣/٩).

وهذه الأقوال لا اختلاف بينها، بل بعضها يُفسّر بعضها، وذلك أنّ رشدين ضعيف إلا أنّ ضعفه يسير، فيروى عنه في غير الأحكام على ما عُرف من مذهب أحمد التشديد في الأحكام والتساهل في الفضائل والرقائق وغيرها.

ولذا قال ابن حجر: « ضعيف، رجّح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه فأدر كته غفلة الصالحين فخلط في الحديث، من السابعة، مات سنة ثمان وثمانين، وله ثمان وسبعون سنة [ت ق] ». "التقريب" (ص: ٣٢٦ - ٣٢٧).

٦ - عُقِيل:

موضع الالتقاء.

إِسْنَادُ الْمُنْفَعِ: ضعيف، مسلسل بالضعفاء.

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب: الفتن وأشراف الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز (٤/رقم ٢٩٠٦) من طريق يونس وعُقِيل بن خالد، كلاهما عن ابن شهاب به.

وهذا الحديث أورده الحاكم ثالثاً شاهد لحديث أبي ذر رضي الله عنه، فلعله لذلك سكت عليه، وكذا الذهبي مع ما في سنده من الضعف الظاهر، والله أعلم.

(١) وفي المطبوع أخطاء، والتصويب من "تهذيب الكمال".

١٤٦ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ثنا سليمان بن حرب، ثنا ريجان بن سعيد، ثنا عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، حدثني أبو أسماء، عن ثوبان رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: « لن تقوم الساعة على أمتي حت تلحق قبائل منها بالمشركين وحتى تعبد قبائل منها الأوثان ». [٤٤٨/٤]، م: (٤٧٣/ب)، ع: (٣٧٤/٢/ب)^(١).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠).

٢ - إسماعيل بن إسحاق القاضي:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٨).

٣ - سليمان بن حرب:

الأزدي الواسطي.

قال ابن حجر: « ثقة إمام حافظ من التاسعة، مات سنة أربع وعشرين وله ثمانون سنة [ع] ». "التقريب" (ص: ٤٠٦).

٤ - ريجان بن سعيد:

ابن المثنى بن معدان، الناجي السامي القرشي.

روى: عن عباد بن منصور، وشعبة بن الحجاج، وروح بن لا قاسم، وغيرهم. وعنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٢٦٠/٩).

قال ابن معين: « ما أرى به بأساً »، وقال أبو حاتم: « شيخ لا بأس به، يكتب

(١) سقطت من (ق) قرابة عشرين ورقة (٤/٢١١/أ - ب) بين (أ)، و(ب)، ومن ضمن ما سقط هذا الحديث.

حديثه، ولا يحتاج به». "الجرح والتعديل" (٥١٧/٣).

وقال النسائي: «ليس به بأس». "تهذيب الكمال" (٢٦١/٩).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٥/٨)، وقال: «يُعتبر حديثه من غير روايته عن عباد بن منصور».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن ربحان بن سعيد فكأنه لم يرضه». "سؤالات الآجري" (٣٥٨/١).

وقال الدارقطني: «بصري يحتاج به». "سؤالات البرقاني" (ص: ٣٠).

وقال العجلي: «ربحان الذي يروي عن عباد منكر الحديث».

وقال البرديجي: «فأما حديث ربحان عن عباد عن أيوب عن أبي قلابة فهي مناكير».

وقال ابن قانع: «ضعيف». "تهذيب التهذيب" (١٧٨/٢).

فربحان لا بأس به إلا أنه في روايته عن عباد ضعيف.

قال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين [د س]». "التقريب" (ص: ٣٣١).

٥ - عباد بن منصور الناجي:

أبو سلمة البصري.

روى عن: أيوب السختياني، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

وعنه: إسرائيل بن أبي يونس، وحماد بن سلمة، وربحان بن سعيد، وغيرهم.

انظر: "تهذيب الكمال" (١٥٦/١٤ - ١٥٨).

وقال يحيى القطان: «عباد بن منصور ثقة، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه». "الجرح والتعديل" (٨٦/٦).

قال ابن معين: «ليس بشيء». "تاريخ الدوري" (١٩٣/٢).

وقال أبو زرعة: «لين». "الجرح والتعديل" (٨٦/٦).

وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يُكتب حديثه». "الجرح والتعديل" (٨٦/٦).

وقال النسائي: «ضعيف». "الضعفاء والمتروكون" (ص: ٢١٤).

وجماهير الأئمة وعامة أئمة الجرح والتعديل على ضعفه.

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالقدر وكان يدلّس وتغير بأخرة، من

السادسة مات سنة اثنتين وخمسين [خت ٤]». "التقريب" (ص: ٤٨٢).

٦ - أيوب:

هو ابن أبي تيممة السخيتاني.

ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين

ومائة وله خمس وستون سنة [ع]». "التقريب" (ص: ١٥٨).

٧ - أبو قلابة:

موضع الالتقاء مع الإسناد المحكوم عليه.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدرکه" (٤/٤٤٩ - ٤٥٠) قال: حدّثنا أبو العباس

محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن سنان القزاز، ثنا إسحاق بن إدريس، ثنا أبان بن يزيد،

ثنا يحيى بن أبي كثير، ثنا أبو قلابة به مطولا.

قال في آخره: «هذا حديث صحيح على شرط الصحيحين ولم يخرجاه بهذه

السياقة، وإنما أخرج مسلم حديث معاذ بن هشام عن قتادة عن أبي قلابة عن أسماء

الرحبي عن ثوبان مختصرا^(١)».

(١) انظره في مسلم (برقم: ٢٨٨٩) وليس فيه لفظ حديث الباب.

١٤٧ .. قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ ابن عون، عن خالد بن الحويرث، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « الآيات خرزات منظومات في سلك يقطع السلك فيتبع بعضها بعضا ». [٤/٤٧٤ - ٤٧٣]، ق: (٤/٢١٣/أ)، م: (٤٧٨/ب)، ع: (٢/٣٨٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي:

تقدم في الحديث (رقم: ٢٩).

٢ - سعيد بن مسعود:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٣ - يزيد بن هارون:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٤ - أبو عون:

هو عبد الله بن عون بن أرطبان البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين على الصحيح [ع]. "التقريب" (ص: ٥٣٣).

٥ - خالد بن الحويرث:

القرشي المخزومي المكي.

روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص.

روى عنه: علي بن زيد بن جدعان، وابنه محمد بن خالد بن الحويرث. انظر:

"تهذيب الكمال" (٤١/٨).

قال الدارمي: « سأله (أي ابن معين) عن خالد بن الحويرث؟ قال: لا أعرفه ».

"تاريخ الدارمي" (ص: ١٠٤).

قال ابن عدي: «وخالد هذا كما قال ابن معين: لا يُعرف، وأنا لا أعرفه أيضاً، وعثمان بن سعيد كثيراً ما يسأل يحيى عن قوم فكان جوابه أن قال: لا أعرفهم، وإذا كان مثل يحيى لا يعرفه لا يكون له شهرة أو يُعرف». "الكامل" (٩١٠/٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٩٨/٤) على عادته في توثيق المجاهيل.

قال الذهبي: «وثق». "الكاشف" (٣٠١/١) أي وثقه ابن حبان.

ولما ذكره في "الميزان" (١٥٢/٢) وذكر قول ابن معين قال: «تفرّد بحديث: إنَّ الأرنب تحيض».

قال ابن حجر: «مقبول من الثالثة [د]». "التقريب" (ص: ٢٨٥).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٢١٩/٢) ثنا مؤمل.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٤٤/٣) قال روح، كلاهما عن حماد، عن علي بن زيد، عن خالد بن الحويرث به.

ولم يذكر البخاري متن الحديث وإنما أشار إليه بقوله: «في الآيات».

قال الهيثمي: «رواه أحمد وفيه علي بن زيد بن جدعان، وهو حسن الحديث». "المجمع" (٣٢٤/٧).

قلت: بل هو ضعيف، ولعله سقط من إسناد الحاكم، فإنَّ ابن عون يروي عن علي بن زيد بن جدعان كما في "تهذيب الكمال" (٣٩٥/١٥ - ٣٩٦).

قال الألباني: «إسناده ضعيف، خالد بن الحويرث ليس بالمشهور». "الصحيحة" (١٧٦٢/٤/٤).

قلت: العلة عند الألباني خالد فقط، أما إذا ثبت أن ابن عون يروي هذا الحديث عن علي وهو الظاهر عندي، فيكون ضعيفاً أيضاً لضعف علي بن زيد.

شواهد:

١ - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «الأمارات خرزات منظومات بسلك، فإذا انقطع

السلك تبع بعضها بعضا».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٥٤٦/٤) أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك الزاهد، ثنا حنبل بن إسحاق بن حنبل، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ».

قال الألباني: « وافقه الذهبي وهو كما قالا ». "الصحيحة" (٤/رقم: ١٧٦٢).

وبه يكون الحديث حسنا لغيره.

١٤٨ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن ثور بن يزيد، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «هل سمعتم بمدينة جانب منها في البر وجانب منها في البحر؟ فقالوا: نعم يا رسول الله، قال: لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفاً من بني إسحاق^(١)، حتى إذا جاؤوها نزلوا فلم يُقاتلوا بسلاح ولم يرموا بسهم، قال: فيقولون: لا إله إلا الله والله أكبر، فيسقط أحد جانبيها.

قال ثور: ولا أعلمه إلا قال الذي يلي البر.

ثم يقولون الثانية: لا إله إلا الله والله أكبر، فيسقط جانبها الآخر ثم يقولون الثالثة: لا إله إلا الله والله أكبر، فيفرج لهم، فيدخلونها فيغنموا، فبينما هم يقتسمون الغنائم إذ جاءهم الصريخ: إن الدجال قد خرج فيتركون كل شيء ويرجعون». [٤/٤٧٦]، ق: (٤/٢١٤/أ)، م: (٤٧٩/أ)، ع: (٣٨٣/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الربيع بن سليمان:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٣ - عبد الله بن وهب:

العلم الثقة.

(١) قال القاضي عياض: «كذا هو في جميع أصول صحيح مسلم (من بني إسحاق) قال: قال بعضهم: المعروف المحفوظ (من بني إسماعيل) وهو الذي يدل عليه الحديث وسياقه؛ لأنه إنما أراد العرب». "شرح النووي على مسلم" (١٨/٤٣ - ٤٤).

٤ - سليمان بن بلال:

ملتقى الإسناد مع إسناد مسلم.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب: الفتن وأشارات الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل (٤/رقم: ٢٩٢٠) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز - يعني ابن محمد - عن ثور به مثله.

١٤٩ - قال الحاكم رحمه الله:

وشاهده^(١) حديث أبي سعيد الخدري:

حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا موسى بن هارون بن عبد الله الإمام، ثنا زكريا بن يحيى زحمويه، ثنا صالح بن عمر، ثنا مطرف ابن طريف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا بلغ بنو أبي العاص (ثلاثون)^(٢) رجلاً اتخذوا دين الله دغلاً^(٣) وعباد الله خولاً^(٤) ومال الله دولاً^(٥)». [٤٨٠/٤]، ق: (٤/٢١٥/ب)، م: (٤٨٠/ب)، ع: (٣٨٤/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه:

تقدم في الحديث (رقم: ٧٨).

٢ - موسى بن هارون بن عبد الله الإمام:

الحمال ثقة حافظ كبير بغدادى، من صغار الحادية عشرة، مات سنة أربع وتسعين ومائتين. ذكره تمييزاً في "التقريب" (ص: ٩٨٦).

٣ - زكريا بن يحيى:

ابن صبيح بن راشد الواسطي لقبه: «زحمويه»^(٦).

روى عن: هشيم بن بشير، وصالح بن عمرو، وسعيد بن عبد الرحمن، وغيرهم.

روى عنه: عبد الله بن أحمد بن حنبل، والحسن بن سفيان، ويوسف بن

(١) أي: حديث أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري رضي الله عنه.

(٢) كذا في (م) / وهو الصواب، وفي المطبوع (ق) و(ع): «ثلاثين»، وقد جاء بلفظ «ثلاثون»

من طريق الأعمش في النسخ الثلاث دون المطبوع، ففيه أيضاً: «ثلاثين».

(٣) أي: يخدعون الناس. "النهاية" (١٢٣/٢).

(٤) أي: خدماً وعبداً، أي أنهم يستخدمونهم ويستعبدونهم. "النهاية" (٨٨/٢).

(٥) جمع: دولة بالضم، وهو ما يتداول من المال، فيكون لقوم دون قوم. "النهاية" (١٤٠/٢).

(٦) قال ابن ماكولا: «بالزاي ...»، وأورده كذلك ابن حجر في حرف الزاي من كتابه "نزهة

الألباب في الألقاب" (٣٣٩/١).

يعقوب المقرئ، وغيرهم. انظر: "الإكمال" لابن ماكولا (١٧٩/٤)، وانظر: "تعجيل المنفعة" (ص: ٩٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٣/٨)، وقال: «كان من المتقنين في الروايات، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين». وفي هذه السنة أُرُخ وفاته الذهبي في "السير" (٤٤٦/١١).

وذكره ابن حجر في "اللسان" (٤٨٤/٢ - ٤٨٥) تمييزاً، وقال: «وأما زكريا ابن يحيى الواسطي الملقب زحمويه فتنة ...».

٤ - صالح بن عمر:

الواسطي نزيل حلوان، ثقة، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع أو خمس وثمانين [بخ م]. "التقريب" (ص: ٤٤٧).

٥ - مطرف بن طريف:

الكوفي أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، ثقة فاضل، من صغار السادسة، مات سنة إحدى وأربعين، أو بعد ذلك [ع]. «"التقريب" (ص: ٩٤٨).

٦ - عطية:

ابن سعد بن جُنادة العوفي الجدلي القيسي أبو الحسن الكوفي.

روى عن: زيد بن أسلم، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم. روى عنه: أبان بن تغلب، ومالك بن مغول، ومسعر، ومطرف بن طريف، وغيرهم.

جمهر العلماء على ضعف حديثه، وضعفه يمين، فقد ضعفه هُشيم، والثوري، وأحمد، ويحيى بن سعيد، وأبو زرعة، والنسائي، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني، والساجي، وغيرهم. انظر: "التاريخ الأوسط" للبخاري (٤١٢/١)، و"الجرح والتعديل" (٣٨٣/٦)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣٥٩/٣)، و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي (ص: ٢٢٥)، و"المجروحين" لابن حبان (١٦٧/٢ - ١٦٨)، و"سنن الدارقطني" (٣٩/٤)، و"تهذيب الكمال" (١٤٧/٢٠ - ١٤٨)، و"تهذيب التهذيب" (١٤٣/٤ - ١٤٥).

واختلف فيه قول ابن معين، فقال: « كان ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث ». «سؤالات ابن الجنيد» (ق/١٨)^(١).

وفي كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود عن يحيى: « ضعيف ». «الضعفاء» للعقيلي (٣/٣٥٩).

وقال ابن أبي مريم عنه: « ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه ». «الكامل» (٥/٢٠٠٧). وفي «تاريخ الدوري» (٢/٤٠٧): « صالح »، وفي «تاريخ أصبهان» (ص: ٨٤): « ليس به بأس ».

وأما ابن سعد فأطلق فيه التوثيق، فقال: « كان ثقة إن شاء الله، له أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به ». «الطبقات» (٦/٣٠٤).

وقال الذهبي: « ضعيف الحديث ». «السير» (٥/٣٢٥).

وقال: « تابعي شهير ضعيف ». «الميزان» (٣/٤٧٦).

ذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص: ٥٠) في المرتبة الرابعة، وقال: « تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح ».

وأما قوله في «التقريب» (ص: ٦٨٠): « صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة [بغ د ت ق] ». فعنى صدوقاً في نفسه لا في حديثه، فإن الخطأ الكثير وصف من حاله الضعف، والله أعلم.

إسناد المصنف: ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/٥٢٩ رقم: ١١٤٧)، والطبراني في «الأوسط» (٨/٦٩ رقم: ٧٧٨٥)، وتمام في «فوائده» (٥/١٢٦ - ١٢٧) (رقم: ١٧١٤) عن زكريا بن يحيى به، وعند جميعهم « إذا بلغ بنوا الحكم ».

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن مطرف إلا صالح بن عمر، تفرّد به: زحمويه ».

(١) ذكر ذلك بشار عواد في حاشيته على «تهذيب الكمال» (٢٠/١٤٧)، ولم أقف عليه في المطبوع من «السؤالات».

قلت: لم ينفرد به، بل تابعه: سعيد بن سليمان «سعدويه»، أخرجه البزار في "مسنده" (٢٤٦/٢) (رقم: ١٦٢١ - الكشف)، حدَّثنا محمد بن عبد الرحيم، ثنا سعيد ابن سليمان^(١) به.

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا أبو سعيد، ولا عنه إلا عطية».

قلت: قد جاء من غير حديث أبي سعيد - كما سيأتي في الشواهد -.

وقد جاء من طريق أخرى عن عطية:

فقد أخرج أحمد في "المسند" (٨٠/٣)، وابنه عبد الله فيه أيضاً، والبزار في "مسنده" (٢٤٥/٢ - ٢٤٦٩) (رقم: ١٦٢٠)، والحاكم في "المستدرک" (٤٨٠/٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٥٠٧/٦) من طريق جرير عن الأعمش عن عطية به نحوه. قال البوصيري: «رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل، ومدار إسناديهما على عطية العوفي، وهو ضعيف». «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٢٩/١٠).

ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه في الشواهد، والله أعلم.

شواهد:

أورد الحاكم حديث الباب شاهداً لحديث:

١ - أبي ذر رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولا، وعباد الله خولاً ودين الله دغلاً».

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤٧٩/٤ - ٤٨٠) من طريق شريك، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن حلام بن جندل الغفاري، عن أبي ذر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلت: شريك سيء الحفظ، وحلام بن جندل الغفاري ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"^(٢) (٣٠٨/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: «روى عنه أبو الطفيل».

(١) تصحف فيه «صالح بن عمر» إلى «مليح بن عمر».

(٢) وعنده: «جزل» بالزاي.

قال الألباني: « قلتُ: فالرجل مجهول، وليس من رجال مسلم ». "الصحيحة" (٣٨٠/٢).

قال ابن جرير: « إنَّ حلاماً الغفاري عندهم مجهول غير معروف في نقله الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين ». "تهذيب الآثار" (١٣٤/١ - ط الصفا بمكة). وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن" (١٣٠/١) (رقم: ٣١٤)، والحاكم في "المستدرک" (٤٧٦/٤) من طريق بقية وعبد القدوس بن الحجاج، كلاهما عن أبي بكر بن أبي مریم، عن راشد بن سعد، عن أبي ذر به.

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولهذا الحديث توابع وشواهد عن رسول الله ﷺ وصحابته ... ».

قال الذهبي: « قلت: على ضعف رواته^(١) فمنقطع ».

أي بين راشد بن سعد وأبي ذر. انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (١٣٤/٢). وقال ابن كثير: « هذا منقطع بين راشد بن سعد وبين أبي ذر ». "الشمائل" (ص: ٤٧٥).

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثون رجلاً اتخذوا دين الله دغلاً وعباد الله خولاً ومال الله دولا ».

أخرجه البيهقي في "الدلائل" (٥٠٧/٦)، وتمام في "الفوائد" (١٢٧/٥ - ١٢٨) (رقم: ١٧١٥ - الروض) من طريق سليمان بن بلال، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وعند البيهقي: « أربعين رجلاً ».

وإسناده حسن.

وأخرجه إسماعيل بن جعفر في حديثه (رقم: ٢٨٤)، ومن طريقه أبو يعلى في

(١) في "مختصر استدراك الذهبي" لابن الملتن (٣٣٣٢/٧): « على ضعف (ابن أبي مریم) منقطع ».

"المسند" (٧٩/٦) (رقم: ٦٤٩٢)، والخطابي في "غريب الحديث" (٤٣٦/٢) عن العلاء موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أن له حكم الرفع؛ لأنه من الأمور التي لا مجال للرأي فيها.

قال البوصيري: «رواه أبو يعلى بسند صحيح». «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٢٩/١٠).

وفي الباب:

من حديث معاوية وابن عباس بنحو حديث الباب، وفيه قصة، وفي آخره قول النبي ﷺ عن عبد الملك بن مروان أنه أبو الجبابرة الأربعة.

أخرجه نعيم بن حماد في "الفتن" (١٣٠/١ - ١٣١) (رقم: ٣١٦)، والطبراني في "الكبير" (١٨٢/١٢ - ١٨٣) (رقم: ١٢٩٨٢)، والبيهقي في "الدلائل" (٥٠٧/٦) - (٥٠٨) من طريق ابن لهيعة، عن أبي قبيل: أن ابن موهب أخبره، فذكره عن ابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم.

قال ابن كثير: «هذا الحديث فيه غرابة ونكارة شديدة، وابن لهيعة ضعيف». "الشمال" (ص: ٤٧٦).

قال أبو إسحاق الحويني: «قلت: وهذا منكر جداً، كأنه موضوع، فلعل أحداً كذبه أو أدخله على ابن لهيعة ...». "تنبيه الهاجد" (ص: ٥٥).

وقال جاسم الدوسري: «النكارة إنما هي في الزيادة». "الروض البسام" (١٢٩/٥).

قلت: هو كما قال، وأما الحديث فقد تقدّمت شواهد، والله أعلم.

وبهذه الشواهد يرتقي حديث الباب إلى الحسن لغيره، وأما متنه فبمجموع الأحاديث صححه الألباني في "الصحيحة" (٧٤٤/٢) فهو صحيح لغيره، والله أعلم.

١٥٠ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو بكر الشافعي، ثنا محمد بن مسلمة الواسطي، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « تخرج الدابة ومعها عصى موسى وخاتم سليمان فتجلو وجه المؤمن بالعصى، وتخطم^(١) أنف الكافر بالخاتم، حتى إن أهل الخوان^(٢) يجتمعون فيقولون لهذا: يا مؤمن، ويقولون لهذا: يا كافر ». [٤٨٥/٤ - ٤٨٦]، ق: (٤/٢١٧/ب - ٢١٨/أ)، م: (٤٨١/أ)، ع: (٣٨٦/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو بكر الشافعي:

هو محمد بن عبد الله، تقدم في الحديث (رقم: ٧٤).

٢ - محمد بن مسلمة:

ابن الوليد بن عبد الملك أبو جعفر الطيالسي الواسطي.

روى عن: يزيد بن هارون، وأبي عبد الرحمن المقرئ ومحمد بن سابق وغيرهم.

روى عنه: المحاملي، ومحمد بن مخلد الدوري، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم.

انظر: "تاريخ بغداد" (٣/٣٠٥).

قال الدارقطني: « لا بأس به ». "سؤالات الحاكم" (ص: ١٣٥).

قال الخطيب بعد ذكره لحديث من طريقه: « هذا الحديث باطل موضوع، ورجال إسناده كلهم ثقات سوى محمد بن مسلمة، والذي قبله أيضاً منكر ورجاله كلهم ثقات، رأيت هبة الله بن الحسن الطبري يضعف محمد بن مسلمة، وسمعت الحسن بن محمد الخلال يقول: محمد بن مسلمة ضعيف جداً ».

وقال قبل ذلك: « في حديثه مناكير بأسانيد واضحة ». "تاريخ بغداد"

(٣/٣٠٥، ٣٠٧).

(١) أي: تسمه به. انظر: "النهاية" (٢/٥٠).

(٢) هو الذي يوضع عليه الطعام عند الأكل. "النهاية" (١/٣٠).

وذكره ابن عدي في "الكامل" (٢٢٩٤/٦)، وذكر له قصة جزء قرئ عليه لم يسمعه إلا حين قراءته عليه وقال له رجل: قل عن هشام بن عروة فقال: بدرهمين صحاح. قلت: إن صحت هذه القصة فحديثه باطل لا يلتفت إليه. وانظر: "الميزان" (١٦٦/٥). و"اللسان" (٣٨١/٥ - ٣٨٢).

٣ - يزيد بن هارون:

تقدم في الحديث (رقم: ٤٩).

٤ - حماد بن سلمة:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٥).

٥ - علي بن زيد:

هو ابن جدعان. تقدم في الحديث (رقم: ١٢٢).

٦ - أوس بن خالد:

أبو خالد، حجازي.

روى عن: سمرة بن جندب، وأبي مخزومة الجمحي، وأبي هريرة.

روى عنه: علي بن زيد بن جدعان. "تهذيب الكمال" (٣٨٨/٣ - ٣٨٩).

قال البخاري في "الضعفاء": «أوس بن خالد سمع أبا مخزومة وسمرة وأبا هريرة، وعنه علي بن زيد بن جدعان».

قال البخاري: «عامّة ما يرويه عن سمرة مرسل، في إسناده كلام؛ لأن أوساً لا يروي عنه إلا علي بن زيد، وعلي بن زيد فيه بعض النظر».

وقال الأزدي: «منكر الحديث». "تهذيب التهذيب" (٢٤٢/١).

وقال عبد الحق الإشبيلي: «أوس بن خالد لا أعلم روى عنه إلا علي بن زيد وهو ابن جدعان». "الأحكام الوسطى" (١٠٠/٢).

قال ابن القطان: «قد كان له أن يقول في هذا أكثر من هذا، فإن له ثلاثة أحاديث عن أبي هريرة منكرة وليس له كبير شيء». "بيان الوهم" (٢٣/٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٤/٤).

قال الذهبي: «لا يعرف». "الميزان" (٢٧٧/١).

إسناد المصنف: ضعيف؛ مسلسل بالضعفاء.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٩٥/٢) عن يزيد به نحوه.

وأخرجه الترمذي كتاب: تفسير القرآن، باب: سورة النمل (رقم: ٣١٨٧)، وابن ماجه كتاب: الفتن، باب: دابة الأرض (رقم: ٤٠٦٦)، وأبو الحسن بن القطان في زوائده على ابن ماجه، وأحمد في "المسند" (٤٩١/٣)، والطيالسي في "مسنده" (رقم: ٢٥٦٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤٤٢/١/رقم: ٥١١) من طرق عن حماد بن سلمة به نحوه.

قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب ».

وضعه الألباني في ضعيف الجامع (رقم: ٢٤١٣)، وفي الضعيفة (٣/رقم: ١١٠٨) حكم عليه بالنكارة.

ولم أقف على ما يغني عنه في معناه.

ولعل الحاكم سكت عنه لكونه أورده ضمن أحاديث الباب الواردة في الدابة، وكذا الذهبي مع أن في إسناده ضعفاً ظاهراً، وسكوتها لكون امر الدابة وخروجها متواتر حيث وردت بها الأحاديث الصحيحة، وكذا جاء ذكرها في القرآن. انظر: "كتاب أشراط الساعة" للدكتور يوسف الوابل (ص: ٤٠٣ - ٤١٦).

١٥١ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرنا أبو عبد الله الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن قتادة، عن شهر بن حوشب قال: «لما جاءت بيعة يزيد بن معاوية قلت: لو خرجت إلى الشام ففتحيت من شر هذه البيعة فخرجت حتى قدمت الشام فأخبرت بمقام يقومه نوف، فجئته فإذا رجل فاسد العينين عليه خميص، وإذا هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فلما رآه نوف أمسك عن الحديث فقال له عبد الله: حدث بما كنت تحدث به، قال: انت أحق بالحديث مني، أنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: إن هؤلاء قد منعونا عن الحديث - يعني الأمراء - قال: أعزم عليك إلا ما حدثتنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: سمعته يقول: إنها ستكون هجرة بعد هجرة، يجتاز الناس إلى مهاجر إبراهيم، لا يبقى في الأرض إلا شرار أهلها، تلفظهم أرضهم وتقذرهم أنفسهم، والله يحشرهم إلى النار مع القردة والخنازير تبیت معهم إذا باتوا وتقبل معهم إذا قالوا وتأكل من تخلف، قال: وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: سيخرج ناس من أمتي من قبل المشرق يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج منهم قرن قطع، حتى يخرج الدجال في بقيتهم». [٤٨٦/٤ - ٤٨٧]، ق: (٤/٢١٨/أ - ب)، م: (٤٨١/أ)، ع: (٢/٣٨٦/أ - ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو عبد الله الصنعاني:

هو محمد بن علي، تقدّم في الحديث (رقم: ٩٠).

٢ - إسحاق بن إبراهيم:

ابن عباد الدبري الصنعاني.

روى عن: عبد الرزاق.

وعنه: أبو عوانة الإسفرائيني، وخيثمة بن سليمان، وأبو القاسم الطبراني.

قال الحاكم: « سألت الدارقطني عن إسحاق الدبري، يدخل في الصحيح؟ فقال: إي والله هو صدوق، ما رأيت فيه خلافاً ». "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص: ١٠٥ - ١٠٦).

وقال الذهبي: « الشيخ العالم المسند الصدوق ».

وقال أيضاً: « سماعه من عبد الرزاق صحيح ». "السير" (٤١٦/١٣).

٣ - عبد الرزاق:

ابن همام الصنعاني، تقدّم في الحديث (رقم: ٢٥).

٤ - معمر بن راشد الأزدي:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٥).

٥ - قتادة:

تقدّم في الحديث (رقم: ٣٦).

٧ - شهر بن حوشب:

تقدّم في الحديث (رقم: ١٢٨/أ).

إسناد المصنف: ضعيف..

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في "مستدركه" (٥١٠/٤) قال: أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله بن صالح، ثنا موسى بن علي بن رباح، قال: سمعت أبي يقول: خرجت حاجاً فقال لي سلمان بن عنز قاضي أهل مصر: أبلغ أبا هريرة مبي السلام، وأعلمه أنني قد استغفرت الغداة له ولأمه، فلقيته فأبلغته، قال: وأنا قد استغفرت له، ثم قال: كيف تركتم أم جنو، يعني مصر، قال: فذكرت له من رفاهيتها وعيشها، قال: أما إنها أول الأرض خراباً ثم أرمينية، قال: سمعت ذلك من رسول الله ﷺ؟ قال: لا، ولكن حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إنها تكون هجرة ... »، الحديث. وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فقد اتفقا جميعاً على أحاديث موسى بن علي بن رباح اللخمي، ولم يخرجاه ».

١٥٢ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثني محمد بن صالح بن هاني، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا عفان، ثنا حماد بن زيد، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «كنا جلوساً عند عبد الله يقرئنا القرآن فسأله رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن هل سألتكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألتني عن هذا أحد منذ قدمت العراق قبلك. قال: سألتناه فقال: اثنا عشر عدة نقباء بني إسرائيل». [٥٠١/٤]، ق: (٤/٢٢٤/ب)، م: (٤٨٤/أ)، ع: (٣٩١/٢).

رجال الإسناد:

١ - محمد بن صالح بن هاني.

تقدم في الحديث (رقم: ٥).

٢ - الحسين بن الفضل:

الإسقاطي. لم أقف له على ترجمة، ولعله أخو العباس بن الفضل الإسقاطي المتقدم والله أعلم.

٣ - عفان:

ابن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت قال ابن المديني: «كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم»، وقال ابن معين: «أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها ييسير، من كبار العاشرة» [ع]. "التقريب" (ص: ٦٨١ - ٦٨٢).

٤ - حماد بن زيد:

تقدم في الحديث (رقم: ٧٨).

٥ - مجالد بن سعيد:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٧).

٦ - الشعبي:

هو عامر بن شراحيل، تقدم في الحديث (رقم: ١٨).

٧ - مسروق:

تقدم في الحديث (رقم: ٣٧).

إسناد المصنف: ضعيف، وفيه من لم أقف عليه.

تفريغ الحديث:

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٩٨/١)، والبخاري في "مسنده" (٢/رقم: ١٥٨٦ "الكشف")، وأبو يعلى في "مسنده" (٥/رقم: ٥٠٠٩، ٥٣٠١، ٥٣٠٢) من طرقٍ عن حماد بن زيد به نحوه.

وأخرجه أحمد في "المسند" (٤٠٧/١) من طريق أبي عقيل عن بحالد به نحوه مختصراً.

وأخرجه البخاري (٢/رقم: ١٥٨٧ "الكشف") من طريق أبي أسامة عن بحالد به نحوه.

وأخرجه تمام في "فوائده" (٣/رقم: ٩١٣) من طريق ابن عيينة، عن بحالد، وابن عدي (٨٨٧/٣) عن خالد بن يزيد القشيري عن بحالد به نحوه.

قال البخاري: « لا نعلم له إسناداً عن عبد الله أحسن من هذا، على أن بحالداً تكلم فيه أهل العلم ».

قال الحاكم: « لا يسعني التسامح في هذا الكتاب عن الرواية عن بحالد وأقرانه رحمهم الله ».

قلت: قد نصّ الحاكم قبل ذلك في "مستدركه" (٢٧٩/٤) وعلى أن بحالداً ليس من شرط الكتاب، وهذا يدل على أنه يتسامح في كتاب الفتن، ولعله لذلك لم يصححه لعلمه بحال بحالد.

قال الهيثمي: « رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري وفيه بحالد بن سعيد، وثقه النسائي وضعفه الجمهور وبقيّة رجاله ثقات ».

وقد حسن إسناده ابن حجر في "الفتح" (٢٥٥/١٣).

وهذا الحديث ضعيف فيه بحالد إلا أنه يتقوى بما له من الشواهد فيكون حسناً لغيره.

شواهد الحديث :

- حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، وله ألفاظ كثيرة منها: « لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة » قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه فقلت لأبي: ما قال: قال: فقال: « كلهم من قريش » لفظ مسلم.

أخرجه البخاري، كتاب: الأحكام، (رقم: ٧٢٢، ٧٢٣)، ومسلم كتاب: الإمارة، باب: الناس تبع لقريش (رقم: ١٨٢١، ١٨٢٢).

١٥٣ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان بن كامل المرادي، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن (شرحبيل ابن يزيد)^(١)، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه ولا أعلمه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « إِنَّ الله يبعث إلى هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها ». [٥٢٢/٤]، ق: (٤/٢٣١/أ - ب)، م: (٤٨٨/ب)، ع: (٣٩٧/٢/ب).

رجال الإسناد:

١ - أبو العباس محمد بن يعقوب:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٢ - الربيع بن سليمان:

تقدم في الحديث (رقم: ١٥).

٣ - عبد الله بن وهب:

تقدم مراراً.

٤ - سعيد بن أبي أيوب:

تقدم في الحديث (رقم: ٩٧).

٥ - شراحيل بن زيد:

المعافري المصري.

روى عن: أبي قلابة وأبي عثمان مسلم بن يسار الطنبذي، وأبي علقمة الهاشمي المصري، وغيرهم.

روى عنه: حيوة بن شريح، ورشدين بن سعد، وابن لهيعة، وسعيد بن أبي أيوب، وجماعة. انظر: "تهذيب الكمال" (٤١١/١٢).

(١) كذا في المطبوع والنسخ الثلاث، والصواب: « شراحيل بن زيد » كما في كتب الرجال ومصادر التخريج.

أورده البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٥/٤ - ٢٥٦)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٧٤/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٥٠/٦).

وقال الذهبي: « ثقة ». "الكاشف" (٦/٢).

قال ابن حجر: « صدوق، من السادسة، مات بعد العشرين [عخ مق د].

"التقريب" (ص: ٤٣٣).

٦ - أبو علقمة:

الفارسي المصري، مولى بني هاشم، ويُقال: حليف الأنصار، ثقة، وكان قاضي

إفريقية، من كبار الثالثة [ر م ٤]. "التقريب" (ص: ١١٨٠).

إسناد المصنف: حسن إن شاء الله.

تفريغ الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب: الملاحم، باب: ما يُذكر في قرن المائة (رقم: ٤٢٩١)، ومن طريقه الداني في "الفتن" (٣/رقم: ٣٦٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٦١/٢ - ٦٢)، والبيهقي في "معركة السنن" (١٢٣/١ - ١٢٤)، وابن عدي في "الكامل" (١٢٣/١)، والطبراني في "الأوسط" (٦/رقم: ٦٥٢٧) والحسن بن سفيان في "مسنده" كما في "التبئة" (ص: ٧) من طرق أخرى عن ابن وهب به نحوه.

قال أبو داود بعده: « رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به

شراحيل ».

قال الألباني: « ولا يُعلل الحديث (بذلك)؛ لأنَّ سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت،

وقد وصله وأسنده فهي زيادة من الثقة يجب قبولها ». "الصحيحة" (رقم: ٥٩٩).

قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد

تفرَّد به ابن وهب ».

وقال ابن عدي: « وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير ابن وهب عن سعيد بن

أبي أيوب، ولا عن ابن وهب غير هؤلاء الثلاثة، لأنَّ هذا الحديث في كتاب الرجال

لابن وهب، ولا يرويه عن ابن وهب إلا هؤلاء ».

وهذا الحديث صححه العراقي وابن حجر^(١). انظر: "التنبيه بمن يبعثه الله على رأس كل مائة" للسيوطي (ص: ١٩).
وصححه الألباني. "الصحيحة" (٢/رقم: ٥٩٩).

(١) وقد حكى السيوطي والسخاوي تصحيح الحاكم وليس في المطبوع، فلعله على منهجهم فيما يخرج الحاكم، والله أعلم.

١٥٤ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني الحسن بن حكيم المروزي، ثنا أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ عبد الله، عن سفيان، عن جامع بن أبي راشد، عن أبي يعلى منذر الثوري، عن الحسن بن محمد بن علي، عن مولاة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت: « دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة أو على بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا عنده فقال: إذا ظهر السوء فلم ينهوا عنه أنزل الله بهم بأسه، فقال إنسان: يا نبي الله وإن كان منهم الصالحون؟ قال: نعم، يصيبهم ما أصابهم ثم يصيرون إلى مغفرة الله ورحمته أو إلى رحمة الله ومغفرته ». [٥٢٣/٤]، ق: (٤/٢٣١/ب)، م: (٤٨٩/أ)، ع: (٣٩٨/٢/أ).

رجال الإسناد:

١ - الحسن بن حكيم المروزي:

لم أقف له على ترجمة.

٢ - أبو الموجه:

تقدّم في الحديث (رقم: ٣٧).

٣ - عبدان:

تقدّم في الحديث (رقم: ٢٩).

٤ - عبد الله

هو ابن المبارك.

٥ - سفيان:

هو الثوري.

٦ - جامع بن أبي راشد:

الكاهلي الصيرفي الكوفي، ثقة فاضل، من الخامسة [ع]. "التقريب" (ص: ١٩٣).

٧ - أبو يعلى منذر:

ابن يعلى الثوري الكوفي، ثقة من السادسة [ع]. "التقريب" (ص: ٩٧٢).

٨ - الحسن بن محمد بن علي:

ابن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، وأبوه ابن الحنفية، ثقة فقيه، يُقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء^(١)، من الثالثة، مات سنة مائة، أو قبلها بسنة [ع].
"التقريب" (ص: ٢٤٣).

إسناد المصنف: فيه شيخ الحاكم لم أقف له على ترجمة.

تخريج الحديث:

أخرجه نعيم بن حماد في "الفتن" (٦١٩/٢) (رقم: ١٧٢٨) حدَّثنا ابن المبارك، عن سفيان به مثله.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (٤١/٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٥٩/٧) (رقم: ٣٧٢١٥) حدَّثنا ابن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، عن منذر، عن حسن بن محمد عن امرأته عن عائشة به نحوه.

فالحديث هنا حديث عائشة، وفي مصنف ابن أبي شيبة عن امرأة علي الإبهام، فلعلها هي المولاة التي في حديث الباب، وإن ثبت ذلك فلعلها حضرت القصة، فمرة ترويه بنفسها، ومرة تسنده إلى عائشة، والله أعلم.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢١٨/١٠) حدَّثنا سليمان بن أحمد، ثنا أحمد بن زهير، ثنا محمد بن منصور الطوسي، ثنا هاشم بن القاسم، ثنا محمد بن طلحة، عن زيد قال: حدَّثني جامع بن أبي راشد ودموعه تنحدر، عن أم مبشر عن أم سلمة به نحوه.

فخالف فيه زيد سفيان بن عيينة وسفيان الثوري في إسناده، جعله من مسند أم سلمة رضي الله عنها، وفي الطريق عليه محمد بن طلحة بن مصرف، صدوق لكن له أوهام. انظر: "التقريب" (ص: ٨٥٧).

شواهد:

١ - حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها.

وفيه: «أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث».

(١) والإرجاء الذي تكلم فيه غير الإرجاء الذي يعيه أهل السنة، وإنما هو إرجاء أمر من دخل في فتنة عثمان إلى الله، وقد ندم من ذلك وتاب. انظر: "تهذيب الكمال" (٣١٦/٦ - ٣٢٣)، "تهذيب التهذيب".

أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب: الفتن، باب: قول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شر قد اقترب» (٤/رقم: ٧٠٥٩).

وفي الباب:

عن أم سلمة رضي الله عنها، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن غيرهم.
انظر: "المجمع" (٧/٢٧١ - ٢٧٢).

١٥٥ - قال الحاكم رحمه الله:

أخبرني أبو النضر الفقيه، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا عبد الله ابن صالح، أنبأ أبو المليح الرقي، حدثني زياد بن بيان - وذكر من فضله - قال: سمعت علي بن نفيل يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت أم سلمة تقول: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر المهدي فقال: « نعم هو حق، وهو من بني فاطمة ». [٥٥٧/٤]، ق: (٤/٢٤٦/أ)، م: (٤٩٦/أ)، ع: (٤٠٩/٢).

رجال الإسناد:

١ - أبو النضر الفقيه:

تقدم في الحديث (رقم: ١٢).

٢ - عثمان بن سعيد الدارمي:

تقدم في الحديث (رقم: ١١١).

٣ - عبد الله بن صالح:

تقدم في الحديث (رقم: ١٠).

٥ - أبو المليح الرقي:

هو الحسن بن عمر أو عمرو بن يحيى الفزاري مولا هم ثقة من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين، وقد جاوز التسعين [بخ د سي ق]. "التقريب" (ص: ٢٤١).

٥ - زياد بن بيان:

الرقي.

روى عن: سالم بن عبد الله، وعلي بن نفيل جد أبي جعفر النفيلي، وميمون ابن مهران.

روى عنه: إسماعيل بن عليه، وجعفر بن برقان، وأبو المليح الرقي، وغيرهم. انظر: "تهذيب الكمال" (٤٣٦/٩).

قال النسائي: « ليس به بأس ». المصدر السابق (٤٣٧/٩).

وقال أبو المليح: « حدَّثني الثقة ». "الكامل" (١٠٥٣/٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٤٨/٨)، وقال: « كان شيخاً صالحاً ».

وقال البخاري عن حديثه هذا: « في إسناده نظر ». "التاريخ الكبير" (٣٤٦/٣).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٧٥/٢).

قال ابن عدي: « والبخاري إنما أنكر حديث ابن بيان هذا، وهو معروف به ».

"الكامل" (١٠٥٣/٣).

قال الذهبي: « صدوق قانت لله ». "الكاشف" (٢٥٧/١).

وقال: « لم يصح حديثه ». "الميزان" (٢٧٧/٢)، وانظر: "المغني" (٢٤٢/١)،

و"الديوان" (ص: ١٤٧).

قال ابن حجر: « صدوق عابد من السادسة [د ق] ». "التقريب" (ص: ٣٤٣).

٦ - علي بن نفيل:

ابن زرع النهدي، أبو محمد الحراني، جدُّ أبي جعفر النفيلي.

روى عن: سعيد بن المسيب، وشعيب بن ديسم الباهلي.

روى عنه: جعفر بن برقان، وزيد بن بيان الرقي، وأبو المليح، وغيرهم. انظر:

"تهذيب الكمال" (١٦٢/٢١).

قال أبو حاتم: « لا بأس به ». "الجرح والتعديل" (٢٠٦/٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٠٧/٧).

وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢٥٣/٣)، وقال: « عن سعيد بن المسيب في

المهدي لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به ».

وقال الذهبي: « له في المهدي حديث منكر ». "الديوان" (ص: ٢٨٦).

وقال: « له حديث في ذكر المهدي لا يصح ». "المغني" (٤٥٦/٢).

وقال ابن حجر: « لا بأس به من السادسة [د ق] ». "التقريب" (ص: ٧٠٦).

٧ - سعيد بن المسيب:

الإمام المشهور.

إسناد المصنف: رجاله موثقون.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود كتاب: المهدي (رقم: ٤٢٨٤)، وابن ماجه كتاب: الفتن، باب: خروج المهدي (رقم: ٤٠٨٦)، والحاكم في "المستدرک" (٥٥٧/٤) - متابعة - والطبراني في "الكبير" (٢٦٧/٢٣) (رقم: ٥٦٦)، والبيهقي في "البعث والنشور" (رقم: ١١٠، ١١١ - ت: د. عبد العزيز الصاعدي)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٤٦/٣)، وأبو عمرو الداني في "الفتن" (٥/رقم: ٥٦٥، ٥٧٥، ٥٨١)، والعقيلي في "الضعفاء" (٧٦/٢)، (٢٥٤/٣)، وابن عدي في "الكامل" (١٠٥٣/٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/رقم: ١٤٤٦)، وابن المنادي في "الملاحم" كما في "عقد الدرر في أخبار المنتظر" (ص: ٨١) من طرق عن أبي المليح الرقي به نحوه.

قال البخاري: « في إسناده نظر ». "التاريخ الكبير" (٣٤٦/٤).

وقال العقيلي: « في المهدي أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي ﷺ قال: « يخرج مني رجل ويقال: من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي. فأما من ولد فاطمة ففي إسناده نظر، كما قال البخاري ». "الضعفاء" (٧٦/٢).

وقال أيضاً في ترجمة علي بن نفيل كما تقدّم: « في المهدي لا يتابع عليه ولا يُعرف إلاّ به ... ثم قال: وفي المهدي أحاديث جياذ من غير الوجه بخلاف هذا اللفظ ». "الضعفاء" (٢٥٤/٣).

وقال ابن عدي: « والبخاري إنما أنكر من حديث بيان هذا الحديث وهو معروف به ». "الكامل" (١٠٥٣/٣).

وقال ابن الجوزي - بعد ذكره لكلام العقيلي - : « وهو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب، والظاهر أن زياد بن بيان وهم في رفعه (ثم ذكر كلام ابن عدي) ». "العلل" (٨٦٢/٢).

وتقدّم قول الذهبي: « لا يصح، وحديث منكر ».

وقال الألباني: « وهذا سند جيّد، رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة ». "الضعيفة" (١٠٨/١) (رقم: ٨٠).

وصححه في "صحيح الجامع" (رقم: ٦٧٣٤).

قلت: ظاهر الإسناد الحسن وليس الصحة، وقد نصَّ الحفاظ على نكارتة ويُنَوِّها
علته، فهو من الأحاديث التي وهم فيها الصدوق، فمثله لا يصحح، والله أعلم.
ولعل الحاكم والذهبي إنما سكتا عليه لكونه ضمن الأحاديث الواردة في الباب
عن المهدي، وأحاديثه متواترة، والله أعلم.

كتاب الأحوال

١٥٦ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر الخولاني، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار». [٦٠٧/٤]، ق: (٤/٢٦٧ب)، م: (٥٠٧أ)، ع: (٢/٤٢٥ب - ٤٢٦أ).

رجال الإسناد:

١ - تقدّموا في الحديث (رقم: ١٤٤).

إسناد المصنف: ضعيف.

تفريغ الحديث:

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١١٩٣/٣) أنا ابن قتيبة، ثنا يزيد بن وهب، أنا ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، عن يزيد به.

وقد حسنّ إسناده الألباني - بعد أن عزاه للحاكم - لاختياره قول ابن حجر في سنان بن سعد: «صديق». انظر: "الصحيحة" (٤٩/٣).

قلت: لكان الحافظ لما ذكر هذا الحديث في "تغليق التعليق" (٢٤٦/٣) وعزاه للحاكم قال: «في إسناده مقال». وانظر: "الفتح" (٤١٧/٤).

شواهد:

١ - ما أخرجه أبو داود في "مراسيله" (ص: ١٥٩) (رقم: ١٦٥) حدثنا وهب بن بقية، عن خالد، عن يونس، عن الحسن مرفوعاً به مثله.

وأخرجه ابن المبارك في "البر والصلة"^(١) كما في "الفتح" (٤١٧/٤)، و"التغليق" (٢٤٦/٣) من طريق عوف عنه به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه مرسل.

وقد جاء الحديث بلفظ: «المكر والخديعة في النار» بدون ذكر «الخيانة»

(١) لم أقف عليه في المطبوع.

عن عدد من الصحابة منهم:

٢ - عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" ^(١) (الإحسان) (٢/رقم: ٥٦٧)،
(١٢/رقم: ٥٥٥٩)، والطبراني في "الكبير" ^(١) (١٣٨/١٠) (رقم: ١٠٢٣٤)،
و"الصغير" (٢٦١/١)، وأبو نعيم في "الحلية" ^(١) (١٨٨/٤ - ١٨٩)، والقضاعي في
"مسند الشهاب" (١/رقم: ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٥٤)، وابن عدي في "الكامل"
(٢٠٩٢/٦)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٢٤٥/٣) من طريق عثمان بن الهيثم،
عن أبيه، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله بن مسعود به.

قال الطبراني: «لم يروه عن عاصم إلا الهيثم بن الجهم، ولا عنه إلا ابنه عثمان».
وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عاصم، تفرد به عثمان، ولم نكتبه إلا من
حديث الفضل بن الحباب».

وقال المنذري: «رواه الطبراني في الكبير والصغير بإسناد جيد، وابن حبان في
صحيحه».

وقال الألباني: «هذا إسناد حسن».

قلت: وهو كما قال.

٣ - قيس بن سعد رضي الله عنه:

أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤/رقم: ٥٢٦٨) من طريق الهيثم بن خارجة.
وابن عدي في "الكامل" (٥٨٤/٢) من طريق هشام بن عمار، كلاهما عن
الجراح بن مليح، عن أبي رافع، عن قيس به نحوه.
قال الذهبي: «سنده قوي».

«الكبائر» () .

وقال ابن حجر - بعد أن عزاه لابن عدي -: «وإسناده لا بأس به».

(٤١٧/٤).

(١) وعندهم: «الخداع»، بدل: «الخدعة»، وجاء عند القضاعي (برقم: ٢٥٤) في أوله زيادة:
«من غش فليس منا».

قلت: وهو كما قال، فالجراح بن مليح هو البهراني الحمصي، قال فيه ابن حجر: «صديق يهم». "التقريب" (ص: ١٩٦).

٤ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/رقم: ٣٨١)، ومن طريقه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣/رقم: ٢٣٣٦)، والبيهقي في "الشعب" (٤/٦٩٧٨) أخبرنا كلثوم بن محمد بن أبي سدر، نا عطاء بن أبي مسلم الخراساني، عن أبي هريرة به. وابن أبي سدر متكلم فيه. انظر: "اللسان" (٤/٤٨٩) إلا أنه قد توبع.

فقد أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/٢٠٩) من طريق إسماعيل بن يزيد، ثنا هشام بن عبيد الله، ثنا حكيم بن نافع، حدثني عطاء به، وزاد فيه: «الخيانة». قلت: وإسماعيل بن يزيد هو ابن حريث بن مردانة، قال أبو نعيم في ترجمته بعد إيراد هذا الحديث له: «اختلط عليه بعض حديثه في آخر أيامه ... كثير الغرائب والفوائد».

وحكيم بن نافع، قال أبو زرعة: «ليس بشيء».

وقال ابن معين: «ثقة».

وأورد له ابن عدي أحاديث منكراً جداً. انظر: "الميزان" (٢/١٠٩).

وعطاء الخراساني: صديق يهم كثيراً يرسل ويدلس. "التقريب" (ص: ٦٧٩).

وقال ابن حجر: «فيه انقطاع بين عطاء وأبي هريرة». "تغليق التعليق" (٣/٢٤٥).

وقد جاء من غير طريقه:

فقد أخرج البزار (١/رقم: ١٠٣ - كشف الأستار)، والعقيلي في "الضعفاء" [٢٦٨]^(١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/١٦٣٤) من طريق عبيد الله بن أبي حميد، عن أبي المليح، عن أبي هريرة به.

قال البزار: «عبيد الله ليس بالحافظ، ولم يشاركه غيره في هذا».

(١) كما في "الصحيحة" (٣/٤٧)، ولم أقف عليه في المطبوع!

وقال الهيثمي: «رواه البزار، وفيه عبيد الله بن أبي حميد أجمعوا على ضعفه». "المجمع" (١٠٧/١).

وقال ابن حجر: «متروك الحديث». "التقريب" (ص: ٦٣٧).

وجاء من طريق أخرى:

فقد قال البيهقي بعد أن أخرج الطريق الأولى: «رواه أيضاً عبد العزيز بن الحصين عن ابن أمية، عن الحسن، عن أبي هريرة، والإسناد ضعيف».

قال ابن حجر: «وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ في كتاب "الترهيب" له، وفي إسناده جهالة». "تغليق التعليق" (٢٤٤/٣).

وقد علق البخاري الحديث في "صحيحه" كتاب: البيوع، باب: التجش قبل (رقم: ٢١٤٢) بلفظ: «الخدعة في النار».

قال ابن حجر - بعد أن ذكر بعض الأحاديث المتقدمة -: «مجموعها يدل على أن للمتن أصلاً». "الفتح" (٤١٧/٤).

وفي الباب:

١ - عن عبادة الأنصاري بمثل حديث الباب، ٢ - مجاهد مرسلًا، ٣ - ابن سيرين مرسلًا.

انظر: "الفتح" (٤١٧/٤)، "تغليق التعليق" (٢٤٦/٣)، "كنز العمال" (١٤/١٦)، "الصحيحة" (٤٨/٣).

١٥٧ - قال الحاكم رحمه الله:

حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث وابن لهيعة^(١)، عن سنان بن سعد الكندي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بَعْدَ خَيْرٍ عَجَلَ لَهُ الْعُقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ بَعْدَ شَرٍّ أَمْسَكَ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [٦٠٨/٤]، ق: (٤/٢٦٨/أ)، م: (٥٠٧/ب)، ع: (٤٢٦/أ).

إِسْنَادُ الْمَصْنَفِ: ضعيف، وقد تقدّم رجال إسناده في الحديث (رقم: ١٤٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في "شرح المشكل" (٥/رقم: ٢٠٥٠) من طريق ابن وهب. وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١١٩٣/٣) من طريق يزيد بن موهب^(٢)، كلاهما قالوا: أنا ابن لهيعة وعمرو بن الحارث به.

وأخرجه الترمذي كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الصبر على البلاء (رقم: ٢٣٩٦)، أبو يعلى في "مسنده" (٤/رقم: ٤٢٣٨، ٤٢٣٩)، وابن عدي في "الكامل" (١١٩٢/٣)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١/رقم: ٣١٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/رقم: ١٤٣٥) من طرق عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: أراد بالحسن هنا الحسن لغيره، وذلك أنّ للحديث ما يشهد له.

وأما الألباني فقد حسن إسناده في "مشكاة المصابيح" (١/رقم: ١٥٦٥)، وتقدّم سبب تحسينه.

ولعل الحاكم والذهبي إنّما سكنا عليه لكونه ليس في الأحكام، والله أعلم.

(١) سقط هنا من مطبوع المستدرک والنسخ الخطية الثلاث، وكذا من تلخيص الذهبي: «يزيد بن أبي

حبيب»، وهو ثابت في جميع مصادر التخريج.

(٢) كذا فيه.

شواهد:

للحديث عدة شواهد تقويه، منها:

١ - حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه:

« أن رجلاً لقي امرأة بغياً في الجاهلية فجعل يُلاعبها حتى بسط يده إليها، فقالت: مه، فإن الله عز وجل قد ذهب بالشرك - وقال عفان مرة: ذهب بالجاهلية - وجاءنا بالإسلام، فولّى الرجل فأصاب وجهه الحائط فشجّه، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره فقال: أنت عبد أراد الله بك خيراً، إذا أراد الله عز وجل بعبد خيراً عجل له عقوبة ذنبه، وإذا أراد بعبد شراً أمسك عليه بذنبه حتى يوافي به يوم القيامة، كأنه غير^(١) ». لفظ أحمد.

أخرجه أحمد في "المسند" (٨٧/٤)، والرويانى في "مسنده" (٢/رقم: ٨٨٨ - مقتصرأ على المرفوع - ٨٩٣)، والطبرانى كما في "المجمع" (١٠/١٩٤)، وعنه أبو نعيم في "الحلية" (٣/٢٥) باللفظ المرفوع، والبيهقى في "الشعب" (٧/رقم: ٩٨١٧)، و"الأسماء والصفات" (١/٣١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (الإحسان) (٧/١٧٣) (رقم: ٢٩١١)، والحاكم في "المستدرک" (١/٣٤٩)، (٤/٣٧٦ - ٣٧٧) من طريق عفان، حدثنا حماد بن سلمة، أنا يونس، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل به. وعند ابن حبان والحاكم والبيهقى في الشعب زيادة: « فجعل يلتفت خلفه وينظر إليها حتى أصاب ».

قال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي. وفي الموضع الثاني: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه », ووافقه الذهبي. قال أبو نعيم: « غريب من حديث يونس عن الحسن، تفرد به حماد ». وقال الهيثمي: « رواه أحمد والطبرانى ... ورجال أحمد رجال الصحيح، وكذلك أحد إسنادي الطبرانى ». "المجمع" (١٠/١٩٤).

(١) قال أبو نعيم: « غير: جبل بالمدينة شبه النبي ﷺ عظم ذنوبه وكثرتها به ». "الحلية" (٣/٢٥). وقال عبد الوهاب بن عطاء الخصاف: « يعني الحمار ». "الموضح" (٢/١١٣).

وقد جاء من طريق أخرى:

فقد أخرج أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٧٤/٢) حدثنا أحمد بن جعفر الأبح، ثنا أبو عبد الله محمد بن سعيد.

والخطيب في "الموضح" (١١٢/٢ - ١١٣) أخبرنا أبو سعيد الصيرفي، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، كلاهما ثنا يحيى بن أبي طالب، أخبرنا عبد الوهاب ابن عطاء، أخبرنا زياد الجصاص، عن الحسن به نحوه.

قلت: فيه زياد الجصاص، متروك الحديث^(١).

وروي عن الحسن مرسلًا:

فقد أخرج هناد في "الزهد" [٢٥٠/١/رقم: ٤٣٣] حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل ابن مسلم، عن الحسن مرسلًا.

وإسماعيل بن مسلم هذا هو المكي البصري، وليس بالعبد، وهو منكر الحديث. انظر: "تهذيب الكمال" (٣/١٩٨ - ٢٠٤).

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسيل وجهه دماً، فقال: يا رسول الله، إني اتبعت [بصري]^(٢) امرأة فلقيني [جدار]^(٣) فصنع بي ما ترى، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل إذا أراد بعبد خيراً عجل عقوبة ذنبه في الدنيا، وإذا أراد بعبد شراً أمسك عليه بذنبه حتى يوافيه يوم القيامة كأنه عير».

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤٨/١١) (رقم: ١١٨٤٢) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، وجعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، قالا: ثنا عباد بن يعقوب الأسدي، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العزمي، عن شيبان، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

(١) تقدّمت ترجمته في الحديث (رقم: ٦).

(٢) ساقطة من "المعجم" وهي ثابتة في "المجمع".

(٣) في "المعجم": «رجل»، وفي "المجمع" (جدار)، وهو الصواب.

قال الهيثمي: « رواه الطبراني، وفيه عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو ضعيف ». "المجمع" (١٠/١٩٤ - ١٩٥).

وفي الباب عن:

١ - عمار بن ياسر عند الطبراني، قال الهيثمي: « وإسناده جيد ».

٢ - أبي تيمية الهجيمي عند الطبراني في "الأوسط".

٣ - ابن عباس.

٤ - أبي هريرة.

انظر: "مجمع الزوائد" (١٠/١٩٥)، (٦/٢٦٨ - ٢٦٩)، وإتحاف السادة

(٩/١٤٢، ٦٥٠)، و"كنز العمال" (٣/٣٢٩، ٣٣٦)، (١١/١٠٢).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي:

أولاً: بلغت الأحاديث المسندة المرفوعة التي سكت عليها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من باب: ذكر سعد القرظ المؤذن رضي الله عنه، من كتاب معرفة الصحابة، إلى نهاية كتاب المستدرک: مائة وتسعة وخمسون حديثاً.

منها سبعة وستين حديثاً صحيحاً أي بنسبة (٤٣٪) تقريباً، الأحاديث الصحيحة لذاتها خمسة وخمسين حديثاً، وغالبها ممّا وهم فيها الحاكم إذ هي إمّا في الصحيحين أو أحدهما أو حكم عليه في مكان آخر، والصحيحة لغيرها اثنا عشر حديثاً.

والأحاديث الحسنة سبعة وأربعين حديثاً، أي: بنسبة (٣٠٪) تقريباً، الأحاديث الحسن لذاتها تسعة أحاديث، والحسن لغيرها ثمانية وثلاثين حديثاً ارتقت إلى الحسن بشواهداها.

والأحاديث الضعيفة أربعة وأربعون حديثاً، أي: بنسبة (٢٧٪) تقريباً، الضعيفة ضعفاً يسيراً أربعة عشر حديثاً، والضعيفة ضعفاً شديداً تسعة عشر حديثاً، والمنكرة تسعة أحاديث، وحديثان الصواب فيهما الوقف، وغالب هذه الأحاديث أسانيد الحاكم فيها ضعيفة، والله أعلم.

ثانياً: تبين لي من دراستي لهذه الأحاديث أنّ الحاكم رحمه الله لا يسكت على الأحاديث إلا بسبب يمنعه من الحكم عليها بالصحة، وبه يتضح صدق ما قيل: إنّ الحاكم أعجلته المنية وكتابه مسودة لم يتمكن من تبييضه، ولو مدّ الله في عمره لأعاد النظر في هذه الأحاديث.

ثالثاً: إنّ نسبة الأحاديث المسكوت عليها في الجزء الأخير من الكتاب أكثر من بقية الأجزاء الأولى، بل إنّها في الجزء الأول أقل من غيره، وما ذاك إلا لأنّ الحاكم كان متأنياً في أول عمله، وكان يملي كلّ ثلاثة أشهر جزءاً يُساوي في المطبوع قرابة (٣٠) صفحة.

رابعاً: إنَّ كتاب معرفة الصحابة أكبر كتاب اشتمل على الأحاديث المسكوت عنها، وما ذاك إلاَّ لأنَّ الحاكم نصَّ على تساهله فيه بقوله: « فلم أستغن عن ذكر محمد بن عمر الواقدي وأقرانه في المعرفة »^(١).

خامساً: لسكوت الحاكم رحمه الله على الأحاديث أسباب، بعضها ظهر لي، والبعض الآخر لم يظهر، ولعل من أسباب سكوته:

١ - أنَّ الحديث في الشواهد، ويصرح بكونه شاهداً، ومعلوم أنَّ الشواهد يُتساهل فيها ما لا يُتساهل في الأصول.

٢ - أن يكون الحديث في الشواهد، ولا ينص الحاكم على كونه شاهداً، بل يُعلم ذلك بالسباق واللاحق.

٣ - قد يسكت الحاكم عن بعض الأحاديث؛ لكونه إنَّما ساقها على سبيل التعزيد، وإن كان في إسناده ضعفاً ظاهراً، وذلك لجمعه غالباً أو كلَّ ما ورد في الباب، فكأنَّه - رحمه الله - اعتنى بجمع الأبواب في كتابه.

٤ - قد يسكت عن الحديث في معرفة الصحابة؛ لأنَّ فيه إثبات صحبة، وقد نصَّ على تساهله في هذا الكتاب.

٥ - قد يسكت عن الحديث، لأنَّه إنَّما ساقه على سبيل الفائدة، لإثبات قول أو رواية راوٍ أو غير ذلك.

٦ - قد يسكت عن الحديث؛ لأنَّه في الفضائل، وقد نصَّ على أنَّه يسير فيها على مذهب عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، فيورد أحاديث فيها ضعف محتمل ويسكت عليها، ويلحق بالفضائل ما في معناها من الفتن والملاحم والأهوال ونحوها ممَّا ليس فيه إثبات حكم، والله أعلم.

٧ - قد يسكت على الحديث لكونه تكلم عليه فيما مضى.

٨ - قد يسكت عن بعض الأحاديث وهي في الصحيحين، أو أحدهما، فلعل سكوته للشك من وجودها فيهما.

(١) "المستدرک" (٦١/٣).

سادساً: أما الذهبي رحمه الله، فلعل من أسباب سكوته ما يلي:

١ - أنَّ الذهبي أصلُ عمله الاختصار، فقد يكون سكوته على الحديث من باب الاختصار، ولم يظهر له في الحديث ما يوجب الكلام فيه.

٢ - قد يكون الذهبي تكلم على الحديث فيما سبق، فيترك الكلام عليه اكتفاءً بذلك.

٣ - قد يكون الحديث في الشواهد، والشواهد يُتساهل فيها ما لا يُتساهل في الأصول.

٤ - قد يكون سكوته لوضوح الضعف وشهرته في الحديث، كوجود راو مشهور بالضعف، كالواقدي.

٥ - قد يكون سكوته لشهرة الحديث عند العلماء، والله أعلم.

سابعاً: من خلال دراستي لهذه الأحاديث ومطالعتي المستمرة في مستدرک أبي عبد الله الحاكم رحمه الله تبين لي أنَّ الحاجة ماسة لإخراجه المستدرک إخراجاً علمياً سليماً؛ لكثرة ما فيه من التحريف والتصحيف والسقط، فأقترح على كلية الحديث الشريف مشكورة مأجورة القيام بتحقيق هذا السفر الجليل، في أعمال علمية لعدد من طلابها في الدراسات العليا، خدمة لسنة النبي ﷺ ولهذا الكتاب الذي لم يلق الإخراج الجيد، والله الموفق.

والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد

الفهارس

. فهرس الآيات

. فهرس الأحاديث

. فهرس أسماء الصحابة

. فهرس شيوخ المصنف

. فهرس الرواة

. فهرس المصادر والمراجع

. فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾	النساء ١٣٩
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾	الحجر ٤٧
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	النحل ٤
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾	الأحزاب ٤٦٢
﴿يَسْبُحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾	ص ٤٦٣
﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ﴾	الفجر ٢٢٨
﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	الزلزلة ١٧٤
﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ﴾	التكاثر ١٥٩
﴿لَا يَلَا ف قَرِيشَ﴾	قريش ٤٨٩

فهرس لأطراف أحاديث المستدرک التي سكت عليها الهاكم ووافقه الذهبی

الأحاديث القولية

- أ -

- الأئمة من قریش ٨٠
- الآيات خرزات منظومات ١٤٧
- أبایعه على الإسلام والإيمان والجهاد ٧
- أبردوا الطعام الحار فإنَّ الطعام الحار ٨٧
- اثنا عشر عدة نقباء بني إسرائيل ١٥٢
- الاثنان فما فوق جماعة ١١٩
- اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما ٩٩
- أجات زينب زوجها ٤٦
- أجاز رسول الله ﷺ جوارها ٤٦
- الأجر بينكما ١٤
- احتجم ٤٤
- اخضبها بالحناء ٤٤
- إذا أحب أحدكم أخاه فليعلمه ٩٨
- إذا حدّث أحدكم فلا يكذب ١٢٤
- إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثون رجلاً ١٤٩
- إذا شربوها فاجلدوهم ١/١٢٨
- إذا ظهر السوء فلم ينهوا عنه ١٥٤
- أذهب الباس ربَّ الناس ٦٥
- اذهبي حتى تلدين ١٢٥
- إذا وجد أحدكم عصا صاحبه فليردها إليه ٣٢

- أربع إذا كن فيك لا يضرك ما فاتك من الدنيا ١١٧
- أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمرة السفهاء ٨٨
- اللهم اكفنيه ٨١
- اللهم رب جبريل وميكائيل ١٣
- اللهم عن محمد وأمته ١٠٧
- أما إنه لا يأتي عليكم إلا كذا وكذا حتى ٢١
- أما لو تعلمون من الدنيا ما أعلم ٢١
- أمراء يموتون بعدي ٨٨
- أما أهل النار فكل جعظري جواظ ١٠
- إن شرب الخمر فاجلدوه ١٢٧
- إن فعلت ذاك، فإن ذاك علي ما عليهم منه شيء ٣٥
- إن الأرض أمرت أن تكفيه ٧٧
- إن أشد الناس بلاء الأنبياء ١٣٩
- إن أعيان بني الأم يتوارثون ١٢٠
- إن الله تبارك وتعالى خلق السماوات فاختر العلياء ٧٨
- إن الله تعالى إذا أراد بعبد خيراً ١٥٧
- إن الله فضل قريشاً ٥٥
- إن الله جميل يحب الجمال ١٠٣
- إن الله حدّ حدوداً فلا تعتدوها ٨٥
- إن الله لم ينزل داء أو لم يخلق داء ١٣٦
- إن الله يبعث إلى هذه الأمة ١٥٣
- إن الأمير إذا ابتغى الريبة ١٢٩
- أن رسول الله ﷺ أمرها أن ترضعه ٦١
- إن فخذ الرجل من عورته ١٠٢
- إن الفخذ عورة ٣١
- إن الفخذين عورة ١٠٠

- ١٠٦ إِنَّ فِي عِضْدِهِ تَمِيمَةً
- ٢ إِنَّ لَكَ مِنْ مَالِكَ مَا أَكَلْتَ فَأَقْنَيْتَ
- ٦٢ إِنَّ لِلزَّوْجِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَشُعْبَةً
- ٥٩ إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَرَقٌ
- ١١٦ إِنَّمَا مِثْلِي وَمِثْلُ الدُّنْيَا كَمِثْلِ رَاكِبٍ
- ٣٣ إِنَّمَا يَكْفِيكَ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ خَادِمٌ وَمَرْكَبٌ
- ٤٠٣ إِنَّ مِنَ الْبَيْنِ سِحْرًا
- ٤ إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحُكْمًا
- ٦٧ أَنَّهُا دَفَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحْمًا
- ٨٤ إِنَّهَا عَسَلَ الْعَقْدَ
- ٤٨ إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً مُسْتَقَامَةً
- ٦٨ أَنَّهُا نَاوَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ كَتِفًا
- ٦٣ إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ
- ١٠٥ إِنَّهُ لَيَرْبُو فُؤَادَ الْحَزِينِ
- ١٣٥ إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ غَتْمًا سَوْدًا
- ١٠ أَهْلُ الْجَنَّةِ: الضَّعَفَاءُ الْمَغْلُوبُونَ
- ٩١ أَوْصَى امْرَأًا بِأُمِّهِ
- ٧٢ أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوهٌ خَضِرَةٌ
- ١١٥ أَلَا إِنَّ سَلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ
- ٤١ أَلَا قُلْتُ: كَيْفَ تَكُونُونَ خَيْرًا مِنِّي
- ٤٧ أَلَا وَإِنَّهُ يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
- ٤٧ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا عِلْمَ لِي

- ب -

- ٩٣ بَرِّ أُمَّكَ وَأَبَاكَ
- ٢١ بَلْ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ
- ب/٣٧ عَنْ شَبْهَتِيهِ؟

بين يدي الساعة فتن كقطع الليل ١٤٤

- ت -

تخرج الدابة ومعها عصا موسى ١٥٠

تقبلوا لي بست أتقبل لكم بالجنة ١٢٤

تقعد أيام أقرائها ٥٧

تم لك أجره إذ من الله عليك بالإسلام ١

- ج -

جاءت الراحفة تتبعها الرادفة ١١٥

جاء الموت بما فيه ١١٥

- ح -

حافظ على العصرين ٢٠

حافظ على الصلوات الخمس ٢٠

- خ -

خذ هذا السيف فانطلق فاضرب عنق ابن عم مارية ١/٤٣

خير تمراتكم البرني ١٠٤

- د -

الدنيا سجن المؤمن وستته ١١٨

دونكما أبا محمد، فإنها نجم الفؤاد ١٤١

- ذ -

ذهب أهل الهجرة بما فيها ٧

- ر -

رمي أبي بن كعب في أكحله ١٤٢

- س -

سيخرج ناس من أمي ١٥١

سيكون بعدي سلاطين الفتن على أبوابهم ٢٦

- ص -

الصداق ١/٣٧

- غ -

..... غط فخذك ١٠٢، ٣١

- ق -

..... قد أجرنا من أجرنا ٥٢

- ك -

..... كلكم يدخل الجنة إلا من شرد ١١١

- ل -

..... لتدع الصلاة في كل شهر ٦٤

..... لعن الله الراشي والمرثي ٨٣

..... لعن الله من ذبح لغير الله ٩٤

..... لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي ٨٢

..... لقد رأيت جبريل كثيراً ٣٧

..... لقد رأيت هذا عند أبيه بمكة ٢١

..... لقد عذت عظيم الحقي بأهلك ٤٢

..... للجنة ثمانية أبواب ١١٢

..... لن تقوم الساعة على أمتي حتى تلحق قبائل ١٤٦

..... لو أن العباد لم يزينوا ١١٠

..... ليس بمؤمن من لا يأمن جاره غوائله ٩٧

..... ليس ذاك بالحیض ٥٨

- م -

..... ما بال أقوام تبلغني عن أقوام ٧٨

..... ما سألتني أحد منذ أنزلت ١٣٣

..... ما لي وللدنيا ١١٦

..... المكر والخديعة في النار ١٥٦

..... الملحمة العظمى، وفتح القسطنطينية ١٤٣

..... من أحب العرب فبحبي أحبهم ٧٨

- من أراد أن يمد الله في عمره ٩٦
- من أصاب في الدنيا ذنباً فعوقب به ١١٣
- من أذنب ذنباً في الدنيا فستره الله ١١٣
- من أهان قريشاً أهانه الله ٧٩
- من حالت شفاعته دون حدّ ١٣٢
- من حفظ ما بين فقمية ورجليه ١٢٣
- من خاف أدلج ١١٥
- من سرّه أن يمد الله في عمره ٩٥
- من شرب الخمر فاجلدوه ١٢٨/ب
- من علق فقد أشرك ١٠٦
- من نبت لحمه من السحت فالنار أولى به ٨٩

- ن -

- ناد صاحب الإبل ٩٠
- نظرت فإذا فارس والروم يغيلون ٧٤
- نعلان أجاهد بهما أحب إليّ من أن أعتق ولد الزنا ٤٥
- نعم المال الأربعون ٢
- نعم هو حق ١٥٥
- نعم، وإن غبت عشر سنين ٣٦

- ه -

- هذا البرني وهو خير تمروركم ١٤٠
- هذا سيد أهل الوبر ٢
- هكذا عبرها الملك بسحر ١٣٥
- هل سمعتم بمدينة جانب منها ١٤٨
- هل عندك طعام آكله ٥٣
- هلا كان هذا قبل أن تأتيني ١٣١
- هم من آبائهم ١٦

- هو دواء لا داء فيه ١٤٠
هو الرأد الخفي ٧٤
هي الرؤيا الصالحة ١٣٣
هي من قدر الله ١٣٧

- و -

- والله لكأني أنظر إلى نبي الله ﷺ ٧٥

- لا -

- لا تبرز فخذيك، ولا تنظر إلى ١٠١
لا تغزى مكة بعد هذا العام أبداً ١٨
لا تغضب ٦
لا تقام الحدود في المساجد ١٣٠، ١٢٦
لا تقوم الساعة حتى تخرج نار بأرض الحجاز ١٤٥
لا تقوم الساعة حتى تغزوها ١٤٨
لا تناشدوا الأشعار في المساجد ١٣٠
لا صلاة لمن لا وضوء له ٦٠
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله ٦٠
لا يأخذن أحدكم متاع صاحبه لاعباً ولا جاداً ٣٢
لا يرث المسلم الكافر ١٢١
لا يقاد والد من ولده ١٢٦
لا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ٦٠

- ي -

- يا أبا لبابة يجزئ عنك الثلث ٢٤
يا أبا هاشم، نّها ستدركك أموال ٣٣
يا أم أيمن قومي ٦٦
يأبى الله ذلك عليك ٨١
يا بنت حبي ما ييكيك ٤١

- يا سراقه، ألا أخيرك بأهل الجنة ١٠
- يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام ٣٧/ب
- يا عامر أسلم تسلم ٨١
- يا عقبة، ألا أخيرك بأفضل ٩٦
- يا على رسل الله الهدى والسداد ١١٤
- يا فاطمة احلقي رأسه ١٠٩
- يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم ٨٨
- يا كعب بن عجرة الصوم جنة ٨٨
- يا معمر غطّ فخذيك ١٠٠
- يبعث منها سبعون ألفاً يوم القيامة ٧٣

الأحاديث الفعلية

- أ -

٣٩	عائشة	أتت رسول الله ﷺ تستعين به على كتابتها
٢٣	أبو بردة	أرسلني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه
٥٦	أم هانئ	ابن كنت لأسمع رسول الله ﷺ
٧١	فاطمة بنت عتبة	أن أبا حذيفة ذهب بها وبأختها
٨	عثمان بن أبي العاص	إن رسول الله ﷺ أمره أن يجعل مسجد الطائف
٤٣/ب	أبو أمامة	أن رسول الله ﷺ مشى خلف جنازة ابنه
١٩	مالك بن الحويرث	أن النبي ﷺ أقرأه ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ﴾
٣٨/أ	أنس	أن النبي ﷺ طلق حفصة تطليقة
١٣٤	يحيى بن عبد الرحمن	إنما بايعت رسول الله ﷺ على ألا أشرك
٣٠	العلاء بن الحضرمي	أنه كتب إلى النبي ﷺ فبدأ بنفسه
٩٢	عائشة	أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها

- ب -

٣٧/أ	عمر بن أبي سلمة	بعث رسول الله ﷺ أبي إلى قطن
٢٢/ب	أبو سعيد الخدري	بعث النبي ﷺ علقمة بن مجزز
٢٩	العلاء بن الحضرمي	بعثني رسول الله ﷺ في الخليطين

- خ -

٥٠	أم هانئ	خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرت

- د -

٥٤	ابن عمر	دخل رسول الله ﷺ على أم هانئ
٥١	أم هانئ	دخل رسول الله ﷺ من بيتي

- ر -

١٥	عمير مولى أبي اللحم	رأيت رسول الله ﷺ على أحجار زيت
٤٩	أم هانئ	رأيت رسول الله ﷺ قد صلى الصبح
٤٠	أنس	رأيت رسول الله ﷺ يضع رجله حتى تقوم عليها

- رأيت رسول الله ﷺ يقسم لحماً
أبو الطفيل ٩
- س -
- سمعت رسول الله ﷺ يستعيز من عذاب القبر
أم خالد بنت خالد ٧٠
- ف -
- فأمر برجمها
بريدة بن الحصيب ١٢٥
- ق -
- قدمت على النبي ﷺ فسمعتة يقرأ هذه الآية: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾
٥
- قضى رسول الله ﷺ أن لا بنته النصف
أمامة بنت حمزة ٦٩
- ك -
- كان النبي ﷺ يأمرنا إذا حُمِّ
أمة امرأة الزبير ١٣٨
- كان يعجبه الثفل
أنس ٨٦
- ل -
- لما أصاب رسول الله ﷺ سبايا بني المصطلق
عائشة ٣٩
- لما افتتح النبي ﷺ خير اصطفى صفية
أنس ٤٠
- لما هارج رسول الله ﷺ خلفنا
عائشة ١/٣٧
- م -
- ما زال هذا له من آل محمد ﷺ منذ عاتب الله فيه نبيه
عائشة ٢٨
- ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء
عائشة ١/٢٢
- ن -
- نبي على رأس الأربعين
قباث بن أشيم ١٧
- نهى عن ذبح ذوات الدر
علي ١٠٨
- النهى عن السوم بالسلعة قبل طلوع الشمس
علي ١٠٨
- و -
- وصف حلية النبي ﷺ
هند بن أبي هالة ٣٤
- ولد رسول الله ﷺ عام الفيل
قباث بن أشيم ١٧

فهرس أسماء الصحابة رضي الله عنهم

(أ)

أسامة بن عمير ١٣
أنس بن مالك ٣٨/أ، ٤٠، ٤٦، ٤٨،
٨٦، ٩٧، ١٢٤، ١٤٤، ١٥٦،
١٥٧،

أبي بن كعب ١١٥

(ب)

البراء بن عازب ٢٣

بريدة ١٢٥

(ث)

ثوبان ٨٣، ١٤٦

(ج)

جارية بن قدامة ٦
جابر بن عبد الله ٨٧، ١٢٨/ب،
١٤٢، ٨٨

جرير بن عبد الله ١٢٧

(ح)

الحارث بن مالك بن البرصاء ١٨

حكيم بن حزام ١٣٠، ١٣٧

(خ)

خداش بن سلامة ٩١

(ز)

الزبير ٢١

(س)

سراقة بن مالك بن جعشم ١٠
سلمة بن الأكوع ٨١

(ص)

صعصعة بن ناجية المجاشعي ١
صعصعة بن معاوية عم الأحنف ٥
الصعب بن جثامة ١٦
صفوان بن أمية ١٣١

(ط)

طلحة بن عبيد الله ١٤١

(ع)

عاصم بن ضمرة السلولي ٩٥
عبد الرحمن بن حاطب ١٣٤
عبد الله بن الحارث بن جزء ٢٦
عبد الله بن عباس ٣، ١٠٢، ١٢٦،
١٥٢
عبد الله بن عمر ٥٤، ٧٨، ٩٩،
١١٧، ١٣٢
عبد الله بن عمرو ١١٠، ١١٨،
١٢١، ١٢٨/أ، ١٤٧، ١٥١
عبد الله بن مسعود ١٠٣، ١١٢،
١١٦
عثمان بن أبي العاص ٨
عثمان بن عفان ٧٩

(ي)

يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود

الكندي ٣٢

يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ١٣٤

الكنى

أبو أمامة الباهلي ٤٣/ب، ١١١،

١٢٩

أبو أيوب ١٣٥

أبو بكر الصديق ٨٩

أبو بكرة ٤

أبو ثعلبة الخشني ٨٥

أبو الدرداء ١٣٣

أبو رمثة ٩٣

أبو سعيد الخدري ٢٢/ب، ١٠٤،

١٤٩، ١٣٦

أبو الطفيل ٩

أبو لبابة ٢٤

أبو موسى الأشعري ١١٩، ١٢٣

أبو هاشم بن عتبة ٣٣

أبو هريرة ٨٢، ١٠٧، ١٤٥، ١٤٨،

١٥٠، ١٥٣،

النساء

أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو ٦٠

أمامة بنت حمزة ٦٩

أمة امرأة ابن الزبير ١٣٨

أميمة بنت رقيقة التميمية ٧٦

عقبة بن عامر ٩٦، ١٠٦

العلاء بن الحضرمي ٢٩، ٣٠

علي بن أبي طالب ٨٠، ٩٤، ١٠١،

١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٠،

عمر بن أبي سلمة ٣٨/ب

عمير مولى أبي اللحم ١٤، ١٥

(ف)

فضالة بن عبيد الليثي ٢٠

(ق)

قباث بن أشيم ١٧

قيس بن عاصم المنقري ٢

(م)

مالك بن الحويرث ١٩

مجاهد بن مسعود ٧

محمد بن عبد الله بن جحش ٣١،

١٠٠

مخمر بن حيدة ٣٦

مخول بن معدي كرب ٩٨، ١٢٩

مزيدة بن مالك ١٤٠

المطلب بن أبي وداعة ٢٥

معاذ بن جبل ١٤٣

معاوية بن أبي سفيان ١٢٢

معاوية بن حيدة ٣٥

(هـ)

هند بن أبي هالة ٣٤

مولاة رسول الله ﷺ ١٥٤	جذامة بنت وهب الأسدية ٧٤
ميمونة بنت سعد مولاة رسول الله ﷺ	حمنة بنت جحش ٦٢ ، ٧٢
٤٥	سلمى مولاة رسول الله ﷺ ٤٤
الكنى من النساء	سهلة امرأة أبي سفيان ٦١
أم أيمن ٦٦	صفية بنت حيي ٤١
أم الحكم بنت الزبير ٦٨	صفية بنت شيبة بن عثمان ٧٥
أم جميل ٦٥	ضباعة بنت الزبير ٦٧
أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص	عائشة ٢٢/ب ، ٢٨ ، ٣٧/أ ، ٣٧/ب
٧٠	٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣/أ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
أم سلمة زوج النبي ﷺ ٤٧ ، ٥٨ ،	٨٤ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ،
١٥٥	فاطمة بنت عتبة ٧١
أم قيس ٧٣	فاطمة بنت قيس ٥٧
أم هانئ ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،	فاطمة بنت اليمان ١٣٩
٥٦ ، ٥٥ ،	ليلى مولاة عائشة ٧٧

فهرس شيوخ المصنف

الحسن بن محمد الأزهرى ١٣
الحسن بن محمد بن أحمد بن تميم ٩
الحسن بن محمد بن السكوني أبو القاسم
٩٢
الحسن بن يعقوب العدل أبو الفضل ٤٩
١١٦ ، ١٠٤ ، ٥١ ،
الحسين بن الحسن ٨١
الحسين بن علي التميمي ١٢٨/ب ،
١٣٠

(د)

دعلج بن أحمد السجزي ٤١

(ع)

عبد الرحمن بن الحسين القاضي ٣١
عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ٨٠ ، ٣٣
عبد العزيز بن عبد الرحمن الدباسي ٦٣
عبد الله بن جعفر العشري ٩٥
عبد الله بن الحسين القاضي ١٠١
عبد الله بن يزيد الدقاق ٦٢
عثمان بن أحمد السماك أبو عمرو ٦٨ ،
٨٩ ، ١١٠

علي بن أحمد بن قرقوب التمار ٦
علي بن حمشاذ العدل ٢ ، ١٧ ، ١٨ ،
٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨/أ ، ٤٣/أ ، ٤٦ ،
١٢٠

(أ)

إبراهيم بن محمد بن حاتم الفقيه البخاري
أبو إسحاق ٨٧ ، ١١٩
إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي أبو
إسحاق ٣ ، ١٠٦
أحمد بن جعفر القطيعي ٢٥ ، ١٠٧ ،
٤٢

أحمد بن الحسن الأصبهاني أبو عمر ٤٨
أحمد بن سليمان الفقيه أبو بكر ٣٥
أحمد بن عبيد الحافظ أبو جعفر ٥٥
أحمد بن كامل القاضي ٤٢ ، ٦٦
أحمد بن محمد بن إسماعيل ٤٣/ب
أحمد بن يعقوب الثقفي ٥٩ ، ٩٤
إسماعيل بن علي الخطي ٥٧
إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه ١٦
٩٩ ، ١١٣ ،
إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني
٧١ ، ١١٨

(ب)

بكر بن محمد الصيرفي ١٢٧

(ج)

جعفر بن نصير الخلدي (٢٨)

(ح)

الحسن بن حكيم المروزي ١٥٤

علي بن عيسى ٢٢/أ، ٨٥، ١١٢،
١٣٣

علي بن محمد بن عتبة الشيباني أبو
الحسن ٢٣

(ق)

القاسم بن القاسم السيارى أبو العباس
٢٤

(م)

محمد بن إبراهيم المزكى أبو الفضل ٦٩

محمد بن إبراهيم بن يحيى ١٠٦

محمد بن أحمد المحبوبي أبو العباس ٢٩،

٤٩، ٥٠، ١٠٨، ١١٤، ١٣٤،

١٣٧، ١٤٧

محمد بن أحمد بن بالويه أبو بكر ٤٠،

٧٨، ٨٦، ٩١، ١٣٩، ١٤٢،

١٤٩

محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني ٣٧/أ،

٣٨/ب

محمد بن أحمد بن تميم الحافظ أبو الحسين

٩، ٦٤

محمد بن أحمد بن ماهان أبو عون ٨٣

محمد بن صالح بن هانئ ٥، ٧، ٨٤،

١٥٢

محمد بن عبد الله الأصبهاني الزاهد أبو

عبد الله ١٠

محمد بن عبد الله الحفيد أبو بكر ١،

١٣١

محمد بن عبد الله الصفار أبو عبد الله

٤٥، ٦٧، ٧٠، ١٠٢

محمد بن عبد الله بن دينار الزاهد العدل

أبو عبد الله ٥٦، ١٤٦

محمد بن عبد الله بن عتاب العبدى أبو

بكر ١٢٢، ١٠٣

محمد بن علي الصنعاني أبو عبد الله ٩٠

١٥١،

محمد بن علي الفارسي أبو منصور ٤

محمد بن علي بن الحسن الحيري أبو

الطيب ١٠٩

محمد بن عيسى الرازي ٥٤

محمد بن محمد البغدادي أبو جعفر ٢٦

١١، ١٤٥،

محمد بن يعقوب أبو العباس ١٥، ٢١،

٣٢، ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٢،

٥٣، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٧٢، ٧٥،

٧٦، ٩٦، ١١٧، ١٢٤، ١٣٥،

١٣٦، ١٣٩، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٣،

١٥٦، ١٥٧،

محمد بن يعقوب الشيباني أبو عبد الله

٨٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٥، ١١٥،

١٣٨

مخلد بن جعفر ٧٧

(ي)

يحيى بن محمد العنبري أبو زكريا

٢٢/ب، ٧٣، ٣، ٧٩، ١٢٨

(الكنى)

أبو إسحاق بن إبراهيم بن فراس الفقيه

المالكي ١٢٩

أبو بكر الشافعي ١٥٠

أبو بكر بن إسحاق ٨ ، ١٤ ، ١٨ ،

١٩ ، ٣٤ ، ١٢٠ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ،

١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ٢٠ ، ١٣٧ ،

١٤١ ، ١٢٣

أبو بكر بن إسحاق الفقيه ١١٩

أبو بكر بن جعفر المزكي ٧٩

أبو جعفر البغدادي = محمد بن محمد

البغدادي.

أبو جعفر بن عبيد الحافظ ٦٢

أبو عبد الله الصفار = محمد بن عبد الله

أبو العباس ٩٧ ، ١٢١

أبو الفضل بن يعقوب العدل = الحسن

بن يعقوب

أبو محمد بن عبد الله الشافعي ٧٤

أبو النضر الفقيه ٦٥ ، ١١١ ، ١٢٥ ،

١٥٥ ، ١٢

أبو الوليد ١٠٠ ، ١٤٣

أبو يحيى الختن الفقيه ٦٥

فهرس الرواة

أحمد بن جعفر القطيعي ٢٥ ، ٤٢ ،
١٠٧
أحمد بن الحسن الأصبهاني أبو عمر
٤٨
أحمد بن حنبل ٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ١٠٧
أحمد بن سليمان التستري ٥٩
أحمد بن سلمان أبو بكر ٣٥
أحمد بن سيار ٢٩
أحمد بن عبد الجبار ٣٩ ، ٧٥ ، ٧٦
أحمد بن عبدة ١٣٠
أحمد بن عبيد الله الترسى ١٢٢
أحمد بن عبيد بن إبراهيم الأسدي أبو
جعفر ٥٥
أحمد بن علي الأبار ٤٣/أ
أحمد بن كامل القاضي أبو بكر ٤٢ ،
٦٦
أحمد بن محمد الحجاج بن رشد ١٤٥
أحمد بن محمد بن عبدة الوبري ٣
أحمد بن محمد بن نصر ٥٦ ، ١٣١
أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني
٦٧ ، ٧٠
أحمد بن مهران ٤٥ ، ١٠٢
أحمد بن نجدة القرشي ٢٢/أ
أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني ٩٤
أحمد بن يعقوب الثقفي أبو سعيد ٥٩

أبان بن تغلب ١٠٣
إبراهيم بن إسحاق الحربي ٢٣ ، ٤٠
إبراهيم بن الحسين بن ديزيل ٣١ ،
٦٢
إبراهيم بن الحسين بن أبي مصعب ٥٥
إبراهيم بن حمزة ٩٤
إبراهيم بن حميد الطويل ١٣٧
إبراهيم بن سعد ٧٧
إبراهيم بن أبي طالب ٦٩ ، ١٣٣
إبراهيم بن فراس الفقيه أبو إسحاق
١٢٩
إبراهيم بن محمد بن إدريس العقلي ٣
إبراهيم بن محمد بن حاتم الفقيه أبو
إسحاق ٨٧
إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش
٦٢
إبراهيم بن محمد بن يحيى أبو إسحاق
١٠٦
إبراهيم بن مرزوق ١٣٩
إبراهيم بن المستمر العروقي ١٣
إبراهيم بن المنذر الحزامي ٦٣
إبراهيم بن مهاجر ٩٩
إبراهيم بن يزيد النخعي ١٠٣ ، ١١٦
أبي بن كعب ١٤٢
أحمد بن بشر المرتدي ١٣٢

إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني
١١٨، ٧١
الأسود بن قيس ٦٦
أصبغ بن الفرّج ١١١
أنس بن مالك ٣٨/أ، ٤٠، ٤٦،
٤٨، ٨٦، ٩٧، ١٢٤، ١٤٤،
١٥٦، ١٥٧
أوس بن خالد ١٥٠
إياد بن لقيط ٩٣
أيوب بن أبي تيممة ١٤٦
بحر بن نصر بن سابق الخولاني ٤٤،
٦١، ٩٦، ٩٧، ١٤٤، ١٥٦،
١٥٧
بدر بن عمرو بن جرّاد ١١٩
البراء بن عازب ٢٣
بشر بن معاذ ١٣٢
بشر بن موسى ١٨، ١٢٠
بقية بن الوليد ٤٣/ب
بكر بن بكار ٩٩
بكر بن سهل الدميّطي ١١٧، ١٢٩
بكر بن عبد الرحمن ٦٩
بكر بن محمد الصيرفي ١٢٧
ثابت بن عبيد ٨٤
ثابت بن قيس ٣٩
ثابت البناني ٣٨/أ
ثوبان رضي الله عنه ٨٣، ١٤٦

٩٤،
الأخنف بن قيس ٦
أسامة بن عمير ١٣
أسباط بن نصر الهمداني ١٣١
إسحاق بن إبراهيم الدبري ١٥١
إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ١٢٨/أ
إسحاق بن إبراهيم بن شاذان ٤٨
إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن يحيى
المزكي ٣
إسحاق بن داود الصوّاف ١٣
إسحاق بن سليمان الرازي ١٣٨
إسحاق بن عبد الله بن الحارث ٦٧
إسحاق بن عبد الله بن نوفل ٦٨
إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي
٦٢
أسد بن موسى ١٥، ٣٢
إسرائيل ٤٥، ٥٠، ١٠٢
إسماعيل بن أبي أويس ١٧، ٧١
إسماعيل بن إسحاق القاضي ٣٨/أ،
١٤٦
إسماعيل بن جعفر ١٠٠
إسماعيل بن علي الخطي ٥٧
إسماعيل بن عليّة ١٠٥
إسماعيل بن عياش ١٢٩، ١٤٣
إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الفقيه ١٦
٩٩، ١١٣،

- ثور بن يزيد ٩٨ ، ١٤٨
 جابر رضي الله عنه ٥٧ ، ٨٨ ، ١٤٢
 جابر بن سمرة ٨٧
 جارية بن قدامة ٦
 جامع بن أبي راشد ١٥٤
 جبير بن نفير ١٢٩
 الجراح بن الضحاك الكندي ١٣٨
 جرير بن عبد الله البجلي ١٢٧
 جرير بن أبي الأسود الديلي ٢٠
 جرير أبو حازم ٥
 جعفر بن سليمان الضبي ٥٧
 جعفر بن عون ٩٣ ، ١١٦
 جعفر بن محمد بن شاكر ٨٩ ، ١٠٣
 جعفر المزكي أبو بكر ٧٩
 جعفر بن نصير الخلدی ٢٨
 جعفر بن يحيى ٩
 جميع بن عمير العجلي ٣٤
 الحارث بن أبي أسامة ١٠١
 الحارث بن مالك ابن البرصاء ١٨
 ١٢٠٠
 حاتم بن إسماعيل ١٤
 حبيب بن أبي ثابت ١٠١
 حبيب بن عبيد ٩٨
 الحجاج بن رشد ١٤٥
 حجاج بن محمد المصيبي ١١٣
 حجاج بن محمد ١٦
 حسان بن غالب ٢٦
 حسان بن محمد = أبو الوليد
 الحسن بن بشر الهمداني ٥٣
 الحسن بن أبي جعفر ٣٨
 الحسن بن الجهم ٣٧/أ ، ٣٨/ب
 الحسن بن الحكم المروزي ١٥٤
 الحسن بن حماد سجادة ٤٣/أ
 الحسن بن شبيب المعمری ٧٨
 الحسن بن صالح ٢٣
 الحسن بن علي ٣٤
 الحسن بن علي بن عفان العامري ٢١
 ١٣٥ ،
 الحسن بن أبي الحسن البصري ٢ ، ٥
 الحسن بن محمد الأزهری ١٣
 الحسن بن محمد بن علي ١٥٤
 الحسن بن يعقوب العدل ٤٩ ، ١٠٤ ،
 ١١٦
 الحسين بن الحين بن أيوب ٨١
 الحسين بن السائب بن أبي لبابة ٢٤
 الحسين بن علي التميمي ١٣٠
 الحسين بن علي بن أبي طالب ١٠٩
 الحسين بن الفرج ٣٧/أ ، ٣٨/ب
 الحسين بن الفضل ١٥٢
 الحسين بن محمد بن زياد ١٤٠
 الحسين بن محمد القباني ٧٣
 حصين بن عبد الرحمن ١٣٥

رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان

٦٠

ربيعة بن أبي عبد الرحمن ٧٩

ربيعة بن ناجد ٨٠

روح بن عبادة ١٠١

ريحان بن سعيد ١٤٦

زائدة بن قدامة الثقفي ٩١

الزبير بن العوام ٢١

زر بن حبيش ١١٤

زكريا بن أبي زائدة ١٨

زكريا بن يحيى بن زهمويه ١٤٩

زكريا العنبري ٣

زفر بن وثيمة ١٣٠

زهير بن معاوية ٧

زهير بن هنيد ١٣٠

زياد بن بيان ١٥٥

زياد الجصاص ٢

زياد بن عبد الله البكائي ١٢٨/ب

زيد بن جبير ٤٥

زيد بن الحباب ٢١ ، ١٠٤

زيد بن يحيى بن عبيد ٧٢

السائب بن أبي لبابة ٢٤

السائب بن يزيد ٣٢

سالم مولى أبي حذيفة ٦١

سالم أبو النضر ٥٨

سراقة بن مالك بن جعشم ١٠

الحكم بن عتيبة ٣ ، ٩٩

حكيم بن حزام ١٣٠ ، ١٣٧

حكيم بن معاوية ٣٥ ، ٣٦

حكيم بن نافع ٥٤

حماد بن زيد ٧٨ ، ٥٩ ، ١٥٢

حماد بن سلمة ٣٥ ، ١٢٢ ، ١٥٠

حماد بن واقد الصفار ٧٨

حميد ابن أخت صفوان ١٣١

حميد بن أبي حميد الطويل ٨٦

حيان الأعرج ٢٩

خالد بن حزم ١٢٧

خالد بن الحويرث ١٤٧

خالد بن رباح ١٠٤

خالد بن سعيد بن العاص ٧٠

خالد بن عبد الله ٢٠

خالد بن يزيد بن معاوية ١١١

خداش بن سلامة ٩١

خلاد بن يحيى ١٢٥

الخليل بن مرة ١٢١

داود بن أبي هند ٢٠ ، ٨٥

داود بن يزيد ١٢٧

دعلج بن أحمد السجزي ٤١

الريبع بن بدر بن عمرو بن جراد ١١٩

الريبع بن حبيب ١٠٨

الريبع بن سليمان بن كامل المرادي ١٥

٣٢ ، ١٢٤ ، ١٤٨ ، ١٥٣

١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٠	السري بن خزيمه ٨٤ ، ٧
سلمه بن الأكوع ٨١	سريح بن النعمان ٥٨
سلمه بن كهيل ٨٠	سعد بن زياد أبو عاصم ٧٣
سليمان بن الأرقم الأنصاري ٤٣	سعد بن سنان = سنان بن سعد
سليمان بن بلال ٦٠ ، ٧١ ، ١٤٨	سعدان بن الوليد يباع السابري ٥٣
سليمان بن حرب ١٤٦	سعيد بن أبي أيوب ٩٧ ، ١٥٣
سليمان بن أبو محمد القافلاني ١٩	سعيد بن بشير ٣٦
سليمان بن مهران = الأعمش	سعيد بن الحكم = سعيد بن أبي مريم
سليمان بن يسار ٦٠ ، ٧١ ، ١٢٣	سعيد بن السائب الطائفي ٨
سماك بن حرب ١٢٧ ، ١٣١	سعيد بن أبي سعيد المقبري ٤٩ ، ٧٢
سنان بن سعد الكندي ٩٧ ، ١٤٤ ،	سعيد بن سليمان النشيطي ٤
١٢٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧	سعيد بن سليمان الواسطي ٦٥ ، ٨٦
سهل بن إبراهيم البصري ١٣٤	سعيد بن سويد السامري ١٠٤
سهل بن أسلم العدوي ١٠٦	سعيد بن الصلت ٤٨
سويد بن سعيد ١٩	سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ٣٨/ب
شاذ بن فياض أبو عبيدة ٤١	سعيد بن عمرو بن جعدة بن هبيرة ٥٥
شبابه بن سوار الفزاري ٦٦	سعيد بن كثير بن عفير ٦٠
شبيب بن شيبه ١٣٦	سعيد بن أبي مريم ٣١ ، ٧٤ ، ١١٨
شجاع بن الوليد أبو بدر ٧٠	سعيد بن مسعود ٤٩ ، ٥٠ ، ١٠٨ ،
شرحبيل بن زيد ١٥٣	١١٤ ، ١٤٧
شريح بن عبيد ١٢٩	سعيد بن المسيب ٧٩ ، ١٢٢ ، ١٤٥
شريك بن عبد الله ١١٢	١٥٥ ،
شعبة بن الحجاج العتكي ١٠٣ ،	سعيد بن منصور ٢٢/أ
١١٠ ، ١١٤ ، ١٣٩	سعيد بن أبي هلال ١١١
شعيب بن الليث ١٢٤	سفيان بن سعيد الثوري ١٠٧
شعيب بن يحيى ١١٧	سفيان بن عيينة الهلالي ١٢ ، ١٨ ،

عامر بن الطفيل ٨١
 عباد بن عبد الله بن الزبير أ/٢٢
 عباد بن العوام ٨٦
 عبادة بن كريب ١
 العباس بن بن محمد الدوري ٥٣ ،
 ١٣٦
 العباس بن بن الفضل الأسفاطي ١٧
 عبد الله بن أحمد بن حنبل ٢ ، ٢٥ ،
 ٢٨ ، ٤٢ ، ٥٧ ، ١٠٧
 عبد الله بن عثمان بن جبلة ٢٩ ،
 ١٥٤
 عبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة ٨١
 عبد الله بن أبي بكر ١٠٩
 عبد الله بن جحش ٦٢
 عبد الله بن جعفر ١٣٢
 عبد الله بن جعفر العشري ٩٥
 عبد الله بن جنادة المعافري ١١٨
 عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
 ٥١ ، ٢٦
 عبد الله بن الحسين قاضي مرو ١٠١
 عبد الله بن روح المدائني ٦٦
 عبد الله بن الزبير الحميدي ١٨ ، ٨١
 ١٢٠ ،
 عبد الله بن زيد الجرهمي ١٩ ، ١٤٦
 عبد الله بن السائب بن يزيد ٣٢
 عبد الله بن السمع ٤٦

شهر بن حوشب أ/١٢٨ ، ١٥١
 صالح بن أبي الأخضر ١٣٧
 صالح بن عجلان أ/٢٢
 صالح بن عمر ١٤٩
 صالح بن محمد بن حبيب البغدادي ٦٥
 ٨٧ ،
 الصعب بن جثامة ١٦
 صعصعة بن معاوية عم الأحنف ٥
 صعصعة بن ناجية المجاشعي ١
 الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل ٩
 ضمضم بن زرعة ١٢٩
 طالب بن حجر ١٤٠
 طاوس بن كيسان ١٢٦
 الطفيل بن عمر الربيعي ١
 الطفيل بن أبي بن كعب ١١٥
 طلحة بن عبد الله جد طلحة بن يحيى
 ١٤١
 طلحة بن نافع = أبو سفيان
 طلحة بن يحيى بن طلحة ١٤١
 ظرار بن الأزور ١٢
 عاصم الأحول ٧
 عاصم الجحدري ١٩
 عاصم بن ضمرة ٩٥ ، ١٠١
 عاصم بن كليب بن شهاب ١١٤
 عامر بن شراحيل الشعبي ١٨ ، ٢٨ ،
 ٣٧/ب ، ٥٠ ، ١٥٢

عبد الله بن سفيان ١٥٤	١٢٣ ، ١١٥
عبد الله بن شداد ٦٩	عبد الله بن مسعود ١١٢ ، ١٠٣
عبد الله بن صالح ١٥٥ ، ١٠	عبد الله بن مسلمة القعنبي ٦ ، ١٤ ، ٨٥
عبد الله الصنار ٤٥	عبد الله بن أم مكتوم ٢٨
عبد الله بن طاوس ٢٥	عبد الله بن وهب المصري ٤٤ ، ٤٧
عبد الله بن عامر بن ربيعة ١٣٢	٥٢ ، ٦١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١٢١
عبد الله بن عباس ٣ ، ٥٢ ، ٥٣	عبد الرحمن بن جوشن ٤
١٢٦ ، ١٠٢	عبد الرحمن بن الحسن القاضي ٣١
عبد الله بن عبيدة ٢١	عبد الرحمن بن حماد ١٤١
عبد الله بن علي الغزال ٢٤	عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ٣٣ ، ٨٠
عبد الله بن عمر ١٥٢	عبد الرحمن الجيلي ١١٨
عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم ٦٢ ، ٥٨	عبد الرحمن بن سابط ٨٨
عبد الله بن عمر بن الخطاب ٧٨ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٣٢	عبد الرحمن بن عبد الله = المسعودي
عبد الله بن عمرو بن العاص ١٤٧ ، ١٥١	عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم ٦٥
عبد الله بن غنام ٩٢	عبد الرحمن بن عوف ٦٣
عبد الله بن فضالة الليثي ٢٠	عبد الرحمن بن محمد الحارثي ٦٨
عبد الله بن لهيعة = ابن لهيعة	عبد الرحمن بن أبي الوال ٤٤
عبد الله بن المبارك ٢٤	عبد الرحمن بن يزيد ١١٢
عبد الله بن محمد بن سعيد المصري ٣٣	عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٢٥ ، ٨٨ ، ١٥١
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن بزيغ ٥٩	عبد الصمد بن الفضل ١٢٧
عبد الله بن محمد بن عقيل ١٠٧ ،	عبد الصمد بن عبد الوارث ٦٧
	عبد العزيز بن أبي حازم ٩٤

التمي ٧٩
عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي
١٤١
عبيد الله بن موسى ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٠ ،
١٠٨
عثمان بن إبراهيم ٦٥
عثمان بن أحمد (السَّمَاك) ٦٨ ، ٨٩ ،
١١٠
عثمان بن الأسود ٦٤
عثمان التيمي ٦٣
عثمان بن سعيد الدارمي ١١١ ، ١٥٥
عثمان بن أبي شيبة ١١٢
عثمان بن أبي العاص ٨
عثمان بن عبد الله أبي عتيق ٥٥
عدي بن ثابت ٢٣
عراك بن مالك الغفاري ٤٨
عروة بن الزبير ٦ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٤٢ ،
٤٣/أ ، ٥٩
عطاء بن أبي رباح ٥٣ ، ٨٧ ، ١٣٦
عطاء بن يسار ١٣٣
عطية ١٤٩
عفان ١٥٢
عقبة بن عامر الجهني ٩٦ ، ١٠٦
عقيل بن خالد ٤٦ ، ١٤٥
عقيل مولى ابن عباس ١٢٣
علقمة ١١٦

عبد العزيز بن عبد الرحمن الدباس ٦٣
عبد العزيز بن ربيع ١٣٣
عبد العزيز بن محمد ٢٢/ب ، ٤٠
عبد العزيز بن معاوية البصري ٤١
عبد القدوس بن بكر بن خنيس ٢٨
عبد الملك بن عبيد ٣٨/ب
عبد الملك بن محمد الرقاشي ٩ ، ٦٤ ،
١١٠
عبد الواحد بن زيد بن أسلم الكوفي
٨٩
عبد الوهاب بن عيسى الواسطي ١٣
عبيد بن شريك البزار ٣٦ ، ٤٦ ،
١٢٦
عبيد بن عقيل المقرئ ١٩
عبيد بن علي ٩١
عبيد بن غنام = عبد الله بن غنام
عبيد بن موسى ١٠٨
عبيد الله بن زحر ٩٦
عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير
٦٠
عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ٧٥
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ١٦
عبيد الله بن علي بن أبي رافع ٤٤
عبيد الله بن بن عمر بن موسى ٧٩
عبيد الله بن عمر ٦٢
عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر

عقمة بن قيس ١٠٣
 علي بن أحمد بن قرقوب التمار ٦
 علي بن حرب الموصلي ٣
 علي ١٠٨
 علي بن حجر السعدي ١٠٠
 علي بن الحسن الهلالي ١١٥
 علي بن الحسن ١٠٩
 علي بن الحسين بن الجنيد ١٢٣، ٥٤
 علي بن حمشاذ ٣٦، ٣٠، ١٨، ٢
 ، ١٢٠، ٤٦، ٤٣/أ، ٣٨/أ،
 علي بن خالد ١١١
 علي بن رباح اللخمي ١٠
 علي بن زيد بن جدعان ١٥٠، ١٢٢
 علي بن زيد بن أبي حكيم ٨١
 علي بن أبي طالب ١٠٩، ٩٤، ٨٠
 ، ١٢٠، ١١٤، ١١٣،
 علي بن عبد العزيز ٨٣، ٢٠، ٨
 علي بن عيسى ١١٢، ٨٥، ٢٢/أ،
 ١٣٣
 علي بن المبارك الصغاني ٩٠
 علي بن محمد بن عتبة الشيباني ٢٣
 علي بن مسهر ٨٥
 علي بن نفيل ١٥٥
 علي بن وهب ٤٤
 عمارة بن ثوبان ٩
 عمر بن حفص بن غياث ٨٤

عمر بن الحكم الحجازي ٢٢/ب
 عمر بن أبي سلمة ٨٢
 عمر بن طلحة القناد ١٣١
 عمر بن عبيد ٩٩
 عمر بن عثمان التيمي ٦٣، ٣٨/ب
 عمران بن موسى بن طلحة ١٤١
 عمرو بن جابر أبو زرعة ٢٦
 عمرو بن جعدة بن هيرة ٥٥
 عمرو بن الحارث ١٤٤، ١١١،
 ١٥٧، ١٥٦
 عمرو بن دينار ١٢٦، ١٦
 عمرو بن السماك ٨٩
 عمرو بن شعيب ١٢١
 عمرو بن عاصم الكلابي ١٢٢
 عمرو بن عبد الله السبيعي ١١٣، ٩٥،
 ١٢٠،
 عمرو بن عثمان بن عفان ٧٩
 عمرو بن أبي عمرو ٤٠
 عمرو بن عون الواسطي ٢٠
 عمرو بن مرة ١١٦
 عمرو بن ميمون ١١٠
 عمير مولى أبي اللحم ١٥، ١٤
 عكرمة بن خالد المخزومي ٢٥
 العلاء بن الحضرمي ٣٠، ٢٩
 العلاء بن عبد الرحمن ٩٤، ٣١،
 ١٠٠

كريب بن سليم ١٣٨	العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي
كريب مولى ابن عباس ٥٢	سوية ١
كعب بن عجرة ٨٨	عياض بن عبد الله ٥٢
كعب بن مالك ١١	عباد بن منصور ١٤٦
كنانة ٤١	عيسى بن المختار ٦٩
مالك بن إسماعيل ٣٤ ، ٧	عينه بن عبد الرحمن بن جوشن ٤
مالك بن أنس ٧٤	غنام ٩٢
مالك بن الحويرث ١٩	فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع
مالك بن حيدة ٣٥	٤٤
مجاهد بن مسعود ٧	فضالة بن عبيد الليثي ٢٠
مجالد بن سعيد ١٥٢ ، ٣٧/ب	الفضل ٧١
مجاهد بن جبر ١٠٢	الفضيل بن عمرو الفقيمي ١٠٣
محمد بن إبراهيم العبدى ٧٩ ، ٢٢/ب	فليح بن سليمان ٢٢/أ
محمد بن إبراهيم المزكي ٦٩	الفيض بن الفضل البجلي ٨٠
محمد بن أحمد بن بالويه أبو بكر ٧٨ ،	القاسم بن عبد الرحمن ٩٦
٨٦ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٤٩	القاسم بن القاسم السيارى ٢٤ ،
محمد بن أحمد بن تميم ٩ ، ٦٤	٣٧/ب
محمد بن أحمد المحبوبي ٢٩ ، ٤٩ ،	القاسم بن محمد ٨٤
٥١ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٣٤ ، ١٤٧	القاسم بن مخلول النهدي ٩٠
محمد بن بن النضر الأزدي ٩١ ، ١٤٢	قتادة ٣٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٢١ ،
محمد بن إسحاق بن خزيمة ١٠٦ ،	١٢٨/أ ، ١٥١
١٢٨/ب ، ١٣٠ .	قتيبة بن سعيد ١٠٠
محمد بن إسحاق بن يسار ٣٩ ، ٧٥ ،	قرة بن حبيب ٨٩
٧٦ ، ١٠٩ ، ١٢٨/ب	قيس بن حفص الدارمي ١٤٠
محمد بن إسحاق الصغاني ٥٨	قيس بن عاصم ٢
محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل ١٠ ،	كثير بن مرة ١٢٩

٧٤

محمد بن إسماعيل الجعفي ١٤٠

محمد بن إسماعيل بن مهران ٤٣/ب

محمد بن أيوب ١١٩

محمد بن جرير ٧٧

محمد بن جعفر بن الزبير ٣٩ ، ٧٥

محمد بن جعفر بن أبي كثير ٣١

محمد بن حاطب ٦٥

محمد بن الحجاج بن رشد ١٤٥

محمد بن حفص بن عمر بن موسى

التمي ٧٩

محمد بن أبي حفصة ٢٤

محمد بن حيدة ٣٦

محمد بن ذكوان ٧٨

محمد بن زكريا الغلابي ١

محمد بن زياد ٤٣/ب

محمد بن زيد ٢٩

محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ ١٥

محمد بن السائب بن بركة المكي ١٠٥

محمد بن سعيد الأصبهاني ٨٣

محمد بن سليمان بن مسمول ٩٠

محمد بن سيرين ٣٠

محمد بن شاذان الجوهري ٤ ، ٣٠ ،

١٤١ ، ٨٦

محمد بن صالح بن هانئ ٥ ، ٧ ، ٨٤

١٥٢ ،

محمد بن عباد بن عبد الله بن الزبير ٢٢/أ

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة = ابن أبي

ذئب

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أبو الأسود

٧٤

محمد بن عبد السلام ١٢٨/أ

محمد بن عبد العزيز الرملي ١٢٩

محمد بن عبد الله البصري ١٣٠

محمد بن عبد الله بن جحش ٣١ ،

١٠٠

محمد بن عبد الله الحفيد أبو بكر ١ ،

١٣١

محمد بن عبد الله بن الحكم ٢٧ ، ٤٧

١٢١ ، ٥٢ ،

محمد بن عبد الله بن دينار العدل ١٠

١٤٦ ، ٥٦ ،

محمد بن عبد الله بن رواد ٥٥

محمد بن عبد الله الشافعي ٧٤ ، ١٥٠

محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار ٤٥

٦٧ ، ٧٠ ، ١٠٢ ،

محمد بن عبد الله بن عتاب العبيدي

١٠٣ ، ١٢٢

محمد بن عبد الله بن عياض ٨

محمد بن عبد الوهاب الفراء ٩٣ ،

١٠٩ ، ١١٦

محمد بن عبيد الله العرزمي ٨٧

١٢٨/ب	محمد بن عثمان التنوخي ١٢٦
محمد بن نعيم بن عبد الله ١٠٠	محمد بن علي بن الحسن الحيري ١٠٩
محمد بن يزيد الواسطي ٧٣، ٢	محمد بن علي بن زيد الصائغ ٦٣
محمد بن يعقوب ١٤٤	محمد بن علي الصنعاني ٨٨، ٩٠، ١٥١
محمد بن يعقوب أبو العباس ١٥	محمد بن عمر بن حفص ٤٨
٢١، ٣٢، ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٥٢،	محمد بن عمر الواقدي ٣٧/أ، ٣٨/ب
٥٣، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٧٢، ٧٥،	محمد بن عمرو الحرشي ٨٥
٧٦، ٩٦، ٩٧، ١١٧، ١٢١،	محمد بن عمرو بن علقمة ٢٢/ب، ١٣٤
١٢٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٥٣	محمد بن عبد بن كامل ٥٧
محمد بن يعقوب الشيباني أبو عبد الله	محمد بن عيسى الترمذي ١٣٤
٨٢، ٩٨، ١٠٥، ١١٥، ١٣٨	محمد بن عيسى الرازي ٥٤
محمد بن يوسف الفريابي ٣٣	محمد بن الفرغ الأزرق ١٦، ١١٣
مخرمة بن سليمان ٥٢	محمد بن الفضل أبو بكر ٧١
مخلد بن جعفر الباقرحي ٧٧	محمد بن فضيل ١٣٥
مخمر بن حيدة ٣٦	محمد بن محمد البغدادي ١٤٥
مخول البهزي ٩٠	محمد بن محمد بن يوسف الطوسي = أبو
مرة الطيب ٨٩	النضر الفقيه
مروان بن الحكم ١٢٢	محمد بن مسلم = الزهري
مزينة بن مالك جد هودة ١٤٠	محمد بن مسلمة الواسطي ١٥٠
مسدد بن مسرهد ٨٢، ٩٨، ١٠٥	محمد بن مصفى ٤٣/ب
مسروق ٣٧/ب، ١٥٢	محمد بن معاذ الحلبي ٦
مسعدة بن اليسع ١٣٤	محمد بن منده الأصبهاني ٩٩
مسعر بن كدام ٢٨، ٥٦، ٨٠،	محمد بن المنكدر ٧٦، ٧٨، ١٢٨/ب
٩٢	محمد بن موسى الحرشي ٧٣، ١٠٦،
مسلم بن إبراهيم ٣٨/أ	
مسلم بن مريم ١٣٢	

- مسلمة القعني ٦
مصعب بن عبد الله ٤٠
مصعب بن عمير ٢١
مطرف بن طريف ١٤٩
المطلب بن أبي وداعة ٢٥
معاذ بن جبل ١٤٣
معاذ بن نجدة القرشي ١٢٥
معاذ بن هشام ٦٨ ، ١٢٨
المعافي بن سليمان الحراني ١٢٣ ، ٥٤
معاوية ١٢٢
معاوية بن حيدة ٣٥
معاوية بن صالح ٣٣
معاوية بن عمرو ٩١ ، ١٤٢
معاوية بن هشام ١١٢
معلّى بن منصور ٣٠
معمر بن راشد الأزدي ٢٥ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ١٥١
المغيرة الزدي ٢٩
المقدام بن معديكرب ٩٨ ، ١٢٩
مقسم ٣
مكحول ٨٥
مكي بن إبراهيم ١٢٧
منذر الثوري أبو يعلى ١٥٤
الملّيح الحرفي ١٣ ، ١٥٥
منصور ٩١
منصور بن زاذان ٣٠
- منصور بن محمد بن علي الفارسي ٣٣
المنهال بن عبد الله ٧٧
مهدي بن أبي مهدي المكي ٩٥
موسى بن إسماعيل ١١٩
موسى بن أيمن ١٢٣
موسى بن جبّير الأنصاري ٤٧
موسى بن عبد الرحمن المروني ٧٧
موسى بن عبيدة ٢١
موسى بن عقبة ٥٤ ، ٧٠
موسى بن علي بن رباح اللخمي ١٠
موسى بن محمد بن عبد الرحمن ٣٧ / أ
موسى بن هارون بن عبد الله ١٤٩
ميسرة بن أبي المّليح بن أسامة ١٣
نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر ٥٤ ، ٩٩
نافع مولى حمّنة بنت شجاع ٧٣
نبيح العنزي ٦٦
النضر بن شميل ١١٤
نوف ١٥١
نوفل بن عبد الله ١٠٨
هاشم بن سعيد ٤١
هاشم بن القاسم ١٣٦
هالة ٣٤
هانئ مولى علي بن أبي طالب ٩٤
هيرة ٥٥
هدبة بن خالد ٥

هشام بن عامر ٦٨	يحيى بن طلحة بن عبيد الله ١٤١
هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ٦٨ ،	يحيى بن عباد أبو عباد ١١٠
١٢٨	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ١٣٤
هشام بن عروة ٦ ، ٥٩	يحيى بن عبد الله بن بكير ٤٦
هشام بن يوسف الصنعاني ٩٥	يحيى بن عثمان بن صالح السهمي ١١ ،
هشام ٣٠	٢٦
هلال بن خباب أبو اعللاء العبدى ٥٦	يحيى بن كثير بن درهم ١١٠
همام بن يحيى ٦٧	يحيى بن محمد ٨٢ ، ٩٨ ، ١٠٥
هند بن أبي هالة التميمي ٣٤	يحيى بن محمد العنبري ٧٣ ، ١٢٨/أ
هوزة بن عبد الله ١٤٠	يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد ٥ ،
الهيثم بن خارجة ١٤٣	٩٨ ، ١٠٥
الهيثم بن خلف الدوري ١٤٣	يحيى بن أبي يزيد أبو المقوم ٣
الهيثم بن محفوظ أبو سعد ٣	يزيد بن أبي حبيب ٩٧ ، ١٢٤ ،
وكيع بن الجراح الرؤاسي ١٠٧	١٤٤ ، ١٥٦
الوليد بن سفيان ١٤٣	يزيد بن أبي حكيم ٨١
وهب بن بقة الواسطي ٥٧	يزيد الرقاق ٦٢
يحيى بن أيوب ٧٤ ، ٩٦ ، ١١٨	يزيد بن أبي عبيد ١٤
يحيى بن بكير ٢٢/ب	يزيد بن قطيب السكوني ١٤٣
يحيى بن جعدة بن هيرة ٥٦	يزيد بن معاوية ١٥١
يحيى بن حماد ٣٥ ، ١٠٣	يزيد بن أبي منصور ١٠٦
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ٨٣	يزيد بن هارون ٤٩ ، ١٤٧ ، ١٥٠
يحيى بن أبي زكريا الغساني ١٣	يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٤٢
يحيى بن سعيد الأموي ٤٣	يعقوب بن سفيان ٩٥
يحيى بن أبي سليم ١١٠	يعلى بن عبيد ١٠٩
يحيى بن أبي طالب ٤٩ ، ٥١ ، ١٠٤	يونس بن أبي إسحاق ١١٣

أبو بكر بن سهل الدمياني ١٢٩
 أبو بكر الشافعي ١٥٠
 أبو بكر الصديق ١٣٥ ، ٨٩
 أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ٤٧
 أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ١٤٣
 أبو بكرة ٤
 أبو البلاد ٢٨
 أبو ثفال المري ٦٠
 أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي
 ١١٣
 أبو جعفر البغدادي = محمد بن محمد
 أبو جعفر بن عبيد ٦٢
 أبو الجماهر ١٢٦ ، ٣٦
 أبو حاتم الرازي ٨٠
 أبو حذيفة ٧١
 أبو حمزة ٢٩
 أبو داود الطيالسي ٤٩
 أبو الدرداء ١٢٣ ، ١٣٣
 أبو الربيع الزهراني ٧٨
 أبو رمثة ٩٣
 أبو الزبير ٥٧
 أبو زرعة ٨٣ ، ١١٢
 أبو زكريا العنبري ٣ ، ٧٩
 أبو سعيد الخدري ١٠٤ ، ١٣٦ ،
 ١٤٩
 أبو سفيان ٤٨ ، ١٤٢

يونس بن بكير ٣٩ ، ٧٥ ، ٧٦
 الأبناء

ابن جريج ١٦ ، ٥٧ ، ١٠١

ابن خثيم ٨٨

ابن أبي ذئب ٣٢ ، ٤٩

ابن شهاب = الزهري

ابن عجلان ٧١

ابن عون ١٤٧

ابن لهيعة ١٥ ، ٢٦ ، ٤٧ ، ١١٧

ابن أبي ليلى ٦٩ ، ١٣٥

ابن أبي مليمة ٦٤

ابن نعيم ٥٦

ابن يزيد ٣٢

الكنى

أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله

أبو إسحاق الفزاري ١٤٢

أبو أسماء ١٤٦

أبو أمامة الباهلي ١١١ ، ١٢٩

أبو أيوب ١٣٥

أبو بخرية ١٤٣

أبو بدر ١١٩

أبو بكر بن إسحاق ٨ ، ١٤ ، ١٨ ،

١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،

١٤١ ،

أبو بكر بن بالويه ٤٠ ، ٧٨

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٨ ، ٨٢ ، ١٠٧
 أبو قزعة ٣٥
 أبو قلابه = عبد الله بن يزيد الجرمي
 أبو قلابه = عبد الملك بن محمد الرقاشي
 أبو كثير مولى محمد بن عبد الله بن
 جحش ٣١ ، ١٠٠
 أبو كريب ٦٩
 أبو مالك النخعي ٦٦
 أبو المثنى ١٩
 أبو مرة ٤٩
 أبو مسلم ١٤ ، ١٣٧
 أبو مليكة ٦٤
 أبو الموجه ٣٧ ، ١٥٤
 أبو موسى الأشعري ١١٩ ، ١٢٣
 أبو النضر الفقيه ٦٥ ، ١١١ ، ١٥٥ ،
 ١٢٥
 أبو هالة التميمي ٣٤
 أبو هريرة ٨٢ ، ١٠٧ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ،
 ١٥٣ ، ١٥٠ ،
 أبو هشام بن عتبة ٣٣
 أبو همام الدلال ٨
 أبو وائل ٣٣
 أبو الوليد ١٠٠ ، ١٤٣
 أبو يحيى القتات ١٠٢
 أبو يحيى الخثن ٦٥
 أبو يزيد الضبي ٤٥
 أبو يعقوب ٤٢

أبو صادق ٨٠ ، ١١٢
 أبو صالح ٥٠
 أبو صالح السمان ١٣٣
 أبو الصديق الناجي ١٠٤
 أبو ضرار ٣٩
 أبو طالب ٤٩
 أبو العاص ١٤٩
 أبو العاص بن الربيع ٤٦ ، ٤٧
 أبو عاصم ٦٤
 أبو عامر العقدي ١٣٩
 أبو العباس ٩٧
 أبو عبد الله بن علي الصنعاني ١٥١
 أبو عبد الله الصفار = محمد بن عبد الله
 الصفار
 أبو عبيدة بن حذيفة ١٣٩
 أبو عتبة ٩٢
 أبو عتبة بن الفرغ ٧٢
 أبو عثمان النهدي ٧
 أبو علقمة ١٥٣
 أبو عمار ٣٧/ب
 أبو عمر ٦٧
 أبو عمرو بن السماك = عثمان بن أحمد
 أبو عوانة ٨٢
 أبو العلاء ٩٤
 أبو غسان = مالك بن إسماعيل

رجل (أبو عبد الله التميمي) ٣٤٥

الأنساب

الزهري ٢٤ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ١٣٧ ،

١٤٥

الحميدي = عبد الله بن الزبير

القعنبي = عبد الله بن مسلمة

المسعودي ٩٣ ، ١١٦

الألقاب

الأعمش سليمان بن مهران ٤٨ ، ٨٤

١٤٢ ،

قشمر = محمد بن عمرو الحرشي

السماك = عثمان بن أحمد

عبدان = عبد الله بن عثمان بن جبلة

النساء

أسماء بنت سعيد بن زيد ٦٠

أمامة بنت حمزة ٦٩

أميمة بنت رقيقة ٧٦

جويرية بنت الحارث ٣٩

حذافة بنت وهب الأسدية ٧٤

حمنة بنت جحش ٦٢ ، ٧٢

حفصة بنت عمر ٣٨/أ ، ٤١ ، ٨٤

ريطة ٣٧/أ

زينب بنت الرسول ﷺ ٤٦ ، ٤٧

زينب بنت جحش ٦٣

سلمى مولاة رسول الله ﷺ ٤٤

سهلة امرأة أبي حذيفة ٦١

صفية بمن حيي ٤٠ ، ٤١

صفية بنت شيبه بن عثمان ٧٥

ضباعة بنت الزبير ٦٧

عائشة رضي الله عنها ٢٢/أ ، ٣٧/ب

٤١ ، ٤٢ ، ٤٣/أ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٨٤ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ،

١٣٤

عمرة بنت عبد الرحمن ٣٧/أ ، ٦١

فاختة أم هانئ بنت أبي طالب ٤٩ ،

٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

فاطمة بنت أبي حبيش ٦٤

فاطمة بنت عتبة

فاطمة بنت قيس ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩

فاطمة من بني المغيرة ١٤٧

ليلي مولاة عائشة ٧٧

ميمونة بنت سعد ٤٥

هند بنت عتبة ٧١

أم أيمن ٦٦

أم بركة المكي ١٠٥

أم جميل ٦٥

أم حبيبة بنت جحش ٦٣

أم الحكم بنت الزبير ٦٧ ، ٦٨

أم خالد بنت خالد بن سعيد ٧٠

أم سلمة ٤٧ ، ٥٨ ، ١٥٥

أم عجلان ٧١

الكلاية ٤٢

مولاة لرسول الله ﷺ ١٥٤

فهرس

المراجع والمصادر

أ. المخطوطات

- ١ - أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للدارقطني، تصنيف: محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، مصورة في مكتبي.
- ٢ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ):
 - أ - مخطوط، "رواق المغاربة بالأزهر"، مصورة كذلك برقم (٢٦٨٩-٢٦٩٢).
 - ب - "المحمودية" مصورة بقسم المخطوطات، بالجامعة، برقم (٤٥٠٥) (ميكروفلم).
 - ج - "مصطفى عاطف" مصورة كذلك في الجامعة الإسلامية، برقم (٤٢١٣) - (٤٢١٥) (ميكروفلم).
- ٣ - معرفة الصحابة، لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني (٤٣٠هـ): مخطوطة مصورة عن نسخة أحمد الثالث - تركيا، في مكتبي.
- ٤ - أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، لأبي الخطاب عمر بن الحسن بن دحية الكلبي (٦٣٣هـ): مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، برقم ().
- ٥ - تحفة التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، مصورة في مكتبي.

ب. الرسائل الجامعية

- ١ - تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، تحقيق: كمال قلمي (١٤١٦هـ).
- ٢ - الحاكم النيسابوري وجهوده في علوم الحديث، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا - جامعة محمد الخامس، الرباط، إعداد: عبد الكريم عكوي سنة (١٤١٣هـ)^(١).
- ٣ - الحاكم النيسابوري، وكتابه المستدرك على الصحيحين، رسالة دكتوراه - بجامعة الأزهر- مصر، إعداد د. محمود أحمد ميرة، سنة (١٣٩١-١٣٩٢هـ).
- ٤ - دراسة الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك والذهبي في التلخيص، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية. إعداد عبد الله عتيق المطرفي سنة (١٤١٩هـ).
- ٥ - ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي من خلال كتابه سير أعلام النبلاء - جمعا ودراسة، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، إعداد محمد الثاني بن عمر بن موسى، سنة (١٤١٩هـ).
- ٦ - الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني (٤٦٨هـ)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، دراسة وتحقيق: سعود بن عبد الله الجربوعي، سنة (١٤١٧هـ).

(١) وقد أحضرها لي د. زين العابدين بلا فريج بواسطة الأخ عبد اللطيف جيلاني، فجزاهما الله خيراً.

ج. المطبوعات

١ -

١ - الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط ١ (١٤١١هـ).

٢ - الآداب، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد القدوس ابن محمد نذير، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٣ - الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أبي سليمان سامي بن محمد بن جاد الله، الناشر، دار الوطن، الرياض، ط ١: (١٤١٨هـ).

٤ - الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمداني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميقي، السعودية، ط ٣ (١٤١٥هـ).

٥ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)، تحقيق ودراسة:

٦ - ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودارسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة، تأليف شاكر محمود عبد المنعم، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ (١٤١٧هـ).

٧ - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دارسة وتحقيق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: مكتبة ابن القيم - المدينة النبوية، ط ٢ (١٤٠٩هـ).

٨ - الأجوبة العلمية عن الأجوبة الدمياطية، السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: مشعل المطيري، دار ابن حزم (بيروت) ط ١ (١٤٢٠هـ).

٩ - الأجوبة المرضية فيما أسأل عنه من الأحاديث النبوية، تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: دار الراية - الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).

١٠ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي.

١١ - إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، للشيخ حماد بن محمد

- الأنصاري (ت ١٤١٨هـ)، الناشر: مكتبة المعلا، الكويت، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ١٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر، أبو الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية (المدينة المنورة). ط ١ (١٤١٥هـ).
- ١٣ - أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ضمن كتابه: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.
- ١٤ - أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصاييح، لابن حجر (٨٥٢هـ) = مشكاة المصاييح.
- ١٥ - الأحاديث الطوال، للطبري (٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ١٦ - الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، ط ١ (١٤١١هـ).
- ١٧ - أحاديث الموطأ واتفق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصا، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط مصر.
- ١٨ - الأحاديث الواردة في فضائل المدينة، تأليف د. صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ١٩ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٥٤هـ)، ابن بلبان، علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت). ط ٢ (١٤١٤هـ).
- ٢٠ - الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، تأليف: الحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (٥٢٨هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٢١ - أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ٢٢ - أخبار أصبهان، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني (٤٣٠هـ)، نشر

- دار الكتاب الإسلامي (بيروت).
- ٢٣ - إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار الناسخ والمنسوخ في الحديث، لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٨هـ)، تحقيق: علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١ ١٤١٢هـ.
- ٢٤ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د - عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط دار حضر للطباعة والنشر، ط (٢) (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ٢٥ - أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق (ت ٢٥٠ تقريباً)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الثقافةن مكة، ط السادسة (١٤١٤هـ).
- ٢٦ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (٧٧٤هـ)، ومعه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، تحقيق: علي حسن الحلبي، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١ (١٤١٥هـ).
- ٢٧ - أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي محمد عبد الله بن حيان الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبايطي، الناشر الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط ١ (١٤١٣هـ).
- ٢٨ - الإخوان، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن طوالة، دار الاعتصام - القاهرة.
- ٢٩ - الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، ترتيب وترقيم: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ٢ (١٤٠٥هـ).
- ٣٠ - الأذكار، للنووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى - الرياض ط ٣ (١٤١٠هـ).
- ٣١ - الأربعون الصغرى المخرجة في أحوال عباد الله تعالى وأخلاقهم، أبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، الناشر: درا الكتاب العربي، بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ)، وبذيله كتاب: شفاء الزمين بتخريج الأربعين لأبي إسحاق الحويني.
- ٣٢ - الأربعون حديثاً، لأبي علي الحسين بن محمد البكري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد

- محفوظ، الناشر: دار الغرب، بيروت (١٤٠٠هـ).
- ٣٣ - الأربعون حديثاً وشرحها، للنوي (٦٧٦هـ)، تعليقات محمد رشيد رضا، مكتبة السلام العالمية - مصر.
- ٣٤ - أربعون حديثاً عن أربعين شيخاً في أربعين معنى وفضيلة، لابن المقرَّب البغداي (٥٦٣هـ)، تحقيق: صلاح الشلاحي، دار ابن حزم - بيروت ط ١ (١٤٢٠هـ).
- ٣٥ - الأربعين في إرشاد السائر إلى منازل المتقين، لأبي الفتوح الطائي (٥٥٥هـ)، تحقيق: د. علي حسن التواب، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ (١٤١٧هـ).
- ٣٦ - الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، لابن عساكر، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- ٣٧ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد ابن الخليل القزويني (٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد (الرياض). ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٣٨ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي (بيروت). ط ٢ (١٤٠٥هـ).
- ٣٩ - الأسامي والكنى، الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (٣٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة). ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٤٠ - أسئلة البرزعي لأبي زرعة الرازي = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.
- ٤١ - أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ)، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار القبلة، جدة وعلوم القرآن، بيروت ط ٣ (١٤٠٧هـ).
- ٤٢ - الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله السوالم، دار ابن تيمية، الرياض، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ٤٣ - الاستيعاب في معرفة الصحابة، ابن عبد البر = الإصابة.
- ٤٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (٦٣٠هـ)، دار الفكر (بيروت) (١٤٠٩هـ).

- ٤٥ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي بن محمد (ملا علي قارئ) (١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت ط ٢ (١٤٠٦هـ).
- ٤٦ - أسماء المدلسين، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود وحسن نصار، الناشر: دار الجليل، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٤٧ - الأسماء والصفات، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط ١ (١٤١٣هـ).
- ٤٨ - الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وبذيله الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: محمد طه الزيني، الناشر: دار الكتاب العربي، (بيروت) ط ١ (١٣٩٦هـ).
- ٤٩ - إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير (دمشق)، ودار الكلم الطيب (دمشق). ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٥٠ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (٥٨٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية باكستان، ط ٢ (١٤١٠هـ).
- ٥١ - الإعلام بشرح سنته عليه السلام، لمغلطاي (٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار الباز مكة، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٥٢ - أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، لأبي الخطاب عمر بن الحسن ابن دحية الكلبي (٦٣٣هـ): تحقيق: محمد أنخزون، دار الغرب الإسلامي (بيروت) ط ١ (١٩٩٨م).
- ٥٣ - إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان، ابن القيم (٧٥١هـ).
- ٥٤ - الاقتراح في بيان الاصطلاح، لأبي الفتح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق:
- ٥٥ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي (٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل محمد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ط ١، (١٤٢٢هـ).

- ٥٦ - الإكمال فيمن له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني (ت ٧٦٥هـ)، تحقيق: عبد الله سرور بن فرج محمد، الناشر: دار اللواء، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٥٧ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن مأكولا، الأمير علي بن هبة الله أبو نصر بن مأكولا (٤٧٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ (١٤١١هـ).
- ٥٨ - الإلزامات والتبعية، للدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل الوادي، دار الخلفاء (الكويت)
- ٥٩ - الأمالي، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) - وهو المستخرج على مستدرک الحاكم - تحقيق: محمد عبد المنعم رشاد، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٦٠ - الأمالي الخميسية، ليحيى بن الحسين الشجري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ٣ (١٤٠٣هـ).
- ٦١ - أمالي المحاملي - رواية ابن البيع - تحقيق: د. إبراهيم العيشي، الناشر: المكتبة الإسلامية (عمّان) ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٦٢ - الأمالي المطلقة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٦٣ - الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، لابن حجر، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٨.
- ٦٤ - الأموال، لأبي أحمد حميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ)، تحقيق: د. شاکر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٦٥ - الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد خليل هراس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٦هـ).
- ٦٦ - الأنساب، ابن السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني التميمي (٥٦٢هـ)، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤٠٨هـ).
- ٦٧ - الأنوار في شمائل النبي المختار، للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، الناشر: دار الكتب، سورية، ط ١ (١٤١٦هـ).

- ٦٨ - الإمام الذهبي داراسة موضوعية تحليلية تربوية، لعبد الرحمن النحلاوي - دار الفكر (دمشق) ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٦٩ - الإمام المحدث عبد الله بن اللهعة دراسة نقدية تحليلية مقارنة في تصحيح منزلته وأحاديثه، لحسن نعيم الروز، الناشر: دار الجليل، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٧٠ - إيضاح الإشكال، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، تحقيق: باسم الجوابرة، مكتبة المعلا (الكويت) ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٧١ - الإيمان، لأبي بكر بن أبي شيبة (٢هـ)، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت.

- ب -

- الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث، لابن كثير = اختصار علوم الحديث.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر = اختصار علوم الحديث.

٧٢ - البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. أنيس ابن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية، (المدينة) ط ١ (١٤٢٠هـ).

٧٣ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط ١ (١٤١٨هـ).

٧٤ - البداية والنهاية، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتية، الناشر: دار الحديث القاهرة، ط ١ (١٤١٣هـ).

٧٥ - البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شريف الدين، دار العاصمة (الرياض) ط ١ (١٤١٤هـ).

٧٦ - برنامج ابن جابر الوادي آشي، لشمس الدين محمد بن جابر (٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، (مكة المكرمة).

٧٧ - البر والصلة، للإمام عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد محمد حسن بخاري، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ١ (١٤١٩هـ).

٧٨ - البر والصلة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الناشر: المكتبة التجارية، مكة، ط ١ (١٤١٣هـ).

- ٧٩ - بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد الباكري، الجامعة الإسلامية، ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، ط ١ (١٤١٣هـ).
- ٨٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٨١ - البناية في شرح الهداية، لبدر الدين العيني.
- ٨٢ - بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: نايف الدعيس، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ (١٤٠٦هـ).
- ٨٣ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة (الرياض) (١٤١٨هـ).
- ت -
- ٨٤ - تاج العروس وجواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من الباحثين، بإشراف عبد الستار فراج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٨٥ - التاريخ، ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ) - رواية عباس الدوري عنه - ضمن كتاب (يحيى بن معين وكتابه التاريخ)، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي (مكة). ط ١ (١٣٩٩هـ).
- ٨٦ - التاريخ، ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (٢٣٣هـ) - رواية عثمان الدارمي عنه، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث (سوريا).
- ٨٧ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة، ط ٥ (بدون تاريخ).
- ٨٨ - تاريخ أربل، لأبي البركات المبارك بن أحمد الأربلي (ابن المستوفي) (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي القصار، الناشر: وزارة الثقافة، العراق (١٩٨٠م).
- ٨٩ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري (٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٨٠هـ).
- ٩٠ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت (١٤١٣هـ).

- ٩١ - تاريخ أسماء الثقات من نقل عنهم العلم، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلنجين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٩٢ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقرى، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٩٣ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي.
- ٩٤ - تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٢٢٤هـ)، الناشر: دار سويدان بيروت، ط ٢ (١٤٠٨هـ).
- ٩٥ - التاريخ الأوسط المطبوع باسم الصغير، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة (بيروت). ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٩٦ - تاريخ بغداد، الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (٤٦٣هـ)، نشر: دار الكتاب العربي (بيروت).
- ٩٧ - تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٧م).
- ٩٨ - تاريخ الثقات، العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن (٢٦١هـ)، ترتيب الهيثمي، ترتيب: أبو بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق:
- أ - عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ب - عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية (بيروت). ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ٩٩ - تاريخ خليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠ تقريباً)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ٢ (١٤٠٥هـ).
- ١٠٠ - تاريخ أبي سعيد الطبراني (ت٢٧٨هـ)، عن يحيى بن معين، تحقيق: نظر الفاريابي.
- ١٠١ - تاريخ صنعاء للرازي (٤٦٠هـ)، تحقيق: د. حسن العمري، دار الفكر - دمشق، ط ٣ (١٤٠٩هـ).
- ١٠٢ - التاريخ الكبير، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ) ويليهِ كتاب الكنى، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مصورة دار الكتب العلمية (بيروت).

- ١٠٣ - التاريخ الكبير (أخبار المكيين) لابن أبي خيثمة زهير بن حرب (٢٧٩هـ)، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن - الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).
- ١٠٤ - تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر. ط ١ (١٤١٥ - ١٤١٩هـ).
- ١٠٥ - تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهميم محمد شلتوت، ط ١، ١٣٩٩هـ - من مقدمة المحقق -.
- ١٠٦ - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن زبر (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله الحمد، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط ١.
- ١٠٧ - تاريخ واسط، بحشل، أسلم بن سهل الواسطي (٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ١٠٨ - تأنيب الخطيب على ماساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للكوثري، (١٣٧١هـ)، تعليق: أحمد خيرى، ط (١٤١٠هـ).
- ١٠٩ - تبين كذب المفترى فيما نسب للأشعري، لأبي لاقاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ).
- ١١٠ - تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة، لابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ (١٤١٨هـ).
- ١١١ - تجريد أسماء الصحابة، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت).
- ١١٢ - تحرير الجواب في النهي عن درب الداوب، للسخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: هادي المري، دار ابن حزم - بيروت، ط ١ (١٤١٥هـ).
- ١١٣ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، المباركفوري، أبو يعلى محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ١١٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ) وبهامشه: النكت الأطراف على الأطراف، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، بإشراف: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند، المكتب الإسلامى، بيروت. ط ١ (١٤٠٢هـ).

- ١١٥ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الكشاف، للزعلي (٧٦٢هـ)، المعني به: سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة (الرياض) ط ١ (١٤١٤هـ).
- ١١٦ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (٩١١هـ)، تحقيق: عزت علي عطية، وموسى محمد، دار الكتب الحديثة، مصر.
- ١١٧ - التدليس في الحديث، د. مسفر بن غرم الله الدميني، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ١١٨ - التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ).
- ١١٩ - تذكرة الحفاظ، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي (بيروت).
- ١٢٠ - الترحيب بن بنقد التأنيب، للكوثري = التأنيب.
- ١٢١ - الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (٥٣٥هـ)، الناشر: دار الحديث القاهرة.
- ١٢٢ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العيم بن عبد لاقوي المنذري (٦٥٦هـ) ضبطه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، الناشر: دار الريان للتراث، (١٤٠٧هـ).
- ١٢٣ - تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).
- ١٢٤ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، مكتبة ابن تيمية القاهرة.
- ١٢٥ - التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي (٤٩٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ١٢٦ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم القريوتي، الناشر: مكتبة المنار الأردن.
- ١٢٧ - تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلاء، لتقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد القرشي (٨٣٢هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار صادر (بيروت) ط ١ (١٩٩٨م).

- ١٢٨ - تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي (٣٩٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، مكتبة الدار (المدينة المنورة). ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ١٢٩ - تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان البستي، تحقيق: خليل بن محمد العربي، المكتبة التجارية، مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١ (١٤١٤هـ).
- ١٣٠ - تعليقات على ما صححه الحاكم، د. عبد الله مراد، دار الفضيلة (الرياض) ط ١ (١٤١٨هـ).
- التعليق المغني على الدارقطني = سنن الدارقطني.
- ١٣١ - تغليق التعليق على صحيح البخاري، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمان، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- تفسير الطبري = جامع البيان.
- ١٣٢ - تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤١١هـ).
- ١٣٣ - تفسير القرآن العزيز، لبي المظفر السمعاني (٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم، وغنيم عباس، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٣٤ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ).
- ١٣٥ - تفسير النسائي، تحقيق: صبري عبد الخالق وسيد الجليمي، مكتبة السنة، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ١٣٦ - تقريب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ):
- أ - تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني، الناشر: دار العاصمة - الرياض، والعزو إليها، ط ١ (١٤١٦هـ)
- ب - تحقيق إرشاد الحق الأثري.
- ج - تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد (حلب). ط ٢ (١٤٠٨هـ).
- ١٣٧ - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)

- ١٣٨ - التقييد والإيضاح، العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، دار الحديث، ط ٢ (١٤٠٥هـ) مع علوم الحديث لابن الصلاح.
- ١٣٩ - التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة (ت ٦٢٩هـ)، الناشر: دار الحديث، بيروت.
- ١٤٠ - تكملة الإكمال، ابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي (٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ١٤١ - التلخيص الحبير، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تصحيح السيد عبد الله هاشم يماني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، (١٣٨٤هـ).
- ١٤٢ - تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بواخر التصحيح والوهم، تأليف الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: سكيئة الشهابي، طلاس للدراسات والنشر (دمشق) ط ١ (١٩٨٥م).
- ١٤٣ - تلخيص المستدرك، للذهبي (٧٤٨هـ) = المستدرك.
- ١٤٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق: د. عمر الجيادي، وسعيد أحمد أعراب، مصورة عن طبعة وزارة الأوقاف المغربية (١٣٨٧هـ).
- ١٤٥ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن ابن عراق الكناني (٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية (بيروت) ط ٢ (١٤٠١هـ).
- ١٤٦ - تنقيح الأنظار، لمحمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: صبحي حسن حلاق وعامر حسين، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ١.
- ١٤٧ - تنقيح التحقيق، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، الناشر: المكتبة الحديثة، العين، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ١٤٨ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (١٣٨٦هـ)، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف (الرياض) ط ٢ (١٤٠٦هـ).

- ١٤٩ - تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة، (١٤٠٤هـ).
- ١٥٠ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط ٢ (١٤١٣هـ).
- ١٥١ - تهذيب سنن أبي داود، لأبي بكر محمد بن قيس الجوزية (ت ٧٥١) تحقيق: محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ)، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة (بيروت). ط ٦ (١٤١٥هـ).
- ١٥٣ - التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض ط ٥ (١٤١٤هـ).
- الوسل والوسيلة = قاعدة جلية.
- ١٥٤ - توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر لطاهر بن صالح الجزائري (١٣٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٥ - توضيح الأفكار: للصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي (بيروت).
- ١٥٦ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة (بيروت). ط ١ (١٤١٤هـ).
- ١٥٧ - التيسير في شرح الجامع الصغير للمناوي (١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي (الرياض) ط ٣ (١٤٠٨هـ).

- ث -

- ١٥٨ - الثقات، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، مصورة مؤسسة الكتب الثقافية عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الهند).
- ١٥٩ - الثقات الذين ضُغِّفُوا في بعض شيوخهم، جمع ودراسة د. صالح بن حامد الرفاعي، انجلاس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، (١٤١٣هـ).

- ج -

- ١٦٠ - الجامع، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٦١ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، دار الفكر (بيروت).
- ١٦٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري (٣١٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت بالتصوير، ط ١٤٠٨هـ.
- ١٦٣ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب (بيروت) ط ٢ (١٤٠٧هـ).
- ١٦٤ - الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، المكتبة السلفية، دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصورة عن الطبعة السلفية (١٤٠٠هـ).
- ١٦٥ - الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- ١٦٦ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للسيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، (بيروت).
- ١٦٧ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط ٢ (١٤١٢هـ).
- ١٦٨ - الجامع في الحديث، ابن وهب القرشي، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم (١٩٧هـ)، د. مصطفى حسن أبو خير، دار ابن الجوزي (الرياض) (١٤١٦هـ).
- ١٦٩ - الجامع، معمر بن راشد = المصنف لعبد الرزاق.
- ١٧٠ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مصورة دار الكتب العلمية (بيروت) عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بجيد آباد (الهند). ط ١ (١٣٧١هـ).
- ١٧١ - جزء فيه حديث الحافظ ابن ديزل (٢٨١هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء - المدينة، ط ١ (١٤١٣هـ).

- ١٧٢ - جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر، لمحمد بن عبد الرحمن المخلص (٣٩٣هـ)، تحقيق: د. غالب بن محمد الحامضي، الناشر: دار الوطن - الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٧٣ - جزء فيه قراءات النبي ﷺ، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (٢٤٦هـ)، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة المنار - المدينة المنورة، ط ١ (١٤١٨هـ).
- ١٧٤ - الجمع بين رجال الصحيحين، ابن القيسراني، محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية ط ٢ (١٤٠٥هـ).
- ١٧٥ - جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٧٦ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم - بيروت، ط ١ (١٤١٩هـ).
- ١٧٧ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر القرشي (٦٩٦هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة (١٣٣٢هـ).
- ١٧٨ - الجوع، لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - بيروت، ط ١ (١٤١٧هـ).
- ١٧٩ - الجوهر النقي، لابن التركماني (٧٤٥هـ) = السنن الكبرى للبيهقي.

- ح -

- ١٨٠ - حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: علي الشريجي وقاسم المنوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ (١٤١٨هـ).
- ١٨١ - الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث، عبد الستار الشيخ، دار القلم - دمشق ط ١ (١٤١٢هـ).
- ١٨٢ - الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام، ناقد المحدثين، إمام المعدلين والمجرحين، تأليف عبد الستار الشيخ، دار القلم - دمشق ط ١ (١٤١٤هـ).
- ١٨٣ - الخاوي للفتاوي، للسيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ (١٣٩٥هـ).
- ١٨٤ - حجة النبي ﷺ كما رواها جابر، للألباني، الكتب الإسلامية، بيروت، ط ٤ (١٣٩٧هـ).

١٨٥ - حجة الوداع، لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية - الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).

١٨٦ - حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السفيناني، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).

١٨٧ - حسن المحاضرة

١٨٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي (بيروت) (١٤٠٧هـ).

- خ -

١٨٩ - الخراج، ليحيى بن آدم القرشي (٢٠٣هـ) ن تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعرفة بيروت، ط ٢ (١٣٩٩هـ).

١٩٠ - الخصائص الكبرى، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية.

١٩١ - خلق أفعال العباد، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الثالثة، (١٤١١هـ).

١٩٢ - خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأحمد بن عبد الله الخزرجي النصاري (ت ٩٢٣)، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، بيروت، وعليه: إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة، للحافظ علي بن صلاح الدين الصنعاني (ت ١١٩١هـ).

١٩٣ - الخلافات، للبيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي - الرياض، ط ١ (١٤١٤هـ).

- د -

١٩٤ - الداء والدواء، لابن القيم (٧٥١هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار ابن الجوزي - الدمام.

١٩٥ - الدراري المكنونة في الأماكن المنشورة (فوائد وقواعد حديثة من كتب الإمام الذهبي) لمحمد بن عبد الله الهبدان، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٩٦ - دراسات علمية في صحيح مسلم، تأليف: علي حسن عبد الحميد.

- ١٩٧ - دراسات في التخریج، د. عبد الرحیم القشقری، مکتوب بالحاسوب، لم ینشر بعد.
- ١٩٨ - الدراية في تخریج أحادیث الهداية، ابن حجر العسقلانی (٨٥٢هـ)، تعلیق: السيد عبد الله هاشم یمانی، مکتبة ابن تیمیة، القاهرة.
- ١٩٩ - الدرّة الثمينة في أخبار المدينة، لابن النجار محمد بن محمود البغدادي (٥٤٣هـ)، تحقیق: حسین محمد علي شکري، الناشر: دار المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٠٠ - الدر المنثور في التفسیر بالمأثور، جلال الدین السیوطي (٩١١هـ)، دار المعرفة، بیروت.
- ٢٠١ - الدرر الكامنة في أعیان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانی (٨٥٢هـ)، الناشر: دار الجیل - بیروت (١٤١٤هـ) مصورة عن الطبعة الهندية - حید آباد الدکن.
- ٢٠٢ - الدعاء، الطبرانی، سلیمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، تحقیق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الکتب العلمية، بیروت، ط ١ (١٤١٣هـ).
- ٢٠٣ - الدعوات الکبیر، البیهقي، أبو بکر أحمد بن الحسین بن علي (٤٥٨هـ)، تحقیق: بدر البدر، منشورات مرکز المخطوطات الكويت (١٤١٤هـ).
- ٢٠٤ - الدلیل الشافي علی المنهل الصافي، لابن تغري بردي (٨٧٤هـ)، تحقیق: فهيم محمد شلتوت، مرکز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة.
- ٢٠٥ - دليل مخطوطات السیوطي، محمد بن إبراهيم الشيباني
- ٢٠٦ - دلائل النبوة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، الناشر: عالم الکتب، بیروت.
- ٢٠٧ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي، أبو بکر أحمد بن الحسین بن علي (٤٥٨هـ)، تحقیق: عبد المعطي قلعجي، دار الکتب العلمية (بیروت).
- (١٤٠٥هـ).
- ٢٠٨ - دیوان الضعفاء، الذهبي، محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، تعلیق: الشيخ حماد الأنصاري، مکتبة النهضة الحديثة، مكة، ط ١ (١٣٨٧هـ).
- ٢٠٩ - دیوان الفرزدق، قدم له وشرحه: مجید طراد، الناشر: دار الکتاب العربي - بیروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

- ٢١٠ - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٢١١ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور المياديني، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٢١٢ - ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (٢٨٠هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة الساعي، الرياض.
- ٢١٣ - ذم الهوى، لابن الجوزي (٥٩٧هـ).
- ٢١٤ - الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام، د. بشار عواد، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه، ط ١ (١٩٧٦م).
- ٢١٥ - ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار، محب الدين محمد بن محمود (٦٤٣هـ)، تصحيح: قيصر فرح، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢١٦ - ذيل تذكر الحفاظ، للحسيني = تذكر الحفاظ.
- ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد = تذكرة الحفاظ.
- ٢١٧ - ذيل طبقات الحفاظ، للسيوطي (٩١١هـ) = تذكرة الحفاظ.
- ٢١٨ - ذيل طبقات الحنابلة = طبقات الحنابلة.
- ٢١٩ - ذيل العبر للحسيني
- ٢٢٠ - ذيل ميزان الاعتدال، العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي (جامعة أم القرى مكة) (١٤٠٦هـ).

- ر -

- ٢٢١ - رجال صحيح البخاري، المسمى الهداية والإرشاد، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ).
- ٢٢٢ - رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، أحمد بن علي الأصبهاني (٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، ط ١ (١٤٠٧هـ).

٢٢٣ - الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣ (١٤١١هـ).

٢٢٤ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني، اعتنى بها: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط ٤ (١٤٠٦هـ).

٢٢٥ - الرقة، لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ (١٤١٤هـ).

٢٢٦ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤١٣هـ).

٢٢٧ - الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، جاسم الدوسري، دار البشائر الإسلامية، ط ١ (١٤١٠هـ).

- ز -

٢٢٨ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأنثوط، عبد القادر الأرثووط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١٥ (١٤٠٧هـ).

٢٢٩ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤١٢هـ).

٢٣٠ - الزهد لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية - لندن، ط ١ (١٤٠٣هـ).

٢٣١ - الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٢ - الزهد وصفة الزاهدين، ابن الأعرابي (٣٤٠هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة - طنطا، ط ١ (١٤٠٨هـ).

٢٣٣ - الزهد، لهناد بن السري التميمي (٢٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط ١ (١٤٠٦هـ).

٢٣٤ - الزهد، وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي، ط ٣ (١٤١٥هـ).

٢٣٥ - زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، تأليف: د. خلدون الأحديب، دار القلم دمشق ط ١ (١٤١٧هـ).

- س -

٢٣٦ - سفر السعادة، لمجد الدين الفيروزآبادي (٨٢٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم - بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ).

٢٣٧ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

- الأول والثاني: الناشر المكتب الإسلامي ط ٤، ١٤٠٥هـ.

- الثالث: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

- الرابع: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ٤، ١٤٠٨هـ.

- الخامس: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

٢٣٨ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

- الأول: الناشر مكتب الإسلامي - بيروت، ط ٤، ١٣٩٨هـ.

- الثاني: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ٤، ١٤٠٨هـ.

- الثالث: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

- الرابع: الناشر مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٢٣٩ - السنة، لأبي بكر ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم الجوابرة، الرياض، ط ١ (١٤١٩هـ).

٢٤٠ - السنة قبل التدوين، تأليف د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة - القاهرة، ط ٢، (١٤٠٨هـ).

٢٤١ - السنن، للنسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ).

٢٤٢ - السنن، لسعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدارالسلفية (الهند). ط ١ (١٤٠٣هـ).

٢٤٣ - السنن، لسعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني (٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي (الرياض). ط ١ (١٤١٤هـ).

٢٤٤ - السنن، لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، إعداد

- وتعليق: عزّت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث (بيروت). ط ١ (١٣٩٤هـ).
- ٢٤٥ - السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (٢٥٥هـ)،
أ - الناشر: دار إحياء السنة، بيروت.
- ب - تحقيق: مصطفى ديب البغا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١
(١٤٠٥هـ).
- ٢٤٦ - السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ) ومعه التعليق المغني
على الدارقطني، لأبي الطيب العظيم آبادي، تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، عالم
الكتب (بيروت). ط ٣ (١٤١٣هـ).
- ٢٤٧ - السنن، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق
وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث (بيروت).
- ٢٤٨ - السنن الكبرى، للنسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، تحقيق:
د. عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية (بيروت). ط ١ (١٤١١هـ).
- ٢٤٩ - السنن الكبرى، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)،
وبذيله: الجوهر النقي لابن الترمذاني (٧٤٥هـ)، دار المعرفة (بيروت) (١٤١٣هـ).
- ٢٥٠ - السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمرو الداني
(٤٤٤هـ)، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة،
الرياض، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٢٥١ - سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد
محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٢٥٢ - سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، دراسة:
سليمان آتش، ط دار العلوم للطباعة والنشر (١٤٠٨هـ) (١٩٨٨م).
- ٢٥٣ - سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: علي
حسن علي عبد الحميد، دار عمار، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٤ - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني في
معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم:
أ - دراسة وتحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة،

- مؤسسة الريان، ط ١ (١٤١٨هـ).
- ب - تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المجلس العلمي لإحياء التراث - الجامعة الإسلامية، ط ١ (١٤٠٣هـ).
- ٢٥٥ - سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا ابن معين، تحقيق: د - أحمد نور سيف، مكتبة الدار (المدينة) (١٤٠٨هـ).
- ٢٥٦ - سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق: د - عبد الرحيم القشقر، ط لاهور باكستان (١٤٠٤).
- ٢٥٧ - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ (١٤٠٤هـ).
- ٢٥٨ - سؤالات السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: سليمان آتش، دار العلوم (١٤٠٨هـ).
- ٢٥٩ - سؤالات السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ، تحقيق: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف (الرياض) (١٤٠٤هـ).
- ٢٦٠ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٧٩هـ) لعلي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف الرياض، ط ١ (١٤٠٤هـ).
- ٢٦١ - سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة، الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٢٦٢ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت). ط ٧ (١٤١٠هـ).

- ش -

- ٢٦٣ - الشجرة في أحوال الرجال، الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (٢٥٩هـ)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي، باكستان، ط ١ (١٤١١هـ).
- ٢٦٤ - شذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي (٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي خليل، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، (١٤١٨هـ).

- ٢٦٥ - شذرات الذهب فب اخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٦٦ - شرح السنة، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء (٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣هـ).
- شرح سنن ابن ماجة، لمغلطاي = الإعلام بشرح سننه عليه السلام.
- ٢٦٧ - شرح شرح نخبة الفكر، للقاري (١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن طبعة أخوت - استانبول (١٣٢٧هـ).
- ٢٦٨ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار (الأردن). ط ١ (١٤٠٧هـ).
- ٢٦٩ - شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت). ط ١ (١٤١٥هـ).
- ٢٧٠ - شرح معاني الآثار، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية (بيروت). ط ٢ (١٤٠٧هـ).
- ٢٧١ - شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر الحازمي (٥٩٤هـ)، تعليقات: الكوثري^(٢)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٧٢ - شعب الإيمان، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد البسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٢٧٣ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: علي البحاي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٧٤ - الشفا في الطب، للتيفاشي، أحمد بن يوسف (٦٥١هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٢٧٥ - الشمائل، لابن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: د. مصطفى عبد الواحد، دار القبله -

(٢) وقد حذروا اسمه، ونبه على أن هذه التعليقات له الشيخ محمد راغب الطباخ في تحقيقه لعلوم

الحديث لابن الصلاح ص ٩.

جدة، ط ٢ (١٤٠٩هـ).

٢٧٦ - الشمائيل المحمدية، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (٢٩٧هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، دار الحديث، بيروت، ط ٣ (١٤٠٨هـ).

- ص -

٢٧٧ - الصارم المتكي في الرد على السبكي، ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق: الشيخ إسماعيل الأنصاري، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٢٧٨ - صحيح الترغيب والترهيب، للمنذري، اختيار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ (١٤٠٦هـ).

• صحيح أبي عوانة = مسند أبي عوانة

• صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

٢٧٩ - صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٢٨٠ - صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (بيروت) (١٤١٢).

٢٨١ - الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، تأليف: مقبل الوادعي، مكتبة دار القدس - صنعاء، ط ٢ (١٤١١هـ).

٢٨٢ - صحيح الوابل الصيب لابن قيم الجوزية، اختيار سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، ط ٢ (١٤١٤).

٢٨٣ - صفة الجنة، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: علي رضا عبد الله، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١.

٢٨٤ - صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم، لابن أبي الدنيا (٢١٨هـ)، تحقيق:

٢٨٥ - صفة المنافق، للفريابي (٣٠١)، تحقيق: بدر البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، ط ١ (١٤٠٥هـ).

٢٨٦ - صفة النبي ﷺ وصفة أخلاقه وسيرته وأدبه وخفض جناحه، لمحمد بن هارون الأنصاري (٣٥٣هـ)، تحقيق: أحمد البزرة، مكتبة لينة - دمنهور، ط ١ (١٤١٤هـ).

٢٨٧ - صلة الخلف بموصول السلف، للروداني (١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد حجي،

دار الغرب إسلامي - بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ).

٢٨٨ - الصمت وآداب اللسان، ابن أبي الدنيا أبو بكر عبد الله بن محمد (٢٨١هـ)،

تحقيق: أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي ط ١ (١٤١٠هـ).

٢٨٩ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن

الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق بن

عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ط ٢ (١٤٠٨هـ).

- ض -

٢٩٠ - الضعفاء، لأبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ) = أبو زرعة الرازي وجهود في خدمة

السنة النبوية.

٢٩١ - الضعفاء الصغير، للبخاري محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود

إبراهيم الزايد، دار المعرفة (بيروت).

٢٩٢ - الضعفاء (الكبير)، العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي

(٣٢٢هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية (بيروت). ط ١

(١٤٠٤هـ).

٢٩٣ - الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي

(٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف (الرياض) (١٤٠٤هـ).

٢٩٤ - الضعفاء والمتروكين، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)،

تحقيق: محمود إبراهيم الزايد، دار المعرفة (بيروت).

٢٩٥ - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)،

تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ط ١ (١٤٠٦هـ).

٢٩٦ - ضعيف الجامع الصغير، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي

(١٤٠٨هـ).

- ط -

٢٩٧ - الطالع السعيد الجامع أسماء النجباء الصعید، لكمال الدين الأدفوي (٧٤٨هـ)،

تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).

- ٢٩٨ - الطبقات، خليفة بن خياط العصفري (٢٤٠هـ)، تحقيق: د أكرم العمري، دار طيبة، الرياض ط ٢ (١٤٠٢هـ).
- ٢٩٩ - طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ).
- ٣٠٠ - طبقات الشافعية، لقاضي ابن شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: عبد العليم خان، الناشر: دار الندوة - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٣٠١ - طبقات الشافعية، لجمال الدين الإسني (٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الحيدري، الناشر: دار العلوم للطباعة - الرياض، ١٤٠١هـ.
- ٣٠٢ - طبقات الشافعية، لابن هداية الله (١٠١٤هـ)، تحقيق: عادل نوغيس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣ (١٤٠٢هـ).
- ٣٠٣ - طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، الناشر: عيسى البابي الحلبي (القاهرة).
- ٣٠٤ - طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، تحقيق: إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ٣٠٥ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ).
أ - الناشر: دار صادر، بيروت.
- ب - الطبقات الكبرى (الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك)، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الله السلمي، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ج - الطبقات الكبرى (الطبقة الخامسة من الصحابة)، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن صامل السليمي، مكتبة الصديق. ط ١ (١٤١٤هـ).
- د - الطبقات الكبرى (القسم المتم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمود منصور، طبع: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية. ط ١ (١٤٠٣هـ).

٣٠٦ - طبقات المحدثين بأصبهان، أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد لاغفور البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤١٢هـ).

• طبقات المدلسين، لابن حجر (٨٥٢هـ) = تعريف أهل التقديس.

٣٠٧ - الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة، جدة، ط (١٤١٤هـ).

- ع -

٣٠٨ - العزلة، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، بيروت.

٣٠٩ - العزلة والانفراد، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مشهور حسن سلمان، الناشر: دار الوطن، ط ١ (١٤١٧هـ).

٣١٠ - علل الحديث، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، دار المعرفة (بيروت) (١٤٠٥هـ).

٣١١ - العلل الكبير، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٩٧هـ)، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى (الأردن) (١٤٠٦هـ).

٣١٢ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي عبد الحمن بن علي (٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٣١٣ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة (الرياض).

٣١٤ - العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) - رواية ابنه عبد الله عنه:

أ - تحقيق وتخرّيج: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي (بيروت). ط ١ (١٤٠٨هـ).

ب - تحقيق: طلعت قوج بيكيت، و د. إسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية - استنبول، تركيا، ط ١ (١٩٨٧م).

٣١٥ - العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل، رواية المروزي وغيره، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط ١ (١٤٠٨هـ).

- ٣١٦ - علوم الحديث، ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ) (ومعه التقييد والإيضاح)، تحقيق: محمد راغب الطباخ.
- ٣١٧ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: محمود الدغيم، دار السيد، إسطنبول، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٣١٨ - عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني (٣٦٤هـ)، تحقيق: بشر عيون، الناشر: دار البيان، دمشق، ط ١ (١٤٠٧هـ).
- ٣١٩ - العنوان الصحيح للكتاب، تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة، ط ١ (١٤١٩هـ).
- ٣٢٠ - عوالي الإمام مالك، لأبي أحمد الحاكم (٣٧٨هـ)، تحقيق الشيخ: محمد شاذلي النيفر، عالم النشر - تونس، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٣٢١ - عيون الأخبار، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، ط. دار الكتب المصرية.

- غ -

- ٣٢٢ - غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة الأولى للكتاب (١٣٥٢هـ).
- ٣٢٣ - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣ (١٤٠٤هـ).
- ٣٢٤ - غريب الحديث، الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (٢٨٥هـ)، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى (١٤٠٥هـ).
- ٣٢٥ - غريب الحديث، الخطابي حمد بن محمد البستي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، وتخرج: عبد القيوم عبد الرب النبي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٠٢هـ).
- ٣٢٦ - غريب الحديث، القاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، دار الكتاب العربي (بيروت) (١٣٩٦هـ) مصورة عن الطبعة الهندية الأولى (١٣٨٤هـ).
- ٣٢٧ - غريب الحديث، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤٠٨هـ).

٣٢٨ - الغوامض والمبهمات، ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (٥٧٨هـ)، تحقيق: محمود مغراوي، ط دار الأندلس الخضراء (جدة)، ط ١ (١٤١٥هـ).

٣٢٩ - غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود، تأليف: أبي إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتاب العربي، ط ١ (١٤٠٨هـ).

٣٣٠ - الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي، محمد بن عبد الله بن إبراهيم البزاز (٣٥٤هـ)، تخريج: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني:

أ - تحقيق: د. مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، دار المأمون للتراث، ط ١ (١٤١٧هـ).

ب - تحقيق: د. حلمي كامل سعد، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ١ (١٤١٧هـ).

ف -

٣٣١ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، ومعه هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (الأجزاء الثلاثة الأولى) ومحب الدين الخطيب، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، المكتبة السلفية.

٣٣٢ - الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير البيضاوي لعبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٣٣٣ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لزين الدين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: محمود ربيع، مكتبة السنة - القاهرة، ط ١ (١٤١٠هـ).

٣٣٤ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط ٢ (١٤١٢هـ)، مصورة عن الطبعة الهندية.

٣٣٥ - فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط ١ (١٤٠٨هـ).

٣٣٦ - الفتن، نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، مكتبة التوحيد القاهرة، ط ١ (١٤٠٢هـ - ١٩٩١م).

- ٣٣٧ - الفرائض، لسفيان الثوري (١٦١هـ)، رواية محمد بن سليمان الواسطي،
تخريج عبد الله عبد العزيز الهليل، دار العاصمة - الرياض، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٣٣٨ - فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، لشيرويه بن
شهردار الديلمي (ت ٥٠٩هـ)، ومعه زهر الفردوس للحافظ ابن حجر، تحقيق: فواز
أحمد زمري، ومحمد المعتصم بالله البغدادي.
- ٣٣٩ - الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي
الدين عبد الحميد، نشر: دار المعرفة بيروت.
- ٣٤٠ - الفروسية، لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة
الأندلس - حائل، ط ١.
- ٣٤١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد
إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، مؤسسة عكاظ للنشر والتوزيع، ط ١،
١٤٠٢هـ.
- ٣٤٢ - فضائل الأوقات، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق عدنان
عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٣٤٣ - فضائل الصحابة، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس،
مؤسسة الرسالة (١٤٠٣هـ).
- ٣٤٤ - فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق مروان العطية وغيره، دار
ابن كثير دمشق بيروت (١٤١٥هـ).
- ٣٤٥ - الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، اعتناء إسماعيل الأنصاري ط.
الرياض.
- ٣٤٦ - فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين في ضروب العلم وأنواع المعارف،
أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ)، تحقيق: فرنسشكه قداره، وتلميذه خليان
ربارة طرغوه، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣ (١٤١٧هـ).
- الفوائد لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (٣٥٤هـ) = الغيلانيات.
- ٣٤٧ - الفوائد، لأبي بكر الصقلي = تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم.
- فوائد تمام = الروض البسام.

٣٤٨ .. فوائد حديثية، لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور حسن، وإياد القيسي، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ١ (١٤١٦هـ).

٣٤٩ - الفوائد لابن ماسي عبد الله بن إبراهيم بن أيوب (٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).

٣٥٠ - فوائد أبي محمد الفاكهي (٣٥٣هـ) (حديث أبي محمد الفاكهي عن أبي يحيى ابن أبي مسرة عن شيوخه) تحقيق: محمد عبد الله الغباني، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ (١٤١٩هـ).

٣٥١ - فيض التقدير شرح الجامع الصغير، للمناوي (ت ١٠٣١هـ)، دار الفكر، ط ٢ (١٣٩١هـ).

- ق -

٣٥٢ - القاموس المحيط، تأليف مجد الدين الفيروزآبادي (٨٢٦هـ)، دار الجيل - بيروت، مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر (١٣٧١هـ).

٣٥٣ - قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة لينة، ط ١ (١٤٠٩هـ).

٣٥٤ - نصيدة في المدلسين، للمقدسي أحمد بن محمد (٧٦٥هـ)، تحقيق وشرح: د. عاصم القريوتي، ط ١ (١٤٠٧هـ).

٣٥٥ - القناعة، لابن السني (٣٦٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ (١٤٠٩هـ).

٣٥٦ - القول المسدد في الذب عن المسند، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، تصويراً عن الطبعة الهندية.

- ك -

٣٥٧ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت).

٣٥٨ - الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، الناشر: دار الفكر (بيروت). ط ٢ (١٤٠٩هـ).

٣٥٩ - كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها، لأبي عبد الرحمن بن عقيل

- الظاهري، دار ابن حزم - الرياض، ط ١ (١٤١٦ هـ).
- ٣٦٠ - كشف الأستار عن زوائد مسند البزار على الكتب الستة، الهيثمي، نور الدين علي ابن أبي بكر (٨٠٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط ٢ (١٤٠٤ هـ).
- ٣٦١ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل العجلوني الحرامي (١١٦٢ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣ (١٤٠٨ هـ).
- ٣٦٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (١٠٦٧ هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - (١٤١٣ هـ).
- ٣٦٣ - الكنى، البخاري = التاريخ الكبير.
- ٣٦٤ - الكنى والأسماء، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١ هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد القشقرى، طبعة المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة). ط ١ (١٤٠٤ هـ).
- ٣٦٥ - الكنى والأنساب، الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد (٣١٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٦٦ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ابن الكيال، محمد ابن أحمد (٩٣٩ هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد الرب النبي، دار المأمون للتراث، ط ١ (١٤٠١ هـ).

- ل -

- ٣٦٧ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ٣٦٨ - لحظ الألفاظ بذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد الهاشمي المكي (٨٨٥ هـ) = تذكر الحفاظ.
- ٣٦٩ - لسان الميزان، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، مصورة دار الكتاب الإسلامي (القاهرة).

- م -

- ٣٧٠ - ما رواه الأساطين في عدم مجيء السلاطين، للسيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: طه

- بو سريح، دار ابن حزم - بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٣٧١ - ما قيل في الإمام ابن لهيعة المصري، للدكتور عبد العزيز العثيم وعطاء الله السندي، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٣٧٢ - المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح، لعبد المؤمن الدمياطي (٧٠٥هـ)، د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر - بيروت، ط ٦ (١٤١٥هـ).
- ٣٧٣ - متشابه القرآن، ابن المناوي (٣٣٦هـ)، تحقيق عبد الله الغنيان، مكتبة لينة (دمنهور)، ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٣٧٤ - المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دار القادري - دمشق، ط ١، (١٤١٧هـ).
- ٣٧٥ - مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الراية، الرياض، ط ١ (١٤١٥هـ).
- ٣٧٦ - انجرد من أسماء رجال سنن ابن ماجة، للذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٣٧٧ - المجروحين من المحدثين والصعفاء والمتروكين، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي (حلب)، ط ٢ (١٤٠٢هـ).
- ٣٧٨ - مجمع البحرين في زوائد المعجمين لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد القدوس نذير، الناشر: مكتبة، الرياض ط ٢ (١٤١٥هـ).
- ٣٧٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٠٨هـ)، مؤسسة المعارف، بيروت.
- ٣٨٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابن محمد، دار عالم الكتب، الرياض (١٤١٢هـ).
- ٣٨١ - محاسن الاصطلاح، لعمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، المطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن الناشر: دار المعارف، القاهرة.
- ٣٨٢ - المحلى بالآثار، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة.

- ٣٨٣ - المختلطين، للعلامي (٧٦١هـ)، تحقيق د. رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١ (١٤١٧هـ).
- ٣٨٤ - مختصر تاريخ نيسابور، لأحمد بن محمد بن الحسن "ال خليفة النيسابوري"، تحقيق: د. بهمن كريمي، الناشر: كتيخانه ابن سينا - طهران - إيران، ١٣٣٧هـ.
- ٣٨٥ - مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، لابن الملحق (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد اللحيان، وسعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة - الرياض، ط ١ (١٤١١هـ).
- ٣٨٦ - مختصر سنن أبي داود، للمنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقهي، دار المعرفة - بيروت.
- ٣٨٧ - المدخل إلى الصحيح، الحاكم النيسابوري، تحقيق: الشيخ ربيع مدخلي، مؤسسة الرسالة (١٤٠٤هـ).
- ٣٨٨ - المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- ٣٨٩ - المراسيل، أبو داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (١٤٠٨هـ).
- ٣٩٠ - المراسيل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤٠٣هـ).
- ٣٩١ - المراسيل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٣٩٧هـ).
- ٣٩٢ - المرض والكفارات، ابن أبي الدنيا أبو بكر عبد الله بن محمد (٢٨١هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بمباي، ط ١ (١٤١١هـ).
- ٣٩٣ - مسألة العلو والنزول في الحديث، لابن طاهر القيسراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط ١ (بدون تاريخ).
- ٣٩٤ - مساوئ الأخلاق ومذمومها، الخرائطي، محمد بن جعفر (٣٢٧هـ)، تحقيق: مصطفى أبي نصر الشليبي، مكتبة السوادي، جدة.
- ٣٩٥ - مسائل الإمام أحمد، لأبي دواود سليمان السجستاني، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١.

٣٩٦ .. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري:

أ - الناشر: دار المعرفة، بيروت، ومعه تلخيص المستدرك للذهبي، مصورة عن ط. الهند.

ب - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١١هـ).

ج - وبذيله تتبع أو هام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، لمقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الحرمين، ط ١ (١٤١٧هـ).

د - بتحقيق: عبد السلام علوش، الناشر: دار المعرفة، ط ١ (١٤١٨هـ).

٣٩٧ - المسند، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ):

أ - المكتب الإسلامي (بيروت) (١٤٠٥هـ).

ب - تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ٤ (١٣٧٣هـ).

ج - تحقيق: شعيب الأنثوط وجماعة، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣٩٨ - المسند، أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق وتعليق: إرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية (جدة)، ومؤسسة علوم القرآن (بيروت). ط ١ (١٤٠٨هـ).

٣٩٩ - المسند، إسحاق بن راهويه الحنظلي، تحقيق وتخرىج ودراسة: د. عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة، (١٤١٠هـ).

٤٠٠ - المسند، الطيالسي، سليمان بن داود البصري (٢٠٤هـ)، دار المعرفة (بيروت)، ومكتبة المعارف (الرياض).

٤٠١ - مسند الحميدي عبد الله بن الزبير، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية (المدينة المنورة).

٤٠٢ - المسند، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ):

أ - دار الكتب العلمية - بيروت.

ب - ترتيبه لمحمد عابد السندي (١٢٥٧هـ)، تحقيق: يوسف علي الزواوي، وعزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة.

٤٠٣ - المسند، محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، ط مؤسسة قرطبة، مكتبة دار الراية، ط ١ (١٤١٦هـ).

- ٤٠٤ - المسند، للهيثم بن كليب الشاشي (٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٤٠٥ - المسند، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (٣١٦هـ)، أ - دار الكتي مصر، مصورة عن الهندية، ١، ٢، ٣، ٤، ٥.
- ب - المسند، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (٣١٦هـ)، المجلد الثالث، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، مكتبة السنة القاهرة، ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٤٠٦ - مسند الشاميين، الطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط ٢ (١٤١٧هـ).
- ٤٠٧ - مسند الشهاب، القضاءي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ).
- ٤٠٨ - مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، المروزي أبو بكر أحمد بن علي الأموي (٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ (١٣٩٣هـ).
- ٤٠٩ - مسند المقلين من الأمراء والسلاطين، لتمام الدمشقي (٤١٤هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة - طنطا، ط ١، (١٤١٠هـ).
- ٤١٠ - مسند الموطأ، عبد الرحمن بن عبد الله الجوهرى (٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريخ، دار الغرب الإسلامي، ط ١ (١٩٩٧هـ).
- ٤١١ - المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الدار العلمية، دهي، الهند ط ٢ (١٩٨٧م).
- ٤١٢ - مشتبه النسبة، عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ)، مصورة عن الطبعة الحجرية، مكتبة الدار، المدينة النبوية.
- ٤١٣ - مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي (هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣، (١٤٠٥هـ).
- ٤١٤ - مشيخة ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب، بيروت، ط ٢ (١٤٠٠هـ).
- ٤١٥ - مشيخة ابن شاذان الصغرى، لأبي علي الحسن بن أحمد بن شاذان (٤٢٦هـ)، تحقيق: عصام موسى هادي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- ٤١٦ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، البوصيري، تحقيق: موسى عمر علي، وعزت علي عطية، دار الكتب الحديثة مصر.
- ٤١٧ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ؛ لأحمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان - بيروت (١٩٨٧م).
- ٤١٨ - المصنف، الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (٢١١هـ) ومعه كتاب الجامع لمعمر بن راشد الأزدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي (بيروت) (١٤٠٣).
- ٤١٩ - المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٤٢٠ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، أ - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة - بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ)، وهي محذوفة الأسانيد.
- ب - (المسندة) بتحقيق: غنيم عباس غنيم، وياسر إبراهيم محمد، دار الوطن - الرياض، ط ١ (١٤١٨هـ).
- ٤٢١ - المعجم، ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد البلوشي، الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٤٢٢ - المعجم الأوسط، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين (القاهرة). (١٤١٥هـ).
- ٤٢٣ - معجم البلدان، لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (١٣٩٩هـ).
- ٤٢٤ - معجم السفر، السلفي، أحمد بن محمد أبو طاهر، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٤٢٥ - معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، دراسة وتحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، بيروت ط ٢

(١٤٠٧هـ).

٤٢٦ - معجم الشيوخ، لابن فهد الهاشمي المكي (٨٨٥هـ)، تحقيق: محمد الزهي ومقابلة ومراجعة حمد الجاسر، دار اليمامة - الرياض.

٤٢٧ - معجم الصحابة، ابن قانع، تحقيق: صلاح المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة) (١٤١٨هـ).

٤٢٨ - المعجم الصغير، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي (٣٦٠هـ) درا الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٣هـ).

٤٢٩ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط ١ (١٤١٠هـ).

٤٣٠ - المعجم الكبير، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط ٢.

٤٣١ - المعجم اللطيف، للذهبي ت المطبوع ضمن ست رسائل للذهبي - تحقيق: جاسم الدوسري، الناشر: الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.

٤٣٢ - المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل، لابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: سكيئة الشهابي، دار الفكر - دمشق، ط ١.

٤٣٣ - معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، لمشهور حسن سلمان، ورائد صبري، الناشر: دار الهجرة، الثقبه، ط ١ (١٤١٢هـ).

• معجم المفهرس لابن حجر = تجريد الأسانيد.

٤٣٤ - معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعه، لابن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط ١، ١٤٠٦هـ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

٤٣٥ - معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: جاسم الفهيد الدوسري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٠هـ.

٤٣٦ - معرفة الرجال لأبي زكريا يحيى بن معين - رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١ (١٤٠٥هـ).

- ٤٣٧ - معرفة السنن والآثار، البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤١٢).
- ٤٣٨ - معرفة الصحابة، لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني (٤٣٠ هـ): تحقيق ودراسة: عادل يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن الرياض، ط ١ (١٤١٩ هـ).
- ٤٣٩ .. معرفة علوم الحديث، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٤٠٥ هـ)، تصحيح وتعليق: د. السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية (بيروت). ط ٣ (١٣٩٧ هـ).
- ٤٤٠ - معرفة القراء الكبار، للذهبي محمد بن احمد بن تحقيق: بشار عواد وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ (١٤٠٤ هـ).
- ٤٤١ - المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمرى، مكتبة الدار، المدينة، (١٤١٠ هـ).
- ٤٤٢ - المعزة فيما قيل في المزنة، لابن طولون (٩٥٣ هـ)، ضمن تاريخ المزنة وآثارها، تحقيق: محمد عمر حمادة، دار قتيبة، ط ١ (١٤٠٤ هـ).
- ٤٤٣ - المغازي لمحمد بن عمر الواقدي (٢٠٧ هـ)، تحقيق: مارسدن جونز، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٤٤ - المغني عن الحفظ والكتاب.
- ٤٤٥ - المغني في الضعفاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨ هـ)، تحقيق: نور الدين عزّ، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- ٤٤٦ - المفاريذ عن رسول الله ﷺ، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، (١٤٠٥ هـ).
- ٤٤٧ - مفتاح درا السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار ابن عفان - الخبر، ط ١، (١٤١٦ هـ).
- ٤٤٨ - مفردات الفاظ القرآن، للرأغب الأصفهاني (ت ٤٢٥ هـ)، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٨ هـ.
- ٤٤٩ - المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة، للسخاوي (٩٠٢ هـ).
- ٤٥٠ - المتقنين في سرد الكنى، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨ هـ)، تحقيق:

- محمد المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة (١٤٠٨هـ).
- ٤٥١ - مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد الشواط، دار ابن عفان - الدمام، ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٤٥٢ - مقدمة تحفة الأحوذى، للمبار كفوري = تحفة الأحوذى.
- ٤٥٣ - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، طبعة جديدة، دار المعارف، القاهرة.
- ٤٥٤ - المقصد العلى فى زوائد أبى يعلى الموصلى، للهيثمى (٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١٤١٣هـ).
- ٤٥٥ - المقنع، لابن الملقن عمر بن على الأنصارى (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله الجديع، الناشر: دار فواز، الأحساء، ط ١ (١٤١٣هـ).
- ٤٥٦ - مكارم الأخلاق ومعاليها، للخرائطى محمد بن جعفر (٣٢٧هـ)، تحقيق: سعاد سليمان، مطبعة المدنى، ط ١ (١٤١١هـ).
- ٤٥٧ - مكارم الأخلاق، لابن أبى الدنيا تحقيق: حمىز أسمى، الناشر: دار ابن تيمية القاهرة.
- ٤٥٨ - الملل والنحل، للشهرستانى، تصحيح: أحمد فهمى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- ٤٥٩ - المنار المنيف فى الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: أبو غدة، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- ٤٦٠ - مناقب الشافعى، للبيهقى (٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ٤٦١ - مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفاء، للسيوطى (٩١١هـ)، تحقيق: سمير القاضى، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٤٦٢ - المنتخب (المسند)، عبد بن حمىد، تحقيق: صبحى السامرائى، ومحمود الصعيدى، الناشر: عالم الكتب، بيروت.
- ٤٦٣ - المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للصريفينى (٦٤١هـ)، ضبطه خالد حيدر، المكتب التجارية، مكة.
- ٤٦٤ - المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزى (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد

- عبدالقادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ٤٦٥ - المتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لابن الجارود:
أ - الناشر: حديث أكاديمي باكستان، ط ١ (١٤٠٣هـ).
ب - تعليق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١ (١٤٠٨هـ).
٤٦٦ - ج - مع غوث المكذود.
- ٤٦٧ - المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي)، تأليف السيوطي (٩١١هـ)،
تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم - بيروت، ط ١ (١٤١٥هـ).
- ٤٦٨ - منظومة الذهبي في التدليس ت المطبوعة مع شرحها التأنيس - لعبد العزيز
الغماري، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤٠٤هـ).
- ٤٦٩ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق،
تحقيق: د. أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، بيروت، دمشق.
- ٤٧٠ - منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٤٧١ - المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي، اختصار الذهبي (٧٤٨هـ)،
تحقيق: دار المشكاة، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٤٧٢ - موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى، تأليف د. نجم عبد الرحمن
خلف، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٤٧٣ - موافقة الخير الخير في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر العسقلاني
(٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد،
الرياض، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٤٧٤ - المواهب اللدنية، لأحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣هـ)،
- ٤٧٥ - المزيل والمختل، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)،
دراسة وتحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي (بيروت)،
ط ١ (١٤٠٦هـ).
- ٤٧٦ - موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (٤٦٣هـ)،
دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف بالهند.

- ٤٧٧ - الموطأ ورواياته، الإمام مالك بن أنس رحمه الله (١٧٩هـ).
- رواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: د بشار عوآد، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة. ط ٢ (١٤١٣هـ).
- رواية عبد الرحمن بن القاسم بتلخيص القابسي، تحقيق: محمد بن علوي المالكي، دار الشروق (جدة). ط ٢ (١٤٠٨هـ).
- رواية علي بن زياد التونسي، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط ٥ (١٩٨٤هـ).
- رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط ٢.
- رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.
- ٤٧٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي وفتيحة علي البجاوي، دار الفكر العربي.
- ن -
- ٤٧٩ - ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن شاهين (٢٩٧هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم الحفناوي، الناشر: دار الوفاء القاهرة ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٤٨٠ - النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة، لأبي إسحاق الحويني، دار الصحابة - طنطا، ط ٢ (١٤١٠هـ).
- ٤٨١ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد ومكتبة ابن تيمية القاهرة، ط ١ (١٤١١هـ).
- ٤٨٢ - نزهة الألباب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ٤٨٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي عبد الله بن يوسف (٧٦٢هـ)، الناشر: دار المأمون، القاهرة.
- ٤٨٤ - النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، لابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: الأستاذ إدريس الصمد، الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت ط ١ (١٤١٦هـ).
- ٤٨٥ - نظم القيعان، للسيوطي (٩١١هـ).

- ٤٨٦ - النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصاييح، لعمر و عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١ (١٤١٤هـ).
- ٤٨٧ - النقد الصحيح لما اعترض عليه من احاديث المصاييح، للعلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقرى، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٤٨٨ - النكت البديعات على الموضوعات، للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، درا الجنان، ط ١، (١٤١١هـ).
- ٤٨٩ - النكت الظراف على الأطراف = تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.
- ٤٩٠ - النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر السقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية). ط ١ (١٤٠٤هـ).
- ٤٩١ - النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين محمد، أضواء السلف، الرياض، ط ١، (١٤١٩هـ).
- ٤٩٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، نشر: أنصار السنة المحمدية.
- ٤٩٣ - النهج السديد في تخريج أحاديث التيسير الحميد، تصنيف: جاسم الفهيد، دار الخلفاء، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٤٩٤ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الحديث - القاهرة - مصورة.
- ه -
- ٤٩٥ - الهداية والإرشاد،
- ٤٩٦ - هدي الساري = فتح الباري لابن حجر.
- و -
- ٤٩٧ - الرابل الصيب،
- ٤٩٨ - الرافي بالوفيات، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيك، اعتناء: هلموت ديتز، دار النشر فرانز شتايز، (١٤١١هـ).

٤٩٩ - وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، للسرخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، وعصام الحريستاني، ود. أحمد الخطيمي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. الأولى ١٤١٦هـ.

٥٠٠ - الوضع في الحديث، للدكتور عمر حسن فلاتة، الناشر: مكتبة الغزالي، دمشق (١٤٠١هـ).

٥٠١ - وفيات الأعيان، لابن خلكان (هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

- ي -

٥٠٢ - اليواقت والدرر شرح نخبة الفكر، للمناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: د. مرتضى الزين، مكتبة الرشد - الرياض.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
أسباب اختيار الموضوع	٦
خطة البحث	٧
منهجي في البحث	١٠
بعض الصعوبات التي واجهتني	١٦
شكر وتقدير	١٧
الباب الأول: الحاكم وكتابه المستدرك	١٨
الفصل الأول: ترجمة موجزة للحاكم النيسابوري	١٩
مدخل	٢٠
المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده	٢١
المبحث الثاني: نشأته العلمية ورحلاته	٢٢
المبحث الثالث: شيوخه	٢٥
المبحث الرابع: تلاميذه	٢٩
المبحث الخامس: منزلته العلمية وثناء العلماء عليه	٣١
المبحث السادس: التَّهم الموجهة إليه	٣٤
المبحث السابع: مصنَّفاتِه	٤٨
الأوهام الواقعة في نسبة بعض الكتب إليه	٥٢
المبحث الثامن: وفاته	٥٨
الفصل الثاني: دراسة موجزة عن المستدرك	٥٩
المبحث الأول: الكتب المؤلفة في صحيح الحديث	٦٠
المبحث الثاني: الاستدراك والمستدركات على الصحيحين	٦٣
المبحث الثالث: سبب تأليف المستدرك	٦٦
المبحث الرابع: اسم الكتاب	٦٨
المبحث الخامس: إطلاق الصحة عليه	٧٠

المبحث السادس: منهج الحاكم في المستدرك.....	٧١
المبحث السابع: شرط الحاكم في كتابه.....	٧٥
المبحث الثامن: تصحيح الحاكم للأحاديث.....	٨١
المبحث التاسع: آراء العلماء في المستدرك وأحاديثه على جهة الإجمال.....	٨٣
المبحث العاشر: أنواع من التساهل الواقع في المستدرك.....	٨٩
المبحث الحادي عشر: أسباب تساهل الحاكم، وأعذار العلماء له.....	٩٥
المبحث الثاني عشر: منزلة المستدرك من بين كتب السنة.....	١٠١
المبحث الثالث عشر: الكتب المؤلفة حول المستدرك.....	١٠٤
المبحث الرابع عشر: النسخ الخطية للكتاب.....	١٠٨
المبحث الخامس عشر: طبعات الكتاب.....	١١١
الباب الثاني: الذهبي وتلخيصه للمستدرك.....	١١٥
الفصل الأول: ترجمة موجزة للذهبي.....	١١٦
مدخل.....	١١٧
المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبه ومولده.....	١١٨
المبحث الثاني: نشأته العلمية.....	١١٩
المبحث الثالث: شيوخه.....	١٢١
المبحث الرابع: تلاميذه.....	١٢٣
المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.....	١٢٥
المبحث السادس: عقيدته.....	١٢٧
المبحث السابع: مؤلفاته.....	١٢٩
المبحث الثامن: وفاته.....	١٣١
الفصل الثاني: دراسة موجزة عن تلخيص المستدرك.....	١٣٢
مدخل.....	١٣٣
المبحث الأول: اسم الكتاب.....	١٣٤
المبحث الثاني: منهج الذهبي فيه.....	١٣٦
المبحث الثالث: المآخذ على الكتاب.....	١٣٩
المبحث الرابع: الكتب المؤلفة حوله.....	١٤٣

الباب الثالث: الأحاديث التي سكت عليها الحاكم في المستدرك

١٤٥	والذهبي في التلخيص
١٤٦	كتاب معرفة الصحابة
١٤٧	الحديث الأول
١٥٢	الحديث الثاني
١٦٠	الحديث الثالث
١٦٨	الحديث الرابع
١٧٤	الحديث الخامس
١٨٢	الحديث السادس
١٨٩	الحديث السابع
١٩٢	الحديث الثامن
١٩٧	الحديث التاسع
٢٠٠	الحديث العاشر
٢٠٣	الحديث الثالث عشر
٢١١	الحديث الرابع عشر
٢١٣	الحديث الخامس عشر
٢١٨	الحديث السادس عشر
٢٢٢	الحديث السابع عشر
٢٢٤	الحديث الثامن عشر
٢٢٨	الحديث التاسع عشر
٢٣٥	الحديث العشرون
٢٣٧	الحديث الحادي والعشرون
٢٤٤	الحديث الثاني والعشرون / أ
٢٤٨	الحديث الثاني والعشرون / ب
٢٥٥	الحديث الثالث والعشرون
٢٥٨	الحديث الرابع والعشرون

٢٦٩.....	الحديث الخامس والعشرون.....
٢٧٧.....	الحديث السادس والعشرون.....
٢٨٧.....	الحديث الثامن والعشرون.....
٢٩٦.....	الحديث التاسع والعشرون.....
٣٠٥.....	الحديث الثلاثون.....
٣٠٦.....	الحديث الحادي والثلاثون.....
٣٢٨.....	الحديث الثاني والثلاثون.....
٣٣٦.....	الحديث الثالث والثلاثون.....
٣٤٨.....	الحديث الرابع والثلاثون.....
٣٦١.....	الحديث الخامس والثلاثون.....
٣٦٤.....	الحديث السادس والثلاثون.....
٣٨٠.....	الحديث السابع والثلاثون / أ.....
٣٨٥.....	الحديث السابع والثلاثون / ب.....
٣٩١.....	الحديث الثامن والثلاثون / أ.....
٣٩٣.....	الحديث الثامن والثلاثون / ب.....
٣٩٦.....	الحديث التاسع والثلاثون.....
٤٠٤.....	الحديث الأربعون.....
٤٠٧.....	الحديث الحادي والأربعون.....
٤١٣.....	الحديث الثاني والأربعون.....
٤١٧.....	الحديث الثالث والأربعون / أ.....
٤٢٠.....	الحديث الثالث والأربعون / ب.....
٤٢٤.....	الحديث الرابع والأربعون.....
٤٢٧.....	الحديث الخامس والأربعون.....
٤٤٠.....	الحديث السادس والأربعون.....
٤٤٤.....	الحديث السابع والأربعون.....
٤٤٨.....	الحديث الثامن والأربعون.....

٤٥٦.....	الحديث التاسع والأربعون
٤٦٢.....	الحديث الخمسون
٤٦٣.....	الحديث الحادي والخمسون
٤٧١.....	الحديث الثاني والخمسون
٤٧٤.....	الحديث الثالث والخمسون
٤٨١.....	الحديث الرابع والخمسون
٤٨٩.....	الحديث الخامس والخمسون
٤٩١.....	الحديث السادس والخمسون
٤٩٦.....	الحديث السابع والخمسون
٥٠٩.....	الحديث الثامن والخمسون
٥٢١.....	الحديث التاسع والخمسون
٥٢٨.....	الحديث الستون
٥٤٢.....	الحديث الحادي والستون
٥٤٥.....	الحديث الثاني والستون
٥٥١.....	الحديث الثالث والستون
٥٥٤.....	الحديث الرابع والستون
٥٥٥.....	الحديث الخامس والستون
٥٦٣.....	الحديث السادس والستون
٥٧١.....	الحديث السابع والستون
٥٧٨.....	الحديث الثامن والستون
٥٨٤.....	الحديث التاسع والستون
٥٩٤.....	الحديث السبعون
٥٩٧.....	الحديث الحادي والسبعون
٥٩٩.....	الحديث الثاني والسبعون
٦٠٤.....	الحديث الثالث والسبعون
٦٠٩.....	الحديث الرابع والسبعون

٦١٢.....	الحديث الخامس والسبعون
٦١٧.....	الحديث السادس والسبعون
٦٢٣.....	الحديث السابع والسبعون
٦٣٠.....	الحديث الثامن والسبعون
٦٣٤.....	الحديث التاسع والسبعون
٦٤٢.....	الحديث الثمانون
٦٥٠.....	الحديث الحادي والثمانون
٦٥٧.....	كتاب الأحكام
٦٥٨.....	الحديث الثاني والثمانون
٦٦٢.....	الحديث الثالث والثمانون
٦٦٥.....	كتاب الأطعمة
٦٦٦.....	الحديث الرابع والثمانون
٦٧١.....	الحديث الخامس والثمانون
٦٨١.....	الحديث السادس والثمانون
٦٨٨.....	الحديث السابع والثمانون
٦٩٦.....	الحديث الثامن والثمانون
٦٩٧.....	الحديث التاسع والثمانون
٧٠٧.....	الحديث التسعون
٧١٥.....	كتاب البر والصلة
٧١٦.....	الحديث الحادي والتسعون
٧٢٥.....	الحديث الثاني والتسعون
٧٢٧.....	الحديث الثالث والتسعون
٧٣٤.....	الحديث الرابع والتسعون
٧٣٩.....	الحديث الخامس والتسعون
٧٤٧.....	الحديث السادس والتسعون
٧٥٦.....	الحديث السابع والتسعون

٧٦٣	الحديث الثامن والتسعون
٧٦٩	الحديث التاسع والتسعون
٧٧٩	كتاب اللباس
٧٨٠	الحديث المائة
٧٨٣	الحديث الحادي بعد المائة
٧٩٤	الحديث الثاني بعد المائة
٧٩٩	الحديث الثالث بعد المائة
٨٠٢	كتاب الطب
٨٠٣	الحديث الرابع بعد المائة
٨١١	الحديث الخامس بعد المائة
٨١٢	الحديث السادس بعد المائة
٨١٩	كتاب الأضاحي
٨٢٠	الحديث السابع بعد المائة
٨٣٠	كتاب الذبائح
٨٣١	الحديث الثامن بعد المائة
٨٣٦	الحديث التاسع بعد المائة
٨٣٨	كتاب التوبة والإنابة
٨٣٩	الحديث العاشر بعد المائة
٨٤٦	الحديث الحادي عشر بعد المائة
٨٥١	الحديث الثاني بعد المائة
٨٥٨	الحديث الثالث عشر بعد المائة
٨٥٩	كتاب الأدب
٨٦٠	الحديث الرابع عشر بعد المائة
٨٦٦	كتاب الرقاق
٨٦٧	الحديث الخامس عشر بعد المائة
٨٦٩	الحديث السادس عشر بعد المائة

٨٧٥	الحديث السابع عشر بعد المائة
٨٧٨	الحديث الثامن عشر بعد المائة
٨٨٠	كتاب الفرائض
٨٨١	الحديث التاسع عشر بعد المائة
٨٩٠	الحديث العشرون بعد المائة
٨٩٣	الحديث الحادي والعشرون بعد المائة
٩٠٠	كتاب الحدود
٩٠١	الحديث الثاني والعشرون بعد المائة
٩٠٧	الحديث الثالث والعشرون بعد المائة
٩١٠	الحديث الرابع والعشرون بعد المائة
٩١٥	الحديث الخامس والعشرون بعد المائة
٩٢٠	الحديث السادس والعشرون بعد المائة
٩٢٤	الحديث السابع والعشرون بعد المائة
٩٣٠	الحديث الثامن والعشرون بعد المائة / أ
٩٣٣	الحديث الثامن والعشرون بعد المائة / ب
٩٣٩	الحديث التاسع والعشرون بعد المائة
٩٤٣	الحديث الثلاثون بعد المائة
٩٤٧	الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة
٩٥٢	الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة
٩٥٥	كتاب تعبير الرؤيا
٩٥٦	الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة
٩٦٠	الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة
٩٦٢	الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة
٩٦٦	كتاب الطب
٩٦٧	الحديث السادس والثلاثون بعد المائة
٩٧١	الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

٩٧٣	الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة
٩٧٧	الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة
٩٨٣	الحديث الأربعون بعد المائة
٩٨٨	الحديث الحادي والأربعون بعد المائة
٩٨٩	كتاب الرقى والتمائم
٩٩٠	الحديث الثاني والأربعون بعد المائة
٩٩٢	كتاب الفتن والملاحم
٩٩٣	الحديث الثالث والأربعون بعد المائة
٩٩٨	الحديث الرابع والأربعون بعد المائة
١٠٠١	الحديث الخامس والأربعون بعد المائة
١٠٠٥	الحديث السادس والأربعون بعد المائة
١٠٠٨	الحديث السابع والأربعون بعد المائة
١٠١١	الحديث الثامن والأربعون بعد المائة
١٠١٣	الحديث التاسع والأربعون بعد المائة
١٠١٩	الحديث الخمسون بعد المائة
١٠٢٢	الحديث الحادي والخمسون بعد المائة
١٠٢٤	الحديث الثاني والخمسون بعد المائة
١٠٢٧	الحديث الثالث والخمسون بعد المائة
١٠٣٠	الحديث الرابع والخمسون بعد المائة
١٠٣٣	الحديث الخامس والخمسون بعد المائة
١٠٣٧	كتاب الأهوال
١٠٣٨	الحديث السادس والخمسون بعد المائة
١٠٤٢	الحديث السابع والخمسون بعد المائة
١٠٤٦	الخاتمة
١٠٥٠	الفهارس
١٠٥١	فهرس الآيات القرآنية

١٠٥٢	فهرس الأحاديث
١٠٦٢	فهرس أسماء الصحابة
١٠٦٥	فهرس شيوخ المصنف
١٠٦٨	فهرس الرواة
١٠٨٥	فهرس المصادر والمراجع
١١٣٢	فهرس الموضوعات

